محاضرات في الشأن العراقي

مجموعة من الخبراء وصناع القرار العراقيين

مركز الرافدين للحوار

محاضرات في الشأن العراقي

مجموعة من الخبراء وصناع القرار العراقيين

محاضرات في الشأن العراقي

مجموعة من الخبراء وصناع القرار العراقيين

منشورات دار الرافدين للحوار

الطبعة الأولى، بيروت/ لبنان، 2019

First Edition, Beirut/Lebanon, 2019

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77322 - 965 - 2

محاضرات في الشأن العراقي

مجموعة من الخبراء وصناع القرار العراقيين

منشورات

مركز الرافدين للحوار

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المركز

يسعى مركز الرافدين للحوار كمركز للفكر إلى تحقيق أهداف التعايش السلمي وتعزيز النظام الديمقراطي ودعم التجربة السياسية في العراق بعد 2003، بما يحقق وطناً مزدهراً من خلال حوار فاعل يتسم بجدية الطرح وروحية النقاش، وقد ألزم المركز نفسه بتحقيق تلك الأهداف عن طريق الوسائل العلمية الرصينة، ومنها عمل عدة برامج مثل عقد الندوات وورش العمل والحلقات النقاشية التي تجمع المسؤولين التنفيذيين في الدولة العراقية مع المختصين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، مما جعل من المركز حلقة وصل بين المسؤولين والنخب وأصحاب الاختصاص، فكانت مسيرة المركز منذ انطلاقته حافلة بذلك النوع من النشاطات التي لم تقتصر على جانب واحد من جوانب السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع، ولم تكن مقتصرة على أعمال أي سلطة من السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل كانت ندوات المركز شاملة لكل ما يتعلق بعملية التنمية والتصحيح من أجل تحقيق التقدم في العراق.

ومن هنا، فقد شكل مركز الرافدين للحوار المحطة التي استضيف فيها رئيس مجلس النواب ونائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء وبعض الوزراء، مثلاً وزير الداخلية ووزير التخطيط ووزير الموارد المائية والمستشارين الحكوميين كمستشاري رئيس الوزراء للاقتصاد والشؤون العسكرية والشباب، والمسؤولين التنفيذيين الكبار مثل محافظ البنك المركزي العراقي. ولم يقتصر الأمر على المسؤولين العراقيين، فقد شملت تلك الندوات استضافة السفراء الأجانب العاملين في العراق، فكان السفير الإيراني والسفير البريطاني من ضيوف ندوات المركز. حضر جميع أولئك المسؤولون وتحدثوا ـ كل حسب اختصاصه ـ ومجال عمله في الخدمة العامة.

كما أن سعي مركز الرافدين للحوار نحو الاستماع لأصحاب الاختصاص ومناقشتهم لم يكن محدداً في مقر المركز من حيث المكان، فقد طورت إدارة المركز أسلوب المحاضرات الصوتية التي تُلقى في المجموعات الإلكترونية التابعة له، ويكون بذلك مستفيداً من

التطور الحاصل في وسائل التواصل الاجتماعي، مما يتيح لمئات الأعضاء الاستماع والمشاركة بإبداء التعليقات وطرح التساؤلات من جميع دول العالم. وإن نشاط المركز لا يتوقف عند تنظيم المحاضرات، بل يتعداه إلى استخلاص المخرجات من تلك المحاضرات من أجل إرسالها ومتابعتها مع صناع القرار حسب الاختصاص.

ومن أجل أن تعم فائدة ما طرح في تلك المحاضرات الصوتية لجمهور الباحثين المختصين والقراء الأعزاء، فإن مركز الرافدين للحوار يضع بين يديكم هذا الكتاب الذي يمثل عصارة أفكار وتصورات شخصيات تمثل مختلف الاتجاهات، بشأن أهم القضايا التي طرأت على الساحة العراقية خلال الأعوام الأربعة الأخيرة. وإنه يضم مجموعة مختارة من المحاضرات الصوتية، تتميز تلك المحاضرات بأن جميعها قد قدمت من أصحاب اختصاص، وكثير منهم ممن يشغل مواقعاً حكومية تمكنهم من الإلمام بما يطرحونه من تحليلات ووجهات نظر، فهي ليست مجرد محاضرات نظرية، وإنما استنتجت من واقع حال المواضيع التي تعالجها.

وليس هذا الكتاب هو باكورة المطبوعات التي تصدر عن مركز الرافدين للحوار، ولكنه في صدارتها لجهة الأهمية، حتى الآن، نظراً لفرادة التجربة التي يجسدها، وجدتها، وتنوع المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يغطيها، مستعيناً بأبرز المفكرين والأكاديميين والباحثين والساسة والخبراء، ليضعوا خلاصة تجاربهم، وملخصات قراءاتهم، في خدمة العراق وتجربته الديمقراطية، ما يضع الكتاب في مصاف الوثائق التاريخية التي تحاول إمساك اللحظات الفارقة في تاريخ الشعوب، حتى إن قسماً من المعلومات الواردة في المحاضرات ربما تتسم بجانب معين من السرية، وإن طرحها في المركز وطرح المركز لها للجمهور من خلال هذا الكتاب يأتي في سياق التشجيع على البحث والتقصي عن تلك المواضيع. كما أن الكتاب يبين تجسيداً حياً لحقيقة أن الجدل الشفاهي الذي توفره مجموعات المركز الإلكترونية هو مقدمة موضوعية لصياغة أفكار عميقة تساعد صنَّاع القرار على سلوك أفضل السبل.

ومع إصدار هذا الكتاب، فإن مركز الرافدين للحوار، يعد بمواصلة العمل على تنفيذ خططه، في مجال ترسيخ التجربة الديمقراطية وتعزيز العيش المشترك، وإعلاء الحوار بوصفه سبيلاً واحداً للتفاهم على قضايا الوطن بين أبناء الشعب العراقي الكريم.

المحاضرة الأولى

رجالات الدولة العراقية بين الواقع المفروض والحاجة المرجوة

2016/2/15

السفير لقمان عبد الرحيم الفيلي

مركز الرافدين للحوار

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

لقمان عبد الرحيم الفيلي

المتحدث الرسمي بإسم السيد رئيس الجمهورية (د. برهم صالح)

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

Al-rafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعُ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	ماجستير في إدارة الاعمال
الجامعة	جامعة مانشستر متروبولتن / انكلترا
سنة التخرج	2006

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / بغداد / 1966
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية / البريطانية
القومية	كردي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية / الإنكليزية / الكردية
الخبرات العامة	خبير في مجالات التفاوض والإدارة العامة والتحليلات السياسية
المؤلفات المنشورة	مجموعة من المقالات
المناصب السابقة	سفير العراق لدى الولايات المتحدة ، سفير العراق لدى اليابان ، سفير في وزارة الشؤون الخارجية العراقية ، مدير برامج لتقنيات المعلومات في عدد من الشركات في المملكة المتحدة

تعريف التكنوقراط والفيدرالية والمحاصصة

في بادئ الأمر، من الضروري أن يكون هنالك فهم مشترك لمصطلحات التكنوقراط، أو الفيدرالية، أو المحاصصة السياسية، أو أية مفردة أخرى، وذلك لأهميتها في أطرنا السياسية من جهة، وفي تحديد الأهداف والرؤى لـ(عراق ما بعد 2003)، لذلك لا بد أن نعطي تعريفاً مختصراً لمدلول هذه الكلمات.

إن مدلول العنوان يتحدث عن الدولة العراقية، ومن الأهمية بمكان أن نبين أبرز رؤى الدولة العراقية، كذلك سنتحدث عن طبيعة وتشخيص المشكلات التي تحدد الدولة العراقية، إضافة إلى معرفة أسباب هذه المشكلات، فضلاً عن وجود خصال عراقية معرقلة لعملية التطور، وأخرى تشجع عملية التطور. وفي النهاية، سنشخص أبرز التحديات على الواقع العراقي وأهم المعالجات الكفيلة لمواجهتها والرجالات المطلوبة للدولة العراقية.

ولنبدأ بكلمة (التكنوقراط)، فلو بحثنا في القواميس عن معناها السياسي وفي استخدامها اليومي لها، سنلاحظ معناها السياسي القريب المتداول هذه الأيام، وهو «مذهب سياسي يمنح أهل العلم والاختصاص (التكنوقراطيين) نفوذاً سائداً على حساب الحياة السياسية نفسها، ولا يولي العوامل الاجتماعية والإنسانية أهمية كبرى». وهنالك حكمة تقول: (لا يستقيم حكم يقوم على التكنوقراط وحده)، وهي مفردة أتت مع عهد التقدم التكنولوجي والثورة الصناعية (الحكومة التكنولوجية).

والمفردة الثانية هي (الفيدرالية)، وتعرَّف على أنها «نظام سياسي يقوم على بناء علاقات تعاون تبعية يربطها اتحاد مركزي، على أن يكون هذا الاتحاد مبنياً على أسس الاعتراف بوجود حكومة مركزية لكل حكومة اتحادية».

ولو تطرقنا إلى تعريف (السياسي)، فهو «كل من يعمل في السياسة، ويتعلق بإدارة شؤون البلاد العامة والمجتمع».

وأيضاً، هنالك مصطلح (التنظيم السياسي)، ويعرَّف على أنه: «مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد فيما يتعلق بالبرامج السياسية، ويرتبطون ببعضهم وفق قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم، تحدد علاقتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل والنشاط.

ولو عدنا إلى مصطلح (التكنوقراط)، فمن الممكن استخدام كلمة (المهني)، كونها أشمل وأدق، وتعبّر عن المضمون أكثر من مفردة (التكنوقراط).

أما مفردة (المهني) فهي تطلق على الشخص الذي يعمل في صنعته واتخذ حرفة، وما يبديه الإنسان من استقامة وعناية وحرص ودقة في قيامه بواجبات مهنته».

وهنالك أيضاً مفردة أخرى من المهم أن نتحدث عنها، وهي مصطلح (الوطنية)، ويستخدم هذا المصطلح للدلالة على المواقف الإيجابية والمؤيدة للوطن من جانب الأفراد والجماعات.

وهنالك بعض الأمثلة التي تتضمن (المواقف الوطنية)، منها: (الفخر بالثقافة، الفخر بالإنجازات، الرغبة في الحفاظ على طابع وأسس الثقافة وتحديد الهوية مع الأعضاء الآخر ين في الأمة بعنوان (الهوية)).

ولو أخذنا مفردة (الخبرة)، فهي تعرَّف على أنها «المعرفة ببواطن الأمور»، وهو مصطلح عام يختزل منه مفهوم المعرفة أو المهارة، ويكون بأسلوبٍ فطري وعفوي عميق عادة، ويكتسب الإنسان الخبرة من خلال المشاركة في عمل معين أو حدث معين.

في حين تعرَّف (النخبة) على أنها «المعنى الأساس الذي به تنتخب طبقة الأقلية في المجتمع من منطلقات سياسية وغيرها بالدولة، ويكون لها نفوذ غالب في المجموعة بفضل مواهبهم الفعلية الخاصة والمفترضة»، وتدعى النخبة التي تمارس نفوذاً سياسياً.

كما أن (الحكومة الائتلافية) يمكن أن نوجزها بكونها «حكومة تؤلف من وزراء ينتمون إلى عدة أحزاب سياسية، تتفق فيما بينها على هدف خاص مشترك ومؤقت».

هنالك خلط واضح في تحديد ما يجب أن يكون عليه السياسي، قائداً أو مديراً؟ وعلى سبيل المثال، هل يمكن أن يكون البرلماني وزيراً ناجحاً أم لا؟ الخلل الأساس هو طبيعة التمييز بين مفردة المدير والقائد.

فالقائد: هو الشخص الذي له القدرة على التأثير في الأفراد لجعلهم يرغبون في إنجاز أهداف مجموعة، بمعنى أن يكون لديه تأثير، لا أن يكون لديه الإرهاب والترغيب فقط.

ويعدّ حلقة الوصل بين العاملين وخطط المؤسسة وتصوراتها المستقبلية، ويعمل على توحيد جهود العاملين نحو تحقيق الأهداف الموضوعة، والسيطرة على المشكلات في العمل، ورسم الخطط اللازمة لحلها، وتنمية الأفراد من خلال تدريبهم ورعايتهم وتحفيزهم والقدرة على زيادة المهارات.

أما **المدير**: فهو «المسؤول في الإدارة، وهي فرع من فروع علم الاجتماع، يقوم بعملية التنظيم والتخطيط والتنسيق والتوجيه والرقابة على الموارد المالية والبشرية، للوصول إلى أفضل النتائج بأقصر الطرق وأقل التكاليف المادية، فهو المسؤول عن تنفيذ برامج، لا أن يضع البرامج بنفسه. ومن هذا، نجد أن القائد هو من يحدد الرؤى وفي بعض الأحيان يكون المدير هو العائق.

عندما نتحدث عن تحديد الأهداف والرؤى للعراق بعد 2003، فمن الضروري أن نحدد ما هو الهدف من الدولة؟ وما هو توجه الدولة العام؟ حتى نقرر فيما لو كان كل رجالات الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية تتجه نحو هذا الاتجاه، وعندما ننظر إلى دستور العراق الذي كان محل قبول الأطراف السياسية ومحل تصويت المجتمع العراقي بكل فئاته ـ ولو اختلفوا بنسبة التصويت ـ فهو يتحدث عن الديمقراطية والسوق الحرة، ويتحدث عن حرية الرأي والعدالة الاجتماعية والنظام الفيدرالي والعلاقات الإيجابية الخارجية وحفظ الفسيفساء والتنوع العراقي وحماية الأقليات وحفظ التراث وتصحيح المظالم التي حدثت في زمن صدام حسين.

إن الإشكالية الأساسي في الدستور العراقي ليست قضية النصوص، وإنما هو تفسير النصوص والانتقائية في تفسيره، فنلاحظ أن كل مجتمع أو مكون، أو جماعة داخل مكون آخر، يركز على مفردة معينة ويتناسى الأخرى، علماً أن الدستور هو المفصل الأول في تنظيم ذلك.

تبحث الدول عموماً عن تجديد أو تحديث في فترة زمنية قريبة من إنشائها، وكلما تقدم الزمان اتضحت رؤى وبرنامج. وبعد عقد من الزمن ولحد الآن، لم يتم مراجعة الدستور، فالمشكلة تكمن في عدم وضوح المرجعيات في حل المشكلة واختلافهم عليها، ونحن هنا نحتاج أن اعادة النظر بالدستور على أنه وثيقة تعاون أو وثيقة رؤى مشتركة.

ولو تساءلنا: هل الرؤى الموجودة بالدستور العراقي كافية وواضحة لتلبية احتياجات العراق؟ إذا كانت كذلك، فهنالك حاجة في أن نعيد النظر بالآليات والخطط أو حتى الاستراتيجيات

للوصول إلى هذا الهدف، أما إذا كان الهدف ليس بالوضوح الكافي، فإننا نكون حينها قد فقدنا البوصلة التي توصلنا إلى أهداف المجتمع وكيفية الاتجاه إليها.

مِن الضروري أن نعيد التساؤل، ونحاول أن نبحث عن إجابات عنه، حتى بعد أن نوضح الهدف والرؤى والوثيقة المشتركة لنا، حتى يجمع العقد الاجتماعي للمواطن والدولة، ثم بعد ذلك نستطيع أن نحدد ونخطط ونعمل لأجل هذه المرحلة.

إذن، من يحدد الرؤى للدستور؟ ومن يحدد الأهداف وكيف؟ وما المشاريع التي توصلنا لهذه الأهداف؟ وما الجدول الزمني لتطبيقها؟ وما أبرز الآليات للوصول إليها؟ وما أهم الاستراتيجيات للوصول لها؟ وذلك لمراجعتها ومتابعة آلياتها فيما إذا شُخص خلل في الهدف أو أنه غير كامل أو فيه تناقض معين، وما هي الآليات له؟ ومن يحدد أولويات هذا الدستور؟ ومن هم أبرز الرجالات للوصول إلى هذه الأهداف؟ مَن هم هؤلاء الرجال؟

الملاحظة الأساسي حول تحديد الأهداف والرؤى هي في علم الإدارة، فيقال: إن آلية تحديد الأهداف والرؤى يجب أن تكون ذكية، تستخدم كلمة سمارت (ألفبريشن سمارت)، وهو الهدف الذكي الذي يحدد الهدف في جدول زمني واضح، هدف محدد المعالم، هدف واقعي، هدف بالاستطاعة قياسه ويكون قابلاً للوصول إليه، ودون هذا الشيء، لا يعد هدفاً ذكياً، ولا يكون هدفاً ذكياً دون تحديد فترة زمنية، أو من المسؤول عن ذلك، أو مدى إمكانية الوصول إليه. وكل هذه الأمور ستشكل هدفاً ذكياً، ودونها يكون الهدف مجرد تمنيات ورغبات أو ما شابه ذلك، وبذلك انتهى الحقل الثاني أو تحديد رؤى العراق بعد 2003.

تشخيص المشكلات ما بعد 2003:

هنالك كثير من التحديات التي أثرت على الواقع العراقي الراهن، يمكن أن نشخصها بالآتي:

الأولى: تتجلى في التركة الثقيلة بعد 2003، وهنالك تركة ثقيلة أخرى بعد 2011، وهنالك تركة ثقيلة ثالثة بخصوص دخول داعش إلى الموصل، والهجمة الشرسة للإرهاب على العراق. هنالك أيضاً مشكلة حقيقية متعلقة بوجود الاختلال بمعايير وآليات بروز النخبة العراقية، فما هي الآلية الصحيحة لخلق النخبة؟

الثانية: سوء إدارة الأمريكان للعراق بعد 2003.

الثالثة: ثقافة المعارضة العراقية. ولحد الآن، يوجد كثير من الأحزاب العراقية تتعامل مع الدولة من منطلق المعارضة، علماً أنها جزء من الحكومة.

الرابعة: صعوبة إدارة التعقيد من جانب رجالات الدولة، فالحالة العراقية معقدة، وهم يجدون صعوبة في إدارتها، ويبحثون عن حلول سريعة أو آنية أو قليلة المدى أو الأثر. فإن هذه المشكلة كونية.

الخامسة: صعوبة إدارة التغيير، فإذا كانت الرؤى مختلفة، فالعمل نحو تحسين الرؤى في تعديل الدستور على خلفية حكم نظام دكتاتوري لعقود، وعليه، فنحن نحتاج أن نعيد النظر بآلية إدارة التغيير.

هذا الكم الهائل من التحديات التي نواجهها لها عمق واسع ولها سعة واسعة أيضاً؛ عمق بمعرفة طبيعة المشكلات، وهذا نتاج عقود من سوء الإدارة أو كثرة عدد التحديات.

السادسة: الخطورة في حجم وهول التحديات في السعة والعمق، أن الذي يحصل هو حالة يأس أو مقدمات تشير إلى اليأس، فالهجرة خارج العراق ـ خصوصاً للشباب ـ تعكس هذا المؤشر الخطر، علماً أنه يجب أن يكون هنالك توجه بجعل هذه الهجرة معكوسة، بأن تكون من الخارج إلى داخل العراق لكسب الشباب والكوادر المثقفة التي نحتاجها لإعادة دورة الحياة للعراق.

السابعة: الخطورة الأساس التي تواجهنا هي أننا داخلون فيما يسمى بـدورة الشر، ودورة تحديات، فإذا لم تعالج تلك الدورة والتحديات، فسوف تزداد وتتعقد وتكون هنالك خطورة أكثر على أصل الدولة العراقية، وما يترتب على طبيعة مكونات المجتمع العراقي أو طبيعة تعاطيهم مع بعضهم البعض.

فنحن عندما نتحدث عن أسباب هذه المشكلات وأسباب وصول العراق إلى هذه الدرجة من سوء الإدارة وغيرها، نلاحظ أن قسماً منها يتعلق بالتشريعات الإدارية التي أدت إلى خلل جوهري أو تشريعات ذات أبعاد سياسية أدت إلى خلل إداري قاتل، مثل نظام قانون الدمج أو الاجتثاث أو قضية الفصل السياسي، فالمشكلة أن الفصل السياسي هو ليس مكافأة، فالذي يجب أن يكافأ بدرجة أعلى هم المخلصون، حيث نحتاج إلى خصال إدارية وسياسية معينة قد لا يحملها الدستور، مثل مشكلة الإقليم. وهنالك تناقض في الولاءات للمواطن والمسؤول العراقي، فحداثة الطبقة الحاكمة مع عدم وجود طبقة وسطى سابقة، والوسطى هنا ضرورية، لأنها الطبقة المتمكنة وليست الطبقة المالية.

الثامنة: فقدان التواصل مع الحرفة، بمعنى أن العراقي لم يبقَ بالحرفة نفسها لزمن، بسبب حصار أو ما شابه ذلك، وبسبب ضعف الثقة بالآخر، إلى جانب سوء أداء الأمريكيين. والعنصر المؤسف والمحزن هو عدم وضوح مرجعيات الإنسان العراقي: هل هي الإثنية؟ أو القومية هي المرجع الأول؟ أو الدين أو المذهب أو العرف والعشائر؟

هذا الاختلال بالمرجعيات أثر على طبيعة تعاطيه مع الدولة، وإعطاء الأولوية للدولة أو لا أو للمجتمع أو المرجعية الدينية، وهنالك أيضاً زيادة سكانية غير منتظمة، مثل النزوح من القرية إلى المدينة بطريقة غير طبيعية، وكذلك سوء التخطيط لعقود من الزمن، فالثقافة هي ثقافة حروب، مع وجود خلل بالعقل الاجتماعي بين المواطن والدولة.

التاسعة: عدم وجود معارضة، باعتبار أن النظام العراقي نظام برلماني توافقي تعددي، وبذا، فالتكنوقراط بطبيعتهم ليس لديهم وضوح، وأن عملهم يتعامل مع هذا الجانب من النظام السياسي، ولكن هنا من الضروري أن يكون لدى رجالات الدولة القدرة على استيعاب هذا التنوع وهذا النفس التوافقي المطلوب، ونتيجة لذلك، فالسياسيون ليس لديهم هذه الخصال، أو إذا كانت لديهم هذه الخصال فليست لديهم خصال إدارية وبالعكس. والإداريون ليس لديهم خصال سياسية للبلد، هذه كلها تعكس أسباب المشكلات التي نواجهها، والتي هي متعددة ومعقدة تحتاج إلى دراية ونظرة شمولية للتعاطي معها.

عندما نتحدث اليوم عن الخصال العراقية أو الميزة العراقية الموجودة في الساحة السياسية والمجتمع العراقي الذي يكون معرقلاً لتطوير قدرة كادر ورجال الدولة العراقية، حسب الرؤى التي تطرقنا لها مع ملاحظتنا لمجموعة من الخصال من الضروري أن يعاد النظر بها، فهنالك خصال إيجابية وهنالك خصال معرقلة لتطور الكادر العراقي، منها ضعف الفريق، ومنها أن نظام التدريب العراقي أو التعليم العراقي لا يعمل على تهيئة كادر يقوم بروح الفريق، ومنها عدم وجود برامج عمل جمعية، ومنها أن كل النظام قائم على تطوير الفرد والجماعة، لا العمل الجمعي، وهذا يحتاج إلى إعادة نظر حقيقية للنظام التربوي، دون أن نلاحظ وجود رجالات عراقية وكادر متميز بأفراده، فعمل الجماعة مؤسف ومحزن، ونحن نعرف كيف ينظر الآخرون إلى طريقة عمل الفريق العراقي من الخارج.

العاشرة: خصلة أخرى من الضروري إعادة النظر فيها، وهي خصلة التسقيط السريع، والشمولية في النقد وليس بتعيينه، وهذا بطبيعته يمنع الكادر العراقي في الخارج أن يرجع إلى العراق، مع عدم وجود أي مانع لرجوعه في نظام الدولة أو في المجتمع.

وبالنتيجة، فإن التسقيط بكل أنواعه (أخلاقي، مالي، حتى على العائلة وعلى المستوى الديني وغيره) يكون رادعاً لأي إنسان شريف يحاول أن يتصدى لموقع مسؤولية في الدولة العراقية.

الحادية عشرة: هنالك أيضاً مشكلة حقيقية متعلقة بنظرية المؤامرة، والإيمان بها يمنع الإنسان من التطور، لأنه يعتقد بأن الآخرين عندهم برنامج ضده، وبذا، تحصل صعوبة التطور.

الثانية عشرة: متعلقة بالعقل الجمعي وتحدياته، وهذا أيضاً يمنع الأفكار الجديدة من التطور. وهناك أيضاً عدم وجود خطوط حمراء في السياسة العراقية، وبذا، فإن المسؤول العراقي لا يعرف حده، وما هي الأمور الضرورية التي يجب تجاوزها؟ وما الضروري الذي يجب أن يكون واضحاً عنده بأن هذا الشيء يمنع أن يتعاطى سلباً معه، وإنما هو يحتاج إلى معالجات إيجابية.

هنالك تحديات كثيرة سوف اختصر منها ما هو متعلق بعلاقات الأخذ والعطاء بين الأطراف السياسية، وليس ما هو متعلق بالعلاقات الاستراتيجية، وهذه التحديات بطبيعتها تضعف الكيان السياسي العراقي. وبالتالي، يضعف كيان الدولة العراقية. وهنالك مشكلة أخرى تتعلق باستسهال انتقاد الآخرين، واستسهال الحلول السريعة للمشكلة العراقية، ويقولون بأن كل ما نحتاجه هو قليل من الوجدان أو الضمير أو الوطنية.

والمشكلة أكبر من ذلك بكثير، فنحن نحتاج أن نهيء الكادر العراقي ـ وإن كان عنده النفس الصحيح ـ فنحن نحتاج أن تكون لديه القدرة على مواجهة التحديات وتجاوزها، والقدرة على سعة الصدر، إلى جانب القدرة على الحوار، والقدرة على قبول النقد، فكل هذه الخصال يهمنا أن تكون موجودة في الكادر العراقي كي يعمل سوية أو فرادى. وهنالك أيضاً خلل متعلق بنظرة عدم الاعتراف بالخطأ، وهي بطبيعتها تعد خطأ أو انتحاراً سياسياً وانتحاراً إدارياً، فمن الطبيعي أنه يحاول معالجتها بأخطاء أخرى أو يتستر عليها أو يتجاوزها، وهي خصلة عراقية أيضاً تمنع التطور الجمعي بالدولة العراقية، وهي متعلقة أيضاً بطبيعة العلاقة بين المكونات في المجتمع، وهذه العلاقة تكتيكية أو على طريقة الصفقات، وليست علاقات استراتيجية.

الثالثة عشرة: قلة الاعتماد على الآخرين والاتجاه للعمل الفردي، مع أن الدولة الحديثة تحتاج إلى أن تعمل كل مؤسساتها معاً وبصورة مشتركة.

الرابعة عشرة: ضعف الحوار الداخلي، مما يؤدي إلى عدم القدرة على النضوج أو التعايش الجماعي، وهذا يرجع إلى طبيعة أصل المشكلة التي هي فقدان أو ضعف الثقة بالآخرين، واستخدام معادلات (المجموع صفر)، وليس الفوز والفوز من الطرفين، وهذا مضر جداً، في حين يجب أن نعيد النظر بآليات العمل وتقليل التحديات التي تواجه الكادر العراقي، ومن ضمنها ما ذكرنا من الخصال الاجتماعية والسياسية.

يمكن استثمار الميزات المشجعة الموجودة في المجتمع العراقي بحيث نحدث ـ إذا استثمرناها وركزنا عليها وطورناها ـ طفرة نوعية ونختصر بها الزمن.

أولاً: طبيعة الثروة الطبيعية المتواجدة والثروة البشرية بالعراق.

ثانياً: العمر الشبابي للمجتمع العراقي وعمق تاريخ العراق، بحيث إذا استطعنا أن نستفيد منها فإننا سنتقدم.

ثالثاً: حجم مظلومية المواطن العراقي، وشعوره بها يكون عنصراً إيجابياً، وكذلك إذا عرفنا كيف نتعاطى معها إيجابياً، حيث إن قدرة الفرد العراقي على التحمل عالية بل في بعض المرات تكون قدرة يمكن وصفها بـ(الخطرة)، بحيث لا يكون عنده إحساس بدقائق الأمور، وهي أيضاً عنصر إيجابي أو ميزة من الميزات العراقية المشجعة.

رابعاً: التنوع الداخلي، أو ما يعرف بـ(الموزاييك العراقي) وهذه نقطة مفيدة أيضاً.

خامساً: الموقع الاستراتيجي العراقي نقطة مفيدة جداً إذا استطعنا أن نركز ونستفيد منها، والجغرافيا والثروة (المنطقة الجغرافية) أيضاً، حيث إن التجربة العراقية تجربة ثرية تحوي كثيراً من الدروس.

وحينما نتحدث عن الدروس، فمن الضروري أن تكون هنالك مراكز بحثية مختصة بهذا الشأن، بدءاً من علماء الاجتماع، انتهاءً بالذين يوجدون في داخل الدولة العراقية وليس على الأطراف، فالطاقة الشبابية أيضاً مفيدة، والاعتماد الزائد على الدولة في البداية، يعد عنصراً إيجابياً، ويجب أن يصار إلى الاستفادة من إمكانية تلك المراكز حتى يقل الاعتماد على الدولة، فضلاً عن شعور المواطن بأنه جزء من الدولة وبحاجة اليها، في حين ان على الدولة معالجة هذه المشكلة، وتشخيص الخلل يكمن في كوننا نحتاج أن نعرف إمكانياتنا وبشكل إيجابي، والانفتاح على التكنولوجيا والتواصل الاجتماعي، فهذه كلها عناصر إيجابية، إلى جانب ثقة العراقي بنفسه التي يمكن أن تعزز الاستفادة منها.

سادساً: الإصرار على تحقيق الهدف والتركيز على الرؤى وخاصة تلك المتعلقة بالديمقراطية والحرية، وهنالك كم كبير ونوع مميز من الميزات الإيجابية المشجعة التي نحتاج أن نهتم بها، ومن المهم التركيز في كيفية الاستفادة منها وفي أن نختصر المراحل القادمة.

إن التحديات العراقية حسب اعتقادي لا تختلف بسعة أو كم التحديات، ولا حتى في عمقها، إنما هي متعلقة بطبيعة نظام الوزارات الموجودة، بحيث أضحت الأمور غير واضحة المعالم، فمثلاً صلاحيات وكيل الوزير متداخلة مع الوزير وغير منظمة، وهذا بطبيعته فيه مشكلة كبيرة.

إن كل شيء مسؤول عليه رأس الهرم والذي هو الوزير، فلو كان الوزير ليست لديه القدرة على الإدارة، فستصبح هنالك مشكلة، وكذلك، فإن استيعابه للعمل السياسي إذا كان ضعيفاً فإنه لن يستطيع التعاطي بإيجابية مع البرلماني التشريعي.

المشكلة الأخرى هي طبيعة تركيبة الدولة العراقية التي تتألف من مزيج متنوع مع عدم وضوح الرؤى، هل هي دولة اشتراكية متجهة نحو سوق حر؟ أم هي دولة (بوليسية) تتجه نحو الانفتاح وما شابه ذلك؟

وكذلك، فإن عدم وضوح الطرف المقابل وعدم وضوح الهدف وكيفية الوصول إليه، وانعدام وجود برنامج تطويري للدولة نحو تحقيق الأهداف المطلوبة تجعل من كادر الدولة غير قادر على أن يعمل بخطة مدروسة بعيداً عن الضبابية، وهل سيطبق التشريعات أو يحسنها؟ هل يركز على التطور أو يركز على تحسين الأداء الحالي؟

وهنالك تحدٍّ أساس آخر، هو الاعتماد على النفط وقلة الموارد، مما ينتج عدم وجود هيبة للدولة بالنسبة للكثيرين الذين يحتاجون إلى وزارة النفط، مع أن عدد كادر وزارة النفط مقارنة بقدرة الدولة العراقية تقريباً أقل من 1% مما يجب أن يكون عليه، وبذا، فإن عندنا أكثر من 90% من كادر الدولة معتمداً على أقل من 1% في إيجاد الموارد والرواتب وكافة المتعلقات بها. ومن هنا، فإنه لن يرى التطوير حاجة ضرورية له، ثم إن الاعتماد الزائد على النفط يمنع التطور بحد ذاته.

التحدي الآخر متعلق بضعف المكونات، فكل المكونات الداخلية والتجانس الاجتماعي فيه مشكلة، فمشكلة العنصرية في أن هذا سني أو شيعي أو كردي أو مسيحي أو غيره بحد ذاته تخلق أجواء تمنع المشاركة الجماعية بالعمل في المؤسسة.

كذلك، فإن هشاشة الوضع السياسي والاعتقاد بأن كل طرف بحاجة للطرف الآخر يؤثر في طبيعة تعاطي الدولة فيما بينها.

والتحدي الآخر متعلق بالإدارة التفصيلية للمسؤول، فالمسؤول العراقي يعتقد أنه لا بد أن يكون عنده أدق التفاصيل بكل شيء، وإلا فإنه لا يستطيع أن يكون مسيطراً، علماً أن كليات الأمور تضعف الرؤى الاستراتيجية، فالمسؤول يتدخل في كل شيء، فعلى سبيل المثال فيما يخص الإجازة الطويلة التي لا تحصل الموافقة عليها إلا بموافقة الوزير، تعكس خللاً إدارياً حقيقياً مع عدم وضوح دور المسؤول وطبيعة ادارة المؤسسات في الدولة، وبالخصوص إذا كانت ذات عدد واسع، مثل وزارات الدولة الحالية.

التحدي الآخر متعلق بفهمنا لعنصر الزمن والوقت في إدارة الدولة. إذا كان عندنا نظرة شمولية وواسعة، فالتخطيط يجب أن يكون واسعاً ويعكس النظرة الشمولية، فنحن نلاحظ أن الأهداف الموجودة دائماً ما تكون قصيرة الأمد، والنظرة البعيدة الأمد، التي هي من منطلقات العمل الإصلاحية ليست ثورية، لأن الثورية دائماً تبحث عن حلول سريعة وآنية ونتائج غير واضحة، والإصلاح لا يحتاج إلى تخطيط وقانونية وشرعية وفترات زمنية ومرحلية لضمان النتائج، وحالياً، عندنا عنصر الزمن غير واضح في التشريعات، حتى في آليات الدولة التي تتعاطى مع الزمن. إذن، فنحن نحتاج إلى مراكز بحثية، حتى تستفيد من عنصر الزمن وغيره من مفردات، دون تقويم، ودون توضيح أثر الزمن علينا في الدولة، فإنه لن يكون هنالك تطوير لكادر الدولة.

معلم رجالات الدولة المطلوبة

أما التحدي الأساس، فهو ضعف أو قلة الآباء المؤسسين أو الآباء المجدين بعد العام 2003، أي الرموز الواضحة التي نستطيع أن نعتمد عليها، بحيث تبين معالم الطريق وتوضحها، وتكون مرجعاً للدولة، فهذه الرموز قليلة جداً في الكم والنوع.

نحن نحتاج الآن إلى دولة عراقية سليمة، وإلى إيجاد آباء مؤسسين ومجدين للدولة، وهذا مطلب أساس وأول تسير الأمور الأخرى على غراره.

فمن هؤلاء الرجال؟ وما طباعهم وخصالهم وقدرتهم؟

نحتاج من رجالات الدولة أن تستوعب نصوص وروح الأهداف الاستراتيجية، مع عدم فقد الهدف الآني، فهنالك خلل في فهمنا لروح القانون العراقي. ولكي نفهم الأهداف، يجب أن

نعرف الأولويات، ويجب أن يكون هنالك وضوح لتشخيص علة النتائج وأثرها، ويكون هنالك وضوح بالمعايير والمقاييس التي نعتمد عليها، وهل هي عالمية أم لا؟ ونحتاج للنظر في الخصوصية العراقية، ونحدد الأهداف الحقيقية التي نحتاجها في يومياتنا العراقية، وهنالك حقيقة يجب أن أذكرها، تكمن في أنه حتى لو جلبنا (سوبرمان)، وكل الشخصيات الخيالية على إدارة الوضع في العراق، فإنهم سيجدون صعوبة في ذلك... لماذا؟

لأن العمل يحتاج إلى رجال يستطيعون أن يعملوا سوياً، وليس بانعزال وانفراد، وهذه الإمكانيات ليست إمكانيات خارقة لإدارة التحدي، لذا، فنحن نحتاج إلى تعاون الكل، وإلا، فمن الصعوبة أن نصل إلى بر الأمان نتيجة اعتمادنا على شخص واحد مهما كانت قدرته.

هنالك ضرورة لاستقطاب الطاقات التي في الخارج، فالكفاءات العراقية ضرورية جداً، وهي أولى من غيرها لمعرفتها وحرصها، وهنالك عدم ثقة عند المواطنين العراقيين بالسياسي، نتيجة طبيعة الأشخاص الذين حكموا بسلبية، فمن الضروري أن يعاد النظر بالمجتمع، فنعطي جرعات عراقية أو حتى أجنبية قوية لمعالجة الوضع العراقي.

والإدارة يجب أن تكون واضحة لدى الكل، فإن المؤسسات والدول عندما تضعف لا تستطيع أن تعالج نفسها بنفسها، فيجب دائماً أن يكون هنالك عنصر خارجي يساعد على إيجاد الحلول.

رجالات الدولة بطبيعتهم الحالية لا يستطيعون أن يعالجوا المشكلة، لأنهم جزء من المشكلة أو هم في وسط المشكلة، فلا يمكن إعطاء الحلول خارج القوس، فنحن نحتاج الآن إلى كثير من الحلول خارج الصندوق، لنعطي الجودة لقرار الكادر العراقي.

التمييز بين القيادي والإداري:

القيادي: هو الشخص المسؤول الذي له القدرة على إيجاد رؤى للتجديد والحداثة.

الإداري: هو الشخص المسؤول عن تطبيق القوانين بأحسن طريقة. فالعراق يحتاج إلى قيادات وإدارات.

فالوزير الذي ليس لديه قدرة إدارية يُعدُّ فاشلاً لسعة وعمق التحديات التي تواجه العراق.

ويجب أن نميز بين الأمور التشريعية والتنفيذية، فالطاقات التنفيذية الموجودة نفسها الآن تستطيع أن تكون وزراء قادرين على حل المشكلات، ولكنهم في هذه الظروف صاروا

جزءاً من المشكلة. وكذلك رجالات الدولة التشريعيين والتكنوقراط، إذا صاروا مسؤولين في الدولة التشريعية في هذه الظروف، فإنهم سيكونون جزءاً من المشكلة.

فرجل البرلمان مختلف عن الرجل التنفيذي حسب الخصال والقدرة وطبيعة الشخصية، وإن أغلب رجالات الدولة التنفيذيين في العالم هم أقل عمراً من المسؤولين التشريعيين، فالتشريعي يحتاج إلى خبرة سنين من الدراية وسعة الاطلاع.

فالتنفيذي يحتاج إلى طاقة، وهذا جانب مهم جداً، ولهذا، نجد أن هنالك خلطاً في المسؤوليات، وهو اعتمادنا على الأشخاص نفسهم، وتدور الحلقة بهم في الانتقال بين الوزارات، وهذا بطبيعته يكون عائقاً أمام التطور لكادر ورجالات الدولة إلى الأمام.

إذن، من الضروري أن نبتعد عن المحاصصة، لأنها قد فشلت، ويجب أن نبحث عن خصال أو صفات أخرى للكادر، مثل الكفاءة، والإخلاص، والنزاهة، والمهنية. فنحن نحتاج هذه الخصال الأساس الأربع فقط، وأما غيرها، فيجب أن نبتعد عنها.

فالمحاصصة أثبتت فشلها، ومن الضروري أن تكون هنالك مرحلية للابتعاد عن المحاصصة، وليس في طفرة واحدة، لأن هذا سوف يعكس فشل الانتقال.

فحكومة كلها تكنوقراط لن تنجح، لأن المحاصصة أصبحت من نسيج الدولة العراقية ونسيج المجتمع العراقي، مع ملاحظة أن المحاصصة لا تتعلق الآن بالوزراء فقط.

فنحن نحتاج إلى مرحلة لبناء الكادر التنفيذي والتشريعي في العراق، مع القبول بأن المحاصصة الآن موجودة حتى على مستوى مدراء الأقسام، فالخلل ليس فقط بالوزير، وإنما الخلل نفسه موجود في أدنى درجات الإدارة. وبالتالي، فإن هنالك اختلالٌ في طبيعة إدارة الدولة. فنظام الفصل السياسي مثلاً أعطى الشخص 20 سنة من الخبرة أو الموقع المتقدم، دون أن تكون هنالك خبرة فكرية في إدارة هذه المؤسسات.

لا نستطيع الآن أن نرجع إلى الصفر، وإنما نستطيع أن نبدأ من حيث انتهينا، مع تشخيص الواقع والعزم على التطور، وعدم قبول المعادلات السابقة، وإيجاد معادلات جديدة.

والنقطة الأخيرة تخص البرنامج الحكومي، فيجب أن نخطط لبرنامجٍ لمعالجة المشكلات الآنية، حتى يستعيد الصحة والعافية، ونحتاج لأجل ذلك إلى عقدين لإيجاد نَفَسْ إيجابي وثقافة جديدة وجيل جديد يبتعد بعض الشيء عن المحاصصة والإثنيات والعرقيات والنظرة

غير المهنية، ونعيد ترتيب كادر الدولة على أسس صحيحة، وإلا، فالبدائل عبارة عن إطفاء حرائق، والاستمرار ببرامج حكومية قصيرة الأمد غير ذات جدوى، لأن المجتمع تائه بين الإصلاح والثورة، ولا يعرف أي برامج متزن ستتبع الدولة؟ وما هو وهدفها؟ وما هي رؤاها؟ أعتقد الآن ـ وبعد مرور هذا الكم الهائل من التحديات والنكبات والمشاريع الفاشلة التي مررنا بها ـ أننا نحتاج إلى أن نعيد النظر من منطلقٍ إيجابي.

المداخلات

- **السفير لقمان الفيلي:** إن مجتمعنا يندفع بمعايير العزة والكرامة، أكثر مما يندفع بمعايير الرفاء والاستقرار. نعم، نحن لا نستطيع أن نحصل على المعايير كلها إذا كان هنالك تناقض في أولوياتنا.

فالمحاصصة صارت عرفاً وثقافة، وذلك أخطر من أمور أخرى قد تكون مكتوبة على الورق هنا أو هناك، أو أن تكون في موجودة في الدستور وهي غير مفعلة.

فالثقافات والأعراف هي من أصعب الأمور الاجتماعية في التخلي عنها. وبذا، يجب ألّا نستهين بقدرتها على التأثير وصعوبة تغييرها دون وجود مشروع وطني.

- **الدكتور غالب العبادي:** من الصعب تحجيم نظام المحاصصة، بل لا بد من تفعيل مؤسسات الدولة وتنمية القطاعات الأخرى حتى تضعف سلطة السياسيين، ويصبح عملهم تسيير أمور الدولة بدلاً من الهيمنة عليها.
- **الأستاذ رافع عبد الجبار القبطان:** إن كانت حصة الدستور هي الأكبر من النقاش، رغم جموديته حين زرعت المادة 142 لتطلق رصاصة الرحمة على أي تعديل يمكن الحديث عنه. وأتذكر كلمة للأستاذ عارف طيفور في إحدى المرات: (إن الدستور لا يحتاج إلى تعديل!). أعتقد أن مشكلة العراق هي ليست بالدستور، وإنما بإدارة الملف السياسي الذي انعكس حتى على إدارة الدولة إدارياً وأمنياً، ولم يصل إلى مستوى المدير العام، فحسب كما عبر أحد الأخوة بل وصل إلى أصغر موظف، وأتذكر تعليقاً لأحد الإخوة سنة 2007، وهو قوله: (حته الچايچي التابع إلنه بأي دائرة هو قيادي). وللأسف، انحسرت إدارة الملف بجهةٍ واحدة دون مشاركة الآخرين، وهو الذي أوصل البلد إلى ما وصل إليه اليوم من تردٍّ، لذا، فإن الخطوة الأولى للإصلاح هي العودة للدستور لتعديله، وإلى إعادة النظر في إدارة الدولة لتكون بداية صحيحة للإصلاح.

- **الدكتور شاكر كتاب:** الدستور لا يحتاج تعديلاً، بل هو بحاجة ماسة إلى تغيير. ويجب تغيير الدستور كي نغير النظام كله، فنظام طائفي محاصصاتي عاجز تماماً عن أن يدير بلاداً ويقود شعباً إلى الخير والأمان والرفاهية، ليس فقط بسبب القائمين على الأمور من الفاشلين والضعاف وسراق المال العام، بل بسبب تركيبته في أنه يسمح بكل الخلل الجاري في البلاد، والذي راح يتراكم ويغدو سلسلة جبال من فساد لا يصلحها غير الزوال التام.
- **الأستاذ عمار الشهرستاني:** استمتعت واستفدت كثيراً من مشاركات وتعليقات ورؤى الأساتذة الأفاضل حول مفهوم الحكومة والدولة، وكذلك سلبيات الحكومات ما بعد 2003، وما اتضح لي شخصياً ـ وبكل بساطة ـ أن الخلل يكون في المجتمع والمواطن العراقي، لا بالسياسي بشكل خاص، فالكل يعلم ونحن نعلم أن نتاجات الانتخابات العراقية وإفرازات الديمقراطية في العراق هي النتائج التي نراها اليوم، والتي نرى أن الكل يلف ويدور حول الفشل والفاشلين، وتناسينا أن جميع من هو في القرار اليوم له قاعدة جماهيرية، وخرج من عمق صناديق الانتخابات (طبعاً كلٌّ حسب النسبة التي حصل عليها، وليس الجميع بالنسبة نفسها). وعليه، يجب احترام رأي الناخب، ولا يوجد شخص واحد أتى من خارج هذه العملية، فالكل بشخوصهم وأحزابهم منتخبون!

فإذا صحت الفكرة بأنهم فاسدون، فعليه يجب صب اللوم على الشارع الذي لم يحسن الاختيار، فالعراق بحاجة لناس تخدمه لا أن تخون مصالحه، ولكن المواطن العراقي فضَّل مصلحته على مصلحة بلده، حيث أن الانتخابات كانت بدوافع ومنافع شخصية لا وطنية، فعليه أن يتحمل عواقب اختياره.

أتذكر في يوم من الأيام أنني كنت في خدمة السيد المرجع الكبير حفظه الله، فدار حديث مفصل حول الأوضاع في العراق، وكان متأثراً جداً من أداء الحكومة (طبعاً ليست هذه الحكومة) وإهمالها لخدمة المواطن، فسألته بشكل صريح ومباشر أنه: اليوم ونحن كشباب، ما تكليفنا الشرعي تجاه كل هذا التقصير؟ فأجاب سماحته بكل حنكة: علينا أن نعمل على تثقيف الناخب العراقي لكي يحسن اختياره، نحن وفرنا له كل أدوات الحرية في الاختيار، وأتينا به لصندوق الانتخاب، ولكنه للأسف لم يفرق بين الخائن والخادم! فالشعب بحاجة لخادم لمصالحه وليس خائناً! انتبهوا قليلاً لعبارة الخائن والخادم، فهذه اصطلاحات أكد عليها سماحته! فإذاً جزء كبير من الخلل في ثقافة الناخب.

- **الدكتور جمال الأسدي:** الأستاذ العزيز شاكر كتاب، طرحكم بأن الدستور يحتاج إلى تغيير كي نغير النظام، فما هو النظام الأنسب؟ وما هي مساوئ الدستور رجاءً؟ لأني لا أرى أن المشكلة تكمن في الدستور.
- **الدكتور نصار الربيعي:** يجيب على كلام الأعضاء المشتركين في المداخلات بشدة، ويقول: كنّا مسؤولي الكتل في زيارة للسيد المرجع حفظه الله بعد تعليق عضوية الكتلة الصدرية في مجلس النواب احتجاجاً على الأوضاع، وأتذكر عبارة ذكرها السيد محمد رضا قبل لقاء السيد المرجع حفظه الله، بأن السيد المرجع مستاء جداً من عدم تقديم الخدمات للمواطنين، وذكر نكتة لطيفة حيث كان قد تم تسليم الملف الأمني لمحافظة النجف قبل عدة أيام من لقائنا، وتزامن ذلك مع قطع الماء عن المحافظة، فذكر لنا بأن أهالي النجف يقولون بأنهم قطعوا الماء عن النجف، لأنهم يخافون على الملف أن يتبلل، وقال: لا تستطيع المرجعية دعم الحكومة، لأنها أحرجتنا مع الناس.
- **الدكتور نديم الجابري:** إذا كان الدستور قد نجح إلى حد ما في تنظيم العملية السياسية لغاية 2010، فإنه لم يعد صالحاً بعد ذلك، لأنه أسِّس على فلسفة سياسية (المحاصصة ودولة المكونات)، لا يمكن أن تنتج عملية سياسية ناجحة، فضلاً عن أن الأداء السياسي زاد من حالة العقم الذي اتسمت به المرحلة، خصوصاً بعد انسحاب الولايات المتحدة من الأراضي العراقية، والتي كانت راعية للمشروع. لذلك، فإن من مفاتيح الحل إجراء تعديلات جوهرية على الدستور أو تعطيله أو إلغاؤه والشروع بكتابة دستور جديد يلائم المرحلة.
- **الدكتور رشدي العاني:** مختصر يوضح كيفية اختيار رجال الدولة من مدير عام إلى وزير في الباكستان، وهذه الحالة عايشتها بنفسي:

حتى يتم اختيار مائتين وخمسين شخصية تكنوقراط لمختلف وظائف الدولة من مدير عام فصاعداً، وصولاً إلى الوزير، يفتح التسجيل على دخول اختبار صعب جداً، ووفق شروط قاسية للمشارك، منها أن الشهادة مصدقة كاملاً، وإتقان اللغة الإنكليزية كاملاً ترجمة وكتابة، وخدمة بدوائر الدولة لا تقل عن ثماني سنوات، وشهادات لحسن السلوك بعدم وجود خدش أو أدنى غبار على سيرته الشخصية أو الاجتماعية، وشروط داخل الامتحان تخص المعرفة بالجغرافية والتاريخ والرياضيات وعلوم المنطق

والفلسفة وغيرها. ويقدم لهذا الاختبار مائة وعشرون ألف ملف، تفرز منها بدقة اثنا عشر ألفاً للاختبار، ومن المختبرين، يؤخذ الألف والمائتان الأوائل، ثم يدخل هؤلاء اختباراً يؤخذ منهم مائتان وخمسون شخصاً فقط، وهؤلاء يختار منهم للمناصب الحساسة والمهمة بالدولة، دون النظر إلى أعراقهم أو دياناتهم أو مذاهبهم. والعملية هذه تستغرق أربعة أشهر تشرف عليها لجنة محايدة من خارج الحكومة، تتمتع بالكفاءة والنزاهة والسمعة العالية.

- **الأستاذ شيروان الوائلي:** الأخ الأعز د. نديم، إن الدستور لم يوزع الرئاسات على المكونات، ولم يسمح للقضاء بأن يكون تحت وصاية السلطة، ولم يقل أن الهيئات المستقلة تتبع للسلطة، ولم يقل بأن الموقع الأهم لهذه الطائفة أو تلك، ولم يقل أن هنالك قواعد دستورية مهمة لم تشرع بعد عشر سنوات، ومع وجود المؤاخذات على الدستور، وأنت من أعضاء لحنة كتابته المهمين، ولكن تأسست بديلاً للدستور أعراف خارج روح وجوهر الدستور، تأطرت بإطار التوافقات السياسية، وأنجبت الابن الشاذ وهي المحاصصة، ولكن الدستور الآن أصبح شماعة الفشل والهوان والفساد.
- **الدكتور نوفل أبو رغيف:** المشكلة ليست في الدستور، وإنما في آلية التعاطي معه بانتقائية، والأمر تماماً كما وصفه الأستاذ شيروان الوائلي.
- **الدكتور ليث شبر:** الدستور ثلثه غير مفعل تماماً، وثلثه الآخر منسي، وثلثه الباقي يفسر على الأهواء والمصالح.
- **الدكتور ظافر العاني:** أولاً، ما الأصل الفلسفي لفكرة الدستور؟ إنه عقد اجتماعي رضائي بين الأفراد لتأسيس نظام سياسي يدير شؤون الدولة التي ينتظمون فيها، بما يحقق المصلحة العامة. دستورنا لم يحقق هذه الغاية، حتى مع اعترافي بأنه يحوي مزايا مثالية على الورق. دستورنا بالآلية والتوقيت وروحية المشرعين التي كانت خلف كتابته، لا تمثل فكرة العقد الاجتماعي المبني على الرضا الطوعي. إنه عقد كتبه «المنتصرون» بعد معركة الاحتلال. فلسفة دستورنا هي برأيي أصل المشكلة، وهذا ما يحتاج إلى إعادة النظر، فضلاً عن مساوئ التطبيق.
- **الدكتور شاكر كتاب:** هنالك فرق شاسع بين دستور يأتي استجابة لضرورة الواقع المعاش لغرض تغييره، والانتقال بالمجتمع والدولة إلى مستوى أفضل ـ أي أن الدستور بفرضه

الواقع وحاجات الواقع ـ وبين دستور جاهز مفصل على رغبات من جاء به، ثم فرض فرضاً على الجميع، بعد أن خدع الجميع بما سمي في حينها بالتصويت على الدستور الذي خرج الناس إليه، كي تستقر الأوضاع التي عاث فيها المحتل وأعوانه فوضى وخراباً.

- **الدكتور ليث شبر:** دكتور شاكر حبيبي، أنا برأيي أن ننظر إلى محتوى الدستور، أبوابه ومواده ونترك الحديث الميتافيزيقي... سنرى أن لدينا دستوراً مدنياً إنسانياً يستطيع خلق دولة مؤسسات ويضمن الحقوق والواجبات... نعم هنالك بعض الهنات التي تحتاج إلى تغييرات، وهذا ما هو معمول به في كل دساتير العالم... رجاءً، اقرؤوا الدستور وسترونه بريئاً، وأقترح هنا ـ ولو أن كل اقتراحاتنا تذهب مع الريح ولا نسمع رداً حولها من أعضاء الشورى المحترمين ـ أقترح أن نناقش فقرات الدستور فقرة فقرة، بحيث نضع لها وقتاً محدداً، وسنرى الحقيقة...

- **القاضي رحيم العكيلي:** إن الدستور الحالي هو دستور اللادستور، لأن أحكام الدساتير صنفين أساسين:

الأول: الحقوق والحريات

والثاني: النظام السياسي أو نظام الحكم. أما فيما يتعلق بالحقوق والحريات، فإنها نصوص لا قيمة واقعية لها في دستورنا العتيد، لأنه علق كل الحقوق والحريات التي نص عليها على عدم مخالفة ثوابت أحكام الإسلام، فلم يعد للحقوق والحريات أي معنى. أما أحكام الدستور فيما يتعلق بالحكم، فإنها جاءت بكثير من الخلل والفراغ، وزاد سوءها سوءاً تفسيرات المحكمة الاتحادية العليا، التي تركت مبادئ الفقه والقانون المعتمدة، لتحكم بتفسير الدستور في ضوء مصالح القوى السياسية المتمسكة بالسلطة، وفي ضوء أوامرها (قضاء حسب الطلب).

- **الأستاذ حامد الخضري:** سأتكلم عن الموضوع وفق النقاط الآتية:

1ـ لا شك أن الظرف الذي كتب به الدستور كان معقداً وصعباً.

2 ـ ولا شك أن الدستور يحتاج إلى تعديلات وباستمرار، كلما ظهرت الحاجة إلى التعديل، حاله حال كل الدساتير في دول العالم.

3 ـ ولا شك أيضاً أن الدستور الجاهز المفصل على رغبات من جاء به لم يفرض فرضاً أبداً.

4 ـ من كتب الدستور هم العراقيون، نعم كُتب في ظروف قاسية وتحت ضغوط كبيرة.

5 ـ لم يخدع الشعب، وإنما خرج بوعي وقدم شهداء من أجله، وكان للمرجعية العليا دور مهم في المصادقة عليه.

6 ـ لو كان جاهزاً وفي غير مصلحة العراق، لما رأينا أعداء العراق يستنفرون كل طاقاتهم لعدم المصادقة عليه.

7 ـ وعلى كل التقادير، لا بديل للعراقيين عن الدستور ـ بما جاء فيه ـ اليوم يمكن أن يتم الاتفاق عليه.

8 ـ الخلل يا إخوتي في إدارة الدولة، فالإدارة السيئة لأية مؤسسة لا ينفع معها أي دستور أو قانون مهما كانت درجة كماله، خذوا كتاب الله أفضل مثال، فلو لم تكن إدارة المسلمين على هذا الشكل السيء عبر القرون الماضية، لما وصل بهم الأمر إلى ما هم عليه.

9 ـ رحم الله الشهداء الذين سقطوا من أجل الدستور، وشكر سعي المخلصين الذين أظهروه بهذا الشكل وفي تلك الظروف الاستثنائية.

- **الدكتور ليث شبر:** حول النقطة الخامسة للأستاذ الخضري ولتأكيدها... فقد كنت حينها أميناً عاماً للجنة التوعية الدستورية في حكومة الجعفري، وكانت لدينا خطة ألفية للتوعية يعني تتضمن ألف نشاط مقسمة على الأشهر السبعة... لقد تلقينا مئات آلاف الاتصالات للاستفسار عن مواد الدستور، وتلقينا آلاف الرسائل وآلاف التعليقات، ووزعنا مليون نسخة من الدستور، ومئات آلالاف من نسخه التي تتناول مصطلحات الدستور بالشرح المبسط، ومئات المؤتمرات التوعوية والاتفاقات مع الصحف والوسائل الإعلامية وغيرها كثير... وهذه لجنة حكومية ناهيك عن لجان الأمم المتحدة والبرلمان... فأظن أن الحديث عن الدستور بالتبسيط المسيء يسيء لنا جميعاً... علينا أن نفخر لا أن نخجل...

- **الأستاذ سعيد ياسين موسى:** السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، جناب سعادة السفير لقمان الفيلي، شكراً لكم وللأخوة الأفاضل في الشورى لهذه الفرصة، مع الأسف لم يتسنَّ لي المتابعة لوجود التزام مسبق، وما ذهبت إليه كان دقيقاً جداً، وقد تناولته في مقال قبل أيام. نحن بحاجة إلى فصل في الإدارة بين إدارة الحكم السياسي وإدارة المؤسسات القطاعية، ولا يمكن بأي حال من اعتماد غير الكفاءة والنزاهة في إدارة المؤسسات

القطاعية، وفق رؤى واستراتيجيات وسياسات قطاعية واضحة مع دور مستقل للرقابة والمساءلة، بوركت سيدي الفاضل وأنتظر المزيد.

وأضيف من خلال محفلكم الكريم، أنني استلهمت الكثير الكثير من الدروس في تحليل البيئة المجتمعية، عسى الحق تعالى أن يوفقني بترجمتها في قطاع المجتمع المدني، لتعزيز المشاركة الإيجابية وممارسة المسؤولية الاجتماعية. لكم حبي وتقديري واعتزازي. أخوكم الناشط المدني سعيد ياسين موسى.

- **الدكتور ظافر العاني:** أستاذ نوفل، الدستور كتبته أطراف سياسية بعينها، هؤلاء الذين قصدت بهم «المنتصرون»، ولم يمثل إرادة المجتمع برمته. أما الأطراف التي أهمل دورها في كتابته واعترضت عليه، فها هي مرة ثانية يجري تخوين أو تجاهل مطالباتها الدستورية... إن الخطيئة تتكرر، مرة بالإهمال المتعمد، والمرة الثانية بالانتقائية وعدم التطبيق... مع أني أعترف بأن الدستور ينطوي على مزايا لفظية مهمة في أبواب الحريات والحقوق، لكنه أسس لمركز خامل ودولة ضعيفة يمكن أن تذرها الرياح مع أول مشكلة. وهذا ليس حديثاً مؤجلاً، ما دمنا الآن نتحدث جميعاً عن تسوية تاريخية تنجم عنها مصالحة وطنية مازلنا ننتظرها. أنا أقدر أن الأحداث من حولنا تتلاحق وتسابقنا، لكن لا شيء يمنع من مراجعة القناعات التي مهدت لما نعايشه.
- **القاضي رحيم العكيلي:** هدمت بإرادة سياسية منحرفة أهم مبادئ دستور العراق بعد 2005 التي تعد أركانه الأساسية، فلم يعد سوى لعبة لغوية مرنة يسحبونها أو يتركونها وقتما يشاؤون، انظر إلى تغليب إرادة الكتل السياسية على إرادة الشعب في تفسير الكتلة الأكبر، وانظر إلى هدم مبدأ الفصل بين السلطات، حينما انتزع من مجلس النواب سلطة التشريع، ومنحت واقعياً بالكامل للسلطة التنفيذية تحت خدعة اقتراح مشروعات القوانين، وانظر إلى تعطيل الدور الرقابي لمجلس القانون عن طريق تفسير يجعله اتهاماً ومحاكمة قضائية، وينزع عنه صفة المساءلة السياسية، وانظر إلى تهزيل دور مجلس النواب في الموازنات المالية والذي أضحى بلا سلطة، وانظر إلى مصادرة استقلال الهيئات المستقلة ومنح مجلس الوزراء سلطة الإشراف عليها... إلخ.

ثم انظر ماذا أنجز مجلس النواب من القوانين المكملة للدستور (58 قانوناً)، لم ينجز منها إلا دون العشرة فقط، مع هزال وانحراف كارثي في أحكامها.

النتيجة، خربت حسنات الدستور وبرزت عيوبه، وتم التلاعب بالوطن والشعب من خلاله، فلا أمل فيه، ولا بد من وضع دستور بضمانات أوسع وبصياغات أوضح وأدل، لكي لا يقول حينها رئيس المحكمة الاتحادية للسياسيين: (اتفقوا وآني أكيفه).

- **الأستاذ محمد الطائي:** الكتل السياسية (شيعية وسنية وكردية)، لديها مرشحون تكنوقراط، ولديها مرشحون من الرعيل الأول في الحزب، ولديها مرشحون مستقلون، ولديها مرشحون بكفاءة وخبرات عالية، ولديها مرشحون من شيوخ عشائر وعامة الناس، ويستطيع أي رئيس وزراء أن يختار ما يشاء، بشرط أن يتفاهم مع قادة الكتل السياسية، حتى يتفقوا على الحكومة المطلوبة (تكنوقراط) (مستقلين) (كفاءات) بشرط مراعاة الحصة، عدد المقاعد في البرلمان، القربى من قادة الكتل ومن رئيس الوزراء، سواء كان حيدر العبادي أو غيره!

- **الدكتور نصار الربيعي:** أؤكد لكم كما قلت سابقاً ـ وأنا كنت أحد أعضاء لجنة كتابة الدستور منذ كانت لجنة الـ (55) ـ أن الظرف الضاغط على اللجنة هو سابق لكتابة الدستور، وتمثل آلية كتابة الدستور وإقراره من الشعب بالاستفتاء العام قاعدة، فإذا رفض الدستور من ثلثي ثلاث محافظات يعد مرفوضاً، وبذا يجب أن يكون هنالك توافق على كل نص، وبخلاف ذلك، فإنه يجب أن يجري انتخاب جمعية وطنية جديدة، وهذا يعني إجراء انتخابات جمعية وطنية كل سنة، لأنه دون توافق، يرفض الدستور من المحافظات، وهذا عملياً يعني استمرار الاحتلال، فمن خلال كتابة الدستور بتلك السرعة، مع ما به من ثغرات في بعض نصوصه، دُفع الضرر الأكبر، وهو استمرار الاحتلال بالضرر الأصغر، وهو (دستور به ثغرات).

الدستور بصيغته الحالية حين كتابته هو أفضل استجابة واستيعاب لظروف العراق، بالرغم من تحفظنا على النظام الفيدرالي كنص، وليس كواقع حال للإقليم، وهذا التحفظ ليس معناه رفضاً للنظام الفيدرالي بذاته، ولكن مثل هذا النظام يحتاج إلى حكومة اتحادية قوية، ونحن كنّا نعاني أزمة انهيار لمؤسسات الدولة، وكان في حينها عندي حديث (جدل) ساخن حول الموضوع، فأتذكر أن الأخ همام حمودي رئيس اللجنة قال لي: إن نظام الولايات الإسلامية هو نظام فيدرالي. قلت له: أعطني في الدستور رئيساً له صلاحيات كصلاحيات الخليفة، فسأوقع لكم على أي شكل للنظام الفيدرالي.

النظام الفيدرالي في الغرب، تطورَ عبر الزمن، ففي الوقت الذي تزداد فيه الحكومة الاتحادية قوة تعطي مزيداً من الحريات والاستقلال للمحافظات والأقاليم. أما نحن في العراق، فإننا نعاني من أزمة تكوين مؤسسات وحكومة اتحادية.

- **الدكتورة عامرة البلداوي:** أود أن أعبر عن الشكر الجزيل على ما جاء في المحاضرة المهمة التي اعتمدت التسلسل في سرد العلل والمشكلات التي يعاني منها الوطن وهناك جملة ملاحظات مؤيدة أو مخالفة أو توضيحية أسردها على النحو الآتي:

1 ـ تعريف المصطلحات السائدة: أعتقد أننا بحاجة إلى مزيج من صفات المدير والقائد في شخص واحد لنحصل على رجل الدولة.

2 ـ أما في ما يخص الدستور، فإنني أعتقد بأن المشكلة ليست في من يفسر الدستور، ولكن المشكلة الحقيقية هي في نصوص الدستور التي باتت تشكل عقبة يصعب تجاوزها مثل تغليب قانون الإقليم والمحافظة على القانون الاتحادي، وقد تبينت مخاطر تلك المواد عند التطبيق، فقد ازداد الجدل حولها دون الوصول إلى نتائج، وعليه، فإن الدفاع عن الدستور وعدم الالتفات إلى الأخطاء والمطبات والمشكلات فيه يعد مكابرة لا تنفع وحدة الوطن، ولا بد من التفكير الجدي بتعديل بعض مواد الدستور لتستقيم الأمور.

3 ـ تقسيم التركات الثقيلة حسب المراحل الزمنية، فإنني أعتقد بأننا الآن في حالة تراكم للتركات الثقيلة، لأننا لم نعالج أي تركة في وقتها... فنحن بحاجة إلى التحلي بمهارة إدارة الأزمات، وهي تحدٍّ أيضاً لكثرتها وتشعبها وتعقيدها، ونحن بحاجة إلى تحديد السياسات والبرامج وفترة المرحلة الانتقالية، بحيث نعبرها إلى مرحلة الاستدامة، فمن غير المعقول أننا الآن، وبعد 13 سنة، مازلنا في إجراءات العدالة الانتقالية، لأن المظلوم لم يأخذ حقه إلى حد الآن، والفقير ازداد فقراً والمهمش ازداد تهميشاً، وأدمجت المراحل ببعضها، مما ضيع مبدأ تكافؤ الفرص، وضاعت كثير من الحقوق. ونتيجة ذلك، نشأت مجتمعات معزولة ومبعدة، ولم يستطع أحد إدماجها منذ 2003 إلى يومنا هذا.

4 ـ أوافقك تماماً في أن من أهم العيوب في الشخصية العراقية هو فردية العمل والقرار وحب الأنا والابتعاد عن العمل بروح الفريق.

5 ـ ليتنا نستطيع تصنيف التحديات التي تواجه الواقع العراقي حسب الأولويات وحسب القطاعات وحسب الحالات، ثم نقترح لكل تحدٍّ جملة من الحلول.

6 ـ في الوقت الذي تطالب فيه باستقطاب طاقات الخارج، فإني أعتقد أن إشكالية الخارج والداخل ما زال حاضرة في ذهن الطرفين، فالقادمين من الخارج ينظرون لكل الداخل على أنهم يجب أن يتنحوا جانباً، فهم أصبحوا خارج إطار الزمن (إكسباير) كما يعبر عنه، فهم لا يصلحون لشيء بعد أن كانوا في بداية التغيير يخونونهم ويعدوهم خونة وجبناء سايروا نظام صدام وخنعوا له، ولم يقاوموه (حسب تصورهم)، والقابعون في الداخل ينظرون بعين الريبة لمن جاء من الخارج، فهم في أغلب الأحيان إما يحملون أجندة خارجية، أو غير مدركين لخصوصية العراق، وإنهم قليلوا الصبر، فهم إذا اصطدموا باختبار، حملوا أمتعتهم وعادوا من حيث جاؤوا، فهم لديهم خيارات خارجية جاهزة وغير مستعدين للمجازفة... هنالك حاجة لبناء الثقة للاستفادة من تلك الطاقات، والعمل على الاندماج الفعال في ما بينها للخروج بأفضل النتائج، خاصة وأن تجربة القادمين من الخارج والممسكين بزمام الأمور في العراق الآن تعد تجربة فشل وفساد بالكامل، وستكون حاجزاً لا يمكن تجاوزه بسهولة

- **الأستاذ رفيق البغدادي:** الإشكال يتوجه إلى توقيت كتابة الدستور، وإلى طبيعة اختصاصات أعضاء اللجنة الخمسينية التي تولت كتابته... ثم ما هو أثر هذا الدستور الذي كتب تحت ظل حراب الاحتلال، على مستوى التطبيق العملي، حيث لا نلمح أي أثر له في تشكيل الحكومة الإرضائية الحالية، وأعني بالإرضائية لمزاج الكتل السياسية دون مزاج الجماهير... غاية القول إن لجنة كتابة أي دستور عراقي ينبغي أن تنحصر في ذوي المراتب القانونية العالية حصراً، وعلى عينٍ من الشعب، وحينئذ، سيكون الدستور قد كتب عن عين، لا عن إذن، من جانب سائر طبقات الشعب العراقي المعني الوحيد بخط مصيره ومصائر أجياله في أي دستور مفترض... وعليه، نتمنى أن يؤول المآل بأية ظاهرة إلى إعادة كتابته من جانب مختصين وتحت أنظار الشعب، ووقتئذٍ سيكون محل تقدير واحترام الجميع، وبذا، ستذهب عنه أية شبهة احتلال... شكراً للجميع... رفيق البغدادي.
- **الدكتورة هدى البهادلي:** عند الحديث عن الدساتير، فهنالك قاعدة تقول: إن التطبيق الجيد يغطي على ما في الدستور من ثغرات، والتطبيق السيء يقضي على أفضل الدساتير... وسبق أن كانت لي مداخلة عندما تحدثنا عن تغيير الدستور، فقلت حينها بأنه لو قدِّر للعراقيين أن يكتبوا دستوراً جديداً لعادت الغالبية العظمى من مواده على

اعتبار أن الدساتير وثائق أصبحت تنهل من التجارب العالمية وتتشابه إلى حد بعيد، وعلى الرغم من اعترافي بوجود ثغرات كبيرة في دستورنا، ولكن المنطق يقول بأنه مع وجود تحديات كبرى، يجب عدم التفريط بثوابت إقامة الدول، وأن نتجه لتحديد الأهم من مواد الدستور المعرقلة ليتم تعديلها، وفي مقدمة ذلك، تغيير طريقة تعديل الدستور العراقي التي فصلت لتضعه في قائمة الدساتير الجامدة الصعبة التغيير.

- **الدكتور نصار الربيعي:** د. هدى، منطق التعديل الذي تفضلت به لعلاج طريقة الدستور العراقي التي فصلت لتضعه في قائمة الدساتير الجامدة الصعبة التغيير هو أيضاً منطق خاضع لضابطة الجمود نفسها، ويجب ألّا ننسى دائماً أن هذه الضابطة القهرية هي سابقة لكتابة الدستور، ولا يمكن تجاوزها عند كتابة الدستور.
- **دكتورة هدى البهادلي:** أستاذ نصار، قد أتفق معك ولكن إذا نظرنا إلى الدستور من زاوية التعبير عن المجموعات التي شاركت في كتابته وقتها والتي من المفترض أن تحتكم له مستقبلاً فإننا سنجد أن احتواءه على جميع المخاوف التي تراها كل طائفة وفئة كان أمراً طبيعياً... وبعد مرور هذه الفترة على تطبيقه، وما اكتنفه من المشكلات والتسويات التي بات يؤمن بها الجميع. أعتقد أن من الممكن أن نغير بعض هذه الضوابط القهرية، وإلا، فما فائدة تسويات لا تأتي على تغيير بعض الأسس غير السليمة.

المحاضرة الثانية

العلاقات (العراقية ـ الأمريكية) بين المد والجزر وآفاق المستقبل

2016/4/9

السفير لقمان الفيلي

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

لقمان عبد الرحيم الفيلي

المتحدث الرسمي بإسم السيد رئيس الجمهورية (د. برهم صالح)

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

مجتمعُ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	ماجستير في إدارة الاعمال
الجامعة	جامعة مانشستر متروبولتن / انكلترا
سنة التخرج	2006

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / بغداد / 1966
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية / البريطانية
القومية	كردي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية / الإنكليزية / الكردية
الخبرات العامة	خبير في مجالات التفاوض والإدارة العامة والتحليلات السياسية
المؤلفات المنشورة	مجموعة من المقالات
المناصب السابقة	سفير العراق لدى الولايات المتحدة ، سفير العراق لدى اليابان ، سفير في وزارة الشؤون الخارجية العراقية ، مدير برامج لتقنيات المعلومات في عدد من الشركات في المملكة المتحدة

الحديث سيكون بسؤال أنفسنا: من نحن؟ وإلى أين نتجه؟ وما طبيعة التحديات التي نواجهها؟

الحديث سيشمل عدة محاور:

المحور الأول: هو المشكلة الكونية أو العالمية وطبيعة التحديات، وهذا يعد أمراً مهماً، لأن الطرفين العراق والولايات المتحدة لا يوجد بينهما أي تساوٍ على مستوى الوزن السياسي والاقتصادي والمالي والثقافي، وبالتالي، فهنالك اهتمامات للولايات المتحدة من الضروري أن نفهمها.

المحور الثاني: طبيعة التحديات التي نواجهها، وبعد ذلك، سيتم الحديث عن طبيعة تحدياتهم في الشرق الأوسط وتحدياتنا.

المحور الثالث: طبيعة العلاقة العراقية الأمريكية ما بعد عام 2003.

المحور الرابع: انطباع الطرفين، ثم العوامل الأساس للمعادلة. وأخيراً، الرؤى لطبيعة العلاقات بين البلدين، وإلى أين تسير؟ وما طبيعة التحديات أو احتمالية تطورها؟ وهل فيها منفعة للعراق أم لا؟

آمل أن تكون قراءتي قريبة وحديثة ودقيقة وواقعية، وسأبتعد عن ذكر الأسماء من الطرفين، وأتمنى أن تكون الأسئلة مثيرة، لكي أستطيع أن أفكك بعض القضايا التي تخص يومياتنا ومستقبل العراق.

عندما نتحدث عن التحديات العالمية للولايات المتحدة، فإن هنالك مجموعة من الأمور التي يجب النظر لها ومجموعة من الدول الأخرى التي هي جزء أساسي من يوميات عملهم، كما يجب أن نفهم ما هي ضروريات الآخر؟ ونحاول قدر الإمكان أن نؤثر فيها.

فعندما ننظر إلى هذه التحديات، فإننا سوف نجد أن هنالك تحدياً أساسياً يتعلق بانتشار الأسلحة النووية، وآخر يتعلق بالمياه واللاجئين، أو الدول الساقطة وشبه الساقطة، وهنالك تحدٍّ آخر يتعلق بقراءتهم لأعدائهم، ممن هم في صراع معهم كروسيا والصين، إيران، القاعدة

وكوريا الشمالية، فهذه كلها تطرح سؤالاً هو: هل العراق أو الشرق الأوسط من أولويات الأمم المتحدة أم لا؟ وتأتي بعض الإجابات بأنه في جانبٍ ما نعم، وفي جوانب المستقبل والرؤى الأمريكية تكون الإجابة بـ(لا).

بمعنى أصح، فإن نظرة الولايات المتحدة مختلفة عن السابق، فالعالم بعد الحرب العالمية الثانية يختلف عما قبلها، فإن المعادلة قد انتهت، كما اختلف دور بعض الدول عن السابق، كما أن الحاجة إلى الطاقة ليست كالسابق، وإن الولايات المتحدة هي الدولة الأولى في العالم إنتاج واستهلاك الطاقة.

فالأسلحة الحديثة التي تمتلكها الولايات المتحدة، والتي تسيطر وتؤثر فيها على القرارات العالمية، هي مختلفة عن السابق، فأمريكا هي المسيطرة على التكنولوجيا وعلى الآليات المالية في العالم، وعلى فضاء الأرقام، وما شابه ذلك.

وعندما نرى التحديات التي تواجه الشرق الأوسط الذي يمثل العراق جزءاً أساساً فيه، نلاحظ وجود خلل في قوة وضعف الدولة، وخلل في الصراعات السياسية، بل العلمية والعسكرية، بين الدول، كما نلاحظ في اليمن وبعض الدول الأخرى. إن الصراعات الإثنية القومية والدينية الطائفية، بالإضافة إلى وجود تحدي اللاجئين على المستوى الاقتصادي أو السياسي لكيان الدولة، وخصوصاً من المنظمات غير الدولية مثل داعش وغيرها، فهذه كلها تعكس بأن هنالك خلل في الشرق الأوسط يأخذ حيزاً مهماً من اهتمامات العالم، لأنه خلل أمني قريب من أوروبا، وبالتالي، فأن هنالك اهتمامٌ بالشرق الأوسط، نتيجة وجود تحدٍّ مباشر لكيانات تلك الدول، وليس من ناحية الفرص الاقتصادية أو التطور التكنولوجي.

لقد مرت طبيعة العلاقات (العراقية ـ الأمريكية) بثلاث مراحل أساسية، وهي من 2003 إلى 2011، إذ كان وجود القوات الأمريكية على الأرض محوراً أساسياً في طبيعة العلاقات، ومن 2011 إلى 2014، إذ كان خروج القوات الأمريكية وضعف وجودهم على الأرض العراقية على المستوى السياسي، وبالخصوص الأمني والعسكري، حيث انعكس ذلك ضعفاً في العلاقة، أما بعد عام 2014، وخاصة بعد دخول داعش إلى الموصل، وبعد تشكيل الحكومة، حصل هنالك تغيير في العلاقات على المستوى الأمني والعسكري، وكذلك على المستوى السياسي.

إن هذه المراحل عكست علاقة أحادية الطرف أو البعد، وليست متشعبة على المستوى الثقافي والاقتصادي، بل طغت على الجانب العلمي، وهنالك امتداد له يتعلق بالجانب السياسي.

عندما نحاول أن نقيم العلاقة بين البلدين، فإننا سنلحظ وجود ضعف في التواصل، وسنلحظ قراءات مختلفة للأحداث على مستوى المجتمع والطبقات السياسية، وهنالك عدم ثقة من الشعب العراقي بالكونغرس ورأي الشارع الأمريكي تجاه السياسيين العراقيين، وهنالك أيضاً ضعف للقراءة في الدور الإيراني مقابل دعم الولايات المتحدة بوجود داعش على أرض العراق.

إن هنالك خلل جسيم في آليات التواصل بين البلدين، نظراً لقلة وجود العراقيين على مستوى المسؤولين في الدولة، في ساحة واشنطن عدا الطرف الكردي. فممثل الإقليم في تواصل مستمر معهم، وكذلك، نلحظ قلة وجود الأمريكيين خارج إطار الخضراء، وقلة الزيارات المكوكية للمسؤولين ورؤساء الأحزاب إلى أمريكا، حيث أننا لم نلحظ وجود العلاقة القوية الوطيدة بين الكيانات السياسية، ولا بين المجتمعات. إن الوجود الأمريكي بعد العامين الأخيرين كان مركَّزاً على الوجود العسكري القليل وبرنامجهم في التدريب، وهو برنامج مهم جداً لنا. ولذلك، كان دورهم الآن مقتصراً على ضربات الطيران ودعم العراق على المستوى المالي والضغط على البنك الدولي لإعطاء قروض للعراق. وإن طبيعة الدعم الحالي تتعلق بالجانب الأمني، والسبب في ذلك هو أن الولايات المتحدة أدركت أن تعقيدات الساحة العراقية لا تحل بسرعة، وقد لا يمكن أن تحل من طرف واحد.

نستنتج إذن أن إدارة التعقيد كانت مشكلة واضحة، وأن أي تبرير وإعطاء مصداقية لتقوية العلاقة بين الطرفين سيكون في غير محله. ولحد الآن، لا توجد إجابات واضحة، فالأمريكان أيضاً قد توقفوا عن التفكير بحل سريع للمشكلة أو التفكير في الاستثمار الآن، لكي نقطف الثمار على مستوى توطيد العلاقة الاقتصادية أو السياسية أو تقليل التأثير الإيراني على المعادلة العراقية، لقد ابتعدوا عن التفكير في هذا الآن، وهم يتعاطون مع المشكلة كما هي.

في فترة سابقة، وقبل شهر تقريباً في مؤتمر، تقدمت بالسؤال إلى رئيس الأركان الأمريكي مباشرة: هل لديكم رؤى في طبيعة العلاقة مع العراق في الثلاث سنوات القادمة؟ فأجابني: إن هذا يعتمد على القيادة السياسية في واشنطن، إذ أن المؤسسة العسكرية لا تملك رؤية واضحة، فمن الضروري إعادة التفكير حول ما نطلبه من الدور الأمريكي، ومدى استعدادنا للتقدم في هذا الدور.

إن طبيعة الولايات المتحدة حالياً في مرحلة مختلفة عن السابق، فهي حالياً لا تعد الدولة الأولى الوحيدة والقوية في العالم، بل تعد من ضمن دول عديدة، بالرغم من امتلاكها لقدرات مالية واقتصادية وأمنية وعسكرية وثقافية وتكنولوجية متقدمة على غيرها، وبالرغم من ابتعادها عن لعب دور شرطي العالم. كما تعد الدخول إلى العراق العقبة أو الفترة السيئة بإدارة أمريكا لوجودها الدولي، معتبرة أن العراق كان مشروعاً فاشلاً، ورأت أنه من الضروري عدم التدخل في أي مكان آخر دون وضوح الهدف، وأيضاً، فإن الولايات المتحدة تعيد النظر الآن في مدى تدخلها في العراق وفي دورها في العالم ككل. كذلك، فإن اعتمادها على التكنولوجيا قد أثر كثيراً على ذلك، وطبيعة استخدامها لتلك التكنولوجيا ستؤثر أكثر في علاقاتها تلك.

إن مشكلة داعش هي مشكلة قديمة، ومتعلقة بالثقافات والأعراف والأديان والفقه والفكر، وعليه، فإن من الصعب عليهم أن يكون لهم دور محوري وأساسي لدحر الإرهاب، فهنا نطرح سؤالاً أساساً حول طبيعة أولوياتهم واستراتيجياتهم، هل هي مطابقه وتؤيد استراتيجياتنا أم لا؟ والجواب برأيي أن هنالك تقاطعاً في ذلك، ويجب معرفة أين هي نقاط التقاطع؟ كما يجب أن يكون هنالك قرار عراقي حول طبيعة هذه العلاقة.

إن الأمريكان أدركوا أن التعقيد في العراق لن يحل بسرعة، فقاموا بتفضيل خيار احتواء المشكلة على مستوى تداعياتها على جيران العراق. كما أن من المهم تقليل التأثير الإيراني على المعادلة الشرق أوسطية، ومن الضروري أن نفهم الثقافات في الدول الأخرى، ومثال على ذلك ما أسمعه من تأييد مبطن لمسؤول عراقي تجاه الرؤى الأمريكية في العراق، وبمعنى أصح، فإن القيادات العراقية تبتعد عن ذكر الولايات المتحدة بطريقة مباشرة، وفي الوقت نفسه، فإن الرسائل التي يوصلونها إلى الأمريكان تختلف عما يصرحون به في العلن، وهذا بطبيعته يفقد مصداقية هؤلاء المسؤولين. وهنا نرى أن معادلة الإقليم في كردستان واضحة، فلا يوجد تناقض في الرسائل، وهنالك تأييد وشكر للأمريكان في كل محافلهم ولقاءاتهم العلنية والسرية.

ولو لاحظنا موضوع النووي مع إيران، فمع اختلافهم، كانوا يرون الإيرانيين واضحين، فعليه يستطيعون العمل معهم. إن الموضوع يحتاج إلى مراجعة ومراقبة حول هوية الشريك إن كان أمريكا أو اليابان أو غيرها، ونستطيع أن نقدم لهم التسهيلات ونطلب منهم الاحتياجات، بحيث تكون المعادلة واضحة، مثال على ذلك: هنالك قراءة أمريكية تقوى يوماً بعد يوم في

محافل مختلفة حتى في الكونغرس وفي الصحافة والمراكز البحثية والجامعية، نوهت أن التطرف متعلق بالفكر الوهابي، وفي الوقت نفسه هنالك علاقات قديمة أقدم من أي علاقة مع أي دولة في الشرق الأوسط وهي مع السعودية، فليس من الصحيح أن نعلن العداء لها، دون أن يكون هنالك وضوح للتداعيات في هذا الأمر.

وهل العراق مدرك لهذا الأمر أم لا؟ وعن طبيعة العلاقات العراقية السعودية، هل تأخذ هذا الجانب بنظر الاعتبار أم لا؟

فهنا، نرى ضرورة توحيد الرؤى والهدف وإيجاد آليات حوار واضحة، بحيث نستطيع أن نؤثر بالآخرين، ومن الضروري أن يسمع الآخرون ذلك. فعندما نقيّم طريقة عمل الجانب العراقي في ذلك، نرى وجود بعض الخلل في هذا الجانب، وكذلك في جانب التحديات الأساسية مثل الإصلاح، الفساد، المنظومة المالية وغيرها، وإن الأمريكين مدركون لهذا الخلل، وهذا لا يعني أن لديهم استعداد على الاستمرار مثلما كانوا في السابق، لا على المستوى العسكري ولا السياسي. فالمعادلة اختلفت جوهرياً عن السابق، وإن التعقيدات العراقية صعبة الحل ومتشعبة وعميقة، متعلقة بضعف النظم السياسية على مستوى الديمقراطية والإدارة الرشيدة. فعليه، لو أن قراءتهم تعلقت بالمنطقة مثلاً على مستوى داعش، أو بالتأثير الإيراني على القرار العراقي، أو على مستوى رغبتنا بأن تكون السعودية أو تركيا طرفاً إيجابياً مع الأمريكيين، فهل يستطيع العراق أن يساعد في هذا الجانب أم لا؟

إن العراق ابتعد عن الأولويات الأمريكية، وتأثيرها الحالي على الساحة المحلية كان بطريقة غير مباشرة، إذ لم نلاحظ أي اهتمام بالمعادلة الداخلية العراقية، بل كان اهتمامهم منحصراً فقط بقضية داعش والإرهاب. وبحسب قراءتي لما بعد تحرير الموصل، فإن التأثير أو التدخل أو الاهتمام أو أي آلية من آليات التأثير ستقل، لأن الأولوية ستعطى إلى سوريا، ولخطورة انشغال العراق بقضاياه الداخلية إلى درجة أنه يفقد الدعم الدولي في تحديات سياسية نستطيع أن نستفيد منها في كل جانب، وليس فقط في الجانب الأمني والسياسي والاقتصادي والثقافي.

إن العوامل التي ستؤثر على هذه العلاقات متعلقة بقضايا كثيرة، فحاجة العالم إلى النفط مرتبط باستقرار العراق، كما يعد عاملاً مساعداً على استقرار سائر أسعار النفط العالمي، وليس فقط سعر النفط العراقي، وإنما تدفقه على المنظومة الدولية والاقتصادية، وأيضاً وحدة

القرار العراقي تساعد على أن يكون العراق بطبيعته عنده القدرة والإمكانية الأساسية والتأثير الفعال، ولكن المعادلة الحقيقية لصنع التأثير من هذه المادة الخام ضعيفة أو غير موجودة لحد الآن، وبالتالي، فنحن بحاجة إلى إعادة النظر.

وهنالك عواملٌ أخرى أيضاً، مثل طبيعة رؤى العراق للعلاقة الاقتصادية والسياسية والأمنية مع إيران والسعودية وتركيا كعنصر جديد متغير، وخصوصاً بعد المحاولة الانقلابية. فهنا، نرى من الضروري أن يعرف ماذا يريد أن يحدد قبلها، أي من هو؟ وأن يعطي معالم واضحة، أي ماذا يريد؟

عندما ننظر إلى الرؤى القادمة من الإدارة الأمريكية، نجد أنها ستساعد العراق بقدر تعلق الموضوع بالإرهاب، وتقلل التوتر في المنطقة، وأن يكون العراق عنصراً إيجابياً في المعادلة الجديدة. ومن جانب آخر، لو لاحظنا المرشحين الجدد، على مستوى الديمقراطيين أو الجمهوريين، فإن قراءاتهم قد تكون مختلفة بعض الشيء، ولكن نتائجهم لا أعتقد أنها تختلف اختلافاً جوهرياً.

إن جو بايدن حديث العهد في السياسة، وليس لديه تركة عميقة، ونتيجة لذلك، فإنه يمكن أن يفكر بطرق أخرى جديدة خارج المعادلة الطبيعية للعراق، بعكس هيلاري التي لديها عمق ودراية وفريق عمل متكامل، ولديها تجربة واضحة وقديمة، وبالنتيجة، فإنها ستكون قادرة على التفكير خارج الصندوق، كما يقال، وقدرتها على استخدام آليات مسبقة عالية جداً.

وفيما يخص مصلحة العراق، لا أستطيع القول هل هي مع هيلاري أو جو بايدن، إلا إذا عرفنا ما هو برنامج جو بايدن في الشرق الأوسط، وما هي قدرته على التأثير مقابل هيلاري التي لديها فريق عمل واضح وعلاقات قديمة وقوية مع دول المنطقة، ولا أعتقد أنها ستأتي بشيء جديد وجوهري وأساسي. فكلا الطرفين سيعكسون القوة في العلاقة، أي استخدام القوة على أنها آلية تأثير مباشرة. وهل من مصلحة العراق هذا الشي؟ أنا لا أعتقد أن هذا السؤال يمكن الإجابة عليه الآن.

وعندما ابتدأت حديثي حول الأسئلة الأساس التي طرحتها، وهي: من نحن؟ وأين نحن؟ وأين نريد أن نتجه؟ فإن هذه الأسئلة في الحقيقة تحتاج إلى حوارات حقيقية على غرارها، نستطيع من خلالها أن نحدد طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة واليابان ومع أي بلد آخر. أرجو أن يكون حديثي مفيداً وآمل أن تطرح أسئلة مثيرة، لكي أعيد النظر ببعض القضايا التي طرحتها والاستفادة منها، وأكون شخصاً ذا دراية بهذا الموضوع.

وفي مقال لي حول هذا الموضوع، بيّنت حينها أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة سنة 2008 تعد منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات بين البلدين، إلا أن تنفيذ بنود تلك الاتفاقية لم يرق إلى مستوى التحديات التي يواجهها العراق بعد سقوط النظام الديكتاتوري سنة 2003. إن استثمار هذه الاتفاقية، وبما ينسجم مع حاجة العراق إلى حليف استراتيجي قوي كالولايات المتحدة، يحتاج إلى توفير مناخ يستوعب المعطيات الداخلية والإقليمية وأثرها في مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الإقليمية والدولية، وكذلك تشخيص الموارد والأدوات الضرورية للاستفادة من تلك العلاقات.

تكتسب الحاجة إلى بناء تحالف قوي مع الولايات المتحدة أهمية كبيرة في ظل ما تشهده المنطقة من تطورات سياسية وأمنية خطيرة، وحالة من عدم الاستقرار متمثلة بتنامي ظاهرة الإرهاب واتساع دائرتها نتيجة لصراعات ذات صبغة مذهبية تقودها تيارات متشددة حولت المنطقة إلى ساحة حرب، وأثرت بشكل سلبي على الواقع السياسي والأمني والتنموي في العراق. وعلى الرغم من سعي الحكومة العراقية إلى تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، إلا أن هنالك قضايا يرتبط كثير منها بتركة نظام صدام أو بالأوضاع الإقليمية، ولا تعد حالياً من أولويات العراق في علاقاته مع الولايات المتحدة، إلا أنها تؤثر بشكل سلبي على واقع تلك العلاقات، في وقت يحتاج فيه العراق إلى الجهود الدولية لإعادة بناء مؤسساته وتنمية اقتصاده وتعزيز قدراته في مواجهة التنظيمات الإرهابية. لذلك، لا بد من إعداد مشروع يبحث عن معالجات لتلك القضايا من خلال تقويم موضوعي لمسبباتها وآثارها، ويهدف إلى تعزيز هذه العلاقات بما يخدم مصلحة العراق وشعبه. وعلى سبيل المثال، لقد تركت قضية سكان مخيم أشرف، وموضوع الأرشيف اليهودي، وكذلك موقف العراق من الأزمة في سوريا، والعلاقات مع إيران وغيرها من القضايا، آثاراً كبيرة على العلاقات بين البلدين وخصوصاً على برامج التسليح والتعاون الأمني ضمن اتفاقية الإطار الستراتيجي.

وتبذل الحكومة العراقية مع الأطراف الدولية، كالأمم المتحدة، جهوداً كبيرة لإعادة توطين سكان مخيم أشرف، إلا أن الهجمات التي تعرض لها سكان المخيم، واتهام الحكومة العراقية بعدم توفير الحماية اللازمة لسكان المخيم، أثارت ضجة إعلامية وسياسية كانت لها أصداء واسعة في الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي التي تتعاطف مع هؤلاء السكان. كما استغل مناصرو سكان المخيم تلك الهجمات، للتأثير على مواقف الكونغرس الأميركي تجاه الحكومة العراقية، وقد اتبعوا لتحقيق ذلك العديد من الوسائل، منها الاستعانة

بمجموعات الضغط المعروفة (باللوبي) في الكونغرس ووسائل الإعلام الأميركية. وتكشف هذه التطورات عن أهمية دور الإعلام في توجيه المواقف، وكذلك أهمية التواصل مع مختلف القوى وصناع القرار في الولايات المتحدة للكشف عن ملابسات الأحداث ما يعزز ثقة هذه الأطراف بالحكومة العراقية.

كما أخذت قضية الأرشيف اليهودي الذي تجري عملية صيانته في الولايات المتحدة مساحة واسعة من اهتمام أعضاء في الكونغرس الأميركي، وبعض المنظمات غير الحكومية وخصوصاً اليهودية، التي تطالب بعدم إعادة الأرشيف إلى العراق. وهذا الأمر يتطلب منا التعامل بحذر مع هذا الملف، مع التأكيد على الأهمية التاريخية له، باعتباره جزءاً من الإرث الحضاري للعراق، وإيجاد حل يرضي جميع الأطراف، ويضمن عودة الأرشيف إلى العراق.

ومن جانب آخر، توجهُ بعض دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة انتقادات إلى الحكومة العراقية، بسبب موقفها من الأزمة السورية، وعدم انضمامها إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي تدعو إلى الإطاحة بالرئيس بشار الأسد من السلطة. ونتيجة لذلك، يحسبنا البعض مع الذين يدعمون النظام السوري، لذلك، من الضروري أن نذكّر العالم بما يقوم به الإرهابيون من استهداف للعراقيين، وكيف يتخذون من سوريا، ومنذ سنوات طويلة، منطلقاً لهم في تنفيذ الهجمات ضد العراق، ما حدا بالحكومة العراقية إلى التقدم بشكوى ضد النظام السوري في الأمم المتحدة في سنة 2009، إلا أن العديد من الدول، ومن ضمنها الولايات المتحدة، لم تدعم هذه الشكوى، وقامت آنذاك بحماية نظام الأسد في مجلس الأمن.

وهنا، لا بد من إيضاح موقف العراق لدى الدوائر المؤثرة في الولايات المتحدة (الكونغرس الأميركي ومراكز البحوث على وجه الخصوص)، والمتمثل بالدعوة إلى تسوية النزاع عن طريق المفاوضات، واختيار حكومة منتخبة حرة تمثل إرادة الشعب السوري، ويشارك فيها جميع شرائح المجتمع، وتكون قادرة على إنهاء إراقة الدماء وسيطرة التنظيمات الإرهابية، التي تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع في العراق.

أما بناء مؤسسات الدولة، فيتطلب جهوداً كبيرة وانفتاحاً في العلاقات مع دول العالم المتقدم وتشخيص دقيق للواقع. وتشمل عملية بناء المؤسسات الجوانب التشريعية والفنية أيضاً لتكون بمستوى حاجة العراق إلى الخبرات الأجنبية للمساهمة في إعادة البناء، وهنا، لا بد للعراق من أن يرسخ علاقاته بالولايات المتحدة، خاصة في ظل وجود اتفاقية استراتيجية

تطمح كثير من دول العالم إلى أن تكون لها مثلها. ويشهد العراق اليوم نمواً اقتصادياً كبيراً ونمواً سكانياً سريعاً، وهذه تشكل عوامل مهمة في جذب الشركات العالمية، إلا أن جمود بعض القوانين وعدم مواكبتها للتطور الحاصل في التعاملات الخارجية، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية في أجزاء من العراق، يحول دون توفير بيئة مناسبة لاستقطاب الشركات العالمية، ولا سيّما الأميركية منها، لدخول السوق العراقية.

إن التفاعل مع المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي في واشنطن، يلعب دوراً مهماً في دعم عملية التنمية الداخلية، لذا، من الضروري وضع استراتيجية للتعامل مع هذه المنظمات والاستفادة القصوى منها في تحقيق الأهداف التي يصبو العراق إلى تحقيقها. كما تكتسب منظمات المجتمع المدني، مثل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وغيرها، أهمية في تعزيز قيم الديمقراطية، وترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان والحريات الأساس للأفراد، وإن تفعيل دور هذه المنظمات ودعم نشاطها يعد مقياساً على مدى تقدم البلاد في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما يعزز من قوة النظام السياسي في علاقته مع الشعب ومع المجتمع الدولي، ويدعم جهود الدولة في محاربة مظاهر الفساد الإداري والمالي واعتماد معايير النزاهة وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل مؤسسات الدولة ومع المواطن.

يسعى العراق إلى إقامة علاقات جيدة مع جميع الدول وخاصة مع الولايات المتحدة، مبنية على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. إن وجود بعض الاختلافات في الرؤى مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول أمر طبيعي في العلاقات الدولية، ولا يعد تراجعاً في العلاقات، فقد تتقارب الأهداف أحياناً وقد تتباعد أحياناً أخرى، ولكن يتطلب الأمر توضيح المواقف والدوافع الحقيقية، وبما ينسجم مع مبادئ الشراكة بين الدول. لقد استطاع العراق أن يخرج من حكم الوصاية، ليصبح شريكاً دولياً يعتمد عليه في منطقة محفوفة بالمتغيرات التي تهدد الأمن والاستقرار فيها. كما تطورت علاقة الصداقة مع الولايات المتحدة، لتكون كما وصفها الرئيس أوباما بـ«العلاقة الطبيعية القائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل». لذا، لا بد لنا من استثمار هذه العلاقة المهمة بفاعلية أكبر.

المداخلات

- **الأستاذ كريم الأنصاري:** منذ عام 2003، والعلاقة الأميركية ـ العراقية تراوح بين تصوّرات عدّة، منها جعل العراق بمثابة يابان العرب فكانت أضغاث أحلام. ومنها إبقاء العراق ضعيفاً تكريساً لحضور أميركي أطول. ومنها تقسيمه إلى دويلات ضعيفة. ومنها أنّ العراق ليس هدفاً استراتيجياً أميركياً كالسعودية وإيران، إنما هو جسر لهدف استراتيجي.

  فأيّ أفق مشرق للعراق بعلاقته مع الولايات المتحدة والحال كما نرى ونستشرف؟

  ثم هل من جدوى حقيقية لطرح موضوع هذه العلاقات أصلاً؟

  أنتم شخصياً بماذا خدمتم العراق حين كنتم سفيراً له هناك؟

- **السفير لقمان الفيلي:** إن الموضوع ليس وجود جدوى أو لا، وإنما هل العراق بحد ذاته يستطيع أن يواجه التحديات في المنطقة، دون أن يكون له دعم دولي وأمني وسياسي واقتصادي ومالي؟ أعتقد أن الجواب على ذلك أن العراق لا يستطيع، وعلى الأقل في قضية المساعدات، إذ أن الموضوع متعلق بالحاجة لا للرغبة. العراق يجب أن يكون واضحاً، ويحدد من هم شركاؤه الدوليون؟ ومن هم شركاؤه الاستراتيجيون؟ وما هي الأرضية التي يجب تهيئتها؟

- **الأستاذ حسام الغزالي:** سعادة السفير، سؤالي ذو شقين:

  الأول: ما هي برأيكم وبحكم خبرة عملكم السابقة، أهمية العلاقة مع الولايات المتحدة بالنسبة لصانع القرار العراقي، وبالنسبة للقوى السياسية المؤثرة في القرار العراقي؟ وهل هذه العلاقة جاءت مفروضة أو أن أهميتها بنظرهم جاءت من مصلحة العراق العليا؟

  والشق الثاني، ما هي الخطوات التي يجب أن تبذلها الطبقة السياسية في العراق لإنجاح هذه العلاقة بالشكل الذي يخدم مصلحة العراق العليا؟

- **السفير لقمان الفيلي:** في الجواب عن الشق الأول من سؤالكم، أقول: إن الأطراف العراقية ترى من المصلحة أن تتطابق الرؤى الأمريكية مع رؤاهم، فالأكراد يحتاجون الأمريكان، وكذلك الشيعة والسنة، الليبراليون والديمقراطيون، فهنالك حاجة من كل الأطراف لأمريكا. قد نتساءل في بعض الأحيان حول حجم قوة الأطراف العراقية الذاتية، وأنا أشك في ذلك، إذ لا تملك القوى العراقية قوة ذاتية، إلا في طرف أو طرفين.

أما في الإجابة عن الشق الثاني، وهو ماذا نستطيع أن نقدم؟ أقول: أعتقد أن وحدة الرؤى العراقية ستكون مقدمة أساس للتعاطي الإيجابي مع الرؤى الأمريكية إن وجدت، فالأمريكان يتعاملون الآن مع كل طرف على حدة حسب رؤى ذلك الطرف، فهم لا يملكون رؤية واحدة لكل العراق، ما عدا الأمر المتعلق بوحدته، إذ أن القرار الأمريكي يرى أن عراقاً موحداً على مستوى الحدود أفضل من عراق مقسم، وذلك لتداعيات كثيرة.

- **الأستاذ أحمد علي:** في ظروف صعبة ومتغيرات ديناميكية، مثل سقوط الموصل وبداية الحرب ضد داعش، سؤالي هو: كيف رأيت تقويم الشعب الأمريكي للحرب على العراق، والدور الأمريكي بشكل عام؟
- **السفير لقمان الفيلي:** إن الشعب الأمريكي لحد الآن ليس لديه وضوح بقضية الشعب العراقي، ويعتقدون بأنه مظلوم من ناحية الإرهاب، ولكن العراقيين أيضاً لم يشكروا الأمريكان، وهم يشعرون بعدم التجاوب العراقي الإيجابي معهم، فالمجهود الأمريكي في العراق متميز مقارنة بمجهودهم في أي مكان آخر، فكانوا يعتقدون بأن هنالك تجاوبٌ، ولكن ذلك لم يحصل إلا من الجانب الكردي.
- **الأستاذ فرهاد علاء الدين:** كثيراً ما نسمع عن تقسيم العراق، وأن أمريكا ستكون وراء هذا التقسيم، خطة جو بايدن وما شابه، هل تعتقد أن أمريكا فعلاً تريد تقسيم العراق؟
- **السفير لقمان الفيلي:** من خلال التعاطي مع الإدارة الأمريكية، أنا لم ألمس منهم أنهم يريدون تقسيم العراق، بل هم يتعاطون مع الممكن والموجود، إذن، فالموضوع يبقى لحد هذه اللحظة بيدنا نحن العراقيين، جو بايدن في كل لقاءاته الشخصية الفردية كان متحمساً لموضوع وحدة العراق.

- **الأستاذ عمار الشهرستاني:** هل من الممكن معرفة رؤية الجانب الأمريكي تجاه الاتفاقية الأمنية التي أبرمها مع العراق؟ وكم كانت جادة في تنفيذها، خاصة في المجال الأمني، وبالتحديد بعد سقوط الموصل؟
- **السفير لقمان الفيلي:** الأستاذ عمار، لا توجد اتفاقية أمنية بالعنوان الذي نعرفه، وحوالي (54 ـ 55) دولة لديها اتفاقية ثنائية مع الدول الأخرى، كما هو الحال في دولة الكويت، فإن لديها اتفاقية مع الأمريكان في حماية حدودها، أما العراق، فإنه ليس لديه اتفاقية، وإن سياسيينا قد أقنعوا الشارع بأن هنالك اتفاقية أمنية.
- **الأستاذ أثيل النجيفي:** عدم وجود رؤية أمريكية لما بعد داعش، ومن المتوقع ألا تتضح تلك الرؤية إلا بعد تولي الرئيس الجديد لمهامه، وهذا قد يكون بعد معركة تحرير الموصل، فهل ستكون الولايات المتحدة معرقلة لأي مشروع في الوقت الحاضر، أم أنها ستتعامل مع أي مشروع في هذه الفترة وفقاً لنتائجه؟
- **السفير لقمان الفيلي:** إذا كان الموضوع يخدم الرؤى الأمريكية، على سبيل المثال في موضوع تركيا أو السعودية أو حتى التأثير الإيراني، فهم لن يعارضوا أي مشروع من هذا القبيل. وهنالك قواعد أساس، مثل إعطاء السلاح إلى القوى التي تحارب داعش، وهذا سيستمر، لأنه قرار سابق، وإن كل القرارات السابقة، ستستمر إلا إذا كانت الرؤى الجديدة معارضة لها. وحول الزيادة في عدد القوات الأمريكية، فإنه لن يحصل أي تغيير جوهري، إلا إذا كان هنالك حاجة ميدانية من القيادات العسكرية، وإن الملف الأمريكي بيد وزير الدفاع كارتر أكثر من أي مسؤول آخر، لأن العراق منطقة حرب، وليس موضوعاً سياسياً بحتاً. ومن الضروري أن نفهم أن الملفات تنتقل حيث تكون الأولوية الأمريكية، لأن العراق يعد منطقة خطرة من الناحية الأمنية، وغداً، سيكون منطقة مفيدة من الناحية السورية، وبذا إذا كان البعد السوري سياسياً بحتاً، سيكون تحول الملف إلى جهة أخرى، أما إذا بقي على الجانب الأمني والعسكري، فسوف يبقى الملف بيد وزير الدفاع على الأقل، إلى أن تتبنى الإدارة الموضوع.
- **الأستاذ عمار الشهرستاني:** أود ذكر ملاحظة حول ما تفضلتم به من عدم وجود شيء تحت مسمى حقيقي لاتفاقية أمنية، ونحن نفهم من ذلك أن ما أشيع ما هو إلا أكذوبة لإقناع الشارع العراقي بوجود اتفاقية، وأن الولايات المتحدة ملزمة بالحفاظ والدفاع

عن أمن العراق، وبهذه الرؤية تزداد ملفات الفساد السياسي في البلد! شكراً للمفاوض العراقي!

- **السفير لقمان الفيلي:** الموضوع أيضاً متعلق بالمفاوض الأمريكي، ففي تلك الحقبة لم تكن مصلحته بأن يعكس عدم إرادته باستمرار العلاقة مع العراق، وبذا فإنه بإمكان طرفي الاتفاقية الاستراتيجية، على أقل تقدير، أن يستفيدوا منها، وأن يرجعوا إليها لو اضطروا إلى ذلك، وهذا ما حصل إلى حد دخول القوات الأمريكية إلى المعركة في الشهر الثامن 2014.
- **الأستاذ ثامر:** إن أحد أسباب نكباتنا هو إهمالنا لكفاءاتنا، مثل سعادة السفير الذي بهرني بطروحاته الناضجة والعميقة.
- **السفير لقمان الفيلي:** أعتقد أن المشكلة أكبر من قضية سفير أو شخص، وإنما هي متعلقة بطاقات موجودة في البلد، والتي من الضروري العمل على معرفة كيفية الاستفادة منها، لدينا بُعد استراتيجي حقيقي في الجاليات في الخارج، ولحد الآن نحن لم نستفد منهم، ومن الضروري إعادة النظر بالطاقات، علماً أن الجهد المطلوب مقابل وقت قصير والتحديات كبيرة، وأعتقد أن العراق خلال عقد أو عقدين من الزمن، لن يكون له تأثير في مستوى الطاقة وفق الرؤى التي نتوقعها مع أننا لحد الآن لم نستفد من الطاقات العراقية.
- **الأستاذ كريم الأنصاري:** ما تصور الإدارة الأميركية حول دور المرجعية في العراق؟
- **السفير لقمان الفيلي:** إن الإدارة الأمريكية دائماً تحب أن تتعامل مع الشخص الناضج، وترى أن المرجعية في الطرف الناضج العاقل بالمعادلة العراقية، فهي تحترم رأيها، ولا تحاول أن تتقاطع معها، ولديها رغبة حقيقية في إنشاء جسور العلاقة وتوطيدها، وفي الوقت نفسه، الغموض المرجعي لم يعطِ لهم مؤشرات انفتاح، وهذا بحد ذاته مشكلة شيعية أكثر من أي مشكلة أخرى، ولحد الآن الطرف الشيعي وفي كل معادلات علاقته مع الولايات المتحدة يشوبها بعض الغموض.
- **السيد عمار الشهرستاني:** سؤال آخر، ما هي رؤية الأمريكان وسبب سكوتهم المتواصل بعد قضية الإصلاحات ومحاربة الفساد، حتى أننا لم نرَ لهم موقفاً تجاه أحداث اقتحام الخضراء وأزمة البرلمان في وقتها؟

- **السفير لقمان الفيلي:** لقد ذكرت مسبقاً في المقاطع الصوتية التي أرسلتها قبل المحاضرة أن هنالك إرهاق وتعب من الدبلوماسية الأجنبية حتى في بغداد من خلال لقائي بهم شخصياً، وهذا سينعكس على كل شيء، فإذا طلب منهم شيء محدد، فإنه سيتم الاستجابة له من جانبهم.
- **الأستاذ أثيل النجيفي:** ما مدى التأثير المتبادل بين الرؤية الأمريكية والأوروبية تجاه العراق وخصوصاً البريطانية.
- **السفير لقمان الفيلي:** في كل لقاء في بغداد ألتقي بالسفير الأمريكي والبريطاني، وأرى أن آراءهم متقاربة، ولا أشاهد أي اختلاف جوهري، ولكن يوجد اختلاف ثقافي، وهذا في الحقيقة شيء طبيعي، ولكن في الملفات الأساس، نلاحظ التطابق في الرؤى والتقارب في الحديث فيما بينهم.
- **الأستاذ علي:** طرحت فكرة التشويش في فهم كل طرف للطرف الآخر مع عدم وجود العرب والطرف العراقي خاصة في المحافل الأمريكية، كما تكلمت عن حاجة أمريكا للوضوح في نظرة العراق تجاهها كطرف محرر من الدكتاتورية. في تصورك، ما هو المشروع الذي كان على العراق أن يقدمه إلى أمريكا ليكسب دعمها الحقيقي من أجل تطوير البلد والارتقاء به؟ وهل من الممكن في هذه المرحلة تقديم مشروع عراقي يغري أمريكا سياسياً؟
- **السفير لقمان الفيلي:** الأمريكان براغماتيون، وليست لديهم مشكلة أن يحصل تغيير في الرؤى العراقية، ويتعاقدون معها مثل ما حصل الآن في موضوع تعاملهم النووي مع إيران. فالأمريكان لديهم الاستعداد في التعاطي مع أي ملف وأي رؤى إذا ما حصل أي تغيير بشرط إيجابي. ومن الضروري أن نعكس إلى الآخرين الرغبة في إقامة علاقة جيدة معهم. على الأقل، تقديم الشكر لهم إذا ما تقدموا بشيء لنا، وهذا بحد ذاته أبسط الدرجات، وأيضاً نريهم مصداقيتنا في التعامل معهم، وأن نتحاور معهم ونعكس هذه العلاقة، وذلك لأن لدينا رغبة وحاجة وهذه كلها مجرد مقدمات. إن الديمقراطية في العراق، لو ترسخت، وشكرناهم لدعمنا في أي موضوع، فهذا سيعد شيئاً جيداً بالنسبة لنا.

الموضوع الأمني لو تمت مساعدتهم لنا فيه، فهذا يعد مؤشراً بأن هنالك فريق عراقي يرغب في إقامة علاقة مع أمريكا، أما إذا اعتبرنا أن أي شيء يخرج منهم فهو زيادة في

الخير ونحن غير ملزمين به، بهذا ستكون هنالك ضريبة، فهل لدينا استعداد لدفعها؟ وهذا بصراحة يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار.

- **الدكتور طالب محمد:** بودّي أن أطرح السؤال الذي يشغل مجموعة عريضة من الأكاديميين، مفاده هو:

ما الذي قدمه الفيلي لتمتين العلاقات بين العراق والولايات المتحدة؟ ولماذا استقال من وظيفته بعد سنين من العمل، ممثلاً لدولة فاشلة كما سماها؟ وهل عرف الآن فشل الدولة؟ هل لديه النية للذهاب إلى كردستان بعد انتهاء مهمته الدبلوماسية؟ وهل تحليله الأخير عن الحكومة الفاشلة مقدمة لمقبوليته في كردستان؟

- **السفير لقمان الفيلي:** أعتقد أننا نسير الآن باتجاه ضعف الدولة، وقد يكون باتجاه دولة فاشلة، أما ماذا قدمت، فهذا أتركه لغيري هو من يحكم، وأستطيع أن أقول بكل اطمئنان: إنني عملت أقصى ما أستطيع وفي ظرف صعب جداً، واستطعت أن أؤثر بكثير مما قد يعرفه العراقيون، ومن الممكن أن يسأل الجانب الأمريكي عن ذلك، لأن إجابتهم ستكون صريحة جداً وإيجابية. أما الطرف العربي بالخصوص، إذ أن الأكراد لديهم قراءة مختلفة بعض الشيء عن الأخوة في بغداد، فإن آليات التأثير غير واضحة لديهم، ولذلك، فهم لا يعرفون حركة السفير كيف تكون، وآمل أن أستمر في تقوية العلاقات بين البلدين بطرق مختلفة، وأن أكون موجوداً دائماً مع أي شخص يتجه بهذا الاتجاه، لأن الولايات المتحدة تبقى بلداً مهماً لنا.

كانت ولادتي في بغداد، وعشت كل عمري فيها، ولا يوجد لدي مشروع للذهاب إلى كردستان بقدر التواصل مع الأصدقاء والقيادات السياسية هناك، ودعمهم ودعم كل أهل العراق. وفي الوقت نفسه، سأبقى، إن شاء الله، عوناً لكل من يريد أن يبني العراق بكل حدوده الحالية. ولدي ملاحظة أخرى حول التحليل الأخير عن الحكومة الفاشلة، لكي يكون مقدمة لمقبوليتي في كردستان. أعتقد أن هذا بعيد كل البعد، فعلاقتي مع الأكراد تبقى قوية، كما هي مع السنة والمرجعية والحكومة أيضاً. ولكن الموضوع ليس هذا، بل هو يتعلق برسالتي التي وضحتها، وهي أنني لم أرَ دعم مؤسسات الدولة ثم لم يكن هنالك مشروع واضح لهم، وهكذا، فإن الأمر لا يتعلق بالأمريكان بل يتعلق بالدولة العراقية.

- **الدكتور هشام داوّد:** أود أن أتوقف عن ما هو متفق عليه، ولكن دعني اختلف معك بشأن اتفاق الإطار الاستراتيجي (لا أذكر تسميتها بالضبط). في الحقيقة، كانت هنالك رغبة أمريكية قوية وضغوطات هائلة، رغم مجيء أوباما للحكم وإظهار واشنطن بكونها غير مكترثة بالأمر. كيف يمكن نسيان أقوال وزيارات بانيتا لبغداد؟ حصل في الموقف العراقي تراجع واضح، وحصل أيضاً تغيير مهم في وزن اللاعبين الإقليمين في المنطقة وداخل العراق. لا أريد الخوض في هذه النقطة، وهو أمر سهل التدقيق. الاستغراب الآخر إن سمحت: أنت تقول بأن البنتاغون هو الذي يتولى إدارة الملف العراقي حقيقة اليوم. فهل كانت الصورة مختلفة منذ 2003، عدا فترات كانت فيها أصوات الخارجية أكثر وضوحاً؟
- **السفير لقمان الفيلي:** إن الملف كان بيد بايدن أغلب الوقت، وانتقل الآن إلى وزير الدفاع، وإن الخارجية لم تكن متبنية للملف، ولكنه كان بيد المستشارين وبالخصوص بيد بايدن، هذا من جانب.

ومن الجانب الآخر، فإن اتفاقية الإطار الاستراتيجي هي مقدمة إلى إقامة علاقات معنا، والأمريكان ليس لديهم مثل هذا النوع من العلاقات مع بلدان أخرى، وهذه الاتفاقية تعد حالة استثنائية، فهم لم يريدوا أن يخسروا العراق بالعنوان السابق في استثمارهم، وبالوقت نفسه، لم يريدوا أن يتبنوه، وليس هنالك استقبال من الطرف العراقي، فهذا أقل شيء ممكن بأكثر مردود يعود لكل الأطراف، وهذا هو الفرق. ثم إن إدارة أوباما حصلت عليها ضغوطات من جهات مختلفة، ولا ننسى أن بايدن في آخر زيارة له إلى العراق ذكر فيها في بداية عهده الثاني للولاية، بألّا تتوقعوا أن الرئيس يزور العراق خلال ولايته الثانية، من هذا نعرف أنه لم يكن هنالك تبنٍّ للموضوع العراقي من جانب الرئيس الأمريكي إلا بعد أشهر من موضوع داعش، وأيضاً نتيجة للأحداث التي حصلت في الإقليم.

- **عبد الهادي الحكيم:** سعادة السفير، تعلمون أن إبادة الشيعة على يد داعش في المحافظات التي احتلتها قضية غير خافية على أحد، ولا تخفي داعش ذلك في أدبياتها وبشكل صريح وباستمرار، وقد أشار وزير الخارجية الأمريكي إلى ذلك ذات مرة. بماذا تنصحون من يريد تفعيل هذا الملف في دوائر القرار الأمريكية بحكم تجربتكم هناك؟

- **السفير لقمان الفيلي:** الموضوع متعلق بالبعد الإنساني ومظلومية الطرف الآخر إذا كان أيزيدياً أو شيعياً أو غيرهم من موضوع داعش، وطريقة إيصال المظلومية، فلا يتوقع المظلوم أن مظلوميته وحجمها وعمقها واضحة للكل. فإن إيصال المظلومية مشكلة حقيقية موجودة في العراق حتى ما بعد الإرهاب، فلو أوصلنا أرقام التفجيرات مثلاً وأماكنها وطبيعتها التي تحصل في بغداد والمحافظات الأخرى، فإننا نستطيع أن نؤثر فيهم، وأكرر، نحن نحتاج إلى طريقة ناجحة لإيصال هذه المظلومية، وأيضاً موضوع سبايكر، فكلها متعلقة بآلية ومنهجية التأثير على الآخر، لكسب تعاطفه، عقله، قلبه، مشاعره، أي نوع من آليات التأثير على الشارع والسياسي والإعلامي، على الباحث، الأكاديمي، كما أن الآليات لحد الآن غير واضحة لدينا، فمن الضروري معرفة القرار الأمريكي وما نطلبه منهم وإمكانية ذلك، فإذا ربط الأمر بالسعودية مباشرة، فهذا يعني أنه يحتاج إلى قراءة سياسية في الموضوع، وإذا ربط بالوهابية فهذا شيء آخر. إذن، يجب أن يكون واضحاً لدينا ما هو الممكن لكي يكون التحرك مؤثراً.
- **الدكتور هشام داوّد:** سؤالي هو الآتي: هل تعرفون أستاذ لقمان عدد العسكريِّين الأمريكان اليوم في العراق؟ كم مساعداً يحتاج كل عسكري أمريكي من وخدمة ومرافقة؟ في أوروبا النسبة واحد إلى ثلاثة، وفي الولايات المتحدة واحد إلى خمسة. كم عدد المتعاقدين الخواص؟ وأين مناطق وجودهم الأساسية؟
- **السفير لقمان الفيلي:** في الحقيقة، ليس لدي رقم عن المتعاقدين، ولكن القوات الأمريكية بحدود (5000) ويوجد بينهم نظام خاص، وإن هذا الرقم ليس بالدقة الكاملة، فالرقم الذي ذكرته في المتعاقدين صحيح دقيق تقريباً، ولكن هنالك جانب آخر أيضاً بعنوان مساعدات عسكرية «تدريب، تأهيل قواعد عسكرية» ولا أعتقد أنني أعرفه برقم دقيق.
- **الأستاذ عمار الشهرستاني:** ما هي معرفتكم عن السفير الأمريكي الجديد؟ وكيف سيكون أداؤه مع هذا الوضع في العراق؟ وهل كان التغيير روتينياً، أم أن هنالك تغيير في سياسة أمريكا تجاه العراق؟
- **السفير لقمان الفيلي:** كنت أعرف بمجيء السفير الجديد قبل (8) أشهر، وإن مدة السفير هي سنتان في المناطق الساخنة، وثلاث في المناطق غير الساخنة، وهذا التغيير

روتيني وطبيعي، علماً أن هذا السفير متخصص في المنطقة، وقد خدم في العراق والكويت، وله علاقات سابقة ببعض السياسيين، والأمريكان بطبيعتهم يرسلون الأشخاص المتميزين والمهنيين إلى المناطق الساخنة، وهذا ما يحصل في العراق دائماً.

- **الأستاذ كريم الأنصاري:** هل لعبتم دور الوسيط بين إيران وأميركا في ما يخص العراق أو غيره؟
- **السفير لقمان الفيلي:** دور الوسيط جزء أساس من عملنا في كل شيء نعتقد فيه خدمة للعراق. وأود أن أذكر ملاحظة هنا، وهي أن كثيراً من الساسة العراقيين لا يعرفون آليات التأثير في واشنطن، وإن كثيراً من التأثير الذي قمت به غير معلن، وهذا ما جعلني أظلم من جانب المجتمع.
- **الأستاذ حسام الغزالي:** سعادة السفير، ما هو السبب برأيكم في حرج القيادات السياسية الشيعية في تبني ودعم علاقات قوية علنية مع الولايات المتحدة؟
- **السفير لقمان الفيلي:** الموضوع ليس في الحرج بقدر ما هو في عدم وضوح الرؤى حول العلاقات الاستراتيجية مع البلدان، وإن عدم وضوح الرؤية عند هؤلاء السياسيين لطبيعة العلاقة المشتركة مع من هو شريك جوهري، يولد عندهم إشكالية بعدم تبني هذا الطرف إلا إذا كان لديه وضوح في الرؤية لهذه العلاقة.
- **الأستاذ عدنان فيحان:** هل تعتقد أن الولايات المتحدة كانت جادة في محاربة داعش أمنياً ومخابراتياً، وأنها استخدمت نفوذها العالمي في إيقاف الدعم المادي والبشري لداعش الذي كانت تقدمه دول لها علاقات متينة مع أمريكا؟
- **السفير لقمان الفيلي:** الولايات المتحدة أعلنت وعلى المستوى الرسمي أنها لم تكن مدركة لخطر داعش في العراق، وتم إدراكه متأخراً. وهل كانت أجهزتهم عارفة لذلك الخطر؟ الجواب هو أن قسماً من الأجهزة المخابراتية كانت مشخصة لهذا الأمر، ولكن صاحب القرار في أمريكا لم يتبنَّ هذه الرؤى، وما سمعته من بعض المحللين والخبراء والإعلاميين، ولكن ليس من الضرورة أن ما أسمعه من هذه الجهات هو متبنى إقليمياً لدى الإدارة الأمريكية، وإن الإدارة وآليات قرارها حصل بفترة زمنية متأخرة، بسبب تداعيات هذا الإدراك على حلفائها في المنطقة، فالعلاقة مع السعودية مثلاً علاقة

جوهرية قديمة، وهي أقدم من الدور الأمريكي العالمي من الثلاثينيّات، ثم إن عمق العلاقة عند الإدارة الأمريكية يؤخذ بنظر الاعتبار، ولا أعتقد أن لدينا مشكلة عقبية أو فكرية أو سياسية مع الأمريكان في هذه القراءات الأمريكية، لأن قراءاتهم تختلف عن قراءاتنا، لأن معطياتهم مختلفة عن معطياتنا. وهذا الأمر ينسحب على تركيا أيضاً، وفي سوريا عام 2008، 2009، 2010 عندما رأوا أن العلاقة ضرورية معهم، والشيء نفسه بخصوص إيران، ونتيجة لذلك فإن قراءاتهم الجيوسياسية لا تتعلق مع حلفائهم فقط، بل مع أعدائهم أيضاً، فهم يقرؤون تأثيره لمصلحتهم أم لا. وأعتقد أننا بحاجة إلى سعة القراءة في الموضوع وعدم شخصنته بأننا شيعة، فالموضوع أوسع من ذلك.

- **الأستاذ حسام الغزالي:** ما المطلوب بأن يكون أكثر وضوحاً من أن تقوم الولايات المتحدة بتحرير العراق من الديكتاتورية، ومحاولة إنشاء حكم ديموقراطي ينهي معاناة الشيعة فيه ويعطيهم الأفضلية في صنع القرار!
- **السفير لقمان الفيلي:** أعتقد أن هذا السؤال قديم متجدد، وأننا هل نستطيع أن نخرج من عُقد التاريخ بعلاقتنا وننظر إلى المستقبل وإلى حاجتنا كعراقيين إذا كانت الدولة ديمقراطية، دولة مدنية، وانتقال سلمي للسلطة وما شابه ذلك. فهذا بيدنا نحن ولا نتوقع من الاخر أن يكون مفتاح حلٍّ لنا، فالولايات المتحدة لها مصالحها في وجودها في العراق، والقيادات في الولايات المتحدة ورؤاهم قد اختلفت، فإذن من الضروري أن تكون لدينا الشجاعة والقدرة على المراجعة، لكي يكون عندنا شجاعة في انتخاب القرارات الجديدة والمتعلقة بمصلحتنا.

المحاضرة الثالثة

الحراك السياسي بعد مشروع الإصلاح

2016/5/9

الدكتور ضياء الأسدي

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

ضياء نجم عبدالله الأسدي

رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدري

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

البريد الألكتروني

.

رقم الموبايل

.

مجتمعُ متحاور : وطنُ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دكتوراه في التنمية الدولية
الجامعة	جامعة برمنكهام / إنجلترا
سنة التخرج	.

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / البصرة/ 1969
محل الاقامة الحالي	العراق / النجف الاشرف
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	التيار الصدرى

المؤهلات:

اللغات	العربية / الإنجليزية
الخبرات العامة	خبرة في مجال العمل السياسي
المؤلفات المنشورة	ترجمة بعض الكتب من العربية الأجنبية وبالعكس
المناصب السابقة	وزير الدولة ، عضو مجلس نواب

في البداية، أتقدم بالشكر الجزيل إلى جناب السيد زيد الطالقاني، رئيس مركز الرافدين للحوار، وإلى كل الأخوة القائمين على إدارة المركز وشورى المركز، والشكر الجزيل على الدعوة الكريمة التي وجهوها لي للحديث في مواضيع مهمة متعلقة بالحراك السياسي، وخصوصاً ما حصل في الأشهر المنصرمة.

إن ما سيطرح ليس محاضرة، لأن من في المركز من الأكاديميين والمفكرين والباحثين لديهم خبرات وعقليات أكبر من أن أحاضر فيهم، بل أنا أشاركهم في الأفكار، ونتباحث في مواضيع مهمة قد تنفع بلدنا وصنع القرار السياسي في هذه المرحلة.

في البداية، لا بد أن أستعرض شيئاً من الفرشة النظرية المتعلقة بالموضوع، فإن حضراتكم تعلمون أن الحراك متعلق بجهة تنتمي إلى عقيدة أو مرجعية دينية، وتحديداً التيار الصدري، ومدرسة التيار الصدري مستمدة من الشهيدين الصدرين محمد باقر الصدر (قده)، والشهيد السعيد محمد محمد صادق الصدر (قده)، محور حراك هاتين المدرستين هو المجتمع على أية حال، وما هو معروض في كتب السيد الشهيد الصدر الأول، يتلخص في أن السعي البشري يهدف إلى إنشاء حياة سعيدة على هذا الكوكب، تنسجم مع ما أراده الله في الاستخلاف في هذه الأرض.

لذلك، فإن مفهوم المجتمع الصالح تحديداً في فكر الشهيدين الصدرين هو مفهوم مركزي، فعند الشهيد الصدر الأول، إمكانية أن يكون المجتمع صالحاً تقودنا إلى إنتاج حكومة صالحة، وسيكون المجتمع الصالح بمثابة البنية التحتية التي تنشئ بنى فوقية، وهذه البنى تسعى في طريق التكامل للوصول إلى أسمى الغايات البشرية في أقصى ما يمكن أن تصله قدرات الإنسان، وتتحقق فيه الصفات التي أرادها الله من العدل والتسامح... إلخ من الصفات الكمالية في مدرسة الشهيد الأول بالتركيز على صانع المجتمع الذي يقود وعي المجتمع، فيجب أن تكون هنالك نخبة من المتمرسين الفقهاء والشخصيات العدول القادرين على أن يستوعبوا المدرسة الإسلامية، بحيث تتمكن هذه النخبة من تأسيس حكومة تترسخ فيها مفاهيم العدل، وتساعد هذه النخبة ـ بعد بناء وتأسيس الدولة والمجتمع ـ في أن يكون عادلاً، وبعدها تتحول

هذه المفاهيم إلى ممارسات يقودها المجتمع ويتحول بعدها في عملية صيرورة مستمرة إلى مجتمع مثالي أو قريب من المجتمع الراقي الذي أراده الله، وببساطة، فإن هدف الحراك السياسي المعرفي الإنساني يسعى إلى هذا النمط المتكامل والجاد.

حتى أن في فكر الشهيد الصدر الأول في كتاب فلسفتنا هنالك مقارنة بين الفلسفة الماركسية مثلاً ـ التي تسعى إلى تأسيس وإيجاد المجتمع السعيد الذي تهدف إليه ـ وبين الفلسفة الإسلامية، فكلاهما تنظران إلى المجتمع على أنه هدف أساسي، فالنشاط الفكري، سواء كان دينياً أو مادياً، يتركز حول فكرة المجتمع وآليات تحوله باتجاه بعض القيم كالسعادة والخير والعدالة، وكيف يمكن أن تتحقق السعادة في هذا التكامل الآدمي الذي تنشده كل نواميس الحياة لدى المدارس أو الأفكار المادية، فيمكن تحقيق العدالة والرخاء والأمن والسلم الاجتماعي عن طريق الأنظمة الوضعية حسب الفكر المادي، ولسنا الآن في معرض المقارنة.

إن مفهوم وفكرة المجتمع هي فكرة محورية وجوهرية لدى الشهيدين الصدريين، وهذه الفكرة عانت تغيراً على امتداد المرحلة التي كانت مرحلة العطاء للسيد الشهيد الأول، منذ بداية السبعينيّات حتى استشهاده، فقد كان هنالك تميز في الملامح والمقارنة.

أما لدى السيد الشهيد الثاني، فمفهوم المجتمع هو أيضاً فكرة محورية وجوهرية، فكل أو معظم كتاباته في موسوعته المتعلقة بالإمام المهدي (عج) وفي الجزء المخصص بواجبات المكلف فيما قبل ظهور الإمام، يذكر كيفية تهيئة المجتمع لهذا الظهور للإمام (عج) الذي من مهامه أن يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، هذا المجتمع يجب أن يكون مجتمعاً معداً ومهيأً لاستقبال فكرة الإمام المهدي، ولتنفيذ هذه الفكرة، بمعنى أن فيه مجموعة واجبات قبل ظهور الإمام وأثناء ظهوره.

إن فكرة الموسوعة تنصب على ذلك، وتختص بإثبات وجود الإمام المهدي، والجزء الآخر من واجبات المكلف في ما بعد غيبة الإمام المهدي، والجزء الثالث المتعلق بما قبل الظهور والجزء الرابع في مناقشة الأفكار المادية، وهو عنوان الموعود بين الفكر المادي والفكر الديني، ويناقش فيه السيد الشهيد حتمية ظهور وقائد عالمي مصلح يعمل على بسط العدل وتحقيق الأطروحة العادلة التي تسمى في الأدبيات الأطروحة العادلة، وهي تتلخص بأن الدين يستطيع تحقيق نموذج عادل للحكم لا ينطبق على مجتمع صغير مثل المجتمع الإسلامي أو دولة الإسلامية فحسب، بل يمكن تطبيقه على كل الكرة الأرضي بحكومة عالمية، وهذه

الفكرة موجودة في أدبيات غير دينية، هذا المفهوم عند السيد الشهيد الثاني يرتكز على تحول المجتمع عبر سلسلة من التحولات، إلى مجتمع قادر على أن يستوعب فكرة الإمام المهدي أو الحاكم العادل وأيضاً يدعم حكومته.

ربما كان الفرق بين مقاربة السيد الشهيد الأول للمجتمع والسيد الشهيد الثاني في مقاربتهما للمجتمع والحكومة، وكيف يمكن أن تؤسس الدولة بحيث لا تكون دولة فرعونية، وإنما الدولة التي أرادها الله، الدولة التي تتجسد فيها مفاهيم العدل؟ إن الباحثين يقولون أن السيد الشهيد الأول كان يعتقد أن النخبة هي التي تسعى إلى تأسيس الدولة، وهي التي تحول المجتمع بالتدريج إلى مجتمع ينسجم مع متطلبات الدولة، بمعنى أن التغير ـ كما يعبرون عنه ـ يكون من الأعلى إلى الأسفل، في حين أن السيد الشهيد الثاني يكون التغير لديه من الأدنى إلى الأعلى، بمعنى أنه يبدأ بتغيير المجتمع وإعداده بتقبل المفاهيم، وهذا المجتمع كفيل بأن يجد حكومة تتمثل بها هذه الصفات، وليس بالضرورة أن تكون حكومة الإمام المهدي هي المعنية، ولكن يمكن أن تتجسد في أي حكومة فيها مفاهيم العدل، وتستطيع أن تمهد إلى الحكومة العالمية، هذا هو الفرق في المقاربة بين منهجي السيدين.

يستخدم الموضوع أداة لتغيير النخبة، في حين أن السيد الشهيد الثاني يستخدم المجتمع كأداة للتغيير، وهذا الفرق نجده واضحاً في حراك السيد مقتدى الصدر، وهنالك بعض التفاصيل التي سنأتي على تفصيلها.

نتيجة لذلك، ندرك الآن تركيز المدرسة الصدرية على المجتمع الذي يتغير بفعل الحكومة، أو السلطة أو المجتمع الذي يغير الحكومة أو السلطة لدى السيد الشهيد الثاني في كل حراكاته في تسعينيّات القرن الماضي حتى لحظة استشهاده، كان يؤمن بفكرة أن المجتمع هو الذي يستطيع أن يغير ويأتي بحكومة تتناسب مع موضوعاته، لذلك، فقد عمل على تغيير المجتمع في البداية، ولم يعمل على تغيير السلطة، ربما لأسباب فردية أو ذاتية أو موضوعية، لكن الأسباب الموضوعية كانت كثيرة، منها أنه لم يستطع في زمن النظام البائد أن يعمل عملاً سياسياً واضحاً أو يجاهر في عدائه للنظام، لذلك، تحول عمله إلى عمل مع المجتمع، وهذا ما يمكن أن نسميه في الأدبيات السياسية الفضاء العام الذي هو مساحة بين السلطة وبين المؤسسات السياسية الأخرى، ولا يمكن بأية حال أن ننكر إيجاد السيد الشهيد عن طريق صلوات الجمعة فضاءً واسعاً استطاع من خلاله أن يبث أفكاره، ويدفع المؤمنين بحركته إلى السعي لإيجاد تغيير عن طريق الفعل الجماهيري وليس عن طريق السلطة، لأن السلطة كانت

محكّمة، فلم يكن السيد الشهيد الثاني يستطيع أن ينفذ من خلالها تغيير النظام، لذلك، اختار أن ينفذ من خلال المجتمع، بالرغم من أن هذا الخيار للوهلة الأولى أسهل جداً إلا أنه من أعقد الخيارات لأسباب كثيرة:

السبب الأول الذي يجعله خياراً معقداً، أنك تتعامل مع كتلة كبيرة فيها العديد من الأمزجة والمواقف والأفكار والمبتنيات والمرجعيات والانتماءات والولاءات، فكيف يمكن أن تصنع من هذا المجتمع ـ الذي فيه كل هذا التنوع ـ مجتمعاً يفكر بعقل واحد أو بطريقة واحدة، ويستخدم نمطاً واحداً من التفكير في زمن السبعينيّات من القرن الماضي في ظل حكم البعث، ولم يكن من الممكن استخدام الحراك الاجتماعي لتحقيق أية فكرة تجمع خمسة أفراد يمكن أن يلقى الإنسان فيها حتفه، بأن يُتهم بعملٍ ضد السلطة، فهذا المشروع لم يكن هيناً، وعلى الرغم من ذلك، استطاع السيد الشهيد الثاني ـ لأنه يؤمن بهذه الفكرة والنظرية ـ أن يحقق تأثيراً مجتمعياً واضحاً، لإيمانه بضرورة التغير من خلال المجتمع وإن كان يدرك بأن هذا سيكلفه كثيراً، وقد تأخذ وقتاً طويلاً، ولكن الهدف الواضح أمامه يستحق هذه التضحية والعناء، إن العمل المخلص والجاد سيحدث تغيراً لا محالة، وهذا بالفعل ما تحقق، فما نجده اليوم مما يسمى بالتيار الصدري هو ثمرة جهاد وتضحية السيد الشهيد الأول، على الرغم من أنه بدأ بداية صعبة جداً، وانتهى نهاية صعبة، لكنه حقق شيئاً كثيراً، واستطاع أن يوجد قاعدة جماهيرية تؤمن بحراكه وبفكره.

لا يمكن أن نتصور أن السيد مقتدى الصدر ـ على الرغم من أن معطيات حراك السيد بعد عام 2003 تختلف تماماً عن معطيات حراك السيد الشهيد الثاني ـ تختلف عن زمن السيد الشهيد الأول والثاني بسبب العامل الموضوعي مثل البيئة والمتغيرات والعوامل الأخرى والعوامل الفردية، مع كل هذه الأمور واختلاف العوامل لا يمكن أن نتصور أن مواقف مقتدى الصدر ستختلف عن السيد الشهيد الثاني بمقاربة بسيطة، وهي أنني أزعم أن السيد الشهيد الثاني قد أسس لعلاقة يمكن تمثيلها بمثلث يتمثل بثلاثة محاور أساس:

المحور الأول: وهو الدين، والمحور الثاني: وهو المذهب، أقصد مذهب أمير المؤمنين (ع)، والمحور الثالث: وهو الحوزة العلمية. ووضع كل المكلفين ضمن هذا المثلث، ويتضح ذلك عندما قال: الدين والمذهب بذمتكم، وفي وصيته قال: الحوزة في ذمتكم، فوصى بهذه الثلاثة أشياء المهمة بالنسبة له، والتي يعتقد أنها كفيلة بأن تحمي هذا المشروع الذي كان يؤمن به، وهو مشروع قيادة التغير المجتمعي وتأسيس خطوة باتجاه الحكومة العادلة،

ولذلك حصر مقلديه وأتباعه في هذا المثلث، وطلب منهم عدم تجاوزه (الدين، المذهب، الحوزة).

ما أدعيه أن سماحة السيد مقتدى الصدر حوّل هذا المثلث إلى مربع، فأضاف ضلعاً أو زاوية أخرى، فأصبح لدينا (الدين، المذهب، الحوزة، الوطن)، وهذا لا يعني أن السيد الشهيد الأول كان لا يهتم بالوطن، ولكن مفهوم الوطن كان هو المفهوم الرسمي الذي تستخدمه السلطة التي لم تكن تسمح لأي شخص آخر أن يتحدث عن الوطن، لأنه بالنسبة له هو منتَج تابع للسلطة، لا يمكن لجهة أخرى أن تنافس السلطة بتقديم مفهوم للوطن.

من الواضح أن فهم السيد مقتدى الصدر للمجتمع لا يمكن أن يكون بمعزل عن الوطن، فعندما أقول إن ضلعاً إضافياً قد أُضيف أو أن السيد مقتدى قد قرأ المعادلة التي أرادها السيد الشهيد الثاني، وهي معادلة (الدين، المذهب، الحوزة)، فمن هذه القراءة أضاف السيد مقتدى الصدر (الوطن)، فالمجتمع وحراكه يدور ضمن هذا المربع، وبقي المجتمع في كل الأحوال محتفظاً بمكانته المركزية ومحوريته سواء في الحراك السياسي أو في التنظير الفقهي، لذلك، فإن السيد مقتدى الصدر بعد 2003 كان يحرص كثيراً على أن يسمع صوت المجتمع، أو أن يتمثل صوت المجتمع وإن كان لديه مشروع، وهذا المشروع مرتبط بمرجعيَّتِه الفقهية، لكنه دائماً ما يريد أن يوضح ويبين أن مشروعه يمتد إلى المجتمع الذي هو متعلق بمفهوم الوطن.

وفي مرحلة المقاومة بعد 2003، فإن مفهومها مستمد من الحراك الاجتماعي أيضاً، بمعنى أنه كان قراراً أو خياراً اجتماعياً، ونحن نعرف أنه كان هنالك اختلاف في المواقف والمتبنيات الفقهية في أنه هل يجوز مقاومة المحتل الأمريكي بالسلاح عسكرياً أم لا؟ وكان لدى السيد مقتدى الصدر قرار بالمقاومة، وهو قرار الشعب في تلك المرحلة، وهو عندما يكون ممثلاً للشعب فعليه أن يقدم خيار الشعب، وهذا ما سنراه جلياً في العمل السياسي، بمعنى أن مراحل العمل السياسي لدى التيار الصدري كانت دائماً ترتكز على التمثيل الشعبي أو إحساس من يؤدي العمل السياسي أنه ممثل لتطلعات الجماهير ورغباتهم وهمومهم، وهذا ما يمكن أن يلاحظه كل من قدم دراسة أو وصفاً لعلاقة التيار الصدري بالمجتمع.

إذن فالقضية ليست قضية عملية فقط، وإنما لها جذورها في فكر الشهيدين وفي المتبنيات الفقهية للسيد مقتدى الصدر، وأيضاً في خطاباته وبياناته، فكان مفهوم المجتمع

مفهوماً محورياً، وعندما نحلل فكرة المجتمع نجد أنها ليست فكرة أكاديمية، وإن كانت الفكرة تنتمي إلى علم الاجتماع، فنحن عندما نريد أن نعرف المجتمع نحصل على التعريف من علم الاجتماع ومن العلوم الاجتماعية.

لكن بالنسبة للسيد مقتدى الصدر والحراك الصدري للمجتمع والجماهير الموجودة وحاجات أو أهداف هذا السعي الجماهيري. ومن هذه الأهداف هو التكامل؛ فالسيد مقتدى الصدر يفهم أن الغرض من وجود المجتمعات هو تحقيق مسيرة التكامل، ولا يمكن ترك المفهوم الديني أو الفقهي في فهم المجتمع لدى التيار الصدري، ولا يمكن أيضاً فصل مفهوم المجتمع عن مفهوم بناء الدولة وعن الحراك السياسي للتيار الصدري في كل قرارات التيار الصدري، سواء كانت متعلقة ببناء الدولة على المستوى المركزي أم المحلي.

إن المجتمع أو الجماهير هي المرتكز الأساس، فقد كان يقول دائماً أنه إذا أراد سياسي أن يتصدى للقرار السياسي فعليه أن يتخذ القرار وفق مجموعة معايير وخيارات، وهذه الخيارات يجب ألّا تصطدم بالمعايير الشرعية والوطنية، ومؤشر الوطنية مهم هو الجماهير والشعب.

إن التعويل على الجماهير لدى السيد مقتدى الصدر يختلف كثيراً عن رأي الفقهاء أو قادة المجتمع، فبعض الفقهاء وقادة المجتمع يقولون: إننا لا نستطيع أن نبني مواقفنا على ما تريده الجماهير، لأن كثيراً من الجماهير تتخذ مواقف خاطئةً في بعض الأحيان، مع أن الوعي السائد يرى أن هذا نمط أو نوع من التعالي على الجماهير، لأن هذا هو ما يراه بعض القادة المصلحين الذين يريدون الارتقاء بوعي الجماهير، وإن كان الوعي السائد لدى الجماهير بسيطاً وساذجاً، لكن مع ذلك ينبغي للجماهير أن يكون لها دور فاعل ومؤثر في صنع القرار السياسي، وهذا ليس بعيداً عن جو الديمقراطية، ولكن الذي يحصل في الدول والمجتمعات الديمقراطية أن مؤسسات الدولة تساهم في تنشئة الوعي، أما في ثقافتنا الرائدة فقد تساهم مؤسسات الدولة في تدني وعي الجماهير، وهذا ما نلاحظه اليوم في مؤسساتنا الإعلامية والتربوية، فهي تساهم بشكل أو بآخر وبشكل متعمد في تدني الوضع من حيث نشعر أو لا نشعر.

وعلى الرغم من انتقاد الجماهير لها بأنها غير قادرة على صنع القرار، ولا يجب أن تكون مؤثرة في صنع القرار، فإن على القائد أن يعرف بأن الجماهير هي التي تدعم أو تختار القادة. فلدى سماحة السيد أن الجماهير يجب أن تعطى دوراً في صنع القرار وذلك واضح تماماً في بنية العمل الجماهيري، إذ يجب على القيادة أن تسعى إلى أن تكون علاقتها بالجماهير

مباشرة، وحتى إذا وجدت حلقة وسطية أو جهاز وسيط بين القائد والجماهير، فإن وظيفة هذا الجهاز إدارية فقط، وليست وظيفته نقل الفكر وترشيحه إلى الجماهير، فهو مجرد جهاز إداري للتعامل مع الجماهير، وهذا واضح من خلال تركيبة التيار الصدري، وإن كان فيه مؤسسات ومكاتب وجهات تتولى العمل السياسي والعسكري، ولكن كل هذه الجهات لأغراض الإدارة فقط، فصلة القائد مع الجماهير يجب أن تكون صلة مباشرة، لذلك، يكون دور الجماهير دوراً محورياً وأساسياً، وهذا تجسد وترسخ في محاولات السيد مقتدى الصدر للاقتراب وتوجيه العمل السياسي بالاستعانة بمفهوم الجماهير والمجتمع.

في بدء العمل السياسي، عندما قرر التيار الصدري الدخول للعمل السياسي، فإنه لم يدخل للعمل السياسي لأنه كان لديه مشروع سلطة ومشروع بناء دولة، وإنما كانت الأولوية لمشروع تلبية حاجات الجماهير، بمعنى أن الجماهير كانت هي المنطلق الرئيس والدافع والمحفز لدخول التيار الصدري للعمل السياسي، ولذلك عندما يعاب على كثير من الإسلاميين بأنهم ليس لديهم مشروع لبناء الدولة أو رؤية واضحة لذلك، فإن التيار الصدري لم يكن يركز على بناء مؤسسات الدولة، لأن ذلك موضوع مؤجل للحديث عنه والبحث فيه، فالأهم كيف يمكن أن نلبي حاجات هذه الجماهير، فإن كانت تلبية حاجتها عن طريق إيجاد أو بناء أجهزة على نمط معين، فعلينا أن نبحث طريقة فضلى لبناء الدولة لتلبية هذه الحاجات، ولذلك نرى أن البعض قد ينتقد التيار الصدري ويقول: إن في مواقفه تذبذباً واضطراباً وتناقضاً.

وفي حقيقة الأمر أن التيار الصدري كان يحاول أن يرضي جماهيره أولاً، ويحاول أن يبحث عن مصلحة المجتمع، ويبحث عن المكان الذي تتحقق فيه مصلحة المجتمع والجماهير ويتحول إليه، لذلك فإن المراقب أو المحلل أو الناقد السياسي يرى أن هذا التيار لا يعبر عن رأيه، ولا يحسن العمل السياسي، لأن في سلوكه لا يبدو أن هنالك إدراكاً أو وعياً سياسياً، وخصوصاً فيما يتعلق بمفهوم المكسب السياسي، لأنه يجب أن يكون هنالك هدف للعمل السياسي، وتحقيق الأهداف ـ أي أهداف كانت، سواء كانت كسب رضا الجماهير أو تحقيق المكاسب المادية على مستوى بناء الدولة ـ لا بد أن يكون طريقها واضحاً للعيان.

المأخوذ على التيار الصدري أنه لم يكن يحقق أهدافاً واضحة، وبذا، فسلوكه السياسي سلوك مضطرب، وهذا ـ للأسف الشديد ـ ناتج من عدم دراسة التيار الصدري بالرجوع إلى مرجعيته الفكرية أو إلى ارتكازه على مفهوم مصلحة المجتمع بالدرجة الأساس، وليس مصلحة الجهة السياسية أو الكتلة التي ينتمي إليها.

أصبحت المسطرة التي يقاس فعل التيار الصدري بها هي ذلك المربع الذي تحدثنا عنه، فإن سماحة السيد مقتدى الصدر يضع جماهيره في المربع فيرى هل هم مقتربون من الزوايا الأربع (الدين، المذهب، الحوزة، الوطن)؟ فإن خرجوا عن أحد هذه الأضلاع حاول إعادتهم إلى المربع، لذلك فإن مراحل عمل التيار الصدري كان يشوبها أو يعترضها مراجعة في بعض الأحيان، وهذه المراجعة ربما تكون مراجعة خارجية، بمعنى أن تأتي بشكل انتقاد أو اتهام من جهة خارجية أو مراجعة داخلية، أي من داخل التيار الصدري، فيعتمد سماحة السيد على هذا المربع ليرى إلى أي مدى تتسق أفعال المنخرطين في العمل السياسي المنتمين للتيار الصدري مع معايير انطباع التيار الصدري؟ إلى أي مدى تتماشى مع مقتضيات المصلحة العامة مقتضيات، فالمشروع الصدري يعمل على المراجعة على هذا الأساس، وبكل الأحوال، فهو يوكل أمر الانتقاد والمراجعة إلى مجموعة أجهزة، وهذه الأجهزة كلها مستندة على الجماهير ورؤيتهم.

قلنا في بداية الكلام إن موضوع هذا النقاش سيكون مفهوم الإصلاح وإمكانية أو محاولات تطبيقه لإثبات أن مفهوم الإصلاح يرتكز على مفهوم الجماهير والمجتمع.

إن التيار الصدري هو التيار الوحيد الذي تبنى الانتخابات التمهيدية، بمعنى أنه أحال مرشحيه السياسيين إلى فلتر أو معيار الانتخابات التمهيدية لكي يقول الناس في هؤلاء قولهم قبل أن يرشحوا أنفسهم إلى الانتخابات، وهذا ليس ممارسة ديمقراطية فحسب، بل هو ترسيخ لأهمية رأي ودور المجتمع في العمل السياسي.

ونعود إلى تعامل السيد مقتدى الصدر مع شركائه السياسيين بوصفه قائداً وزعيماً للتيار الذي منه كتلة الأحرار، وهي ممثل سياسي لجماهير التيار الصدري في التحالف الوطني، فإن السيد مقتدى الصدر في الآونة الأخيرة أدرك أن التحالف الوطني تحول إلى هدف يهاجمه المتظاهرون، والجماهير تتهمه بالفشل والفساد وعدم القدرة على مراجعة أخطائه، لذلك تعامل مع التحالف الوطني كتعامله مع أبنائه في التيار الصدري، إذ أحاله إلى مربع (الدين، المذهب، الحوزة، الوطن) ورأى أن التحالف الوطني بدأ يجافي هذه الأضلاع، ويخرج عنها، ويتحول إلى متهم، لذلك حاول أن يخرج التحالف من دائرة الشبهة، وتقدم بمشروعه الذي هو مشروع الإصلاح، وقبل أن يبدأ بمشروعه أراد أن يكون موضوعياً ومتجرداً، فأعلن في البداية، أنه ليس هناك من كتلة سياسية تمثله، حتى يستطيع أن يمارس سلطة النقد والإشراف والمراجعة لأي جهة سياسية، فهو الآن يتصرف على أنه فرد من هذه الجماهير وقائد ومواطن،

فهو مساوٍ لأي فرد من الجماهير، ولكنه ـ بما يمتلك من حضور جماهيري وقاعدة عريضة شئنا أم أبينا ـ زعيم جماهيري، فأراد أن يمارس دور الرقيب والمجاهد والناقد لكل الأحزاب والكتل السياسية، وعندما تقدم بمشروع الإصلاح لم يقدمه باسم التيار الصدري أو المذهب أو الحوزة، وإنما قدمه باسم العراق وحق المواطنة، بوصفه ممثلاً عن الجماهير حين قال كلمته (أنا أمثل الجماهير، وسأدخل المنطقة الخضراء) فهو يعي تماماً أن تمثيل الجماهير سلطة كافية بل هي أكبر من سلطة الأحزاب والكتل السياسية، فعندما قدم مشروع الإصلاح كان يدرك بأن الطرف الآخر الذي يواجه الكتل السياسية هم الجماهير، وهو اختار لنفسه أن يكون مع صف الجماهير ضد الكتل السياسية حتى ضد كتلته، وتقدم بهذا المشروع على أساس أنه يمكن أن ينقذ التحالف الوطني والحكومة من التهم التي كانت تكال إليها ويخرجها من دائرة الشبهة، وأن يبدأ أول ما يبدأ بالسلطة التنفيذية التي هي الأداة التي من خلالها تُقدم الخدمات إلى أبناء الوطن، فأراد أن ينقي ويخلص هذه السلطة من صراعات الكتل السياسية، فقدم نفسه بوصفه ممثلاً للجماهير، وهنا ارتكز مرة أخرى على مفهوم المجتمع ومفهوم الجماهير.

وعندما اعتصمت كتلته في مجلس النواب، كان جميعنا يتذكر أن الجلسة التي فيها صوت على إقالة الرئاسة، لم يكن لدى كتلة الأحرار فكرة أو رغبة في الاعتصام أو إقالة هيئة الرئاسة، كان الهدف الأساس هو تغيير الكابينة الوزارية، وهنا تفاصيل كثيرة.

لقد كانت إقالة الكابينة الوزارية لسببين، الأول: النأي بالمذهب والدين والوطن والكتلة عن الشبهة والتهمة، وكذلك كل المكونات الأخرى.

الثاني: إعطاء فرصة للحكومة في أن تشكل بعيداً عن المحاصصة، وأن تعمل كماكنة خدمة لأبناء هذا البلد في الدرجة الأساس، لكن الإخوان في كتلة الأحرار عندما تحولت الجلسة إلى إقالة هيئة الرئاسة تصوروا بأنهم ـ من خلال هذه الإقالة ـ سيتمكنون من تحقيق الهدف الذي هو إقالة الكابينة الوزارية، لكن ـ للأسف الشديد ـ استمرت الاعتصامات لمدة أسبوعين، وكان هدفها تحقيق جلسات قانونية فيها نصاب مكتمل للمضي بمشروع إقالة الرئاسات، ثم التوجه إلى إقالة الكابينة الوزارية، وللأسف لم تتمكن القوى المجتمعة التي سميت بالمعتصمين أو الإصلاحيين من عقد جلسات بعد الجلسة التي أقيلت فيها الرئاسات، وهذه الجلسة لم أحضرها لكي أستطيع القول بأنها كانت جلسة قانونية أو لا، لكن عندما حضرت في الجلسات اللاحقة لم يتحقق النصاب، وأصبح مشروع الإصلاح معطلاً بالنسبة لنا،

وكان همنا الأساس هو تحقيقه، ولم يكن همنا إقالة الرئاسات ولا إقالة الدكتور العبادي، كانت لدينا تبريرات وتصورات في هذا الخصوص، لذلك ساهمنا مع الأخوة في الاعتصام، وتوقعنا أنه سيكون لديهم الهدف نفسه، ولكن أدركنا أن هنالك إجماعاً على بعض القضايا واختلاف كبير حول قضايا مهمة أخرى، وعدنا فيما بعد إلى مشروعنا، بعد أن توفر لدى الكتل الأخرى ـ التي أرادت الاحتفاظ بهيئة الرئاسة السابقة ـ قناعات بأنها تستطيع أن تعقد جلسة بنصاب مكتمل إذا حضرت كتلة الأحرار، وتعهدوا بأن القائمة التي قدمها الدكتور حيدر العبادي ستمضي وسيصوت عليها.

حصل ما حصل في تلك الجلسة كما نعرف، ولكي تثبت كتلة الأحرار صدق نواياها وعزمها على الإصلاح، قررت أن تضحي بكل المكاسب والمناصب السياسية، وألّا ترشح أحداً لكي تزول الشبهة التي تقول بأن كتلة الأحرار لديها ست وزارات أو وزيرين في هذه القائمة، فكتلة الأحرار لم ترشح أحداً حتى أن قائمة الظرف المغلق لم نكن نعلم المرشحين فيها.

حتى اللجنة التي حرصنا على تشكيلها لم يكن فيها ممثل عن التيار الصدري، فليس هنالك أي مرشح أوممثل للتيار الصدري، وكنا مستعدين ألّا نصوت على هذه القائمة، ولكن كان يمكن أن نصوت على قائمة أخرى مختلفة تماماً، شرط أن يكون المرشحون من التكنوقراط المستقلين، وهذا الموقف لم يكن جزافياً أو موقفاً شخصياً أو غير متأنٍّ.

هذا الموقف متصل برؤيتنا إلى كيفية تغيير المجتمع في تأسيس دولة عادلة يمكن أن تقود الجماهير إلى الحياة السعيدة، لذلك، ارتكزنا في عملية التغيير والإصلاح مرة أخرى على الجماهير، حتى أننا أوصينا من جانب سماحة السيد وجميع الأخوة: إنكم إذا أردتم أن تتخذوا قراراً، فانظروا إلى الجماهير ماذا تريد؟ فعندما أعربت الجماهير عن رفضها وسخطها على الجلسة التي لم يحصل فيها التصويت انسحبنا من الجلسة، وأعلنّا بأننا سنلتحق بالجماهير ونتبنى مطالبهم.

وفي هذه المرحلة التي نمر بها الآن من غياب السلطة التشريعية إلى حد ما وغياب السلطة التنفيذية وعدم القدرة على عقد اجتماعٍ للسلطتين، نعتقد أن الحل هو فيما تقدمه الجماهير من حلول، وبخلاف ذلك فإن حالة السخط ستتنامى وتنمو وسيكون هنالك سلوك جماهيري أعنف مما حصل، وستشعر الجماهير بأن هذه الحكومة قد خذلتها ولا تستمع إليها، وسيدرك ساسة العراق في وقت متأخر بأنهم كانوا يستطيعون إنقاذ الموقف مع قليل من

التضحيات، وإذا ما استمر الحال بهذا الشكل، فإنني أعتقد أن التضحيات التي ستقدم كبيرة وكثيرة جداً يمكن تداركها الآن إذا استطاع قادة وسادة العراق أن يجمعوا أمرهم ويقدموا قليلاً من التضحيات، وهي ليست أكثر من أن يتخلوا عن مكاسبهم ومناصبهم في السلطة التنفيذية في هذه المرحلة، وتشكيل حكومة على وفق أسس غير خاضعة للمحاصصة والتأثير الحزبي، ولأجل التدليل للجماهير على صدق النوايا والرغبة الحقيقية في بناء عراق موحد ودولة قادرة لا تتحكم فيها الأهواء الحزبية التي هي في النهاية ستكون أيضاً خاضعة لأهواء ورغبات وتأثيرات داخلية وخارجية متعددة، وبذا فانه لن يكون لدينا قرار واحد، وكلنا ندرك بأن السلطات في العراق ـ للأسف الشديد ـ ليس لديها قرار واحد، فالوزارات عبارة عن دول مستقلة، كل وزارة تدار من جانب حزب وفق أهواء ورغبات خارجية وداخلية متعددة، وبذا، لن يكون هنالك قرار واحد، وكلنا ندرك للأسف أن السلطات والوزارات ليس لها قرار واحد، وهذه المشكلة لن تنتهي إلا إذا وجدنا نهاية للمحاصصة، وهو مطلب جماهيري، ونحن في كتلة الأحرار والتيار الصدري ـ كما أسلفت ـ نعتقد بأن الجماهير أو الاستناد على حركة الجماهير وحركة المجتمع في مثل هذه الظروف سيكون الحل الوحيد، لأنه في نهاية الأمر سترضى الجماهير وستبدأ خطوة صحيحة في بناء الدولة.

المداخلات

- **أصغر عبد الرزاق الموسوي:** يرى البعض أن حراك التيار الصدري يستهدف استغلال خيبة أمل لدى جماهير كل الكتل السياسية دون استثناء وابتعادها عن قادتها لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها.

  والسؤال: هل لديكم خشية أو مخاوف من عدم نجاح رؤيتكم في الإصلاح والفشل في تحقيق الأهداف؟ وبذا فيكون الجمهور أمام خيبة أمل جديدة، وستنعكس النتائج عليكم سلباً، وتفقدون جمهوركم وكذلك شركاءكم في العملية السياسية؟ وما هي نقاط القوة التي برأيكم تعزز ثقتكم بفرص نجاح مشروع الإصلاح؟

- **الدكتور ضياء الأسدي:** سيادة القاضي المحترم، خيبة أمل الجماهير قد تتعاظم، وتكون كبيرة جداً في حال لم يتصدَّ أي مشتغل الآن في العملية السياسية، إن هذا الإشكال الكبير الذي أوقعنا فيه التيار الصدري هو لأجل تخفيف صدمة الجماهير بعدم تبني مطالبهم، فالجماهير لم تجد من يتبنى مطالبها، والتيار الصدري يحاول أن يعرض نفسه أمام الجماهير والسلطات الأخرى على أنه المتصدي لذلك.

- **الأستاذ كريم النوري:** هل وضعتم برنامجاً واضحاً للإصلاحات ومراحلها التدريجية؟ وهل ترون أن التيار الصدري لم يكن جزءاً من المفاصل السياسية في العملية السياسية المراد إصلاحها أو أنكم خارج دائرة الإصلاح؟ وهل ترون أنفسكم أنكم فوق الفساد، ومن حقكم وحدكم قيادة الإصلاح؟ وهل تتبنون مواقف الأخوة الأحرار وأساليب بعضهم بالتهديد والوعيد لمن يختلف معهم؟ وهو خلاف منهج سماحة السيد مقتدى ودعوته السلمية؟

- **الدكتور ضياء الأسدي:** عندما أدرك التيار أن هنالك فشلٌ في العملية السياسية لم يقل أن الآخرين فشلوا، بل قال: إن أبناء التيار أمامكم، إن شئتم أن تحاسبوهم لتقصيرهم فالدولة تستطيع أن تحاسبهم إذا كانوا متورطين في ملفات للنزاهة أو القضاء، فها هم معروضون على القضاء والنزاهة، وإذا كان هنالك حقوق لدى الناس فإنهم يستطيعون أن

يلجؤوا إلى الجهة السياسية والدينية ويشتكوا عليهم، أما فيما يتعلق بالأداء فنحن نقول: إنه طالما أن هنالك تشخيص للفشل بالأداء، وهذا التشخيص يشمل الجميع، فإن ذلك ينسحب على التيار الصدري في سحب وزرائه وممثليه في الحكومة إذا ثبت فشلهم، وقال سماحة السيد مقتدى الصدر لرئيس الوزراء: يمكنك أن تأتي بمجموعة من أصحاب الخبرة والكفاءة ليقودوا هذا البلد، لأن هنالك مؤشرات فشل على أداء الحكومة، ونحن قدمنا أنموذجاً وتضحية، وننتظر من الآخرين أن يقدموا الأنموذج والتضحية ذاتيهما.

أما عن وجود برنامج وعدمه، فأقول: نعم كان هنالك برنامج، وفيه بعض التفاصيل، وعرض على التحالف الوطني، ولكنه كالعادة فإن هذا البرنامج مثل سائر المواثيق التي يتم الاتفاق عليها والرؤى التي تقدم لا يدرسها ولا يتبناها أحد، وتنتهي الجهة السياسية التي تقدم المشروع إلى التحدث عن المشروع وحدها، وتجد أن لكل جهة مشروعها السياسي مع وجود فرق، وهو أن التيار الصدري لديه مشروع وجماهيره تطالبه بتحقيق هذا المشروع، والأمر يتكرر مع الجهات والكتل السياسية الأخرى، وهذا ما لا نعترض عليه ولا نرفضه، لأن من حق الكتل السياسية الأخرى أن تلبي حاجات جماهيرها، ولكن التيار الآن لديه جماهيره بالإضافة إلى جماهير من أبناء السنة من المحافظات الأخرى، فالتيار الصدري وزعيمه السيد مقتدى الصدر مكلف بالدفاع عن متطلبات وتطلعات هذه الجماهير، لذلك، قدم سماحة السيد هذا المشروع والبرنامج بمراحل متعددة، وتنفيذه يصطدم بوجود حكومة تعتمد في وجودها على المحاصصة وتخضع لهيمنة الأحزاب والكتل السياسية، ولا يمكن تنفيذ هذا المشروع وتحقيق مطالب الجماهير من دون الخلاص من المحاصصة والحكومة التي تسيطر عليها الأحزاب السياسية.

وبالنسبة للسؤال الذي تفضل به السيد كريم النوري في أن بعض الأخوة من التيار يتبنون التهديد والوعيد، أقول: المنهج لا يعبر عنه فرد من الأفراد، فالمنهج هو المكتوب في إعلان أو لائحة الجهة التي تتبناه في كتلة الأحرار، وما يصدر من بيانات سماحة السيد والاستفتاءات، وما لدينا من أدبيات تتعلق بالشهيد الأول والثاني بكل ما طبع وكتب لحد الآن، هذا هو ما نستخدمه في مواقفنا السياسية، أما التصرفات الشخصية، سواء كانت منفعلة ام مندفعة ام غير منضبطة، فهي ذاتية وفردية تنحصر في خانة التصرفات الشخصية التي لا يمكن إسقاطها على كل العمل السياسي في التيار الصدري.

- **الشيخ صباح الساعدي:** شكراً جزيلاً للدكتور ضياء الأسدي على ما تفضل بطرحه حول رؤية الإصلاح الخاصة بالتيار الصدري، وهنالك مجموعة من الاستفسارات والأسئلة نطرحها تباعاً:

السؤال الأول: إنّ أية عملية إصلاح لأية عملية (سياسية مركبة) من عدة جهات داخلية وخارجية تقتضي أن يؤخذ بنظر الاعتبار آراء هذه الجهات في الإصلاح، أو حتى التغيير شكلياً كان أم جذرياً، فهل فتح التيار الصدري قنوات اتصال لاستمزاج الرؤية الإصلاحية للآخرين داخلياً وخارجياً حتى تمضي عملية الإصلاح دون تعقيدات ودون عرقلة، علماً أن الآخرين ينظرون إلى التيار الصدري على أنه شريك فاعل في العملية السياسية وليس قيماً عليها؟

سؤال: هل وضعتم برنامجاً واضحاً للإصلاحات ومراحلها التدريجية؟ وهل ترون أن التيار الصدري لم يكن جزءاً من المفاصل السياسية في العملية السياسية المراد إصلاحها أو أنكم خارج دائرة الإصلاح؟ وهل ترون أنفسكم أنكم فوق الفساد ومن حقكم وحدكم قيادة الإصلاح؟ وهل تتبنون مواقف الأخوة الأحرار وأساليب بعضهم بالتهديد والوعيد لمن يختلف معهم؟ وهو خلاف منهج سماحة السيد مقتدى ودعوته السلمية.

- **الدكتور ضياء الأسدي:** الحقيقة أن التيار الصدري كان وما زال عاملاً فاعلاً في الوحدة الوطنية، وقد حاول بشكل لا يكل ولا يمل في جمع كل الأطراف، وهو يطمح أن يحصل هذا الاجتماع والتوحد مع المكونات الأخرى، وليس فقط مع مكونات التحالف الوطني مع أن التيار الصدري لم يترك الكتل الأخرى خلفه عندما أراد أن يقدم مشروعه، فأنا شخصياً في كثير من اجتماعات الهيئة القيادية للتحالف عرضت عليهم مشروع التيار وطلبت منهم مناقشة وجهات نظرهم وآرائهم، وعرضنا الفكرة على كثير من الأخوة، وأعلنا عنها وقلنا بأن المشكلة الأساس هي في الكابينة الوزارية، وأن الموضوع أصبح عاماً يُتداول بشكل واسع، فكان من المتوقع من الآخرين أن يتفاعلوا مع الموضوع، وهم يعرفون بأن التيار الصدري عندما يطرح موضوعاً، فإن وراء هذا الطرح جماهير والمرجعية التي ينتمون إليها، ولذلك، كنا نتوقع تفاعلاً وتعاملاً أكثر جدية مما حصل، وعندما لم نجد تفهماً وتفاعلاً مع الموضوع لجأنا إلى الاعتماد على ضغط الجماهير من أجل تحقيق الموضوع، وهذا ليس عيباً، خاصة وأن الجماهير هي المتضرر الوحيد، أما

الأخوة الآخرون، فقد أرادوا تحييد الجماهير عن العمل السياسي، وهذا غير ممكن أبداً، فليست هنالك دولة تبنى والجماهير محايدة ومبعدة عن دائرة الفعل والتأثير السياسي.

- **الشيخ صباح الساعدي:** ألا تعتقدون دكتورنا العزيز أن عملية الإصلاح في العملية السياسية في العراق تبدأ في المواقع الأكثر تأثيراً في القرار السياسي والقرار التنفيذي، لأن لديها مقدرات الدولة، السلطة والمال، وأنتم كُنتُم ـ إلى حد ما، أقصد جنابكم الكريم ـ وزيراً لمدة ستة أشهر تقريباً في الحكومة السابقة، وتعرفون أن المسألة ليست تغيير وزير أو وزراء، بل الأمر في سياسات حكومية تنبع من إدارة مجلس الوزراء ورئاسته، فالسعي لتغيير مرحلي لوزراء ـ مع احترامنا للذوات ـ هو كسب للوقت لا غير وتأخير لعملية الإصلاح، إن التأخير في عملية إصلاح مواقع الخلل الأساس والاتجاه لغيرها، ألا ترون أنه يعطيها فرصة لتحصين نفسها؟!

- **الدكتور ضياء الأسدي:** جواباً على ما تقدم به سماحة الشيخ صباح الساعدي، هنالك مساران للإصلاح، وهما: أن يتم الإصلاح من الأعلى إلى الأسفل، من مؤسسات الدولة الكبرى، الوزارات والهيئات إلى المؤسسة القضائية، إلى مجلس النواب، نزولاً إلى أدنى المستويات في الدولة العراقية، وهنالك أيضاً في الإصلاح من الأدنى إلى الأعلى، فنبدأ من الحكومات المحلية، الدوائر البسيطة، ونحن باتجاه المؤسسات الأكثر تعقيداً والأكبر في الدولة العراقية، وكما تعرفون أن المؤسسات العراقية متردية سواء كانت على أعلى المستويات أو أدناها، فالنظام الإداري مترهل، ويحتاج إلى معالجة، وهذا الحال ينطبق على كل مؤسساتنا، فالتيار الصدري يدرك حجم التحدي الكبير، فتغيير وزراء أو وزارات لا يمكن أن يحل مشكلة العراق، ولكن في تغييرها الخطوة الأولى، والضربة القاضية ستكون للمحاصصة. ونحن ونعرف جميعاً بأن طريقة تمثيل الكتل السياسية في الوزارات جعلت من الوزارات حزبية وليست عراقية، فالوزير عندما يأتي من طرف سياسي معين يأتي بالكوادر الوسطية من حزبه أو من الموالين له ولعائلته ولحزبه أو لمكونه، فتتحول الوزارة خلال ثلاث سنوات إلى وزارة مؤممة لحزب أو كتلة أو مكون معين، وبالتالي، ستكون الوزارة وبرنامجها خاضعين لاشتراطات هذه الكتلة أو الحزب، وهذا سيحصل مع كل الوزارات الأخرى بالطريقة نفسها، إذن سنحصل على كابينة وزارية فيها مجموعة من الوزارات كل واحدة منها تعمل على شاكلتها، وليس لواحدة علاقة بالأخرى.

وعلى هذا، سيكون رئيس الوزراء كمدير المدرسة لا يستطيع أن يوجد حالة من الانسجام بين المعلمين، وكل واحد منهم يقول: أنا أؤدي واجبي بمفردي، وليس لي علاقة بالآخرين. وعليه، سيقول المدير في النهاية أنه طالما أن كل واحد فيهم يؤدي واجبه على حدة، فإنني لن أستطيع أن أقدم برنامجاً أو رؤية لمعالجة مشكلات البلد.

إذن مشكلتنا الحقيقية ليست في البناء الهرمي ولا النظام الإداري فقط، مشكلتنا في طبيعة النظام الذي بني على أساس المحاصصة، فإذا خلصنا الوزارات من هذا الوباء الذي انتشر فيها وأتى عليها، نستطيع أن نؤسس للخطوة الأولى لبناء الدولة على أساس المعايير الصحيحة.

- **الشيخ صباح الساعدي:** ألا تظنون الآن أن المرحلة القادمة هي مرحلة الاصطفافات السياسية بعيداً عن الطائفية السياسية مع الفشل الذي ذكرتموه في التحالف الوطني، وهذه الطائفية السياسية ستأتي على البلد كله، وأقل الأضرار تقسيمه وأشدها حرب أهلية سياسية مع دعوات سماحة السيدين الصدر والحكيم إلى ائتلاف عابر، وهو نفسه ما دعونا له قبل أشهر وركزنا في دعواتنا أن يكون الأحرار والمواطن هم نواة هذا الائتلاف أو الكتلة العابرة، مع كل ذلك، هل لديك تفاوض أو تحاور أو تباحث مع المواطن في وضع أسس مثل هذا الائتلاف العابر؟ وهل هذه الدعوات هي استراتيجية تقتضيها وحدة البلاد ومشروع ناجز، أو هي تكتيكات لامتصاص صدمات التغيير القادمة التي هي ضرورية في قواعد اللعبة السياسية في العراق وإزاحة جيل الدينصورات والحرس القديم؟

- **الدكتور ضياء الأسدي:** جناب الشيخ صباح الأسدي، نعم، إن الحل الوحيد لمشكلة العراق أن نتخلص من الاصطفافات الطائفية والقومية وأن تكون هنالك اصطفافات سياسية، لأن الاصطفافات السياسية في نهاية الأمر قابلة للمراجعة وقابلة للنقد، أما الاصطفافات الدينية، فدائماً ما تكون مقدسة وتقدم للآخرين على أنها اصطفافات تمثل الدين والمذهب، وبالتالي، لا يمكن انتقادها، ولا يمكن مراجعتها، أما الكتلة السياسية، فيمكن اتهامها وتغييرها ولكن عندما تكون الكتلة دينية فكيف ستتعامل معها؟ عندما تتعامل معها على أساس النقد، سيقال لك بأن هذا أمر مقدس ومأخوذ من النص الشرعي ولا يمكن مراجعته، فالكتلة العابرة والكتلة السياسية هي الحل الوحيد، وهذا ليس اعترافاً

بفشل المؤسسة الدينية في العمل السياسي أو فشلها في إيجاد كتلة ممثلة عنها تؤدي العمل السياسي، أنا أعتقد أن الجهات السياسية التي تصدت لا يمكن أن نطلق عليها جهات دينية، لأنها جهات سياسية متدينة أو جهات سياسية لها علاقة بالمؤسسة الدينية، ولكنها لم تكن بأي حال من الأحوال تمثل المؤسسة الدينية، لأنها لم تطبق أي نظرية إسلامية أو دينية في عملها السياسي، والدليل على ذلك أنه مضى على سقوط النظام ثلاثة عشر عاماً، ولحد الآن لم يطبق التحالف الوطني ولا الحزب الإسلامي مفاهيمها الإسلامية في بناء الدولة، فهنالك الآن ما يعرف بالإسلام السياسي والذي لا يمكن أن أسميه الإسلام السياسي، لأن هنالك سياسة إسلامية، تتهم في بعض الأحيان في أنها فشلت في إيجاد رؤية لبناء الدولة، وهذه السياسة ربما تكون في مرحلة معينة في التاريخ الإسلامي، فإذا أردنا الآن تحديثها وإيجاد أطر نظرية لها فهذا ممكن، ولكن لم يقدم لحد الآن مشروع يمكن أن نسميه مشروعاً إسلامياً لإدارة الدولة، وبذا فعندما نتحدث عن فشل مشروع إسلامي، وهو ليس إسلامياً فكيف يكون هنالك مشروع إسلامي قد فشل.

- **الدكتور ظافر العاني:** أخي ضياء، وأنت تتحدث عن رؤيتكم لدور الجماهير تذكرت الكتاب الأخضر للرئيس القذافي الذي أطلق على دولته اسم الجماهيرية. كان يقول مثلكم أن لا وجود للدولة ومؤسساتها في فلسفته، وإنما الوجود للجماهير، رغم أنه كان يتحكم في كل مفاصلها.
- **الدكتور ضياء الأسدي:** جواباً على ما تفضل به الدكتور، ليس هنالك أي تشابه بالتأكيد بين ما يتبناه التيار الصدري وما يطرحه القذافي في كتابه الأخضر، لا يمكن لأحد أن ينكر دور الجماهير وقدرتها على التغيير لمسار الأحداث، وأنتم تعرفون ماذا فعلت الجماهير في الثورة الفرنسية؟ وماذا فعلت ثورات أخرى كثيرة؟ إن ما يريده التيار الصدري هو تشديد مطالب الجماهير بحيث تكون مطالب موضوعية. إن قلت: أن هنالك جانب من جوانب النقاش وهو التطبيق العملي للإصلاح، وما قام به السيد الصدر طيلة الأشهر الماضية هو تدريب الجماهير على كيفية التعبير عن مطالبهم، إن المظاهرات الأولى كانت ترفع فيها شعارات كثيرة يعبر فيها بطرق متعددة، ووصلت فيها الإهانات إلى شخصيات ورموز في هذا البلد، وتعدى الأمر إلى تهديد بالقتل والسحل والشنق، فما فعل السيد مقتدى الصدر حول المطالب الجماهيرية هو جعلها مطالب مرحلية ذات سقف زمني

موجهة باتجاه معين، وكانت الممارسات كلها حضارية ومفرحة للجميع، والجميع عبر عن امتنانه، وأن هذه الأعداد المليونية تحضر دون أي مشكلات مع القوى الأمنية مع تعقيد المحيط الذي توجد فيه، وكل هذه المراحل كانت عبارة عن تدريب للجماهير في كيفية تحويل العقل أو السلوك الجمعي إلى طريقة متحضرة في التعبير عن الرأي وفي تنفيذ الإرادات، إذن، فالقضية ليست كما يعبر عنها القذافي أو الكتاب الأخضر، فالقضية هي تهيئة المجتمع وتدريبه لأن يكون مجتمعاً مستعداً لتبني أطروحة الحكومة العادلة، وفي مثل هذه المرحلة التي نمر فيها حاجات كثيرة للمجتمع لا يلبيها أحد، خدمات متردية، حكومة غير قادرة على أن تنهض بوظائفها، والجماهير قد تصل إلى السخط والغضب بحيث تقتلع جذور هذه الحكومة وتنسف العملية السياسية بالكامل، وهذا ما لا نريده، وما فعله السيد مقتدى الصدر هو الحفاظ على العملية السياسية ومكتسبات الدولة العراقية، لكن الأطراف السياسية للأسف بعد أن شاهدت الأعداد الكبيرة التي حضرت أدركت أن التيار الصدري أصبح غريماً، ولم تفكر في أنه عنصر مساعد لتخليص الحكومة من سخط وغضب الجماهير، وإنما جعلته منافساً انتخابياً.

- **الدكتور ظافر العاني:** أخي ضياء، فاجأتني بقولك إن موضوع رؤيتكم للدولة مؤجل عندكم الآن؟ هل ما سمعته منك صحيح أو أنا واهم؟ وهل الجماهير التي تقصدها هي جماهيركم فقط؟ والدين المذهب المرجعية الوطن... هل هذا الترتيب بحسب الأسبقية؟ ومن هي المرجعية، هل مرجعية السيد السيستاني أو غيره؟ وكأنك اليوم كنت تتبنى نشوء وطن بمعايير دينية مذهبية؟ وسلطة الفقهاء!

- **الدكتور ضياء الأسدي:** دكتور ظافر، حتى لا نكون واقعين ضمن مجموعة مغالطات لغوية، فأنا عندما أقول: إن مشروع الدولة مؤجل تماماً، فإنني أصف لك الحالة على أنها بناية تنفجر ويجرح الساكنون في هذه البناية، فعندما تأتي إلى إنقاذ البناية أو إنقاذ الواقع بعد الانفجار، فهل ستتولى إعادة ترميم وبناء البناية وتترك الجرحى وتترك الشهداء وتترك الذين احترقوا في هذه البناية، أو تباشر أولاً بإخلاء الجرحى ومعالجتهم ثم يكون إعادة البناء أو إعادة ترميمها وتأهيلها، والخطوة الثانية ننظر فيها إلى موضوع الدولة العراقية، وبهذا الشكل، فإن هنالك حاجات فردية آنية للجماهير تتطلب منا عملاً فورياً لتلبيتها، فلا يمكن أن ننشغل بالبناية ونترك الناس يعانون من الحروق ومن

الجروح، هذا ما قصدته تماماً، فإن مشروع بناء الدولة لا يمكن أن ينجزه التيار الصدري وحده، لوجود مكونات في الوطن العراقي، ولكل مكون وجهة نظر في بناء الدولة، ولو شئنا أن نناقش مفهوم بناء الدولة وجئنا بمكونات العراق، فلن ننتهي قبل عشر سنوات من الآن للوصول إلى طريقة نتفق عليها جميعاً في بناء الدولة، لذلك علينا أن ننشغل حالياً بتلبية حاجات الناس في إعطائهم القدر الأدنى على الأقل من الحاجات ثم ننصرف فيما بعد لتقديم وجهات نظرنا ومفاهيمنا لبناء الدولة، أحببت فقط أن أوضح أن هنالك رؤية لبناء الدولة ولكن هناك أولويات الآن، فهل نريد دولة دينية أو مدنية، قلنا منذ البداية وقال سماحة السيد إن التيار الصدري لا يهدف أبداً إلى تأسيس دولة دينية، بل على العكس تماماً فهو يريد دولة مدنية يحترم فيها الدين، هذا هو أقصى ما نبتغيه في هذه المرحلة، أما المعايير الأخرى (الدين والمذهب والحوزة والوطن) فهي خاصة بنا أبناء التيار الصدري، فنحن إذا أردنا أن نفعل فعلاً سياسياً فنعرضه على الأركان الأربعة هل يتوافق مع الدين؟ هل يتوافق مع المذهب؟ هل يتوافق مع الوطن؟ فأنا لا أعتقد أن حزباً سياسياً، حتى الحزب الذي تنتمي إليه حضرتك -مع الاحترام والتقدير ـ سيعرض متبنياته على أربعة فلاتر أو مرشحات ليخرج بموقف تعرضونه لفلتر واحد أو فلترين أو ثلاثة، لكننا نحن نكثر بهذه الفلاتر حتى تخرج النتيجة صافية، نستطيع أن نتبناها ونحن مطمئنون أنها لن تتعارض مع التوجه الديني أو المذهبي، ولا مع توجه المرجعية ولا مع توجه الوطن، هذه القضية خاصة بالتيار الصدري، ولا نفرضها على أحد أبداً.

- **الأستاذ شيروان الوائلي:** أخي الأعز الأستاذ ضياء، هل ترى أن هنالك تناقض واضح في أن تشارك كتلة الأحرار في جلسة إقالة هيئة الرئاسة وفي جلسة أخرى مباشرة يتم الاعتراف فيها بهيئة الرئاسة والتصويت على التعديل الجزئي، مما يكلف الكتلة من رصيدها السياسي الوطني والجماهيري الكثير؟ وهل تعتقد أننا عدنا ببرنامج الإصلاح خطوات عديدة إلى الوراء.
- **الدكتور ضياء الأسدي:** الأستاذ شيروان الوائلي، لقد أوضحت في أحد المقاطع أن الكتلة التي لم تتقلب في موقفها من معارضة هيئة الرئاسة إلى تأييدها مرة أخرى، إنما هي الكتلة التي رأت أن هنالك إجماع في جلسة من الجلسات على إقالة هيئة الرئاسة وأن هنالك وعد قطع من جانب المجموعة التي اعتصمت على أن تنفذ الهدف، وهو

تغيير الكابينة الوزارية فالتحقت الكتلة بهذه المجموعة للاعتصام، ظناً منها أن الهدف سيتحقق خلال أيام قليلة عندما تعامل الدكتور سليم الجبوري مع مطالب التيار الصدري والجماهير في تغيير الكابينة الوزارية إلى كابينة مستقلة بشيء من التردد، فعندما جاء العبادي وقدم قائمة الظرف المغلق، كان هنالك تعاطٍ سياسي أكثر منه تعاطٍ مهني من جانب الدكتور سليم مع كل الاحترام له، هذا ما أثار مجموعة من الأخوة في مجلس النواب وتحولت الجلسة إلى اعتصام، فاشترك الأخوة في كتلة الأحرار في الاعتصام، وأرادوا أن يحققوا فيها مطالب مثل تغيير الكابينة الوزارية، وعندما لم يتحقق شيء من مطالب الأخوة المعتصمين، وتعهد الدكتور سليم الجبوري مع الأخوة الذين لم يكونوا مع المعتصمين بأن يمرر هذا المشروع التحقنا بهم، وهذا من حقنا، فنحن عندما نرى مشروعاً يمثل المصلحة العامة، وإن معيارنا في العمل السياسي هو المصلحة العامة ومصلحة الشعب قد تحقق في الجلسة الثانية التي هي إقرار هيئة الرئاسة السابقة والتصويت على الكابينة الوزارية المستقلة تحولنا إلى هذه الجلسة، ونحن ليست لدينا أي مصلحة خاصة في هذا الموضوع.

- **الأستاذ فادي الشمري:** هل كتلة الأحرار مجمدة فعلاً ولا تقوم بأي عمل سياسي وفقاً لحديث السيد الصدر؟ في حين برزت في الفترة الأخيرة تصورات على أن التيار الصدري قد انقسم سياسياً على نفسه، وأن هنالك تمردٌ من بعض أعضاء كتلة الأحرار على قرارات الهيئة السياسية؟ وما هو الموقف الرسمي لتيار الأحرار من دعوة سماحة السيد الحكيم لتشكيل كتلة عابرة للطائفية؟ وإذا كان الجواب إيجابياً، هل يمكن أن نطمئن إلى أن يكون هنالك قرار واضح وصريح ولا يتم التراجع عنه لاحقاً بعد عودة السيد الصدر من الاعتكاف؟ ثم ما هو الموقف من الإساءات الكبيرة في وسائل التواصل الاجتماعي لبعض الرموز السياسية، وتحديداً سماحة السيد الحكيم من جانب بعض نواب كتلة الأحرار وأيضاً من جانب الماكينة الإعلامية الظليّة لكتلة الأحرار؟ وما هو مشروعكم ما بعد دخول الخضراء؟ وما هي الوسائل العملية السياسية التي خططتم لها لترتيب البيت السياسي خصوصاً إذا عرفنا أن أي موقف سياسي يحتاج إلى شركاء سياسيين للمضي به ولا يمكن لأي طرف سياسي الانفراد بالحكومة والسلطة؟

- **الدكتور ضياء الأسدي:** كتلة الأحرار والعمل السياسي جمد ليس بمعنى أن العمل السياسي انتهى للتيار الصدري، فإنه موجود، لكن كتلة الأحرار مجمدة، وحضورها جلسات مجلس النواب معلق إلى أن يصار إلى إعلان جلسة تقر فيها الكابينة الوزارية المستقلة، سنحضر هذه الجلسة إذا كانت فعلاً ستعلن الكابينة الوزارية، ويكون التصويت عليها ونعود إلى العمل السياسي، وخلاف ذلك سنبقى معلقين العمل السياسي إلى أن يتم الاتفاق من جانب كل الأطراف على مثل هذه الجلسة، هنالك تصورات على أن التيار الصدري منقسم، والجواب أن التيار الصدري ما زال مع كتلة الأحرار بكل أعضائها حتى وإن كانت هنالك وجهات نظر في مراحل معينة، فلكل وجهة نظره ولا نصادر حق أحد في التعبير عن وجهة نظره، وليس هنالك انقسام ولا انشقاق ولا استقالات.

موقفنا مما تقدم به سماحة السيد عمار الحكيم في تشكيل كتلة عابرة موقف مبدئي يشكر عليه سماحة السيد، وهذا ما قدمناه بالفعل، وأنا تحدثت في لقاءات معي قبل أكثر من سنة عن ضرورة تشكيل كتلة وطنية عابرة للطائفة.

كنا نخطط لمثل هذه الكتلة الوطنية، ولكن في ذلك الوقت للأسف لم تكن الجماهير السنية والشيعية مهيَّأة لمثل ذلك، لأنها كانت محتقنة أساساً، والذي كان يعمل على تعميق هذا الاحتقان هم القادة السياسيون للأسف، لذلك نتمنى أن تشكل مثل هذه الكتلة، وأياً كان الذي سيشكل هذه الكتلة سنكون داعمين له، ولا تتخيلوا أن التيار الصدري يتقلب في قراراته بحسب المزاج والرغبة، فإذا ثبتت الكتل السياسية الأخرى على مواقفها، فإننا سنكون ثابتين معها ومع الشعب والمرجعية.

لكم أن تطمئنوا، فإننا لا نتزحزح في المواقف الوطنية، ونعلن أن التجاوز على كل الرموز مرفوض تماماً من جانب كتلة الأحرار، وهذه الإساءات قبل أن تسيء لأي طرف آخر هي تسيء لنا، فالهتافات التي حصلت مثلاً، والتصرفات التي صدرت من المتظاهرين قبل أن تسيء للآخرين أساءت للتيار الصدري، ولا يمكن أن نقبل بذلك.

وجواباً على سؤال الأستاذ فادي: ما هو مشروعنا بعد دخول الخضراء؟ فالجواب هو المشروع نفسه الذي طرحه المتظاهرون الذين يتكون من ثلاثة مراحل: إما كابينة وزارية مستقلة يصوت عليها دفعة واحدة نكون ضمن المصوتين وتعود كل الأمور إلى نصابها، ويعود مجلس الوزراء والنواب إلى العمل، وبخلاف ذلك سنسعى جاهدين إلى تشكيل الكتلة العابرة للطائفية والقومية ولكل المسميات والفئات، ونحاول أن نغير الكابينة

الوزارية بأكملها، وإن لم يحصل ذلك ستلجأ الجماهير إلى الاعتصام والعصيان المدني والإضراب وشل حركة مؤسسات الدولة وكتلة الأحرار معهم، هذا ما تريده الجماهير، ونحن نقول: إن معيارنا وبوصلتنا اتجاه الجماهير.

- **الدكتور نوفل أبو رغيف:** هل ما قدمه الدكتور ضياء المحترم بشكل عاجل عن كتب الشهيدين الصدرين هو مقاربة مضمونية أو هو عرض فهرسي لها فحسب؟ في حين ذكرتم أن الصدر الأول اعتمد في رؤيته على النخبة، والصدر الثاني اعتمد على المجتمع، فهل المقصود بالمجتمع أنه (البروليتاريا الشعبية) ولكن بتعبير صدري؟ وهل يمكن فصل النخبة عن المجتمع الذي يضم هذه النخبة كما يفهم من فصلكم بينهما؟ كذلك ذكرتم أن مثلث الشهيد الصدر الثاني لم يكن يتضمن (الوطن) إلا أن السيد مقتدى أضاف إلى المثلث المذكور وحوله إلى مربع، فكيف يمكن فهم غياب الوطن عن رؤية الشهيد الصدر الثاني (قده)، وهو يطرح ويتبنى نظرية ولاية الفقيه؟ وذكرتم أيضاً أن الجماهير هي الحافز والباعث والدافع لكل من يعمل في السياسة والخدمة العامة من أبناء التيار الصدري، فهل تعتقدون أن هذا المفهوم يقتصر على الصدريين فحسب؟ وهل يمكن تجريد بقية التيارات والمكونات من علاقتها المعتمدة على قواعدها المتمثّلة بالجماهير؟
- **الدكتور ضياء الأسدي:** جناب الدكتور نوفل، الحقيقة هي مقاربة مضمونية، وليست استعراضاً تاريخياً للنظرية أبداً، حاولت بشكل مقتضب جداً وسريع أن أوجز مقترب الشهيد الأول لمفهوم المجتمع، وللشهيد الثاني هنالك تفاصيل كثيرة جداً لا يسع المجال لذكرها، ولكنه فقط أرجع مفهوم المجتمع الذي نعمل عليه الآن إلى أصوله النظرية في فكر الشهيد الأول وفكر الشهيد الثاني بشكل سريع جداً ولمحة سريعة، ذكرتم أن الصدر الأول اعتمد في رؤيته على النخبة، والصدر الثاني على المجتمع، وليس المجتمع ما ذهبت إليه دكتورنا الكريم.

المجتمع كما هو واضح لدى الشهيد الصدر هو أيضاً ليس كما عرفته المدارس الاجتماعية المعاصرة، صحيح أنه يعرف في بعض الأحيان بأنه نظام يحكم مجموعة من الأفراد على أساس معين على وفق تعدد النظريات الاجتماعية، لكن المجتمع لدى الشهيد الثاني له هدف، له غرض ثانٍ، يعني قد يكون المجتمع هو وحدة واحدة إذا جاز لنا استخدام المقاربة البنيوية، فهو يعتقد أن المجتمع وحدة كبيرة والفرد وحدتها الصغيرة،

وبعد الفرد، تأتي الأسرة ثم القبيلة وبعد القبيلة يأتي المجتمع، هذا ممكن من خلال مقاربات مجتمعاتنا العربية أو الشرقية، ولدى الشهيد الثاني قد يكون المجتمع وحدة واحدة كاملة، وإن كانت قابلة للتحليل، لكنه يتصرف كوحدة واحدة في سياق آخر يتعلق بنظرية التخطيط الإلهي العام، فلدى السيد، هنالك نظرية تسمى نظرية التخطيط الإلهي، يؤدي المجتمع فيها دور الوحدة الواحدة التي تساهم في تحقيق حكومة عادلة وحكومة كونية، لذلك، المفهوم لا يمكن حصره بـ(البروليتاريا الشعبية) التي تفضلت بها جنابك، هي ليست طبقة من الناس تحاول أن تثور على طبقة متسيّدة أو متسلطة من أجل الهيمنة على وسائط الإنتاج وأس المال كما يعبر عنه الماركسيون، لكن المجتمع هنا لا يدخل في مفهوم صراع الطبقات، أما الماركسيون، فقد يكون المجتمع وحدة واحدة منسجمة، لذلك، قلت في بداية الحديث يمكن مقاربة المجتمع ككتلة واحدة لها هدف وله غاية واحدة، وهذا ما نتعامل معه في بعض الأحيان لا نتعامل مع الحالات الجزئية التي تشذ عن المجتمع في السلوك في وجهة النظر في المنهج، وإنما نتعامل مع المجتمع ككتلة متحركة باتجاه هدف متحرك لا تؤثر فيه المتغيرات الصغيرة التي قد تخرج منها، والتي قد تكون متفاعلة فيها، أما المثلث الذي وضعه السيد فهو مجرد مقاربة (منطقية)، حاولت أن أوضح أن السيد الشهيد الثاني ركز في معياريته عليه عندما أراد أن يرجع الجماهير إليه فوضع لهم مسطرة، ووضع لهم معياراً فيه ثلاث زوايا أساسية هي (الدين والمذهب والحوزة)، ولم يكن السيد الشهيد في ذلك الوقت قادراً على أن يقدم مفهوم الوطن، ولكن ليس لأنه غائب عنه أبداً، وليس السيد الشهيد الثاني غير مهتم بمفهوم الوطن أو غير منشغل به، ولكن بسبب وجود سلطة رسمية غاشمة أخذت على عاتقها طرح مفهوم الوطن، فلا يمكن أن ينافس السلطة القائمة الغاشمة بطرح مفهوم بديل على المفهوم الرائج عند حزب البعث لمفهوم الوطن، فلا يمكن لرجل الدين في ذلك الوقت في مثل مقام السيد الشهيد الصدر أن ينافس السلطة البعثية الغاشمة في تقديم مفهوم بديل للوطن، لذلك أصبح مشروعاً مؤجلاً في أدبيات السيد الشهيد الثاني، والذي أخرجه من جديد هو السيد مقتدى الصدر وجعله مرتكزاً أساساً تحول معه المثلث إلى مربع، والضلع الرابع كان موجوداً، ولكنه غير ظاهر، والذي فعله السيد مقتدى بحراكه هو إظهار هذا الضلع المهم وتحويله إلى معيار مهم مع المعايير التي يرتكز عليها التيار الصدري.

- **الأستاذ أثيل النجيفي:** الدستور هو هيكل بناء الدولة وإطارها العام. فهل نفهم من اعتباركم مشروع الدولة مؤجلاً إمكانية عدم الالتزام بالفقرات الدستورية وتغليب الحلول العاجلة عليها؟
- **الدكتور ضياء الأسدي:** لا أقول إن مشروع بناء الدولة مؤجل، بمعنى أننا لا نعترف ببناء الدولة ولا نريده، أنا أقول: عندما دخل التيار الصدري إلى العمل السياسي كانت لديه أولويات يمكن لأي شخص أن يسأل التيار الصدري، ويقول: هل لديكم مشروع لبناء الدولة؟ وكنا سنقول له: لا، ويسأل: لماذا تشتركون بالعمل السياسي؟ نقول: لدينا أولويات تحتم علينا الاشتراك بالعمل السياسي، وهي حاجات الجماهير في ذلك الوقت، هل يعني ذلك أننا لا نعترف بالدستور، أو أن الدستور ليس هيكل بناء الدولة، وليس معياراً أو مرجعاً يعتمد عليه بالخلاف عندما يختلف اثنان، إن الدستور عندنا مثله مثل أي معيار فقهي أو عرفي، إن الدستور عندنا هو كود مثلما هنالك شوشر كود، نظام اجتماعي تعتمده القبائل يسمى بالسنينة، هنالك دستور في الدولة تحترمه كل الأطراف وتلجأ إليه عند الاختصام، وهو أيضاً إطار أو هيكل لبناء الدولة، وليس للأمر علاقة بالدستور أو عدم احترامنا له أو عدم اعتمادنا عليه، الأمر له علاقة بالأولوية، وهذا السؤال ينسحب على الجميع وهو: هل لدى حزب الدعوة نظرية متكاملة لبناء الدولة؟ هل لدى الأخوة في المجلس الأعلى نظرية في بناء الدولة؟ هل لدى الحزب الإسلامي نظرية في بناء الدولة؟ وبذا فنحن نركز على أنه هنالك رغبات وحاجات، ومطالب جماهيرية يجب علينا تلبيتها، فنحن لا نستطيع أن نفرض مشروعنا، بل يجب أن نقدمه مع الآخرين، وهو قابل للتفاوض والنقاش، وربما يأخذ وقتاً طويلاً جداً، فليس من العيب ألّا يقدم التيار الصدري مشروعاً لبناء الدولة الآن، وإنما القضية مؤجلة، لأن الدولة العراقية لا تتحمل مشروعاً صدرياً لبنائها، ولا تتحمل مشروع حزب الدعوة ولا مشروع الحزب الإسلامي، وعليه، فلا بد أن يكون هنالك مشروع مشترك.
- **الأستاذ نبراس الكاظمي:** د. ضياء، أرجو أن تشرح لنا ما هي المآخذ التفصيلية ضد الوزراء السابقين، والذين وصفهم السيد مقتدى بالفاسدين في أحد بياناته الأخيرة، فمن منهم فاسد بالتحديد؟ وما هي الدلالات التفصيلية على هذا الاتهام؟ ومن ثم، هل لك أن تشرح لي بالتفصيل كيف سيقوم هذا الوزير الذي تم اختياره من جانب لجنة مهدي

الحافظ بمعالجة الظرف المالي الحرج لدى الدولة؟ وإن قرر مجلس الوزراء الجديد اتخاذ قرارات مؤلمة تزعج الجماهير، مثل تقليص الرواتب، هل سيقف التيار الصدري بالضد من الحكومة التي طالب بها؟

- **الدكتور ضياء الأسدي:** في بعض الأحيان هنالك صفات للتغريد هي أنه ليس بالضرورة أن يكون كل وزراء الكابينة الوزارية السابقة فاسدين، فقد يكون فيهم غير الفاسد، ولكن هنالك صفات غالبة توصف بها الحكومة بأسلوب التعميم في أن هذه الحكومة فاسدة، وقد يكون خمسة في هذه الحكومة فاسدين، يعطلون عملها فتوصف الحكومة بالفاسدة، إنها مسألة تقييم للوزراء الفاسدين من غيرهم من خلال إنجاز الوزارات، إن كان بالمستوى المطلوب، أو بمعنى آخر إن كانت خطة الوزارة التي قدمها الوزير ـ التي يفترض أنه قدمها ـ تنسجم مع ما تم تحقيقه، والأموال التي صرفتها الوزارة تنسجم مع ما تم إنجازه والسقف الزمني المحدد لإنجاز المشاريع، وهل هو السقف الزمني نفسه الذي حدد لها، إذن ليس هنالك فساد، وكل المؤشرات تقول: إن هذه الوزارة ناجحة، لكن إن كانت مخرجات الوزارة لا تنسجم مع حجم المصروفات ولا مع خطة الوزارة ولا مع مستوى التنفيذ ولا مع كفاءة التنفيذ، فبالتأكيد يوجد خلل، ولا يمكن أن نصف هذا الخلل بكلمة أقل من كلمة فساد، لذلك، أخذ على الحكومات العراقية المتعاقبة بأنها حكومات فاسدة، وهذا ليس بقولنا ولكن قول المؤسسات العالمية والمعايير الدولية التي تخرج بين الحين والآخر تصف واقع الحال في العراق، فالواضح تماماً أنه من خلال ما قلت سابقاً إن هدفنا الآن هو ليس وزيراً بعينه أو حزباً أو كتلة سياسية، هدفنا هو نسف المبدأ الذي قامت عليه فكرة المحاصصة الذي تشكلت على أساسه الكابينة الوزارية والتي سبقتها، فالمبدأ الذي قامت عليه هو المحاصصة، وهو يتيح لكل كتلة وحزب سياسي أن يحمي وزيره وإن كان متورطاً بالفساد، أو كان أداؤه فيه مشكلة، لذلك لم يستطع البرلمان في كل الدورات أن يستقدم وزيراً ليحاسبه ويقيله ويحيله إلى القضاء، لأن الكتلة التي تقف وراءه دائماً تحول دون ذلك عن طريق صفقات أو ضغط أو علاقات، ولكن إذا جئنا الآن بكابينة وزارية مستقلة ليس فيها من يخضع لكتلة سياسية، فإن البرلمان سيستطيع في أية لحظة أن يأتي بهذا الوزير ويستجوبه ويصوت على إقالته، ولن تظهر هنالك كتلة سياسية تدافع عنه وتقول: هذا الوزير لي، هل هذا

هو الحل المثالي في كل الحكومات الديمقراطية في العالم؟ أعتقد أنه ليس الحل المثالي، ولكن في وضع مثل وضع العراق، إما أن نوجد حلولاً خاصة بالعراق فنحل المشكلة العراقية التي هي مشكلة عصية، أو أن نستمر على هذا المنوال، مما يؤدي إلى تدخل الجماهير في يوم من الأيام، فاليوم دخلت الخضراء وخرجت، لأن هنالك من يأمرها ويوجهها ويستطيع السيطرة عليها، ولكن قد يفقد الزعماء السيطرة على الجماهير ونجدها تنسف كل ما تم بناؤه حتى هذه اللحظة، فما الأسهل: أن نضحي بكابينة وزارية وتحقق طلبات الجماهير المحقة؟ أو أن ننسف كامل العملية السياسية، وستكون كل التضحيات التي قدمتها الكتل والأحزاب السياسية وقدمها الجماهير قرباناً وضحية لعملية التغيير؟

- **الأستاذ هاشم الكرعاوي:** الدكتور ضياء المحترم، تكرر في متبنياتكم تحقيق مطالب الشعب؟ هل هذا يعني تمثيل كافة الشعب؟ وإذا كانت الكتل الأخرى تمثل ما تبقى من الشعب وهو غير جمهوركم ولديهم مطالب عبر مبادرات كتلهم دون اللجوء إلى التكتيكات التي تعمل عليها كتلة الأحرار، فما هو موقفكم من تلك المبادرات؟ أم تكتفون في مشروعكم بتحقيق مطالب جمهوركم ومن يقف معه؟ المسألة الأخرى أن الكتل كلها أو أغلبها تعتقد أن الظرف المغلق الذي أعدته اللجنة المشكلة من سماحة السيد الصدر هو بشكل أو بآخر يمثل وزراء من لون معين، وبذا من يتم انتخابه من لجنة التيار ليكون وزيراً يكون مديناً للتيار بهذه الخطوة، وهذا أيضاً محاصصة، ولكن بشكل آخر. السؤال لو تقدمت أي كتلة بتشكيل لجنة لاختيار وزراء وبظرف مغلق، وبعنوان مستقل كما فعلت لجنة التيار الصدري، ما هو موقف التيار منها؟ وهل بالإمكان أن تقدم كتلة أخرى في الأيام القادمة مستقلين بظرف مغلق عن طريق لجنة ليتم التصويت عليها؟ وما هو موقفكم من تعطيل مجلس الوزراء الذي عُطل بسبب عدم أداء بعض الوزراء الجدد القسم أمام مجلس النواب غير القادر على الانعقاد بسبب دخول المتظاهرين للخضراء؟ هل هنالك رأي آخر لكتلة الأحرار للتراجع عن الوزراء الذين صوت عليهم في مجلس النواب؟ وإذا كان الجواب بلا، فلماذا لا يتم الحضور لغرض التصويت عليهم وقد تفضلتم أنكم معلقون الحضور، وقد توقفت مصالح الناس؟ وما موقف الوزراء السابقين للكتلة؟ هل هم يعملون الآن ويديرون الوزارة ولكن لا يحضرون، أو انتهت العلاقة بشكل كامل؟

- **الدكتور ضياء الأسدي:** نحن ندرك أننا لا نمثل كل العراق، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن ندعي أننا نمثل الطيف الكبير من الشعب العراقي، ولكن عندما ندعو إلى تحقيق متطلبات الجماهير، فنحن نتحدث عن ما يمكن تسميته (الأذربسيجتك) هذا متوسط الجماهير الذي يمكن أن يكون ممثلاً عن شريحة واسعة من الجماهير، نحن عندما نتحدث عن تمثيلنا عن الجماهير نتحدث عن حاجات الجماهير، ولا أعتقد أن مطلب التعليم على مستوى معين وفق نوعية معينة هو مطلب لابن البصرة فقط، كذلك ابن الرمادي يريد مستوى جيداً من التعليم، وابن الموصل وابن ديالى كذلك، إذا تحول هذا المطلب من مطلب التيار الصدري إلى مطلب جماهيري واسع، حتى جماهير الكتل الأخرى، فمطلب الرعاية الصحية هو مطلب الجميع، فإذا وجد في مطالب التيار الصدري مطلباً مخالفاً للمطالب الوطنية وهو خلاف المطالب الوطنية، فلك الحق أن تشك أن التيار الصدري لديه مطالب ومصالح خاصة به، ولكن عندما تجد المطالب التي يقدمها التيار الصدري عامة تتعلق بالخدمات والحياة الكريمة، ولا تستطيع أن تقول أن هذه مطالب جمهوركم فقط، هل لنا الحق في أن نعبر عن الآخرين وجمهور الآخرين لم يطلبوا ذلك، الجواب: لا، هو من باب التكليف الشرعي والوطني، ويعتقد السيد مقتدى الصدر وكتلة الأحرار أنها تعبر عن طيف واسع من الجماهير يريدون تحقيق هذه المطالب، ولذلك، فنحن لا نتردد أن نقول: إننا نعبر عن جماهيرنا على الأقل، وهذه الجماهير عراقية، ولها الحق في أن تطالب، ونحن وظيفتنا بالعمل السياسي هو التعبير عن حاجات هذه الجماهير، ولكن لا نفرض على الآخرين أن يتبنوا هذه المطالب، ولا أن يكون لهم الحاجات نفسها، ولا أن نصادر أحقيتهم في تمثيل جماهيرهم.

أما بخصوص قائمة الظرف المغلق، أقول بكل صدق وصراحة: إن هذه اللجنة ليست لجنة التيار الصدري، فعندما تشكلت حرصنا على الآتي، وبإمكانكم أن تسألوا أعضاء هذه اللجنة، حرصنا أن يكون أعضاء هذه اللجنة من العلمانيين من غير التيارات الدينية حتى لا يتعاطفوا مع التيار الصدري، وحرصنا أن يكون بعضهم من منتقدي التيار الصدري ومهنيين ومستقلين إلى حد كبير، ومنذ أن بدؤوا العمل إلى أن انتهوا لم يتصل بهم أحد من الجهة السياسية أبداً، وبإمكانكم أن تسألوهم أيضاً، وعندما خرجت الأسماء قدموها بظرف وصل إلى رئيس الوزراء، ولم نفتحه ولم نطلع على الأسماء التي رشحوها، فإذا لم

تكن اللجنة من التيار الصدري ولا الأسماء التي رشحت أسماء التيار الصدري ولا المعايير التي وضعت معايير التيار الصدري، فلا يمكن أن نقول: إن هذه اللجنة هي لجنة التيار الصدري، ومع ذلك، إذا جاء الدكتور حيدر العبادي بأية قائمة أخرى غير هذه القائمة شرط أن يكونوا من المستقلين التكنوقراط، سنصوت جميعاً ككتلة أحرار دون تردد على هذه القائمة، ونتبناها كقائمة لنا، لأننا نريد فعلاً أن تكون الكابينة الوزارية كابينة مستقلين غير خاضعين لتأثيرات الكتل والأحزاب السياسية، وليس لنا دور في تسميتها ولا في اقتراحها على رئيس الوزراء.

أما وزراء التيار الصدري المستقلين الآن فهم لا يمارسون مهامهم، لأننا أردنا أن نترك الخيار للدكتور العبادي أن يختار وزراء لهذه الكابينة، وموقفنا من انعقاد الجلسة هو: إذا كانت هنالك أية جلسة يتم فيها التصويت على كابينة مستقلة من الوزراء، سنحضر الجلسة بشرط أن تنعقد بأغلبية، وألّا يكون فيها نزاع على النصاب وأن يصوت عليها دفعة واحدة، ليس بمعنى أن يصوت على القائمة بأكملها، لكن على الأقل أن ينجز التصويت على الأسماء المرشحة باليوم نفسه وفي الجلسة نفسها، أما الأسماء الخمسة التي تم التصويت عليها فلن نختلف مع الكتل السياسية إذا أرادت بالقانون طبعاً في أنه يجب أن يكون هنالك رأي قانوني هل التصويت الذي تم قانوني، فنحن نقول أنه قانوني، وهل يمكن التراجع عنه؟ هذا ما يجب أن نسأل به المختصين، هل يمكن أن نحضر جلسة يتم فيها التصويت على إكمال الوزراء المتبقين؟ نعم، سنحضر إذا كان هنالك إكمال لكافة الكابينة الوزارية، إن لم تكن هنالك رغبة لدى الكتل السياسية في عقد جلسة كاملة النصاب، تقدم فيها القائمة بشكلها الكامل ويصوت عليها فلن نحضر، وهذا دليل على أننا متمسكون بمشروعنا مشروع التغيير الذي يشمل الكابينة الوزارية.

- **الأستاذ محمد الغزي:** د. ضياء الأسدي... تحيات طيبات... أقتبس لكم ما ذكره السيد يان كوبيتش في شهادته أمام مجلس الأمن قبيل أيام، يقول: (اخترق المتظاهرون من التيار الصدري ومن المجتمع المدني نقاط التفتيش في المنطقة الخضراء واقتحموا مبنى البرلمان. وللأسف، فإن أعمال التخريب والهجمات على بعض أعضاء البرلمان أنهت ممارسة من الاحتجاجات السلمية دامت شهوراً عديدة. لقد انسحب المحتجون من المنطقة الخضراء في اليوم التالي). هل تجدون في ذلك وصفاً لأداء التيار الصدري

باعتبار أنك قلت قبل قليل: إنكم احتضنتم المحتجين... أو أنه يتحدث عن مستقبل لا احتجاجات سلمية فيه وفق قراءات يونامي؟

- **الدكتور ضياء الأسدي:** بخصوص بيان السيد يان كوبيتش، هذه لغة وصفية يقول فيها: إن دخول جماهير التيار الصدري وجماهير التيار المدني إلى البرلمان وتطاول بعض المتظاهرين على البرلمانيين وارتكابهم بعض الخروقات أنهى الاعتصام السلمي.
- **السيد يان كوبيتش:** ليس في إطار تقييم أداء التيار الصدري أو المتظاهرين كما هو يصف، ويقول: أنهى فترة من الاعتصامات التي استمرت لمدة طويلة وبشكل سلمي، وأعتقد أن هذا البيان منصف وليس فيه تجاوز على المتظاهرين ولا الحكومة العراقية، وليس لمثله أن يتجاوز أو يخرج عن الأصول، لأن مهمته هنا أن يصف الحال ويقيم، ولا يقدم تقييمه أو يقدم رأيه، وربما إذا أراد أن يقدم لم يعلن عنه، لأنه يجب أن يتحفظ بحياديته مع جميع الأطراف والأحداث.
- **الدكتور عمار الشهرستاني:** أشرتم وكررتم عدة مرات أنكم مع المرجعية ومتماشين مع آرائها، وكان في بداية حديثكم أنكم تنتمون إلى مدرسة الشهيدين الصدرين، واليوم تحدثتم عن هذين المرجعيتين، فهل لكم أن توضحوا لنا لأي مرجعية تشيرون في أحاديثكم وبياناتكم؟ اليوم، الكل يعلم أن المرجعية العليا في النجف الأشرف متمثلة بالإمام السيستاني حفظه الله، فهل من الناحية السياسية وقراراتكم السياسية ترجعون إليها أو لديكم تمسك بمرجعية الشهيدين الصدرين؟
- **الدكتور ضياء الأسدي:** جواباً على ما تفضل به الدكتور عمار الشهرستاني، نحن مهتمون جداً بأن يتطابق حراكنا السياسي مع المرجعية الرشيدة في النجف الأشرف، ونحن نعلم أن المرجع الأعلى السيد السيستاني (دام ظله) لديه كثير من المواقف يعبر عنها عن طريق ممثليه من المشايخ والسادة في صلوات الجمعة في كربلاء والنجف الأشرف في خطبهم في صلاة الجمعة، هنالك تنويهات وتلميحات يمكن فهم توجهات المرجعية فيما يتعلق بالعملية السياسية من خلالهم ومن خلال، أيضاً من خلال العلاقات الخاصة بين السيد مقتدى الصدر والأخوة القريبين منه في مكتب السيد الشهيد الصدر وبين مكاتب المرجعية الرشيدة، فهذه المواقف تترجم إلى رؤى يقدمها سماحة السيد، فلا يمكن لسماحته أن يقدم على أمر يتعارض مع إرادة ورغبة وتصورات المرجعية، وخصوصاً في

العمل السياسي، ونتوقع أن كل ما يفعله سماحة السيد منسجم إلى حد كبير مع ما تريده المرجعية، أما إذا تسألني عن من أقلد ولمن نرجع، فأعتقد أن هذه قضايا شخصية في التيار الصدري، فالآن من قيادات التيار بعض يقلد السيد السيستاني والسيد الحائري أدام الله ظلهما، وبعض يقلد مراجع آخرين، فمسألة التقليد شيء والعمل السياسي شيء آخر، وفي الحراك السياسي، الجميع يريدون أن يطمئنوا دائماً أن حراكهم وتوجهاتهم لا تتعارض مع ما تريده المرجعية في النجف الأشرف، ولذلك، أنا قلت إن وصية السيد الشهيد الصدر الثاني كانت واضحة وقطعية لا لبس فيها (الله، الله) في الحوزة، الدين في ذمتكم، المذهب في ذمتكم، وهذه إشارة إلى الحوزة في كونها مؤسسة وليست شخصيات، وبالتالي، لا نتوقع من أتباع السيدين الصدرين أن يخرجوا عن خط المرجعية والحوزة الشريفة.

- **الأستاذ سليم سوزة:** لدي سؤال دكتور ضياء المحترم. أشرتم في كلامكم إلى رباعية الدين والمذهب والمرجعية والوطن، وأرجو أن تكون الإجابة محددة أيضاً. لو أن المرجعية (التي ترجعون إليها طبعاً) أصدرت فتوى لا تنسجم مع الدستور أو لنقل تختلف مع الدولة برمتها (على اعتبار أن الدستور ربما تتحفظون عليه)، هل ستقدمون فتوى مرجعكم على الدولة أو العكس؟ طبعاً هذا سؤال جوهري يخص كل الأحزاب الإسلامية، وليس فقط التيار الصدري. لكني أسأله لجنابك المحترم انسجاماً مع موضوعك اليوم.
- **الدكتور ضياء الأسدي:** جواباً على ما تفضل به الأستاذ سليم سوزة، إن المرجعية عندما تعطي فتوى بوصفها ممثلة عن للدين والمذهب والطائفة، والدستور يتعلق بأحكام وضعية وضعها مجموعة من الخبراء والفقهاء تصف حوادث ووقائع معينة يحتكم الناس إليها عندما تكون هنالك حاجة للاحتكام، فالفتوى بمثابة الدستور للمواطنين الذين يعيشون في الدولة، وهي أعلى من الدستور بوصفها صادرة عن مرجع فقيه يستخلص مواقفه من النص المقدس الذي يعتبر سلطة على متبعيه كما تحتكم الناس إلى الدستور، وبالتأكيد، إذا سألت أي شخص متدين اليوم هذا السؤال: إذا نص الدستور على شيء ومرجعك على شيء آخر هل ترجع إلى المرجع أو الدستور؟ الجواب: أنه سيرجع إلى المرجع، لأن المرجع يعد سلطته الدينية أعلى من سلطة الدستور الوضعية، وهذا لا يحتاج إلى توضيح أبداً، ولكن في هذه المرحلة الواضح تماماً أنه حتى المرجعية كانت

تدعو دائماً إلى أن يكون هنالك دستور يحتكم إليه لحل المشكلات في إدارة الدولة، ففي جزئيات إدارة الدولة في بعض الجزئيات كثير من المراجع يرفض أن يتدخل ويصدر رأياً فقهياً ويترك الأمور إلى أن تحتسب بشكل قانوني دستوري.

ولذلك، لا نجد حرجاً ولا يجد أتباع المرجعية حرجاً في أن يقدموا احترامهم للدستور وانسجامهم معه، وفي الوقت نفسه يبقون متمسكين بالفتوى ومرجعيتهم، لأنهم لا يرونها تصطدم مع الدستور وإن اصطدمت أو تعارضت، فبالتأكيد سيجدون أن من المصلحة البقاء على الفتوى وليس الدستور، والشاهد على ذلك ما يتعلق بالقضايا المدنية والمحاولات الشخصية، فيتم العودة دائماً إلى الفقيه، لأنها قضايا متعلقة بالحرام والحلال، والدستور ليس لديه تصنيف للحلال والحرام، بل لديه ما هو قانوني وغير قانوني.

- **الأستاذ هاشم الكرعاوي:** شكراً للدكتور ضياء الأسدي، ولكن فقط للإيضاح، السؤال الأول: هل الأخوة الأعزاء الأحرار يمثلون كافة الشعب. استمعت للجواب دكتورنا العزيز، الاختلاف بين الكتل ليس بتحديد المطالب في التعليم أو الرعاية والخدمات، وإنما بآليات تنفيذ تلك المطالب، وهذا هو السؤال: هل تمثلون كافة الشعب ضمن آلياتكم لتنفيذ المطالب المتفق على صحتها؟ وعذراً جداً، وإن شئتم عدم الإجابة، ولكن أحببت توضيح سؤالي.
- **الدكتور ضياء الأسدي:** مرة أخرى جناب الأستاذ هاشم، لا يمكن للأحرار أن يدّعون أنهم يمثلون كافة الشعب، ولكن إذا أراد الشعب أن يحملهم هذه المسؤولية فهل سيحملونها أم لا؟ الجواب: بالتأكيد سيحملونها، إن أبناء كتلة الأحرار والتيار الصدري يمثلون الذي يعيش في السليمانية ودهوك وأربيل وفي أقصى مناطق العراق، كما يمثلون الذي يعيش في البصرة، وإذا لم يشأ ابن أربيل أو السليمانية أن يحمل المنتسب إلى كتلة الأحرار مسؤولية تمثيله، فسنحترم هذه الرغبة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال لا بالقرار السياسي ولا بطريقة التنفيذ أن ندّعي أننا نمثل كل جماهير العراق، وحتى السيد مقتدى الصدر عندما تحدث أمام الجماهير قال: أنا أمثل هذه الجماهير، أما الآليات فإن لكل كتلة سياسية طريقتها في التعامل مع بعض الأمور.

لم تتفق معنا بعض الكتل السياسية في منهج المقاومة المسلحة للاحتلال الأمريكي، ولكن التيار الصدري تبنى هذا المنهج بمفرده، وبعض الفصائل تبنت مشروع المقاومة،

هل فرضنا هذا المنهج على كل القوى السياسية الأخرى، وطلبنا منهم أن يحاربوا الأمريكان؟ لقد قلنا: إن تكليفنا وواجبنا الشرعي محاربة الأمريكان.

كذلك، الآن نرى أن تكليفنا أن نقود هذه الجماهير، ونستثمر ضغطهم من أجل تحقيق الإصلاح الذي تطلبه الجماهير.

- **الدكتور عمار الشهرستاني:** عفواً أستاذ ضياء، أنا لم أسأل عن التقليد، أنا سؤالي كان عن الانتماء والقرار السياسي، التقليد شأن خاص مع مودتي.
- **الدكتور ضياء الأسدي:** جناب الدكتور عمار، إذا كنت تقصد الانتماء العقائدي فنحن ننتمي إلى التيار الصدري، وكما ترى فنحن أتباع السيد الصدر الذين يرجعون إلى السيد محمد محمد صادق الصدر، وإلى أفكار السيد محمد باقر الصدر، هذا هو امتدادنا، أما الولاء فهو غير الانتماء، مثل أن شخصاً ينتمي إلى التيار الصدري ولكن ولاءه إلى مرجعية خارج التيار الصدري، فإذا قالت له المرجعية أن يترك العمل أو يغير نهج العمل، فإنه سيفعل ذلك امتثالاً لأوامر المرجعية أو الجهة التي ينتمي إليها.

في نهاية الأمر، فإن كل الذين ينتمون إلى التيار الصدري موالون للمرجعية، لأكثر من سبب، لأنهم يمتثلون لوصية وصي بمثابة فتوى، ويوالون المرجعية لأنهم وجدوا أن سلوك المرجعية أبوي وإيجابي ومساعد لاستقرار الوضع في العراق، ولم تسلك الحوزة سلوكاً يضر بمصالح العراقيين، وبالتالي، يكون الولاء لهذه المؤسسة، لكن في القيادة فإن أبناء التيار الصدري وكتلة الأحرار يرجعون إلى قائد هو السيد مقتدى الصدر.

- **الدكتور محمد القريشي:** جزيل الشكر جناب الدكتور ضياء على محاضرتكم القيمة.

ورد في حديثكم تشخيص لتباين دور مؤسسات الدولة في العراق عن دورها في الدول الديمقراطية، حيث تعمل في حالة العراق على إبقاء الوعي الجماهيري ـ عن قصد أو غيره ـ على حاله، وفي الحالة الثانية، فإن الدول الديموقراطية ترفع من مستوى الجماهير، كما ورد خلال الحديث اعتماد التيار الصدري على الجماهير في صنع السياسات! ألا تجدون في ذلك تناقضاً في الجوهر؟ أي أن الجماهير التي يراوح وعيها عند مستويات منخفضة بسبب سوء عمل المؤسسات العراقية تساهم في صنع التصورات، ويتماشى التيار معها؟ ونحن نعرف أن عمل القوى السياسية في جوهره هو رسم تصورات نحو التنمية اعتماداً على القيمة المُضافة التي تقدمها تلك القوى للمجتمع؟

- **ضياء الأسدي:** جناب الدكتور محمد القريشي، إن هذا موضوع مهم جداً، فكيف يمكن أن يحتكم إلى رأي الجماهير، وبالوقت نفسه، هنالك إقرار للدولة وسلطاتها وأجهزتها التي مارست نمطاً من الوعي الزائف على أبنائها؟ في الحقيقة، إن الأمر الذي يستهدف تنمية الوعي بنصر وتخليص الجماهير من الوعي الزائف يجب عليه أن يوظف الجماهير لتخليص أنفسهم كما فعل الماركسيون.
- **الأستاذ صائب خدر:** الدكتور ضياء الأسدي، شكراً لكم وللمركز على هذه المحاضرة القيمة والإيضاحات والشروحات المهمة التي تفضلتم بها.

يجب أن نذكر بأن السيد مقتدى الصدر كان أول من وضع أسماء الأقليات الدينية في الكابينة الوزارية المقترحة، وكان ذلك مبعث اهتمام وارتياح من جانب جمهور الأقليات، واليوم كيف يدعم التيار الصدري ممثله بكتله الأحرار مع مشاركة الأقليات في العملية السياسية في ظل الاستقطاب الحزبي والاختزال التي تعانيه هذه الأقليات من المكونات الكبيرة.

المحاضرة الرابعة

مرور 100 عام على اتفاقية سايكس بيكو

بتاريخ 2016/5/16

الدكتور هشام داوّد

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R . C . D

هشام صالح داوود

باحث علمي وجامعي في حقل الأنثروبولوجيا الاجتماعية
في المركز القومي الفرنسي للبحوث العلمية

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

Al-rafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعُ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية
الجامعة	المعهد العالي للعلوم الاجتماعية
سنة التخرج	2002

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / ديالى /1959
محل الاقامة الحالي	فرنسا / باريس
الجنسيات	العراقية/ الفرنسية
القومية	عربي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية/كردية/انجليزية/فرنسية/تشيكية
الخبرات العامة	خبير في العلوم الاجتماعية ، التحرير ، الكتابة ، وتنظيم المؤتمرات
المؤلفات المنشورة	"عشائر دول وسلطات في الشرق الأوسط" و "المجتمع العراقي"
المناصب السابقة	مدير المركز القومي الفرنسي للبحوث العلمية

تلبية للدعوة التي قدمت لنا من جانب إدارة مركز الرافدين للحوار للحديث عن موضوع يشغلنا كثيراً وأصبح موضوع الساعة.

هنالك اتفاق له من العمر قرن، ولكنه قفز على المسرح وعلى الأحداث، وتحول إلى موضوع أساس اليوم، إنه موضوع (سايكس ـ بيكو) فهو ما زال مستمراً إلى اليوم والآخرون ينظرون إلى أنه مقحم، الجزء الثالث يقول: نفتقد إلى المعاينة التاريخية والعلمية الصحيحة حول كل هذه الموضوعات.

أحاول أن أقدم قراءة سريعة لهذه الإشكالية السياسية، وبالوقت نفسه هي إشكالية معرفية وتاريخية، أقول مقدماً: الآن تذكرت حديث الدكتور ضياء الأسدي الذي قال فيه: ليس التحكم بالتكنولوجيا قضية سهلة، وكذلك الحديث من خلال هذه المنظومة والتفكير بالوقت، وأن تكتمل الفكرة بكل مداخلة، وأن تصل لكم بشكل واضح، لكن إن أخطأت أو قصرت فأرجوكم أن تعذروني مسبقاً عن هفوات التقنية والأخطاء النحوية وما شاكل ذلك، ولكن من وراء كل ذلك أود أن أصل معكم إلى طرح هذه الإشكالية التي اسمها سايكس ـ بيكو بعد قرن.

في الحقيقة، إن المشكلة تتعقد أكثر عندما تصبح (سايكس ـ بيكو) بالفضاء العام وبالمدارس وبالخطاب السياسي في مناهج الأحزاب السياسية، في التعليم منذ كنا صغاراً بالعمر كنا نتحدث عن مؤامرة (سايكس ـ بيكو) وتقسيم المنطقة وشرذمة العرب والمشرق العربي... إلخ. أي أن (سايكس ـ بيكو) دخلت سلبياً كدعامة أساسية في سرديات تكوين هويتنا السياسية اليوم، أنا أنطلق من مفهوم كون الثقافات هي كم من المعطيات الإيجابية التي نتفق عليها والسلبية التي نرفضها، هذا القبول والرفض يشكل ثقافة كل جماعة، و(سايكس ـ بيكو) لها الرفض العام بوصفها بداية تفتيت المنطقة، بداية خلق الضغينة ما بين الجماعات، وبداية تغلغل استعمار من نوع جديد.

ومن المؤاخذات على هذا الاتفاق الذي يبلغ اليوم من العمر قرناً أنه عندما نتحدث عن ممثلي الجماعات بالمنطقة، الإثنيات، الأقوام، الشعوب، الجميع يشكو من (سايكس ـ بيكو)، في حين يعدّها الأتراك إهانة لقوميتهم، لأن (سايكس ـ بيكو) أنزلت عليهم الإهانة

والشرذمة وتقزيم ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية كما يدّعون، فقبل فترة، تحدثنا عن شيوخ غادروا من منطقة واسط ومنطقة ميسان إلى أنقرة، وكان معهم أعلام عشائرهم تذكيراً بمعركة الكوت، ولكن لنتوقف عند خطاب أردوغان في هذا اللقاء، فقد تحدث على أنه ضد اللورنسات التي ظهرت من جديد، فغايتها تقسيم ما تبقى من المنطقة الإسلامية، وضرب شراذم المناطق الإسلامية وأبعاد المدن والثقافات... إلخ، فكان في خطاب أردوغان حنين فيما يتعلق بفقدان ما تبقى للدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، والتي هي العراق وبلاد الشام والحجاز وشرق الجزيرة العربية.

الأتراك ليسوا وحدهم ضد (سايكس بيكو)، فالعرب ينتقدون (سايكس بيكو) بوصفها الخيانة بعينها، والنكران بالوعد بعدما أتت بريطانيا والدول الأوربية الأخرى، وواعدت العرب من خلال الشريف حسين، ومراسلات (ماكمهن ـ حسين)، وأيضاً من خلال حضور لورانس في الحجاز، وتعبئة العشائر لمقاتلة الدولة العثمانية، والكرد أيضاً ينظرون إلى (سايكس بيكو) على أنهم ضحية بكونهم منسيين في هذا الاتفاق، ولم يتم ذكرهم فيها، وبذا، لم تذكر مناطقهم، وقسمت مرة أخرى دون المرور على وجودهم في المنطقة أصلاً.

فما ذكر في (سايكس ـ بيكو) هو تدويل القدس ومنطقة فلسطين، والتي أصبحت إسرائيل فيما بعد، هذا التدويل قدم عبر (سايكس بيكو) وكأنما هي حماية للمناطق المقدسة، هذه الحماية تتم من خلال فرنسا وأيضاً من خلال إشراك روسيا من خلال الكنيسة الأرثوذكسية، ولكن بعد عام من سايكس بيكو، مع وعد بلفور، فهم العرب مرة أخرى أنهم أمام ديناميكية تصاعدية للتعامل مع المنطقة بمفهوم جديد، بتشكيل مناطق نفوذ ودول أخرى، وأيضاً تقسيم الأراضي بين جماعات مختلفة.

في هذه الليلة، مهمتي ليست الوقوف عند تاريخية (سايكس بيكو) فهذه مهمة سهلة يمكن أن ندخل على أي موقع أو كتاب مدرسي، ونعرف كيف تم الاتفاق وكيف جرى، رغم أني سأعود إليه ولكن بقراءة أخرى، وانطلاقاً من (سايكس بيكو)، نحاول أن نذهب أبعد من ذلك، خاصة من خلال الحوار فيما بيننا، بأن (سايكس بيكو) يطرح مرة أخرى اليوم، ولكن بمنظار جديد، وهو ماهية الدولة، وفشل أنظمتنا السياسية، وكيف يتم في 2016 تسييس الهويات ما بين المواطن والدولة، وأيضاً إشكالية شكل الدولة وتفويض السياسات فيما بينها، (سايكس بيكو) يعطينا هذا العذر أو هذه الإمكانية، وهي أن نذهب إلى هذا السؤال وهو: لماذا لم نفلح خلال هذا القرن في تكوين البديل؟ ولكن قبل الخوض في ذلك، أريد أن أتوقف

قليلاً عند الاتفاق نفسه، لوجود حديث كثير حول هذا الاتفاق، بل حتى حول يوم توقيعه، نحن اليوم نقول: مر قرن بالضبط على توقيع هذا الاتفاق هذا اليوم، وفي وثائق أخرى تتحدث أنه في يوم 9 من هذا الشهر، وفي وثائق ثالثة تتحدث عن يوم 19، فحتى يوم توقيع الاتفاق يوجد فيه أخذ ورد، ولكن ليست هذه هي النقطة الأساس.

(سايكس ـ بيكو) بكل بساطة هو اتفاق سري تم بين مندوبين ومفوضين من فرنسا وبريطانيا وأيضاً من روسيا القيصرية ومن المملكة الإيطالية، فلقد كانت في هذا الوقت مملكة، وأيضاً اليونان، ولكن الأطراف المقررة كانت بالأساس بريطانيا العظمى وفرنسا، ومشاركة روسيا كانت أساس من ناحية شرق تركيا، أقصد منطقة أرمينيا وما تعرض له الأرمن، وأيضاً كان لروسيا حضور ونفوذ واسع في شمال إيران الحالية التي هي أيضاً كانت ضمن مناطق نفوذ روسيا في ذلك الوقت، فموضوع الاتفاق هو كيفية تقاسم المشرق العربي أو ما يسمى الشرق الأدنى الذي يتكون من تركيا الحالية وبلاد الشام التاريخية، أي سوريا ولبنان وفلسطين والأردن، وأيضاً الولايات الثلاث التي تتشكل منها الدولة العراقية فيما بعد، والحجاز وشرق الجزيرة العربية ـ التي أصبحت فيما بعد عشرين سنة تقريباً أو أقل ـ المملكة العربية السعودية.

إذن كان الاتفاق سرياً، والمفاوضات استمرت لعدة أشهر بل أكثر من سنة، سنة ونصف تقريباً، بدأت بموظفين من الدرجات الدنيا والمتوسطة مثل القنصل العام الذي أصبح المندوب السامي الفرنسي في الشام الذي اسمه جون فرنسوا بيكو، وأيضاً العسكري السيد ماكس سايكس، ومع الوقت، دخل في المفاوضات مسؤولون آخرون لدرجة السفير الفرنسي في لندن، ووزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت، ليوقعوا الاتفاق.

بعدما أعطيت هذه المقدمات التاريخية عن اتفاقية سايكس بيكو، ولكي أبتعد عن التعميم العاطفي، فإنه مع نهايات القرن التاسع وبداية القرن العشرين كانت المؤشرات تقول بأننا ماضون باتجاه مرحلة جديدة، فهنالك إمبراطوريات من نوع خاص مثل الإمبراطورية العثمانية الزائلة بسبب تفتيتها، ونلاحظ ـ هنا وهناك ـ ثورات عنيفة محركها نوع جديد من الخطاب والتعبئة، ونرى أيضاً نوعاً من التحديث في السياسة بصعود حركات قومية تطالب بدول، وكانت هنالك مقاومة من الإمبراطوريات الكبيرة في العالم كي لا تزول مثل الإمبراطورية البريطانية والفرنسيين للمحافظة على مستعمراتهم، ورأينا أيضاً في هذه الفترة وصول دول إلى قوة إمبراطوريات جديدة مثل الولايات المتحدة وروسيا البلشفية فيما بعد، هل هذا

يعني أن (سايكس بيكو) كان الناقوس الذي أعلن نهاية الإمبراطورية العثمانية؟ فالتفكك فيها وصل إلى حد أن كل المعطيات حولها أو البعد الديني فيها لم يكن كافياً للحفاظ على الخلافة بعد قرون من التعرض إلى هجوم عنيف، ليس من الخارج فقط بل هو تفكك من الداخل، فعرب المشرق العربي والبلدان والإمبراطوريات غير المسلمة قرروا الاتفاق للانقضاض على الإمبراطورية والخلافة، وهذا واضح في مراسلات حسين ماكمهون، وأيضاً فيما بعد من خلال وجود وتعبئة لورانس للعشائر والقبائل العربية الموجودة في الحجاز والجزيرة العربية وبلاد الشام، هذا القرار أعتبره جديداً وخطيراً، الناس بفضل وضع جديد وتحديث سياسي وحالة موضوعية جديدة خرجوا على الخلافة حتى لو كان ذلك عبر قوى غير إسلامية، فالقرن التاسع عشر كان قرن تطورات تسرع بشكل مهول بالجانب الاقتصادي والإداري والاتصالات والتقنية والعلاقات الاجتماعية، فقد كان قرناً ثورياً بحق.

الإمبراطورية العثمانية التي بقيت إلى حد ما إمبراطورية بنموذج خارجي لم تعد تتماشى مع هذه المعطيات الكونية الجديدة، أقول ذلك رغم التحديث الذي حاولت أن تدخله الإمبراطورية العثمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر مع التنظيمات والتحديث في دوائر الدولة وأجهزتها المركزية، رغم ذلك، لم يعد هذا كافياً لإنقاذ الإمبراطورية العثمانية من التآكل الداخلي والتفكك، وذلك لرفض الجماعات المختلفة لطبيعة وشكل إدارتها للسلطة، وعلى المستوى السيسيولوجي، ظهر هنالك شيء اسمه جماعات محلية، وظهر هنالك شيء اسمه الفرد، الفرد بمطالبته بموقفه برفضه لما لا يريد... إلخ، كل هذه الأسئلة المفصلية عرضت الإمبراطورية العثمانية إلى مسألة قاسية، وبدأت تنحسر شيئاً فشيئاً إلى درجت أنه أثناء الحرب العالمية لم يعد لها شيء غير تركيا الحالية وبلاد الشام والعراق الحالي والحجاز وشرق الجزيرة العربية، وأيضاً بودي أن أشير إلى أنه في خلال هذه الفترة كانت هنالك في بعض مناطق الإمبراطورية العثمانية حركات إصلاحية تعمل على تحريك المجتمع، بعضها باسم الدين وبعضها بخطاب جديد، والسؤال الكبير الذي طرح منذ نهاية القرن التاسع عشر هو: أين المشكلة؟ هل هي في الدِّين، أو في شكل طرحنا لمقولات ومفاهيم الدين كي تتواكب مع عصرنا الجديد؟ هذا أساساً الذي فتح باباً واسعاً أمام ما يسمى الخطاب التحديثي الإسلامي مع الأفغاني والكواكبي... إلخ. في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولكن هذا الباب ما لبث أن أغلق بشكل سريع أمام صعود نوع الخطاب المحافظ، ويقول البعض إن بداية السلفية المحافظة مع رشيد رضا وآخرون، يقولون: إنه مع تخوم الأزمة الكونية مع

بداية الحرب العالمية الثانية، أما البعد التحديثي غير الديني، فقد أغلق وبدأ في ربع القرن الذي بعد ذلك في هذه المنطقة، وانفتح من خلال حركات سياسية حديثة جديدة ذات بعد قومي ومدني بتحرك نخب لها علاقة بسلطات وإدارة دول العالم الخارجي، هذا الطرح والواقع الجديدان هما بالأساس للتناغم مع ما أتت به أوروبا فيما بعد، ليتجاوز حالة الانسداد والانحباس فيما بعد الحرب العالمية الأولى، فكانت لحظة مفصلية للانتهاء من هذه التشكيلة السياسية، وللذهاب إلى شيء آخر لم يعرفه أحد لحد الآن.

إن منطقة المشرق العربي التي هي فضاء (سايكس بيكو) الذي نتحدث عنه الليلة كانت بالأساس مرتبطة منذ فترة بالعالم الغربي اقتصادياً وتجارياً ومن ناحية طرق التجارة والمواصلات، والممثليات التجارية الغربية كانت بدرجة من الحضور والتأثير بحيث كانت هي من ترسم القرار الاقتصادي المحلي، فالقنصليات البريطانية والفرنسية كان لها دور كبير في القرار في هذه المناطق، إن الطرق التي تربط بين أوروبا ومنطقة المشرق العربي إلى الهند عبر الخليج أو عبر إيران كانت من محميات هذه الإمبراطوريات أيضاً، فظهرت النية بإقامة طرق وأنشئت فعلاً مع بداية القرن سكك حديد ومواصلات بخارية إلخ، وظهر شيء ثوري جديد آخر في هذه الفترة بداية في إيران وفيما بعد في مناطق أخرى هو النفط الذي غير العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية فيما بعد، ليس فقط علاقات هذه المنطقة مع بقية العالم العثماني بل مع العالم الخارجي، وأصبحت منطقة المشرق العربي اقتصادياً جزءاً من العالم الغربي قبل أن تصبح سياسياً تابعة لها.

وهنا يطرح سؤال هو: كيف كانت أوروبا تتعامل مع الإمبراطورية العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى؟ والجواب: أن أوروبا لم تشعر بحرج من وجودها الاقتصادي المهيمن، فقد انتزعت من الإمبراطورية العثمانية شمال أفريقيا ومصر ومنطقة المشرق العربي، وسيطرت عليها سيطرة اقتصادية تامة، فالإمبراطورية العثمانية كانت مغرقة بالديون التي كانت تقدمها أوروبا خاصة فرنسا وبريطانيا، ولم يكن هنالك شيء محرج يدفع الأوربيين من الانقضاض على ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية، ويبدو لي أكيداً بأن انضمام الإمبراطورية العثمانية ـ الباب العالي ـ إلى ألمانيا والنمسا وهنغاريا وبلغاريا في الحرب العالمية الأولى هو الذي أسرع في اتخاذ القرار بالانتهاء من الفضاء العثماني أو ما تبقى من الفضاء العثماني، إن فترة الحرب العالمية الأولى سرعت بلقاءات جانبية، ومراسلات خاصة بين مسؤولين غربيين ونخب دينية محلية مهمة أو عابرة للمحلية مثل الشريف حسين، ورأينا مجموعة من الرومانسيين مثل

لورانس، والحالمين مثل السيدة بيل أتوا إلى المنطقة لدراسة المجتمع، وبذا، تقديم المشورة للسلطات السياسية والعسكرية لبريطانيا وفرنسا، وعليه، فإن اتفاق اللقاء بين السيد سايكس مع السيد بيكو لم يكن شيئاً استثنائياً في هذه الفترة، بسبب سلسلة اللقاءات كما أسلفت، ومصير المنطقة أصبح مطروحاً مع الحرب العالمية الأولى، فينبغي الانتقال إلى أخرى يتم فيها الخروج من شكل الإمبراطورية العثمانية وكيفية التصرف بهذه المناطق بإيجاد منظومة سياسية تربط بين هذه الجماعات، فهل تقسم إلى دول؟ هل يكون من خلال انتداب أو من خلال إدارة مباشرة ومنطقة نفوذ؟ هذه الأشكال كلها كانت مطروحة، وهنالك أكثر من مؤسسة أمريكية تفكر في مصير العراق، وتوجد مجموعة مؤسسات في بعض الأحيان قد لا تتفق وفي أحيان أخرى قد تتصارع فيما بينها، ومن هذا الجانب أقول: إن لقاءات سايكس وبيكو المتعلقة بالعراق كانت جزءاً من هذا الواقع، ولكنه ليس هو الحاسم مهما كان تاريخياً ومهماً في لحظتها.

أريد أن أبتعد عن النظرة الاستشراقية وأقول: كل شيء جرى ترتيبه وتنظيمه من الخارج، وهي اتفاقات فرضت على الناس، وكأنما هي مجموعات وقوى سلبية لا قدرة ولا طاقة لديها، وقد شهدت هذه الفترة حركات سياسية وغليان ورفض وثورات وفورات عند الناس بهذا القدر أو ذاك على مستوى سنوات طويلة، وهنالك مواقع معينة لبعض القوى والجماعات قد تحولت من شكل المواجهة للدولة العثمانية إلى الاتفاق معها للتصدي للمحتل القادم، وقد حصل هذا في جنوب العراق وفي مناطق أخرى، وفي أوقات أخرى قد حصل عند بعض المجموعات تبدل في مواقعهم من ناحية الاستمرارية الأولى، وقد كانت ضمن الجيش العثماني فيما بعد بسبب قراءة خاصة لموازين القوى ثم تغير بعد ذلك الموقع، وعلى كل حال لم تكن هذه الفترة فترة هدوء محلي أيضاً بل قبلها بسنوات، وظهرت أثناء هذا المخاض حركة الملك عبد العزيز بن سعود، والتي تعرف بالحركة الوهابية، وقد كان لها تأثير كبير على الجزيرة العربية، ففي هذه الفترة توجد مجموعة حركات في آن واحد وبمجموعة صلات، وبآفاق متعددة ومختلفة.

مرة أخرى أقول: إن (سايكس بيكو) كانت واحدة من هذه الاتفاقات المنظمة لمستقبل المنطقة فيما بعد، وفي داخل اتفاق (سايكس بيكو) نفسه، لم نرَ هنالك أراضٍ وفضاءات لحسم الهوية والإثنية لهذا الطرف أو ذاك إلا ما يتعلق بالأرمن وعلاقتهم بالإمبراطورية الروسية، وأيضاً لمحاولة رجوع اليونان للدفاع عن المسيحين في غرب تركيا الحالية، وما عدا

ذلك هنالك مناطق النفوذ الكلاسيكية التي رأيناها على الخارطة الكلاسيكية التي تم التوقيع عليها وتسمى خارطة (سايكس بيكو) والتي هي في الأساس مناطق نفوذ، وداخل كل منطقة هناك إدارة مباشرة، وأقول مرة أخرى: إن مع فتح المجال فمن الممكن تكوين دول تمثل الجماعات التي تعيش في هذه المنطقة، ولكن بقبول ورضا القوى المسيرة لها، أي بريطانيا وفرنسا، وضمن موجة الثورات والانضمام إلى البريطانيين، وأقل إلى الفرنسيين، كل هذه الأمور ارتبكت في نهاية عام 1917 وبداية عام 1918 عندما تم تغيير النظام السياسي في روسيا، وحصلت الثورة البلشفية ووصل حكام مثل (لينين وتروتسكي) إلى السلطة، فروسيا التي كانت طرفاً وحليفاً لفرنسا وبريطانيا ضد ألمانيا، أصبحت طرفاً محايداً، والحياد فهم في هذه الفترة كأنه عداء، وليس هذا فقط، بل قرر الجانب البلشفي نشر وثيقة (سايكس بيكو) التي عثر عليها في أرشيف أو في صندوق حفظ وزير الخارجية القيصري الأخير، ونشرها تروتكسي، وعندها حاول العثمانيون في الوقت الضائع استغلال هذه الوثيقة للتأثير على العرب بأنهم قد تم تعبئتهم ضد مصالحهم وضد الخلافة والباب العالي، وهذا النشر للوثيقة أربك الثوار في منطقة المشرق العربي الذين كانوا يتعاملون مع لورانس والآخرين، فالشريف حسين طلب بعض التوضيحات كالعادة، وكما يحصل منذ قرن قدمت الخارجية البريطانية سلسلة تطمينات بأن هذه الوثيقة ليست لها علاقة بالواقع، لأن بريطانيا حاولت تحرير شعوب المنطقة من العبودية العثمانية وإعطاءها فرصة لتشكيل بلدانها الحديثة ودولها فيما بعد... إلخ، وعلى كل حال ففي هذا العام 1918 وبحسب موازين القوى بالشكل الذي كانت عليه، لم يكن أمام الشريف حسين الكثير من الإمكانية للدخول في صراع ـ وهذه المرة ليس مع الدولة العثمانية أو ما تبقى منها ـ بل مع الإمبراطورية البريطانية ومع فرنسا.

أود أن أتطرق إلى نقطة أخرى نحيط بها بشكل ضعيف تتعلق بالدور الفرنسي والبريطاني في المشرق العربي، فلفرنسا وجود تاريخي في شمال أفريقيا، وأيضاً وجود مهم لحد ما وذو طبيعة ثقافية دينية، وإلى حد بسيط اقتصادية في سوريا التاريخية، هذا يتعلق بالنسيج والحرير وما شابه ذلك، ولم يكن لفرنسا الدور الحاسم فحاولت أن تظهر نفسها وكأنها مدافعة عن الأقليات المسيحية المضطهدة في المشرق العربي، وهذا الدور أعطته لنفسها من الحرب الصليبية وإلى اليوم وبموافقة الفاتيكان، أي أن الدور الفرنسي كان دوراً ثقافياً دينياً واقتصادياً وسياسي، فالدور البريطاني كان أهم، وهو دور فاعل ومؤثر وخالق لحالة جديدة ومقرر لحد بعيد لمستقبل هذه المنطقة، وكانت بريطانيا تنظر لدور فرنسا ضمن سياقات الحرب

بمجمله، فالحرب الطاحنة القاتلة كانت قائمة، والتهمت الملايين في قلب أوروبا، وكانت الجبهة الأساسية هي الجبهة الفرنسية، وفي حروب كثيرة قامت بين فرنسا وألمانيا مثل فيفغوا ومناطق أخرى ذهبت ضحيتها مئات الآلاف من القتلى، واستخدمت فيها لأول مرة أسلحة كيمياوية، وكان لبريطانيا أشبه ما يكون بالموقف الشاكر للدور الفرنسي على المستوى الأوربي من ناحية إعطائها مساحة وفرصة أكبر في المشرق العربي، والمشرق العربي هو ليس شمال أفريقيا.

أرجع إلى نقطة ما إذا كانت اتفاقية (سايكس بيكو) هي اتفاقية سرية بين قوتين عظميين للانقضاض على ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية، وقطعت الخرائط بالشكل الذي نراه، فكيف نفهم ما وصلت إليه المنطقة الآن؟ أنا كنت حريصاً أن أتحدث عن التغيرات الاقتصادية، وصعود الفورات المحلية، والتحديث السياسي، وأيضاً رغم الإصلاحات التي جرت داخل الإمبراطورية العثمانية ولكنها لم تكن كافية، وظهور أمور جديدة ثورية من الناحية الاقتصادية مثل النفط وغيره، وما تركته من تأثير كبير من ناحية الاصطفافات السياسية الدولية في هذا المجال، فإذا لم تكن كل هذه التفسيرات كافية، فبماذا يمكن أن تفسر الحالة التي أعطتها بعد الحرب العالمية الثانية؟ فاتفاق (سايكس بيكو) هو اتفاق رسم خريطة المنطقة، ولكنه لم يعطِ ملامح المنطقة كما نراها اليوم، فـ(سايكس بيكو) لها قيمة قد تكون أخلاقية وسياسية في تعرض المنطقة للتقسيم، قد يكون لسايكس بيكو تأثير من ناحية بلاد الشام من ناحية مستقبل فلسطين، أما من ناحية الجزء الأساس من المشرق العربي، فأنا أدعو الأخوة والأخوات الانتباه والالتفات إلى أمور أخرى حصلت، وبشكل أساس بدأ من معاهدة سيفر، فمعاهدة سيفر أتت بعد عامين من انتهاء الحرب، وسيفر هي سير بالفرنسي، وهي من ضواحي باريس ومعمل (للبورسلين أي للفرفوري) واجتمع المنتصرون لإبعاد المهزومين، وتم إقرار مجموعة خطوات وقرارات ورسم خريطة للمنطقة، هذه الخريطة التي هي في المرحلة الوسطية بين (سايكس بيكو) ولوزان فيما بعد، وهذه هي أول مرة تتحدث معاهدة عن أقوام وشعوب ومناطق ودول محتملة في هذه الخريطة، فلأول مرة نرى منطقة كردستان وولاية الموصل بالعراق، حتى قبل أن تدخل رسمياً في هذه الخريطة، وقد غابت روسيا القيصرية عنها، وبذا فأننا نرى أن إدارة الموروث الأرمني والوجود الأرثوذكسي في هذه المنطقة قد تغير، وغابت مصالح إيطاليا تقريباً إلا من خلال بعض الجزر في البحر المتوسط، إذن التركيز في معاهدة سيفر وخرائطها للمنتصرين على أن التوزيع قد يكون أكثر عدلاً بعض الشيء بالنسبة للشعوب الموجودة في

المنطقة، ولكنه كان أكثر كارثية بالنسبة إلى ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية، فلو تنظرون إلى الخريطة الخاصة بمعاهدة سيفر ستجدون أن ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية كان باللون الأصفر يكون فقط حوالي أنقرة وما فوقها وما تحتها ببعض من مئات من الكيلومترات إلى حد البحر الأسود شمالاً وما تصل إلى الجنوب والمناطق الأخرى أساساً كانت أصلاً لإيجاد إما محميات أو دول أو مناطق في داخل هذه الدول.

كيف وصلنا إلى معاهدة سيفر وإعطاء هذه الفسحة ولو بالنسبة البسيطة لظهور الأكراد على الخارطة، ولظهور جماعات أخرى، ولرسم واقع دول أكثر منطقية وعقلانية من تلك الخطوط الجافة الجامدة الآنية بشكل هندسي من نقطة إلى نقطة أخرى؟ والجواب أنه، بين هذا وذاك، تمت معاينة الجانب الميداني والخروج من التفكير في رسم مناطق الهيمنة فقط إلى تكوين دول تحت رعاية بريطانيا وفرنسا، ولا ننسى أيضاً بأنه مع نهاية الحرب العالمية الأولى ظهرت هنالك قوى جديدة ليس فقط عسكرياً واقتصادياً، بل من ناحية الامتداد والمبادئ السياسية أيضاً، وهي الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة، فلا ينبغي أن ننسى مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون المتعددة في الشرق حول حق تقرير المصير، وأيضاً دفاعه في الاجتماعات المتعددة عن القوميات الأخرى، بما فيها الكرد والقوميات الأخرى، وكان هذا شرطاً أساساً لمشاركة ويلسون في تلك الاجتماعات، وهي أن يكون للآخرين حضور وفضاء ليس فقط بالوجود الفيزيائي، بل بالتمثيل والتعبير عن ذاتهم، لدرجة أن العلاقات كانت متوترة بشكل كبير بين الرئيس ويلسون والحكومة الفرنسية خاصة، وبدرجة أقل مع الحكومة البريطانية، فمعاهدة سيفر وتغيير الحدود لدرجة تتجاوب في بعض جوانبها مع ما طالب به ويلسون، فكان هنالك من الجانب البريطاني خاصة نوع من إيلاء الاهتمام للمطالبة والإلحاح الأمريكي، وقد كان الرئيس ويلسون مريضاً، فانسحب ثم توفي، ودخلت الولايات المتحدة مرة أخرى في ما يسمى الانطواء على الذات، ولكننا ننسى في هذه اللحظات التاريخية الدور الأمريكي الذي لم يكن صغيراً من ناحية الدفاع عن الجماعات والإثنيات والقوميات الأخرى لإيجاد دولها الخاصة بها للتعبير عن خطابها القومي.

لا أريد أن أعيد وأكرر ما جرى من اتفاقات ولقاءات خاصة في سان ريمو، فهي مهمة، لأنها رسمت ملامح الانتداب والسيطرة على هذه البلدان، فقد تشكلت من خلالها بلدان تحت رعاية وهيمنة بريطانيا وفرنسا، ولكن المهم جداً أن نتوقف عنده حتى نفهم الواقع الحالي هي معاهدة لوزان في عام 1923؟ فماذا حصل بين سيفر ولوزان، فسيفر هي

الأخرى كسايكس بيكو لم تطبق تماماً ولم تعطِ ملامح المنطقة من ناحية الحدود والدول ولا التشكيلات التي نعرفها فيما بعد، فيجب أن نذهب إلى معاهدة لوزان في 1923 في السنوات الثلاث أو الأربع التي تفصل بين معادة سيفر ومعاهدة لوزان، فقد وقع تغير في تركيا السلطان، حيث لم يعد هو المقرر، فجرى هنالك نوع من الانتفاضة العسكرية الداخلية والتفاف حول شخصية محورية أساسية في مستقبل تركيا والمنطقة هو كمال أتاتورك، فبدأ الأتراك يخوضون حرباً يسمونها حرباً تحررية للخروج من معاهدة سيفر، فإذا كانت (سايكس بيكو) معاهدة سرية لم تغير لاحقاً ملامح حدود المنطقة مثلما تصورها سايكس بيكو، فمعاهدة سيفر كانت أليمة وقاسية حتى للحس العادي التركي، هذا النوع من الإهانة للآخرين وهذه الإهانات كثيراً ما استخدمت قبل 1920 وبعدها، وقد كانت تؤدي إلى كوارث فيما بعد، ونحن نتذكر كيف أن معاهدة برساد عام 1920 تم فيها تطبيق عقوبات شديدة على ألمانيا، وهذه العقوبات استخدمت من جانب النازية وهتلر لصعود انتقامي، ووفرت الأرضية للحرب العالمية الثانية، وفي تركيا، لم يحصل ذلك بل جيرت الوضع الداخلي لحرب هم يسمونها التحررية لإعادة بعض المواقع التي خسروها أو تم قضمها من جانب فرنسا بشكل أساسي وبريطانيا بشكل أقل.

في هذه الفترة التي أصبحت تركيا فيها قوة جديدة، وأيضاً كسبت بعض المعارك ضد فرنسا وقوات أخرى موجودة في الأراضي التركية، كل هذا قاد البلدان المنتصرة في الحرب العالمية الأولى إلى التفكير بإيجاد حل مع تركيا الصاعدة تحت قيادة أتاتورك، وتم فعلاً في لوزان الوصول إلى اتفاق، هذا الاتفاق يقر بأن تركيا تتنازل عن مناطق بلاد الشام والعراق، والحجاز، وشرق الجزيرة العربية مقابل الاحتفاظ بالأراضي التي نراها اليوم في تركيا. والنقطة الثانية أيضاً إلحاق جنوب تركيا من أورفا ومناطق أخرى بتركيا في هذه الفترة وبعدها من المناطق التي تسيطر عليها فرنسا بشكل مباشر، وأيضاً مناطق كردستان الحالية التي كانت محمية فرنسية ما بين 1918 لحد ما قبل 1923 باتفاق مباشر مع أتاتورك، وفي الثلاثينيات، تخلى الفرنسيون عن منطقة إسكندرون، فقد تركت فرنسا لأتاتورك في ذلك الوقت أراضي ومناطق كانت تسكنها جماعات وأقوام وإثنيات مختلفة، فمسؤولية فرنسا أساس وكبيرة ومهمة في هذا الجانب.

بقيت فقط قضية الموصل التي أصبحت قضية تاريخية معروفة، فالبريطانيون اتفقوا مع الفرنسيين أن يتخلى عنها الفرنسيون للعراق الحالي، والسبب كما يقال هو بداية اكتشاف

النفط في هذه الولاية، والسبب الآخر أنه دون ولاية الموصل، سيكون التوازن المذهبي داخل العراق قلقاً، ولكي تحافظ بريطانيا على شيء من التوازن خاصة داخل المناطق المدنية في ذلك الوقت الذي كانت الغلبة فيه إلى السنة الذين كانوا أساساً من عسكريي وموظفي الجيش العثماني الذين هم أكثر أهلية لقيادة دولة وجيش حديث... إلخ.

(سايكس بيكو) إذن فيها إيجابية واحدة في أنها تطرح اليوم إشكالية الواقع السياسي في منطقتنا، فما هو النظام السياسي والمؤسسات الأكثر مناسبة من جانب الدولة المركزية؟ فالدولة بإرثها الحالي تقبل بتفويض سلطات على مستوى جماعات ومناطق، وهذا هو ما يحاول أن يذهب إليه ـ على أقل تقدير ـ البلد اليوم، ولكن بتعثر وصعوبة بشكل الدولة الفيدرالية والكونفدرالية واللامركزية... إلخ، كل هذه النقاط مطروحة منذ قرن ولليوم، وبعض الأحيان يحاول سياسيو هذا البلد أو ذاك أن يقولوا (سايكس بيكو) فتح الباب على واقع سياسي خرج منه كل المآسي التي نعرفها اليوم، وبعض الحصيفين يقولون: إذا كان واقع وترتيب ومنظومات دول هذه المنطقة ليس بالشكل المناسب والملائم للمجموعات المختلفة، إنما نحن نتجه إلى المزيد من التقسيم، وهذا ليس هو الحل.

أما أنا، الاختصاصي في العلوم الأنثروبولوجية التي تدرس الثقافات الحية، وقد درس الأنثروبولوجيون اليوم في العالم قرابة 112 ألف مجتمع وثقافة محلية ولدينا قرابة 200 دولة ـ وهي غالبية دول العالم ـ ذات طبيعة متعددة، والسؤال هو كيفية إدارة مثل هذا التعدد؟ وهذا السؤال مطروح منذ قرن إلى اليوم، هل نقدر أن ندير هذا التعدد؟

المداخلات

- **الدكتور نصار الربيعي:** من خلال ما تفضلتم به أن السلفية هي رد فعل للإصلاح الديني، وليس رد فعل للاستعمار ومخرجات روح (سايكس ـ بيكو)، هذه قراءة غريبة تحتاج إلى توضيح ودليل تاريخي.

وحسب معرفتي أن مبادئ ويلسن الـ(14) هي نتاج معاهدة فرساي لخلق توازن قوى في ظل نظام أمن جماعي، ولكن عدم تصويت الكونجرس الأمريكي على المعاهدة أنهى الدور الأمريكي العالمي، ورجعت من جديد إلى مبدأ مونرو في العزلة الأمريكية بعد أن أنهتها في السنة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى.

- **الدكتور هشام داوّد:** أنا ممتن لكل الاهتمام الذي طرحته، وما تفضلتم به حول الرئيس ويلسون هو صحيح، ولكن خلال فترة التفاوض وعناد ويلسون وتعبئته للأقوام والجماعات الأخرى المهضومة تركت أثراً واضحاً على المفاوضات فيما بعد، وأصبح من غير الممكن للجانب البريطاني أن يأخذ بما أتى به ويلسون حتى مع غيابه عن تصويت الكونغرس بشكل معارض ومختلف.

- **الأستاذ أثيل النجيفي:** تطرقت إلى إغفال (سايكس بيكو) لمصالح الدول الخاسرة، وخصوصاً تركيا وروسيا ومعهم أيضاً المنظومات الدينية التي كانت هذه الدول تتكفل بحمايتها... واليوم نجد الدور الروسي الذي يتحدث عن حمايته للمسيحيين، وتركيا بحمايتها للسنة. هل تعتقد أن هنالك مساعي لتجاوز إغفال المعاهدة لهذا الجانب، مع ملاحظة ظهور داعش كمجموعة متطرفة (سنية) في المنطقة وضرورة إنهاء حالة التطرّف؟

- **الدكتور هشام داوّد:** نعم، نرى هنالك رجوع واضح إلى روسيا، فروسيا بوتين اليوم، بوصفها وريثة للكنيسة الأرثوذكسية والشرقية للدفاع عن مسيحيي الشرق، وخاصة ملف الأرمن في داخل تركيا، ومحاولة المسيحيين الآخرين، نعم، هنالك محاولة استخدام روسي

للورقة المسيحية، مثل ما تم من قبل في محاولة استخدام فرنسا للورقة الكاثوليكية والجماعات المتطرفة مثل داعش، خاصة أن داعش حساسة جداً لهذا الخطاب، وأنا لم أذكر أن كتاب إدارة التوحش لأبي بكر ناجي يبدأ الفصل الأول فيه من تجاوز (سايكس بيكو). وفي خطبة البغدادي في الموصل، تحدث أيضاً عن تجاوز (سايكس بيكو) عندما يتحدثون عن الهيمنة الغربية الأوربية المسيحية غير الإسلامية، بالمعنى الذي يفهمونه للهيمنة، وهذه تستغل كثيراً من الجماعات المتطرفة.

- **الدكتور يحيى الكبيسي:** ملاحظة أولى: إن مراجعة بيان الثورة العربية الذي يؤرخ لبداية سقوط الخلافة العثمانية، تكشف أن الشريف حسين أراد الدفاع عن دولة الخلافة ضد صعود النزعة العلمانية والقومية التي مثلها الاتحاد والترقي، ومراجعة محمد رشيد رضا ودفاعه عن دولة الخلافة، وقبله موقف بعض القوى الدينية في العراق مثلاً، تحديداً حوزة النجف، لا أعتقد أنه يستقيم مع ما قدمته حول موقف عربي إسلامي ضد دولة الخلافة.

أعتقد أن قراءة حركة التحديث بحاجة إلى إعادة في سياقها التاريخي، كل الحركات التحديثية التي ظهرت تحت عباءة الدولة العثمانية بما فيها الحركة الوهابية نفسها، انطلقت من فضاء ديني.

- **الدكتور هشام داوّد:** تحدثت في أن مرحلة التحديث دامت بحدود (30 إلى 40) سنة، تحدثت عن سنوات ما قبل وما بعد (سايكس بيكو)، هنالك مشاركة عربية واسعة من مناطق الحجاز لقبائل وعشائر وناس ونخب وممثليات دينية ومدنية مع التوجه البريطاني والتوجه الأوربي والقبول بوعودهم، أنا أنظر لها كواقعة تاريخية ولا آخذ منها موقفاً، هذه واقعة تاريخية تقول بأنه في لحظة ما اعتقدت شعوب المشرق العربي وللوصول إلى الدولة العربية الكبرى أن التحالف مع أوروبا أنجع وأسلم وأكثر واقعية من البقاء تحت هيمنة الباب العالي، من هذا الجانب تحالفوا مع البريطانيين، فنشر (سايكس بيكو) واستخدام الباب العالي في نهاية 1917 وبداية 1918 للتأثير على الشريف حسين كان من هذا الجانب، ولكن من الجانب المنطقي والخطاب الديني نرى أن هذه تقريباً هي المرة الأولى في العصر الحديث التي يتحالف فيها الشريف حسين وقبائل عربية بهذا الوضوح مع البريطانيين ضد الباب العالي الذي يعد لحد ذاك الوقت، بل إلى اليوم

على أقل تقدير، معاينة تاريخية وعلمية لها هي الخلافة، ولا أعتقد أن هنالك شيءٌ فيه خلل في هذه النظرة، أما الوضع قبل عشرين سنة من هذه الحادثة، فهو يختلف، وأنا أتحدث عن سنة أو سنتين قبل سايكس بيكو.

- **الشيخ مزاحم التميمي:** إذن، اتفاقية (سايكس بيكو) واللذين نلعنهما كل صباح ما هي إلا لتقسيم النفوذ بين دول الاحتلال الجديد لمنطقتنا، ويبدو أن دولتي فرنسا وبريطانيا لم يكن ضمن خططهما أن تنبني دول بمسمياتها الحالية وفقاً لهذا الاتفاق، إنما ذلك قد حصل لاحقاً بسبب تعقيدات ظروف ما بعد الاحتلال.
- **الدكتور هشام داوّد:** نعم اتفق معك تماماً (سايكس بيكو) كانت منطقة توزيع نفوذ بين الإمبراطوريتين، في الحقيقة هنالك مقال ممتاز في النشر هذا الأسبوع، يتحدث عن هذه النقطة في الأساس، وترجم في موقع الجزيرة بالعربي حول هذه النقطة، فالدول فكرت فيما بعد الحرب، حتى مع سيفر وما بعد سيفر، (سايكس بيكو) كانت اتفاقاً ما زال يفكر بإعادة توزيع النفوذ بين الإمبراطوريتين الأساسيتين المتحالفتين أثناء الحرب العالمية الأولى.
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** أرى من الأفضل الكلام على (سايكس بيكو) القرن الجديد، لأن الأولى تختلف عن الثانية، كون الأولى يغلب عليها الغرض الجيوسياسي والجيو-اقتصادي، والآن يغلب عليها الإطار الاثنوكرافي، طبعاً الخطورة تكمن في الثانية، لأن أخطر الصراعات تكون عندما تأخذ الطابع الإثني والديني، فهل باعتقادكم رسم (سايكس بيكو) الجديدة يكون وفق التصميم العالمي وغنيمة المنتصرين مثل ما حصل سابقاً، أو إنها تنتهي بالصراعات الدموية التي نراها اليوم؟
- **الدكتور هشام داوّد:** هنالك ديناميكية نراها الآن في بعض المؤسسات المقررة للمنطقة أو حواليها بحاجة إلى سايكس بيكو، ولكنها هذه المرة ستؤدي إلى نتائج عملية، وليس فقط اتفاق سري يتم إلغاؤه وتجاوزه بأنه يجب إعادة رسم خارطة المنطقة، يعيد إلى المظلومين حقهم، وبذا سيتم توزيع السلطات الفضاءات، المصادر الاقتصادية، إلخ. إن الصعوبة تكمن في عدد الجماعات الساكنة في هذه المنطقة، وأيضاً الاتفاقات الداخلية بين هذه الجماعات، وبين قوة البلدان الإقليمية الموجودة والتي لا ترضى بلعبة الدومينو هذه، والتي سوف تؤثر على مستقبلها الدولي من عدها تركيا ومنها إيران إلخ.

ومثلما قلت قبل قليل، هنالك دوائر أخرى اليوم، وهي بين الدوائر المقررة العقلانية التي لا نستمع لها كثيراً في الصحافة والإعلام تقول بأن (سايكس بيكو) كان تقسيماً للمنطقة، وكذلك سيفر ولوزان بالاتجاه نفسه، فالتغيرات جرت نتيجة تغيرات موازين قوى ومعطيات ومصالح، ولكن هل التقسيم هو العلاج؟ هل إعادة تقسيم المنطقة مرة أخرى أملاً بإيجاد ما هو موجود هو الحل التراجيدي الحقيقي؟ والجواب أنه ليست هنالك قناعة في الغرب ـ عندما أقول الغرب أقصد المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية ـ بأن هذا التقسيم يشكل اليوم الجواب لهذه المأساة، ولكن هذا لا يلغي وجود مأساة، من هنا، أنا انتهيت من المحاضرة بقول: كيفية الخروج بشكل مبدع وتفكير جماعي جمعي لإيجاد صيغ معينة لإدارة هذه التعددية التي فشلنا فيها منذ قرن وإلى اليوم.

- **الشيخ صباح الساعدي:** ألا تعتقدون دكتورنا أن أصل الاتفاقيات التي جرت في ظل الحرب العالمية الأولى من (سايكس بيكو) إلى لوزان، إنما هي لتحديد مناطق النفوذ أكثر مما هي تحديد لمناطق الحكم وحدود الدول التي تنشأ بوجود هذه الاتفاقيات؟ أي أن هذه التقسيمات الإثنية والقومية والمذهبية هي جزء من عملية الضعف الداخلي المراد إيجاده في جسد منطقة الشرق الأدنى لاستمرار الهيمنة عليه مستقبلاً.
- **الدكتور هشام داوّد:** إن اتفاق (سايكس بيكو) هو اتفاق لم ينفذ مثلما قلت، ولكن روحيته ما زالت موجودة، وقد تسربت إلى الاتفاقيات الأخرى، فهي موجودة من ناحية تعامل الدول الاستعمارية السابقة والمتنفذة اليوم، وقد تكون موجودة في بلدان أخرى من خلال (سايكس بيكو) ومع ذلك، توجد صراعات أصلية، تدعو بعض الدول المتنفذة للاستفادة منها ومن التقسيم الداخلي الموجود... إلخ، ولكن موضوعياً هذا لا يلغي وجود جماعات مختلفة في داخل هذه المجمعات، وهذه الجماعات هي بالأساس إذا كانت ذات طبيعة اجتماعية ثقافية، مذهبية، محلية، دينية، تتحرك في إطار حدودها ومحيطها في لحظة ما، وعندما تفشل الدولة في التعامل مع هذه الجماعات على أساس مبدأ المساواة، القانون، المواطنة، التوزيع العادل للثروات، الحكم العادل الرشيد... إلخ. تبدأ هذه الجماعات بالمعنى الخلدوني بالميل إلى نوع من العصبيات للحماية الذاتية في البداية، وأيضاً تعتقد بأن هذه العصبيات هي الوسيلة الأساسية لوصول جماعاتها ونخبها إلى السلطة في أحيان

كثيرة، وتحاول نخب هذه الجماعات أن تصل إلى مركز القرار والسلطة عن طريق العشائرية والإثنية والمذهبية، وليس للدفاع عن الذات فقط، بل في أحيان كثيرة من خلال تعبئة وتحشيد جماعته الأساس الأولية، للوصول إلى تلك المراكز أو التفاوض معها لمصالح معينة.

- **الأستاذ أثيل النجيفي:** وددت أن أسمع عن تأثير التغير في مفهوم الدولة لدى شعوب المنطقة ما بين مرحلة (سايكس بيكو) واليوم... فالدولة القائمة على أساس الولاء الديني تحولت إلى دولة المواطنة التي لم تستقر في العراق وسوريا، ما هي الصورة الممكنة للدولة المستقبلية؟

- **الدكتور هشام داوّد:** يبدو لدى كثير من الجماعات التي ندرسها، ليس في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا فحسب، بل في منطقة جنوب المحيط الهادي، فهنالك قناعة تتولد عند هذه الجماعات من ناحية فشل الدولة في التعاطي والتعامل معها بأن تصير أحد أشكال الدول الخاصة بها لتتكئ عليها، وترفع حقها إلى مصاف المناطق التي تعيش فيها، وبذا الاعتراف الدولي بها، فأصبح هذا نوعاً من العتلات الأساس دفعت بالكثر من الجماعات والأقوام للتعكز عليها، لأنه ليس لها من خلاص آخر إلا عبر التعكز على تلك الدول، فإما هذا وإما الاتكاء على تلك الدول وتراجع مبدأ المواطنة ما بين الجماعات المتعددة إلى مصلحة الإثنية، أو المذهبية أو الدينية أو الإقليمية، وهذا نوع من التشظي للمواطنة على مستوى أدنى، فهل سيترك ذلك أثراً على مستقبل الدولة القادمة؟ والجواب: دون شك، لأن السؤال الأساسي المطروح والمحوري هو كيف سيكون شكل الدولة في العراق؟ هل ستستوعب هذا التعدد وهذه التناقضات وتعطي المتنفسات والفضاءات ضمن تفاعل إيجابي وضمن ناظم معين من الممكن توجيهه، هذا يقتضي نوعاً من الفهم الجديد المرن السلس لطبيعة هذه الدولة التي تذهب حتى في الأساس من حدة التفويض وشكل تفويض السلطة، بل حتى في بعض المعطيات التي تعتبر من مقدسات الدولة، مثل ما نسميه اليوم بالسيادة، فهل السيادة فقط في المركز؟ هل من الممكن تفويض جزء من السيادة إلى بعض الأطراف في المحيط؟ إلى أي حد؟ وكيف؟... إلخ، فشكل التفكير في هذه الإشكاليات شيء أساسي لمستقبلنا.

- **الشيخ صباح الساعدي:** كانت (سايكس بيكو) الأولى نتاج الحرب العالمية الأولى من أجل تقسيم مناطق النفوذ في الشرق الأدنى، ألا تعتقدون أن (سايكس بيكو) الثانية في الشرق الأدنى هي من سينتج أرضية خصبة لحرب عالمية جديدة يكون على إثرها تحديد قوى النفوذ العالمي، وليس مناطق نفوذ الحرب الأولى من العالم إلى الشرق الأدنى، فالحرب الثالثة من الشرق الأدنى إلى العالم، وبذلك تكتمل دورة الحياة للهيمنة العالمية.
- **الدكتور هشام داوّد:** نعم، كمعاينة تاريخية، إن الحرب العالمية الأولى بالأساس ظهرت كانطلاقة أولى في صربيا، والاحتقانات كانت موجودة في أوروبا، وهذه مست الأطراف، والدولة العثمانية كانت على درجة من الوهن والضعف، فهي إن زالت أو تم التهامها فهي كتحصيل حاصل، أما هذه التناقضات الكونية في ذلك الوقت وحتى الوقت الآني والصراعات والتناحرات والتصادم الذي يجري في منطقة الشرق الأدنى وغيرها هي أساسية، أنا أعطيك مؤشراً واحداً فقط، ففي بعض الأحيان تتراجع أمريكا في منطقة الشرق الأدنى عندما تسأل الدائرة والحلقة حوالي أوباما، يقول لك لماذا تتراجعون عن المشاركة في حل مشكلات المنطقة إلى جانب الانعزال والانطواء وموقف أوباما، تعاطف معها قوة أمريكا الواقع الاقتصادي، ولكن الأمريكيون يقولون نقطة أخرى قليلاً ما تقال في الصحافة، وهي أن 70 % من هذه المشكلات متوارثة من أوروبا، وهي حوالي أوروبا، وكل هذه المشكلات لا تبعد بالطائرة سوى 3 ـ 4 ساعات عن أوروبا، فهذه القضية هي أساس من هذا الجانب، فنحن نرى أن أوروبا موغلة لإيجاد حل، إمكانيات محدودة وتحاول أن تستصرخ الأمريكان للمشاركة بهذا الشكل أو ذاك لإيجاد حلول أخرى، نعم العالم القديم ومشكلاته وما هو الموروث وضعف منظوماتنا الدولية والسياسية للإجابة عن كثير من الأسئلة والتناقضات.
- **الدكتور يحيى الكبيسي:** وهذا جزء من بيان إعلان الشريف حسين للثورة:

بسم الله الرحمن الرحيم هذا منشورنا العام إلى كافة إخواننا المسلمين «ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين». والكل يعلم أن أول من اعترف بالدولة العلية من حكام المسلمين وأمرائهم أمراء مكة المكرمة رغبة منهم في جمع كلمة المسلمين، وتحكيماً لعرى جامعتهم لتمسك سلاطينها من (آل عثمان) العظام طاب ثراهم وجعل

دار الخلد مثواهم بالعمل بكتاب الله وسنة رسوله صلوات الله عليه وتفانيهم في إنفاذ أحكامها إلى أن نشأت في الدولة جمعية الاتحاد وتوصلت إلى قبض إدارتها وكافة شؤونها بما كانت نتيجته انتقاصها من الممالك ما قوض عظمتها مما عرفه أفراد العالم وخصوصاً بخوضهم بها غمرات الحروب الحاضرة وإيقافهم إياها اليوم في موقف الهلكة التي لا تحتاج لبيان.

- **الدكتور هشام داوّد:** ليس عندي مشكلة من ناحية موقف الشريف حسين، فأنا أنظر كمعاين فقط إلى سنتين أو ثلاث قبل (سايكس بيكو) وسنوات بعد (سايكس بيكو)، وأنظر إلى الوجود البريطاني في منطقة الحجاز، وإلى المشاركة العربية مع أولاد الشريف حسين إلى جانب البريطانيين ضد الوجود العثماني.

ففي هذا الجانب، أصبحت كل هذه الأمور الآن ضمن المسلمات والمعطيات التاريخية، نعم هذا البيان يشير بوضوح إلى موقف الشريف حسين والثورة العربية الكبرى... إلخ، ولكنه كان يعتقد ضمن قناعته ومراسلاته مع البريطانيين وتحاوره مع لورانس ومع الآخرين أن البريطانيين سوف يساعدونه في إقامة الدولة العربية الكبرى، ولكن هذا لم يحصل، وكانت الخيبة هنا، لذلك كان مصدوماً، ولتعويضه عن هذه الخيبة، نصب ابنه كملك على منطقة لم تكن موجودة أساساً، ولكنهم خلقوها له هي الأردن لاحقاً، ومن سوريا، انتقل ابنه الآخر إلى العراق، وهذه كانت الخيبة التاريخية للشريف حسين.

وبالوقت نفسه، لا ننسى من ناحية التعاطي أن ذلك كان نوعاً من المشاركة والتوافق بين شخصية دينية تمثل أسمى منطقة للمسلمين مع الإمبراطورية البريطانية ضد الخلافة في أستانة، كان هذا شرخاً تاريخياً كبيراً في الوعي الإسلامي التقليدي.

- **الدكتور ظافر العاني:** تخيل لو لم تكن معاهدة (سايكس بيكو) ولم تقسم المنطقة لدول وطنية ماذا سيكون شكل منطقتنا؟
- **الدكتور هشام داوّد:** شكراً على هذا السؤال القصير الذي يحتاج إلى تفكير عميق ونوع من السناريوهات التاريخية بشكل عام.

لو كانت الأمور تجري ضمن الديناميكية في ذلك الوقت، وضمن دعم دولي حاسم، كان من الممكن في هذه اللحظة إيجاد شيء أوسع من الدول التي نعرفها الآن، وكانت هذه الدولة ستفتت فيما بعد أو على أقل تقدير في لحظة تكوينها الأولى كانت الظروف

مهيَّأة لو كانت هنالك الرغبة في إقامة هذه الدولة، ولكن هذه الرغبة لم تكن موجودة لتضاربها مع مصالح أخرى.

- **الشيخ مزاحم التميمي:** تعليقاً على تعاون الشريف حسين مع البريطانيين ضد دولة السلطنة العثمانية (وليست الخلافة تاريخياً) لم تكن الأولى لطرف إسلامي يتحالف مع أوربي ضد طرف إسلامي آخر. فعبر تاريخنا نجد تعاوناً أو دفعاً من هارون الرشيد لشارلمان ضد الدولة الأموية في الأندلس، كما أن الأيوبيين في مصر وتحديداً الملك الكامل قد تحالف مع فريدريك ملك الفرنجة ضد أخوته في الشام، فمنحه الشريط الساحلي لفلسطين وبعضاً من الأراضي داخلها. والنموذج الآخر تعاون هولاكو أو فلنقل تحييد الموصل لمنعه من التدخل لمصلحة الخليفة العباسي المستعصم.
- **الدكتور هشام داوّد:** أنا أتفق مع بعض تلك المسميات، مع أنني لست مؤرخاً عاماً ولا بالشؤون الدينية، ولكني حاولت أن أنظر في القرن العشرين إلى الآن كيفية توارثنا واستخدامنا لبعض المفردات والمفاهيم، نحن في المدارس العراقية والعربية وبشكل أساس في المشرق لم نكن نتحدث عن العثمانيين كخلافة، ففي أحسن الأحوال كنا نصفهم بالسلطنة، ففصول التاريخ كانت تتحدث عن الفترة المظلمة. وفي الوقت نفسه، كنا نتحدث عن أتراك، أي أن قراءتنا كانت قراءة إلى حد ما قومية لهذه الفترة التاريخية للإمبراطورية العثمانية بتعدديتها وبسعة أطرافها، أنا فقط توقفت في مشاركة قبائل عربية وأمراء من مناطق مقدسة وأعطوا شرعية اسمهم إلى جانب قوى وإمبراطوريات أخرى غربية للإطاحة بالباب ـ كنت أحب في أكثر الأحيان أن أستخدم كلمة باب ـ ولكن يبدو أن الرجة التي أحدثتها فيما بعد أعطت تسمية مركز الخلافة بعداً آخر، فالاجتماعات بالقاهرة والتروما التي جرت في باكستان، حتى فيما بين الأكراد، وإن جرت هنالك بعض الحركات والرجّات في بداية العشرينيّات عبرت عما في داخلهم من الاحتجاج على إلغاء الخلافة، لكن الناس كانوا ينظرون إلى الخلافة بهذه الطريقة الرافضة لها، وأنا حاولت أن أقدمها من دون غلاف، ومن دون أخذ ورد، واعتبرت أن العصر الحديث لم يبقِ لهذا المعطى الذي ألبس الخلافة رداءً عثمانياً سلطانياً، فلم تبق هذه القدسية تماماً، فقد اتفقوا مع الآخرين على الإطاحة بها، وبذأ أتى واحد منهم، وهو أتاتورك، فألغاها تماماً.

- **الأستاذ صائب خدر:** ذكر الدكتور أن جزءاً من الاتفاقية انصب أيضاً على وضع الأقليات كالأرمن والآشوريين والمسيحيين وغيرها، هل كان هنالك نية أو دراسة لوضع الأقليات في حدود هذه الاتفاقية؟ إذ عملت هذه الاتفاقية على تشتيتهم ما بين سوريا والعراق كالآشوريين والإيزيديين والأرمن وحصروا الدروز في لبنان وسوريا. السؤال بشكل أوضح: هل نظرت هذه الاتفاقية للأقليات؟ وهل صحيح أنه كان من المقرر إعطاء تنظيم إداري معين للآشوريين؟
- **الدكتور هشام داوّد:** نعم هذه المنطقة كانت غنية وما زالت بالتعددية الإثنية والدينية، (فسايكس بيكو) لم يتوقف بالتفصيل حول هذه التعددية، فكانوا يعتقدون أن مسؤوليتهم الأساس إدارة هذه المنطقة وتعدديتها، أي مجتمعها المحلي، وبالتالي، حتى لو أقيمت على هذه الأراضي ـ إن كانت في الجانب الفرنسي أو البريطاني ـ دول أخرى بتشجيعهم على ذلك، ولكنها ستبقى في إطار فضائهم الخاص وضمن ما هو مسموح من خلالهم بشكل خاص، وإن كان هذا هو الطرح فرنسياً أو بريطانياً ضمن نفوذهم كتحصيل حاصل، وذلك لا يكون إلا ضمن إطار حماية الأقليات التي كانت أساساً موجودة، (فسايكس بيكو) كانت تتحدث عن حماية الأرمن، وأيضاً كان هنالك دور للروس لحماية الأرمن، وكانت تتحدث عن دور لليونانيين لحماية المسيحيين في المنطقة الغربية، وعن دور للإيطاليين حول تركيا الحالية ودور فرنسا في حماية المسيحين، خاصة الكاثوليك الموجودين أساساً في شمال العراق وتركيا إلى حد لبنان، وليس صدفة أن هذه المنطقة المتنوعة والملونة دينياً أغلبيتها لها وجود مهم مسيحي ضمن النفوذ الفرنسي.
- **الدكتور عبد الأمير الأسدي:** ألا تعتقد بأن الورقة الدينية ذاتها التي تستخدم اليوم استخدمت قبل قرابة مائة عام، فالبريطانيون كانوا بحاجة إلى ورقة دينية (فتوى جهاد) لمواجهة فتوى الخلافة العثمانية لمقاتلة للإنكليز، ووجدوا في رغبة الشريف حسين لخلافة عربية والتحالف معه مقابل إعلان فتوى الجهاد ضد العثمانيين خير معين لهم، ثم إن البريطانيين عندما أرادوا التخلص من الشريف حسين لمصلحة آل سعود كان التحالف الوهابي ـ وهو ورقة دينية أيضاً ـ هو الوسيلة لذلك، واليوم، عندما أدركوا خطر انتشار الإسلام في بلاد الغرب صنعوا داعش.

- **الدكتور هشام داوّد:** سؤالكم مهم، فأنا أعتقد أن التغير هو تغير بنيوي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فالخطاب الديني كان الخطاب المحرك للأمر السياسي بالفضاء العام من ناحية اصطفاف الجماعات وحتى الأفراد، أما بعد قرن من الحضور الديني، وهو حضور يتم استخدامه سياسياً في أحيان معينة، فهناك حضور ديني منظم يحاول أن يؤثر على هذه المسيرة أو تلك، أو على هذا الخط السياسي أو ذاك، أو على هذا الخطاب أو ذاك، ولكن بالنتيجة النهائية، فإن لدينا سابقاً وجود ديني سياسي، واليوم لدينا وجود سياسي ديني بالأساس.

أما حول التحالف البريطاني الوهابي، فالبريطانيون هم براغماتيون ينظرون أن عبد العزيز بن سعود منذ 1903 إلى 1924 أعاد احتلال جزء أساس من الجزيرة العربية من وسطها، وبدأ بقضم أطرافها حتى دخل إلى مكة والمدينة، إذا تعاملوا معه كديناميكية صاعدة، وبذا هم حاولوا الحد من خروجه إلى خارج المنطقة المسموح بها دولياً في ذلك الوقت، وعندما حاولت الجماعات الإخوانية مع الملك عبد العزيز الخروج من المنطقة المقررة، جاء التحذير البريطاني والغربي له لدرجة أن الملك عبد العزيز دخل في صراع مع هذه الجماعات الإخوانية ذهب فيه الآلاف في نهاية العشرينيّات في معارك مشهورة جداً، ومن ذلك الوقت، حاول الملك عبد العزيز أن يقول بأنه أمام منطق الحملات الإخوانية الدينية التي لا تعترف بالحدود، ولا تعترف بشيء حديث اسمه دولة، فأجبر أن يعتنق الخطوة الثانية التي تقول أن هنالك دولة سعودية ويجب بناء طرق وقاعدة مادية لها.

- **الأستاذ عدنان الشريفي:** ماذا بعد انتهاء اتفاقية (سايكس بيكو) وقد تم تدمير العراق، وهو خزان المعرفة في الوطن العربي، وقسم السودان سلة الغذاء العربي ومخزونه، ودمرت سوريا وليبيا، والاستعدادات تجري لجر الجزائر للفوضى، فهل ستحل خارطة الشرق الأوسط الجديد محل اتفاقية سايكس بيكو؟

- **الدكتور هشام داوّد:** إن هنالك شيءٌ من التشرذم، ليس فقط في منطقتنا، بل تقريباً في مناطق واسعة من العالم على مستوى محلي وما فوق المحلي، فهنالك أزمة حقيقية في شيء اسمه الدولة وعملها، ولم تعد هذه مظلة تحمي بها الآخرين، وبذا أصبحت الانزواءات والعصبيات هي الطاغية، وضمن واقع سياسي وكوني جديدين، وسابقاً، كانت

الهويات المحلية هي هويات تنتج نفسها على أساس قاعدة مادية محلية، إما فلاحين أو مدن صغيرة أو من خلال الدولة إلخ، أما الآن، فالناس هنا وفي العالم منتشرين، فلدينا الآن نوادي للصابئة، وهم مظلومون داخل العراق، وبالوقت نفسه، هم على اتصال لحظة بلحظة مع نواديهم الموجودة في السويد، وفي هولندا أو في مناطق أخرى، أي أن الهوية المحلية أو ما تبقى منها تغذى وتدار من خلال ما أفلت منها في الخارج لإعادة إنتاج نفسها في الداخل، وضمن هذا السياق تغيرت كثير من الأمور، وهذه الجماعات تدافع عن خصوصيتها بالأساس، ولديها الإمكانية بالتدخل وتشكيل (لوبيات) والضغط على الجماعات الأخرى. فمن هنا، تتم التعبئة للدفاع عن خصوصياتهم، والعالم وخاصة العالم الأمريكي، يتبع منهجاً ليس مثل المنهج الأوربي، فالأمريكان عندما ينظرون إلى المجتمعات الخارجية ينظرون لها على أنها جماعات ثقافية متراصة، إحداها جنب أخرى، ولها حقوق، إما من خلال كوتا أو من خلال أفراد أو من بعض المواقع أو من لأجل بعض الوظائف، هذه النظرة الأمريكية التي تدير الواقع الداخلي الأمريكي لحد ما تفعل فعلها على مستوى الخارج، فلذلك هم حساسون عندما تطرح قضية الجماعات العرقية الثقافية الإثنية المذهبية، وهنالك استخدامٌ سياسي لها، بل أكثر من ذلك هنالك شيءٌ من التفهم الأمريكي لها أيضاً.

- **الدكتور صلاح عبد الرزاق:** لماذا كانت الاتفاقية سرية؟ ربما حتى الشريف حسين لا يعرف بها؟ ولماذا كشفت عنها الثورة البلشفية عام 1917؟
- **الدكتور هشام داوّد:** الاتفاقية سرية، لأنها اتفاقية إعادة توزيع المنطقة ما بين الإمبراطوريتين الأساسيتين، وذلك في خضم الحرب العالمية الأولى، وفي وقت كان يتم تعبئة جماعات وشعوب المنطقة إلى جانب بريطانيا على أقل تقدير وفرنسا بدرجة أخف ضد الباب العالي، فمن هذا الجانب كانت سرية، والشيء الآخر هو أن هذه الدول لديها نوع من البرود يصل إلى حد السادية في استخدام مجموعة مراكز لرسم سياستها وقرارها، وهذا الشيء ثابت إلى اليوم، وفي الوقت الذي كان يجتمع فيه السيد سايكس وبيكو كان لورانس، يعتقد أو ربما هم أوهموه أن مهمته هي دعم القبائل والعرب في الحجاز في الثورة ضد الأتراك، وكان مقتنعاً بذلك، فكان يحشدهم في هذا المجال لإقامة الدولة العربية الكبرى التي كان يسميها هكذا، أما مع مكمهون، فالقضية كانت أصعب،

فمكمهون شخصية سياسية كبيرة تساهم في رسم القرار، فهل كان يجهل المراكز التي تستخدم نوعاً من المناورة لتمرير سياسة أخرى هناك، والسؤال هو: هل كانت السياسة البريطانية في ذلك الوقت في عام 1916 حقيقة؟ وهل كانت نفسها سياسة لورانس أو سياسة سايكس بيكو؟ فنحن عندما ننظر إلى نتائج الأمور نرى أن روحها كانت أقرب إلى (سايكس بيكو)، وشرعنتها كانت أقرب إلى لورانس، ومن هنا، فإن برود وسادية هذه السياسات أحياناً ليست في الجانب العاطفي والشخصي بقدر ما هو الحساب البارد لمصلحة بلده أو مصلحة الجماعة التي وظفته في هذه المهمة.

- **الأستاذ مهدي بحر العلوم:** بودي أن أسأل جناب الدكتور ـ باعتباره مختصاً، باحثاً ومتابعاً ـ السؤال الافتراضي الآتي: إن وضعت اليوم بموقع لديك من خلاله القدرة على خلق واقع جديد للمنطقة، فماذا ستفعل لتعزيز استقرارها؟

هل ستغير حدود البلدان؟ هل ستشكل دولاً على أساس إثني وعرقي؟ هل ستغير من مفهوم بناء الدولة كما أشرت في أحد أجوبتك لتختلف عن مفهوم الدولة في العالم الغربي، وتتناسب أكثر مع شعوب هذه المناطق؟

- **دكتور هشام داوّد:** أنا باحث، ولكنكم خيرتموني إذا كنت سياسياً في مكان قرار، فكيف أنظر إلى هذا الواقع؟ والجواب: أنه ضمن التجربة التي مرت قلت إن شرذمة الوضع أكثر ليس هو الحل، فيبدو لي أن هنالك قناعة لحد ما في مراكز القرار في العالم أن التقسيم الزائد يؤدي إلى مأساة كبيرة، مثل التجربة في جنوب السودان ومناطق أخرى، لذلك ورغم كثرة المطالبات منذ التسعينيّات لم تتم حالات انفصال واسعة، وحالة آسيا الوسطى خاصة، لأن الإمبراطورية السوفييتية تفككت أساساً، وما كان داخلها عادت إلى إدارة ذاتها في أكثر الأحيان مع المسؤولين أنفسهم الذين كانوا على رأسها.

أما اليوم، فكيف من الممكن التصرف مع هذا الواقع الجديد الذي وصل إلى درجة من الاحتقان الشديد؟ فيما لو كانت هنالك مطالبة عند بعض المجاميع الإثنية والقومية ضمن بيت داخلي مرتب ومطالبات واضحة وخط سياسي متقاسم، ورغبة بالخروج عن هذا الازدواج الذي فهموه على أنه زواج قسري، فمن الممكن أن يكون هذا الأمر إيجابياً للطرفين، ولكن ليست لدينا هذه الحالة إلى حد اليوم، فالدولة التي تسمح بتشكيل

أو خلق فضاءات أكثر حرية لمشاركة هذه التعددية في صياغة هوية جامعة، وليست هوية قسرية ولا مركزية ولا تعسفية ولا تسلطية، فإننا سننعم من هذا الجانب بالهدوء والسلام، ومن الممكن إيجاد حلول، نعم لن تكون سهلة، ولكن الشيء الأهم أنه ليس هناك طرف بالمقابل لديه جواب معاكس، فإن الأطراف والجماعات إذا أحبت أن تخرج عن الدول القائمة، مهما كان ضعفها أو إشكاليتها، فليس لديها بدائل أكثر مقبولية اليوم، وهذا ما يفرض على الآخرين وعلى الجميع العمل، بل هم مطالبون بإيجاد جواب، وأن يلملموا حالهم ضمن البيت الواحد.

الأستاذ محمد تميم: هل تعتقد أن (سايكس بيكو) انتهت أو سوف تنتهي في القريب العاجل؟ لأن معاهدة فيينا عام 1815 انتهت بالحرب العالمية الأولى، وانهارت معها الاتفاقية، أي أننا هل سنشهد بعد قرن خارطة جديدة؟

- **الدكتور هشام داوّد:** ليس هنالك شيء يقول إن الأمور تنتهي أو أن السياسة تنتهي أو أن التاريخ انتهى نتيجة سقوط الاتحاد السوفييتي مثلما قال فوكوياما، فالتناقضات قائمة والصراعات مستمرة، والمصالح ما زالت هنا وهناك، ولكن السؤال هو: هل هذا سوف يؤدي إلى مواجهة كونية ودولية أخرى بالشكل الذي أدت إلى الحرب العالمية الأولى والثانية؟ وهذا من الصعب أن يطرحه أحد الآن بهذا الشكل كتخريجة تاريخية، نعم، سوف تستمر حالة من الصراعات بهذا الشكل أو ذاك، فالعالم اليوم أمام كم هائل من الصراعات المحلية والمذهبية والمناطقية، لدرجة أن منظوماتنا الدويلاتية لم تعد قادرة لإيجاد حلول وأجوبة، وحتى الدولية كذلك، فانتقلنا من حل المشكلات إلى إدارة المشكلات، وهذه مفردة مهمة، وهي إدارة المشكلات والصراعات، وهذه سوف تأخذ فترة طويلة لإيجاد حلول مقبولة مستقبلياً.
- **الأستاذ حاجم الحسني:** خلال الثلاث سنوات الماضية كتبت قرابة 9000 بين مقالة وبحث وكتاب عن هذه الاتفاقية، مما يظهر اهتمام الغرب بهذه المنطقة والتفكير بحلول جديدة للتخلص من الآثار التي تركتها معاهدات سايكس بيكو وسيفر ولوزان من أجل إعادة الاستقرار والتوازن في المنطقة. ومن المعلوم تاريخياً أن الإمبراطوريات المتنفذة كانت وما زالت تحاول رسم مناطق نفوذها بشكل من الأشكال، قد تكون آليتها الضم أو التبعية أو من خلال تشكيل نظام سياسي يتماشى مع مصالحها. واليوم،

أمريكا هي الإمبراطورية الجديدة بلا منازع، تحاول رسم مناطق النفوذ مع مشاغبات من هذا الطرف أو ذاك. ماذا تعتقد عن الآلية التي ستستخدمها أمريكا في رسم مناطق نفوذها؟

- **دكتور هشام داوّد:** أنا أتفق تماماً مع القراءة التي قدمتها هنا من ناحية كثافة الإنتاج حول سايكس بيكو، سيفر، لوزان، وإلى اليوم هي قضية مركبة، فهنالك شيء خاص بالمنهج الأمريكي بالتعاطي مع هذه الإشكالات العالمية، فالتاريخ الأمريكي هو تاريخ تشكيل جماعات، وهذا التكوين يفرض عليهم نوعاً من المنهج للتعامل مع هذه الجماعات، وأنا أرى عندما أعمل مع باحثين بالأنثروبولوجيا الأمريكان أنهم دائماً يسمونها ثقافية ولا يسمونها اجتماعية في تعاملهم معهم كجماعات وأعراق وأجناس وإشباع هذه الجماعات بحقوق وسلطات، وبذا فمن خلال ذلك يمكن التعامل معها كشيء قائم من الممكن الدفاع عنه، أو يدافع عن نفسه، واليوم الإشكالية أكبر، لا يجهل الأمريكان مقدار الجماعات الإثنية والقومية في العالم، بل هي تتجاوز الآلاف، وهم يعرفون أنه لا يمكن تقديم أجوبة سياسية دويلاتية لكل هذه الجماعات، ومن هنا، يتم الانتقاء في الدفاع عن بعض الجماعات ذات القدرة التمثيلية الهائلة لدرجة تشكيلها نوعاً من الديناميكية لتمثيلها لجماعات أخرى.

في البداية، لم يهتم الأمريكان كثيراً بما أصاب الإيزيديين، وأوباما أقحم الإعلام الذي كتب بشكل سريع أن البيت الأبيض تلقف مأساة أو تراجيدية الإيزيديين، وبدأ يحولها إلى موضوع أساس يستحق الدعم، بوصفه قضية إنسانية بكل ما يحمله من مأساة وما ألحق داعش بهذه الجماعة من جرائم، نعم، في هذا المجال نوع من الاستخدام ولكنه متباين، وهنالك استخدام أكثر مساساً في مناطق أخرى فيها استخدام غير مقبول، وليست هنالك مسطرة واحدة، ولكن دورهم أساس في دعم الخصوصيات على المستوى العالمي، ولكن لدينا ديناميكية العولمة الاقتصادية التي تخلق وتفرز ديناميكية أخرى للدفاع عن الخصوصيات على المستوى العالمي.

- **الأستاذ حسن طورهان:** يجب عدم نسيان موضوع الطاقة، كأحد المحركات الرئيسة لاتفاقية (سايكس بيكو) لعلم الإنكليز بوجودها في ولاية الموصل، ولهذا، أقنع الانكليز الفرنسيين بالتخلي عنها لمصلحتهم

- **الدكتور هشام داوّد:** لقد أشرت إلى قضية الطاقة والنفط بشكل عابر، فقد كانت إحدى القضايا الأساس في رسم ملامح السياسية والدويلاتية فيما بعد في سياسة البريطانيين في منطقة الشرق الأدنى، بما فيها العراق، وكذلك الولايات المتحدة، فالنفط كان يلعب دوراً أساساً من ناحية التبعيات، وليس (سايكس بيكو) كل الاتفاقيات الدولية، فهنالك اتفاقيات بما يتعلق بالمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة ومناطق أخرى، وإن كان الاعتماد الأمريكي على الطاقة السعودية اليوم ضعيفاً، ولكن هذا العنصر في الوقت نفسه ما زال يلعب دوراً مهماً جداً في العلاقات الدولية خاصة من (سايكس بيكو) إلى اليوم.
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** رأيكم بأن يكون الذهاب حسب نظرية جان جاك روسو كلما تكون المجتمعات صغيرة تعود بالرفاهية الأفضل للفرد، ونتخلص بذلك من القومية والوطنية والإثنية التي لم تجلب لشعوبنا غير القتل والهلاك والفقر، وأقولها جاداً بعيداً عن الشعارات.
- **الدكتور هشام داوّد:** أنا أؤيدكم، فنظرة جان جاك روسو الإنسانية في هذه الفترة هي كيف يمكن أن نعطي لكل هذه الفضاءات الإثنية والقومية المحلية والمناطقية هذه الخصوصية في الوصول إلى حالة الدولة؟ ومن المؤكد أن واقع الكرة الأرضية سيؤول إلى معارك طاحنة دون نهاية، ولكن في كل مرة إذا كان هنالك إمكانية في الوصول إلى هذه النتيجة، فإنه يعتقد بأن هذه النتيجة ستكون مقبولة وإنسانية، لأنها فيها أقل ما يمكن من الدراما والتراجيديا البشرية.
- **الدكتور باسل الغريري:** أود أن أسألك أن هنالك من يرى أن وثيقة بطرسبرج هي التي مهدت إلى ظهور وثيقة (سايكس بيكو)... فضلاً عن الدور الكبير لمكتب القاهرة في بلورة هذا الاتفاق؟
- **الدكتور هشام داوّد:** بكل صراحة ليس عندي معلومات كثيرة عن وثيقة بطرسبرج وتأثيرها على (سايكس بيكو)، ولكن (سايكس بيكو) هي روح العصر في ذلك الوقت، فنحن أمام واقع نهاية الدولة العثمانية، أمام هذا المحيط يجب إعادة تكوينه وإدارته وتوزيع فضاءاته، وإن لم يحصل هذا، فسيكون هنالك شيء آخر، إن هذه المناطق مدينة لإعادة توزيعها ضمن إمبراطوريات منتصرة في الحرب العالمية الأولى، أما دور مكتب

القاهرة، فأقول: إن هذه البلدان تتصرف دائماً بتقنية ومهنية عالية، لأن لديها مكاتب هنا وعملاء هناك، فعملها ليس سلبياً دائماً، لديها ناس هم أساساً مكلفون بالاتصالات مع هذه الجماعات وتلك، وفي أحيان كثيرة، لديها مكاتب يسمونها إقليمية وقارية، فمكتب القاهرة كان من أحد المكاتب الأساس، في أقل تقدير بالنسبة للبريطانيين لإعادة خلق نوع من الهرمونية والتنسيق في سياستهم الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والأدنى.

- **الدكتور نعيم العبودي:** ربما نحن بانتظار اتفاقية (سايكس بيكو) ثانية للمنطقة بعد مائة عام، بعد أن انتهى مفعول الاتفاقية الأولى، وربما هذا ما كان يقصده بول بريمر في مقالة له في الشرق الأوسط حيث ذكر أننا أمام انهيار للهيكل السياسي لكل المنطقة، وليس فقط لاتفاقية سايكس بيكو.

والمطالع يرى أن الحل الدبلوماسي الأمريكي غالباً ما يسبقه الفوضى أو العامل العسكري.

- **الدكتور هشام:** في الحقيقة، لست الوحيد الذي تطرق لهذا الموضوع في بعض المقالات والدراسات التي نشرتها بالفرنسية، هنالك قناعة عند الخبراء في بعض مراكز القرار في العالم بأن الحدود الحالية بحاجة إلى إعادة صيانة كل عشرين أو خمس وعشرين سنة، وخاصة المناطق الفاصلة بين العراق وسوريا وجنوب تركيا، وبذا فإن إيغال داعش بهذا الشكل السهل وتمدده على الجانبين من المنطقة، البعض يخشون أن يقولوا ذلك بشكل واضح، والبعض الآخر يقدم ذلك على أنه تصحيح تاريخي، وأنت لو تنظر إلى خارطة (سايكس بيكو) وتنظر إلى خارطة تمدد داعش، فسوف ترى هنالك نوعٌ من التشابه بين منطقة النفوذ الفرنسي على أقل تقدير وبين منطقة داعش اليوم، وهذا كان يقود البعض إلى أن داعش حتى لو غيرت طبيعة وفيزيائية الحدود ولكنها زائلة، ولكن تصحيح الحدود ضمن خطاب هؤلاء الناس هي قضية أساس لمصالحهم الخاصة، وهذا (سايكس بيكو) آخر، وأنا أتفق معك في ذلك.

وفي الوقت نفسه، أعطوا الفرصة لبعض الجماعات التي نسيت سابقاً، وهذه النظرة موجودة لدى بعض الدوائر تقريباً في كل المستشاريات الغربية، نعم، هي موجودة في بعض الدوائر أكثر من غيرها، مثلاً في فرنسا كانت هذه النظرة أقوى من غيرها إلى حد الأمس القريب، ونحن نسمع صدى هذا الكلام هنا وهناك في الولايات المتحدة، ولكن ليس بالضرورة داخل البيت الأبيض، مهما قيل عن قول بايدن وتصوره منذ 2006 إلى

الآن، نعم، أنا أتفق معك بأن هذا الشيء ليس هو (سايكس بيكو) بالمعنى القديم لها، ولكنه نوع من الاستمرارية في التفكير ضمن المنطق نفسه.

- **دكتور باسل الغريري:** بودي كذلك أن أتكلم عن الحتمية التاريخية... فهل ينبغي التعامل مع هذه الاتفاقيات على أنها حتميات تاريخية. قد يبدو ذلك صحيحاً، لأن شعوب المنطقة كانت تحت نير إمبراطورية في الرمق الأخير... أما الوضع الحالي، فهو مختلف إلى درجة ما، ولكن مما يؤخذ على ذلك هو ـ وهنا مكمن الخطورة ـ التسليم بالحتمية التاريخية لمخططات التقسيم بما يصادر إرادة الشعوب، وكأنما نحن نقول لأنفسنا: إننا مجرد بيادق في أيادي الكبار.
- **الدكتور هشام داوّد:** الحتمية التاريخية بالمعنى الماركسي بأنه لا بد أن يحصل هذا الشيء بهذا الشكل وبهذه التخريجة، وأنت لم تقل هذا الشكل وهذه التخريجة، وهذا ليس حتمية تاريخية، بل هنالك شيء ناشئ من دوافع ديناميكية، فمنطقة أفول الإمبراطورية في حيز أساس في منطقة ما زالت ضمن تصور القوى المسيرة غير قادرة على إنتاج أو إفراز دولة، وبذا وجودهم هنا لإدارة هذه المنطقة وتسييرها ضمن هذا المنطق.

أقول: إن هذا الواقع يفرز بهذا الشكل أو ذاك تقاربات، اتفاقات، أنت سميتها حتمية تاريخية، وأنا أسميها نوعاً من الديناميكية الدافعة ضمن هذا الاتجاه، وقد نلتقي في وسط الطريق.

المحاضرة الخامسة

كردستان العراق وبوادر الاستقلال

2016/5/26

الدكتور فؤاد حسين

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

فؤاد محمد حسين

وزير المالية

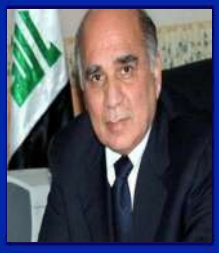

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

Al-rafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعُ متحاور : وطنُ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دكتوراه في العلاقات الدولية
الجامعة	جامعة VU / هولندا
سنة التخرج	.

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / ديالى / 1949
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية
القومية	كردي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية / الكردية / الإنجليزية / فارسية / هولندية
الخبرات العامة	خبرة في مجال الإدارة والعمل السياسي
المؤلفات المنشورة	بحوث ودراسات في المجالين الاقتصادي والسياسي
المناصب السابقة	المدير الإداري لمنظمة اللاجئين الحكوميين ، عضو مناوب في مجلس الحكم ، مسؤول هيئة الاعلام العراقية في إقليم كردستان ، رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان

جئتكم اليوم مختاراً طائعاً، فقد تم اختيار موضوع الندوة من جانب مجلس إدارة مركز الرافدين للحوار، وأنا قدمت الطاعة والقبول فوراً.

سوف نتطرق إلى موضوع مهم يخص جميع العراقيين، وطبعاً من ضمنهم أبناء كردستان، فالموضوع كما في العنوان هو (كردستان العراق وبوادر الاستقلال). إن طرح هذا الموضوع في هذا الوقت يتعلق أيضاً بالمناقشات الواسعة في الأوساط الكردستانية حول مسألة استقلال كردستان أو القيام أولاً بالاستفتاء من شعب كردستان لتقرير مصيرهم. وحينما نتحدث عن استقلال كردستان ومسألة حق تقرير المصير تطرح العديد من الأسئلة سواء في الساحة السياسية الكردستانية أو الساحة السياسية العراقية، أسئلة مثل: إلى أين تسير كردستان؟ أو لماذا يتم الحديث الآن عن استقلال كردستان؟ وهذه أصبحت أسئلة يومية، وأعتقد أن من الضروري أن نؤطر هذا الحديث بإطار فكري أو نظري، لكي نصل إلى استنتاجات تتعلق بالمبادئ والقوانين، وبعد ذلك، يمكن التعامل مع الواقع العملي السياسي المتعلق بهذه القضية في العراق.

إن الإطار النظري ـ كما هو معلوم ـ يتعلق بمفهوم حق تقرير المصير حتى في الشرائع الدينية، ولقد تعاملت النخب الكردستانية والعراقية مع هذا المفهوم وتطبيقه منذ زمن بعيد، فالكرد يعرفون أنفسهم على أنهم شعب ينتمي إلى أرض كردستان، أي أن العناصر الأساس في هذا المفهوم ـ مفهوم حق تقرير المصير ومسألة الاستقلال ـ موجودة أساساً، حيث هنالك شعب ينتمي في الواقع إلى أرضه، فالسؤال ـ ومنذ زمن بعيد ـ هو: إذا كان هنالك شعب وأرض، فأين حقهم السياسي؟ وأين حقهم القانوني؟ هذا السؤال طرح بين الأوساط السياسية الكردستانية والمثقفين الأكراد منذ زمن، وأنا لن أتطرق إلى خلفية هذا المفهوم في القوانين الدولية، ولكن من المهم التعامل مع هذا المفهوم بأدبيات العديد من الأحزاب الكردستانية والتنظيمات العراقية والأحزاب العراقية، ومنذ تأسيس الدولة العراقية حاولت إيجاد كيفية للتعامل النظري مع القضية الكردية، لأنه مع ولادة الدولة العراقية الحديثة ولدت أيضاً القضية الكردية، فالدولة العراقية الحديثة عندما وُلدت، وَلَدت توأمين هما الطفل العربي

والطفل الكردي، ولكن مع تمركز القوة في بغداد وبناء الحكم المركزي بخطوات ثابتة، تم تهميش القضية الكردية، وبالتالي، تهميش الشعب الكردي في العراق، فلهذا، رأينا أن الكرد بدؤوا بالمقاومة منذ البداية، أي أن سمة المقاومة أصبحت متلازمة مع الشعب الكردي من أجل الوصول إلى حقه، وسمة المقاومة وحركات المقاومة تحتاج إلى تعبئة فكرية وثقافية، والتعبئة الثقافية والفكرية لدى الأحزاب السياسية أو القادة السياسيين أو قادة الأكراد.

هذه التعبئة كانت تستند إلى حق الكرد في تقرير مصيرهم، وتفسير هذا الحق لدى التنظيمات السياسية أو الحركات السياسية كانت تتفاوت مع توازن القوى بين الكرد وبين الحكومة العراقية، فنرى أحياناً في بداية تشكيل الدولة العراقية أن الكرد سعوا إلى تشكيل كيان واضح، بل إن الشيخ محمود الحفيد عندما ثار في السليمانية وأطرافها، حاول الحصول على حقوق الكرد من خلال تكوين الحكومة الكردية، حتى سمي آنذاك بملك كردستان، ونرى في أحيانٍ أخرى حركات المقاومة الكردية أو الكردستانية ـ وسوف أعرج على مفهوم الكردي والكردستاني إذا كان لدينا الوقت ـ نرى هذه الحركات في بعض الأحيان كانت تتراجع من مفهوم الوصول إلى الاستقلال أو حق تقرير إلى شعارات تتعلق بالحقوق الثقافية للكرد، الحقوق التربوية للكرد، الحقوق الوظيفية للكرد، اللامركزية لكردستان حتى وصل في مرحلة معينة إلى الحكم الذاتي لكردستان، وحينما ربط الأكراد حقوقهم الثقافية أو الإدارية بالعراق كانوا يضعون شعاراً آخراً أمام حقوق نضالهم وهو العمل من أجل بناء نظام ديمقراطي تعددي في العراق. وفي إطار هذا النظام الديمقراطي، يمكن تثبيت حقوق الكرد، سواء كانت هذه الحقوق ثقافية أو إدارية، ولكن النضال من أجل بناء عراق ديمقراطي لم يخص الأكراد فقط، فلا يمكن للأكراد ـ وهم في أطراف العراق ـ أن يبنوا نظاماً ديمقراطياً في المركز، والأكراد موضوعياً كانوا عاملاً مهماً لأجل بناء هذه المسيرة، ولكن هذه المسيرة بالنتيجة يجب أن تبنى بالمركز، والمركز الذي نتحدث عنه هو بغداد، ومنذ البداية ومع تشكيل الدولة العراقية، كانت هنالك علاقات غير متوازنة بين المركز والأطراف، فكلما تقوى المركز نحو المركزية في النظام، رأينا أن الأكراد وحقوقهم تتراجع.

إذن، الفعل يؤدي إلى رد فعل في كردستان، ورأينا الشيء نفسه بعد 2003، حينما كان هنالك تغييرٌ في بغداد، رأينا القادة الكرد تركوا كردستان وتركوا استقلالية كردستان أو إقليم كردستان جانباً، وذهبوا إلى بغداد للمشاركة في بناء العراق الجديد، ولكن ذلك لا يعني الابتعاد عن الأهداف الكردستانية، فالكل كانوا يطمحون في بناء عراق ديمقراطي تعددي،

وهنا، أضيف مفهوم آخر للمفاهيم السياسية في العراق، عراق ديمقراطي تعددي فيدرالي أو اتحادي، فالتفاعل مع التغيير أو ما بعد التغيير في بغداد كان تفاعلاً إيجابياً، والتوقعات في كردستان أو ربما في أنحاء العراق كانت توقعات كبيرة، في أنه سوف تكون هنالك حريةٌ للجميع.

فالتوقعات كانت كبيرة، وهذه التوقعات ثبتت في الدستور العراقي لاحقاً، الدستور الذي صوت عليه في 2005، ولكن بدأت في ما بعد تراجعات فيه في بغداد، سواء كانت قانونية أو الرجوع مرة اخرى إلى الثقافة، كانت موجودة في الأطر السياسية أو في ثقافة تقوية المركز على حساب الأطراف، أي العودة إلى المركزية، وهي تعني البعد عن القضية الكردية، وأنا حينما أتحدث عن هذه الثقافة أقول: إنها متجذرة ليست فقط في أوساط الذين يحكمون العراق الآن، بل حتى حينما كنا في المعارضة شاهدنا أن ثقافة المركزية كانت موجودة، ولو عدنا قليلاً إلى الماضي القريب ـ كي أعطي بعض الأمثلة عن كيفية التعامل نظرياً آنذاك مع القضية الكردية ووجود هذه الثقافة حتى بين أوساط المعارضة ـ أننا عندما كنا جميعاً في خانة واحدة، وفي خندق واحد في صراعنا مع النظام السابق كان لنا في بداية آذار سنة 1991 مؤتمر للمعاضة العراقية في بيروت، وهذا المؤتمر تم تنظيمه من جانب لجنة العمل المشترك للمعارضة، وشاركت فيه التيارات القومية العربية الممثلين من التيار القومي العربي، وكان متمثلاً في حزب البعث العربي الاشتراكي الجناح اليساري وكانوا يسمونه الجناح السوري، وحركة القوميين العرب الناصريين والعديد من القوميين الآخرين، وكذلك التيار الليبرالي اليساري متمثلاً بالحزب الشيوعي العراقي والفئات الليبرالية، وكان يقود هذه الفئات الليبرالية العربية المرحوم سعد صالح جبر، بالإضافة للتيار الإسلامي، وكان أكثرهم من التنظيمات الشيعية، كحزب الدعوة والمجلس الأعلى والتنظيمات الشيعية الأخرى، وكذلك التيار القومي الكردي، حينما كنا هناك، كانت هنالك طروحات حول المسائل المتعلقة بالوضع العراقي العام قبل الانتفاضة وأثناء وجودنا بالمؤتمر، وبدأت انتفاضة البصرة وتحريرها، وشرارة الانتفاضة لم تصل بعد إلى كردستان، وأنا أتكلم عن بداية آذار حينما خرج المؤتمر ببيان، وكان هنالك نقاش، فخرجنا ببيان لم يذكر فيه حتى حق الحكم الذاتي للكرد، لماذا؟

الجواب: لأن الأخوة العرب أو المعارضين الذين كانوا موجودين هناك، ذكروا حق الكرد في إطار العودة إلى بيان 11 آذار أو دونه، وحينما طلبنا ذكر مفهوم الحكم الذاتي في البيان الختامي رفضوا، وطبعاً توازن القوى لم يكن لمصلحتها، فالانتفاضة لم تصل بعد إلى كردستان

في سنة 1992، وفي شهر حزيران، كان لنا مؤتمر آخر في فينا، وحينئذ كانت كردستان أو العديد من المناطق الكردستانية محررة، بل إن كثيراً من المعارضين آنذاك كانوا يتفاعلون مع الوضع العراقي ومع الحالة السياسية العراقية من خلال كردستان، وعندما ذهبنا إلى المؤتمر وطرحنا فكرة حق تقرير المصير كان بعض الأخوة في مركز الحوار هناك، ودافعوا عن هذا الحق وثبتوا حق تقرير المصير، مع أنني لا أرى أنه حصل هناك تطور فكري سياسي في الآراء لهذه الأحزاب نفسها خلال سنة واحدة، وهنا، يعترفون بحق تقرير المصير، وهناك في بيروت لم يعترفوا بمسألة الحكم الذاتي، طبعاً تم آنذاك تثبيت مفهوم حق تقرير المصير في أدبيات مؤتمر حزيران 1992 على أن يضاف إليه حق تقرير المصير دون انفصال.

في السنة نفسها، في أواخر أكتوبر وبداية نوفمبر عقد مؤتمر المعارضة في كردستان في صلاح الدين، أي أن الأخوة جاؤوا من الخارج، لكي يحضروا مؤتمراً في كردستان في أرض العراق وبحماية الكرد، وقبل مؤتمر المعارضة، ثبت البرلمان الكردستاني حق الكرد في الفيدرالية، أي أن البرلمان الكردستاني تحدث عن العراق الفيدرالي والعراق الديمقراطي مستقبلاً، وضمن هذا العراق الديمقراطي والفيدرالي، يتم تثبيت الحقوق الكردية في إطار اتحادي.

وأنا بهذه الأمثلة، أريد أن أقول: إن مسألة تطبيق الحق لها علاقة بمسألة توازن القوى، أنا طرحت هذه الأمثلة لكي أصل إلى الواقع السياسي المعاش، وأن القادة الكرد ذهبوا جميعاً إلى بغداد بعد التغيير في عام 2003 لبناء العراق السياسي، العراق الديمقراطي الجديد، ولكن مع الأسف نحن والآخرون لم نصل إلى جميع الأهداف، لكنا وصلنا إلى بعضها، وثبتت في الدستور العراقي، ولكن الممارسات العملية كانت بعيدة عن الدستور العراقي، ولهذا، رأينا أن الأكراد بدؤوا يكتشفون بعض الأشياء مثلما قلت، فالجيل الجديد في كردستان يرى أن بغداد بعيدة عنه، فالمركز الثقافي ليس فيها، والمركز الاقتصادي ليس فيها، وكذلك السياسي ومركز القرار ليس في بغداد بالنسبة للكردستانيين، هذا البعد الجغرافي خلق بعداً نفسياً أيضاً بين المجتمع الكردستاني وبغداد، وهذا البعد النفسي يعود أيضاً إلى مسائل أخرى، فحينما يدرس الطالب الكردستاني تاريخ شعبه، يرى أن هذا التاريخ الحديث مليء بالقتل والدمار والاضطهاد والأنفال والإبادة الجماعية، وهذه الصور ليست خيالية بل هي صور حقيقية عاشها الجيل القديم وتفاعل معها وأثرت في الجيل الجديد، إذن، فالتفكير بالمركز يحتاج إلى تغيير في المركز وليس في كردستان، فحينما يطرح الأكراد مسألة تقرير المصير وحق الكرد في بناء

الدولة الكردستانية فهم يطرحونه من الناحية القانونية، ومن ناحية أننا شعب ولنا الحق في تشكيل دولة، ويضاف إلى هذه المسائل مسائل أخرى تتعلق بالتاريخ المعاصر مقابل عدم استقلال هذا الاندماج، الاندماج مع من؟ مع أي نظام؟ وكيف نعود للماضي؟

أنا أرى أنه لو تطور النظام في بغداد إلى نظام ديمقراطي فيدرالي تعددي لكان من الأسهل مناقشة الجيل الجديد في كردستان، أي كان من الممكن تقديم البديل لهم، وهذا لا يعني أننا في كردستان وصلنا إلى قمة الديمقراطية، فهنالك نقص وهنالك مشكلات، ولكن حينما نتحدث عن بغداد، فإن الجيل الجديد يطرح هذا السؤال: لماذا نعود إلى بغداد؟

ومع هذا، فإن القيادة لا تقاد من جانب الشارع، فالقيادة تطرح خيارات مختلفة، وهي حينما تفكر بالاستفتاء، فربما يطرح على الشعب الكردستاني العديد من الخيارات إذا لم نصل إلى خيار الاستقلال الكردستاني كاملاً، فهل من الممكن أن نصل إلى خيار آخر على شكل الكيان الكونفدرالي ضمن العراق؟ وهنالك طروحات أخرى ـ وأنا من بين الذين يطرحون هذه الفكرة ـ وهي فكرة كيانين في كيان واحد أي دولتين في دولة واحدة، أي أنّ النقاش بين القيادات الكردية أو الأحزاب الكردستانية مستمر، وقد يصل النقاش أحياناً إلى إعلان الاستقلال فوراً أو تأجيل هذا الإعلان إلى فترة أخرى أو طرح هذه الفكرة على الشعب الكردستاني لكي يختار الشعب الكردستاني الخيار الصحيح، وطرح هذه الفكرة على الشعب الكردستاني يمكن أن يأتي بخيارات مختلفة، ولكن السؤال هو كيف نصل إلى هذه الفكرة؟ هل يمكن تطبيق الفكرة من طرف واحد؟ أي أن الكردستانيين يطرحون أهدافهم، ويحاولون تطبيقها وحدهم؟ أو تطرح هذه الفكرة على الشعب العراقي أو ممثلي الشعب العراقي ويناقشونها؟ وعند الوصول إلى اتفاق مع ممثلي الشعب العراقي، يمكن الوصول إلى الخيار الأصح، وهو الخيار الذي يمكن التفاعل سياساً معه من بغداد والإقليم في الوقت نفسه، لذلك، أرى أن القيادة الكردية قالت وتقول وتكرر: إن مسألة الخيار المستقبلي لشعب كردستان تسير دوماً من خلال الحوار المباشر مع بغداد، وهو سيكون حواراً سياسياً ثقافياً نخبوياً جماهيرياً، لأن مصير الكرد أو الكردستانيين سواء بقوا ضمن العراق الموحد الديمقراطي التعددي الفيدرالي أو اختاروا استقلال كردستان الاستقلال الكامل أو اختاروا استقلالاً ضمن الدولة العراقية بكيانين في كيان واحد أو كونفدرالية، يجب أن يكون على أساس الحوار والاتفاق مع بغداد، أي أن الخطوات القادمة سواء كانت قريبة أو بعيدة، سوف تكون بعمل مشترك مع بغداد. وأعتقد أننا بدأنا حواراً مع هذه النخبة العراقية لكي نصل سوياً إلى حل، فنحن لدينا قضية، وللبعض

في الطرف الآخر مشكلة مع هذه القضية، أنا لا أسمي القضية الكردية المشكلة الكردية، فنحن أصحاب قضية، ولكن هنالك بعض الأشخاص وبعض الفئات لديهم مشكلة مع القضية الكردية، نستطيع أن نصل سوية إلى نقاش وحوار مفتوح وإلى حل هذه القضية أو حل هذه المشكلة، حسب ما تسمى من جانب الآخرين، والأدوات هي:

- أولاً: الحوار.
- ثانياً: الاتفاق.
- ثالثاً: الرجوع.

من خلال الاستفتاء إلى أبناء كردستان للموافقة على أي نتيجة تصل إليها القيادات الكردية في الحوار مع ممثلي الحكومة العراقية.

هنا، بدأ الأكراد ببناء مؤسساتهم القانونية، وكذلك مارسوا حقهم القانوني على أرضهم، وبدؤوا بالتعامل مع العالم الخارجي، فأصبح الجيل الجديد الكردستاني يرى نفسه في كيان كردستاني، وحينما يتحدث الجيل القديم ـ ونحن من الجيل القديم ـ عن الإطار العراقي يطرح الجيل الجديد كثيراً من الأسئلة على القادة الكردستانيين حيث يسأل: كيف كانت العلاقة مع بغداد في السابق؟ ماذا قدمت بغداد لكردستان؟ ماذا تستطيع أن تقدم لها، هل ستقدم بغداد شيئاً لكردستان؟

طبعاً، الجيل الجديد يختلف تماماً عن الجيل القديم، فنحن حينما ولدنا ودخلنا المؤسسات التربوية كانت هذه المؤسسات جميعها مرتبطة بالمركز، ليس فقط من الناحية الإدارية والفكرية، بل إن المركز كان يحدد كل شيء للأطراف، من حالة الاقتصاد والأسواق، فبغداد كانت كل شيء، والأطراف كانت ترجع دوماً في كل شيء إلى بغداد، إذن، في كثير من مراحل المقاومة الكردية والنضال الأساسي الكردي، كان الإطار الأول أو الأولوية هو الوصول إلى الديمقراطية، ومن خلالها، يمكن الوصول إلى الحقوق القومية للشعب الكردي، ولكن الأحزاب السياسية في الساحة العراقية مع النضال الكردي لم يتوجا ببناء نظام ديمقراطي حقيقي في العراق، لهذا، رأينا أن القضية الكردية أحياناً تتراجع وأحياناً تتقوى، وهذه تتعلق بقوة وتراجع القوة المركزية في بغداد، فعندما تكون هنالك أفكار وطروحات ديمقراطية في بغداد، نرى أن القضية الكردية تتزاوج مع هذه الطروحات، بل تتفاعل إيجابياً معها، ولو نظرنا إلى المراحل المختلفة للتغيير السياسي في العراق وخاصة في بداية ثورة عبد الكريم

قاسم، وحينما بدأت الثورة تتحدث عن الشراكة في العراق في الحكم السياسي العراقي، وتم تثبيت ذلك في الدستور العراقي المؤقت رأينا الأكراد جزءً من المسيرة السياسية في بغداد، وحينما تراجعت بغداد ـ أي الحكومة العراقية ـ عن هذه الطروحات الديمقراطية وتوجهت نحو الطروحات المركزية، رأينا أن السياسة الكردية ابتعدت عن المركز، والآن حينما نتحدث عن الجامعات، فهنالك في كل مدينة كبيرة جامعة، والتعامل والتفاعل مع بغداد بعيد بالنسبة للجيل الجديد، وعندما نتحدث عن التربية، فإن مركزها في كردستان، وكذلك حينما نتحدث عن المسائل الاقتصادية، فنحن نرى أن هنالك مراكز مختلفة اقتصادية في كردستان، بل هنالك ربطٌ اقتصادي بين كردستان ومدن كردستانية مع العالم الخارجي.

المداخلات

- **الدكتور رافع العيساوي:** قبل التفاعل هل يمكن إيضاح الكردية والكردستانية؟
- **الدكتور فؤاد حسين:** حينما نتحدث عن الكردية والكردستانية، فإن هذا المصطلح يعود إلى بداية التشكيلات الحزبية الكردية، حيث تعامل القادة الكرد السياسيون مع الواقع الكردستاني، وحينما درسوا الواقع الكردستاني رأوا أن في كردستان مكونات مختلفة، فإلى جانب المكون الكردي، هنالك المكون التركماني والمسيحي من ناحية الدين، ولكن المسيحين يعبرون عن أنفسهم قومياً، من خلال المكون القومي السريالي، ولهذا، بدلاً من طرح مسألة الكرد، فقط طرحوا المسألة التعددية من خلال كردستان، فكردستان ملك لجميع هذه المكونات.
- **الأستاذ أثيل النجيفي:** الديمقراطية إحدى المشتركات التي تعتقدون أنها ستقارب بين الكرد وبقية العراقيين حسب قولك. فما هي المشتركات الاقتصادية أو الاجتماعية التي تعتقدون أنها تساهم في إعادة تقوية العلاقة؟ وهل يعتقد الكرد بأن لديهم مصالح مشتركة مع عرب العراق أكثر من مصالحهم مع أكراد سوريا أو تركيا؟
- **الدكتور فؤاد حسين:** المشتركات في الإطار الديمقراطي لو تم تطبيق الديمقراطية وأصبحت الديمقراطية جزءً من الثقافة السياسية ـ لأن الديمقراطية لا تعني فقط الانتخابات بل تعني كيفية التعامل مع الآخرين وكيفية قبولهم والإيمان بالتعددية ـ فلو أصبحت الديمقراطية جزءاً من الثقافة السائدة في المجتمع العراقي، فأعتقد أن هذا المشترك وهذه الثقافة سوف تكون ثقافة للجميع، أما بالنسبة للمشتركات الاقتصادية والجماعية، فهي نتيجة العلاقات الاجتماعية الموجودة منذ قديم الزمان بين الأكراد والعرب، فهنالك أسس وقضايا اقتصادية يمكن الاعتماد عليها، صحيح أن بعد إقليم كردستان وخاصة ابتعاده نتيجة سياسة النظام السابق من 1991 إلى 2003 عزل كردستان عن بقية أنحاء العراق اقتصادياً أيضاً، وهذا الابتعاد كان خسارة اقتصادية على كردستان،

وفي الوقت الحاضر، أيضاً التفاعل الاقتصادي ضعيف نتيجة الظروف الأمنية والسياسية في بغداد.

أما مسألة العلاقات الاقتصادية، فأعتقد أنه لو تم العمل المشترك على أساس الإطار الاقتصادي مع بقية أنحاء العراق، فيمكن بناء علاقات اقتصادية قوية مع الأجزاء الأخرى، ويمكن لكردستان أن يلعب دوراً مهماً في هذه العلاقات، لأن كردستان يقع على الحدود التركية والعلاقات الاقتصادية التركية العراقية تمر من خلال كردستان، وكذلك جزء من الحدود الإيرانية تمر عبر كردستان، بالإضافة إلى أن تفاعل السوق في كردستان والعراق يمكن أن يؤدي إلى أسس اقتصادية قوية ومشتركة، مع وجود مجال لبناء هذه الأسس.

- **الدكتور قصي محبوبة:** إن موضوع استقلال كردستان لم يعد قضية عراقية، وإنما هو قضية كردية خالصة، أي أن الذي يؤخر إعلان الاستقلال هو الحسابات والتوازنات الكردية الداخلية وليست الحسابات العراقية، فلماذا يصور الأمر وكأنه مشكلة عراقية؟
- **الدكتور فؤاد حسين:** نحن نحتاج إلى حوار مع بغداد، حتى لو تم إعلان كردستان كدولة، فالقضية تتعلق ببغداد، وقد ذكرت أن القضية الكردية والبعد القومية في كردستان وإيران وتركيا وسوريا يجب أن يدرس الفعل وردوده فيها، مع أن هذه الدول خارج الدولة العراقية، فكيف لا نهتم ببغداد ونحن لحد هذه اللحظة جزء من الدولة العراقية؟

أعتقد أن المسألة الكردية جزء من القضية العراقية، فلو تم التعامل مع القضية الكردية من جانب العراقيين والمثقفين والساسة كقضية عراقية، فيمكن حينئذٍ الوصول إلى حل مشترك، وهو أننا يمكننا العيش معاً أو كجيران، ولكن حتى لو كنا في حالة الجوار، فيجب أن نصل إلى اتفاق وكيفية للتعامل مع الوضع المستقبلي، لوجود مشتركات كبيرة وكثيرة.

- **الدكتور نديم الجابري:** هل تعتقد أن مشروع الدولة الكردية سيكون أهم مخرجات النظام الدولي الجديد؟ وهل ستكون الدولة الكردية مصدر اضطراب أم مصدر استقرار للمنطقة؟ وهل أن المشكلة الكردية ذات صلة بأخطاء الحكومات العراقية المتعاقبة، أم أنها ذات صلة بالطموح القومي الكردي؟
- **الدكتور فؤاد حسين:** مسألة الطموح القومي الكردي يتعلق بولادة الوعي القومي الكردي، وهو جزء من الوعي الذي يتعلق بالوعي الذاتي أو هو ردة فعل للوعي القومي التركي أو الوعي القومي العربي أو الفارسي أو ما يتعلق بالتفاعل مع الطروحات القومية وخاصة

من بعد الحرب العالمية الأولى، سواء في تركيا من جانب كمال أتاتورك، أو في الساحة السياسية العراقية، فالوعي القومي الكردي موجود، وبناء هذا الوعي كما قلت له علاقة بالحركات الذاتية، والبعض الآخر له علاقة بالتفاعل أو كرد فعل أمام الحركات القومية الأخرى بالمنطقة، وحينما نتحدث عن الوعي القومي الكردي، فإننا نتحدث عن الأهداف الكردية أيضاً، لأن الوعي القومي الكردي بالنتيجة يجب أن يؤدي إلى الدولة القومية الكردية، كما تم طرح هذه المسألة من جانب القوميين الأكراد والقوميين العرب.

أما مسألة ولادة الدولة الكردية، هل ستكون مصدر اضطراب أو مصدر استقرار، فلو تعاملنا مع الواقع الحالي في المنطقة، فليس هنالك استقرار، أين الاستقرار؟ هل هنالك استقرار في العراق؟ هل هنالك استقرار في بغداد؟ هل هنالك استقرار في أي منطقة في العراق؟ هل هنالك استقرار في سوريا؟ ومع الأسف، نرى هذه الأيام أنه ليس هنالك استقرار في تركيا، وإذا ذهبنا بعيداً فهل هنالك استقرار في اليمن؟ هل هنالك استقرار في لبنان؟ هل هنالك استقرار في ليبيا؟ حينما نتحدث عن الاضطراب يجب أن يكون هنالك بالمقابل استقرار، أنا أرى أن المنطقة المستقرة نسبياً في عموم المنطقة هي كردستان الآن، فإذا وصل الأكراد وبالتفاهم مع بغداد إلى حل، سواء كان الحل كونفدرالياً أو كيانياً في كيان واحد أو استقلال كردستان، فأنا لا أرى أن ذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار، والمهم أن القيادة الكردستانية تؤمن بالحوار بالطرق السلمية، ونحن لا نؤمن بالعنف للوصول إلى أهدافنا القومية.

- **الشيخ مزاحم التميمي:** ألا ترون أن مطالب الاستقلال تأتي من القيادات فحسب، وامتدادها الشعبي ليس على تلك الدرجة التي يجري تصويرها لنا؟ يبدو أن السبب الرئيس للمطالبة بالاستقلال هو فشل المشروع السياسي للمركز وضعفه، فلم تكن القيادات الكردية تاريخياً تطالب وتلح بهذه الدرجة، أليس كذلك دكتور فؤاد؟
- **الدكتور فؤاد حسين:** إن الكلام عن هذا المشروع هل هو للقيادة الكردية أو للجماهير الكردية؟ يكون الجواب أننا حينما نتحدث عن الوعي القومي الكردي كما نتحدث عن القومية العربية، فهناك فكر تعود جذوره إلى سنين عديدة، وهذه المناقشات الفكرية كانت موجودة وما زالت في الأوساط السياسية والثقافية والمجتمعية، فأنا لا أرى أن مشروع استقلال كردستان محصور بالقيادة الكردية، وأنها هي المسؤولة عن طرح هذه

الأفكار، وإنما الأكثرية الساحقة من أبناء كردستان يحلمون باستقلالهم في الواقع، فالأفكار القومية التي طرحت الآن بشكل تحقيق المصير أصبحت مسألة مادية يتعامل بها الإنسان الكردستاني يومياً، ولكن هنالك خلافٌ في:

1 ـ كيفية الوصول إلى هذا الحق.

2 ـ متى يمكن تطبيقه.

فهنالك نقاشٌ حول ذلك بين القيادات الكردية وبين الأوساط الكردستانية ومنظمات المجتمع المدني. هل بالإمكان الوصول إلى استقلال كردستان؟ وهل يمكن الوصول إليه ونحن نخوض حرباً مع داعش؟ وهل يمكن الوصول إليه وكردستان في وضع اقتصادي سيء؟ ومثلما تعلمون أن البعد القومي الكردي تجاوز الحدود العراقية، فهنالك أكراد في تركيا وإيران وسوريا، كما يؤخذ بنظر الاعتبار ردود فعل تلك الدول في أي حساب يتعلق بمستقبل كردستان.

- **الأستاذ شيروان الوائلي:** إذا كانت الدولة العراقية قد ولدت برأسين، واستعراض التاريخ يدلل على ذلك، فلماذا اصطف الأخوة الكرد وبقوة بالعراق الجديد بعد 2003 وكان لهم الامتياز على الأقل في الدستور النظري، وحسب الانطباع الموجود أن المستفيد الأول من دستور العراق الجديد هم الكرد، والفرصة كانت مؤاتية للانفصال وتكوين الدولة الكردية. وهل الوضع الداخلي الكردستاني وضع مثالي لإقامة دولة كردية؟ بالإضافة إلى التحديات الإقليمية الكبرى المتمثلة بالرفض الإيراني والتركي.

- **الدكتور فؤاد حسين:** إن عودة الكرد بعد 2003 إلى بغداد تتعلق بالظروف الذاتية والطروحات السياسية، وإلى الوضع العام العراقي آنذاك حيث كانت التوقعات كبيرة بالإضافة إلى الوضع الدولي، ولكن الأكراد عندما عادوا إلى بغداد في 2003 عادوا لكي يكونوا مؤسسين لحالة جديدة في بغداد، وعندئذٍ، ومن خلال بناء هذه الحالة الجديدة، يتم الوصول إلى الحقوق الكردية في كردستان، فالدستور العراقي وتثبيته كان ربحاً للجميع مع وجود مساومات في بعض الفقرات الدستورية، ولكن بصورة عامة، فإن الدستور كان لمصلحة الجميع، فالمشكلة إذن ليست في الدستور وإنما في التطبيق العملي له وفي الأفكار السياسية، وبالتالي، فالمشكلة في الثقافة السياسية السائدة، وأنا لا أقول إن الجميع خاضعون لهذه الثقافة، ولكنها ثقافة سائدة في المجتمع السياسي

العراقي، وهذه الثقافة تعود بنا دوماً إلى المركزية في الاقتصاد وفي السياسة وفي القرار، في كل شيء.

وهنالك أيضاً ثقافة سائدة إلى جانب المركزية، وهي عسكرة المجتمع. إن هذه الأمور كانت موجودة قديماً وجددت حديثاً، ويتم ممارستها وهي تؤدي بالخوف لدى أبناء كردستان، فإذا رجعنا إلى تاريخ أبناء كردستان سنجد هاجساً أمنياً يتعلق بالتاريخ الحديث، فنحن عندما نتحدث عن المأساة فنحن لا نقرؤها في التاريخ، بل إن الجيل القديم والجديد شاهدوا هذه المأساة، فلهذا، حينما تتراجع بغداد عن ممارسة العنف، وتلتزم بالدستور سيحصل شيء إيجابي، ولكن عندما تتراجع بغداد وتستعمل العنف، فهنا يؤدي هذا بالناس بالعودة إلى الماضي والمأساة والعنف، فالتعامل مع هاجس الخوف من بغداد في كردستان لو كان بالصورة الصحيحة لاختلف الأمر، هذا في الحالة النفسية، وهناك بعد جغرافي أيضاً تولد خلال كل هذه السنوات من 1991 إلى 2003 فهنالك جيلٌ لم يتعامل مع بغداد ولم يرَها ولم يزرها، وهم الآن يلعبون دوراً في الساحة السياسية في كردستان، فالمجتمع الكردستاني قد تغير، والفهم الكردستاني قد تغير، بالإضافة إلى أن العلاقات الكردستانية مع الخارج قد تغيرت.

- **الأستاذ فرات التميمي:** لماذا يتثبت حق تقرير المصير ضمن دستور عام 2005؟ وبما أن نظام الحكم في العراق برلماني، فما هو السند القانوني والدستوري لإدارة الحكم في الإقليم بنظام رئاسي حالياً؟ وفي حالة حصول الاستفتاء عن حق تقرير المصير، هل يشمل محافظة كركوك والمناطق المشمولة بالمادة 140؟
- **الأستاذ كريم الأنصاري:** هل استطاع الأخوة الكرد كسب التأييد الدولي في مسألة الاستقلال، إذ حتى الأمريكان لا يرون الفرصة مؤاتية لهذا القرار، ولا سيّما أن كردستان محاصر ليس جغرافياً فقط بل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً؟
- **الدكتور فؤاد حسين:** حينما نتباحث مع العديد من القادة في دول مختلفة تطرح هذه المسألة، وهنالك تأييد دولي ضمني للاستقلال، ولكن في الوقت نفسه، هنالك تأكيد دولي لمسألة العيش المشترك وإيجاد الحل، ومفهوم العيش المشترك البقاء بجنب الآخر أو البقاء معاً، فيجب أن نتباحث حول هذه المسألة، وأن نجلس معاً ونصل إلى نتيجة مشتركة، فإن كردستان محاصرة جغرافياً، ولكنها خرجت خارج حدودها لأول

مرة في تاريخها السياسي، وبنت علاقات قوية مع العالم الخارجي، وفهم مأساة الكرد وتضامن معها، فلهذا، هنالك تضامن كبير مع أبناء كردستان وواقعهم، وفي الوقت نفسه، هنالك طروحات مختلفة، فالعالم الخارجي براغماتي، وإذا كانت كردستان عنصر استقرار في المنطقة وتتبنى مجتمعاً متفتحاً ومقاومة للإرهاب مع ما لدينا من نقص كبير، فنحن لدينا مشكلات كبيرة سواء بالممارسات الديمقراطية أو الوضع الاقتصادي، وحين نتحدث حول هذه المشكلات نتحدث عن الأمراض التي تصيب العملية السياسية في كردستان، ونحاول معالجتها، فإذا لم نستطع نطلب المساعدة من الآخرين، وأعتقد أن هنالك فهم واضح للوضع الكردستاني في الاستقلال.

- **الأستاذ إبراهيم الصميدعي:** هل هنالك دولة أعطت للكرد الحق القومي مثلما أعطته الدولة العراقية بمرحلتي البعث ومرحلة ما بعد 2003؟ وما هو تأثير المركزية واقعاً عليكم رغم أنها كانت في حدود الديمقراطية كما يفعل الكونغرس الأميركي مثلاً في ضغطه على موازنة الرئيس؟ ثم ألا ترى أن المحرك الأول للنضال القومي الكردي هو مؤثر خارجي لا وطني طبقاً لخلافه مع بغداد؟ وأخيراً، أين هي الديمقراطية الكردية التي تهدم برلماناً لأنه اختلف مع رئيس إقليم لا يزال الوضع الدولي بحاجة له، ربما بالقدر نفسه لحاجته لصدام حسين؟

- **الدكتور فؤاد حسين:** الجواب على السؤال الأول الذي هو: هل هنالك دولة أعطت الحق القومي للكرد كما أعطته الدولة العراقية في مرحلتي البعث وما بعد البعث؟ إنني أعود بذاكرتي إلى النقاش الذي طرح في جريدة التآخي وجريدة الثورة البعثية فيما بعد 1970 أثناء اتفاقية آذار بين القيادة الكردية والحكومة البعثية، فقد طرح هذا السؤال في جريدة الثورة بهذه الصيغة: لماذا نعطي أكراد العراق حقوقهم، بينما أكراد تركيا وإيران وسوريا لم يعترف بهم؟ هذا السؤال يطرح عندما نقارن العراق مع الوضع الكردي في بقية أجزاء كردستان في تركيا وإيران وسوريا، ولكن يجب أن نعود إلى الوضع العراقي حين تأسست الدولة العراقية، وأنت مختص وتعاملت مع الحالة الكردية، فإذا عدنا إلى البريطانيين عندما ناقشوا تشكيل الدولة العراقية، هل تعلم أنه في مؤتمر القاهرة حينما ترأس تشرشل الوزير البريطاني الخبراء البريطانيين في الشرق الأوسط، وكان قسم منهم خبراء حول العراق، ومن بينهم مس بيل، فطرحت هذه المسألة، وكان هنالك فئتان، فئة تطرح أنه يجب تشكيل الدولة الكردية لأسباب:

أولاً: على أساس أن للأكراد حقاً في كردستان العراق.

وثانياً: كانت هنالك طروحات لمصلحة بريطانيا في تشكيل الدولة الكردية، وهي توقعات الأكراد في كردستان العراق التي كانت أن هذه الدولة سوف تولد بتوأمين كما قلت، فجذور القضية الكردية في الدولة العراقية الحديثة نشأت مع ولادة الدولة، ولو تصفحنا بعض الوثائق التي تعود إلى عصبة الأمم عندما أصبح العراق عضواً فيها سنرى أن الوعي القومي والطروحات القومية في كردستان العراق كانت متقدمة أكثر من الحركات القومية في بقية أجزاء كردستان.

أما مسألة المركزية، فأنت تقارن المركزية الأمريكية مع المركزية التي كانت موجودة واتجاهاتها مع الثقافة الموجودة الآن، وليس هنالك مجال لمقارنة النظام السياسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي والعلاقات الفيدرالية والتاريخ الموجود في أميركا مع العراق، فهذا ليس صحيحاً، فنحن عندما نتحدث عن المركزية في العراق نعود إلى مركزية صنع القرار لشعبين مختلفين، الكردي والعربي، ونتحدث أيضاً عن التركمان والآشوريين، ولكن موضوعنا الآن عن العلاقة بيت المركز والشعب الكردي، فالمركزية بالنسبة لنا تعني استعمال العنف والقوة وعودة الدكتاتورية إلى بغداد، المركزية لا تعني لنا الأطر الإدارية فقط، فالمركزية هي حينما يستطيع القائد في بغداد أن يحرك الجيش على كردستان للهجوم عليها بقرار، هذه هي المركزية التي تعاملنا معها، وهي جزء من الواقع، هذا هو سبب خوفنا من المركزية، ولكن الأطر البيروقراطية والقرارات الدستورية إذا كانت تعود للمركز فنحن نحترمها، ففي الدستور، هنالك توازن بين المركز والأطراف لو تم تطبيقه، ولكن في عدم الالتزام بالدستور سيكون البديل هو إما الفوضى أو العودة إلى المركزية المرفوضة.

أما القول: إن المحرك للنضال القومي الكردي يعود إلى مؤثر خارجي فلا أراه صحيحاً، فإذا كان هذا صحيحاً فالمحرك للثورة العربية الكبرى كان لورانس العرب، لأن الأفكار القومية والدولة القومية أتت من الغرب، فإذا قصدتم أن مسألة التفاعل القومي والفكر القومي والدولة القومية تتعلق بالغرب فهذا صحيح، وهذا يصح على الجميع للعرب والكرد والترك والفرس، ولكن الحركة القومية الكردية الآن نبعت من مأساة الشعب الكردي، ولدت كرد فعل اتجاه الحركات القومية الشوفينية التركية والعربية، وهذا واقع، والحركة القومية الكردية ناضلت من أجل التحرر من الآخر ين وليس لاستعمار الآخرين،

فالأكراد في التاريخ كانوا جزءاً من الدولة العثمانية، وأصبحوا جزءاً من هذا المجتمع التعددي العثماني كمسلمين، وكانوا قبل ذلك جزءاً من النظام الإسلامي العام، ولكن الحركات القومية ـ خاصة بعد الحرب العالمية الأولى ـ ولدت كفعل خارجي ودعم خارجي بين العرب والترك أولاً، وبعد ذلك من خلال التفاعل أو التصادم مع الفكر القومي العربي والتركي ولدت القضة الكردية.

أما الوضع البرلماني الكردستاني، فيوجد فيه مشكلات وصراعات، وهنالك مشكلات عويصة حتى وصل إلى القتال الداخلي، ولكن هذه المشكلات ستحل، وحتى لو لم نؤمن بالديمقراطية، فإن الديمقراطية لمصلحتنا إذا بقينا ضمن الإطار العراقي، لأن الديمقراطية تعني الشراكة والحرية والتعددية، فنحن نؤمن بالديمقراطية، ولكن لدينا نقص في الممارسات، وهذه المشكلات سوف تعالج.

- **الدكتور محمد القريشي:** فهمت أن موضوع الاستقلال طفل كبر وترعرع مع كبر الدولة العراقية... أي أنه ثابت من ثوابت سياسات النخب الكردية، هل كان لديكم خلال فترات المعارضة تصور مسبق عن شكل الدولة المستقلة وعلاقاتها مع محيطاتها المختلفة؟ وهل كان لديكم تصور عن المرحلة الانتقالية نحو الدولة المستقلة، أي الوضع الحالي؟ أم أنكم وضعتم الأهداف العامة وتعاملتم مع المتغيرات بشكل براغماتي تترسب معه أشكال المرحلة الانتقالية والدولة النهائية تدريجياً؟

- **الدكتور فؤاد حسين:** مسألة التوأم الطفل الذي ولد كردياً ـ مع الأسف ـ تم تهميشه من البداية، ومع هذا الشعور بالاضطهاد كانت هنالك مقاومة، الشعور السائد أن الإنسان الكردي مع ولادة الدولة العراقية كان مضطهداً، في الوقت نفسه لديه ثقة بالنفس، لأن روح المقاومة ولدت منذ ذلك الزمن، والنقطة الثابتة في السياسة الكردية والنخب، وليس فقط النخب الكردية، مع أن النخب والأحزاب السياسية كانت تلعب دوراً أساساً في توعية الشعب الكردي، فنضال الشعب الكردي والأهداف كانت تتفاوت حسب التغيرات والفعل الإيجابي أو السلبي والطروحات في بغداد، ونرى أن الأفكار كانت تطرح مسألة حق تقرير المصير آنذاك، ولكن العمل السياسي كان منصباً على عمل بناء عراقي ديمقراطي، ومن خلال العمل الديمقراطي هذا نحصل على الحقوق القومية في الدولة العراقية. وفي مرحلة المعارضة، كانت هذه المراحل مختلفة، ففي مرحلة معينة

ذهبنا وتفاوضنا مع صدام حسين، والأحزاب الكردية تفاوضت مرات عديدة مع صدام حسين والحكومة البعثية حينما كان هنالك طرح لوقف إطلاق النار، وهذا دليل على أن الأكراد من خلال هذه المراحل أرادوا أن يبقوا جزءاً من العراق حتى في زمن صدام حسين، فكانت هنالك مفاوضات مختلفة في 1984 الاتحاد الوطني الكردستاني، وفي 1991 الجبهة الكردستانية، ولكنهم لم يصلوا إلى أي نتيجة، لهذا، فإن الثابت في السياسة الكردية العمل من أجل الحصول على الحقوق المشروعة للشعب الكردي منذ ولادة الدولة العراقية، ولكنك تعرف أن الحقوق كانت تتعلق بتوازن القوى، حسب قوة الحركة الكردية وضعفها، فحصل التفاوت في هذه المراحل، لا أعتقد أنه كان هنالك فكرة حول أن هذه مرحلة انتقالية ـ بمفهوم المرحلة الانتقالية ـ لكي نعلن بعد سنين دولة كردية، فالقيادات الكردية عندما عادوا إلى بغداد، وكردستان عادت إلى العراق كان الهدف بناء العراق الجديد والعيش معاً فيه، هذا كان الهدف والواقع، ولكن حينما لا يكون هنالك عطاء من الجانب الآخر فلا يكون هنالك أمل وتطور اقتصادي وانفتاح اجتماعي وسياسي، ويكون هنالك نقص ورد فعل في كل هذه المسائل في كردستان، فلماذا ننسجم مع الواقع وهو لا يلبي طموحاتنا، أنا دوماً أقول: لو قارنا سكوتلاند مع بريطانيا، وكان الوضع العراقي يشبهه، وكان هنالك استفتاء في كردستان مثلما كان هنالك استفتاء في سكوتلاند ربما اختار الأكراد خياراً آخر، وربما اختاروا بغداد، ولهذا، نقول: المشكلة لا تتعلق بكردستان فقط بل تتعلق بالجانب الآخر، فما يجري في بغداد إذا كان إيجابياً فإنه سيؤثر في كردستان، وإذا كان سلبياً يكون رد الفعل سلبياً أيضاً.

- **الدكتور عمار الشهرستاني:** هل تحول الاستقلال أو الانفصال من فكرة ورؤية إلى مشروع حقيقي لدى الأكراد؟ أم ما زال طور التمني والرجاء؟ وكيف يتطلع الموقف الكردي الداخلي إلى مستقبل كردستان بعد الانفصال أو الاستقلال؟ مع وجود اختلافات داخلية.
- **الدكتور فؤاد حسين:** أولاً، أنا لا أتحدث عن الانفصال، فأنا أتحدث عن الاستقلال، نعم حينما يكون هنالك استقلال تكون هنالك حالة طلاق، ولكن الطلاق مع التفاهم يكون شيئاً جيداً بالاتفاق على مجموعة أشياء مستقبلية وقضايا حالية، فالطلاق بهذا حماية لأفراد العائلة لأجل التطلع إلى مستقبل للعمل والعيش معاً، هذا المشروع يطرح في الأوساط السياسية، بل جميع الأحزاب السياسية تتحدث عن هذا المشروع، ربما هنالك

خلاف على مسألة كيفية الوصول إليه أو توقيته، ولكن مسألة استقلال كردستان واردة على كل حال، ولكنها تطرح ضمن الدولة العراقية.

هنالك أحزاب وقادة ومثقفون يطرحون أنه من الأحسن البقاء ضمن الدولة العراقية، على أن نكون مستقلين ضمنها، وهذا هو الطرح الكونفدرالي، أما الطرح الذي أؤيده، فهو أن نكون دولتين في دولة واحدة، لكي نبقى معاً ونبني ونتفاعل معاً، ولكننا إن بقينا معاً ولم نصل إلى العيش المشترك، وبقي الصراع دائماً فسيكون هذا خطراً على بغداد وأربيل، ولهذا، السبب، نحن نطرح المسألة بصورة حوارية لكي نصل إلى الهدف بقناعة مشتركة بين الطرفين، فإذا كان هنالك طرح آخر في بغداد من أجل الاستمرار في هذا العيش المشترك أو العيش كلٌّ في غرفته في بيت واحد، فيجب أن نسمع الأخوة في بغداد ونحاورهم، أما الموقف الكردي الداخلي بالنسبة لمسألة الاستقلال فهو موقف واضح للجميع كما قلت، مع وجود خلافات في كيفية الوصول إليه، أو الوسائل والتوقيت لأجل ذلك، ولكن الجميع متفقون أن كل شيء يجب أن يمر من خلال بغداد، أي بالتعاون والتفاهم والعمل المشترك.

- **الدكتور فاضل الغراوي:** هل تجدون أن التوقيت هو السبب في تأخر إعلان الانفصال أو الظروف الإقليمية والدولية والداخلية لن تسمح به في المدى القصير، وهل سيناريو انتهاء داعش في العراق سيعزز وجود إقليم مستقل؟
- **الدكتور فؤاد حسين:** مسألة التوقيت مهمة، ولكن الظروف الإقليمية والدولية مهمة أيضاً، وقد قلت إن البعد القومي والجغرافي للقضية الكردية يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار، ويجب على القيادة الكردية أن تدرس هذه المسألة، فنحن حينما نتحدث عن التعاون والعمل والاتفاق المشترك مع بغداد، نجد هنالك تأثيرات للسياسية الكردستانية ووضع الإقليم على المجتمع الكردي في أجزاء أخرى من مناطق الأكراد، ولهذا، يجب أن يؤخذ الوضع الإقليمي بعين الاعتبار.

أما مسألة محاربة داعش فهي مسألة أخرى، وهي من أولويات الإقليم الآن، ولكن دحره يجب أن يكون بالتعاون مع الجميع، ونحن نحاول بناء جسور أمنية عسكرية سياسية مع الأطراف المشتركة في عملية تحرير الموصل، فهي مهمة لنا كما هي مهمة للأخوة العرب والمكونات الأخرى الموجودة في الموصل.

- **الدكتور ظافر العاني:** أنا غير مطمئن علمياً بأن إخواني الكرد ينطبق عليهم مبدأ حق تقرير المصير، فالقانون الدولي أجاز استخدام هذا الحق حصراً للدول الخاضعة للاستعمار فيما عرف لاحقاً بقرار تصفية الاستعمار، ولا ينطبق على الدول متعددة الإثنيات. والمنظمات الدولية حرصت على الاحتفاظ بالحدود الموروثة حفاظاً على السلم، لأن إطلاق هذا الحق سيجعل العالم مزقاً، أنا لا أغمط حق الكرد في أن يكون لهم وطن مستقل، لكن الإشكالية عندي في موضوع حقهم بتقرير المصير.
- **الدكتور فؤاد حسين:** نعم، إن مسألة حق تقرير المصير ـ إذا رجعنا إلى مفهومها الكلاسيكي ـ تخص الشعوب التي كانت خاضعة للدول الاستعمارية، هذا من الناحية القانونية، ولكن هذا المفهوم تطور في المدة اللاحقة، وهنالك أمثلة عديدة على ذلك، فدولة واحدة أصبحت دولتين بناء على ممارسة هذا الحق في مفهوم القانون الدولي العام، وأصبح هنالك تطور حتى في مفهوم قانون التدخل الإنساني، فقد بدأ بناؤه مع التدخل في كردستان العراق عندما اتخذ قرار 688 في 1991 بالتدخل الإنساني بالعراق، ومثال ذلك السودان، فقد تكونت دولة جديدة ضمنه بناءً على التفاهمات التي حصلت بين الدولتين، وفي أوروبا، شكلت دول جديدة كانت ضمن دولة واحدة.
- **الدكتور قصي محبوبة:** أنا باعتباري عراقياً شيعياً عربياً، أجد نفسي مندفعاً للدفاع عن استقلال كردستان، بل أشجع أخوتي الكرد عليه، وموقفي هذا قد يزعج بعض عشاق المركزية المقيتة وأصحاب الدولة المركزية، وسؤالي هو: بما أننا نعلم جيداً أن العلاقة بين الإقليم والمركز ليست فيدرالية، وإنما هي كونفدرالية، فلماذا لا نصوب شكل العلاقة في المرحلة الأولى، ومن بعدها يكون الخيار مفتوحاً أمام الشعب الكردي للبقاء بالكونفدرالية أو الاستقلال وإنشاء الدولة الكردية؟
- **الدكتور فؤاد حسين:** نحن نحتاج إلى أفكار من الجانب الآخر، والأفكار المطروحة من جانبكم بناءة وقابلة للنقاش ومهمة.
- **الدكتور نديم الجابري:** لدينا قناعة راجحة أن الدولة الكردية قادمة في الأفق القريب، وليس بمقدور الحكومة الاتحادية إيقاف هذا المشروع، لأنه مخرج النظام الدولي الجديد، لذلك من المناسب أن تنشأ الدولة الكردية بالتفاهم مع بغداد، لأن تبعات

الاستقلال دون موافقة بغداد قد يزيد من اضطراب المنطقة، وقد يصل الاضطراب إلى كردستان. فانفصال التراضي لا بد أن يراعي مصالح العراق العربي من الزوايا الآتية:

1 ـ ضمان حصص العراق العربي من المياه.

2 ـ حفظ حقوق العرب في المناطق المتنازع عليها.

3 ـ ضمان إطلالة برية للعراق العربي مع تركيا بحدود 20 كم من حدود دهوك.

4 ـ تبادل سكاني وتبادل أراضي.

5 ـ مد أنبوب من كردستان إلى البصرة لتنويع مصادر تصدير النفط للدولة الكردية، ولضمان مصالح اقتصادية مشتركة تحول دون احتدام الصراع المسلح.

هل تشاطروننا الرأي جناب الدكتور فؤاد أم تختلفون معنا؟

- **الدكتور فؤاد حسين:** هذه نقاط تفاوضية، وهي مهمة، وهذا دليل على أنه يجب أن يكون هنالك تفاهم مع بغداد، مع أن القضية الكردية قضية بغداد، ثم إن الوضع الكردستاني يهم بغداد، ولهذا، يجب دراسة هذه النقاط من الطرفين ومحاولة الوصول إلى تفاهم مشترك.
- **الدكتور علي الدباغ:** كيف تُقيِّم العلاقة المستقبلية مع إيران، مع ارتفاع المطالبات الكردية بنوع من الانفصال عن بغداد. هل تستطيع إيران أن تكون مانعاً للحلم الكردي؟
- **الدكتور فؤاد حسين:** العلاقات الحالية مع إيران جيدة، وحينما تكون هنالك خطوة أخرى بالاتفاق مع بغداد فيجب شرحها للمسؤولين في طهران وأنقرة، فالبعد الجغرافي والقومي الكردي يؤثر سلباً وإيجاباً على الآخرين هناك، فيجب الاستمرار بهذه العلاقات الجيدة مع إيران، ولكن في الوقت نفسه، فإن الوضع المستقبلي يؤثر في الدول المحيطة، ولهذا، يجب شرح الموضوع للأخوة في طهران.
- **الأستاذ إبراهيم الصميدعي:** ما هي حدود الاستقلال الكردي المنتظر، أهو في حدود إقليم كردستان العراق نفسه أو في حدود الطموح الكردي المشتبك جداً مع تركيا الآن التي انقلبت على أكرادها (بتواطؤ) كردي عراقي أو مع قوات سوريا الديمقراطية التي تجاوزت أميركا محاولاتكم وشبكتهم في حرب مباشرة مع عرب سوريا ضد داعش.

- **الدكتور فؤاد حسين:** نحن نتحدث عن كردستان العراق، أما الحدود الداخلية للإقليم أو كردستان المستقلة، فعندنا اتفاق ودستور يمكن أن يقرر الحدود والمناطق المتنازع عليها عن طريق الاستفتاء، ونتمنى أن نصل إلى نتيجة، وأما الأخوة الكرد في سوريا، فنحن نستطيع عمل محاولة أخرى لحل هذا الموضوع، لأن خلط المسائل في الوقت نفسه لا يؤدي إلى الجواب الصحيح.

الشيخ صباح الساعدي: ما الموانع الإقليمية لقيام الدولة الكردية المحفزة للقومية الكردية في كل من إيران وتركيا على وجه الخصوص بعد انهيار الوضع في سوريا، أي أن قيام الدولة الكردية له موانع محلية خاصة بالعراق وموانع إقليمية بالحد الأدنى، إن لم نقل دولية أيضاً، هل هنالك حوار مع إيران وتركيا في هذا الخصوص؟

- **الدكتور فؤاد حسين:** طرحت المشكلة هنا ببعدها القومي والجغرافي والقومي الكردي، فهذا الموضوع حساس ونتيجة علاقات القادة الأكراد الجيدة مع تركيا وإيران نحن نتباحث معهم حول الوضع الكردي بصورة عامة والوضع العراقي خاصة، ومستقبل المنطقة بصورة خاصة، فعندما نتحدث عن مستقبل العراق وكردستان العراق، فإن دول الجوار يطرحون هذه المسألة وكل مشكلات العراق على المائدة السياسية في كثير من الدول، ولكنها لم تطرح للنقاش بهذا الشكل، ولكن مع ذلك، فالأفكار والخلفيات وجذور المشكلة والرؤى المستقبلية للعراق والعلاقات بين بغداد وأربيل كل ذلك مطروح للنقاش.

- **الأستاذ صائب خدر:** ما موقف الإقليم من الأقليات في إقليم كردستان، خاصة في حالة وجود تشتت في الانتماء لهذه الأقليات بين الإقليم وغيره، وخاصة مع وجود صراعات حزبية قوية في جبل سنجار وفقدان ثقة البعض منهم في القيادة في الإقليم وبغداد، والدليل على ذلك هجرتهم بالإضافة إلى قرار الكونغرس الأمريكي في تسليح الأقليات لحماية مناطقهم ورغبة البعض منهم في إدارة مستقلة.

- **الدكتور فؤاد حسين:** توجد سياسة عامة، وتوجد ممارسة للسياسة في مرحلة معينة، وتوجد ممارسات سياسية محلية، والسياسة العامة في كردستان معلومة، فحينما نتحدث عن التعددية الدينية، الكردية، القومية، السياسية، فهذا جزء من الثقافة التي نتبناها، فنحن نحاول أن نزرع الانتماء التعددي في كردستان يومياً، ولكن مسألة جبل

سنجار والوضع المأساوي فيها والكارثة الإنسانية واختطاف النساء الإيزيديات والتعدي عليهن والقتل الجماعي هي جرح عميق في كل إنسان، ولكنك إذا كنت كردياً وقريباً من هذا الحدث، فإن هذا الجرح سيتضاعف، والحمد لله فسنجار تحررت، نعم هنالك مشكلات في سنجار، وبعد تحرير الموصل سيتم التعامل معها وتحل، وهنالك أمر واقع، وهو هجرة كثير من المسيحين والإيزيديين بل كثير من الأكراد والعراقيين إلى الخارج، ومن حق كل إنسان أن يهاجر وأن يعود إلى وطنه، ولكن الوضع المأساوي للإيزيديين في سنجار أدى بالكثير منهم إلى الهجرة، ويجب أن نتقبل هذا الواقع، ولكن نتمنى أن يعودوا يوماً إلى سنجار وإلى كردستان.

- **الشيخ مزاحم التميمي:** هل ترون أن هنالك انسجاماً وليس تقاطعاً في وجهات النظر لدى الحزبين الكرديين الرئيسين بخصوص الاستقلال؟
- **الدكتور فؤاد حسين:** أنا لا أرى تقاطعاً بين الحزبين بخصوص الاستقلال، وكلاهما يطرحان حق تقرير المصير منذ زمن من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية، فإنه بالاتفاق الذي حصل بين الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير أشاروا إلى مسألة حق تقرير المصير والاستقلال، فالهدف القومي مشترك، وهنالك تفاهم عليه، ولكن هنالك رؤى مختلفة حول كيفية الوصول إلى الأهداف وتوقيت العمل من أجله، فهذه المسائل مطروحة، لذلك، نحتاج إلى حوار داخلي من أجل التنسيق، وبعد ذلك نذهب إلى حوار جماعي مع بغداد.
- **الشيخ صباح الساعدي:** سؤالي الثاني للدكتور العزيز فؤاد حسين، إن الحوار مع بغداد أو النخب السياسية العراقية في بغداد من أجل استقلال كردستان، هل من الممكن أن يتطور إلى تنازل كردستان عن (كركوك) مقابل الاستقلال، وكذا، يتضمن الحوار إعطاء مساحة محددة للحدود مع تركيا تكون جزءاً من حدود العراق مع تركيا وليس كردستان، وغير ذلك أيضاً فيما يتعلق بالمياه، وبإطار عام، هل القيادة الكردية مستعدة لإعطاء تنازلات محددة لإعلان الاستقلال بالاتفاق مع بغداد.
- **الدكتور فؤاد حسين:** أنا أرى أنه لو كانت هنالك نية للوصول إلى اتفاق عن طرح جميع المسائل بصورة واقعية وصريحة، لحُلت المشكلات الآنية والمستقبلية سواء بقيت كردستان ضمن العراق أو أصبحت مستقلة، ولكن الجواب على هذا السؤال يتعلق بالوضع بالمستقبل.

- **الأستاذ فرات التميمي:** لماذا لم يتثبت حق تقرير المصير ضمن دستور عام 2005؟ وبما أن نظام الحكم في العراق برلماني، فما هو السند القانوني والدستوري لإدارة الحكم في الإقليم بنظام رئاسي حالياً؟ وفي حالة حصل الاستفتاء عن حق تقرير المصير، هل يشمل محافظة كركوك والمناطق المشمولة بالمادة 140؟
- **الدكتور فؤاد حسين:** كنت في خدمة الرئيس مسعود البرزاني خلال مناقشة الدستور، وكانت هنالك مجاميع مختلفة، فمجاميع القيادة تناقش المواد المطروحة، وبعد ذلك تشكل اللجنة الدستورية، والتي كانت عائدة إلى المجلس الوطني، وطرحت هذه الفكرة، وكانت هنالك اعتراضات، ولكن تم تثبيت شيء في ديباجة الدستور تتعلق بالالتزام بهذا الدستور وحفظ وحدة الأراضي العراقية، فوحدة الأراضي العراقية ثبتت في الدستور، والالتزام أو عدم الالتزام بالدستور يؤدي إلى بقاء وحدة الأراضي العراقية أو عدم بقائها، والنظام الموجود في كردستان العراق لا يتعارض مع الدستور، فهناك قوانين في كردستان تتعلق بها ولا تتعارض مع الدستور، وليست على شاكلة القوانين الموجودة في بغداد، فإذا رجعنا إلى الأسس القانونية والنظام المطبق في كردستان وجدناه نظاماً شبه رئاسي لا يتعارض مع الدستور، ولنا الحق في أن نختار النظام، فلهذا، لا أجد هنالك تناقض بين النظام الحالي وبين ما إذا تم اختيار نظام آخر في كردستان ضمن الدستور العراقي إذا بقينا ضمن الإطار العراقي، فهذا ليس مخالفاً للدستور، وفي المستقبل، يمكن أن يكون لدينا دستور، ونحن لدينا مسودة دستور وليس لنا دستور.
- **القاضي أصغر عبد الرزاق الموسوي:** برأيكم، هل تمكنت الأحزاب الكردستانية من موائمة شعاراتها وأهدافها مع التغييرات التي طرأت في العراق عبر نضالها كما تفضلتم؟ أو بمعنى أدق هل تمكنت من أن تتجاوز المسألة القومية في أدبياتها وخطابها السياسي وتفاصيل تعاملها مع المستجدات بعد عام 1991 و2003؟ ولا سيّما أن جزءاً كبيراً من نضال الشعب الكردي كان رد فعل للمتبنى القومي لدول المنطقة.
- **الدكتور فؤاد حسين:** إن الشعارات المطروحة والأهداف بعضها مرحلية وبعضها استراتيجية، ولكن الوضع الكردي سواء عدنا إلى المقاومة الكردية قبل 1991 ـ 2003 أو ما بعدها، فإنه يتفاعل مع الطروحات والسياسات الأخرى، وبعض تلك الأهداف

والشعارات طرحت عن طريق النمو الذاتي، ولكن بعضها جاءت ردة فعل، وهذا وارد في السياسة، وبواسطة هذا التفاعل وردة الفعل يتم صياغة الشعارات.

- **الدكتور هشام داوّد:** هل هنالك أنظمة كونفدرالية اليوم في العالم؟ أنا أتحدث قانونياً؟ هل سويسرا كونفدرالية؟ هل كندا كونفدرالية؟ هل إسبانيا كونفدرالية؟ آخر نموذج كونفدرالي ألغي عام 1848؟ هذا لا يعني بأن ليس من حق الكرد البحث عن نموذج خاص بهم.

وهل المركز الضعيف يشكل ضمانة لكردستان؟

قراءة للأسئلة: بعض الأصوات السياسية الشيعية المتنفذة أقرب إلى الطرح الهوياتي (الرجوع فيدرالية شيعية)، إن حقق الكرد الاستقلال، فهذا معناه استقلال ضمني للشيعة. أنا أنظر للسياق العام للحوار. أراه للأسف بعيداً جداً من الواقع.

- **الدكتور فؤاد حسين:** المسألة هي ليست أن هنالك أنظمة كونفدرالية أو لا، أو هل يمكن أن يؤدي الوضع السياسي في العراق أو في مناطق أخرى إلى ولادة أنظمة كونفدرالية أخرى؟ من الواضح أن ذلك النظام موجود في النظام السياسي ويمكن الاستفادة من تاريخ الكونفدراليات التي كانت موجودة في العديد من الدول، حتى أن البعض يعد أوروبا نوعاً من الكونفدرالية، وأن بعض المفسرين القانونيين يعدونها نوعاً من الفيدرالية.

والكونفدرالية هي كالفيدرالية وكالديمقراطية أيضاً لها شكل واحد، ومسألة مركز ضعيف يشكل ضمانة لكردستان أم لا؟ فالمركز لو كان ديمقراطياً فإنه يشكل ضمانة لكردستان، ولكن مركزاً فيه فوضى يشكل كارثة لكردستان، ومن الأفضل أن يكون المركز ديمقراطياً تعددياً ليشكل ضمانة للهاجس الأمني، وكما قلت، فإن اتخاذ القرار لدى الأكراد وخاصة القرار الأمني لا يتخذ من جانب فئة واحدة، وخاصة المتعلقة بالحرب والقتال.

وبالنسبة لحقوق الأكراد، فهذا شيء يتعلق بالوعي القومي والوضع القومي وتفاعله بالمنطقة، وأيضاً في الحرية في إطار الدولة أو الفيدرالية، ولكن مسألة كيف يتعامل الشيعة أو الأحزاب السياسية الشيعية مع كردستان، فهذا شيء يتعلق بالأخوة السياسيين والمسؤولين في بغداد.

المحاضرة السادسة

العراق اللامركزي: التعايش السني ـ الشيعي

2016/6/15

حوار بين:

الدكتور رافع العيساوي مع الدكتور قصي محبوبة

مركز الرافدين للحوار

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R . C . D

رافع العيساوي

رئيس تجمع المستقبل الوطني

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

مجتمعُ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	بكالوريوس في الطب العام
الجامعة	جامعة بغداد / العراق
سنة التخرج	1990

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / الانبار / 1966
محل الاقامة الحالي	الامارات / دبي
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	تجمع المستقبل الوطني

المؤهلات:

اللغات	العربية / الانكليزية
الخبرات العامة	خبير في مجال الطب الجراحي للعظام والكسور
المؤلفات المنشورة	لا يوجد
المناصب السابقة	وزير المالية ، نائب رئيس الوزراء ، وزير الدولة للشؤون الخارجية ، عضو مجلس النواب العراقي

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

قصي محبوبة

المستشار السياسي لرئيس تيار الحكمة الوطني

البريد الألكتروني

.

رقم الموبايل

.

مجتمعٌ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دكتوراه في القيادة والاستراتيجية
الجامعة	جامعة فينكس / الولايات المتحدة الأميركية
سنة التخرج	.

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / النجف الاشرف / 1971
محل الاقامة الحالي	العراق / النجف الاشرف
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	تيار الحكمة الوطني

المؤهلات:

اللغات	العربية / الإنجليزية
الخبرات العامة	خبرة في مجال القيادة والتفكير الاستراتيجي
المؤلفات المنشورة	"القيادة" ، "العلم حيث الذات هي الجغرافيا"
المناصب السابقة	.

الأستاذ هيوا عثمان: يشرفني أن أدير هذا الحوار بين الدكتور رافع العيساوي والدكتور قصي محبوبة، وسيكون عنوان الحوار عاماً، كي يتسنى الحديث في كثير من القضايا التي تهم الشارع العراقي، ومثل هذا الحوار للنخبة الموجودة اليوم في المركز تعد فرصة مهمة لمناقشة القضايا بعيداً عن الإعلام والضوضاء التي نسمعها خارج هذا المركز.

عنوان الحوار: (العراق اللامركزي: التعايش السني ـ الشيعي)، ولنبدأ بفسح المجال للمتحاورين للحديث عن هذا الموضوع.

البداية مع الدكتور رافع العيساوي، ولنسأله عن رؤيته للعلاقة بين الشيعة والسنة في العراق، ولا أعرف، هل نسميه العراق الجديد أم العراق ما بعد 2003؟ وكيف يرى آفاق المستقبل في هذه العلاقة إذا كانت هنالك نية لإيجاد عراق لا مركزي؟

- **الدكتور رافع العيساوي:** أفهم أن السؤال هو: كيف هي العلاقة بين السنة والشيعة؟ سأترك الحديث بهذا الصدد، وأتطرق للعلاقة بين السياسيين، ولن أتكلم عن العلاقة الشعبية بين السنة والشيعة، وإن كانت المساحات تختلط كثيراً بسبب هذه السياسات، وأود الإشارة إلى أننا لسنا في برنامج (الاتجاه المعاكس).
- **الأستاذ هيوا عثمان:** بالتأكيد إن الحديث اليوم عن الطبقة السياسية في العراق التي عادت إليها كثير من الملفات التي تتحكم بها، واضطررنا أن نسميه شيعة وسنة مجازاً.
- **الدكتور رافع العيساوي:** بالتأكيد، وللأسف ستكون هنالك ارتدادات اجتماعية على الشيعة والسنة، بسبب السلوكيات المتبادلة التي تصدر من السياسيين الشيعة والسنة، أود أن أذكر بوجود «تغريدة» للأخ قصي محبوبة مضمونها: (أن كل من يعتدي على عراقي فهو داعشي، بغض النظر عن طائفته، وكل من يهين كرامة العراقي فهو إرهابي)، وقال أيضاً: (لا سلام بلا عدالة). وسوف نحتاج إلى هذه التغريدة كثيراً في الدقائق القادمة، وأود أن أستعرض بسرعة أحوال العرب السنة في مشاركتهم بالفترة الماضية بعد 2003 على خلفية خلاف العرب السنة من مقاطعين ومشاركين، فقد كان المقاطعون يلومون

المشاركين بأنهم أعطوا شرعية للعملية السياسية، وما حصل أن جميع المشاركين بالعملية السياسية أصبحوا خارج العملية السياسية، مما جعل المقاطعين يقولون: «قلنا سابقاً لا جدوى من المشاركة»، ثم أتت الصحوات عندما دخلت القاعدة على محافظتهم، وقيادات الصحوات مع الأسف كانت الحكومة العراقية تنظر لمعظمهم بعين الشك، ثم المظاهرات، ونعرف كيف انتهت، ثم اختاروا الذهاب إلى ديالى والموصل وصلاح الدين، ودخلت بعض الجماعات في ديالى ومنعتهم من تحقيق ذلك، وإلى اليوم، لم يحصل ذلك، ولم يقدم رئيس الوزراء (المالكي) شيئاً في حينه، وعندما دخلت داعش وطلبوا التسليح، ترددت الحكومة بتسليحهم، وكانت تنظر إليهم بشك وريبة، فالمشاركة لم تأتِ بنتيجة، المظاهرات تم التعامل معها بسلبية، الصحوات لم تأت بنتيجة، الأقاليم لم تتحقق، طلب التسليح لمحاربة داعش لم يحصل، وصاحب كل ذلك انقلاب من السيد المالكي على الاتفاقات، سواء اتفاق أربيل أو ما لحقه، وحتى في حكومة السيد العبادي وبرنامجها المعطل لحد الآن مع إدارة فردية وغير مهنية للملف الأمني في هذه المحافظات وفي عموم العراق، وانتهت بسقوط هذه المحافظات بيد داعش، وكنا قد حذرنا من بناء الجيش والمؤسسة الأمنية على أسس طائفية وغير مهنية، ما يؤدي إلى مشكلات كبيرة، وهذا ما حدث. أيضاً ظاهرة انتشار الفساد الإداري والمالي في عموم مفاصل الدولة، وانجر إلى المؤسسة العسكرية في الموصل، فمثلاً كان شركاء الحكومة مثل أسامة النجيفي يعجزون أن يقنعوا السيد المالكي بوجود مشكلة أمنية ببساطة لوجود شيء واحد يقتنع به المالكي وهو أنه أصدق من شركائه السياسيين، هذه التراكمات هي سياسية ولها أبعاد وارتدادات طائفية أثرت كثيراً على العلاقة الشيعية السنية والوطنية عموماً. ثم جاءت قضية انقسام العشائر، فبعضها ذهب بداية مع داعش، وبعضها حمل السلاح ضد داعش، ولكن هذا لم يشفع لحاملي السلاح أمام الحكومة بحيث إن الحكومة تقبل بتسليحهم لقتال داعش، وبقيت تنظر لهم بسلبية كما لو أن الجميع مع داعش، وأنهم حاضنة داعش، ولقد رأينا ـ للأسف ـ تسليحاً متواضعاً جداً لا يرقى لتسليح الحشد الشعبي. أنا شخصياً كنت في أربيل، وجمعت عشائر الأنبار، وقلت لهم: إن هذه الهجمة تشبه هجمة القاعدة في 2006، ولا يوجد حل إلا بتكاتف العشائر مع الحكومة لمواجهة داعش، ولم نعتبر ما تعرضنا له من استهداف سياسي من جانب المالكي مبرراً لنا لكي

نبقى متفرجين، بل عقدنا مؤتمراً كبيراً لمكافحة الإرهاب في أربيل، ودعونا له المقاتلين على الأرض وأطرافاً من الحكومة وبعضهم لم يحضر والسياسيين، ومعظم عشائر الأنبار حضرت، وأقول: وقفنا ضد داعش، كما وقفنا في 2006 ضد القاعدة.

إن الممارسات السياسية التي صدرت من الحكومة السابقة أو الحالية بالتأكيد لها انعطافات طائفية، مثل جرف الصخر 70 عائلة لم ترجع، وفي صلاح الدين وفي الأنبار، وقصة جسر بزيبز وخمسة ملايين نازح، وبدأ يتشكل رأي عام في هذه المحافظات أن الحكومة أو الشركاء السياسيين لا يريدونهم، وكما قلت: إن هذه السلوكيات لا تنم عن ترحيب بالشراكة، فالمشاركون خارج العملية السياسية الآن، حتى الذي يقاتل ينظر إليه بالشك.

- **الأستاذ هيوا عثمان:** شكراً دكتور رافع العيساوي، إن طبيعتك العلمية وكونك طبيباً جعلتك تشخص الحالة بشكل جيد، والآن الدكتور قصي محبوبة، وأرجو أن ننظر إلى اليوم، فاليوم، نحن أمام الحدث الآني الذي يرتبط بعلاقة الطبقة السياسية في العراق في الحرب على داعش، فكثير من المراقبين يقولون: في العراق حربان، حرب إنهاء داعش وحرب إيقافها، السؤال هو: هل ما يجري اليوم هو حرب إيقاف داعش أو إنهاء له؟
- **الدكتور قصي محبوبة:** الرؤية التي أؤمن بها لعراق جديد مبنية على التعايش، ولا يمكن لنا أن نتقدم أية خطوة في بناء الدولة دونه، والتعايش لا يعني أن تذيب وتميع الخلافات، وإنما التعايش يعني قبول هذه الخلافات والتعايش معها، فالعراق الجديد يحتاج إلى التعايش السلمي المذهبي والديني والسياسي والقومي، ودون هذه الأركان الأربعة لا يمكن بناء العراق، الشيعي مسكون بخوف من الظلم والتجاوز، والسني مسكون بخوف من التهميش في المستقبل، ورغم أن موضوع الحلقة هو التعايش الشيعي السني، فسنركز على خوف الشيعي من الماضي وخوف السني من المستقبل، ولكن على الجانب السني نرى هنالك جبهة للمواجهة وصوت واطئ وخافت جداً للاعتدال، ونحتاج أن نناقش هذه المسألة، الشيعة لديهم جبهة للمواجهة وجبهة للاعتدال والتسامح، وفريق المواجهة الشيعي لا يمثل سوى 10 % من الشيعة، ولكن إدارته سلطوية ودوافعه إقليمية، وفريق الاعتدال الشيعي هو الأغلبية المطلقة، والآن بدأ يدير الدفة، وإن كانت ببطء ولكن بثبات، والآن بدأت لدينا رؤية ـ وإن بدأت خجولة ـ ولكن لدينا رؤية لبناء

الدولة، وهذا أساس من منطلقات التعايش، ومن وجهة نظري، إن أكبر أخطاء السنة ربط مشروعهم بالمشروع الإقليمي، وأصبحوا أداة له بصورة قاطعة، أما أكبر أخطاء الشيعة أنه استورد من الشيعة إلى الحرب الداخلية السورية ومنحها القدسية، وهذا خطأ سيدفع ثمنه الشيعة تاريخياً، هنا أصل إلى خلاصة المشكلة، وهي أن السنة وفروا بيئة حاضنة للإرهاب، وهذا ما كلفهم كل هذه الخسائر ودمر البنى التحتية، وبعد هذا الاعتراف المتبادل يبدأ التعايش، وكل ما يبقى بعد ذلك مجرد تفاصيل ولا أراها مهمة، وعلى الشيعة أن يرفضوا إقامة المشروع العراقي الشيعي وأن يضعوا الحدود بين مفهومين مختلفين، وهما مفهوم الشيعة للعراق أو العراق للتشيع، وأساس المشكلة أن يخرج الشيعة من خوفهم جراء تداعيات الماضي، وأن يخرج السنة من خوفهم من المستقبل، والمنغصات متوقعة نتيجة الحرب وشراستها وتداخلها العشائري والعقائدي أيضاً، ولكنها مقبولة جداً من الطرفين، فنحتاج إلى قيادات سنية تشعِر الحكومة أنها جزء يعتمد عليه، ولا تحاول أن تتجنب الاعتراف بالأخطاء التي حصلت في الفترة السابقة، وتطالب الآخرين أن يعترفوا بأخطائهم، ولكن على القيادات السنية الاعتراف بأخطائها أيضاً، فالاعتراف يجب أن يكون متبادلاً من الطرفين.

وأنا أرى الآن أن المعركة في الفلوجة تسير بشكل جيد شيعياً وسنياً، ما عدا بعض المنغصات التي نسمع بها عن القيادات السنية في أنها تطالب بالمشاركة وننظر لهذه القيادات على أنهم شركاء أصلاء في هذا الوطن، وهذا حقهم المشروع، ولا يحتاجون في ذلك إلى منَّةٍ من أحد، ولكن ـ في الوقت نفسه ـ نستغرب جداً من بعض التصريحات والمواقف التي تؤخذ من هذه القيادات والتي دائماً تعيد الأمور إلى نقطة الصفر، فماذا نسمي قائداً مهماً من منطقة سنية في الموصل يحاول أن يجعل تجربة داعش تجربة مقبولة ولو في حدها التنظيمي؟ فمثل هذه التصريحات لا يمكن أن تخلق الثقة المتبادلة، وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن تؤدي إلى التعايش، وهي تزرع بذور الفتنة في الحاضر والمستقبل، فعلينا أن نكون صريحين وواقعيين وأن نقيّم أنفسنا ونقيّم أداء الآخرين، وهذا هو الانطلاق الحقيقي إلى التعايش في المستقبل، وهو أنه علينا الاعتراف، الاعتراف الذاتي، ولا نضيف مبادرات، فلدينا كثير من المبادرات، وبالإمكان أن نأتي بمبادرات أكثر.

المهم أن نبدأ من أساس المشكلة، وهل نحن جاهزون للبدء بالتعايش؟ هل نحن جاهزون للبدء بالاعترافات المتبادلة؟ هل نحن جاهزون لقطع المشروع الإقليمي وامتداداته في داخل العراق؟ نعم، سوف يبقى الإقليم الذي نعيش فيه مؤثراً، ونحن جزء مهم من هذا العالم، نؤثر ونتأثر به، ولكن هنالك فرق بين أن نؤثر ونتأثر وبين أن نكون مجرد ارتدادات للمشاريع الإقليمية، فالآن الذي يؤخر التعايش بين السنة والشيعة واقعاً هي الارتدادات الإقليمية من كلا الطرفين، وهذه هي المشكلة، وكل ما يتكلم به الدكتور رافع العيساوي هو تفاصيل، والتفاصيل بإمكاننا أن نتجاوزها إذا كان أساس المشروع واضحاً للطرفين.

- **الأستاذ هيوا عثمان:** دكتور قصي محبوبة، لو نظرنا اليوم إلى الملف الحالي ـ وهو الحرب مع داعش ـ كيف ترى العلاقة بين الطرفين في هذه الحرب؟ وما هي رؤيتكم للشيعة والسنة الساسة في هذا الملف؟ وهو الخوف من الماضي والخوف من المستقبل، يقول البعض: إن الشيعة يخافون من الماضي والسنة من المستقبل والكرد يخافون من الاثنين معاً، الشيء المهم هو أن هذا الخوف انعكس بطريقة ما على الحرب ضد داعش، فلو تشرح لنا بشكل علمي: ما هو التفكير الشيعي اليوم في هذه الحرب للقضاء على داعش؟ وما هي القراءة الشيعية لهذه الحرب؟ كما لو نسمع من دكتور رافع كلاماً حول رؤيتك في الحرب التي تجري اليوم ضد داعش.

- **الدكتور رافع العيساوي:** أنا أعتقد بداية أن سقوط هذه المحافظات تحت سلطان داعش ليس فقط بسبب ظروف ساهمت الحكومة بها بإطلاق سراح الإرهابيين من سجن أبي غريب أو من المظالم، أو إيجاد خوف سني من السلطة وعدم الثقة المتبادلة، ولكن الجو الذي يعيشه السنة جعلهم يشعرون أن الحكومة لا تنظر لهم على أنهم شركاء حتى في قتال داعش، فبعد سقوط الفلوجة كنت أنا مع لجنة لإدارتها تتكون من شيوخ عشائر ووجهاء ونخب، وكان المطروح أن هذه الهجمة في 2014 التي حدثت في الفلوجة تشبه هجمة القاعدة، ولا يوجد حل إلا أن يقاتل أبناء المدينة لمنع داعش من السيطرة على المدينة، وبدأت الوفود تذهب إلى بغداد في نهاية حكومة المالكي وبداية حكومة السيد العبادي، وإلى الآن لم تتصرف الحكومة بثقة مع هذه العشائر وتجعلها بمواجهة داعش، علماً أنه في تقييمنا أن قتال داعش واجب شرعي ووطني، وهو ضرورة، ونحن

رافضون لسقوط المدن بيد داعش مهما كانت المبررات حتى لو كان عندنا خلاف مع الحكومة.

فنحن نعتقد أن بالإمكان إيقاف داعش، بل إنهاؤها، بشرط ألّا تكرر الحكومة الأخطاء السابقة، لأننا لا يمكن توقع نتائج مختلفة إذا كررنا الأخطاء نفسها، فاليوم، أصبح لدينا خبرة في أن الممارسات الخطأ تنتج هذا الواقع المأساوي، فإذا انفتحت الحكومة على هذه المحافظات التي لديها الخبرة في مقاتلة داعش، فسوف توقف وتؤخر شر داعش، بل ستنهيها، ولكن شرط ألّا تعمل بمعايير مزدوجة فتسلح العشائر بتسليح مختلف عن تسليح الحشد الشعبي.

- **الأستاذ هيوا عثمان:** الحديث عن المقدمات ينقلنا إلى موضوع آخر مهم جداً، وهو مفردة في السياسة العراقية لم نسمعها منذ عام أو أكثر، وهي مفردة المصالحة الوطنية، فنحن نلحظ اليوم غياباً كلياً لهذا المصطلح من المفردات السياسية العراقية، سواء في لغة الحكومة أو الأحزاب السياسة العراقية أو الكتل السياسية، والسؤال اليوم: ما هو تصورنا للمصالحة الوطنية؟

- **الدكتور رافع العيساوي:** مما يؤخذ على حكومة السيد العبادي أنها تأخرت كثيراً في برنامجها، حتى أنه لم ينفذ بعد، ثم أطلقت مبادرات مثل المبادرة الوطنية للسلم الأهلي وبناء الدولة للسيد عمار الحكيم ومبادرات أخرى، ولكن لم يرَ أيّ منها النور، وهذا يطرح سؤالاً هو: هل نحن أمام مبادرات نظرية أو خطوات عملية لتفعيل موضوع المصالحة الوطنية؟ لأن موضوع قتال داعش يمكن أن ينتهي كقتال أو كحرب، ولكنك يمكن أن تكسب الحرب وتخسر السلم المجتمعي لا سمح الله، وبناء على هذا أقول: إن جزءاً من حاجتنا في المرحلة القادمة في عقد شراكة وطنية، وبالإمكان الانطلاق من مبادرة السيد عمار الحكيم، وعقد مؤتمر وطني حولها ونقاشها في كثير من المشتركات فيها، ولكن الحكومة إلى الآن لم تأخذ خطوة واحدة في هذا الاتجاه.

وفي أحيان كثيرة، كان الكل يتذرع بالشارع، بأن الشارع لا يقبل وأن الشارع متأزم، فالسنة يقولون: إن شارعنا مشدود، والشيعة يقولون: إن شارعنا مشدود، والحقيقة هي أننا ليس عندنا ديمقراطية مباشرة مثل المدن الإغريقية حيث الشعب هو الذي يقرر، فنحن عندنا نواب الشعب، فإذا اقتنع السياسيون، فإنهم يستطيعون أن يعكسوا

هذه الرؤية إلى الشارع، وإذا اختلفوا ينزلون خلافهم إلى الشارع، وبالتالي، بالإمكان الشروع بمبادرة حقيقية وعقد شراكة وطنية يمكن أن تنهي المشكلة، فالذي ينهي المشكلة هو الشراكة الحقيقية والتي يشعر الكل فيها أنهم مثلوا هذا البلد، فمن دراستنا لـ125 نموذجاً من نماذج الحرب الأهلية بعد الحرب العالمية الثانية، عرفنا أن 21 منها فقط قسمت دول صراعها و104 منها اتفقت على عقد شراكة وتعايشت مثل اتفاق الجمعة الكبير لإيرلندا، ونحن يسعنا أن نتعايش وأن نتفق على عقد شراكة تحقق العدالة وتلتزم بالدستور.

ومع ملاحظة أن الفترة الماضية كانت فترة خروقات دستورية وقانونية، فليس أمامنا إلا نموذجان، نموذج الحرب المستمرة مثل الحرب الأهلية الأمريكية أو حرب البسوس أو مثل أي حرب أهلية في الدنيا، أو نموذج الشراكة الوطنية، ونحن لسنا نعيش وحدنا في جزيرة بعيدة عن العالم، فهنالك نماذج كثيرة لبلاد تعرضت لمثل ما تعرضنا له ووصلت إلى اتفاق، والسؤال هو: هل هنالك إرادة؟ آمل ذلك، ولكن الإرادة وحدها لا تكفي، فلا بد من عقد شراكة وخطوات تنفيذية وتوقيتات زمنية وضمانات.

- **الأستاذ هيوا عثمان:** الحديث كثير عن المصالحة الوطنية أو التعايش بين المكونين، فأود أن أتحدث عن أساس المشكلة، ففي المفاوضات الدولية، يوضع تصور لليوم المنشود، وفي العراق، نفكر في اليوم الذي يلي داعش ويوم المصالحة الوطنية والتعايش السلمي، ما هو شكله؟ وما هي معالم هذا اليوم؟ وهذا أمر غير واضح بالنسبة لكثير من الجمهور، وهنالك تصورات مختلفة لهذا اليوم، فما هي التصورات بالنسبة للضيفين؟

- **الدكتور رافع العيساوي:** لا أعتقد أن هنالك مشكلة بالاعتراف المتبادل سنياً وشيعياً، فنحن اليوم نتكلم عن حل تاريخي ينهي المشكلة، ويقود البلد إلى بر الأمان، وبقاء البلد بلا مبادرة خوفاً من الشارع سيجعل الشارع يلعن القيادات، لأنها لم تبادر، هذا أولاً، وثانياً: إن موضوع الشراكة الشيعية السنية فيها مشكلة، وأنا لا أريد أن أخوض في التفاصيل، ولكن إجابة على سؤال الدكتور قصي محبوبة، هل نحن جاهزون للتعايش؟ أقول: نعم، نحن جاهزون للتعايش، ولكن الحرب لا يمكن أن تنتهي إلا بحل دائم، فالحرب قد تكسر القاعدة مثلما حصل مع القاعدة، ثم إن الممارسات السيئة قد تخلق داعشاً جديداً، فلا بد من عقد شراكة وطنية

يلتزم بها الجميع، وموضوع التدخل الإقليمي يحتاج لتفاصيل طويلة، لأن جزءاً من المشكلة العراقية هو التدخل الإقليمي، فإذا كان جزء من عقد الشراكة أن تكون العلاقات الإقليمية أساساً متبادل لمصلحة العراق فهذا ممتاز، أما إذا كان البعض ذا علاقة إقليمية أمنية، ويعترض على علاقة سياسية فقط من الطرف الآخر فهذه مشكلة، فيجب ألّا نرجع إلى مقاربة الماضي، لأن تكرار المقدمات يعني تكرار النتائج، خاصة في الملف الأمني، فلم يكن العرب السنة شركاء بالملف الأمني إطلاقاً، لا في المحافظات ولا في بغداد، فموضوع الشراكة في بغداد يجب أن يكون في القرار السياسي والاقتصادي، فهنالك مستويان للشراكة ومستويان للالتزام، وهو التزام متبادل، وأعتقد أننا ما لم نتحرك خطوة أخرى ما بعد داعش تجاه اللامركزية أو موضوع الأقاليم، فأعتقد أنه سترجع تمدد تدخلات بغداد على هذه المحافظات، وأخطاؤها ستنجر عليها مرة أخرى، كما حصل في سقوط الموصل والفلوجة، وأهل مكة أدرى بشعابها، فبمزيد من الإصلاح لهذه المناطق وعقد شراكة يلتزم به الجميع نستطيع أن نتكلم عن تفاصيل عقد هذه الشراكة، وبكل الأحوال، فالقضية ليست تقديم مبحث نظري، فإذا كانت هنالك إرادة فهنالك أفضل المشاريع المصاغة والجاهزة لنناقشها لما بعد داعش مرحلة السلم، ومرحلة تسليم أمن هذه المناطق لأبنائها ومرحلة الشراكة الحقيقية، ومرحلة منح صلاحيات لهذه المحافظات بالإضافة إلى المصالحة الوطنية والعفو العام.

اقترحنا عام 2006 على الحكومة إقرار قانون السلم المجتمعي، وكان جزء منه أن تضع الحكومة موازنة مالية في قانون الموازنة لدفع ديات للطرفين سنة وشيعة، حتى ننتهي من قصة القتل المتبادل في السنين الماضية، وكانت الفكرة مقبولة، ولكن التسويف في قبول المقترحات والأفكار جعلها لا تنفذ.

أما الأقاليم، فأنا أقول بأنه لا أقاليم طائفية، فكلما تكلمنا عن الأقاليم، يقولون: هذه مقدمة للتقسيم، وأنا لا أعتقد شخصياً أن تقسيم العراق هو الحل، لأن الحل يكون بمزيد من الصلاحيات والشراكة الحقيقية وإعطاء قناعة للعراقيين على أنهم شركاء بالوطن دفاعاً عنه وشراكة حقوق وواجبات، فلإنجاح فترة ما بعد داعش نحتاج إلى إجراءات بناء ثقة متبادلة بين الطرفين لدفع الخوف من الماضي لدى الشيعة والخوف

من المستقبل لدى السنة، وهذه الإجراءات معروفة بما يتعلق بالعفو العام والمعتقلين وعودة النازحين، وتخصيصات مالية لبناء هذه المدن، ولدينا مبحث يقدم في مكان آخر، إضافة إلى الخروج من النقاش إلى خطة عمل وطنية.

- **الأستاذ هيوا عثمان:** الدكتور رافع العيساوي، كيف ترى نموذج تكريت بعد تحريرها، نموذج إدارة تكريت هل هو مرضٍ؟ وهل يمكن أن يكون نموذجاً لباقي المناطق عندما يتم تحريرها من داعش؟
- **الدكتور رافع العيساوي:** لا أعتقد أن صلاح الدين نموذج للإدارة، لأن نازحي بيجي وقراها وعزيز بلد في صلاح الدين لم يرجعوا، وسليمان بك لم ترجع لها العوائل، ثم إن صلاح الدين نفسها أخذت قراراً منذ أربع سنوات بالتحول إلى إقليم، ولديها قرار من المحكمة الإدارية لم تنفذه الحكومة لحد هذه اللحظة، وبالتالي، فأجزاء من صلاح الدين تعاني من المشكلات لحد الآن، فهي ليست نموذجاً.
- **الدكتور قصي محبوبة:** أنا أحب أن أسمّي الأشياء بأسمائها، فأنا هنا في هذا المركز أتكلم بصراحة وبوضوح وشفافية، وأبتعد عن اللغة السياسية، فاليوم، السنة والشيعة يخوضون صراعاً إقليمياً أساسه الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية، هذا نصف الحكاية، والنصف الآخر، أننا نفتقد إلى قيادات سنية وشيعية حقيقية لديها الجرأة، ولديها القوة لتقف أمام القوى الإقليمية، وتقول: إن العراق لديه خصوصيته، وبإمكانكم أن تتفقوا وتختلفوا خارج الحدود العراقية، ولا تكون الساحة العراقية ساحة مواجهة مفتوحة، فالمصالحة الوطنية تحتاج إلى التعايش، وهو يحتاج إلى ضوابط أهمها أننا حينما ننتقل إلى الحالة الإدارية اللامركزية فعلينا أن نعرف أن العراق الذي نعرفه والذي أُسس بعد اتفاقية (سايكس بيكو) كان عبارة عن تجميع لأجزاء مختلفة، وكان بحاجة إلى مركزية شديدة جداً ليبقى عراقاً بالطريقة التي نعرفها، أما العراق الذي نعيش فيه الآن ـ بعد تجربة 2003 ـ هو عراق بالاختيار، والاختيار لا يحتاج إلى مركزية شديدة، إنما نحتاج إلى اللامركزية.

هنا، ننتقل من الحل السياسي إلى الإداري، إذن، علينا أن نعمل على الجبهتين السياسية والإدارية، ففي السياسية علينا أن نعمق التعايش، وأن نقطع التدخلات الإقليمية، وأن نحاول أن نبدأ عملية الاعترافات المتبادلة، وفي الخط الإداري، علينا أن نقدم ضمانات

للجميع بأنهم يستطيعون أن يكونوا أسياداً في محافظاتهم ومناطقهم ضمن إطار عراقي واحد موحَّد.

مهما تكلمنا عن المبادرات وعن المشاريع بالمشاركة والوحدة، دون دولة ولا قانون، فلا ينجح شيء دون ذلك. إن داعش قد قدمت لنا خدمة بأننا مستهدفون، فهي كانت تحاول أن تسقط بغداد وكربلاء والنجف كما أسقطت الموصل والرمادي، فلا يوجد هنالك حد للتطرف، وعلينا أن نواجه ذلك التطرف، سواء كان سنياً أو شيعياً، لأن التطرف لا يؤمن بالدولة ولا التعايش ولا بالطوائف نفسها. وعلى هذا الأساس، علينا نحن سنةً وشيعةً أن نتعلم من الدروس، فـ13 سنة كافية، وأنه لا حل أمامنا إلا أن نتعايش في عراق واحد وأن نتخلص من خوفنا من الماضي والمستقبل، فالأساس القوي لإزالة هذا الخوف هو أن نتحول إلى النظام اللامركزي الذي يضمن حرية وكرامة كل الطوائف والقوميات.

- **الأستاذ هيوا عثمان:** الحديث عن بناء الدولة حديث عن الإصلاح الذي أطلقه رئيس الوزراء، والذي لم نرَ أي تحقق له خلال سنة، بل بالعكس، رأينا تعقيداً أكثر من أي مشهد آخر، كيف يرى الضيفان عملية الإصلاح الجارية الآن؟ وكيف يريان تأثير ذلك على العلاقة في بناء المكونين الأساسين؟ وهل إن الإصلاح الحكومي الذي طرحه السيد رئيس الوزراء من إجراءات تكفل بناء الثقة بين شيعة العراق وسنته؟ كما أود أن أطرح سؤالاً للدكتور قصي محبوبة بما تفضل به بأنه: هل تعتقد أن الطبقة السياسية الشيعية قادرة على الوثوق بممثلي السنة اليوم في العراق مثل الدكتور رافع العيساوي أو الآخرين أو هي قادرة على منح الثقة لهم، والذين من المفروض أن يكونوا موجودين في بغداد، وليس في خارج العراق.
- **الدكتور رافع العيساوي:** منذ أن بدأنا في العام 2010، اتفاقية أربيل وما بعدها كانت خلافاتنا مع السيد المالكي.
- **الدكتور قصي محبوبة:** أنا شخصياً أؤمن بأن الإصلاح الحقيقي يبدأ بتفعيل اللامركزية، فكثير من الصراعات والمحاصصة هي على سلطة المركز وعلى نفوذه، وهذه الصراعات تتحول إلى صراعات سياسية، ومن ثم تنقلب إلى صراعات طائفية، وصراعات على السلطة والثروة، واللامركزية سوف تقضي عليها ولو بالحد الأدنى، بالإضافة إلى اعترافنا بالمشكلة الأساسية، وهي المشكلة السياسية وقبول الأطراف بالتعايش ضمن دولة

واحدة يؤمن الجميع أنها ملاذهم الوحيد والأخير، ولكن اللامركزية سوف تجنبنا كثيراً من نقاط الاحتكاك، فمشكلتنا اليوم أننا نحتك بأكثر من نقطة، وينعكس ذلك على طوائفنا وديناتنا، وتقليل نقاط الاحتكاك هو الأساس في بدء التعايش.

- **الدكتور رافع العيساوي:** أتفق مع الدكتور قصي محبوبة بأن اللامركزية ستحل مشكلات كبيرة، لأن الفترة الماضية تدخلت الحكومة كثيراً في شؤون المحافظات، حتى أنها حاولت أن تبني طبقة سياسية تابعة لها، وما عادت تستمع حتى لممثلي المحافظات، مما أوصل البلد إلى وجود طبقة تتكلم بما يناسب حكومة المالكي في بغداد، وهنالك رؤية في بناء الدولة، ونحن جاهزون للتفاعل معها والتعاون فيها.

أما الإجابة على الأستاذ هيوا في ملف الإصلاح، فنحن لم نرَ ملف الإصلاح لدى السيد العبادي عملياً، بل رأينا قضية نظرية، لقد رأينا برلماناً وحكومة معطلة وأمناً مضطرباً، كما أتفق أيضاً مع الدكتور قصي محبوبة أن تطلق الحكومة مفهوم الإصلاح، ثم تخول الحكومة البرلمان تخويلاً كاملاً، لأننا رأينا أن الحكومة قد عجزت عن عقد جلسة حول المصالحة في بغداد.

- **الأستاذ هيوا عثمان:** أعتقد أن حديث الدكتور رافع العيساوي فيه رسالة مهمة جداً نتمنى أن نسمع من الدكتور قصي محبوبة رداً على جهوزية الدكتور رافع العيساوي والطبقة السياسية السنية للحوار وجعل المستقبل ما بعد داعش غير شبيه بما قبله.
- **الدكتور رافع العيساوي:** أحب أن أزيد أن المخاوف والشكوك التي ساورت المرحلة الماضية لا يوجد فيها استهداف سني، بمعنى عدم القبول بالعملية السياسية أو عدم القبول بالشيعة وحكمهم، فكل ما هنالك هو إشكاليات انعكست طائفياً وخربت العلاقة بين المحافظات وبغداد، وإن التدخل الخارجي إذا لم يوضع له حد فإن البلد سيذهب إلى الخراب، فإذا استطعنا أن نصل إلى عقد شراكة وطنية باتفاق داخلي وضمانات لتنفيذه،وباتفاق جميع الأطراف المحلية والإقليمية، لأن كل الاتفاقات هي لإنهاء الحروب الأهلية في العالم، ولم تكن داخلية فقط بل وخارجية أيضاً.
- **الدكتور قصي محبوبة:** من المفرح أن نسمع القيادات السنية مستعدة للحظة التاريخية، وأعتقد أن هنالك قيادات شيعية قادرة على أن تكون بهذا الاستعداد نفسه، ولكن النقطة الأهم في الموضوع أننا مثلما نحن بحاجة إلى رسائل ثقة من الحكومة والشيعة إلى

الطرف السني، نحن أيضاً بحاجة إلى رسائل من الطرف السني إلى الشيعة والحكومة، فالهجمة التي تعرض لها الشيعة خارجياً وإعلامياً لم نلاحظ فيها دفاعاً من أخوتهم عنهم، فالهجمة التي تعرض لها العراق لأن الشيعة يحكمونه لم نرَ في ذلك موقفاً سنياً شجاعاً إلى جانبهم، ومن الجميل أن نسمع مثل الدكتور رافع العيساوي والأستاذ أثيل النجيفي يدافعون عن تجربة الحشد الشعبي وعن تجربة الشيعة وقتالهم لداعش.

لماذا لم نسمع هذه الأصوات عالية عندما يكون هنالك تجاوز وحالة طائفية ولو كانت محدودة، ولا نسمع ذلك أيضاً عندما تتعرض الدولة العراقية للهجوم، من الجميل أن تكون هنالك معارضة، ولكنها يجب أن تدافع عن الدولة التي تؤمن بها، وهذا سوف يقويك كقيادة إقليمياً ووطنياً، وهذا هو الذي سيصنع التعايش والمصالحة، ويصنع قيادات يمكننا الاعتماد عليها والسير معها إلى المستقبل.

- **الدكتور رافع العيساوي:** لعلك لم تلاحظ ـ دكتور قصي ـ أنني ذكرت أنه رغم خلافنا مع السيد المالكي في 2014 فإننا عقدنا مؤتمراً كبيراً اسمه المؤتمر العربي لمكافحة الإرهاب في أربيل، ودعيت فيه شخصيات من ضمنها شخصيات حكومية، وأقول: نحن لم نجلد الحكومة أو نعاقبها بداعش رغم خلافنا معها، وبالتالي، فنحن نعتقد أنه لا وجود للعراقيين إلا في ظل دولة عادلة تلتزم بالدستور وتعطي الصلاحيات والحقوق للجميع.

تأكد ـ دكتور قصي ـ من أننا عندما نتفق فبكل شجاعة ومروءة سندافع عن هذا الاتفاق، ونولد له القناعات المناسبة، ولكننا نريد التزاماً وضمانة، ففي الفترات السابقة كنا نتفق ويحصل بعد ذلك الانقلاب، وهذا جعلنا نقتنع بأنه لا فائدة من الاتفاق، وإذا شعرنا هذه المرة أن الاتفاق تفصيلي وفيه حق وعدل للجميع التزمنا بالدستور، والقانون هو الذي يعطي كل ذي حق حقه، ويلتزم بقضية اللامركزية، أما عندما لا نكون شركاء، فلا يعني بأننا لا نلتزم بالدستور والقانون، فقد التزمنا في قتال داعش، والحكومة بداية لم تكن معنا، وسنكون ملتزمين عندما تضع الحكومة يدها بيدنا وتلتزم بضمانات، أما وعود على ورق فلا أعتقد بأنها تصلح.

- **الأستاذ هيوا عثمان:** إن ما نسمعه من اقتراحات هي في فتح صفحة جديدة في العراق بين الساسة السنة والشيعة.

- **دكتور رافع العيساوي:** لقد تحدثت عن ضمانات لمثل هذا الاتفاق، فما هي الضمانات التي ستكون كفيلة لبناء الثقة في الشارع السني برأيك اليوم؟
- **الدكتور رافع العيساوي:** بكل صراحة، إن التجربة الماضية كانت تجربة انقلاب على الاتفاقات، وهذا هو رأينا منذ كنا في بغداد قبل أن نختلف مع الحكومة، وكنا نحاول أن نكون جزءاً في بناء الدولة لا السلطة.
- **الدكتور قصي محبوبة:** المفارقة أن إخوتنا السنة يعيبون علينا أننا نحاكمهم من خلال نافذة النظام السابق، فلماذا نسمع القيادات السنية، اليوم، تحاول أن تحاكم تجربة الدولة وعلاقتها مع الشيعة من خلال الحكومة السابقة التي لها ما لها وعليها ما عليها، فالحكومة السابقة كانت ظروفها استثنائية، والعراق كله كان يعاني من تلك الظروف، وكانت التجربة وليدة، والأخطاء واردة وإن كانت كارثية فبإمكاننا تجاوزها، نحن نتكلم عن مستقبل وطن وطائفتين كريمتين تعيشان في هذا البلد، وعلينا أن نبتعد عن لغة الضمانات لكي نكون معاً في هذا الوطن، فعلينا أن نؤسس لمشروع ونتقدم إلى الأمام، فالكل قد استوعب التجربة والأخطاء، علينا أن نركز على الأساسيات، فهنالك أطراف شيعية كان لديها موقف من الحكومة السابقة، وفي الوقت نفسه، هنالك أطراف سنية مهمة كانت داعمة لهذه الحكومة.
- **الدكتور رافع العيساوي:** تأكيداً على الأخ قصي وجميع الأخوة، أنا لا أحاكم الشيعة بجريمة أخطاء الحكومة، لأن هذا ليس عدلاً، ولكن هذه الأخطاء تنجر على الجميع، وهم يدفعون الثمن، ونحن جاهزون لعقد شراكة جديد لبناء الدولة القائمة على النظرة المستقبلية لا بالنظر إلى الماضي ومخاوفه ولا إلى التطمينات المتبادلة، فقد قلت أكثر من مرة: نحن لم نعاقب الحكومة في موضوع القتال ضد داعش، بل كنا مشجعين للوقوف ضدها حين كنا مختلفين مع الحكومة، وهذا مؤشر أننا لا نجر خلافنا السياسي إلى قضية كبرى مثل حرب داعش.
- **الأستاذ هيوا عثمان:** دكتور قصي، هل الطبقة السياسية الشيعية اليوم قادرة على أن تجلس على مائدة التفاوض أو تقبل القيادات السنية التي أثبتت بنو ع أو بآخر أنها تمثل الجمهور السني في العراق؟ والسؤال الثاني: هنالك حديث عن طائف عراقي أو اتفاق من نوع يشبه اتفاق الطائف، ما هو رأيكم به؟

- **الدكتور قصي محبوبة:** الحكومة لم تكن تمثل شيعة وسنة، وإنما كانت تمثل حكومة العراق، وفيها تمثيل لكل العراق سواء كانوا شيعة أو سنة أو أكراد، وإذا ارتكبت هذه الحكومة أخطاءً فإن الكل وبالتساوي يتحمل هذه الأخطاء بمقدار مشاركته وبمقدار مسؤوليته، نرجو أن نتجاوز ما حصل بالحكومة السابقة وننطلق إلى الأمام.

الآن لدينا حكومة بالإمكان أن ندعمها، نعم حركتها بطيئة، وقد تكون متباطئة في بعض الأحيان، ولكن التحديات كبيرة، فلدينا مشكلات وتحديات كبيرة ولدينا احتلال وحرب، وبإمكاننا أن نمنحها فرصة، ولكن قبل هذا علينا أن نعود إلى أساس المشكلة، هل بإمكاننا أن نتعايش؟ هل بإمكاننا أن نخلق هذه الثقة الحقيقية بين السنة والشيعة، وننتقل إلى بناء العراق اللامركزي؟ هذا هو السؤال المركزي.

نعم، هنالك استعداد لدى القيادات الشيعية أن تجلس مع كل قيادة سنية قادرة على أن تمثل الطيف السني على الأرض تمثيلاً واقعياً بغض النظر عن خلفيات هذه القيادة، فالمهم أن يكون لديها المشروع والرؤية والجرأة والشجاعة الكافية لأن يكون هنالك اعتراف بالأخطاء إذا ارتكبت، وأن يكون لدينا اعترافات متبادلة، وهي الأساس في بناء أي مشروع حقيقي وواقعي، نحن مستعدون، وأنا أقول وبثقة: هنالك استعداد كبير لفتح صفحة جديدة، بعملية حقيقية وعلمية من أجل تجاوز أخطاء الماضي، وليس فقط أخطاء الحكومة السابقة، ولكن أخطاء الماضي عند الجميع منذ تأسيس الدولة العراقية.

أما جواب السؤال الثاني، فمع احترامي لتجربة لبنان، ولكن العراق أكبر من لبنان وبإمكانه أن يقوم بهذه الخطوة، ولكنه بحاجة إلى الدعم الإقليمي، وخصوصاً قطبي القوى الإقليمية الآن المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، هذا دعم لا غنى للعراق عنه في هذه المرحلة، ودون دعم هاتين القوتين، فإن العراق لا يمكن أن يستقر ولا أن يخطو خطوات واثقة إلى المستقبل، نحن ندرك مدى النفوذ والتأثير لدى المملكة العربية السعودية على القوى السنية، ومدى تأثير الجمهورية الإيرانية على القوى الشيعية، وأن التفاهم ما بين هذين القطبين سوف ينعكس إيجابياً ومباشرة على الساحة العراقية، ولكن بإمكان القيادات العراقية، سواء كانت شيعية أو سنية، إجبار تلك القوتين على أن نتوافق مع أهدافهما إذا كان لديهما مشروع ورؤية واضحة وشجاعة كافية لتطبيق هذا المشروع على الأرض.

- **الدكتور رافع العيساوي:** لا أختلف على أن تجربة لبنان ليست تجربة نموذجية، وقد لا تصلح مثالاً للحل العراقي، فإن جزءاً من الأوضاع التي تشبه وضع العراق منها داخلي ومنها خارجي، وقد تحتاج إلى الضمانات الخارجية حتى يستقر الجميع، والحكومة قد تحتاج من الأمم المتحدة، لأنها ستسأل: هل سيلتزم السنة؟ والسنة كذلك ستسأل: هل ستلتزم الحكومة؟ فلكي تنتهي هذه القضية نحتاج إلى طرف ثالث يكون ضامناً لهم جميعاً لدعم العملية السياسية ولدعم الحكومة.
- **الدكتور قصي محبوبة:** هنالك تحولات جذرية تجري في القوتين الإقليميتين، المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأعتقد أن هذه التحولات تنعكس إيجابياً على الحالة العراقية خصوصاً في المملكة العربية السعودية التي تحاول أن تتغير من مملكة مؤسسة طائفياً ومذهبياً إلى مؤسسة معتمدة على قوتها الاقتصادية والجغرافية، وكذلك الجمهورية الإسلامية تحاول أن تتغير من جمهورية إسلامية مبنية على المواجهة والتحدي إلى جمهورية إسلامية تعتمد على إرثها الإمبراطوري الكبير، متصالحة ومندمجة مع المجتمع الدولي، هذان المتغيران المهمان في كلتا القوتين سوف ينعكسان على العراق وعلى العراقيين سنة وشيعة، وعليهم أن يستعدوا جيداً لهذين المتغيرين عاجلاً أو آجلاً.
- **الأستاذ هيوا عثمان:** السؤال الأخير للدكتورين: لو طلب منك أن تعد ثلاثة أخطاء ارتكبتها الشيعة والسنة، فما هي هذه الأخطاء خلال الـ13 سنة الماضية؟
- **الدكتور رافع العيساوي:** واحد من الأخطاء الاستئثار بالملف الأمني وإدارته فردياً في الفترة الماضية، وهذا أدى إلى انهيار المؤسسة ومحاولة صنع طبقة سياسية تابعة للسلطة في بغداد، إضافة إلى الاستهداف السياسي.
- **الدكتور قصي محبوبة:** الخطأ الأول للشيعة أنهم استغرقوا كثيراً في عقدة الخوف من الماضي التي أخذت منهم الكثير، وأربكت حساباتهم. والخطأ الثاني أنهم افتقدوا ـ كقوى سياسية ـ إلى المشروع الموحد، فقد كانوا قوى سياسية اتفقوا شيعياً، ولكنهم اختلفوا في المشروع، وفي الرؤية لهذا المشروع. والخطأ الثالث، أنهم لم يكونوا صريحين وواضحين مع عمقهم الإقليمي والاستراتيجي في أن تجربتهم خاصة، ويجب أن يعاملوا على هذا الأساس. هذه ثلاثة أخطاء رئيسة لدى الشيعة.

- **الدكتور رافع العيساوي:** الأخطاء السنية أن هذه المحافظات انطلت عليها ذريعة أن داعش مدافعة عن السنة فسكتت عنها، بدعوى أنها ستخلصهم من مظالم السلطة، وقد يكون خطأهم هو تأخر ثورتهم ضد داعش، وهذا ناتج عن عدم الدعم الحكومي، وهذا خطأ كبير كان من المفروض ألا ينتظروا كل هذا الوقت للثورة ضد داعش.
- **الأستاذ حيدر الملا:** سؤال للدكتور قُصي: هل من الممكن تخيل حالة تعايش في مشروع بناء السلطة؟ وسؤال للدكتور رافع العيساوي، هل كانت مشاركة السنة في العملية السياسية جزءاً من مشروع بناء السلطة أو أنهم قدموا مشاريع لبناء الدولة؟
- **الدكتور قصي محبوبة:** من الطبيعي أن يكون هنالك تعايش في بناء السلطة وبناء الدولة والمجتمع، فهذا هو أساس التعايش، لأنه ما قيمة التعايش إذا لم يكن هناك تعايش في السلطة؟ فالتعايش يبدأ من المجتمع، وينتقل إلى السلطة أو بالعكس، أنا أقول: إن إحدى أدوات التعايش هي اللامركزية، فعلينا أن نحاول إيجاد فكرة سياسية ونحولها إلى واقع علمي وعملي بناءً على أن اللامركزية هي إحدى أدوات التعايش، وتكون هنالك مشاركة حقيقية في السلطة.
- **الدكتور رافع العيساوي:** عندما أشير إلى أن المشاركة كان فيها مشكلات في الفترة الماضية، فلا أتكلم عن عدد الوزارات أو صلاحية الوزير، أنا أتكلم تحديداً عن المشاركة في الملف الأمني الذي أتت المشكلات منه، فلم يكن للعرب السنة دور فيه، ومع حصول اتفاق أربيل إلى برنامج السيد العبادي كانت مشاركة بعض السنة محاولة إصلاح لأخطاء الماضي، والبرنامج الذي قدم كان لبناء الدولة ولكنه لم ينفذ.

الأستاذ هيوا عثمان: سؤال للدكتور قصي، هل رؤية اللامركزية موجودة في كامل الطبقة السياسية؟

- **الدكتور قصي محبوبة:** نحن، كاتجاه سياسي في داخل المكون الشيعي، أول من تنبه لهذه الحقيقة، وحوربنا كثيراً، وتم تجريمنا سياسياً، لأننا طرحنا هذه الفكرة منذ 2006 و2007، ولكن قد نكون طرحناها في وقت مبكر جداً، فاللامركزية اليوم نسمعها في المناطق الشيعية والسنية، وبالنتيجة، هي أحد أفضل الحلول للابتعاد عن نقاط الاحتكاك

لأجل المشاركة والتعايش الحقيقي في السلطة، أما مدى وجودها في داخل النخبة السياسية الشيعية، فأنا أؤكد أنها أصبحت في ذهن أغلب النخب الشيعية، ولها أرضية واقعية جماهيرية كبيرة.

- **الأستاذ عباس الموسوي:** السؤال للدكتور رافع، شخصتم الوضع بطريقة إعلامية، وليس من أجل الوصول إلى الأسباب الحقيقية للمشكلة، أنا لا أبرئ طرفاً معيناً، فكلنا شركاء بالتأزيم، ولكن أين الدور الإقليمي والدولي بالواقع العراقي، كان هنالك دور سلبي لبعض العرب، وكذلك دور تحريضي لتركيا وحزب العدالة والتنمية، لذا، كان التحريض الخارجي عاملاً أساساً، وكان مشروعهم إرسال رسالة للسنة في العراق ولبنان بالوقت نفسه، مضمونها أنكم مهمشون لكي يتم الإعداد وتهيئة الجيوش لما حصل فيما بعد في سوريا، فهل شيعة وسنة العراق ضحية مشروع دولي كبير؟
- **الدكتور رافع العيساوي:** بالحقيقة نحن نتكلم عن تجربة سابقة فيها أخطاء، في الجاهزية لمرحلة ما بعد داعش في أهمية الوفاق الداخلي، هذه معالم لخطوات إجرائية وليس تشخيصاً إعلامياً.

  توجد مشكلة في العراق، جزء منها تدخل خارجي، وهذا يجر إلى معركة الفلوجة والاعتراضات على مشاركة الحشد فيها، وقد أجبت عن الجاهزية للحل الدائم للتعايش لوفاق داخلي بدعم خارجي، وأنا أتكلم عن الإرادة والعمل، لذلك عندما نتكلم عن التدخل الخارجي في العراق فنحن نتكلم عن صراع إرادات، وإذا تكلمنا عن التدخل فهنالك أدلة، وأكبر دليل على التدخل مشاركة قاسم سليماني في معركة الفلوجة، لكنني قلت: إن هذه القضية حلها إلى مكان آخر وندوة أخرى، وأنا مستعد لشرح مفصَّل في هذه القضية ولتقديم مقاربة للحل.
- **الأستاذ أثيل النجيفي:** من الذي سيقود المصالحة أو مشروع بناء الدولة... مصلحون من الطرفين... نخب وأحزاب سياسية... أو الدولة؟ فإذا كانت الدولة، فالأمر بيد الأحزاب الشيعية التي تشكل أغلبية مجلس النواب والحكومة... أما إذا كانت أحزاباً سياسية، فهي عاجزة عن فرض مسيرة الإصلاح على الحكومة في الشأن الداخلي الشيعي.
- **الدكتور رافع العيساوي:** أعتقد أن المبادرة يجب أن تطلقها الحكومة وما حولها من الكتل السياسية، وإن كان الالتزام متبادلاً، ولكنني أدرك أن الكتل السياسية غير قادرة

أن تفرض على الحكومة، فكيف ستفرض عليها تطبيق المصالحة الوطنية؟ إن مشروع المصالحة إذا أطلقته الحكومة، فإنها لن تلتزم به ولا يوجد فائدة منه.

- **الدكتور قصي محبوبة:** دون أدنى شك الذي يبدأ بالمبادرة هو الدولة، فعلينا أن نبدأ بالعمل تحت مظلة الدولة وليس فوقها، ولكن عندما نقول: إن الأغلبية لتلك الكتلة في البرلمان فنحن لا نتكلم عن أغلبية وأقلية، إنما نحن نتكلم عن مشروع تعايش ومصالحة، وعليه، يجب أن نكون مؤمنين جميعاً بذلك، سواء كان لدى هذه الكتلة 100 عضو برلماني أو 10، ثم إن هذه الأغلبية تمثل جزءاً من المجتمع العراقي، شئنا أم أبينا، وعلى هذا الأساس، يجب أن تبدأ الدولة بهذه المبادرة وأن تعمقها بإجراءات أساس وحقيقية، وواحدة من هذه الإجراءات تفعيل اللامركزية.
- **الدكتور غازي رحو:** يتكرر كلام حول بناء الدولة التي ـ كما أفهم من الطروحات الحالية للسيدين محبوبة والعيساوي ـ وكأن الدولة العراقية محصورة فقط لطائفتين تتصارعان في ما بينهما للاستحواذ على السلطة، ولم أسمع من الإخوان ما يشير إلى وجود مكونات أخرى دينية أو قومية في العراق، فهل هذا الكلام صحيح في عزل العراق وحصره بين الطائفتين؟ وسؤال آخر سيدي الفاضل: متى يمكن أن نتوقف عن وصف الطرف الآخر بالإخوان السنة أو الإخوان الشيعة ونعوضها بالعراقيين؟ ثم ألا تعتقدون أن سبب كل ما يحدث لبلدنا العراق هو الأحزاب الدينية؟ فلماذا لا تنزوي الأحزاب الدينية للوعظ والإيمان، ويترك العراق للأحزاب المدنية أو تترك السلطة للتكنوقراط الحقيقي، لأن ما أراه هو صراع على السلطة والمغانم؟
- **الدكتور قصي محبوبة:** أولاً: موضوع المحاضرة هو التعايش السني الشيعي، وهما أساس التعايش لباقي المكونات في العراق، وليس لهم خصوصية، وإنما ذلك على نحو التخصص لا أكثر ولا أقل، وأما البناء فهو مسؤولية كل العراقيين دون أي فرق، ولكننا هنا نتكلم بصراحة وواقعية ونسمي الأشياء بأسمائها. ولهذا، نستخدم مفردة السنة والشيعة، لأنهما أكبر طائفتين يمثلان المجتمع العراقي.
- **الدكتور رافع العيساوي:** أنا شخصياً أعتذر، لأن هذا غير مقصود، ولكن لأن الحوار كان حول هذا الموضوع، ولكن إذا كنا نتكلم عن بناء الدولة والالتزام بالدستور، فالدستور يتكلم عن احترام جميع مكونات المجتمع.

- **الأستاذ كريم الأنصاري:** هل بإمكان الأخوة السنّة سيكولوجياً تجاوز مسألة خروج الحكم من أيديهم بعد كل هذه القرون؟ ثم أين موقع الأخوة الكرد من المعادلة؟ وكأن المشكلة سنية شيعية فقط... مضافاً إلى سائر المكونات، فالأخ العيساوي يطالب بضمانات، وكذا الشيعة تطالب بضمانات، يبدو أن الأخ العيساوي يطلب تدويل القضية؟
- **الدكتور رافع العيساوي:** في الحقيقة، إنني قلت: إن السنة هل هم جاهزون سيكولوجيا للخروج من الحكم؟ فنحن لا نغالط وإنما هذا كلام، وسأل الدكتور قصي محبوبة كثيراً: هل السنة جاهزون للخروج من الماضي؟ نعم، السنة جاهزون للخروج من الماضي، وللتعايش والشراكة في دولة تحترم كل مكوناتها، فالدولة قائمة على أساس المواطنة وليس الطائفية، فلماذا ننظر إلى الماضي بمنظار خاص ونتأسف عليه، نحن ننظر إلى المستقبل وكيفية بنائه، أما الأستاذ كريم الأنصاري، فأقول له: لا تلم أحداً عندما يطالب بضمانات، لأن الاتفاقات كثيرة جداً، وقد كتبت على الورق بأحسن لغة، وأخذت إلى البرلمان، ولكنها لم ترَ النور، فالعراق عبارة عن ساحة دولية لداعش، لماذا لا يصبح العراق ساحة دولية لدعم المصالح.
- **الأستاذ إبراهيم الصميدعي:** سؤال للطرفين: الحوار بين طرفين سياسيين لا مشكلة بينهما.

د. قصي باعتباره منسق السياسات العليا للسيد الحكيم، فلا مشكلة للسيد الحكيم والمجلس مع د. رافع ولا مع السنة أصلاً، ولو كان القرار للمجلس، لما كانت هنالك مشكلة أصلاً، لكن ما هو أفق المجلس الأعلى الآن في حلحلة هذه المشكلات، خاصة مع انفراط عقد تحالفه مع الصدر؟ وهل سوف يفتح اقترابه من المالكي مؤخراً أفقاً للمراجعة والحلحلة.

الشق الثاني من السؤال للدكتور رافع، أين تقف الآن من القوى السياسية السنية في الداخل، التي لا تزال تتمنى جميعاً موت أو خروج أحد القادة ممن بقي لتملأ فراغه؟ وهي قطعاً لا تتمنى عودة سياسي بوزن رافع، وأين أنت من العبثية الإقليمية وخاصة مشاريع البعض؟

- **الدكتور رافع العيساوي:** الشق المتعلق بالأمن فيما يتعلق بمكان وقوفنا من القوى السياسية السنية في الداخل، فنحن لا نقطع العلاقة في التواصل في الداخل، فربما نصل

إلى أفضل حل في المرحلة القادمة، فلا يستطيع وحده أن يختزل أو يحصر الحل السني به أو بمجموعة أو كيان، فالعلاقة مع الجميع سنة وشيعة.

وأطمئنكم بأن لدينا إرادة ومشروعاً حقيقياً لسلم دائم وبناء الدولة، ولم نكن جزءاً من أي مشروع عبثي، نحن نحاول أن يكون أكبر قدر من السنة مشتركين في موضوع الحل القادم، فإذا كانت كل موازنات وجهود الدولة تذهب إلى الحرب، فمتى ستذهب إلى التنمية والإعمار، إذن، لا بد أن تنتهي الحرب.

وأحب أن أكرر للذين يخافون الانفصال أنه ليس حلاً، فالحل في كثير من المقاربات التي قدمها الدكتور قصي محبوبة ونشترك فيها، والذي أريد أن أقوله: إن كثيراً من الإخوان يقولون: إن مقدمات اللامركزية أو الدعوة إلى الأقاليم لم يقل بها أحد، لأننا ندرك أن الانفصال لن يحل لنا مشكلة، فالشراكة هي التي تحلها، إذن فلا بد من اتفاق داخلي مدعوم خارجياً، هذه هي رؤيتنا.

- **الشيخ مزاحم التميمي:** استمعنا إلى استعداد لدى الجانبين للمواجهة بقصد الحل، ولم تظهر لنا بوضوح الأسس التي يرتئيها الطرفان للحل، د.رافع يتحدث عن رغبات وعن استعداد ود.قصي يسوقنا إلى الأقاليم التي لا يرى حلاً غيرها، وهو ينطلق من رؤية المجلس الأعلى التي طرحت سابقاً في تأسيس الإقليم الشيعي، والذي واجه اعتراضات من الشيعة أنفسهم وتخويناً من السنة.

- **دكتور رافع:** هل أخذ ما تمخض لدى العراقيين السنة من رؤيا بعد داعش، أو أنه ينطلق من ثوابته السابقة؟ فأنا لا أعتقد أن جميع الشيعة (السياسيين) يتوافقون مع هذه الرؤية، ألا يرى الطرفان أن انسحاب الإسلام السياسي كقائد يعطي فرصة أكبر لحل الوضع في العراق؟ لم يشخص الدكتور رافع العيساوي الأخطاء السنية الرئيسة التي تسببت في ظهور داعش إلى جانب أخطاء الشيعة؟

- **الدكتور رافع العيساوي:** هل هذه رؤية شخصية لموضوع الأقاليم أو اللامركزية؟

بداية، لا يوجد اتفاق كلي، ولا يوجد أحد يستطيع أن يتكلم قبول اتفاق الكل، ففي كل المجتمعات، الأغلبية هي التي سيُحتكم إليها في النهاية كجزء من الآلية الديمقراطية، حتى في موضوع الأقاليم وغيرها، أما الأخطاء، فأنا قلت بأن معظمها كانت أمنية ناتجة من الحكومة وعشرات المعتقلين وعدم وجود برنامج حقيقي للمصالحة الوطنية وأمور

كثيرة، فانطلت عليهم ذريعة وافتراء أن داعش سيمثلهم ويدافع عنهم، وقلت بأن خطأهم الرئيس في عدم مواجهة داعش.

أما الإسلام السياسي، فذلك يراد له حلقة كاملة، ولكن رأيي أنا، وجوب انعزال الدين عن المعركة كلها حتى في معركة داعش، لأن داعش قد انطلق من منطلق ديني منحرف تكفيري، وإذا جاء الطرف الآخر سينطلق انطلاقاً دينياً أيضاً فتصير حرباً دينية، ونحن نتكلم عن حرب وطنية، فالمجتمع الدولي كله جاء مع العراق لمساعدته في حربه، وبذا فإبعاد الدين عنها مهم جداً في تحويلها إلى قضية وطنية لا طائفية.

- **الدكتور قصي محبوبة:** نحن في تيار شهيد المحراب لدينا انفتاح على الجميع، سواء كان في داخل المكون الشيعي أو مع الأخوة السنة، فنحن ننطلق من رؤية هي أننا لا نمتلك أية فرصة لبناء عراق حقيقي دون تعايش، وهذا التعايش يعني التنازلات المتبادلة وقبول الطرف الآخر، ونعتقد أننا جميعاً مهيؤون لهذه اللحظة، لأن الجميع وصل إلى الهاوية.
- **الأستاذ مشرق عباس:** سؤال للدكتور رافع، هل تعتقد أن هنالك مقومات للإقليم في أي مدينة سنية؟ لماذا برأيك يمكن للسلطة أن تتنازل عن موقعها من أجل تمكين مدن لتنفصل عنها أو ربما تتمرد عليها؟ وسؤال إلى د.قصي، كيف يمكن أن نفكر بحكم لا مركزي، ونحن نعيش في مجتمع سياسي وحزبي مركزي جداً؟ مثلاً، هل يمكن أن يوقع حزب أو مليشيا عابر للمحافظات الجنوبية على صك فنائه عبر التوقيع على الخيار اللامركزي؟ وسؤال مشترك، لماذا لم ير مشروع الحرس الوطني النور؟
- **الدكتور رافع العيساوي:** نحن لا نتكلم عن الانفصال، بل عن الدستور، عن عراق اتحادي فيدرالي وحق الأقاليم قائم فيه، وهذا حق وواجب على السلطة التنفيذية، ولا نتكلم عن تمرد أو خيار عسكري، نحن نتكلم عن حل دستوري. أما الحرس الوطني، فأنا شخصياً دخلت في نقاشات عديدة مع أطراف جزء منهم في الحكومة الآن في أربيل وخارجها، واتفقنا على إنجاز الحرس الوطني وكانت هنالك مبادئ سأتحدث عنها لاحقاً بشكل تفصيلي، فلو قدم مشروع الحرس الوطني مبكراً لكان كل المقاتلين السنة الآن يقاتلون داعش.
- **الدكتور علي الدباغ:** سؤالي للدكتور رافع العيساوي، تتحدث عن ممارسات وتجربة لم تكن ناجحة في مسألة الشراكة، وتدعو لعقد وطني لتحديد وتعريف ورسم الشراكة بين

المكونات وتحديداً بين السنة والشيعة، وتعتبر أن الآثار التي ترتبت على الإخفاقات تركت أثراً كبيراً في مفهوم الشراكة، ألفت الانتباه لأمرين:

الأول: إن مفهوم الشراكة قد تمت مصادرته حتى داخل الشيعة، وهنالك أزمة خلقت في مفهوم المشاركة والتفرد داخل المكون الشيعي بدرجات متفاوتة كما قاربها د قُصي، وبالتالي، فالمطلوب عقد شراكة أوسع من مشاركة سنية شيعية، بل ضمانات عدم التفرد والاستئثار الحزبي.

ثانيا: هذه الرؤية التي تحملها أنت والتي يمكن من خلالها التفاهم كما كنّا نتفاهم معك في 2010 عندما يكون هنالك أثر للاعتدال. هل تعتقد أن صوت الاعتدال يمكن أن ينجح في صياغة عقد وطني مقبول بعيداً عن التأثيرات الإقليمية والتأثيرات غير المعتدلة وأحيانا المتطرفة؟

- **الدكتور رافع العيساوي:** صحيح أن هذه الممارسات الخاطئة لم تكن على جهة واحدة فقط، فقد كانت هذه الممارسات حتى ضد بعض الأطراف والتحالف الوطني وأنا أدرك ذلك، لأنني كنت في الحكومة، وأعرف هذا الذي تقوله، ولأننا نتحدث عن علاقة شراكة سنية شيعية، أما عن السؤال الثاني، وهو: هل يمكن للمعتدلين أن يقدموا رؤية وتنجح؟ الجواب: نعم.
- **الدكتور قصي محبوبة:** حل اللامركزية وبناء الدولة ليس جبرياً، والأحزاب والكيانات السياسية سوف تتكيف مع الواقع الآخر، فهذا هو الواقع عاجلاً أو آجلاً، فالمهم أن نبتعد عن نقاط الاحتكاك والاختلاف، وأن نتوجه بقوة لبناء دولة قوية يستطيع الجميع أن يكون بها مواطناً كاملاً.
- **الأستاذ عماد الخفاجي:** سؤال للدكتور رافع، لو كنت مكان السيد المالكي، كيف كنت ستتصرف؟ أو ماذا كنت تتمنى له أن يتصرف في قضايا كثيرة؟ وفي قضيتك أيضاً؟
- **الدكتور رافع العيساوي:** من الصعب الإجابة على سؤال الأستاذ عماد، ولكنني سألتزم بالاتفاقات بالتأكيد حتى لو كانت مُرّة، فعندما أوافق وأوقع عليه، فيجب أن أنجزه وألتزم بالدستور والقانون.
- **الأستاذ علي التميمي:** الدكتور رافع العيساوي: هل الخلاف هو بخصوص حقوق الأخوة السنة السياسية أو الخدمية؟ أي هل الأمر يتعلق بالقادة أو بالجماهير؟ وهل تعتقد أن اللامركزية الإدارية ستقضي على هذه المشكلة إذا لم يتحقق الصلح بين القادة؟

- **الدكتور رافع العيساوي:** أستاذ علي، الفترة الماضية كانت فيها تجاوزات سياسية وخدمية وأمنية كثيرة، ولكي لا يلومنا الآخرون، ويسألون: ما هي مشكلتي؟ أقول: اعقدوا جلسة، وسأقول ما هي المشكلة، فنحن نشعر أن الكلام عن اللامركزية، وليس عن حق الأقاليم، والسؤال هو أنه إذا كانت الحكومة لا تريد أن تنشئ أقاليم، فلماذا شُرعت في الدستور؟ وأنا أذكر أنه في أحد الأيام قلت للمالكي: أنت تحتاج وزارة بلديات لتقوم بإجراءات البلدية، فأجاب: لا، وقلت في حينها: لماذا تحتفظون بهذه الوزارات التي يمكن أن توزع صلاحياتها على المحافظات؟ فأنا لا أرى مشكلة في الأقاليم الإدارية غير القائمة على أساس طائفي إذا كانت الصلاحيات الحصرية: الجيش والخارجية والتخطيط والمالية والنفط بيد المركز.
- **الأستاذ هاشم الكرعاوي:** سؤال للدكتور رافع: كرر في مداخلاته أن الحكومة لم تقدم الدعم المطلوب للعشائر كما قدمت للحشد، وهي لم تحقق مطالب السنة، ولم تُشعرهم أنهم جزء من العراق، السؤال: من هم السنة الذين يقصدهم الدكتور رافع العيساوي؟ هل السنة الذين يمثلهم هو أو الذين يمثلهم أسامة النجيفي أو الهايس أو حاتم سليمان وغيرهم؟ لا بد أن يكون هنالك وضوح في ذلك للتعامل معهم يمكن لأجل إنتاج حل تاريخي.

ثانياً: إذا كانت لديكم إشكالات على حكومة المالكي، لماذا جلستم معها في أربيل وجئتم بها مرة أخرى؟ خلافاً للرأي المعتدل من الشيعة الذي بدأتم تشكلون عليه بعد الاتفاق وتنتظرون منه المبادرة. والسؤال الآخر للدكتور قصي: ما هو تفسير حديثكم الأول بأن هنالك جبهة مثلت الحكومة في الفترة السابقة، وهي تمثل 10 % منها جبهة المواجهة كما أسماها؟ وحديثكم الثاني أن الحكومة مثلت الجميع، وأي تصرف للحكومة يمثل الجميع كل حسب مشاركته؟ وهل إدارة الدولة السابقة مقبولة لدى الشيعة جميعهم؟ ولماذا لم ترَ مبادرة السيد الحكيم النور؟

- **الدكتور رافع العيساوي:** ممثلو السنة هم ممثلوهم في البرلمان مثل ما في باقي الكتل الأخرى، وقد أغفلت الحكومة دورهم حتى أعضاء المجلس هؤلاء، وهنالك ناس ثاروا ضد داعش تعاملت معهم بريبة، وتصرفت الحكومة بما يناسبها، ونحن كنا صريحين في النقد من جهتنا وجهة الحكومة، ولكننا في مجلس النواب وليس في مجلس الوزراء، ونقدنا يخرج في مجلس الوزراء وفي مجلس النواب، فهؤلاء هم السنة شركاء في العمل

السياسي وفي الأرض يقاتلون داعش، وكانت تتعامل بريبة معهم، وتعاملت مع طبقة بديلة صنعتها وأرادتها. أما حول سؤال الأستاذ هاشم، فإذا كانت الإشكال: لماذا جئتم بالمالكي؟ أقول: نحن كنا واضحين، وجلسنا مع المجلس الأعلى، وكان يومها المرشح البديل الدكتور عادل عبد المهدي، وجاءت إيرادات كثيرة، وبضمنها الخارجية، فاعترض عليها الإخوان، وفرضت الولاية الثانية للسيد المالكي.

- **الدكتور قصي محبوبة:** كان طرحي واضحاً في محور المواجهة في داخل المكون الشيعي ومحور الاعتدال، وقلت: إن محور الاعتدال يمثل 10% ولم أقل: هو يمثل الحكومة، ولا أعرف من أين أتيت بهذا التصريح، قلت: لديه امتدادات في السلطة، ولديه امتداد إقليمي، والأداء الحكومي بعد 2010 لم يكن مرضياً لكل الشيعة، وكانت الأمور ما قبل 2010 أفضل مما بعدها، فذهبنا إلى حالات غير ضرورية من التأزيم، ووصلنا إلى تقاطعات أوصلت البلد إلى الكثير من المنعطفات الخطرة، فالشيعة لم يكونوا جميعاً متوافقين على الأداء الحكومي.

أما مبادرة السيد الحكيم، فهي ليست (لم ترى النور) وإنما هي بحاجة إلى حوار شجعان وقيادات حقيقية من كلا الطرفين، كي تستطيع أن تصنع سلاماً وتعايشاً حقيقيين وبناء الدولة، لن ينشأ عراق بالتصريحات والتصريحات المضادة والخطب السياسية والإعلامية، فالعراق يقام بقادة يجب أن يكونوا مؤمنين بمشروعه. والسيد الحكيم قدم مبادرته وهو مستعد أن يقدم مبادرات أخرى، وأن يطورها، وبالوقت نفسه، نحن مستعدون أن ننتظر، ولكن لدينا أمل كبير أننا لن ننتظر طويلاً.

- **الأستاذ عزت الشابندر:** عندما يصل الفرقاء إلى قناعة بضرورة تنازل الأطراف لبعضها حتى نصل إلى التوافق المنشود، فمعنى ذلك أننا نفتقد إلى الصيغة الصحيحة للوصول إلى حالة التوافق، ألا وهي التكامل بين الفرقاء لبناء البلد الواحد من جانب أبنائه، نحن عراقيون أولاً وعاشراً، لكن هذا الاستصحاب المفتعل من جانب أقطاب تقاسم السلطة (وليس شركاء بناء الدولة) لتصنيف العراقيين سنة وشيعة وعرباً وكرداً وآخرين وقوميات ومذاهب يطلق عليها الأقليات، هو الذي دفع البلاد إلى الهاوية، لذا، أتمنى على أطراف الحوار أن يترفعوا عن هذا التصنيف ابتداءً، كي يتوصلوا إلى حل، بل إن المشكلة بدأت عندما قبلنا هذا وكأنه حقيقة.

- **الدكتور قصي محبوبة:** نحن نتكلم بواقعية، وأنت رجل سياسي معتق، وتعرف جيداً أن هنالك أمنيات وطموحات، وهنالك واقعية ووقائع، فالآن، الصراع الطائفي على أشده في المنطقة، والعراق جزء من هذه المنطقة، وسوف يتأثر بهذا الصراع، شئنا أم أبينا، فهنالك احتكاكات قومية ومذهبية علينا أن نؤمن بها، ولا نخبئ رؤوسنا بالرمال كالنعام، ونقول: كلنا عراقيون، نعم كلنا عراقيين، ولكن نحن عراقيون نختلف بانتماءاتنا الطائفية والمذهبية والقومية، وعلينا أن نتصالح مع أنفسنا ومع المذاهب والقوميات الأخرى، عندها بإمكاننا أن نخلق عراقاً متصالحاً مع نفسه.
- **الدكتور رافع العيساوي:** نعم نحن عراقيون أولاً وأخيراً، ولكن هنالك مشكلة قائمة إذا لم نتعامل معها بشكل صحيح، فلن نصل إلى حل، فهنالك مشكلة سياسية لها ارتدادات طائفية ما لم يجلس الشركاء لتجاوز البعد الطائفي فيها وتحقيق الشراكة الحقيقية، وبهذا، تدوم حركة الاستقرار.
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** السؤالان للسيدين رافع وقصي، الكل يعتقد ويجزم الآن بأن الخلاص يكون بالمشروع الوطني بعد ما وصلنا إلى ما نحن فيه الآن من تداعيات خطيرة. هل تعتقدان أن هنالك استعدادٌ لدى القواعد الشعبية بقبول مشروع وطني بعد أن تعبّأت بمشاريع طائفية وقومية؟ وهل هنالك آليات مستجدة لبناء هذا المشروع سواء بخطاب سياسي جديد، أو بأداء نوعي يكرس الثقة بالنظام السياسي الحالي؟
- **الدكتور رافع العيساوي:** هنالك كثير من الناس يسألون: إذا كان الشارع مشدوداً طائفياً، فهل يمكن إخراج مشروع وطني؟ ولا أحصر المشروع الوطني بسنة وشيعة لإعطاء مؤشر أن الشيعة والسنة سياسيون جالسون معاً، وبالتالي، خرجوا إلى مرحلة جديدة، فبإمكان ممثلي هذه المحافظات سنية، شيعية، كردية أن يجلسوا معاً عملياً، فالمشروع وطني وليس سياسياً، أنا أتكلم عن مشروع مصالحة، بناء دولة، شراكة، عقد شراكة وطنية، لصعوبة أن يكون رئيس واحد لحزب فيه كل الأطراف لأسباب طائفية، ولكن يمكن أن يحصل اتفاق وطني يجمع الكل.
- **الأستاذ عمر الشاهر:** هل يعتقد السيدان المتحدثان الكريمان أنهما قالا شيئاً جديداً في هذا النقاش؟ فالحديث مكرر في مجمله، واستعادة لمواقف معروفة لدى الجميع.

وهل يعتقد السيدان المتحدثان أن كلاً منهما يمثل العقل الجمعي لطائفته، على المستويين السياسي والشعبي؟ وإن ما يعرضانه من تصورات يتطابق والتوجهات التفصيلية داخل كل طائفة؟ فأظن أن هذا الأمر كان يجب أن يناقش في بداية الجلسة لكي نعرف من يمثل من هنا.

وهل هما يتعهدان بإلزام كامل الطبقتين السياسيتين، شيعة وسنة، بأي اتفاق؟

- **الدكتور رافع العيساوي:** لا يوجد اتفاق لكل طائفة، أو يوجد شخص لدى السنة والشيعة يتكلم عن كل جماعته، ولكننا نتكلم عن فهمنا للمنطقة وللحلول التي تحتاجها، مقاربة لحل يمكن أن نطرحه للآخرين، ففهمنا لما يدور على الأرض يجعلنا نعتقد أن هذا هو الأقرب للحل، أما اختزال الموضوع بي وبالأخ قصي فلم أدعِهِ أنا ولا الأخ قصي، لكننا نطرح فهمنا لمجريات الأمور وأخطاء الماضي، للوصول للحل في المستقبل بتواصلنا مع الأطراف السياسية الموجودة الآن ومع الناس عموماً، مما يجعلنا نعتقد أن الحل يمكن أن يأتي، أما أنك لم تسمع جديداً، فهذا هو الموجود بالمشهد السياسي، فيوجد أخطاء وتوجد حاجة إلى الحل، ويوجد توصيف للحل وعدم اختزال حصري للتمثيل وإرادة للتواصل مع الجميع للحل، هذه المفردات يمكن أن نحولها إلى عمل، ويراد له الكثير.
- **الدكتور قصي محبوبة:** لماذا تعتقد أن الحديث مكرر، بالعكس أنا لا أرى في الحديث أي تكرار، فالحديث جديد وبنبرة تصالحية وواقعية، نحن نتكلم عن تقويم لتجربة جديدة واعتراف بالأخطاء وخروج من قوالب مسبقة وضعنا أنفسنا فيها وخروج من خوف من الماضي ومن شك من المستقبل، هذه كلها لا أعتقد أنها مواضيع قديمة.

والآن لديك طبقة سياسية جديدة تتبلور في كلا الجانبين، وفي الوقت نفسه هناك واقع جماهيري جديد، أما هل القواعد الجماهيرية مستعدة؟ بالتأكيد هي مستعدة، فالجماهير التي كانت تتهم من يطالب بالإقليم بالعمالة هي الآن توقع على الأقاليم، لذلك فهناك تطور كبير في الوعي الجماهيري في فهمهم للعراق المشترك، لم تعد المركزية المقيتة التي تربوا عليها هي مثال للوطنية، أصبحت المركزية مثالاً للدكتاتورية والتشتت العراقي، هي مساحة للاحتكاك السيء ما بين مكونات الشعب العراقي والطوائف، وأعتقد أن المرحلة القادمة جيدة مقبولة وعلينا أن نستثمرها بذكاء.

- **الدكتور طالب محمد كريم:** سؤال مشترك بين الدكتور رافع العيساوي والدكتور قصي محبوبة، هل تعتقدان أن مركز الرافدين للحوار يمثل مساحة مشتركة بين الفرقاء السياسيين؟ وهل يمكن أن يعد المكان الآخر للصوت السياسي العراقي؟
- **الدكتور رافع العيساوي:** أعتقد بأنه يمثل مساحة مشتركة، وأتمنى ألّا يكون الحوار فيه حوار نخبة مقطوع عن طبقة أخذ القرار، فإذا كان هذا الحوار النخبوي قادراً على التبني من الطبقة السياسية التي تحوله إلى مشروع يصير حوار نخبة، ولا أعتقد أن هذا هو ما يراد به، وأملي أن يكون حوار المركز خطوات تقدم لجهات صنع القرار للأخذ بها، وإلا فنحن لسنا مركزاً بحثياً حتى نقدم أفكاراً توضع تحت اليد عند الحاجة، فنحن نتكلم عن كثير من المشاركين الذين هم أصلاً سياسيون، وبالتأكيد، لا نريده مركزاً بحثياً، بل نريده أن يقدم خطوات عملية للحل.
- **الدكتور قصي محبوبة:** حقيقة أنا أنظر بقوة إلى مركز الرافدين للحوار، وأرى فيه تجربة ناضجة وواعية تكاد تكون تجربة فريدة عجزت عن إنتاجها كثير من الأحزاب السياسية العراقية، ولكن بجهود ذاتية وشخصية وبدعم محدود، استطاع هذا المركز أن يوفر لنا بوابة خلفية للنقاش والحوار، وقد سمح لي على المستوى الشخصي أن أطلع على كثير من الأفكار والرؤى، أن أتفاعل معها وأن أصحح بعض الانطباعات وأعيد تقويم بعض التجارب والأفكار والأيدولوجيات التي كنت أتعامل معها، فمركز الرافدين للحوار هو بذرة تحولت الآن إلى شجرة مثمرة، وعلينا جميعاً أن ندعمها ونستثمر كل الحوارات التي تحدث فيه.
- **الدكتور يحيى الكبيسي:** الدكتور رافع العيساوي، ثمة محاولة لفرض أمر واقع في مرحلة ما بعد داعش، فمحافظتا ديالى وصلاح الدين تحولتا إلى إقطاعيات بغطاء سياسي حكومي، والرمادي تشهد صراع نفوذ بين حلفاء الحكومة وما تبقى من القوة السنية، والموصل وضعها معقد جداً مع الشروط الكردية! ألا تعتقدون أننا بذلك نعيد إنتاج الظروف التي أنتجت ظاهرة داعش، ولكن هذه المرة بجيل ثالث من القاعدة أكثر تطرفاً وعنفاً؟
- **الدكتور رافع العيساوي:** أنا أتكلم عن أوضاع صنعتها داعش ومواجهة هذه الأوضاع واجب لطرد داعش عن الأرض، وعن محاولات تغيير ديموغرافي أيضاً وأوضاع

جديدة حصلت نتيجة مواجهة داعش، فأوجدت وضعاً جديداً ربما لبعض الفصائل في هذه المحافظات، عن وضع المحافظات بلا تغيير ديموغرافي، فتتخذ قرارات مع الحكومة للتحول إلى إقليم، أما إذا خرجت داعش وبقيت فصائل الحشد في مكانها فلم نفعل شيئاً.

- **الأستاذ حليم السامرائي:** سؤال للدكتور رافع العيساوي، أنت استمررت في حكومة المالكي حتى بعد اختلافك معه، ما هي القشة التي قصمت ظهر البعير؟
- **الدكتور رافع العيساوي:** عندما تأزمت الحكومة خرجت مباشرة، ولم أرجع، وأما القشة التي قصمت ظهر البعير، فكانت الأوضاع تتفجر في محافظاتنا، والحكومة لا تسمع لها في جميع المحافظات الموصل وغيرها، وأنا قلت: كان المالكي يقدم ضابطاً برتبة ملازم على رئيس مجلس البرلمان، فإذا كنا نعتقد أن السنة ليسوا شركاءً، ونحن ندافع عن مبدأ الشراكة وأصبحنا مستهدفين لم نقدر أن نغش السنة، فإذا لم تحقق للسنة الشراكة ولا ممثلوهم قادرون أن يتواصلوا مع الحكومة، بل أصبحوا مستهدفين، هذه هي القشة.

المحاضرة السابعة

التطورات في البرلمان العراقي وقرار المحكمة الاتحادية

2016/6/30

الدكتور سليم الجبوري

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

سليم الجبوري

الرئيس السابق لمجلس النواب العراقي

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

مجتمعُ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دكتوراه في القانون
الجامعة	جامعة النهرين / العراق
سنة التخرج	2001

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / ديالى / 1971
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	الحزب الإسلامي العراقي

المؤهلات:

اللغات	العربية
الخبرات العامة	خبير في القانون والتدريس الجامعي
المؤلفات المنشورة	الكثير من المقالات في الصحف العربية والعالمية
المناصب السابقة	رئيس مجلس النواب العراقي ، عضو مجلس النواب العراقي

السؤال المهم أنه: كيف يمكن أن يبدأ البرلمان بعمله وبشكل صريح وواضح؟ حددنا يوم 7/1 كبداية للسنة التشريعية /الفصل الثالث/ الفصل التشريعي الأول، وهذا ما دأبنا عليه، وكنا حريصين على الالتزام بالتوقيتات، ويوم 12 تموز ستكون الجلسة الأولى، وحدِّد موعدها ودعي الأخوة والأخوات أعضاء البرلمان للحضور، ولا بد أن تكون هنالك منهجية أخرى قائمة على حصول المتغيرات التي حصلت في إدارة البرلمان أو في إبراز بعض الملفات التي نعتقد أنها أساس ومهمة، وهذا ما يؤكد أحياناً أنه كثيراً من وجهات النظر التي تطرح سواء من الأخوة المعترضين، أو من جانب المخلصين من الشخصيات التي عبرت عن وجهات نظرها فلا بد أن تؤخذ بالاعتبار، ما يعني أن الأجندة التشريعية ستقدم قبل العيد، وستكون معلنة ويطلع عليها الجميع قبل أن نباشر عملنا، والأجندة التشريعية هي القوانين الموجودة في أروقة اللجان والتي تم التلكؤ والتأخر في تشريعها، لأي سبب كان ووضعها ضمن أولويات محددة.

الأخوة والأخوات الأفاضل، أشكركم على هذه الاستضافة، وأشكر الأخ عمار على دعوتي للحديث عن النتائج التي ترتبت على صدور قرار المحكمة الاتحادية والأزمة البرلمانية، ولا أريد أن أتحدث عن المرحلة السابقة بإسهاب، لأنني كما أعتقد قد انتهيت من البحث، وأعتقد أن المهم ماذا بعد ذلك، خصوصاً بعد الإرباك السياسي الذي كان من نتائجه تعطيل نصاب البرلمان، وانتهى بقرار المحكمة الاتحادية بإعادة الحال إلى ما كان عليه الأمر سابقاً قبل يوم 2016/4/14، مع أني أود أن أؤكد معنى أنه قد ذكر كثيراً أن الأزمة وتداعياتها إنما كانت بسبب اصطفاف رئاسة البرلمان مع طرف آخر غير البرلمان ذاته، وهذا غير حقيقي، وإنما كان جهدنا ينصرف خلال الفترة الماضية إلى الدفاع عن حقوق الكتل السياسية وعن استحقاقاتها، وإلاّ ما كانت في نيتنا أن نجعل إخواني وأخواتي أعضاء البرلمان معرضين إلى ضغط لأي سبب كان يمكن أن ينتج عنه قبولهم بأمور هم غير مقتنعين بها.

وبالتالي، حصلت قضية الظرف المغلق والكابينة الثانية والإشكالات التي حصلت بهذا الخصوص. وعلى العموم، يجب الحديث بشكل واضح وصريح عن المرحلة القادمة.

أتمنى من إخواني وأخواتي أعضاء البرلمان أن نمضي باتجاه عقد الجلسة الشاملة داخل قبة البرلمان، ولنا الحق أن نختلف في السياقات القانونية وفي وجهات النظر، طالما أن وجهات النظر نابعة من حرصنا على تحقيق مصلحة الناس. وبالتالي، فإن كل شيء لا اعتراض عليه، حتى لو فكر البعض بتشكيل معارضة فأنا سوف أبدأ بها، فقد تعطي دفعة قوية للبرلمان في أن يكون له دور كبير بهذا الخصوص، ومن المهم جداً أن أستمع إلى منهجية الإصلاح التي تم الحديث عنها، لأن الإصلاح ـ كما يعلم الجميع ـ ليس فعلاً تسويقياً إعلامياً أو استخدامه على أنه شعار، وإنما هنالك بنود وقضايا يتم طرحها، ونحن مستعدون لمناقشتها واعتمادها إذا وجدناها مناسبة، ويمكن أن نجعلها ضمن سياق عمل مجلس النواب.

أنا حريص أيضاً على أن أول ما نشرع به وضع قانون مجلس النواب الذي غيب على مدى الدورات الماضية، لأنه سيعطي استقلالية أكبر في الاعتبارات المالية بالاختصاصات، لأن بعضهم يسأل: لماذا نجد في المجلس نوعاً من التبعية للجهة التنفيذية؟ والجواب أنه ليس هنالك قانون لمجلس النواب، بمعنى أن هنالك بعض الاستقلالية المخروقة للمجلس والتي تحتاج إلى وقفة جادة بهذا الخصوص.

المسألة الثانية: تفعيل دور اللجان بشكل أكثر مما هو موجود، فتواجهنا هنا مشكلة أن الكتل السياسية كانت قد اتفقت أن تكون رئاسات اللجان دورية ولمدة سنتين، وهذا اتفاق بين الكتل النيابية وكذلك أعضاء اللجان ذاتها، وعلى ضوء هذا المفهوم، لا بد من بحث هذا الأمر الخاضع إلى النظام الداخلي.

من جانب ثالث، سيتم الحديث بشكل واضح وصريح طالما أن الرغبة في أن نتعامل بشكل مهني في المرحلة القادمة، يعني أن دور الرئاسة سيكون أكثر ميلاً إلى ممارسة الجانب المهني كرئاسة برلمان، وقد يكون البعد السياسي خارج إطاره في علاقات ومهام لا بد منها، ولكن في ضمن إطار عمل البرلمان، فالوجهة التي ننتهجها ضمن إطار الجانب المهني ستعتمد على القانون والنظام الداخلي بشكل واضح، فيمكن أن يعلن عمن تجاوزت أسماؤهم للغيابات، والنظام الداخلي يأخذ مجراه. إن هنالك طلبات عديدة قدمت لرفع الحصانة عن نواب، والبرلمان هو الذي يحدد، فهنالك طلبات قدمت بشأن تعيينات بطلبات من مجلس القضاء الأعلى بشأن الادعاء العام أو لمجلس الخدمة الوطني، والبرلمان هو الذي يحدد بعد أن يتم عرض هذه الطلبات، وهنالك طلبات قدمت للاستجوابات، فكلفت الجهات القانونية أن تنهي الموقف القانوني، كي يتم الإعلان عن توقيتات مناسبة بهذا الخصوص، وأيضاً هنالك

طلبات قدمت لبحث ملفات ضمن ما يسمى بالموضوع المعروض للمناقشة، فيتم وضع جدول زمني بهذا الإطار.

في الختام، أهنئكم بالشهر الكريم وبالانتصارات التي تم تحقيقها بمدن مهمة كالفلوجة، وإن شاء الله نرقب عمليات قادمة كالشرقاط والحويجة، وإن شاء الله، نبقى متابعين على مستوى العمل السياسي.

أنا أؤكد على مبدأ ضرورة إجراء حوارات متعددة ومتنوعة بين الأطراف السياسية، وأيضاً مبدأ تكامل أدوار المؤسسات وتعزيز بعضها اتجاه عمل البعض الآخر، وهذا الأمر لا يرتبط فقط بالرئاسات، وإنما يرتبط بكل الأطراف والقوى السياسية الموجودة والحريصة، وأؤكد على مبدأ أن ما تم طرحه من وجهات النظر هي مفيدة، إلا تلك التي تم التجاوز فيها على السياقات الطبيعية، فهذا أمر مرفوض من جانبنا، ولا أدري هل أن الأخ رئيس الوزراء سيقدم على تقديم كابينة وزارية وتعديل وزاري؟

بالنسبة لي وللمجلس، لسنا معنيين فيما لو أردنا أن ننهي هذا الملف، لأن القضية مرتبطة بمشروع تبناه السيد رئيس الوزراء، فإذا ما قدمت الطلبات لغرض إجراء تعديل وزاري ضمن السياقات، فسنعرضها طبعاً، لأن مهمتنا عرض ما يقدم لنا، فيقبل المجلس أو يرفض.

أما الحوارات السياسية، فيمكن أن يحصل فيها تفاهم أو قناعة أو عدم قناعة، وهذا أمر مرتبط بالأطراف السياسية النيابية، فهي المعنية بهذا الجانب، لكن مهمة الرئاسة هي عرض ما هو مطلوب بهذا الخصوص، وفق القناعات التي يتحمل تبعاتها ومسؤوليتها الأطراف التي قدمت هذا الطلب.

ولا بد من التسليم بنتيجةٍ مفادها أن الكتل السياسية بالحقيقة لم تعد كما كانت، بمعنى أن هنالك متغيرات يمكن أن تحصل بشأنها، فاختزلت في الفترة الماضية بين فريق كان حريصاً على لمّ الشمل، وحصل فيما بينه نوع من الانسجام، فهو تقريباً يستطيع أن يحقق النصاب، ولكن النصاب حتى لو تحقق عددياً، فالمهم جداً أن يمثل حالة مقبولة من خلال وجود أغلب الكتل السياسية، أو من يمثلها بتنوعاتها المختلفة. وبذا فإن هذه مرحلة مهمة غير متبلورة بشكل واضح بالنسبة لي، فكيف يمكن أن يتم تحديد شكل الكتل.

مثلاً جبهة الإصلاح، كيف يمكن أن تشكل؟ هل من خلال تحالفات أطراف موجودة وشخصيات مستقلة؟ وعلى العموم استلمت ورقة قدمت من أحد شخصيات كتلة الإصلاح

التي كانت إلى حد كبير مقبولة، ويطلب عرضها في بداية الجلسات، ونحن سنمضي بهذا الاتجاه.

وبودي أن أؤكد مبدأ مهماً، وهو عامل الثقة، فلا يستطيع البرلمان أن يمضي إذا لم يتعزز هذا الموضوع، وعامل الثقة لا يمكن أن يكون إلا من خلال الممارسة، فالفترة الماضية كنت على خلاف مع من كان يتحدث أن البرلمان تقريباً كان لا يؤدي دوره، وألفت أنظار وانتباه الجميع أن ما حصل لا بد من ذكره، فيمكن أن تكون الإشكالات التي حصلت قد غطت مثلاً على بعض التشريعات التي كانت على مدى ست سنوات تقريباً معطلة، فاستطعنا أن ننجزها، وما لا يقل عن 15 مرة كان رئيس الوزراء يأتي إلى البرلمان والرتب العسكرية والوزراء، فأضفنا حالة جديدة لم تكن موجودة، اسمها السؤال وسنعززها، فلأول مرة، يشهد البرلمان حضور الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس البنك الدولي، ورئيس البنك الإسلامي، لكي يخاطب الشرق الأوسط من خلال البرلمان العراقي.

فأن يجمع رؤساء البرلمانات الإسلامية ويتسلم إدارة هذه المنظومة المهمة وفي ظرف مضطرب سياسياً وإقليمياً، وأن يجتمع رؤساء برلمانات، كل ذلك يمثل سابقة لنا.

المداخلات

- **الدكتور علي الدباغ:** بعد كل ما حدث من انقسامات وإشكاليات في المجلس، كيف يمكن لكم كرئيس للمجلس إعادة دور المجلس في ظل انقسام لن تنهيه قرارات المحكمة الاتحادية؟ هل تفكرون في الاستقالة؟
- **الدكتور سليم الجبوري:** أنا مؤمن أن قرار المحكمة الاتحادية تقريباً أنهى نوعاً من الجدل بشأن البعد القانوني والقضائي، ولكن ما هو أهم ضمن السياق السياسي هو أنه لا بد من تفاهمات لهذا القطاع. سابقاً، كان هذا الموضوع مطروحاً، ونوقش، ولكن الآليات التي تم اتباعها لم تكن بالطريقة الطبيعية، وبذا لم أترك مجالاً إلا وسلكته، بما في ذلك الحوار المكثف مع كل الأطراف، وحينها تحدثت عن الاستقالة، وعن طرح الموضوع حسب النظام الداخلي، وفي كل هذا، لم أكن أريد أن أرجع مرة أخرى، فأنا أذكر تفاصيل ذلك، لكن بطبيعة الحال، نحن ماضون بالسياقات الطبيعية، وفكرة الاستقالة مطروحة، وأنا أتكلم بشكل صريح الآن، ولا أجد مبرراتها ـ على أقل تقدير ـ بحسب فهمي، وعندي ثقة أن المجلس سيعود، وسيؤدي عمله كما كان، وأقوى من ذلك بشكل واضح، وهنالك من الكتل السياسية من لديه الرغبة الحقيقية بتفعيل دور البرلمان، وإذا كان هنالك طرح لقضية الإقالة وفق النظام الداخلي، فلا أمانع بشأنها، وطالما لجأنا لخيارات القانون والقضاء، فلا بد أن نحترم هذه القرارات.
- **الأستاذ محمد الكربولي:** في بداية حديثك، تكلمت عن تكتلات، وكانت أغلب هذه الكتل مع الشرعية. سؤالي هو: ماذا سوف تفعل عندما تدعو إلى جلسة مجلس النواب يوم 12، ولن يحصل نصاب في المجلس، وهذا باتفاق الكتل، وعدم تحقيق النصاب يعني أن الكتل التي كانت معك ستصبح ضدك، فماذا سوف يكون ردك لتلك الكتل؟
- **الدكتور سليم الجبوري:** ليست القضية قضية طرف ضدك وطرف معك، فأنا لست نقطة الفيصل التي على ضوئها يتم تحديد المجلس بين تكتلاته المختلفة، ما هي الخيارات

البديلة بالنسبة للكتل السياسية؟ وقد تم تحديد موعد للجلسة، وهل سيمضي البرلمان بعقد الجلسة أم لا؟ ماذا ينتظر الشارع العراقي؟ كيف يمكن أن نؤدي من مهامنا؟ هل سيبقى البرلمان معطلاً؟ لمن يريد ويرغب بخياراته التي يمكن أن يطرحها فليطرحها داخل قبة البرلمان، أما الخيارات فتطرح بعنوان ما، وأنا لا أجعل الجلسة قائمة بهذا السياق، فأنا أعتقد أن هذا الخيار ليس مناسباً، وإنما إذا كانت هنالك أغلبية لديها رأي معين وفق النظام الداخلي فتعقد الجلسة، ويتم طرح كل طرف لرأيه ووجهة نظره وتصوراته، والسياقات القانونية هي الفيصل.

- **الدكتور واثق الهاشمي:** ألا تعتقد أن المشهد السياسي أصبح أكثر تعقيداً وتأزيماً، وأن الحلول ستكون معقدة في ظل تصاعد الصراعات؟
- **الدكتور سليم الجبوري:** المشهد معرض أن يتأزم ليس على مستوى البرلمان فقط، ولكن على المستوى السياسي أيضاً، ولكنني أؤكد على مبدأ أن الاستقرار السياسي أمر لازم وضروري، وهو الأساس لعملية الاستقرار الأمني والاقتصادي، وبذا فأنا حريص على ألّا يكون البرلمان مصدراً للمشكلات، وإنما يكون مصدراً لحل الإشكاليات التي يمكن أن تحصل، فيوجد دور غير التشريعي والرقابي والموازني يمارسه البرلمان، وهو الدور السياسي، وعندي ثقة أن قادة الكتل والنواب يمكن أن يكونوا بهذا المستوى من المسؤولية في لجم المشكلات، وإنهائها بالطريق الصحيح، سواء داخل قبة البرلمان أو من خلال فعالياتهم السياسية الأخرى.
- **الدكتور باسل الغريري:** السيد رئيس البرلمان المحترم، ما هي الخطة التشريعية للسنتين الباقيتين؟ هل لديكم تصور واضح بشأنها أو أنها ستبقى رهينة بالتوافقات السياسية للكتل في طرحه القوانين من عدمها؟
- **الدكتور سليم الجبوري:** أنا ذكرت أنه في بداية الأسبوع القادم سيتم الإعلان عن الخطة التشريعية لعناوين التشريعات، المهم لنا هو تشريعات القضاء، فلدينا خمسة تشريعات أساسية ومهمة منها مجلس القضاء، المحكمة الاتحادية، الادعاء العام، الإشراف القضائي وأيضاً لا ننسى قانون العفو الذي وصل إلى مرحلة التصويت، وهناك أيضاً بعض التشريعات التي تتعلق بتوزيعات الواردات، الهيئة العامة، وأخرى كثيرة سيتم الإعلان عنها، حتى تتهيأ الكتل السياسية وتستعد لغرض تحديد المواقف بهذا الخصوص.

- **الأستاذ فرات التميمي:** يتفق الجميع أنّ الإصلاح يحب أن يشمل جميع مؤسسات الدولة ومنها السلطة القضائية، فهل يمكن أن تكون السنة التشريعية الثالثة هي التي نتمكن من إقرار قانون المحكمة الاتحادية العليا فيها؟
- **الدكتور سليم الجبوري:** ذكرت هذا الموضوع سابقاً، ولا بد من التأكيد، قانون المحكمة الاتحادية متوقف على فقرة في مادة فقط لمدة ثماني سنوات تقريباً، وأعتقد أن هنالك أطرافٌ سياسية عندها استعداد أن تعدل عن رأيها بهذه الفقرة، فإذا استطعنا أن نحقق تشريعاً قانونياً للمحكمة الاتحادية سيكون ذلك إنجازاً كبيراً، وقد تم تشكيل لجنة من القانونية مع بعض القضاة بشأن دراسة كل التفاصيل التي تتعلق بالتشريعات القضائية.
- **النائب فيان دخيل:** في ظل الانتهاكات التي حصلت للشعب العراقي أجمع، وبالأخص للأقليات الدينية من المسيحيين والإيزيديين، ألا تعتقدون بأن دور البرلمان كان ضعيفاً بالدفاع عن حقوق هذه المكونات الصغيرة بالعدد؟

  مثال على ذلك: صوّت المجلس على قانون البطاقة الموحدة الفقرة 26 التي كانت صدمة لنا، فهل سيكون لكم موقف من هذه الفقرة إذا أعيد التصويت عليها؟
- **الدكتور سليم الجبوري:** لا، صوت البرلمان كان واضحاً بشأن الأذى الذي أصاب الأقليات، وذلك واضح من خلال القرارات بتحديد الإبادة الجماعية التي حصلت، وعرض هذا الجانب أكثر من مرة، نعم هو جهد مقل، ولا يعني أن هذا الجهد هو الحل المثالي، ولكن كان هنالك اهتمام بهذا الخصوص. وكان موقفي واضحاً من البطاقة الوطنية، وطلبت من لجنة حقوق الإنسان أن يقدموا مشروعاً لتعديل الفقرة 26، فإذا ما عرض هذا الموضوع فيمكن أن يحدد البرلمان موقفه، وسيكون هذا خلال الفصل القادم.
- **الأستاذ أمير الكناني:** هل بالإمكان تشكيل أغلبية سياسية مع بعض القوى السياسية لما تبقى من عمر الدورة الحالية للمجلس لتمرير التشريعات ومراقبة الحكومة؟ وما هي القوى السياسية التي يمكن أن تتفق مع هذا المشروع؟
- **الدكتور سليم الجبوري:** نعم، أغلب الكتل السياسية لديها استعداد بأن تمضي باتجاه تكتلات كبيرة، والسؤال هو: من القادر على جمع أطراف تحت ما يسمى بالأغلبية البرلمانية؟ وعندما قمنا بالحسابات الرقمية كان هنالك التحالف الكردستاني، المجلس

الأعلى، بدر، اتحاد القوى، أطراف أخرى من الدعوة، مستقلون من الفضيلة من بعض الشخصيات، التركمان، الأقليات.

هؤلاء تقريباً هم العدد يقارب الذي يمضي بتشكيل الأغلبية، ووجود التيار الصدري مهم بشكل واضح، حتى الأطراف الذين سموا أنفسهم بعنوان جبهة الإصلاح أيضاً بإمكانهم أن يتفاهموا مع أطراف أخرى، وإذا استطاعوا أن يحققوا الأغلبية فلا باس، فالفكرة أن الكل يسعى باتجاه تحقيق الأغلبية، ولكن من وما هي المكونات؟ ذلك يبقى رهن الانسجام والتفاهم بين أطراف عدة، وأعتقد أن هذا خيار لا بد من المضي باتجاهه.

- **الأستاذ عباس عمران:** كيف ستكون إدارتكم لمجلس فيه معارضة ووصلتم إلى التقاطع معهم بدرجة مئة بالمئة؟ وما هو الأسلوب الذي ستتخذونه من دون رمي الكرة فيما بينكم؟
- **الدكتور سليم الجبوري:** في طريقة التعامل مع كثير من الشخصيات التي كانت معارضة، لا أنظر إلى المسألة بهذا الاعتبار، ولم تكن هنالك معارضة على بعد شخصي، وإن صدرت من البعض، ولكن لا بد أن أحملها على هذا المحمل، وكانت هنالك وجهات نظر مختلفة، شأنها شأن كل وجهات النظر التي يمكن أن تطرح، وبالتالي، فالحوار مع الأطراف السياسية أجمع هو الأساس، ولا أخفي أني أجريت حواراً مع الجميع سواء فرادى أو كتلاً سياسية وما زلت مستمراً في ذلك بشكل معلن أو غير معلن، ووجدت حرصاً عند الكل ورغبة حقيقية بالتفاهم والمضي بهذا الجانب، وبالتالي، فالمسألة ليست ثأراً أو انتقاماً أو تشفياً، فلا يمكن أن يمارس أحدنا ضد الآخر أموراً عدائية، أو أن هنالك رسائل يوجهها طرف إلى الآخر، فنحن فريق واحد عندنا وجهات نظر مختلفة في جزئيات وتفاصيل، ولكنني لم أكن حريصاً إطلاقاً على عقد جلسة لكي لا يقال في وقتها: إننا أمام برلمانين، إنما نحن أمام برلمان واحد، فمع تعدد أوجه الاختلاف إلا أن المصلحة العامة هي الجامعة بالنسبة لنا، وهذا ما سأسعى إلى تحقيقه.
- **الدكتور كريم الأنصاري:** متى ينتهي اللغط حول قانونية الحشد الشعبي من عدمها؟
- **الدكتور سليم الجبوري:** اللغط ينتهي بإيجاد تشريع معين يتعلق بأي مؤسسة يتم تبنيها، وتعلمون سابقاً أنه كان هنالك لغط يتعلق بقانون جهاز مكافحة الإرهاب، ولما يشرع هذا القانون فسيكون واقع حال، وتوضع فيه الضوابط والآليات، فلا يبقى معترض

بهذا الخصوص، ونفس الشيء يمكن أن ينطبق على هيئة الحشد الشعبي، وهي إحدى الهيئات المرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة، فإذا وضع قانون بهذا الإطار ستكون فيه ضوابط وآليات وإجراءات عمل وشروط، وبطبيعة الحال سيحترم الكل هذا الجانب، وسينتهي الحديث بهذا الإطار.

- **الدكتور حاجم الحسني:** لماذا تأخر قانون مجلس النواب كل هذه السنوات سيادة الرئيس؟
- **الدكتور سليم الجبوري:** تأخر قانون مجلس النواب لأننا كلما أردنا أن نعرضه على البرلمان كان هنالك حرج من جانب النواب، لما يتضمنه هذا القانون من بعض الصلاحيات والامتيازات، بعضها ذات اعتبارات مالية، مع أن النسخة الأخيرة حذفت فيها هذه الاعتبارات المادية، وقد رأينا أثرها، لأن النائب يجب أن يمارس دوره ويؤدي واجبه في المرحلة القادمة، ولن أتحرج من القول: إن هنالك استحقاقات لا بد من تلبيتها، وهي تدخل ضمن الحالة الطبيعية لممارسة أي نائب دوره كطرف رقابي أو يستطيع أن يخالط الناس ويعايش مشكلاتهم، ولكن لماذا تأخر؟ الجواب أنه كان هنالك حرج كلما طرحناه، ويظهر من يعترض عليه خشية احتجاج الناس وامتعاضهم، وبالتالي، لم يجد مجاله بالتشريع بشكل صحيح.
- **الدكتور صلاح عبد الرزاق:** هل فكرتم باستيعاب نواب جبهة الإصلاح؟ فتكون أباً للجميع غير منحاز لمكون أو جهة سياسية في أدائك داخل البرلمان.
- **الدكتور سليم الجبوري:** نعم، لا بد من بذل كل الجهود في سبيل احتواء الموقف. وأنا مستعد لهذا، مثل كثير من الأخوة البرلمانيين ورؤساء الكتل السياسية، فهم سيمضون في عملية التفاهمات المشتركة، وأعتقد أننا قطعنا نصف المسافة، ويمكن احتواء الأطراف الأخرى.
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** طبعاً الكل ملزم بقرار المحكمة بغض النظر عن القناعات، ولكن نلاحظ أن هنالك اصطفافات حول إعادة موضوع الإقالات، فهل هنالك حوارات في مطابخ السياسة قبل حضور جلسة يوم 12؟ وهل تتوقعون أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه، رغم خسارة جهات مهمة بتحقيق أي من متطلبات الإصلاح التي كانت في المطالبات؟

الفقرة الأخرى، ذكرتم ضرورة تشريع قانون مجلس النواب، ولكن كذلك من المهم جداً قانون السلطة التنفيذية وقانون رئيس الجمهورية، لكي يتحدد التداخل بين السلطات والمشاريع معروضه أمامكم.

- **الدكتور سليم الجبوري:** أنا لن أتدخل في قضية الإقالات أو تقديم الكابينة، فهذا الأمر مرتبط برئيس الوزراء، وهو الذي يحدد الموقف بهذا الخصوص، أما ما يتعلق بنا، فإذا ما عرض علينا فلا يسعنا إلا أن نقدمه إلى البرلمان، وهو الذي يقدر بعد التصويت على إبدال وزير أو تغييره، ويبقى أن الأخ رئيس الوزراء قد تفاهم مع الكتل السياسية أو لم يتفاهم فهذه القضية مرتبطة به وبالكتل السياسية الأخرى، وجنابك أشرت إلى قضية قانون رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية، وهذا مهم جداً، فلكي نرسي مؤسسات دستورية حقيقية، فلا بد أن نشرع هذه القوانين التي تعتبر من الكليات.
- **الأستاذ فادي الشمري:** هنالك قوانين مهمة وأساسية مثل قانون المحكمة الاتحادية وقانون توزيع الثروات وقانون النفط والغاز والتصويت على أعضاء المجلس الاتحادي وشبكة الإعلام وقوانين أخرى، فهل هنالك خطة للتصويت على هذه القوانين وتشكيل غرفة عمليات سياسية للاتفاق عليها؟ وكذلك إصلاح المؤسسة النيابية من خلال تفعيل اللجان وتفعيل الإجراءات الانضباطية بحق النواب الذين كثرت غياباتهم على مدار الدورة التشريعية الأخيرة لمجلس النواب؟
- **الدكتور سليم الجبوري:** ذكرت في المقدمة مستوى حالة الانضباط وحالة التشريعات وخاصة القضائية والتشريعات التي تتعلق بما تمت الإشارة إليه بالدستور بشكل واضح، ولكن لا نستطيع تمشية هذه القوانين إذا لم تتوافق الكتل السياسية عليها، ولا بد من وجود مطبخ سياسي، فبعض القوانين فيها مسحة سياسية، وعليه فلا نقدر أن نعرضها دون أن تدرس بشكل مكثف، ويمكن للجنة القانونية أن تؤدي هذا الدور بشكل جيد، ولكي نعزز القناعة أكثر فلا بد من وجود الفريق السياسي الذي يحاول أن يحشد الأصوات اللازمة لتمشية القوانين التي فيها مصلحة البلد.
- **الأستاذ عباس الموسوي:** ما الرسالة والعبرة التي وصلت لكم من الأزمة الماضية؟ وهل من سياسة جديدة لإدارة البرلمان؟ وهل سنرى برلماناً جديداً وإدارة جديدة، وخصوصاً أن هنالك تشكيكٌ من الجمهور في أن هنالك مجموعة من الأمور لم

يكن فيها أغلبيه برلمانية من خلال التصويت المباشر ومع ذلك تمرر ويقال: مررت بأغلبية واضحة؟

- **الدكتور سليم الجبوري:** تشكيك الجمهور بشأن تصويتات الأغلبية الواضحة وغير الواضحة ليست على إطلاقها، فالسياق الذي نتبعه هو تصويت برفع الأيدي، وإذا حصل شك نتبع التصويت الإلكتروني، نعم يوجد إرباك في القاعة الكبيرة، فيكلف أشخاص بعدّ الأصوات، فنحن نحتاج إلى إدارة جازمة. وفي الوقت نفسه، يجب إعطاء الفرصة للنواب ليعبروا عن آرائهم، والدروس التي استفدناها من الأزمة الحالية أنه مهما اختلفنا فلا يجب أن يؤثر ذلك على عمل البرلمان، والشلل الذي يصيبه يجعل الكل يخسر، نعم نحن نختلف، ولكننا نحتكم إلى القانون والنظام الداخلي.
- **الدكتور علي المدني:** مهما اختلفنا بشأن قانونية الانقسامات في المجلس، فإن هنالك اعترافٌ بأن تلك الانقسامات تقف وراءها احتجاجات شعبية واسعة تطالب بالتغيير والإصلاح وتفعيل أكبر للدور الرقابي للبرلمان... السؤال هو: هل هنالك خطط إجرائية وتشريعية للبرلمان بفصله التشريعي القادم تكون بمستوى تلك المطالب الوطنية العريضة؟ وما هي ملامح تلك الخطط؟
- **الدكتور سليم الجبوري:** واحدة من المشكلات التي كنا نواجهها أن التشريعات موجودة عند اللجان، ويكون هنالك تلكؤ خصوصاً في بعض التشريعات التي تشترك بها أكثر من لجنة، وقد نبهنا لهذا الموضوع كثيراً، والناس تنتظر من عملية التشريع أن تتماشى مع مطالبهم، وهذا حقهم، ولا ينكر الظرف الاقتصادي الصعب الذي عشناه خلال هذه الدورة، فأغلب التشريعات تلكأت وتأخرت، مثلاً في الدورات السابقة كانت تأتينا تشريعات من الحكومات تخص حياة المواطن بزيادة مبالغ وتخصيصات للطلبة أو ذوي مهن محددة، أما الآن، فلا تأتينا مثل هذه التشريعات باعتبار الظرف المالي الصعب، وبالتالي، يحس المواطن أن عملية التشريع لا تلبي مطلبه بزيادة الدخل، ولكن بعض التشريعات غير متوقفة مثل التي تتعلق بالاستثمار وتيسير أمره أو بإنهاء بعض النصوص التي أشير لها بالدستور، ولدينا كمّ لا بأس به من التشريعات سواء قرئت قراءة أولى أو ثانية أو في مرحلة التصويت، كما قلت سابقاً، وسيتم الإفصاح عنها لغرض الاطلاع وترتيبها ضمن أولويات محددة.

- **الأستاذ مازن المازني:** تكلمتم عن برنامج عملكم في المرحلة القادمة وكأنها بداية جديدة ويسودكم التفاؤل وتناسيتم أنكم وضعتم برنامجاً إصلاحياً للبرلمان، في اليوم نفسه الذي صوت فيه البرلمان على تفويض العبادي للإصلاحات، فأين هي هذه الإصلاحات البرلمانية التي كانت بجنب إصلاحات العبادي حتى نتكلم عن مرحلة جديده؟
- **الدكتور سليم الجبوري:** الإصلاحات نوعان:

1 ـ التفويض الذي أعطي للسيد رئيس الوزراء تم التصويت عليه لاحقاً بسحب هذا التفويض.

2 ـ الإصلاحات التي قدمها البرلمان بعضها إدارية ترتبط بسياق عمل المجلس.

وبودي أن أقول إن أغلب من تم تعيينهم داخل البرلمان على مستوى إدارة وعلى مستوى موظفين لديهم ولاءات بحكم تزكيات كتل أو بضمن إطار الحصص المعطاة لكل كتلة، وهذا يولد نوعاً من الشلل في عملية الإدارة، وعليه، توجد إصلاحات إدارية لم تنفذ لحد اللحظة إلى أن تستكمل إجراءاتنا، ويوجد إصلاحات تتعلق بالجوانب التشريعية والرقابية لا يمكن أن ينفرد بها طرف واحد، فالكل يجب أن يتعاهد حتى نمضي باتجاهها، ولا يوجد شيء اسمه إصلاحات دون هذا الطرف أو الطرف الآخر، فيجب أن يتفق عليها المجلس، أما كيف نبدأ وهذه السنة الثالثة، فالنصف الثاني يحتاج إلى خارطة طريق واضحة محددة سيتم الإعلان عنها. نعم، أنا متفائل، لأنني أعرف أنه لا سبيل لنا إلا أن نبذل كل ما نستطيع في سبيل تقويم عمل البرلمان، ليؤدي عمله بشكل صحيح ومقنع.

- **الدكتور جمال الأسدي:** متى ينتهي ملف المحكمة الاتحادية والعفو العام؟ هل سيتم تفعيل الدور الرقابي للمجلس؟
- **الدكتور سليم الجبوري:** قانون المحكمة الاتحادية الإشكال الذي يحصل النزاع فيه بين الإقليم والمركز في أنه هل يتم التصويت عليه بالإجماع أو بأغلبية الثلثين؟، فإذا حسمت هذه الفقرة، فإننا سنمضي باتجاه التشريعات، وكذلك قانون العفو اللجنة، والقانونية بذلت جهداً جيداً، ووصل إلى مرحلة التصويت، ولكن الظرف الذي نمر به اليوم يمكن أن يجعل لهذا القانون بعداً سياسياً، وعليه، فلا بد من التفاهم على كل تفاصيله وجزئياته، وأهم قضية هي الدور الرقابي الذي لا بد أن نرفع عنه كل العقبات ونذلل كل الصعوبات التي تحول دون ممارسة عضو مجلس النواب دوره بهذا الخصوص، فإن بعض اللجان

كانت فاعلة ومؤثرة، ولا أريد أن أحدد لجنة ما، ولكن فعلاً كانت تقدم تقارير مفيدة وبظرف معين وبملفات شائكة.

- **الدكتور نجم الغزي:** هل هنالك إمكانية لخطاب وأفعال تصالحية وحوار مع الآخرين؟ أقصد جبهة المعارضين، لأنه أصبح من الصعب لطرف أن يفرض نفسه على الآخرين. هل الدكتور الجبوري مستعد للقيام بمبادرة وخطاب تصالحي الآن بعد قرار المحكمة، وليس خطاب نحن وهم، والاستفادة من زخم ما تحقق من إنجازات عسكرية لتجنب الانسداد والاحتقان؟

- **الدكتور سليم الجبوري:** ليس لدينا سبيل إلا أن نتفق ونمضي موحدين خطابنا التصالحي وبرنامجنا أيضاً، وهذا لا يعني تناسي أخطاء ارتكبت من هذا الطرف أو ذاك والوقوف أمامها وعلاجها، ولكن بعد قرار المحكمة نتحدث عن برلمان واحد، وعن نواب عندهم مشروع لا بد أن ينفذوه مجتمعين، وليس بسياسة ليّ الأذرع، ونحن لن ننهج هذا النهج إطلاقاً، ولن نرضى أن يستخدم من أي طرف، فالقانون هو الحاكم والسياقات يمكن أن تأخذ مداها.

- **الدكتور هشام داوّد:** موضوعياً، لا أحد يلغي قدرتكم وكفاءتكم السياسية والقانونية، ولكن حصل مؤخراً ارتباك وتداخل بل وتفكك في عمل البرلمان.

سؤالي واضح وموجه مباشرة لشخصكم الكريم: هل أخطأتم في إدارة هذه المؤسسة الأساس؟ وأين حصل الخطأ بنسبة أكثر؟ أنا شخصياً لست سياسياً، بقدر ما يهمني معاينة تجربة وعمل سياسي اليوم، وزميل أكاديمي بالأمس.

- **الدكتور سليم الجبوري:** نحن لا بد أن نقيّم تجربتنا الماضية، ونعترف أن هنالك بعض الإرباك والأخطاء التي حصلت تحتاج إلى استدراك من جانبي ومن جانب الآخرين. من جانبي، أنا عندي مراجعة بهذا الإطار، وأعتقد أنه يجب ألّا تكون الأزمة التي حصلت على مدى شهرين ملغية لنتائج ما تم تحقيقه على مدى سنة ونصف من عمل البرلمان، وهو في ظرف صعب وقاهر، ولا ننسى أن البرلمان عندما بدأ عمله كانت داعش على مقربة من بغداد، ويوجد تهديد للنواب. ومع هذا التهديد، استطاع كثير منهم أن يؤدي دوره، وقدمنا شهداء، وبعضهم كان يخاطر بحياته ويبذل جهده، بمعنى أنه كان هنالك إنجاز ساهمت فيه المؤسسة التشريعية. نعم، يوجد خلل في إدارة الأزمة، وهذه الأزمة السياسية يجب تجاوزها.

- **المهندس أرجان كتانة:** ما وضعكم بخصوص التركمان؟ وموضوع إقليم كركوك الذي يطالب به البعض حالياً؟ وهل سيستمر نسيان المكون التركماني بشكل عام بالعراق لأنهم مسالمين؟
- **الدكتور سليم الجبوري:** في قناعتي، يجب أن يكون هنالك قانون مستقل يتولى إدارة كركوك، وسكانها هم الذين يحددون مصيرهم بارتباط هذه المحافظة والإدارة الذاتية، وكان لنا دور في الدورات السابقة من عمل البرلمان بوضع القانون الذي يحدد مبدأ التعايش داخل كركوك، والمكون التركماني محل اعتبار وتقدير، والشخصيات البرلمانية الممثلة للمكون فاعلة، ولطالما تذكر القضايا المرتبطة بكركوك وبالمكون التركماني، ويتم مناقشتها باستفاضة.
- **الأستاذ حسام الغزالي:** ما هو تصوركم وموقفكم من قانون الحرس الوطني؟ وهل تعتبرونه خطوة مهمة في استقرار المناطق التي كان تنظيم داعش الإرهابي قد سيطر عليها بعد عمليات تحريرها بشكل كلي؟
- **الدكتور سليم الجبوري:** صارت مفاوضات عديدة مع الكتل السياسية بخصوص قانون الحرس الوطني، وأنا أعتقد أنه فعلاً مخرج للإشكالية، ولكن يبدو أن الوقت قد مضى ومن الصعوبة أن نعود إليه، إلا إذا أردنا أن نعالج إشكالية موجودة، وهي إشكالية تتعلق بالحشد الشعبي، وقد وصلنا عندما ناقشناه في البداية، إلى مراحل متقدمة، ولكن حصل تعنت بفقرة من فقراته وتشكيك في أنه لماذا يجب أن يشرع هذا القانون؟ ولكنني أشعر أن الحرس الوطني من التشريعات الأساس والمهمة في إشراك السكان المحليين في مواجهة المجاميع الإرهابية ومواجهة داعش.
- **الأستاذ حيدر الملا:** سؤالي لحضرتك سيكون في إطار مساحة تكامل العمل مع السلطة التنفيذية، إذ من الواضح أن منهج السيد العبادي باتجاه ضرب الهيكلية السابقة التي بنيت عليها الدولة، والتي اعتمدت منهج المحاصصة والتي تحولت إلى استحقاقات كتلوية على حساب الدولة.

  في حين لم نلمس بوصلة واضحة المعالم للسلطة التشريعية على مدار الفترة الماضية، وكل ما وجدناه تأكيد من رئاسة البرلمان على المضي بالعملية السياسية لمزيد من المحاصصة الفئوية، هذا التقاطع بالمنهج بين السلطتين بحاجة إلى معالجة حقيقية لم نلمسها في أطروحتكم هذه الليلة؟

- **الدكتور سليم الجبوري:** قرار المحكمة الاتحادية الذي صدر بشأن الجلسة 26 يعني بالمفهوم السياسي أننا لن نستطيع أن نمضي باتجاه اختيار شخصيات متجاوزين للكتل السياسية، يعني أن عملية التعديل الوزاري خاضعة للتفاهمات أي للسياق الطبيعي الذي مشت عليه العملية السياسية سابقاً.

يوجد سلبيات وإيجابيات، ولكن ليس من المفروض أن نفعل ذلك في متنصف الطريق، فالمفروض أن نفعله منذ بداية الأمر، فنتفق على ذلك عندما نختار الكابينة على أساس التكنوقراط، فلا بد أن نضع بشكل واضح من هي الجهات التي تضع الرؤية السياسية، فعملية الإصلاح ليست عملية فردية، بل هي عملية تضامنية، والسلطة التشريعية انقسمت بهذا الخصوص بين مؤيد لقضية التكنوقراط وآخر يذهب إلى تفاهمات الكتل السياسية التي تجسدت بجلسة 26، وقرار المحكمة الاتحادية صحيح، حيث ألغى اختيارات ناتجة عن اتفاقات سياسية، ولكنه أيضاً أكد على أننا لا نستطيع أن نمضي باتجاه عرض شخصيات وزارية أو تتبوأ مناصب محددة إلا إذا كان هنالك تفاهم يحصل مع الكتل السياسية.

وبالتالي، يوجد نوع من الفوضى التي حصلت، ويمكن ـ إذا عرض الأمر مرة أخرى على البرلمان ـ أن يحصل نوع من الاختلاف بوجهات النظر حتى داخل السلطة التشريعية، ومن الصعوبة عليها أن تتبنى موقفاً واحداً نلزم به أعضاءها، لكن الالتزام يأتي من خلال الأصوات التي تغلب أصواتاً أخرى معارضة.

- **الدكتور غازي رحو:** هل سيأتي يوم في العراق نرى فيه مجلس نواب قادراً على اتخاذ قرارات بعيداً عن تأثيرات جانبية أو طائفية أو مناطقية أو من الجيران أو من الدول المؤثرة دولياً، أو يستطيع أن يتخذ قراراً جماعياً لخدمة جميع العراقيين.

- **الدكتور سليم الجبوري:** إن القرارات فيها مصلحة، وكل كتلة لها توجه خاص بها تختلف به عن الكتلة الأخرى، ولا أريد أن أقول: أن هنالك تأثيرات طائفية أو مذهبية أو من هذه الدولة أو تلك، لكن بطبيعة الحال أنا أشعر أن هذه هي مهمة البرلمان.

يبقى تقييم المتابعين لعمل البرلمان في أنه لماذا اتخذ هذا القرار ولم يتخذ القرار الآخر، هذا لا أستطيع أن أعقب عليه، ولكن الأطراف النيابية تريد تحقيق مصلحة ومنطلقات هذه المصلحة التي تقدرها هي.

المحاضرة الثامنة

الاقتصاد العراقي وانخفاض أسعار النفط

2016/7/6

الدكتور فلاح العامري

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

فلاح جاسم العامري

مستشار شؤون التسويق والاستراتيجيات في وزارة النفط

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

Al-rafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعٌ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دكتوراه في النقل والتأمين البحري للنفط
الجامعة	جامعة دندي / اسكتلندا - المملكة المتحدة
سنة التخرج	1994

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / بابل / 1953
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية / البريطانية
القومية	عربي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية / الانكليزية
الخبرات العامة	خبير اقتصادي وخبير في مجال النقل البحري للنفط
المؤلفات المنشورة	عدد من البحوث وكتاب حول التلوث البحري للنفط من حوادث الناقلات
المناصب السابقة	مدير عام ورئيس مجلس إدارة شركة تسويق النفط (سومو) ، مدير عام شركة الناقلات العراقية ، محافظ جمهورية العراق في منظمة الدول المنظمة للنفط ، مدير عام وعضو مجلس إدارة لكثير من شركات النقل النفطية

في الحقيقة، إن موضوعنا شائك ومعقد، ولكننا سنحاول أن نركز على الأمور المهمة لغرض الفائدة:

المحور الأول: تسويق النفط العراقي

شركة التسويق هي المخولة الوحيدة بتسويق النفط العراقي، بموجب القانون وبموجب الدستور، فهي تبنت عدة معايير لغرض طرق وآليات تسويق النفط العراقي بشفافية عالية.

هنالك نوعان من العقود:

الأول: هو العقود السنوية، وهذه تكون مع زبائن من شركات عالمية معروفة، وكل سنة نحاول أن نتقبل شركات إضافية، وتكون هذه العقود تخصصية، تخصص قبل سنة أو قبل شهر أو شهرين من السنة القادمة.

الثاني: هو العقود المستحدثة، بعد جولات التراخيص التي تدفع مستحقات هذه الشركات، عن طريق الخام عندما يقدمون مستحقاتهم للشركة الوطنية لنفط الجنوب التي يرتبطون بها، والأخيرة تدقق القوائم وتسلمها للجنة الوزارية، وبدورها، تسلمها بعد التدقيق إلى السيد وزير النفط لكي يصادق عليها، بعدها يتم تحويلها إلى شركة تسويق لغرض برمجة دفع هذه المستحقات، وهو يتكون من نوعين من الأسس المعتمدة في تخصيص كميات النفط العراقي.

كما يجب أن تسوق كافة الكميات المتاحة بالأسواق العالمية للنفط الخام تبعاً للأسعار العالمية.

إن إعطاء الأولوية في تخصيص الكميات للشركات المالكة بسعات تصفية كبيرة وتوسيع انتشار النفط العراقي في الأسواق العالمية الرئيسة وإعطاء الأولوية لأسواق التسوية لكونها أكثر نمواً.

أمّا المعايير في التخصيص:

المعيار الأول: تكون الشركات النفطية العالمية الرصينة شاملة شركات عالمية نفطية كبرى، والشركات النفطية المتوسطة المستقلة، والحكومية الرصينة والمصنفة عالمياً والمتكاملة.

وتبدأ نشاطاتها من الاستطلاع حتى التوزيع، وتمتلك طاقات تصفية، ولديها شبكات توزيع في العديد من الدول.

المعيار الثاني: وجود مصافي فقط، يعني الشركات هي التي تقوم بعمل التصفية، وبعد التصفية، إما يتم بيعه إلى الخارج أو يسلم إلى محطات توزيع المنتجات النفطية.

المعيار الثالث: توجد شركات مخولة من مصافيها وبلدانها، يعني أن الحكومة هي التي تخولها رغم أنه في بعض الأحيان هذا ليس نشاطها الرئيس لكن تعتبر ذراعاً للشركات النفطية، وبذلك، تخولها ببيع وشراء النفط العراقي ثم توزيعها على الشركات التي تحتاج لها.

آلية تسعير النفط العراقي:

تتبنى شركة تسويق النفط آلية تسعير دقيقة مستندة إلى آليات معتمدة في الأسواق العالمية، ويتألف سعر النفط العراقي من عدة عناصر رئيسة يمكن تلخيصها بـ:

- سعر نفط الإشارة أو نفط المرجعية الذي تعتمده الشركة لكل سوق، ويشكل النسبة الأكبر من سعر البرميل العراقي ويجاوز حوالي 95% ويتم هذا وفق أسواق وشركات عالمية.
- سعر شركة تسويق النفط الشهري، فكل شهر تصدر شركة تسويق النفطِ النفطَ الذي يسمى (oosp) أو السعر الرسمي لشركات التسويق، ويشكل بقية النسبة المذكورة.

هذه التسعيرة هي المحددة، استناداً إلى المعطيات التي تظهر في الأسواق والبيانات العالمية وفق معدلات متفق عليها محددة مع الشركات العالمية، وتأخذ هذه التسعيرة بنظر الاعتبار قبل شهر أو شهرين من التطورات التي حصلت إضافة إلى التطورات خلال الأسبوع الأول من التسعيرة.

بنود العقد:

ويوجد بها تكاليف النقل وفق معادلة خاصة مفروضة على شاحنات النقل إلى أوروبا وأمريكا، بينما لا تتحمل أي تكلفة لنفط المنتج إلى الشرق الأقصى، ويوجد في العقد أيضاً نسبة API الحقيقي بالعقد API34 درجة الكثافة (بصرة خفيف) بينما (بصرة ثقيل) تقريباً مثبته API26 أما كركوك مثبتة API36 ولا يوجد فرق كبير في الشحنات.

العوامل المؤثرة في أسعار النفط العالمية:

هنالك مجموعة من العوامل تحدد أسعار النفط الخام وتختلف هذه العوامل في تحديد أسعار النفط الخام حسب العامل في فترة زمنية محددة.

العنصران المهمان في أسعار النفط العالمي هما العرض والطلب، والكمية المعروضة والكمية المطلوبة والتي تحددها أسواق النفط العالمية التي تشير إلى هذه الكميات.

أما العناصر الرئيسة التي تؤثر على الطلب والعرض، فمنها النمو الاقتصادي والجهة السياسية وسعر الصرف وخزين النفط الخام والمنتجات النفطية والبيئية، مثل الكوارث والقرارات والاتفاقيات، إضافة إلى المنظمات الدولية، مثل أوبك وقراراتها.

الأسباب التي تؤدي إلى انهيار أسعار النفط:

الأزمة المالية العالمية التي تحدث وارتباك الأسواق العالمية (أسواق النفط أو الأسواق المالية أو البورصات)، كما هو موجود في أمريكا والهند مثلاً.

كذلك انخفاض النمو الاقتصادي العالمي بشكل كبير، مثلاً في أمريكا أو الصين أو الهند عند حدوث انخفاض في أسعار النفط، ومنظمة أوبك لم تتدخل، فهذا يزيد من انخفاض أسعار النفط، وإذا استمر المعروض بالزيادة رغم وجود وفرة من النفط واستمر العرض يجاوز الطلب يسبب انهياراً في الأسعار كما حدث 2014 وإلى الوقت الحالي.

وبخصوص ارتفاع التخزين، هنالك نوعان منها، وهما:

- التخزين التجاري.
- التخزين الاستراتيجي.

فإن التخزين التجاري عندما يرتفع، فإن كل الخزانات في العالم تمتلئ، وهذه كلها تؤدي إلى زيادة وعدم توازن بين العرض والطلب، وحتى نعيد التوازن نحتاج إلى فترة طويلة من الوقت.

الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط هي:

ارتفاع نمو الاقتصاد العالمي وهي مؤشرات خاصة في الهند وأمريكا والصين، فضلاً عن الأسباب ذات الطابع السياسي مثل النزاعات أو الحروب كما حصل في نقص الإمدادات قبل 2014 ونقصد بها إمدادات ليبيا.

تأثير أسعار النفط على الاقتصاد العراقي:

إن تراجع العوائد النفطية انعكست سلباً على الحكومات التي تعتمد على العوائد النفطية وخاصة دول أوبك، مما جعلها تبحث عن عوائد أخرى لغرض التمويل، وأن هذه الظروف قد زعزعت الاستقرار في هذه البلدان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأكثر دولة أثر فيها انخفاض الأسعار هي فنزويلا، وهي الآن على حافة الانهيار.

انخفاض أسعار النفط بشكل حاد وخاصة في تشرين 2014 أثرت في الاقتصاد العراقي، وأصبحت القضية الرئيسة للحكومة والمواطنين ومصدر قلقهم، لأن معظم القطاعات الاقتصادية العراقية ضعيفة وتعتمد على العوائد النفطية، ففي الموازنة المالية السابقة وخاصة في 2010 إلى 2014. اعتمدت الحكومة السابقة على أسعار نفط عالية متوقعة أن أسعار النفط سوف تستمر أكثر من مائة.

لم تتبنَّ الحكومة أسعار نفط معتدلة، فكان من المفترض أن يكون سعر برميل النفط (50 دولاراً) حيث لم تأخذ بنظر الاعتبار انخفاض النفط، وعندما انخفضت أسعار النفط واجه البلد صعوبة في التمويل، حيث أن أسعار النفط الآن تشكل حوالي ثلث الأسعار التي نحتاجها.

إن دمج موضوعين أو أكثر مثل آليات تسويق وأسعار النفط العراقي ومقترحاته يحتاج لأكثر من محاضرة.

إن الاقتصاد العراقي في هذا الجانب، يعتمد بشكل رئيس على إيرادات بيع النفط لتحريك أنشطة الدولة المختلفة، وينجم عن ذلك مجموعة كبيرة من المشكلات والتحديات، حيث أن اعتماد الميزان التجاري للعراق على إيرادات النفط أثر سلباً على السلع الإنتاجية الأخرى نتيجة لضعف قدرتها التنافسية، حيث أصبحت التنمية تمر بطريق ملتوٍ ومعرض للمخاطر، إذ تتأثر بالعوامل السياسية والمالية والاجتماعية. إضافة إلى ذلك، فإن العراق يمر بفترة استثنائية مصيرية ضد الإرهاب، وتهدد نسيج العراق ووحدته.

وأصبح هدف القضاء على المنظمات الإرهابية وطردها من العراق هو من أولويات الحكومة، وهذا يحتاج إلى توفير موارد مالية قوية لتحقيق هذا الهدف، لذلك أصبح من الضروري جداً القيام بتكثيف الجهود للقيام بالإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن ضرورة إيجاد حلول جذرية وتحديد الأولويات وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية بشكل صحيح لتحقيق إيرادات إضافية للدولة من جهة، وزيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الدخل القومي

وفق آلية وخطة خمسيه أو عشرية، والنهوض بالكثير من الأنشطة المهملة، إضافة لاتخاذ إجراءات وتشريعات يؤدي تنفيذها إلى زيادة كبيرة في الإيرادات المالية.

في الحقيقة، هنالك حلول كثيرة لإنعاش وإصلاح الاقتصاد وإيجاد حلول جذرية على الأمد المتوسط والبعيد، ولكن هذه كلها ترتبط بالوضع الأمني والسياسي في الوقت نفسه، وهذا لا يعني أنه في حالة عدم توفر وضع أمني مستقر يكون الملف الاقتصادي على العكس، فأنا أعتقد أن الملف الاقتصادي إذا ما تم تفعيله بشكل كبير والاهتمام به اهتماماً استثنائياً ربما يساهم في التأثير إيجابياً على بقية الملفات، وخاصة لدينا الملف الذي يجب ألّا ننساه.

من ضمن المقترحات التي تطرح موضوع تعزيز الاقتصاد الحر وبنائه، وأهم موضوع في تقديري الذي يجب تنفيذه بشكل دقيق وصحيح هو الخصخصة، وكما يعرف الجميع أن كثيراً من المؤسسات خاسرة، وقسم منها ربما يحقق بعض التوازن في إيراداتها، وعليه، يجب علينا أن نركز على موضوع خصخصة هذه الشركات وبشكل تدريجي، ونشارك في القطاع الخاص بشكل فعال مع امتيازات كبيرة تعطى للقطاع الخاص كل شركة ومؤسسة بحسب ظروفها، وربما أن البعض منها مختلط، أي أن نسبة الحكومة 50 % والقطاع الخاص 50 % وقسم منها الحكومة 40 % والخاص 60 %، وآخر الخاص 90 % والحكومة 10 %. وقسم منها تعطي بثمن زهيد.

كذلك، يجب الاهتمام بموضوع التشغيل والتدريس المهني والتقني من خلال الإكثار من المدارس المهنية وتقليص الجامعات التي تساهم في خلق بطالة للخريجين وتسبب مشكلات نفسية واجتماعية لعدم وجود عمل لهم بعد التخرج، وإجبار المؤسسات الحكومية التي تحتوي على بطالة مقنعة أو متضخمة بالموظفين على حل هذه المشكلة، ويتم إضافة بعض الخريجين إلى هذه المؤسسات رغم عدم الحاجة لهم.

إضافة إلى الإجراءات التشريعية أو الإدارية من أجل محاربة الفساد والعمل على إيجاد آليات لاجتثاث جذور الفساد وليس تقليصه.

أيضاً ضرورة إعطاء صلاحيات أوسع إلى المحافظات لإدارة ملفاتها وخاصة الملف الاقتصادي وتقليص نسبة إشراف الوزارات عليها، وفي الوقت نفسه، التركيز على إعطاء صلاحيات للمحافظ على حساب مجلس المحافظة، لأننا في الفترة الأخيرة لاحظنا أن مجالس المحافظات كان لها تأثير سلبي في عمل المحافظ وإشاعة الفساد.

أيضاً، فأن منظمات المجتمع المدني الموجودة بالمئات ليس لها أي دور فعال، وربما الفعال منها قليل جداً، والحقيقة أن الدول بدلاً من أن تعيد بناءها وتنظيمها أصبحت المنظمات تابعة للأحزاب، وبذلك انعدمت فاعليتها، وأصبحت مؤسسات ميتة وبذلك تخدم مصالح عدد قليل من الموجودين.

هنالك نقطتان يجب التركيز عليهما:

النقطة الأولى: وضع خطة استراتيجية متوسطة وطويلة الأمد في كيفية تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع، والعمل على تقليص دور إيرادات النفط في بنية الاقتصاد العراقي والموازنة، لما لها من تأثير في القطاعات الأخرى، وخاصة القطاع الصناعي والسياحة والزراعة.

النقطة الثانية: العمل على إيجاد هيئة مستقلة في إدارة الملف الاقتصادي العراقي، ويجب أن ترتبط هذه الهيئة بمجلس الوزراء كما هو معروف في دول الخليج، وواجبها إدارة الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية ومتابعة كافة الشؤون المالية والاقتصادية، وتكون حلقة وصل بين مجلس الوزراء والهيئات المستقلة، ويجب أن يكون كادرها من الخبراء والمختصين في الوزارات والقطاع الخاص المحلي والأجنبي والجهات المختصة في المحافظات، ويكون عملها مختلفاً عن اللجنة الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء وعن هيئة المستشارين، هذه الهيئة تكون أوسع بصلاحياتها وواجباتها، تتمثل في إدارة الاقتصاد العراقي والاستراتيجيات ومتابعة تنفيذ الإجراءات الحكومية والقوانين والتشريعات.

في نهاية المحاضرة، أتمنى أن أكون قد وفقت في التطرق للآليات والمقترحات والمعلمات التي وردت فيها وحقيقة دمج موضوعين أو ثلاثة، وآليات التسويق وأسعار النفط العالمي والاقتصاد العراقي والمقترحات، وأعتقد أنه يحتاج إلى وقت أكثر مما طرح في هذه المحاضرة الصوتية، وأن أجيب على بعض الأسئلة التي ستطرح من جانبكم أيضاً.

المداخلات

- **الأستاذ نهاد الشريفي:** ما مدى صحة كون وزارة النفط في بعض الأحيان توقف بعض وحدات التصفية في بعض المصافي، لغرض زيادة كميات التصدير على حساب التصفية؟ وهنالك مؤشرات تدل على صحة مثل هذه الأخبار في أن هنالك أوقات ارتفع فيها معدل التصدير وبعدها انخفض؟ الرجاء بيان صحة مثل هذه الأخبار من عدمها.
- **الدكتور فلاح العامري:** في الحقيقة، هنالك في بعض الأحيان صيانة ببعض المصافي، فيتوقف المصفى لمدة شهر على الأقل، وإذا توقفت كل وحداته أو جزءاً منها، فإن الكميات ستذهب إلى التصدير، فهي عمليات مبرمجة، ولكن سياسة وزارة النفط أعطت أولوية للداخل للتصفية، وخاصة أن هنالك احتياجات للمصافي وهي غير كافية، وعليه، فإن الأولوية قد أعطيت للمصافي، ومع ذلك، لا بد من القيام بعملية الصيانة.
- **الأستاذ أثيل النجيفي:** هل تقوم سومو بإعلان كميات التصدير والأسعار شهرياً ـ سنوياً؟ وعلى أي طريق يتم هذا الإعلان؟ وما الجهات التي تقوم بالتدقيق؟ وما الجهة المسؤولة عن وجود اختلاف بين كميات الإنتاج وكميات التسويق؟ وأي العدادات تعتمد لديكم؟ هل هي في الموانئ أو على الخطوط الناقلة أو عند الحقول؟
- **الدكتور فلاح العامري:** الكميات تخصص سنوياً، فنتسلم الطلبات، وتدرس وتحلل في الشهر الحادي عشر من كل سنة، وهذه الطلبات تأتي عن طريقين: طريق الزبائن الاعتياديين، وأحياناً تأتي طلبات جديدة، ويجب أن تكون شركات مؤهلة وفق المعايير المذكورة.

وبذلك، يتم تحديد الكميات والأسعار مثل ما تم توضيحه، فالسعر يتم تحديده لكل بضاعة شهرياً، وبكل سوق له آلية معينة.

وبالنسبة إلى الإعلانات والدعوات المباشرة، فنحن بعيدون عنها، لأنه يوجد لدينا كثير من الزبائن، حيث تصل عدد الشركات إلى 48 شركة، وهي كافية للكمية المحددة للتصدير،

ويوجد تدقيق للكميات المسوقة والمنتجة، وتكون هنالك مطابقة شهرية بين الشركات المعنية، ويوجد عدادات في الحقول وعدادات في الموانئ، ولا يوجد فروقات كبيرة بين الاثنين.

- **الدكتور عبد الحكيم خسرو:** وفق أي قانون وأي دستور تقوم سومو بأعمالها؟ القصد أن عمل سومو ووزارة النفط يستند إلى قوانين ودستور قبل 2003؟
- **الدكتور فلاح العامري:** كانت شركة تسويق النفط هي المخولة ببيع وتسويق النفط بعد سقوط النظام، ولم نرَ أي قانون يلغي هذه المهمة، وأعتقد أن النظام داخل الوزارة هو أن شركة التسويق العراقية هي المخولة بتسويق النفط العراقي، ولا يوجد أي قانون بخلاف ذلك.
- **الأستاذ أثيل النجيفي:** شكراً لك أستاذ فلاح. سؤالي كان يتعلق بشفافية عمل الشركة، هل تعلن الشركة لاحقاً كميات تصديرها وأسعارها لتتمكن جهات الرقابة من متابعة دقة عمل الشركة؟ وكذلك الكميات، هل هنالك جهة رقابة خارجية أو فقط هم التابعون للوزارة؟
- **الدكتور فلاح العامري:** الكميات التي تصدر توثق من الموانئ، وتوثق من الهيئة المالية وهيئة الشحن، نعم باعتقادي واعتقاد الكثير، نحن ضمن الشفافية الدولية والمتعلقة بالصناعات الاستخراجية، ولحد الآن، تمت المصادقة من جانب شركات الرقابة الدولية على أربعة تقارير: 2010-2011 ـ 2014.

وبالنسبة لإيرادات النفط العراقي، نحن لدينا قسمان بالتسويق، قسم المحاسبة التي تقوم بها العمليات الإدارية العادية، وقسم الهيئة المالية والتي تقوم بتصدير النفط، وكل الإحصاءات والسجلات وقسم اعتمادات الخام وقسم الاعتمادات النفطية وهذه الكميات التي تسوق في كل شحنة توثق في سجلات الهيئة المالية وتحت إشراف ديوان الرقابة، وديوان الرقابة نفسه يقوم بتأجير شركة دولية لتدقيق كل سجلات وعمليات التصدير والكميات سنوياً، ولم تظهر لحد الآن اختلافات كبيرة وخطيرة، وإنما تظهر أرقام متقاربة بين أرقامنا وأرقام شركات التصدير، وهي ناتجة عن الكسور، أي أنها مطابقة 100% للموجودة بالتسويق، والعملية مطابقة بالمبالغ بين البنك المركزي، الذي هو الوسيط بين الشركات العالمية، وفي الوقت نفسه، يكون وسيطاً بيننا وبين الـDFIL، فما يظهر في البنك المركزي ويدققه هو عملية مضبوطة 100%.

- **سماحة السيد عز الدين الحكيم:** ما حقيقة تصدير الغاز العراقي؟ ولماذا لم يتم إلى الآن استغلاله؟ ولماذا تهدر الثروة بالإحراق؟ وفي أي عالم (متمدن) تحرق الثروات؟
- **الدكتور فلاح العامري:** قبل ستة أشهر كنا نستورد الغاز المسمى (LPG) المستخدم للطهي في كثير من الأحيان، ولكن قبل سنتين تم إنشاء شركة جديدة هي غاز البصرة وهي ملكية 51% من غاز الجنوب و49% متبقية لشركة شيل ونسبتها 44% وشركة مسيوبوشي5% فمنذ عشرينيّات أو ثلاثينيّات القرن الماضي لا يوجد من يهتم بالغاز، فهو يحترق من 2010، وبذلك، بدأت وزارة النفط تهتم بهذا الموضوع، وبدأت هذه الشركة تنتج وتبيع المكثفات والغاز الطبيعي LPG. وهو يذهب إلى الكهرباء، وأيضاً قمنا بتصدير LPG كأول بضاعة، ومن المفترض في 2020 أن يصبح الغاز المحترق بمقدار صفر.
- **الأستاذ أثيل النجيفي:** إذا كان من الممكن أن أسأل سؤالاً ثانياً: ما صحة الأخبار المتداولة بوجود تعاقد مع ناقلين عراقيين لفترة طويلة خارج سياقات التعاقدات الحكومية؟
- **الدكتور فلاح العامري:** فيما يتعلق بالناقلين الدوليين لفترة طويلة، أعتقد أن شركة تسويق النفط لا تتعامل مع ناقلين دوليين، وإنما تتعاقد مع شركات عالمية رصينة يوجد لديها مصافٍ، وبلدها يؤهلها لتصدير النفط من الموانئ العراقية، إما من ميناء جيهان أو ميناء البصرة، أو خور العمية والمنصات. وأنا أعتقد أن ما صدر قبل أربع سنوات هو كميات قليلة لمدة سنتين مع الجانب الأردني، وليس نحن من نجلب الناقل، وإنما نحن نسلم خصومات الجانب الأردني، وكان بوقتها 18 دولاراً، وبموجب اتفاقية بين الدولتين.
- **الدكتور عبد الحكيم خسرو:** ما زال العراق يدير الملف وفقاً لقوانين النظام السابق؟
- **الدكتور فلاح العامري:** شركة التسويق يجري تحويلها، وخاصة المادة 11 التي تقول: إن النفط العراقي ملك للشعب العراقي، وعليه، فإن الحكومة الفدرالية ووزارة النفط هما اللتان تقومان بتصدير النفط العراقي، وهذا يعني أن شركة التسويق العراقية هي المخولة فقط بتصدير النفط الخام، وأي شركة أخرى غير مخولة بذلك.

- **سماحة السيد عز الدين الحكيم:** هل نسبة 49 بالمائة لشركة شل نسبة معقولة أو فيها هدر للثروة العراقية؟
- **الدكتور فلاح العامري:** فيما يتعلق بنسبة 49% يمكن أن يتم الاستفسار عنه من جانب دائرة العقود والتراخيص في الوزارة حسب اختصاصها، ونسبة غاز الجنوب 51% وشل 44% ومتسيوبيشي 5%.
- **الأستاذ كريم الشمري:** هل تم حل مشكلة مخازن الإنتاج للشركات المنتجة لجولة التراخيص؟
- **الدكتور فلاح العامري:** ما هو المقصود من مشكلة مخازن الإنتاج؟ نحن نستلم النفط في موانئ التصدير من شركات النفط مثل نفط الجنوب أو نفط الشمال.
- **الأستاذ أثيل النجيفي:** أنا أستطيع أن أتابع الكميات الفعلية لتصدير النفط العراقي والأسعار من خلال المواقع الدولية المعنية بالنفط. ولكنني لا أجد موقعاً محلياً يعني بنشر هذه التفاصيل.
- **الدكتور فلاح العامري:** يتم نشر كميات التصدير شهرياً في الموقع الإلكتروني للوزارة وشركة التسويق.

المحاضرة التاسعة

وزارة العدل... المهام والتحديات

2016/7/6

الدكتور حيدر الزاملي

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

حيدر الزاملي

قيادي في حزب الفضيلة الإسلامي

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

Al-rafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعُ متحاور : وطنُ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دكتوراه في علوم الحاسبات
الجامعة	جامعة بوترا / ماليزيا
سنة التخرج	2011

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق /بغداد / 1975
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	حزب الفضيلة الإسلامي

المؤهلات:

اللغات	العربية / الإنجليزية
الخبرات العامة	خبرة في مجال التدريب العمل الاكاديمي
المؤلفات المنشورة	العديد من البحوث والدراسات في مجال الحاسبات
المناصب السابقة	تدريسي في الجامعات العراقية ، مستشار وزارة العدل لشؤون التكنولوجيا ، وزير العدل

يمكن أن تواجه وزارة العدل العراقية العديد من التحديات التي تعيق عملها، خاصة المهام المتعلقة بدائرة الإصلاح العراقية، مثل المهام الجسيمة والمشتركة بقضية الأمور المالية والأمنية والاجتماعية، وأيضاً القضايا النفسية التي أزمت الشارع العراقي في الوقت الحالي، كأحكام الإعدام والاحتفاظ بالإرهابيين الموجودين الآن في السجون.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن التطرق إلى قضايا مهمة وخاصة في الدوائر العدلية، مثل (دائرة التسجيل العقاري، الكتّاب العدول، دائرة التنفيذ العدلي، مجلس شورى الدولة). وأعتقد حالياً أن أهم قضية تتعلق بـدائرة الإصلاح العراقية هي الاحتفاظ بالسجناء وخاصة ممن حكموا بالإعدام.

لقد قدمنا سابقاً في بيان ظهر للوزارة بأن وزارة العدل هي وزارة تنفيذية، وخاصة دائرة الإصلاح العراقية، حيث تقوم بتنفيذ القضاء حصراً، سواء كان بالحبس أو بإطلاق السراح أو تنفيذ أحكام الإعدام، وهذا القرار خاضع للسلطة القضائية، بعد أن يتم المصادقة عليه من جانب المحكمة الأولية ثم يذهب «إلزامياً» إلى التمييز وخاصة قضايا الإعدام، وبعد ذلك يصادق عليها، وتذهب إلى رئيس الجمهورية لتوقيع المرسوم الجمهوري، وخلال هذه الفترة، بإمكان محامي المتهم أو المدان حالياً إعادة المحاكمة، وهذا ينظر فيه الادعاء العام، حتى إذا صدر في أثناء هذه الفترة المرسوم الجمهوري بحكم الإعدام، فيأتي تريث أو إيقاف التنفيذ من جانب المدعي العام بأن هذا الشخص قد طلب إعادة المحاكمة، ومن الممكن أن يقبل الطلب أو يرفض، ويتم الإعلان لاحقاً عن ذلك.

وبعد أن يكون القضاة في مجلس القضاء الأعلى قد نظروا بقضية هذا المدان ينظرون بها مرة أخرى، وبعد المصادقة يحق لهذا الشخص أن يقدم إعادة المحاكمة مرة ثانية وثالثة، وفي بعض الأحيان، عندما نسأل عن سبب تأخر حكم الإعدام وخاصة البارزين في الإرهاب، يأتي الجواب إلينا من محكمة التمييز بأنه تم إعادة المحاكمة لـ(12) مرة.

والقانون عندنا وهو قانون أصول المحكمة الجزائية لا يمنع من أنه بعد إعادة المحاكمة هذه لـ(12) مرة أيضاً يمكن إعادتها إلى المدعي العام بطلب إعادة المحاكمة، وإذا كانت هنالك قناعة لدى المدعي العام يقبل طلب الإعادة وتعاد المحاكمة. مما يؤخر الحكم، ويبقى هذا الشخص محتجزاً.

والآن لدينا في وزارة العدل عدد كبير من هذه الحالات، ورئاسة الجمهورية قالت: إنه تم توقيع عدد من أحكام الإعدام ومراسيمه، ولكنها لم تنفذ، وفعلاً، نحن نفذنا في عام 2016 (45) حكم إعدام بتوقيع الرئيس معصوم، ولكن يوجد بحدود (35) حكماً لحد الآن متأخرة، بسبب إعادة المحاكمات وعدم اكتمال الأوراق وملفات هؤلاء الأشخاص.

ومن أسباب تأخير الإعدام أيضاً، أن يكون الشخص حاصلاً على المرسوم الجمهوري بالإعدام وموافقة الادعاء العام، ولكنه عندما يصل إلى مفصلة التنفيذ توجد هيئة تسمى هيئة التنفيذ، تتكون من ممثل لوزارة العدل وقاضٍ ومدعٍ عام وممثل لوزارة الداخلية ووزارة الصحة متمثلة بدائرة الطب العدلي، وفي حال أن هيئة التنفيذ هذه لم تقتنع بكون هذه الأوراق كاملة، سواء كانت الأوراق الثبوتية أو الأوراق التحقيقية، تمتنع عن توقيع محضر التنفيذ، فيتم إعادته للسجن، وينزل، حتى وإن كان على منصة الإعدام.

وحول هذه المعرقلات الكثيرة، طلبنا تسهيل هذه الإجراءات أو إحالتها بشكل مبسط إلى وزارة العدل لإعادة تأهيلها أو تسريع الإجراءات، حيث إن قسماً منها يتعلق بالمادة (270) أصول المحاكمات الجزائية الخاصة بإعادة المحاكمات، حيث طلبنا إعادة المحاكمة لـ(7) حالات، ولكن لمرة واحدة من هذه السبع حالات (كتغيير أقوال وشهادة جديدة) فنطلب من الادعاء العام أن يقبلها لمرة واحدة ويعيدها، وليس لـ(7) أو (10) مرات إعادة.

بل في مرة أُعلمنا عن شخص أنه قد طلب إعادة المحكمة (12) مرة، وتمت الاستجابة لطلبه، وهذه المشكلة واردة، ولدينا أكثر من عرقلة موجودة في تنفيذ حكم الإعدام وكلها ضمن القانون، ونحن لم نتهم أحداً بالتقصير سواء رئيس الجمهورية أو الادعاء العام أو حتى وزارة العدل ووزارة الصحة، وإنما هذه الأمور كلها مجتمعة تؤدي إلى تأخير تنفيذ عقوبة الإعدام وإثقال كاهل وزارة العدل بتحمل مصاريف وتكاليف حماية وإيجاد مكان لهؤلاء الأشخاص.

إن عدد هؤلاء الأشخاص كبير جداً يقرب إلى (3000) شخص محكومين بالإعدام، والرقم المضبوط (2898) شخصاً محكوماً بالإعدام، قسم منهم تم تصديق تمييزهم والقسم الآخر لم

يصادق عليه، والذين تمت مصادقة أحكام تمييزهم ينتظرون المرسوم الجمهوري، وحالياً نحن لا نعلم بملفاتهم وأضابيرهم، لأنها ليست من اختصاص وزارة العدل، حيث أن اختصاصها هو استلام المرسوم الجمهوري بعد أن تتم مصادقته.

توجد عراقيل وإجراءات طويلة بين أن يتم مصادقة حكم الإعدام وبين أن يصل إلى رئيس الجمهورية حتى يوقع عليه، ونتمنى أن تكون هذه الإجراءات مختصرة بإجراءات سريعة، لأن الشعب العراقي يتمنى أن يرى القصاص العادل ينزل بهؤلاء الأشخاص الذين انتهكوا حرمة الدم العراقي، وإن وزارة العدل تتعهد بأنه إذا كان حكم الإعدام قد وصل إلى الوزارة مع المرسوم الجمهوري وكافة الإجراءات مكتملة، فإن تنفيذه لن يتأخر أسبوعاً واحداً، وقد نفذنا في واقع الحال الكثير، إلا إذا كان في سجن بعيد عن مركز تنفيذ عقوبة الإعدام، وذلك لأنه توجد مقصلتان لحكم الإعدام في الكاظمية والناصرية.

وحالياً أيضاً، لدينا معاناة النقل بالنسبة للنزلاء، سواء كان للمحكومين وجلبهم من أماكن بعيدة إلى أماكن التنفيذ أو التنقل بين المحاكم، فأحياناً لدينا شخص مودع في المركز بدائرة الإصلاح العراقي في بغداد وهو مطلوب في إحدى المحافظات.

إن نقل المحكومين لا يتم بالنقل البري بين المحافظات، ويجب أن يكون النقل بالنسبة للمحافظات الجنوبية من المركز إلى المركز يتم عن طريق الطائرات.

ولدينا موافقات سابقاً بطائرة واحدة، وحالياً وافق رئيس الوزراء على أن تكون هنالك طائرتان في الأسبوع الواحد، ولكن هذا العدد لا يكفي، لأن الطائرة الواحدة تستوعب (100 ـ 110) أشخاص في الانتقال الواحد، وحالياً عندنا حركة التنقلات الخاصة بدائرة الإصلاح العراقية كبيرة، فالمفارز حالياً التي نناقل بها النزلاء هي مفارز قليلة، وبسبب الوضع المالي والذي تعاني منه الوزارة عموماً ودائرة الإصلاح العراقية خصوصاً، لا توجد مبالغ لصياغة هذه المفارز أو لشراء مفارز جديدة، وآليات المفارز الموجودة حالياً ثقيلة وصيانتها صعبة، حتى الإطارات التي تستخدمها هي إطارات خاصة، حيث من المفروض وجود قوات ترافق هذه المفارز، وعدد حراس الإصلاح غير كافين، وذلك لأن دائرة الإصلاح لم تستلم تعيينات جديدة إضافة إلى كوادرها، إلا في عام 2012 حيث أضيفت لها (1000) درجة وظيفية، ولحد الآن، هي تعمل بالعدد نفسه الموجود، وإن المهام التي عليها قد زادت أضعافاً مضاعفة سواء في دائرة الإصلاح العراقية أو في الدوائر الأخرى التي هي تابعة للوزارة (دائرة العقاري ـ التنفيذ

ـ العدل) كلها تعمل بكوادرها القديمة، ولم يتم تعويضها إلا على حركة الملاك، وفي العام 2016 لم يتعين أي شخص، ولدينا استقالات وتقاعد.

هذه مجمل التحديات التي تواجه وزارة العدل، سواء كانت في تنفيذ قضايا الأحكام أو قضية الخدمات أو فتح دوائر جديدة لتقديم هذه الخدمات، هذه كلها معرقلة بسبب الوضع الاقتصادي والوضع الأمني. وطبعاً لن تتوقف بسبب هذا الوضع، ويجب إيجاد حلول بديلة، فاتجهت وزارة العدل إلى قضية وجوب توفير الخدمات التي نصت عليها المادة 25 من موازنة 2016، أي تقدم خدمة مقابل مبلغ رمزي للدائرة، وبذلك توفر متطلبات الدائرة، كأجور الكهرباء ووقود المولدات وأجور البنايات، لأن أغلب بنايات وزارة العدل مؤجرة، وهذه من أهم التحديات.

المداخلات

- **الدكتور ضرغام كيكو:** لماذا لا تطبق الوزارة نظام الأرشفة الإلكترونية في دوائر التسجيل العقاري؟ وهل معالي الوزير مع استقلال مجلس شورى الدولة عن وزارة العدل استناداً للدستور؟
- **الدكتور حيدر الزاملي:** إن وزارة العدل من الوزارات السباقة بقضية الحكومة الإلكترونية، ومنذ أن كنت مستشاراً في وزارة العدل، وفي العام 2012 بدأنا بهذا المشروع «مشروع مكننة الدوائر العدلية» بشكل عام، ومن أهمها دائرة التسجيل العقاري، حيث وضعنا ذلك في ميزانية العدل، ولحد الآن لم نستلم أي مبلغ بهذا المشروع، وتوقف منذ عام 2013، وتم إقراره ووضعه في الميزانية هو ودائرة الإصلاح العراقية ودائرة القاصرين. وبالنسبة لدائرة التسجيل العقاري، لم يتم تنفيذه بسبب عدم تمويل الأحوال بالمبالغ على الموازنة الاستثمارية، ولحد الآن هو متوقف، ولكن المشروع متكامل ومخطط له.

إن دائرة رعاية القاصرين دائرة مهمة وفيها حسابات القاصرين، وإن المبلغ المخصص لها مبلغ بسيط، فبدأنا بهذه الدائرة المهمة، والآن قد اكتمل هذا المشروع، وتم افتتاح مشروع مكننة الحسابات لدوائر القاصرين في بغداد، وسوف يتم ربط المحافظات بهذا النظام، أما دائرة الإصلاح العراقية، فهي تدار بمكننة إلكترونية، وبالنسبة لقضية النزلاء، وكذلك ملفات الموظفين وقضية تشابه الأسماء وتكرارها، قد تم القضاء عليها، والمعلومات التي نريد أن نحصل عليها عن النزلاء نحصل عليها بوقت جداً قصير.

أما قضية استقلال مجلس شورى الدولة عن العدل، فإنه جزء من وزارة العدل، وتوجد في الدستور هيكلة لوزارة العدل، وحالياً يوجد طرح باستقلال مجلس شورى الدولة، ولكنه لم يقر، والسبب أنه حين يستقل سيحتاج إلى كوادر وكيانات، والحكومة العراقية باتجاه التقشف وتقليص الهياكل الإدارية ودمج بعض المديريات داخل الوزارة بأن تكون مديرية واحدة. ومثلما نرى، فقد أصبح لدينا دمج لوزارات بأن تكون وزارة واحدة، وهذا الموضوع يشترك فيه مجلس شورى الدولة.

- **الأستاذ سامي العسكري:** لقد تم إعدام (5) من المدنيين، هل هؤلاء من الإرهابيين الدواعش أو القاعدة أو غيرهم؟
- **الدكتور حيدر الزاملي:** بالنسبة لأسماء المنفذ بهم أحكام الإعدام نحن لا نبلغ فيهم الإعلام. فقط يبلغ عوائلهم بشكل رسمي لاستلام الجثة من الطب العدلي، ونحن غير مسؤولين بتسليم أسمائهم للعلن. حتى العدد، لا نشير بأن اليوم يتم إعدام هذا العدد.

وتماشياً مع حالة الشارع الملتهب، فعند حصول انفجار وحدوث إرهاب فإن المواطنين يطالبون بإعدام جميع الموجودين بالسجون، ومما لا شك فيه أنه ليس كل الموجودين الذين هم من ضمن المادة الرابعة من قانون الإرهاب محكومين بالإعدام، بل يوجد منهم محكومين بـ6، 7، 10 سنوات، وهم ضمن قانون مكافحة الإرهاب.

وبالنظر لما يراه الشارع اليوم من عدم صدقه، وبعد كل عملية تفجير، يطلب بتنفيذ حكم الإعدام حتى مع المتواطئين، وذلك لأن البعض غير محكومين بالإعدام كما أشرت.

ومن ضمن أسباب تأخير الإعدام، أن يكون الشخص حاصلاً على المرسوم الجمهوري بالإعدام، وكذلك موافقة الادعاء العام، ولكن عند وصوله إلى منصة الإعدام، توجد هيئة تسمى هيئة التنفيذ تتكون من ممثل وزارة العدل وقاضٍ ومدعٍ عام وممثل وزارة الداخلية وممثل لوزارة الصحة (دائرة الطب العدلي).

وإذا كانت هيئة التنفيذ لم تتأكد من استكمال أوراقه، فهي تمنع من التنفيذ، حتى إذا كان على منصة الإعدام، ويرجع إلى السجن، وقد طالبنا بتسهيل هذه الإجراءات وإحالتها إلى وزارة العدل لإعادة تأهيل وتسريع الإجراءات ضمن متعلق المادة 270 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، وتكون إعادة المحاكمة لسبع حالات مثلاً، كأن تظهر أدلة جديدة أو ظهور شهادة جديدة تطلب من الادعاء، فيقبلها لمرة واحدة وليس لأكثر من مرة.

- **الأستاذ شيروان الوائلي:** طرحت أمور مهمة حول إجراءات الإعدام بعد المصادقة من جانب رئيس الجمهورية، وهي تتبع إجراءات التنفيذ حسب القانون النافذ، ولكنك بينت اليوم في بيان وزارة العدل أن هنالك 3000 محكوم بالإرهاب، ولم يصادق عليها من جانب رئيس الجمهورية، علماً أن جميع المدانين لحد الآن هم 750 بجنايات خطرة وإرهاب.

ثم، لماذا لا تعدل إجراءات التنفيذ بأحكام الإعدام بإجراء تشريعي؟

- **الدكتور حيدر الزاملي:** بالنسبة لهذا العدد 3000، قلت: إنه بالمضبوط 2898 محكوماً بالإعدام، ولم أقل بالإرهاب أو قضايا جنائية مدنية. وبالنسبة لوزارة العدل، فإن المحكوم بالإعدام إرهاب أو جنائية فهو خطير.

وتوجد مراحل أو مراتب بالخطورة بالنسبة للمحكومين بالإعدام، وهذا يقع على تصنيف وزارة العدل بدائرة الإصلاح العراقية الخاصة بالإرهاب، وقسم آخر للقضايا المدنية، وبالأخير جميعهم مسجلون على أنهم خطرون.

فيكون هذا العدد الذي ذكرته محكومين بالإعدام، ولكن قسماً منهم تقع مسؤولياتهم على الجهة القضائية في أنهم لم يكملوا القضايا التمييزية. والقسم الآخر مسؤوليتهم على الادعاء العام في أن يقبل إعادة المحاكمات، والقسم الآخر عرض أو لم يعرض على السيد رئيس الجمهورية لتوقيع مرسوم جمهوري خاص بهم، ولم أقل إن جميع هذا العدد معروضون على السيد رئيس الجمهورية لتوقيع إعدامهم، وهو يمتنع من توقيعها.

- **شيخ زمان الحسناوي:** هل الذين تم إعدامهم من الإرهابيين أو محكومين بتهم جنائية؟
- **الدكتور حيدر الزاملي:** إن وزارة العدل لا تميز بين كون هذا الشخص من تنظيم داعش أو من المحكوم عليهم بقضية قتل مدنية أو من الإرهابيين، وهي مجبرة أن تنفذ الحكم عند اكتمال شروطه، ولا يمكن أن تستعجل إعدام هذا الشخص لأنه من مجرمي سبايكر أو من داعش، وهي لا تتجاوز القوانين.
- **الأستاذ مصطفى الطريحي:** تعرض العراق كبلد إلى أكبر جريمة وحشية في تاريخ الإنسانية، حيث خلفت الآلاف من الشهداء والأرامل والأيتام... وهي جرائم إبادة واقعية بكل الأبعاد، لماذا لا تقوم وزارة العدل المحترمة بتدويل هذه الجرائم في المحافل الدولية، وتثبيتها في لائحة جرائم الإبادة الجماعية؟
- **الدكتور حيدر الزاملي:** ما طرحته صحيح، فالعمليات الإجرامية والمآسي التي تحملها شعبنا كبيرة، ولدينا حالياً تمثيلان أصبحا في وزارة العدل، وعليه متابعة حقوق الإنسان مع المجتمعات الدولية، وتم إيكاله إلى وزارة العدل بعد إلغاء وزارة حقوق الإنسان.

ولقد حضرنا سابقاً في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وقدمنا طروحات العراق، وطالبنا بالنظر بقضايا الموجودين لدينا في سجون العراق والناس الأبرياء الذين

وقعت عليهم الجرائم، وإن شاء الله نحن ماضون بإيجاد موازنة بين حقوق الإنسان وبين الأشخاص الموجودين ضمن سيطرة دائرة الإصلاح العراقية.

- **الأستاذ كريم الأنصاري:** ما هي طبيعة العلاقة بين وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى؟ هل هنالك تراتبية بينهما؟ وهل هنالك تأثير وتأثر، ولا سيّما أنّ الوزارة تمثل الحكومة، والمجلس كيان مستقل؟

- **الدكتور حيدر الزاملي:** إن مجلس القضاء ولد من رحم العدل، ولكن بعض الأشخاص يريدون إرجاع المحاكم العراقية إلى وزارة العدل.

فهذه سلطة قضائية، ووزارة لا تؤثر عليها بشيء من الأشياء. ولكن وزارة العدل خاضعة لقرارات مجلس القضاء في أحكام الإعدام أو الحبس أو السجن أو إطلاق سراح الأشخاص، فالوزارة خاضعة لأحكام مجلس القضاء الأعلى، وحالياً، كل مفاصل القضاء مشتركة بإعطائنا التشريعات أو القرارات التي ننفذها نحن سواء القضاء أو التمييز، وحتى جهاز الادعاء العام.

- **الأستاذ أمير الكناني:** هل ترى من المصلحة معالي الوزير إصدار بيانات تخص تنفيذ عقوبة الإعدام في وقت تعرض البلد إلى تفجيرات؟ على اعتبار أن ذلك من طبيعة عمل المؤسسات وواجبها؟ وإذا كانت هنالك مشكلة يمكن حلها بالتواصل واللقاءات، ما هو موقفكم من ذلك؟

- **الدكتور حيدر الزاملي:** إن قضية الإعلان الذي أصبح لدينا، وكأنه تثبيت بأن وزارة العدل قائمة بواجبها، ولا تتوانى في تنفيذ أحكام الإعدام سواء كان بالإرهابيين أو المدنيين، وهي لا تخضع لأوامر أحد إلا لأوامر القضاء أو الادعاء أو للمرسوم الجمهوري، فإذا كانت لدينا هذه الأوامر مكتملة فلا بد من تنفيذها.

- **الدكتور فرهاد علاء الدين:** في بيان الوزارة، كتبتم ما يلي: (وفي هذا الأمر نود أن نبين أن الزخم الحاصل في سجون وزارة العدل، وخاصة بسبب كثرة المحكومين بالإعدام والذين اكتمل حكمهم من جانب القضاء العراقي، ولم تصدر بحقهم مراسيم جمهورية هم بقرابة 3000 محكوم بالإضافة إلى الأحكام الجديدة التي تصدر حالياً). أليس هذا مختلفاً مع ما تفضلتم به قبل قليل حيث العدد 3 آلاف ليسوا بانتظار إصدار المراسيم، وإنما هم في المحاكم والادعاء العام؟ لماذا أشرتم فقط لرئاسة الجمهورية، ولم تذكروا المحاكم والادعاء العام ووزارة العدل؟

- **الدكتور حيدر الزاملي:** لقد ذكرنا أنه لم ترد لوزارة العدل مراسيم لهؤلاء الـ(3000) وقد وضحت لكم الرقم بالمضبوط (2898) بأنه لم ترد مراسيم حكم الإعدام فيهم، وهذه تحتاج إلى مراحل، لأن إجراءاتها طويلة. ووصولها إلى رئيس الجمهورية لتوقيع مرسوم الإعدام، يمر بعدة مراحل حتى يصل إلى رئيس الجمهورية.

  وكما أوضح السيد شوان، فقد صدر بحدود (100) مرسوم من السيد رئيس الجمهورية، وبعد أن استلمنا المراسيم، وصل إلينا إيقاف تنفيذ هذه المراسيم، ولم نستطع التنفيذ من هذه المراسيم إلا (45) مرسوماً في العام 2016.

- **الدكتور صلاح عبد الرزاق:** جناب الوزير السيد الزاملي، هل في نيتكم استخدام الأرشفة الإلكترونية لمعاملات الكُتّاب العدول وسجلات التسجيل العقاري، بشكل يمنع تلفها أو التلاعب فيها؟

- **الدكتور حيدر الزاملي:** إن شاء الله، ستكون وزارة العدل الوزارة الأولى التي تدخل العالم الإلكتروني، ولكن عرقلتنا بسبب ضعف التمويل المالي لوزارة العدل، فالموازنة التشغيلية لا يصرف منها حالياً، والموازنة الاستثمارية لا يصرف منها نهائياً، فتوجهنا بعد التداولات إلى إعداد موازنة عمل وإيجاد حل آخر، فتم وضع المادة (15) في قانون الموازنة لعام 2016 لإعطاء الوزارات، إمكانية الاستثمار باتجاه تحسين الخدمات ليأتي المستثمر ويستوفي أجوراً بسيطة من المواطنين الذين يستفيدون من تلك الخدمات، وإن شاء الله، ستكون من أول المشاريع مكننة التسجيل العقاري وكتّاب العدول والتنفيذ.

- **الأستاذ أمير الكناني:** القانون لا يمنع من تنفيذ عقوبة الإعدام في مكان الحادث، فلماذا لا تتخذون هذا الإجراء؟

- **الدكتور حيدر الزاملي:** لقد سألت القضاة في مجلس القضاء الأعلى، وقالوا بأنه يجب أن تتم الموافقة على ذلك من جانبهم.

  وأضافوا بأن القانون لا يمنع من عقوبة الإعدام في مكان الحادث، ولكن إذا كان بالإمكان أن ينفذ هناك، ولكن نتيجة الوضع الأمني المربك حالياً قد يكون مكان الحادث فيه خطورة ومصاعب أمنية، وذلك الأمر في الواقع هو الذي أخرنا من إجراء عقوبة الإعدام في مكان الحادث.

- **الأستاذ مصطفى الطريحي:** ما هو المانع من إعلان وزارة العدل حول ماهيات حالات الإعدام؟ ما هو المانع من إعلان الوزارة لعنوان كل حالة إعدام؟ إن الإعدام الفلاني لمجرمين إرهابين، أو إن الإعدام الكذائي لمجرمين بجنايات؟
- **الدكتور حيدر الزاملي:** يوجد منع لوزارة العدل من الحكومة السابقة بإعطاء التفاصيل، إلا إلى الجهات المختصة والتي هي مستشارية الأمن الوطني ورئاسة الوزراء، حتى الجهات الأمنية إذا احتاجت إلى بعض المعلومات، فإنها يجب عليها أن تأخذها من مستشارية الأمن الوطني ورئاسة الوزراء.
- **الدكتور زيد الزيدي:** للعدل وجهان، إنصاف الضحية، والقصاص من الجاني، وبسبب هذه التعقيدات القانونية التي شرعت في قانون أصول المحاكمات الجزائية قبل أكثر من أربعين عاماً، وباتت لا تتناسب وحجم الخطر الذي يواجهه العراق، هل قدم مشروع لتعديله؟ وأين وصل به الحال؟

  وبعد إلغاء وزارة حقوق الإنسان، أحيل ملف التقارير التعاهدية وملف نظام الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة إلى وزارة العدل، وهو ملف ذو تأثير وأهمية خاصة، فهو يمثل مكانة وسمعة العراق في المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ما هي إجراءات الوزارة في إدارة هذه الملفات؟
- **الدكتور حيدر الزاملي:** إن إنصاف الضحية ليس اختصاصنا بل من اختصاص القضاء، والمحاكم هي التي تنصف الضحية باعتبار القصاص أو التعويض، وإن وزارة العدل مهمتها تنفيذ حكم القضاء سواء كان بالإعدام أو الحبس أو إطلاح السراح، فنحن لا نعترض على ذلك، إنما نحن جهة تنفيذية، ووزارة العدل حالياً ليس لها الاعتراض أو الممانعة.

  وأما قضية تمثيل وزارة العدل لملف حقوق الإنسان، فهو خارج العراق وليس في الداخل، وهنالك ثلاثة أقسام تم نقلها لوزارة العدل وإلحاقها بالدائرة القانونية، وحالياً توجد لجنة تسمى (لجنة حقوق الإنسان) يرأسها الوزير، وأعضاؤها هم وكيل وزارة حقوق الإنسان السابق الأستاذ حسين الزهيري ومدير الدائرة القانونية ومدراء الأقسام المختصة بذلك.
- **السيد زيد الطالقاني:** الشيخ جعفر الإبراهيمي يسأل ويقول: سؤالي يتضمن فقرتين:

1 ـ إلى أي مستوى يصل الإرهاب في حصد الأرواح كي تتمكن الدولة من إعلان حالة الطوارئ بخصوص المنفذين والمخططين للعمليات الإرهابية؟

2 ـ ألا ينبغي إطلاع الشعب على جنسيات المحكومين إذا كان هنالك حرج في ذكر الأسماء، عسى أن الدول المجاورة تعرف حجم مساهمتها في قتل العراقيين؟

- **الدكتور حيدر الزاملي:** سبق أن طلبنا هذا الموضوع من المجلس الوطني وكان الرد أننا حالياً في حالة حرب ولا نحتاج إلى حالة الطوارئ، وإن إعلانها له عدة إجراءات أخرى، نظراً لأن البلد في حالة استعداد وتهيؤ دائم للتصدي لهجمات الإرهاب، وفي تصوري أنه في حالة الطوارئ، يحل مجلس النواب وتفرض أحكام عرفية، وهذا ما لا نحتاجه حالياً.

أما بخصوص إطلاع الشعب على جنسية المحكومين، فالإحصائيات يمكن أن تُعلن بأن لدينا نزلاء سعوديين بعدد (كذا) وكويتيين، وأردنيين، ولكن بالنسبة للتفاصيل فهذا لا يمكن.

وقبل أكثر من شهر، نفذ حكم الإعدام بالمدانين السعوديين، وأعلن ذلك بوسائل الإعلام، وأبلغت السفارة، وتم استلامهم من جانب دائرة الطب العدلي.

- **الأستاذ أحمد أسد:** ما تفسيركم حول رهن العقارات للذين يرهنون لمصلحة المصارف بمبلغ محدد، وهذه مشكله كبيرة وإجحاف بحق أصحاب هذه العقارات، حيث يقدر العقار بمبلغ مليار دينار مهما كانت قيمته التقديرية بالسوق، علماً أن هذا الأمر يقلص من واردات الدولة، وسؤال السيد كريم الشمري لم يجب عليه السيد الوزير.

- **الدكتور حيدر الزاملي:** لقد تم الكشف عن العديد من التلاعبات، وإن موضوع العقارات والرهونات الموجودة عليها استنزفت كثيراً من أموال الدولة وخاصة أموال القروض الخاصة بالمصرف الصناعي والتجاري والزراعي.

وحالياً، تم وضع ضوابط لهذه الإجراءات، حيث كان التقدير للعقارات سابقاً يتم من جانب مخمن المصرف فقط، وعادة ما يكون أهلياً ويخضع لحالة السوق.

أما الآن، فقد طلبنا من الأمانة العامة لمجلس الوزراء أن يكون التخمين بالضوابط الموجودة في دائرة التسجيل العقاري، وتم إقرار هذا الطرح، ولكن بالنسبة إلى قضايا (الأرض الجرداء) فيتم إعطاء 10% أكثر من القيمة التخمينية الموجودة في ضوابط التسجيل العقاري، وبالنسبة للسكنية 20% إذا كان يوجد بيت سكني، وأما القضايا الصناعية التجارية، فيتم إضافة 30% بالإضافة إلى تخمين دائرة التسجيل العقاري، وعلى ضوء ذلك، يتم التقييم للعقار ويمنح القرض، هذا هو الإجراء الجديد.

- **الدكتور ضرغام كيكو:** أنا أطلب من معالي الوزير افتتاح التسجيل العقاري في ناحية الحيدرية في محافظة النجف، وكذلك يا حبذا أن يتم استكمال بناية التسجيل العقاري في مدينة الكوفة.
- **الدكتور حيدر الزاملي:** نحن لا نمانع بذلك، وكما قلت سابقاً بأن الخدمات حالياً تقدم إلى عدد كبير من المواطنين أكثر من التقييم التخميني الذي تقدمه الدوائر سابقاً، في حين كانت الدوائر تقدم الخدمة لـ(500) ألف مواطن، وحالياً حصل في هذه المناطق توسع سكاني إلى (مليون ومليون ونصف)، ونحن مع التوسعة وشطر الدوائر، وإن ما يحددنا فقط هو الموارد المالية.

المحاضرة العاشرة

وزارة الداخلية: التحديات والإصلاح

2016/7/19

الأستاذ محمد الغبان

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

محمد سالم الغبان

قيادي في منظمة بدر

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

Al-rafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعٌ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دكتوراه في العلوم السياسية
الجامعة	جامعة طهران
سنة التخرج	2018

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق /بغداد / 1961
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	منظمة بدر

المؤهلات:

اللغات	العربية / الإنجليزية
الخبرات العامة	خبرة في مجال الدبلوماسية والعلاقات السياسية
المؤلفات المنشورة	لا يوجد
المناصب السابقة	وزير الداخلية ، عضو مجلس النواب

في البدء، لا بد أن نشير إلى أن مهمة وزارة الداخلية تعد من المهام الحساسة، وعليها مسؤولية جسيمة، لأنها مسؤولة عن حفظ الأمن والنظام العام، وتتميز عن باقي الوزارات بأنها تتعامل مع المواطن والأرواح والممتلكات، وعلى احتكاك مع ذلك كله في كل يوم ومكان، وأعتقد أن هذه المسؤولية هي الأكثر عبئاً والأخطر مسؤولية مقارنة ببقية الوزارات، فضلاً عن مساحة عملها الواسعة والميادين ونواحي العمل المختلفة، سواء مع المواطن أو في مكافحة الجرائم والمهام التي أنيطت بها كمواجهة الإرهاب، حيث أصبح للوزارة مهمة قتالية.

وأوضح بأن التعامل مع هذا المنصب ـ من موقع المسؤولية التي يحملها ـ هو عبارة عن أداء واجب ووظيفة وطنية وشرعية ومهنية، بعيداً عن الهوس الانتخابي والمطامع السياسية، باعتبار أننا تحملنا مسؤولية تعاملنا مع دماء الناس وممتلكاتهم، وثم بذل الجهود المتواصلة لإنهاض قدرات وإمكانات الوزارة وتوظيف مقومات العمل وفرص النجاح.

ومنذ بدء استلام المهمة في الوزارة، عكفنا لمدة أكثر من شهر أو شهرين لكي تكون لنا إحاطة بوضع الوزارة ورؤية لإدارتها والنهوض بواقعها، لما فيها من مصلحة البلد لإنجاز المهمة، وبذا تم تشخيص التحديات والمعوقات التي تعيق عملنا بالشكل الصحيح، وحرصنا على أن يكون هنالك إنجاز حقيقي على الأرض، لأن لدينا تركة كبيرة وتراكمات، لا نريد أن ندخل في تفاصيلها الآن، وكما قلت، فأنا لا أريد أن أستهدف جهة، وسأتكلم بكل صراحة.

ومن أهم هذه التحديات والمعوقات هي:

المحور الأول: الوضع الداخلي للوزارة.

المحور الثاني: الوضع خارج الوزارة أي خارج إمكاناتها.

وإن المحور الأول يشمل ثلاثة جوانب، هي:

1 ـ الترهل الموجود في الوزارة: وللحديث عنه على سبيل المثال، نتطرق إلى الرتب، فهنالك ترهل في الرتب العليا، اللواء والعميد والفريق، فلقد وجدنا فيها ترهلاً غير مسبوق.

وسنتحدث عن كل مديريات الوزارة وقياداتها، حيث عملنا تنسيقاً مع ملاكاتها، فوجدنا أنها لا تحتاج إلى أكثر من (60) ضابطاً يحمل رتبة لواء، والذي يعادل درجة مدير عام له ما للمدير العام من مخصصات ومالية والكثير من الامتيازات، وبصراحة، وجدنا أن هنالك 232 ضابط برتبة لواء وحاجة الوزارة هي (60) فقط.

والترهل أيضاً في التشكيلات والأقسام وفي الهيكل الإداري، فوجدنا أن هنالك تخمة فيها، حيث إنه تم استحداث تشكيلات، من أجل أن تتوفر فرص ومناصب ومواقع لهذه الرتب التي هي أساساً لم تعطَ على أسس علمية ومهنية واحترافية، وهنالك ترهل في الإعداد، فوزارة الداخلية قبل السقوط كان عددها لا يتجاوز الـ(55) ألف ضابط ومنتسب، في حين وصل العدد بعد ذلك إلى (600) ألف.

والجانب الثاني من المعوقات، يتعلق بموضوع ضعف المهنية والولاء للمؤسسة، وهنالك مظاهر لهذه الحالة، وكما يعلم الجميع، أنه بعد أن حلت الوزارة بعد السقوط ورجوعها مرة ثانية لم يجرِ استقطاب الضباط على أساس المهنية، وإنما كانت هنالك دعوة عامة حيث التحق العديد من ضباط الجيش للوزارة. ولم تراعَ مسألة المهنية والولاء للمؤسسة. وبالتالي، يعتبر الضابط موقعه ومكانه للامتياز، وأنا هنا أتحدث عن العموميات، وهذا لا يعني أن كل الضباط تنطبق عليهم هذه الصفة، وأن المنتسب يأتي من أجل الوظيفة (الراتب). والكثير من هذا الترهل والاستقطاب للوزارة جاء على خلفيات حزبية وسياسية وانتخابية، مما أدى إلى ضعف المهنية. وبالتالي، فإن الكثير اليوم، وبكل صراحة، ولاءاتهم موزعة حسب الجهات السياسية والمناطقية والقومية، والذي أثر سلباً على أعمال الوزارة وسيرها بالشكل الصحيح.

وهنالك كثيرٌ من المعوقات، حتى أن التخصيصات المالية كانت غير متوفرة. ومنذ عام 2014، لم تكن هنالك موازنة. وإن موازنة 2015 كانت بسيطة جداً، حيث استفدنا منها بتعزيز القدرات التسليحية، وإذا أردنا التحدث عن الموازنة للعام 2016، فإن التخصيصات للوزارة ـ رغم قلتها وإلى الآن ـ لم يتم تحويل أي مبلغ منها إلى وزارة الداخلية، وهذه المعوقات تقف أمام من يريد أن يصلح وينهض بالأجهزة الاستخبارية وتوفير التقنيات وإكمال المشاريع المعطلة.

أما بالنسبة للمعوقات الخارجية، التي هي خارج قدرات وإمكانات الوزارة، فهي أوضاع من خارج الوزارة وتؤثر على أدائها وتعتبر تحدياً ومعوقاً للوزارة.

وتشمل التحديات الخارجية تجميدها من الصلاحيات القانونية، فإن طبيعة عمل وزارة الداخلية وفي كل البلدان أن يكون لديها صلاحيات ما يتعلق بالأمن الداخلي، ولكن هذه الصلاحيات جردت منا، ومنحت لقيادات العمليات سواء في بغداد أو المحافظات، وكذلك لبعض الأجهزة الأمنية التي استحدثت بعد التغيير.

والأمر الآخر يتعلق بالأجهزة الأمنية وتقاطعها، فعندنا أكثر من (9) أجهزة استخبارية اليوم إضافة إلى الحشد الشعبي وأمنه واستخباراته التي أضيفت مؤخراً، وبالتالي، أصبح العدد (10) أجهزة، وكل جهاز من هذه الأجهزة يعمل على حدة وبمفرده، ولا يوجد تنسيق إلا بالشكل المحدود ومن خلال علاقات بعض الضباط.

ومن التحديات أيضاً التي تلقي بظلالها، هي تدخل الأحزاب والصراعات السياسية، وأصبح اليوم أي شخص يريد أن يقوم بمهامه يواجه صراعاً سياسياً ومزايدات وتدخلاً في إجراءاته، حتى وإن كان هذا الإجراء وفق أسس مهنية وعلمية 100 %.

فلا بد أن يكون هنالك إشراك للقوى السياسية والكيانات في أن تقف وتساند وزارة الداخلية، وأن تعالج الخلل الذي يعيق عملها.

والتحدي الآخر ضعف الدولة وهيبتها، مقابل سلطة العشائر والمجموعات المسلحة وإيرادات السياسيين وتدخلاتهم والتشريعات التي تدعم المؤسسة الأمنية ووزارة الداخلية، فلا تزال كثير من التشريعات لم تشرع، سواء في قانون الوزارة أو في التشريعات التي لها علاقة بالعمل الاستخباري والمهام الأخرى، فهذه أيضاً تؤدي إلى نوع من الإعاقة في عمل الوزارة.

إن هذه التحديات والظروف التي يمر بها البلد ومعركته مع داعش وقوات وزارة الداخلية منخرطة في قتاله تستنزف كثيراً من إمكانات الوزارة، إضافة لذلك، فالأزمة المالية الخانقة ضمن سجل التحديات التي ذكرتها، وإننا تحملنا مسؤولية ما يقارب العام والثمانية أشهر منذ تسلمنا المنصب، حيث بذلنا جهوداً كبيرة من أجل ألّا نستسلم إلى هذا الواقع، ولم نكتفِ بإدارة الوزارة، بل تحتم علينا أن نقوم بمسؤوليتنا وواجبنا في إصلاح الواقع الموجود في الوزارة قدر ما نستطيع ونتمكن بما أتيح لنا من إمكانات وصلاحيات.

وبعد تشخيص المعوقات والتحديات، وضعنا رؤية لإصلاح الوزارة والاستنهاض بالإمكانات بمقومات النجاح وحددنا الخطة بعدة مسارات، هي:

المسار الأول: الإصلاح الداخلي للوزارة، وتمثلت أولويات الإصلاح الإداري بجملة من الإصلاحات ومعالجة الترهل الذي تحدثنا عنه مسبقاً، وتضمن أيضاً مراجعة الهياكل التنظيمية (الوظيفية، الملاكات، سياقات العمل) معالجة شاملة للوضع الإداري والتنظيمي للوزارة.

المسار الثاني: تعزيز المهنية والعمل المؤسساتي كعلاج للخلل المهني والولاء للمؤسسة والدولة، وقد وضعنا ضمن خطتنا استراتيجية وأولوية في تعزيز المهنية والعمل المؤسساتي.

المسار الثالث: مكافحة الفساد، فكما تعلمون أنه مستشرٍ في كل مفاصل الدولة، بل حتى في المجتمع. ولكن وزارة الداخلية، باعتبار أنها في تماس مع المواطن، تبرز هذه الحالات وتعطي صورة سيئة لوزارة الداخلية ومديرياتها، وبالتالي، فهي تعتبر أولوية، وكذلك فإنه لا يمكن لرجل الأمن أن يوفر أمناً للمواطن إذا كان رجل الشرطة فاسداً.

لقد شملت خطة الإصلاح أيضاً الملف الأمني بشكل عام سواء في الوزارة أو ما يتعلق بالملف مع الأجهزة الأخرى، وتضمن هذا أربعة محاور، وهي:

1 ـ نقل مسؤولية ملف الأمن الداخلي في المدن إلى وزارة الداخلية.

2 ـ خروج قيادات العمليات والجيش إلى خارج المدن، وتفرغها إلى مهامها القتالية والتعبوية للتخلص من عسكرة المجتمع وإحلال الحالة المدنية في داخل المدن.

3 ـ إعادة بناء الاستخبارات بشكل جذري وبنيوي، لأن هنالك مشكلة أساسية في هذا الموضوع وفي كل الجوانب.

4 ـ تنفيذ الخطة الأمنية التي قدمت في 2014/11/28 بعد شهر من تسلمنا المنصب، حيث عقد مؤتمر موسع بحضور رئيس الوزراء وكبار القادة الأمنيين لوزارتي الداخلية والدفاع، وتمت مراجعة الخطط السابقة التي أعدت في الفترات السابقة، فوصلنا إلى خطة شاملة ومتكاملة لملف الأمن الداخلي، وقدمنا هذه الخطة التي تقوم على أساس رؤية ومنظور جديدين. وإن إدارة الملف يجب أن تكون على أساس أمني وشرطة، وليس عسكرياً وثكنات وكتل كونكريتية مقسمة أوصال المدينة، وإنما تقوم على أساس عمل أمن مناطقي، أي تقسم المناطق إلى قواطع أمنية، ويكون عليها آمر قاطع وليس لواءً وفوجاً وسرية بالطريقة العسكرية المتبعة حالياً.

المحور الثالث في الإصلاحات: ويتعلق ببناء القوة القتالية الاتحادية، حيث إنه منذ تسنمي المنصب، كانت المعركة موجودة مع داعش، وكانت الاتحادية ثلاث فرق غير متكاملة في بغداد، ونسبة تكاملها قليلة، وهي عبارة عن سيطرات وليس قوة قتالية.

وإن الفرقة الثالثة في نينوى قد تهيكلت بعد الانهيار الأمني الذي حصل في عام 2014 والفرقة الخامسة في صلاح الدين تهيكلت تقريباً.

فوضعنا خطة للإصلاح في أن نبني قوة قتالية، باعتبار أن جيشنا يحتاج إلى مدة طويلة لإعادة بناء نفسه وتأهيله. وبالتالي، زادت مهام وزارة الداخلية القتالية بأن تكون إلى جانب القوات المسلحة وإلى جانب الحشد الشعبي.

وفي رؤيتنا، حتى بعد الانتصار على داعش، ستكون هذه القوة محافظة على وحدة العراق وتساعد الشرطة المحلية.

المحور الرابع في الإصلاحات: هو موضوع الدوائر الخدمية التي تقدم الخدمات للمواطنين، مثل (المرور والجنسية والجوازات والدفاع المدني ومراكز الشرطة)، باعتبار أنها على تماس مع المواطن، فمن خلال مراجعتنا لتلك الدوائر، وجدنا أن هنالك خللٌ كبيرٌ، فعملنا على أن تكون إصلاحاتنا في تحسين أداء تلك الدوائر، وأن يكون هنالك رضا للمواطن عليها، لأننا إذا أردنا أن نكسب الأمن، يجب أولاً أن نكسب رضا المواطن وأن تكون له ثقة بتلك الدوائر.

خلال فترة ما قبل الاستقالة وما يقارب العام ونصف العام كان هنالك إنجاز لهذه المحاور الأربعة لأسباب كبيرة، سواء في موضوع الإصلاح الإداري أو الملف الأمني أو بناء القوة القتالية أو تحسين أداء الدوائر الخدمية.

بالنسبة إلى موضوع القوة الاتحادية، أقول لمن لديه معلومات قليلة عنها: إن الشرطة الاتحادية عبارة عن قوات حفظ للأمن في الداخل، وليست قوات داخلية لا تمتلك أي تجهيز ولا خزين استراتيجي في الوزارة، ولقد كانت هنالك خطة للتجهيز والتسليح، ولكنها غير مبنية على أساس التهديدات والمهام التي يجب أن تقوم بها الشرطة الاتحادية في معظم المعارك من جرف الصخر إلى آخر العمليات، وهي تحرير الفلوجة، حيث كان الدور الأساس للشرطة الاتحادية بالاشتراك في عمليات التحرير، فاكتسبت خلال تلك العمليات مهارات وقدرات قتالية، أدت إلى أن يكون حسم المعركة من خلال اشتراك القوات الاتحادية، وخاصة في تحرير الفلوجة حيث أسند إليها أهم وأخطر محور لحسم الفلوجة.

وفي موضوع تحسين الخدمات الإدارية والخدمية، فإن من أبرز الإنجازات التي تحققت هو موضوع البطاقة الوطنية الموحدة، حيث كان مخططاً لها منذ عام 1982، ولكنه لم يرَ النور إلا بعد أن تم إعطاؤنا الأولوية بهذا المشروع، حيث شكلت لجنة عليا برئاستي، وكنا

نجتمع أسبوعياً، ونناقش المعوقات ومسارات النجاح لهذا المشروع، والتي تتلخص بخمسة مسارات، هي:

1 ـ التشريع.

2 ـ الهيكلية والملاكات والوصف الوظيفي.

3 ـ الموارد البشرية التي تدير هذا المشروع.

4 ـ البنى التحتية واللوجستية ومتطلباتها ومستلزمات المشروع.

5 ـ المنظومة والاتصالات التي تشغل هذا المشروع.

وللأسف، فإن هنالك انعدامٌ للرؤية في إدارة هذا الموضوع، وبشكل مقلوب، حيث تم التعاقد مع الشركة الألمانية، وعملت المنظومة دون أن يبدؤوا بالتشريع القانوني الذي هو الدعامة للبدء في هذا المشروع، ولم يُعمل في الهيكلية والملاكات البشرية بشكل صحيح، حيث كان هنالك إرباكٌ أدَّى إلى هذه المعوقات وعدم البدء بهذا المشروع.

من جانبنا، قمنا بمتابعة هذه المسارات، ووضعنا لها رؤية، وخاصة فيما يتعلق بالبنى التحتية والأماكن، حيث إن دوائر الأحوال المدنية في العراق هي (354) دائرة، وإن (90%) من هذه الدوائر غير مملوكة أو غير مخصصة لوزارة الداخلية. وبالتالي، لا يمكن الصرف عليها وتهيئتها وتجهيزها وفق متطلبات المنظومة، فوضعنا خطتين: الأولى، دائمية من أجل استملاك وتخصيص هذه الأماكن وتحويلها وتجهيزها وفق المتطلبات.

وخطة بديلة، بالبحث عن أماكن بديلة مؤقتة من أجل أن يفتتح المشروع في الأماكن الموجودة وبأقل الإمكانات الذاتية المتاحة للوزارة، ووضعنا مدة لهذه الخطة إلى نهاية العام 2016 على أن نفتتح (80) موقعاً، والمتأخرة هي بسبب أن بعضها في أماكن ساخنة وكذلك إقليم كردستان. أما الآن، فقد تم فتح (15) مكتباً في بغداد، و(5) مكاتب مفتوحة في مدينة الصدر والكاظمية والأعظمية، وإن كل تلك المواقع فتحت في مواقع بديلة وبجهود مضنية.

وأيضاً على المسارات الأخرى في الموارد البشرية، فلم تكن هنالك رؤية واضحة لإدارة هذا المشروع من حيث المؤهلات وكيفية إدارة هذه الموارد وتوزيعها ضمن الوصف الوظيفي، فوضعنا خطة ضمن الهيكلة والملاكات، وبدأنا نستقطب عناصر كفوءة ومؤهلة من خريجي الكليات (حصراً)، كما كان سابقاً يراعى هذا الموضوع، (500) ضابط من الدورة الأخيرة تم تخصيصهم للبطاقة الوطنية، وكذلك، شمل التعيين العنصر النسوي والشبابي من خريجي

الكليات، وجميعهم دخلوا في دورات، أي ما يقارب (2500) خريج سوف يعمل في هذا المشروع، بالإضافة إلى بعض المؤهلين من الطواقم والكوادر الموجودة في بعض الدوائر سينضمون إلى هذا المشروع الوطني.

وللمشروع فوائد عديدة، منها الجانب الخدمي، حيث سيتخلص المواطن من الروتين ومن صحة الصدور والتزوير والتشابه في الأسماء والخط غير الواضح، وغيرها من الأمور الروتينية الأخرى، وإن البطاقة الوطنية موجودة ضمن منظومة متطورة، فعندما يراجع المواطن، ويبدأ بتسجيل البيانات وتغير بعض الوقائع، لن يتأخر أكثر من (20) دقيقة.

وكذلك الجانب الأمني، فإن هذه البطاقة تحتوي على المواصفات الأمنية، حيث وجد ـ ومن خلال الاطلاع على بعض الدول المجاورة ـ أنها قد وضعت (7) مواصفات أمنية، بينما نحن وضعنا (9) مواصفات مما يصعّب تزويرها.

وبالنسبة إلى الدوائر التي تحتاج إلى بعض المعلومات الإضافية التي لم تظهر في البطاقة، فقد وزعنا أجهزة قارئة على بعض الدوائر، مثل دائرة التسجيل العقاري وكاتب العدل والمحاكم لتستطيع أن تطلع على بعض المعلومات التي تحتاجها.

وفيما يخص الجوازات، فكما يعلم الجميع أن هنالك تأخيرٌ في الإنجاز، وذلك لوجود خلل حيث كان هنالك عقد مع شركة (أومنكس) منذ عام 2009. وعلى مرور سبع سنوات، لم يجرِ أي تحديث للبرمجيات الموجودة التي تشغل هذه المنظومة. وبذا فإن هنالك تلكؤ كبير، وسبب آخر هو تأخير المستحقات اللازمة، فمنذ أن استلمنا الوزارة، حصلنا على بعض التخصيصات لتجديد العقد للدعم الفني لهذه المنظومة، وفي الحقيقة، فإن الخلل لم يكن في المنظومة فقط، فهنالك مشكلات تتعلق بسوء التنظيم والإجراءات الروتينية والعاملين المتصدّين في المنظومة، فبعضهم فاسدون من الأشخاص غير المؤهلين.

لقد عملنا على كل هذه الأمور. وبالتالي، أصبح زمن إنجاز الجواز من أشهر إلى يوم أو أسبوع حسب معاملة الشخص إذا لم يكن فيها أي نقص أو إشكال. وهنالك نقلة نوعية أيضاً في الجوازات بحيث أصبح العمل على (شفتين) بوجبتين، من أجل أن ينجز الجواز للمواطن.

ووصل عدد الجوازات التي تصدر شهرياً بحدود (11) ألف جواز، ومن الفترة 2004 إلى الآن، صدر (12) مليون جواز. وهذا عمل كبير بحد ذاته.

أما الإصلاح الإداري، فقد شمل كثيراً من الإجراءات فيما يخص معالجة الترهل الإداري، فقد تم تشكيل لجان لمراجعة الهياكل والوصف الوظيفي والملاكات وعلى مدى عام تقريباً، عملت خلالها اللجنة العليا، وهنالك نتاج لهذه اللجنة كان في طور المصادقة والمتابعة لموضوع القانون المعد في مجلس النواب.

وبالنسبة للموارد البشرية، فهنالك كثير من العمل، حيث كان العمل في طريقة التعيين على الاستقطاب التي فيها كثير من الروتين، وتم العمل على تفعيل الجانب الإلكتروني بقضية التعيينات.

وعملنا أيضاً على مراجعة موضوع آلية إسناد المناصب، حيث كانت هذه القضية تتم بشكل ارتجالي وعلى العلاقات الحزبية، ناهيك عن الفساد، فعمدنا إلى وضع آلية من خلال عدة سياقات عمل وإجراءات، تنتهي بعرض ما ينجم عن تقييم وإجراءات من وحدات الضباط أو مديرياتهم إلى عدة لجان، لجنة عليا بالنسبة للضباط العمداء فما فوق، وبالنسبة إلى العقيد فما دون لجنة برئاسة الوكيل الإداري وممثلي الدوائر المعنية وغيرها، ومن خلال هذه اللجان يتم التقييم، وتأخذ هذه اللجان بنظر الاعتبار كل الأمور والمعايير المعنية والنزاهة والكفاءة وغيرها مما يدخل في موضوع إسناد المناصب والتدوير الوظيفي وأي إجراء آخر يتخذ بحق الضباط.

وإجراءات كثيرة تتعلق بنظام الإجازات، حيث لم يكن نظاماً واضحاً، فعملنا بالنسبة للوحدات القتالية بنظام البديل، وبذلك قضينا على نسبة كبيرة من الفضائيين والابتزاز من الأمراء وبعض الضباط، وكذلك بالنسبة للمديريات الأخرى، كل مديرية حسب اختصاصها وعملها الوظيفي، فصار تحديد منح الإجازات وفق أسس علمية صحيحة بعيدة عن أي تدخل.

وعملنا على تحسين صورة وزارة الداخلية والمديريات من خلال نشر ثقافة جديدة هي خدمة المواطن، ولم نسمح باي تجاوز على المواطنين.

وبالنسبة إلى مكافحة الإجرام، فإن عملها منع وقوع الجريمة وملاحقة المجرمين، وهذه المديرية كانت بؤرة للفساد والابتزاز بسبب بعض الضباط الفاسدين والإدارة الفاشلة، فعملنا على إعادة شاملة وجذرية وبنيوية لإصلاح هذه المديرية، وكان الأثر بالغاً في انخفاض معدل الجريمة والسطو المسلح والخطف سواء في بغداد أو المحافظات الأخرى.

وأخيراً، نتحدث عن مكافحة الفساد، وهو المحور الأساسي في الإصلاح... حيث بدأنا أولاً بإصلاح الأجهزة الرقابية التي تعالج وتراقب الفساد المتمثلة بالشؤون الداخلية والأمن ومكتب المفتش العام.

هذه الأجهزة كان فيها خلل كبير، فبدل أن تحارب الفساد، إذا هي مبتلية به، فتحولت هذه الأجهزة إلى أجهزة أمنية رقابية، وسيف مسلط على رقاب الضباط والمنتسبين سواء في إسناد المناصب والتنقلات أو أي موضوع آخر، وكان هنالك تدخل منها في أمور لا تعنيها، وتحولت بعضها إلى أجهزة استخباراتية تقوم بمداهمات واعتقالات، فقمنا بإعادة بنائها جذرياً حيث استغرقت سنة في إصلاحها وبنائها بناءً شاملاً.

المداخلات

- **الدكتور صلاح عبد الرزاق:** لو تعرض منتسب أو ضابط لظلم بنقل أو غيره، فلمن يقدم شكواه؟ وإذا رفض ضابطه المسؤول رفع الشكوى وقدمها للوكيل، فستحاسبونه بتجاوز سلسلة المراجع.

لقد تمت إحالة أكثر من 250 ضابط شرطة إلى إدارة الضباط، وفيهم شباب برتب ملازم ونقيب، فهل تقليص هؤلاء صحيح؟ وأعرف منهم من هو بلا عقوبة ولا مجلس تحقيقي ولديه تشكرات، لكنه شمله النقل بلا مبرر فهل تقبل بذلك؟

- **الأستاذ محمد الغبان:** بالنسبة إلى إحالة الضباط إلى الأمرة، فهنالك قسم شبيه للأمرة سمي بقسم شؤون الضباط في الوكالة الإدارية، وهو شؤون المحاربين الموجود في وزارة الدفاع، وبالتالي، لدينا حالات تدوير وظيفي، وقد يكون على البعض مؤشرات أمنية ومؤشرات نزاهة وضعف بالأداء، وليس من الضروري أن كل من يحال إلى هذا القسم فعليه مجلس تحقيقي، وبعضهم برتب عالية، وآخرون صغيرة، فيكتب لنا بأن هذا الشخص لا يصلح للاستخبارات، فينقل إلى هذا القسم، إلى أن يوجد له مكان آخر، كما قمنا بإقامة دورة تأهيلية لهم تناسب المكان الذي ينتسب له من جديد.

الشطر الثاني من سؤال الأستاذ صلاح: حول أين يتظلم؟ أقول: أن هنالك عدة أماكن يستطيع أن يتظلم بها.

وهنالك لجنة إدارية خاصة في الوكالة يستطيع أن يقدم بها الضابط والمنتسب، وتدرس هذه اللجنة الحالة، حيث إن الكثير قدموا تظلماً، وهنالك أيضاً قسم الشكاوى المرتبك بمكتب الوزير مباشرة، وهو مفتوح في الدوام الرسمي لأي شخص منتسب، فباستطاعته أن يقدم الشكوى، ويصل مباشرة إلى السيد الوزير.

وأيضاً من خلال صفحة الفيس بوك يستطيع عرض الشكوى، ويحدد له موعد، ويرفع الظلم عنه في حال تم التأكد من ذلك.

- **الدكتور نجم الغزي:** معالي الوزير، هنالك مشكلات في الجوازات والجنسية وزخم لم تحل مشكلته في العراق والمواطن يذل إذلالاً، وخاصة في دوائر المرور، ولم يكلف أي وزير نفسه جهد الوقوف على حل لهذه المشكلات، فهذه الدوائر أضعفت الشعور الوطني بقدر إذلالها للمواطن، فما هي برأيك هذه المشكلة؟ ولماذا تستمر الوزارات المتعاقبة بعدم الاهتمام بالمواطن الذي يذهب وكأنه يستجدي من سلطة كأنها غريبة عنه؟
- **الأستاذ محمد الغبان:** إن مشكلات الجوازات والجنسية والمرور لا تنكر، فأود أن أبين أنه خلال الفترة الماضية (السنة والنصف)، لا يمكن تغيير كل التراكمات والمعوقات، فكما قلت: إن هنالك مشكلات بنيوية في الداخلية ودوائرها وأجهزتها.

وإذا أردنا أن نقضي على كل المعوقات، فلا بد أن ننتقل إلى العمل الإلكتروني، حتى نتخلص من كل الروتين القاتل.

وحتى البطاقة الوطنية التي عملنا عليها، هنالك معوقات مع وزارات أخرى تعيق عملنا، مثل بيان الولادة الذي ما زال يأتي في البريد وصحة الصدور أيضاً، وسيتم إدخالها في البطاقة الوطنية، بينما يفترض في الدوائر الأخرى بالتزامن مع عمل الوزارة أيضاً، فتعمل على النظام الإلكتروني وتبسط الإجراءات.

- **الأستاذ جمال الأسدي:** الأستاذ محمد الغبان العزيز، الحق يقال، إن إدارتكم لوزارة الداخلية أوقفت الكثير من الفساد، وخاصة في الدوائر التي تمس المواطن وخاصة الجوازات والأحوال المدنية والجنسية، لكن هنالك تباطؤ في البطاقة الوطنية الموحدة، والتي وإن كانت تجمع معلومات، لكنها تفتقد إلى مستوى الهويات الوطنية في الدول المجاورة.
- **الأستاذ محمد الغبان:** إن مواصفات البطاقة الوطنية لا تقل بل تزيد في المواصفات، فأنا على اطلاع في بعض الدول كمصر والسودان وإيران، وللعلم، إن المشروع درس كل دول الجوار، وأخذ بنظر الاعتبار المواصفات (الفنية والأمنية)، وحول بطء العمل فيها، فأنا كما ذكرت لكم هنالك معوقات كثيرة، وذلك لأن دوائرنا غير مؤهلة لإدارة هذه المنظومة، مثال على ذلك مدينة الصدر، فتلك الدائرة يراجعها ما يقارب (3) ملايين مواطن، ولم نقف مكتوفي الأيدي، بل عملنا على الخطة (ب) وإيجاد البديل ومكان آخر، وهو مجمع

سوق الثلاثاء التابع لوزارة التجارة، ومن خلال الجهود الشخصية التي بذلت مع الوزير، واستئجار مجمع سوق الثلاثاء لتكون فيه (4) دوائر، وهي:

1 ـ مدينة الصدر، 2 ـ بغداد الجديدة، 3 ـ الرصافة، 4 ـ الكرادة.

يراجعها يومياً ما يقارب (5000) مواطن. وتم تجهيز المجمع على أن يكون مجمعاً حضارياً مكيفاً فيه وسائل الراحة للمواطن للمراجعة فيه بكل سلاسة وانسيابية.

- **الدكتور عبد الأمير الأسدي:** سعادة الوزير المحترم، ألا تعتقد بأن الترهل بالرتب الكبيرة أسهمت الأحزاب ببعضه عبر العمل بما يسمى بالدمج؟
- **الأستاذ محمد الغبان:** بالنسبة للترهل حول الضباط، وأنه هل هنالك تدخل من جانب الأحزاب، فقد كان الوضع ارتجالياً ومجاملات والتوصيات من الأحزاب، وكثيراً ما تعرضت إلى ضغوطات حول البعض بأن فلاناً يجب ترفيعه، وهكذا...

وكنت لا أتجاوب مع هذه الأمور، وشكلت هذه ظروفاً نفسية وأحياناً عداوات وزعل من جانب الإخوان (سياسيين ـ نواب ـ شيوخ عشائر). لقد كانت معاييرنا في الترقية ثابتة، لها علاقة بالمهنية والاستحقاق. وأنا أجزم بأنه لم يتم ترقية أي شخص خارج هذه الضوابط.

أما فيما يخص موضوع الدمج، فأود أن أبين لكم أن عدد الضباط الدمج لا يتجاوز (5 % والرتب العليا جداً محدودون بعدد الأصابع وهم من جميع الفصائل).

- **الإعلامي أحمد الصالح:** ما أهم ثلاثة أسباب دفعتك للاستقالة مع معارضة الغالبية لقرارك من كتلتك السياسية وربما المقربون منك؟
- **الأستاذ محمد الغبان:** أسباب الاستقالة هي أنني خرجت بمؤتمر صحفي ولمدة ساعة شاركت فيه العديد من القنوات، إلا أنه وللأسف قناة العراقية، وبضغوطات، لم تبث هذا المؤتمر، واكتفت فقط باستقالة الوزير بعد أحداث تفجير الكرادة الأليمة، وهذا إجحاف بحقي، فأنا عندما قدمت استقالتي، ليس تهرباً ولا عن إحساس بالفشل.

نعم، فشلي كان بعدم إصلاحي الملف الأمني، حيث حاولت كثيراً أن أصلحه وبتقديم رؤية وخطة جديدة، ولكنني لم أوفق في ذلك.

لقد كانت استقالتي مشروطة، إما بإصلاح الأمن ومنظومته وإعطاء الوزارة صلاحيات وتحميلها المسؤولية الحقيقية، لكي تحاسب عند التقصير سواء من الوزير أو القادة أو الوكلاء.

فإذا كنا مجردين من الصلاحية، فلماذا نبقى في هذا المنصب؟ فلا خير في منصب على حساب دماء الأبرياء.

- **الدكتور عبد الحكيم خسرو:** السيد الوزير، لديك قراءة جيدة لوضع الوزارة والتحديات، أتصور أن نقطة الانطلاق تكون في مستويات التهديدات الأمنية، وبالتالي، تقسيم تشكيلات وزارة الداخلية وفقاً لهذه المستويات للحيلولة دون التداخل بين عمل المؤسسات الأمنية.

1 ـ الأمن المدني المتعلق بالجرائم الاعتيادية، وتتدخل فيها الشرطة في إقليم كردستان.

2 ـ الأمن السكاني المعلق بالأمن الجماعي، وخاصة الإقامة والسكن والتنقل... تتعامل معها قوات الأسايش في الإقليم،

3 ـ الإرهاب والقضايا المتعلقة بها، وتتعامل معها مؤسسة مكافحة الإرهاب في إقليم كردستان... طبعاً بعد قيام مؤسستي الشرطة والأسايش بمهامها على أكمل وجه...

حتى أن المؤسسة الوحيدة في الإقليم التي بقيت مسلكية 100 % هي مؤسسة الشرطة... أما المؤسسات الأخرى، ومنها الأسايش ومكافحة الإرهاب، فإنها تكون وفق مبدأ الكفاءة في الأداء... لذا، فإنه لا يوجد تداخل بين هذه المؤسسات نهائياً، وهذا ما يميز الوضع الأمني في الإقليم مقارنة بالمناطق الأخرى من العراق... أتصور بأنه ليس من المعيب الاستفادة من تجربة ناجحة في العراق، وهي تجربة إقليم كردستان في الأمن.

- **الأستاذ محمد الغبان:** الواجبات والمسؤوليات على من يجمع المعلومات (الاستخبارات والأمن الوطني والشؤون الداخلية).

كما أوضحت، إن الشؤون الداخلية ليست لها أية علاقة بذلك، فهي مسؤولة عن المنسوبين إلى الوزارات الضباط أو المنتسبين عن عملهم وأدائهم الوظيفي ومنع الاختراقات الأمنية، سواء (الدائرة ـ الاتصالات ـ المعلومات الأشخاص)، وليس لها علاقة بالمعلومات الاستخبارية.

هنالك تعدد أجهزة، والكل يمارس العمل نفسه والمهنة نفسها، وهنا الخطأ، حتى في استخبارات الدفاع التي عملها استخبارات تعبوية في الجبهات والوحدات القتالية، فهي تعمل وتعتقل وتقوم بمهام الأمن والاستخبارات، وللأسف، لا توجد غرفة عمليات تنسيق استخباري حقيقي بين هذه الأجهزة، فالأمن الوطني أيضاً جهاز

مستقل مرتبط برئاسة الوزراء، ويعمل كل ما تعمله وزارة الداخلية، وهكذا بالنسبة لقيادة العمليات.

- **الأستاذ محمد الكربولي:** في فترة توليك الوزارة، تم صدور قوائم كثيرة بأسماء الضباط الأصليين خرجي كلية الشرطة، ولم نلحظ أية قائمة بأسماء ضباط الدمج أصحاب المناصب العليا في الوزارة، رغم أنهم ليسوا من خريجي كلية شرطة فقط، بل لديهم خدمة جهادية، من المعني بالجهد الاستخباري والمعلوماتي؟ مديرية استخبارات الداخلية أم وزارة الأمن الوطني؟ وما هو دور مديرية الشؤون الداخلية؟ ولماذا التعدد في مصادر الجهد المعلوماتي، دون وجود غرفة تحليل والتعامل مع المعلومات...؟
- **الأستاذ محمد الغبان:** الواجبات والمسؤوليات على من يجمع المعلومات (الاستخبارات، الأمن الوطني، الشؤون الداخلية).

  كما أوضحت، إن الشؤون الداخلية ليست لها أية علاقة بذلك، فهي مسؤولة عن المنسوبين إلى الوزارات الضباط أو المنتسبين عن عملهم وأدائهم الوظيفي، ومنع الاختراقات الأمنية سواء (الدائرة-الاتصالات ـ المعلومات ـ الأشخاص)، وليست لها علاقة بالمعلومات الاستخبارية.
- **الأستاذ فرات التميمي:** كان هنالك تلاعب في أرشيف الوزارة من جانب ضباط سحبوا قيود جنائية بحق ضباط من أجل ترقيتهم، والبعض حصل على رتب خلاف ضوابط الترقية، هل تم فتح هذا الملف؟

  والمسألة الأخرى، تفردكم بفرض قيادات لشرطة المحافظات خاضعة لولاءات حزبية، خلافاً لقانون مجالس المحافظات رقم 21 وتعديلاته، الذي هو اختصاص لمجلس المحافظة، مثلاً محافظة ديالى؟

  ولماذا لم يتم ربط منظومة الجوازات والجنسية مع منظومة مديرية المرور العامة لإجراء تنسيق معها لمعرفة أسماء الإرهابين وتسجيل المركبات بأسمائهم؟
- **الأستاذ محمد الغبان:** نعم، كان هنالك تلاعب كبير. ولقد أحلنا الأشخاص المقصرين من ضباط ومنتسبين إلى المحاكم، وهنالك إجراءات ومتابعة بحقهم، وإن الأرشيف يحتاج إلى عمل إلكتروني لكي نتخلص من التلاعب، وأيضاً هنالك تلكؤ في تنفيذ العقد الذي كانت الوزارة متعاقدة مع شركة أوراكل، وعلى أية حال، فالمتصدون لهذا الموضوع إن

شاء الله يكونون من الثقات، وأن تكون هنالك متابعة من جانب الإخوة في الوزارة.
بالنسبة إلى التفرد في تعيين قادة الشرطة، وكما ضربت مثالاً، فيأتي أن قانون مجالس المحافظات يرشح الضابط من جانب مجلس المحافظة، والقانون لم يعدل إلى الآن، وهو أن يرشح ثلاثة ضباط والوزير يصادق أو يقرر الضابط المرشح.
وأود أن أبين لكم وكما يعرف الجميع، أليس من يرشح من مجالس المحافظات يكون متفقاً عليه من جانب الأحزاب، ويتم التقاسم على المناصب في المحافظات؟ بينما نحن في الوزارة وقفنا ضد ذلك، ووضعنا معايير، والقرار لم يتخذ بمفردي، وإنما يعرض على الأجهزة والدوائر المعنية الرقابية أو الإدارية والأرشيف وخط الخدمة، ثم يأتي إلى اللجنة لإسناد المناصب والتي فيها السادة الوكلاء والمفتش العام، وتناقش كل الأمور المتعلقة به.
كما أضيف للأستاذ فرات حول ما طرحه من مثال ديالى، فأقول: إن انشغالي في الوزارة وتواصلي مع الكتل السياسية عرفت منه أن الرؤية عندهم غير واضحة وغامضة، وللأسف، الكثير ينطلق من منطلقات إما شخصية أو قضايا مآرب سياسية. وإن اللواء الركن هو من الضباط الكفوئين المهنيين في الاتحادية شرطة الرد السريع، وبالصدفة، كان من محافظة ديالى، والمرشحون الذين رشحهم المجلس كلهم قيموا تقييماً شاملاً.
وأما موضوع ربط المعلومات، فإن الوزارة لديها رؤية، وعندما استلمت الوزارة وجدت أنها تعاقدت مع الشركة لموضوع البطاقة الوطنية وأن هذا نفسه فيه إشكالات تحتاج إلى روابط ونوافذ مهمة وإعطاءه إلى الدوائر المهمة، ولكن لم يتم العمل على هذا، ولا يوجد أي ربط.
فما بالك بالربط مع المرور، والمفروض حتى المرور يكون لديها ذلك، والانتخابات تأخذ بياناتها منا، فلماذا ذهبنا بعمل لمفوضية الانتخابات بـ(200) مليون دولار، وهو العمل نفسه الذي يمكن عمله في الوزارة، وربما أوسع.

- **الأستاذ شيروان الوائلي:** نتفق معكم بترهل الوزارة بنسبة أكثر من اللازم بعد التغيير، ولكن هنالك مهمة أضيفت إلى الداخلية بعد التغيير، وهي مهمة قتالية متمثلة بالشرطة الاتحادية، وأفواج الرد السريع. سؤالي، لماذا لم يتم ترشيد وضع الشرطة المحلية والساندة والتي يصل الترهل فيها نسبة عالية جداً حيث تشير التقارير أن أقل المحافظات موجودها عشرون ألفاً؟ وهنالك تفريط في هذا الجهد في المحافظات وتسرب خارج المنظومة.

المسألة الأخرى، استحدثت ضمن قانون الوزارة دائرة تفتيش مهمة هي دائرة التفتيش الإداري، وتختلف مهمتها عن دائرة المفتش العام، حيث تختص بتقييم ومراقبة الأداء الإداري والفني والعملياتي لوحدات الشرطة، ولكن هذه الدائرة المهمة لم تفعل، علماً أن هنالك مئات الرتب الكبيرة التي ذكرت هي دون ملاكات، ودون عمل فكان من الممكن أن ينفذوا المهمة، ولو كانت عملية تمترس الشارع العراقي بالأسلحة المتوسطة والثقيلة تحت أنظار الوزارة.

- **الأستاذ محمد الغبان:** بالنسبة إلى عدم ترشيد الشرطة المحلية، وأن هنالك أعداد متزايدة، فأتمنى لو تسمع ما يقوله الإخوة في مجالس المحافظات من أن هنالك نقص في ملاكاتنا، ولدينا حذف موضوع المتقاعدين سابقاً، والذي استشهد وجرح لا يوجد لهم تعويض، وبالأساس، لم تكن هنالك دراسة للملاكات.

الآن نحن نعمل على الهيكلية والملاكات، ونرى كل محافظة ما هو المفروض من ملاكات فيها حسب الاختصاصات كسياسة وسياق عمل.

أولاً: تم منح النقل من الاتحادية إلى المحلية.

ثانياً: بعض الدوائر تم غلق النقل إليها بالكامل مثل (الدفاع المدني ـ المرور). وضمن هذه السياسة، أصبح الترشيد بهذا الاتجاه، ومع ذلك، عندما تكتمل الهيكلية والملاكات، ستكون هنالك مراجعة.

موضوع دائرة التفتيش المهني والإداري، فهي دائرة تختلف مهامها عن مهام ووظائف المفتش العام، وهي دائرة مهمة، وأتفق معك بأنه لم يتم تفعيل هذا الموضوع، وهنالك مراجعة لهذه المديرية، وأسباب تتعلق بالمتصدين.

- **الأستاذ حيدر المُلا:** في مداخلة سابقة لي في المركز، اعترض بعض الإخوة الأعزاء على كلامي، واعتبر وزارة الداخلية تدار فعلياً من جانب شقيقكم.

ولذلك، أرجو أن أسمع من جنابكم توضيح مفصل عن دور شقيقكم في وزارة الداخلية؟ هذا إن وجد! وكذلك توضيح بعض الادعاءات عن هيمنة بدر على وزارة الداخلية بعهدكم؟

- **الأستاذ محمد الغبان:** هنالك ثقافة لدى المجتمع، هي أنه إذا جاء أخو الوزير أو ابنه يتهمون بأنه جاء للاستغلال، وأنا هنا أود أن أوضح للجميع: إن أي مسؤول يحتاج إلى

أشخاص ثقات، وصادفت الأمور أن هذا الشخص ولسنوات منسجم معي، وبذا فأنا لم أعطه منصباً رفيعاً ولا مهماً، وليست لديه أي سلطة أو قرار كما يشاع، وإن هذا كله تسقيط واتهامات، علماً أنه ساعدني في عملي في كشف بعض المعلومات والحقائق وتوفير المعلومات الخافية.

- **الأستاذ محمد شوان:** نحن على دراية عن أسباب استقالة سيادتكم كما أشرت إليه في آخر مؤتمر صحفي.

1 ـ سيادتكم تحدثت عن ترهل من حيث عدد المنتسبين، وماذا عن ترهل دوائر ومديريات زائدة؟ أي ترهل في الهيكلية الإدارية. هل بالإمكان أن نعرف عدد الفضائيين؟

2 ـ حسب ما لدينا من معلومات بسيطة، هنالك أعداد كبيرة من ضباط الجيش داخل مؤسسات تابعة لوزارة الداخلية، وكما هو معلوم، فإن تعبئة الضباط العسكريين تختلف عن ضباط الشرطة. وبالتالي، فهذا أمر أثر بشكل سلبي على أداء الداخلية

3 ـ هل كان هنالك تقاطع وتضارب بين وزارة الداخلية وجهاز الأمن وباقي المؤسسات الاستخبارية الأخرى.

4 ـ ماذا عن وجود سيارات السونار متروكة في مخازن الداخلية.

- **الأستاذ محمد الغبان:** نعم، هذا الترهل ليس ترهلاً في الأعداد والرتب، فكما ذكرت، هنالك ترهل في الدوائر، مثلاً شعبة جعلت مديرية، ومن خلال مراجعتنا للجنة العليا والهياكل التنظيمية والإدارية في كل مفاصل الوزارة فهنالك إعادة نظر في بعض الدوائر لتقليصها.

بالنسبة إلى عدد الفضائيين بالمعنى الحقيقي، فقد نزل بنسبة كبيرة، فكما قلت: إجازاتهم والتعب والمهام الكثيرة مما يؤدي إلى دفع رشاوى كثيرة، وبعد أن طبق نظام البديل، قلَّت نسبة التجاوز، وإذا كانت الآن موجودة، فهي مجاملة من بعض الضباط والقيادات والمديريات، فيتم تسريب بعض الأشخاص كحماية لنائب عضو مجلس محافظة أو شيخ عشيرة أو عالم دين.

- **الأستاذ شوان:** موضوع أجهزة السونار... للأسف، إن هذا الملف يسيّس بأسوأ استغلال، وهو استهداف واضح وشخصي، وأنا في الحقيقة أرسلت ملفاً يوجد على الإنترنت في موقع شركة راب سكان لمعدات الفحص.

وأجد هذه الأجهزة والمعدات التي استوردتها وزارة الداخلية موجودة على شريط الفيديو.

بالنسبة لعجلات الراب سكان، هي أجهزة لفحص مركبات الحمل والبضائع، وليست لكشف المتفجرات.

في نهاية العام 2014، أتت إلينا أول وجبة من عجلات الراب سكان في حينها، وكان الأستاذ عدنان الأسدي، وطلب أن تكون هنالك احتفالية لاستلامها، والسفارة البريطانية موجودة حينها.

وبعد أن اطلعت من خلال التقرير الذي وصلني بأن هنالك خطر إشعاع عالٍ في هذه العجلة، فأصبح لدي حذر وحساسية وألّا توجد هناك مشكلة، فطلبت من الأستاذ عدنان الأسدي إلغاء الاحتفالية الآن، وأن نذهب لإجراء اختبار ميداني وعملي لهذه العجلات، وبالفعل، تم الاختبار، وأدخلنا عجلات فيها أسلحة ومتفجرات أخفيت فيها، فوجدنا فيها مشكلة لا أريد أن أتحدث فيها، وتم كشف (17) إشكالاً فنياً في هذه المنظومة، ليس في التصنيع ولا الشركة، وإنما في المواصفات الوظيفية والمتطلبات.

وإن فيها إشعاعاً يؤثر على الإنسان، لأن الوزارة كانت غافلة عنها، لأنها لعجلات البضائع وليس الركاب، وإن هذا الملف أحيل إلى النزاهة.

ونظراً للإشعاع العالي بهذه العجلات، فلا بد أن تكون هنالك سيطرات نموذجية ذات انفتاح وانسيابية وبأبعاد لا يمر منها الإنسان، والسيطرات الموجودة في مداخل بغداد والمحافظات غير مؤهلة.

وبالتالي، لا يمكن تشغيل هذه العجلات لأمرين:

أولاً: موضوع توفير البنى التحتية ومتطلبات الانفتاح.

ثانياً: الفحص والقبول النهائي إذا لم تدخل إلى المخازن بشكل رسمي لا يمكن تشغيل أي واحدة من هذه العجلات.

وهذا الفحص انتهى في نهاية عام 2015 شهر 12 والبعض يقول: لماذا هنالك تأخير، حيث مرت (7) أشهر؟ نقول: إن السبب في ذلك التأخير هو لقلة التخصيصات (المتطلبات) لكي نبني السيطرات من جديد، والتي تحتاج إلى أموال كثيرة، حيث لا تقل كلفة كل سيطرة عن (20) مليار دينار لكي نوجه بتلك السيطرات المتطورة، وهنالك ملف كامل بالمستلزمات.

بالتالي، اضطررنا في الشهر الرابع أن نشكل لجنة عليا أيضاً لنضع خطة بديلة، فإلى متى نبقي هذه العجلات دون عمل بالرغم من الإشكالات الموجودة فيها؟

- **الشيخ صباح الساعدي:** حول وزارة الداخلية، هل علم جنابكم بهذه المشكلات بعد عامين على استيزاركم؟ وعندها قدمتم استقالتكم، أليست هي نفسها التي مرت على أشخاص سابقين مثل السيد جواد البولاني، وكذلك السيد سعدون الدليمي وقبلهما السيد بيان جبر الزبيدي، وخصوصاً فيما يتعلق بالصلاحيات والتدخلات من رئيس الحكومة؟ وهل جنابكم الكريم ناقشتم ذلك مباشرة في مجلس الوزراء وطرحتم إشكالاتكم على رئيس الحكومة المحترم؟ لماذا لم تصارحوا الشعب قبل استقالتكم على مدى عامين في الوزارة؟ وماذا حققتم من برنامجكم الوزراي الذي صوت عليه مجلس النواب خلال عامين كاملين؟

- **الأستاذ محمد الغبان:** كما قلت لك سماحة الشيخ صباح الساعدي، إنني قد تحدثت في المؤتمر الصحفي ووضحت ذلك، وكذلك على قناة العراقية، وكما ذكرت أنه في 2014/11/28 عقد مؤتمر أمني موسع حضره رئيس الوزراء، وقدمنا الرؤيا والخطة وبينّا الإشكالات التي مرت على الوزراء السابقين، وبذا فإن كل هذه الأمور تم متابعتها بلجان.

إن الأمن الوطني بأمر ديواني من السيد رئيس الوزراء أيضاً شكل لدراسة نقل ملف المسؤولية وحل هذه الإشكالات وإصلاح الملف الأمني، ووصلنا إلى قرارات واضحة، والكل أذعن من الدفاع والداخلية والعمليات المشتركة، لأنه لا بد من حل لهذه الإشكالات في نقل مسؤولية الأمن الداخلي، وحدد بتاريخ 2015/12/15 أن نبدأ بنقل المسؤولية بالكامل إلى وزارة الداخلية وفق جدولة زمنية، ولكن لم تكن هنالك موافقة من جانب مجلس الوزراء.

المحاضرة الحادية عشرة

فلسفة قانون العفو العام والآثار المترتبة على صدوره

2016/8/29

الأستاذ شيروان الوائلي

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

شروان كامل سبتي الوائلي

المستشار السابق لرئيس الجمهورية

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

مجتمعُ متحاور : وطنُ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	بكالوريوس في القانون والسياسة
الجامعة	جامعة البصرة / العراق
سنة التخرج	2002

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / ذي قار / 1957
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد ، ذي قار
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية
الخبرات العامة	خبير في الشؤون الأمنية والسياسية
المؤلفات المنشورة	بحوث منشورة، أبرزها: "دور الأمن الإقليمي في حفظ الأمن العام"
المناصب السابقة	رئيس المجلس المحلي في محافظة ذي قار، وكيل وزارة البلديات والاشغال العامة، عضو الجمعية الوطنية، عضو مجلس النواب، وزير الدولة لشؤون الأمن الوطني، وزير النقل، مستشار رئيس الجمهورية

إن فلسفة العفو العام ضمن مفهوم العفو يعد سبباً من أسباب انقضاء الدعوى الجزائية، وهو من الأسباب العامة في انقضائه، ويطلق عليه عفواً عاماً مثلما ورد في الكثير من الدساتير، ومنها الدستور العراقي لعام 2005. وعلى الرغم من استثناء بعض الجرائم من الخضوع للأحكام، فقد صدرت قوانين عفو في الدولة العراقية منها قانون (19) لعام 2008، وهنالك قوانين عفو قبل 2003.

لقد ورد العفو في الشريعة الإسلامية بعدة موارد، وأهمها ما ورد في القرآن الكريم ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ (سورة الأعراف: 199)، وهذا يعني أنه حسب الأعراف السائدة، فإن من الميسور التصالح الرجال، ولا قصاص ولا اقتصاص عليهم، مثلما يحدث في المصالحة، والتصالح معروف في كثير من الأمور العرفية التي يمر بها المجتمع والأعراف المتوارثة في العشائر والقبائل.

أما المعنى الاصطلاحي للعفو، فهو أن تتنازل الهيئة الاجتماعية عن معاقبة مرتكب الجريمة بموجب قانون يصدر من السلطات التي منحها القانون الإجازة في ذلك الأمر، والتنازل يتم تارة من جانب الهيئة الاجتماعية من خلال ممثل الشعب في البرلمان كعفو عام، مثلما حصل الآن، وتارة من جانب السلطة التنفيذية من خلال معرفتها بهذه الشريحة والأشخاص المشمولين بالعفو، وهذا ما يسمى بالعفو الخاص.

إن الآثار القانونية التي تترتب على العفو العام تمت الإشارة إليها في المادة (1/153)، حيث نصت: «إن العفو العام يصدر بقانون يترتب عليه انقضاء الدعوة الجزائية ومحو حكم الإدانة الذي يكون قد صدر فيها، وسقوط جميع العقوبات الأصلية والتبعية والتكميلية والتدابير الاحترازية، ولا يكون له أثر على ما سبق من تنفيذه من العقوبات ما لم ينص قانون العفو على ذلك».

أما الدوافع السياسية التي كان يبتغى منها في هذا المشروع فهي كثيرة، حيث يعتبر هذا القانون محل جدل وذا طابع سياسي وبمردودات سياسية واجتماعية متباينة، فلقد تضمنت ورقة تشكيل الحكومة التزامات معينة من ضمنها هذا القانون، وهو من حزمة القوانين التي تأخذ الطابع السياسي، ويعتبره البعض من مرتكزات المصالحة السياسية، وكذلك يعبر عن

اتفاق يحقق أهداف ودوافع سياسية تضمنتها رؤية القوة السياسية الساعية إلى تبني هذا القانون، وهنالك من يذهب إلى أن المشروع وراءه أهداف سياسية نفعية أكثر مما يهدف إلى التهدئة الاجتماعية المطلوبة، وقد تكون بعيدة عن النظر إلى المصلحة العامة.

إن القانون قد تناول استثناءات تضر بالمجتمع، «كجرائم التزوير والفساد المالي والإداري بشكل عام». وإن قانون العفو ضمن فلسفته، يجب ألّا يتجاوز مراعاة الآثار الجانبية التي ينتج عنها تطبيق القانون، وكذلك يجب التفريق بين الجرائم المرتبطة بالحق الشخصي والمرتبطة بالحق العام، أي يجب أن ينصف أولياء الدم وأصحاب المال سواء كانوا بالحق الخاص أو الدولة، وكذلك تجب مراعاة أخذ رأي الرأي العام بهذا القانون المهم، لأنه قد يكون فيه إضرار أو منفعة للمجتمع.

ولو استعرضنا الجزء الثاني، وهو الأهم من هذا البحث، وهو القراءة الموضوعية حول القانون (قانون العفو العام للعام 2006)، وعندما نتطرق إلى القراءة للقانون، يجب علينا أن نأخذ بالنقاط السلبية ونقاط القوة فيه.

ومما يؤخذ على القانون:

أولاً: إن القانون كان يفتقر إلى رؤية واضحة بعدد المحكومين بالجرائم الباتة ونوع الجرائم، وكذلك عدد القضايا التي يتم التحقيق فيها من جانب الجهات التحقيقية، كالادعاء العام والوزارات والأجهزة الأمنية وهيئة النزاهة، ولا يمكن إطلاق قانون عفو عام دون أن تكون هنالك دراسة موثقة بأرقام عدد الجرائم والقضايا لكي يتم الموازنة بين المصلحة والضرر في المجتمع من خلال إصدار قانون العفو العام.

إن القاعدة العامة بقانون العفو العام هو (عفو عام)، وتأتي بالاستثناءات. وبذا أيضاً تختزل هذه الاستثناءات من خلال ذلك القانون، ويكون بالنتيجة النهائية قاصراً عن توفير المصلحة المطلوبة منه.

أشار القانون في المادة (5) حيث تعتبر هذه المادة من المواد المهمة في القانون، ولقد أتى ذلك المشروع من الحكومة بـ(12) مادة، وفي ضمنها التعديلات والتغييرات في مجلس النواب (اللجنة القانونية) أصبح بـ(16) مادة، وإن المادة (5) أشارت إلى استثناءات وعددها (13) استثناء، وهي قريبة من الاستثناءات التي وردت في قانون (19) لعام 2008.

وحول الاستثناء الذي ورد في المادة (5) الفقرة (10)، ففي الحقيقة، إن هذا الاستثناء لم يرد في النص الذي ورد في مشروع قانون الحكومة، وهو أكثر رصانة وأعم بالنسبة لجرائم الفساد المالي والإداري والرشوة والاختلاس، ولكن التعديل الذي حصل في مجلس النواب لهذا الاستثناء تحول إلى شقٍّ ثانٍ، وإن النص الذي ورد من الحكومة بمشروع القانون هو استثناء جرائم الرشوة وسرقة أموال الدولة وجرائم الفساد المالي والإداري، بينما النص الموجود في القانون المادة (5) الفقرة (10) الذي صوَّت عليه مجلس النواب أشار إلى جرائم الاختلاس وسرقة أموال الدولة وإهدار المال العام عمداً، ما لم يسدد ما بذمته من أموال قبل إطلاق سراحه، وهنا رأس المشكلة، حيث كان نص الحكومة أكثر رصانة وأحرص.

إخواني الكرام، إن نص القانون الجديد يخضع إلى مساحة واسعة من التكييف القانوني وسلطة القاضي التحقيقية ودفع المحامين، وقضية تسديد الذمة المالية لهو شيء معقد في تقديراته، أو مسألة الإعفاء من العقوبة الجنائية، لأنها جريمة. فالسرقة أو الفساد عموماً هي شق جنائي، وما يترتب عليه هو تسديد الأموال كعقوبات تبعية أو قد تصل إلى عقوبات تكميلية، وبالتالي، تسديد الذمة المالية، فكيف يتم تقدير المبلغ بالأسعار؟ وبأية أسعار؟ فعندما تصل إلى القاضي، ويريد أن يفسر هذه الذمة المالية في ذمة المدان أو هو لا يزال قيد التحقيق، كيف يمكن للقاضي أن يقدر المبالغ بالأسعار أو المضاعفة أو بالهدر بالمواصفات والفشل فيها أو عدم وجود أوليات من جانب الجهة التنفيذية أو الشخص المتهم لأسباب متعلقة بالفائدة أو مصلحة شخصية، أو تقديم شخص على آخر في أعمال المزايدات أو المناقصات بسبب أغراض نفعية أو شخصية؟ فكيف سيستطيع القاضي بهذا الحكم الواسع من القضايا وهذه الضغوطات السياسية وهذا التدافع أن يفرز هذه المالية ويقسطها على الموظف، وبالتأكيد، ستكون بأقساط مريحة للموظف المدان، والذي قد يكون جنى المليارات من هذه الأموال، وبالتالي، قد تقنن أو تكيف إلى أجزاء مبسطة.

وفي المادة (5) الفقرة (13) ـ استثناء التزوير ـ اقتصرت الاستثناءات على جريمة تزييف أوراق العملة والسندات المالية وجريمة تزوير المقررات الرسمية التي أدت إلى حصول المزور على درجة وظيفية في ملاك الدولة من مدير عام فما فوق، وهنا، وقعت الكارثة الكبرى.

لقد اقتصر التزوير بالنسبة إلى الاستثناءات على أربعة عناوين، وهي ثلاث قضايا تخص المالية، وواحدة تخص المقررات بالنسبة إلى المدير العام فما فوق، وهنا، قد أصبح التزوير

فيه إباحة مثل تزوير العقارات، معاملات الاستيراد والتصدير والانتماء إلى مؤسسات الدولة، فالبعض انتمى إلى مؤسسة السجناء والشهداء، وأخذت العديد من الشهادات والعناوين.

ففي وزارة واحدة في فترة من الفترات، وعن لسان وزيرها يقول: إن لديه (54) ألف معاملة تزوير كمفصول سياسي، وكذلك تزوير في الشهادات لمعاون مدير عام ورئيس قسم والرتب العسكرية، تعطيه الإباحة في التزوير ويأخذ حق غيره. فأين تقع العدالة هنا؟ كما أن نص دستورنا يقول بأنه يجب أن تكون التشريعات غير منافية للشريعة الإسلامية، فإن هذا التشريع ينافي الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان.

إن فقرة التزوير تحتاج إلى مراجعة، وإن هنالك كثيراً من العقارات قد تم تزويرها سواء من جانب داعش في الموصل وحتى ما بعد النظام البائد، كما أن هنالك الكثير من سجلات التسجيل العقاري فيها تزوير.

المادة (السابعة): للنزيل أو المودع الصادر بحقه حكم باتّ، أو مضى ما لا يقل عن ثلث المدة المحكوم بها، طلب استبدال المدة المتبقية إلى العقوبة بالغرامة، وقد حددت الغرامة بمبلغ (10) آلاف لليوم، وهذه الخطوة فيها جانب إصلاحي، فالميسور يستطيع أن يدفع، أما غيره فلا يستطيع، وهي مهمة لإفراغ السجون من بعض الجرائم الجنائية.

ولكن هذه المادة ذهبت بعيداً حيث إن أحكامها تسري حتى على المشمولين بالاستثناءات، كأصحاب الأسلحة الكاتمة الذين يقتلون الناس، وغسيل الأموال الذي هو أهم وأقوى الأسباب اليوم في الفساد، والذي نستدعي فيه محققين دوليين، وكذلك الزنا بالمحارم)، والتي كان من المفترض بها أن تذهب إلى الجرائم الجنائية، وبعض الجرائم المتساهل عنها كقضايا الشروع القضايا الجنائية التي نص عليها القانون ولا تذهب إلى الجرائم التي فيها جنايات ذات طابع جنائي يضر بالمجتمع وكذلك بهدر ثروة المجتمع.

أما المادة (العاشرة)، وهي من المواد المهمة جداً، وأكثرها حساسية وخطورة في الوقت نفسه، فقد نص القانون على هذه المادة، أولاً: للمحكوم عليه بجناية أو جنحة بمن فيهم مرتكب الجرائم المستثناة من المادة (خامساً) من أحكام هذا القانون، والذي ادعى أنه تم انتزاع اعترافه بالإكراه أو اتخذت الإجراءات القانونية بحقه بناء على أقوال المخبر السري أو اعتراف متهم آخر، فيجوز له الطلب من اللجنة المشكلة في الفقرة (ثانياً) في هذه المادة تدقيق الأحكام والقرارات الصادرة في الدعاوى التي اكتسبت قراراتها الدرجة القطعية أو قيد

التدقيقات التمييزية، تدقيق الأحكام من الناحيتين الشكلية والموضوعية، والطلب بإعادتها إلى المحاكمة وللجنة سلطة تقديرية في القيام بإعادة التحقيق في الدعوى المنظورة من جانبه، فالمشرع أعطى الاستثناءات بنص وأخذها بنص ثانٍ، وهذا فيه تناقض في جوهر القانون، لأنه من حق كل متهم أو محكوم اليوم وحتى المستثنى أن يقدم طلباً إلى هذه اللجنة المشكلة، ويعاد النظر بالمحاكمة، وإذا تطلب الأمر يعاد النظر في التحقيق أيضاً.

كما أعطي ضمن هذه المادة (عاشراً)، الفقرة (ثانياً)، حق الطعن للمتضرر بالإضافة إلى هذا الحق، الذي هو حق المحاكمة، وقد يكون حق التحقيق، وهنا يبالغ المشرع إلى درجةٍ ما في هذا الأمر، لأنه شمولي، ولم يقتصر على جرائم محددة، وهذه المادة كانت محل خلاف، وهي مادة نقيضة للمادة (5) على الأقل في الاستثناءات.

وكما ذكرنا نقاط الضعف في هذا القانون، يتحتم علينا أيضاً ذكر نقاط القوة فيه، وألّا نجرده من محتواه ونقاطه الإيجابية.

يعتبر القانون إيفاءاً بالالتزام السياسي من جانب الحكومة والبرلمان لأحد المضامين المهمة في ورقة تشكيل الحكومة، لأنه تضمن جملة من القوانين الأخرى، وهي (قانون اجتثاث البعث، وقانون التوازن والنفط والغاز) والتي هي في مقدمتها ومن ضمن القوانين المتفق عليها أن تنجز، وهذا يعطي الثقة والتبادل بين الكتل السياسية بعيداً عن الخلافات حول التفاصيل، وفي الوقت نفسه يدعم ببعض فقراته المصالحة الوطنية بتقليل جبهة المتضررين، ولا يخفى أن في هذا القانون أناس افادوا منه، كما هو بالنسبة للذين كانوا مقاومين للاحتلال ومتهمين بتهم المخبر السري والكيديات ومحتجزين لأمور احترازية أو لعدم ثبوت الأدلة، وهم كثيرون، وبذا فإنهم سيفيدون من هذا القانون، كما أنه يمهد لمصالحة مجتمعية وسياسية.

إنّ المادة (9) من القانون تعتبر نقطة قوة له، وذلك لأنه وضع قيداً على المعفو عنه، بأنه إذا ارتكب جريمة جناية عمدية خلال (5) سنوات من تاريخ العفو تنفذ بحقه العقوبة التي أعفي منها، وتحرك الإجراءات الجزائية بحقه إذا كان قد أعفي عنها في دوري التحقيق والمحاكم.

إن القانون قد أفرز آثاراً في ما يخص الجزء الثالث من بحثنا، فمن الآثار المترتبة على تشريع القانون هي الآثار السياسية، فهنالك من أعضاء الكتل السياسية من تصور بأنه منتصر ومدافع عن قواعده الشعبية، وأن هذه الفعالية تستثمر سياسياً بالتأكيد، لأنه دافع مراراً

وتكراراً من أجل تمرير هذا القانون، وذهب البعض إلى أن التصويت على هذا القانون يعدُّ تخاذلاً، وهو بطبيعة الحال يفترض أن يكون متوازياً بين المكتسبات وتحقيق مصالحة مجتمعية يحتاجها المجتمع في هذه الظروف.

إن هذا القانون ليس سيئاً بمجمله، ولا هو جيد بمجمله، وإنما جاء للتوازن السياسي، فقد يعود بالنفع لشرائح معينة من المجتمع، ولقد أفرزت تصريحات وإدانات حول القانون، وهنالك في الحقيقة (22) عضواً من دولة القانون قد قدموا لائحة طعن حسبما ذكروه في مؤتمرهم الصحفي، وبالذات في المادة (8) من هذا القانون.

يعتبر ذلك التزاماً من جانب الحكومة تم الإيفاء به رغم أن هنالك اختلاف بين المشروع المقدم من الحكومة والذي صوت عليه مجلس النواب، ولقد تحقق ذلك.

أما الآثار الاجتماعية فبالتأكيد هنالك شرائح من المجتمع استهدفها هذا القانون، ومنهم الذين قاوموا الاحتلال والكثير من السجناء، كما بينت ذلك في حديثنا مسبقاً، كما أن هنالك مجرمين إرهابيين وفاسدين قد يستهدفهم هذا القانون أيضاً مما سيترتب ذلك على ضرر بالمجتمع من جراء تنفيذه، وخاصة جرائم التزوير والفساد المالي والإداري، لأن هذا الاستثناء غير معني ضمن فلسفة القانون كمشروع مصالحة وطنية أو عدالة.

وبالتالي، ستقوض جهود مكافحة الفساد في هذا القانون، ويصبح هناك إحباط في هيئة النزاهة والمفتشين العموميين وبعض أعضاء مجلس النواب، ولو بعدد قليل.

لقد مر موضوع الفساد المالي والإداري مرور الكرام، وكأنه أسدل عليه الستار، لأنه وبصراحة المستفيدون من هذا الفساد هم كثير من المنتمين إلى الكتل والأحزاب، وأن أغلب المحكومين بمثل تلك التهم هم من تلك الأحزاب والتيارات. وبذا فإن القضية ستعطي جرأة واسعة لمن لديه نوايا ارتكاب جرائم مستقبلية. حيث إن مفهوم العقوبة هي ردع الجاني وإصلاح المجتمع، وفي الآخر لم تكن الرسالة صحيحة في هذا المضمار.

كما أن هنالك تناقض في القانون، فلقد جاء في المادة (10) ذهب المشرع بإعادة محاكمة الجرائم المستثناة، وهذا تناقض جوهري في صلب القانون بين المادتين.

والقضية المهمة الأخرى، وهي أن العراق ملتزم باتفاقية أممية لمكافحة الفساد لعام 2003، صادق عليها العراق بالقانون رقم (35) لسنة 2007، وتتضمن (ماذا يجب على العراق

أن يقدم من تشريعات أمام الدول؟)، وهو سيواجههم بقوانين العفو عن الفاسدين، مما سيولد مشاعر الإحباط.

فالاتفاقية تفترض على الدول المنضوية تحت لوائها تشديد عقوبات جرائم الفساد، وليس شمولهم بالعفو، وهذا في الحقيقة يمثل ضربة أخرى للالتزامات الدولية، وسيضعف دور العراق أمام الدول، ولا سيّما أن العراق مقبل على التقييم للفصل الثاني للتدابير الوقائية، علماً أن المادة (30) من هذه الاتفاقية، وبموادها (5-6-7)، تركز على جسامة الجرائم المرتكبة، حتى إذا اتجهت الدولة إلى إصدار قرارات الإفراج المبكر، والمقصود منها القوانين أو قرارات العفو بما فيها إسقاط أهلية التوظيف وتولي المناصب العمومية.

وكما ذكرنا، فإنه يفترض بمن شمله العفو ألّا يترشح في الانتخابات، وهذا بديهي مثلما هو موجود في الاتفاقية التي يلتزم العراق بها، ولكن البعض يقول: إن العفو يسقط العقوبة والجريمة. وبذا فمن حقه أن يتأهل مرة ثانية، وهنا ستكون الكارثة من جديد حيث سيتصدر بعض الفاسدين الدولة العراقية والسلطة التشريعية.

إن هذا القانون تم إفرازه نتيجة المخاوف من خروج إرهابيين من السجون، كما حصل في قوانين العفو السابقة أو الإفراج عن محكومين متسلحين بأفكار إرهابية، مما يثير القلق والتداعيات في الشارع. لذا، فالمطلوب من الجميع الرصد والمراقبة وبالذات في فترة تنفيذ القانون الذي سيشهد مدى واسعاً من العمل القضائي بتكييف قانوني واسع النطاق في تطبيقه قضائياً، وكذلك الدفاع عن المحكومين والمتهمين عن طريق المحامين، وبالأخص أنه ستكون هنالك فترة استرخاء في تطبيق القانون والتي أشار إليها القانون خلال سنتين، سنة لاستلام القضايا، وسنة أخرى تنجز في الرصد والرقابة.

كما لا بد أن نعترف بأنها خطوة نوعية في مجلس النواب في تشريع قانونٍ محل شدٍّ وجذب، قد يؤسس لمصالحة وطنية بعض الشي، وأيضاً يقلل من جبهة المتضررين وخاصة في الأحكام للذين لم يحكموا لحد الآن، ولم تثبت عليهم أدلة إثبات. وعلينا أن نعترف أيضاً أن هذا القانون أهدر شيئاً من حقوق الشعب العراقي في التغاضي عن الكثير من جرائم الفساد المالي والإداري وتمكين الفاسدين مرة ثالثة من إهدار أموال الشعب العراقي والتجاوز عليها.

المداخلات

- **الأستاذ جمال الأسدي:** الأستاذ شيروان العزيز، ما هي أسباب هذه الهفوات بقانون العفو العام؟ وماذا سيحصل إن لم توجد الحلول لسد الثغرات؟
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** إن مجلس النواب فيه كتل سياسية، وكل كتلة وحزب اليوم يراعي مصلحته في هذا القانون أو ذاك، حسب مكاسب الطبقة السياسية وقواعدها الشعبية. وبالنسبة للثغرات، فأعتقد أنه لا توجد حلول. هنالك كلام بالطعن بهذا، سواء من جانب الحكومة أو من جانب بعض الأحزاب، ولكنني أرى بالنتيجة النهائية تنفيذ هذا القانون خلال الفترة المقررة.
- **الأستاذ جمال الأسدي:** هل تعلمون يا أستاذنا أن كل شخص احتفظ أو هرّب آثاراً من متحف آثار الموصل مشمول بالعفو؟
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** نعم، بالرغم من أن القانون أشار إلى أن من الاستثناءات من المادة (5) عدم تهريب الآثار، ولكنه رجع بالمادة (العاشرة) وقال: إن من حق المحكوم في سير التحقيق أن يطعن أمام اللجنة المشكلة، ويعاد التحقيق.
- **الأستاذ جمال الأسدي:** نص المادة خامساً استثنى فقط حادي عشر ـ جرائم تهريب الآثار، مما يعني شمول من هدم الآثار أو تاجر بها أو احتفظ بها...
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** نعم، إن جرائم تهريب الآثار استثناها، ولكنه رجع في المادة (10) وأخذها. أما الأمور الأخرى، كالشمول لهدم الآثار، لأن الاستثناءات لم تشر إلى ذلك.
- **الدكتور علي الدباغ:** لا أحد ينكر ما لأهمية العفو لبدء صفحة مصالحة جديدة تلم شمل مكونات العراقيين، وهذه الفلسفة التي انطلق منها قانون العفو. ما علاقة المصالحة بجرائم الدعارة؟ أو إصدار صك دون رصيد؟ أو الكثير من الجرائم التي هي من فعل

إجرامي وليست بدوافع سياسية، سؤالي: كيف يمكن تعديل أو إلغاء هذا القانون وإصلاح هذه العيوب التي تشجع على الجريمة، ويضيع فيها صاحب الحق؟

- **الأستاذ شيروان الوائلي:** بالفعل، إن بعض الأمور أدخلت وهي ليست لها علاقة بجرائم الفساد والاتجار وغسيل الأموال، وكذلك الكثير من الأمور التي أدخلت في ذلك القانون.

إذا كانت فلسفة القانون هي موضوع التوافق بين الكتل ضمن وثيقة الحكومة كمرتكز للمصالحة، فإن مجلس النواب قد مر عليه مرور الكرام، وإن التعديل جائز للقانون في كثير من مضامينه، وبالذات في موضوع الاستثناءات وموضوع المادتين (8-10)، وهنالك تصريحات للحكومة وبعض الكتل في التعديل، وقد تكون هنالك صعوبة في التطبيق في بعض فقراته.

- **الأستاذ فرهاد علاء الدين:** ما هو سبب معاداة القانون من جانب مجاميع سياسية كبيرة؟ هل هنالك آلية لتغيير بعض بنود القانون قبل التنفيذ؟
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** المعاداة بالشكل الظاهر غير موجودة، ولكن بالتأكيد هنالك موقف لكل الكتل السياسية، وكما ذكرت في بداية المحاضرة، إن بعض الكتل مستفيدة، وبعضها ترى أنها تضررت كقواعد شعبية لها، ويترك الانطباع بهذا الاتجاه والآلية لتغيير بعض البنود، فهي أما عن طريق الطعن أو التعديل في القانون.
- **الدكتور علي الدباغ:** قانوناً، كيف يحصل التعديل؟
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** آلية التعديل معروفة، التعديل هو نفسه التشريع، إما من الحكومة أو رئيس الجمهورية، أو تعديل من مجلس النواب نفسه كمقترح قانون جديد، وذلك لأن المحكمة الاتحادية أعطت بفتواها الأخيرة الحق لمجلس النواب، فيصار إلى هذا التعديل، ومن المفروض أن الجهات الأولى هي هيئة النزاهة والحكومة فيما يخص الإرهاب والقضايا الجنائية.
- **الأستاذ جمال الأسدي:** أثيرت الكثير من الملاحظات على ما نص عليه في قانون العفو العام، من شمول الكثير من مجرمي الإرهاب وداعش، وكذلك بعض الجرائم التي تخص الأموال أو الشؤون الخاصة للناس، لذا، بادرت شخصياً لإعداد مقترح لتعديل قانون العفو العام ليكون أكثر إنصافاً لحقوق الضحايا والناس، وكذلك، يشمل أولئك الذين يمكن

إصلاحهم ودمجهم بالمجتمع، أرجو أن يسمع السادة النواب مناشدتنا هذه، والسير في إجراءات تعديل قانون العفو العام، خاصة أني أرى تسارعاً في تنفيذ القانون دون تعديلات خاصة، مع صدور تعليمات مجلس القضاء الأعلى الخاصة بتنفيذ هذا القانون.

مقترح التعديل الأول قانون العفو العام، بناءً على ما أقره مجلس النواب، وصدَّق عليه رئيس الجمهورية واستناداً إلى أحكام البند (أولاً) من المادة (61)، والبند (ثالثاً) من المادة (73) من الدستور.

صدر القانون الآتي: رقم () لسنة 2016، قانون التعديل الأول لقانون العفو العام المادة (1) ـ يلغى نص المادة (5) من قانون العفو العام في 2016/8/25، ويحل محلها ما يأتي:

يستثنى من أحكام هذا القانون مرتكبو الجرائم الآتية:

أولاً ـ الجرائم المنصوص عليها من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (10) لسنة 2005 (المعدل)، ولا تسري عليهم أحكام المادة (10) من هذا القانون.

ثانياً ـ الجريمة الإرهابية أو الشروع بها، وجريمة تخريب مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وجريمة محاربة القوات المسلحة العراقية، وكل جريمة إرهابية ساهم بارتكابها بالمساعدة أو التحريض أو الاتفاق، وجريمة غصب العقارات والاستيلاء عليها.

ثالثاً ـ الجرائم التي هي على تماس بأمن الدولة الخارجي والداخلي المنصوص عليها في المواد من (156) إلى (198) من قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 (المعدل).

رابعاً ـ جريمة الاتجار أو الشروع بها، أو جريمة حيازة واستعمال الأسلحة الكاتمة للصوت والمفرقعات والأسلحة ذات التصنيف الخاص.

خامساً ـ جرائم الاتجار بالبشر أو أعضائهم، وكل ما يندرج تحت عنوان (السبي)، حسب ما يصطلح عليه عند الجماعات الإرهابية والتكفيرية.

سادساً ـ جرائم الخطف.

سابعاً ـ جريمة إهمال أو تهريب المسجونين أو المحبوسين أو المقبوض عليهم وجريمة إيواء المحكومين أو المتهمين عن الجرائم المستثناة في هذه المادة، إن لم يكن المحكوم أو المتهم زوجاً أو قريباً من الدرجة الأولى.

ثامناً ـ جريمة الاتجار بالمخدرات.

تاسعاً ـ جرائم الاغتصاب واللواط والزنا بالمحارم.

عاشراً ـ جرائم الاختلاس وسرقة أموال الدولة وإهدار المال العام عمداً ما لم يسدد ما بذمته من أموال قبل إطلاق سراحه.

حادي عشر ـ جرائم تهريب وتخريب وحيازة الآثار.

ثاني عشر ـ جريمة غسيل الأموال.

ثالث عشر ـ جريمة تزييف العملة أو أوراق النقد أو السندات المالية، وجريمة تزوير المحررات والوثائق وأي أوراق رسمية، ما عدا من استخدم المحرر المزور لغرض التعيين (باستثناء درجة المدير العام والدرجات الخاصة)، والذي تم تعيينه بها لغاية 2011.

رابع عشر ـ الجرائم التي تمس الدين وما يمثله (الإسلامي، المسيحي، الإيزيدي).

خامس عشر ـ جريمة انتهاك حرمة المساكن وملك الغير.

سادس عشر ـ جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة.

سابع عشر ـ جريمة الاحتيال والصك دون رصيد.

ثامن عشر ـ جريمة إخفاء جثة قتيل.

تاسع عشر ـ الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة.

عشرين ـ الجرائم المضرة بالصحة العامة، وجرائم استخدام السموم والأسلحة الكيماوية والبايلوجية.

المـادة (2) يلغى نص المادة 13 لتكون كالآتي:

تسري أحكام هذا القانون على الجرائم الواقعة قبل تاريخ 2016/1/1.

المادة (3) تسري الاستثناءات الواردة في المادة (1) ـ من هذا القانون على المادة (7) ـ من قانون العفو.

المـادة (4) ينفذ هذا القانون من تاريخ 2016/8/25.

الأسبـاب الموجبـة: بغية تعديل بعض النصوص لتكون أكثر عدلاً وإنصافاً وملائمة للوضع العام للمجتمع العراقي، ولمنع ذوي الجرائم الخطرة من الاستفادة من قانون العفو العام شـرع هـذا القانـون.

- **جمال الأسدي:** الأستاذ شيروان الوائلي، لقد قرأت مقترح التعديل الذي ذكره الأستاذ جمال الأسدي، وهو مؤهل أن يُتبنى مشروعاً للتعديل، فعلى مركز الرافدين أن يطرحه إما لرئيس الجمهورية أو إلى مجلس النواب، وأجد أن ذلك يليق جداً بمركز الرافدين والنخبة الخيرة من المختصين أصحاب الخبرات المختلفة والمتنوعة.
- الدكتور علي الدباغ: **سؤال استنكاري، كيف فات اللجنة القانونية وبقية النواب هذه** الفقرات المعيبة في القانون، هؤلاء ممثلو الشعب أم يمثلون من؟
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** الدكتور علي الدباغ، إن المجلس واللجنة القانونية وكل الكتل وممثليها برؤى سياسية مختلفة، والكل يريد تحقيق مكاسبه من هذا القانون.
- **الأستاذ أمير الكناني:** هل تعتقد أن العفو العام حقق التوازن ما بين مصلحة المجنى عليه والجاني؟
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** بالتأكيد لا، لأن البريء في السجن والذي قضى كذا سنة، ودون محاكمة أو عدم ثبوت الأدلة، بالتأكيد سوف لا يفي له بالغرض المطلوب، وبالوقت نفسه، إن هنالك إرهابيون وفاسدون سيفرج عنهم من خلال ذلك القانون. وبذا فإن هنالك إجحاف بحق الضحايا، إذ التوازن مفقود في هذا القانون بين الضحية والمستفيد.
- **الدكتور نديم الجابري:** في العادة يكون قانون العفو العام يهدف إلى ما يأتي: 1 ـ تسوية مشكلة سياسية حادة. 2 ـ أو تسوية مشكلات اجتماعية حادة. السؤال هل حقق قانون العفو إحدى الأهداف المذكورة أو كليهما؟
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** لقد ذكرت في مقدمة حديثي بأنه قد حقق بعض المكاسب للكتل السياسية والبعض الآخر اعتبره تخاذلاً فقد سلب حقوقهم. أما بالنسبة للمردودات الاجتماعية، فقد أضر بالمجتمع من ناحية هدر المال والفساد الإداري والمالي، وقد يكون الإفراج عن متهمين بقضايا جنائية كبرى وخطرة كالخطف والزنا بالمحارم والكثير من الأمور الأخرى، فنسبة الضرر أكبر من المكاسب في هذا القانون.
- **الأستاذ أمير الكناني:** عفواً أستاذ شيروان، إن القانون قد صوت عليه أغلبية أعضاء مجلس النواب لتمريره، وهم يمثلون إرادة الأمة، هل هذا يعني أن هنالك فراغٌ ما بين المواطن وممثله؟

- **الأستاذ شيروان الوائلي:** على العكس، ففي بداية البحث في الموضوع، تم تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف، وأشدنا بجهد مجلس النواب. وبالوقت نفسه، ذكرت السلبيات، فنحن في مركز الرافدين باحثون، ولسنا في مجلس النواب.
- **الأستاذ فيصل:** كنا بحاجة إلى آرائكم القيمة وملاحظاتكم على قانون العفو العام قبل إقراره ليتسنى لنا الأخذ بها، ولكن في رأيي لا فائدة من مناقشة القانون بعد إقراره.
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** إن الآراء قبل إقرار القانون كانت محل سجال، وأنا شخصياً قد أصدرت بيانات حول موضوع الفساد المالي والإداري، وبعض الكتل كان رأيها مخالفاً، وكانت هنالك أطروحة واسعة من جانب المراقبين والكتاب، وأيضاً تم الاتصال ببعض النواب المعنيين، ولكن تشريع القوانين هو شأن سياسي وبتوافق الكتل السياسية حول القانون، فبالتأكيد سيقف أمام أي اعتراض.
- **الأستاذ أمير الكناني:** المشكلة ستواجه العفو بالتطبيقات، فقد صدرت التعليمات من مجلس القضاء، وهي أيضاً شابها الغموض.
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** بالنسبة لتطبيقات القانون ومجلس القضاء، ستصدر التعليمات، ولكن التطبيقات ستكون فيها مرونة عالية تسمح بالتمدد للتكييف القانوني، فبعض الفقرات مرنة، وفيها نهايات سائبة وليست أحكاماً قانونية جازمة في بعض الأمور، وقد تتعرض إلى صعوبة في تطبيقها.
- **الأستاذ عمار الشهرستاني:** حسب رؤيتكم السياسية، ما هي دوافع إصدار مثل هذا العفو، ونحن ما زلنا في حرب مع الإرهاب؟ تارة تصدر أحكام العفو عندما يراد فتح مصالحة سياسية جديدة أو طي الصفحة الماضية، هل كان التوقيت مناسباً لإصدار مثل هذا العفو؟ وسؤال ثانٍ، هل هذا العفو يختص بمن صدرت بهم أحكام قضائية؟ أي بمعنى أنه لو ارتكبت جريمة ما أو صدر أمر قضائي بعد تاريخ مصادقة العفو، هل سيشمله أيضاً؟
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** إن العفو يشمل المحكومين مثل ما جاء في المادة الأولى، سواء في الإعدام أو إحدى العقوبات السالبة للحرية، ويشمل أيضاً كل التحقيقات القانونية أو التدابير الاحترازية، وليس فقط المحكوم عليهم، وإنما حتى أولئك الذين قضاياهم قيد التحقيق، وأيضاً الجرائم والاتهامات النافذة أو التحقيقات النافذة قبل نفاذ هذا القانون فقط، وليس بعده.

المحاضرة الثانية عشرة

الإدارة الأمريكية الجديدة بين التزامات الماضي وتطلعات المستقبل

الشرق الأوسط أنموذجاً

2017/1/14

الأستاذ أحمد علي

2017/1/15

الدكتور لقمان عبد الرحيم الفيلي

2017/1/16

الأستاذ رياض محمد

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

أحمد علي

باحث وكاتب متخصص بالشؤون الدولية والعراقية

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	بكالوريوس في العلوم السياسية
الجامعة	جامعة كرينبل / الولايات المتحدة الأميركية
سنة التخرج	2006

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	.
محل الاقامة الحالي	.
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية / الإنجليزية
الخبرات العامة	باحث في الشؤون العراقية والدولية
المؤلفات المنشورة	العديد من البحوث والدراسات المنشورة
المناصب السابقة	مدير برنامج العراق في معهد دراسة الحرب ، مدير وحدة البحوث في مركز التعليم من اجل السلام في العراق ، باحث زائر اقدم في الجامعة الاميركية في السليمانية

البريد الألكتروني
iraqshamel@gmail.com

رقم الموبايل
.

Al-rafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعٌ متحاور : وطنٌ مزدهر

2017/1/14

محاضرة الأستاذ أحمد علي

إن الحديث حول موضوع (الإدارة الأمريكية الجديدة بين التزامات الماضي وتطلعات المستقبل ـ الشرق الأوسط أنموذجاً) يعد من الموضوعات المهمة التي تخص العراق والشرق الأوسط والولايات المتحدة في الوقت نفسه، وسيتم نقاشه وفق ثلاثة محاور:

المحور الأول: الرئيس المنتخب ترامب نفسه، وشخصيته، وطريقة عمله السابقة.

المحور الثاني: التنبؤات عن طريقة إدارة الرئيس المنتخب ترامب للملف العراقي.

المحور الثالث: نتكلم عن منطلق الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط بشكل أوسع، وما هي القضايا التي طرحت لحد الآن من الرئيس المنتخب ترامب سواء في الحملة الانتخابية أو ما بعدها والقضايا التي تهم العراق، وذلك لأنها متشابكة ترتبط بالعراق بشكل كبير جداً.

إن من المهم جداً في أية قراءة للسياسة القادمة معرفة الرئيس وعمله وشخصيته ونفسيته والذي سيكون اتخاذ القرار بيده 100 %، ولكن هذا لا يعني أن الرئيس هو الذي يقوم باتخاذ القرارات بشكل بديهي أو عشوائي، فهنالك الكثير من القضايا والاستشارات التي تقدم للرئيس الأمريكي وفي مختلف المجالات والوزارات والشخصيات، وهكذا يقوم الرئيس الأمريكي باتخاذ قراره، وهذا شيء معروف في مختلف الإدارات. ولكن هنالك أولاً شيء يجب أن نعرفه بأنه لم يكن لديه التزامات تنفيذية في الدولة الأمريكية وعلى المستوى المحلي والدولي، إذ أن الرئيس الأمريكي هو بالأساس رجل أعمال وما زال كذلك، وإن عقليته بسيطة جداً تعتمد على مبدأ الربح والخسارة، ومن الممكن أن نسأل بعض رجال الأعمال العراقيين، ماذا يعني هذا في اتخاذ القرار.

إن الرئيس ترامب عند دخوله الحملة الانتخابية كانت الانتخابات بالنسبة له هي كيفية تعزيز وجوده ومكانته وشخصيته في المجتمع الأمريكي. ولكن شخصيته عليها بعض الخلاف

والنقاش، ولكنه يعتمد على شخصيته وتفكيره باتخاذ القرارات لحد الآن، وإن إحدى المسائل المعروفة عنه أنه شخص لا يقبل أي كلام ضده حتى لو كان شخصياً، ومن خلال متابعة ردود الأفعال لتاريخه السابق نراه يرد الفعل وهو منزعج من أي انتقاد له، إذ أن هذا الأمر سيكون له ردود أفعال على سياسته الخارجية، وهذا الأمر بالتمام سوف يعني علاقات الولايات المتحدة مع روسيا، وكيف سيكون رد الفعل للرئيس ترامب لأية إساءة متعمدة أو غير متعمدة كانت من الرئيس بوتين؟

ومن إحدى القضايا المهمة له، أنه (محب مدرك يحب الولاء الشخصي له)، إذ نرى أنه في بعض التعيينات بعد الانتخابات اعتمد على الأشخاص الذين عملوا معه لفترة طويلة، وهو يراهم مخلصين له ومؤمنين به كشخص أولاً ورئيس ثانياً، لذا، فإن هذه (السيكولوجية) المهمة سوف تساعد أي قارئ أو صانع قرار في العراق خصوصاً على فهم ما هي القرارات الممكنة في المستقبل حول العلاقات «العراقية ـ الأمريكية» على سبيل المثال. أو ما هو رد فعل الرئيس ترامب على أي شيء سوف يقوم به، وإحدى المسائل المهمة للرئيس ترامب إذا قرأنا ملفه الشخصي نراه أنه مؤمن جداً بأهمية أن يكون له احترام خاص، وهذا طبيعي بالنسبة لأي رئيس أمريكي إذا أراد أن يصبح رئيسا للولايات المتحدة، فيجب أن يكون لديه بعض الاعتزاز بالنفس، ولكن ترامب لديه زيادة في ذلك الاعتزاز، مما يعني أن هذه الميزة الشخصية سوف يكون لها رد فعل على بعض القرارات التي سوف يتخذها في المستقبل.

طموحه ـ كرئيس وموجه للسياسة الخارجية الأمريكية ـ أحد الأمور الذي كان واضحاً خلال الحملة الانتخابية وبعدها، وإنه شخصياً مؤمن بما يعرف بالانعزالية الدولية، فهو لا يرى أن الولايات المتحدة يجب أن تلعب دوراً كبيراً في العالم مثل ما قام به الرئيس بوش على سبيل المثال وأوباما، ترامب مؤمن بأن هنالك أولويات ومشكلات يجب أن تعالج في الولايات المتحدة حتى من ناحية الربح والخسارة، فإنه يرى أن الربح سيكون أكبر لأمريكا إذا ما عملت على الاستثمار الداخلي وليس الخارجي، وهذا التوجه واضح بالنسبة له، وهنالك ملامح عديدة له، ولكن ـ وكما هو معروف ـ فإن الكثير من الرؤساء الأمريكان عندما يدخلون إلى البيت الأبيض لأول يوم يكون توجههم داخلياً، ولكن في نهاية الولاية الأولى، وحتى قبلها، نرى توجهاً آخر للرئيس الأمريكي والسياسة الخارجية بشكل أقوى.

هنالك مقولة مشهورة في واشنطن تقول: (إذا لم تزر الشرق الأوسط ومشكلاته، فإن مشكلات الشرق الأوسط هي ستزورك وموجودة في أولوياتك وأجندتك الخاصة). والمثال

الأفضل على ذلك، هو الرئيس الأمريكي بوش بالرغم مما نعرفه من تاريخه، فإن الشرق الأوسط في بداية عهده وسياسته لم يكن مهتماً به وبالسياسة الخارجية، بل بالعكس، فإنه كان مهتماً بالسياسة الداخلية الأمريكية، ولكن بعد حصول الكثير من الأحداث تتطلب منه في حينها أن يمارس دور القوي في سياسة الخارج فعل ذلك.

وحسبما أتوقع للرئيس ترامب في أنه سيستمر بالتجربة نفسها، وسيكون عليه أن يعمل مع مختلف الدول رغم انتقاداته لحلف الناتو، ولا يوجد هنالك تصور بأنه يستطيع التخلي بشكل كامل عن حلف الناتو، وكذلك هنالك مسألة واضحة جداً فيما يخص استغناء الدور الأمريكي بشكل كامل عن الخارج، فهذا لم يحصل في توقعي، وذلك لأن الأحداث الخارجية تشغل الرئيس الأمريكي وتجبره على أن يتدخل ويوجه السياسة الخارجية حسب المصلحة الأمريكية الخاصة.

النقطة الأخرى في هذا المحور عن فريق ترامب الحالي وما يخص السياسة الخارجية، فهو فريق فيه تنوع سواء كان شخصياً من ناحية العلاقات الخاصة مع الرئيس ترامب أو من ناحية الفهم لتحديات العالم الخارجي، وهنالك أيضاً بعض الأيديولوجية الموجودة مع الفريق الموجود حالياً، فحسب ما نرى في التقارير وقراءة المختصين إن مستشار الأمن القومي الجنرال مايكل فلن سيكون له دور في السياسة الخارجية الأمريكية، فهو معروف، وقد عمل في العراق وأفغانستان، وهو مطلع على شؤون الشرق الأوسط، وأعتقد أنه يعرف الشخصيات العراقية بشكل كبير بحكم عمله السابق. وفي الوقت نفسه، أرى أن وزير الدفاع «ماتس» له تاريخه المشهور في العراق، وكذلك وزير الخارجية المحتمل «ريكسن تلرسن» بحكم موقعه في شركة «أكسان» وهو أيضاً له توجه تجاري وفكر ربحي فيما يخص العلاقات الخاصة بالولايات المتحدة ووجود الولايات المتحدة في الخارج، هذا الفريق وفيما يخص السياسة الخارجية نستطيع أن نقول عنه الخط الأول، ولحد الآن لا يوجد وضوح فيما يخص الخط الثاني للسياسة الخارجية، فمن المعروف أن الخط الثاني للسياسة الخارجية الأمريكية يكون أكثر أهمية من الخط الأول، وكما يعلم الجميع وما نسمعه من بعض الزملاء العراقيين عن أمريكا بأنها دولة مؤسسات، والمؤسسة تبرز نفسها من ناحية الخط الثاني، فإذا كان قوياً ومدعوماً من البيت الأبيض، فإنه بالتأكيد سيؤثر بشكل كبير على اتخاذ القرار، ولكن أهمية هذا الفريق حالياً بسيطة جداً، فالرئيس المنتخب ترامب ليس لديه إلمام أو علم بالسياسة الخارجية، ونستطيع أن نقول أنه غير «مؤدلج» خارجياً.

فالرئيس بوش أصبحت أجندته واضحة بعد أحداث 11 سبتمبر، والرئيس أوبا تسلم المنصب وأجندته واضحة أيضاً حول السياسة الخارجية، أما الرئيس ترامب فبالعكس، فهو كاللوحة البيضاء التي يمكن الرسم عليها، لهذا فإن نوعية هذا الفريق ستكون مهمة جداً، لأنهم سيؤثرون على الرئيس ترامب وتفكيره فيما يخص السياسة الخارجية، وكذلك في صناعة أيديولوجية أو مذهب خارجي للرئيس ترامب.

إن ترامب ليس لديه مذهب خارجي فعال تجاه السياسة الخارجية، ولا أعتقد أنه مدرك للأمور الموجودة حالياً، لأن فريق السياسة الخارجية إلى الآن غير موجود، وقد بقي أقل من أسبوع على مراسيم تنصيب الرئيس الأمريكي، لذا، فهناك عمل مطلوب أكثر، سواء من حلفاء أمريكا ومن جميع المراقبين في الرغبة عن معرفة: إلى أين ستتوجه السياسة الأمريكية؟ وإن إحدى الأمور الواضحة في واشنطن هي أن هنالك حالة مجهول وعدم معرفة عن توجه السياسة الأمريكية وما هي الأولويات.

وفيما يخص السياسة الأمريكية تجاه العراق، ثمة محاور عدة مهمة يمكن أن يكون التركيز الأمريكي عليها في المستقبل، وهي مستقبل الحرب ضد داعش والدور الأمريكي في الحرب ضده، ففي تصوري أن ملف الحرب ضد داعش سيكون ذا أولوية لدى ترامب. وكذلك كيفية إدارة هذا الملف، فمن الممكن أن نجد به بعض الشبه مما نراه من قبل في إدارة الرئيس أوباما، فالتشابه سيكون من توجه هذه الحملة واستمرارها ضد داعش من الجانب الأمريكي، وهذه الحملة سوف تبقى أمراً عسكرياً، وهذا هو الأمر المهم، لأن خطر داعش بالنسبة للولايات المتحدة كبير ويجب معالجته، وبما أن ذلك الخطر موجود في العراق فسيكون التركيز العسكري على العراق.

أما الفرق فيما يخص السياسة الأمريكية في الحرب ضد داعش، فهذه مسألة من الصعب قراءتها حالياً، ولكن الجانب الدبلوماسي بالنسبة للحرب ضد داعش هو إحدى المسائل التي كانت موجودة خلال السنوات الثلاث وإلى الآن، يوجد دور دبلوماسي للولايات المتحدة في الحرب ضد داعش، سواء كان في الكلام والضغط على تركيا أو دول أخرى أو محاولة إيجاد تحالف دولي كبير للحرب ضد داعش.

إن إحدى المسائل التي طرحها ترامب هي أنه لا يريد أن يدفع المال من دافعي الضريبة الأمريكية من أجل قتال داعش نيابة عن الدول الأخرى، فهل هو سيطلب من تلك الدول أن

تساهم في الحرب ضد داعش عسكرياً، أنا أتصور استمراراً عسكرياً للدور الأمريكي للحرب ضد داعش تحت إدارة الرئيس ترامب.

وحول وجهة نظر أمريكا في دور العراق، يرى أن التركيز سيكون موجوداً، ولكن هل سترى الإدارة الأمريكية بأن العراق هو حليف أو أنه دولة موجودة في محور آخر مضاد للدولة الأمريكية.

يجب أن يكون هنالك دوراً من صناع القرار العراقي ومن المؤثرين العراقيين في المجال السياسي لنحت أو محاولة تدريس الإدارة الأمريكية القادمة على أهمية العراق في الشرق الأوسط، فإن إدارة ترامب سوف تقوم بدراسة دور العراق ليس اعتماداً على صناع القرار أو الساسة العراقيين بل اعتماداً على دول مجاورة للعراق ومن دول المنطقة التي لديها بعض التأثير على فهم الإدارة الأمريكية للدور الخاص بالعراق.

أما وجهة نظر الإدارة الأمريكية القادمة، فهي بيد صانع القرار العراقي من أجل أن يأخذ المبادرة ويقنع الرئيس الأمريكي وإدارته بأن العراق من الممكن أن يلعب دور إيجابياً في المنطقة، وأعتقد أنه بعد نهاية الحرب ضد داعش من السهولة جداً للولايات المتحدة أن تقول بأننا لا نريد العمل في العراق، فليست لدينا مصلحة للعمل فيه، فمن هذا الجانب، يجب أن تكون هنالك بداية قوية من الطرف العراقي بالعمل مع الولايات المتحدة.

والنقطة الأخيرة هي أنني أعتقد أنه سيطرح سؤال بأنه هل ستؤمن إدارة ترامب بوحدة العراق أم لا؟

في هذه المرحلة، فإن الإدارة الأمريكية القادمة ستؤمن بوحدته، وسيكون الإيمان جزءاً من الركائز الأساسية لإدارة ترامب، لأن هنالك توجهٌ من الخارجية الأمريكية حول هذا الشيء، ومن الصعوبة جداً تغيير السياسة الخارجية، وذلك لأنها تتطلب وقتاً، وإن وحدة العراق محور مهم للجانب الأمريكي، وبالخصوص إذا ما رأى الجانب الأمريكي تركيزاً واهتماماً من الجانب العراقي حول إظهار مبادرات للحفاظ على وحدة العراق داخل الأحزاب، وفي الوقت نفسه، يجب أن نضع في الحسبان اختبار إمكانية حصول تغيير في هذا التفكير، حتى وإن حصل في ما يخص وحدة العراق، فأنا لا أعتقد أن اتخاذ القرار سيتم سريعاً، فتغيير الركائز الأساسية للسياسة الأمريكية أمر يتطلب أحداثاً كبيرة جداً مزلزِلة لهذه الركائز.

وحول محور الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، فإنني أجد فيه بعض الاختلاف من جانب الرئيس ترامب مقارنة مع أوباما، وهو استمرار لما هو موجود حالياً من خلال قراءتي وقراءة كثير من المختصين بالسياسة الخارجية الأمريكية، فإدارة أوباما لم تكن متفاعلة ومنخرطة في الشرق الأوسط، سواء في العراق بعد أحداث الموصل أو دول الجوار، فالبعض يقول بأن سياسة الرئيس أوباما ستستمر، وبالوقت نفسه، أرى أنه سيصبح هنالك تعاون أكبر بين الولايات المتحدة مع روسيا في الشرق وبالخصوص في سوريا، وهذا الأمر في الحقيقة فيه جدل كثير، وإن الجدل الموجود هو حول زمان حدوث أول حالة احتكاك بين ترامب وبوتين، وإن الرئيس بوتين سيقوم ـ من ضمن محاولاته لإعادة دور روسيا القوي في الشرق الأوسط والعالم ـ بأشياء تسبب الإزعاج والإساءة لشخصية الرئيس ترامب. ولا أتصور أن هنالك توترات مستقبلية بين ترامب وبوتين، وهذه التطورات سوف تؤثر بشكل كبير على السياسة الخارجية الأمريكية في سوريا وروسيا واتجاه الدور الروسي في الشرق الأوسط.

والمسألة لا تعتمد فقط على توجه الرئيس ترامب بل تعتمد على الرئيس بوتين ورغبته في قراءة السياسة الخارجية الأمريكية ودورها.

وفي هذه المرحلة، فإن التصور الشخصي للرئيس ترامب تجاه بوتين هو محدد لهذه السياسة الصديقة والودية بين روسيا وأمريكا، ولكن هذا يمكن أن يتغير، فالرئيس بوش أيضاً كانت له علاقة جيدة مع بوتين، ولكن نتيجة لأعمال روسيا وتصرفاته جعل الجانب الأمريكي يتخذ قرارات أدت إلى تدهور العلاقة بين البلدين.

أما عن الملف المهم الآخر، وهو الاتفاق النووي بين إيران ودول التحالف الأوربي والولايات المتحدة، فقد وجدنا وضوحاً للرئيس الأمريكي ترامب فيما يخص السياسة الخارجية فيه، وفي الوقت نفسه هنالك الكثير من السياسيين بيننا يعلمون أن هنالك فرقٌ بين الحملة الانتخابية وما هو موجود بعدها، إذ كان قبلها واضحاً بأنه يريد أن يلغي الاتفاقية، وأن يضغط بشكل أكبر على الحكومة الإيرانية في كثير من الملفات والأماكن. وأعتقد أنه حتى وإن لم يحصل إلغاء للاتفاقية، فإن النبرة تجاه إيران سوف تتغير من جانب الولايات المتحدة.

أما علاقة الولايات المتحدة مع تركيا، فأرى أنها جيدة حالياً بين إدارة أوباما وتركيا بالرغم من حصول بعض التوترات نتيجة للدور الأمريكي في كردستان السورية، كما أن العلاقة بين أوباما وأردوغان ممتازة.

ورؤيتي في المستقبل أن العلاقات ستستمر بهذا الشكل، ولا أتوقع أي تغيير في هذا الملف، وذلك لأن الرئيس ترامب والفريق الخاص به، الذي سيكون مؤثراً في السياسة الخارجية، من المؤمنين بأن تكون العلاقات ينبغي أن تكون جيدة مع تركيا.

المداخلات

- **الدكتورة عامرة البلداوي:** سؤالي يخص شخصية ترامب نفسه الانفعالية والكاريكاتيرية أحياناً، وما تم وصفه به من غروره وكونه لا يقبل الانتقاد... إلا أنه في النهاية مرشح الحزب الجمهوري، فهل سيتركونه يتصرف بعيداً عن سياسة الحزب وأولوياته؟... هذا من جانب، ومن جانب آخر، أليس هنالك برنامج تدريب وتطوير قدرات كل رئيس لضبط تصريحاته وحركاته وسكناته... هل يتوقع الباحث أن العالم سينتظر طويلاً قبل حدوث أي تغيير في أسلوب خطاب الرئيس وتصرفاته؟
- **الأستاذ أحمد علي:** إن الرئيس عندما ينتخب يصبح هو رئيساً للحزب رغم وجود سياسيين لهم باع في الولايات المتحدة، وأقصد (الجمهوريين) على سبيل المثال، فرئيس البرلمان كان مرشحاً لمنصب نائب الرئاسة في الانتخابات السابقة، وفي الوقت نفسه فإن الجمهوريين انصدموا بانتخاب ترامب، فهم حالياً ـ ومن خلال احتكاكي مع النخبة السياسية ـ أراهم يريدون إرضاء ترامب، وترامب الآن في شهر العسل من ناحية القوة واتخاذ القرار، فلجوء الشخصيات الأخرى في الحزب الجمهوري له شخصياً بوصفه قائداً للأجندة الخاصة بالحزب الجمهوري.

  وهل سيتغير في أسلوب الخطاب؟ أقول: نعم سيتغير، ولكن الأمر سيتطلب بعض الوقت، وكذلك سيعتمد على المسألة المطروحة في ذلك الوقت، ومن سيطرحها على الرئيس ترامب، فهذا يتطلب إقناعاً وليس الضغط عليه.
- **الأستاذ مزاحم التميمي:** ما هو مقدار ما يتمتع به الرئيس من حرية في تنفيذ رؤاه السياسية التي قدمها في حملته من دون تدخل أو تأثير الدوائر المختلفة في واشنطن؟ ألا ترى أن جميع الرؤساء يتشابهون في النتيجة في خطوطهم العامة نتيجة تأثير هذه الدوائر بغض النظر عن طموحاتهم أو شعاراتهم قبل التولية؟

- **الأستاذ أحمد علي:** أتفق معك في أن الرئيس الأمريكي في نهاية الأمر يستطيع أن يتخذ كل قرار بسهولة مع القوة الموجودة لديه، ولكن هنالك ضغوطات تحصل دائماً سواء من مؤسسات تنفيذية داخل الحكومة الأمريكية أو مؤسسات تشريعية كالكونغرس، ترامب كرئيس لديه سلطة تنفيذية بحيث يستطيع أن يتخذ الكثير من القرارات دون الرجوع إلى الكونغرس. وعادة لا تتخذ القرارات باستمرار، وذلك لأنه إذا اتخذ القرار الأول، ولم ينجح، سيكون من الصعب اتخاذ القرار الثاني بسهولة، وأعتقد أنه سيكون هنالك ضغط على إدارة ترامب من الدول، وكذلك ضغط الكونغرس.
- **الدكتور طالب محمد كريم:** كيف تقرأ إهداء الرئيس أوباما وسام الحرية إلى نائبه بايدن الذي يعتبر أعلى وسام في الولايات المتحدة الأمريكية؟ وما هي العلاقة بمفهوم الحرية وأداء السيد النائب، سواء على مستوى الداخل الأمريكي أو الخارج؟ هل تتفق معي بأنها ربما إشارة إلى مشروع بايدن في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً العراق؟
- **الأستاذ أحمد علي:** إهداء الرئيس أوباما وسام الحرية إلى نائبه بايدن لا أقرأه متعلقاً بالعراق أو الشرق الأوسط، سواء نجح أم لم ينجح في السياسة الأمريكية في هذه المنطقة في السنوات الثمان الماضية، بل أقرأه بأنه تقدير شخصي من الرئيس أوباما لبايدن، لأنه يساعده في الكثير من القضايا، ودوره كان كبيراً جداً في الإدارة الأمريكية، وإن الرئيس أوباما ونائب الرئيس ترامب ـ وحسب قول أوباما وبايدن ـ علاقتهم الشخصية قوية جداً، ويرون أنفسهم إخواناً.
- **الشيخ عبد الهادي الدراجي:** ذكرتم في بداية كلامكم عند تحليل شخصية ترامب وقلتم: إنه يؤمن بالانعزالية الدولية، ما يعني أنه يريد ترميم الداخل الأمريكي سياسياً واقتصادياً، ألا ترى معي أن هذا غير ممكن حيث إن أمريكا تعدّ نفسها الفاعل الأكبر والمهم في سياسات الخارج؟ والدليل أنكم ذكرتم ذلك في علاقة ترامب بالشرق الأوسط الذي سوف يكون امتداداً لما قدمه أوباما في منطقتنا، ألا تتصور معي دكتور أن ليس من حق أي رئيس للولايات المتحدة الأمريكية أن يرسم مسار العلاقات الخارجية وحده، فهي ليست مسألة شخصية تختص بالرئيس وحده، وإنما هي سياسة بلد، خصوصاً أنكم تعلمون أن القرار الأمريكي قائم على أساس مراكز بحثية واستراتيجية معمقة، وتعطي الأولويات والقرارات وتقيمها على أساس المصلحة من عدمها.

- **الأستاذ أحمد علي:** الرئيس ترامب مؤمن بالانعزالية الدولية، وأنا شخصياً ـ من خلال متابعتي للحملة الانتخابية ـ لا أراه يريد أن يغير هذا المسار. وفي الوقت نفسه، أتفق معك أن أمريكا كدولة ومؤسسات من الصعب جداً أن تكون منعزلة عن العالم. وفيما يخص اتخاذ القرار في الولايات المتحدة، فسأوضح رأيي فيها وهو: أن المؤسسات يحصل دورها عندما يتم اتخاذ القرار، ونحن نرى هنا أن المؤسسات تنفذ إذا ما أقر البيت الأبيض، وأحياناً يتم اتخاذ القرار حسب وجهة نظر شخصين أو ثلاثة، وهذا معروف ويسبب كثيراً من الالتباس في فهم السياسة الخارجية الأمريكية.
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** لقد أوجزت شخصية ترامب بأنها ذات مواصفات خاصة، وقد تنعكس على أدائه السياسي وبالذات الذي يعنينا في السياسة الخارجية، فهل النظام الرئاسي الأمريكي يتيح للرئيس أن يختزل شخصيته بالمصلحة الأمريكية لو شهدنا فعلاً هذا التأثير؟ هنالك اتفاقات أمريكية خارجيه سواء كانت وليدة عولمة الإرهاب أو بخصوص الملف النووي الإيراني أو غيرها الكثير، فهل تسمح سلطات الرئيس وما بعده الكونجرس بإلغاء هذه الاتفاقيات من طرف واحد.
- **الأستاذ أحمد علي:** بالفعل، مزاج الرئيس الأمريكي المنتخب وشخصيته يكون لها تأثير على اتخاذ القرار، وأحد المواقف أنه عندما التقى الرئيس بوش بالرئيس الروسي عام 2002، بعد الاجتماع خرج الرئيس بوش وتكلم، نظرت لعيونه وأنا أؤمن بهذا الشخص، ولكن فيما بعد حصلت أحداث أدت إلى حدوث توترات ما بين أمريكا وروسيا.

  أما فيما يخص الاتفاقيات والملف النووي، فأعتقد أن أية اتفاقية وقعتها الولايات المتحدة حتى وإن كان الكونغرس هو الذي وقعها فمن الممكن إلغاؤها من طرف واحد، فالجانب الأمريكي دائماً مستقل في قراره، ويحافظ على هذه الإمكانية، فيتوقع أن تحصل بعض التغييرات خصوصاً على الملف المطروح حالياً وهو الملف النووي الإيراني.
- **الأستاذ حمد الموسوي:** كيف سيكون شكل إدارة العلاقات الأمريكية مع القوة الإقليمية المركزية في المنطقة مثل مصر والسعودية وتركيا وإيران خلال الأربع سنوات المقبلة وهي فترة رئاسة ترامب. الأستاذ أحمد علي: بالنسبة للعلاقات مع مصر ستكون جيدة جداً، فإحدى الشخصيات الشرق أوسطية التقت بالرئيس ترامب في نيويورك في الشهر التاسع عندما كانت الحملة الانتخابية، ولحد الآن، لم نرَ أية وجهة نظر من الرئيس نفسه

أو فريقه على انتقادية لمصر ورئيسها السيسي. أما السعودية، فأنا لا أرى أنه سيحصل أي تغيير، أرى أن السعودية باقية كحليف أمني من وجهة نظر الإدارة الأمريكية.

الكثير من الانتقادات للسعودية، ونتيجة لسياساتها في المنطقة أو الأيديولوجية التي يتم ترويجها من جانب مواطنين سعوديين، وهنالك انتقادات كثيرة في أمريكا وصلت إلى درجة أن الصحف كتبت افتتاحيات ضد الحكومة السعودية. ولكن في الوقت نفسه، أرى بأن الجانب السعودي يقرأ كحليف أمني مهم للولايات المتحدة.

ويعد ركيزة أساس ستكون جيدة جداً، فالملف الكبير الذي سيحصل فيه تغيير هو علاقات الولايات المتحدة مع إيران، وأتوقع توتراً أكبر وعلاقات غير ودية بين الطرفين، وخصوصاً في الملف النووي، وكذلك وجود قوات إيرانية في الشرق الأوسط.

- **الأستاذ أثيل النجيفي:** في إدارة ترامب، سعت الإدارة الأمريكية لتمكين الحكومة العراقية ودعمها في أوقات ضعف في عهدي المالكي والعبادي. هل من المتوقع أن تسعى إدارة ترامب إلى الأسلوب نفسه من الاهتمام بتمكين الحكومة العراقية؟ أو أن ما وصفته بالسياسة الانعزالية ستدفع الولايات المتحدة لعدم الاهتمام بالعراق إذا كان مليئاً بالمشكلات؟
- **الأستاذ أحمد علي:** سؤال في صميم المصالح العراقية... قراءتي لحد الآن هي أن الإدارة الأمريكية ستكون مهتمة بالشأن العراقي نتيجة لوجود الحرب ضد داعش، وكذلك استمرار أن العراق هو حالياً حلبة لحركات إرهابية، ولهذا، سيكون التركيز مستمراً، ولا أرى أية انعزالية.

الجانب الآخر فيما يخص إدارة ترامب بالعراق في المستقبل، ففريق المستشارين والوزراء سيحيطون بالرئيس ترامب، وإن مستشار الأمن القومي بنى سمعته في العراق كضابط في الجيش الأمريكي، وإنه يعرف العراق جيداً، وبالوقت نفسه الجنرال (ماتس) يعرف الأنبار أحسن من أي ضابط في الجيش الأمريكي، لأنه خدم فيها في وقتها.

وعن تمكين الحكومة العراقية... ما عدا الجانب العسكري، فأنا لا أعرف ما الذي سيحصل، لأن التوقع فيه صعب حالياً.

- **الأستاذ حسام الغزالي:** هل هنالك رؤية محددة لما ستؤول له العلاقة بين بغداد وواشنطن؟ هل بغداد مستعدة لأن تؤمن بشكل مطلق بأهمية العلاقة، لا أن تتعامل مع واشنطن الطريقة تعاملها نفسها مع باقي الدول؟ وهل الرأي العام العراقي والجماهيري مدرك لأهمية هذه العلاقة؟

- **الأستاذ أحمد علي:** أتفق معك، فنحن نطلب الكثير من الإدارة الأمريكية، وكيف ستقرر علاقتها مع العراق، وأنا مؤمن بهذه الأسئلة وأنها يجب أن تطرح للجانب العراقي سواء الحكومة أو الشركاء، ويجب أن يكون الطرفان في تفاوض في العلاقة، وخصوصاً ما لاحظناه من عام 2003.
- **الأستاذ حمد الموسوي:** في العراق، هل تعيد واشنطن استراتيجيتها في إقامة قواعد عسكرية في ضوء تصريحات ترامب الانتخابية؟
- **الأستاذ أحمد علي:** بكل صراحة أنا لا أعرف الجواب، ولا أستطيع أن أعطيك تفاصيل غير مطلع بها، وخصوصاً في هذه المسألة. وأستطيع القول إن الرئيس ترامب إذا ما قرر بأن البقاء في العراق ليس له مصلحة فيه، فمن السهل عنده إغلاق القواعد العسكرية وإنهاء الوجود العسكري في العراق، لأن المسألة هي ربح وخسارة، وليس أيديولوجية أو مذهب سياسي خارجي حالي.
- **الأستاذ علي المدني:** كيف يمكن فهم مقولة ترامب (جعل أمريكا عظيمة)، في ظل ما أشرتم إليه من توجه ترامب الانعزالي في سياسته الخارجية؟ ولو كنت مؤثراً في السياسة الخارجية العراقية، فما هي النصيحة التي تود تقديمها لأصحاب القرار في مرحلة أمريكا ترامب؟
- **الأستاذ أحمد علي:** حول مقولة ترامب (أجعل أمريكا عظيمة) الشعار كان موجهاً إلى الجمهور الداخلي، وهنالك الكثير من الزملاء يشاطروننني الرأي، فالكثير من الأمريكان في مناطقهم وضعهم الاقتصادي غير جيد، وهنالك تشاؤم بالمستقبل وبعض الخوف من التغيرات الحاصلة في أمريكا ديموغرافياً، وذلك نتيجة المهاجرين، أي كان يقصد به داخلياً أكثر مما هو خارجي يرتبط بالسياسة الخارجية الأمريكية، لأن الرئيس ترامب في رأيه أن أمريكا تصرف الكثير من الأموال خارجياً، سواء كانت مساعدات أو إعانات، وبرأيه، فإن الأموال بدلاً من أن تصرف خارجياً تصرف في أمريكا.

  ونصيحتي للسياسة الخارجية العراقية، بأنه يجب على الجانب العراقي أن تكون هنالك مشاورات جدية من أجل قراءة الدور العراقي تحت إدارة ترامب.
- **الأستاذ عدنان فيحان:** الولايات المتحدة الأمريكية دولة مؤسسات، ويمكن اعتبار المؤسسات الاقتصادية الكبرى والبنتاغون والسي آي أي ومراكز الدراسات هي الدولة العميقة لأمريكا، فهي من ترسم سياستها وتوجهها.

هل يمكن اعتبار أن فوز ترامب بالرئاسة هو مرحلة من مراحل الفوضى الخلاقة التي أطلقتها رايس بحيث أن دائرتها ستتسع إلى أبعد من الشرق الأوسط.

- **الأستاذ أحمد علي:** لا أتصور في هذه المرحلة هنالك وضوح في الكثير من الأطراف عن ماذا ستكون الأشياء المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية، الأكثرية يبقون في حالة ترقب عن الرئيس ترامب. وكيف ستكون القرارات المتخذة أو نوعية وطريقة اتخاذ القرار من الإدارة الأمريكية، ومن هم اللاعبون المؤثرون، وأعتقد أنه سيكون هنالك تضارب في المصالح بين المؤسسات الموجودة في أمريكا، فغالباً ما تكون الخارجية غير متفقة مع الدفاع والبيت الأبيض، ولكن القرار في النهاية يعود إلى الرئيس ترامب.
- **د. عقيل عبد الحسين:** برأيكم من سيكون الأقرب لترامب في العراق من الكتل السياسية؟ وهل سيحاول العمل على إقناع التيار الصدري بتبدل المنهجية الأمريكية في العراق؟
- **الأستاذ أحمد علي:** من ناحية قرب الكتل السياسية للرئيس ترامب أو فريقه يجب أن يكون ذلك، وأن الكتل الكردية العراقية ستكون موجودة ومؤثرة أيضاً فلديها عمل دؤوب ونشيط مع السياسة الخارجية الأمريكية، إذ أن الرئيس ترامب قد مدح البيشمركة.

أما الشطر الثاني من السؤال، فأنا لا أستطيع الإجابة عليه، لأنني ليس لدي معلومات، وكخطوط عريضة، فإن الجانب الأمريكي عادة لا يريد أن يلعب مع جميع الكتل.

- **عبد الحليم السامرائي:** هل سوف يكون هنالك سباق في الإدارة الجديدة لإرضاء الرئيس الجديد الذي سوف يكون طموحه جامحاً؟ وأعتقد أنه سوف يغير بعض الكوادر قبل نهاية ولايته باعتقادي القاصر. فالرئيس الأمريكي الحالي أذكى من حكم أمريكا في الـ20 سنة الأخيرة.
- **الأستاذ أحمد علي:** حالياً، السابق موجود لإرضاء الرئيس الجديد، وبما أن فوز ترامب كان صدمة كبيرة للمؤسسة الجمهورية مباشرة بعد الانتخابات أصبحت مثل زيارات اعتذار من جانب الوجوه الرئيسة في الحزب الجمهوري التي عارضت في انتخاب الرئيس ترامب وكانت هذه الفعاليات موجودة.

الشيء الواضح أنه قد عرف المزاج للناخب الأمريكي أكثر من غيره وهذا يعتبر له.

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

لقمان عبد الرحيم الفيلي

المتحدث الرسمي بإسم السيد رئيس الجمهورية (د. برهم صالح)

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

مجتمعُ متحاور : وطنُ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	ماجستير في إدارة الاعمال
الجامعة	جامعة مانشستر متروبولتن / انكلترا
سنة التخرج	2006

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / بغداد / 1966
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية / البريطانية
القومية	كردي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية / الإنكليزية / الكردية
الخبرات العامة	خبير في مجالات التفاوض والإدارة العامة والتحليلات السياسية
المؤلفات المنشورة	مجموعة من المقالات
المناصب السابقة	سفير العراق لدى الولايات المتحدة ، سفير العراق لدى اليابان ، سفير في وزارة الشؤون الخارجية العراقية ، مدير برامج لتقنيات المعلومات في عدد من الشركات في المملكة المتحدة

2017/1/15

محاضرة الأستاذ لقمان عبد الرحيم الفيلي

عندما نتحدث عن الأسباب والقراءات والمعطيات التي تعتمد عليها إدارة أوباما تجاه المنطقة وبعض القضايا المهمة، علينا أن نأخذ بنظر الاعتبار أن مفردة كون أوباما ابتعد عن الشرق الأوسط، أي انعزال أمريكا، فأنا شخصياً لا أؤمن به، لأن سياساته كان يعدها تصحيح مسار عن إدارة بوش الذي سبقه، وإن التصحيح الأول لإدارة أوباما الجديدة كانت حول دخول العراق واحتلاله، إذ يعدونه بأنه شيء موازٍ لنكسة ومستنقع فيتنام، فحول ذلك كان ترشيح أوباما للرئاسة واضحاً، وكان عنصراً أساسياً في التصويت ضد الدخول إلى العراق والابتعاد عن العراق بكل محاوره كرد فعل لسوء الإدارة الأمريكية.

التصحيح الثاني يتعلق بطبيعة علاقتهم مع إيران والتحرك العدواني السابق، فقد كانت سياسة أوباما تحاول أن تجلب معها دول الغرب، بحيث لا تعكس للآخرين بأن أمريكا لها خصوصية في العداء على إيران، وإنما العكس هو الصحيح، وأن إيران هي العدو للغرب والمنطقة، وبالنتيجة فإن أمريكا تقود عملية التواصل مع إيران على قواعد جديدة، فالاتفاقية النووية كانت العنصر الأساس في الملف لتصحيح العلاقات مع إيران وتقليل التوتر مع حفظ أمن إسرائيل وحفظ أمن دول الخليج، وفي الوقت نفسه، عدم إعطاء أولوية لدول الخليج، وإنما إعطاء أولوية لإعادة العلاقة مع إيران على أسس جديدة في الاتفاقية النووية.

أما المسار التصحيحي الثالث، فهو متعلق بالانفتاح على الدول الإسلامية، وخطاب أوباما في جامعة القاهرة عام 2009 هو مسار أساس يعتمد عليه بالوسطية، ويدرك بالوقت نفسه وجود مشكلات حقيقية متعلقة بالعالم، وهي اختطاف السلفية للعالم السني، وبعدها اختطاف السلفية الجهادية للفكر السلفي، وبالنتيجة، فالإرهاب بشتى إفرازاته طغى على ذلك الجانب، ولذلك، نرى أن أوباما ابتعد عن ذلك الجانب بإظهار أي نوع من العداء ضد الإسلام،

فقد كانت الوسطية المحور الأساس له، لأنه يؤمن بأن القيم الأمريكية يجب أن تكون سامية وتعلو على القضايا الأخرى.

وعملية التصحيح الرابعة، كانت العملية الفلسطينية والتركيز على الدولتين وإعطاء وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون ومن بعده جون كري ومن ثم تأتي الصلاحيات الكاملة للتعاطي والسفر والعمل على جلب هذا الجانب، وكان هنالك أيضاً جانبان في علاقاتهم مع إسرائيل لحماية أمن إسرائيل على مستوى الأرض والعلاقات الأمنية، علماً أن قوة العلاقة مع إسرائيل موطّدة إلى شيء غير مسبوق، وهذه التقوية تمت مثلاً باتفاقيات تفاهم عشر سنين ودفع 38 مليار دولار لحماية إسرائيل، ولكن على مستوى الإعلان السياسي نرى وجود بعض التوتر مع نتنياهو وغيره مدركين بالنتيجة عدم اقتناع إدارة أوباما بأن نتنياهو سيبحث عن السلام وعن حل، وأن اليمين الإسرائيلي لا تستطيع الإدارة أن تتعامل معه بإيجابية، ولكن أمن إسرائيل من الضروري الاهتمام به والاستمرار على هذا النهج.

وهنالك مسار آخر وهو انكفاء الولايات المتحدة للطاقة، والتركيز على اكتفاء الولايات المتحدة، وأنها قادرة على التصدير، ولا تحتاج إلى استيراد طاقة، وإكمال إجراءات الاكتفاء الذاتي، وهذا كان استمراراً لسياسة الرئيس بوش الابن، والتوجه نحو آسيا واحتواء الصين اقتصادياً ودعم حلفائهم للدول المحيطة للصين، فقد حاولوا بهذا المسار أن يعملوا به، ولكن كانت هنالك مشكلة تواجههم مع حلفائهم تتعلق بالانطباع أو التوجه الذي طغى على غيره والمتعلق بأن أمريكا تقدم الشرق الأوسط على أي شيء آخر.

وفي المسار الأخير المتعلق بإدارة أوباما باستخدام السلاح عن بعد، وعدم وضع الجنود على الأرض ولو بأقل من السابق، واستخدام الطائرات المسيرة، فأوباما قد استخدم 10 أضعاف ما استخدمه بوش الابن، واستخدم السلاح الإلكتروني وسلاح السيطرة المالية والاقتصادية، الحصار الاقتصادي وكل هذه الأسلحة جديدة بحيث عكس للآخرين ولشعبه بأنه لا يتدخل ولا يرسل قوات، ولكن لأمريكا القدرة والتأثير بالمجريات على الدول الأخرى وهم عن بعد، وهذا يختلف عن الأزمنة السابقة المعنية بوجود حاملات الطائرات، وهذا اختلاف جوهري، وهو سوف يستمر على هذا المسار.

لقد حاول أوباما بأن يعكس عدم وجود عدوانية أمريكية وأن هنالك حواراً مع الآخرين، وأن أمريكا يجب أن تبتعد عن الحروب، وليس لديها الرغبة والقناعة بأن تقوم بدور الشرطي

العالمي، وهي ليست بإمبراطورية أو دولة إمبريالية أصلاً، وبالنتيجة، حماية أمريكا ومصالحها بالابتعاد عن الصراعات هو شيء جوهري ومحور أساس، وهذه هي قناعة أمريكية أكثر مما هي قناعة أوباما فقط، وأن ترامب سائر على المنوال نفسه، وبالوقت نفسه، يريد أن يعكس القوة الأمريكية.

وحول المحور المتعلق بقراءاتهم للمنطقة، فمن الضروري أن نستحضر هذه المسارات لكي نعرف طبيعة قراءتهم والمعطيات التي يعتمدون عليها، فالشيء الأول لقراءة الأمريكان للمنطقة (وهذا يتعلق بالحزبين الديموقراطي والجمهوري) هي أنها منطقة معقدة، ومن الصعب إيجاد حلول جذرية لها وبسرعة، أو من الصعوبة قراءتها أصلاً، لأن البعض منها متعلقة بقضايا تاريخية إرثيه مثل الطائفية، وبعضها متعلقة بضعف الحكم وغيرها من المفردات، مثل الربيع العربي الذي عكس الضعف وهشاشة المنطقة، وبعضها متعلقة بقضية الطاقة وأهميتها، لذا، يجب أن تكون لدينا قراءة ووجود مع الإدارة الأمريكية ودول المنطقة.

إن انتخاب أوباما ومن بعده ترامب هي علامات وإفرازات حقيقية لقاعدة كون الولايات المتحدة تمر بنقطة تحول وعليها أن تعطي مجالاً إلى قراءات جديدة ومسار تغييري، وانتخاب ترامب معتمد على هذه القراءة.

النقاط الأساس لنقطة التحول الأمريكية هي أنهم يعيشون مقدمات عالم ما بعد العولمة والانكفاء أكثر من الانعزال، وسيكون ذلك محوراً أساساً لهم أو هي ظاهرة الاكتفاء بالطاقة والتقليل من احتياجهم للمنطقة، وهناك أيضاً ملاحظة المتغير مع الإعلام ودوره وأثره في المجتمع، فنلاحظ استخدام ترامب لتويتر والتغريدات كثيراً، متجاوزاً الإعلام، إذ إنه يتحدث مع الناس مباشرة.

وكذلك موضوع فساد الدولة والمؤسسة السياسية، وعدم الإشباع لرغبات أو احتياجات المواطن الأمريكي، وبالخصوص الطبقة الوسطى، فهي نقطة ضرورية للالتفات لها أيضاً، وقراءتهم هي أن الولايات المتحدة هي ليست بدولة إمبريالية بل دولة رائدة للعالم بعنوانها العسكري والسياسي والحضاري.

المرشح ترامب من يوم ترشيحه إلى تعيينه لديه مجموعة من المعطيات والمعلومات التي قد لا تكون متداولة كثيراً. إن الجمهوريين كحزب لا يستطيعون تلبية احتياجات الشعب، فحديثهم شيء وفعلهم شيء آخر، ويحتاجون إلى من يترجم قراءة السياسات الجمهورية إلى

واقع، وإن الأحزاب فاشلة في هذا الشيء والسياسيين أيضاً، وإن ترامب سيكون الرجل القوي بالفعل وليس بالقول فقط، وكان هذا هو المحور الأساس لحملة ترامب، وفكرة بناء الحائط وتسفير الأجانب وغيرها إشارات واضحة من رجل يريد أن يعكس قوته، وسيستخدم غطاء الحزب الجمهوري للتغيير.

النقطة الأخرى أن أمن البلاد الدائم لا نقاش فيه، وبالتالي، فإن تسفير المهاجرين حتى ممن يحمل الجنسية الأمريكية من الرجوع للولايات المتحدة فهم يشكلون خطراً على الأمن القومي وليس فقط من جانب الأجانب منهم، إذ عكس ترامب بأنه رجل الأمن القوي الدائم للولايات المتحدة.

ولقد استخدم منهجية التكتيك المفاجئة، وهذا دائماً ما كان يستخدمه كنقطة قوة وأن المقابل لا يستعمل أن يقرأه أو يتنبأ بما سيقوم هو به، فهو يستخدم مفاهيم بسيطة مهمة مثل الفائز والخاسر، وأن السياسي الفاسد خسران وأن امريكا تخسر، فعلينا أن نرجع قوتها. وكان لديه شعار هو محاربة الفساد وإرجاع القوة مهم لنا.

ففي حديثه الخاص بمكتبه عكس بأن ما يطرحه ليس فقط بأن يكون الآخرون مؤيدين له، والتغيير ضروري ويكون آلية للتغيير وأن الشارع يعرف بذلك، بل إن أغلب الناس التي صوتت له تؤمن بذلك، ولكن في الوقت نفسه، يؤمنون بأن التغيير ممكن من خلاله، والواقع الحالي غير ممكن التغيير إلا من خلاله.

إنه رجل يعرف ما معنى الإعلام وكيفية إتقانه، فلديه خصلة التفكير خارج الصندوق، وقد لا يعرف البعض عن شخصيته بأنه لا يشرب السكائر ولا الكحول، وأنه مبتعد عن جميع أنواع الإدمان، وهي ليست بخصال يسهل التحكم بها، وخصوصاً لدى الساسة الأمريكان وعالم المال ونيويورك.

الحرب على العراق استخدمها كنقطة قوة ضد الكل من منافسيه، إذ عكس فيها الجانب الأمني والسياسي الأمريكي، وأنه لم يكن بسياسي لكي يعرف الحقيقة من الخيال بالشأن العراقي وحرب الدمار الشامل، فغير مطلوب منه التصريح بأنه مع الحرب أو لا، ولكن السياسيين من الضروري أن يكون لديهم معلومات، فقد عكسوا فشلهم والتواطؤ مع جهاز الدولة، ولهذا، فإن حربه ضد السياسيين ستستمر لحين ما يثبت الدولة الجديدة بطريقته، وإن قراءات الآخرين بأنه يفكر بالربح والخسارة فيه بعض التبسيط. فالرجل بطبيعته يؤمن بانتهاز الفرص وأن الفشل هو مقدمة للتعلم من جديد.

فمن خلال قراءته لانتخابات 2012 اكتشف أن المرشح الجمهوري السابق عام 2002 مت روملي رجل ضعيف، وأن الرجل القوي مهم جداً بالنسبة له. ولديه نص حديث في الثمانينيّات عن الخميني يقول: إنكم تنظرون إلى غورباتشوف بأنه قوي، ولكنه يعد طفلاً إلى جانب قوة الخميني، فمن الضروري أن نحترم هذه القوة، ترامب قد ركز على الشارع أكثر من المؤسسات، وعكس على أن المؤسسات فاسدة، وكل أحاديثها غير صحيحة وأنه يريد إعادة بنائها من جديد.

وتصريحاته ضد الجمهوريين الجدد بأنه مؤمن بأخذ الضرائب بمستوى عالٍ من الأغنياء، ولا يؤمن ببناء الدول وتغيير الدول الأخرى لديمقراطيات وما شابه ذلك من المفاهيم العقدية المتعلقة بالحزب الجمهوري والجمهوريين الجدد.

وهذا شيء مميز في طرحه، والنقطة الأخرى أنه سوف يستخدم آلية الحزب الجمهوري والسيطرة على المشروع الأكبر في الدولة، إذ أن هنالك قراءات تقول: إن شعبيته في الكونغرس هي 11 %، وإذا فشل فسيكون ذلك نقطة صراع وشحن وتوتر مع الكونغرس.

وحول شخصيته، فإنه شخصية لا تشخص بسهولة، وقد يغير رأيه في السياسة الخارجية والداخلية، ويعطي صلاحية للآخرين، فليست لديه أية مشكلة في ذلك، ولذا، يجب أن يؤخذ بأنه هو نفسه يشكل متغيراً تجاه أي سياسة معينة نتيجة شخصيته المتميزة.

أما فيما يخص الحديث حول قواعد القرار الأمريكي، فالمنصف لآليات القرار ومسار الدولة الأمريكية منذ إنشاء الدولة الأمريكية إلى الآن يرى أن الجهاز الأقوى على المدى البعيد هو القضاء (المحكمة الاتحادية العليا) بالخصوص، ومن ثم الكونغرس بمجلسيه من خلال السيطرة على الميزانيات، والقرار، ومراقبة الدولة، ومن ثم نستطيع القول بقوة جهاز الرئيس.

إنّ قراءة كون الرئيس هو أقوى شخصية قد تكون صحيحة بعنوان شخص، ولكن الرئيس كأقوى مؤسسة، فأعتقد أن هذا يحتاج إلى إعادة لقراءتها.

إن التحديات الأمريكية المتجذرة مثل المتعلقة بالضرائب، الصحة، وغيرها، صعبة على الرئيس تغييرها، وتحتاج إلى مشروع دولة ومجتمع أكثر من مشروع شخص، إنها دولة مؤسسات، ولشخص الرئيس تأثير في التغيير والتأثير على المسار، وخصوصاً في إيقاف الخطط والبرامج الموجودة، وإن أغلب القرارات الآن تتخذ في قرارات تنفيذية، وهنا يوجد خلل لديهم، وبالمفهوم الأصح، فهو الأقرب إلى مفهوم (الوكالة) عندنا في

النظام السياسي في العراق، وكأنها آلية لحل مشكلة، ولكنها في الحقيقة خلق مشكلة في الكثير من القضايا.

كما أن هنالك عنصرٌ مهمٌ وهو الإعلام، فالإعلام يمر بنقطة تحول جديدة في قوة الإعلام وتأثيره وآلياته، فهنالك الآن ثورة معلومات كاستخدام الفيس بوك وتويتر وباقي الآليات الأخرى، فهل هي مؤسسة كافية لريادة التغيير؟ وهذا بالطبع فيه خلاف، ولكن من الضروري أن نفكر في ذلك، فهي دولة مؤسسات بعنوان السياسات العامة، ولكن شخصاً مثل الرئيس يمكن أن يؤثر على القرار، ويكون عنصراً إيجابياً أو سلبياً.

يجب ألّا نستهين بقوة الشخص والإعلام، ومدى قدرة سيناتور واحد على إيقاف تشريع، وهذا قد يكون على مستوى الثقافات الموجودة، فمثلاً في عمل اللجان إذا كان هنالك سيناتور معروف ضد المشروع فسيتوقف الآخرون عن دعمه أيضاً، وذلك لأن مفهوم التوافقية أهم عندهم من الأغلبية إلا في بعض مرات.

يجب علينا أن نفهم الموضوع بكامله، وليس بأن شخصاً واحداً فيه فيتوقف كل شيء على شخص واحد، فعلى غرار الحديث حول قواعد القرار الأمريكي من الضروري أن نستحضر بعض الأمور: إدارة التعقيد من أهم الأمور التي تواجه المؤسسات، والابتعاد عن الشرق الأوسط وكيفية تقوية هذا الفهم بين الاختلاف والقبول في الرؤى مهم أيضاً.

والسياسات السابقة مثل التطبيع مع إيران وغيرها سوف يبتعدون عنها، فالشارع الأمريكي غير مقتنع بهذه الأمور، ولكنه مقتنع بإعطاء الفرصة للمرشح الجديد. والالتزام بالديمقراطية ونتائجها وتداعياتها وإيجابياتها أهم من أي سياسة أخرى، وهذا واضح من تعامل الجمهوريين مع إدارة ترامب الجديدة.

أما عن المحور ما قبل الأخير، وهو سياساتهم في دول المنطقة فأنا أعتقد أن هنالك دولٌ فائزة ولها إمكانية وفرصة أن تستفيد وتحلب هذه العلاقة إلى اقصى الدرجات، ودولٌ أخرى لا تكون خاسرة أو (بين وبين).

الدول التي ستستفيد من الإدارة الجديدة هي مصر، إسرائيل، الأردن، وكل بلد له امتيازاته، أما الدول التي ستكون خاسرة وعليها تأثير سلبي فهي إيران، والدول التي يمكن أن تستفيد من ناحية وتخسر من ناحية أخرى هي (روسيا)، الصين وستكون لها قراءات أخرى، لأنها عدو اقتصادي وليس عقائدياً، وتركيا والسعودية ستكونان (بين وبين)، وتوجد

ملفات متفق عليها تكون تقوية لهما، وملفات قد يكون فيها بعض الشحن أو فيها عدم التطابق بالرؤى، والعراق سيكون دولة فيها الملفات مختلفة، وستكون قراءاتهم لكل ملف يختلف عن غيره، فعلاقتهم مع الأكراد لا ينظرون إليها على أنها وحدة متجانسة ناجحة بالعنوان الكلاسيكي.

وأولوياتهم ستكون حول الحرب ضد داعش، وستعتبر النقاط الأولى دعم السعودية في ملف اليمن، ودعم لمصر والأردن، والإمارات هي من الدول الأقرب إلى الإدارة الجديدة، واستماعهم إلى رأي الإمارات مهم لديهم، وهناك نوع من الود بين الطرفين.

وتعاطيهم مع إيران سيكون بكل ملف على حدة، ولكن احتواء إيران سيكون مهماً.

المحور الأخير والأساس، هو أنه يمكن أن تكون سياستهم متناقضة، وهذا سيكون أول المخاض، فهنالك حزمٌ في تطبيق الاتفاقية النووية، ولا ينسحبون منها على المستوى الدولي، وفي الوقت نفسه، لا يتمسكون بها إلى درجة يتنازلون عن قضايا أخرى.

- دعم المعارضة مقابل إضعاف الأسد محور أساس لهم.
- دعم دول الخليج مقابل إضعاف الفكر السلفي.
- درجة اعتمادهم على دول الخليج سيكون سؤالاً أساسياً.

إن ملفاً مثل انتقال ملف السفارة الأمريكية في تل أبيب للقدس وغيره قد لا يحصل، ولكن تكون هنالك نقطة توتر نتيجة هذا الطرح، واستخدام عناصر سياسات مدمرة إلى جانب قضايا أخرى قد تحصل.

وسيكون ضعف تأثير أمريكا على المدى البعيد ممكن جداً، ولكن التأثير الحالي والتغيير على الأرض واستخدام القوة سيكون موجوداً. وحدوث ملفات جديدة تطغى على كل ما ذكرنا سابقاً ممكن كذلك مثل ما حصل في 11/أيلول 2001.

إن الولايات المتحدة دولة مهمة ومحورية في المنطقة، حتى وإن ابتعدت عن الواقع العالمي، فالثقل الأمريكي الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الأمني، كله يعكس أهمية هذا البلد، فمن الضروري أن يكون لدينا وضوح في منهجيتهم، والسياسي العراقي يجب أن يكون مدركاً لهذا الشيء في تعاطيه مع الملفات، وقراءة أن أمريكا وروسيا شيء واحد ووزن واحد تحتاج إلى مراجعة.

فالولايات المتحدة لديها دور، وتريد أن تقود العالم في بعض الشيء وتنعزل في آخر، وعلينا الاستفادة من هذا التحول لمصلحة العراق، والفهم الكلاسيكي المتعلق بالمؤامرة وغيره يجب أن نبتعد عنه، ليس لعدم وجود مؤامرة، بل حتى وإن لم توجد مؤامرة، فيجب أن يكون هنالك تخطيط.

المداخلات

- **الأستاذ صفاء الأعسم:** عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب بساط التسليح من روسيا في الشرق الأوسط نتيجة التغييرات في المنطقة والربيع العربي المشؤوم... وتم تغيير العقيدة العسكرية لأكثر الدول التي شملها ربيعنا العربي من العراق وسوريا ومصر وحتى ليبيا من التسليح الشرقي والعقيدة العسكرية الشرقية (التي دامت لأكثر من نصف قرن) إلى التسليح الغربي والعقيدة الغربية، وبذا فإن ذلك سيؤثر على مستقبل دول الشرق الأوسط بتغيير استراتيجي عسكري من (التزويد بالسلاح وإدامته والتدريب والمواد الاحتياطية ومعامل التصليح)، هذا كله تغيير في العقيدة العسكرية والتي تحتاج إلى سنوات، علماً أننا لاحظنا تغييراً في السياسة بعد عودة الدب الروسي إلى الساحة في الشرق الأوسط، وخصوصاً العراق وسوريا وليبيا... وابتدأت المصانع الروسية بالهرولة في تجهيز دول المنطقة بالسلاح الشرقي لغرض العودة إلى العقيدة الشرقية، فهل ستصر السياسة الأمريكية في اعتماد العقيدة العسكرية الغربية لدول الشرق الأوسط أو ستنسحب إلى ما قبل 2003؟
- **السفير لقمان الفيلي:** أعتقد أن الأمريكان سينظرون إلى روسيا كعدو أو كمنافس على مستوى التسليح والسوق، ولكن في الوقت نفسه، هنالك أولويات على السياسة العالمية قد تكون أهم من موضوع التسليح المتعلق بالتركيز على الصين كعدو، فالولايات المتحدة ترى روسيا كعدو ممكن في ساحات معينة، وليس على كل الكرة الأرضية كما في حالة الاتحاد السوفيتي، ولكنها ترى الصين كعدو على كل الساحات والمنافس الرئيس للولايات المتحدة على المدى البعيد.

  فأعتقد أن موضوع العقيدة العسكرية لن يكون شيئاً أساساً بقدر ما هو عكس القوة الأمريكية، وأيضاً إعطاء تسهيلات لدول الخليج وغيرهم بتبديل الطمأنة الاستراتيجية السابقة بإعطائهم الأسلحة.

هنالك بعض الخصوصية لإسرائيل، وهنالك بعض الخصوصية لحلفائهم بحلف الشمال الأطلسي، وموضوع روسيا ليس بالمعنى العام الكوني، ولكنه صراع على منطقة من المناطق.

- **الأستاذ حسام الغزالي:** هل يعتقد الدكتور الفيلي أن مستوى الاتصال الحكومي تحديداً (الرسمي وغير الرسمي) مع الجانب الأمريكي كافٍ، ويؤدي الغرض المطلوب؟ ألا يعتقد سعادة السفير بأهمية تفعيل مستوى الاتصال، كأن يكون من خلال استحداث منصب مبعوث خاص لرئيس الوزراء أو الحكومة العراقية للإدارة الأمريكية بالدرجة الأساس، وباقي الدول الفعالة في المجتمع الدولي، وإن ذلك مهم جداً خصوصاً إذا تمت إناطته بشخصية تفهم الواقع الأمريكي وطريقة التعامل مع الإدارة الأمريكية؟
- **السفير لقمان الفيلي:** سؤالكم جوهري متعلق بوحدة القرار العراقي ووحدة الرؤى العراقية ووحدة الآليات العراقية ووحدة الفعالية العراقية بالتعاطي مع الملفات المهمة المتعلقة بالاستثمار مثلاً أو الإرهاب وبقضايا أخرى تهم العراق ومستقبله والمخاطر التي تواجهه، نحن نحتاج هذا الشيء، وهل هو بالمستوى الكافي؟ أعتقد أن هنالك ضعفاً بالدبلوماسية العراقية بالتعاطي مع الملفات بقدر أهمية هذه الملفات وأثرها الإيجابي أو السلبي على العراق، فيجب أن نستوعب وندرك أن الدبلوماسية العراقية هي جزء من المنظومة العراقية والدولة العراقية، فوحدة النسيج العراقي المجتمعي ومن ثم الدولة ستنعكس على الدبلوماسية، ولن نستطيع أن نلزم الخارجية بمعزل عن هذه الأمور الأخرى إنصافاً لهم، ولكن موضوع استخدام المبعوث والآليات غير التقليدية جداً يجب أن يعاد النظر فيه، لأنه لحد الأن هنالك مؤتمرات مهمة لم نحضرها، والمؤتمرات القادمة يجب أن يكون لنا وجود فيها على كل الساحات، وعلى السفراء والزملاء أن يعطوا شيئاً كبيراً إن كان هنالك دعم لهم، وأنا أيضاً عندي ملاحظات جوهرية لأداء السياسة الخارجية ودعم المؤسسات لها بخصوص السفراء والسفارات، وأرجو أن يعاد النظر بدعم الماكنة الخارجية ودعم وزير الخارجية والتعامل المباشر بين المسؤولين بالدولة ووحدة رؤاهم، وإلا، فأعتقد أن الجميع سيخسر، والآخرون يتعاملون معنا بعنوان وحدة مفتتة وليس وحدة متجانسة، وبذا يتعاملون مع القوة الموجودة على الأرض العراقية وليس مع الدولة العراقية فقط.

- **الأستاذ حمد الموسوي: السؤال الأول:** للمراقب لتصريحات ترامب منذ حملته الانتخابية وحتى خطابه الأول بعد فوزه كرئيس للولايات المتحدة الأميركية قد يجد نظرة متطابقة، وربما فيها من الاستحداثات لنظرة بوش الابن للملف العراقي وما قدمت عليه إدارته في التعاطي مع الشأن العراقي وما أثير حولها من نقاط جدلية عديدة، فهل ترى أنه الآن في إطار تكملة ما بدأه الجمهوريون من خلال سياسة إدارة بوش أو نحن أمام سياسة ترامبية؟ إذا صحت التسمية تختلف كلياً ولكن بعقلية الجمهورية السابقة نفسها.

السؤال الثاني: تقارب بوتين ـ ترامب هل برأيك سيصل إلى النقطة الحرجة على مستوى مقبولية ترامب داخل الولايات المتحدة الأمريكية؟ وهنا نتحدث على صعيد اللوبيات الداخلية المؤثرة في القرار الأميركي أو هل نحن أمام عصر زواج أميركي روسي سيصمت معارضوه إذا ما نجح الرجل لتأسيس تحالف عالمي جديد ينعكس إيجاباً على الملفات القلقة في العالم بفعل التنافس بين القطبين؟ وما هي أهم نقاط ديمومة هذا الزواج؟

- **السفير لقمان الفيلي:** منهجية ترامب قد تختلف عن بوش الابن، بوش الابن كان منطلق العقائد والقيم الأمريكية، فكانت طاغية عليه بالخصوص الديمقراطية وإحقاق الحق بنظره، وترامب يبحث عن علاقات ومصالح قصيرة الأمد ومنطلقات تجارية، ولكن بالوقت نفسه، يستند على قاعدة «أن من يعاند أمريكا ومن يحاربها فنحن سنعلن الحرب عليه حتى ولو من طرف واحد»، هنالك نوع من اللامبالاة المعنية عند ترامب بالعالم، «ونحن قد ننكفئ وننعزل إذا اضطر الأمر لنحمي أنفسنا ولا نحتاج الآخرين بل الآخرون يحتاجوننا»، فمن هذه الناحية أعتقد أنه يختلف.

و بخصوص العراق، فالمهم أن نعرف إن كانت نظرتهم ستكون جزئية أو كاملة، ومع الكرد سياستهم مختلفة بعض الشي، عن الحكومة المركزية، وبخصوص الإرهاب سيكون الدعم قوياً جداً، وبخصوص إيران سيكون نقطة استفهام للإدارة الأمريكية ولمؤسساتها، وبخصوص العسكر الأمريكي فلديهم قناعة متميزة للعراق ومختلفة للعراق عن باقي المؤسسات الأمريكية، نتيجة تعاملهم المباشر مع العراق سابقاً، ومع المكون السني سيكون عندهم بعض السياسات المختلفة، فأرى أن وحدة العراق ستكون مهمة، ولكن ليس بالتمسك السابق، وبالوقت نفسه، زيادة التوتر بالمنطقة يعتمد على مدى استفادتهم منه، ولن يدخلوا بمعارك هم بغنى عنها.

ولا أعتقد أن يكون هنالك أي نوع من الزواج لا كاثوليكي ولا غيره من طرف أمريكا مع الآخر، فترامب لا يؤمن بأنواع الزواج ويؤمن بعلاقة الأخذ والعطاء مع كل ملف، والآخرون لن يعملوا على الزواج حالياً، لأن هنالك قناعة عند أعضاء الكونغرس والآخرين أن صعود ترامب هو نتيجة وجود تشخيص مجتمع إلى وجود خلل فيه، فلن يعكسوا أنهم سيحاربون ترامب، لذلك تراهم لا يعارضون ترامب بالعلن حتى لو كان عندهم ملاحظات هم متحفظون منها، وأعتقد أن هذا سيستمر، فهل هنالك تقارب مع روسيا؟ أنا أعتقد أن ذلك حسب الملف، فالثقافة العامة الأمريكية ضد روسيا ستبقى لمدة، وترامب لن يقدر أن يغير هذا الشيء بسرعة.

- **الأستاذ شيروان الوائلي: أولاً:** ذكرت أن أمريكا تمر بحالة تحول، وبالنسبة لها فلأنها القوة الأعظم فبالتأكيد لن يقتصر هذا التحول على الوضع الداخلي، وإنما الواقعية الأمريكية تحقق المصلحة بتسخير عناصر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية برأيك، وأنت قريب من دائرة القرار السياسي الأمريكي، ما هو حجم التأثير في الوضع السياسي العراقي المتردي والمعقد على الصعيد الداخلي؟

ثانياً: الوضع المقلق هو رؤية الرئيس القادم ترامب المبنية على الحسابات الاقتصادية، فهل برأيكم أنه سيجبر العراق على دفع فواتير الدعم العسكري واللوجستي الأمريكي في حربنا ضد داعش وحالنا اليوم مرتبك اقتصادياً؟

- **السفير لقمان الفيلي:** السؤالان مهمان، فيجب على المسؤول العراقي أن يعيد النظر بهما، أو ينظر إلى كيفية تطور العلاقات نتيجة المنطلقات أو المعطيات التي ذكرتها، فإن الآخرين يجب أن يكون عندهم جزء من دفع الضرائب، فهذه منهجية واضحة لترامب، وتقريباً الجمهوريون عندهم هذه القراءة، وستكون حسب الحاجة، فمثلاً موضوع الإرهاب أهم من أن قضية الطرف العراقي لا يستطيع الدفع، وقضايا أخرى اقتصادية قد يكون بها ضغط على الحكومة العراقية، أو قد يكون هنالك ضغط على البنك الدولي والنقد الدولي وحتى الأمم المتحدة لأجل دعم العراق بهذا الجانب، وسيحاولون ألّا يدفعوا الثمن، وسيضغطون على الأطراف الأخرى حتى على حلفائهم كاليابان وغيرها بأن يكون لهم دور بحل المشكلات الكونية، والتي يمثل الإرهاب إحدى مشكلاتها، أما موضوع الواقعية الأمريكية فستطغى على كثير من قضاياهم، وموضوع غزو العراق سيعد درساً

ليتعلموا منه، وأيضاً نوع من الانكفاء وليس الانعزال الذي سيكون من أولويات الإدارة الجديدة، وهنالك تأييد واضح من الكونغرس في ذلك في زيادة العسكرة واستخدام القوة ليس للدفاع عن أمريكا بل لحماية مصالحها بالخارج، وحتى على مستوى السلاح النووي فهنالك زيادة به أو تركيز عليه، لذلك، أعتقد أن مفردة الانعزال غير صحيحة.

- **السيد زيد الطالقاني:** ما هي قراءتكم لمستقبل العلاقة بين إقليم كردستان والإدارة الأميركية الجديدة، ولا سيّما بعد زيارة وفد رفيع المستوى برئاسة مسرور بارزاني لواشنطن ولقائه بفريق ترامب والمقربين منهم؟ هل ترى أن الإدارة الجديدة ستدعم ما يصرح به بارزاني بشأن الاستقلال؟
- **السفير لقمان الفيلي:** هنالك بعض الاختلافات بآلية التعامل مع الملف الكردي في المنطقة عموماً وأكراد العراق بالخصوص، فهنالك قراءات مختلفة للمؤسسات الأمريكية، الخارجية، الإدارة، الجيش، الكونغرس، العالم البحثي في بعض التفاصيل، وهنالك قراءات لا تكون متقاربة جداً، ولكن عموماً هي تدعم الأكراد، ومستوى زيارة الوفد الكردي برئاسة كاكا مسرور برزاني كان عالياً، والحملة الإعلامية المواكبة لها مهمة، وهذا درس ضروري نتعلم ونستفيد منه، فهنالك ودّ للأكراد في ساحة واشنطن، وهناك استثمارات حقيقية لهم على المستوى السياسي، وما نراه الآن هو قطف بعض هذه النتائج والاستثمارات، فأكراد سوريا وتركيا قد تكون للأمريكان قراءات مختلفة فيهم عن أكراد العراق، وتعاطيهم قد يكون سلبياً مع أكراد سوريا وتركيا، ولكن من الأولويات التي عندهم هو الإرهاب، ومن ثم الأقليات التي ستكون مهمة، فمثلاً كيفية تعاطي الأكراد مع الأقليات في مناطق نفوذهم لها أثر في ذلك، وهنالك جانب آخر متعلق بأن الأكراد هم الحلفاء الأساسيّون في المنطقة، فسيحاولون إبقاء هذه العلاقة وتقويتها.
- **علي المَدَن:** برأيكم هل يمكن أن تُسهم براغماتية ترامب في تفكيك الاستقطابات الأيديولوجية في الواقع السياسي العراقي؟ وما مدى إمكانية تطبيق ترامب الاستراتيجية (المال مقابل الدعم) أو (الحماية بالدفع المسبق) التي أشار لها أكثر من مرة في حديثه عن الكويت ودول الخليج في العراق، وبالتالي، الضغط على العراق باتجاه مواقف أكثر انسجاماً مع سياسة الولايات المتحدة؟

- **السفير لقمان الفيلي:** أعتقد أن العراق ليس من أولوياتهم لحد اللحظة، فعكسوا بعض القضايا المتعلقة بتداعيات الوضع العراقي مثل حرب الدخول الأمريكي للعراق وما شابه، فأعتقد أن الإجابة صعبة على سؤال الاستقراء، فليس عندي وضوح بالإجابة على هذا السؤال، فلحد الآن سياستهم بالمنطقة غير واضحة، وقضية الدفع مقابل العمل والتطابق مع رؤاهم قد تكون إذا رأوا أن الدفع ممكن، أو أن المقابل لا يستجيب لهم، ولكن في الوقت نفسه عندهم الأولويات قد تكون شيئاً آخر هو عكس قوة أمريكا وحمايتها من الإرهاب وما شابه ذلك، فهذه القضايا إذا كان الآخر عكس اهتمامه بهذه القضايا فستستخدم الضغط الاقتصادي.
- **الشيخ عبد الهادي الدراجي:** هنالك من يقول إن ترامب يمثل خطراً وتهديداً عالمياً. وفِي المقابل نرى أن البعض يقول أن ترامب ما بعد الانتخاب هو ترامب الذي يبحث عن المصالح الأمريكية داخلياً وخارجياً، وسيتخلى عن الكثير من برنامجه الانتخابي الذي تم طرح من جانبه، وأن العلاقات والسياسة الخارجية في عهده ستبلغ ذروتها من أجل الدفع بمصالح ونفوذ القوة الأمريكية في العالم.
- **السفير لقمان الفيلي:** إن إدارة بوش لم ترتكز على الخارجية، ولكن أحداث 11 أيلول عكست أهمية الجانب الخارجي وفرضت نفسها عليهم، والآن قد نفرض هذا الشيء، ولكن قد يفرض شيئاً داخلياً مثل جرثومة إيبولا التي غيرت من منهجية أوباما وتركيزه على ملفات خارجية لم تكن ضمن منهاجه، فالعالم الآن أصبح معقداً، وهنالك أمراض كثيرة اجتماعية وغيرها قد تفرض نفسها على الإدارات الجديدة، ولن نستطيع أن يكون لدينا وضوح وحتمية لهذا الشيء، ولكن في الوقت نفسه، برنامجه الانتخابي يبين منهجية التفكير أكثر من الأولوية، فقد تختلف الأولوية نتيجة المتغيرات، ولكن منهجية التفكير يصعب أن تتغير خاصة بالرئيس، لأن الرئيس عندهم شخصية متكاملة وناضجة، ودعك مما يثيره ترامب من إثارات، فهذه آليات تسويقية لنفسه، ولكن من التقى به وتحدث معه لم يعكسوا اضطرابه، وأنا أؤمن بحكم الآخرين، ولكن مثلما أقول، فهنالك عنصر اسمه قراءات ترامب المتميزة، وهذا أيضاً قد ينعكس بأي ملف قد يخالف الآخرين كلهم، والرئيس لديهم له الصلاحية في النظام الأمريكي.

- **الأستاذ رافع عبد الجبار:** أشكر رؤيتكم التي حاولت بها أن ترفع الضبابية قدر الإمكان عن مستقبل أمريكا مع ترامب، كان لقراءتي لمقالاتك أثر في سؤالي وكذلك متابعتي لما تفضلت به... أجد أن الصورة حول مستقبل سياسة أمريكا مع ترامب ما زالت ضبابية ولم تنتج رؤية لما ستؤول إليه الأمور رغم أني لست مع من يقول: إن ترامب لا يعرف ماذا يريد، حيث إن اختياره لكابينته يدلل على أنه يريد تحقيق قفزة مختلفة لأمريكا عن السياسة السابقة، وخاصة بالسياسة الخارجية... إننا نرى أن هنالك عدم وجود نقاط مشتركة ما بين الفريق الذي اختاره وبين شخص ترامب نفسه، مثلاً تصريحه بأن القدس عاصمة إسرائيل تخالف رؤية وزير الدفاع الذي صرح بتل أبيب وكذلك نائبه الذي قيل عنه بتعقله وتحفظه يختلف عن ترامب أيضاً... سؤالي: هل تتوقع أنه سيكون هنالك انسجام بين ترامب وفريقه المختلف مع شخص ترامب الذي لا يشبهه أحداً؟
- **السفير لقمان الفيلي:** ضبابية لأنها بأول الطريق والرئيس ترامب لم يكن متوقعاً أن يصل إلى الإنتخاب، فهيلاري يوم الانتخاب كان عندها 1000 شخص يرتب برنامجها، أما ترامب ففي ذروة الحملة لم يكن لديه أكثر من 200-300 شخص، وشهر قبل الانتخاب لم يكن لديه فريق انتقالي، وهيلاري كان عندها تفصيل، وبالنتيجة، فقد تفاجأ الرجل والمؤسسة والمنظومة، فما تراه الآن من ضبابية هي طبيعية، وكان المفروض أن تنطلق هذه الضبابية قبل ستة أو أربعة أشهر، ولحد الآن هذه الضبابية موجودة، لأن أصحاب الملفات غير واضحين، فلا تتوقع أن طَرْح وزير الخارجية المختلف بعض الشيء عن ترامب وغيره معناه أنه هو صاحب الملف، فقد يكون هنالك مخاض وينعكس على المنطقة، وقد يكون هنالك سوء قراءة للمنطقة أو سوء تقدير من الإدارة الأمريكية بعدم قراءة المنطقة، فكيفية المنطقة هي التي تقرأ التحركات الأمريكية، وهذه الضبابية قد تبقى لأشهر، وقد تنعكس سلباً على المنطقة، وقد تعتقد أطراف أن لها الأولوية، ويكتشفون أن ذلك غير صحيح.

أما عن قضية إسرائيل، فالقراءات الأولية والحديث الذي سمعته من نسيب ترامب أنه ذكر هذا الشيء وقال: إنها قد تكون من النقاط المهمة التي نأخذها بنظر الاعتبار، وهي ملاحظة مهمة قد تكون ضرورية، فبعض القيادات مثل أوباما لا يحب أن يكون فريق عمله له رؤى مختلفة يعكسونها للإعلام حتى على مستوى وزير الدفاع السابق ورئيس

المخابرات وآخرين، فترامب يؤمن أن الفريق يجب أن يكون متنوعاً ومختلفاً ويؤمن بهذا التنوع، ونظرته نظرة رجل أعمال ومدير فريق، وليس رئيس دولة، وقد يفرض عليه الواقع السياسي غير هذا المنهج أو يحدده أو يقلل منه.

- **الأستاذ أثيل النجيفي:** هل ستبقى إدارة ترامب متمسكة بإدارة الملف العراقي مباشرة، أو إنها ستستعين أكثر بالدول التي وصفتها مقربة كالأردن والإمارات؟
- **السفير لقمان الفيلي:** قد تكون عندهم قراءات في أن نعطي فرصة للإدارة العراقية والأطراف العراقية لحل مشكلاتهم والإجابة عن ملاحظاتنا، ولكن على المدى البعيد، قد تكون قراءات الدول الأخرى مثل الأردن والإمارات تؤثر على القراءة العراقية، وهذا الحديث مع كل الأطراف وليس فقط مع الدولة العراقية، فالإدارة تعتمد على الثقة أكثر مما تتبنى كل الأمور، والسؤال الأساس هو: من المسؤول عن الملف، المستشارية أم الدفاع، الخارجية، المخابرات؟ وكيف يؤثر الكونغرس على هذه المؤسسات؟ وقد يكون الموضوع العراقي جزءاً من الأخذ والعطاء نتيجة أمور أخرى، ولا ننسى أن ترامب عنده حاجة للكونغرس في تشريعات البنى التحتية داخل أمريكا، وقد يكون عنده استعداد ألّا يدعم أي ملف بالخارج من أجل حصوله على دعم لهذا الملف.

وضروري أن تكون لدينا نظرة شمولية، ولحد هذه اللحظة ليس لهم نظرة إلى العراق على أنه واحد متكامل بعنوان أنهم يتعاملون مع الدولة العراقية وليس أطرافاً أخرى، فكل دولة عندما تعكس أنها ضعيفة فالآخرون سيتعاملون مع المكونات، وليس مع الدولة الواحدة، حتى أمريكا إذا عكست أنها ليس لها وحدة رؤى فإن الأطراف يحاولون أن يؤثروا على الكونغرس كالعلاقة مع إسرائيل، فإسرائيل أثرت على الكونغرس أكثر من الإدارة، واستخدمت الكونغرس كآلية ضغط، فيجب أن ندرك أن الآخرين إذا كانت لديهم وحدة رؤى كالإمارات والأردن، فيجب على العراق أن يأخذ هذا بنظر الاعتبار، ويحاول أن يقنع الآخرين حتى يستطيع أن يقنع أمريكا من جوانب متعددة، وليس فقط بالقراءة العراقية البحتة.

- **الأستاذ عقيل عبد الحسين:** هل برأيكم أن ترامب سيعمل على إعادة الصراع الهادئ مع إيران مع ورقة اطمئنان لبقاء الأسد.

- **السفير لقمان الفيلي:** أرى بأن بقاء الأسد حالياً ليس محل نقاش حقيقي، أما إدامة الأسد فلا، فقد يكون يعني بعنوان أصح أنهم لن يعلنوا الآن عن إزالته، لأن حاجتهم له لإزالة داعش أولاً، أما بعد مرحلة داعش أو عندما يكون هنالك اطمئنان بأن داعش زائل ولا يحتاجون إلى أسد، فليس عندهم علاقة معه. فالصراع الهادئ مع إيران أنا لا أراه بهذا الهدوء، فهم سيدخلون حرباً باردة حقيقية مع إيران، ومن الضروري على القيادة الإيرانية أن تدرك هذا الشيء، ولا يكون العراق نقطة صراع لهم.

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

رياض محمد الحمداني

اعلامي في صحيفة CNBC

البريد الألكتروني

.

رقم الموبايل

.

مجتمعُ متحاور : وطنُ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	بكالوريوس في اللغة الإنجليزية
الجامعة	الجامعة المستنصرية / بغداد
سنة التخرج	.

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق /بغداد/ 1975
محل الاقامة الحالي	العراق الولايات المتحدة
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية /الإنجليزية
الخبرات العامة	خبرة في المجال الصحفي والكتابة
المؤلفات المنشورة	العديد من المؤلفات والتحقيقات الصحفية بشأن الإرهاب والشرق الأوسط
المناصب السابقة	.

2017/1/16

محاضرة الأستاذ رياض محمد

لن أتطرق لما تم ذكره، إذ تم تقسيم الحديث على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: هو التعرف إلى أهم الشخصيات في إدارة ترامب.

القسم الثاني: عرض ما يتوقع من سياسة ترامب تجاه الشرق الأوسط.

القسم الثالث: عرض ما يتوقع من سياسة ترامب تجاه العراق.

قبل البدء بالمحاضرة، هنالك ثلاث ملاحظات ضرورية، ومن خلال اطلاعي على الأسئلة التي ذكرت في المحاضرتين السابقتين ومتابعتي فيما يرد في شبكة التواصل الاجتماعي:

الملاحظة الأولى: هنالك اتجاهان أرى فيهما خللاً في النظر إلى ظاهرة ترامب، فهنالك من يرى ذلك، وخصوصاً الإعلام الليبرالي الأمريكي الغربي ومن يتبعهم، إذ يصور أن ترامب هو رجل شرير، وإن هذا الاتجاه غير صحيح، وقد أثبت فشله وعدم استطاعته بالتنبؤ بفوز ترامب.

والاتجاه الثاني: الاتجاه السائد لدى أنصار ومؤيدي ترامب والمستبشرين بعهده من العرب وغيرهم، إذ ينظر إليه بأنه رجل خارق، واستطاع الفوز على المرشحة كلنتون، وبنظري أن هذا الاتجاه خاطئ، وفي الحقيقة أنه ليس بخارق، ولكن كل ما في الأمر أن هنالك أزمة اقتصادية في الولايات المتحدة، فالمواطن الأمريكي كان يحصل على امتيازات معينة، ولكنها لم تعد موجود، فالأجور بالحد الأدنى، ولم ترتفع منذ فترة طويلة، وعدم التوظيف الدائم، والدوام الجزئي، والكثير من المشكلات الاقتصادية.

كذلك، فإن هنالك انعدام شبه الثقة للمواطن تجاه مؤسسة واشنطن وخصوصاً الكونغرس.

وسبب آخر هو أن الولايات المتحدة فقدت الكثير من دورها الكبير في العالم بعد حربها على العراق، وبعد سياسة أوباما الخارجية، وبالتالي، فهي الآن تبحث عن دورها وتحاول تحديده في عهد ترامب.

الملاحظة الثانية: أود أن أتحدث عنها قبل بدء المحاضرة، وهي بأن هنالك الكثير من الأسئلة وحالة اللبس في آلية صنع القرار في الولايات المتحدة، منذ أن شرع القانون القومي الأمريكي، وهذا القانون أسس بموجبه ما يسمى بمجلس الأمن القومي، وهو الرئيس نفسه وأعضاؤه وزير الخارجية والدفاع يشاورهم بالشؤون العسكرية (رئيس هيئة الأركان) وشؤون الاستخبارات ومدير المخابرات المركزية، والآن هي المخابرات الوطنية، ويشاورهم كثيرون آخرون.

هنالك ملاحظة وجدت من الضروري التطرق لها من خلال الكثير من التعليقات والأسئلة حول الولايات المتحدة بأنها هل ستذهب إلى الحرب مع الصين أو إيران أو روسيا، وبالخصوص مع إيران؟ أقول لكل من لم يعش في الولايات المتحدة لفترة كافية، سنة أو أكثر، فإن هذا الموضوع من أكثر الاحتمالات، ولكن لكل من عاش فيها لفترة سنة أو أكثر يدرك بأن هذا الموضوع هو المستحيل، فمنذ حرب العراق والتكلفة المالية التي حصلت جراءها، إذ بلغت ترليون دولار، وعدد القتلى 4500 جندي تقريباً، ومنذ هذه الحرب وانسحاب أوباما من العالم، خصوصاً من منطقة الشرق الأوسط، أصبح موضوع الحرب لا يدور في ذهن أي مواطن أمريكي، إلا في حالتين فقط، وهما الهجوم المباشر، أو هجوم إرهابي كبير من منظمة إرهابية توفر لها دولة أو نظام معين مثلما حصل في 11/سبتمبر بتنظيم القاعدة، فما عدا هذه السيناريوهات الولايات المتحدة لن تدخل في أية حرب.

وبعد هذه المقدمة، وما تخللتها من ملاحظات، أنتقل بالحديث حول موضوع المحاضرة، إذ بيّن الأستاذ رياض محمد بأنه لن يتطرق في حديثه إلى ما ذكره الأستاذ لقمان في المحاضرة السابقة عن شخصية ترامب، لافتاً بأنه سوف يتحدث عن نائبه مايك بنس الذي كان حاكماً لولاية أنديانا، وسبق له أن كان عضواً في مجلس النواب، ورئيس اللجنة الفرعية للشرق الأوسط في لجنة العلاقات الخارجية مجلس النواب، وكل مواقفه تثبت بأنه من الصقور، دعم حرب العراق ورفض أي موعد لسحب القوات الأمريكية من العراق، ودعم زيادة القوات الأمريكية في العام 2007، كما دعم الإطاحة بنظام القذافي في ليبيا، ومناصرته لإسرائيل ودعمها في فرض الحصار على غزة، وكان يمنع أي شركة تقاطع إسرائيل.

وكان اختياره لبناء جسر مع المؤسسة المحافظة للحزب الجمهوري، وعمل لسنوات كمدير راديو محلي، وكان له برنامج أسبوعي، وقام بنس في إحدى حملاته الانتخابية لمجلس النواب ببث إعلاني تلفزيوني تجاري يظهر فيه كشخص يرتدي الدشداشة والعقال، ويتكلم اللغة

الانكليزية بلهجة عربية، وهو يشكر المرشح المنافس لبنس الذي لم يفعل شيئاً لتقليل اعتماد الولايات المتحدة على بترول الشرق الأوسط، وقد اعتذر بينس فيما بعد عن هذا الإعلان.

وفي فترة حكمه لإنديانا، قام بوقف التمويل الحكومي للمنظمات التي تعيل اللاجئين السوريين، ويعد بينس من المعارضين الشرسين للنقابات والمهاجرين غير الشرعيين والإجهاض ورفع أجور الحد الأدنى ووضع تحديدات على صناعة معينة بحجة حماية البيئة، أو تحديدات التمويل للعمليات الانتخابية، وكان معارضاً لقانون الرعاية الصحية الذي أقره أوباما ومؤيداً لخفض النفقات والضرائب. والطريف في سيرته أنه خلال وجوده كعضو في مجلس النواب عرض 90 قانوناً لم يمرر منها أي قانون.

النقطة الأخيرة أن بينس يعارض قيام أي دولة فلسطينية.

الشخصية الثانية: وهي الجنرال مايكل فلن، الذي كان أمين مستشار الأمن القومي، وقد خدم في الاستخبارات والقوات الخاصة في هايتي والعراق وأفغانستان كما شغل منصب مدير القوات الخاصة المشتركة في أفغانستان.

اختلف مع إدارة أوباما لاعتقاده أن أمريكا أقل أمناً من 11 سبتمبر، واضطر إلى التقاعد من الخدمة، وهو كان يؤمن بضرورة العلاقات الطيبة مع روسيا، وقد زار موسكو والتقى بوتين، كما أنه يرى أن أوباما جعل من أمريكا ضعيفة وغير مرغوبة، وأن سبب خلافه مع إدارة أوباما هو بضرورة دعم المعارضة السورية في الأعوام الأولى للثورة السورية، ثم اختلف مع أوباما مجدداً بضرورة عدم دعم السوريين فيما بعد، لأن ذلك يصب في مصلحة دولة النصرة وداعش، وقد أسس شركة استثمارات، وكان أحد زبائنها شركة تركية مقربة لأردوغان والإخوان المسلمين، وقد دعا علناً بتسليم المعارض التركي المقيم في الولايات المتحدة (فتح الله كولن) إلى تركيا بعد اتهام أردوغان له بالتخطيط للانقلاب الفاشل قبل بضعة أشهر، ألف كولن كتاباً نشر في هذا العام بعنوان (ميدان القتال) كما أنه عضو في مجلس إدارة منظمة تصرح علناً بأن الدين الإسلامي هو أحد الأسباب الجذرية للإرهاب، كما وصف فلن أن الإسلام هو عقيدة سياسية وسرطان، وأن الخوف من الإسلام والمسلمين أمر منطقي وليس إرهاباً.

دعا إلى منع المسلمين القادمين من بلدان فيها إرهاب مثل سوريا، وهو حائز على العشرات من الميداليات والأوسمة، ولقد كان من أهم إنجازاته العسكرية أنه كان له دور كبير في اصطياد الزرقاوي.

في بداية حياته، كان ضابطاً مهندساً في الجيش ثم حصل على شهادة القانون من جامعة هارفارد، وعمل محامياً لفترة ثم أسس شركة للطيران وشركة معدات نفطية، كما أنه عارض الاتفاقية النووية بشدة مع إيران، كان عضواً في لجنة التحقيق مع هيلري كلنتون في قضية مقتل السفير الأمريكي، كما دعا إلى تجريم الزعماء المسلمين الذين لا يدينون الأعمال الإرهابية.

أما عن شخصية الجنرال جيمس ماتيس، الذي عين وزيراً للدفاع، هذا الجنرال له خدمة طويلة في سلاح المارينز، إذ اشترك في حرب الخليج الأولى عام 1991، وحرب أفغانستان، وخلال حرب العراق كان هو قائد فرقة المارينز الأولى التي قطعت الطريق من الناصرية إلى الرصافة في بغداد، وفيما بعد عين لفترة قائد قوات المارينز في الأنبار، ثم عين بعد ذلك بعدة مناصب عليا.

اختلف مع إدارة أوباما، وكان السبب الرئيس لهذا الخلاف بأنه كان يعتقد أن إيران هي الخطر الأكبر على الولايات المتحدة، وكان معارضاً للاتفاقية وكل الخطوات التي قام بها الرئيس أوباما تجاه إيران. كما أنه يؤمن بأن أوباما قد أخطأ عندما انتقد علناً في لقاء صحفي في أتلنتك حلفاء الولايات المتحدة، وكذلك انتقاده لدول الخليج وتركيا وإسرائيل حين قال: إن عليهم أن يحلوا مشكلاتهم، فنحن لا نستطيع حل مشكلات العالم.

والشخصية الأخيرة والمهمة هو وزير الخارجية ريكس تيلرسون، لقد عمل هذا الرجل لأكثر من 42 سنة لشركة أكسون كمهندس، وخلال هذه الفترة عمل أيضاً في الشرق الأوسط، وكان له عقود صغيرة مع إيران وسوريا والسودان رغم وجود عقوبات دولية على هذه الدول، وكان له أيضاً عقد مع إقليم كردستان، بالإضافة إلى ذلك، فإن له علاقات واسعة جداً مع روسيا، وكان صديقاً شخصياً للرئيس بوتين، وكان يؤمن بأن أفضل طريقة للولايات المتحدة في مجال السياسة الخارجية هي البعد عن سياسة العقوبات والسماح بحرية التجارة، ومن الواضح أن اختياره سيكون العنصر الرئيس للحمائم، فيما سيكون الآخرون أيضاً كذلك.

وإن هنالك شخصية أخرى، وهو الدكتور وليد فارس، الأكاديمي من أصل لبناني، عمل مستشاراً لشؤون الأبحاث في مجلس النواب الأمريكي، كما عمل في صفوف حزب القوات اللبنانية، شغل مناصب مهمة عديدة في مراكز الأبحاث، وقد ألف العديد من الكتب عن الشرق الأوسط بالعربية والإنكليزية والفرنسية، وهو اليوم مستشار الرئيس دونالد ترامب في مجال الشرق الأوسط.

إن أهم استنتاج يعمل به هو أن تنظيم القاعدة وداعش وجبهة النصرة والإخوان المسلمين وحماس وحزب الله وإيران وربما أوردوغان أيضاً والمؤسسة الوهابية السعودية والقطرية كلهم إرهابيون ومتطرفون، ويجب التعامل معهم بحزم وقوة، وأهم طريقة ناجحة هي دعم الرجال الأقوياء في الشرق الأوسط والتيارات العلمانية والأقليات.

أما المحور الآخر، فهو يتعلق بالسياسات، ففي الأسابيع الماضية جرى اجتماع بين الدكتور وليد فارس والسفراء العرب في واشنطن، وقد سُرّب محضر الاجتماع وأهم ما تناوله، ويبدو فيه أن سياسة ترامب في الشرق الأوسط ستكون كالآتي:

في وجهة، ستكون هنالك أربع حروب حامية الوطيس بين سوريا وليبيا، والعراق واليمن، وستواجه أيضاً أزمات أخرى في العالم العربي، منها كيفية الانتصار على داعش والعلاقة مع روسيا. وليبيا مثلاً لها موقفان: الأول: يتضمن الاعتراف بالوضع القائم حالياً ومحاولة الوصول للإصلاح بين البرلمان والسلطة والجيش في طرابلس، والآخر: هو الوضع وتوحيد مظلة القوى تحت إمرة الجيش برئاسة الجنرال حفتر.

وفي موضوع اليمن، هنالك تصميم أمريكي على قضية حماية الممرات المائية والمضايق، وهنالك تصميم للوصول إلى حل سلمي، ولا يعني هذا بالضرورة دعماً للتحالف السعودي، ولا يعني دعم الحوثيين، سيدعمون السعودية في حربها على القاعدة في اليمن، وهم سيصلون إلى حل في هذه الحرب، تقوية الجيش والمؤسسات الرسمية ومحاولة إعادة اليمن موحدة كما كانت سابقاً.

وفي موضوع أن ترامب والكثير من أركان إدارته كانوا يدعون قبل فوزهم تمزيق الاتفاقية النووية مع إيران، إلا أن هذا الكلام لم يعد مطروحاً، فكل ما يطرح الآن هو تعديل، وحتى الاتفاقية هي ليس بين إيران والولايات المتحدة فقط، وإنما الاتفاقية دولية، وقد وافقت عليها دول كبرى، سيحاولون تعديلها بما يضمن مراقبة أكثر، والإيرانيون ليسوا بأغبياء، وسيقاومون هذا الاتجاه، وهناك سيحصل تصعيد في العلاقات الأمريكية الإيرانية، ولكن لا أعتقد أنها ستصل إلى الحرب، فالإيرانيون أذكياء جداً، فلقد تعاملوا مع الأمريكان لمدة عقود، وستصاب العلاقات بنوع من التوتر، ولكن لا تصل إلى الحرب.

أما الموضوع الفلسطيني، فكان الاتجاه في عهد أوباما سينتهي ويوصل إلى حل يرضي الطرفين، والمعروف أن علاقته مع نتنياهو متوترة، وهذا الموضوع سينتهي، وموضوع نقل

السفارة ليس بالأهمية التي نعتقدها في الشرق الأوسط، فربما يحصل أو لا، وستميل الولايات المتحدة ثانية بشكل واضح نحو إسرائيل.

وموضوع حل القضية الفلسطينية لدولتين ربما لم يعد بالقوة التي كان عليها، رغم أن هذا الموضوع أصبح شبه مقبول في العالم، والسفير الأمريكي المعين في إسرائيل لا يؤمن بحل الدولتين، ومستشار الرئيس ترامب في موضوع المفاوضات الدولية مؤمن بحل الدولتين، ولكنه لا يؤمن أن على إسرائيل إزالة مستوطناتها، وهذا عهد أساس، لهذا، ستميل بشكل واضح لمصلحة إسرائيل.

إحدى السياسات التي سيتم تبنيها، وستكون لها عواقب على المنطقة هي ما كانت الحكومة المصرية تدعو إليه منذ زمن طويل، وهو جعل الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، وعندما يحصل هذا ـ رغم أن الحكومة تعتبر هذه الخطوة ستركع الإخوان المسلمين ـ ستجعل من الإخوان يميلون أكثر إلى التطرف، وبذا ستؤدي إلى المزيد من أعمال العنف في مصر.

أما حزب الله في لبنان، فسيحاول التصدي، ولكن هذا الأمر ليس بسهل، وبالخصوص بعد انتخاب عون رئيساً للبنان، وأعتقد أن هنالك فرصة كبيرة للاتفاق مع روسيا على سحب داعش من سوريا، وموضوع الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد، وإلزامه بالتخلي عن السلطة لن يحصل.

أما بالنسبة للسعودية ودول الخليج، فأعتقد أن التحالف معهم سيستمر، ولكن ربما يثبت ما قال في الانتخابات بأنه سيطلب منهم تمويلاً لهذا التحالف، ولا أعتقد أنه من النوع الذي يسكت عن المؤسسة الوهابية السعودية الداعمة للإرهاب.

وفي المحور الأخير، حينما تكتمل عملية تحرير الموصل سيكون هنالك وضع جديد أمام ترامب بخصوص العراق.

قبيل تحرير الموصل بشكل كامل، فالعراق لا يزال دولة شبه مقسمة، والحكومة العراقية ستكون الطرف الفاعل والأهم في الساحة العراقية، ولهذا، فأعتقد أن كل الدعوات التي تتردد عن الإقليم السني وعن إعلان دولة كردستان بعد تحرير الموصل لن يحصلا.

وبالرغم من مرور سنوات طويلة من احتلال الموقع الرئيس في السياسة الخارجية الأمريكية، ما زال وللأسف إلى اليوم لا يوجد هنالك لوبي حقيقي في الولايات المتحدة. لقد

مضى لي (6) سنوات في الولايات المتحدة، ولاحظت أن الكثير من دول العالم المهمة وغير المهمة لها لوبي في الولايات المتحدة، ولكن العراق لا يوجد له ذلك.

هنالك لوبي كردي نشط وقوي وعامل في الساحة الأمريكية ومراكز الأبحاث في الكونكرس ومراكز القرار مع الإدارة وفي وزارة الخارجية والدفاع. وهنالك نواة لوبي شيعي من بعض الشخصيات المهمة في المراكز البحثية مثل الدكتور عباس كاظم وبعض الشخصيات الناشطة، ولكنها لا تصل إلى مرحلة اللوبي، وهنالك أيضاً محاولات لتشكيل لوبي سني من الأستاذ أثيل النجيفي والدكتور رافع العيساوي، وخميس الخنجر، ولكن مع ذلك، لا يوجد في الساحة الأمريكية لوبي عراقي حقيقي.

المداخلات

- **الدكتور هشام الهاشمي:** يقول جوزف ناي، إن تشكيك المرشح الجمهوري دونالد ترامب في قيمة التحالفات الدولية التي تقوم بها أمريكا يُعيدنا إلى نظرة القرن التاسع عشر. ففي ذلك القرن كان جورج واشنطن ينصح بعدم التورط في تحالفات معقدة، واتبع مبدأ مونرو الذي يحصر نشاط أمريكا في الجزء الغربي من الأرض. وإن ترامب بتصريحاته عن السياسة الخارجية المتوخاة يعود إلى فكرة العزلة التي لم تختفِ من الذهنية الأمريكية بنهاية الحرب العالمية الثانية. وإن شعار حملة ترامب كانت تتمحور حول خفض النفقات ما يعني انسحاب واشنطن من التزاماتها وراء البحار ودفع الآخرين للاعتماد على أنفسهم.
- **الأستاذ رياض محمد:** أعتقد أنه كانت هنالك مبالغة في موضوع الانعزالية، فمبدأ مونرو كان في القرن التاسع عشر، وكانت الولايات المتحدة فعلاً في عزلة، ولم تكن تريد إلا نصف الكرة الغربية والشمالية، فهذا الموضوع غير ممكن حتى لو أرادت أمريكا الانعزال، فإنها لا تستطيع، لأنها مندمجة من الناحية العسكرية ومن الناحية الاقتصادية في أغلب مناطق العالم، وأعتقد أن هنالك لبسٌ في موضوع الانعزالية، سواء من دعاة التدخل أو دعاة عدم التدخل، فهم لا يدعون إلى الانعزالية بالطريقة التي نفهم بها مبدأ مونرو، فهذا الموضوع غير مطروح.

إن الولايات المتحدة لها دور كبير في العالم، لكن كيفية تنفيذ هذا الدور، هل هو دور عسكري فقط؟ هل هي تقوم بإسقاط الأنظمة؟ هل تحول الشعوب إلى المبدأ الديمقراطي؟ كما حدث في عهد الرئيس بوش أو تخفف من تورطها بالسياسات الداخلية للدول، كما حدث في عهد الرئيس أوباما؟ أنا أعتقد شخصياً أن إدارة ترامب ـ ولو كانت لم تتضح ملامحها ـ ستميل إلى وسط ما بين الطرفين، لكنها لن تكون كادارة بوش.

- **الأستاذ حسام الغزالي:** بغض النظر عن ذكاء إيران والإسهاب وكثرة الحديث عنه، أنا شخصياً يعنيني موضوع العراق تحديداً!

سؤالي هو: ما هي الإمكانيات التي يراها الأستاذ رياض لحث الولايات المتحدة على التعامل مع العراق وعده من أهم الدول لها سياسياً في المنطقة؟!

أيضاً تجارياً واقتصادياً، ما هي العروض أو المحفزات التي يستطيع العراق تقديمها لجلب رؤوس الأموال والاستثمارات الأمريكية له؟ خصوصاً وأن العراق يعاني من فساد إداري واضح واستنزاف خطير لموارده وعدم استغلالها بالطريقة الأمثل! وأيضاً من كل ما تقدم في سؤالي، مَن برأيك سيكون أكبر المتضررين فيما لو انتهج العراق سياسة انفتاح واضحة على المستوى السياسي والاقتصادي على الولايات المتحدة، وهل ذلك في مصلحة العراق أم لا؟

- **الأستاذ رياض محمد:** ما يخص ماذا يمكن للعراق تقديمه للولايات المتحدة، فهنالك ما لا يعرفه الكثيرون، وهو أنه دخل للولايات المتحدة من العراق حوالي 150 ألف عراقي، وهذا رقم رسمي، فهذه جالية، أي بالحقيقة هي لوبي متكامل، فالمشكلة في وزارة خارجيتنا وسفارتنا، فهم في الحقيقة ليسوا نائمين فقط، بل هم موتى، فلو كان لدينا وزارة خارجية فاعلة لكانت استغلت هذا الرقم واستغلت هؤلاء، فكثير منهم لهم شهادات، ويعملون في وظائف كبيرة ومهمة، وقسم منهم أصبحوا أمريكان، وأصبح لهم حق التصويت، وبالنتيجة، يمكن تحويلهم إلى لوبي عراقي فاعل في الولايات المتحدة.

فيما يخص موضوع الاستثمارات، فالمشكلة أن رأس المال جبان بشكل عام، ورأس المال الأمريكي أجبن الجبناء ومادام العراق أمنياً غير مستتب الأمن بشكل مقبول وما دام موضوع الفساد مستشرياً، فرأس المال الأمريكي سيكون خجولاً في دخول السوق العراقية، ولقد رأينا منذ عام 2003 رغم أنهم هم من أسقطوا صدام حسين، فالاستثمارات الأمريكية في العراق قليلة، ماعدا الشركات الأمريكية التي تدخل على استحياء، وأغلب العقود هي عقود النفط، وقد ذهبت إلى شركات غير أمريكية، ولا أرى في المنظور القريب أي حل لموضوع الأمن والفساد، ودون الحل لهذين الموضوعين، لن يأتي رأس المال الأمريكي للعراق.

- **الدكتور عامرة البلداوي:** من بين كل الشخصيات التي عرضتها حول ترامب من الملاحظ أن صوت المرأة مغيب تماماً خلافاً لكل الفرق التي صاحبت الرؤساء السابقين، فهل لهذا دلالة ما؟ وشكراً لأنك بشرتنا بأن الحكومة العراقية سيكون لها الدور الأهم في مرحلة ترامب، فهل هذا يعني أن ننسى ونرتاح تماماً من مشروع بايدن وأشباهه التقسيمية والداعية للفدرالية؟
- **الأستاذ رياض محمد:** فيما يخص تعيين الشخصيات النسوية حسب معلوماتي هنالك (11) امرأة في مناصب مهمة في إدارة ترامب، لكن هذه المناصب ليست لها علاقة بالسياسة الخارجية أو بالسياسة اتجاه الشرق الأوسط، فالمنصب المهم من بينهن منصب المندوب الأمريكي للولايات المتحدة.

فيما يخص الشق الثاني المتعلق بمشروع بايدن، فهو أكثر الأمور التي أسيء فهمها في الشرق الأوسط وفي العراق، فالرجل لم يطرح مبدأ تقسيم العراق، بل كانت هنالك فكرة معينة طرحت قبل 10 سنوات، ولم تحظَ بالاهتمام الذي نتوقعه نحن في العراق داخل الولايات المتحدة، فقد حظت باهتمام كبير في العراق، ولكن لم تحظَ باهتمام الولايات المتحدة، وقد انتهت منذ زمن طويل، ولا أظن أن هنالك على المدى القريب فرصة لإقامة الإقليم السني أو حتى دولة كردستان، لأنه بعد سيطرة القوات العراقية على الموصل وبعدها على الحويجة وباقي مناطق الأنبار وتلعفر ستصبح الحكومة العراقية الطرف الفاعل الأول في المعادلة العراقية، ونتيجة لذلك فليس من السهل الالتفاف حولها وإجبار العراق، فموضوع الإقليم السني هنالك قانونٌ ينظمه، ولا أعتقد أن الأمريكان يمكن أن يدخلوا بهذا الموضوع، وحتى موضوع استقلال كردستان فهو يحتاج إلى آليات، وهنالك مشكلات بين الأكراد أنفسهم، بين الأحزاب الثلاثة المعروفة، فإذا استقلت كردستان ربما تحدث حرب أهلية.

- **الشيخ صباح الساعدي:** ألا تعتقد أن من أهم الأمور التي سيواجهها الرئيس الأمريكي الجديد ترامب هي التحديات الداخلية التي تتمحور في إثبات النهج الجديد من مقومات سياسته داخل الحزب الجمهوري مما يساعده على الإطاحة بخصومه الجمهوريين الذين في غالبيتهم من المخضرمين الجمهوريين؟ هذا من جانب. ومن جانب آخر، فإن البدء بعملية تقويض منجزات باراك أوباما الداخلية والتي يعتقد ترامب أنها سياسات خاطئة

وذات تكاليف اقتصادية كبيرة مما يعني أن معركة ترامب الأساسية ـ لا أقل في أول سنتين ـ هي داخلية مع المخضرمين الجمهوريين من جهة ومع الديمقراطيين من جهة أخرى، وسيؤثر ذلك على سياساته الخارجية التي ليست ذات أولوية كما هو واضح.

- **الأستاذ رياض محمد:** أتفق معك جزئياً بهذا الموضوع، فتركة أوباما الآن تتركز في قضيتين أساسيتين، القضية الرئيسة داخلية، وهي قانون الرعاية الصحية، وهذا على رأس أولويات الجمهوريين وترامب لنقضه أو على الأقل تعديله، ولكن هذه عملية ليست سهلة، وستحتاج إلى أشهر إن لم يكن سنوات، ففي مجال السياسة الخارجية التركة من أوباما هو الاتفاق النووي الإيراني، وقد تحدثوا فيه كثيراً، ولكن الآن أكثر الكلام حول تعديله، وحتى تعديله فليس بالعملية السهلة، ولا أعتقد أن الموضوع سيكون تركيزه على الجانب الداخلي، ففقط لسنتين، في الأولى سيكون هنالك تركيز على الجانب الداخلي والسياسة الخارجية.

وقضية داعش فقد أصبحت قضية رئيسة لدى الأمريكان، وهم يريدون هزيمة التنظيم بأسرع وقت ممكن، وسياسة إدارة ترامب الذي سيتغير منها هو أن أوباما كان يمسك بالأمور بشكل مركزي، إلى درجة تصل إلى أنه يحدد أي هدف يقصف أو لا يقصف، وهذا شيء سخيف، وهذا لن يستمر، فستعطى صلاحيات أكثر للعسكر في أداء عملهم، وسيكون هنالك تسريع لحسم عسكري مع داعش، خصوصاً إذا حصل اتفاق حقيقي مع الرئيس.

- **الأستاذ مشرق ناجي:** لا يمكن عد ترامب المرشح هو نفسه ترامب الرئيس، وكما ذكر جنابكم أنه صرح خلال حملته الانتخابية أنه سيمزق الاتفاقية النووية مع إيران، وسوف يرسل جنوده لاحتلال آبار النفط في العراق، لأنه لا توجد دولة اسمها العراق، وغيرها من التصريحات، وفريقه الوزاري من المتشددين كذلك، وما لمسناه من أغلب هؤلاء في جلسة الكونغرس قبل عدة أيام هو تراجع عن تلك الأقوال، وأنهم بالرغم من تحفظاتهم على الاتفاقية الأمنية، ولكن ضرورة احترام أمريكا لاتفاقياتها الموقعة واحترام مصداقيتها مهم لهم، وكما ذكرت أنه سيكون تصعيد من قبيل الحرب الباردة مع إيران، ويوم أمس قال ترامب في أحد لقاءاته إن أسوأ قرار في تاريخ أمريكا عندما أسقطت صدام واحتلت العراق وتسببت في الفوضى، مما يدل على أنه ميال لحكم شخص قوي بمواصفات

دكتاتورية في البلدان المضطربة، فهل لدى طاقمه الاستشاري رؤى لتغييرات في سوريا والعراق وليبيا واليمن وفرض شخصيات تتمتع بهذه المواصفات على هذه البلدان، خاصة أن ترامب يؤمن بالتوجه الداخلي لأمريكا أكثر منه خارجياً؟ وهل تعتقد أن ظهور أقطاب في المشهد الدولي كالسعودية وإيران وتركيا وقطر ساهم بهذه الفوضى، وأننا نشهد العودة إلى الثنائية القطبية أمريكا وروسيا وتقاسم النفوذ بينهم للسيطرة على الأوضاع.

- **الأستاذ رياض محمد:** نعم، هناك تغير واضح في طريقة كلام ترامب وكثير من أبرز رجالات إدارته بعد فوزه بالانتخابات وعملية إقرار تنصيبهم من جانب الكونغرس، نعم هو يدعم الرجال الأقوياء حتى لو كانوا دكتاتوريين، هو سيدعم السيسي، لأنه يعتقد بأنه الأفضل لمصر وللمنطقة وللعلاقات الأمريكية المصرية، وربما سيدعم الجنرال حفتر في ليبيا، لأنه أشبه بالسيسي في ليبيا.

وفيما يخص العراق، أنا أعتقد أنه سيدعم الحكومة العراقية، وعلى الحكومة العراقية استغلال هذا الموضوع فيما يخص اليمن، فوضع اليمن معقد وأغلب الظن أنه سيحاول الوصول إلى حل سلمي بين الأطراف، وهو لا يريد فوز التحالف السعودي بالكامل، وبالتالي، صعود القاعدة، ولا يريد وصول الحوثيين إلى حكم اليمن بشكل كامل، وبالتالي، زيادة نفوذ إيران.

- **الأستاذ أثيل النجيفي:** ذكرت في حديثك أن مرحلة ما بعد داعش ستعزز مكانة الحكومة العراقية لدى الإدارة الأمريكية أكثر من مرحلة ما قبل داعش، كما ذكرت تغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران سلباً والدول العربية إيجاباً، كم سيؤثر تغيير سياسة أمريكا تجاه دول الجوار على سياستها مع العراق؟

- **الأستاذ رياض محمد:** فيما يخص تغيير السياسة الأمريكية تجاه دول جوار العراق وأثر ذلك على علاقة الولايات اتجاه العراق، مثلاً فيما يخص إيران لو كنت أنا بمكان الحكومة العراقية لحاولت التخفيف من تأثير سياسات إيران داخل العراق، فالسياسة الأمريكية ستتغير وتصبح أكثر تشدداً اتجاه إيران، وبالنتيجة فإن ما يسمى بالميلشيات الشيعية والجماعات المرتبطة بإيران أو التي لها علاقات قوية بإيران مثل عصائب أهل الحق أو غيرها، فلو كنت في مكان الحكومة العراقية فسأحاول أن أخفف من وضوح هذه التأثيرات حتى لا تثير حفيظة الجانب الأمريكي، ومن جهة ثانية فإن العراق الآن يبدو

متجهاً إلى تحسين علاقاته مع مصر وهذا شيء ممتاز، فمصر ستكون الحليف الرئيس للولايات المتحدة في عهد ترامب أو على الأقل في المستقبل المنظور، ومصر على علاقة عداء مع تركيا في موضوع وجود القوات التركية، وفي كل خلافاتنا مع الأتراك، مع الأسف، فإن السياسة الخارجية العراقية لم تستفد كثيراً من خلافات روسيا مع تركيا، فتركيا دولة منبوذة من العالم كله، والعالم كله له مشكلات معها، لكن السياسة الخارجية العراقية لم تستفد من ذلك، فلو كنت محل السياسي العراقي أو صانع القرار العراقي، فسأتفيد من قضية أن ترامب متجه نحو مصر، فأقوي علاقتي مع الأردن والإمارات، وأحاول طرح مشكلات الخلافات مع السعودية، وسأطرح موضوع المؤسسة الوهابية بشكل أوضح، لأن ترامب سيكون أكثر نقداً لهذا الموضوع من أوباما، وأحاول استغلال كل التغييرات الحاصلة لمصلحة العراق، ولكن لم أرَ ذلك سابقاً.

- **الأستاذ حسام الغزالي:** بودي أن أسأل أستاذ رياض، من خلال عرضه للشخصيات حول ترامب خصوصاً نائب الرئيس ومستشار الأمن القومي ووزير الدفاع... قال عنهم: إن لديهم مواقف من الإسلام المتطرف أو الراديكالي! ما الخطأ في ذلك؟ ولماذا أي تصريح يصدر من شخصيات سياسية محلية أو عربية تجاه إرهاب الإسلام المتطرف يلاقي استحسان السامعين، ولكنه إذا صدر من شخصية سياسية أمريكية أو غربية يثير تساؤلاتهم وشكوكهم؟!

- **الأستاذ رياض محمد:** أنا لا أعتقد أن هنالك خطأ، نعم الراديكالية في أي مكان سواء الإسلامية أو المسيحية أو أي شيء آخر، فأنا شخصياً ضد أية راديكالية، والمشكلة هي: كيف ستفسر هذه التصريحات في العالم الإسلامي؟ فطوال عهد أوباما كان في كل خطاب يتعلق بدولة مسلمة مثل العراق أو غيره يختم أن الولايات المتحدة ليست في حالة حرب مع الإسلام، والآن سيتغير هذا الموضوع، وستصبح العبارة الجديدة هي أننا في حالة حرب مع الإسلام الراديكالي، فالمشكلة هي أن العبارة ستستغل من جانب الجماعات المسلحة، مثل القاعدة وداعش وغيرها، وستصبح جزءاً من أشرطتها الدعائية لتجنيد مزيد من المقاتلين، فلو كان هنالك شخص معين أو مؤسسة إعلامية تقول هذا الكلام، وتقول: نحن رعاة الوسطية، وهي تتبنى هذا الأمر، فإن هذا ليس فيه مشكلة، لأنه لا يمكن استغلاله من جانب هذه الجماعات المسلحة، ولكن

عندما يقوله الرئيس الأمريكي أو أركان إدارته في أغلب الأحيان فسيستغل من جانب الجماعات المتطرفة.

الأستاذ ضياء غالب: يبدو أن الوقت المخصص لملف العلاقة المستقبلية بين الولايات المتحدة والعراق لم يكن كافياً، فأتمنى أن تضعنا في صورة توقعاتك لمستقبل هذه العلاقة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

- **الأستاذ رياض محمد:** لا أعتقد أن السياسة الأمريكية تجاه العراق ستتغير بشكل درامي بعهد ترامب، وما يمكن أن يتغير بشكل واضح هو حجم الدعم العسكري، نعم هذا ربما سيتغير بشكل واضح وربما بسرعة، وأنا أعتقد أن اتجاه إدارة ترامب سيكون بدعم الرجال الأقوياء والموالين، أو على الأقل المتناغمين مع السياسة الأمريكية، وفي العراق، هذا هو اتجاه الحكومة الشرعية العراقية أي الحكومة الاتحادية، وهذه فرصة لحكومة العبادي، فيجب أن تغتنمها وأن تحاول توحيد العلاقة مع الولايات المتحدة بالحصول على تنازلات وتسهيلات وأسلحة، ولا أظن أن هنالك مجالٌ بعد السيطرة الكاملة على الموصل، وإنهاء آخر الجيوب المتبقية لداعش في الحويجة، وباقي مناطق الأنبار وتلعفر وتأمين الحدود مع سوريا، ولا أظن أن قضية الإقليم السني سيكون عملية سهلة، فهنالك آليات دستورية وقانونية، وهذه ليست سهلة بالحقيقة، وحتى موضوع استقلال كردستان لا أعتقد أنه سيكون في المستقبل القريب، فهنالك مشكلات كبيرة في داخل كردستان الآن، وهي ربما تستوجب من السياسيين الأكراد البقاء في العراق، وفي ما عدا ما قلته لا أرى أن هنالك تغييرٌ كبيرٌ في سياسة ترامب وإدارته اتجاه العراق، وسنلمس ـ إذا استغلت الحكومة ذلك ـ الدعم العسكري والسياسي ضد داعش، وسيكون أكثر، لأن الرئيس الأمريكي سيرخي قبضته، وليس كما كان في عهد أوباما.
- **الأستاذ نصار الربيعي:** هل تعتقد أن وجود لوبي كردي ولوبي شيعي ولوبي سني مثل ما تفضلت وبشكل منعزل هو أكثر ضرراً على العراق من عدم وجودها؟ أو أن الضرر بوجودها في ظل غياب لوبي عراقي موحد؟
- **الأستاذ رياض محمد:** هذا صحيح، وهو وضع مؤسف، فتكاد لا تكون دولة مهمة أو حتى غير مهمة ليس لها لوبي مهم وفاعل على الساحة الأمريكية، وعدم وجود لوبي عراقي بعد كل هذه السنوات أمر مخزٍ، وليس مؤسفاً فقط، فاللوبي الكردي قوي، لأنهم منذ فترة غير

قصيرة لهم علاقات مع المؤسسات العسكرية والخارجية وبعض مراكز الأبحاث والكونغرس، ولا يوجد هنالك لوبي شيعي لحد الآن، لكن هنالك محاولات ومؤتمرات والكثير من الباحثين وبعض الناشطين لبعض المراكز، ولكنه لا يصل إلى درجة لوبي شيعي عراقي، والشيء نفسه ينطبق على اللوبي السني، وأنا لا أفهم لماذا لا تستثمر وزارة الخارجية العراقية والحكومة العراقية هذا الموضوع، فالولايات المتحدة هي أهم دولة في العالم، وهي الأهم بالنسبة للعراق، فهي التي أسقطت صدام واحتلت العراق وقادت عملية التغيير، وعلى الحكومة العراقية واجب أن تحاول خلق لوبي عراقي، وبذا، محاولة التأثير على صنع القرار الأمريكي تجاه العراق، وهذا الأمر ليس بمستحيل، وكمثال على ذلك أن اللوبي ليس مجرد أشخاص أو أصوات أو أموال، فاللوبي أيضاً خبراء، وقبل فترة رأيت مركزاً بحثياً واحداً فقط نصف الخبراء فيه ليسوا يهوداً فقط وإنما إسرائيليون، رئيس أركان جيش سابق ووزير خارجية سابق وعقيد سابق في القوات الخاصة، فهؤلاء كلهم جزء من اللوبي، فهو ليس أموالاً وأصواتاً نضغط بها على مرشح الكونغرس أو مرشح مجلس الشيوخ أو على أعضاء الإدارة، فهو دلالات علمية وإعلاميون وخبراء، أستثمر تعليمهم لكي يصلوا إلى مراكز معينة، وبالتالي، يقدمون النصح للإدارة الأمريكية، وكل هذا غائب.

في زمن السفير لقمان كانت هنالك أنشطة عديدة، أما الآن فالسفارة ميتة، حتى أننا لا نعرف اسم السفير، ولا يوجد مثل هذا الوضع في العالم، فالولايات المتحدة هي أهم دولة، ونحن نحتاج إلى لوبي، ولا أعرف هل وجود لوبيات أفضل أم لا؟ وهذا انعكاس للواقع السياسي العراقي، وهو واقع بائس.

- **الأستاذ زهير الجبوري:** ولي تعليقان:

الأول: يخص النقطة الثالثة من المقدمة والتي ذكرت فيها استحالة دخول أمريكا في حرب جديدة.

إن أمريكا لا تدخل الحروب بعشوائية، بل إنها توجد المبررات اللازمة لإقناع الشعب الأمريكي بضرورة الدخول حتى لو تفتعل أحداثاً تحقق بها هذا الغرض، ولكن حجم المشاركة يتحدد بحجم الحدث أو التهديد، فمن حرب عالمية إلى فيتنام إلى تحرير الكويت ثم حرب أفغانستان، وأخيراً حرب العراق، وغيرها من عشرات التدخلات في مناطق مختلفة ولكن بحجم أصغر.

إضافة إلى أن وصول الحزب الجمهوري الميال إلى استخدام القوة في العقود الأخيرة عاملاً مشجعاً لدخول حرب جديدة.

علماً أن هذه الحروب قد تدعم اقتصاد أمريكا أكثر مما تضره، وهنالك مبررات كثيرة يمكن استغلالها من جانب الإدارة الأمريكية لإقناع الشعب الأمريكي بذلك.

ثانياً: أعتقد شخصياً أن عوامل فوز ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية هو ملل الشعب الأمريكي من نظام الثنائية الحزبية الصارم والذي حاول الأمريكيون كسر هذه الثنائية لقناعتهم بعدم قدرة الحزبين على تقديم خيارات وبدائل جديدة من ناحية القوانين والأفكار، ولعدم قدرتهم على ذلك لوجود منظومة قانونية تدعم الثنائية، فوجد في ترامب بديلاً، لأنه أضعف ارتباطاً بالأحزاب، وتخلى عن السياقات الحزبية في العملية الانتخابية من خلال صراحته وقوة طرحه القريب من الشعب والبعيد عن الدبلوماسية السياسية.

- **الأستاذ رياض محمد:** أنا لم أقل إن أمريكا لن تدخل مطلقاً في أي تدخل عسكري، فهنالك فرق بين تدخل عسكري وبين الحرب، فالحرب على العراق مثلاً جيء فيها بحوالي 200 ألف جندي وموارد هائلة، واستنزفت القدرات العسكرية الأمريكية لفترة طويلة، وهذه حرب مكلفة، وهنالك كتب قليلة وإحصائيات عن مدى تكلفة الحرب، فأنا لا أعتقد أن أمريكا ستدخل حرباً بعد حرب العراق والنتائج الكارثية على الاقتصاد الأمريكي وعلى حياة الناس، فقد قتل 4500 جندي أمريكي، وقضية الدخول بمعنى إرسال جيش بمئات الآلاف أصبح غير وارد إلا بحالة العدوان الواضح، وهذا ليس سهلاً، أما تدخل عسكري محدود فنعم، والولايات المتحدة تتدخل عسكرياً كل يوم في أماكن عديدة في كل أصقاع العالم، فتدخل عسكري محدود ضد داعش، وحربها على القاعدة في اليمن تدخل عسكري محدود، وحربها على القاعدة في أفغانستان وعلى المنطقة القبلية في باكستان، وهذا سيستمر، ولكن حرب بمعنى إرسال مئات الآلاف أو مئة ألف جندي كما يروج البعض فهذا لن يحدث إلا في حالة وجود عدوان أجنبي واضح. وأنا أتفق معك في موضوع ترامب، فالشعب الأمريكي لا يميل إلى سياسة الثنائية، وأنا أعتقد فعلاً أن الحزب الديمقراطي لو لم يدع روحه لهيلاري كلنتون وزوجها ومساعدتهم ورشح السناتور ساندوز، فلربما نحن نتحدث اليوم عنه في أنه خارج المؤسسة التقليدية.

المحاضرة الثالثة عشرة

كركوك: الجغرافية ومستقبل المكونات

2017 /4/12

الأستاذ شوان داودي

2017/4/13

دكتور طورهان المفتي

2017/4/14

الدكتور محمد تميم

مركز الرافدين للحوار

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

شوان الداوّدي

قيادي في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

Al-rafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعُ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دبلوم صحافة
الجامعة	معهد تقني السليمانية / العراق
سنة التخرج	.

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / كركوك / 1968
محل الاقامة الحالي	العراق / كركوك
الجنسيات	العراقية
القومية	كردي
الكيان السياسي	حزب الاتحاد الوطني الكردستاني

المؤهلات:

اللغات	العربية / الكردية
الخبرات العامة	خبرة في مجال الصحفي والإعلامي والعمل الإداري
المؤلفات المنشورة	العديد من المقالات
المناصب السابقة	مؤسس ورئيس مؤسسة (هه وال) الإعلامية (الى الآن) ، عضو مجلس النواب ، رئيس تحرير صحيفة (محور كركوك) حالياً

12 ـ 4 ـ 2017

محاضرة الأستاذ شوان داودي

إنّ الجغرافية تسهم إلى حد كبير في تكوين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا بد من معرفة جغرافية المنطقة التي يتم الحديث عنها.

لقد أخذ العراق يشكل حدوده السياسية الحالية في أثر تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة تحت الانتداب البريطاني عام 1920، وحصل ذلك نتيجة لإعادة توحيد الولايات الثلاث التي كانت خاضعة للحكم العثماني (بغداد والبصرة والموصل)، ولقد ثبتت الحدود بعد عام 1920 على فترات مختلفة بعقد اتفاقات مع دول الجوار (تركيا شمالاً، وسوريا والأردن غرباً، وإيران شرقاً، والكويت جنوباً، والسعودية جنوب غرب)، وتمتد أراضي العراق بين دائرتي عرض (29.50) و(37.22) شمالاً، وبين خطي طول (38.45) و(48.45) شرقاً، وبهذا الموقع، فإن العراق يشرف على الصحراء العربية، ويتصل من الشمال والشرق بسهول آسيا وهضاب أناضول وإيران.

وكثيرة هي الوثائق والحقائق التي تعود لمستشرقين يتحدثون فيها عن تاريخ طويل الأمد لمدينة كركوك، والتي نعود إليها فيما بعد، ولكن الذي رأيت أنه من الضروري طرحه هنا هو الجزء الأول من بداية تشكيل الدولة العراقية، وإلحاق هذا الجزء من كردستان بالعراق قبل إنشاء الدولة العراقية.

ولو أمعنا النظر للخريطة الحديثة للمنطقة عام 21، سنجد أن بريطانيا أسست العراق، وبعد مضي خمس سنوات على تأسيسه ألحقت ولاية الموصل بالعراق، وهذه الخطوة تعد أولى الحقائق التي تدل على أن هذه المناطق لم تكن عراقية بأي صلة من الناحية الإدارية في ما بين كردستان والمناطق الأخرى، وإنما وكانت ولايات ومتصرفات أخرى وطبيعياً يمكن تصنيف ثلاث مناطق طبيعية في العراق، وهي السهل الرسوبي الذي يمثل خُمس مساحة العراق، ويقع في وسط وجنوب البلاد، والمنطقة الصحراوية، وتقع غرب العراق، والمنطقة الجبلية، وتقع شمال وشمال شرق العراق، وهذه المنطقة هي موضوع حديثنا هذا اليوم.

لذا، علينا النظر إلى بدايات إلحاق هذه المناطق كما ننظر إلى بداية مشكلاتنا بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الخلافة العثمانية وتقسيم المنطقة على البلدان المنتصرة.

أود البدء بسؤال بسيط هو: لماذا الكرد يطالبون بكركوك؟ وما الذي يدفعهم إلى النظر لهذه المنطقة الغنية؟ ولماذا يعدون كركوك ملكاً لهم؟؟

ولإثبات الحقائق، اعتمدنا على مصدر علمي موثوق به، وهو مشكلة ولاية الموصل وإلحاقها بالعراق، وهو مشروع بحث لطالب دكتوراه هو الدكتور فاضل حسين، وهو عربي من الموصل عام 1952، إذ قدم هذه الدراسة لموضوع بحثه لنيل شهادة الدكتوراه، وقدمها هدية لجامعة إنديانا في الولايات المتحدة، وقد حصلت على تقدير جيد جداً.

ولكي أجيب على هذا التساؤل، يجب أن أسعى من خلال سلسلة من مقالات ودراسات لإظهار الحقائق التاريخية لمدينة كركوك التي لا تعتمد على آراء الكرد، بل على العكس من ذلك، سوف أتخذ من آراء وتوجهات معشر الباحثين والمنظرين والمؤرخين والمفكرين من قوميات ودول أخرى.

تناول الباحث في هذه القضية ـ على ضوء رؤيته لأمر وسط ـ مطالبات وأحلام سكان المدينة إضافة إلى الموسوعة الشاملة لدول العالم والأدلة والوثائق لقوى عظمى، وزيادة على ذلك سجلات التعداد والتقارير الدولية ووثائق البعث وإثبات مدينة كركوك كنموذج واقعي، وكان ضغط بريطانيا كبير لإلحاقها بالدولة حديثة العهد.

كل هذه الأمور أضحت من المشكلات الكبرى في ذلك العهد، ونسبة كبيرة من سكان المنطقة كانوا ينشدون ـ حالهم حال الدول الحديثة العهد ـ أن تصبح دولة، وتناط دفة الحكم إليهم.

و بالمقابل، كانت تركيا تطالب أن تلحق ولاية الموصل بتركيا، وبذا تصبح جزءاً من تركيا الحديثة، ومن جهة أخرى كانت تسعى بريطانيا جاهدة لتقوية الدولة العراقية حديثة العهد لتفادي الوقوع بمشكلات بين السنة والشيعة فألحقت بالعراق، ولكن هذه الخلافات بقيت دون إيجاد الحلول لها لحين تدخل عصبة الأمم لمعالجة المشكلة في 1924/10/31 وتقرر تشكيل لجنة وفي أعلاه أسماء أعضائها من الكونت بولتكي العالم الجغرافي ورئيس الوزراء السابق للمجر، (AF) فرنسن وزير مفوضية السويد في بوخارست، بولص إي قائد متقاعد في الجيش البلجيكي.

وفي تشرين الثاني في العام نفسه عقدت اللجنة في جنيف أول اجتماع لها، وقررت زيارة الأطراف الثلاثة للمشكلة (بريطانيا، أنقرة، بغداد) لاستطلاع آرائهم حول مشكلة الولاية ومصيرها، وبعد هذه الزيارة توصلت اللجنة إلى اعتقاد مفاده أن على اللجنة الدخول إلى المنطقة للتعرف على المشكلة عن قرب وبصورة ميدانية.

وفي 27 من كانون الثاني عام 1925، وصل أعضاء اللجنة إلى ولاية الموصل، وبدأت اللجنة بالبحث في هولير والموصل وكركوك والسليمانية والمناطق المحيطة، ومع نهاية شهر آذار، أنهت اللجنة أعمالها، وعادت إلى جنيف لإعداد وتهيئة التقرير. الأمر الذي يظهر في هذا التحقيق جلياً هي أن معظم سكان ولاية الموصل هم من الكرد، هذه الحقيقة جاءت بصورة واضحة ضمن تحقيق اللجنة المكونة من عصبة الأمم، وبغية الوصول إلى الحقائق استعانت اللجنة بالاعتماد على آراء المؤرخين وعلماء الجغرافية العرب والاستفادة من مجموعة من الخرائط العربية والمئات من الخرائط التي تعود إلى القرن السادس عشر والعشرين إضافة إلى الاستفادة من الكتب السياحية.

في النهاية، توصلت اللجنة إلى حقيقة مفادها أن حدود العراق من الشمال لا تتعدى هيت وتكريت وسلسلة جبال حمرين، وهذا اتضح أمام اللجنة، وحقيقة أن8.5 % من سكان المنطقة من الكرد، وهم ليسوا عرباً ولا أتراكاً، هذا رأي عصبة الأمم، ورأي كل من تركيا والعراق وبريطانيا أمر آخر، ولإظهار الحقائق علينا معرفة رأيهم بالأمر، ففي الوقت الذي دخلت عصبة الأمم بالأمر كان كل من بريطانيا وتركيا والعراق قد هيئات إحصائية لتسليمها إلى الوفد للاعتماد عليها في تقرير مصير المنطقة ضمن نطاق أمله.

والذي أظهره هنا لكم هو إحصائية الدول الثلاث المقدمة لعصبة الأمم، علماً أن أياً من تلك الدول لم تكن صديقة للكرد كي يقال: إنها صيغت كي تتلاءم مع مصالح الكرد، بل صيغت تلك الإحصاءات وفق متطلبات ومصالح تلك الدول، وهنا وزعت بريطانيا نسبة كبيرة للعرب خلال تقريرها محاولة منها لإقناع اللجنة أن معظم سكانها هم من القومية العربية، ويرغبون في العيش مع العراق، وتركيا هي الأخرى أعطت نسبة كبيرة للترك ظناً منها أنها تستطيع إقناع اللجنة أن غالبية سكان هذه الولاية هم من الترك، ويجب إلحاقها بتركيا، ولكن هنالك حقيقة ليست باستطاعة أحد نكرانها، وهي أن غالبية سكان هذه الولاية كانوا من الكرد، على الرغم من المساعي التي بذلت من هذه الدول لجعل مصير الولاية لمصلحتها، ولكن لم يكن باستطاعتهم إخفاء الحقيقة التي مفادها أن نسبة الكرد في الإحصاءات الثلاثة كانت أكثر

بكثير من نسبة العرب والأتراك، إضافة إلى أن أعداد الكرد الإيزيدية لو أضفناها إلى هذه النسبة لأصبحت أكبر.

الإحصائية البريطانية حول ولاية الموصل هي أن المجموع العام لسكان الموصل قدر بـ785498، وبحسب التوزيع القومي الكرد 424720، الإيزيدية 30 ألفاً، العرب 185013، التركمان 65815، عدد المسيحين 62225، اليهود 16865.

أما الإحصائية العراقية، فكانت 799990 شخصاً، وحسب التوزيع القومي عدد الكرد 494007، عدد الإيزيدية 26257، عدد العرب 166941، عدد التركمان 38652، عدد المسيحين 61331، عدد اليهود 11897.

أما الإحصائية التركية فكانت 673000، الكرد 263830، عدد الإيزيدية 18 ألفاً، عدد العرب 146960، عدد التركمان 43210، عدد المسيحين 31 ألفاً، عدد اليهود 17 ألفاً.

وعلى الرغم من تباين الاختلاف في الإحصائيات الثلاث، نجد أن الأهم من ذلك هو تزايد عدد الكرد فيها بالنسبة إلى العرب والتركمان، أما في مناطق كركوك، فنسبة المقارنة أكثر حسب المصادر المثبتة على أن ثلث السكان هم من الكرد، وقد تشكل لواء كركوك بحسب إحصائية 1957 من أربعة أقضية هي: كركوك وكفري وجمجقال وطوز، وبلغت مساحته 21003 كم2، وبلغ عدد سكانه 388839 نسمة، بكثافة بلغت نحو 13 نسمة في كل كم واحد، وتوزع السكان على 109620 عربياً، 187593 كردياً، 83371 تركمانياً، 1605 كلداني وسرياني والباقي من اللغات الأخرى، أما مدينة كركوك فبلغ مجموع سكانها 120402 نسمة، أغلبيتهم من التركمان 45306 نسمة، بينما بلغ عدد الأكراد 40047 نسمة، والعرب 27127 نسمة 1509 كلدانيين وسريانيين، والباقي يتكلمون لغات أخرى.

وفي إحصاء عام 65، أصبح عدد أقضية كركوك خمسة (كركوك، حويجة، كفري، جمجمال، طوز)، بلغ مجموع سكانها 473626، توزعوا على العرب 184535 نسمة، وهم الأغلبية، والأكراد 170905، والتركمان 86958، والكلدان والسريان 1995، والأرمن 1043، والآشوريون 7278 شخصاً بعد الانتصار الذي حققه البريطانيون وحلفاؤهم بالحرب العالمية الأولى وقضاؤهم على حكم الخلافة العثمانية في تلك المناطق وتغييرهم لخارطة المنطقة.

نستطيع القول: إن أرشيف ووثائق وزارة الخارجية البريطانية تتضمن في طياتها أوثق المعلومات وأكثرها اعتماداً فيما يخص المنطقة بشكل عام والعراق وكردستان على وجه

الخصوص، وتعدّ التقارير والبرقيات اليومية ما بين الضباط والمسؤولين والحكام السياسيين ووزارة المستعمرات البريطانية خيرمثال، علماً أن تلك التقارير والإحصائيات التي كانت ترفع وتقدم إلى حكومة المملكة المتحدة تعد في يومنا هذا أفضل الدلائل وأوثقها، لأنها شاهد واقعي ودليل على ما جرى في ذلك الوقت، ولها تأثير للحاضر والمستقبل إذا أخذ بها في بيان مصير المنطقة حسب تلك الحقائق التاريخية التي بين أيدينا، فيظهر جلياً الدور السيء الذي انتهجته بريطانيا اتجاه الكرد وشعب كردستان من احتلال أراضيه وربط مصير ولاياته ـ دون الأخذ برأيه وبالضد من إرادته ـ بمصير دولة عربية أسست حديثاً من جانبها، وكذلك إخماد الحركات التحررية القومية لشعب كردستان، لذلك فكل ما جاء في التقارير والمستندات البريطانية حول الكرد، أرض وشعب كردستان يمكن الأخذ بها، كدليل ملموس ومعتمد في بيان حقائق حول عدم تأييدها للكرد، لأن البريطانيين ارتكبوا أسوأ المظالم اتجاه الكرد.

وعليه، أخذنا تلك الوثائق التي تعود إلى تلك الحقبة والمحفوظة في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية وعرضناها على الملأ لبيان الحقائق، وستكون بالتأكيد مصدراً مهماً وموثوقاً يعتمد عليه، والذي أود أن أبينه تقريران للإدارة البريطانية لها علاقة بكركوك وكفري وطوزخورماتو، مع أن أرشيف الولاية البريطانية يحتوي على الكثير من الأدلة الملموسة التي تؤكد أن تلك المنطقة من كردستان لم تكن أبداً جزءاً من العراق، وكذلك السبب في اختيار هاتين الوثيقتين بالذات في موضوعنا، وهو أن لها أهمية كبيرة تكمن في كونها أول إحصائية أجريت من جانب جهة معينة لسكان وقوميات تلك المنطقة، جهة حاولت بشتى الطرق والمحاولات معاداة الكرد وتأييد العرب، وأيضاً تعتبر هاتان الوثيقتان إظهاراً للواقع الذي عاشته تلك المنطقة.

والمبين فيها، هو أن العرب لم تكن لهم فيها نسبة وجود أصلاً في المنطقة، لأنه في كفري وطوزخورماتو، وحسب الإحصائية البريطانية، هنالك حوالي 70 ألف نسمة تعيش في تلك المناطق لم يتعدَّ عدد العرب فيها 37 شخصاً، وفي كركوك، بعد الاحتلال البريطاني لها وتعيين الحاكم السياسي التابع لها في الإدارة أسس البريطانيون مجلساً يضم عدداً من ممثلي المدينة يساعدونه في الإدارة، ذلك المجلس شكل حسب نسبة السكان ومكونات كركوك، أي من 12 عضواً، وضمن هذا العدد كان هنالك عضو عربي واحد، وفي الوثائق البريطانية دوِّن بجانب اسمه (ممثل الصحراء)، في وقت بدأت السلطة العراقية حملاتها بتغيير واقع وديموغرافية تلك المناطق، حيث استخدمت واحدة من أخطر الطرق اللاإنسانية، وهي نقل

خدمة وعيش المواطنين لأماكن أخرى كوسيلة للسيطرة على المنطقة، تلك السياسة رحلت آلافاً من المواطنين من منازلهم وأملاكهم، الكرد يطردون والعرب يحلون محلهم، كل هذا في وقت إذا عادت فيه قلة قليلة من الكرد إلى موطنهم الأصلي، ومطالبة الكرد بضم تلك المناطق الكردستانية المستقطعة عنها إلى حدود إقليم كردستان نرى البعض من الإعلام العربي قد أقاموا الدنيا ولم يقعدوها، حيث يتهمون الكرد بتغيير الديموغرافية والسيطرة عليها.

في أيدينا آلاف الوثائق التي تعود إلى حقبة البعث البائد، والتي تخص كيفية العمل على تغيير ديموغرافية مدينة كركوك وتعريب المنطقة، وبالمقابل الإعلام العربي يغض النظر عنها، ونتساءل ماذا يقول الإعلام العربي حول تلك الوثائق والتي هي ساطعة سطوع الشمس، وأحد تلك التقارير المهمة تناوله الدكتور كمال مظهر في كتابه (كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير) والذي أخرجه من أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، ويظهر جلياً أنه بعد احتلال منطقة كفري من جانب الجيش البريطاني في أيار 1918 قام البريطانيون في كفري وقره تبة وطوزخورماتو بإجراء إحصائية للسكان حسب القومية والدين، فظهر حوالي 70 ألفاً يسكنون المنطقة، وهم موزعون كالآتي: 4238 تركمانياً، 458 يهودياً، 276 إيرانياً، 37 عربياً، مسيحيون 1، أكثر من 60 ألف كردي موزعين فيها.

وفي تقرير آخر، والذي جاء تحت اسم تقرير إدارة منطقة كركوك في فترة 1919/1/1 إلى 1919/12/13 والصادر عن الحاكم المدني لمدينة كركوك والمسؤولين البريطانيين في المدينة والمسلم إلى الحكومة البريطانية، والآن هذا التقرير محفوظ في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، وقام السيد سربست كركوكي سنة 2006 بترجمة نص التقرير إلى اللغة الكردية، وهذا التقرير تناول مسائل عدة تخص مدينة كركوك وكردستانيتها، وأظهرت دور الكرد في المنطقة، إذا أخذنا على سبيل المثال الإحصائية التي أعدتها الحكومة، وقدمتها لعصبة الأمم حول سكان كركوك، فقد جاء في كتاب الدكتور نوري الطالباني الموسوم بمنطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، استند فيها إلى تلك الإحصائية حول سكان كركوك، وهي 122200 يعيشون في المدينة موزعين كالآتي: العرب 10000 ـ التركمان 3500 ـ الكرد 75000 ـ الكلدان 600 ـ اليهود 1400، وهذا مأخوذ من أرشيف مكتبة ستوكهولم. وبين حقيقة أن الكرد أكثر من نسبة العرب والتركمان في المنطقة. وهنالك أيضاً وثيقة تاريخية مهمة في الأرشيف البريطاني تناولها المؤرخ كمال مظهر، وتبين عدد وأسماء ذلك المجلس الذي شكله البريطانيون في مدينة كركوك حسب مكوناتها ومساحتها بعد الاحتلال، ذلك المجلس مكون

من 12 عضواً، ستة منهم كرد وثلاثة من التركمان ومسيحي واحد ويهودي واحد وعربي واحد، العرب الذين سكنوا كركوك كانوا عرباً رحالة، ولم يتوطنوا في مناطق كركوك لأجل هذا، فعندما سكن أحفاد حسين العاصي في الحويجة فيما بعد ان أصبح ممثلاً لعرب الصحراء وللعرب في المجلس.

وبعد استيلاء البعث على السلطة، تمت تغييرات بشتى الأنواع من الترحيل والتعريب والترهيب ضد الكرد والتركمان داخل المدينة، وجرت عملية تعريب في وضح النهار وأمام مرأى ومسمع العالم، ومع هذا فإن هنالك العشرات من القرارات الخاطئة الحاصلة من مجلس قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية والمئات من القوانين الخاصة الصادرة وآلاف الأدلة والوثائق التي تثبت ما قام به النظام في تعريب كركوك، ولكن بعد هذه السنوات التي مضت على تحرير العراق، ما زالت هنالك بعض الجوانب الخطيرة جداً لتلك السياسة، فلم يستطع الكرد إظهارها للإعلام واستغلالها وخاصة خارج الإعلام الكردي، فإذا لم نكشفها ونبين حقيقتها فستكون بالمستقبل ورقة محروقة لا يستفاد منها إلا للأرشيف وقراءة الماضي، وفي الوقت الراهن، إذا أخذناها وأثبتناها وكشفناها في أوساط القرار بالأدلة والبراهين، وكذلك للإعلام العالمي لطرحها على الرأي العام أصبحت أقوى ورقة لإظهار الظلم الذي مارسه نظام البعث ضد أبناء الشعب الكردي بالأخص في كركوك، بالإضافة إلى كشف مظلومية الشعب الكردي والتركماني جراء تلك السياسة التعسفية، وكذلك لبيان الحقائق والأكاذيب التي يتهم بها الكرد، وهي أن الكرد يريدون السيطرة على كركوك، لكن الحقيقة أن النظام البعثي انتزع واحتل كركوك من الكرد، فالذي نريد إظهاره وإثباته أن قرارات مجلس الثورة وعلى رأسها صدام حسين أصدرت مئات القرارات من أجل تعريب كركوك ونقل العرب إليها واسكانهم وتعيينهم في الدوائر الحكومية فيها ووضع كافة دوائر ومؤسسات الدولة لتنفيذ هذه القرارات، وأمثلة على القرارات الكثيرة الصادرة عن مجلس قيادة الثورة من سنة 1975 إلى سنة 1995 هذه الأربعة قرارات، فإن ما مساحته 1193164 دونماً من الأراضي الزراعية الخاصة بالكرد والتركمان صودرت من جانب النظام البائد، ووضعت في خدمة تعريب المنطقة، ووزعت فيما بعد على العرب الوافدين على الشكل التالي: حسب القرار رقم 369 في 1975/3/31 مساحة 131555 من الأراضي صودرت، حسب القرار رقم 824 في 1976/7/28 مساحة 38218 دونماً من الأراضي صودرت، حسب قرار رقم 949 في 77/8/23 مساحة 123391 دونماً من الأراضي صودرت، حسب قرار رقم 931 في سنة 91 مساحة 900 ألف دونم من الأراضي صودرت.

هذا بالإضافة إلى عشرات من القرارات الأخرى والفقرات المختلفة، والتي على وفقها تم الاستيلاء على أراضٍ من كركوك أكثر مما ذكرناها آنفاً، وظفت جميعها لعملية التعريب، وفي حالة ما إذا لم تنفع تلك الأراضي للتعريب جعلها منطقة محرمة لكي لا يستفيد منها الكرد والتركمان أو بالأحرى سلب الأراضي منهم، والآن عندما نطالب بإعادة الحق إلى أصحابه وتحقيق العدل وعودتها إلى ما كانت عليه سابقاً نرى قسماً من الإعلام العربي ـ وللأسف ـ يثير ضجة أن الكرد يحاولون تغيير الديموغرافية في مدينة كركوك، ولحد الآن، إخواننا من النواب في مجلس النواب العراقي يعارضون إلغاء تلك القرارات الجائرة بحق المواطنين الكرد والتركمان لرفع الغبن عنهم، بعد عام 2003 وسقوط النظام السابق، والبدء بعملية سياسية جديدة في العراق، وكتابة الدستور والتصويت عليه، والمشاركة في بناء دولة ديمقراطية فيدرالية لرفع الغبن عن المواطن لهذه الأسباب، وبشروط شاركنا بالعملية السياسية وكتابة الدستور على أساس حل عادل لتلك المناطق وبثلاث مراحل وبسقف زمني محدد حتى نهاية 2007، فمشكلات تلك المناطق ليست قليلة، وليست بين الكرد ومكونات أخرى، فهنالك مشكلات عالقة بين التركمان والعرب، وبين العرب والكرد وبين الكرد والتركمان، مشكلات عدة، وكنا نأمل أن يحقق العدل في حل هذه المناطق ضمن تطبيق الدستور وتطبيق المادة 140، وللأسف، فإن الحكومة العراقية خلال السنوات الماضية أخفقت في تطبيق هذه المادة وحل وضع كركوك بحجج واهية، ولم يسمح لأهل كركوك استخدام حقهم بانتخاب مجلسهم، وكركوك أصبحت ضحية بين مطرقة الحكومة وسندانة الإقليم، ولا حل لكركوك إلا بالعودة إلى المادة 140، ومصير المدينة بيد الكركوكيين، وحسب استفتاء عام تشارك فيه جميع مكونات كركوك وبخيارات عدة، نحن كرداً وعرباً وتركماناً ومسيحين ومكونات أخرى نكون واقعيين ونتباحث بالموضوع لمصلحة مواطني المدينة، ولا يوجد أمامنا خيار آخر غير التباحث والتفاهم، ولدينا نقاط مشتركة أكثر من نقاط الخلاف، وللعلم، فإنه في كركوك لا توجد مشكلات مجتمعية، فالأهالي شركاء في السوق وفي المدينة يتعايشون دون مشكلات، ولكن المشكلات في أجندات سياسية للأسف، وكل هذه الأجندات من خارج مدينة كركوك، لذا، أعود وأكرر أن هنالك مواطنون في كركوك يحتاجون إلى العدل والاستقرار والاستمتاع بحقوقهم الدستورية والقانونية وبثرواتهم الطبيعية، ونحن كسياسيين مسؤولون لتحقيق ذلك.

وفي نهاية المحاضرة، قال الأستاذ شوان داودي بأنه قد اختبرت كافة الطرق الأمنية والعسكرية والدستورية والقانونية لحل مشكلة كركوك كقضية سياسية سواء قبل وصول البعث للسلطة أو بعد انهيار حكمه في العراق، وللأسف ـ وبسبب وجود طرفين من أطراف الحل دائماً خارج المعادلة ـ فإن كل الحلول كانت مؤقتة، وعليه تعاود المشكلة بالظهور مرة أخرى، وتسبب ذلك في أن تعيش هذه المدينة ظروفاً غير آمنة وغير مستقرة، وكذلك لعب العامل الخارجي دوراً كبيراً في إدامة عدم الاستقرار، وكان السبب في كل ذلك هو غنى هذه المدينة وثرواتها.

على مدى الـ(14) عاماً الماضية، أي بعد سقوط نظام صدام وبدء العملية السياسية الجديدة في العراق، أصبحت هذه المدينة ضحية بين الحكومة الفدرالية وحكومة الإقليم، وتعاملت أربيل وبغداد في إطار مصالحهما مع القضية، وأعلن كذلك كلا الطرفين وفي إطار مصالحهما أيضاً عن عائدية هذه المدينة، فيما ابتعدا عن مصالح المدينة ومصالح أهلها وتهرّبا من مسؤوليتهما إزاءها، وتبادلا الاتهامات في تحميل المسؤولية للطرف المقابل، وفي الحقيقة، فإن هذين الطرفين استفادا من تلك السياسة وحملوا الكركوكيين المسؤولية.

تنازلت بغداد عن الكثير من مسؤولياتها إزاء كركوك لمصلحة الإقليم، وبالمقابل، غض الإقليم النظر عن الكثير من إهمال بغداد لكركوك. وكان نفط كركوك على الدوام جزءاً من مباحثات واتفاقات الطرفين، إلا أن مصلحة كركوك والكركوكيين لم تكن جزءاً من أجندة اجتماعات أربيل وبغداد.

ولقد تبلورت لدينا ـ نحن أهل كركوك ـ قناعة أنه لا الكرد يعملون بجد على عودة كركوك إلى الإقليم ولا الحكومة العراقية متمسكة بها، لأن الكرد ليس لديهم مشروع للمكونات الأخرى ولا العرب لديهم مشروع للإبقاء على كركوك مع العراق.

بين هذين الطرفين، يقف التركمان حائرين، إذ لا يرون لا لدى الكرد ولا العرب مشاريع تجعلهم يطمئنون فيها على مستقبلهم، ولذا، فإنهم يقفون إلى جانب الكرد في بعض المسائل من أجل رفع الظلم الذي لحق بهم على يد العرب، وأحياناً يقفون إلى جانب العرب من أجل ألّا يبتلعهم الكرد، وهذا ما جعلهم لا يثقون بأحد، وأن يقفوا ضد أي مشروع منفرد، ويتمسكون بتركيا، رغم قناعتهم أن تركيا تدافع عنهم في إطار مصالحها فقط.

فيما يرى الأستاذ داودي أن كركوك تقف أمام ثلاث طرق:

- البقاء على الوضع الحالي مع بغداد، وهذا مطلب العرب.
- العودة إلى إقليم كردستان، وهذا شعار الكرد.
- التحول إلى إقليم مستقل، وهذا مطلب التركمان بعد سقوط البعث.

ولقد وقف الكرد منذ البداية ضد تحويل كركوك إلى إقليم مستقل، واعتبروا بقاءها مع بغداد أفضل من التحول إلى إقليم مستقل إلى أن يجري إعادتها إلى إقليم كردستان، فيما يعتبر بقاء كركوك مع بغداد مطلب العرب، ولكنهم لا يقفون ضد تحويل كركوك إلى إقليم مستقل، ويعتبرونه حلاً من الحلول، بينما يرى التركمان أن تحويل كركوك إلى إقليم حق لهم، ولكن بقاء كركوك مع بغداد هو أفضل من عودتها إلى إقليم كردستان.

وهذا يعني أن الكرد وحدهم من يطالب بعودة كركوك إلى إقليم كردستان، وهذا حصل فيه اختلاف في الرأي، وأن تحويل كركوك إلى إقليم يراه التركمان أمراً جيداً، ويراه العرب أمراً مقبولاً، وأن بقاء كركوك مع بغداد مطلب العرب، ولكن الكرد والتركمان يقبلونه كأضعف الإيمان في الوقت الراهن، ولكن أسلوب تعامل بغداد مع كركوك حالياً غير مقبول من جانب كافة المكونات، وهذا يعني أنه يجب علينا البحث عن حل جديد، ولهذا، الغرض نحن بحاجة إلى أن نجلس ونتحاور، وأن على كلتا الحكومتين بغداد وأربيل أن تهيئ الأرضية لكل مكونات كركوك من أجل التقارب والعثور على حل جديد، وهذا بحسب اعتقادي، يتطلب الاعتراف أولاً بأن كل الحلول الأمنية والعسكرية والدستورية والقانونية قد فشلت، وأنه ليس بإمكاننا تصحيح جغرافية كركوك المدمرة، وليس بإمكان تاريخ كركوك المشوه أن يقدم لنا حلاً ينسجم مع واقع كركوك الحالي، وأن نعمل معاً من أجل حل اقتصادي ونحول كركوك إلى مدينة اقتصادية حرة وفق قانون وفقرات دستورية خاصة تخدم الكركوكيين وتقدم خدمة للجميع، وكذلك الاستفادة في هذا المجال من تجارب المدن الاقتصادية العالمية، وعلى سبيل المثال نيويورك وهونك كونك ودبي والتي بحسب اعتقادي هي أكثر النماذج نجاحاً في انعاش الاقتصاد وترفيه شعوبها ومساهمتها في الاستقرار العالمي.

المداخلات

- **الدكتور قصي محبوبة:** شكراً لك أستاذ شوان، سؤالي: كم كانت مساحة كركوك قبل 2003؟ وكم هي مساحتها الآن؟
- **الأستاذ شوان داودي:** مساحة كركوك الآن هي مساحتها نفسها قبل 2003، لأنه استقطع منها أربعة أقضية، في 1976 وكما يلي: طوزخورماتو صلاح الدين، وكفري ديالى، وكلار وجمجمال إلى السليمانية، بمراسيم جمهورية وبتوقيع أحمد حسن البكر، ولم نستطيع إرجاعها إلى الآن.
- **الأستاذ صفاء الأعسم:** هل هنالك شك في إحصاء عام 1965 والذي كان العرب يشكلون النسبة الأكبر؟
- **الأستاذ شوان داودي:** أستاذ صفاء المحترم، نعم ليس فيه شك، فقط هنالك أدلة ووثائق بالتلاعب بها، الإحصاء المعتمد والحقيقي والمعتبر هو إحصاء 1957، وأتصور أن كل مكونات كركوك يقبلونها كأساس لأي عملية إحصائية، وسجلاتها محفوظة في العاصمة بغداد.
- **الأستاذ فلاح الطالقاني:** نسمع تفاصيل كثيرة عما يسمى أحياء التجاوز في كركوك. ويقال إن هذه الأحياء التي أنشئت بعد 2003، وتسكنها أغلبية كردية تتمتع بخدمات أفضل من أحياء العرب والتركمان الموجودة ضمن الخارطة الإدارية التقليدية لكركوك، كيف تعلقون على هذا الأمر سيادة النائب؟
- **الأستاذ شوان داودي:** للتوضيح أنه في أثناء صدور القرار بتخصيص الأراضي على المرحلين في كركوك، كان الأستاذ تحسين رئيس مجلس محافظة كركوك ـ وهو تركماني وقد رشح على الانتخابات في قائمة الجبهة التركمانية، وأيضاً في اللجنة كان وصفي العاصي من الأخوة العرب، بالإضافة إلى ممثل من الجبهة التركمانية، وكان عضواً في تلك

اللجنة في سنة 2004، وبتوقيع هؤلاء جميعاً ـ صدر قرار بتحديد تلك الأماكن لإسكان العوائل المرحلة.

ولماذا هذه الازدواجية والكيل بمكيالين في اتهام الكرد بالتجاوز على المال العام وبناء ثلاثة أحياء للكرد العائدين؟ وبالنسبة إلى تقديم الخدمات من مياه، كهرباء، خدمات، فإنها واحدة للكل دون استثناء والتعامل بها بعين واحدة.

- **الأستاذ أحمد أسد:** منذ الخمسينيات، تشير الأدبيات المتاحة بشأن كركوك إلى أغلبية تركمانية واضحة فيها، وهذا يمكن التأكد منه من خلال البحث في أسماء العوائل الكبيرة التي تدير التجارة فيها، وفي مناطق أخرى تقع الآن ضمن إقليم كردستان، ولا سيّما أربيل... لقد أشرتم إلى أن أطرافاً عديدة حاولت تغيير هوية المدينة... فكيف يمكن التسليم بوجهة نظركم من أن المدينة كردية؟ ربما يكون الكرد حاولوا كغيرهم إضفاء أغلبية معينة على مدينة متعددة...

- **الأستاذ شوان داودي:** إذا رجعنا إلى إحصائيات وانتخابات كركوك في سنة تأسيس الدولة العراقية 1957، نجد أن في هذه الإحصائية داخل كركوك كمدينة توجد أكثرية تركمانية، ونحن غير معترضين على هذه الإحصائية، وأما كركوك كمحافظة بأقضيتها ونواحيها وقراها، فقد كانت الأغلبية كردية.

ومنذ تأسيس الدولة في سنة 1925 إلى سنة 1955، جاء إلى كركوك 20 محافظاً كردياً، وبعد 1955 جاء إلى كركوك 30 محافظاً من القومية العربية، ومنذ أول انتخابات لمجلس كركوك كان هنالك 4 برلمانيين يمثلون محافظة كركوك، ثلاثة من الكرد وواحد من التركمان من 1925 إلى 1927 حصلت 15 دورة انتخابية في العراق، وكان في أي انتخابات وأي مرحلة لم يكن التركمان أو العرب أكثر من الكرد، بل حصلوا على مقعد واحد في سنة 1937، وإلى هذه السنة عرب كركوك لم يمثلوا في البرلمان العراقي.

- **السيد زيد الطالقاني:** بودي أن أسأل عن موضوع احتلال قوة كردية لشركة نفط الشمال قبل مدة وجيزة... ما هي دوافع هذه الخطوة وأهدافها؟

- **الأستاذ شوان داودي:** بعد عام 2014 وانسحاب القوات العراقية من شركة نفط الشمال كمقر رئيس لحقول جمبور وخباز وكركوك تم المحافظة عليها من جانب قوات الاتحاد

الوطني الكردستاني وحقول (باي حسن وهفانا) تم استغلالها من جانب حكومة إقليم كردستان وبالتحديد شركة كار ووزارة الثروات الطبيعية.

إن شركة (كار) التي تشغل آبار باي حسن وهفانا مع عدم علم وموافقة الحكومة العراقية ولا من جانب وزارة الثروات الطبيعية، ولا يوجد أي اتفاق بين هاتين الحكومتين لإدارة تلك الحقول التي تنتج أكثر من 300 ألف برميل يومياً، ومن جانب آخر توجد 150 ألف برميل يومي من حقول كركوك تحت سيطرة نفط الشمال، لقد طالبنا بتأسيس مصفى لتصفية النفط الخام إلى منتجات نفطية وتوسيع طاقة المصفى القديم إلى 100 ألف برميل، ولكن للأسف الحكومة العراقية لم تستجب إلى طلبنا، وبالعكس أعطي 40 ألف برميل آخر من نفط كركوك تحت سيطرة شركة نفط الشمال إلى مصفى أسكي كلك التابع لشركة كار.

وشركة نفط الشمال بحقولها الستة الباقية وبإنتاج 150 ألف برميل يومياً تحت سيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني، وإيقاف تصديرها لمدة ساعتين كان إنذاراً لحكومتي الإقليم وبغداد بألّا يستغلوا كركوك من ثرواتها الطبيعية، وللأسف، فإن حكومة العبادي غضت النظر عن شركة نفط الشمال وخاصة حقول باي حسن وهفانا، وفي خلال هذا الأسبوع، رأيت تقريراً على الشرقية يتحدث عن كركوك ويقول: إن كركوك لديها 6 حقول نفط وتنتج 150 ألف برميل يومياً، ولم يحسب حقول هفانا وباي حسن التي تحت سيطرة شركة كار، وتنتج أكثر من 300 ألف برميل يومياً.

- **الدكتور باسل حسن الغريري:** لماذا تصرون على مبدأ التوافق في بغداد وتتجاهلونه في كركوك؟ أليس ما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء؟
- **الأستاذ شوان داودي:** لم نتجاهل مبدأ التوافق في كركوك، وأهل مكة أدرى بشعابها، وأنا أدعوك إلى كركوك لكي ترى بأم عينيك كيفية التوافقات والإدارة للسنوات العشر الماضية في المدينة، وكان هنالك محافظ كردي ونائب محافظ عربي ورئيس مجلس من الإخوان في الجبهة التركمانية، ولكن في الانتخابات السابقة رشح السيد رئيس المجلس حسن طوران إلى البرلمان العراقي وفاز بالمقعد البرلماني، وبعدها لم يصلوا داخل المكون أولاً ومع المكونات الأخرى إلى توافق ثانياً لحسم موقفهم، ونحن لم نملِ فراغهم لحد الآن، فمنصب رئيس المجلس يدار بالوكالة كما الوكالات الأخرى في بغدد.

- **الدكتور فرهاد علاء الدين:** هنالك نحو 54 ألف عائلة كردية لم تستطع إثبات كونها كركوكية، ألا يثير هذا توجس المكونات الأخرى.
- **الأستاذ شوان داودي:** إن ما تقوله مجرد ادعاءات، وهنالك لدينا دلائل ووثائق، ويوجد لدينا الآن أحد الأخوة النواب من كركوك استفاد كل عائلته من المادة 140 وأرجعت وثائقهم على أنها غير صحيحة، وقد رأينا التلاعب بالوثائق الرسمية وتحويرها، وهي غير صحيحة، وإن سجلات 1957 نحن نعتمد عليها، وهي محفوظة في بغداد، وإن أي كردي في كركوك لا توجد لديه إحصائية 1957 لا يقبل، ونحن أيضاً لا نقبل أي عربي دون إحصاء 1957.
- **الأستاذ أكرم العساف:** كل مدراء الشرطة والطوارئ ومعاونيهم في كركوك أكراد، ربما باستثناء مركز العدالة... ألا يعطي هذا تصوراً لاحتكار القرار الأمني إضافة إلى السياسي، من جانب الكرد؟
- **الأستاذ شوان داودي:** ذلك أيضاً ادعاء، ولدينا إحصائيات شرطة كركوك بضباطها ومراتبها في وزارة الداخلية في الحكومة الاتحادية في بغداد وبالإمكان الذهاب والتأكد منها، وهنالك نسبة المكون العربي في داخل شرطة كركوك أكثر من المكون الكردي والتركماني، ونحن على أننا مكونات كركوك (عربياً ـ كردياً ـ تركمانياً) لم نعتب على عدد الضباط والمراتب داخل الشرطة، وهنالك عتب من الأخوة التركمان بإبعاد قائد شرطة كركوك وإحالته على التقاعد، وهو الأخ اللواء طورهان، ونحن الكرد قبل الآخرين قد كتبنا مذكرة في لجنة الأمن والدفاع نطالب فيها بإعادته إلى موقعه.
- **الأستاذ باسم البدري:** الأخ المحاضر يتحدث عن كركوك التاريخية، ولم يلتفت إلى كركوك القائمة حالياً، هنالك حسابات سياسية وديموغرافية واقتصادية معقدة، تمنع حسم ملف كركوك... لماذا لا يريد الأخوة الكرد أن يقبلوا كركوك بوصفها نموذجاً عراقياً للتعايش؟ لماذا هذا الإصرار على إضفاء شكل ما على هذه المدينة؟ لماذا يتجاهل الأخوة الكرد الموانع الإقليمية التي تمنع ذهاب كركوك نحو كردستان؟ عذراً لهذه الأسئلة المتعددة، ولكن المحاضرة المستفيضة والوثائق التي عرضها السيد النائب تفرض طرح هذه الأسئلة.

- **الأستاذ شوان داودي:** لقد ذكرت في محاضرتي بأنه بالرغم من كل الوصايا والإحصائيات هنالك واقع في كركوك يجب على كل المكونات أن نتعامل معه، ونرجع إلى الدستور والقوانين، ونتحكم إلى التفاهمات فيما بيننا، ولا يمكن لأحدنا أن يصد الآخرين، وقرار حل موضوع كركوك بيد أبناء كركوك فقط.
- **الدكتور محمد تميم:** ما هو الحل أستاذ شوان برأيك الشخصي لمشكلة كركوك؟
- **الأستاذ شوان داودي:** حل كركوك بيد أبناء كركوك، ونحن ـ كسياسيين وبرلمانين في كركوك ـ مسؤولون على أن نجد تفاهمات وطرق لحل مشكلة أهلنا في كركوك والحل في الأخير هو بيد أبناء كركوك.
- **السيد مهدي بحر العلوم:** كيف تقيّم دور الحكومة العراقية والأمم المتحدة في عملية إعادة الإعمار في كركوك بعد عام 2003؟ وإعادة الإعمار هنا لا تعني فقط بناء البنى التحتية وإلخ، وإنما إعادة بناء المحافظة على أنها محافظة شهدت تصادمات وتحديات إثنية وقومية.
- **الأستاذ شوان داودي:** نحن نأسف للامبالاة والإخفاق للحكومة العراقية تجاه كركوك، فهي أحد الأسباب التي أدت إلى تفاقم أوضاع غير مرادة لها في كركوك، وللأسف الشديد الأمم المتحدة دخلت على خط كركوك كطرف غير محايد إزاء الوضع أكثر من مساعدته للحل، وتقرير (ديمستورا) كان خارج الحل الدستوري لموضوع كركوك، لذا، فإخفاق الحكومة العراقية وإهمال الوضع وعدم التعاطي مع استحقاقات كركوك ومطالب أبناء المحافظة هو أحد الأسباب.
- **الدكتور ديار أحمد:** شكراً للسيد النائب، هل يمكن أن تشترك كركوك في عملية الاستفتاء على تقرير مصير كردستان، وما هي المبررات القانونية على المشاركة في مثل هذا الاستفتاء؟
- **الأستاذ شوان داودي:** كركوك قبل اشتراكها في استفتاء للإقليم أو لغيره، فهي لديها استحقاق دستوري للاستفتاء لحسم هوية المدينة قبل أن تشارك في استفتاء إقليم كردستان، وعلى الحكومة العراقية والأطراف في العملية السياسية ضمان استحقاق أهالي كركوك في حقهم الدستوري في المادة 140 بحسم هوية المدينة عبر استفتاء

عام وبمشاركة جميع المكونات، وعلينا الذهاب إلى استفتاء لحسم هوية المدينة قبل أي استفتاء آخر.

- **الأستاذ صفاء الأعسم:** أستاذ شوان، هل يمكن أن تضعنا في تصور حول خارطة انتشار القوى العسكرية الكردية في كركوك؟ فهنالك معلومات متضاربة حول عدد بيشمركة اليكتي والبارتي في كركوك؟ من هي القوة العسكرية الأكبر في كركوك؟
- **الأستاذ شوان داودي:** كركوك منطقة نفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني جماهيرياً وعسكرياً، من منطقة حدود طوزخرماتو إلى منطقة أطراف الدبس، فالذي يتحكم بقوات البيشمركة هو الاتحاد الوطني الكردستاني، فكل تلك المناطق والمناطق التي تحت سيطرة الحزب الديمقراطي تبدأ من مناطق نفطية.
- **الدكتور صالح التميمي:** سيدي الكريم... ما هو دور النفط في معادلة كركوك؟ استمعت لمحاضرتكم القيمة بتركيز كبير، ولم أجد إشارة واضحة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه ثقل كركوك النفطي في تحديد مستقبلها... وبعبارة أخرى، هل يمكن إعلان دولة كردستان بلا كركوك النفطية؟
- **الأستاذ شوان داودي:** مصابنا في كركوك هو النفط، ولولاه لم يحصل قتال بين أربيل وبغداد، فهم يتقاتلون على أرض وشعب، وإن المقاتلة والمنازعة هي حول النفط بوجهة نظري، ولكنني أرى أن الموضوع النفطي تقريباً محسوم، فحقول هفانا وباي حسن الآن تحت سيطرة الإقليم، والحكومة العراقية غاضة النظر عنها، وحكومة الإقليم تعد هذه الحقول ملكاً لإقليم كردستان، وليست ملكاً لشركة نفط الشمال، والحكومة تتعامل مع هذا إيجابياً، وكما تحدثت قبل قليل عن التقرير الذي عرضته قناة الشرقية.
- **الأستاذ فاروق الغزالي:** أستاذ شوان، بعيداً عن تنازع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والمحلية، هل قرار رفع علم كردستان على المباني الحكومية هو قرار سياسي كردي يجمع عليه كل الكرد أو هو رأي الاتحاد أو هو فورة (نفرزة) من الحكومة المحلية لجلب الاهتمام أو إثبات الوجود؟ السؤال الثاني بعقلانيتكم المعروفة ألا تعتبرون أن رفع العلم جاء في الوقت الخطأ؟

- **الأستاذ شوان داودي:** رأيي بصراحة أنه قرار كردي كركوكي، وليس قراراً من الإقليم، فالمدينة في وضع لا يحسد عليه، وقد حاولنا في هذه الخطوة تحريك المياه الراكدة سياسياً في كركوك ما بين الإقليم وبغداد لكي نذهب إلى حل لموضوع كركوك، لأنها أصبحت ضحية بين سندان الإقليم ومطرقة الحكومة الاتحادية، الإقليم بشعاراته والحكومة الاتحادية بلا مبالاتها.

مركز الرافدين للحوار

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

طورهان المفتي

رئيس سكرتارية الهيئة العليا لشؤون المحافظات

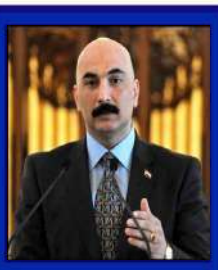

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

Alrafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعٌ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دكتوراه في فلسفة تقنيات الأقمار الصناعية والجيو كيمياء
الجامعة	جامعة الموصل / العراق
سنة التخرج	2002

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / كركوك / 1972
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية
القومية	تركماني
الكيان السياسي	حزب الحق التركماني القومي

المؤهلات:

اللغات	العربية / الإنكليزية / الكردية / التركمانية
الخبرات العامة	خبير في مجال الصناعات النفطية والاثار
المؤلفات المنشورة	عشرات من المؤلفات في مجال النفط والبيئة وكثير من الدواوين الشعرية
المناصب السابقة	وزير الدولة لشؤون المحافظات ، مستشار رئيس الجمهورية ، وزير الاتصالات ، عضو مجلس محافظة كركوك

13 ـ 4 ـ 2017

محاضرة الدكتور طورهان المفتي

لو تطرقنا في لمحة تاريخية عن أصل مدينة كركوك، فقد ورد في بعض الرقيمات السومرية مختصر كركوك (كركر) ما يعني (المدينة التي فيها صوت اللهب) وجاء أيضاً باسم عرفة، وهو الاسم المستخدم حالياً في بعض أجزاء المدينة الآن في كركوك، وبالرجوع إلى بعض الرقيمات الأثرية والحضارات مثل الأكدية تقرأ، وتعني المدينة الثمينة أو غابة التعدين، وهو أقرب ما يكون إلى وضع كركوك الحالي من حيث وجود النار الأزلية، وكانت موجودة هنالك بعض الغابات في هذه المنطقة، وأما مسألة السكن في كركوك منذ فجر التاريخ، وما مكوناتها، فالجواب هو الآتي:

كما يعلم الجميع، إن المكونات الرئيسة الموجودة في كركوك هي: (التركمان والكرد والعرب)، ولكن متى دخلت هذه المكونات؟

إن أول دخول التركمان إلى وادي الرافدين كان قبل 610 (ق.م)، بما عرف بالميديين نسبة إلى ميديا، وهي عاصمة آذربيجان (باكو) حالياً، وحين تحالف الميديون مع البابليين بإسقاط الدولة الآشورية بدؤوا بحكم المنطقة زهاء 100 سنة وأكثر.

أما الكرد، فعلى الأرجح تعود التسمية إلى كاردوس مؤسس العائلة الحثية الذين حكموا غرب الأناضول وشمال العراق وغرب إيران لفترة زمنية ودخلوا إلى العراق قبل 1000 (ق.م)، أي أن التركمان دخلوا قبل 600 سنة (ق.م)، والكرد 1000 (ق.م)، فسكنوا كركوك وما يجاورها.

وبالنسبة للعرب، فحضارتهم وتاريخهم قرب كركوك موجودة، وأول وجوده قبل 300 (ق.م) بما يسمى بمدينة حضرو، وهي تسمى بـ(عربايا)، ومن تلك المناطق انتشروا في أطراف الموصل وكركوك.

وبذا، فإن جميع المكونات الرئيسة في كركوك موجودون منذ قدم التاريخ، ولا يقل وجودهم في المنطقة عن 2000 سنة إلى الآن.

وبهذه اللمحة التاريخية، أردت أن أبين بأن الموجودين في كركوك هم ليسوا طارئين على المنطقة، وإنما هم متواجدون منذ آلاف السنين، وتعايشوا معاً في هذه المنطقة، وكلهم ينتمون إلى وادي الرافدين.

لقد استمرت الهجرة التركمانية منذ 600 (ق.م)، وصولاً إلى الدولة العثمانية ومروراً بالدول الإسلامية، وشكلوا في العراق أكثر من سبع دول، وكان من ضمنها (السلجوقيون، القره قويون، الجلائريون... إلخ.)، وبقية الدول المؤسسة في العراق وحوله. وإن آخر الأطراف أو العشائر التي هاجرت إلى كركوك كانت في الفترة المتأخرة من الدولة العثمانية في القرن 18، وصلت إلى منطقة كركوك وأطرافها وآمرلي ودوز خورماتو.

وبالنسبة إلى المشكلة الموجودة لدى التركمان بشكل خاص، فهي أنه بعد سقوط الدولة العثمانية ودخول الإنكليز إلى الدولة العراقية والسيطرة عليها، مورست سياسة ضد التركمان بأنهم بقايا الدولة العثمانية، وهذه السياسة كانت نتائجها الخطأ في إحصاء نفوس التركمان، ليس في كركوك وإنما في جميع المناطق التي يوجدون فيها، وكان هذا العمل بالضد من التركمان، مما أدى بالمكون التركماني أن يتقوقعوا على أنفسهم وأن يبتعدوا عن السياسة والإدارة والدخول في إدارة المناطق التي يسكنونها، لذا، نجد أن غالبية المناطق التي يسكنونها ذات الصبغة التركمانية لم يديروها بأنفسهم، بسبب السياسة البريطانية التي مورست ضدهم.

لقد تعرض التركمان في كركوك بعد انهيار الدولة العثمانية إلى كثير من المذابح والمجازر، بدءاً بمجزرة الجيش الليفي عام 1924 ومجازر كاور باغي ومجزرة 1959، وصولاً إلى عمليات الإعدام التي مارسها النظام المقبور في بداية السبعينيّات ونهايتها ومنتصف الثمانينيّات.

وبذا فإن كل هذه الأمور التي حصلت للتركمان منذ 100 سنة كانت عاملاً مضافاً إلى أن يتقوقع المجتمع التركماني في كركوك والمناطق الأخرى.

أما عن الإحصاء وعن نفوس التركمان، فهنا لا أتكلم على الفئة الغالبة أو غير الغالبة، لأن جميع المكونات لديها إحصائية خاصة بها إلى الغلبة عن بقية المكونات الأخرى، مما يعطي مؤشراً أكيداً على عدم صدقية الإحصاءات.

وفيما ذكر الأستاذ شوان في المحاضرة السابقة بأن الغلبة للكرد، في حين أن هنالك إحصائيات للتركمان والعرب تقول بأنهم هم الغالبية، فمنذ عام 1923 وإلى الآن لا توجد

إحصائيات حقيقية للمكونات، ليس في كركوك فقط بل في عموم العراق. وعلى هذا الأساس، لا يمكن الاعتماد على أي إحصاء لغرض إقرار مستقبل كركوك، ولكن يمكن الاعتماد على المسميات وثقافة المدينة وسلوكيات المواطنين لغرض إثبات هويتها، كما أن غالبية الإحصاءات في العهد الملكي لم تكن تتكلم عن القومية، وإنما عن اللغة الأم.

يمكن الاعتماد جزئياً على الواجهة الثقافية والمجتمعية في الاستدلال على غلبة مكون على آخر من ناحية الوجود.

كما أن ما حصل في كركوك إبان حكم النظام المقبور ووجود العشائر العربية التي جلبت إلى كركوك لغرض تغيير الصبغة المتواجدة فيها أو لغرض الخشية من إرادات أخرى، وبذا أصبح هنالك خلل في التوازن القومي والمكونات، لذا، فإنه لا يوجد هنالك إحصاء حقيقي، فغالبيتها هي لغرض أجندات سياسية.

بالرجوع إلى بعض الأرقام، وبخاصة قبل السقوط أو بعده، فقد كانت كركوك قبل 2003 نفوسها 830 ألفاً، وبعد 2003، خرج من كركوك حوالي 200 ألف عربي من كركوك راجعين إلى محافظاتهم، والآن نفوس كركوك حوالي (1400000) أي أن من 830 ألفاً خرج 200 ألف، وبقي 630 ألفاً، وأصبح هذا الرقم بعد 10 سنوات (1400000). وهنا علامة استفهام كبرى على ذلك التضخم في نفوس كركوك، وإن كان هنالك مهجرون، ولكن لا يمكن أن يصل عددهم إلى هذا الحد بأي مقياس، وبأي تزايد.

أرى أن مستقبل كركوك هو في حل مشكلات العراق السياسية والفئوية من خلال الأطر الاقتصادية، لذلك أرى في الفكرة المتواضعة لدي، وهي أن تتحول كركوك إلى محافظة حرة اقتصادياً حالها حال العقبة، دبي، أو بقية المدن الموجودة بالقرب من العراق.

ففي كركوك حالياً ثلاثة مطارات (كيوان، معسكر خالد، مطار الضباعية)، وجغرافية كركوك المنبسطة ونسبة الرطوبة الواطئة والشتاء والصيف الواضحان، ونسبة العواصف الغبارية والترابية قليلة مقارنة مع بقية أجزاء العراق، ووجود الإمكانية الاقتصادية من النفط وبعض المعادن الفلزية واللافلزية ووفرة المياه والأراضي الزراعية، كل هذه المكونات من الممكن أن تتحول كركوك عن طريقها إلى مدينة حرة اقتصادياً، وتسن ضريبة وفيزا وكمركاً خاصة لها، وإقامة وشراء ممتلكات.

بهذه القوانين، سوف تتحول إلى منطقة حرة اقتصادياً، ومن الممكن أيضاً جلب رؤوس الأموال إلى كركوك وتحويل المشكلات الفئوية والسياسية إلى حلول اقتصادية، وأرى أن الحل الأنجح هو الأخذ الفعلي باللامركزية التي بدأنا بها حالياً. وبهذه القوانين الخاصة الجديدة التي أضيفت فإنها ستستقر وتستقر معها منطقة شمال شرق العراق جميعها، ولا بد أن تكون هنالك انتخابات نزيهة يتفق على حيثياتها، وأن تجري فيها الانتخابات المحلية، وذلك لأنها عطلت منذ عام 2005.

المداخلات

- **الأستاذة سحر الفتلاوي:** ذكرت أرقاماً خطيرة بشأن تضخم التعداد السكاني لكركوك وزيادة مساحتها، لكنك لم تشرح الأسباب والجهات التي أحدثت هذا التضخم. أود أن أسمع إجابة صريحة منك بهذا الصدد دكتور.
- **الدكتور طورهان المفتي:** بالتأكيد، كل الأرقام التي ذكرتها هي موثقة، وفي حقيقة الأمر، كانت (600000)، ليرتفع إلى (1400600). الغالبية العظمى لهذه الأرقام للمهجرين من النظام المقبور، وعلى حسب القول، دخل المكون الكردي إلى كركوك، وأنا هنا أتكلم عن محافظة كركوك كوحدة إدارية كاملة ـ والتي كانت تسمى سابقاً بمحافظة التأميم ـ وليس عن مدينة أو عن قضاء كركوك.
- **الدكتور قصي محبوبة:** كيف تقيمون الدور الدولي منذ 2003 في قضية كركوك؟ وهل انحاز المجتمع الدولي، أو أجزاء منه، إلى طرف دون آخر في أزمة كركوك؟
- **الدكتور طورهان المفتي:** الملاحظ أن كثيراً من الساسة غفلوا عن الوضع الخطير لكركوك، فكركوك وحدودها هي نقطة تماس لجميع المكونات والقوميات في العراق، فمثلاً التركمان يبدؤون من تلعفر وصولاً إلى طوزخورماتو، والمكون الكردي من الشمال والشمال الشرقي إلى الدوز، والعرب السنة من المنطقة الغربية إلى صلاح الدين والدوز، والعرب الشيعة من الوسط والجنوب يصل إلى الدوز وكركوك، وبذا فإن الأطراف الدولية التي كانت ولا تزال تثير الإشكالية في العراق بشكل عام وكركوك بشكل خاص، فهو يؤيد طرفاً دون آخر في هذه المنطقة، ويكفي تأييد طرف دون آخر ليثير المشكلة في جميع العراق.
- **الدكتور عبد الصمد:** سؤالي لماذا لا تعمل القوى السياسية على جعل كركوك منطقة منزوعة السلاح، ولها علمها الخاص وشعارها الخاص من خلال مفهوم التعايش السلمي؟ تخصص مواردها الاقتصادية لإنماء المدينة وتعويض أهلها لما لحق بهم من خسائر

نتيجة العنف والتهجير والقتل، وبالطبع تتحكم مفاهيم الاعتدال والعدالة والإنصاف والحكم الرشيد في ربوع هذه المدينة الحضارية والتاريخية كما تفضل الأستاذ طورهان في محاضرته القيمة.

- **الدكتور طورهان المفتي:** إن طبقنا المشروع المقترح من جانبي بتحويل كركوك إلى محافظة حرة، فلا بد أن تكون منزوعة السلاح، ولا سيّما أن الفكرة التي طرحناها في أن تكون كركوك حرة اقتصادياً، وبذا تكون جالبة لرؤوس الأموال الخارجية والداخلية، فعليه يكون نزع السلاح ضرورة حتمية، وكذلك يكون الشعار الخاص للمحافظة.
- **الأستاذ جواد الكرعاوي:** ما هي تركيبة مجلس كركوك المحلي حالياً؟ مم يتكون؟ ولماذا فشل الأعضاء العرب والتركمان في المجلس في إفشال التصويت على رفع علم كردستان؟
- **الدكتور طورهان المفتي:** التركيبة الحالية في كركوك للمجلس هي 41 عضواً، ومن عام 2005 لم يجرِ فيها انتخابات، وبذا لم يشمل مجلس المحافظة بتقليص العدد (26) للقائمة الكردستانية، اثنان من التركمان واثنان من العرب وواحد مسيحي، وواحد وعشرون كردياً، يضاف إليهم تسعة من التركمان موجودون خارج هذه الكتلة، أي أن العدد 11 تركمانياً و6 من العرب يضاف إليهم 2. أما القوائم، فـ26 للتحالف الكردستاني و9 للتركمان و6 للعرب، أما إذا أردنا معرفة المجلس المحلي لقضاء كركوك فالعدد 6 لكل مكون.
- **السيد علي النوري:** الأستاذ طورهان، هل حقاً هنالك ميلٌ من جانب عرب وتركمان كركوك للانضمام إلى كردستان؟
- **الدكتور طورهان المفتي:** لا يمكن معرفة الميل من خلال وجود مؤتمرات صحفية أو التعدد في الأشخاص الذي لا يعطي مؤشراً للميل إلى الانضمام أو عدمه، فلا بد من وجود استبيان واضح لغرض تحقيق رغبة مواطني كركوك، ولا يمكن تطبيق ذلك الموضوع إذا لم يكن هنالك حل لموضوع الانفجار السكاني الذي حصل فيها.

- **الأستاذ أحمد أسد:** ما هو مصير الانتخابات في كركوك؟ هل ستجري فيها الانتخابات العامة؟ ما هي الإشكاليات التي تعيق إجراء الانتخابات؟
- **الدكتور طورهان المفتي:** الانتخابات النيابية في كركوك تجري حالها حال بقية المحافظات، ما عدا الانتخابات المحلية التي أوقفت بقانون الانتخابات 36 استناداً إلى المادة 24، وأرى أنه لا بد أن تكون انتخابات في كركوك، وذلك لأن الأخوة في مجلس المحافظة مضى عليهم 12 سنة، فلا بد أن تكون هنالك اتفاقات سياسية وكتلوية حول الانتخابات، وألّا تكون انعكاسية لنتيجتها في مثل هذه الأجواء من عدم الدقة والإحصاء والتعداد، وأن تعكس النتيجة إلى قرار لمستقبل كركوك.
- **السيد فلاح الطالقاني:** هل تؤيد تركيا ـ كما نسمع ـ التحاق كركوك بكردستان؟

الدكتور طورهان المفتي: تركيا حالها حال بقية الدول تبحث عن مصالحها أولاً، فإن كانت مصلحتها في انضمام كركوك إلى كردستان، فهي تنظر إلى مصلحتها في المقام الأول والثاني، وبعد ذلك في المقام العاشر، قد يكون موقفها مع المكونات وما يجري من تغيير في الجغرافية.

- **الشيخ صباح الساعدي:** شكراً على هذا العرض التاريخي والرؤية للحل من وجهة نظر اقتصادية، لدي مجموعة من التساؤلات:

أولاً: كررت عبارة (مناطق ما حول كركوك) كثيراً، ما هو المقصود بهذه العبارة؟ وما هي هذه المناطق؟ وهل هي جزء من كركوك أو مناطق تابعة لمحافظات أخرى؟

ثانياً: مشكلة كركوك ليست التعايش السلمي بين مكوناتها الاجتماعية، بل هو الصراع السياسي الذي يجري بين الأحزاب والقوى سواء كانت خارجية أو داخلية والتأثيرات الخارجية من الدول على الوضع الداخلي في كركوك، فالحل لا بد أن يكون (سياسياً)، لأن الصراع على كركوك وإن أنجر إلى داخل مكوناتها الاجتماعية، ولكنه سياسي من خارجها وافد إليها بما لها من رمزية لكل مكون من مكوناتها.

ثالثاً: قلتم: إنه لا يمكن الاعتماد على أي إحصاء في تحديد (هوية كركوك الاجتماعية)، ولكن أيضاً لا يمكن الاعتماد على الثقافة فيها والعادات والتقاليد التي قد تكون نتيجة سياسات مقصودة من طرف ضد طرف، ولكن من وجهة نظري، ليست هنالك مشكلة في تحديد الهوية الاجتماعية لأية مدينة ومنها كركوك، لأنها لا يترتب عليها شيء ما لم تستخدم سياسياً لإقرار واقع سياسي للمدينة يحدد الهوية السياسية لها، أي لكركوك، وهنا، لا بد من إيجاد (ضابطة للتحديد السياسي).

- **الدكتور طورهان المفتي:** ما أقصده بمناطق ما حول كركوك الآن: طوزخرماتو تابعة إلى صلاح الدين، وقره تبة وكفري تابعة إلى ديالى، إضافة إلى مناطق أخرى مثل كلار وجمجمال التابعتين إلى السليمانية، كما أتفق معكم في الوقت الذي لا يمكن الاعتماد على الإحصاء والتعداد الموجود لا يمكن الاعتماد كلياً على التقاليد والثقافات، ولكنها قد تعطي انعكاسة طبيعية لهذه المدينة من غيرها، فالمشكلة في كركوك سياسية قبل أن تكون بين المكونات الاجتماعية، لذلك، كان مقترحنا الحل الاقتصادي.
- **الأستاذ شيروان الوائلي:** الأخ العزيز الدكتور تورهان، رغم أن المحاضرة ركزت على الأعم حول تاريخ مكونات كركوك المختلف عليها، ولكن تركيزكم حول أن تكون كركوك منطقة اقتصادية حرة، هل هذا يلغي طموحات مكونات كركوك وبالأخص المكون الكردي المطالب بضمها إلى إقليم كردستان. وهل التفاهمات والمشروع المتبنى من الأمم المتحدة بأن تكون كركوك إقليماً مستقلاً غير مجدية بوصفه الحل الأكثر إنصافاً وملائمة لكل الأطراف؟
- **الدكتور طورهان المفتي:** إن الأمم المتحدة لم تتبنَّ أن تتحول كركوك إلى إقليم، بل إنها تنظر إلى جميع المشاريع، ودائماً تقول: إن ما يختاره أهل المنطقة هو الخيار.
- **الدكتور عبد الصمد:** ما هي الأسباب التي وقفت أمام تطبيق مادة 140؟ وهل تطبيق المادة 140 كفيل بحل جميع المشكلات العالقة؟
- **الدكتور طورهان المفتي:** إن المادة (140) توقفت لعدة أسباب، منها: لوجود عامل زمني في الدستور... وهذه الفترة الزمنية خلقت نوعاً من المشكلة في تفسير النص الدستوري.

والنقطة الأخرى في ما طرحته المادة 140 و58 في دستور الدولة المؤقت لم يذكر كركوك كمحافظة أو كمدينة أو قضاء، وكركوك الآن لديها ثلاثة مسميات (مدينة ـ قضاء ـ محافظة)، والمادة 140 غفلت عن ذكر الاسم قبل ذكر كركوك، ولو رجعنا إلى المادة 53 من قانون الدولة المرحلة الانتقالية في البداية، يذكر المحافظات، ولكن في المادة 58، عندما يأتي إلى ذكر كركوك في منطقة أخرى لا يذكر شيئاً، وهذا يعطي تمييزاً فعلياً فيما ذكر من المادة 140، وهو أن كركوك لا تعني محافظة كركوك، وإنما مدينة كركوك فقط...

قد يكون هنالك حل لبعض المشكلات، ولكنه قد يختلف في كل مورد، فالحل بالمادة 140 بعودة الحدود الإدارية لكركوك وتطبيقاتها لا يمكن أن يكون مفيداً بإرجاع الحدود الإدارية انتقائياً بمنطقة دون أخرى. وهذا يعني أن تلغى محافظات صلاح الدين والنجف والمثنى ودهوك، لأن هذه المحافظات استحدثت مع تغيير الخارطة الإدارية للمحافظات والتي تعمل المادة 140 على حلحلتها.

- **السيد زيد الطالقاني:** أشكرك جناب الدكتور طورهان على تلبية دعوتنا لتقديم هذه المحاضرة، والتعليق على مداخلات السيدات والسادة الأعضاء... ولا يفوتك أن هنالك توجهاً دولياً كبيراً الآن نحو العراق، والحرب على داعش دليل واضح... هل فكرتم في استثمار هذا الجهد الدولي في الضغط من أجل حلحلة القضايا العالقة، وكركوك تحديداً؟
- **الدكتور طورهان المفتي:** الأطراف الدولية الآن كلها مركزة على ما يمكن أن يحصل بعد زوال داعش، وما هي المشكلات التي قد تحصل بعد انتهاء داعش، فالمنظمات والأطراف الدولية الآن مركزة على ألّا تتحول كركوك إلى واحدة من هذه المشكلات التي قد تعصف في البلاد بعد زوال داعش، لأن ما يحصل فيها ـ وكما ذكرت سابقاً ـ قد ينتقل إلى جميع أطراف العراق، لأن هذه المنطقة هي منطقة تداخل لجميع المكونات.
- **الأستاذ فاروق الغزالي:** ماذا يفضل أهالي كركوك من التركمان؟

1 ـ انضمام كركوك إلى إقليم كردستان؟

2 ـ أن تكون كركوك إقليماً وحدها؟

3 ـ أن تبقى كركوك محافظة غير منتظمة بإقليم؟

- **الدكتور طورهان المفتي:** أهل كركوك ونتيجة لكثرة الضغوط والمشكلات غالبيتهم لا يستطيع الآن أن يقرر مستقبل كركوك.

- **السيد زهير أبو الطيب:** بعد التغيير الديموغرافي الكبير الذي تحدثت به بعد عام 2003 وميل كفته لمصلحة الإخوة الأكراد، فإن أية عملية انتخابية ستكون واضحة المعالم، ولا تقدم حلولاً، بل تزيد الأمور تعقيداً.
- **الدكتور طورهان المفتي:** لقد أكدت في حديثي أنه لا بد من وجود إجراء تصحيحي لما هو موجود فعلاً على الأرض في كركوك، وتكون الإجراءات بنية الكتل السياسية، ولا بد من الاتفاق بحيث تكون الانتخابات غير ذات انعكاس على مستقبل كركوك.
- **الدكتور عبد الصمد:** عندما تكون هنالك دعوة إلى انفصال إقليم كردستان عن الحكومة المركزية، هل هذا المفهوم يعطي الحق بالمثل إلى تركيز التركمان في جميع أرجاء العراق أو في مدينة كركوك وإعلان الانفصال، لأن خارطة العراق والتهجير القائم والبحث عن الأماكن الآمنة اليوم تعطي الحق للتركمان أن يتحدوا وأن يتواجدوا في مكان واحد لتقرير المصير!
- **الدكتور طورهان المفتي:** التركمان يتواجدون ليس في كركوك في حزام يبدأ من تلعفر وصولاً إلى مندلي فتركيز التركمان في جغرافية ضيقة، وأتصور أن ذلك ليس بالأمر الجيد، فطبيعتهم أنهم ليس من السهل أن يفرطوا بأراضيهم وأن يتركوا تلعفر ويأتوا إلى كركوك لغرض البدء بالانفصال، فما عدا هذه الأصوات الموجودة في التركمان بغالبيتها ترفض هذه الإجراءات، سواء كانت تهجيراً أو نزوحاً أو انفصالاً.
- **الدكتور عبد الحكيم خسرو:** لا توجد علاقة بين الميديين والتركمان، ولم أرَ هذا التفسير في أي مصدر من مصادر التاريخ، حتى أن وجود التركمان في مناطق آذربيجان وعبورهم إلى الأناضول متأخر نسبياً، ووجود الكاردوخ والميديين والآشوريين كان أقدم من الأقوام الأخرى، لذا، فإن تفسيركم للتاريخ غير دقيق أستاذ طورهان.
- **الدكتور طورهان المفتي:** بالرجوع إلى أمهات الكتب التاريخية، من الممكن أن تعلم من هم الميديين؟ ومتى كانوا؟ وأين كانوا يعيشون؟ ولماذا سموا بالميديين؟ وإلى ماذا يرجعون في الأصول والعروق؟
- **الأستاذ حسام الغزالي:** بتصوركم دكتور، وبصراحة، من الأطراف المستعدة أن تدير كركوك مقابل التنازل عن ما فيها من ثروات طبيعية وبالأخص النفط؟

- **الدكتور طورهان المفتي:** في تصوري إن المسألة ليست في الثروات الطبيعية الموجودة تحت الأرض، وإنما في الوقت، والعشرة سنوات القادمة ستبقى العقدة النفطية للخط الاستراتيجي موجودة في كركوك، وبالتالي، فإن الذي يسيطر على العقدة النفطية في كركوك لا يسيطر فقط على نفط كركوك، وإنما على المخرجات النفطية لنفط الوسط والجنوب باتجاه تركيا.

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

محمد علي تميم

عضو مجلس النواب

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

مجتمعُ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية
الجامعة	جامعةالموصل / العراق
سنة التخرج	2001

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / كركوك / 1974
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	التحالف العربي في كركوك

المؤهلات:

اللغات	العربية
الخبرات العامة	خبر في مجال الإدارة ، والعمل الاكاديمي السياسي
المؤلفات المنشورة	العديد من المؤلفات ابرزها:"قواعد السلوك وفن الاتيكيت الدبلوماسي"
المناصب السابقة	رئيس جامعة كركوك ، مساعد رئيس جامعة كركوك ، وزير التربية ، عضو مجلس النواب لدورتين متتاليتين

14 ـ 4 ـ 2017

محاضرة الدكتور محمد تميم

نتناول المحاضرة على شقين:

الأول: وهو الأطول، ويتعلق بالجانب التاريخي، وسأحاول أن أوضح كثيراً من الحقائق التي ربما لم توضح، وسأتحدث عن نظام وأسماء الولايات في العهد العثماني على اعتبار أننا كمكونات في كركوك ما زلنا نختلف على أن نبدأ بأي تاريخ، وعندما نأتي لنحدد التاريخ لكي نحتكم إليه نختلف جميعاً حوله، والذي يجب أن نتفق عليه كما سأذكر هو أنه: ما هي الأسباب؟ وعندما أعود إلى نظام وأسماء الولايات في العهد العثماني كمدخل، أقول: إن العراق والأراضي التي تتبع العراق الآن وقعت تحت الحكم العثماني منذ عام 1516، وكان نظام التسميات والإداريات كالتالي:

كانت تسمية (البكلر بكي) هو إقليم من أقاليم الدولة استخدم هذا المصطلح في مطلع القرن الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر، ورتبة الحاكم فيه البكلر بكي البشوات، ثم بعدها استخدم مصطلح (الإيالة) وهو مصطلح مرادف للمصطلح الأول، ويبدو أنه مأخوذ من الكلمة العربية (تؤول) ثم استخدم في القرن السادس عشر في عهد سليم الأول، وحاكم الإيالة يسمى (باشا) ورتبته (مير ميران) أي أمير الأمراء، أما المصطلح الآخر وهو (الولاية) وهو مرادف للأول والثاني، ولكنه اعتمد في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، وقد اتضح أكثر بعد حركة الإصلاحات العثمانية، ومنها قانون الولايات العثماني سنة (1864) وحاكم الدولة يسمى (والي)، وقسمت الدولة العثمانية الولاية إلى سناجق (متصرفيات) والتي بدورها قسمت إلى أقضية، والقضاء إلى نواحٍ... وكان عدد الولايات العربية التي خضعت للحكم العثماني حوالي (12) ولاية و(4) متصرفيات، وبعضها كانت مستقلة، وربطت بالعاصمة بشكل مباشر، تبعت الموصل في عام (1516) إلى ولاية ديار بكر ثم بعد أقل من سنة انفصلت إلى ولاية ضمت ثلاثة سناجق، وهي (زاخو ـ الموصل ـ عانة) ثم توسعت ولاية

الموصل جنوباً وشرقاً عندما سيطر العثمانون على أربيل وكركوك في عام 1517 و1518 وبعد عام 1518 أصبحت أربيل وكركوك ضمن التقسيمات الإدارية لولاية الموصل، فانكفأت إمارة سوران إلى الحرير ليمارس أمراؤها سلطاتهم الموروثة، شأنهم شأن بقية الإمارات الكردية في جنوب شرق الأناضول وشمال العراق التي دانت للعهد العثماني بموجب أصول إدارية أقرها سليم الأول، وهي لا تتعدى اشتراك الأمراء الأكراد في الحملات العسكرية العثمانية تحت راية قائد الحملة مقابل احتفاظهم بامتيازاتهم الإقطاعية... أضحت كركوك وداقوق ترتبط بولاية بغداد بعد أن سيطر العثمانيون على بغداد في عام 1534، وأصبحت جزءاً من ولاية بغداد، وأصبحت حدود ولاية الموصل نهر الزاب الصغير جنوباً، وبقيت كركوك ترتبط بولاية بغداد حتى عام 1554.

بقيت ولاية كركوك ترتبط بولاية بغداد حتى عام 1534، وأصبحت جزءاً من ولاية بغداد، وأصبحت حدود ولاية الموصل نهر الزاب الصغير، وبقيت كركوك ترتبط بولاية بغداد حتى عام 1554، ففي هذا العام أنشأ ولاية شهرزور ومركزها كركوك، وضمت كلاً من (أربيل ـ كنسان ـ جبل حمرين ـ صباح ـ زنجير ـ بيكاس ـ قلعة غازي ـ تيلارتي ـ رودين)، وبقيت تحتفظ إدارياً باسم الولاية حتى عام 1862.

أتحدث هنا عن شهرزور، وهي منطقة تاريخية قد ورد ذكرها في مصادر البلدانيين العرب عند الإشارة إلى المنطقة الواقعة بين أربيل وهمذان، واستخدم البعض مصطلح شهرزور للإشارة إلى الشمال الشرقي من العراق، على الرغم من أن منطقة شهرزور إحدى مناطق حلبجة، غير أن تاريخها المغلق منحها امتياز التسمية، وهذه المعلومة من جمال بابان/ أصول المدن والمواقع العراقية. كانت منطقة شهرزور تحت إمارة سوران، وأسست إمارة سوران في القرن الثاني عشر الميلادي من جانب رجل يدعى (كلوس) وهو من كبار أعراب بغداد، وهذه المعلومة تعود إلى شرف خانة البدليسي في كتابه شرف نامة/ الجزء الأول صفحة 268...

احتفظت كركوك باسم الولاية حتى عام 1862، ولكن طوال الفترة المحصورة بين 1554 و1862 كانت هنالك فترات ألغيت فيها ولاية شهرزور، وألحقت إما بولاية بغداد أو ولاية الموصل لتعود مرة أخرى كولاية تختلف في الحدود الإدارية والسكان في كل مرة، وهذا الحال لم يكن ينطبق على كركوك فقط، وإنما على أغلب الولايات العثمانية، وهي تتقلص وتتوسع لمجموعة من الاعتبارات الإدارية والعسكرية وقوة وسطوة الوالي، فمثلاً في عام 1830 تبعت كركوك إلى بغداد في فترة حكم المماليك، وفي فترة حكم مدحت باشا، تبعت الموصل إلى

بغداد وكذلك كركوك وديار بكر، واستمرت كركوك تابعة إلى بغداد حتى عام 1879 باستثناء بعض الفترات، وبانتهاء الحكم المحلي في الموصل بعد عام 1834 خضعت ولاية الموصل نفسها بعد انتهاء الحكم إلى ولاية شهرزور أي كركوك.

من خلال ما تقدم، تتسع الولايات أو تصغر تبعاً للتطورات السياسية والعسكرية والاعتبارات الإدارية التي كانت تراها الإدارة العثمانية، واستمر هذا الحال حتى في ظل الحكم الوطني العراقي، أي التوسع والتقليص في مساحة اللواء للاعتبارات نفسها أعلاه.

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى كانت كركوك جزءاً من ولاية الموصل التي أنشئت في عام 1879 بحدودها الجغرافية المعروفة، وهي حتى جبال حمرين جنوباً، أي أن الأراضي التي تمثل الموصل وأربيل وكركوك ودهوك والسليمانية وجزء من صلاح الدين وطوزخرماتو وجزء من ديالى كانت هي ولاية الموصل إدارياً في لحظة اندلاع الحرب العالمية الأولى، وقد استمرت ولاية الموصل لمدة 35 عاماً بهذه الحدود.

بقيت ولاية الموصل بهذه المساحة لمدة 35 عاماً، وربما هذه أطول فترة استقرت فيها جغرافية الولاية طوال العهد العثماني، أي لم تزد بالإضافة وبالاستقطاع في منتصف العشرينيّات من القرن الماضي.

هنا أنا لا أتحدث عن التركيبة القومية أو الطائفية لسكان الولاية في لحظة اندلاع الحرب العالمية الأولى، ولكنني أريد أن أعود إلى ما قبل مشكلة الموصل بأكثر من قرن وأعطي بعض الإحصاءات للرحالة أوليفر في عام 1801.

الرحالة أوليفر الذي قام بإحصاء يؤكد عليه الباحثون أنه من أدق الإحصاءات، وهو الذي زار المنطقة مطلع القرن التاسع عشر ومن ضمنها كركوك والتي كانت كالتالي: (7 ـ 8) آلاف مسيحي، وألف من اليهود، 25 ألفاً من العرب، (15 ـ 16) ألفاً من الكرد، وحوالي 15 ألفاً من الأتراك عدا الإيزيديين الذين لم يتمكن من إحصائهم، وبهذا يكون الإحصاء الكلي 64 ألفاً.

هذا في مطلع القرن التاسع عشر، وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، وسارت القوات البريطانية نحو العراق، وبعد دخول بغداد في عام 1917 استمرت القوات البريطانية بالتقدم شمالاً تجاه ديالى وكركوك ودخلتها دون مقاومة تذكر في 6 أيار عام 1918، إلا أنها تخلت عنها لضرورات عسكرية مما أدى لحدوث ماسٍ اقترفها الجيش التركي بعد ما عاد واحتل المدينة مجدداً في 24 أيار عام 1918.

عاود البريطانيون احتلالهم لكركوك ودخلوها في 26 تشرين الأول عام 1918، وسمع البريطانيون بهدنة مودروس، وهم يلاحقون الجيش التركي عبر نهر الزاب، والتي وقعت في (30 ـ 10 ـ 1918) وحكم العراق حكماً عسكرياً مباشراً، وأسسوا الإدارة المدنية، وغيروا بعض النظم الإدارية والتشكيلات.

تعاقب على كركوك في هذه الفترة من المتصرفين عدد نذكر منهم (فائق بك) في عام 1913 و1914 و(نوري أفندي) 1914 حتى 1917 ثم (لونكرك) البريطاني صاحب أشهر كتب عن تاريخ العراق حتى عام 1921، وفي عام 1921 كان متصرف كركوك هو (فتاح باشا) المشهور الذي يعد من المؤسسين للاقتصاد والرأس مالية العراقية، إذ استمر حتى عام 1924، ثم جاء بعده (مجيد بك اليعقوبي).

وكركوك أو سنجق كركوك في عام 1918 يضم 6 أقضية حسب التقسيم البريطاني هي كل من قضاء (كركوك ـ راوندوز ـ أربيل ـ كويسنجق ـ كوفري ـ رانية). أما النواحي التي ارتبطت بكل قضاء، فهي كانت كالتالي: قضاء كركوك ارتبطت به (الملحة ـ داقوق ـ كوبري ـ كيل [قادر كرم] ـ شوان)، أما راوندوز فقد ارتبطت به النواحي (ديرة ـ حرير ـ بالك ـ برادوست ـ شيروان)، أما أربيل، فقد ضمت (سلطانية ـ دزه ئي ـ شقلاوة)، وأما كفري، فقد ضم كلاً من (قرتبة ـ وطوز). وفي عام 1923، قسم لواء كركوك إلى لوائين.

استقلت أربيل كلواء مستقل في عام 1923، وفي عام 1924، فصلت عن كركوك وعن أربيل بعض المناطق، وأضيفت للواء المستحدث الجديد، وهو لواء السليمانية، وبعد المعارك التي خاضها الإنكليز ضد الشيخ محمود الحفيد أعيد فصل جمجمال عن السليمانية لأنها كانت تتبع لكركوك، ثم أعيدت إلى السليمانية مرة أخرى، وبعدها، أعيد فصلها عن السليمانية وألحقت إلى كركوك في عام 1927 كجزء من الخطة البريطانية لتقليل نفوذ الكرد في هذه المنطقة خاصة بعد الصدام الذي حصل بينهم وبين الشيخ محمود الحفيد، علماً أن قضاء جمجال كان يسمى في عهد السلاجقة سلطان آباد، أي أنها كانت لفترة طويلة سلجوقية، ومن توابعها قرى عسكر وأقجولر، فمثلاً نوري السعيد وجعفر العسكري من أهالي هذه القرية، رغم أنهما ولدا في بغداد، وينتميان إلى عشيرة القره غول، ويؤكد التركمان أن هذه العشيرة من العشائر التركمانية.

في كتاب أعلام السياسة في العراق الحديث ذكر أنه عندما واجه العراق ـ الذي تشكل حديثاً بمساعدة بريطانيا ـ مشكلة الموصل زارت اللجنة التي تشكلت من عصبة الأمم حول

موضوع كل من كركوك وأربيل والموصل والسليمانية والأراضي المتنازع عليها قام الملك فيصل بجولة في هذه المنطقة، وقد زار الموصل واتجه بعدها إلى كركوك، وكان المطر قد تأخر في ذلك العام، ولكن بقدوم الملك نزل المطر بشكل كبير واعتبره فاتحة خير على المدينة، وكانت كركوك حتى تاريخ 20-12-1924 ترفض رفع العلم العراقي، وهذه المرة كان التركمان هم من يرفضون رفع العلم، ولكن في هذا اليوم رفع دون أي اعتراض يذكر.

زارت لجنة العصبة كركوك وكان أمامها أوراق ثلاث مقدمة من الحكومة التركية والبريطانية والعراقية، كل حكومة تحاول أن تقدم وجهة نظرها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعادات والسجايا والارتباط والأزياء والطباع والتسميات وغيرها، وقد كتبت اللجنة تقريرها كما يلي، وهنا أقتبس (من الصعب أن أحدد تقريراً صحيحاً للأجناس بسبب الهجرات المستمرة والأجناس وامتزاج الأجناس بالزواج، وأن القومية أضعف من الدين وأن الناس يختارون القومية حسب الظروف)، فقد ادّعى أشخاص كثيرون تحت الحكم التركي أنهم أتراك، وادعى آخرون أنهم عرب تحت الحكم العراقي، وقد اقتبست اللجنة أرقام إحصائيات عام 1921 والتي قدمت في لوزان، وقد ذكرت عدد الأتراك، فعلى سبيل المثال عدد التركمان 65895 بينما ذكرت إحصائيات 1922 و1924 أن عدد التركمان 38652 شخصاً، وهذا المصدر هو تقرير عصبة الأمم الذي ذكره فاضل حسين كما ذكرت، كما زارت لجنة عصبة الأمم أربيل، واستطاعت أن تجزم أن المنشأ الأصلي لسكان هذه المدينة هم أتراك أو تركمان، وأن أبرز الأشخاص فيها يتكلمون التركية مع عوائلهم، وقد وجدت 5 مختارين فيها من الأتراك ومختاراً نصف كردي ونصف تركماني ومختاراً يهودياً، ووجدت في كركوك أن الجريدة الوحيدة الصادرة تحت إشراف الحكومة هي باللغة التركية، وكانت الأوامر الرسمية تكتب بالعربية والتركية، ووجدت أن الضابط السياسي البريطاني يتكلم الإنكليزية والتركية، ولا يعرف العربية ولا الكردية، وأن كفري وطوزخرماتو أيضاً تركية، وأن قرطبة تركية بنسبة 75 % وكردية بنسبة 22 % وعربية بنسبة 3 % وأن تازة وداقوق على العموم تركمان، غير أن القرى المجاورة لكركوك من الشرق كردية ومن الغرب عربية.

خلال الفترة من عام 1925 حتى 1958، انتخب خلال 16 دورة انتخابية 99 نائباً عن كركوك، وكانت كالتالي: 55 من الكرد، 23 من التركمان، 18 من العرب ويهودي واحد، ولكن هنا أدعو إلى مراجعة الانحراف البرلماني في العراق، لأن كثيراً من النواب في العهد الملكي كانوا يعينون تعييناً، وكانت الانتخابات صورية ولا تعكس الواقع الديموغرافي الحقيقي لأي مدينة أخرى، وليس فقط كركوك.

أردت أن أتحدث عن المتصرف والمشكلات التي حدثت في كركوك والمذابح التي جرت، سواء كانت المذبحة التي جرت على الأرض في عام 1924وراح ضحيتها الكثير من التركمان وربما قصاب واحد عربي ومذبحة كأوروباغي في عام 1946.

وحسن فهمي المدفعي الذي جاء في 8 تموز كمتصرف، وكان عمال شركة النفط يتدافعون ويتظاهرون لغرض المطالبة بزيادة الأجور.

إن سبب تعليقي هذا وزج هذه القضية هنا هو محاضرة الأخ شوان داودي، فهو يتحدث على أن جميع من تولى متصرفية كركوك في العهد الملكي كانوا من الكرد، ولكن جميل المدفعي لم يكن كذلك، ولا حتى اليعقوبي، وأسرة اليعقوبي هي من الأسر التي تعود أصولها ألى الأسر العربية، والكل يعلم أنه حتى أسرة النفطجي ـ كما تذهب كثير من المصادر ـ إلى أنها من أصول كردية، ولكن كان الانتماء إلى العنصر التركي في ظل الحكم العثماني مدعاة للتفاخر والتقرب للحكومة والسلاطين، ولهذا، كان كثير من العوائل تغير انتسابها لهذه القومية وتلك حسب الظروف السياسية، وكذلك طبيعة الحاكم.

استمرت كركوك على وضعها الإداري طوال العهد الملكي، وكانت كمدينة ذات طابع تركماني، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض الأحياء العربية والكردية، وبسبب اكتشاف النفط في كركوك في عام 1927 أصبحت مدينة جاذبة للسكان، بسبب توفر فرص العمل وسهولة الحياة، وبدأت كركوك تتوسع بأحياء جديدة، ولكن هذه المرة للقوميتين العربية والكردية، وبعد عام 1958 أنشأ عبد الكريم قاسم أحياء للعمال والفقراء مثل حي الإسكان ورحيماوه، وكان هذان الحيان بغالبية كردية، فاستقروا داخل المدينة بعد أن هاجروا إلى داحل المدينة من القرى الواقعة في شرق وشمال شرق كركوك، وأيضاً كان هنالك استقرار للعرب القادمين من القرى والبلدات في غرب وجنوب غرب وشمال غرب المدينة، ولكن لم تكن للعرب أحياء خاصة، وإنما سكنوا مع التركمان ومع الكرد أيضاً، وكان أغلبهم من عمال شركة النفط أو من منتسبي سلك الشرطة أو صغار الموظفين في مختلف الدوائر الرسمية أو البقالين وغيرهم.

وفي حقبة البعث الممتدة من عام 1968 تغير الوضع في كركوك، وخاصة في ثمانينيّات القرن الماضي، عندما صدر قرار 42 في عام 1986 الذي منح بموجبه المواطن في جنوب العراق امتيازاً بأن يمنح قطعة أرض ومبلغ عشرة آلاف دينار، وهم ما أخذوا يعرفون بجماعة العشرة آلاف، وبذلك نشأت أربعة أحياء كبيرة في كركوك ذات غالبية عربية أبرزها حي

القادسية، وطوال الفترة بعد عام 1986 حتى عام 2003 ـ أي خلال 17 عاماً ـ تحولت كركوك إلى مدينة عربية مع وجود أقلية كردية وتركمانية وكذلك مسيحية.

بعد عام 2003 ـ أي بعد تغيير النظام السياسي الحاكم، وعندما شرع الحاكم المدني بول بريمر بكتابة قانون إدرة الدولة للمرحلة الانتقالية ـ وردت كركوك في قانون إدارة الدولة في مادتين، المادة 53 والمادة 58، ونقلت المادة 58 إلى المادة 140 التي تتعلق بكركوك وبالمناطق المتنازع عليها.

كما أريد أن أوضح بأن هنالك من يعتقد أن المادة 140 تتحدث عن ثلاث مراحل فقط، وسأتحدث عنها بكل تفصيل، فعندما نجمع المراحل بالمادتين 58 من قانون إدارة الدولة والمادة 140 من الدستور، ولا سيّما وإن المادة 58 من قانون إدارة الدولة قد نقلت لتكون جزءاً من المادة 140، وهي 6 مراحل:

المرحلة الأولى: هي أن يتفق مجلس الرئاسة (المقصود رئيس الجمهورية ونائباه)، لأن الدورة الأولى لمجلس النواب، وحسب الدستور العراقي هناك مجلس رئاسة لدورة واحدة فقط، تبدأ في 2006 وتنتهي في 2010، وتكون فيها الصلاحيات متساوية بينهم جميعاً، ويستطيع عضو واحد من هيئة الرئاسة أن ينقض قانوناً أو يعترض عليه، وليس هناك تصويت داخل هذا المجلس، وإنما هناك توافق على إزالة الأضرار التي لحقت من تغيير الحدود الإدارية لمحافظة كركوك، وإذا لم يتفقوا على تحديد هذه الحدود يجب عليهم أن يتفقوا مجتمعين على شخصية تحدد هذه الحدود، أو إذا لم يتفقوا فإنه يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين شخصية دولية مرموقة لغرض تحديد هذه الحدود، وبعد ذلك نذهب إلى التطبيع والإحصاء ومن ثم الاستفتاء.

وعندما نتحدث عن الاستفتاء فهنا نقول: بدأت الأمم المتحدة بالدخول على الخط بإعداد تقرير كبير معروف باسم تقرير ديمستورا، وهذا التقرير بعدد صفحات يتجاوز الـ500 صفحة، وقدم دراسة ومقترحات وحلول لهذا الموضوع في عامي 2008 و2009، وقد قدم هذا التقرير 4 حلول، ورجح حلاً واحداً، وأعطى وجهة نظر بما يسمى بالاستفتاء، ما شكل هذا الاستفتاء؟ فالحديث الذي تحدث به ديمستورا هو أنه هناك أربعة حلول لكركوك، إما تكون كركوك إقليماً مستقلاً منفرداً... أو تكون محافظة غير منتظمة بإقليم (لا مركزية)... أو تتبع بغداد، أو تتبع أربيل... أو تكون هنالك إدارة مشتركة بين بغداد وأربيل لإدارتها... ولكن التقرير عاد وركز أن الحل الأفضل أن تكون كركوك إقليماً مستقلاً.

وتحدث أيضاً عن الاستفتاء في أنه يجب أن يكون تأكيدياً لا خلافياً، أي يجب ألّا نضع السكان في حالة خلاف فيما بينهم، وفي هذه الفترة كان مجلس النواب ذاهباً إلى تشريع قانون انتخاب مجالس المحافظات الذي عرف بقانون 36 لسنة 2008، وهذا القانون عطل مجلس النواب من 6-7 أشهر، وهذا التعطيل كان بسبب وضع كركوك بعد الشكاوى التي قدمت من العرب والتركمان على التغيير الديموغرافي في كركوك بعد 2003، وصوت مجلس النواب في 22 تموز عام 2007 على قانون بغياب الأخوة الكرد في مجلس النواب، وذهب إلى رئاسة الجمهورية، ولكنه رفض من جانب رئاسة الجمهورية، وعاد إلى البرلمان، وجلسنا مع الإخوة الكرد كعرب وتركمان، واتفقنا على نص، وهو المعروف بنص المادة 23 في قانون 36، ووفقاً لهذه المادة ذهبنا بلجنة من المكونات لكي نقدم تقريراً إلى مجلس النواب، وفشلنا في أن نقدم تقريراً مشتركاً بسبب الخلاف مع الإخوة الكرد عندما قالوا نتقاسم السلطة، يعني نتقاسم الوظائف، ويجب أن نتقاسم الوظائف حتى العامل والفراش والموظف، ونوزعها على المكونات، وكان الطرح غير منطقي، فنحن اعتقدنا أن هذا الطرح كان الغرض منه العرقلة، لأنه من غير المنطقي أن تأتي وتخرج أي موظف من دائرة وتقول له: يجب أن تخرج، لأنك عربي أو كردي أو تركماني، حتى نأتي ونضيف العدد... كان المقصود بتقاسم السلطة هو ما يتعلق بقيادة دوائر كركوك، ورغم أننا جلسنا واتفقنا إلا أن الإخوة الكرد ذهبوا إلى المحكمة الاتحادية وطعنوا في المادة 23، والذي حصل أن المحكمة الاتحادية ردت ثلاث فقرات من هذه المادة، اثنتان منها شكلية والثلاثة الأخرى فيما يتعلق بتقاسم السلطة، وانطلقت في ذلك من أن الدستور العراقي في المادة 14 يساوي بين العراقيين جميعاً، ولا يجب أن توزع الوظائف على القوميات والمكونات في كركوك، وكنت أتمنى على المحكمة الاتحادية أن تعالج هذا الموضوع على مستوى بغداد، لا أن تطبقه على كركوك فقط، أقصد المحاصصة، ففي نص الفقرة 5 من المادة 23 من القانون 36 تقول: يبقى وضع كركوك السياسي والإداري على ما هو عليه لحين إجراء انتخابات مجلس المحافظة بعد أن يتم تدقيق سجل الناخبين وإزالة التجاوزات على الأملاك العامة والخاصة وما حصل من تغيير، ولا سيّما أن مساحة كركوك كمدينة قد تغيرت ربما بمساحة تصل إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل 2003، وهذه المرة كان التغيير الديمغرافي لمصلحة الكرد، والأحياء التي أضيفت أو تم التجاوز عليها هي كردية، علماً أن المحافظة كانت تنفق على أحياء التجاوز هذه وفق النظام والتصميم الأساس للبلدية، فتنفق عليها من أموال تنمية الأقاليم وتمد لها الكهرباء والماء والمدارس وتشجع الكرد على

الاستقرار فيها، رغم أن بعضهم ليسوا من كركوك أصلاً، وكان واضحاً أن الهدف هو فرض سياسة الأمر الواقع والوصول إلى الاستفتاء المحدد في الدستور في نهاية 2007، ولكي تكون كركوك حسب وجهة النظر الكردية مدينة كردية، ولهذا، نجد أن الأحزاب الكردية أنفقت الكثير من الأموال على هذا الموضوع، علماً أن الاستفتاء الذي أرادوه خلافي، ولم يحصل، والأمم المتحدة قالت: إن الاستفتاء تأكيدي وليس خلافياً، أي الاتفاق على الحل أولاً ثم نذهب للاستفتاء، وربما هذه إحدى الأسباب التي جعلت الكرد يعترضون على تقرير ديمستورا رغم أنهم وافقوا على ما ورد فيه من مقترحات أخرى بخصوص باقي المناطق

إن مجلس محافظة كركوك موجود نتيجة لانتخابات حصلت وفقاً للأمر 71 وهو أمر سلطة الائتلاف، وكان عدد المقاعد في مجالس المحافظات 41 مقعداً لكل محافظة، وعندها أفتى الشيخ حارث الضاري (رحمه الله) في 2005 الاشتراك بالانتخابات في كركوك، واشترك التركمان والأكراد فيها، وحصل العرب فيها على 6 مقاعد والتركمان على 9 والأكراد على 26 مقعداً في قائمة واحدة، وكانت هذه النتيجة لأنه لم يشترك من العرب إلا التجمع الجمهوري العراقي في وقتها بقيادة السيد سعد عاصم الجنابي، ولايزال وضع العرب في المجلس بـ 6 مقاعد.

أما الخطوة التي حصلت بقضية رفع علم إقليم كردستان فأنا أعتقد بأنها خطوة غير مدروسة، ولم تناقش مع الكرد أيضاً فيما بينهم، ولكن بسبب الصراع داخل الأجنحة التي ينتمي لها المحافظ، وكذلك الصراع مع الشارع الكردي وشحن الشارع الكردي قومياً، ولا سيّما أن مجلس المحافظة في بدايته عام 2005 كان أغلبهم الـ26 من الاتحاد الوطني الكردستاني، على اعتبار أن الجمهور الكرد في كركوك هم للاتحاد الوطني، والذي حصل أن السيد المحافظ بعد أن حصلت تطورات كبيرة، وبعض من أعضاء مجلس المحافظة ترك العمل وشغل منصباً تنفيذياً، واستقال أو تقاعد، والتعويض والأصوات التي تليهم هي للحزب الديمقراطي، وبالتالي، أصبح مجلس المحافظة الآن بعد أن كانت فيه الغلبة للاتحاد الوطني أصبحت للحزب الديمقراطي، لذلك اختار المحافظ توقيتاً ذكياً فقدم هذا الطلب، وعندما رفضه مجلس المحافظة خرج للشارع وهو يقول: إن الذي رفض هم من الحزب الديمقراطي، وعندما يوافق يخرج كبطل قومي ويقول: أنا من رفعت العلم على كركوك، فهذا الذي حصل كان إجراءاً أحادياً، فلا تحل مشكلة كركوك بالطريقة التي تعامل بها السيد المحافظ، وحقيقة كنا نأمل أن هنالك حواراً، وليس نحن من عطل الانتخابات في كركوك، لأنما كنا ننتظر أن يتم معالجة سجل الناخبين... سجل

الناخبين بشكل بسيط في كركوك في 2003 كان نفوسها 827 ألفاً خرج منهم 225 ألفاً من العرب بما يعرف بجماعة العشرة ألاف الذين ذكرناهم سابقاً، فنحن إذن نتحدث عن 600 ألف.

إن نفوس كركوك حوالي مليون ونصف، ولقد قلنا: إن سجل الناخبين فيه مشكلة لجنة المادة 140 التنفيذية التي رأسها الشبلي وزير العدل ثم بعده رائد فهمي بعد 2007 ثم السيد هادي العامري في وثائقها، رغم أنها كانت لجنة قدمت تسهيلات كثيرة للكرد بسبب سطوتهم، وكذلك مجاملة الأحزاب الشيعية في بغداد لهم، وإن الوثائق التي كانت تطلبها لجنة المادة 140 من الدستور كانت شكلية في الكثير منها، وفيها كان على العرب والتركمان ومع هذه التسهيلات والقضايا الشكلية إثبات الكركوكيين الأصليين، ورغم التسهيلات التي ذكرت فهناك 60800 عائلة لم تستطع أن تثبت أنها من سكان كركوك الأصليين، وأن الوثائق كانت غير كافية.

وبذا عندما نتحدث عن عائلة (أب ـ أم) نتحدث عن 120 ألف ناخب، وعندما نتحدث عن عائلة من 3 ناخبين فقط فإننا نتحدث عن 180 ناخباً أضيفوا إلى سجل الناخبين.

قدروا إشكالية الذي حصل في كركوك... فكركوك الآن هي 12 مقعداً في البرلمان، فمن غير المنطقي أن يكون الناخبون قريبين من 900 إلى مليون ناخب... الـ12 مقعداً في أي محافظة لا يمكن أن يكون عدد الناخبين فيها 500 ألف ناخب في أحسن الأحوال، أما في كركوك فنقترب من المليون ناخب، وبالتالي، فنحن والتركمان أيضاً نشك في هذا السجل، وطالبنا بضرورة تعديل سجل الناخبين لغرض أن نذهب إلى الانتخابات.

وعندما نتحدث عن الانتخابات البرلمانية التي جرت في 2005 في كركوك كانت النتائج أن العرب كانوا 3 مقاعد ومقعدين من المقاعد التعويضية الوطنية، أي أصبحوا خمسة مقاعد، والتركمان مقعد والبقية للأخوة الكرد.

في 2010 دخلنا نحن والتركمان في قائمة، وحصلنا على 211 ألف صوت مقابل 205 آلاف للكرد، حصلنا على 6 مقاعد والكرد على 6 مقاعد، لكن الذي حصل في 2014 أننا حصلنا على مقعدين فقط والتركمان أيضاً حصلوا على مقعدين، والباقي ذهبت للكرد.

الذي أريد أن أقوله: لا يمكن الاعتماد على نتائج الانتخابات بتحديد الهوية الديموغرافية لكركوك.

الآن بعد كل هذا الذي طرحته من مشكلات الدستور وتقرير الأمم المتحدة وما هو عليه مجلس محافظة كركوك وأسباب المشكلة التي حدثت... أريد أن أتحدث هنا عن ما هو الحل في ظل هذه الظروف...

فنحن نعتقد وكذلك التركمان تقريباً في هذا الرأي، وأيضاً بعض الأفراد من التحالف الوطني الكردستاني أن الحل لكركوك هو أن تكون إقليماً مستقلاً منفرداً لا يرتبط بأحد، وهذا أحد الحلول التي طرحتها الأمم المتحدة، وهو يحكم وفقاً لصناديق الاقتراع، والذي يدعى الأغلبية، فيذهب إلى تلك الصناديق وفق انتخابات نزيهة بإشراف أممي وسجل انتخابات متفق عليه.

وبالمناسبة فإن تقرير ديمستورا وردت فيه فقرة مهمة جداً تقول: يجب أن نذهب لتنمية المناطق اقتصادياً، وبعد هذه التنمية لن يهتم المواطن بشخصية الحاكم سواء كان عربياً أو كردياً أو تركمانياً أو مسيحياً، فستكون الأولوية عندها في المدينة للذي يقدم الخدمات ويقدم عيشاً أفضل للسكان لا بالحاكم وهويته، والبعض من الأخوة في التحالف الوطني الكردستاني لديهم هذه الرؤية، ولكن بسبب البروبّاغاندا والصراعات بين الحزبين والخوف من أن يتعرضوا للجلد وأنهم تنازلوا عن كركوك، فبسبب هذا الوضع الضاغط اجتمعت قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني واتخذت قراراً كحزب رفض فيه إقليم كركوك على اعتبار هذا الرأي، وعندما يخرج من الاتحاد سوف يحرجهم أمام الشارع الكردي بعد أن تمت تغذية الشارع قومياً بشكل كبير، لهذا مازلنا نعتقد أن الحل لكركوك لا بد أن يكون بإقليم وأن يكتب لها دستور خاص بهذا الإقليم، وينظم العمل وتقسم السلطة وتوزع الوظائف لكي لا تشعر قومية أنها ستكون مظلومة، بغض النظر عن من الأكثر ومن الأقل بعدد السكان.

وما أريد أن أقوله أنه وفقاً للنسب فإن السكان في كركوك موجودون، الأكراد والتركمان والعرب والمسيح، لهذا يجب أن نضع حلاً منطقياً متفقاً عليه جميعاً، ونترك التاريخ والإحصاءات والماضي، ونتفق على حل يرضي كل الكركوكيين لكي يستفيدوا من الثروة ويعيشوا بسلام، لأننا إذا ذهبنا للاعتماد على التاريخ فسوف نختلف على النقطة التاريخية التي يجب أن نرتكز عليها في تحديد هوية المدينة، أي هل نتفق على القرن التاسع عشر أو الثامن عشر أو العصر العباسي أو الآشوري، إذن لن نتفق على تاريخ محدد أو أي إحصاء نذهب له، أ هو إحصاء 1934 أو 1947 أو إحصاء 1957 أو إحصاء 1965 أو 1977 أو 1987 أو 1997، كل مكون سوف يتحجج ويقول: هذا الإحصاء أفضل أو ذاك أفضل، كل حسب معيار يدعم أغلبيته أو رأيه في

موضوع ديمغرافية كركوك وبعبارة أخرى هل نذهب لكركوك العثمانية أو العراقية في العهد الملكي أو العراقية في العهد البعثي أو كركوك الحالية في ظل هيمنة الأحزاب الكردية عليها.

و بالمناسبة إن التركمان ليسوا بقايا العثمانيين إطلاقاً، بل هم الأقوام التي حكمت بعد العصر العباسي، وحكمت العراق من زمن المعتصم وما تلاه... والتركمان الموجودون في كركوك إما سلاجقة وإما بويهييون، والكثير من المدن كانت لهم، وإذا عدت إلى كركوك كمدينة، فأنا أجزم أنها بنكهة تركمانية، وهذا لا يمنع من وجود الكثير من الأسر العربية والكردية داخل المدينة، ولكن شرقها كردي وغربها عربي.

وهنا أريد أن أشير إلى قضية طالما أشار لها الإعلام الكردي، وهي أن العرب يعود وجودهم في كركوك إلى عام 1937، وهنا أود أن أوضح أن الشيخ عاصي العلي شيخ قبيلة العبيد عندما أصبح نائباً عن كركوك في عام 1936 كان قد مضى على صدور قانون الدفاع الوطني ـ أي التجنيد الإلزامي ـ سنة واحدة فقط، وكانت الاستجابة ضعيفة لتنفيذ هذا القانون، وفي افتتاح دورة مجلس النواب سأل الملك غازي الشيخ عاصي العلي: لماذا أبناء قبيلة العبيد لا ينخرطون في الجيش؟ فأجابه الشيخ عاصي بأن العبيد عبارة عن قبائل ترعى الغنم والإبل، وهم غير مستقرين في مكان محدد داخل لواء كركوك، ففي الشتاء ينزلون إلى البراري شمال جبال حمرين وفي الربيع والصيف يكونون في الجبل ليستفيدوا من المراعي لحلالهم، وعندها سأل الملك الشيخ عاصي: ما هو الحل؟ فأجابه: اعمل لهم مشروع ماء لكي يستقروا في البرية، ولا يصعدوا للجبل، ويكون هنالك سهولة من الحكومة بالوصول إليهم وتجنيدهم، وبهذا صدرت الإرادة الملكية بعد سنة بتنفيذ مشروع ري الحويجة لإسكان قبيلة العبيد في برية الملحة، أي أنهم يستقرون ضمن أراضيهم، ولم يكونوا يأتون من محافظة أخرى، والذي تغير أنهم تحولوا من رعاة فقط إلى رعاة وفلاحين.

كركوك مدينة مكونات وقوميات، نعم قد نختلف على النسب وعلى لحظة البدء التاريخي، لكننا نكاد نجمع أنها تضم كل المكونات، ويجب أن نضع حلاً مرضياً لكل هذه المكونات والذهاب إلى أن تكون كركوك إقليماً مستقلاً.

المداخلات

- **الأستاذ أحمد:** لماذا تحاول أنت والمحاضران قبلك الأستاذ شوان والأستاذ طورهان إثبات أن كركوك التاريخية يسودها مكون ما؟ الآن، في ظل تعقيدات وضع كركوك التي تعرفونها جيداً... ما قيمة إثبات أن كركوك كانت كردية أو عربية أو تركمانية؟ حبذا لو تشرح لنا حتى نفهم سبب هذا الإصرار على استعراض تواريخ متعارضة...
- **الدكتور محمد تميم:** لم أرد في حديثي أن أثبت بأن كركوك عربية أو كردية أو تركمانية، بل تكلمت عن الحدود والجغرافية التي لم تكن في يوم من الأيام مستقرة، فما قلته في هذه المحاضرة هو أنني أؤكد على أن كل القوميات موجودة.

لا أريد أن أناقش أي قومية هي الأكثر، لأنها تتبع شخصية الحاكم، ولربما أن البعض بدأ يغير انتسابه إلى هذه القومية أو تلك حسب الواقع السياسي والإداري في الزمان الذي ينتمي إليه، ما أريد أن أقوله هو أن كركوك هي مدينة لكل المكونات، فيها الكرد والعرب والتركمان وبفترات مختلفة، وإذا عدنا إلى ما قبل التاريخ أو بعده أو العهد الإسلامي، أو العثماني أو التركي أو الوطني أو بعد حقبة البعث، نجد أن هنالك اختلافٌ في عدد القوميات.

لم أحاول أن أثبت هنا بأن العرب أكثر، وإنما يجب أن نتفق على هوية سكان المدينة وتاريخها، وبعدها نستطيع أن نتفق على هوية المدينة، أي لا يمكن أن نتفق على أي عنصر أو أي قومية لها الغلبة، لذلك فقد طرحت حلاً وكان مقبولاً من أغلب الأطراف، وهو شبيه بالحل الذي حصل لإيرلندا الشمالية.

- **السيدة سحر الفتلاوي:** هل ما زالت المادة 140 تتمتع بوضع قانوني ودستوري؟ وإن كانت كذلك، فهل يمكن أن تمثل مدخلاً للحل... وبعد هذا أسألك: ما هي إمكانية تطبيقها فعليا...؟
- **الدكتور محمد تميم:** إن المادة 140 من الدستور ولدت ميتة، وحسب قول أحد الأخوة من التحالف الوطني بأننا كتبنا المادة 140 بطريقة خاصة لكي لا تنفذ، أي أن هنالك صعوبة

في آلية التطبيق، وأما من يريد القفز بحل بأن يذهب إلى الاستفتاء فهناك آليات كبيرة كتحديد الحدود والوقت، أو نعود إلى 1918-1923 عندما كانت أربيل تابعة إلى كركوك، أو إلى السليمانية التي كانت أيضاً تابعة لكركوك والتي استقلت بلواء عام 1924. أو إلى حدود 1975، وهذا ينطبق على كل العراق، دهوك وكربلاء وسامراء وتكريت وغيرها.

أعتقد أن الحل هو أن نعيد قراءة التقرير الأممي بشكل جيد، ونضع حلولاً لمحافظة كركوك ترضي جميع الأطراف، وأن نحتكم إلى صناديق الاقتراع بعد أن نزيل كل الإشكالات.

- **الأستاذ سرمد الطائي:** إن مساحة كركوك كانت أقل من 30 كم، والآن ربما تجاوزت الـ80 كم، وزيادة عدد السكان كانت زيادة غريبة وبشكل كبير جداً، والدليل الوثائق التي تحدثنا عنها، وهي وثائق لجنة 140... هنالك أكثر من 60 ألف عائلة لم تستطع أن تثبت أنها من أهالي كركوك... علماً أن هذه العوائل مضافة إلى سجل الناخبين، وبذا ففي كل انتخابات لن تكون نتائجها تعكس الواقع الحقيقي لسكان ومواطني كركوك.
- **الدكتور محمد تميم:** تحدثت بعجالة عن زيادة عدد سكان كركوك ومساحتها بعد 2003، وفهمت أن الكرد هم من كان وراء هذه الزيادة... هل هذا صحيح؟ وهل تم بشكل طبيعي...؟ أرجو إيضاح ذلك...
- **الأستاذ أكرم العساف:** هل هنالك من يستخدم ثروة كركوك لتحديد مصيرها؟ نعلم جميعاً أن الكرد هم من يتحكم الآن بنفط كركوك... فهل النفط هو أداة الحسم، أو أن المشكلات الديموغرافية تستوجب حلاً ديموغرافياً؟
- **الدكتور محمد تميم:** وجود النفط أحد المشكلات التي ابتليت بها كركوك، وربما كل الصراعات والدماء التي جرت في كركوك جزء كبير من أسبابها هو النفط... فهو لايزال يمثل عاملاً رئيساً في مشكلات كركوك، ولهذا، نحتاج إلى حل عراقي وطني يتحدث ويسن قانون النفط والغاز، وعندها نعلم أن النفط يذهب لشركة نفط وطنية عراقية واحدة، تصدر هذا النفط سواء كان من كردستان أو البصرة أو كركوك، فما دام قانون النفط والغاز لم يسن إلى الآن فإن المشكلة مستمرة وتبقى كركوك خاصرة ضعيفة بسبب الصراعات القومية الواضحة، ويغذي النفط هذه الصراعات، ولكن عندما يكون هنالك قانون نفط وغاز موحد لكل العراق يعالج هذه الإشكالات، فسوف يكون الأمر مختلفاً.

- **الدكتور طالب محمد كريم:** ذكر السيد المحاضر مشكوراً أن توصيات الأمم المتحدة تؤكد على عامل التنمية الاقتصادية، ويعتقد جناب الدكتور تميم أنه يمكن أن يكون هذا حلاً، والسؤال هو الآتي:

1 ـ هل نفهم من ذلك أن الإرادة السياسية هي بمعزل عن اختيارات المكونات التي تسكن كركوك؟

2 ـ ذكر أيضاً أن هنالك 1000 عراقي من الديانة اليهودية كانت تسكن كركوك! هل لديكم الاستعداد أو العمل على إعادة اليهود إلى العراق بصورة عامة وكركوك بصورة خاصة؟

3 ـ كيف ترى مستقبل كركوك؟

- **الدكتور محمد تميم:** بالنسبة إلى الفقرة الأولى بالسؤال: إن الإرادة هي بمعزل، ونحتاج إلى صوت عقل ونتحاور لكي نضع حلاً يرضي جميع المكونات في كركوك بهدوء وسلام. أما فيما يتعلق بالشق الثاني، بأن هنالك 1000 عراقي من الديانة اليهودية تسكن كركوك، فقد تحدثت عنه عام 1801 وعن ولاية الموصل، فعدد الطائفة الموسوية في ولاية الموصل، وليس كركوك وحدها، رغم أنني لا أنكر أن هنالك مراقد لبعض الأنبياء اليهود في قلعة كركوك، وأما عن أنه هل لدي استعداد للعمل على إعادة يهود العراق؟ فإن هذا الأمر لا يتعلق بي، وإنما بالسياسة العراقية بشكل كامل، وأن اليهود هم من هاجر وترك العراق... وليس العراق من أخرجهم بالقوة، وأما كيف أرى مستقبل كركوك فأعتقد أنه إذا ما جلسنا وتحاورنا ووضعنا حلاً سيكون لكركوك مستقبل زاهر، وأما استمرارنا بسياسة الشد والجذب وتقديم الوثائق والادعاءات بأن هذا المكون أكثر من ذاك، ونختلف في تحديد التاريخ فلست متفائلاً إذا بقي الحال هكذا.

- **الأستاذ شيروان الوائلي:** الاختلاف واضح في السند التاريخي لكركوك كنشأة وسكان وحجم التمثيل بينك وبين السيدين اللذين سبقاك، ولهذا، لو بقينا في تصنيف التاريخ كل حسب ما يعتقد ويريد فلن نحل المشكلة، وستبقى القضية نفسها ـ قضية إسلام التاريخ وتبايناته المتعددة ـ بعيداً عن إسلام النص منذ 1400 عام. ولهذا، الذي ذكرته حول المقترح الأممي بأن تكون كركوك إقليماً مستقلاً، والذي استنكره الأخ دكتور تورهان البارحة عندما ذكرته، وهو في نظري الحل الأمثل لهذه المشكلة العصية، ولكن الأهم هو قبول جميع الأطراف بهذا الحل سواء المتضررة الآن والمستفيدة من السلطة بحكم

الواقع السياسي الحالي، وبعكسه فأعتقد أننا سنبقى ندور في دوامة تفقدنا الكثير، حتى لو كان عامل القوة يريد حسم الموقف، فلن يستمر طويلاً!

- **الدكتور محمد تميم:** ما تفضلت به صحيح، وأعتقد أن الحل الأمثل أن تكون كركوك إقليماً بدستور خاص بها، يتعايش مواطنوها بشكل سلمي، وتحل جميع المشكلات وينزع فتيل الأزمة فيها، لأنها برميل البارود الذي يجب التعامل معه بحذر كما وصفها تقرير بيكر هاملتون، حتى إذا كان هنالك عامل قوة، وكما تعلم فإن النظام السابق عمل ما عمل في كركوك، إذ كان من القوة بحيث لم يصل إليها أحد... ولكن هل استطاع أن يذيب القوميات ويغيرها؟؟ بالتأكيد لا، لأنها مدينةٌ لقومياتٍ عاشت فيها منذ آلاف السنين.

- **الأستاذ شوان داودي:** سؤالي بشقين:

هل التغيرات في الواقع بعد 2003 حدثت في كركوك فقط؟ هل واقع بغداد وديالى لم يتغير؟ لماذا الإصرار على إعطاء كركوك فقط وضعاً خاصاً؟ هل نينوى وديالى وصلاح الدين وبغداد ليس فيها كل المكونات بنسب مختلفة؟ برأيي المتواضع إن الكرد أخطؤوا عندما طالبوا بالنسب في إدارة دوائر الدولة، كان من الضروري المطالبة برفع الغبن عن المواطنين الكرد في حق الحصول على الوظيفة... هل تعلم أنه إلى اليوم لم يتجاوز الموظفون الكرد في مؤسسات الدولة 18 بالمائة بسبب السياسات التي مورست من بغداد اتجاه الكرد قبل وبعد 2003.

- **الدكتور محمد تميم:** لقد كانت النسبة في كركوك غير طبيعية، وبالتأكيد توجد نسبة نمو سكان في عموم العراق، وهذا ليس قولي، وإنما هنالك وثائق تقول: إن هنالك 60 ألف عائلة لم تستطع أن تثبت أنها من كركوك، ونحن ليس لدينا أي اعتراض على من يريد أن يرجع إلى أرضه في كركوك... والذي أريد أن أقوله: إن عملية التغيير التي استمرت لعام 2005 ـ 2006 ـ 2007 قبل انتهاء الفترة الزمنية للمادة140 في 31-12-2007 كانت هائلة وبالأرقام... وكنت أتمنى بأن تمنح بغداد أولوية أكثر لكركوك وتصفير هذه المشكلات ومعالجتها بما يتعلق بالتجاوزات والخلل في سجل الناخبين لكي نذهب إلى الانتخابات، ونضع حلاً لأهل كركوك لكي يعيشوا بسلام، ويستفيدون من ثروة النفط لا أن يبقوا يستفيدون من دخان هذا النفط.

- **الدكتور عبد الصمد:** ما هي الآلية التي تستخدمها المفوضية في تحديد مواطني كركوك بعد 2003؟ وهل هي آلية مجدية في نظركم؟
- **الدكتور محمد تميم:** المفوضية لحد الآن ليس لها أي آلية لتحديد مواطني كركوك، وإذا أردنا أن نتحدث في زمن المفوضية الأولى التي شكلتها الأمم المتحدة قبل سريان الدستور فقد كان هنالك ضيف من الخارجية الأمريكية (آرميتاج) زار مفوضية كركوك وضغط عليها وإضافت 200 ألف شخص دون تدقيق إلى سجل الانتخابات، والمفوضية إلى الآن تعتمد في تحديد الكركوكيين على من يقوم بنقل بطاقته التموينية فقط، وما زلنا ننتظر من الحكومة تحديد ماهية المواصفات التي تنطبق على المواطن الكركوكي لكي يذهب ويدقق، لأن العملية مشتركة بين التجارة ودائرة الأحوال المدنية.

والمفوضية تذهب وتختار الكركوكي الذي هو 57، وإذا كان كذلك فما هو مصير المسجلين كفري وقرطبة والطوز وجمجمال؟ وإذا أردنا أن نذهب إلى 65 فما هو المعيار للمواطن الكركوكي، وإذا أردنا الذهاب إلى 77 أو 87 ما هو المعيار؟ وما مصير الزاب التي ألحقت بالحويجة من محافظة نينوى؟ فبالتالي فالمفوضية إلى الآن ليس لديها أي معيار؟ فأي شخص يمتلك وثائق وزارة التجارة في كركوك يدخل في السجل ويصبح من مواطنيها، ولهذا، أصبح عدد الناخبين في كركوك يقترب من المليون بينما لديها 12 مقعداً فقط.

- **الدكتور ديار أحمد:** سؤالي هو: هل يمكن دستورياً لمحافظة واحدة أن تصبح إقليماً؟ فهنالك خلاف بين اللغة العربية والإنكليزية للدستور، فمن اللغة العربية يبدو أنه يمكن ذلك، ولكن قراءة الدستور باللغة الإنكليزية تعطي انطباعاً أن محافظة بمفردها لا تستطيع تشكيل إقليم مستقل.
- **الدكتور محمد تميم:** في الحقيقة أنا لم أطلع على الدستور بالنص الإنكليزي، بل اطلعت على النسخة العربية، وهي اللغة الرسمية والمعتمدة، وأعتقد أنه من الممكن حسب الدستور أن تعلن محافظة واحدة نفسها إقليماً، وربما تحول بعض أقضيتها داخل هذا الإقليم إلى محافظات، ويبقى ذلك شأناً داخلياً في هذه المحافظة، كما أن الكثير من الاتفاقات التي جرت في العملية السياسية منذ عام 2006 إلى الآن كان قسم منها خارج الدستور، وكانت لها قوة نافذة في بعض المواد الدستورية، وبالتالي، فإذا ما ارتأت الكتل

السياسية أن تتفق بنية حقيقية، فهي تستطيع أن تجعل كركوك إقليماً حتى لو كان النص الإنكليزي لا يتيح ذلك.

- **السيد زيد الطالقاني:** أود أن أسألك... ما هو وضع العرب والتركمان بشأن تشكيل قوات عسكرية موازية لقوات البيشمركة؟ فإذا كنتم تراقبون وضع كركوك منذ 2003، فكيف فاتكم أن القوة العسكرية واحدة من أهم مقومات تعديل مسار أي مفاوضات...؟ ما هو حجم تمثيل العرب والتركمان في قوات الجيش التي كانت تنتشر في كركوك، وكذلك الشرطة والاستخبارات وغيرها...؟ هل العرب والتركمان مسالمون إلى هذا الحد دكتور؟

- **الدكتور محمد تميم:** إن العرب والتركمان لم يكن لديهم نية في تشكيل قوة موازية، بل ربما فكروا بأن تكون هنالك قوة من كل المكونات، عرب وأكراد وتركمان ومسيحيين موازية للبيشمركة، لأنها ليس لها وجود في كركوك قبل 2008، وحتى عندما تشكلت فرقة 12 وعمليات شرق دجلة واقتربت قوات البيشمركة منها كادت أن تكون هنالك احتكاكات بين الطرفين في الجهة الشرقية، وقوات الجيش كانت في الجهة الغربية من المدينة... أما موضوع نسبة عدد التركمان والعرب والأكراد، فقد كانت موجودة في قوات الجيش، وكان من بينهم بعض القيادات مثل أمراء السرايا والأفواج والألوية، وأحياناً قيادات الفرقة واللواء الذي تشكل في كركوك بعد عام 2003، وكان قائده هو قائد القوة الجوية الحالي، وهو شخص نصف عربي ونصف كردي... وفيما يتعلق بالشرطة والاستخبارات فلدينا أعداد بها، إذ يقال: إن العرب أكثر، ولكن قيادات المراكز والضباط ليس لدينا منها إلا مركز شرطة واحد مديره عربي.

- **الشيخ صباح الساعدي:** توجد عدة أمور أراها أساس للحل في كركوك، فقد يكون من المفيد سماع وجهة نظركم بخصوصها...

أولاً: الصراع في كركوك صراع إرادتين، الأولى داخلية والأخرى خارجية تستخدم إلى حد ما الداخلية، وما لم يتم قطع الإرادة الخارجية عن تأجيج الإرادة الداخلية للصراع فلا يمكن أن نصل إلى تفكيك موضوع الصراع الداخلي، ما هي رؤيتكم لقطع التدخلات الخارجية للدول المستفيدة من الصراع الداخلي.

ثانياً: كما بينت في سؤالي السابق للدكتور طورهان المفتي العزيز أن تحديد هوية كركوك الاجتماعية لا يرتب أثراً كبيراً إلا إذا استخدم ذلك في تحديد الهوية السياسية لكركوك، وهذا يستدعي الاهتمام بإيجاد ضابطة محايدة ولو بالاستعانة بالأمم المتحدة في هذا الإيجاد للضابطة لتحديد الهوية السياسية لكركوك.

ثالثاً: التقاطع حاد جداً بين المكونات السياسية المؤثرة في وضع كركوك في كل الحلول المطروحة، سواءٌ تحويلُها إلى إقليم أو ضمُّها إلى إقليم كردستان أو بقاؤها في وضعها الحالي وإعطاؤها مزيداً من الإدارة اللامركزية، وبالتالي، فلا بد من التفكير بحل جديد؟ هل من الممكن تصور حل آخر غير هذه المطروحة.

- **الدكتور محمد تميم:** نعم، هنالك إرادة خارجية تحرك جزءاً من الصراع في كركوك، ونحن نؤمن بالحل الداخلي وأن نتحاور، وكما ذكرت في حديثي، إن جزءاً من سبب الإرادة الخارجية هو وجود النفط... والأزمات المتتالية التي تعرضت لها ولذلك قبل أن نتحدث عن الإرادة الخارجية، وكنت أتمنى ألّا نفتح الباب للتدخلات الخارجية، وآخر شاهد على ذلك قضية العلم التي جعلت من تركيا وإيران والكثير من الجهات تصدر بيانات حول ذلك، وكانت في بعض الأحيان أقوى من بيانات الحكومة العراقية الحالية، فأنا مع الحل العراقي في أن نضع الحلول، ولا مانع أن يكون برعاية أممية.

  أما في تحديد هوية كركوك الاجتماعية، فلن يترتب على ذلك أثر إذا استخدم ذلك في الهوية السياسية، ولا مانع من أن نستعين بالأمم المتحدة في حل هذا الموضوع أيضاً

  وحول السؤال الثالث في أن التقاطع حاد بين المكونات سياسياً وقومياً، وأن الحلول المطروحة أكثر من الحلول التي طرحناها وطرحتها الأمم المتحدة، وهي أربعة حلول، وأنا مع الحل الأفضل وهو أن تكون كركوك إقليماً مستقلاً.

- **السيد فلاح الطالقاني:** تحية طيبة سيدي الكريم... بعد الاستماع إلى 3 محاضرات عن وضع كركوك، لم نلمس أن هنالك أملاً للحل يلوح في الأفق... يبدو أن ممثلي مكونات كركوك استغلوا السنوات منذ 2003 حتى الآن للبحث عما يعزز مواقفهم الخلافية، وليس ما يدعم فرص التوصل إلى حلول... يبدو أن الجميع يصمت عن طرح حلول جريئة، ما يعني أنهم مؤمنون ضمناً بأن القوي هو من سيفرض كلمته أخيراً... أي أن الحل هو في السلاح، وأتمنى أن أكون مخطئاً.

- **الدكتور محمد تميم:** لا زلت أعتقد بأن هنالك إمكانية لأن نصل إلى حل في أن تكون كركوك إقليماً مستقلاً، وتحكم وفق صندوق الاقتراع في من يريد أن يحكمه وفق آليات وشروط وتقاسم للسلطة وعيش بهدوء وسلام، وأنا لم أذهب لتعزيز وضعي، واستعرضت الحالة التاريخية ثم ذهبت إلى الحل وتحدثت عنه بكل صراحة، وربما بعض القوميين العرب يرفضون حديثي هذا، وعندما طرحت هذا الحل في وقت سابق ـ وقد كتبت هذا النص في عام 2009 وليس اليوم ـ وضعت شكل الدستور والحكم لكركوك، وكنت في الحوارات الداخلية أعرض على زملائي من بعض القوميات ما كتبته عام 2009.
- **الأستاذ شوان داودي:** إذا أصبح الكرد خارج المعادلة في كركوك... هل سيصل العرب والتركمان إلى تفاهمات بحكمة الآن؟
- **الدكتور محمد تميم:** أنا لا أقول إن الكرد خارج المعادلة، أما إذا كنت تفترض افتراضاً غير موجود، وتريدني أن أعطي حكماً لا يمكن أن يكون بشكل منطقي فهذا شأنك... لا يمكن أن نتصور حلاً ثنائياً أو أحادياً أو حتى ثلاثياً، فالحل يجب أن يكون رباعياً، العرب والأكراد والتركمان والمسيحون يصلون إلى اتفاق مرضٍ لكي تعيش كركوك بسلام، أما أن نقول بأن يأتي العرب والتركمان بحل فمعناه أنه لا حل في كركوك، فيجب أن يكون الحل شاملاً وليس جزئياً.

المحاضرة الرابعة عشرة

قانون انتخابات مجالس المحافظات 2018:

أزمة جديدة

2017/8/12

الأستاذ فائق الشيخ علي

2017/8/13

الأستاذ أمير الكناني

2017/8/14

الأستاذ مقداد الشريفي

مركز الرافدين للحوار

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

فائق الشيخ علي

عضو مجلس النواب

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

مجتمعُ متحاور : وطنُ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	بكالوريوس في القانون
الجامعة	جامعة بغداد / العراق
سنة التخرج	1987

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / النجف الاشرف / 1963
محل الاقامة الحالي	العراق /بغداد
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	حزب الشعب للإصلاح (الأمين العام)

المؤهلات:

اللغات	العربية / الإنجليزية
الخبرات العامة	خبرة في مجال القانون والتشريع
المؤلفات المنشورة	"اغتيال شعب" ، "مذكرات وريثة العروش" ، "قصة عائلة اعدمها صدام"
المناصب السابقة	سفير سابقاً ونائب حالياً

12 ـ 8 ـ 2017

الأستاذ فائق الشيخ علي

قدم مقترحاً بتاريخ 2016/8/23 إلى اللجنة القانونية حول انتخابات مجالس المحافظات، وقد درس ونوقش، وتبعته عدة مقترحات لبعض النواب وقال: لقد لاحظت أن هنالك نواقص وثغرات وبعض الأخطاء في القانون السابق الذي أجري في انتخابات عام 2013.

وبعد أن جاء القانون من الحكومة جرى عليه النقاش، وقد قدمت الكثير من المقترحات، وكانت اللجنة متكونة من أعضاء ينتمون إلى كتل سياسية وآخرين لا ينتمون، وبالفعل أضيف عدد من المقترحات إلى المشروع.

ومن ضمن المقترحات ما يخص عمر المرشح بأنه يجب أن يكون قد أكمل الـ30 سنة، والنائب المقترح قـلـله إلى الـ28 سنة.

وأيضاً موضوع الشهادة، إذ اكتفت اللجنة القانونية بشهادة الإعدادية بينما النص الذي جاء بالأصل يتحدث عن شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها.

وأشار إلى أن هنالك خلافٌ حول الشهادة بالرغم من أن شهادة الإعدادية قد أقرت، ولكن البعض يصر على أن البكالوريوس هي المعيار.

ونقطة أخرى هي حول حسن السيرة والسمعة والسلوك، وباستطاعة أية جهة مسؤولة أن تفسرها، واستطعنا أن نضيف في اللجنة القانونية استثناءً بألّا يكون محكوماً عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.

وحول التقسيمة 1.7 1.9- 1.4-، فإنها كانت أمّ المشكلات، فقد شغلتنا في الفترة الماضية، وإن أصل القانون الذي خضنا فيه الانتخابات عام 2013 قسَّمَ الأصواتَ على 1.7، وليس مثل القانون السابق. وإن هذه النسبة تعد عند البعض كبيرة، وارتفعت حتى عن انتخابات مجلس النواب 1.6، لذا، طالبنا بتقليلها إلى 1.4، ولكن الكتل المتنفذة ارتأت واتفقت على 1.7، ولما

وصلت إلى البرلمان زعمت بأنها تريد التقسيم على 1.9 وكأنما هنالك موقفان للكتل: الأول 1.9 والثاني 1.7.

كما أوضح الأستاذ فائق الشيخ علي بأنه لا تزال الكتل الكبيرة تعتقد بأنها موحدة، وباستطاعتها في الانتخابات القادمة أن تنزل وتحقق إنجازاً كبيراً، وأن الشارع لها، ولكن في الحقيقة إن هذه الحالة فيها ضعف شديد حتى وإن زعمت الكتل غير ذلك، فالكتل لم تعد كما كانت في السابق، فقد حدثت في داخل الأحزاب والتنظيمات انقسامات هائلة وواضحة، ونراهن بأنها لن تتوحد في المستقبل.

ومن المسائل الأخرى التي تضمنها القانون على سبيل المثال، أن عضو المجلس عندما يفقد مقعده لأي سبب كان يذكر المشروع بأنه يحل محله المرشح القدم في عدد الأصوات الحاصل عليها في قائمته، وهذا معيار مهم جداً، فبعد أن كان رئيس القائمة هو من يرشح لذلك المقعد ممن رشحوا معه كان مقترحنا هو أن العضو الأعلى بالأصوات هو الذي يحل محل من يفقد مقعده.

إن مقترح اللجنة القانونية كان يقضي بأنه كان عدد مقاعد مجلس المحافظة (10)، ويضاف لها مقعد واحد لكل (500) ألف نسمة، فإذا زاد عدد نفوس المحافظة على المليون حسب إحصائية معتمدة وفقاً للبطاقة التموينية زاد عدد مقاعدها، وأضاف أننا نتحدث عن انتخابات لـ(15) محافظة عدد نفوسها 31.500.144، ونص الحكومة يتحدث عن عدد المقاعد لهذه المحافظات (291) مقعداً، وأن مقترح اللجنة القانونية يتحدث عن 205 مقاعد فقط.

والسؤال هو كم كان عدد المقاعد لهذه المحافظات الـ(15)؟ الجواب (488) مقعداً، ونَصُّ الحكومة أنزل عدد المقاعد إلى (291) ومقترح اللجنة القانونية إلى أقل من النصف (205).

وأيضاً في النص الأصلي لمجلس القضاء من (7) مقاعد، يضاف لها مقعد واحد لكل (100) ألف نسمة لما زاد عن (500) ألف.

ومن القضايا المهمة أيضاً التي جاءت في القانون منع استخدام دوائر الدولة ودور العبادة بأية وسيلة كانت لأغراض الدعاية الانتخابية.

ومادة أخرى، وبالتحديد الفصل الثامن في مشروع القانون عن الجرائم الانتخابية، ويبدأ من المادة (38)، ففي المادة (45) قدمنا مقترحات كلجنة قانونية، وهي بأن أغلب الجرائم

نص عليها قانون العقوبات ولم يتركها، فلماذا يذكرها هنا في تشريع جديد ويعددها بهذه المواد الكثيرة، فلا داعٍ لذلك ما دام قانون العقوبات البغدادي قد عاقب عليها سابقاً، فكان المقترح بأن يحذف الفصل الثامن كله.

وأشار أيضاً إلى الصراع الذي حصل داخل البرلمان حول موضوع مجالس المحافظات حالياً بأنها هل تستمر أم لا؟ إن اللجنة القانونية قد قدمت أكثر من مقترح، ولكن عندما حصل التصويت داخل البرلمان صوتت رئاسة اللجنة القانونية ومقررها وعدد من أعضائها على أن تستمر والباقين لا، بل يكون مجلس النواب من يقوم بهذا الدور لحين حصول الانتخابات.

وأيضاً، تمت الإشارة إلى مقترح مهم داخل المشروع، وهو بأنه لا يجوز للعاملين في السلطة التنفيذية من درجة معاون مدير عام إلى درجة وكيل وزير ومن بدرجتهم الترشح للانتخابات إلا بعد تقديم استقالتهم قبل (6) أشهر من موعد الانتخابات. والسبب في ذلك النص هو أن مواقع تنفيذية كبيرة يجبرون موظفيهم والعاملين معهم تحت أيديهم على أن يدلوا بأصواتهم لهم، وحينما يفشلون في الانتخابات، فإنهم عندما يعودون إلى دوائرهم ينتقمون من موظفيهم.

وأضاف أيضاً أن اللجنة القانونية قدمت مقترحاً حول التصويت الخاص للعسكريين وقوى الأمن الداخلي، إذ أن النص يذكر في المادة (47): أولاً: تجري عملية التصويت الخاص للعسكريين وقوى الأمن الداخلي ومن لا تسمح له الظروف للمشاركة في التصويت العام وفقاً لتعليمات تصدرها المفوضية، ومقترح اللجنة القانونية يقول: تجري عملية التصويت الخاص في يوم التصويت العام نفسه، على ألّا يتم التصويت في الوحدات العسكرية، وان لا يترك الأمر إلى المفوضية في تحديد الموعد بعد أو قبل أيام من التصويت العام.

المداخلات

- **الأستاذ حسام الغزالي:** أتمنى أن تفسر لنا بناءً على مثال: ما هو الفرق في النسب بين 1.4 أو 1.7؟ وكيف يؤثر ذلك على توزيع الأصوات وتحديد الفائزين؟
- **الأستاذ فائق الشيخ علي:** البعض يتصور بأن الفارق بسيط ويقلل من أهمية التقسيم على واحد إلى 7 أو 9، إذ أن كل كتله حصلت على 5 مقاعد تتأثر بمقعدين، وإذا صعدنا إلى (1.4)، فالكتل التي حصلت على مقاعد كثيرة تتأثر بمقعد واحد.

ويقول البعض الآخر بأنه لا يوجد فرق مثلاً بين (1.7) إلى (1.9)، وهذا غير صحيح، فيظهر الفرق في المجموع الكلي، وعلى سبيل المثال إذا تيار الأحرار لديهم 4 مقاعد ولديهم شراكة فسيخسرون مقعدين إذا (1.7) أو (1.9)، والآخرون يخسرون مقعدين فتصبح الخسارة 4 مقاعد، فكيف لا يوجد فرق والمقعد الواحد يعتبر مهماً؟

في طريقة سانت ليغو نفترض هنالك 4 قوائم، القائمة الأولى حصلت على 130 ألف صوت، والقائمة الثانية حصلت على 100 ألف صوت، والقائمة الثالثة حصلت على 70 ألف صوت، والقائمة الرابعة حصلت على 30 ألف صوت، فإذا بدأنا التوزيع على 1 فإن هذه الأرقام التي ذكرناها ستبقى نفسها، ولكن عند تقسيمها على 1.4 تختلف الـ130 ألف صوت وستقل، وهكذا، بالنسبة لباقي القوائم تقل بنسبة 4 بل 10 من مائة، فواضح بأن النسب ستقل للقوائم الأربع، وبعدها يتم توزيع المقاعد، والقائمة الحاصلة على 130 ألف صوت ـ أي القائمة الأكبر ـ أصبحت هي الأكبر واستحقت المقعد الأول، ثم القائمة نفسها تقسمها على 3 ثم كل قائمة تقسم على الرقم الذي بعده، إذ يوجد فرق كبير بذلك.

- **الأستاذ أحمد أسد:** هل لك أن تشرح لنا سيادة النائب خارطة التصويت على القانون؟ من صوت بنعم ومن قال لا؟
- **الأستاذ فائق الشيخ علي:** إذا كان السؤال على مجمل القانون، أي على المواد التي وصلنا

إليها فذلك صعب جداً، لأن المصوتين على مادة يختلفون عمّن صوتوا على الأخرى. ولكن إذا كان القصد هو موضوع سانت ليغو تحديداً (1.7) (1.9)، فأستطيع أن أقول لك: إن من صوّت على ذلك هو أغلب التحالف الوطني واتحاد القوى السنية والتحالف الكردستان، أما غير المصوتين فمنهم التغيير الكردستانية وبعض من جماعة الدكتور أياد علاوي، والقوى المدنية أيضاً لم يصوتوا، ولو كان هنالك حرية وطرح (1.4)، لكانت الأغلبية قد صوتت عليه.

- **الأستاذ شيروان الوائلي:** لا أريد أن أخوض في نسبة سانت ليغو، والتي كان فيها الإصرار نفسه في الدورة السابقة، والذي كسرناه بطعننا في المحكمة التي أعطت لنا الحق في القانون النافذ الحالي.

ولكن سؤالي حول الشهادة والعدد، فأنا أجد أن شهادة البكالوريوس ضرورية جداً، لأن مجالس المحافظات يتركز عملها على الدور الرقابي، وهو الأقرب إلى التنفيذي والتشريعات المحلية، أما العدد، فنحن ننتظر أن يكون العدد أقل من نصف العدد الحالي، لأنها أصبحت مجالس معطلة.

- **الأستاذ فائق الشيخ علي:** أرى بأن شهادة البكالوريوس، وعلى الرغم من أنني أمتلكها، لكنها ليست المعيار، إذ أن هنالك أشخاصٌ يحملون شهادات عليا مثل الدكتوراه، ولكنهم لا يستطيعون أن يكتبوا ورقة واحدة من دون أخطاء نحوية ولغوية وفكرية، فالتعليم في العراق منذ بداية التسعينيّات إلى وقتنا الحالي أصبح متردياً جداً ولا يشابه التعليم في فترة الستينيّات والثمانينيّات، لذلك، فالشهادة هي ليست بمعيار حقيقي، ومثال على ذلك، جيرمي كوربين زعيم العمال البريطاني المعارض لم يكن يملك شهادة البكالوريوس، وكذلك جون ميجر رئيس وزراء بريطانيا لا يملك غير شهادة الإعدادية، فهو يمارس عملاً سياسياً، وليس بعمل حرفي.

- **النائب فرات التميمي:**

1 ـ بما أنه تم التصويت على إجراء انتخابات مجالس المحافظات مع الانتخابات البرلمانية المحددة دستوريا، فهل بالإمكان أن تقوموا كلجنة قانونية بتوحيد قانوني انتخابات مجالس المحافظات والنواب في مشروع واحد، ولكل واحد فصلاً بدلاً من الذهاب مرة أخرى لتشريع قانون انتخابات مجلس النواب؟

2 ـ هل اشتركتم مع لجنة الأقاليم والمحافظات في إعداد مسودة التعديل لقانون المحافظات رقم 21 لعام 2008، وتعديلاته المعروضة أيضاً للتصويت من جانب اللجنة في أعلاه؟

- **الأستاذ فائق الشيخ علي:** لا نستطيع ذلك، إذ يجب أن يوجد تشريع خاص بكل قانون، وذلك لوجود معايير مختلفة، تختلف من مجلس النواب عن مجالس المحافظات.

وبالنسبة للسؤال الثاني، فنحن بالفعل مشتركون معهم، لكنهم اعترضوا وصرحوا بأن اللجنة القانونية هي من يجب عليها الذهاب لباقي اللجان الأخرى، وهذا غير صحيح، إذ أن اللجنة القانونية هي من تتحمل الثقل في مجلس النواب، وعلى باقي اللجان التعاون معها.

- **الدكتور نعيم العبودي:** من خلال مراجعة نص مسودة قانون مجالس المحافظات المرفوع من الحكومة إلى مجلس النواب، والذي يتم من خلاله تقليل مقاعد مجالس المحافظات إلى النصف، وبذلك تكون عملية الحصول على مقعد كبيرة، بعد تقليل عدد المقاعد، لذا، فإن اعتماد نسبة (1.4) أو (1.5) أو (1.6) أو (1.7) أو (1.8) أو (1.9)، قد أصبح لا يمثل مشكلة حقيقية، استناداً إلى مسودة القانون، فلماذا الجدل؟

- **الأستاذ فائق الشيخ علي:** إن هذه النسب عندما تقلل، يصل الفارق بينها إلى النصف، وهذا يفرق كثيراً بعملية الحساب، أما مقاعد مجالس المحافظات فبموجب القانون الجديد تصل إلى أقل من النصف، إذ أن العدد الإجمالي الحالي 488 مقعداً، واقتراح اللجنة القانونية 205 مقاعد، بينما نص الحكومة 291 مقعداً، أي أكثر من النصف، وكذلك قللنا عدد المرشحين، إذ كان عدد المرشحين في القائمة الواحدة ضعفاً، أما الآن، فعدد المرشحين كما هو، ويعتبر تقليل النسبة ضرورياً.

- **الأستاذ أمير الكناني:** لدي مداخلة من ثلاثة أجزاء:

الأولى: لماذا لم تناقش اللجنة القانونية مقترح قانون انتخابات مجالس المحافظات المقدم من جانب كتلة الأحرار، وهو سابق لمشروع الحكومة، والذي ثبت فيه تقسيم الدوائر على مستوى المحافظات، والفوز لا على الأصوات، وهذا العمل مخالف لأحكام النظام الداخلي؟

الثاني: من يصادق على موازنة المحافظة السنوية والمشاريع في حالة إنهاء عمل مجالس المحافظات؟ وهل تعتقد أن الرقابة البرلمانية أكثر نزاهة من الرقابة المحلية؟

الثالث: منع ترشيح العسكريين، هل هو تطبيق لنص المادة 9 من الدستور أو هو عمل اجتهادي من اللجنة القانونية؟

- **الأستاذ فائق الشيخ علي:**

1 ـ ليست كتلة الأحرار فقط من قدمت مقترح قانون الانتخابات، إذ قدمت أربعة مقترحات غيره، منها كتلة المواطن التي قدمت مقترحاً، والتحالف المدني الديمقراطي، ومقترحهم الأسبق من حيث التاريخ، فجمعنا هذه المقترحات وأضيفت ودمجت مع مشروع الحكومة، لكي نوائم ما بين المقترحات، حتى لا تطالب كل كتلة بأن قانونها هو الذي يمرر.

2 ـ الجواب عن السؤال الثاني هو أنه في الحقيقة، مثلما يوجد فساد في مجالس المحافظات، فهنالك فساد في مجلس النواب والكتل المتمثلة في مجلس النواب هي الكتل نفسها الموجودة في مجالس المحافظات، ولكن لن تكون هنالك موازنة سنوية، إذ من الناحية القانونية قد توقف عمل مجالس المحافظات، إذ لم يتبقَّ سوى أشهر عن الانتخابات إذا صادق البرلمان على ذلك، وباعتبار البرلمان السلطة الأعلى فهو من يمارس الرقابة.

3 ـ الدستور نصَّ على أن العسكري يجب ألّا يرشح للانتخابات، ويبقى له حق التصويت، وإذا أراد أن يرشح فيجب عليه التخلي عن رتبته العسكرية، وهذا متبع في جميع دول العالم. والنص القانوني الذي أضفناه هو على كل شخص بمنصب وكيل وزير عند تقدمه للترشيح للانتخابات، فعليه أن يقدم استقالته من منصبه قبل فترة من ترشيحه لكي لا يستغل منصبه لذلك.

- **د.فرهاد علاء الدين:** لماذا لا تتحرك الأحزاب والكتل الصغيرة من الآن لتشكيل تحالف كبير كي تتجنب أضرار هذا التقسيم؟

- **الأستاذ فائق الشيخ علي:** هذا الاقتراح مهم جداً، وبالفعل بدأت الكتل بالتحرك على أساس ذلك، ولكن هل الكتل الكبيرة بدأت تبحث عن تحالفات؟ بالنسبة لنا التحالف المدني لدينا تحالفات مهمة مع قوى تشاطرنا الرأي، ونحن معها في قواسم مشتركة كثيرة من أجل العراق، وجرت العادة بأن التحالفات تتشكل في الدقائق الأخيرة دائماً، والمفترض أن مثل هذه القرارات مهمة فيجب أن تدرس وتتخذ بوقت مبكر لأهميتها.

- **الأستاذ جواد الكرعاوي:** هل تعتقد بأن نموذج الجدل بشأن هذا القانون ربما يعكس الصراع بين أحزاب الإسلام السياسي الكبيرة والتيارات المدنية الناشئة؟
- **الأستاذ فائق الشيخ علي:** على صعيد النظرية والفكرية والاستراتيجية، نعم، هنالك اختلاف وصراع بين أحزاب الإسلام السياسي والتيارات المدنية. ولكن نلاحظ عدداً من أحزاب الإسلام السياسي بدأت تطرح أطروحة مدنية أي أن المستقبل للفكر المدني وبناء الدولة المدنية. ونلاحظ من خلال كتاباتهم بأن الإسلام هو من يدعو للدولة المدنية والمرجعية العليا في النجف الأشرف تدعو أيضاً لبناء الدولة المدنية، ونحن كمدنيين نفرح لذلك، ولكن نخشى أن يصادر مشروعنا المدني من جانب هذه الأحزاب.

السيد أمير الكناني: هل بالإمكان تشكيل لوبي برلماني لإسقاط مشروع القانون عند التصويت النهائي والإبقاء على القانون الحالي؟

- **الأستاذ فائق الشيخ علي:** نعم البعض منا، وأنا شخصياً، نخطط لهذا إذا استمرت عملية الغصب والإملاء علينا، وهذا اللوبي مشكل وموجود، وفي التصويت النهائي نحتاج إلى عمل كبير وتحشيد للحضور للقوى التي لا تؤيد القانون من أجل إكمال النصاب، ومن الممكن إسقاط القانون المستبعد والبقاء على القانون الحالي وهذا ليس بالأمر الصعب.
- **الدكتور ضرغام كيكو:** هل تعتقدون أن النسبة (1.7) تحقق العدالة السياسية والاجتماعية وفق الدستور؟ وهل إن قانون الانتخابات المعروض أمام البرلمان والمطروح للتصويت يلبي طموحات الشارع العراقي؟
- **الأستاذ فائق الشيخ علي:** لا أعتقد، وذلك لأن نسبة (1.7) نسبة جديدة على العراق وعلى سانت ليغو، لذا، لا أتصور أن ذلك يحقق العدالة السياسية.

إن المعروض في البرلمان وأصل القانون والمقترحات الموجودة في اللجنة القانونية غير الذي يقر الآن في البرلمان، وطموحنا وطموح الشارع العراقي الذي تترجمه القوى الأخرى والقوة المدنية باعتبارها الأقرب إليه لا تتناسب مع ذلك ولا تلبي الطموح، ولكن بالنسبة للمشروع مع التعديلات التي أضفناها له يمكن أن يسير بنا لمرحلة معينة.

- **السيد زيد الطالقاني:** ما هي توقعاتكم لرأي المرجعية بشأن توجه الكتل إلى إقرار قانون انتخابات المحافظات بهذه الصيغة؟ وهل تتوقعون رأياً ما من المرجعية في هذا الشأن؟ وهل تعتقدون أن الأحزاب التي تقف وراء هذا القانون تجازف؟

- **الأستاذ فائق الشيخ علي:** لحد هذه اللحظة المرجعية لم تتدخل ولم تعطِ رأياً في الصياغات والجزئيات حول هذا الموضوع.

وإذا استمر موضوع صراع كسر الإرادات والفرض علينا والإملاءات على الكتل الصغيرة، فهذه مجازفة، لأنه في النهاية سوف يحدث انفجار، والانفجار قد يكون إسقاط القانون وخروج الكثير من النواب من القاعة ولا يحدث التصويت، وقد يكون الانفجار تظاهرات عارمة يخرج بها الشارع ولا نضمن انضباط هذه التظاهرات.

- **الأستاذ صفاء الأعسم:** هل التحالفات الجديدة المتداول صداها بين الكتل الكبيرة تسير بخدمة المواطن أو ضده؟
- **الأستاذ فائق الشيخ علي:** لحد الآن ذلك فقط كلام إعلام، ولا توجد اتفاقات حقيقية، إذ لا يوجد استقرار في التحالفات ولم تتبلور بشكلها النهائي حتى نستطيع أن نحكم عليها سواء تخدم المواطن أم لا.

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

امير طاهر حسين الكناني

عضو الهيئة السياسية للتيار الصدري

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

مجتمعُ متحاور : وطنُ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	ماجستير في القانون
الجامعة	الجامعة المستنصرية / العراق
سنة التخرج	2013

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق /1968
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	التيار الصدري

المؤهلات:

اللغات	العربية
الخبرات العامة	خبرة في مجال القانون
المؤلفات المنشورة	لا يوجد
المناصب السابقة	عضو مجلس النواب العراقي عن كتلة الاحرار ، مستشار رئيس الجمهورية

2017/8/13

محاضرة الأستاذ أمير الكناني

سبق العراق الكثير من الدول في مجال التشريعات الانتخابية، ففي بداية عام 1876 أصدرت الدولة العثمانية وثيقة دستورية تشكل بموجبها أول مجلس تشريعي كان يسمى مجلس المبعوثان. وتوالت التشريعات الانتخابية منذ عام 1908، إذ صدر في حينها أول قانون انتخابي مروراً بنشوء الدولة العراقية الحديثة عام 1921، وكان هذا القانون في بداية تأسيس الدولة العراقية في عام 1921 شهر تموز عندما توج الملك فيصل الأول ملكاً على العراق، وأصدر في وقته نظاماً مؤقتاً لانتخابات المجلس التأسيسي العراقي في حينها، والذي يعد أول قانون انتخابي في الدولة العراقية الحديثة، بمعنى (الوضع الحالي)، وقد اعتمد هذا القانون نظام الانتخابات غير المباشر، أي بمعنى أعلى الأصوات. ونظام الانتخاب غير المباشر مطابق للنظام الانتخابي البريطاني والأمريكي والأسترالي.

لقد أخذ العراق بهذا المنحى، وهو أعلى الأصوات، أي كان غير مباشر، يشبه نظام الولايات المتحدة الأمريكية، أي يقوم الناخب بانتخاب ممثلين عنه، وهم يقومون بانتخاب النائب.

وكان تقسيم الدوائر على أساس الألوية في هذا القانون، وقد انتخب أول مجلس تأسيسي مطلع عام 1924، وكان معروفاً بوظيفته في إقرار قانون انتخابات جديد، ولم يسمَّ بالدستور، بل سمي بالقانون الأساسي على اعتبار أن الدستور كلمة فارسية من الناحية اللغوية، وكان من مهامه توثيق وتصديق المعاهدات البريطانية ـ العراقية.

قام المجلس التأسيسي بسن قانون الانتخابات سنة 1924، ومن ذلك التاريخ إلى 1958 تقريباً سنت خمسة تشريعات انتخابية، الأول في 1924، 1946، 1952، 1956. وفي قانون 1924 كان سن الناخب 20 سنة والانتخابات غير مباشرة، أي كل 20 ألف ناخب يمثلهم نائب، وكانت في تلك الفترة خطوة جيدة بأن جلالة الملك منع أقاربه من الترشيح، وأيضاً اعتمد نظام الانتخابات غير المباشر.

قانون سنة 1946 كان أيضاً مهماً، فقد عمل على جعل الدوائر على مستوى القضاء، وتعتبر هذه حالة متقدمة جداً، ولم يكن على مستوى المحافظة التي في حينها كانت تسمى بـ(اللواء).

وجاء التعديل الأخير لوجود مشكلات في قانون 46. وكانت هنالك ضغوطات لتغيير القانون، والتي استمرت إلى حين صدور قانون سنة 1952، وقد غير هذا القانون النظام الانتخابي من الانتخاب غير المباشر إلى الانتخاب المباشر.

والمفارقة الجميلة في ذلك العام أنه اعتمد على نظام بطاقة الناخب. وهنا، أسجل عتبي على مفوضية الانتخابات، اذ ناقشت قبل فترة قضية بطاقة الناخب التي استخدمها العراق سنة 1952. وأيضاً، نظمت الدعاية الانتخابية والطعون وما شابه، وقد أضاف شيئاً جديداً، فقد اعتمد على نظام أعلى الأصوات، ولكن اشترط للفوز ألّا يقل عن 40% من عدد أصوات الدائرة الانتخابية للفائز، وإلا فإنها تذهب إلى نظام الجولتين.

والقانون الأخير في العهد الملكي هو رقم 53 لسنة 1956 الذي لم يكن فيه تغيير مبالغ فيه باستثناء زيادة في كوتة المسيح إلى (8) أعضاء، وسمح لمن في خارج العراق الترشح.

وفي العهد الجمهوري، صدرت عدة تشريعات، ولكن للأسف من سنة 1958 إلى 1967 لم تكن توجد أي تشريعات انتخابية، فالزعيم عبد الكريم قاسم عطَّل الحياة السياسية وشُلت الحياة الديمقراطية في العراق لغاية سنة 1967، إذ صدر قانون انتخابي أشار إلى سن الناخب الذي يجب أن يكون 18 سنة، وحق الترشيح 25 سنة.

بعدها صدر قانون المجلس الوطني رقم 55 لسنة 1980، ومن ثم القانون الأخير رقم 26 سنة 1995، ولم يضف في القانون الأخير شيء سوى الإيمان بحزب البعث، واشترط في المرشح أن يكون مؤمناً بمعركة أم المعارك، ولديه شهادة المتوسطة، في حين أن القوانين السابقة كانت تشترط الابتدائية.

لقد استطردت في بداية محاضرتي هذه إلى بعض المعلومات التاريخية والحياة السياسية والانتخابات في العراق لكي نرى ماذا جرى بعد احتلال العراق عام 2003.

إن قوات الاحتلال والحاكم المدني عند إدارته للدولة العراقية بصفته يمتلك السلطتين التشريعية والتنفيذية أصدر الأمر ذا الرقم (96) لسنة 2004، والذي كان قانون انتخاب صادراً

عن سلطة الائتلاف، وقد جاء بنظام انتخابي جديد، وهجر بموجبه نظام الأغلبية المعمول به في أغلب الدول، واعتمد نظام التمثيل النسبي المعمول به في الدول الإسكندنافية، وهو في الحقيقة إجراء غريب قام به الحاكم المدني، لأن هنالك مزايا وعيوباً سأذكرها فيما يخص نظام التمثيل النسبي، وفي الحقيقة، فإن الغاية كانت مجهولة، وأستطيع أن أفسرها فيما بعد، وقد أكون مخطئاً.

جرت الانتخابات بموجب التشريعات التي صدرت بموجب أمر بريمر في 2005 و2008 قانون انتخابات مجالس المحافظات والنواب الأخير صدر في 2013.

فلو ذهبنا إلى الأنظمة الانتخابية المعتمدة، فإن هنالك ثلاثة أنظمة، وهي: (نظام الأغلبية وأعلى الأصوات ونظام التمثيل النسبي والنظام المختلط). إن نظام أعلى الأصوات عادة ما يكون سهلاً وبسيطاً يعتمد على فوز المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات في الدائرة الانتخابية.

وكما أسلفت، فإنه متبع في الدول السكسونية كبريطانيا والولايات المتحدة ونيوزلاندا وأستراليا وماليزيا والعراق قبل عام 1958وفرنسا ومستعمراتها، ويزيد على 22 دولة معتمدة على نظام الأغلبية.

فلو أتينا إلى مزايا هذا النظام، فإنه يمتاز بسهولة ويسر في إظهار النتائج وإمكانية معرفة الناخبين للمرشحين من حيث قدراتهم وإمكاناتهم. وكانت هنالك فرصة للمرشحين المستقلين بالفوز بالانتخابات، وهو يؤدي إلى حكومة قوية ومتماسكة، وهذا هو المهم وحل لم نعاني منه الآن، وأيضاً هو يؤدي إلى معارضة حزبية قوية تتمحور في كتلة واحدة.

إن أغلب الأنظمة التي تبنت نظام الأغلبية تصل إلى مرحلة الثنائية الحزبية، فالولايات المتحدة وبريطانيا الآن، الثنائية الحزبية واضحة فيهما، وهذا له أسبابه الكثيرة، وذلك لأنه يجر الكيانات السياسية إلى ترشيح نخب وكفاءات وقادة رأي ممن لهم التأثير في جذب الناخب.

وإن الاعتماد على هذه المعايير بالتدريج يحول النظام من المناطقي إلى الولاء الحزبي، وهو في النهاية، يؤدي إلى تعزيز سلطة الدولة والحكومة الاتحادية مثلما هو موجود في الولايات المتحدة وأستراليا.

وبالممارسة، فإن هذا النظام يحول من التمثيل المناطقي إلى الحزبي، وباستمرار التجربة أيضاً، يحقق نظام توازن كبيراً بين المصالح المختلفة. وأيضاً هنالك ميزة في أنه يمنع

الأحزاب المتطرفة من التمثيل البرلماني، فإذا لم تكن هنالك قواعد مركزة للحزب على الدائرة الانتخابية، فلن يستطيع المتطرفون أن يتركزوا في دائرة صغيرة، فعادة ما يعتمدون على مناطق واسعة لكي يلموا شتاتهم.

ولكن هذا النظام لا يخلو من العيوب، فهو مثلاً يجعل من الناخب أسيراً في دائرته الانتخابية، وقد تكون المفاضلة على أساس شخصي، ولا تعكس الإرادة الشعبية في أحيان كثيرة.

النظام الآخر هو التمثيل النسبي الذي اعتمده بول بريمر، وصوتت عليه مجالس المحافظات، واختاروا من عائلة نظام التمثيل النسبي سانت ليغو 1.7 أخيراً، وهذا النظام اعتمد في بعض الدول النيابية التي فيها تعددية حزبية مثل بلجيكا وإيطاليا وجنوب أفريقيا والسويد والنرويج ولكسمبورك وسويسرا، والخصوصية فيه أنه يكون على طريقتين، إما على الطريقة التي جربناها سابقاً أو وفق نظام القائمة المفتوحة أو الحرة، وهي موجودة في سويسرا، أي يأتي الناخب ويختار من المرشحين، وهو الذي يشكل القائمة، أي أنه يختار بعض الشخصيات من كل القوائم، ويشكل بهم قائمة وفق نظام التمثيل النسبي لمعالجة الخلل الموجود فيه.

وناتج القسمة هو ما نسميه بالعتبة، والقاسم الانتخابي الآن الذي هو 1.7 وما شابه ذلك، وسوف تكون عملية التوزيع للأصوات على هذا الأساس (1.7، 1.5...إلخ).

إن هذا النظام فيه مزايا، ولا نعده خطأ كبيراً، فهو قد يعزز التعددية الحزبية ويجعل التنافس كبيراً، ولكن عيوبه خطيرة جداً، إذ إنه يؤدي إلى زيادة الأحزاب زيادة مرَضية، مثلما هو موجود الآن في العراق، فعدد الأحزاب التي سجلت فاقت الـ(200). وأيضاً يؤدي إلى حكومات ائتلافية هشة، ويجعل من سلطات الدولة في حالة جمود سياسي، لأنه لا يستطيع أن يُوجد أغلبية.

إن نظام التمثيل النسبي لا يساعد على تمثيل الأقليات، والسبب في ذلك أن الدائرة الانتخابية عادة ما تكون كبيرة والتنافس أيضاً كبير، لذا، تضطر أن تعطي في الدائرة كوته للأقليات أو المكونات الصغيرة، ومن مشكلاته أيضاً أن الناخب يفقد حريته، بل هو ملزم أن يختار من هذه القائمة، وبهذا، يكون النائب أسيراً للحزب ولا يستطيع أن ينحرف عن مسار مسؤوله المباشر.

ومن مساوئه أيضاً تمثيل الأحزاب أو الشخصيات المتطرفة التي تحاول أن تشكل حزباً، وبالخصوص إذا كانت الدائرة الانتخابية كبيرة من خلال جمع أصوات أنصاره، لذا، فأعتقد أن بول بريمر كان قاصداً لتبني هذا النظام في العراق، وذلك لكي تبقى حكومته ضعيفة معتمدة على الدعم الخارجي.

هنالك نظام آخر يسمى النظام المختلط، والذي عالجت فيه بعض الدول النظام النسبي، وقلل من خطورته ومساوئه وذهبت إلى النظام المختلط، وهو أن يتم مزج أكثر من نظام انتخابي لتحقيق قدر أكبر من المرونة للناخب والمرشح، وعادة ما يتم ذلك بالمزج بين نظام الأغلبية الفائز الأول مع أحد عوائل التمثيل النسبي، ويكون فيه عدة طرق، وبالفعل طبقته بعض الدول، مثل إيطاليا وأوكرانيا وفلسطين وغيرها.

كما بين الأستاذ أمير الكناني من خلال هذه المقدمة بأنه قد أصبحت لديه قناعة أن بول بريمر لم يكن غير متقصد بإدخال هذا النظام إلى الدولة العراقية، فلقد كان متقصداً أن تبقى الحكومة ضعيفة وتبقى تحتاج إلى الدعم الخارجي، لافتاً بأن البريطانيين كانوا أكثر ذكاءً من الأمريكان، بسبب خبرتهم خلال احتلال الدول، فحاولوا أن يكون العراق مستقلاً بوجود نظام أغلبية يمكن أن يكون المرشح فيه قريباً من ناخبيه.

أما بالنسبة للقانون الذي قدم إلى مجلس النواب، وهو محور حديثنا، فلقد كان هنالك اتفاق حوله للقوى السياسية في اجتماع قبل أكثر من سنة لدى رئاسة الجمهورية، على أن تكلف رئاسة الجمهورية بإعداد مسودة مشروع قانون انتخاب مجلس النواب، وتكلف الحكومة بإعداد مسودة مشروع قانون انتخاب مجالس المحافظات، ولكن على وفق مفهوم مختلف عما هو موجود عليه الآن، فالكل يعاني من أزمة حقيقية ما بين الناخب ومن يمثله، وأقصد (القوى السياسية المتمثلة داخل مجلس النواب). وهذه القوى تحتاج إلى نظام انتخابي يحسن من علاقة القوى السياسية مع المواطن، بمعنى أن يكون هنالك نظام قريب للشارع وهواجس الناخب، إذ أن الناخب في الدورات السابقة كان غير مؤمن أن بطاقته ستصل إلى من يمثله بالشكل الحقيقي داخل مجلس المحافظة.

لقد كنا نتوقع أن الحكومة ستأتي برؤية جديدة تغير البوصلة من نظام التمثيل النسبي الذي فشل في 2005 وكان الباقي الأقوى، و2010 كان المعدل الأقوى، وكلها فشلت بالرغم من وجود قوى كبيرة ولا توجد صغيرة، فذهبنا إلى نظام سانت ليغو وعائلة (1.6) في مجلس

النواب 2013، وفشل في إيجاد كتل سياسية، فقد وجدنا تفاوتاً كبيراً، فالشخص الذي يملك 15 ألف صوت لا يملك مقعداً داخل مجلس النواب، أو إذا ما عكسنا الحالة إلى مجالس المحافظات فبأقل من ذلك يكون ممثلاً داخل مجلس المحافظة. ولكننا فوجئنا بالحكومة أنها أرسلت مشروع قانون بسيط لا يرتقي إلى مستوى التغيير المنشود، وأن هذه المسودة كانت فيها تغييرات طفيفة أشبه بذر الرماد في العيون.

فقد رفعت نظام سانت ليغو من (1.3) إلى (1.7)، وتدخلت في سن المرشح وتحصيله الدراسي، وفي كيفية عملية العد والفرز والتصويت الخاص.

أعتقد أن الحراك الذي سيكون نتيجة لهذا القانون لن يكون مجدياً ومؤثراً في العملية السياسية ولا في إدارة مجالس المحافظات مستقبلاً.

كما أشار الكناني إلى قضية مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم، حيث قال في هذا الصدد: كما ترون في الدستور، أينما وردت كلمة الإقليم ترد جملة المحافظات غير المنتظمة بإقليم، بمعنى أن المشرع الدستوري كان راغباً أن تكون إدارة سياسية وإدارة لا مركزية للمحافظات، أي (أن أمنح صلاحيات واسعة للمحافظات، لكي تتمكن من إدارة شؤون المحافظة). ولكن الذي حصل الآن أن العقلية لدى القيادات السياسية مع (جل احترامنا لها) وللكثير من إخواننا في مجلس النواب يحاولون بأن نتعامل مع المحافظات غير المنتظمة في إقليم معاملة المحافظة ما قبل 2003، بمعنى أن تكون مرتبطة بالمركز، وأن يكون رئيس الوزراء بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية هو من يتحكم بالمحافظة، وذهب فريق أكثر تطرفاً إلى إلغاء مجالس المحافظات بشكل كامل والاكتفاء بالمحافظ سواء كان منتخباً أو يعينه رئيس الوزراء. إن هذه خطوة متراجعة في صميم العملية الديمقراطية.

الدول تناضل للحصول على مجالس منتخبة تبدأ من دوائر البلدية أو المختار على مستوى القرية ثم الناحية ثم القضاء فالمحافظة، ونحن الآن في عام 2017، والبعض ينادي بإلغاء مجالس المحافظات، متهماً إياها بسوء إدارتها وفسادها وفشلها، متناسين الحكومة الاتحادية التي فشلت أيضاً، فلو تم حساب الأموال المخصصة والصلاحيات الممنوحة للحكومة الاتحادية وفشلها على مستوى الخدمات أو مكافحة الفساد، لوجدنا أن الخلل في مجالس المحافظات لا يشكل 10% من الخلل الموجود في الحكومة الاتحادية.

أرى من المصلحة أن يتم تغيير المنهجية الموجودة داخل مجلس النواب، من محاولة إقصاء أعضاء مجالس المحافظات المحلية للمحافظات غير المنتظمة بإقليم، إلى تعزيزها بمجالس قوية ذات صلاحيات واسعة وذات عدد منطقي.

الآن، يريد أعضاء مجلس النواب أن يخفضوا عدد أعضاء مجالس المحافظات إلى (10) أعضاء، في حين حصل في عام 2013 في تعديل مجالس المحافظات نقل صلاحيات (9) وزارات إلى المحافظات، والآن يريدون تقليل العدد، علماً بأن عضو مجلس المحافظة هو بدرجة مدير عام، في حين لدينا الآن هيئات اتحادية عملها بسيط ويتجاوز أعضاؤها الـ 7 والـ 9 أعضاء وأغلبهم بدرجة وكيل وزير مثل هيئة الاتصالات أو شبكة الإعلام.

بالنسبة لمجلس النواب وإقراره لمشروع القانون، أعتقد أن ذلك لا يقدم شيئاً لا للقوى الكبيرة ولا الصغيرة، حتى إذا استمررنا باعتماد رقم (1) كعدد صحيح في نظام (سانت ليغو)، فلن تكون القوى الصغيرة مؤثرة في القدر الذي تستطيع به تغيير الوضع السياسي في الدولة العراقية.

نعم، نجحت بعض القوى الصغيرة التي وصلت إلى مجالس المحافظات بمنع القوى الكبرى من الهيمنة والتسلط.

واضطرت القوى الكبيرة أن تحابي القوى الصغيرة من خلال منحها بعض الاستحقاقات مقابل أن تكون معها، والبعض يقول بأن بعض النواب في القوى الصغيرة قد ساوم الكتل الكبيرة بمبالغ مالية كبيرة تصل إلى المليون والمليونين دولار مقابل الانضمام إلى هذه الكتلة، والواقع أن هؤلاء يطلبون مثل هذه المبالغ لعلمهم بأن هذه الكتل الكبيرة فاسدة ومهيمنة على المال العام وتملك هذه الأموال الضخمة.

ونقطة أخرى من وجهة نظري، هي أن قضية النظام وضرورة أن يعد مشروع جديد وفق نظام جديد ـ إذا ما هجرنا نظام التمثيل النسبي ـ فحينئذ قد لا نذهب إلى الأغلبية بل إلى النظام المختلط، لذلك، يجب أن يجلس القادة السياسيون ويتفقوا على نظام مختلط ينقذ العملية السياسية مما هي عليه، ويخفف من الاحتقان الموجود في الشارع اتجاه مجلس النواب.

والنقطة الأخيرة هي أن نتائج انتخابات مجالس المحافظات ستكون قريبة من نتائج انتخابات مجلس النواب، على اعتبار أن القوى السياسية الموجودة في مجلس النواب هي القوى نفسها الموجودة في مجالس المحافظات، لذلك، فتوحيد النظام الانتخابي شيء مهم.

وأيضاً قضية التوقيتات، يجب ألّا تكون سائبة، وضرورة أن يقر القانون في نهاية الشهر التاسع حتى تستطيع مفوضية الانتخابات من ترتيب عملها، وتأخير إقرار القانون سيؤدي إلى تأخير أجراء الانتخابات.

المداخلات

- **الأستاذ فلاح الطالقاني:** هل ما زالت هنالك آليات أمام القوى المعترضة على القانون للدفع بإعادة النظر فيه، سواء عبر البرلمان نفسه أو باستخدام وسائل أخرى، كاللجوء إلى القضاء مثلاً؟
- **الأستاذ أمير الكناني:** نعم يستطيع الآن أعضاء مجلس النواب، بما أن القانون ما زال معروضاً للتصويت فهنالك طريقتان:

الطريقة الأولى: بالإمكان تقديم طلب وإعادة التصويت على أي مادة موجودة ثم التصويت عليها بالقانون على اعتبار مشروع القانون الموجود الآن يعتبر مسودة مشروع، وبما أنه لم يتم التصويت عليه، لذلك بالإمكان التصويت على أي مادة، وبالتصويت النهائي فقط لا يجوز على أي مادة أخرى.

الطريقة الثانية: عندما يتم التصويت على كل الفقرات الموجودة في القانون يعرض القانون كله على التصويت النهائي لكي يحوز على القبول أو الرفض، فإذا حصل على الأغلبية المطلوبة لتشريعه يقر القانون بكافة مواده التي صوت عليها. أما إذا لم يحصل على التصويت النهائي، بمعنى إسقاط القانون بالتصويت النهائي، ويعتبر غير ممرر ويعاد إلى السلطة التنفيذية مجدداً، ولا يجوز عرضه مرة أخرى إلا بعد مضي دورة انتخابية.

أما إذا صوت على مشروع القانون وأرسل إلى رئاسة الجمهورية، وتمت المصادقة عليه ونشر في الجريدة الرسمية، فبالإمكان الذهاب إلى القضاء والطعن به أمام المحكمة الاتحادية، وهذا يأخذ وقتاً طويلاً جداً، وقد تتم الانتخابات والمحكمة لم تعطِ القرار فيه.

- **الأستاذ ماجد الساعدي:** ما هي فرص الناخب لمعاقبة الأطراف التي شرعت قانوناً يخدم الأحزاب الكبيرة خلال عملية الاقتراع في 2018؟
- **الأستاذ أمير الكناني:** حقيقة، هنالك ما يسمى بالمسؤولية السياسية التي تقع على النائب كما تعلمون بالعلاقة العقدية ما بين النائب والناخب، وهي سلسة مترابطة يتم

فض شراكتها عند انتهاء الدورة الانتخابية لعضو مجلس النواب بعد 4 سنوات، فتتم المعاقبة بعدم التجديد للنائب إذا ما رشح للدورة الثانية، وهذه المسؤولية لا تقع على أعضاء مجلس النواب فقط، بل أيضاً هنالك مسؤولية سياسية تقع على الحكومة التي أرسلت مسودة مشروع القانون واقتنع بها مجلس الوزراء.

لكن اعتاد الوزراء على ألّا يتدخلوا في هذه التشريعات ويرموها على علاتها، ويقولون بأن هنالك كتلاً سياسية هي من تتفق أو تختلف، ونحن غير معنيين، لذلك، فإنه حتى في الدورة السابقة نحن في التيار الصدري كنا على أشد الخلاف مع السيد المالكي، ولكن مجلس الوزراء منسجم ولا يتدخل في القضايا الخلافية ويتركها إلى مجلس النواب، وعندما تأتي الانتخابات فإن الناخب يتأثر بالقضية الطائفية والإثنية ويكون تقييمه على هذا الأساس.

- **الأستاذ أحمد أسد:** هنالك حديث متزايد عن تشكيل قوائم عابرة للطائفية للانتخابات القادمة، ونحن نعرف أن هذا يصدق أكثر على انتخابات البرلمان، ولكن: هل يمكن أن تنجح أي كتلة متنوعة في أي محافظة في الاستفادة من صيغة سانت ليغو المعدلة في هذا القانون؟
- **الأستاذ أمير الكناني:** فيما يخص تشكيل كتلة عابرة يمكن الاستفادة منها في نظام (سانت ليغو) المعدل على اعتبار أن المحافظة دائرة انتخابية واحدة مثل بغداد أو البصرة أو الموصل باعتبارها محافظات كبيرة، فيمكن تشكيل كتلة عابرة بأن تتفق بعض القوى السياسية السنية والشيعية والتركمانية أو الكردية في محافظة ما وتمتد إلى كل المحافظات. والآن، الأصوات تتعالى من الكتل السياسية من أجل تشكيل مثل هذه القائمة، وهذا شيء جيد.

لكن في الحقيقة هذه الكتل المشاركة في هذه القائمة ستصطدم، إذ أن هذه الكتل لديها برامج وشعارات وعند الفوز بالانتخابات يجب أن تتحول هذه البرامج إلى استحقاقات، وعند تحولها من المتوقع أنه سيكون هنالك تخندق جديد، لأن ائتلاف هذه الكتل هش، وهذا من مساوئ التمثيل النسبي سواء قبل أو بعد الانتخابات.

ومثال على ذلك، التيار الصدري فإن جذوره إسلامية، والمدنيون لهم جذورهم ومرجعياتهم وأدبياتهم الخاصة بهم. هذا التحالف فيما إذا كان قبل الانتخابات، وتحولنا إلى برامج ووصلنا إلى الحكومة من خلال حصولنا على عدد كبير من المقاعد، فمن سيكون رئيس الوزراء؟ إسلامياً علمانياً؟ كيف سيكون التمثيل؟ التشريعات كيف سيتفق عليها؟

فالأحزاب عندما ينادون بالأغلبية السياسية ومنهم دولة القانون، من أين يأتون بالأغلبية السياسية؟ طبعاً سوف يلجؤون إلى أحزاب أخرى من الإقليم أو من المناطق الغربية، وهذه الأحزاب ستطالب باستحقاقاتها سواء كانت الاستحقاقات رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء أو غيرها، فبذا يكون نظام التمثيل النسبي سيبقى عائقاً أمام عبور أي تخندق طائفي موجود إذا ما بقينا في فلك التمثيل النسبي.

- **الأستاذ طالب محمد كريم:** ذكر المحاضر أن نظام التمثيل النسبي مستخدم في دول عدة، ولكنه استطرد في ذكر سلبيات تطبيقه في العراق... أنا أسأل: كيف تعاملت دول مثل سويسرا وإيطاليا وجنوب أفريقيا مع سلبيات نظام التمثيل النسبي؟ هل تغلبت عليها؟ ماذا يمنعنا من أن نتغلب عليها أيضاً؟
- **الأستاذ أمير الكناني:** إن بعض الدول عندما وجدت مشكلات في تطبيق هذا القانون مثل سويسرا، ذهبت إلى نظام مختلط بحيث سمحت للأحزاب أن تشترك ضمن قوائم نظام التمثيل النسبي، وسمحت للناخب أن يختار أشخاصاً على عدد مقاعد الدوائر ومن كل القوائم وأن يشكل قائمة قد تكون من (6) أشخاص مثلاً، ويضع القائمة في صندوق الاقتراع. ودولة أخرى مثل فلسطين، ولكي تتغلب على نظام (سانت ليغو) قالوا بأن أعلى 50 بالمائة من الفائزين يأخذون المقاعد من النساء والرجال، و50 بالمائة من المقاعد الباقية أعطيت للتمثيل النسبي للقوائم.

وفي بعض الدول يشترطون 5 %، بمعنى أنه لو حصلت قائمة على 100 ألف صوت ولم تحصل على مقعد، فيذهبون إلى حساب الـ100 ألف صوت، ماذا تشكل من إجمالي أصوات الناخبين؟ فتعطى القائمة مقاعد بحسب النسبة من الأصوات سواء كانت 1 % أو 2 %.

في محافظة بغداد دولة القانون حصلت على (14) مقعداً من أصل 55 أو 56 مقعداً في مجلس محافظة بغداد في عام 2009، ونظام الباقي الأقوى أضاف المتبقي التعويضي إلى دولة القانون، والتعويضي كان 13 مقعداً، فأصبح لديهم 27 مقعداً، في حين باقي القوائم الصغيرة استبعدت، ولم تحصل على مقعد، بمعنى أنه كانت نسبة الأصوات التي هدرت تشكل 20 أو 30 %، وإذا كان هنالك عدالة كان يجب اعتماد النظام المختلط، وأن تعطى نسبة 20 أو 30 % من المقاعد لهذه القوائم، لأن نظام التمثيل النسبي يؤدي إلى هدر في الأصوات، ولا يمكن السيطرة على ذلك إلا بالنظام المختلط.

- **السيد زيد الطالقاني:** هل ستجري الانتخابات في موعدها؟ وإذا تأجلت فهل ستبقى لصيغة سانت ليغو أهمية؟
- **الأستاذ أمير الكناني:** نعم، ستجري الانتخابات في موعدها المحدد، على اعتبار أن هنالك قرارٌ من المحكمة الاتحادية يمنع تمديد عمل مجلس النواب ولو لمدة يوم واحد، وكذلك لا يوجد مبرر لتأجيل الانتخابات، فالمدن بفضل الله تحررت ومفوضية الانتخابات ادعت أنها جاهزة لإجراء الانتخابات في موعدها والوضع السياسي مؤهل لإجراء الانتخابات.

ولكن هنالك بعض الأصوات التي تنادي بتمديد الانتخابات، لأنها تشعر أنها قد خسرت قواعدها، وخاصة إخواننا السنة في المناطق الغربية، لأنها فقدت جماهيرها نتيجة الغياب عنهم.

وفيما يخص نظام (سانت ليغو)، فهو لا يتأثر بتأجيل أو عدم تأجيل الانتخابات، لأن هذا النظام مهمته توزيع المقاعد الانتخابية فقط وكيفية تشكيل التحالفات وفق هذا القانون.

- **السيدة سحر الفتلاوي:** هل لنا أن نعرف: من الذي صوت لهذا القانون ومن وقف ضده؟
- **الأستاذ أمير الكناني:** في الحقيقة، إن القوى السياسية الكبرى مثل دولة القانون والمجلس الأعلى الإسلامي وبعض القوى من القائمة العراقية والأحزاب الكردية هم يطلبون أن تكون العتبة عالية جداً، وبعض الأفكار تصل إلى وضع عتبة 10 بالمائة من مجموع الأصوات. وعندما ناقشنا قانون مجلس النواب والتقينا بكل القوى السياسية، كنا فريقاً استشارياً لرئيس الجمهورية لعرض أفكار جديدة ومغادرة نظام التمثيل النسبي والعودة إلى نظام أعلى الأصوات.

ومثل الأنظمة الغربية كفرنسا وانكلترا وجدنا جفاء من هذه القوى، وقالوا: نحن بصدد رفع العتبة الانتخابية سواء على مستوى المحافظات أو مجلس النواب. وهذا يأتي من أن القوى السياسية الكبيرة الموجودة تحاول منع وصول قوى سياسية جديدة تطيح بهذه القوى أو تسحب منها جمهورها، وهذا عمل طبيعي باعتباره حراكاً سياسياً موجوداً في كل دول العالم، وكل حزب يحاول أن يحافظ على مصالحه، ولكن العتب على الناخب الذي يجب عليه أن يعرف من ينتخب؟ وكيف يختار من يمثلوه؟

- **الدكتور عقيل عبد ياسين:** أود أن أتساءل: للخلاص من هذا الإشكال أي نظام أحسن؟ ولماذا لم يقم مجلس النواب بالاستئناس بآراء مراكز الأبحاث الدولية المتخصصة

وببعض الجامعات العراقية، ليدلوا بدلوهم عن أي نظام أصلح لنا من أجل حل هذا الإشكال؟

الأستاذ أمير الكناني: مجلس النواب لا يستأنس بأي رأي، لا مركز أبحاث دولية ولا جامعات عراقية.

مجلس النواب يتكون من قوى سياسية، وهذه القوى لديها ماكينات انتخابية، وهي تأخذ مسودة القانون وتعرضه على ماكينتها الانتخابية وتقوم بتحديد القانون الذي يخدمها، وهذا القانون هو الذي تدافع عنه، أما قضية الآراء والأبحاث فهذه مسؤولية الحكومة، وأنا في زيارتي للسيد رئيس الوزراء قبل أكثر من سنة طلبت منه أن يشكل دائرة تشريعات في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لإعداد مشاريع قوانين رصينة وجيدة، ولكن للأسف إلى الآن لا توجد دائرة تشريعات، نعم هنالك قسم للتشريعات، ونحن في رئاسة الجمهورية عندما قمنا بإنشاء دائرة التشريعات وأنا موجود فيها لا توجد لدينا البنى التحتية الكافية التي تمكننا من إعداد مشاريع رصينة وفق دراسات.

كذلك، مجلس النواب ليس لديه دائرة تشريعات، ولا يوجد مدقق لغوي في اللجنة القانونية، لذلك، لحد الآن تخرج قوانين غير رصينة، وقد تعدل بعد فترة مع العلم بأن التدقيق ليس من اختصاص النواب.

- **الأستاذ أكرم العساف:** اتفاقات الكتل الكبيرة حاكمة على المشهد السياسي رغم كل الاختلافات، وخصوصاً فيما يخص قانون الانتخابات، فهل سيتغير الكثير بتغيير فقرات بالقانون أو شخوص بالمفوضية؟
- **الأستاذ أمير الكناني:** فيما يخص اتفاقات الكتل الكبيرة وحاكميتها على المشهد السياسي، فإن هذا الموضوع لا يختلف عليه اثنان، فهي التي تقوم بتسيير السلطة التنفيذية والتشريعية والسلطة القضائية، وعادة تكون أسيرة الذوق العام للسلطة التنفيذية والتشريعية، وهي أيضاً لا تستطيع.

أما التغيير الحاصل في التشريعات الانتخابية والمفوضية، كجزء من هذه المنظومة، فهو عامل مهم، وفيه رسالة اطمئنان للقوى السياسية والشارع والناخب، لأنه حراك دائم ومستمر، وعدم الركون إلى الجمود، فالاتهامات التي وجهت لمفوضية الانتخابات هي عامل مساعد بأن يكون هنالك تغيير لشخوص المفوضية وأيضاً قانونها.

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مقداد حسن صالح الشريفي

مدير المركز العراقي للدراسات الانتخابية

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

Al-rafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعُ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	ماجستير في الفيزياء
الجامعة	الجامعة التكنولوجية / العراق
سنة التخرج	2004

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / ديالى / 1974
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية
الخبرات العامة	خبير في مجال الانتخابات وإدارة البيانات وتكنولوجيا المعلومات
المؤلفات المنشورة	لا يوجد
المناصب السابقة	مدير عام الدائرة الإدارية في المفوضة العليا المستقلة للانتخابات

2017/8/14

محاضرة الأستاذ مقداد الشريفي

بناءً على طلب الحكومة العراقية ممثلة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، والذي أرسلته إلى المفوضية من أجل إشراكها في كتابة مشروع مسودة القانون، تم تشكيل لجنة من 3 أعضاء من مجلس المفوضية ساهمت في مناقشات المسودة المقترحة من جانب الحكومة، وكان لها الكثير من الملاحظات، ووضعت لمساتها على المسودة، وقد حضرت المفوضية في أكثر من اجتماع في الأمانة العامة وبحضور ممثلين من مجلس شورى الدولة وبعض الأعضاء من اللجنة القانونية البرلمانية، وكذلك من لجنة الأقاليم، وقد تم استدعاء المفوضية أيضاً لمناقشة ذلك في اجتماع رئاسة الوزراء.

ومن أهم المحاور التي تم تداولها والنقاش فيها بين الأمانة العامة واللجنة المشكلة من مجلس المفوضين هي:

المحور الأول: ويتحدث عن عدد المقاعد التي تتكون منها مجالس المحافظات، لأن الحكومة والقوى السياسية ترغب بتقليل عدد المقاعد، لذلك، كانت إمكانية تقليل عدد المقاعد من أهم النقاط المطروحة للنقاش.

المحور الثاني: كان حول موضوع إلغاء مجالس النواحي، لما ترتب عليها من مشكلات في المحافظات.

المحور الثالث: عن طريقة توزيع المقاعد الانتخابية، وكان للمفوضية رأي مهني وفني في هذا الموضوع.

المحور الرابع: وهو المهم والحساس، حول انتخابات محافظة كركوك، وقد أخذ النقاش في هذا الموضوع وقتاً طويلاً، بحيث أن اللجنة طلبت في بعض الاجتماعات استدعاء ممثلين من اللجنة القانونية ولجنة الأقاليم بخصوص ذلك.

ففي المحور الأول ـ وهو محور تقليل مقاعد مجالس المحافظات ـ فإن الحكومة والقوى السياسية تعتقد بأن هنالك ترهلٌ في أعداد أعضاء مجالس المحافظات، فكان التوجه في تلك الفترة نحو تقليل المقاعد حتى على مستوى مجلس النواب، وكانت الحكومة تريد أن تضع نص مسودة تكون عادلة لجميع المحافظات بخصوص أعداد مقاعد مجالس المحافظات، وكانت الآراء تتحدث عن ماهية المعادلة الممكن اعتمادها لتحديد الأعضاء في كل محافظة.

انتهى النقاش في اللجنة باعتماد معادلة، وهي أن يتكون مجلس المحافظة من (10) مقاعد، يضاف إليها مقعد واحد لكل 200.000 نسمة لما زاد عن المليون نسمة، بحسب أحدث إحصائية معتمدة وفقاً للبطاقة التموينية التي تم على أساسها وضع سجل الناخبين على ألّا يزيد عدد المقاعد في مجلس المحافظة عن 35 مقعداً.

وفي الحقيقة، فإن أكثر محافظة تضررت من هذا هي محافظة بغداد لكون عدد مقاعدها في السابق كان أكثر من (57) مقعداً مع الأقليات، وسوف يكون عددها استناداً لهذه المعادلة 35 مقعداً فقط. وتعدّ اللجنة المشتركة بأن هذه المعادلة أكثر عدالة في عملية توزيع المقاعد.

المحور الثاني: انتخابات الأقضية والنواحي، والجميع يعلم أن انتخابات الأقضية والنواحي متوقفة، وعجزت المفوضية لأكثر من مرة عن إجراء انتخابات الأقضية والنواحي لأسباب فنية ووجود خلل في قانون انتخابات مجالس المحافظات رقم (36) المعدل، الذي اشترط على المفوضية إجراء انتخابات الأقضية والنواحي، بعد (6) أشهر من انتخابات مجالس المحافظات.

وفاتحت المفوضية مجلس النواب بصعوبة إجراء انتخابات الأقضية والنواحي، والجميع يعلم أن أفراد هذه المجالس تم تعيينهم من جانب القوات الأمريكية، ووضعهم الانتخابي غير سليم، ويجب أن يكونوا ممثلين عن طريق الانتخابات، نعم القانون أجاز لهم الاستمرار بعملهم، ولكننا نعتقد أن هذا فيه مشكلة، فالمفوضية لديها مختلف الآراء حول انتخابات الأقضية والنواحي، ولكن مشكلة النواحي هي في عدم وجود حدود إدارية بين النواحي، ولكن على مستوى المفوضية وخلال عملها الدؤوب استطاعت أن تسقط على هذه الحدود في سجل الناخبين الخاص بالأقضية وليس النواحي.

وتعتقد المفوضية أن عملية إجراء الانتخابات في النواحي أمر صعب، إلا إذا كان هنالك إحصاء دقيق يقسم الحدود الإدارية للنواحي، وقد أكدنا استحالة إجراء الانتخابات في الوقت الحاضر لعدم وجود الإحصاء. أما فيما يتعلق بالانتخابات في الأقضية فقد استطاعت المفوضية

أن تسقط سجل الناخبين لأكثر من (70) قضاء من أصل (120) قضاء في عموم البلد، فاقترحت أن تحصل الانتخابات في المحافظات التي لا يوجد فيها مشكلات في النواحي التابعة لها، ولا يوجد تداخل في الحدود الإدارية.

وبالتالي، فيمكن إجراء انتخابات في أكثر من 70 قضاء، ورفعنا هذا الطلب إلى رئاسة البرلمان والحكومة العراقية، ولم تتضمن مسودة القانون مقترح المفوضية، ولم يتم الاتفاق على هذا المقترح.

ولا بد من الإشارة إلى موضوع مهم جداً، وهو الإحصاء، إذ أن جميع القوى السياسية والمتابعين في البلد لا يتطرقون لهذا الموضوع المهم الذي يؤسس عملية توزيع المقاعد، فإذا كان هنالك إحصاء وفق معايير دقيقة يمكن اعتمادها من جانب الدولة، فسوف يسهل كثيراً على الحكومة والمفوضية.

ومنذ عام 2003 وما بعده، لا يوجد لدينا إحصاء دقيق وأرقام يتم الاعتماد عليها، ومتى ما تم الإحصاء، فسوف يكون مرجعاً لجميع جهات الدولة، ويمكن إجراء انتخابات في عدة دوائر داخل المحافظة الواحدة أو استخدام أساليب أخرى بعملية توزيع المقاعد استناداً إلى مخرجات الإحصاء.

من خلال متابعتي، أرى أن أغلب دول العالم تعتمد في انتخاباتها على الإحصاء في حين أن أصحاب القرار في العراق لا يعطونه أية أهمية.

المحور الثالث: سوف أتناول محور انتخابات مجلس محافظة كركوك، والجميع يعلم أن الانتخابات في محافظة كركوك لم تجرِ من سنة 2005 ولحد هذا اليوم، فالمجلس هو نفسه الذي يدير المحافظة ولم يتغير، وعليه، فهنالك مشكلة كبيرة في مجلس محافظة كركوك.

كانت هنالك مادة في قانون رقم (36) وهي المادة (23) التي ألغيت من جانب المحكمة الاتحادية، وألزم مجلس النواب تشريع قانون لانتخابات مجالس المحافظات في كركوك.

إن النقاش في موضوع انتخابات كركوك في الحقيقة نقاش سياسي أكثر مما هو فني، وقد طلب رأي المفوضية لأكثر من مرة بخصوصه. وفي الواقع، إن المفوضية تستطيع إجراء الانتخابات في كركوك، ولكن هنالك مشكلة حقيقية بين المكونات في المحافظة، وأيضاً هناك إشكالية في سجل الناخبين، إلا أنه إذا تم الاتفاق عليه فستحل المشكلة في المحافظة، وموضوع تقاسم السلطة بين مكونات المحافظة وسجل الناخبين أيضاً تم مناقشته.

لقد حضرت المفوضية الكثير من الاجتماعات التي تخص سجل الناخبين وأعطت رأيها الفني، وآخر هذه الاجتماعات حضرها السيد رئيس مجلس النواب في منزله، وحضره أيضاً جميع نواب محافظة كركوك، وكان الإشكال من البعض حول إضافة عدد كبير من الكرد في سجل الناخبين في كركوك عام 2004 و2005، وهذه الإضافة غير قانونية بحسب ما يدعيه البعض من نواب المحافظة، ويطلبون أن ترفع هذه الإضافة لكي يتم الاستعداد للانتخابات، ولكن في الواقع سجل الناخبين هو السجل نفسه الذي تم الاعتماد عليه في انتخابات مجلس النواب لسنة2010 و2014، والتركمان والعرب يطالبون أن يتم الاعتماد على سجل انتخابات 2004، والمفوضية لا تملك هذا السجل وأولياته، لأنه اعتمد من جانب المجلس الأسبق وبالتعاون مع الأمم المتحدة. ووعدنا بعض النواب أن يتحركوا على الأمم المتحدة ليطلب السجل منهم، وعلى الرغم من ذلك تعتقد المفوضية بأن سجل 2004 فيه العديد من المشكلات.

والمفوضية أعطت رأياً مهماً حول سجل الناخبين في كركوك، ولدينا الآن عدد الذين يحق لهم الانتخاب في كركوك، ويصل عددهم إلى 853 ألف ناخب، ولحد فترة قريبة قامت المفوضية بتسجيل أكثر من 500 ألف شخص يحق لهم الانتخاب، وهذا يعني أن لدينا قاعدة رصينة لثلثي الناخبين في كركوك، ويمكن للحكومة المحلية في المحافظة والحكومة الاتحادية أن تلزم الباقين الذين يحق لهم التصويت بأن يسجلوا (بايو متريا)، إذ لا تسمح المفوضية لأي شخص الانتخاب إذا لم يكن مسجلاً عن طريق أخذ بصمات أصابعه العشرة، وصورة آنية حتى نقضي على أي تلاعب يمكن أن يحصل في المحافظة، وإن تسجيل هذه النسبة في المحافظة يعد إنجازاً للمفوضية في ظل النزاع الحاصل في المحافظة.

وأود أن أشير إلى أن الإضافة التي يقصدها البعض هي التي حصلت بعد انتخابات، 2004 إذ يعتقدون أنه تم إضافة أكثر من 80 ألف شخص.

وأنا باعتقادي أن هذا الموضوع سياسي وليس فنياً، وبدأ ينعكس على الإجراءات الفنية الخاصة بالمفوضية، لأن سجل الناخبين الموجود تم الاعتماد عليه في انتخابات مجلس النواب لسنة 2010 و2014، فلماذا لا يتم الاعتماد عليه في انتخابات مجالس المحافظات؟ وهذا موضوع مهم وحساس يجب الرجوع فيه إلى المفوضية.

المحور الرابع: الذي أود التحدث به يخص عملية توزيع المقاعد. هذا الموضوع الذي شغل الرأي العام والإعلام وأعضاء مجلس النواب، وهنالك خلط واضح فيه، إذ لا يفرق الكثير

بين النظام الانتخابي وعملية توزيع المقاعد، فالنظام المعتمد في العراق هو التمثيل النسبي، أي كل قائمة انتخابية تحصل على المقاعد بنسبة ما حصلت عليه من أصوات في الانتخابات، فعملية توزيع المقاعد تختلف عن النظام الانتخابي، وموضوع توزيع المقاعد في هذا القانون أخذ أكبر من حجمه لعدم وجود فهم من جانب المتصدين لعملية توزيع المقاعد، إذ هناك عدة طرق للتوزيع، منها القاعدة الانتخابية (الكوتة)، وأيضاً (حصت دروب) و(سانت ليغو) التي تم الاعتماد عليها في الانتخابات السابقة، وهنالك طريقة (ديهونت).

كان سبب اعتماد قانون (سانت ليغو) في انتخابات 2013 هو قرار من المحكمة الاتحادية، وذلك بإلغاء الفقرة (5) من المادة (13) من قانون (36) لعام 2008 لانتخابات مجالس المحافظات، وألزمت المحكمة مجلس النواب بتعديل هذه الفقرة، وأن يكون هنالك نص لا يسمح فيه بتحويل أصوات الناخبين بحسب فهم المحكمة الاتحادية. وقرارها ملزم ويجب أن يتم تشريع قانون لا يتعارض مع قرار المحكمة الاتحادية، فلجأ المشرع إلى طرق أخرى لاحتساب الأصوات واحتساب المقاعد.

وأعتقد بأن الجدل الحاصل على موضوع سانت ليغو غير علمي، ولا يوجد فهم لهذا لقانون، ويعلم الجميع بأن أعداد مجالس المحافظات قلت إلى النصف في مسودة القانون المقدم من الحكومة، مع العلم بأن عدد أعضاء مجالس المحافظات (447) عضواً في جميع العراق.

والآن أصبحت أعداد مقاعد مجالس المحافظات تقريباً (222) عضواً بحسب مشروع القانون المقدم من جانب الحكومة، أي نصف ما كانت عليه، ويجب أن يتضح للسادة المتابعين أن موضوع عتبة الكتل السياسية في الحصول على مقعد في مجلس المحافظة قد ارتفع إلى ضعف أو ضعفين، فالكيانات السياسية التي كانت تتنافس في المحافظة على 28 مقعداً سوف تتنافس على 13 مقعداً فقط.

أنا أعتقد أن موضوع سانت ليغو الموجود في مقترح القانون قد تلاشى، والجدل في احتساب المقاعد بحسب نظام سانت ليغو 1.5 وصولاً إلى 1.9 لا يوجد فيه فرق كبير، نعم، قد يوجد الفرق في بعض المحافظات، فقد تحصل كتلة على مقعد أو مقعدين، ولكن النتائج تبقى ولا تتأثر تأثراً كبيراً إذا ما تم الاحتساب على 1.4 و1.7 و1.9، والتأثير الحاصل لا يحتاج إلى هذا الجدل بين أعضاء مجلس النواب.

المداخلات

- **الأستاذ جمال الأسدي:** ما هي المبالغ التي صرفتها المفوضية على إجراءات انتخابات مجالس المحافظات والتي تم تأجيلها، ولماذا هذا الصرف مع كل الإشارات للتأجيل؟
- **الأستاذ مقداد الشريفي:** إن المفوضية هي مؤسسة فنية تتعامل مع قوانين مشرعة، ولم يصل إليها أي إشعار يلزمها بإيقاف الصرف الخاص بالانتخابات لا من الحكومة ولا من مجلس النواب، وصرفيات المفوضية ضمن أبواب عدة من الموازنة استعداداً للانتخابات، ولا تعتقد المفوضية أن هنالك هدرٌ بالمال، بقدر ما هو صرف في محله ضمن إجراءات وضوابط المفوضية، وأكرر بأنه لحد الآن لم يأتِ قرار من الحكومة بتأجيل الانتخابات.
- **الأستاذ عدنان فيحان الدليمي:** هل القانون الذي يناقش حالياً يشمل إجراء انتخابات مجالس المحافظات والبرلمان؟ وإذا كانت الإجابة بـ(لا)، فمتى يقر قانون انتخابات البرلمان والقانون الحالي يقول: إن الانتخابات تجري باليوم نفسه؟

السؤال الثاني: فروع المفوضية العليا للانتخابات في إقليم كردستان تابعة لكم إدارياً، كيف ستتعاملون معها إذا شاركت وساهمت بإجراء الاستفتاء في أيلول؟ وكذلك مفوضية كركوك، وكما تعرفون أن الاستفتاء غير دستوري كما صرح بذلك رئيس الوزراء؟

- **الأستاذ مقداد الشريفي:** لا أعتقد بأن المسودة المرفوعة من الحكومة والمتناولة الآن في النقاش داخل أروقة مجلس النواب تختص بانتخابات مجالس المحافظات، نأمل من مجلس النواب سرعة حسم موضوع التصويت على قانون انتخابات مجلس النواب وقراءته، لأن هذا القانون متعلق بأهم عملية انتخابية، ويجب الاستعداد لها في وقت مبكر، وإن ترك القانون لحد هذا اليوم وعدم مناقشته في مجلس النواب فيه مشكلة، لأن تأخير إقرار قانون العملية الانتخابية خطر، لأنها لحد الآن تجهل القانون الذي سوف يعتمد بإجراء الانتخابات وباقي عليها تقريباً تسعة أشهر. يجب على مجلس النواب تشريع قانون خاص بانتخابات البرلمان القادم، وإذا ما تم تشريع القانون، فسوف يتم

العمل بالقانون الساري، وأعتقد أن هنالك إرادة سياسية لتغيير قانون الانتخابات، ولكن لحد الآن لم يناقش في مجلس النواب.

وأما ما يخص السؤال الثاني: فهنالك لبس عند بعض الأخوة، فالمفوضية لديها مكاتب في إقليم كردستان بدرجة مديريات عامة، ولدينا هيئة في إقليم كردستان ولدينا ثلاثة مكاتب بدرجة مدير عام، مكتب في كل من السليمانية وأربيل ودهوك، وهذه المكاتب مرتبطة ارتباطاً فنياً وإدارياً بالمفوضية وملتزمة بإجراءات مجلس المفوضين، ولا يحق لها التصرف بأي أمر دون الرجوع للمفوضية. نعم، هنالك مفوضية شكلت في إقليم كردستان، شكلها برلمان الإقليم، وأيضاً شكلت مكاتب مناظرة لمكاتبنا في إقليم كردستان أيضاً ثلاثة مكاتب في السليمانية اربيل ودهوك وهذه المكاتب المشكلة من جانبهم، هي التي تعنى بموضوع ما يشاع الآن بموضوع الاستفتاء، أما مكاتبنا، فإنها لا تتعامل بخصوص هذا الموضوع، وقرار المفوضية واضح في أن ارتباط هذه المكاتب بالمفوضية، ويجب أن يتم التعامل مع المفوضية فقط في بغداد.

- **الأستاذ فلاح الطالقاني:** بالنسبة لتصويت العسكريين وقوى الأمن الداخلي، هنالك مقترح لم يتم التصويت عليه بعد، وهو أن يجري في يوم التصويت العام نفسه... ما هو تعليقكم؟

- **الأستاذ مقداد الشريفي:** هنالك أكثر من مقترح من المؤمل التصويت عليه في مجلس النواب، فمنها أن تتم قبل إجراءات الاقتراع العام، ورأي آخر في يوم الاقتراع العام، وتعتقد المفوضية أنه إذا ما أردنا من الحفاظ على الأمن وعدم وجود مشكلات في مراكز الاقتراع فيجب أن تكون علميات الاقتراع الخاصة بقوى الأمن وقطاعات الجيش قبل يوم أو يومين من التصويت العام، وذلك لأسباب فنية كثيرة لا يمكن في هذه المحاضرة توضيحها.

ولكن أهم قضية هي موضوع توفير الأمن لمراكز الاقتراع، إذ لا يمكن للقطاعات الأمنية نفسها أن تؤمن مراكز الاقتراع العام، وهي بذاتها تقوم بعملية التصويت، وهنالك إجراءات فنية تعيق إجراء انتخابات العسكرين وقوى الأمن الداخلي في اليوم نفسه، ويمكن أن يقوم المركز بشرح مفصل للأسباب الفنية التي تعيق إجراء انتخابات التصويت الخاص في اليوم ذاته مع التصويت العام.

السيد عبد الهادي الحكيم: لماذا حذفت اللجنة القانونية حق الانتخاب الفردي وحصرت التنافس بين القوائم فقط؟

- **الأستاذ مقداد الشريفي:** لقد أوضحت اللجنة أن موضوع الانتخاب الفردي يتعارض مع موضوع كوتة النساء، وإن هذا الشخص الذي سوف يشترك بالانتخابات في الحقيقة سيؤثر على نسبة الكوتة للمرأة، لأن جميع القوائم الانتخابية اشترط عليها أن تكون فيها كوته للمرأة في داخل القوائم، فيعتقدون أن كيان الفرد سوف يسبب إشكالاً فنياً بخصوص هذا الموضوع.

الأستاذ أكرم العساف: الدوائر الانتخابية، أيهما الأفضل ويناسب الوضع العراقي على مستوى القضاء أو المحافظة؟

- **الأستاذ مقداد الشريفي:** أعتقد أن الأكثر عدالة قضية الفائز الأول على مستوى القضاء، ولكن المشكلة في البلد كما ذكرت في المحاضرة، فإنه لا يوجد إحصاء.

لذا، يجب أن يكون هنالك إحصاء دقيق لتقسيم الدوائر الانتخابية والحدود الإدارية ومعرفة أعداد الناخبين في كل دائرة انتخابية وأعداد نفوس كل دائرة حتى يتسنى لنا احتساب ممثلي كل دائرة انتخابية.

وبسبب عدم وجود إحصاء، لا توجد بيانات يمكن أن يتم الرجوع إليها والاعتماد عليها، بسبب بعض الإجراءات الفنية، ولا تستطيع المفوضية أن تقسم الدوائر الانتخابية على المحافظات بسبب عدم وجود إحصاء، ومتى وجد سوف يتسنى للمفوضية العمل بموضوع الفائز الأول والتخلص من كل هذه المعوقات.

- **الأستاذ جمال الأسدي:** ما هي المبالغ المخصصة التي صرفت؟ وما هو السند القانوني لتوحيد انتخابات مجالس المحافظات في يوم واحد؟

- **الأستاذ مقداد الشريفي:** إن المبالغ المرصودة مثبتة في قانون الموازنة، ولحد الآن المفوضية لم تنهِ التقرير المالي لهذه السنة حتى أعطيك رقماً دقيقاً تفصيلياً، ولكن كل المبالغ المسجلة في قانون الموازنة والمخصصة إلى مجالس المحافظات تعمل المفوضية عليها الآن.

نعم. هنالك مبالغ كبيرة مخصصة، وتقريباً 70% من هذه المبالغ تذهب إلى رواتب ومستحقات موظفي الاقتراع، وسوف يكون لدينا أكثر من 250 إلف موظف اقتراع يتم تعيينه في يوم الاقتراع، علماً أن هذه الأموال غير مستلمة، والمفوضية تعمل بما يقارب 30% من الميزانية المرصودة، وتم صرف هذه المبالغ للتحضير للانتخابات، ومن الممكن تزويدكم بالتقارير الخاصة حول ذلك.

أما سؤالكم حول السند القانوني لتوحيد انتخابات مجالس المحافظات والنواب بيوم واحد؟ فلا يُخفى عليكم أن هذا ليس من اختصاص المفوضية بل السلطة التشريعية، ورأيها ملزم للمفوضية، نعم، هنالك مشكلات فنية، وقد حذرنا أكثر من مرة من توحيد الانتخابات في يوم واحد، لأنها ستضيف مشكلات للناخبين إلى جانب المشكلات الفنية، والذي سينعكس على موضوع التصويت لوجود ورقتين، وعلى الناخب أن يختار أكثر من مرشح في وقت واحد.

الأستاذ أمير الكناني: أي نظام انتخابي أفضل للعراق من وجهة نظركم وفقاً لتجربتكم الوظيفية؟

- **الأستاذ مقداد الشريفي:** سبق أن أوضحت ذلك، وهو أن تقسم المحافظات على شكل دوائر انتخابية، والفائز هو الأول على كل دائرة انتخابية.

ولكن المشكلة الفنية الموجودة في العراق هي عدم وجود إحصاء دقيق حتى يمكن لنا أن نقسم المحافظات إلى دوائر انتخابية متعددة، وبسبب وجود المشكلات في الحدود الإدارية بين قضاء وآخر، وبذا صعوبة التوجه إلى هذا الخيار في الوقت الحاضر، إلا إذا كان هنالك إحصاء دقيق فستحل هذه المشكلة.

- **والسؤال الآخر للأستاذ أمير الكناني:** هل تختلف إجراءات العد والفرز للنتائج ما بين محافظة وأخرى؟

- **الأستاذ مقداد الشريفي:** لا، في الواقع، إن الانتخابات السابقة كانت الإجراءات فيها موحدة لجميع المحافظات، والآن لدينا إجراءات جديدة تعتمدها المفوضية في عملية العد والفرز عن طريق استخدام أجهزة إلكترونية، ففي بعض المحافظات تكون على مستوى محطة وبعض المحافظات تكون على مستوى المركز، وذلك لأسباب أمنية وفنية اقتنعت بها المفوضية، وستكون المفوضية بمستوى عالٍ من الشفافية في عملية العد والفرز على مستوى المحطة أو المركز.

الأستاذ حمد الله الركابي: هل هنالك نسبة مئوية محددة لتكتسب الانتخابات شرعيتها؟ وفي حال ما إذا لم تتحقق هذه النسبة ما هو الإجراء الذي ستتخذه المفوضية؟ وما هو انعكاس ذلك على العملية السياسية؟

- **الأستاذ مقداد الشريفي:** في الحقيقة، لا توجد هنالك نسبة تعد الانتخابات فيها صحيحة أو غير صحيحة، ولا حتى في القانون توجد نسبة معينة في أن الانتخابات تعتبر شرعية

أو غير شرعية، وجميع القوانين الانتخابية التي ضمنها مجلس النواب منذ تأسيس الدولة الجديدة بعد السقوط لحد الآن لا توجد نسبة تذكر حتى في الدول المجاورة، ومن خلال مراقبتنا للقوانين فيها لا توجد نسبة.

إن الدستور أعطى الحق لكل عراقي بالتصويت، ولكنه لم يحدد نسبة معينة لشرعية الانتخابات.

- **السيد عبد الهادي الحكيم:** لو فرضنا أنه حصل شك في العد الإلكتروني الذي ستعمل به المفوضية في الانتخابات القادمة من جانب كتلة ما، أو حصل اختلاف بين العدين اليدوي ـ إن حصل ـ والإلكتروني، فكيف تحل المفوضية هذا الإشكال؟
- **الأستاذ مقداد الشريفي:** المفوضية وضعت إجراءات خاصة بخصوص العد والفرز، ولدينا إجراءات عد وفرز إلكتروني، وأوراق الاقتراع الخاصة بالتصويت تحتفظ بها المفوضية، ويحق لأي كيان سياسي الطعن بالنتائج، وعندما يتم الطعن يتم التدقيق بين العد الإلكتروني والعد الورقي، وسوف يتم التدقيق في أي محطة يتم الطعن بها، وسوف تتخذ المفوضية قراراً إذا أثبت غير ذلك.

وتؤكد المفوضية أن عمليات العد والفرز عمليات دقيقة، والمفوضية بصدد جلب شركات أخرى فاحصة لجميع البرامج التي سوف تعتمدها المفوضية، وسوف نستلم منها شهادة عالمية بأن البرامج التي تستخدمها المفوضية هي برامج رصينة.

فالكثير من الكيانات السياسية والكتل تطعن بعملية العد والفرز، وتشكك بما هو معلن من جانب المفوضية عن ما هو موجود في صناديق الاقتراع، والإجراء الذي تتبعه المفوضية عندما تكون هنالك شكوى أنها تقوم بعملية العد والفرز للمحطة المشكوك فيها أمام الكيانات السياسية، وفي حال ثبوت مشكلة، تقوم المفوضية بإغلاق المحطة ومحاسبة الموظف المسؤول عن هذه المحطة والشواهد كثيرة على ذلك.

- **الأستاذ جمال الأسدي:** استكمالاً لسؤالنا في موضوع: ما هي الحجة القانونية من تحديد موعد انتخابات مجالس المحافظات في يوم واحد؟ نود أن نبين الآتي:

أولاً: نصت المادة 6/ أولاً من قانون انتخابات مجالس المحافظات على أنه:

((تجري انتخابات مجالس المحافظات في مرحلة أولى على أن تجري انتخابات مجالس الأقضية والنواحي في مرحلة ثانية، وخلال ستة أشهر من تاريخ إجراء انتخابات المرحلة الأولى)).

ثانياً: نصت المادة 4 من قانون المحافظات على أن تكون مدة الدورة الانتخابية للمجالس أربع سنوات تقويمية، تبدأ بأول جلسة لها. وهنا، لا يوجد تحديد قانوني لإجراء الانتخابات في يوم واحد، بل العكس بأن الانتخابات يفترض أن تجرى بأوقات متفرقة، سؤالي: هل هذه ثغرة قانونية؟

- **الأستاذ مقداد الشريفي:** نعم أستاذ جمال، المفوضية فاتحت مجلس النواب على هذا النص، وقد كان موجوداً في قانون رقم (36)، وهو أن تجري المفوضية انتخابات الأقضية والنواحي بعد 6 أشهر من انتخابات مجالس المحافظات، وأكدنا استحالة إقامة الانتخابات على مستوى الأقضية والنواحي، لأن الحدود الإدارية الخاصة بكل ناحية غير معلومة لدى المفوضية، ولا توجد جهة يمكن أن تذهب إليها المفوضية لإعطائها الحدود الخاصة بكل منطقة، فعدد أعضاء مجلس الناحية أو القضاء يعتمد على عدد نفوس الناحية، ولا توجد أرقام لدى المفوضية لكي تعتمد عليها.

أنا شخصياً حضرت النقاشات في مجلس رئاسة الوزراء، وكان رأي مجلس الوزراء أن تجرى انتخابات مجالس المحافظات ومجلس النواب بوقتها، وقد حدد رئيس الوزراء يوم الاقتراع لمجالس المحافظات، لكن الكتل السياسية تسير باتجاه جعل انتخابات مجلس المحافظات والنواب في يوم واحد، وهذا إشكال قانوني وعلى المتصدين من رؤساء الكتل التصدي لهذه الإشكالية، وعليهم تجاوزها، والمفوضية طرف فني تنفذ قوانين مجلس النواب، وتعترض على الإجراءات الفنية فقط، وتمت مناقشة الأمور الفنية في مسودة مشروع القانون مع رئاسة الوزراء واللجنة القانونية.

- **الأستاذ ماجد الساعدي:** هل هنالك سبب قانوني يمنعكم من استعمال التكنولوجيا الحديثة في حساب الأصوات على النقال، مثل:

1 ـ بصمة الصوت.

2 ـ بصمة الإبهام.

3 ـ أي تعريف إلكتروني.

هذه التطبيقات يمكن توفيرها للخلاص من موضوع المشكلات والاتهامات والتزوير؟

- **الأستاذ مقداد الشريفي:** بالعكس فالمفوضية ـ وبالخصوص هذا المجلس ـ عندما استلم دورته أدخل التكنولوجيا إلى مفاصل العملية الانتخابية، ولدينا الآن قاعدة بيانات رصينة

لسجل الناخبين يمكن الاعتماد عليها في حال إدخال أي تكنولوجيا أخرى، وهنالك نماذج كثيرة فيما يخص عملية التصويت، لكن المفوضية في الوقت الحالي اختارت نموذجاً للعد والفرز يتلاءم مع الوضع داخل البلد، ورفع أيدي موظفي العد والفرز التي طالما طعن بها، وأيضاً عملية تأخير إعلان النتائج التي تتهم بها المفوضية، فاعتماد التكنولوجيا الحديثة في العد والفرز ستمكننا من إعلان النتائج خلال ساعة أو ساعتين، لذلك نأمل أن ننجح في هذا المشروع.

وتوجد إشكاليات قانونية وفنية دفعت المفوضية إلى اعتماد هذه التكنولوجيا (الصندوق الإلكتروني) الذي سوف يساعد الكتل بمعرفة النتائج خلال ساعات.

- **الأستاذ عبد عوض:** ما هو مصير مجالس المحافظات الحالي بعد 15 أيلول؟ هل يجوز تمديد عملهم أو أنه مخالفة دستورية؟ وهل ستترك فراغاً تشريعياً في حال انتهاء مدة عملها؟
- **الأستاذ مقداد الشريفي:** بخصوص مصير مجالس المحافظات الحالية بعد (15) أيلول أعتقد أن هذا الموضوع يرجع إلى السلطة التشريعية، وأتمنى أن تكون الإجابة من اللجنة القانونية، إذن، يجب أن يكون هنالك غطاء قانوني لعمل مجالس المحافظات، لأن عمر هذه المجالس بحسب القانون قد انتهى.
- **السيد عبد الهادي الحكيم:** من مشكلات انتخابات الخارج بعد المسافات بين العراقي ومركز الاقتراع كما في أمريكا مثلاً، فهل يمكن للمفوضية أن تستبدل حضور العراقي للمركز بنظام التصويت إلكترونياً مع ضبط عملية الاقتراع من احتمال التزوير مثلاً؟
- **الأستاذ مقداد الشريفي:** في الحقيقة، توجد مشكلات كثيرة بسبب أن العراقيين يوجدون في مناطق كثيرة ومختلفة، والمفوضية عملت على فتح العديد من المراكز بالتنسيق مع السفارات العراقية، وعلى الرغم من ما قدمته المفوضية في كثير من التسهيلات، لكن وجود العراقيين في مناطق متفرقة صعب مع ذلك.

وأعتقد أن موضوع التصويت الإلكتروني الآن فيه إشكالات فنية بالنسبة للعراقيين في الخارج لا يمكن التطرق لها في هذه المحاضرة، ولكن المفوضية لديها إجراءات جديدة سوف تعلن عنها في إشراك العراقيين في الخارج والتسهيل عن بعض الإجراءات الخاصة بعملية اقتراعهم، أضف إلى ذلك بأن المفوضية في السنوات السابقة كانت تسمح للعراقيين في الخارج بالتصويت أكثر من يوم لتدارك بعد المسافات، أي أن المفوضية كانت تقدر ذلك.

المحاضرة الخامسة عشرة

استفتاء كردستان: مشروع دولة أم وسيلة ضغط؟

2017/8/21

الدكتور عبد الحكيم خسرو

2017/8/22

الأستاذ سردار عبد الله

2017/8/23

الدكتور باسل حسين

مركز الرافدين للحوار

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

عبد الحكيم خسرو جوزل

أستاذ العلوم السياسية في جامعة صلاح الدين في أربيل

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

Al-rafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعُ متحاور : وطنُ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دكتوراه في العلوم السياسية
الجامعة	جامعة صلاح الدين في أربيل / العراق
سنة التخرج	2011

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / نينوى / 1973
محل الاقامة الحالي	العراق /اربيل
الجنسيات	العراقية
القومية	كردي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية / الكردية / الإنجليزية
الخبرات العامة	خبرة في مجال العمل الاكاديمي والتحليل السياسي
المؤلفات المنشورة	"عشر سنوات هزّت العالم: عقد على احتلال العراق 2003-2013"
المناصب السابقة	أستاذ العلوم السياسية في جامعة صلاح الدين / أربيل (والى الان)

21 ـ 8 ـ 2017

الدكتور عبد الحكيم خسرو

فيما يتعلق بتوقيت الاستفتاء، فإنه يعود إلى شهر تموز سنة 2014، إذ إنه في 3 تموز سنة 2014 طلب رئيس إقليم كردستان السيد مسعود برزاني من البرلمان الكردستاني تشريع قانون للاستفتاء، وبالفعل، قامت الكتل بإعداد مشروع قانون إلى المفوضية المستقلة للانتخابات، وعين تاريخ الاستفتاء في 23 تموز، أي بعد 20 يوماً من الطلب وبإجماع الكتل السياسية.

ولضمان شمول المناطق المتنازع عليها، فقد ذكر في المادة الثانية أولاً: للمفوضية السلطة الحصرية في كافة مناطق كردستان العراق، وبالتالي، لم يتم ضم اسم الإقليم أو (مصطلح الإقليم) فلم يكن موجوداً في المادة الثانية، إذ كانت نية المشروع في ذلك الوقت الحديث عن كردستان العراق لكي يشمل كل المناطق داخل وخارج إقليم كردستان، وبسبب الحرب على داعش والأحداث السياسية تم تأجيله إلى نهاية العام 2016، وكان هنالك مطلب أمريكي ملح في المشاركة في المعركة وتحرير الموصل، وتأجل الاستفتاء إلى ما بعد تحرير الموصل.

لذا، عندما نتحدث عن توقيت الاستفتاء، فإنه لا يتعلق بهذه المرحلة بل يعود إلى 3 تموز 2014.

أما من الناحية الإجرائية للاستفتاء، فقد بدأ تشكيل المجلس الأعلى للاستفتاء ـ والذي قرر إجراء الاستفتاء ـ في 25 أيلول، وقد تم تحديد أسس إجراء الاستفتاء بكتاب من رئيس الإقليم موجه للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وبالفعل، قرر مجلس المفوضين بالأغلبية إجراءه في الموعد المقرر، وبدأت الإجراءات الفنية لإعداد الاستفتاء، والأمور تسير على أكمل وجه، ولا توجد هنالك مشكلات تعترض عمل المفوضية في إقليم كردستان وكل الاستعدادات جارية بهذا الصدد.

في يوم 2017/8/22، جرى أول تحديث لسجل الناخبين وسجل المستفتين، واستمر لمدة سبعة أيام، وهنالك إجراءات للتصويت ومشاركة الكردستانيين في المهجر.

وفيما يتعلق بالتعامل مع الحكومة الاتحادية، فإن الموقف الثابت في إقليم كردستان هو التفاوض مع الحكومة المركزية قبل وبعد الاستفتاء.

إن الاستفتاء هو خطوة من خطوات الاستقلال، وهي في الحقيقة مسألة شائكة، ولا بد من التوافق مع الحكومة الاتحادية والاتفاق على العديد من المسائل، ومن أهمها: رسم الحدود، والتي تعد مسألة حاسمة في هذه المرحلة، ولكن على العموم لا بد من وجود مفاوضات وطرح أي موضوع على الطاولة للمفاوضات، وبالتأكيد، سيكون هنالك نوع من التواصل والحوار في هذا الصدد.

إن الهدف الأساس هو ضمان حقوق الطرفين، وأيضاً لمنع الصراعات مستقبلاً، والتي من الممكن أن تنشأ إذا ما تم إجراء الاستفتاء أو إعلان الاستقلال من جانب إقليم كردستان، وذلك من خلال التوافق مع الحكومة والتواصل مع الأطراف السياسية في بغداد حول مسألة الاستقلال.

وأما ما يتعلق بالمواقف الدولية الخاصة بإعلان استقلال كردستان، كموقف الولايات المتحدة والدول الأوربية والإقليمية، فإن القيادة السياسية في الإقليم تتعامل مع هذه المواقف تعاملاً دبلوماسياً، حيث كان هنالك طلب من الولايات المتحدة بتأجيل الاستفتاء، ولم يكن هنالك أي طلب لإلغائه، ونحن نعلم جيداً أن الولايات المتحدة لها استراتيجية محددة في العراق، وأن تحديد موعد الاستفتاء سوف يؤثر على استراتيجيتها، ولكن في الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة تملك العديد من البدائل والخيارات في التعامل مع المستجدات، فلسنا في زمن الحرب الباردة كي نخشى تهديد المعسكر الاشتراكي أو قيام الولايات المتحدة بخطوات ربما هي غير صالحة لإقليم كردستان، والوضع السوري خلق استراتيجية جديدة تتمثل بمسك الأرض من جانب القوى العظمى والتعامل مع شركاء موثوقين.

إن مواقف الدول الأوربية لحد الآن هي دبلوماسية، وهذا أمر طبيعي جداً، لأنه من غير الممكن أن نتوقع موقفاً مخالفاً أو مغايراً، حيث إن للدول الأوربية علاقات مع الدولة العراقية، وما زال التعامل معها كدولة موحدة، وليست مفككة، وبالتأكيد، فإن هذه المواقف ستتبدل بعد إعلان الاستقلال.

إن وجود العديد من المشكلات داخل الاتحاد الأوربي، ومنها مشكلة المطالبة بالاستقلال من بعض دوله تجعل من الصعوبة على الاتحاد الأوربي كمؤسسة أن تدعم أي عملية استقلال

في أي مكان في العالم، ولكننا نعتقد أن التعامل مع كردستان سيكون مختلفاً لعدة أسباب تتمثل بقضية المكونات وما تعرض له شعب كردستان من حملات الإبادة الجماعية، وكما نعلم سابقاً إن إقليم كردستان كان جزءاً من الحماية الدولية، وكانت هنالك قرارات أممية مثل قرار 688 لحماية شعب كردستان في مجلس الأمن الدولي، هذا واحد من القرارات الأوروبية، وخاصة مسألة عدم تعريض شعب كردستان إلى الإبادة الجماعية، كما حدث في مراحل سابقة.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن للدول الإقليمية مصالح محددة في العراق، وتتمثل في مناطق النفوذ أولاً، فضلا عن مصالح الطاقة والبعد الاستراتيجي لكل دولة، فإيران مثلاً لديها مصالح محددة وتركيا أيضاً.

ربما سيؤثر إقليم كردستان على المطالب الكردية في إيران وتركيا، ولكن هذه الدول تعلم قبل غيرها بأن المسألة الكردية في كل جزء من كردستان تختلف عن بعضها، فكانت هنالك مطالب لإنشاء دولة كردستان الكبرى من جانب حزب العمال الكردستاني سابقاً، أما الآن فتوجد، ومطالب أخرى تتمثل بالفيدرالية الديمقراطية وجزء من الأيديولوجية الفوضوية البيئية حسبما جاء في الحضارة الديمقراطية لعبد الله أوجلان، وبالتالي، فإن هذه الرؤية مختلفة جداً عن رؤية إقليم كردستان ورؤية إنشاء دولة كردستان المستقلة في كردستان العراق، وأيضاً، فإن المسألة الكردية في إيران تتمثل بمدى قوة وقدرة النظام الإيراني في الهيمنة والسيطرة على هذه المناطق، وللعلم، فإن أي ضعف في دولة إيران سوف يزيد من مطالب الكرد، ولكن لحد الآن لا توجد بوادر تنشيط أو إعادة نشاط الحركة الكردية في إيران، وبالتالي، فإن المطالب الإيرانية، وهي وسيلة ضغط على إقليم كردستان للحصول على المزيد من التنازلات، وليس كمخاوف من مطالب الكرد في إيران.

ومسألة أخرى تتمثل في شكل الدولة الكردستانية، فعندما نقول بأن استفتاء كردستان هو الاستقلال، فإن ذلك على اعتبار أن الاستفتاء هو مشروع دولة.

ولا بد من الحديث عن الدولة الكردستانية كنظام سياسي وهيكلية دولة وحقوق المكونات، وما هو متفق عليه، وأنه لا بد أن يكون النظام السياسي هو النظام البرلماني، واليوم على الأقل، كان هنالك اجتماع بين المكتبين السياسيين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة التغيير حول مشاركة حركة التغيير في عملية الاستفتاء ومساندته، وكان هنالك مطلب رئيس

بالنسبة لحركة التغيير، وهو تغيير النظام السياسي، فإن هذا النظام غير مرفوض من الحزب الديمقراطي، وهنالك تجاوب، وربما سوف نتوصل خلال الأيام المقبلة إلى التفاهم والتوافق بين الطرفين حول هذه المسألة، وأيضاً، هنالك أطراف أخرى كالاتحاد الوطني الكردستاني والجماعة الإسلامية والاتحاد الإسلامي، وستكون جزءاً من أي اتفاقات أو اشتراكات مستقبلية بشأن مستقبل النظام السياسي في إقليم كردستان وما يتعلق بمسألة الترشيح للرئاسة.

كان هنالك تصريح للسيد رئيس الإقليم حول أنه لن يترشح للانتخابات المقبلة لرئاسة الإقليم، وربما حتى لن يرشح أي شخص آخر من عائلته أو من الأشخاص المقربين، وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً فيما يتعلق بمسألة النظام السياسي.

أما بخصوص هيكلية دولة كردستان، وما هو مطروح الآن، فإن الدولة ستكون فيدرالية لعدة أسباب، وهذه المسألة تتعلق أيضاً بحقوق المكونات، فعندما نتحدث عن دولة فإن ذلك يعني أن كركوك ستتحول إلى إقليم فيدرالي، وكذلك السليمانية ودهوك وأربيل وسهل نينوى وسنجار، وستكون هذه بدايات فيدرالية ضمن دولة كردستان المستقلة، ولكل ولاية خصوصية يتم التعامل معها ومعالجتها بإطار الإقليم الفيدرالي، وفيما يتعلق بالسلطات الحالية التي ستؤسس سلطات حيادية تنسيقية بين مدن إقليم كردستان بصورة عامة، فسيكون هنالك اتفاق دقيق حول توزيع الموارد والثروات الطبيعية وما يتعلق بالميزانية، والهدف الأساس من هذا النظام هو ضمان حقوق جميع المكونات وخاصة في كركوك (التركمان، العرب، المسيحيين)، وفي سهل نينوى، وضرورة تحويله إلى إقليم فيدرالي، وذلك للأغلبية المسيحية فيها، وكذلك هناك خصوصية لسنجار.

إن كل هذه الأمور قد درست وبإشراك كافة المكونات في دولة كردستان المستقلة، بالإضافة إلى شكل النظام السياسي وطبيعته، فعندما نتحدث عن حقوق المكونات وتوزيعها في عمق إقليم كردستان، فإذا ما تحدثنا عن المسيحيين في سهل نينوى والعمق الاستراتيجي في دهوك وأربيل، فلا بد من وجود نظام آخر يمكن تسميته بالفيدرالية الشخصية باعتبار أنه سيكون هنالك نوع من المجلس المسيحي أو الكلداني السرياني الآشوري كهيكلية إدارية حقوقية، وليس حزباً أو حركة سياسية كما هو موجود الآن، وبالتالي، فإن هذا سيضمن مشاركة كل المسيحيين ومن كافة مناطق كردستان، وبأي قرارات تخص هذه المكونات من ناحية الحقوق الدينية والثقافية، وأيضاً وجودها كمكون وضمانة عودة المسيحيين الذين هاجروا في السنوات الماضية من 2006 ولحد الآن، وستكون هذه الإجراءات بالتوافق مع الاتحاد الأوربي

والولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية وخاصة فرنسا، وستكون هنالك بعض الإجراءات في هذا الجانب لضمان هذه الحقوق.

والمسألة الأخيرة هي تأجيل الاستفتاء، فهي غير مطروحة الآن نهائياً، ولكن هنالك مطالب سواء من الولايات المتحدة أو بغداد أو من بعض الدول التي لديها التركيز أو الدعم لشعب كردستان بكافة مكوناته، وهذه المطالب موجودة، وإذا كان هنالك أي رغبة في تأجيله، فلا بد أن يكون من خلال ضمانة دولية، وبالاتفاق مع الحكومة الاتحادية ورعاية الولايات المتحدة أو قرار من مجلس الأمن الدولي بهذا الصدد.

وهنالك فكرة فيما إذا كانت الرغبة في تأجيل الاستفتاء، وهي أن يكون العمل بما يشبه نموذج جنوب السودان أو صربيا والتوافق الذي حدث في عام 2003، وكان الاستفتاء في 2006 أي بعد ثلاث سنوات، وبذا فلا بد أن يكون هنالك موعد ثابت للتأجيل في المستقبل.

المداخلات

- **الأستاذ حمد الله الركابي:** بما أن الأخوة في الإقليم قرروا إجراء الاستفتاء والذهاب إلى الاستقلال، ويبدو أن قرارهم انفراديٌّ، وهو الانفصال مهما كانت النتائج. ماذا لو رفضت بغداد نتائج الاستفتاء، وعارضته دول الجوار، ولم يلقَ مباركة دولية؟ كيف سيتصرف الإخوة الأكراد بعدما أوصدوا كل النوافذ مع الحكومة الاتحادية، ولم يتركوا باباً للحوار بشأن موضوع الانفصال، لأنهم اتخذوا القرار وأصبح من المسلمات السياسية للإقليم.
- **الدكتور عبد الحكيم خسرو:** الاستفتاء هو قرار لإقليم كردستان وللمجلس الأعلى للاستفتاء، والشعب الكردستاني سيشارك بالاستفتاء، وبذا سيتم إظهار إرادة شعب كردستان للمجتمع الدولي، ونلاحظ أن هنالك تحولاً في السياسية الدولية ومواقف الدول، إذ نسمع دائماً ذكراً لاحترام إرادة كردستان، وستكون إرادة شعب كردستان محترمة وتلقى القبول.

  نعم، الاستفتاء ملزم لسلطات كردستان وغير ملزم للسلطات الاتحادية والمجتمع الدولي، وإذا كانت نتائج الاستفتاء إيجابية فسيكون ذلك الانطلاق لبداية مرحلة أخرى، وهي الإعداد للاستقلال. وبالتأكيد، فإن التفاوض والتفاهم مع بغداد سيكون على العديد من الملفات التي سوف تؤثر وتؤدي إلى صراعات مستقبلية، ولكن تعلم جيداً بأن هنالك مواقف، وهذه المواقف ربما تكون إيجابية لاحترام إرادة شعب كردستان من جانب بغداد والمجتمع الدولي.

  ومهما كانت النتائج، فسقف المفاوضات غير مفتوح، ومن غير الممكن الانتظار لسنوات، وإن لم تكن هنالك استجابة من بغداد فسيتم إعلان استقلال كردستان، والمجتمع الدولي سيتعامل مع الأمر الواقع ومصالح شعب كردستان.
- **الأستاذ عزام علوش:** كيف تحل مشكلة كركوك، فالكرد يقولون بأنهم طبقوا الدستور، والعرب يقولون: أنتم غيرتم الديموغرافية، والكرد يردون بأن الديموغرافية غيرها صدام؟

- **الدكتور عبد الحكيم خسرو:** عندما نقول بأن كركوك والمناطق المتنازع عليها ستشارك بالاستفتاء وعدم حرمانها من التصويت لاستقلال كردستان، فإن هذه نقطة أساسية، أما ما يتعلق برسم الحدود، فحتماً ستكون هنالك مفاوضات، ومن خلالها، سيكون هنالك العديد من الخيارات للتعامل مع هذه القضية، ومن أهم هذه الاختيارات، العودة إلى الأسس الشرعية الموجودة وقانون إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية في المادة (58)، ومن الممكن جداً أن تكون هنالك رعاية أممية وتقرير أممي، إذ حتى قرارات مجلس الأمن تؤكد بأن عملية رسم الحدود وحل الإشكاليات بين الإقليم والحكومة المركزية يجب أن تقوم بها الحكومة الاتحادية.
- **الأستاذ فلاح الطالقاني:** ما نوع وطبيعة السؤال الذي سيطرح على الناخب؟ مثلاً، هل أنت مع الانفصال عن الدولة الاتحادية أم مع تشكيل وإقامة الدولة الكردية؟ لأن تطبيقاتها تختلف...
- **الدكتور عبد الحكيم خسرو:** ورقة الاستفتاء سيتم إعدادها من المفوضية العليا للانتخابات، وهي في طور الإعداد، والسؤال الرئيس في ورقة الاستقلال سيكون هو: (هل أنت مع استقلال كردستان؟) نعم، أو لا، إذ لا توجد خيارات أخرى.

  وأيضاً، لا يوجد ذكر لكلمة انفصال، إذ نحن في كردستان لا نعتبر استقلال كردستان انفصالاً، بل إعادة الشرعية باعتبار أن هنالك وعداً بإنشاء دولة لكردستان بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت هنالك قرارات لعصبة الأمم بهذا الصدد.
- **الأستاذ أكرم العساف:** هل صحيح أن السيد مسعود بارزاني طلب من السفير الأمريكي في العراق في آخر زيارة له إلى أربيل ضمانات أمريكية على مستوى البيت الأبيض ومساعدات مالية، نظير تأجيل الاستفتاء؟
- **الدكتور عبد الحكيم خسرو:** هذا خبر غير صحيح تماماً، فلا توجد مطالب من السيد مسعود برزاني للسفير الأمريكي، وأيضاً للتأكيد، فإنه في ذلك اليوم كان للسيد مسعود برزاني تصريح يقول فيه: لن يركن إلى أي ضمانات تأتي من سفير أية دولة، والضمانات يجب أن تكون أممية ملزمة، وليست ضمانات من خلال بيان من البيت الأبيض أو السفارة الأمريكية أو أي سفارة أخرى.

فعندما تحدثت عن تأجيل الاستفتاء، فلن يكون هنالك تأجيل إلا من خلال وجود ضمانات ملزمة، وتحديد موعد آخر للاستفتاء إذا كان هذا مطروحاً، ويوجد فقط طلب تأجيل، ولا توجد مثل هذه الضمانات الملزمة، وبذلك نتجه نحو الاستفتاء.

- **الأستاذ صائب خدر:** ما هو الموقف من مناطق سهل نينوى وسنجار؟ ولا سيّما وأن جنوب سنجار تقريباً تسيطر عليه قيادات من الحشد الشعبي، وشكلت القوات الكردية القريبة من حزب العمال إدارات ذاتية في سنجار وخانصور... ما موقف الإقليم من ذلك وتداعيات الاستفتاء عليها؟ هذا أولاً.

ثانياً: يتخوف بعض المكونات من التطرف الديني الذي يمثل ظاهرة عالمية، وأيضاً يوجد التطرف في كردستان كغيرها من دول العالم، ولذلك، تتخوف المكونات أن يرسم الدستور شكل دولة بعيدة عن العلمانية والمدنية، وتعطي مساحة للدين في دستور البلاد... كيف يفكر قادة الإقليم في دستور الدولة وتخوف الأقليات على المستقبل من ذلك؟

- **الدكتور عبد الحكيم خسرو:** فيما يتعلق بوضع سنجار هنالك توافق بين الإقليم والولايات المتحدة والدول المانحة والاتحاد الأوربي وكل الدول التي تقدم مساعدات خصوصاً إلى الكرد الإيزيديين في سنجار لضمان حماية هذا المكون وخروج كافة التشكيلات المسلحة غير الرسمية. وقد أكد البرلمان الأوربي في 2016/10/26 على المسألة الكردية وإعطاء ضمانات لسكان سهل نينوى، ولا بد من التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، والقوات الموجودة هناك قوات غير شرعية وسيتم التعامل معها بالتواصل والتفاوض وليس بالتعامل العسكري، وهذه الإدارة التي تم إنشاؤها غير شرعية، وهنالك قرار من إقليم كردستان بأن القوات التي ستمسك الأرض هي البيشمركة فقط.

المعادلات الإقليمية ومسألة حزب العمال الكردستاني ستؤثر على المكون الإيزيدي في هذه المناطق لكن تأثيرها سيختفي.

بالنتيجة، نحن نقول بأن مستقبلهم سيكون في إطار دولة كردستان المستقلة، وأيضاً سيكون هنالك إقليم فدرالي، وبذا مؤسسات تشريعية تضمن لهم نظاماً مدنياً ينسجم مع المؤسسة الثقافية وليس تشكيلاً دينياً يؤثر على حقوقهم.

وفيما يخص ظاهرة التطرف، فهي ظاهرة عالمية، ولكن الاتجاه العام وما هو معلن في

إقليم كردستان هو الاتجاه العلماني، وأنا كعضو في لجنة إعداد الدستور لإقليم كردستان، كانت هنالك مناقشات مستفيضة حول دور الدين في دستور الإقليم، وكان هذا الأمر مرفوضاً، وحصل تراجع في المادة (6) في مشروع دستور (20) التي كانت استنساخاً من المادة (2) في الدستور العراقي، وكانت هنالك حركات مدنية تطالب ببناء نضام مدني وعدم وجود أي إشارة إلى أن تكون التشريعات وفقاً للشريعة الإسلامية واحترام كافة المكونات.

لكن في النتيجة، ولبناء دولة فدرالية لكل إقليم، فيجب أن تكون هنالك خصوصية سياسية وثقافية واجتماعية لكي يتم حفظ حقوق المكونات والإيزيديين منهم.

- **الأستاذ أحمد أسد:** بلغنا من مصادر موثوقة أن السيد نيجرفان بازراني زار طهران مؤخراً بشكل غير معلن، وسمع موقفاً رافضاً للاستفتاء... هل هذا حقيقي؟
- **الدكتور عبد الحكيم خسرو:** طالما الزيارة غير معلنة فمن المحتمل ألّا تكون هنالك زيارة، ولا توجد أية معلومات في القنوات الرسمية أو إعلام كردستان حول زيارة السيد نيجرفان برزاني إلى طهران.

مسألة رفض الإيرانيين للاستفتاء معلن، ولا يحتاج إلى لقاءات سرية، حتى في زيارة وفد من قادة حزب الاتحاد الكردستاني إلى إيران، فإنهم بلغوهم برفض الاستفتاء والتفاوض والرجوع إلى حكومة بغداد، وإعلان الرفض جاء على عدة مستويات سواء من الرئاسة الإيرانية أو الحكومة الإيرانية، لكن إرادة شعب إقليم كردستان لا تتوقف على قبول أو رفض الدول الإقليمية، لأن كل دولة لها مصالحها الخاصة، والوحيدون الذين نتفاوض معهم هم الطرف العراقي، لأن الاستفتاء مسألة عراقية.

- **الأستاذ شيروان الوائلي:** على ضوء المعطيات الموجودة على الأرض الآن بخصوص قضية الاستفتاء والتي تمهد للانفصال، هل يعني هذا أن هنالك إدارة بالأزمة للوضع الكردي، أي عملية ترحيل أزمة داخلية بدت تطفو على السطح سواء بالانقسام الداخلي أو تعطيل التنمية في الإقليم أو فقدان الحلفاء؟
- **الدكتور عبد الحكيم خسرو:** أشرت إلى أن توقيت الاستفتاء لم يكن لترحيل الأزمات الداخلية، إذ كان يوجد طلب من رئيس إقليم كردستان لبرلمان كردستان في 3 تموز من عام 2014 بطلب الاستفتاء وباتفاق كل الكتل والأحزاب السياسية، حتى أن المشروع تم

إعداده والمصادقة عليه خلال (20يوماً) من زيارة السيد مسعود برزاني لبرلمان الإقليم، والمشروع كان موقعاً من رئيس البرلمان ونائب رئيس البرلمان وكل رؤساء الكتل، وكان هنالك إجماع بالتصويت على قانون المفوضية، وهذه المسألة ليست بمسألة جديدة حتى نقول وجدت للخروج من الأزمات.

وبعد أن تعرض إقليم كردستان إلى هجمة من داعش تم تأسيس لجنة دستورية، وحدث نوع من الانقسام السياسي في الإقليم بسبب تأجيل في الاستفتاء، وكان من المزمع أن يتم في نهاية 2016 ولكن بسبب معركة الموصل تم تأجيل ذلك.

- **الأستاذ ضياء السامرائي:** نشرت رويترز أمس تقريراً تضمن حديثاً لسياسي كردي عن إمكانية تأجيل الاستفتاء في حال دفعت بغداد الديون المستحقة على الإقليم، وهنالك تصريح في المضمون نفسه للملا بختيار...

أنا أسأل: هل إن نحو 10 مليارات دولار، وهي قيمة ديون الإقليم، كافية لتأجيل حلم الدولة الكردية؟

- **الدكتور عبد الحكيم خسرو:** اليوم كان هنالك تأكيد من السيد مسعود برزاني في ندوة جماهيرية تحدث عن هذه المسألة فيها، وأشار بأن هنالك تصريحات حول تأجيل أو إنهاء حلم الدولة الكردية كما يصفونه بالحلم من خلال الأموال وإطلاق الميزانية أو إي امتيازات أخرى.

طبعاً هذا غير مطروح واللجنة التفاوضية التي كانت في بغداد كانت تحاول عرض وجهة نظر إقليم كردستان فيما يتعلق بالاستفتاء وفتح باب الحوار وحل الإشكاليات بين الإقليم والمركز التي تؤدي إلى مشكلات في المستقبل بعد إعلان الاستقلال، ولم يكن من صلاحيات اللجنة التفاوض على تأجيل الاستفتاء.

أيضاً كان هنالك بيان من مكتب (ملا بختيار) حول هذه التصريحات وقد نفى ذلك، لكن فيما يتعلق بإمكانية تأجيل الاستفتاء من خلال غطاء الأموال، ربما كان من ضمن سياق حديث، ولم يكن مبدأ أساسياً وتم نفي ذلك من جانب رئيس الإقليم.

- **السيد زيد الطالقاني:** هنالك اعتداءات وحالات اختطاف تعرض لها ساسة ونشطاء يعارضون الاستفتاء مؤخراً... هل يخطط داعمو الاستفتاء إلى إقامة دولة كردية بقمع المعارضين؟

- **الدكتور عبد الحكيم خسرو:** مسألة الاعتداءات والاختطافات تحدثت عنها وسائل الإعلام في إقليم كردستان، فالبعض كان مفبركاً والبعض الآخر يكون المعتدي مجهولاً، وحدث ذلك في السليمانية، ولا أتصور بأن الاتحاد الوطني الكردستاني أو الحزب الديمقراطي الكردستاني أو أي طرف آخر يقوم بذلك، لكن بصورة عامة الذي يقوم بحملة (لا) على الاستفتاء فهو حر وطليق، ويتحرك دون أي اعتداء، ويقوم بلقاءات وندوات تلفزيونية، وبعضها مباشر وهو الأستاذ (شاسوار).

كذلك المفوضية العليا للانتخابات فتحت باب تسجيل الكيانات السياسية والأطراف التي ترغب بمراقبة الاستفتاء والمشاركة بحملات الترويج للاستفتاء أو البقاء في الدولة الاتحادية، وبعد التسجيل والحصول على الموافقة، ستكون هنالك مكاتب سياسية لأي كيان سياسي يحاول أن يقوم بحملة إعلامية لكلمة (نعم) أو (لا)، ويمكن دخول باقي الأحزاب إذا كان هنالك توافق سياسي في الأيام القادمة.

بالتأكيد، نحاول أن تكون العملية شفافة ومراقبة من المجتمع الدولي، وبذا لا يمكن توقع وجود مثل هذه السياسات التي تؤثر بالدرجة الأساس على مدى شفافية وقدرة المواطنين في الإقليم عن التعبير عن آرائهم، لذلك، فإن من أوليات اللجنة العليا للاستفتاء والمفوضية العليا أن تكون هنالك شفافية وحرية في الاستفتاء ووجود مراقبين دوليين.

- **السيدة زينب الطائي:** حركة التغيير نشرت دراسة مؤخراً، تقول: إن إعلان الدولة الكردية بالشكل الذي تريده القيادة السياسية للحزب الديمقراطي بحيث ستضيف 3 ملايين شخص ـ هم سكان المناطق المتنازع عليها ـ إلى الإقليم...

إذا كان الإقليم يدفع ربع وثلث ونصف الرواتب الآن، وتعداده نحو 5 ملايين، فماذا سيفعل إذا صار تعداد دولته المنتظرة 8 ملايين؟

- **الدكتور عبد الحكيم خسرو:** هذه حالة مدروسة، فإذا تحدثنا عن كركوك وكمية النفط المباع الآن المتفق علية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، فإن نصف الكمية يتم من خلالها الصرف على قوات البيشمركة الموجودين في كركوك وموظفي الإقليم الذين يتقاضون الرواتب في كركوك والنصف الآخر أيضاً لدعم رواتب موظفي كركوك الذين يتقاضون رواتبهم من الحكومة الاتحادية، وأيضاً إذا تحدثنا عن مناطق سهل نينوى ومناطق سنجار، فإن هنالك أقل نسبة من الموظفين الذين كانوا يتقاضون

رواتب من بين هذه المناطق المهمشة من الحكومة الاتحادية، وبذا فلن يشكل ضغطاً على ميزانية إقليم كردستان، وهنالك طبعاً دراسة لإنهاء مشكلة الرواتب وإرجاعها إلى ما كانت عليه، وكان مستوى الحملة الدعائية ضد قدرة الإقليم على دفع الرواتب للموظفين كبيرة جداً، والإقليم يدفع حوالي 74% من رواتب موظفي الإقليم، فقط الدرجات العليا تأخذ ربع الراتب. أما باقي الموظفين، فيأخذون حوالي 70% من رواتبهم، ولكن بصورة عامة هذه المشكلات بالإمكان معالجتها ضمن الاتفاقية الموجودة، وسيتم دفع الرواتب من الثروات الطبيعية في تلك المناطق ومن الواردات الداخلية، وأيضاً في كردستان، هنالك تحول في أسعار النفط والكمية المنتجة، وبذا فإن المسألة ليست بتلك السوداوية المتصورة من جانب البعض.

- **الأستاذ محمد الشمري:** هونت من قيمة التحفظات الأميركية على الاستفتاء سيدي الكريم... وتجاهلت تصريحات مسؤولي البنتاغون بشأن قطع المساعدات عن البيشمركة... والحرة نقلت عن أحدهم أن المساعدات ستتوقف نهاية هذا الشهر... كيف ستصمدون بلا دعم أميركي؟
- **الدكتور عبد الحكيم خسرو:** فيما يتعلق بالمساعدات الأمريكية والدعم الأمريكي لقوات البيشمركة، فهو غير مرهون بعملية الاستفتاء والاستقلال، وتقرير قناة الحرة كان غير دقيق بوصفه إشارة إلى مصدر لم يذكر اسمه، فالحرة تعودت على نقل الخبر من العراق، ونحن نعلم مدى مصداقية هذه المصادر وأنا لا أتهم الحرة بفبركة هذا الخبر. لكن بصورة عامة، ما دام لا يوجد هنالك تصريح رسمي من البنتاغون أو من الإدارة الأمريكية لقطع المساعدات عن البيشمركة، فلا يعتمد على أي معلومة تنقل حول قطع الدعم الأمريكي.

المسألة الأخرى، فـ(ماتس) على سبيل المثال قد ذكر قبل أيام بأن أحد أهم استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق هو حماية الكرد والمسيحيين والإيزيديين في كردستان، باعتبار أن هؤلاء تعرضوا للإبادة الجماعية، وهم جزء مهم من الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وقطع الميزانية والدعم العسكري الأمريكي غير وارد، وبالتالي، فإن الاستراتيجية العسكرية منفصلة عن المسألة السياسية، وقد طلب وزير الخارجية من السيد مسعود برزاني تأجيل الاستفتاء ورفض الطلب، ولكن بطريقة

دبلوماسية بالرد عليهم: هل هنالك ضمانات أمريكية أن يحصل الاستفتاء إذا أجل؟ والضمانات ليست أمريكية فقط بل يجب أن تكون أممية.

- **الأستاذ عزام علوش:** ما هي حلولكم لمشكلة المياه؟ لمن يعود سد الموصل إذا ما أعلنت كردستان استقلالها أو حتى ضم السد لحدود الإقليم؟
- **الدكتور عبد الحكيم خسرو:** إن هذا جزء من الاستراتيجية التي يمكن التعامل معها أو ربما تكون باباً من التكامل بين إقليم كردستان والعراق، ومن الممكن في المستقبل التفاهم حول إنشاء سدود في الإقليم، وهذه السدود تكون خزانات للعراق ولإقليم كردستان.

النقطة الثانية هي أن مشكلة المياه مع تركيا وإيران، ويجب أن يكون هنالك توافق عراقي كردستاني بهذا الصدد، والتواصل مع إيران وتركيا لضمان حصة العراق وإقليم أو دولة كردستان من المياه بوصف أن الخاسر الأكبر ستكون الدولة العراقية، ولكن في النتيجة، فإن مسألة المياه من أهم عوامل التكامل في المستقبل إذا ما تحدثنا عن العقلانية لحل الإشكاليات بين كردستان والدولة العراقية، وربما وضعت دراسة في هذا الاتجاه من المختصين، وهنالك العديد من الذين يستطيعون وضع دراسة لهذه المسألة المهمة في المستقبل إذا ما حصل استقلال لكردستان.

وإذا كان حد السد من ضمن حدود إقليم كردستان، فإن المناطق الأخرى من العراق ستكون مستفيدة أكثر من سد الموصل، وبذا فنحن نتحدث عن الاستفادة ومجالها، وليس عن وجود سد، فسواء كان سد دوكان وسد الموصل وسد دربندخان، وكل هذه السدود هي من مصلحة المناطق الأخرى من العراق، وليس فقط كردستان فهي تروي مناطق كثيرة من الجزيرة والمناطق الأخرى غرب الموصل.

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

سردار عبد الله

كاتب وصحفي وسياسي

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

مجتمعُ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	بكالوريوس في الاعلام
الجامعة	جامعة السليمانية
سنة التخرج	2009

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / بغداد/ 1966
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية
القومية	كردي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية / الكردية / الإنجليزية / الفارسية
الخبرات العامة	الكتابة ، العمل الإعلامي والصحفي
المؤلفات المنشورة	من مؤلفاته "الوقوع في الفخ" و "الاعلام والأزمات"(باللغة الكردية)
المناصب السابقة	رئيس تحرير صحيفة "رزنامة" اليومية ، عضو مجلس النواب ، رئيس كتلة التغيير البرلمانية ، عضو لجنة الامن والدفاع في البرلمان

2017/8/22

محاضرة الأستاذ سردار عبد الله

إن مسالة الاستفتاء عنوان آخر لقضية الاستقلال، وهي من الممكن أن تكون وسيلة تؤدي إلى هدف الاستقلال، وقد تعرض هذا الموضوع إلى كم كبير من التسييس والتخندق والفعل ورد الفعل، وإن المسؤولية تستوجب أن نقارب الموضوع بصورة موضوعية بعيداً عن التخندقات، ونركز في صلب المشكلة بدلاً من أن نتخندق مع هذا الرأي أو مع الرأي الآخر، فمن خلال الخطاب الموضوعي يمكن أن نتوصل إلى فهم لجوهر المشكلة بحيث يؤدي إلى التوصل إلى الحلول، وعلى أسس سلمية سواء في البقاء بالدولة ام في تأسيس دولة.

إن الصراعات الداخلية في العراق أدت إلى خلق أزمة في الدولة على مدى قرن، وإن المشكلة الأساسية التي أدت إلى دخول العراق في كوارث هي المشكلة الكردية، فإذا قلبنا التركيب التاريخي سنجد أنه بعد سقوط صدام في عام 2003 والكوارث التي حصلت والحصار كلها أتت نتيجة حرب احتلال الكويت التي كانت نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي خلفتها الحرب العراقية-الإيرانية والتي كانت نتيجة طبيعية لتمزيق اتفاقية الجزائر، تلك الاتفاقية التي أتت نتيجة طبيعية لتنازل النظام عن أرض ومياه العراق إلى دولة جارة في سبيل إنهاء الثورة الكردية.

حماقة الحاكم في بغداد آنذاك جعلته يحل مشكلة داخلية باللجوء إلى الآخرين وكان الثمن غالياً، وبما أنه لم يحل المشكلة بل عقدها، أدى إلى إشعال الثورة الكردية من جديد والحرب التي أدخلت العراق في سلسلة كوارث أدت إلى ما هو عليه الوضع الآن.

على طول التاريخ، كان الكردي متهماً بأنه يستقوي بالخارج تجاه الحكومة المركزية، والآن انقلبت المعادلة، إذ أن الذي يتخذ موقفاً معادياً من الاستفتاء أو الاستقلال هو الذي يقول: إن هذه حالة غير مرغوبة وطنياً، ويمكن معالجتها، ويقول: إن أمريكا وإيران وتركيا لا تقبل، هنالك أمور تستدعي الوقوف عليها لما تحمله من دلالات كثيرة، فيجب أن نتعامل

معها بموضوعية ونتوصل إلى مقاربة موضوعية فيها، بحيث تؤدي إلى حالة إنسانية تخدم العراقيين سواء بقوا داخل دولة واحدة أو أسسوا دولة متعايشة متجاورة تعمل على خلق شراكة بين دولتين.

وأنا شخصياً قد عملت وعلى مدى سنتين والتقيت بالقيادات العراقية والمراجع في النجف الأشرف وبوكيل المرجعية الدينية للسيد السيستاني، وعرضت الأمور عليه، وهي أنه يجب التوصل إلى شراكة على أسس الحقوق والواجبات، وإذا لم نتوصل إلى ذلك، وكان البلد محكوماً بالتقسيم، وبدلاً من أن يأتي الأجنبي ويقسم البلاد لمصالحه على حساب مصالحنا ويخلق لنا مشكلات، فلماذا لا نأتي وننظر في مستقبلنا وأمورنا في تقسيم يخدم المكونات العراقية الحالية، وكان هنالك ترحيب من القيادات والمراجع في الحوار حول ذلك الموضوع.

وفي لحظة تاريخية سابقة، وقبل سقوط صدام بأيام، كنا نتناقش في مستقبل العراق، وندخل في مناقشات وصراعات وسجالات مع الكثيرين من العرب الذين كانوا يتوقعون هذه الحالة الكارثية للعراق بعد سقوط صدام، لقد كنت أنظر في تفاؤل لما بعد سقوط صدام بأنه ستحصل حالة من التغيير ويزول الحصار، وكان حلمنا بأن العراق سيصير مثل ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ويكون جوهرة الشرق الأوسط، فتتمنى كل الشعوب أن تعيش الحالة العراقية، وكنت أنا في وقتها أركز على حالة عراقية وطنية جديدة تستهدف بناء هوية عادلة تدفع بالفرد العراقي بعيداً عن التخندقات والأيديولوجيات الحزبية، وتدفعه إلى التمسك بهذا البلد الذي حقق كرامته والعيش الكريم، ولكن للأسف، إن ما نراه اليوم وبعد مرور (عقد وقرن) تقريباً تحولت كل أحلامنا إلى كوابيس لم نكن نتوقعها، حتى أعدى أعداء العراق لم يكونوا يتوقعون ذلك، بل إن ما كانوا يتمنونه أقل بكثير من الذي وصلنا إليه.

أنا شخصياً عشت في بغداد والجنوب، وكنت أتمنى خلق دولة عراقية جديدة بحيث يحافظ ويدافع الكردي والشيعي والسني والتركماني والمسيحي عن وحدة البلد، لقد كنت من المدافعين بقوة عام 2003 بتوجه القيادة الكردستانية إلى بغداد والعمل على إعادة رسم هذه الدولة وفق المعايير العادلة.

لقد كان خطابي واضحاً في بناء دولة حديثة تحفظ حقوق الجميع، والذي يرفض الاستقلال بدلاً من أن يتهمنا بالانفصالية ندعوه إلى بناء حالة جديدة على أساس الاستفادة من محاولات الإقصاء الماضية التي حدثت على مدى قرن كامل، فآنذاك، كانت الحالة الاجتماعية والشعبية

الكردية ترفض التوجه إلى بغداد بصورة كبيرة، أضف إلى ذلك الحالة الثقافية والإعلامية في أن الكرد في الغرب كانوا يرفضون وبقوة التوجه مرة ثانية إلى بغداد، وكان الجميع يميل إلى هذه الفرصة وإعلان الاستقلال وتأسيس دولة كردستان.

في وقتها، كنت أنا من الداعين إلى الذهاب بقوة إلى بغداد، وأقارن ما بين الأكراد وأدعوهم إلى الاستفادة من الخطأ الذي ارتكبه أمير إمارة بابان عبد الرحمن باشا قبل قرنين من الزمان حين رفض تولي ولاية بغداد، فجلب الكوارث على إمارته بهذا القرار، إذ تشير المصادر التاريخية بأنه رفض عرش ولاية بغداد بدعوى أنه لا يستبدل ثلوج وجبال بلاده بعروش العالم، فإن السياسي الناجح لكي يحافظ على جمال ثلوج بلاده يجب أن يتولى العرش ويجلس ويقدم تجربة ونموذجاً آخر.

والمفارقة التاريخية أن مام جلال كان آنذاك يسكن في قلعة (شوالان) التي كان يسكنها قبل قرنين عبد الرحمن باشا، وكنت أقول: إن الحكمة تستدعي أن يكون مام جلال رئيساً على العراق، ولا يعيد خطا عبد الرحمن باشا أمير بابان، وهو أقوى الأمراء في وقته.

أما الآن، وعندما أستعيد كل هذه الأمور والقناعات والأفكار وأرى بغداد على هذه الحالة التي ترفض الحالة العراقية الآن، ولا أقصد حالة معينة بل الحالة العراقية التي ترفض استيعاب أبنائها وتمنع حقوق الأفراد والمكونات.

وهذه الحالة بدلاً من أن تكون جامعة ومستوعبة وتحوي الجميع فإنها طاردة، فالآن العربي السني الذي كان هو يحكم العراق طيلة عقود لديه مشكلة، وأؤكد هنا أنني لا أنطلق من منطلق الطائفية، ولكن العربي الشيعي أيضاً يعيش حالة هو غير راضٍ عنها.

أما الحالة الكردية فهي مختلفة عن القومية، إذ توجد بعض الثقافات والقيم المشتركة، ولكن هذا لا يعني بالضرورة البقاء ضمن دولة واحدة، فالبقاء ضمن دولة واحدة وبحالة قسرية تفرض على الكردي إنتاج حالة إضعاف لهذه المشتركات وليس تقويتها، لذلك، فالذي يحفظ هذه المشتركات لم يكن ممن هم في السلطة لا سابقاً ولا حالياً، فهم لم يحافظوا ولم يبقوا على الأواصر المشتركة، والذي حافظ عليها هو المراجع، فالحالة الكردية والظلم المشترك بين الكردي والآخرين في العراق، كل هذه الأمور هي التي كانت تخلق وتقوي الأواصر المشتركة.

نحن إذا فشلنا في التوصل إلى العيش المشترك، فالتقسيم سيكون حالة حتمية آنذاك، وبدلاً من أن يكون التقسيم دموياً مثل يوغسلافيا، فالأفضل أن يكون سلمياً، وبدلاً من أن

نصرف أموالاً على الحرب والكوارث والتدمير، وبعد ذلك، نتجه للإعمار ويذهب جزء من الأموال إلى الفساد لنتجه إلى التقسيم السلمي.

لقد كان العراق قبل هيمنة البعث متفوقاً في كل شيء ثم صار أضعف ما يكون، فيكفي إضاعة الكثير من الأموال للحروب والكوارث ولنعش حالة من التعايش السلمي والشراكة الحقيقية بين مكونات البلد.

ما هي المشكلة في إجراء الاستفتاء؟ سواء الآن أو في تأجيله للمستقبل؟ فإذا كان الخوف من نتائجه، فلو كانت النتائج في مصلحة بقاء كردستان ضمن العراق، فلنفترض كيف ستكون الحالة والموقف في بغداد تجاه ذلك، وإذا كانت هنالك إرادة شعبية تحلم بكيان مستقل فهذا يعني أنه لديك مشكلة مزمنة يجب حلها بدلاً من تخديرها بالتأجيل.

ما الذي قدمه الإنكليز في بريطانيا إلى الاسكتلنديين ولم يصوتوا على الانفصال من بريطانيا؟ إذن نحن ندعو إلى خلق حالة اسكتلندية بحيث تدفع الكردي يصوت بالبقاء مع العراق، ولكن لا يمكن الفرض بالبقاء وتحول الحالة الوطنية التي كان يحلم أن تحقق طموحاته وأحلامه وحقوقه إلى كراهية. إن الإنسان بطبعه ميال إلى الحرية، والنظام الصدامي خلق حالة دمار في بقية مناطق العراق وشبه دولة مستقرة قبل 2003 في كردستان التي كانت شبه دولة مستقرة.

فإذا جاء الرفض بإجراء الاستفتاء في توقيت معين، فهناك خلاف على مستوى تكتيكي وتوقيتات زمنية والآليات يمكن أن نتفق أو نختلف عليها، ولكن إذا كنت ترفض الحلم والطموح والتوق الكردي إلى كيان مستقل فآنذاك ستصطدم بحالة مبدئية وبحلم تم خلقه بحالة تراكمية قوية، ويجب الإجابة بدقة على هذا السؤال.

المداخلات

- **الأستاذ حسام الغزالي:** هل طرح القضية الكردية للتدويل أفضل من وجهة نظر الأكراد؟ وإذا لم تكن كذلك، فكم من المساحة يمتلك الأكراد للعمل على تحقيق مطالبهم عن طريق الحوار المباشر مع حكومة المركز؟ وهل لدى الأكراد خارطة طريق تحدد مطالب واضحة ومحددة؟
- **الأستاذ سردار عبد الله:** حتى لو لم تكن هنالك خارطة طريق واضحة ومحددة، فالعمل جارٍ بين القوى الكردستانية، وبُدئت المفاوضات بين البارتي وحركة تغيير، والأجواء إيجابية على الرغم من الخلافات بينهم، وسيتم التوصل إلى تفاهمات لوضع خارطة طريق متفق عليها من كل الأحزاب.

  ويجب أن نحدد: ما الذي نستهدفه من التدويل؟ هل التدويل سوف يخدم وضع المكون باعتبارنا شركاء في الوطن وفي الجغرافية مستقبلاً؟ وقد يكون العمل الدولي ليس بصالحنا، وأنا أكرر بأن البعض كان يقول: لماذا يلتجئ الكردي إلى الخارج؟ والآن هم نفسهم يهددون الكردي، وفي النتيجة، من يعطي الشرعية لكردستان؟ ليست الموافقات الأمريكية والخارجية بل الشعب الكردي.
- **الشيخ محمد الكرباسي:** السردية الكردية تقوم على فكرة التضحية قبل 2003، في حين أن التضحية ليست حالة كردية استثنائية في عراق صدام، ويفترض أن تنتفي أسس هذه السردية بزوال صدام. لماذا يصر الإخوة الكرد على اعتبار توجههم إلى بغداد بعد 2003 كان مكرمة للعرب؟
- **الأستاذ سردار عبد الله:** التوجه إلى بغداد ليس مكرمة كما أن التوجه إلى الاستقلال ليس بمؤامرة صهيونية تستهدف العرب ووحدة العرب، بل هنالك حالة موضوعية كردية، وكل ماضينا وتراثنا كان يستهدف معاداة الاستعمار والإنكليز بينما نقدس حدوداً تركها لنا الإنكليز. بالنسبة إلى الحدود، فهي الحدود التي تخدم الحالة السلمية بين الشعوب، والحدود في أوروبا رسمت بعد حروب دموية، بينما الحدود في مناطقنا لو كان الإنكليز هم الذين رسموها لكانت الأجيال الحالية تعد ما قام به الإنكليز حدوداً مقدسة ويدافعون عنها.

فالقضية ليست قضية مكرمة، وأنا كنت من المعتقدين ببناء دولة مثل تجربة اليابان، ولكن عندما نفشل في كل هذه الأمور تنتج الكوارث والدمار وتؤدي إلى الفساد، وأنا ضد هذه الحالة التي وصلنا لها، وللأسف اليوم الفرد العراقي يقول بأن نظام صدام أفضل من النظام الحالي، فعلينا أن نفهم الحالة التي وصل لها الفرد العراقي لكي يتصور هذا التصور.

وفيما يخص السردية الكردية على فكرة التضحية، فالتضحية ليست بخرافة أو من الأساطير، التضحية هي مقابر جماعية على طول العراق، ومن حق شعب لا يريد أن تتكرر هذه الكوارث أن يتخذ مثل هذه الإجراءات، والممارسات التي يقوم بها البعض اليوم تهدد الكرد بالاجتياح، ومثل هذه الممارسات هي التي تدفع الكرد بالسير إلى غير اتجاه.

والتجربة التي قام بها مام جلال في خلق حالة اجتماعية تحقق عدلاً نسبياً هي تجربة رائعة، وهنالك تجارب لآخرين أيضاً، وعلينا أن نتعظ من الكوارث التي مررنا بها سابقاً.

- **السيدة آلاء طالباني:** هل تؤيد عودة التغيير وبقية الأحزاب الكردية المشاركة في برلمان كردستان إلى العملية السياسية في الإقليم وتفعيل البرلمان دون طرح موضوع رئاسة الإقليم والعلاقة مع المركز فيما يخص تصدير النفط تحديداً؟
- **الأستاذ سردار عبد الله:** أنا أدعو إلى وحدة الصف الكردي المستندة إلى التفاهمات التي تحل المشكلات، وأترك باقي الأمور للأحزاب، وكما تعلمين أنني لا أنتمي إلى حزب سياسي مستقل من الناحية الحزبية، وإذا اتفقتم أنتم الأحزاب، وكان ذلك الاتفاق يخدم المواطن الكردستاني والتفاهم مع بغداد والتوصل إلى خارطة طريق تؤدي إلى إحقاق الحقوق العادلة التي ناضلنا من أجلها عقوداً وقروناً فأنا أؤيدها.

أما أن تتفقوا أولاً على قضية رئاسة، فهذه أمور تفصيلية، فأنا لا أسمح لنفسي أن أدعو التغيير والاتحاد أن يتنازلا عن رؤيتهما، أنا أدعو إلى تفاهمات تؤدي إلى تحسين الحالة المعيشية للمواطن وخلق حالة تفاهم مع بغداد سواء بالبقاء ضمن دولة واحدة أو كجيران.

- **الدكتور حسن ناظم:** هل كان يمكن للإقليم أن يعلن استقلاله بعد سقوط صدام مباشرة؟ يبدو أن الظروف الإقليمية والدولية هي التي كانت لا تسمح، وليست أسباب أخرى... ثم إن الإقليم أحسن التصرف بشكل كبير في حصته من الموازنة... فلماذا هذا الحزن؟
- **الأستاذ سردار عبد الله:** لا يوجد حزن على الإطلاق، وما طرحته في وقته وهوجمت بسببه كنت مقتنعاً به، وما زلت مقتنعاً به، والقضية ليست أن الوضع الدولي يسمح

باستقلال كردستان أو لا، بل كان هنالك توجه في القيادة الكردستانية لخلق دولة جديدة وبالإجماع، وكانوا يهاجموننا في الشارع وفي الإعلام ويقولون: أنتم أول فوج تأسس بعد الملكية، وهو فوج موسى الكاظم وفوج كردي، وتحول إلى جيش، وهذا الجيش دمر كردستان في جرائم الأنفال، فعندما يكون الفرد الكردي محكوماً بذاكرة دموية باختلاف مذاهبهم سني شيعي، فستكون بالتأكيد لديه قناعات.

نحن لسنا حزينين، ووجودنا في العراق لم يكن قضية موازنة، والموازنة ليست مكرمة، وقد اتفقنا على إنشاء نظام فدرالي، والفدرالية هي تقاسم السلطة وما يأخذه كردستان من الموازنة ليست بمكرمة.

- **الأستاذ رافع عبد الجبار:** أولاً: أقدم شكري الجزيل على هذه الويكيبيديا الرائعة التي غلب عليها الحس التاريخي والأماني ببناء دولة فيدرالية، والذي أراه أن الجميع بما فيهم الكرد ـ أو أكثرهم ـ لم يسعوا إلى بنائها، بل الكل يسعى لتحقيق ذاته من خلال محاولة كل منهم إضعاف الآخرين. لم أسمع رأياً واضحاً وصريحاً بخصوص الاستفتاء؟
- **الأستاذ سردار عبد الله:** بالتأكيد هنالك أخطاء، ولكنني ذكرت حالة مام جلال، وكانت بالتوازي مع حالات دفعت العراق باتجاه تخندقات وجراح بليغة للأسف.

الاستفتاء وسيلة، وحاولت أن أفهم: لماذا الخوف من الاستفتاء؟ والبعض يتخوف منه للخوف من نتيجة معينة، والمشكلة ليست في الاستفتاء، فإذا كان الخلاف على التوقيت فهذه أمور تكتيكية يتفق عليها، ولكن الخلاف على مسائل جوهرية مثل الحدود ووضع كردستان، فإذا لم تقر لشريك الوطن بحقه في الاستقلال فكيف له أن يتفهم الموقف الرافض لطموحاته، وطالما كان يرفض حلم الكردي وطموحه فسوف يكون له موقف قوي اتجاه من يرفض ذلك.

- **الأستاذ شيروان الوائلي:** أولاً: من خلال معرفتنا أن هنالك خلاف كردي على الأقل في الوقت الحاضر حول الاستفتاء أو الانفصال عموماً، ويتبين من خلال طرحك الواضح أن هذا رأيك وليس رأي كوران المعارضة للمشروع في الوقت الحاضر.

ثانياً: أنا أعتقد دائماً أن مشروع الدولة الكردية مشروع منجز مع وقف التنفيذ لعدم وجود الانسجام مع المركز طيلة عمر الدولة العراقية والشعور بالتهميش، ولكن هل تعتقد أن كل هذه المحددات الآن ستلد مشروع دولة أو ضرراً للشعب الكردي.

- **الأستاذ سردار عبد الله:** ما رأيته طيلة الأربع سنوات التي عشتها هناك، هو أن كل القوى الوطنية العراقية كانت تدفع إلى تفاهم كردي، وهذه الحالة كانت تخلق ثقة أكبر للكرد في الشريك الآخر، وخصوصاً الأخوة الشيعة، وأذكر أن الدكتور الجعفري قد عرض مبادرة للتوسط بين القوى الكردستانية، حتى القوى العراقية أيضاً طرحوا مبادرة، وكنت ممن اتصل بهم لحضورها، هذا أدى إلى خلق ثقة كبيرة في كردستان في الشريك الآخر في الوطن من الشيعة والسنة.

فهنالك حلم وجرح في الذاكرة وشعوب في المنطقة حظيت بتأسيس كيانات سياسية مستقلة لم نحظَ بها، فما هو الذي ينقص الكرد لكي يؤسسوا دولة كردية على الأقل من الناحية النفسية والثقافية، فنحن ندعو الشركاء في الوطن إلى التفاهم على أسس عقلانية تضمن لنا ولهم الاستقرار والازدهار وحلم الدولة الكردية لن نتخلى عنه إلى أن يتحقق.

- **الأستاذ فاروق الغزالي:** كررتم أكثر من مرة مصطلح الحكمة في ظل هذه الظروف من كون أجزاء مهمة من البلد ما زالت تحت سيطرة داعش، وملايين العراقيين مهجرون، فضلا عن عدم الوفاق السياسي داخل الإقليم بتعطيل البرلمان الكردي وإشكاليات الرئاسة في الإقليم... هل ترون من الحكمة طرح موضوع الاستفتاء في التوقيت المعلن من جانب رئاسة الإقليم؟

السؤال الثاني: هل تمت مشاورتكم كأحزاب سياسية في موعد الاستفتاء أم هو قرار متفرد للسيد البارزاني شخصياً أو الحزب الديمقراطي.

- **الأستاذ سردار عبد الله:** أكرر مرة أخرى، أنا الآن خارج الأحزاب، وأحظى بعلاقات جيدة مع الجميع، وأحاول أن أكون صوتاً يخلق تفاهمات مع الجميع، سواء في داخل كردستان أو خارجها مع بغداد وغيرها، وكانت لي جولة قبل عامين مع قيادات الأحزاب العراقية جميعاً حتى تشرفت بلقاء المراجع العظام في النجف الأشرف والتقيت بممثل السيستاني في كربلاء المقدسة وأيضاً رؤساء الأحزاب الكردستانية، وكنت متوقعاً ما يحدث الآن، وفي وقتها قلت: علينا كقوى تمثل مكونات الشعب العراقي أن نتوصل إلى استراتيجيات للتعامل مع المنطقة وإلا فسوف نكون جزءاً من استراتيجيات الآخرين، وستحقق مصالحهم على حساب مصالحنا، وللأسف هذا ما حصل.

ذا كانت الملاحظات والإشكاليات حول الاستفتاء وتوقيته، فهذا يمكن التفاهم والتفاوض عليه، أما إذا كانت الإشكالية حول نتيجة الاستفتاء فسندخل في مشكلة جوهرية تخص حقوق وحلم الأكراد في تأسيس دولتهم.

- **الأستاذ حسام الغزالي:** ألا تعتقدون أن تشدد بغداد أحياناً تجاه حل موضوع المناطق المتنازع عليها أحد أسبابه دعوة الأكراد باستمرار للانفصال (الاستقلال) عن العراق؟
- **الأستاذ سردار عبد الله:** بغداد اتفقت على قانون إدارة الدولة لحل مشكلة كركوك، وذهبت إلى الماد 140 وحددت سقفاً زمنياً في نهاية ديسمبر نهاية سنة 2007، وبعد انتهاء عام 2007، جاءت قوة وقالوا بأن هذا القانون غير صالح وانتهت مدته، فبدلاً من أن تكون المادة الدستورية آلية للحل اتخذتها القوى كمخدر للوضع حتى تستخدمه في تثبيت حالة الإقصاء ومسح الهوية القومية على أساس النظام الصدامي.

انا لا أدافع عن الأخطاء التي ارتكبتها القوى الكردستانية، ولكن بدلاً من أن تحل المشكلة بتفاهمات خرجت لنا قوة من عمليات دجلة تهدد بأنها ستعيد حدود الإقليم إلى ما كانت عليه في زمن صدام، ومجرد التلويح بهذا التهديد يرجع إلى ذاكرتنا كل الدماء التي سالت في تلك الفترة، ومقابل ذلك، كانت هنالك أصوات عقلانية من السنة والشيعة تدعو إلى الحكمة والتفاهم ولكنها قمعت.

- **السيد زيد الطالقاني:** شكراً أستاذ سردار على هذا الجهد الكبير، والمحاضرة المهمة... ألا يخطر في أذهان أحبتنا الكرد أن من يرفض الاستفتاء أو الاستقلال الكردستاني يحاول أن يتمسك بهم... ويريد بقاءهم ضمن العراق؟ هل فكرتم في هذه الجزئية؟ وإذا كنا نتحدث عن الحقوق وغيرها، فمن من العراقيين حصل على حقوق كاملة؟
- **الأستاذ سردار عبد الله:** أنا لا أتحدث عن حقوق كاملة وكل كتاباتي وتصريحاتي تؤكد على الحقوق العادلة للطرفين حقوقنا وحقوق الآخر ين.

لكن الثمان سنوات السابقة من الحكم مخرجاتها قد ظلمت الكردي والسني والشيعي وتعويض هذه التراكمات ليست بسهلة.

- **الأستاذ أحمد أسد:** ألا ترون أن كل المؤشرات تقول إن الاستفتاء سيتم تأجيله، ولكن قيادة الإقليم تبحث عن مخرج، وفِي الوقت الحالي، البرلمان الكردي هو المخرج الوحيد للتأجيل؟
- **الأستاذ سردار عبد الله:** إذا كان التأجيل يخدم مصالح جميع العراقيين، فعلينا الدفع باتجاه التأجيل، وما سمعته من التصريحات الرسمية في كردستان يتساءلون عن ما هو البديل عن التأجيل، إذ يجب أن يطرح البديل، والمشكلة التي أؤكد عليها بأن

الحالة السياسية العراقية تعيش حالة انتخابية دائمة، أي الآخرين في بغداد يخشون أن يتضرروا انتخابياً إذا ما دعموا الاستفتاء في كردستان، والكثير من القيادات في المجلس الأعلى والتيار الصدري يقولون لي بأن مواقفهم المعتدلة اتجاه كردستان كلفتهم خسائر في الأصوات الانتخابية، فيجب أن نتجنب استخدام هذه الأمور الجوهرية في المزايدات الانتخابية.

- **الأستاذ أكرم العساف:** أغلب تجارب الدول في الانفصال لم تكن ناجحة أو فشلت أحياناً. ألا ترون أن وضع الإقليم الحالي سيؤدي بالمنطقة إلى حرب؟
- **الأستاذ سردار عبد الله:** إذا كانت المشكلة على الاستفتاء، فالاستفتاء آلية، أما إذا كانت المشكلة على الاستقلال فهذه مشكلة جوهرية، والكرد خاضوا الحروب وقدموا تضحيات من أجل أن تحقق حقوقهم العادلة، وطالما بقيت هذه المشكلة دون حلول جذرية وعادلة فستكرر، ثم إن القضية ليس الانفصال، وقد وكنت أدعو القيادة الكردية في عام 2003 و2004 بأن يذهبوا لبغداد ويشاركوا ببناء دولة تملك هوية عادلة، والذي يرفض ذلك كنت أتهمه بالانفصال، لأنه يريد أن يكرر الحالة السابقة نفسها التي فشلت، ويريد أن يؤدي إلى تقسيم العراق وإدخال المنطقة في حروب، وهذا ما دفعني إلى لقاء المراجع، وأخبرتهم بأنني قد أكون الجيل الأخير من السياسيين الكرد الذين تعايشوا مع العرب، وعنده صداقات وذكريات جميلة معهم، أما الجيل الذي يأتي من بعدي فهو يذكر جريمة الأنفال وحالة قطع الرواتب، لذا، فعلى القيادات السياسية أن ترضي شعب كردستان، حتى إذا حصل استفتاء فسيكون صوته مع البقاء وليس الانفصال.
- **الأستاذ فاروق الغزالي:** لا يختلف اثنان بقوة وفاعلية الحضور للأخوة الكرد في كتابة الدستور، لأنهم الشريك الرئيس للفريق الشيعي في هذه المهمة. لماذا قبل الفريق الكردي بتثبيت فقرة أن العراق بلد فيدرالي اتحادي، ولم يصروا على إدخال فقرة إمكانية الاستقلال بناءً على آليات يتفق عليها كالاستفتاء مثلاً؟ هل طُرح هذا الرأي وَجوبِهَ بعدم القبول من جانب الفريق الآخر، أم لم يكن حلم الاستقلال حاضراً في وقتها؟
- **الأستاذ سردار عبد الله:** للأمانة أقول: إن الحالة الشعبية الكردية آنذاك كانت ترفض التوجه إلى بغداد، وكانت تدعو إلى اتخاذ النموذج السوداني أنموذجاً، ففي وقتها، اتفق السودانيون على 8 سنوات.

وفي سنة 2005 وتحت ضغط جماهيري توجه وفد من كردستان أثناء كتابة الدستور، ومن ضمن ما كان يحمله الوفد تحديد سقف زمني للاستفتاء الذي يؤدي إلى استقلا كردستان، والقيادة في كردستان كانت تعيش حالة إجماع، ومنهم مام جلال وشيروان ومسعود برزاني، والبقية كانوا حاضرين بأنفسهم في عملية كتابة الدستور، إذ كانوا يتطلعون لبناء دولة جامعة تحفظ الحقوق وكرامة الفرد وتحفظ الحقوق السياسية لمكوناتها بغض النظر عن قوميته، فقد كانت هذه أحلامنا، ولكن للأسف صحونا على واقع مؤلم.

- **الأستاذ حليم السامرائي:** إن الحذر من الاستفتاء ربما يرتبط بالمخاوف من أن يستغل هذا الأمر كورقة للمستقبل في حالة وجود ضعف أو مشكلات في الدول المجاورة، فيلوح بها الإقليم باستمرار، وفي النهاية، ستبقى ورقة ضغط لا يمكن لأحد أن يجازف بإحراقها، إلا إن كنتم تعتقدون أن السيد بارزاني قد أحرقها فعلاً وأحرجكم جميعاً.
- **الأستاذ سردار عبد الله:** أنا الآن خارج كل الأحزاب، ولدي رؤيتي الخاصة، ولست محكوماً بحزب، وهذا يجعلني أرى الأمور من منظار آخر، وبالنسبة لقضية الاستفتاء، فإنه كان مطروحاً في 2004 و2005 أثناء كتابة الدستور، وكان الشارع الكردي يدفع بالقيادات الكردستانية بهذا الاتجاه منعاً لحصول كوارث أخرى يمكن أن تحصل، والمشكلة ليست بآلية الاستفتاء أو التوقيت، وإنما باعتراف حكومة بغداد والآخرين بحقوق شعب كردستان، وكيف تستطيع حكومة بغداد أن تقنع الشارع الكردي بالتصويت للبقاء ضمن العراق ولا يحصل التقسيم.
- **الأستاذ عدنان فيحان:** إن أغلب الإنجازات العظيمة كانت في بدايتها حلم، وذلك ليس بعيب، وأنا لا أناقش في هذه النقطة، إنما أقول: إذا تحقق حلم الدولة الكردية في جزء من الأجزاء الأربعة للقومية الكردية فكيف ستواجهون المشكلات والصعوبات والضغوطات الإقليمية سواء كانت أمنية أو سياسية أو اقتصادية؟ وهل فكر من يدعو إلى إقامة الدولة الكردية في كردستان العراق كيف سيكون حال الكرد في البلدان الأخرى؟
- **الأستاذ سردار عبد الله:** الحالة الكردستانية بالعراق حالة مختلفة عن بقية الدول، إذ بقيت الحالة مستمرة نشطه سياسياً وثقافياً وعسكرياً من خلال إشعال الثورات.

وقبل إشعال الثورة في كردستان، فإن الدول التي تحتل مناطق من كردستان في تركيا وإيران كان تعاملهم غير إنساني مع الكرد، ويمنعون الأكراد هناك حتى من التحدث بلغتهم والتعلم باللغة الكردية، لذلك إذا تأسست دولة في كردستان فسيكون لها عمق استراتيجي وستكون عوناً للكرد في إيران وتركيا.

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

باسل حسين الغريري

مستشار المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

مجتمعُ متحاور : وطنُ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دكتوراه في العلاقات الدولية
الجامعة	جامعة النهرين / العراق
سنة التخرج	2000

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق /بغداد / 1966
محل الاقامة الحالي	الاردن / عمان
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية/ الانجليزية
الخبرات العامة	خبرة في مجال العمل الاكاديمي و التحليل السياسي
المؤلفات المنشورة	العديد من البحوث والدراسات في الشأن العراقي والإقليمي والدولي
المناصب السابقة	رئيس قسم العلوم السياسية/كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب 2002-2007 ، نائب مدير المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية

2017/8/23

محاضرة الأستاذ باسل حسين

نستعرض في هذه المحاضرة الحيثيات الداخلية المحيطة بالاستفتاء سواء ضمن المكون الكردي أو ضمن المكونات العراقية الأخرى، بالإضافة إلى التطرق إلى المواقف الإقليمية والدولية من الاستفتاء ومن الدولة الكردية بشكل عام.

إن إجراء الاستفتاء في الوقت الحاضر يأتي بدوافع شخصية من القيادة الكردية، وليس من دوافع موضوعية، وذلك لعدم توفر الظروف الملائمة لإقامة الدولة الكردية في الوقت الحاضر.

إن تفكيك هذه الأزمة على نحو منهجي يوجب أن نتناولها وفقاً للرؤية الآتية:

أولاً: نحدد الدوافع التي أدت إلى اتخاذ قرار الاستفتاء، ولماذا هذا التوقيت بالذات؟ صحيح أن الدكتور عبد الحكيم قد تطرق إلى دوافع قرار أربيل، ولكنني أتمنى أن تكون رؤيتي مكملة لما تم تجاهله أو نسيانه أو تناسيه، وبالتأكيد سنمر على المعوقات التي تواجه هذا القرار وأبعاده والعوامل المؤثرة فيه، وفي الأخير سنتناول الاستشراف المستقبلي، لأني أعتقد ـ كمختص ـ أن أي تحليل سياسي دون رؤية مستقبلية سيكون قاصراً ولن يحيد بظاهرة قيد التحليل.

سأبتدئ بالنسبة للدوافع، فلا شك ولا ريب بأن حلم الدولة الكردية قد راود أذهان القيادات الكردية والشعب الكردي على فترات تاريخية متعددة، وكان هذا الحلم يصطدم بواقع إقليمي ودولي لم يكن يسمح بتحقيق هذا الحلم على أرض الواقع، وما أود أن أقوله هنا أن هذا الحلم مشروع كبقية الأمم الأخرى، ليس تفضلاً وإنما هو حق مشروع طبيعي لهذا الشعب الكريم.

إن حلم الدولة الكردية قد ازداد حضوراً في العراق بعد تحولات كبرى ابتدأت في احتلال العراق عام 2003، وفشل مشروع الدولة الاتحادية الذي افترضه دستور عام 2005 وما أعقبه من تقاطعات حادة في قضايا كبيرة بين المركز وإقليم كردستان وعلى سبيل المثال القضايا

المتنازع عليها (النفط والغاز والموازنة الاتحادية وتخصيصات البيشمركة)، وغيرها من القضايا التي كانت محلاً للنزاع والخلاف ما بين الإقليم والمركز.

الدكتور عبد الحكيم قال: إن قرار الاستفتاء لم يكن وليد اللحظة، وإنما يعود إلى عام 2014، وأعتقد أن هذا صحيح من حيث الشكل، ولكن من حيث المضمون لم يكن الإقليم يفكر جدياً في ذلك، بل كان يستخدمه كورقة ضغط اتجاه المركز، وأعتقد أن العنصر الأساس والمتغير الجوهري لدعم الإقليم بالتفكير الجدي في ذلك هو بروز متغير داعش وما أفرزه من معطيات على الأرض جعل من قضية الاستفتاء ممكنة.

ويرى تيار أربيل تحديداً والمتماهين معه أن في ذلك فرصة سانحة، ربما لن تتكرر، وبالتأكيد هنالك دوافع أخرى تتمثل في محاولة التخلص من عبء مطالب الجماهير الكردية، ولا سيّما في الجانب الاقتصادي، وهنا ينبغي أن نتوقف عند هذه النقطة، إذ مع فشل نموذج إقليم أو دولة الرفاهية الذي تم تسويقه لعقد من الزمن في الإقليم إلى درجة أنه يعجز الإقليم عن توفير حتى الرواتب، وأيضاً جوانب أخرى مثل تراجع مستوى الحريات، أو الانقسام والتشظي الكردي، كل ذلك ـ كما أرى ـ دفع أربيل إلى الذهاب إلى خيار الاستفتاء، لأنها ترى في ذلك ـ ربما ـ فرصة مناسبة للهروب إلى الإمام من هذه الضغوطات، وأيضاً فرصة تتيح لها إعادة ترتيب البيت الكردي الداخلي ودفع الجمهور إلى تبني قضية خارجية تبعده عن هذه المطالبات وتشغله لفترة من الزمن.

هنالك أيضاً من الأسباب التي تدفع أربيل إلى الذهاب إلى الاستفتاء هو الصراع الكردي ـ الكردي، وأنا أؤمن أن قرار الاستفتاء يحمل بين جنباته هذا الصراع وتحديداً ما بين تيار السليمانية وتيار أربيل، والصراع المستمر من أجل تسجيل مواقف بينهما، وعلى سبيل المثال، فبعد أن قام الاتحاد برفع العلم الكردستاني على كركوك جاء هذا الاستفتاء محاولاً أيضاً تسجيل موقف آخر مقابل من الحزب الديمقراطي، كما أن هذا القرار ينطوي على بعد شخصي، إذ مع انتهاء ولاية السيد مسعود والوصول إلى قناعة بعسر التجديد له مرة أخرى، والاتهامات الداخلية الكردية أو الامتعاض من أطراف دولية على مسار التجربة الديمقراطية الكردية على ما يبدو شكل كل ذلك دافعاً إلى التفكير بطرق أخرى تديم من بقاء السيد مسعود البرزاني على هرم السلطة، لأن طرح الاستفتاء بالتأكيد سيطيل من عمر بقاء رئيس الإقليم، وإذا تحقق ذلك فعلاً فإن هنالك إمكانية لأن يصبح رئيساً مدى الحياة لدولة كردستان بشكل أو بآخر، وهذا يذكرني بقرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حينما قام بتغيير الدستور للانتقال من منصب رئيس الوزراء إلى رئيس الجمهورية.

فضلاً عن ذلك، فإن أربيل ترى بأن قرار الاستفتاء سيكون مريحاً على مختلف الأوجه، ولن تخسر شيئاً حينما تطرح الاستفتاء، فإذا نجح، فإن ذلك سيشكل إنجازاً تاريخياً، وسينحسب ذلك ـ كجزء من المجد التاريخي للسيد البرزاني وعائلته ـ على جميع الشخصيات والقوى الأخرى، وفي حالة عدم تحقيقه، فإنه سيشكل على الأقل ضغطاً على الحكومة العراقية لتقديم تنازلات سياسية ومالية، ويُظهر أربيل كطرف مضحٍّ من أجل وحدة العراق، وربما سيدفع حتى الولايات المتحدة الأمريكية لأن تضغط على المركز للاستجابة لمطالب أربيل، وبهذا ترى أنها لن تخسر شيئاً لو طرحت فكرة الاستفتاء، لأن جميع النتائج حسب ما تراها أربيل ستصب في مصلحتها.

وبعد أن تناولنا الدوافع، فإنني أرى من المفيد أن أتطرق إلى ماهية المعوقات التي تجابه هذا القرار، فهذا القرار لن يجريَ في مجال افتراضي تستطيع أن تعمل به وتحققه أربيل بيسر وأن تجعله مجسداً على أرض الواقع بلا ممانعة، فبلا ريب، هنالك عدة معوقات داخلية وإقليمية ودولية.

وفيما يتعلق بالجانب الداخلي، لم يعد خافياً أن هنالك عدم اتفاق كردي على قضية الاستفتاء، ولا سيّما على مستوى القوى السياسية، فعلى سبيل المثال، قام تيار كوران بتأسيس حركة (لا)، وقد عبر عن موقفه المعارض لقضية الاستفتاء.

أما بالنسبة إلى حزب الاتحاد الكردستاني، فليس ثمة اتفاق داخلي، فهنالك تيار داخل الحزب يدعم قضية الاستفتاء، وهو الجناح المتماهي مع أربيل (مركز القرار المتمثل بـ«د. برهم صالح وكوسرت رسول»)، بينما هنالك تيار معارض لهذا القرار، ويعلنها صراحة في داخل الاتحاد (تيار السيدة هيرو وشخصيات أخرى كالسيدة آلاء الطالباني)، وأيضاً هنالك تيار ثالث معارض إلا أنه لا يعلن معارضته في العلن، ولكنه لا يبديها خشية غضب الجمهور الكردي أو أن يظهر بمظهر مخالف للعواطف الكردية والطموح الكردي، حتى في داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، هنالك تيار غير مرحب بتوقيت الاستفتاء، وهو تيار رئيس وزراء الإقليم نيجيرفان برزاني، وهذا يعني في التحليل النهائي أنه ليس هنالك توافق سياسي بين القوى السياسية الكردية على الرغم من وجود تعاطف جماهيري وتحفز لقرار الاستفتاء.

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن رفض القوى السياسية الكردية لفكرة الاستفتاء لا يأتي من عدم الإيمان بالحق الكردي بتقرير المصير، لأن الاختلاف ـ كما أرى ـ على توقيت الاستفتاء

والغرض منه، لأن ثمة اعتقاد مفاده أن هذا الاستفتاء هو جزء من اللعبة السياسية الكردية الداخلية، كما أن الدولة الكردية لو أنشئت الآن كما يرى التيار المعارض فإنها ستؤدي إلى قيام دولة أربيل وتحديداً دولة السيد مسعود وعائلته، لا دولة كل الإقليم وقواه السياسية، وبالتالي، فهنالك خشية من أن يجد المعارضون أنفسهم تحت رحمة دولة تهيمن عليها أربيل وما تحمله من مخاطر على مستقبلها السياسي، ولا سيّما من كانت له تجربة بالسابق ورأى بأم عينه حجم التهميش والإبعاد الذي مورس ضده، وهو ضمن سلطة إقليم في دولة فيدرالية، فما بالكم إذا وجد نفسه بمواجهة مباشرة وفي حدود حركة محدودة وسلطة شبه مطلقة لأربيل، ولذا أعتقد أن هذه الإشكالية تعد أحد أهم أسباب رفض الاستفتاء للقوى الكردية المعارضة له.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هنالك انقسامٌ كرديٌ حادٌ حول قضايا كبرى في الإدارة وطبيعة الحكم وتوزيع الثروة والانفراد بالقرار الكردي وتراجع الحريات، وهذا يعني أن البيئة الكردية بيئة منقسمة على نفسها، حالها حال بقية القوى العراقية سواء الشيعية أو السنية، فضلاً عن أن هنالك تشظيٌ وتنافسٌ وصراعٌ ما بين القوى الكردية الواحدة، فعلى سبيل المثال، أصبح الاتحاد الكردستاني بعد مرض زعيم الحزب التاريخي جلال الطالباني عبارة عن أجنحة منها (جناح السيدة هيرو، جناح مركز القرار الذي يمثله برهم صالح والسيد كوسرت رسول، وهنالك جناح آخر بدأ بالظهور، وهو جناح محافظ كركوك نجم الدين كريم، فهذه الاستقطابات أثرت على حزب الاتحاد الكردستاني وعمله، وأيضاً ستؤثر على مستقبله ووجوده حتى ضمن الدولة الكردية المستقبلية المفترضة.

وعلى الرغم مما يبدو ظاهراً من أن هنالك كتلة موحدة صلبة في أربيل، إلا أن هنالك صراعاً خفياً بين جناحين داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهما جناح السيد نيجرفان، وجناح السيد مسرور، وهذا الصراع تحدثت عنه مصادر أجنبية عدة، ولا شك أنه سيتزايد بعد غياب السيد مسعود بعد عمر طويل، على الرغم من أن المعطيات تشير إلى أن هذا الصراع سيحسم في النهاية لمصلحة مسرور البارزاني، كما أن هنالك متغيرٌ إضافيٌ، وهو دخول السيد هوشيار كطرف في هذا الصراع، بل أصبح السيد هوشيار الأكثر تشدداً في الدعوة إلى الاستفتاء مدفوعاً أولاً: بروح الانتقام بعد ما شعر بالإهانة وعدم الإنصاف الذي مورس ضده في بغداد كما يعتقد، ولذلك، نجد أن مواقفه هي الأشد تطرفاً بين المواقف الكردية، وثانياً: إنه وصل إلى قناعة أنه لا مكان له في بغداد، وكما تعلمون أنه حينما يقال: لا يمكن لعضو في البرلمان أن يتبوأ أي منصب في الدولة العراقية، وبذا لن يجد لنفسه أي موقع في بغداد، وهذا

ما دفعه أن يكون الأكثر تطرفاً من بين الأطراف الأخرى، ووفقاً لبعض التسريبات من داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإن السيد نيجرفان ليس متحمساً جداً لفكرة الاستفتاء الآن ويميل إلى التأجيل، ويفضل الوصول إلى بغداد والحوار مع السيد العبادي بضمانات أمريكية.

ونظراً لتزايد دور محافظ كركوك في المشهد الكردي وربما العراقي مستقبلاً، فإنه من المناسب جداً أن نتطرق في حديثنا عن محافظ كركوك، لأني ـ كما أشرت ـ بأن له دوراً مستقبلياً في قضية الاستفتاء والاستقلال، ولا سيّما أننا نعلم بأن كركوك هي إحدى أهم بؤر الصراع، بل هي قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر بأية لحظة.

ومحافظ كركوك السيد نجم الدين ـ ولأنه جراح ـ يحاول أن يجرى جراحة دقيقة لمواقفه السياسية، إذ إنه لا يزال يحافظ على الارتباط العضوي مع الاتحاد الكردستاني، بيد أنه يبني مصالحه مع أربيل شعوراً منه أن هذا الموقف سيعزز من فعاليته وحضوره السياسي في القرار الكردي، وإجبار أربيل على التعامل معه كند وليس كتابع، وتحاول أربيل أن توظف هذا السلوك بالتمدد في كركوك ومحاولة السيطرة عليها وانتزاعها من هيمنة الاتحاد لأهميتها الكبرى المستقبلية في بسط نفوذ الأطراف على الإقليم أو على الدولة الكردية المستقبلية، وهذه الحالة تذكرنا باستعانة أربيل ببغداد في انتزاعها من الاتحاد في منتصف التسعينيّات.

خلاصة القول: إن هذا الانقسام لا يعني بالضرورة أن الحلم الكردي سيتوقف أو أن الأطراف الكردية ستتوقف عن التفكير بدولة كردية، ولكن ما أحب أن أقوله هنا هو أن الانقسام الكردي واقع ملموس والأنماط التنافسية والتصارعية، بلا شك ستلقي بضلالها على المشهد الكردي وحلم تحقيق الدولة الكردية، بمعنى أن هذا الانقسام يعد أحد أهم العوامل المعيقة لقيام الدولة الكردية، حتى لو تم إقرار الاستفتاء أو الخروج بنسبة كبيرة من الموافقة كما هو متوقع. وهذا الانقسام في البيئة الكردية يعد أحد أهم العوامل التي تعرقل قيام الدولة الكردية.

ولكن ماذا عن البيئة العراقية على المستوى الوطني سواء الحكومي أو القوى السياسية الشيعية والسنية؟ والجواب أنه بالتأكيد ليست هنالك وحدة صناعة قرار رسمي، وذلك لأن هنالك تعددٌ في الرؤى، وهذا أمر لم يعد خافياً، ولكني سأذهب مباشرة إلى موقف السيد العبادي والذي يرى أن هذا القرار غير قابل للتطبيق، وهو دائماً ما يتساءل: لماذا نذهب لقرار لا يتم الالتزام به؟

ولا شك بأن سياسة السيد العبادي مع الجانب الكردي كانت مختلفة كثيراً عن سياسة السيد المالكي، فقد أنتجت تقارباً كبيراً بين المركز والإقليم، ولكن التركة الثقيلة من الخلافات والتقاطعات كانت أكبر من أن تحل ولا سيّما مع ظهور داعش.

من جانب آخر، يرى الإقليم أن السيد العبادي لا يتحكم بصورة كبيرة بالقرار السياسي، وغالباً ما يقع تحت ضغوطات كبيرة سواء من داخل حزبه أو من أطراف شيعية أخرى، وفي المقابل، ما زال العبادي يصر على أن هنالك إمكانية للوصول إلى تفاهمات مع الإقليم، ولكن ذلك يحتاج إلى صبر طويل.

هنالك من يعتقد من تيار السليمانية بأن السيد العبادي ينحاز إلى أربيل أكثر من السليمانية، وهذا أمر مسجل في أكثر من مرة من جانب الساسة الكرد في السليمانية.

هنالك معضلة أساسية ينبغي التوقف عندها ملياً، وهي معضلة يتحملها الطرفان الإقليم والمركز، وهي أن معظم الاتفاقات الرئيسة سرية وبين أشخاص ولا يتم الإعلان عنها أو معرفة بنودها، مما جعلها عرضة للتغير المستمر تبعاً لتغير للمواقف الشخصية بين الأطراف الموقعة عليها أحياناً، وهي اتفاقات على رمال متحركة، وأرى أنها من أهم أسباب تأزم العلاقة بين المركز والإقليم، لأنها لم تفضِ أو تنتج بناء اتفاقات ذات أسس صلبة مستدامة، وهذه ركيزة أساسية لأسباب فشل العلاقة بين المركز والإقليم، فإن هذه الاتفاقات شخصية وليست مؤسساتية، ودائماً ما تكون عرضة للتغير تبعاً للظروف، وينبغي مراجعتها والوقوف عندها في أي اتفاقات مقبلة.

بالنسبة للقوى السياسية الشيعية، ليس ثمة إجماع في هذا الخصوص، فبعض القوى السياسية الشيعية أبدت مرونة كبيرة في التعامل مع الاستفتاء، بل إن بعضها يرى أن غياب الكرد عن مشهد المعادلات السياسية العراقية سيعطي فرصة أكبر للتفاهم السني الشيعي، ويتيح المجال لكتابة دستور جديد، وإن وجود الكرد يشكل عبئاً سياسياً، بينما ترى قوى أخرى عكس ذلك، بالقول إن وجود الأكراد مهم للحفاظ على وحدة البلاد وأن استقلال كردستان سيمهد لتفكك العراق.

بعض القوى الشيعية الأخرى ترى أن غياب الأكراد سينعكس إيجابياً على الهيمنة الشيعية على القرار السياسي الوطني.

سنّياً، ربما هناك سمة تختلف عن القوى الشيعية والكردية، إذ أن جميع القوى الشيعية والكردية مشاركة في العملية السياسية في حين أن السنَّة ينقسمون بين مشارك ومعارض، لذا،

فنحن نتحدث عن موقفين: الأول المشارك في العملية السياسية، والثاني، الموقف المعارض منها، فالعملية السياسية بالنسبة للمشاركين بها أيضاً هي منقسمة على بعضها، فهنالك فريق يعارض الاستفتاء، لأنه يرى أن نتائجه ستؤثر على السنة في المناطق المتنازع عليها، أو أنه يرى في الوجود الكردي عامل تطمين ومساندة في مواجهة «الهيمنة الشيعية» على القرار السياسي والأمني، في حين ترى قوى سنية أخرى أن غياب الأكراد سيقود إلى تفاهم شيعي سني أكبر في بناء الدولة المستقبلية وإعادة كتابة الدستور، في حين تذهب قوى سنية أخرى إلى التكيف الإيجابي مع قرار الاستقلال والقبول به، أما القوى المعارضة للعملية السياسية فهي في أغلبها ترفض الاستفتاء وقرار الاستقلال ما عدا القوى الموجودة في أربيل التي لا تستطيع أن تصرح برأيها خشية غضب أربيل عليها.

معظم القوى المدنية ترفض قرار الاستفتاء وتراه غير مناسب في الوقت الحاضر، وبالنسبة للقوى التركمانية فمعظمها أيضاً يرفض هذا القرار، فالتركمان يخشون من التهديد الوجودي في كركوك إذا انضمت إلى إقليم كردستان أو إذا انضمت بقية المناطق الأخرى التي يوجد فيها التركمان، فهنالك عدد ضئيل من القوى التركمانية متماهية مع أربيل خرجت في بيان من أحد عشر فصيلاً تؤيد الاستفتاء، وأعتقد أن هذا مبالغة في القول بأن هنالك أحد عشر فصيلاً مؤيداً للاستقلال، وأعتقد أن أربيل تحاول صناعتهم مثلما تحاول صناعة موقف عربي لبعض الشخصيات العربية.

بالنسبة للإيزيديين فالموقف في الإجمال معقد ما بين القبول والرفض بهوية كردية وما بين سيطرة حزب العمال الكردستاني أو فرعه على سنجار، وما بين سيطرة القوات الحكومية والبيشمركة، بمعنى أنها هي أيضاً جزء من الانقسام الشامل لجميع المكونات.

هذا بالنسبة لأهم المواقف على مستوى البيئة العراقية الوطنية، والآن ننتقل إلى الموقف الإقليمي.

وسأركز على الموقفين الإيراني والتركي، لأنهما الأكثر أهمية مقارنة بالمواقف الإقليمية الأخرى، إذ حال إعلان الإقليم عن موعد الاستفتاء زار وفد تركي رفيع المستوى طهران، وتم الاتفاق على تنسيق المواقف بينهما، ومنذ ذلك الحين عقدت عدة اجتماعات، ويبدو أنه تم التوصل إلى موقف مشترك برفض هذا القرار، على الرغم من أنه لم يظهر شيء يجسد هذا الاتفاق لانتظار حوارات عراقية أو تدخلات أمريكية، كما أن تصريح وزير الخارجية التركي

اليوم ـ بأنه سيبلغ القادة الأكراد أن قرار الاستفتاء هو أمر خاطئ، وينبغي التخلي عنه ـ ينسجم مع ما قلناه آنفاً بالرفض التركي، لأن كلا الدولتين لا تريد أن تغامر في هذه القضية، فيوجد هناك ما يقارب (4) إلى (6) ملايين كردي في إيران و(15 ـ 20) مليون كردي في تركيا، وخاصة أرى أن قرار استقلال كردستان يسجل ضغطاً على تركيا أكثر من إيران، ولا سيّما أن تركيا لديها كثير من المشكلات مع حدود سوريا، وإثارة هذه القضية الآن لا يعد أمراً مناسباً لها، لذا، نجد رفضاً داخل الجيش وحزب الحركة القومي ونسبياً حزب الشعب الجمهوري. لكن هنالك بعض الأطراف في حزب العدالة والتنمية الحاكم نجد لها مواقف مرنة، ولكن كموقف رسمي تركي، هنالك رفض لقرار للاستفتاء والاستقلال في إقليم كردستان.

بالنسبة للموقف الدولي، فهو موقف رافض للاستفتاء، ويراه غير مناسب، وعلى سبيل المثال، الاتحاد الأوربي بيّن في أكثر من مرة رفضه للاستفتاء، وكذلك بريطانيا أعلنت رفضها للاستفتاء.

إن اهتمام الاتحاد الأوربي لا ينصب على قضية الاستفتاء بل لديه اهتمام خاص حول الأقليات، وهنالك مشروع فرنسي انضمت إليه ألمانيا لاحقاً لإنشاء إقليم أو محافظة تضم الأقليات في سهل نينوى والعمل جارٍ عليه. ولكن الموقف الأكثر تأثيراً هو الأمريكي، والإدارة الأمريكية ترفض قرار الاستفتاء، لأنها تخشى أن يؤدي إلى خسارة المكاسب العسكرية المتحققة من حرب داعش مثلما أدت الخلافات السنية الشيعية إلى تقويض المكاسب من خلال خطة (ديفيد بترايوس) بتأسيسه للصحوات، ومن خلال هذا الفشل ظهرت داعش.

هذا الخوف من الفشل دفع (ماكغورك) المبعوث الأمريكي إلى أن يصرح أن الاستفتاء سيكون لحظه كارثية لمحاربة داعش، وزيارة وزير الدفاع كانت للوساطة، وأعتقد أن هذا تحول لافت، لأن ذلك يعني أن ملف العراق سلم إلى وزارة الدفاع، والوزير ليس بعيداً عن البيئة السياسية والعسكرية في العراق، وذلك لأنه خدم في العراق.

إن الصراع على خيار الاستفتاء دون مراجعة وتمحيص للوضع الداخلي والإقليمي والدولي هو بمثابة انتقال إلى حالة «صفر حلول». فعلى سبيل المثال، قدم الدكتور عبد الحكيم تصوراً حول الدولة الكردية المقبلة، ووضع تصوراً لحدود شاسعة، وكأنما هنالك عالم مجرد لا توجد فيه موانع لكي يتم تحديد هذه الدولة لتشمل جميع المناطق المتنازع عليها، وهذا أمر غريب، ولا يشجع على أي حوار، بل أعتبره أنا بمثابة قرار حرب.

يقول: إن قضية المناطق المتنازع عليها قضية يسيرة يمكن حلها، وأنا أقول: لو كان من السهولة حلها لما كان كل هذا الاهتمام الأممي بإرسال لجان ووفود وعمل تقارير، فالعالم كله منشغل بالمناطق المتنازع عليها، ولذلك، فإن إنكارها أو التقليل من شأنها لا يحلها وإنما يعقدها، فهي قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أي لحظة.

وبالفعل، فإن ما قاله السيد مسعود البرزاني سيتحقق إن لم تحل قضية المناطق المتنازع عليها، وستكون الحدود دماً كما قالها هو ذات مرة. وسيكون الاقتتال ما بين الأخوة ممكناً، بل إني أؤكد لك أن أخطر ملف هو ملف المناطق المتنازع عليها وتسهيله، وما هي أهدافه؟ وما هي أجنداته؟ وما حقيقة التفكير التبسيطي أمام مسألة في غاية الصعوبة، فقضية المناطق المتنازع عليها يعلم الكل أنها قنبلة موقوتة، والكل يعلم أنها أهم أسباب الصراع بين المركز والإقليم، فلو كانت بهذه السهولة لما كان هذا الاهتمام والاختلاف والخلافات، ولا سيّما أن قانون إدارة الدولة (المادة 58) والدستور العراقي (المادة 143) حدد حدود إقليم كردستان بما كانت عليه في عام 2003. في حين يرفض الإقليم ذلك.

ومن المفارقات أن أستمع ـ وخصوصاً من القيادات الكردية ـ إلى أن هنالك عمليات مقاربة ومقارنة بين تجربة الأكراد وتجربتي جنوب السودان وإسرائيل، وأعتقد بأن المقارنة تخلو من الخبرة والموضوعية، لأن نشوء إسرائيل مر بظروف مختلفة تماماً عن الظروف التي ستنشأ بها دولة كردستان، كما أن هنالك عاملٌ مهمٌ مكن إسرائيل من التغلب على المحيط المعادي لها، وهو البحر، بينما كردستان لا تملك بحراً، وهي مغلقة، وبمحيط معادٍ لها، فكيف ستعيش؟ أعتقد أنها ستولد ولادة ميتة أمام هذا الرفض، وربما سيعاد سيناريو (مهاباد) وبصورة أسرع.

أما جنوب السودان، فقد تم بتوافق سوداني وبضمانات دولية، في حين أن محاولة استقلال كردستان تتم برفض داخلي ودولي، ومن الصعوبة التوصل إلى حلول للمشكلات العالقة بين الإقليم والمركز في الوقت الحالي، وحلم الدولة الكردية سيكون بعيداً.

المداخلات

- **الأستاذ صفاء الأعسم:** نحن نسمع، ومنذ أكثر من 60 يوماً، الإصرار على الاستفتاء، وبذا كانت وسيلة الضغوط الأميركية على حكومة الإقليم في التراجع عن الاستفتاء أقوى من ضغط الحكومة المركزية على الإقليم، هل سنرى تجاوبات كردية لحكومة بغداد نتيجة ضغوط أميركية مستقبلاً؟

وأعني هنا: هل التأثيرات الأمريكية (الخارجية) أقوى من تأثيرات البيت العراقي (الداخلي)؟

- **د. باسل حسين:** إن الموقف الأمريكي أكثر وقعاً وتأثيراً على الموقف الكردي من حكومة المركز، وذلك لعمق الارتباطات وحجم الولايات المتحدة وما لديها من أدوات للتأثير على الجانب الكردي، ومن هذه الأدوات التهديد بقطع المساعدات عن أربيل وأن الشهر الثامن سيكون آخر دفعة مالية لها.

كما أننا سنشهد نهاية الاتفاقية العسكرية التي كانت منعقدة ما بين واشنطن وأربيل، وأنا متأكد بأن وزير الدفاع ربط إلغاء الاستفتاء بالتجديد، وأنه لا تجديد في الاتفاقية العسكرية إذا لم تتنازل أو تؤجل الاستفتاء، وسيكون الفضل فيه للجانب الأمريكي، لأنه الأكثر تأثيراً وتأتي بعدها تركيا.

- **الأستاذ حمد الله الركابي:** كيف ترون نوع العلاقة بين الإقليم وحكومة بغداد في حال فشل موضوع الانفصال؟ وهل إن الأخوة الأكراد خسروا ورقة الانفصال واستعجلوا في طرحها أم أنهم سيبقون يلوحون بها على الرغم من أنها لم تأتِ وفق ما خطط لها قادة الإقليم؟

- **د. باسل حسين:** ستبقى العلاقة دون حلول جذرية، ويقول الأستاذ مسعود البرزاني عن الانفصال بأنه حل، نعم قد يكون حلاً لكن شريطة وجود توافق عراقي، ولكن ما يجري هو محاولات (ليِّ الأذرع) وأعتقد أنه يسعى إلى فرض سياسة الأمر الواقع، وفي حال فشل الانفصال، سنعود إلى المفاوضات، ولكن سقف التوقعات الكبيرة لدى الأكراد لن

يكون المركز قادراً على الاستجابة لها، كما أن المركز لديه مطالب بدولة فيدرالية لن يقبل الإقليم بها، وبذا ستبقى ضمن إطار التوافقات السياسية ذات الرمال المتحركة، ومن الممكن التوصل إلى توافقات، ولكنها لا تتوافر الإرادة الحقيقية للوصول إليها.

- **الدكتور نصار الربيعي:** هل يعتقد الدكتور أن القيادات الكردية تموضع فعلاً نتائج الاستفتاء بتأسيس الدولة الكردية أم أن ذلك مجرد قوة ضاغطة على الحكومة الاتحادية؟ ولماذا لم يتم طرح الاستفتاء بهذه القوة يوم كان القرار السياسي الكردي موحداً وقوياً تجاه الحكومة الاتحادية؟
- **د. باسل حسين:** أعتقد أن هنالك أسبابٌ تدفع بالقيادات الكردية للمضي بقرار الاستفتاء، أهمها فكرة لدى السيد مسعود البرزاني بأن هنالك فرصة سانحة مع نهاية حكمه يبحث فيها عن مجد تاريخي، وإنها فرصة لن تكرر مستقبلاً إذا ما استثمرت الآن.
- **الأستاذ فلاح الطالقاني:** هل يمكن لبغداد أن تلعب على التناقضات الداخلية بين القوى السياسية الكردية للتأثير في الموقف من الاستفتاء؟
- **د. باسل حسين:** كل شيء جائز، فنحن أمام ألعاب سياسية، وينطوي هذا القرار بين ثناياه على ألعاب سياسية، وكل شيء مشروع ولا أحد يفكر استراتيجياً على المدى الطويل، وبالتأكيد، فإن الأكراد لعبوا على التناقضات السنية الشيعية، ومن حق الآخرين اللعب على التناقضات الكردية، وهذا معروف ومباح في السياسة، ولكن المهم أن يكون هنالك اتفاق بين السنة والشيعة في المباحثات القادمة بأن يتجمعوا كعرب لا متفرقين كسنة وشيعة، وأن ينسوا الخلافات ويتركوها جانباً وأن يذهبوا كوفد واحد مفاوض، وأيضاً، فإن الأكراد كلما كانوا موحدين في قراراتهم سيكون ذلك مفيداً في الوصول إلى قرارات ذات أسس صلبة.
- **الأستاذ أحمد أسد:** ألا يعتقد الأخ باسل أن ثبات موقف كاكا مسعود مبني على تأييد تركي أو دول أخري بصورة سرية؟
- **د. باسل حسين:** لا يبدو ذلك، لكن ما أثار انتباهي تصريح الرئيس التركي أوردوغان إذ قال: لن نسمح بإقامة دولة كردية في الشمال السوري، ولكنه لم يتطرق إلى قضية الاستفتاء بالنسبة للأكراد في العراق وإلى رأيه في إقامة دولة كردية في إقليم كردستان.

كما أعتقد أن تركيا لو اتخذت قراراً مؤيداً للاستقلال فإنها ستغامر مغامرة كبرى، لأن هذا القرار لن يتحمل تكتيكاً سياسياً، بل له انعكاسات استراتيجية خطيرة على الأمن التركي مستقبلاً، وإلى الآن لم يصدر تصريح حاد وواضح من جانب تركيا وإيران، وربما هم في انتظار المباحثات الداخلية، كما لا يخفى علينا مدى عمق العلاقة بين تركيا وأربيل، وربما تركيا لا تريد أن تخسر أربيل في هذه المرحلة، وتريد أن تجري معها حوارات، ولكن تصريح وزير الخارجية التركية كان واضحاً إذ قال: إنه من الخطأ الاستمرار عليه، وإنه سينقل هذه الصورة إلى أربيل.

وعلى العموم، فإن هنالك (15) مليون كردي، وبالتأكيد فإن هذه مغامرة، والأتراك يشعرون بخطورة هذا القرار، وأن ليس هناك مساومة على الأمن القومي التركي مهما كان ذلك التقارب.

- **الأستاذ ضياء السامرائي:** هنالك تقارير تتحدث عن إمكانية أن تتجه الحكومة الاتحادية لتعليق التعاون العسكري مع البيشمركة إذا أصرت أربيل على الاستفتاء... هل هذا ممكن؟ وهل هو مفيد؟

- **د. باسل حسين:** التعاون العسكري مع البيشمركة كان نتيجة التقارب ما بين السيد العبادي وأربيل بواسطة أمريكية، وقد رأينا ثماره الإيجابية، لكن وقف هذا التعاون العسكري سيضر كثيراً بقضية الحرب على داعش، ولن يكون مفيداً لكلا الطرفين، بل هو ضار لكليهما، وأعتقد أن الحكومة لن تفكر الآن بذلك، فضلاً عن أن العامل الأمريكي الحاضر سيمنع من اتخاذ مثل هذا القرار على الأقل في الوقت الحاضر.

- **د. طالب محمد كريم:** شكراً على عرضك المنهجي لمحاضرة اليوم... جنابك باحث في المركز الاستراتيجي العراقي، وقلت سلفاً في بداية المحاضرة: إن من يحلل لا بد من أن يمتاز بالقدرة على الاستشراف المستقبلي.

سؤالي لكم: ما هو شكل الصورة العراقية التي تبدو لكم من خلال علاقة الحكومة الاتحادية بالإقليم؟ هذا من جانب، وعلاقة الأحزاب والكتل مع الإقليم من جانب آخر؟... وما هو شكل المستقبل الذي قد يكون غامضاً عند البعض؟

- **د. باسل حسين:** إن الرؤية المستقبلية عرضة للتغير المستمر ومن الصعب جداً ـ وخصوصاً في العراق ـ التنبؤ المستقبلي، وذلك لوجود تغير غير مسبق ـ كماً ونوعاً ـ

يجعل من الصعوبة بمكان وضع أسس ورؤى مستقبلية واضحة أو ترجيح رؤية ما، وربما كل المشتغلين في الدراسات المستقبلية لا يستطيعون وضع تصور مستقبلي ذي أسس صلبة، ولكنني أستطيع أن أقول في بعض التصورات أن علاقة الحكومة الاتحادية مع الإقليم ستبقى عرضة لتغير الشخوص، ومن يتحكم في رسم معالم العلاقة الكردية العربية هي الاتفاقات الشخصية والسياسية غير المعلنة.

- **الأستاذ شيروان الوائلي:** بخصوص موضوع الساعة الآن، وهو استفتاء الإقليم كان تشخيصكم عميقاً في الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية، ومثلما قلت: إن في هذا الحدث تستعمل سياسة حافة الهاوية والتي أتوقعها أن تكون سياسة الهاوية بعد الانفصال لا سمح الله.

سؤالي: إذا كانت القناعة بأن السبب الرئيس هو طريقة إدارة الأزمة من جانب الإقليم، فمن يتحمل تبعات شعب قد يتضرر كثيراً من عملية استقلال يضع الكثير أمامها العقبات؟

وهل تتوقعون أن هنالك ضمانات وبالأخص الضمانات المالية من جانب المركز للإقليم لغرض تأجيل الاستفتاء في هذا الظرف الحرج مالياً بالنسبة للحكومة الاتحادية؟

- **د. باسل حسين: بالفعل** أستاذ شيروان، إن سياسة حافة الهاوية محفوفة بالمخاطر وذات حدين، إذ إنها من الممكن أن تأتي بنتائج إيجابية للطرف الذي يعتمدها في آخر لحظة، ولكن يمكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية.

والسؤال: كيف نستطيع تصور قيام دولة في وسط محيط معارض داخلياً وإقليمياً ودولياً؟ وما هي حدود العقلانية في هذا التوقيت؟ أنا لا أتحدث عن مشروعيته أو عدم مشروعيته، وأنا مع الحق الكردي في أن حالهم حال بقية الأمم، ولكني أتحدث استراتيجياً، وأقول: إن هنالك عدم عقلانية في ذهاب السيد مسعود للاستفتاء، وربما هنالك عامل الشخصانية في مثل موقف السيد هوشيار زيباري، إذ لم يبقَ له شيء في بغداد مع قرار إقالته، وبالتالي، فهذا يفسر موقفه المتشدد، لذا، ينبغي أن نبعد الشخصانية عن القرار الاستراتيجي، ونفكر في مستقبل الإقليم في حال الفشل، فلو فشل الاستقلال بعد الموافقة المتوقعة لنتيجة الاستفتاء بنعم، فسنكون أمام معضلات كثيرة تواجه أربيل، أولها تعرض الزعامة التاريخية للسيد مسعود للضرر، لأنه لم يفِ بعهده، كما أنها قد تفتح المجال أمام انقسام الإقليم إلى إقليمين (أربيل ـ السليمانية).

- **الدكتور طورهان المفتي:** هل تعتقدون أن وجود حزب العمال الكردستاني (الرافض للاستفتاء) وسيطرته الأمنية على أجزاء واسعة من سهل نينوى، واحتمالية تمدده في مناطق كردستانية أخرى سيكون غصة في حلق القوى السياسية؟
خصوصاً وأن الشعب الكردي ينظر إلى الـPKK بعين الارتياح.

- **د. باسل حسين:** لا يوجد تواجد لحزب العمال في سهل نينوى، وإنما هو مسيطر على أجزاء من سنجار، وهنالك رفض أمريكي لهذا الوجود ورفض دولي وإقليمي ومعارضة تركية شديدة، وأعتقد أن وجود حزب العمال سيعقد المشهد، وأتفق معك في جزئية قبول أهالي سنجار لوجوده، والسبب أنهم هم من أنقذوا كثيراً من العوائل في سنجار، وساهموا في تحريرها، وهنالك اتهام من أهالي سنجار للبيشمركة بأنهم خذلوهم حينما انسحبوا من سنجار، ولم يحموهم، ولكن هذا الوجود على المستوى المستقبلي سيكون عاملاً معرقلاً، لأنه مهما حظي حزب العمال من قبول، فسيبقى يُنظر إليه على أنه ليس من القوات العراقية.

- **الأستاذ عدنان فيحان الدليمي:** الاستفتاء، سواء قلنا بأنه ورقة ضغط لتحقيق مصالح آنية أو أنه خطوة حقيقية للانفصال، ما هي مقومات وقوة هذه الورقة بالضغط على المركز وابتزازه لتحقيق أكبر قدر من المصالح؟
وهل يمكن أن يستخدمها المركز، خصوصاً وأنها تلاقي معارضة دولية وإقليمية لإخضاع الإقليم إلى سلطة المركز؟

- **د. باسل حسين:** أشاطرك الرأي، وأنا دائماً أقول إن من يريد الاستقلال هو الطرف الأضعف، بمعنى أن الإقليم يريد أن يهيمن على الجغرافية والسياسة والنفط من خلال الاستقلال، وهذا الأمر لن يحدث، لأنهم لا يعملون في مجال مفتوح وافتراضي، إذ أن هنالك قوى معادية للاستقلال، وهي ترفضه سواء في الداخل أو الخارج. نعم غالباً إن من يريد الاستقلال وتكوين دولة في كل النماذج العالمية هو من يقدم التنازلات وليس العكس.
ولكن الفكرة في العراق مغلوطة، فالأخوة الأكراد يرفعون هذا السقف، ويريدون أن يهيمنوا على كل شيء باعتقادهم، فإذا رفعوا السقف، فسوف يحصلون على كل شيء أو تنازلهم عن أشياء بسيطة، وهذا لن يحدث.

- **الأستاذ علي المَدَني:** ما هي برأيك السياسات المشتركة الممكنة لدول المنطقة لإحباط مشروع الاستفتاء والاستقلال مستقبلاً؟

  وهل حق تقرير المصير يبقى سَارياً بعد تصويت الكرد على دستور الدولة الفدرالية الاتحادية؟

- **د. باسل حسين:** هنالك الكثير من السياسات المشتركة بين الدول، ومن الممكن تأسيس مجلس مشترك ما بين إيران والعراق وتركيا لبحث قضية الاستقلال وإفشاله، فالدول الإقليمية تستطيع أن تعمل الكثير في سبيل إفشال المسعى الكردي، فعلى سبيل المثال، قطع تصدير النفط أو منع التجارة معها سيخنقها، فيصبح لا أمكانية للعيش فيها.

  إن الدول الإقليمية تستطيع أن تفعل الكثير. ومن هنا، أستغرب أن الأخوة الكرد يذهبون إلى الاستفتاء والتفكير في الاستقلال، فاستراتيجياً، إن لم توافق تركيا وإيران، لن ترى الدولة الكردية النور أبداً.

المحاضرة السادسة عشرة

واقع ومستقبل القضاء العراقي

9 ـ 9 ـ 2017

محاضرة الأستاذ رحيم العكيلي

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

رحيم حسن العكيلي

مستشار هيئة نزاهة إقليم كردستان

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

مجتمعُ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	ماجستير في القانون
الجامعة	جامعة سانت كليمنت / تابعة للتاج البريطاني
سنة التخرج	2007

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / بغداد/ 1966
محل الاقامة الحالي	العراق / أربيل
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية
الخبرات العامة	خبير في القانون والحقوق
المؤلفات المنشورة	ستة كتب مطبوعة ، فضلاً عن العديد من البحوث والدراسات
المناصب السابقة	قاضي ، رئيس هيئة النزاهة ، أستاذ المعهد القضائي ، خبير لدى البرنامج الإنمائي لمنظمة الأمم المتحدة

إن الوقائع الحقيقية التي جرت في القضاء بعد عام 2006، التي عاش القضاة بعضاً منها أو سمعها أو مرت عليه بطريق ما، يتعلق أولها بقضية أرض بيروت التي تتعلق بوزارة النفط، وكان المتهم الأساس والوحيد فيها هو الوزير، وقد أصدر قاضي التحقيق أمراً باستقدام الوزير كمتهم، فقامت الدنيا ولم تقعد في حينها، فالوزير شخصية سياسية مهمة.

نقل القاضي وشكل رئيس مجلس القضاء هيئة قضائية من ثلاثة قضاة في اليوم التالي من استلام الدعوى، وفي اليوم نفسه أصدر قرار بإلغاء استقدام الوزير كمتهم وعده شاهداً، وقد رفض الوزير الحضور أمام اللجنة لتدوين أقواله، فذهبت اللجنة القضائية بنفسها إلى مكتب الوزير ودونت أقواله، ثم استخدم الوزير صلاحيته في المادة 136 والتي لم تكن ملغاة في حينها، ولم يوافق على إحالة أي موظف شيعي إلى المحكمة، ولكنه وافق عن إحالة الموظف السنّي الوحيد المتهم في القضية، فحكم بالحبس لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ بين 3 ـ 5 مليارات، ولا أعرف بالضبط على وجه الدقة هذا المبلغ، ولا يمكن إطلاق سراح هذا المسكين بعد انتهاء مدة الحبس التي حكم بها إلى حين أدائه المبلغ استناداً إلى القرار 120 لسنة 1986، إلى أن صدر هذا القرار من المحكمة الاتحادية العليا بوصف القرار 120 مخالفاً للدستور ومَلغياً، حينذاك اتخذت إجراءات إطلاق سراحه، ولا أعرف أ أطلق سراحه أم لا؟

والقضية الأخرى تم فيها توقيف أحد الوزراء في قضية شهيرة، وأصر قاضي تحقيق السماوة على إبقائه موقوفاً رغم الضغوط التي مورست ضده من الإدارة القضائية ومن رئيس الاستئناف، فقرر رئيس مجلس القضاء ـ لأهمية القضية ـ تشكيل لجنة قضائية من ثلاثة قضاة للتحقيق في القضية على أن يكون رئيس اللجنة هو قاضي التحقيق المصر على عدم إطلاق سراح الوزير، وفي اليوم التالي جاء القضاة الاثنان وقالا: نحن قررنا إطلاق سراح الوزير بكفالة القاضي رئيس اللجنة، فقال: أنتم لم تقرؤوا الإضبارة، فكيف قررتم إطلاق سراح الوزير بكفالة؟ فقالا: هذا قرارنا، وأنت تستطيع أن تتمسك برأيك، فالقرار صدر بالأكثرية، وأصدروا القرار بإطلاق سراح الوزير بالأكثرية، ونقل في القضية لاحقاً إلى بغداد وأفرج عن الوزير بسبب عدم كفاية الأدلة في قرار شهير بوزارة التجارة.

وأما الصورة الآتية فقد حدثني رئيس جنايات الموصل قبل سقوطها أن أحد رؤساء الجنايات قال: كنا نضطر إلى إطلاق سراح المتهمين بالإرهاب وعدم الحكم عليهم بالإعدام، فكنا نحاول أن نفرج عنهم قدر ما نستطيع، وإذا لم نفرج عنهم بفعل قوة الأدلة وخوفاً من المسؤولية نحكم عليهم بالسجن المؤبد بسبب تهديدات الإرهابيّين لنا، ولكن المشكلة التي ظهرت لدينا أنّ الأحكام لدينا قليلة، والموصل مليئة بالإرهاب، فكانت توجَّه إلينا انتقادات، فماذا نفعل من أجل تغطية ذلك؟

كنا نحاول أن نحكم بالإعدام على أي متهم آخر يمكننا الحكم عليه، وإن كان بالإمكان تخفيف العقوبة بشأنه مثل شخص قتل ابنته أو شخص تشاجر مع آخر، فالمهم سد النقص بالقضايا التي لا توجد فيها تهديدات، وأما قضايا الفقراء التي لا نخاف منها ـ حتى لو كانت قضايا محكمة التمييز ـ فيأمرون بتنزيله فننزله، المهم هو أن يظهر لدينا بالإحصاء عدد الأشخاص الذين أعدموا.

وقضية الفتاة صابرين التي ادعت اغتصابها من جانب الجيش العراقي، وقد فتحت عليها قضايا كثيرة من ضمنها قضية أنها تزوجت على زوجها زواجاً باطلاً آخر، أي هناك تعدد أزواج في هذه الإضبارة، فقرر القاضي باتخاذ قرار بتدوين أقوال زوجها الحالي قضائياً، ولكنه لم يذكر في القرار صفة الرجل، هل هو شاهد أو مشتكي فقط؟

أما تدوين أقوال الزوج الأول فإن الضابط اجتهد فذهب إلى المسكين فأتى به وعرضه على ضابط الخفر لتقرير مصيره، فقرر قاضي الخفر توقيف المسكين، فتم توقيفه وبقيت الإضبارة تمدد وتوقف حتى حوالي 8 أشهر، والمسكين بالتوقيف إلى أن نقل القاضي، وجاء قاضٍ آخر، فأراد أن يطَّلع على الإضبارة فقرَأها ووجد هذا المسكين موقوفاً، وهو كان ينبغي أن تُدَوَّن أقواله كمشتكٍ على زوجته صابرين، ولا موجب إلى توقيفه وبعد 9 أشهر أطلق سراح الرجل.

وبعد هذه المقدمة لا بد لنا من أن نتطرّق إلى هيكلية القضاء، فواقعاً إن القضاء الآن يقوم على أساس تقسيمه إلى مكوِّنين أساسيَّين، وهما المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى.

ومجلس القضاء الأعلى يبتلع بقية مكونات السلطة القضائية الأربعة، ومكونات السلطة القضائية الستة، وهذا ما نصت عليه المادة 89 من الدستور والتي تقول: تتكون السلطة

القضائية من المحكمة الاتحادية العليا، ومجلس القضاء الأعلى، وجهاز الادعاء العام، وهيئة الإشراف القضائي، ومحكمة التمييز، والمحاكم الأخرى، ولكن في الواقع إنّ القضاء يتكون من مكونين؛ مجلس القضاء والمحكمة الاتحادية العليا، فكيف أصبحت المكونات الستة التي ينص عليها الدستور مكوّنين فقط؟ هذا التفسير الذي تتبنّاه الإدارة الحالية للقضاء للمادة 89 وتستند في ذلك إلى أن الدستور العراقي تبنّى ثنائية السلطة، فيجد أن السلطة التشريعية مكوَّنة من مكونين، مجلس الاتحاد ومجلس النواب، وأن السلطة التنفيذية مكوَّنة من مكونين هي رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء؛ لذلك فإن السلطة القضائية يجب أن تكون من مكونين أيضاً، والمكونان هما مجلس القضاء والمحكمة الاتحادية العليا.

إن التفسير الذي تتبناه الإدارة الحالية للمادة 89 من وجهة نظري وآخرين يتفقون معي هي مخالفة للدستور ومخالفة لمقتضيات استقلال القضاء، والمقتضيات والطريقة الصحيحة لتنظيم السلطة القضائية أن تكون نصّياً ونظرياً، والدستور تحدَّث في ثلاث مواد هي مادة 48 و66 و89 من الدستور تبدأ بالسلطة التشريعية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد، ثم يقول الدستور: تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، ويقول أخيراً: تتكون السلطة القضائية من مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز الاتحادية وجهاز الادعاء العام وهيئة الإشراف القضائي والمحاكم الأخرى، هكذا جاءت النصوص في الأصل.

إن العلاقة بين السلطات الثلاث هي علاقة فصل بين هذه السلطات، وهذا ليس بجديد على أحد، ولكن السؤال هو: ما هي العلاقة بين المكونات؟ وما العلاقة بين السلطات التي يجب الفصل بينها؟ وما هي العلاقة بين مكونات السلطة؟ وهل يمكن أن يكون أحد المكونات تابعاً للآخر وخاضعاً له؟ وهل أحد المكونات رئيس على الآخر؟

مما لا شك فيه أن مجلس الاتحاد في السلطة التشريعية لا يمكن أن يتبع المجلس الدستوري الأول في مجلس النواب ولا يخضع له، بل يتوجب وجود غرفة ثانية في السلطة التشريعية تكون على قدر المساواة مع الغرفة الأولى في الاستقلال التام وفي أداء مهامها واختصاصاتها طبقاً لأحكام القانون، فلا تبعية مالية ولا إدارية ولا سياسية لأحد المكونين على الآخر، وبالتالي تكون طبيعة العلاقة بين مكوني السلطة التشريعية هي علاقة استقلال تام، فيؤدي كل منهما مهامه ويمارس صلاحياته منفرداً دون أن يكون للمكون الآخر حق التدخل في أعماله بأي شكل من الأشكال.

وينطبق هذا على السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية، فلا يختلف اثنان على أن مجلس الوزراء لا يتبع رئيس الجمهورية ولا يخضع له إدارياً، ولا يعد الرئيس أعلى من مجلس الوزراء، لا في السلطات ولا في الصلاحيات، فهو ليس أعلى منه بروتوكولياً؛ إذ لا يمكن لرئيس الجمهورية التدخل في عمل مجلس الوزراء ولا المشاركة في اجتماعاته ولا التصويت فيها، ولا يمكنه إلغاء قرار له ولا تعديله أو مراجعته أو الرقابة عليه بأي شكل من الأشكال، ولا يعد رئيس الجمهورية رئيساً على مجلس الوزراء، ولو كان منصب رئيس جمهورية بروتوكولياً هو المنصب الأعلى في الدولة بعمومها فإن ذلك ـ أي كونه المنصب الأعلى ـ يجعله رئيساً لما عداه من مؤسسات الدولة، فهو المنصب الأعلى تشريفاً، ولكنه لا يمارس إلا الصلاحيات والسلطات التي يمنحها له القانون والدستور فقط، فعلوّ منصب الرئيس لا يعني امتلاكه كل الصلاحيات، فهناك فرق بين علوّ المنصب وبين صلاحياته؛ لذا فلا حق لرئيس الجمهورية في أن يتدخل في شأن مؤسسات الدولة أو إدارتها أو التدخل في شؤونها رغم أنه صاحب المنصب الأرفع؛ لأن العبرة هنا في صلاحياته وليس في علوّ منصبه؛ فهناك فرق بين علوّ المنصب وبين صلاحياته وتسلطه على مؤسسات الدولة الأخرى، ونتيجة ذلك فإن العلاقة بين جناحي السلطة التنفيذية هي علاقة استقلال تام، فلا يخضع أحد الجناحين إلى الآخر ولا يتبعه إدارياً ولا مالياً، بل إن كلاً منهم على قدر المساواة والحرية التامة مع الآخر في ممارسة سلطاته وواجباته الدستورية دون تدخل من الآخر أو وصاية عليه.

هذا ما يتوجب عليه الوضع في السلطة القضائية، وهي مكونات قضائية مستقلة، وهي المكونات الستة، وهذا يعني أن مكونات السلطة يجب أن تكون مكونات مستقلة عن بعضها، ومهمتها أن تراقب بعضها البعض وأن تتعاون مع بعضها البعض، وتحد من تسلط بعضها على بعض، ولا يسمح بتسلط مكون على مكون آخر، ولا رئاسة مكون على مكون آخر، بل إن مهمة كل منها هو الحد من تسلط الآخر على بقية المكونات.

وهذا ما أسميه أنا بأن الدستور العراقي تبنّى قاعدة إدارة السلطات بمجالس إدارة في القرارات الجماعية؛ لذلك تجد مجلس النواب ومجلس الاتحاد ومجلس الوزراء ومجلس القضاء في الأغلب مجالس استناداً إلى الرغبة في أن تكون القرارات الاستراتيجية والأساسية التي تدير الدولة من الأعلى قرارات جماعية وليس قراراً لفرد واحد.

والدستور العراقي لم ينصَّ على جعل أحد مكونات السلطة القضائية الستة أعلى من المكون الآخر، ولم يرد أيضاً نص فيه على ربط أحد المكونات بالآخر، ولم ينص الدستور أيضاً

على أن أحد المكونات تابع أو خاضع للآخر إدارياً أو رئاسياً، ولم يأتِ نص ولا إشارة على أن يكون رئيس أحد المكونات ـ حتى في السلطة التشريعية أو التنفيذية ـ رئيساً للسلطة، فلا يوجد رئيس للسلطة، وهذا أحد الأخطاء الفقهية والتشريعية التي ارتكبها مجلس النواب، ويرتكبها الفقه الدستوري العراقي بشكل أو بآخر.

إن استقلال المكونات داخل السلطة القضائية هو الفارق الجوهري الأساس الوحيد بين مفهوم إدارة القضاء كوزارة وبين إدارة القضاء كسلطة.

فالسلطة تتكون من مكونات مستقلة يحاسب بعضها البعض ويراقب بعضها البعض، وتحدّ من تسلط بعضها على بعض، أما في الوزارة فإن المكونات تتبع الوزير وتتصل به اتصالاً إدارياً ومالياً ورئاسياً، وبالتالي فمن وجهة نظرنا يجب أن تكون مكونات السلطة القضائية مستقلة تماماً، وتمارس كل منها مهماتها وصلاحياتها وواجباتها طبقاً إلى أحكام القانون، ولا يقبل أن تجمع مكونات السلطة القضائية كلها في إطار مكون واحد، أو تحتوي ولاية مكون واحد أو يكون مكوّن واحد يتبعها كلها بالكامل فتكون خاضعة إليه؛ لأن طبيعة العمل القضائي تأبى ذلك، فالمحاكم ـ ومن ضمنها المحكمة الاتحادية العليا أو محكمة القانون الأعلى في البلاد ومحكمة التميز ـ لا يصح أن تتبع جهة أخرى قضائياً أو إدارياً.

وإذا فقدت استقلالها وأضحت تابعة ـ وهذا يخل بحكمة استقلال القضاء، ويضرب الغاية من استقلاله ـ ستكون المحاكم تحت التأثير المحتمل للإدارة القضائية، ولو كانت تلك الإدارة من القضاء فهم بشر ولهم أهواؤهم ومصالحهم، وقد يتأثرون بالضغوطات ويتعرضون لها كإدارة فيعكسونها على المحاكم والقضاء، فلا يجوز تسليطهم على القضاة الذين يفصلون في النزاعات بأي شكل من الأشكال؛ فإن ذلك يعني رفع تأثير إداري معين عن القضاء عن طريق إفرادهم بسلطة مستقلة وإعادة إخضاعهم لتأثير إداري آخر داخل السلطة القضائية، وذلك يفرغ استقلال السلطة القضائية من معناه، ولا يبقي أي قيمة حقيقة لاستقلاله؛ لذلك نحن نصرّ على أنّ التكوين الواقعي الحالي للقضاء المخالف للدستور، ويخرق مبدأ استقلال القضاء. وهو الذي أفشل محاولات تحويل القضاء إلى سلطة؛ فأبقى إدارته واقعياً كوزارة على الرغم من أنها دستورياً ونصيّاً ونظرياً سلطة إلا أن الدستور نصوص لا تصنع السلطات ولا تصنع الاستقلال، وإن ما يصنع الاستقلال الممارسة والسياسات المتبعة، وهو من يصنع الواقع والاستقلال.

وعموماً فإن الواقع الحالي هو أن القضاء وزارة، وأنا أسميتها يوماً الوزارة السابعة والعشرين؛ لأن القضاء في الحقيقة يدار بآليات الوزارة؛ إذ جعل جسم القضاء وزارة تتبعها المكونات الأخرى في بطنها، وفي بطن مجلس القضاء جهاز الادعاء العام وهيئة الإشراف القضائي ومحكمة التمييز والمحاكم الأخرى، وبذا فنحن نعمل بنظام الوزارة واقعاً، وليس بنظام السلطة الذي نص عليه الدستور.

هذا ما أخذ به مجلس القضاء الأعلى، وهو الذي صدر من مجلس النواب مؤخراً تطبيقاً لأحكام الدستور بعد أن ألغي قانون المجلس الأعلى للقضاء السابق الذي صدر في عام 2012 بقرار من المحكمة الاتحادية، ولا أريد أن أتعرض إلى الموضوع؛ لأنه واقعاً حدث وانتهى، وإنما أريد أن أنتقل إلى الجزء الثاني، وهو جزء مهم وجوهري في القضية، وهي قضية استقلال القضاء.

في الحقيقة يوجد في العراق بموجب الدستور نوعان من الاستقلال، بل ثلاثة أنواع من الاستقلال: اثنان منهما صريحان، والثالث يستقى من النصوص، الأول: هو استقلال السلطة القضائية، والدستور يقول: إن السلطة القضائية مستقلة، وهذا واضح ومطبق على أرض الواقع، والنص الثاني المادة السابعة والثمانون التي تقول: القضاة مستقلون، فلدينا استقلال السلطة، ولدينا استقلال القاضي.

وأما النوع الثالث من الاستقلال فهو استقلال مكونات السلطة، وقد تطرقت إليه في المحور الأول فلن أعود إليه مرة أخرى إلا على سبيل عرض حقيقة العلاقة بين استقلال القاضي واستقلال السلطة، وهي علاقة وثيقة جداً؛ لأن الغاية الأساس هي استقلال القاضي وليس استقلال السلطة.

كيف جاءت فكرة استقلال القضاء؟ الجواب: أن فكرة استقلال القضاء تقوم على فكرة بسيطة تقول: إن العدالة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق قضاة بعيدين جداً عن أي تأثير، ومحميِّين من أي ضغط أو تأثير سواء كان من الخصوم أو من سلطات في الدولة أو من المتنفذين أو من رؤسائهم الإداريين أو القضائيين، فيجب أن يكون القاضي محمياً من جميع الضغوطات والتأثيرات التي قد تجبره على التوجه في الحكم بالنزاع بطريقة معينة.

أما مبدأ استقلال السلطة فبعض الأنظمة القانونية ذهبت إلى أنه لا يمكن أن نضمن استقلال القاضي إلا في حالة أن نفرده بسلطة مستقلة لا أن نخضعه إلى سلطة مستقلة؛

فهناك فرق بين الأمرين؛ فإن النظام الفرنسي هو النظام الإثني، والدول التي تتبعه بضمنها مصر، والعراق في عام 2003 كان يتبنى الرأي الآخر الذي يقول بأن الغاية هي قاضٍ مستقل وليست سلطة مستقلة؛ ولذلك فلا حاجة لإفراد القضاء بسلطة مستقلة.

نحن نستطيع أن نضمن استقلال القاضي تحت إدارة السلطة التنفيذية، وهذا موجود في فرنسا، فالقضاء تابع إلى وزير العدل، ولكن القاضي مستقل بآليات وقواعد تفصيلية تضمن استقلال القاضي؛ فالنظام الأمريكي قال: نحن لا نستطيع أن نضمن بشكل كامل استقلال القاضي إلا عن طريق إفراده بسلطة مستقلة؛ لذلك أفردوه بسلطة مستقلة، ولكن مع الأخذ بضمانات أكبر لضمان استقلال القاضي داخل السلطة القضائية المستقلة.

أما إذا أفردنا القضاء بسلطة مستقلة، وأخضعنا القاضي إلى رئاسة رؤسائه في السلطة القضائية، وأخضعناه لضغوطهم وتأثيرهم، فلم نفعل شيئاً، فاستقلال القضاء نصل إليه عندما نتمكن من الوصول إلى قاضٍ مستقل عن خصوم النزاع وعن السلطات وعن رؤسائه داخل السلطة القضائية، وما فعلناه في العراق هو أننا أفردنا الإدارة القضائية وجعلناها سلطة مستقلة وأخضعنا القاضي إلى الإدارة القضائية، وبالتالي فلا وجود لاستقلال القضاء في العراق، فاستقلال القضاء في العراق كذبة بالكامل، وأنا أتحدى من يقول: إن لدينا قاضياً مستقلاً واحداً غير رئيس مجلس القضاء والمحكمة الاتحادية العليا؛ فهي الآن في وضع قانوني صحيح مائة بالمائة من حيث استقلال القضاء؛ لأنها لا تخضع لرئيس مجلس القضاء، وسابقاً حينما كان الأستاذ مدحت المحمود يجمع بين رئاسة مجلس القضاء والمحكمة الاتحادية لم يكن هذا الأمر موجوداً؛ لأنها في الحقيقة تخضع لمجلس القضاء، ولكن بعد أن فصل بين منصب رئيس مجلس القضاء ومنصب رئيس المحكمة الاتحادية أصبحت المحكمة الاتحادية في وضع سليم بشكل كامل؛ لأنها لا تخضع إلى مجلس القضاء الأعلى ولا يتبعها مجلس القضاء الأعلى.

عموماً إن ما نقوله هنا وهو أن ضمان العدالة يتحقق بقاضٍ مستقل وليس بسلطة قضائية مستقلة؛ لأن استقلال القضاء كسلطة ليس غاية في حد ذاتها، ولكنه وسيلة في الوصول إلى ضمان استقلال القاضي؛ لذلك لا فائدة من جعل القضاء سلطة مستقلة إذا لم يؤدِّ ذلك إلى استقلال القاضي كاملاً حتى عن زملائه ورؤسائه داخل السلطة القضائية ذاتها؛ لأنه من الضروري أن يضمن الاستقلال التام في الرأي والحياد لكي يقوم بمهمته.

ففي قيام القاضي بأداء وظيفته حراً مستقلاً مطمئناً على كرسيه آمناً على مصيره، أكبر ضمان لحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة، وهذا لا يكفي لتحقيقه أن يكون القضاء سلطة مستقلة عن تنفيذيات السلطة التنفيذية والتشريعية، بل يتوجب أيضاً أن يتمتع القاضي باستقلال داخل السلطة القضائية نفسها عن زملائه وعن رؤسائه وعن مؤسسته أو مؤسسات السلطة القضائية نفسها؛ إذ قد يتصور أنّ تدخُّل أعضاء السلطة التنفيذية ومؤسساتها في القضاء يعدّ تعاوناً في شؤون العدالة وتدخُّل أعضاء السلطة القضائية فيه أيضاً، بل إن تدخّلهم يكون أعظم أثراً وأعظم فعالية في هدم استقلال القاضي، وحينما يتدخّل رؤساء القاضي أو زملاؤه أو مؤسسات القضاء في عمل القاضي فلن يكون القاضي بعيداً عن التأثيرات والتدخلات، وتختل قاعدة وجوب انفراد القاضي بالفصل في المنازعات التي ينظرها دون تأثير أو تدخل، سواء كان ذلك التأثير صادراً من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية نفسها.

وحتى في قانون مجلس القضاء فإن قانون الإشراف الجديد على القضاء الذي صدر العام الماضي من مجلس النواب وكذلك قانون الادعاء العام أفردنا فيهما الإدارة القضائية، وليس القضاء، وهناك فرق بين القضاء وبين الإدارة القضائية؛ فأنت حين تراجع الدستور تجد أن القضاء سلطة مستقلة، والسلطة القضائية مستقلة أيضاً، تتولاها المحاكم، لم يقل يتولاها مجلس القضاء أو جهاز الادعاء العام أو هيئة الإشراف القضائي، وإنما قال تتولاها المحاكم.

ما هي المحاكم في المكونات القضائية أو في السلطة القضائية؟ الجواب: هي المحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز والمحاكم الأخرى، فهذه المكونات الثلاثة هي مكونات السلطة الحقيقية الجوهرية، أما مجلس القضاء الأعلى وجهاز الادعاء العام وهيئة الإشراف القضائي فهي ليست مكونات قضائية؛ فبعضها مكونات خدمية محضة مثل مجلس القضاء الأعلى، وبعضها مكونات رقابية مثل هيئة الإشراف القضائي، وهيئة الإشراف القضائي هي مكتب المفتش العام، وهو رديف أو قرين مكتب المفتش العام في الوزارات، وجهاز الادعاء العام هو أيضاً جهاز رقابي مهمته الرقابة داخل السلطة القضائية والرقابة على الدولة كلها، وليست على السلطة القضائية فقط، ولكن السلطة القضائية جوهرياً هي المحاكم.

لذلك قال النص: السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم، ولكن الذي حصل في التنظيم القانوني هو أننا دائماً نقول: إن الشيطان يكمل في التفاصيل ما حصل في تنظيم القانون العراقي من خلال قانون مجلس القضاء الأعلى وغيره، وهو خرق لهذه المبادئ بالكامل؛ فإذا تم جعل الإدارة القضائية هي مجلس القضاء الأعلى الذي لا يملك سلطات الحكم ولا يملك

سلطات الفصل في المنازعات هو الرئيس على المحاكم وعلى رئيس محكمة التمييز ورئيس مجلس القضاء الذي هو إداري خدمي ويخضع له القضاة في محكمة التمييز خضوعاً سياسياً فإن هذا يعد هدماً لمبدأ استقلال القضاء بالكامل الذي قلنا سابقاً إنه يهدف إلى الوصول إلى قاضٍ مستقل، فكيف يكون هناك قاضٍ مستقل وأنت تضعه تحت رحمة رئيس مجلس القضاء الأعلى في كل شيء؛ فالقوانين التي صدرت أدت إلى تغوّل الإدارة وتسلطها على القضاة، وبذا هدم لمبدأ استقلال القضاء بالكامل.

ففي النظام الفرنسي يوجد نظير لمجلس القضاء الأعلى، ففيه هو وزير العدل، وفي مصر وفرنسا يطلقون عليه وزير الحمامات والقاعات، وكذلك رئيس مجلس القضاء مهمته توفير البيئة المناسبة للقضاء من أجل القيام بواجباتهم القضائية، وليس رئيساً عليهم؛ فهو رئيس من أجل توفير الخدمات للقضاء، وهو رئيس على مؤسسته الإدارية وللمديريات العامة المرتبط به.

و نحن جعلناه رئيساً على القضاء، وبالتالي فهو يحكم ويأمر وينهى في كل شيء، والقضاء يخشون منه إذا أصدر أمراً في الهاتف أو بغيره، وبالتالي فليس لدينا قضاء مستقل، وإنما لدينا قضاء تابع بغض النظر عن كون هذه التبعية للسلطة التنفيذية أو للسلطة التشريعية، وبالتأكيد إذا جعلنا القضاء تابع لرجل واحد هدم بالكامل، بغض النظر عن من يكون هذا الرجل، وليس المقصود هنا أن أتحدث عن الأستاذ مدحت المحمود أو الأستاذ فائق سيدان الرئيس الحالي لمجلس القضاء، وإنما أن أتحدث عن إطار عام وقواعد عامة يجب أن يبنى عليه القضاء، فحينما تودع القضاء بيد رجل واحد يستطيع أن يؤثر على كل القضاة في العراق، فما أسهل إخضاع القضاء من جانب السلطة السياسية خصوصاً أن تعيين هذا الرجل وإزاحته وتأليب الإعلام ضده وغيره بيد السلطات السياسية؛ فهو مضطر إلى مجاملة سلطات السياسية واستخدام نفوذه الذي أعطاه القانون على القضاة وبالتالي على العدالة.

إن استقلال القضاء مرهون بيد رجل واحد هو رئيس مجلس القضاء إذا استطاع أن يقف في وجه التدخلات السياسية، واستطاع أن يحترم استقلال كل قاضٍ داخل المؤسسة القضائية، فحين ذاك نستطيع أن نقول بوجود قضاء مستقل، ولكن هذا الرجل إذا خضع للتأثيرات السياسية أو الضغوط العشائرية أو غير ذلك فلن يكون لدينا قضاء مستقل، وأغرب ما يمكن أن نتصوره هو أن تقوم دولة بوضع استقلال قضائها تنظيماً وقانونياً بيد رجل واحد هو رئيس مجلس القضاء، وهذه في الحقيقة نكتة.

المحور الثالث الذي بودي أن أتحدث فيه هو تكوين مجلس القضاء، وقد لا يسعني التحدث في كل المحاور إنما سأحاول أن أتكلم باختصار عن تكوين مجلس القضاء في العراق الذي تبنى ـ بموجب قانون مجلس القضاء الحالي ـ أن يكون مجلس القضاء كله من القضاة.

وفي الحقيقة هناك معايير دولية لتكوين مجلس القضاء، والمعيار الأفضل وفقاً لتلك المعايير هو ما يعرف بمجلس القضاء المفتوح، والذي تبنيناه في العراق هو مجلس القضاء المغلق، وهو مكون من القضاة فقط، والعيب الآخر هو أنه مكون من قضاة كبار في السن ومن القدماء، ولا وجود في القضاء للشباب والنساء ولا لأيّ تنوع في المؤسسة القضائية، والأسوأ من هذا أن هؤلاء القضاة يأتون وفقاً لمناصبهم، يعني أن من كان رئيس استئناف فإنه يكون عضواً في مجلس القضاء، يعني أن آلية التعيين في مجلس القضاء هو حسب المنصب، فرئيس الاستئناف يكون عضواً في مجلس القضاء، وهذه أسوأ الآليات المتبعة في تحديد أعضاء مجلس القضاء.

والمعيار الأفضل في تكوين مجالس القضاة في العالم أن يكون مجلس القضاء مكوناً من واحد وخمسين بالمائة من القضاة والواحد والخمسين بالمائة من القضاة يجب أن يعينوا بالانتخاب من زملائهم، ولا يشترط فيهم أن يكونوا رؤساء استئناف، ولا يشترط فيهم أن يكونوا في منصب معين بل يمثلون مصالح زملائهم؛ لأن مجلس القضاء في الحقيقة جهة إدارية تتولى الدفاع عن مصالح القضاة، وتتولى تحديد الآليات والقواعد المناسبة لإدارة القضاء بقواعد عامة مجردة أشبه ما تكون بالتعليمات والتوجيهات، ولا تكون فيصلاً في منازعة معينة.

ويجب أن يكون بعض من الواحد والخمسين بالمائة من القضاة من الشباب ولو كانوا من الصنف الرابع، ونسبة معينة من الشيوخ ومن القاضيات النساء، أي يجب أن يمثل الفئات المختلفة داخل المجتمع القضائي في الواحد والخمسين بالمائة، أما التسعة والأربعين بالمائة فيجب أن تكون من مكونات المجتمع المختلفة من أجل أن يكون مجلس القضاء شفافاً يخضع للرقابة، وأن يخضع للدورية في عضوية المجلس، ويكون هناك ممثل من الإعلام ومن المجتمع المدني ومن السلطة التنفيذية وممثل لرئيس الجمهورية وللسلطة التشريعية وللنقابات المهنية كنقابة المحامين واتحاد الحقوقيين اللذين يكونان مؤقتين، فيكون بذلك مجلس قضاء وفقاً للمعايير الدولية، ولكن بعض مجالس القضاء في العالم ليس فيها قاضٍ واحد، وبعض الدول يكون مجلس القضاء من خارج السلطة القضائية بالكامل؛ ولهذا محاسن تتعلق بكون القضاة آمنين على أن القرارات التي تصدر من مجلس القضاء محايدة وشفافة ولا تخضع للتأثيرات المختلفة نتيجة وجود التآمر والضغوطات التي قد تمارس على القضاة.

عموماً نحن اخترنا أسوأ نموذج من نماذج تكوين مجالس القضاء في العالم، وهو النموذج المغلق الذي يتكون من القضاة الذين يعينون حسب مناصبهم، وكل خيوط هؤلاء في الحقيقة وفقاً لنظام القانون العرقي، وهم بيد مجلس القضاء، ورئيس مجلس القضاء الأعلى هو الذي يتحكم بخيوطهم من الخلف، وهو من يرشحهم ويعينهم ويستطيع إقالتهم وإحالتهم إلى التحقيق ومعاقبتهم.

وبالتالي فإن مجلس القضاء في العراق ليس إلا رئيس مجلس القضاء، وليس إلا صورة مشوهة لمجلس القضاء السليم، ومجلس القضاء الحالي بإطاره القانوني العام ليس إلا صورة مشوهة له، وهو أسوأ بكثير من مجلس العدل الذي أنشئ في زمن صدام في عام 1977.

في المحور الخامس وفيما يتعلق بالإطار القانوني في السنة أو السنتين الأخيرتين كنا نؤكد دائماً على أن القضاء يجب أن يكون مستقلاً، إضافة إلى أن الدستور نص على أنه سلطة مستقلة، وغيّر القواعد التي تحكم القضاء دستورياً، إلا أن القواعد التفصيلية بقيت تحكمها قوانين النظام السابق سواء في قانون الادعاء العام أو قانون الإشراف القضائي وهو الإشراف العدلي سابقاً وقانون التنظيم القضائي، فقد بقيت هي نفسها، وما نصت عليه القواعد في زمن صدام كلها بيد وزير العدل الذي أصبح اسمه رئيس مجلس القضاء، وفي الحقيقة لم يتغير شيء، وفي السنتين الأخيرتين صدرت قوانين جديدة مثل قانون الادعاء العام الجديد وقانون الإشراف القضائي الجديد وقانون مجلس القضاء، ولكن هذه القوانين لو لم تصدر لكان أفضل؛ لأن هذه القوانين تبنت سياسة استقلال الإدارة وتوغلها على القضاة وانتزاعها كل استقلال القضاء لمصلحة الإدارة، وجعلت الإدارة أقوى من القضاء، بل جعلت الإدارة محصنة من المحاسبة، وبمراجعة قانون الإشراف القضائي نرى أن هيئة الإشراف القضائي هي مكتب المفتش العام في مجلس القضاء أو مكتب المفتش العام في السلطة القضائية، فهل من المعقول أن هيئة الإشراف القضائي تتولى الرقابة على القضاة وعلى المحاكم، ولا تتولى الرقابة على الجهات الإدارية في مجلس القضاء، وهي التي تتولى الإدارة وصرف الأموال والترقيات والرواتب، هذا هو الفساد، فكيف لا تكون خاضعة للرقابة، وهيئة الإشراف القضائي تراقب القضاء فمن باب أولى ألّا يراقب أحد القضاة؛ لأن القضاء يراقب بعضه بعضاً عن طريق وسائل الطعن.

وأنا كقاضٍ عندما أصدر قراراً فهناك تمييز، ولكن المدير العام للإدارية أو رئيس مجلس القضاء عندما يمارس صلاحياته كوزير ويتعاقد مع أي جهة فالمفروض أن يراقب هو وليس القاضي من يتم مراقبته؛ لأنه لا أحد يخضعه لطرق الطعن، والقرارات الإدارية لا يوجد أحد

يخضعها لطرق الطعن، ولكن قرارات القاضي خاضعة لطرق الطعن، فنجعل المشرف العدلي أو القضائي يراقب القاضي ولا يراقب الإدارة كالمدير العام للمالية والمدير العام للإدارية! فهل هناك نكتة أكثر إضحاكاً من هذه؟

يبدو أن الوقت يسعفني، وسأقول كلمة في تقييم واقع السلطة القضائية، إنّ الدولة العراقية فشلت فشلاً ذريعاً في الحفاظ على استقلال السلطة القضائية واستقلال القضاء لذلك؛ فالمفهوم المرجعي الذي تكون أساساً غايته استقلال القاضي سمحت للفاعل السياسي الأقوى بتحويل القضاء لمجرد أداة لتكريس السلطة من جهة ولتصفية الحسابات السياسية من جهة ثانية.

وكانت ثمة عوامل حاسمة في تكريس هذه التبعية من بينها شمول أغلب القضاء بالاجتثاث، وبذا فإن إمكانية إزاحتهم من مواقعهم متى ما قرر الفاعل السياسي ذلك، فضلاً عن أن ذهنية القاضي العراقي الموروثة هي في خضوعه للسلطة السياسية وتجريد السلطة السياسية وتجيير أحكام القضاء لمصلحتها.

وأخيراً فإن سياسة الإغلاق المالي على القضاء، خصوصاً القيادات القضائية كما أن فشل القضاء العراقي في الالتزام بالمعايير المتعلقة بإلقاء القبض والاتهام والتحقيق فضلاً عن فشله في التزام المعايير والمحاكمات العادلة كانت سبباً في تفشي ظاهرة الاعتقالات العشوائية والاتهامات الجزافية والتحقيقات غير المستوفية للشروط القانونية والتعذيب المنهجي للمتهمين واعتماد الاعترافات المزيفة المنتزعة بالإكراه ومنع المتهمين من الحصول على دفاع حقيقي وأخيراً في تبني إصدار أحكام سريعة كأنها معدة سلفاً.

ولا يقتصر الأمر هنا على معايير المحاكمة العادلة فقط، فقد كان القضاء العراقي وما زال عاملاً حاسماً في زيادة حدة الأزمة السياسية بدلاً عن حلها، وهنا أشير لمقال أحد الأخوة الذين احترم رأيهم كثيراً واتفق معه، فهو يذكر أنه قد تم استخدام هذا القضاء بشكل منهجي في فرض أحادية السلطة عبر قرارات المحكمة الاتحادية التي قومت أحكام الدستور العراقي وقومت الفقه الدستوري نفسه بإصدارها قرارات حسب الطلب لجعل مجلس القضاء أداة في صراع تصفية الحسابات السياسية بشكل صريح، كما كان له دور مركزي في التلاعب بالانتخابات عبر الهيئة القضائية التي اشترطها قانون الانتخابات، وقد كان قبول الترشيحات من عدمها وتغيير النتائج الانتخابية لمصلحة أطراف محددة عاملاً حاسماً في توجيه الانتخابات ونتائجها لمصلحة الفاعل السياسي الأقوى.

التحدي السادس يكمن في عدم التعادل الواقعي بين قوة السلطة القضائية مع قوة باقي السلطات في الدولة تنظيماً وقانوناً وواقعياً واستقواء السلطة التنفيذية والجهات السياسية النافذة على القضاء وتدخلها بشؤنه والضغط عليه لتنفيذ أجندات معينة.

التحدي السابع ضعف وانخفاض فاعلية أجهزة السلطة القضائية خصوصاً جهاز الادعاء العام وهيئة الإشراف القضائي وانحرافهما عن أداء دورهما أو تقاعسهما عن القيام بواجباتهما مما أدى إلى انهيار نظام العدالة وتفشي الظلم وانتهاك حقوق الإنسان وضياع حقوق الأفراد.

التحدي الثامن تراجع ثقة الناس بالقضاء وبالعدالة.

التحدي التاسع هو ضعف ضمانات القرارات الجماعية في شؤون القضاة ومساءلتهم وعدم تأصيل أسس المساءلة السلوكية والمهنية لهم بشكل واضح.

التحدي العاشر وهو تحدٍّ خطير ومهم وهو انتشار الفساد والمحسوبية واستغلال السلطة والنفوذ.

وفاتني أن أتعرض إلى تحدٍّ مهم هو قلة تعدد القضاة قياساً إلى عدد الدعاوى وعدد السكان، وليس لدي في الحقيقة إحصاء كامل عن عدد القضاة في العراق، ولكن حسب التقرير الأخير الذي صدر عن السلطة القضائية بشكل رسمي وقد صدر سنة 2014 و2015 و2016 و2017 حيث إن السلطة القضائية لم تصدر تقارير، ولا أعرف ربما صرفت نظراً عن إصدار التقارير السنوية في تقرير 2014، وقد جمعت عدداً من القضاة في الاستئنافات الخمسة عشر فظهرت الاستئنافات التي لدي عدا الثلاثة في إقليم كردستان؛ فقد ظهرت 817 قاضياً إضافة إلى المحكمة الجنائية المركزية، ويبقى قضاة المحكمة الاتحادية 9 قضاة ومحكمة التمييز أقل من 30 قاضياً، وقضاء الإشراف القضائي حوالي 5 يعني تقريباً يكون المجموع 850 قاضياً إضافة إلى 376 مدعياً عاماً، إضافة إلى رئاسة الادعاء العام وفيها حوالي 20 مدعياً عاماً، يعني حوال 400 مدعٍ عام و850 قاضياً أو، 900 يعني أن عدد القضاة تقريباً 1300 قاضٍ فقط في العراق، بينما إذا قلنا إن تعداد السكان في المحافظات الخمس عشرة ثلاثين مليون نسمة، وإقليم كردستان خمسة فنحتاج حسب المعيار الدولي إلى ثلاثة آلاف قاضٍ، يعني يوجد لدينا نقص كبير في عدد القضاة قياساً إلى المعيار الدولي.

والتحدي الآخر الذي يواجه السلطة القضائية هو تدني جودة العدالة وتراجع المستوى العلمي وضعف الاجتهاد لدى القضاة وانعدام الإبداع والمبادرة وانهيار قيم تقدير الكفاءة والخبرة ونفوذ أخلاقيات التعالي والانغلاق.

والتحدي الآخر هو ضعف الموارد المالية المتوفرة للمحاكم في مختلف أرجاء العراق، وقد سمعت قصصاً مضحكة لبعض القضاة عن انعدام الموارد المالية للمحاكم، وفي الحقيقة هذه هي مصيبة إدارة الموازنة في القضاء بطريقة مركزية، يعني أنه يفترض أن تكون موازنة كل محكمة موازنة مستقلة، ويفترض أن تكون الإدارة ليست للقضاة، فالإدارة لمدير الإدارة الذي يفترض أن يكون له صلاحية الصرف، والقاضي لا يتولى عملية الصرف، ولا يكون الأمر بالصرف للقاضي الذي مهمته النظر في الدعوى فقط، أما مدير الإدارة فهو مسؤول عن توفير كل الإجراءات اللوجستية، وهذا يرتبط بمجلس القضاء، ومدير الإدارة يرتبط بمجلس القضاء، أما القاضي فلا يرتبط بمجلس القضاء، بل يجب أن تكون المحكمة مستقلة إدارياً ومالياً ووظيفياً، ولا ترتبط المحكمة بمجلس القضاء، ففي كل العالم المحاكم مستقلة حتى في موازنتها إلا في العراق؛ فالقاضي مرتبط بمجلس القضاء، ومدير الإدارة يرتبط بمجلس القضاء وليس القاضي.

هناك تحديات أخرى تتعلق بانحراف المساءلة القضائية للقضاة بسبب عدم وجود معايير قاطعة وواضحة لحدود مساءلة القضاة مما يعرضهم لمساءلة غير منصفة، ويطعن بقدرتهم في تطبيع القانون بشجاعة وحرية وحياد وعدم الاهتمام بتقوية وترسيخ قواعد السلوك المهني للقضاة وأعوانهم الموظفين الإداريين إلا بطريقة رمزية شكلية وترسيخ الكثير من الممارسات والأعراف داخل إطار العمل مما يتعارض مع الالتزام بمبادئ النزاهة والشفافية والشجاعة.

في زمن صدام نقول كانت القيمة التي يقول بها القضاة: أحمِ نفسك بتطبيق القانون، وكنا كقضاة نقول في زمن صدام: لا يحميك إلا تطبيق القانون، أما الآن فقد تغيرت القيمة فصارت: لا يحميك الآن إلا تطبيق الأوامر التي تأتيك بالهاتف، فالقضاة لديهم مبدأ هو: احمِ نفسك بتطبيق الأمزجة والأوامر التي تأتيك بالهاتف، وألّا تعرض نفسك للمساءلة.

التحدي المهم الآخر هو انعدام العمل بأي معايير أو آليات أو أنظمة لتقييم الأداء داخل السلطة القضائية وقياس ثقة الناس بالقضاء ونظام العدالة، وأنا أعتقد أن القضاء الآن يتجنب ثقة الناس به، ويتجنب قياس مدى ثقة الناس أو المحامين بالقضاء، وقد كنا نجري استبياناً لمستوى الرشوة، والقضاء يرفض أن يمر هذا الاستبيان في المحاكم خوفاً من أن تكون النتائج مخزية، وأنا أتوقع أن تكون النتائج مخزية.

أنا أعتذر؛ فقد تكون الصورة التي قدمتها خلال كلامي سوداوية، لكن هذه وجهة نظري، وقد أتبنى أنا أن من يقوم بواجبه على أسس صحيحة إنما يؤدي الواجب، ليس من الواجب

أن يمدحه أحد على ذلك؛ لأنه يتقاضى راتباً على ذلك، وإن من مهمتنا أن نحدد العيوب والمساوئ من أجل التحسين والتطوير، وأنا في كل ما قلته أحترم وجهات النظر الأخرى، ولا أدعي تخطئتها وإنما أنا أختلف معها، وهناك فرق بين أن تخطّئ الرأي الآخر وأن تختلف معه، وأنا ما زلت جزءاً من القضاء وأحرص على هذه المؤسسة؛ لأنني أحمل اسمها إلا أنني خارجها.

الآن قد أكون ملاحقاً منها، ولكني ما زلت أحمل اسم القاضي، وما زلت أعتز بهذه المهنة، بل إنني أعشقها بالكامل، ولكنني أختلف مع أدوات وأسس البناء الحالي، وأعتقد أننا لو رجعنا إلى سيرة القضاء العراقي فالكل يتفق على أن القضاء كان رصيناً في زمن الملكية ثم تردى حتى وصل إلى أسوأ أيامه وأحواله حالياً؛ ولا أظن أحداً حتى من القيادات الحالية ينكر ذلك؛ فإن القضاء في أسوأ أيامه على الإطلاق، وقد تكون الأسباب داخلية أو خارجية تتعلق بالدولة وبالنظام السياسي، ولكن وضع القضاء هو في أسوأ حالاته، يقولون: إن أحد الأسباب التي دعت إلى قبول العراق في زمن الملكية في عصبة الأمم هو أن له قضاء مستقلاً، وهذا فعلاً ما جاء في تسبيب القرار.

وبودي أن يكون هناك إصلاح للمؤسسة القضائية وإعادة بنائها على أسس سليمة؛ لأنني أعتقد أن العراق لن ينهض من هذه الكبوة إلا بقضاء قوي مستقل، وأظن أن القضاء في العراق قد يكون شريكاً وعاملاً سلبياً في قضية الفساد والفشل الذي وقعت به الدولة العراقية.

السؤال الآخر: هل كان القضاء محايداً في الصراعات السياسية أو كان في قلب الحسابات السياسية وشريكاً فاعلاً لأحد الفرقاء السياسية على حساب الآخر، والسؤال الآخر هو: هل أدى القضاء دوره في حماية الحقوق والحريات؟ وهل كان حامياً لها أو عبئاً عليها ومساهماً في انتهاكاتها أو متفرجاً عليها في أحسن الاحول أو حامياً للسلطات المنتهكة للقانون والدستور؟ والسؤال الآخر هو: هل وضع القضاء الحالي ومستوى الثقة فيه صالح لجلب الاستثمار الأجنبي ورؤوس الأموال أو طارد لها؟ والسؤل الأخير: هل كان لدينا قضاء موجه نحو العموم وآخر موجه للفئة المحظوظة؟ أقصد قضاء للفقراء وقضاء للنافذين، وهل كان القضاء شريكاً أساسياً في تنامي الإفلات من العقاب خصوصاً الفئة المحظوظة من النافذين الفاسدين والسياسيين وداعميهم.

في النهاية سأطرح أسئلة لن أجيب عليها؛ لأن بعض إجاباتها وردت فيما قلته سابقاً، وأظن أن الكل لديه إجابة على هذا، السؤال الأول: هل أثبت القضاء العراقي جدارته في الحرب ضد

الفساد؟ وهل كان جزءاً من الحل أو جزءاً من المشكلة في قضية الفساد؟ هل كان القضاء ضد الفساد أو شريكاً فيه وحامياً له؟ وماذا لو قامت الأجهزة القضائية بملاحقة الفسادين كما يفترض؟ هل يمكن أن يتوغل الفساد؟ وهل يمكن أن يتورط قادة النظام السياسي بكل كتله وأحزابه بالفساد لهذه الدرجة؟ هل كان القضاء عاملاً لزيادة حدة وتجذير الأزمة السياسية أو أنه كان حاكماً وحكماً عليها؟

المداخلات

- **الأستاذ زهير الغرابي:** سلام عليكم، شكراً لكم على هذه المحاضرة القيمة، وشكراً جناب القاضي، إن نظرة القاضي المحترم تشاؤمية للقضاء وتداعيات وضع القضاء مع الأسف كانت كبيرة جداً على المستوى السياسي للعراق، خصوصاً انتخابات 2010 عندما اجتهد القضاء بإعطاء الفوز وتحويله من كتلة تيار علاوي إلى الكتلة الأخرى مما سبب الكثير من المشكلات والمآسي التي نعاني منها لحد الآن، فما هي الآن الإجراءات التي يمكن أن تحد من هذه التداعيات؟
- **الأستاذ رحيم العكيلي:** إن المحاضرة مطولة، وأنا اكتفيت بعرض الواقع الحالي من وجهة نظري، وفعلاً هي وجهة تشاؤمية للقضاء، وهذا ما أجده في الحقيقة للقضاء الحالي والكثير من القضاة من أصدقائي يتفقون معي، بل هناك من يجد بأن له رأياً أسوأ مما تحدث فيه، والحل من وجهة نظري أنه يجب إعادة بناء الإطار القانوني للقضاء على أسس المعايير الصحيحة لمبدأ استقلال القضاء وللعلاقة بين مكونات السلطة القضائية كما أوضحت في المحاضرة، ويجب أن يكون هناك تأكيد كامل على القواعد التفصيلية لاستقلال القاضي، فلا يكون له رئيس، فالرئيس على الإدارة القضائية وليس على القضاة أو المحاكم.

ويجب أن تكون المكونات غير القضائية التي هي مجلس القضاء والادعاء العام والإشراف القضائي جهات رقابية، ولا تكون لها سلطة رئاسية على القضاة، وأن تمنح لمكونات القضاء استقلالها التام وأن يمنح للمحاكم استقلال مالي وإداري عن الرؤساء القضائيين، كما تمنح السلطة القضائية استقلالاً عن التنفيذية والتشريعية، وأن يعاد بناء الإدارة القضائية على تلك الأسس بشكل كامل، وليس في الإطار القانوني فقط، ويفترض أن تصدر لمجلس القضاء والادعاء العام ولهيئة الإشراف القضائي وغيرها قوانين خاصة بها، وكذلك من المهم أن يُعتمد ذلك في السياسات التي يتم تبنيها داخل السلطة القضائية.

والخطوة الثانية بعد الإصلاح القانوني هي تطهير القضاء، وأنا أظن أن القضاء العراقي يعاني من وجود قضاة تورطوا سابقاً ويتوروطون الآن بالطريقة نفسها في انتهاكات حقوق الإنسان وفي الأحكام الباطلة وفي التزييف السياسي وفي المجاملة السياسية، وقد فقدوا أدوات القاضي؛ وبذاكطشكطمط لا يصلحون كقضاة؛ ولذلك لا بد من تطهير القضاء وتبني استراتيجية لإعادة بنائه سأذكرها لاحقاً.

من وجهة نظري يجب أن يتم تبني استراتيجية وموازنة خاصة لإعادة بناء جيل قضائي شاب جديد متسلح بمبادئ حقوق الإنسان وبسيادة القانون ومتسلح بالشجاعة، أدعو إلى أن يتم تبنّي خطة تتكون من دعوة الشباب الأوائل العشرة للسنوات السابقة من كليات القانون، يعني الخمسين الأوائل مثلاً من كليات القانون.

ندعوهم بغض النظر عن كونه امرأة أو رجلاً، وبغض النظر عن كونه مسيحياً أو إيزيدياً، سنياً أو شيعياً، ندعوهم لأن يتقدّموا ليكونوا قضاة؛ فنحن نحتاج إلى ثلاثة آلاف قاضٍ على الأقل، يرسلون إلى فرنسا أو إنكلترا أو أمريكا أو إلى دول يتم الاتفاق معها لإعداد قضاة على أسس علمية سليمة في المعاهد القضائية المتقدمة، وأن يحصلوا على لغة إنكليزية أو فرنسية بشهادة الماجستير أو الدكتوراه، ثم يعودون إلى العراق للدخول إلى معهد القضاء العراقي لمدة سنتين، ثم يتم زجهم في القضاء مرة واحدة من أجل إنشاء جيل جديد.

طبعاً هذه الخطة قد تحتاج إلى عشرين سنة، إنما إذا بقينا على هذا الحال فستنتهي هذه العشرين سنة ولا يتم إصلاح القضاء، فلا بد من صنع جيل جديد متسلح بالعلوم القانونية وحقوق الإنسان ومبادئ سيادة القانون، وله الشجاعة الكافية، وليس متأثراً بالقيم القضائية المتهالكة التي تعوّد عليها القضاة الآن.

أعتقد أن هذه الخطوات قد تكون طويلة الأمد، ولا أظن أن هناك حلاً آخر لإصلاح القضاء، وخطوات إعادة بناء الإطار القانوني وتطهير القضاء وزج جيل جديد متسلح بالقضاء وبمبادئه الحقيقية هو السبيل الوحيد لإصلاحه خلال عشرين أو خمس وعشرين سنة.

- **الدكتور يوسف الأشيقر:** أشرت إلى الحاجة إلى مدونة جزائية نتيجة تعدد وتنوع التعديلات التي أضيفت إلى القانون المدني والجزائي العراقيين اللذين يعودان ـ ربما ـ للستينيّات الماضية أو أقدم. وربما نتيجة لهذه التعديلات والإضافات صار القاضي لا

يعرف ما هي العقوبة الأحدث المطلوب تطبيقها لكل حالة، وربما نتيجة ذلك أيضا، أو بسبب تدخلات غير شرعية ولا مقبولة، حكم على موظف مختلس لملايين الدولارات بسنتين حبس فقط!! وأنا متأكد أننا لو سألنا القاضي المعني عن سر ذلك لتحجج بإحدى الفقرات أو القوانين هنا أو هناك متجاهلاً فقرات أهم هو على اطلاع عليها على الأغلب.

ألا ترى أستاذ رحيم أن هذه المدونة الجزائية التي دعوت أنت لها يجب أن تكون ليبرالية، بمعنى: مختصرة؟ جامعة وشاملة وتلغي كل العقوبات الأخرى؟ وأن توافِق نظام العقوبات المتبع بالعالم والدول المتقدمة؟

- **الأستاذ رحيم العكيلي:** قانون العقوبات العراقي يشوبه الكثير من العيوب، وبظني أن الكثير من النصوص الموجودة فيه تخرق مبادئ أساسية في الدستور، لقد كتبت بحثاً لمعهد الحرب تحدثت فيه عن حوالي أربعين إلى خمسين نصاً في قانون العقوبات يخرق مبادئ حرية التعبير وحرية الإعلام والنشر والطباعة، ويجب أن تلغى أو تعدل، وكان سؤالي في نهاية المحاضرة عن دور القضاء في حماية الحقوق والحريات متصلاً بحماية حرية التعبير، فمحكمة النشر والإعلام لعبت دوراً لا أظنه مناسباً في الذود عن حرية التعبير أو الإعلام، بل بالعكس كانت أداة لقمع حرية التعبير أو الإعلام من وجهة نظري، ولم تكن المحكمة قادرة في القيام بدور القضاء وبحماية الحريات؛ لذلك لا بد من مدونة قانون عقوبات جديدة مختصرة ليبرالية تتبنى المعايير الدولية في حماية الحقوق والحريات.

أما عن مواضيع أخرى متعلقة بتجريم أفعال جديدة، يعني مثلاً قانون العقوبات العراقي كان خالياً من تجريم الاتجار بالبشر، وما زال خالياً من تجريم الاستعباد، والعبودية ليست جريمة في القانون العراقي، وكذلك هو خالٍ من تجريم صنف مهم من أصناف جرائم الفساد، وهو لا يستجيب للمعايير المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة في مكافحة الفساد، حتى في الجرائم المهمة كالرشوة والفساد هناك فجوه بين القواعد القانونية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عن القواعد القانونية الموجودة في قانون العقوبات حتى في الجرائم المهمة كما ذكرت كالرشوة والاختلاس.

لذلك لا بد من ردم هذه الفجوة بين المعايير الدولية وبين قانون العقوبات العراقي، إضافة إلى أن قانون العقوبات العراقي يقف متأخراً عن الدستور؛ فالدستور يجرّم الخيانة

العظمى، ولا توجد في قانون العقوبات العراقي ولا في القانون العراقي كله جريمة اسمها الخيانة العظمى، فلا يوجد توصيف لهذه الجريمة ولا عقوبة لها، وفوق هذا وذاك العراق لا يجرم الجرائم الدولية، فجرائم الإبادة الجماعية والجريمة ضد الإنسانية وجرائم الحرب لا يجرمها القانون العراقي كله وليس قانون العقوبات فقط، لم يجرمها إلا لفترة محددة تبدأ عام 1968 وتنتهي 2003 فقط، يعني حكم صدام فقط جرم هذه الجرائم بأثر رجعي، ولكن الآن جريمة الإبادة الجماعية ليست جريمة في القانون العراقي؛ لذلك أنت لا تستطيع أن تلاحق داعش على جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبها بهذه الصفة، بل تستطيع أن تلاحقها على جرائم قتل عادية.

فندعو مجلس النواب إلى تشكيل لجنة من المختصين، وأرجو أن تكون لجنة من كبار الفقهاء العرب والأجانب من أجل وضع مدونة قانون العقوبات متكاملة تجمع النصوص العقابية المتناثرة والمختلطة والكثيرة في إطار مدونة واحدة وتكمل ما ينقص التشريع العراقي من جرائم لم يجرّمها العراق مثل ما ذكرت وغيرها كثير.

مثلاً العراق لا يستجيب لاتفاقية منع التعذيب والاعتقال التعسفي، والتعذيب في العراق جريمة، ولكنه ليس وفقاً للتوصيف الدولي، وهو يختلف كثيراً عن التوصيف الدولي لجريمة التعذيب؛ لذلك فنحن بحاجة فعلاً لمدونة قانون العقوبات التي ستستكمل ما ينقص التشريع العراقي وتعيد النظر بالتشريعات القائمة، فإن قانون العقوبات الحالي هو مصنع للمجرمين بسبب السياسة الجنائية العقابية الخاطئة فيه؛ فمجلس النواب مدعو إلى تشكيل لجنة لوضع مدونة عقوبات متكاملة وتقديمها على الأقل خلال سنة حتى لو جاءت دورة برلمانية جديدة من أجل تشريعه والخلاص من هذه الفوضى التشريعية والسياسة الجنائية التي هي مصنع للمجرمين.

المحاضرة السابعة عشرة

هيئة التقاعد العامة

بين تعدد القوانين ونمو عدد المتقاعدين

2017/10/17

الأستاذ أحمد عبد الجليل الساعدي

اليوم سنتكلم عن التشريعات التقاعدية في العراق ونظام التأمينات الاجتماعية الذي أعِدّ من جانب الحكومة، ونعمل على إرساله إلى مجلس النواب بعد مجموعة من الملاحظات والتوصيات بشأنه.

هناك مجموعة من الأنظمة الأخرى التكميلية التي تعتمد على الصناديق المهنية وصندوق تقاعد المحامين وصندوق تقاعد الصيادلة وصناديق أخرى، وهذه تعتبر من صناديق القطاع الخاص والصناديق المهنية.

الواقع العملي في العراق بشأن أنظمة التقاعد يقسم إلى قسمين:

النظام التقاعدي الحكومي: الذي يدار من جانب الحكومة.

نظام التقاعد في القطاع الخاص: للعاملين في القطاع الخاص، وهو أيضاً يدار من جانب الحكومة، وصندوق تقاعد وضمان العمال في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والقطاع الحكومي يدار من جانب وزارة المالية، وتتمثل بهيئة التقاعد الوطنية وصندوق تقاعد موظفي الدولة.

تعمل الحكومة على تثبيت مجموعة من المعايير التي تدعم القطاع الخاص من خلال مجموعة من التشريعات من شأنها أن توفر بيئة مناسبة للقطاع الخاص وبما يدعم العاملين فيه.

كما يعلم الجميع أن القطاع الخاص في العراق يعتبر بسيطاً جداً أو نسبة متناهية في الصغر، والإحصائيات التي تمتلكها هيئة التقاعد الوطنية عن أعداد العاملين في القطاع الخاص والمسجلين لدينا في دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي وعن العمال لا تتجاوز 300.000 ثلاثمائة ألف مشترك من مجموع العاملين في القطاع الخاص الذين يتجاوز عددهم ما يقارب 5.500.000 فرد في العراق.

إن المسح الذي نتكلم عنه عن عدد العاملين في القطاع الحكومي هو كبير جداً يصل إلى ما يزيد عن 3.600.000 مليون موظف يعمل في القطاع الحكومي موزعين بين الجيش والشرطة والمؤسسة المدنية من الوظائف المدنية.

العمل الذي نتكلم عنه أنه يوجد لدينا من خلال المسوحات التي أجريناها ما يقارب 5.500.000 فرد عراقي يعملون في القطاع الخاص، هؤلاء الأفراد غير داخلين بشكل صحيح ومهني بأي نظام تقاعدي أو أي نظام للضمان الاجتماعي بالعراق.

الفكرة الأساسية من قانون التأمينات الاجتماعية هو خلق ضمان اجتماعي حقيقي لكافة العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

إن العمل على هذا الموضوع يتطلب مجموعة من الإجراءات تبدأ بإجراءات تشريعية ومجموعة من الإجراءات التنفيذية التي تتضمن أن يتم وضع بيئة ملائمة ومناسبة للعمل في القطاع الخاص والقطاع الحكومي بما يضمن سلامة الإجراءات وتكافؤ الفرص والتساوي في الحقوق والامتيازات التي تقرها القوانين.

لذلك نجد الكثير من التشريعات التي صدرت بعد عام 2003، وكذلك مجموعة من التشريعات الصادرة قبل عام 2003 التي تنظم الحقوق التقاعدية والضمانات للموظفين العاملين في القطاع الخاص.

لهذا السبب أصبح لدينا ما يقارب 3.500.000 مليون متقاعد في القطاع الحكومي يتمتعون بامتيازات عالية جداً، وبالمقابل 15.000 ألف متقاعد في القطاع الخاص يتقاضون امتيازات ضعيفة جداً ورواتب تقاعدية ضعيفة جداً أدت إلى أن الناس تعرض عن العمل في القطاع الخاص أو تعرض عن التسجيل في نظام التقاعد الخاص؛ وذلك بسبب قلة المنافذ والامتيازات التي يمنحها النظام التقاعدي في القطاع الخاص.

إن الفكرة الأساس لمشروع قانون التأمينات الاجتماعية هو إيجاد مظلة توحد كافة أنظمة التقاعد في القطاع الحكومي والقطاع الخاص لغرض أن ندفع عجلة القطاع الخاص باتجاه التنشيط وأن يكون قطاعاً فاعلاً حقيقياً في العراق.

وللقانون مجموعة من الأهداف تتمثل بما سيتم طرحه.

أهم ما تم إنضاجه في قانون التأمينات الاجتماعية أنه تم توحيد الأفكار وكافة المصطلحات بالنسبة للعاملين بالقطاع الحكومي ومن ناحية الصياغة اللغوية والقانونية.

يهدف القانون إلى تأمين العيش الكريم للمشمولين بأحكامه والمساهمة في تعزيز قيم التكافل الاجتماعي والوصول إلى معادلة منصفة لتوزيع الدخل بين الأفراد.

وبجانب ضمان وصول مظلة التأمينات الاجتماعية إلى أكبر فئة من المواطنين العراقيين، وضمان سهولة انتقال العاملين بين القطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط.

نعمل على توفير الاطمئنان النفسي والمادي لأكبر عدد ممكن من المؤمن عليهم من المتقاعدين.

والفكرة الأساسية أنه بموجب أحكام قانون التأمينات الاجتماعية يتم احتساب الرواتب التقاعدية والمزايا والحقوق التقاعدية المقررة للعامل في القطاع الخاص بالمعادلة نفسها التي يتم احتساب الراتب التقاعدي والحقوق والامتيازات بالنسبة للعامل أو الموظف في القطاع الحكومي.

وبموجب أحكام هذا القانون يتم انتقاء احتساب الخدمة للعامل في القطاع الخاص الذي يعين بالقطاع الحكومي أو بالعكس، أي أن الموظف أو العامل بالقطاع الخاص عند انتقاله للعمل بالقطاع الحكومي وبالعكس تكون الامتيازات التي يحصل عليها في الخدمة ـ يعني خدمته بالقطاع الخاص -هي ذاتها التي تحتسب في القطاع الحكومي.

وبموجب أحكام هذا القانون سيتم تأسيس هيئة تسمى هيئة التأمينات الاجتماعية والتي تستوعب هيئة التقاعد الوطنية وصندوق تقاعد موظفي الدولة وصندوق التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال ودائرة التقاعد والضمان.

وبموجب أحكام هذا القانون سيتم السماح لهيئة التأمينات الاجتماعية باستثمار الأموال المتأتية من جباية الاشتراكات والتوقيفات التقاعدية لغرض تنمية أموال الصندوق.

والمبدأ الأساس الذي اعتمد هو عدم المساس بالحقوق والرواتب التقاعدية كافة للمتقاعدين في القطاع الحكومي، مع منح زيادة الرواتب التقاعدية بالنسبة للمتقاعدين في القطاع الخاص والمتقاعدين المضمونين.

وتم منح امتيازات كثيرة لأصحاب العمل الذين يقومون بتسجيل عمالهم بهيئة التأمينات الاجتماعية لغرض شمولهم بأحكام هذا القانون.

إن مدة الخدمات باقية نفسها، وأضيف إليها مدة خدمات إضافية تشمل مدة الخدمة الحكومية المحتسبة بموجب أحكام هذا القانون لأغراض التقاعد ومدة الخدمة للعاملين في القطاع الخاص أيضاً تحتسب لأغراض التقاعد، وكذلك مدة الفصل السياسي والخدمة العسكرية الدراسة، وكذلك المدة المنصوص عليها في القوانين والتشريعات النافذة.

وفي حالة شمول العاملين في القطاع الخاص في النظام التقاعدي الجديد فإن العامل في القطاع الخاص سيتمكن من الحصول على الامتيازات التي يقررها القانون، فلو أصبح العامل عنده إصابة عمل، فإنه يستحق الراتب التقاعدي عند الإصابة إن كان العامل يعمل في القطاع الخاص وتوفي، فسوف يستحق الراتب التقاعدي وأسرته كذلك، أي عند الوفاة، وكذلك الحال بالنسبة إلى العامل إذا أكمل مدة الخدمة المقررة وهي 20 سنة وبلغ عمره 50 سنة فبإمكانه أن يحيل نفسه على التقاعد ويستحق الحقوق التقاعدية.

وهذه الحقوق التقاعدية بالنسبة للفئات التي تم ذكرها تحتسب بالمعادلة نفسها التي تحتسب بموجبها الحقوق التقاعدية للموظفين الذين يعملون بالدولة.

وبموجب أحكام هذا القانون تم تأمين إصابات العمل والمرض والأمراض المهنية والحوادث التي تقع على العامل، وكذلك التي تقع على الموظف.

وبموجب هذا القانون تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بدفع راتب الإصابة، وتعطي مبلغ التعويض للموظف المصاب خلال مدة العلاج، وكذلك راتب تقاعدي من إصابته إلى حدوث نسبة عجز لغرض منحه راتباً تقاعدياً.

في حال وفاة العامل يستحق الراتب التقاعدي أيضاً أسوة بالموظفين الذين يعملون في الدولة.

أضيف فرع التأمينات للنظام التقاعدي بالعراق، وهو فرع التأمين الاختياري، وهذا يمثل إمكانية شمول صاحب العمل ومن يعمل لحسابه الخاص أو يعمل شريكاً مع الغير أو يعمل خارج العراق بأحكام فروع التأمين التقاعدية، ومعناه أنه إذا كان هناك شخص لديه مشروعه الخاص، كما لو كان لديه مشروع تجاري أو مشروع صناعي أو أي مشروع خاص يعمل به كرب عمل وعامل بالوقت ذاته، أو يعمل مع مجموعة من الأفراد فبإمكانه أن يشمل نفسه بصورة اختيارية لغرض شموله بأحكام هذا القانون.

وتم تفعيل فرع التأمين الصحي بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص، وتعرفون أن الموظفين في القطاع الحكومي مؤمن عليهم من جانب الحكومة، ويتلقون العلاج من جانب المؤسسات الصحية الرسمية، ويكون هذا العلاج مجانياً، ويتقاضون رواتب مدفوعة الأجر عن الإجازات المرضية بموجب قانون العزل الصحي للموظفين، وقد تصل مدة الإجازة إلى ثلاث سنوات.

تم تفعيل فرع التأمين الصحي بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص، وتم وضع نظام له بما يضمن منحهم حقوق وامتيازات ورواتب في حال تعرضهم إلى إمراض مهنية أو المرض الناتج عن الوظيفة أو الأمراض العادية، وبذلك سوف يتمتعون بإجازات مرضية، وكذلك تعويضات حال تعرضهم إلى مرض.

وبموجب أحكام هذا القانون تم منح المرأة العاملة إجازة الأمومة وإجازة الحمل والوضع أسوة بالموظفة التي تعمل في القطاع الحكومي، فالمرأة في القطاع الحكومي تتمتع بإجازة الحمل والوضع وكذلك إجازة مدفوعة الأجر، والتي تحتسب لها خدمة إجازة السنة التي تمنح لها عن القطاع الحكومي.

وبذلك تم منح المرأة العاملة في القطاع الخاص إجازات خاصة بالحمل والوضع، وحددت مدة وكيفية أسس منحها والمبالغ والرواتب التي تستوفى، وتدفع لها خلال مدة الإجازة.

يتضمن مشروع القانون فرع تأمين الخدمات الثقافية والاجتماعية، وفي السابق كان هذا الفرع موجوداً في السبعينيّات، والآن تمّت إعادته ووضعه لغرض إقامة بعض الفعاليات الثقافية والشبابية والفنية ومنتديات ثقافية وتجمّعات عمالية للمتقاعدين وللعاملين في القطاع الخاص وبالنسبة للقطاع الحكومي، وتم وضع أسساً لتمويل هذه الخدمات.

وأيضاً بموجب أحكام قانون التأمينات الاجتماعية تم وضع فرع لتأمين المتعطل عن العمل، وهو أن تدفع التأمينات الاجتماعية بدل تعويض المتعطل عن العمل، وتعرفون أن قسماً من الأشخاص قد يتركون العمل لأسباب خارجة عن إرادتهم، وهم قادرون على العمل وراغبون فيه، وهنالك شروط لغرض منح هؤلاء راتب التعطل عن العمل، تم وضعها بموجب أحكام هذا القانون، ومن ضمن الشروط ألّا يكون ترك العمل باستقالة أو دون سبب ولم يتم الحكم عليه بجنحة أو جناية مخلّة بالشرف أو نتيجة اعتدائه على صاحب العمل أو على رؤسائه بالعمل أو تغيّبه مدة 20 يوماً دون عذر مشروع أو في حالة حضوره إلى مكان العمل وهو في حالة سكر أو ارتكابه أخطاء نشأت عنها خسارة مالية كبيرة أو في حالة غير مشمولة بالفقرات المذكورة.

ويجب أن يكون مسجّلاً لدى هيئة التأمينات الاجتماعية وكان قد دفع الاشتراكات التقاعدية خلال مدة عمله، وأن يكون قد سجل بما لا يقل عن 24 شهراً، وأن يكون قادراً على العمل وراغباً فيه، وأن يكون قد سجل في قاعدة بيانات العاطلين عن العمل، وبموجب أحكام قانون

التأمينات الاجتماعية تم وضع مشروع تأمين القطاع غير المنظم، وتعرفون أن قطاع العمل ينقسم على قسمين هما القطاع المنظم والقطاع غير المنظم، ونقصد بالقطاع المنظم الذي تكون ملامحه واضحة وبدوام منتظم وبأجور منظمة.

أما القطاع غير المنظم فهو الذي لا يستطيع تحديد أوقات عمله ومقدار أجورهم وكيفية حصولهم على الدخل مثل سائق التكسي وكذلك أصحاب المولدات وعامل الطين ومجموعة من الأعمال والحرف والذين يعملون على الحاسبة والأعمال المنزلية كالتصاميم والأعمال الأخرى.

وفي هذه الحالة بإمكان هؤلاء الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص ولا يتقيدون بوقت معين بالعمل أو بأجر معين سوف تصدر لائحة بهم ضمن تعليمات تحدد كيفية شمولهم بالواجبات والالتزامات المالية التي يجب الالتزام بها، وكذلك آلية شمولهم بالنظام التقاعدي بالنسبة للعمالة غير المنظمة.

وبموجب أحكام هذا القانون لم يتم المساس بالحقوق التقاعدية للتشريعات السابقة بالنسبة للقوانين التي صدرت والتي نظمت العدالة الانتقالية أو بالنسبة للشهداء والذين دافعوا عن البلد والمصابين والمضحين.

وبموجب أحكام هذا القانون أصبح سن التقاعد 65 سنة، أما قبل ذلك فقد فكان 63 سنة، وتم تعديل الراتب إلى أربع سنوات بدلاً من ثلاث سنوات، وأصبحت مدة الخدمة المقررة للحصول على الراتب التقاعدي هي عشرين سنة كسنوات خدمة، وهو الحد الأدنى للحقوق التقاعدية.

وبموجب هذا القانون تم ربط الرواتب التقاعدية بالتضخم؛ فكل سنة تصدر وزارة التخطيط لائحة بمقدار التضخم بالعراق، وبموجب هذا القانون أيضاً تزداد الرواتب التقاعدية كلما زادت نسبة التضخم، ويتم زيادتها بقرار من مجلس الوزراء، وعندما ترتفع نسبة التضخم تزداد الرواتب التقاعدية بالنسبة ذاتها.

في هذه الحالة سوف نتمكن من القوة الشرائية أو القيمة الشرائية للرواتب التقاعدية في حالة ارتفاع نسبة التضخم، أما في حالة انخفاض نسبة التضخم لا يتم تخفيض الرواتب التقاعدية، وبذلك فإن هذا القانون سوف يشجع على حركة العمالة وزيادة فرص العمل في القطاع الخاص وسهولة انتقال العامل بين القطاع العام والقطاع الخاص، وسوف يحصلون

على الحقوق ذاتها التي يتمتع بها العامل أو الموظف في القطاع الحكومي، وسوف تتمكن الدولة من خصخصة المشاريع الحكومية بصورة أسهل وأفضل بحيث إنه عندما تريد الدولة أن تخصخص المشروع أو تبقيه للقطاع الخاص أو انتفت الحاجة منه، علماً أن هنالك كثير من الشركات والمصانع والمعامل لا تعمل، وفيها أعداد كبيرة من العاملين، بحيث أصبحت مشاريع خاسرة.

والحكومة إذا أرادت أن تغير مشروعاً أو تبيعه أو تدخل مساهمين به، وتغير صفة العمل به فإن العاملين بهذه الشركة أو هذا المصنع أو المعمل لن تتأثر حقوقهم بأنهم كانوا يعملون بالقطاع الحكومي أو الخاص.

إن هذا القانون يتماشى مع الممارسات بإيجاد نظام تقاعدي موحد للقطاع الحكومي والخاص بالعراق تماشياً مع كل الممارسات الموجودة في المنظمة الدولية.

نتوقع أن القانون سوف يخفف من التدفق الكبير على الوظائف في القطاع الحكومي، ويساعد على التوجه التوظيفي في القطاع الخاص.

تم إنجاز مسودة مشروع القانون وتدقيقها من جانب مجلس شورى الدولة، وتوجد ملاحظات تم تثبيتها من جانب رئاسة الوزراء على مشروع القانون نعمل حالياً على دراستها وإيجاد معالجات قانونية لها بما يضمن عدم المساس بالحقوق التقاعدية والمكتسبة للعاملين في القطاع الحكومي.

ولم يتم إعداد مشروع القانون لولا إعداد دراسة اكتوارية واعتبارها ركيزة أساسية لمشروع هذا القانون، هذا القانون على وفق الدراسة الاكتوارية يقلل العجز في صندوق التقاعد، ويمكّن الحكومة من أن ترتكز على الصندوق في دفع الحقوق التقاعدية والامتيازات المالية المقررة بموجب هذا القانون؛ وبذلك نخفف الضغط على الخزينة العامة.

إن إدارة هيئة التأمينات الاجتماعية تتم من خلال مجلس الإدارة، وهذا المجلس فيه ممثلون من القطاع الحكومي ومن القطاع الخاص يشرفون على عمل الهيئة ويسهرون على حسن إدارتها وتنفيذ القوانين والتشريعات الخاصة بها.

بصورة عامة إن مشروع القانون تضمن مجموعة من النصوص، الهدف الأساس منها توحيد كافة الحقوق والالتزامات المالية والمنافع التي تقدم من جانب صندوق التقاعد وضمان

العمال وصندوق تقاعد موظفي الدولة وهيئة التقاعد الوطنية، ويتم احتسابها بالطريقة ذاتها، والاختلاف يكون في مدة الخدمة وفي الشهادة وفي درجة شخص عن آخر، ولكنهم جميعهم يخضعون إلى المعادلة ذاتها وبطريقة الاحتساب نفسها.

وبموجب أحكام هذا القانون تم إلغاء كافة القوانين الخاصة، وأنتم تعرفون موجة الاستياء التي أصبحت من مجموعة من التشريعات، والتي سنت في الفترة الأخيرة، وأعطت امتيازات مالية لبعض الفئات والأشخاص، وبذلك صارت موجة من الاحتجاجات والمظاهرات التي صدر بموجبها قرار مجلس الوزراء 333 لسنة 2015 الذي تساوت بموجبه الرواتب، وأخضعت إلى معادلة منصفة لغرض احتساب الراتب التقاعدي التي تحسب الراتب التقاعدي وفق معادلة واحدة، ولا يتم تمييز شخص عن آخر إلا من خلال خدمة الشخص أو درجته أو شهادته، أما في الفترة السابقة فكانت تحسب بحصول الأشخاص والأفراد على المناصب العليا فتصير لهم رواتب تقاعدية عالية وبغض النظر عن الخدمة والعمر.

وبموجب أحكام هذا القانون يتم احتساب الراتب التقاعدي وفق معادلة تضمن احتساب الراتب التقاعدي خلال مدة الخدمة لغاية صدور القانون وفق أحكام قانون التقاعد النافذ ومدة الخدمة التي تقضى بعد نفاذ هذا القانون وفق أحكام قانون التقاعد الجديد، ومجموع احتساب الراتب للمدتين يكون حسب الراتب التقاعدي حفاظاً على عدم التأثير وعدم المساس بالحقوق التقاعدية المكتسبة.

بمعنى أنه إذا كان شخص لديه 26 سنة منها عشرون سنة الآن بعد نفاذ قانون التقاعد رقم 9 وسنتان بعد نفاذ قانون التقاعد وبعد نفاذ قانون التأمينات الاجتماعية فراتبه التقاعدي يحتسب على الـ 24 الأولى وفق قانون التقاعد رقم 9، ويحتسب للسنتين الأخيرتين اللتين خدمهما في ظل نفاذ قانون التأمينات الاجتماعية وفق معادلة احتساب الراتب في قانون التأمينات الاجتماعية، فمجموع الراتبين هو الراتب التقاعدي.

بقيت هنالك مخصصات الشهادة وغلاء المعيشة، وهو موجود في مشروع قانون التأمينات الاجتماعية، وكذلك بقية الحقوق التقاعدية التي منحت بموجب القوانين والتشريعات النافذة حالياً، ولم يتم المساس بها.

المكسب الحقيقي لمشروع هذا القانون هو أن نوفر مظلة تأمين اجتماعي حقيقي لكافة العراقيين بموجب أحكامه، فالعامل أو الموظف الذي لديه عشر سنوات خدمة وبلغ السن

القانوني والإحالة على التقاعد فبإمكانه إما أن يشتري سنوات خدمة إضافية لغرض حصوله على الراتب التقاعدي أو يتقاضى راتب المبلغ المقطوع المحدد بموجب أحكام هذا القانون.

وبذلك فإن من بلغ السن القانوني سيستحق الراتب التقاعدي وإن كانت لديه خدمة أقل من عشر سنوات، ونحن نعمل على إكمال دراستنا لمشروع التقاعد الاجتماعي والذي يتضمن منح راتب تقاعدي لكل بالغي السن القانوني من العاملين في الدولة، وهذا بعد مراجعة كلفة المالية، وكيف نضمنه في مشروع القانون بحيث نشخص الذي بلغ السن القانوني ويعمل في الدولة، وإن كانت سنوات الخدمة قليلة فبإمكانه أن يتقاضى مبلغاً أقل من الراتب التقاعدي بمبلغ مقطوع، ويوفر له الحد الأدنى من الاحتياجات المالية.

إن مشروع قانون التأمينات الاجتماعية سوف يرفع رواتب المتقاعدين في القطاع الخاص والعمال التابعين إلى وزارة العمل أسوة بالرواتب التقاعدية المحتسبة بموجب قانون التقاعد الموحد للعاملين في القطاع الحكومي، فالعاملين في القطاع الخاص الآن رواتبهم متدنية جداً؛ بسبب أن معادلة احتساب الرواتب التقاعدية في القطاع الخاص لا تفي بالغرض؛ لأن أعلى راتب الآن هو 270 ألف دينار بالنسبة للذي عنده خدمة ثلاثين سنة فما فوق وقد دفع توقفات تقاعدية واشتراكات تقاعد عالية جداً، لكن مبلغ التقاعد متدنٍّ، وبذلك أدى إلى عزوف الكثير عن التسجيل في نظام التقاعد للقطاع الخاص.

هذا ملخص بسيط عن مشروع قانون التأمينات الاجتماعية، ونحن نحب أن نستفيد من آرائكم وملاحظاتكم حول ما تم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي عن مشروع قانون التأمينات الاجتماعية وحول ما تم عرضه اليوم، ونكون سعيدين في إغنائنا في جمع معلومات حتى نتمكن من تضمينها في المشروع.

المداخلات

- **الشيخ مجيد العقابي:** عملية التوزيع التقاعدية والمستفيد من الراتب التقاعدي للشهيد، لماذا يقيد بالأم أو الدرجة الأولى، وإذا ماتت الأم انقطع الراتب، ولا يحق للأخ أو الأخت الاستفادة منه مع الحاجة إلى هذا المبلغ. مودتي واحترامي.
- **الأستاذ أحمد عبد الجليل الساعدي:** شكراً سماحة الشيخ، بالنسبة للراتب التقاعدي بالنسبة للابن عندما يستشهد أو يتوفى فإن التشريعات القانونية والشريعة تحتم بأنه يمنح الراتب التقاعدي أو الحقوق للأم والأب والزوجة والأولاد؛ وبذلك فإن الإخوة والأخوات محجوبون بوجود الأولاد، وقانون التقاعد يمنح الإخوة والأخوات الراتب التقاعدي الآن، وأنا لم أتكلم عن الشهيد، وسوف أتكلم بصورة عامة.

  يمنح الراتب التقاعدي في حال كون الشهيد أعزب ووالداه متوفيان للإخوة والأخوات في حال استكمالهم للشروط إذا كانوا قاصرين، وهو يعيلهم بموجب أحكام قانون مؤسسة الشهداء، وكذلك قانون ضحايا الإرهاب رقم 57 لسنة 2016؛ فإن القانون أجاز للأخوة والأخوات استحقاق الراتب التقاعدي عن أخيهم الشهيد، والآن نعمل على إعداد التعليمات الخاصة بمنح الأخوة والأخوات الراتب التقاعدي عن أخيهم الشهيد، وسوف تصدر قريباً، فهم يستحقون الراتب التقاعدي في حال وفاة الأم أو الأب بشرط أن يكونا متوفيين وهو غير متزوج وليس لديه أولاد.
- **الدكتور وليد شلتاغ:** عزيزي أستاذ أحمد، إذا كان الموظف المحال على التقاعد مديوناً لوزارته فهل يمكن تقسيط دينه واستقطاعه من راتبه التقاعدي؟
- **الأستاذ أحمد عبد الجليل الساعدي:** بموجب أحكام قانون التقاعد وقانون الموازنة لعام 2017 فإنه لا تروج معاملة تقاعدية للموظف المطلوب ديناً بذمته لوزارته لحين تسديد الدين الذي بذمته، ونحن نعمل الآن مع ديوان الوزارة لغرض وضع آلية في قانون موازنة عام 2018 لغرض السماح بتقسيط مقدار الدين على راتبه التقاعدي حتى يتمكن من أن يحصل على راتبه التقاعدي وسداد دينه.

طبعاً بالنسبة لموضوع هيئة التقاعد الوطنية فقد باشرت بتطبيق نظام الحوسبة الإلكترونيّة، وبموجب هذا النظام يتم اعتماد الرواتب التقاعدية واحتسابها واحتساب الراتب والخدمة آلياً على الحاسبة دون أن تتدخل عناصر بشرية، وقد تم تدريب كافة موظفي دوائر الدولة على هذا النظام، والآن يعمل بصورة صحيحة، ويوجد الجيل الثاني الذي يتمثل بنظام sms، وهو سيمثل نظام إدارة التقاعد بشكل متكامل وأرشفة البيانات وقواعدها.

والكلام عن الموظفين أو المتقاعدين غير صحيح، وهيئة التقاعد الوطنية من خلال الرواتب التقاعدية تعتمد البصمة الحية بموجب نظام الكي كارد، يعني إذا ما بصم شخص بصمة حية وهو لا يستحق الراتب فلن يتمكن من أن يستلم الراتب التقاعدي.

ولا نجزم بأنه ليس هناك حالات تزوير أو فساد، ولكن النظام الذي نعمل به الآن هو نظام البصمة الحية، وقد أمسكنا عدداً كبيراً من الفاسدين وحولناهم إلى القضاء، وطورنا عمل هيئة التقاعد الوطنية وآليات عملها والآن غيّرنا بالبنى التحتية، وتم تدريب كوادر كبيرة من موظفينا، والمعاملات الآن تنجز بصورة جيدة، والذي أثّر علينا موجة النزوح التي شهدها العراق خلال عمليات الحرب على عصابات داعش.

إن أعداد المتقاعدين كبيرة جداً، وعملية السيطرة تطمئن من خلال محاسب إلكتروني، وحالات الاحتيال والتزوير تحدث داخل الأسرة دائماً، وعدم إخبار الأسرة بوفاة والدهم أو المتقاعد يحصل في داخل الأسرة، ونحن دائماً في بداية كل سنة نعمد إلى إجراء بيان للحالة الاجتماعية وإثبات شهادة الحياة، فبالنسبة للمتقاعدين داخل العراق يتم إثبات حياتهم من خلال المصارف وهيئة التقاعد الوطنية واعتماد البصمة الحية، وبالنسبة للمتقاعدين في الخارج فيتم اعتماد إثبات حياتهم من خلال سفاراتنا وقنصلياتنا الموجودة في الخارج، وبذلك ترسل شهادة الحياة إلى التقاعد في بداية كل سنة، والذي لم يقدم شهادة حياة يتم إيقاف صرف راتبه التقاعدي طبعاً من خلال التنسيق مع وزارة الصحة، ويتم إرسال كافة قواعد بيانات الأشخاص المتوفين المسجلين ببيانات وزارة الصحة.

وقد اكتشفنا وجود أعداد كبيرة من الأشخاص لم يبلغوا بالوفاة؛ فتم قطع رواتبهم، وكذلك من خلال إجراءات شهادة الحياة يتم اكتشاف أعداداً كبيرة من الأشخاص المتوفين أو وكلائهم يقومون باستلام رواتبهم، وطبعاً نقوم باتخاذ الإجراءات القانونية من خلال

إحالتهم إلى اللجان التدقيقية والتحقيقية، وعدد كبير منهم يقوم بتسديد المبالغ التي بذمتهم، والذي لا يسدد نتخذ إجراءات قانونية بحقه.

- **أستاذ صائب محمد:** هل الموظف الذي أصيب أثناء عمليات الإرهاب وأثناء الوظيفة يحسب له راتب تقاعدي يعادل راتب السجين السياسي؟ وكم يكون مقدار راتبه؟
- **الأستاذ أحمد عبد الجليل الساعدي:** يوجد خلل بموضوع قانون رقم 57 لسنة 2016؛ فالقانون يقول: إن الموظف الذي يصاب نتيجة عمل إرهابي يستحق الراتب التقاعدي مقداره بمقدار نسبة العجز من الراتب والمخصصات، فإذا كان عنده نسبة عجز 60 % فنضرب الراتب والمخصصات في 60 % فيكون الناتج هو الراتب التقاعدي عكس المواطن الذي يصاب في القطاع الخاص، فبموجب قانون القطاع الخاص يحتسب له حسب نسب معينة، يعني 75 % فأكثر، فيستحق 1.200.000 من 50 % إلى 74 % يستحق 800.000 ومن 50 % إلى 30 % يستحق400.000 ومن 29 % فما دون يستحق200.000 دينار.
- **السيدة إيمان هادي:** لماذا هناك تفاوتت في توزيع استحقاقات السجين والمعتقل السياسي؟ بمعنى أن هناك من استلم التعويضات والفروقات وآخرون لم يستلموا.
- **الأستاذ أحمد عبد الجليل الساعدي:** بالنسبة للتفاوت في توزيع الاستحقاقات للسجناء والمعتقلين السياسيين، بدأت هذه التشريعات تؤثر على العمل في دائرة التقاعد، فيومياً يصدر قانون تعديل؛ وبذا يجب تعديل البرامج والتعليمات والضوابط بصورة عامة؛ فقد تم منح كافة السجناء السياسيين كافة حقوقهم وامتيازاتهم ورواتبهم من الشهر الثامن لحد الآن.

وبدأنا بتسليم ما تمكنا من الفروقات بسبب الأزمة المالية ونفاد التخصيصات المالية لهيئة التقاعد الوطنية لعام 2017، وقد أثر ذلك على دفع الفروقات والاستحقاقات المالية للسجناء السياسيين، ولكنهم يستلمون الرواتب التقاعدية بصورة مستمرة، وليس لديهم مشكلة في ذلك، وعندما تتوفر وفرة مالية فبإمكاننا أن ندفعها، وفي حال عدم توفر وفرة مالية فلن نتمكن من دفعها، فنحن عندنا شهداء ومصابون في المعركة وشهداء سياسيون فنقدم أسرة الشهيد باستحقاقها للراتب التقاعدي والمصاب كذلك على السجين السياسي، ونمنح السجين السياسي راتباً تقاعدياً، ولكن فروقاته لا نمنحها لحين توفر وفرة مالية.

ولكن أسرة الشهيد والمصاب ندفع لهم راتبهم وفروقاتهم؛ فهؤلاء الأشخاص الذين ضحوا بدمهم يتقدمون على كل المتقاعدين ومن ضمنهم السجناء السياسيون. ولكن بصورة عامة فإن السجناء السياسيين استلموا رواتبهم وفروقاتهم، وعندنا فقط وجبتان هما اللتان تأخرتا بالنسبة للسجناء.

- **الدكتورة سهى عبد القادر:** لماذا هناك تفاوتت في توزيع استحقاقات السجين والمعتقل السياسي، بمعنى أن هناك من استلم التعويضات والفروقات، وآخرين لم يستلموا ضمن موازنة 2018، فهل سيستمر استقطاع المبالغ من الراتب التقاعدي؟
- **الأستاذ أحمد عبد الجليل الساعدي:** إن موضوع الاستقطاع من رواتب المتقاعدين، نحن في وزارة المالية نرى أن الأوضاع المالية في البلد في تحسن خلال الخمس سنوات المقبلة، ولكن الصرفيات ستبقى على الوضع نفسه لوجود حملة كبيرة لإعادة إعمار المناطق المحررة وتعويضها؛ وبالتالي فإن الموازنة الحالية ستستمر بالاستقطاع؛ لأن الاستقطاعات تمول أموراً أخرى، ونحن الآن لا نستطيع أن ندفع الرواتب بسبب عدم توفر تخصيصات مالية، والسؤال كان يفترض أن تجيب عليه وزارة المالية.
- **د.محمد صبار:** تقديري للأستاذ الكريم الأستاذ الساعدي المحترم على هذا الشرح المهني الذي يدلل على عمق إتقان الإدارة لديه.

لدي سؤالان بخصوص ذلك: أولهما يتعلق بحجم الاستثمار في تلك الأموال بما يتناسب ومنح سعة كافية لتوفير إمكانيات متاحة دوماً تتناسب مع عدد المتقاعدين المتزايد وبما لا يشكل عبئاً حقيقياً على موازنة الدولة العامة.

والسؤال الثاني عن إمكانية حفظ حدود مساحة إدخال الخلل والتزوير في قضية القطاع الخاص تحديداً إن تم تشريع القانون والإجراءات الكفيلة بذلك.

- **الأستاذ أحمد عبد الجليل الساعدي:** شكراً جزيلاً أستاذ محمد على هذا السؤال، إن الاستثمارات بشأن عمل صناديق التقاعد تأتي بمحورين:

1 ـ الضمان الذي ينتج عدم تآكل الأموال بسبب الادخار فتتآكل الأموال بسبب التضخم بمرور الزمن، والاستثمار يحافظ على قيمتها، يعني إذا كان عندنا مليون دينار عام 1980 فهي ليست مثل المليون دينار في عام 2017، فيأتي الاستثمار حتى يضيف قيمة مضافة على هذه المبالغ حتى نتمكن من أن نحافظ على قيمتها النقدية.

2 ـ عوائد الاستثمار تأتي لدعم صندوق التقاعد للإيفاء بالالتزامات تجاه المشتركين حسب المعايير العالمية؛ ففي كل تجارب الدول تتراوح بين 3 إلى 3.5.

أما بالنسبة لوضع إمكانيات للحد من الغش والتزوير بالقطاع الخاص فبموجب أحكام هذا القانون يتم تشكيل جهاز تفتيش سُمّي بجهاز تفتيش العمل، وهؤلاء المفتشون يتم تدريبهم لغرض زيارة مواقع العمل ومواقع المصانع للتأكد من ضوابط العمل والأجور والرواتب وساعات العمل سواء الأشخاص المسجلون أو غير المسجلين، وبالمقابل توجد مجموعة من الضوابط نستخدمها في التنسيق بقواعد البيانات بيننا وبين دوائر الضريبة وبين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حيث لجان التفتيش الخاصة بالسلامة المهنية.

ولجنة التفتيش الثلاثي هي مجموعة من المفتشين بإمكانهم أن يدققوا سجلات المحاسبة وسجلات الرواتب وكذلك الوجود الفعلي للأشخاص، والذي يخصنا هو أن هؤلاء الأشخاص أجورهم حقيقية أو لا، وهل يدفعون التوقفات التقاعدية؟ وما مدى التزامهم بساعات العمل أو غيره؟ وهذا يقدر من جانب رب العمل.

بصورة عامة إن السيطرة والضبط لحالات التهرب والغش والتسجيل غير الحقيقي ليست سهلة ولا مستحيلة أو صعبة جداً، وتتراوح نسبها من مشروع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ولكن هناك مجموعة من الضوابط فهناك مجموعة من المعايير تستخدم لغرض الحد من حالات التهرب والغش والتدليس الذي يلجأ إليها بعض من العاملين وأرباب العمل، ولكن طالما عندنا هدف اجتماعي فقد تكون نسباً مقبولة.

المحاضرة الثامنة عشرة

العراق G5: امتياز الموقع واستمرارية العُقد

2017/11/6

الدكتور طورهان المفتي

مركز الرافدين للحوار

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

طورهان المفتي

رئيس سكرتارية الهيئة العليا لشؤون المحافظات

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

Al-rafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعُ متحاور : وطنُ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دكتوراه في فلسفة تقنيات الأقمار الصناعية والجيو كيمياء
الجامعة	جامعة الموصل / العراق
سنة التخرج	2002

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / كركوك / 1972
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية
القومية	تركماني
الكيان السياسي	حزب الحق التركماني القومي

المؤهلات:

اللغات	العربية / الإنكليزية / الكردية / التركمانية
الخبرات العامة	خبير في مجال الصناعات النفطية والاثار
المؤلفات المنشورة	عشرات من المؤلفات في مجال النفط والبيئة وكثير من الدواوين الشعرية
المناصب السابقة	وزير الدولة لشؤون المحافظات ، مستشار رئيس الجمهورية ، وزير الاتصالات ، عضو مجلس محافظة كركوك

أود أن أوضح بأن المحاضرة والاسم G5 تعني حسب التسلسل، الأول الجيولوجيا والثاني جي الجغرافية أما الثالث جي جيوبولتك، والرابع جي جيوستراتيجك والخامس جيوبريليانت.

والجيولوجيا تعني علوم الأرض والجغرافية وجيولوجيا السياسية وعلاقة الأرض بالقرارات الاستراتيجية وهو الجيوستراتجك، وأخيراً الجيوبريليانت، أي قابلية الذكاء وصنع القرار المتعلقة بالرقعة الجغرافية.

إن معظم بلدان العالم يتوفر فيها فقط ثلاثة جي والذي هو الجيولوجيا والجغرافية والجيوبوليتيك، والقليل من البلدان تكون أربعة جي، يضاف له الجيوستراتيجيك، وهي من البلدان القليلة جداً والنادرة وقد تكون من مميزات العراق فقط أن فيه الجيوبريليانت.

ومن خلال موضوع هذه المحاضرة سوف نرى تأثير هذه العوامل الخمسة على العراق مما قد يزيد استقراره، أو قد يؤزم الوضع العام للبلد ومدى إيجاد حلول لتطويع حروف الجي الخمسة هذه في خدمة البلد وفي تحويل العراق إلى بلد مستقر وذي إرادة سياسية وسيادية في الشرق الأوسط بشكل خاص وفي العالم بشكل عام.

لاحظ في هذه الخارطة أعلاه، وفي أول صورة للعراق في الأعلى إلى جهة اليمين تتبين غالبية الحقول والتراكيب النفطية والغازية الموجودة في العراق، ونلاحظ أن العراق زاخر جداً في التراكيب السطحية وتحت السطحية والإمكانيات البترولية المتشكلة من الغاز والنفط والمكثفات؛ وبذا فإن هذا عامل من العوامل المهمة لاستقرار أو لتأزيم الوضع على حد سواء.

الخارطة الثانية في الوسط هي خارطة الأراضي المرتبطة بالجيولوجيا، وهي استخدامات الأراضي وقابليتها على العطاء والزراعة واستخدامها مع التربة في بعض الصناعات، والواضح جداً في هذه الصورة الوسطى تنوع الزراعة وخاصة الحبوب باعتبارها تشكل الأمن الغذائي.

الخارطة الثالثة توضح بعض الصناعات المهمة المعتمدة على الجيولوجيا في العراق كخامات لا فلزية أو فلزية؛ إذ إن الخامات اللافلزية هي المواد الأولية لإنتاج الأحجار وإنتاج الإسمنت والجص وما شاكل ذلك، بالإضافة إلى الخامات الفلزية، وهي غير منتجة بصورة

شائعة، وموجودة في الصحراء الغربية والمنطقة الشمالية كخامات فلزات الحديد وقد تكون هناك فلزات أخرى للمعادن المكتشفة كأجزاء غير غنية في بعض المناطق الجبلية.

قبل العودة إلى هذه الخرائط هنالك عشرات الخرائط للجيولوجية، ولكن هذه أهم الخرائط الموجودة التي استخدمت تحت الأرض المتمثلة بإنتاج البترول إضافة إلى الرقع النفطية واستخدامات الأراضي.

والصناعات الموجودة في العراق من هذه الخرائط الثلاث الرئيسة تبين لنا أن العنصر الأول أو ألجي الأول متوفر مئة بالمائة في العراق.

بإمكان العراق استخدام الجيولوجيا أو الجي الأول في مصلحته، وهذا ما نجده الآن إلى حد بعيد، أي إن العراق الآن يستخدم أول خارطة والبلد ريعي يعتمد على النفط بشكل رئيس في موازنته وفي اقتصاده.

الجي الثاني والواضح في مجموعة الخرائط أعلاه هو الجغرافية، وكما تعرفون فإن الجغرافية فيها عدة تقسيمات: جغرافية الاستيطان والجغرافية المجتمعية والجغرافية العسكرية وأنواع كثيرة، ما يهمنا في العراق عدة أنواع، وهي جغرافية الاستيطان أو الجغرافية السكانية، وأول خارطة ملونة بالأحمر والأخضر والأزرق تبين الخارطة الديموغرافية أو السكانية في العراق من حيث التوزيع، فلو نبدأ من الجنوب إلى الشمال فالمكونات (الشيعة والسنة والكرد) إضافة إلى النقاط الصفراء والحمراء والخضراء كدائرة هي بقية المكونات مع تحفظي على التوزيع وعلى النسب الموجودة، إلا أن الخارطة واضحة جداً تعطي مقدار التنوع الموجود في العراق، وهي تنوعات رئيسة، وتوجد تنوعات وتقسيمات رئيسة ثانوية لهذه الخارطة ليصل العراق إلى أكثر من 50 أو 60 تنوعاً قومياً وإثنياً موجوداً في العراق.

الخارطة الثانية ضمن المجموعة أعلاه (خارطة الموارد المائية الموجودة) وبعض هذه المياه وخاصة القادمة من الصحراء الغربية تقريباً جفت، وقد كانت موجودة إلى الستينيّات والخمسينيّات، وسدود حاصدات المياه كانت موجودة فيها.

الآن يعتبر هذا الملف واحداً من أهم الملفات التي يعاني منها العراق من خلال عدم وجود الاتفاقيات للدول المتشاطئة بالنسبة لنهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق أو بالنسبة للروافد التي تصب في دجلة القادمة من إيران؛ وبالتالي تكون هذه الخارطة واحدة من أهم الملفات التي تساهم إما في استقرار العراق أو زعزعة الوضع ليس في العراق فقط وإنما بالمنطقة بشكل عام.

الخارطة الثالثة خارطة الطرق البرية، ومن الممكن أن يكون بجانبه خارطة السكك الحديدية فيما إذا لو كانت كاملة أو تمت إلى النهاية، فضلا عن الغطاء أو الطيران الجوي الموجود في فضاء العراق.

وطبعاً هذه الخارطة تشير إلى أهمية العراق في الشرق الأوسط كمعبر أرضي، وضرورة استخدام هذا الوضع في الجغرافية؛ لأن العراق في قلب الشرق الأوسط، وبالتالي يربط أقصى أوروبا كتركيا بآسيا وأفريقيا والهند بهذه البقاع، فاستخدام العراق كجغرافية أي كمعبر أرضي مهم جداً إذا ما تم استغلال هذه الرقعة الجغرافية لقرب نهاية جنوبها من الخليج ومن الشمال تركيا وأيضاً من الشرق والغرب.

إن جميع شروط الجي الثانية أو الجغرافية الموجودة في العراق بدءاً بالتنوع القومي والإثني من الممكن جداً ومن المنطقي أن يتحول هذا التنوع إلى عامل استقرار مروراً بالموارد المائية الموجودة بوفرة، وخاصة المكامن الأرضية والمياه الجوفية، ومن الممكن استخدامها إلى 150 سنة قادمة، ومع تعزيز هذه المياه فمن الممكن أن تستمر لمئات السنوات إضافة إلى استخدام العراق جغرافية العراق كمعبر أرضي يربط جميع الأطراف والدول المحيطة، ويربط أقصى الأرض بأقصى الأرض مروراً بالعراق.

الـجي الثالث الذي هو جيوسياسية، وهو بشكل خاص علاقة العراق مع الجيران، وكما تلاحظون في الخارطة أدناه وجود عدة أسهم باتجاه العراق، وهذه بطبيعة الحال تدخلات موجودة لدول الجوار الرئيسة في العراق، وهناك أيضاً تدخلات أخرى كانت ولا تزال موجودة بالنسبة للدول الباقية القريبة إلى العراق.

وكما يبدو فإن الدول المجاورة للعراق قد وعت أهمية العراق والتنوع القومي والطائفي الموجود فيه، وبأن العراق يمكن أن يستخدم تنوعه القومي والطائفي كعامل استقرار أو سيطرة على الشرق الأوسط وليس على دول الجوار فقط، فأنا بتصوري لو شبهنا المعادلة العراقية بمعادلة كيمائية فكان من المفروض أن يكون معادلة باعثة وليست ماصة، أي إن التنوع القومي الموجود في العراق يمكن أن يستغله العراق في الضغط على الدول الإقليمية من خلال سنته وشيعته وكرده والآخرين، ولكن الذي حصل ـ بسبب الأزمة الداخلية والتغيرات السريعة ـ أدى إلى عدم استيعاب هذا الموضوع فتحولت المعادلة العراقية من باعثة إلى ماصة للمشكلات، وإذا بالدول التي تبحث عن استقرار نفسها تكون باعثة للمشكلات في غالب الأوقات ليكون العراق ماصة وممتصة لهذه المشكلات والأجندات.

النقطة الأخرى الموجودة في الجيوبوليتك للعراق والمرتبطة بالجغرافية بشكل رئيس هي أن مشكلة العراق أنه بين ثلاث دول كبرى، ولكل من هذه الدول مقوماتها الخاصة، فلو بدأنا من السعودية بامتلاكها للحرمين فهي تمتلك بطريقة أو بأخرى القرار الإسلامي بشكل عام والقرار السني بشكل خاص والقرار السلفي بشكل أخص فالسعودية إذن تعتمد على الخلفية الدينية الإسلامية في السيطرة على المنطقة بغض النظر عن أنها دولة قومية أو إسلامية.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعمقها الحضاري الكبير جداً، والذي يوازي العمق الحضاري للعراق ولكن الاختلاف بين إيران والعراق في الفترة الأخيرة أنه في الـ 200 سنة الأخيرة لم تكن إيران محتلة فعلياً من أي طرف. صحيح أن هنالك قوة مسيطرة عليها كبريطانيا، ولكنها لم تُحتل فعلياً كما حصل مع العراق، وبالتالي فهنالك مؤسسات وإرادات حكومية عميقه جداً في إيران في هذه المنطقة مما يؤثر عل الاستقرار.

وأخيراً تركيا التي تنظر إلى هذه المنطقة على أنها جزء من رعاياها في أنها وريثة الدولة العثمانية التي حكمت المنطقة لمئات السنين.

وهنالك دول أخرى كانت لها تدخلات بطريقة أو بأخرى، ولكن تدخلات هذه الدول لا تعدو أن تكون آنية لسنة واحدة أو سنتين، ولا تستطيع أن تتدخل باستراتيجيات طويلة الأمد.

الجي الرابع في الخارطة أعلاه هو الجيوستراتيجك أو مدى ارتباط موقع العراق بالقرارات الاستراتيجية العالمية والإرادات والمشاريع الاستراتيجية العالمية، فنلاحظ في الخارطة وجود عدة أسهم باللون الأحمر ـ الأبيض ـ الأزرق.

وإن لموقع العراق في قلب الشرق الأوسط وقربه من بقية القارات كمعبر أرضي كما ذكرنا سابقاً أهمية كبرى أدت بالعراق أن يكون مرآة للتغيرات العالمية، أي إن أيّ تغير عالمي بظهور إرادة سياسية وسيادية جديدة على مستوى العالم فلا بد أن تترك هذه الإرادة انعكاساتها في العراق.

فالسهم الأبيض هو سهم المملكة المتحدة أو الإمبراطورية البريطانية، فبعد انهيار الدولة العثمانية تم الانتداب البريطاني للعراق، وتم تشكيل المملكة العراقية بعد ذلك بإرادة بريطانية، فكانت سلوكيات المملكة العراقية في ذلك الوقت كحلف استراتيجي مع بريطانيا، وهذا كان أول انعكاسة لبزوغ إمبراطورية قوية كانت بازغة سابقاً ومسيطرة على قلب الشرق الأوسط.

بعد الإمبراطورية البريطانية وبعد الحرب العالمية الثانية كان البزوغ القوي جداً للاتحاد السوفيتي، والذي تأسس بعد الحرب العالمية الأولى، ولكنه تبلور بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي كان لا بد أن يكون انعكاس المرآة لظهور الإرادة السياسية والسيادية الجديدة في العالم، وذلك بأن تترك انعكاساتها في العراق، فكانت ثورة 1958 للإطاحة بالحكم الملكي ومجيء عبد الكريم قاسم إلى السلطة، والذي سهل اقتراب الشيوعيين من السلطة ومسك زمام الأمور بطريقة أو بأخرى والمؤشرة باللون الأحمر والنجمة الحمراء في الخارطة أو نجمتين، النجمة الأولى حقبة عبد الكريم قاسم، ونأتي على النجمة الحمراء الثانية فيما بعد.

بعد حقبة عبد الكريم قاسم فإن السهم الأزرق هو سهم الولايات المتحدة الأمريكية وثورة 63 ومجيء البعثيين إلى العراق بإرادة أمريكية كما ذكروا أنفسهم ذلك بجملتهم المشهورة (نحن جئنا بقطار أنكلو سكسوني إلى العراق) وأيضاً كان يوجد بها نجمتان: النجمة الأولى لبزوغ السيطرة الأمريكية خاصة بعد السيطرة على الفضاء والاختراعات الكبيرة التي حصلت في الولايات المتحدة التي أدت إلى ظهور الإرادة السياسية والسيادية لأمريكا، وكانت المرآة لثوره 63 وما أعقب ذلك من حضور حزب البعث في الدولة.

وفي نهاية السبعينيّات وبداية الثمانينيّات قامت الحرب العراقية الإيرانية واقتراب حكومة صدام ونهاية حكم أحمد حسن البكر، فتوجه العراق باتجاه الاتحاد السوفيتي لتكون النجمة الحمراء الثانية، وحصلت أيضاً هيمنة أخرى للاتحاد السوفيتي على العراق.

وفي التسعينيّات وبعد أحداث الكويت والتوغل العراقي فيها وما شاكل ذلك من الحصار وفي 2003 إسقاط النظام البائد، فرجعت الهيمنة الأمريكية مرة اخرى، وتحول العراق إلى مرآة للهيمنة التي تسمى (أحادية القطبية الأمريكية) وليبقى هذا السهم وهذه النجمة في العراق من 91 مروراً بالتغيير وإلى عهد قريب.

بالتالي فإن الموقع العراقي في قلب الشرق الأوسط ـ وهو الطريق الوسطي لجميع الأطراف في العراق ـ أدى بالعراق أن يكون مرآة لبزوغ الإرادات القوية التي تتحكم بالعالم في فترة من الزمن؛ ولكي تثبت أنها تتحكم بالعالم فلا بد أن تترك أثرها، وهذه الآثار لهذه القوى كانت دائماً مؤثرة بالعراق.

الـجي الخامس الذي هو جيوبريليانت أو قابلية صنع القرار وبناء دولة وبناء مجتمع أو قابلية الذكاء والإنماء الموجودة في العراق والخارطة أعلاه توضح ذلك، فعلى سبيل المثال

خارطة المدن القديمة والمدن الحضارية والتي تأسست في العراق أو وادي الرافدين؛ فمن مميزات العراق إذا رجعنا إلى 4000 سنة قبل الميلاد وصولاً إلى العهد الحالي نرى أن المتغيرات الموجودة في العراق لا مثيل لها في أي بلد من بلدان العالم، فبمقارنة بسيطة بين حضارة العراق والحضارة المصرية في الوقت نفسه نجد أن الحضارة المصرية لـ2000 سنة أو أكثر كانت عبارة عن حضارة واحدة وهي الحضارة الفرعونية بعوائلها المختلفة ما عدا 100 سنة حكمها الآشوريون والتي أدت إلى سقوط الدولة الآشورية فيما بعد 610 قبل الميلاد ومن بعد ذلك. وأيضاً 100 سنة احتلت من جانب الهكسوس الذين قد يقال في بعض الأدبيات: إنهم من الأعراق العربية.

أما العراق ففي الفترة نفسها تجد فيه العشرات من الحضارات شبه المستقلة عن بعضها، فإذا نزلنا إلى تشعبات هذه الحضارات فستكون أكثر من العشرات من مما هو موجود في الحضارات الأخرى.

هذا الأمر الموجود في العراق يعطي الانطباع بأن الفرد الرافديني في وادي الرافدين له صفة الفردية منذ الأزل وعنده الأنفة والذكاء العالي، وبالتالي فإن كل هذه النقاط مجتمعة ـ وطبعاً الأنفة الموجودة لدى الفرد الرافديني نتيجة قابلية الذكاء العالي ـ ساعدت على تشكيل عدد كبير من الحضارات في مثل هذه الرقع الجغرافية، ومثلما قلت فإن استخدام هذه المميزات بهذا الكم الهائل من الحضارات المستقلة أو شبه المستقلة يؤدي بهذه المنطقة إما أن تكون قوية جداً ومتماسكة إن اتفقت المصالح أو قد تكون محلاً للنزاع في الداخل بحدود الرافدين.

أنا أذكر لما كنت أحضر الماجستير اشتريت كتاباً كان لكاتب أوروبي يتحدث فيه عن العراق والزراعة والأرض وعن الجيولوجية، ويرجع تاريخ طبع الكتاب إلى1962، يقول الكاتب في المقدمة: هذا البلد تعداده حوالي 6 ملايين يحتكم على إمكانيات بشرية وزراعية واقتصادية هائلة إن قدر له أن يستقر لعشر سنوات، فإنه يمكن له أن يستحكم المنطقة.

لو فكرنا بهذه المقولة لهذا العالم الأوروبي ورجعنا إلى التاريخ الحديث في آخر مئة سنة من تاريخ العراق، وتعيدون ذاكرتكم إلى مئة سنة فحقيقة الأمر لن تجدوا عشرة سنوات في العراق مستقراً بها.

ابتداءً من سقوط الدولة العثمانية ـ ثورة العشرين ـ أحداث سنة 1932 ـ أحداث سنة 1936 ـ أحداث 41 ـ أحداث 48 ـ أحداث 58 الذي هو الانقلاب ـ و63 و68 وحروب

الشمال والحروب الكردية في بداية السبعينيّات، وهي كانت مستمرة من الستينيّات ـ وفي الثمانينيّات الحرب العراقية الإيرانية ـ وفي التسعينيّات المسألة الكويتية ـ 91 الحصار العراقي ـ 99 قصف كلينتون للعراق ـ 2003 إسقاط النظام البائد ـ 2005 ـ 2006 تكاد تكون الحرب الأهلية ـ 2014 داعش.

يبدو أن الكاتب الأوروبي عندما كتب هذه المقولة في كتابه كانت له رؤية مشرقة للعراق إذا ما نحمله على حسن النية، وبذا فإن الرجل كان متفائلاً جداً بأن العراق سيستقر عشر سنوات، ويكون دولة ذات إرادة سياسية وسيادية بالمنطقة، أو أن الرجل بحنكة كتب تنبيهاً للدول المجاورة والإقليمية بأن يحذروا العراق إذا استقر عشر سنوات.

وفي تصوري المتواضع، ولكي تتحول هذه العوامل والخمسة جي للعراق من عوامل تأزيم إلى مميزات وعوامل استقرار فلا بد أن يكون في هذا البلد عدة خطوات يجب اتباعها.

وهذه الخطوات تبدأ بـ :

أولاً: إن الدولة العراقية تدخل في اتفاقيات استراتيجية كبيرة مع الدول التي تسيطر على القرار السياسي والسيادي في الشرق الأوسط بشكل عام.

ثانياً: لا بد للعراق ومن خلال المجتمع الدولي أن يضغط على تصفية بعض الملفات الشائكة للعراق مع هذه الدول وخاصة ملف المياه.

النقطتان اللتان ذكرتهما هي ما على العراق أن يقوم به خارجياً، أما داخلياًفأرجع هنا إلى أول خطبة للملك فيصل الأول رحمه الله والمشروع الحكومي له حينما تكلم عن العراق وعن تأسيس الدولة فتكلم عن اللامركزية وسماها بشكل واضح، وبأن الدولة العراقية لا يمكن أن تستقر دون تكريس اللامركزية ودون إعطاء صلاحيات كبرى للمحافظات، وهذه النقطة ليست مجاملة للخطوات الكبيرة التي قمنا بها بتوجيه من السيد رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي لتكريس اللامركزية.

تبقى النقطة الأخرى ضمن اللامركزية، وهي بلورة الفكر للإدارات المحلية في بعض الرقع الجغرافية داخل العراق.

إذن لغرض تحويل الخمسة جي للعراق من عامل تأزيم للدولة العراقية إلى مميزات وعامل استقرار له فلا بد أن نعمل خارجياً من خلال اتفاقيات استراتيجية طويلة الأمد والضغط

من خلال المجتمع المدني على حل بعض الملفات الشائكة للعراق مع الدول الجارة كملف الماء وملف الكويت وبقية الملفات، فضلا عن التوصيات الداخلية المتمثلة بشكل رئيس جداً باللامركزية وتكريسها لتقديم خدمات أفضل، وليكون هناك مراحل وطبقات متعددة في أسلوب الإدارة في البلاد.

المداخلات

- **الدكتور فرهاد علاء الدين:** بالرغم من وجود (الجيات) الخمسة التي ذكرتها، لماذا برأيك وصلنا إلى ما نحن عليه الآن من خراب ودمار، وأصبحنا في آخر دول العالم الثالث، في الوقت الذي يفترض أن يكون العراق في مقدمة الدول؛ لما يمتلكه من مقومات حسب ما أشرت إليه...!

هل ترى بأن العراق قادر على النهوض؟ وكيف؟

- **الدكتور طورهان المفتي:** نعم دكتور إن توفرت هذه (الجيات) فقد تكون نعمة، وقد تكون نقمة، يعني عدم إدارة هذه (الجيات) أو هذه المميزات بصورة جيدة فإنها ستتحول إلى النقمة، فمثلاً استخدام الجيولوجيا كنفط واقتصاد كانت دائماً تغذي عجلة الحرب، ولم تغذِّ في يوم من الأيام عجلة البناء، وكذلك الحال في استخدام جغرافية العراق كدولة وسطية بالشرق الأوسط استخدم أيضاً في المعارك مع جميع الدول المجاورة للعراق بصورة أو بأخرى، وبذا فإن الحكومات العراقية المتعاقبة حينما رأت هذه (الجيات) وهذه القوى الموجودة في هذا البلد أدت إلى الغطرسة وعدم حل المشكلات الداخلية، وانما القفز على المشكلات الداخلية إلى الخارجية والتخبط، وهذا ما آل إليه حال العراق.

أعود وأقول: إن عملية استيعاب هذه (الجيات) ليست بالأمر السهل أو الهين؛ فالعراق بهذه (الجيات) الخمسة عملاق جامح ليس من السهولة جداً إدارته بأساليب وبكياسة لفترة قد تكون عشر سنوات لغرض النهوض به.

- **الدكتور ماجد الساعدي:** يبدو لي أن جميع المحاور الخمسة تدور حول موقع العراق... حتى تنوعه الديموغرافي ناتج عن وجوده في عقدة تقاطع مرورية... بذا نحن أمام جي واحدة، حسب فهمي، مع بعض التفريعات الناتجة عنها...
- **الدكتور طورهان المفتي:** أنا بتقديري المتواضع أن الجغرافية تصنع التاريخ، وبالتالي الجغرافية فإنها خلال صناعتها للتاريخ، والتاريخ يصنعه البشر؛ فعملية التغيير أو التنوع

الديموغرافي الموجود في البلاد بعكس طبيعة الجغرافية، وليست هذه (الجيات) كلها تنعكس بسبب وجود التنوع البشري؛ فالعراق بجغرافيته هو خط تمازج الحضارات، وهذا واحد من المميزات كمعبر أرضي وهو ما نوهنا عنه، أما الجي الآخر الذي هو الجيولوجيا فأتصور أن المواطن ليس له علاقة بأن يأتي بالمكامن النفطية والمناجم المعدنية، أو أن يزرع في مكان دون المكان الآخر؛ بالتالي فإن هذه (الجيات) جميعها مترابطة مع بعضها، ولكنها أيضاً مستقلة عن بعضها البعض.

- **السيد فلاح الطالقاني:** دكتور طورهان، هل يمكن أن نقول إنك تعبر عن رؤية حكومية عندما تقدم هذا الملف بهذه الصيغة؟

بالمناسبة... هناك آمال كبيرة معقودة على حكومة السيد العبادي بشأن إدراكها للقضايا الاستراتيجية في البلاد...

- **الدكتور طورهان المفتي:** أنا في الحكومة منذ 2003، ويمكن أن نقول أن ما هو مطروح عبارة عن خلاصة قراءتي لواقع هذه الحكومة وخلفيتي العلمية بعد هذه الحكومات المتعاقبة بعد 2003، فيمكن جمع الخلاصة الحكومية للحكومات المتعاقبة إضافة إلى الخلفية العلمية للخروج بهذه المحاضرة، وأنا أيضاً أعقد آمالاً كبيرة على هذه الحكومة من خلال عدة أمور، وهي غير خافية عليكم وعلى الجميع، ولكن لأني من الأطراف التي تدير ملف اللامركزية ركزت على هذه النقطة، وبأن أساس استقرار البلد هو ضمن الإدارة اللامركزية، أي ضمن المستويات المتعددة لأنظمة الإدارة في العراق.

- **السيد زيد الطالقاني:** بودي أن أسأل عن إدراك الدول المحيطة حالياً للقيم التي أشرت إليها في محاضرتك... هل تتدخل هذه الدول في الملف العراقي بناء على إدراكها لهذه الأفكار؟ أو أن المسألة تتعلق بأهداف مرحلية... وكيف للعراق أن يتعامل مع تداخلاتها وتدخلاتها؟

- **الدكتور طورهان المفتي:** إن الدول المجاورة للعراق واعية جداً لهذا الموضوع وللمتغيرات الغنية الموجودة بالبلاد، وهم كانوا كفوئين في إدارة هذه الملفات أو (الجيات) الموجودة في العراق؛ فكانوا أكفأ في إدارتها من الحكومات في العراق بشكل عام؛ ولأجل هذا رأينا أن الدول المجاورة والإقليمية كلها تستند على واحد من هذه (الجيات) في السيطرة على البلاد، تارة بالملف الاقتصادي وتارة بملف المياه وتارة

أخرى بالملف الإثني الطائفي وتارة أخرى بملفات عديدة موجودة كلها تندرج تحت هذه الأمور.

وقد يكون أحد أساليب تقوية البناء الديموغرافي المتداخل للبلاد هو اللامركزية وأساليب الإدارة المحلية، فمثلاً: ليس خافياً أن هناك بعضاً ممن لا يرضون بحكومة بغداد، فيستطيع أن يشارك في الحكومة المحلية في محافظته؛ وبذا تقل المناكفات بين بغداد والمحافظات، وتتحول إلى منافسة في تقديم الخدمة، ومع تكريس هذا الموضوع تختفي هذه المناكفات الموجودة، وتختفي هذه الحزازيات والحساسيات التي تم إيجادها مؤخراً.

- **الشيخ مهند الساعدي:** كنت أتمنى في الجي الدال على الإثنية والتنوع الديمغرافي أن تقف على ضرورة وجود مخيلة وطنية واحدة لمشروع وطني واحد، وأن عدم الاستقرار السياسي كان ناتجاً أساساً من الانقسام.
- **الدكتور طورهان المفتي:** كلامك صحيح جداً، فلا بد أن يكون للعراق بناء ديموغرافي متداخل ومتوازن ومتعشق وليس متقاطعاً، وأن يكون هناك أساليب إدارية بالصورة العمودية وليست بالصورة الأفقية، وأقصد بالصورة الأفقية التوزيع الطائفي الموجود في البلاد. وهذه بحد ذاتها تحتاج إلى دراسة معمقة جداً، فالمشتركات الموجودة بين المكونات أكثر بكثير من الاختلافات، فجميع هذه المكونات في وادي الرافدين وتاريخ وجود أي مكون يرجع إلى 1000 أو 1500 سنة، وبذا يمكن البناء وفق هذه المشتركات.
- **الدكتور طالب محمد كريم:** كيف يمكن أن تستفيد الجامعات من هذه الدراسات ولا سيّما المطروحة اليوم في مركز الرافدين للحوار في سبيل رفد الحركة العلمية والمعرفية في العراق؟
- **الدكتور طورهان المفتي:** في حقيقة الأمر إن المفاهيم العلمية في تغير مستمر، وأنا أعطي مثالاً واحداً على هذا الموضوع، فمثلاً في دوائر الدولة كان هنالك قسم الأفراد، وبعد ذلك تحول إلى قسم الموارد البشرية المستخدم حالياً في دوائرنا. علماً أنه مصطلح من الثمانينيّات والتسعينيّات، وقد تحول إلى إدارة العقول، وعبارة الموارد البشرية حالياً غير موجودة في معظم بلدان العالم؛ لأنه تحول إلى ما يسمى بإدارة العقول.

فضرورة التغير المستمر للمفاهيم وللرؤى الاجتماعية والعلمية مهمة جداً، وضرورة أن تكون هناك حلقات دراسية للجامعات وللباحثين حول تطوير هذه المفاهيم ومتابعتها، وأنا بتصوري المتواضع فإن مركزنا مركز الرافدين من المراكز الجيدة التي يمكن أن تساهم في هذا الموضوع ولو جزئياً ابتداء مع بعض الجامعات القريبة على المركز.

- **الأستاذ عمر الشاهر:** بودي أن أستوضح أكثر بشأن «جي 5»، ماهيته وسبب تفرده في تقديرك بالنسبة للعراق... ولماذا هو ليس متاحاً في دول أخرى؟
- **الدكتور طورهان المفتي:** نعم أستاذ عمر، الجي الخامس الذي هو الجيوبريليانت، وهو قابلية صناعة الأفكار أو الذكاء الموجود لدى العراقيين يختلف عن بقية الدول، وتعلمون قبل فترة كان هناك قياس على قابلية الذكاء للمجتمعات أو (الأي كيو تيست) وكان العراق رقم واحد على الدول العربية، وتسلسله بالعشرينيّات على مستوى العالم، هذه نقطة، والنقطة الأخرى هي أن العراق خط للتمازج بين الحضارات، وهذا النوع من البشر لديه قابلية كبيرة وعظمى في إيجاد حلول والتأقلم والتنوع في الوقت نفسه. مما خلق عدة حضارات في كثير من أجزاء العراق؛ ففي العراق هنالك حوالي 13000 موقع آثاري، وهناك العشرات من الحضارات بدءاً بالحضارة السومرية والأكدية والبابلية القديمة والآشورية؛ وبذا فإن هذه القابلية الغنية ينفرد بها العراق عن بقية الدول التي تمتلك حضارات ضمن العمر نفسه.
- **الأستاذ عمر الشاهر:** اطلعت على الـ CV الخاص بك، ووجدت أن الشهادات في اختصاصات متنوعة، بودي أن أفهم كيف استطعت الحصول عليها؟ وأن تجد الوقت الكافي لدراسة كل هذه المعارف؟ حتى ننتقل من خلالها إلى النقاش بخصوص الملف الذي فتحته اليوم.
- **الدكتور طورهان المفتي:** إن التنوع قد يكون ساهم به الاختصاص الأساسي الذي هو البكالوريوس في الجيولوجيا، وبعده كان الماجستير، وهو قريب إلى البيئة والجيوكيمياء، والدكتوراه كان الجيوكيمياء وعن تقنيات التحسس النائي واستخدامات تقنيات الأقمار الصناعية، وبصورة موازية تم الحصول في الشهادة على الإحصاء المتقدم وشهادات أخرى، وفي عام 1995 كان هنالك امتحان IQ العلمي، وأنا كنت الثالث على العراق بفضل الله.

- **الأستاذ عمر الشاهر:** أشرت دكتور طورهان إلى أن القضية المتعلقة بإمكانيات العراق من موقعه وموارده البشرية والاقتصادية وقضايا الجيوبولتك، وربما أشير إليها مبكراً، ولكنك لم تشر إلى سبب إهمال العهود المتتالية لهذه الإمكانيات.

أنت تحدثت عن لحظة تأسيس الدولة العراقية وإشارة الملك إلى ضرورة اعتماد اللامركزية للإدارة، كيف نفسر التغاضي عن هذه الممكنات، والآن يجري الحديث عنها، لماذا في تقديرك؟

- **الدكتور طورهان المفتي:** تطبيق اللامركزية في العراق كان دائماً يصاب بانتكاسات، يعني أن الملك فيصل الأول أراد أن يطبقها، وأصيب المشروع بانتكاسة، وسنة 1936 أرادوا أن يطبقوا قانون البلديات وأصيب بانتكاسة، ووصلنا إلى بداية حكم البعث وصدور قانون 159 لسنة 1969، وأيضاً وزارة الدولة لشؤون المحافظات كانت تسمى وزارة الدولة للحكم المحلي وأصيبت أيضاً اللامركزية بانتكاسة.

أنا بتصوري أن موضوع اللامركزية وانتكاستها مهم جداً؛ لأن العراق عبارة عن عملاق بكل ما يحتوي من الإمكانات؛ وبذا فالذي يحكم العراق لا بد أن يكون زاهداً بكثير من الأمور؛ فإن سطوة العراق سوف تحكمه بالأخير ليصاب العراق بانتكاسات مختلفة بسبب ذلك.

- **الأستاذ عمر الشاهر:** يشير بعض الباحثين إلى أن حجم الإمكانيات التي تحدثت عنها من إمكانات بشرية واقتصادية وجغرافية وذهنية يجري الحديث عنها على أنها أكبر من أن تتحملها دولة واحدة جرى فيها كل هذا التنوع الديني العرقي والاثني وكل هذه الإمكانيات الاقتصادية؛ وبذا فيمكن أن يكون هذا كله تفسيراً للصراعات التي نشأت في العراق منذ العشرينيّات وما قبلها طبعاً، وهذا يكون مدخلاً أيضاً إلى طرح فكرة أن يقسم العراق إلى أكثر من دولة بسبب هذه الإمكانيات وهذا التنوع، والجغرافية لا تتحمل كل هذا التنوع وهذه الإمكانيات؛ وبذا ستكون الصراعات جزءاً أساساً من ديمومتها؛ مما يعني أن تتحول هذه المنطقة إلى أكثر من دولة ليكون ذلك مدخلاً للتهدئة واستفادة شعوب هذه المنطقة من كل هذه الإمكانيات المتاحة، كيف يمكن أن تعلق دكتور؟

- **الدكتور طورهان المفتي:** أنا فقط أريد أن أعطي بعض الأرقام، فإلى حد خمسينيّات القرن الماضي كان رقم الإثنيات والمكونات والطوائف الموجودة في العراق حوالي 183

مكوناً، واحتمال أن المتلقي يتعجب من هذا الرقم، وهذا الرقم مثبت في أطروحات الدراسات العليا؛ وبالتالي لا يوجد في العراق منطقة طائفية أو قومية مغلقة؛ فدائماً هنالك غالبية أو أقلية؛ فمن غير الممكن أن تشظي هذا البلد اعتماداً على هذه الإمكانات الإثنية والقومية الموجودة فيه؛ فالحل إذن مثلما قلنا هو اللامركزية والإدارات المحلية.

النقطة الأخرى هي أن التنوع القومي والطائفي لم يكن في يوم من الأيام مدعاة إلى التشرذم والتقسيم؛ فالكثير من بلدان العالم فيها العشرات من القوميات والطوائف، ولا توجد فيها فكرة التقسيم.

لو أخذنا بقية الأمور التي حبانا الله بها وكثرت مشكلاتنا في الوقت نفسه من الجغرافية والجيولوجيا والجيوبولتك والجيوستراتجيك؛ فلأن هذه الرقعة غنية بكل هذه الأمور أصبحت بالتالي غنية بكل هذه المكونات والطوائف، فكل شيء مبني ومرتبط بشيء آخر، ومن الممكن بكل سهولة إذا ما كانت النوايا موجودة تحويل المناكفات إلى منافسات.

- **الأستاذ عمر الشاهر:** ربما يتحدث البعض عن رومانسية بين مزدوجين، وربما أمنيات مبالغ بتقديرات ظروف تشكلها، ولكن أكرر سؤالاً من إحدى المداخلات ولكن بشكل أوضح بوصفك جزءاً من الكابينة الوزارية اليوم أو قريباً منها، فهل ترى أن حكومة السيد العبادي مدركة لكل هذه التفاصيل؟ وهل نستطيع أن نتحدث عن استراتيجية حكومية تأخذ بنظر الاعتبار كل هذه القضايا؟ وهنالك حديث في دوائر مهمة جداً في الداخل والخارج عن ولاية جديدة للسيد العبادي، فهل تستطيع أن تتحدث لنا عن هذا الملف المثير جداً الذي ربما يكون هو الملف الأساس لحكومة السيد العبادي فيما لو جدد للسيد العبادي ولاية ثانية؟

- **الدكتور طورهان المفتي:** المتابع لتحركات السيد العبادي يجد استيعاباً كاملاً لهذه النقاط بطريقة أو بأخرى، فالزيارات المكوكية لدول الجوار ما هي إلا نتيجة استيعاب الجيوبولتك، وكذلك الزيارات البعيدة إلى أمريكا والدول الأوربية، ويجد استيعاباً للجيوستراتيجك، وأما بقية الأمور الجغرافية المتمثلة بشكل رئيس بالنفط؛ فلا بد من تفكيك الملفات الموجودة، يعني مثلاً في الجغرافية هنالك ملفات شائكة في العراق مع دول الجوار.

وفي العراق ـ بتصوري ـ هناك أكثر من 15 إلى 20 ملفاً مع دول الجوار، وكلها تندرج تحت الجغرافية، فلا بد أن تأخذ الحكومة هذه الملفات واحدة تلو الآخر لحلها، فعلى سبيل المثال هناك ملف المكونات وملف رسم الحدود وملف المفقودين وملفات أخرى مع إيران وتركيا والكويت وملفات دول الخليج، فهذه الملفات كلها تندرج تحت الجغرافية بشكل رئيس، فلو استطاعت الحكومة أيضاً تفكيك هذه الملفات واحداً بعد الآخر فإنها ستكون واعية 100% إلى هذه (الجيات) وتكون حكومة واعدة لمستقبل أفضل بكل تأكيد.

المحاضرة التاسعة عشر

الإعلام العراقي: الرؤية والتحديات

2017/11/19

الدكتور فاضل البدراني

2017/11/20

الأستاذ مجاهد أبو الهيل

2017/11/21

الأستاذ مشرق عباس

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

فاضل محمد البدراني

أكاديمي

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

مجتمعٌ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دكتوراه في الصحافة والاعلام
الجامعة	جامعة بغداد / العراق
سنة التخرج	2001

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / الانبار / 1966
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية
الخبرات العامة	خبرة في مجال الاعلام والصحافة وعلم الاتصال، والعمل الاكاديمي
المؤلفات المنشورة	"الفكر السياسي للأحزاب والحركات السياسية في العراق"
المناصب السابقة	عميد كلية الاعلام /جامعة بغداد

الدكتور فاضل البدراني

نواجه اليوم في الإعلام العراقي تحديات، وأمامنا الكثير من الآمال والطموحات التي ينبغي أن تتحقق في ظل الانتصارات التي تحققت على تنظيم داعش بعد فترة من المواجهات العسكرية، ولكن علينا حصر العديد من الرؤى والتحديات ضمن دراسة أكاديمية ومنهجية تجمع ما بين الجوانب المهنية والنظرية والفلسفية، وفيما يتعلق بالتحديات فإنه بلا شك أمامنا تحديات كثيرة فيما يتعلق بالإعلام الحكومي والمستقل، وإذا ما تحدثنا عن الإعلام الحكومي في الإدارة فهنالك تحديات في تقاليد المهنة في المؤسسات الصحفية الحكومية والمستقلة التي أصبحت جزءاً من خطاب الأحزاب وأصحاب رؤوس الأموال، فضلاً عن دخول جماعات غير محترفة في البيئة الإعلامية إلى هذه المهنة الصحفية الإنسانية؛ فتسببت لنا بكثير من الإشكالات التي ربما استهدفت النبع الصافي للنسيج الاجتماعي.

ويضيف البدراني قائلاً «وعلى نطاق الإعلام الحكومي فمن الصعوبة أن نمزج ما بين المهنية والبيروقراطية المتَّبعة في إدارة المؤسسات الإعلامية؛ لأنها تفقدها موضوع رسم الاستراتيجية في تطوير الأداء الإعلامي».

وهنالك سلبيات أيضاً ينبغي ذكرها، وهي أن سياسة الإعلام يجب أن تكون مستقلة، حتى الإعلام الحكومي لا بد أن تكون هنالك حرية متكاملة له، وأن تكون للإدارة الإعلامية الاستقلالية التامة، وكذلك تعطى لها حرية رسم الاستراتيجية، وأنا أعتقد أن هذا غير متوفر في الإعلام الحكومي، حتى أن هنالك بعضاً من إدارات شبكة الإعلام العراقي التي أعلنت معاناتها من موضوع الترهُّل الوظيفي وإعطاء تقديرات إدارية غير رسمية تفقد المؤسسة نكهتها الإعلامية في تقديم ما يسمَّى بالإعلام الخدمي والترفيهي والسياحي والاقتصادي، وربما أصبح الجانب الأمني والسياسي هو الأصل، وهذا بالتأكيد غير صحيح؛ لأنه ليس كل العائلة تريد أن تتابع السياسة والجانب الأمني.

إن نسبة 57 % إلى 80 % من العاملين في شبكة الإعلام العراقي هم إداريّون وبحدود 20 إلى 25 فنيّون، والعدد حالياً يزيد عن خمسة آلاف موظف، وأعتقد أن كفاية العمل في هذه

المؤسسات بحدود ألف ومائتين إلى ألف وثلاثمائة موظف، وكذلك توجد معاناة في جميع المؤسسات من الإعلاميين غير الحرفيين.

وهناك العديد من القضايا التي تواجه الإعلام العراقي، منها قضايا أمنية واقتصادية وسياسية، ونعني بالقضايا الأمنية التحديات التي غيبت أرواح أكثر من أربعمائة وثلاثين صحفياً تقريباً، وقتلوا عدداً كبيراً بسبب قول كلمة الحق في الإعلام؛ فخسرنا هذا الكفاءات.

وهناك أصوات تدعي أنها إعلامية، ولكنها ليست بإعلامية، ولا تتحلى بحرفية الإعلامي ولا بأصول المهنة الصحفية؛ فأثرت على أداء وعلاقة هذه المؤسسة مع السلطات الحكومية، وقد أغلقت هذه المؤسسات، وتم تسريح العديد أو المئات من الصحفيين الذين فقدوا أعمالهم ومهنتهم على الرغم من أنها كانت مؤسسات لديها مشاهدة كبيرة ومقروئية ومتابعة واستماع من جانب الجمهور العراقي.

هنالك متغيران في عنوان موضوعنا (الأعلام العراقي الرؤية والتحديات) فالرؤية والتحديات هما المتغير الأول فيها، أقول نحن بحاجة لخطاب إعلامي تنويري هادف وهادئ وناضج يكون جزءاً من حل المشكلات التي تواجه العراق في الداخل والخارج، فعندما ترسم استراتيجية إعلامية هدفها تقديم صورة مشرقة عن العراق في المحافل الدولية فتكون بمثابة منبر لهذه المؤسسة الإعلامية، وهذا الصوت الإعلامي أقوى من النشاط الدبلوماسي عندما يكون الأمر يتعلق بالدفاع عن سمعة العراق.

إن صناعة النخب لدى أفراد المجتمع وممارسة عملية إطلاع الشباب العراقي نحو التوجهات العلمية والمعرفية والإعلام الهادف فهذا هو الإعلام الخدمي الذي يحقق المصلحة الوطنية، ويدافع عن حماية الأجيال والطفولة، ولكننا اليوم نواجه إعلاماً عراقياً ليس كله ـ يتسم أداؤه بالعشوائية والضبابية، وربما أكثر ما يهتم به هو صناعة الصورة القيادية بصناعة الشخصية البرلمانية أو الحكومية أو الحزبية عبر البرامج الحوارية».

كذلك فالبرامج التلفزيونية ـ للأسف ـ جعلت الأسرة العراقية تصبح وتمسي على أخبار وتقارير وشخصيات مكررة، وهنالك برامج ودورات برامجية للفضائيات وهنالك المواقع الإخبارية التي ينبغي عليها أن تنتبه إلى موضوع كيفية تحويل هذا المجتمع العراقي من حالة إلى حالة، ويجب علينا أن نعمل على تحويل الأنظار وتخفيف الضغط على عقلية الأسرة العراقية وعلى عقلية الإنسان العراقي وتحويله من أجواء بيئة الحرب إلى بيئة التنمية والبناء والنماء والمعرفة.

وأعتقد أنه في كثير من الحالات تحوّل الإعلام إلى مجرد تهريج بأن أصبح جزءاً من العقبات؛ لأنه ينبش الصفحات السوداء لتاريخ العراق للأسف فيكون الإعلام العراقي في كثير من جوانب عمله وأدائه معتمداً على النسخة الإعلامية الغربية التي لا تريد للعراق الاستقرار؛ فهي تنبش في جوانب وزوايا مظلمة فنبش الإعلام العراقي فيها أيضاً، وكان المفروض بالإعلام العراقي أن يتحرك على الجوانب المشرقة؛ لأن كل الأمم لديها تاريخ مشرق وتاريخ سلبي بما فيها العراق.

ولا بد من وجود مرجعية إعلامية، أي المخ الإعلامي؛ لأن هذه المرجعية تعزز قدرة الدولة وإعلامها الوطني في التعاطي الإيجابي مع المستجدات والدفاع عن سمعة الدولة، وهناك مؤسسات عديدة عندما تتعلق القضية بالجوانب الوطنية لسمعة هذا البلد فلن يكون هناك عمليات تجاوز وكشف وتعرية لهذه المواقف؛ لأنها تسيء إلى سمعة البلد وتشرذم النسيج المجتمعي فيه.

ويجب تحويل أدوات القياس والتقويم الإعلامي من أدوات جغرافية إلى أدوات منهجية؛ فالإعلام الوطني حاجة ضرورية لصناعة القيادات والرموز الوطنية ومساندتها للتصدي للفوضى الإعلامية التي تمارسها جهات شبه إعلامية أو جهات عبثية لا تمت بصلة للإعلام.

كما يجب إصدار التشريعات الإعلامية، وهذه التشريعات تضمن حقوق الصحفي في العمل وحقوقه التقاعدية وردع وتوجيه الجهات التي تستهدف الكلمة الحرة التي ينطق بها الصحفيون وتستهدف حياتهم، وقد حدثت الكثير من عمليات استهداف للصحفيين وتكميم أفواههم من جانب جماعات وجهات سواء كانت شخصيات مستقلة أو حكومية أو حزبية أو جهات عبيثة داخل البلد.

إن الإعلام إذا سجلنا عليه مثالاً سيئاً عبر 15 سنة فهناك جوانب مشرقة لا يمكن نكرانها، بل نعتز بها، وهذه تتمثل بصفحات للإعلام الحكومي أو المستقل، وأؤكد أنه لا يوجد إعلام مستقل قطعاً، أي لا توجد مؤسسة إعلامية سواء كانت جريدة ام موقعاً ام فضائية ام إذاعة مستقلة، خاصة بعد انتشار الأحزاب بالمدة الأخيرة.

ولتشخيص السبب أقول: إنها صفحة مشرقة كما ذكرت بعملية تفسير الأخبار؛ فالإعلام العراقي كان يقظاً وحرفياً، وقد مارس أداءً إعلامياً وخدمياً رائعين عندما نقل بالصور والوثائق صورة الإرهاب، وكذلك نقل حقيقة معاناة أبناء وسكان هذه المناطق المنكوبة التي وقعت

تحت سطوة داعش، وقد أُجريت المقابلات مع أبناء هذه المناطق من المدنيين، وتم تسليط الضوء على آرائهم ومواقفهم المعادية من تنظيم داعش.

فالإعلام العراقي وبلا شك نجح في تغيير هذه الصورة النمطية التي أخذت من جانب بعض الجهات البعيدة عن المشهد والمضللة بأن مناطق وجود تنظيم داعش هي مناطق الإرهاب بجميع سكانها، بينما قدم الإعلام العراقي صورة حقيقية، وأتمنى على كل من يتابع هذه المقابلات أن ينظر شكل المرأة والرجل وهما يتذمران بهذه الصورة السينمائية باللغة والجسد ويعبران فيها عن كراهية مطلقة لتنظيم داعش؛ فظهر من خلال وسائل الإعلام أن هذه المناطق أصبحت ضحية للإرهاب وليست حواضن له.

إن الإعلام رسم صورة جميلة للجندي العراقي وقدمها للرأي العام في الداخل والخارج، فهذا هو الجندي العراقي يحمل المرأة العجوز ويحمل الطفل، وهذا هو القائد العسكري في الميدان بين المواطنين ويطمئنهم ويقدم لهم المواد الغذائية والمواد الإغاثية، ويربت على كتف الرجل الكبير والطفل والمرأة العجوز، وكذلك عملية إسعاف المريض التي غيرت الصورة المعاكسة؛ فوجود الإعلام الحربي والإعلام العراقي في الميدان غيرت تماماً من الصورة التي كانت سائدة سابقاً للجندي العراقي في نظر بعض أفراد المجتمع العراقي.

الجامعات منذ بدايتها 2014 حتى اليوم كل البحوث والمؤتمرات والندوات ركزت على علاقة الإعلام بتنظيم داعش ودور الإعلام في كشف جرائم تنظيم داعش، واليوم يجب أن تتغير الصورة وأن تكون: ما هي صورة الإعلام العراقي بعد تنظيم داعش؟ أي نتحول إلى صورة الإعلام العراقي في صنع التعايش السلمي للمجتمع العراقي أو صورة الإعلام العراقي في عملية البناء الفكري وبناء النفس والعقل.

أدعو كل أصحاب الفكر والشخصيات السياسية أن تتظافر جهودها مع الإعلام؛ لأن الإعلام الذي يظهر عليه المسؤول لربما يخطئ كثيراً، ولربما يسيء إلى سمعة البلد ويسيء لصورة المطلوب أو المأمول منه أن يقدمه في موضوع الجوانب الخدمية أو الوطنية أو العلمية والأداء السياسي الذي يجب أن يكون عليه في أنه برنامج يخدم المجتمع العراقي.

وأعتقد أن عليهم جميعاً بناء خطاب جديد، وليس هذا الخطاب المفروض، فيجب أن نغير خطابنا بطيّ صفحة داعش، وأن تكون نسبة الأخبار عن الجوانب الأمنية لا تزيد عن 25% بينما 75% من المواد الإخبارية والقصص، والأداء الإعلامي الذي يتمثل بالصورة الصحفية

التلفزيونية يتمثل في موضوع المقابلات الحوارية التي تركز على المدن وخراب داعش؛ لأن داعش ترك مناطق مدمرة بالكامل.

اليوم الشباب أصبحوا كلهم صحفيين، ونحن نمسي الصحفي المواطن أو الصحفي الشعبي؛ فشبكات التواصل الاجتماعي التي يسهر عليها الشباب على مدى ساعات طويلة ولربما الليل كله أو نصف النهار على الحكومة العراقية تشغيل هذه الطاقات الشبابية في مشروعات محدودة وبسيطة أو التفكير بمشروعات مهمة عملاقة لامتصاص هذه البطالة وخريجي الجامعات من الشباب؛ إذ إن تنظيم داعش تمكن من خلال نافذة الفيس بوك أن يسهر على مدى ساعات طويلة يدغدغ مشاعر الشباب ويطرح لهم أفكاراً ويستغويهم ويستعطفهم في موضوع جوانب مادية بواجهات إنسانية.

إن نسبة المشاهدة والتعرض للفضائيات والصحف والمواقع الإخبارية الرسمية لا تشكل إلا 5% من خلال الإحصائيات التي تم رصدها بالنسبة للشباب، وتنظيم داعش فكرٌ خطير خلفه جهات دولية ودول متقدمة، ولا نستبعد ـ لا سامح الله ـ إذا ما تركت الحكومة العراقية الشباب يعيشون بصداقة مستمرة ودائمية مع الإعلام الاجتماعي والبطالة المقنعة فستكون هنالك صفحة جديدة لتنظيم آخر يكون نسخة أخرى من تنظيم داعش، وتكون أكثر تطوراً فتكون عائلة مطورة عن داعش.

المداخلات

- **الأستاذ حمد الله الركابي:** هل استطاع هذا الكم الهائل من الإعلام العراقي أن يسوق التجربة العراقية الجديدة بصورة حقيقية ويدافع عنها كخيار ديمقراطي ودستوري أم أنه انشغل في الدفاع الحزبي والطائفي والقومي؟ وما هي الطريقة الأمثل للنهوض بالإعلام العراقي؟
- **الدكتور فاضل البدراني:** إن الإعلام العراقي تعددت ألوانه، وكان يتسم بالإعلام المسيس، وهذه الحالة مقلقة، وهي أن يكون إعلاماً يتمحور في إطار طائفي وديني وعرقي وقومي ومناطقي، وأعتقد أنه كانت هناك كبوات للإعلام العراقي بدليل أن السنوات الماضية العجاف التي أدخلت داعش إلى العراق كان الإعلام السياسي واحداً من أسبابها، ولكن السنوات الثلاث الماضية وحدت الإعلام العراقي، ونجح إلى حد ما في تغيير هذه الصورة التي كان يعتمد عليها.
- **الأستاذ أحمد علي:** تأكيد جنابكم على أهمية حماية العاملات والعاملين بالصحافة. أود أن أطرح سؤالين لجنابكم، الأول: ما هي الدروس التي يمكن استقاؤها من التغطية الإعلامية لاستفتاء كردستان؟ وكيف ستؤثر على التغطية المستقبلية للانتخابات؟ وما هي مخاطر أو فوائد انتشار الجيوش الإلكترونية على الإعلام العراقي؟
- **الدكتور فاضل البدراني:** إن الإعلام العراقي انساق خلف الاستفتاء وأعطاه حجماً أكثر مما يستحق، بل مارس دوراً مسيساً في كثير من المحطات؛ فقد لاحظت محطات فضائية كبيرة كان لها دور في تأزيم العلاقة بين الحكومة والإقليم بالرغم من أن الاستفتاء لم يحظَ بالشرعية الدولية، بل حتى من الدول الصديقة للإقليم، ولكننا رأينا الإعلام العراقي أعطاه أهمية وجعله جزءاً من سياسة الفرض، وأن إحدى الفضائيات قالت: الجار السابع للعراق، فما معنى ذلك؟

بالنسبة إلى مخاطر الجيوش الإلكترونية، فقد أصبح كل شخص لديه مال يستغني به عن وسائل الإعلام التقليدية من الفضائيات والصحف والمواقع، وأصبحت هذه الجيوش

الإعلامية على شكل كروبات، وهي موجودة لدى الكثير من السياسيين وكثير من الشخصيات المتنفذة مالياً في ممارسة عمليات التسقيط، وهذه واحدة من السبل أو الجوانب السلبية التي يمكن أن تضعف الشخصيات الوطنية في البلد، فأي منجز لمواطن أو مؤسسة يمكن أن تستهدف من جانب هذه الجيوش فتضعفها وتشوه سمعتها.

ولكن من الحالات الوطنية للشعب العراقي عامة أنه لا يقبل انفصال الإقليم، فكانت الأصوات التي ظهرت على قناة العراقية مثلاً قبل الاستفتاء بيوم رافضة له، وذكرت بأننا أعطيناه أكثر مما يستوجب الأمر، وكان المفروض أن تكون نسبة التغطية الإعلامية لهذا الحدث 15% وليس أكثر، حتى لا نلفت انتباه الرأي العام الدولي، وبالنتيجة أريد أن أقول: توجد مؤسسات مخابراتية دولية لها تأثير على مؤسسات إعلامية مارست هذا الضخ الإعلامي حتى أقنعت قيادة الإقليم بأن الإقليم سيكون دولة.

- **الأستاذ عمر الشاهر:** أود أن أسأل عن تقييمك للجهد الأكاديمي في مجال الإعلام العراقي، هل تدرس المؤسسة الأكاديمية المجال الإعلامي العراقي وتبني مناهجها على أساس هذه الحالة؟ فنحن نلاحظ تخرج آلاف الطلبة من كليات الإعلام العراقي، ولكن معظمهم لا يتقن شيئاً من أصول الإعلام، كيف يمكن أن تعلق على هذا؟

- **الدكتور فاضل البدراني:** بالتأكيد نحن في الجامعات مع المؤسسات الإعلامية نتحمل جزءاً من المسؤولية؛ أولاً: لأن المنشاة الإعلامية والبنى التحتية في كليات الإعلام غير مؤهلة من حيث الاستوديو المتكامل ومن حيث توفير إمكانيات الجريدة وتوفير إمكانيات الموقع الإخباري؛ فعملية التدريس تعتمد بنسبة 75% على الدراسة النظرية و25% على ما هو متاح من إمكانات محدودة جداً.

وأيضاً لدينا جهود في تعشيق العلاقات مع المؤسسات الإعلامية بإرسالهم إلى المؤسسات الإعلامية ومشاهدة طبيعة العمل وأداء الزملاء الصحفيين في المؤسسات، وهنالك بعض الدورات التي تقام في المؤسسات الإعلامية يمكن أن يستفيد منها دارس كلية الإعلام أيضاً، وبالطرف الآخر فإن المؤسسات الإعلامية أخذت تفكر باستقطاب الصحفيين على أساس العلاقة والقرابة، وترى اليوم أكثر ما يوجد في المؤسسات الإعلامية من خريجي الإعداديات أو المتوسطات وخريجي الكليات العلمية حتى من كلية الطب؛ لأنه ببساطة نحن نسمي مهنة الصحفيين بالمهنة الطارئة التي تتعدد فيها الألوان.

- **الأستاذ عمر الشاهر:** لكن بالمقابل دكتور نتحدث عن جهود وتخصيصات كبيرة وعن أساتذة يتقاضون رواتب بالغة شهرياً، وعندما يأتي خريج الإعلام من المؤسسة الإعلامية ويريد أن ينافس في إطار الاحتراف فإنه لا يفقه شيئاً بخصوص الإعلام، ولا يعرف أن يكتب الخبر، وهو يتحدث عن أصول الخبر وشروطه، وإذا طلبت منه أن يكتب شيئاً عن الإعلام أو الصحافة فإنك تتفاجأ بمستواه، فالمسألة لا تتعلق فقط بالإمكانيات وانما تتعلق بالفلسفة، فما هو دور المؤسسة الأكاديمية في تصحيح كل مسار الاختلال الذي تحدثت عنه خلال المحاضرة، وهذا هو سؤالي الأساس: نحن نحتاج إلى مراجعة لدور المؤسسة الأكاديمية في الجسد الصحفي العراقي أو الجسد الإعلامي.
- **الدكتور فاضل البدراني:** اللوم موجود على المؤسسات الأكاديمية، ولكن مع ذلك فالكثير من المؤسسات بدأت تستقطب خريجي كليات الإعلام، ونجدهم الآن مذيعين ومراسلين وصحفيين ومقدمي برامج وحواريين، ونجدهم في الصحف وفي المواقع الإخبارية، فكثير من الخريجين يوجدون في المؤسسات ولكن مخرجاتنا من حيث العدد لا يمكن للمؤسسات الموجودة أن تستوعبها.

ولكن ليس كل خريج يكون صحفياً؛ فهنالك بعض الوظائف يمكن أن تستقطب الخريجين؛ فنحن في كلية الإعلام في الجامعة العراقية عندما يتخرج الطالب من المرحلة الأولى وينتقل إلى الثانية يستطيع أن يكتب خبراً متكاملاً، ولكنه يحتاج إلى مؤسسة تستقطبه، والمشكلة هي عدم وجود مؤسسات تستقطب هذه الأعداد الهائلة من الخريجين مما يقتضي إيجاد فلسفة جديدة تكون ملبية لطموحات ومهام ومتطلبات الواقع الإعلامي الجديد، ونحن دائماً نبحث عن المزيد من التقدم، ولكن المناهج الموجودة الآن في كليات الإعلام هي مناهج نظيرة لمناهج أكاديميات متقدمة وبإشراف اليونسكو.

- **د. طالب محمد كريم:** تكلم السيد المحاضر عن الرؤية الإعلامية بإيجاز، وأقول بصراحة علمية: لم أرَ أي رؤية بالمعنى الفكري لها، ومن ثم على من تقع مسؤولية صناعة الخطاب أو الرؤية الإعلامية؟ وما هي آليتها لتحويل الخطاب إلى سلطة للعمل على نقل النصوص عن طريق وسائل الإعلام المتنوعة التي لم يشر لها السيد المحاضر (التلفاز، الإعلانات المطبوعة، الإذاعة، التواصل الاجتماعي، الإنترنت، الصحف الورقية، المجلات، المدونات، الأفلام، السينما في الوصول إلى الناس وغرس المواد في أدمغتهم واستخدامها

للحصول على استجابات معينة، وهذا ما يطلق عليه نظرية حبل الاستجابة؟ وهل يمتلك المختص بالشأن الإعلامي إحصاءات للفئات العمرية؟ وكم من الساعات التي يقضونها مع وسائل الإعلام، (إذ استخدم عبارة التعميم المطلق حينما ذكر أن كل الشباب...)؟ وكم من هذه الفئات تتأثر بوسائل الإعلام؟

بمعنى آخر، هل الكلام يعتمد على إحصاءات وبيانات استقرائية أو مجرد تخمينات؟

- **الدكتور فاضل البدراني:** فيما يتعلق بالرؤية، نحن شخصنا كل وسائل الإعلام، وتحدثنا عن التلفاز مراراً وعن الجريدة ودورها وعن الموقع الإخباري وعن صفحات الإعلام الاجتماعي بما فيها التواصل الاجتماعي الفيس بوك باعتبار أن العراقيين من أكثر المستخدمين للفيس بوك بخلاف بلدان المنطقة وخاصة دول الخليج العربي التي تعتمد على تويتر، يعني أن موضوع النظرية التي يمكن أن تستخدم هنا هي نظرية الاستخدامات والإشباعات المتحققة منها، وهذه النظرية هي التي يمكن أن تغرس وسائل الإعلام عن طريقها كثيراً من المفاهيم والأفكار، ويمكن أن تحول أفكار المتابعين أو الذين يتعرضون للمضامين الإعلامية إن كانت تلفازية أو صحفية أو إلكترونية أو رقمية أو إذاعية.

فإن هذه الألوان الصحفية من خلال تطبيق نظرية الاستخدامات والإشباعات المتحققة غرست أفكاراً خطيرة جداً في السنوات الماضية، وقد أنتجت خطاباً طائفياً لدى العديد من الشباب، حتى من بعض الذين ظهروا عبر وسائل الإعلام.

وأعتقد أنه من خلال الإحصاءات والدراسات التي تشير إلى نسبة هذا الاحتقان الطائفي نعرف أنه بدأ يأفل بالسنوات الأخيرة ويقل تياره، ولكنها موجودة لحد الآن، وهذا بتأثير وسائل الإعلام الذي مارس عملية الضخ الفكري والتأثير النفسي على الشباب وما فوقهم، وهنالك من الخريجين وقعوا ضحايا، وليس الإعلام العراقي وحده الذي مارس هذه العملية بل الإعلام الغربي أيضاً.

إن الإعلام العراقي أصبح في كثير من الحالات تابعاً للإعلام الغربي، فالصفحات المظلمة قد مرت في التاريخ العراقي، وكل دولة لها تاريخ وفيه كبوات، ولكن للأسف فإن هذا الإعلام العراقي، ولا أقول كله، ولكن كثير من وسائل الإعلام فيما يتعلق بمتابعة الشباب، ولا أقول كل الشباب العراقي فبعضهم بدأ يتناغم مع تنظيم داعش من أبناء المناطق التي دخل عليها داعش؛ فإذا لم يكن هنالك فرصة عمل فسوف تستقطبهم بالتأكيد

بواجهات إنسانية، فنسبة كبيرة من الصفحات تدخل عليهم جهات إرهابية بواجهات إنسانية، لكن هذا لا يشمل كل الشباب، ولكن نسبة كبيرة منهم.

- **الأستاذ عمر الشاهر:** أشرت إلى قضية الإعلام والمسؤولية الاجتماعية التي يجب عليه أن يضطلع بها في المنافسة الإعلامية، فقضية المسؤولية الاجتماعية تتراجع أهميتها في أولويات المؤسسة الإعلامية، ونحن نتحدث عن منافسة في إعلام رأس مالي ربحي، عن إعلام لا شأن له بالأخلاقيات والملفات والقضايا والمعلومات؛ فقد شاهدنا كيف قام الإعلام الأمريكي بفتح ملف سجن أبي غريب في لحظة دقيقة جداً بالنسبة للولايات المتحدة؛ فخلق حرجاً كبيراً بالمؤسسة الرسمية.

وهنالك جدل مستمر بشأن المسؤولية الاجتماعية، فهل على الإعلام أن يتحول إلى مدرسة تربي الناس؟ وهل عليه أن يقوم بدوره بنقل المعلومات الدقيقة للمتلقي بناء على حاجتهم وحاجة المتلقيين لمعرفة هذه المعلومات، فقد بقينا ساعات ننتظر توضيحاً رسمياً يتعلق في الزلزال الأخير الذي ضرب العراق، وبقية المعلومات تأتي من مصادر غير رسمية، والإعلام الرسمي للأسف تأخر كثيراً حتى يقول للناس شيئاً يطمئن الجميع، فقضية المسؤولية الأخلاقية لا أعرف كيف يمكن أن تنسجم مع فكرة الإعلام الرأسمالي أو الربحي؛ فهو قائم على المنافسة، والإعلام العابر لفكرة الوطنية ومصالح الدول لا أظن بأن له هوية، والمؤسسات الإعلامية العابرة للقناة والتقاليد واللغات كيف يمكن أن تستوعب كل هذه المتناقضات حتى نحقق شكلاً مقبولاً من الإعلام؟

- **الدكتور فاضل البدراني:** عندما نتحدث عن المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام فهذا يعني أن تكون المؤسسة جزءاً من المجتمع، وتكون المؤسسة هي اللسان المعبر والهوية المعبرة عنه وعن آرائه وحاجاته، وعندما تتوفر هذه المسؤولية الاجتماعية فهذا يعني أن المؤسسة الإعلامية أكثر ما يهمها هو المجتمع وأكثر ما يكون خصمها هو السلطة عندما تجحف بحق المواطن والمجتمع، وعندما تجد هنالك بعض المشاريع التي توقفت فيكون للإعلام دور في تشخيص الخلل وفي تبصير الجهات الحكومية سواء كانت رسمية أو السلطة التشريعية؛ فالمسؤولية الاجتماعية هي شعار جميل ترفعه كل المؤسسات، ولكن عملية تطبيق هذا الشعار لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جداً منها لاعتبارات عديدة، وفي مقدمتها الصحفي نفسه؛ فهو دائماً يفكر بالشهرة، وخاصة الشباب، ولا يفكر بالمجتمع، وإذا ما اقتنص معلومة فهو يريد أن يظهر اسمه عليها

أو أن يظهر بطلاً في شاشات التلفاز، وأعتقد أن الزلزال الذي حصل قبل أيام في بغداد لاحظت من خلاله أداء كثير من المراسلين الصحفيين في الفضائيات وقد كانوا مرتبكين ولم يفكروا بالمسؤولية الاجتماعية، ولم ويعطوا توضيحات هادئة للزلزال، وظهر البعض مرتبكاً والآخر ضخّم المعلومات.

فتطبيق نظرية المسؤولية الاجتماعية في بلدان العالم الثالث محدود جداً، أما ما يتعلق ببلدان العالم المتقدم فأعتقد أن هذه النظرية تعمل بقوة، وسقفها عالٍ جداً من حيث التنفيذ؛ لأن الشخصية الغربية شخصية طبيعية عملية أكثر منها هوائية وعاطفية.

وفيما يخص سجن أبي غريب لو تلاحظ الصحافة الأمريكية منذ عام 1972 عندما كشفت فضيحة تويتر كيت على الرئيس الأمريكي آنذاك، وتمت إقالته في عام 1974، وبقيت الصحافة بأمجاد هذا اللون الصحفي الذي أطلق عليه بالصحافة الاستقصائية، وهو أرقى درجات الصحافة من حيث تطبيق المسؤولية الاجتماعية، ثم ظهرت أيضاً في فيتنام وكذلك في العراق في عام 2005.

وحتى في بلدان العالم المتقدم فهذا لا يشفع للصحافة في أنها مارست دور المسؤولية الاجتماعية بشكل صريح، صحيح أن سقف المسؤولية الاجتماعية عالٍ هناك، ولكن عندما تتعلق القضية بسمعة البلد وبتحديات وحرب تخوضها هذه الدولة مثل أمريكا أو بريطانيا أو فرنسا، فعملية تكميم وتلوين الخطاب الإعلامي وتطويعه لمصلحة الدولة ليس صحيحاً دائماً، لكن فيما يتعلق بمصلحة الشعب والمواطن، فالصحافة الغربية يكون لها دور كبير، على عكس ما نحن عليه في بلدان المنطقة وخاصة العربية وتحديداً العراق؛ لأنه نموذج خاص في موضوع الأداء الإعلامي؛ فهو نموذج أكثر ما سادت فيه الفوضى الإعلامية.

- **الأستاذ عمر الشاهر:** السؤال الأساس الذي طرحته على مستوى بناء الصحفي العراقي، ماذا فعلت المؤسسة الأكاديمية؟ ولا أعرف إن كان هذا السؤال يمكن أن ينسحب على المؤسسة الرسمية بكل تجلياتها، فإذا سألت الصحفيين العراقيين المهمين أو الذين اكتسبوا الخبرة: كيف تدربتم؟ فسوف يتكلمون عن تجارب ليس لها علاقة بالعراق؛ فمعظمهم يذهب إلى لبنان أو عمان وتلقى تجارب صحفية أو سمع معلومات على مستوى البناء الشخصي بالصحفي العراقي؛ فإنه لا يعرف حدود القانون أو حدوده هو أو مسؤولياته، ولا يعرف الفرق بين مسؤوليته الشخصية هو ومسؤولية المؤسسة، وأنا في تقديري لا يمكن إلا أن تعود القضية إلى الأماكن التي تخرج الصحفيون منها، واليوم في العراق منذ عام 2003

عندنا مواقع أكاديمية معروفة؛ لذلك فنحن نحتاج إلى إعادة النظر بالفلسفة التي تنتج صحفيين حسب حاجة السوق إليهم في اختصاصات الثقافة القانونية والوعي القانوني للصحفي، كل هذه الأمور أظن أنها غير منظورة في اعتبارات المؤسسة الأكاديمية.

- **الدكتور فاضل البدراني:** إن موضوع بناء الشخصية الصحفية هو بناء خاص، ولكن هذه الشخصية الإعلامية لا تختلف عن الشخصية العراقية في مجالات الحياة الأخرى، ونحن بحاجه إلى مزيد من الوعي والتطور الفكري، وهذه مسألة تنسحب على ما ذكرته في ضعف التشريعات القانونية والثقافة الحرفية والاحترافية الصحفية التي من المفترض أن يتحلى بها الإعلامي.

ثم ليس كل الصحفيين درسوا مفاهيم وثقافة الإعلام والتربية الإعلامية والإعلام الرقمي والتشريعات القانونية الإعلامية حتى تكون لديهم مثل هذه السلوكيات الإعلامية بحيث تشعر وتستشعر بأهمية المسؤولية الإعلامية المجتمعية.

إن الصحفيين الذين تخرجوا من كليات وأقسام الإعلام لديهم مثل هذا الحس الصحفي والهوية الصحفية المجتمعية، هذه الهوية التي تضع مصلحة المواطن في المقدمة، أنا لا أريد أن أدافع، ولكن من خلال تجربتي وأنا صحفي وأكاديمي وأتعايش مع الصحفيين الذين تخرجوا من كلياتنا وأقسامنا، أنا أعتقد أن السلطات الحكومية وطبيعة الأداء السياسي والمنظور السياسي الذي نعيش في كنفه منذ سنين طويلة هذا ترك إرهاصات سلبية وخلق خللاً في الشخصية العراقية.

وهذا لا يتعلق بقصور الفلسفة الإعلامية بقدر ما يتعلق بموضوع بناء الشخصية عبر أجيال؛ لأنه لو قارنا الشخصية العراقية الإعلامية العراقية مع الشخصية اللبنانية سنرى هنالك ديناميكية ووعياً أكثر من الشخصية العراقية الإعلامية.

ومن هنا أقول: إن المؤسسات الإعلامية التي تأخذ بنظر الاعتبار حاجة السوق الإعلامية والمجتمع العراقي لخطاب إعلامي وتوجهات إعلامية جديدة تمثل حركة فكرية للمجتمع العراقي زجت الصحفيين في دورات؛ لأن الأجانب والمؤسسات الصحفية في دول العالم المتقدم يجب كل شهر أن يدخل الصحفي في دورة على الأقل لبناء الشخصية في موضوع فن الأتكيت والبرتوكول وتحصين النفس وكيفية التعامل، إلى آخره من المفاهيم التي تعزز وتقوي شخصية الإعلامي.

- **الأستاذ عبد العوض:** هل من المفيد التشديد على الرقابة القضائية على الإعلام؟ خصوصاً وأن هناك محطات وظيفتها التشهير والطعن بالآخرين لأهداف سياسية... وهل للدولة خطة في تحييد مواقع الفيس بوك الداعية للفتنة والطائفية أو أن هذا محال.
- **الدكتور فاضل البدراني:** إن الرقابة القضائية لا بد أن تكون حاضرة ودورها فاعل؛ لأنها هي التي تحمي هذا المجتمع من إرهاصات وأداء منحرفين ومن خطاب مسموم خاصة بالعراق في بلد عانى ما عانى وخرج من كبوة، والآن هو يلملم جراحه بعد أن انتصر على تنظيم داعش وتحررت مدنه، فنحن في العراق ـ قبل أي دولة ومجتمع آخر ـ بحاجة إلى رقابة قانونية، ولكن هذه الرقابة لا نريدها أن تكون رقابة تكميم الأفواه أو تعيد تقاليد الإعلام التقليدي السابق الرقيب على النص سواء المكتوب أو المسموع أو المرئي، نحن نريدها أن تكون ضمن حدود تحمي المجتمع العراقي ولا تحمي المسؤول.

هنالك بعض المحطات الفضائية التي ظهرت على طريقة جريدة «حبزبوز» أيام زمان، هذه التي تظهر المسؤول أو المواطن أو الموظف على نحو سيء، وهي معروفة، وواحدة منها فضائية سومر وغيرها من الفضائيات التي تظهر بمستوى هابط، وهي تمارس عملية الإسفاف، وهما الصحافة والإعلام الهابطان، وهذا شبه إعلام؛ لأن لديه أفكار مرعبة ومزعجة ومقززة تجعل المواطنين غير المحصنين وبعض الأطفال والشباب يقلدون هذا اللون، وأعتقد أننا بدأنا نشاهد أكثر من فضائية بهذا التوجه.

وفيما يتعلق بدور الدولة وخطتها في تحييد مواقع الفيس بوك الداعية للفتنة الطائفية فإنها يجب أن تنتبه لهذا الموضوع؛ لأن هنالك أسماء صريحة واضحة تنعق بأفكار وأصوات طائفية مزعجة وغير مقبولة على صفحات الفيس بوك، فلو كان هنالك تفعيل للقضاء العراقي لموضوع قانون يتواءم مع موضوع النشر الإلكتروني لما انتشرت الطائفية عن طريق الفيس بوك، ونحن مازلنا نعيش قانون المطبوعات، ولكن هذا لا يمنع أنه في العام الماضي عندما تقدم شخص على شخص آخر بدعوى للقضاء العراقي، وتم استدعاؤه بعد أن تم تصوير هذه الصفحة بالاسم والمضمون، وتمت عملية محاكمته.

فنحن بحاجة إلى تفعيل هذا القانون في المحاكم العراقية لكي يكون أسلوباً للردع، ومن ثم على الحكومة العراقية أيضاً أن تظهر المسؤولين الذين يرفضون هذا الخطاب الإعلامي الطائفي؛ لأنه عملية متنامية اليوم؛ فالعالم كله يخشى أن يغرق في هذا الفضاء ويكون في موضوع الخطاب الطائفي عبر قنوات الإعلام الاجتماعية.

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مجاهد أبو الهيل الجابري

رئيس شبكة الإعلام العراقي

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

مجتمعُ متحاور : وطنُ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	ماجستير في علم الاجتماع
الجامعة	جامعة بغداد / العراق
سنة التخرج	2013

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / ذي قار / 1977
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	مستقبل

المؤهلات:

اللغات	العربية
الخبرات العامة	خبرة في مجال الإعلام ، الصحافة ، الشعر ، وعلم الاجتماع
المؤلفات المنشورة	عديدة منها: ديوان "مرايا العمياء" و "قاب شفتين أو أشهى"
المناصب السابقة	العمل مع منظمة "اليونسكو" لكتابة مدونة السلوك المهني الإعلامي ، والعمل مع مؤسسات إعلامية عديدة وإدارة العديد منها

تعد هيئة الإعلام والاتصالات من التجارب الأولى، وأما التجربة الثانية فكانت في شبكة الإعلام العراقي، والتجربتان هما في قطاع الإعلام الرسمي لا الحكومي؛ لأنه لا يوجد لدينا إعلام حكومي للدولة، بل هنالك مؤسسة تنظم هذا القطاع، وهي هيئة الإعلام والاتصالات.

في هيئة الإعلام والاتصالات عنوان حديث: دور المؤسسات الإعلامية الرسمية في العراق في تنظيم الخطاب الإعلامي، وكذلك في البث العام

إن هيئة الإعلام والاتصالات من المؤسسات المهمة الرائدة في المنطقة التي يقع على عاتقها الدور الحصري والوحيد لتنظيم قطاع الإعلام المرئي والمسموع في العراق، وهي تجربة مهمة يجب علينا مراجعتها بين فتره وأخرى، وهي تنظم قطاعي الإعلام والاتصالات من خلال الرؤية الجديدة في العلاقة بين الإعلام والاتصالات، العلاقة التي تحكمها التطورات والتقنية الهائلة التي حصلت في هذا المجال والتي جعلت الإعلام اتصالات، والاتصالات إعلاماً.

إن المشكلة الأولى التي واجهتها الهيئة أثناء عملنا هي عدم وجود الوعي المتبادل بين المُنظم والمنظَم له، بين هيئة الإعلام والاتصالات ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة في العملية التنظيمية؛ لأن العملية التنظيمية بحاجه إلى إدراك وشعور متبادل بأهمية الطرفين.

لقد كانت الهيئة تتعامل مع وسائل الإعلام بطريقة ربما تكون أقرب إلى المرحلية، وليس إلى حقب وأشخاص، فولدت قطيعة بين هيئة الإعلام والاتصالات ووسائل الإعلام المرئية، خصوصاً في الأزمات التي مرت بها البلاد والخطاب الطائفي والصراع السياسي، بحيث لم تتمكن الهيئة من تنظيمه وفق معايير البث والإرسال المعتمدة عالمياً ومحلياً والمتكئة على أخلاق المهنة وضوابط ومعايير البث والإرسال.

إن أهم العقبات والمعوقات التي واجهناها أن وسائل الإعلام العراقية أغلبها هي وسائل إعلام تابعة إلى أحزاب وكيانات سياسية، وهي لا تريد أن تعترف بمعايير المهنة وضوابط البث والإرسال ومدونات هيئة الإعلام والاتصالات؛ لذلك حصلت خطابات إعلامية كثيرة وخطيرة فتكت بالأمن المجتمعي والسلم الأهلي في الحقبة الفائتة؛ لذلك فإن الهيئة أحكمت قبضتها في فترة ما على هذا الخطاب الإعلامي حينما علقت رخص 10 محطات إعلامية فضائية في

العراق، منها ما هو عربي ومنها ما هو محلي، وهذه ولدت صدمة لدى وسائل الإعلام وصدت عن هيئة الإعلام نفسها، ففوجئت بحجم هذا القرار الذي وصفته قناة العربية بأنه مجزرة إعلامية، ولكن هذا القرار ولد رادعاً ذاتياً عند وسائل الإعلام في عدم اعتماد الخطاب الطائفي آنذاك؛ لذلك بدأت مرحلة جديدة من العلاقة التنظيمية بين هيئة الإعلام والاتصالات ووسائل إعلام القطاع الخاص.

إن هذه الهيئة مهمة جداً لو شرع لها قانون جديد، وسوف أتحدث عن قانون الهيئة؛ فقد كان قانونها هو الأوامر التي صدرت عن برايمر آنذاك في الأمر 56 الذي ينظم عمل الهيئة والأمر 66، وهذان الأمران من أهم الأوامر التي تنظم قطاع الإعلام في المنطقة وفي العالم، ولكن للأسف الشديد فإن الانطلاق من هذين الأمرين بإصدار تشريعين جديدين قانون الشبكة وقانون الهيئة، فقانون الهيئة تم التصويت عليه وقانون الشبكة قانون عالق بين أروقه مجلس النواب العراقي.

هنالك فرصة ما زالت مؤاتية لقانون هيئة الإعلام والاتصالات حتى يخرج مجلس النواب العراقي بتشريع يحمي وسائل الإعلام من هيئة الإعلام والاتصالات، ويحمي هيئة الإعلام والاتصالات من تمرد وسائل الإعلام واتكائها على الحرية المفتوحة التي هبطت على سماء بغداد فجأة دون أن تؤطر بأطر مهنية وأخلاقية، أتمنى ألّا نستعجل في تشريع هذا القانون وأن يكون حامياً للمشاهد العراقي والمتلقي من وسائل الإعلام، وتكون الهيئة هي الحامي والوسيط بين المشاهد ووسائل الإعلام التي تحمي المشاهد من الخروقات المهنية التي تحصل.

وبما أن القانون ما زالت قيد التشريع فنأمل أن يخرج هذا القانون إلى الضوء بطريقه مختلفة عن خروج قانون شبكة الإعلام العراقي.

وبما أنني على رأس الجانب التشريعي في مجلس أمناء شبكة الإعلام العراقي ثم انتقلت إلى الجانب التنفيذي فإنني على اطلاع بأن هناك مشكلات كثيرة جداً، وأصبحت هذه الشبكة من المناطق المتنازع عليها؛ لأن هناك تراكمات كثيرة لهذه الشبكة في قانونها وتشريعها وفي أدائها بحجم الإمكانات التي منحت لها، وحجم الإمكانات التي سلبت منها في عدد كوادرها، وحجم التدخل الوظيفي في خطابها الإعلامي الذي أوقع في كثير من الأخطاء، والحديث عن الشبكة يعني الجميع؛ لأنها من المؤسسات التي حالها حال الكهرباء؛ فهي أيضاً تدخل في كل بيت وتعمل ليل ونهار؛ لذلك أشرت إلى بعض المشكلات والمعوقات التشريعية والإدارية والأداء والخطاب في الماضي والحاضر في هذه الشبكة.

إن الشبكة تعمل بالأمر 66، وهو أمر سلطة الائتلاف، وكانت هناك مسودات كثيرة لقوانين كثيرة تم تشريع آخر قانون لها قبل عامين، وكنت من أكثر الأشخاص الذين تابعوا تشريعه والطعن فيه ثم تعديله؛ لأنه انطلق من أخطاء الماضي، ولم ينطلق من استحقاقات المرحلة والدولة والوطن والمشاهد العراقي والتجربة والتنافس مع وسائل إعلام القطاع الخاص، ثم إن وسائل إعلام الشبكة هي الوحيدة التي تنافس المئات من وسائل الإعلام في العراق والآلاف في الوطن العربي والعالم؛ لذلك فالشبكة ستكون دائماً في دائرة الضوء وفي دائرة الخطر والمنافسة، ولا يمكن لها أن تتفوق ما دام هناك منافس من القطاع الخاص يمتلك حرية هائلة في اختيار كوادره وميزانيته وأجهزته ومعداته، بينما نحن لا نستطيع شراء حاسبة للكرافيك أو مايك للصوت أو فديو للستوديو دون المرور بسلسلة إجراءات معقدة.

لقد بقي القانون بعد تشريعه لأكثر من سنة وشهور في منطقة الطعن والدوائر القضائية؛ لأنه تم الطعن فيه من أكثر من جهة، وقد كنت من أحد الطاعنين في هذا القانون حيث تم الطعن بـ23 مادة منه؛ لأنه شُرِّع بطريقة مستعجلة وبردة فعل على أخطاء سابقة، وعدم استقرار القانون وبقاؤه قلقاً على طاولات القضاء ومجلس النواب أدى إلى منطقة فراغ تشريعي في الشبكة أدت إلى أخطاء كبيرة بدأنا ندفع ضريبتها وثمنها الآن.

القانون فيه جنبة مهمة جداً أخرج الشبكة من القطاع العام وجعلها أقرب إلى القطاع الخاص، ولكن هناك مشكلات واجهت هذه الرؤية، وهي أن أجهزة الدولة الرقابية والإدارية والمالية ما زالت بعيدة كل البعد عن إدراك خصوصية الشبكة والعمل الإعلامي والمشكلات التي تعاني منها الشبكة، وسوق الإعلام الذي تنافس به ووسائل الإعلام الخاص.

ربما تواجهني الكثير من الاعتراضات من زملائي وهي: ما هو دور مجلس الأمناء؟ ولماذا يوجد مجلس أمناء بهذا العدد؟

أعتقد أن وجود مجلس أمناء لهذه الشبكة المستقلة إدارياً ومالياً يجب أن يعزز هذا الدور؛ لأن القانون أعطى للمجلس صلاحيات مالية وإدارية في منطقة التشريع، والمجلس سيكون صمام أمان هذه الشبكة ومرجعيتها المالية والإدارية والتشريعية، ولكن للأسف الشديد فإن قانون الشبكة الذي أعطى لمجلس الأمناء هذه التشريعات لم يلغِ التشريعات المتعلقة بها، مثلاً مجلس الأمناء يقر ميزانية الشبكة ونظام خدمتها وسلم رواتبها، لكن ما زالت وزارة المالية ومكتب المفتش العام والجهات الرقابية والتعليمات الحكومية سارية على الشبكة

في الوقت الذي يقوم مجلس الأمناء بكل هذا الدور لكي يحمي كوادر الشبكة من التسرب إلى وسائل الإعلام في القطاع الخاص، فيستكثرون على الشبكة رواتبها ومخصصاتها التي هي قليلة جداً بحيث إن راتب إعلامي في قناة خاصة أكثر من راتب رئيس الشبكة أو عضو في مجلس أمنائها.

ومع عدم إدراك هذه الاستقلالية المالية وبقاء الشبكة معلقة بخيط في وزارة المالية والأمانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب المفتش العام وخيط لمجلس الأمناء في هذه الشبكة، كل ذلك ولّد شعوراً خطيراً جداً عند العاملين في الشبكة، أعني الفئة الإعلامية وليس الفئة الساندة، هذا الشعور ولّد عندهم خمولاً وظيفياً وليس إبداعي، وهذه إحدى الكوارث التي نواجهها في عمل شبك' الإعلام العراقي، وهي أن يتحول الإعلامي إلى موظف يستسلم لشعور استلام راتبه في نهاية الشهر غصباً على رئيس الشبكة ومجلس أمنائها وإدارتها الوسطية، هذا الشعور ولّد عدم إبداع وعدم تناغم مع هذه المؤسسة؛ فانتقل الكثير من زملائنا إلى وسائل الإعلام الخاص على حساب عمله المهني والوظيفي.

إن وجود المؤسسات الإعلامية بالقطاع الخاص زاحم الشبكة على كوادرها وعلى كفاءاتها، فمنهم من يعمل بطريقة غير معلنة، ومنهم من انتقل أو ترك الشبكة وذهب؛ لأن هناك فجوة مالية كبيرة في المستحقات بين الشبكة والقطاع الخاص وإعلامه.

وأعتقد أن أحد أسباب الملاحظات الكثيرة والسهام الكثيرة الموجهة إلى شبكة الإعلام العراقي هو عدم استثمار كادرها الموجود وعدم فهم وإدراك المؤسسات الأخرى ـ خصوصاً المالية والإدارية بالدولة والتي يتعلق عمل الشبكة معها ـ لطريقة عملها؛ فهذه إحدى المشكلات الكثيرة التي ولدت هذا الحضور الضعيف والخجول للشبكة وعدم مواكبة التطورات التقنية والإبداعية والفنية الموجودة في الشاشات الأخرى؛ بسبب عدم تحديث الكادر، فهنالك كادر كبير في الشبكة؛ فلدينا 600 موظف أو مهندس، أكثرهم انتهت خدمتهم الفعلية؛ وذلك لأن التكنولوجيا والهندسة تغيرت كثيراً، والعاملون الآن فعلاً من الداخلين في الخدمة الحديثة في الدائرة الهندسية هم أقل من 20 مهندساً، ولدينا 600 مهندس أكثرهم من المهندسين التقليديين مع تطور التكنولوجيا في ظل هذا التطور الكبير السوشيال ميديا الذي جعلنا في وادٍ والعالم في وادٍ آخر.

أيضاً هناك الكثير من المعوقات الإدارية والمالية والقانونية والتشريعية تقف أمام الأداء الإعلامي والمهني في الإعلام، والذي جعل الشبكة موضع انتقاد كثير من الزملاء، والحق لهم

طبعاً، ولكن هنالك أسباب كثيرة أدت إلى هذه الأخطاء، وهذا التراجع المهني حصل في فترات كثيرة، وربما ما زالت عدوى الأخطاء المهنية سارية تنقلها من جيل إلى آخر، ونحن اليوم ورثنا أخطاءً متداولة منذ تأسيس الشبكة ولحد الآن.

ومما جعل الشبكة متأخرة عما يدور في العراق والمنطقة هو أن عمل الشبكة أقرب إلى الوقائع العراقية؛ لأن لها الخبر الفصل، وهي لا تعتمد على السبق الصحفي، فبقينا ننتظر مصداقية الخبر وليس السبق الصحفي، وكذلك مصادر الخبر التي هي أكثر الوزارات والمؤسسات والمكاتب الإعلامية التي تسرب الخبر إلى غيرنا بمجرد أن يبدأ الخبر بالنضوج فيتسرب إلى وسائل إعلام القطاع الخاص.

إن شبكة الإعلام العراقي هي شبكة وظيفية مع الأسف، والعاملون فيها يعملون على وفق نظام وظيفي؛ لذلك لا يبقى فيها إلا من لديه خفارة؛ ولذلك فإنني أعتقد بأن هذه كارثة كبيرة، وهي وجود مؤسسة معنية بالإعلام تعمل بشكل وظيفي، وهذا هو أحد أسباب تدهور الشبكة وتخلف أدائها وتراجعه إلى الوراء.

إن الشبكة مستضعفة من أصحاب القرار السياسي والنواب والمسؤولين؛ لأنهم يأمنون خطاب؛ فخطاب الشبكة يدخل في منطقه الابتزاز، ولا يمكن أن يدخل في منطقه الكذب والافتراء والتضليل؛ لذلك لا يخاف منها أحد؛ فهم يتبرعون بالأخبار العاجلة والمعلومات المهمة لوسائل إعلام أخرى، بينما الشبكة بقيت شاشة استعراضية للمسؤول ولكثير من أصحاب القرار.

فالشبكة شاشة مغضوب عليها من بعضهم؛ لأنهم يعاملون الشبكة على وفق أخطاء سابقة حصلت وفق تغييب كان متعمداً للشبكة من جانب بعض الأطراف والوجوه، فالشبكة تعمل كذلك بأمزجة العاملين الذين لديهم شعور وظيفي بأنهم موظفون للدولة؛ فيجب أن يكون ولاؤهم مطلق لها؛ وذلك لأنه يخاف على وظيفته وخاصة الطبقة الأولى بالشبكة، وإن أكثر المسؤولين العاملين في الشبكة يتبرعون بالولاءات دون أن يطلب منهم ذلك لا من حكومة ولا من برلمان، فبيع الأخبار وتداولها والترويج لهذا وذاك من الأخطاء المهنية الموجودة في شبكة الإعلام العراقي.

كذلك إذا جعلنا القانون يعبر عن نفسه واحترمناه احترمته الجهات المالية والإدارية في الدولة.

والروتين الموجود والقلق الإداري والمالي في الشبكة جاء من الحكومة أو من الدولة العراقية بسبب المنحة المؤقتة التي تعطى للشبكة لحين ما تعتمد الشبكة على استثمار موارده وتمويل نفسه من خلال هذه الموارد.

والآن هذا النظام الداخلي ونظام سلم الرواتب ونظام الخدمة الذي قسم الشبكة إلى ثلاث فئات: فئة الجهات الساندة الإدارية والمالية والقانونية والهندسية، والثانية الفئة الإعلامية في الشبكة، والثالثة ـ التي ربما بعد عشر سنوات أو أكثر ستتجه إلى الفئة الثالثة ـ وهي فئة كبار المبدعين بالإعلام.

وفي الجوانب الفنية فهذا النظام ذهب من دائرة إلى أخرى فمن الأمانة العامة إلى مجلس الوزراء إلى وزارة المالية إلى وزارة الشورى ومجلس الدولة حالياً، ورجع اليوم ـ وقد تعبنا فيه على مدى شهور لإنضاجه ـ إلى الوراء، وكذلك أعادوا ربط الشبكة بالأجهزة الرقابية والمالية، في الوقت الذي فيها جهاز رقابي ومالي، وهو مجلس أمنائها.

نحن طرحنا مشروع استثمار موارد الشبكة؛ ففيها موارد كثيرة وهي الاستوديوهات، وأكبر مطبعة في الشرق الأوسط وأكبر استوديو موسيقي في الشرق الأوسط، وفيها صحف وSNG وخدمات كثيرة غير مستثمرة وغير مفعله وغير متاحه للجميع، فإما أن تمنح مجاناً لمساعدة وسائل إعلام القطاع الخاص أو تستثمر عل الأقل بأن تستأجر.

فإذا نجح مشروع استثمار موارد الشبكة وتمويلها من مواردها وعزل الشبكة عن هذه البيروقراطية فإنني أعتقد بأنه سيكون هنالك أفق للنجاح.

وكذلك إذا منحت الشبكة صلاحية إدراج كفاءات جديدة وإيقاف هذا التدفق الوظيفي الهائل عليها؛ لأن الشبكة فيها أكثر من 1000 شخص يقرأ ويكتب، وفيها العشرات بل المئات من الموظفين الذين وظفوا بطرق خاطئة بالمحسوبية والوساطات، وكذلك فيها كثير من العاملين الذي خرجوا عن الخدمة الإبداعية؛ لأن الإعلام منطقة إبداع، خصوصاً في المجالات الفنية والغرافيك والمونتاج وما إلى ذلك، فالشبكة الآن تعاني من ترهل وظيفي كبير جداً، وهو الذي أوقعها في هذه المشكلة الإبداعية.

والمشكلة الأخرى هي أنه لا يمكن لنا محاسبة المقصرين في هذه الشبكة؛ فكل إعلامي وكل عامل في الشبكة تقف وراءه جوقة من المسؤولين والسادة النواب المحترمين وكثير من الوساطات؛ فلذلك؛ هو محتمٍ بالعديد من المصدّات التي تمنع المسؤول في الشبكة من

محاسبة المقصر، يعني أني إذا أردت أن أحاسب مقصراً في عمله فستنهال عليّ موجة من الوساطات والتهديدات أحياناً والبيانات التي تدافع عن حرية التعبير.

إن أحد أسباب بقاء الشبكة في هذ المنطقة من الاشتغال هو موضوع مقدس لا يمكن المزايدة عليه، وهو موضوع أن الشبكة اتخذت خطاباً تعبوياً، وما يبرر هذا الخطاب وجود معركة شرسة ومقدسة مهمه ضد داعش تقوم بها القوات الأمنية بكل أصنافها، فيجب أن ندعم هذه المعركة من خلال التعبئة والأنشودة والبرامج والترويج، وهذا الموضوع جعل الشبكة تبقى في منطقة الاشتغال التعبوي، ولم تذهب إلى منطقة الاشتغال الحرفي والمهني، والآن بعد الانتصار الكبير والمفرح والمقدس يمكن للشبكة أن تنطلق إلى فضاء آخر غير الذي كانت تعمل فيه.

إن الشبكة ستطلق قناة IMN، وهي قناة العراق الدولية التي سوف تخرج عن المحلية، وسيكون خطابها خطاب دولة وتصدير لهذا الخطاب إلى المتلقي والمشاهد العربي، وهو الخطاب السياسي والأمني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي والتاريخي.

هذه القناة لأجل استعادة الحضارة بواسطة عناصر الدور البرامجي والإخباري الجديد لقناة IMN، وستنطلق هذه القناة إذا بقيت في الإدارة في هذه الشبكة خلال أسابيع إن شاء الله، وسيكون الخطاب المحلي من مهام قناة العراقية، والخطاب الدولي والمحلي من قناة IMN.

كذلك وكالة الأنباء العراقية مضى لها أقل من السنة ولم تعلن عن نفسها إلى هذه اللحظة، وهي قريبة الإنطلاق، وستعتمد على المصداقية وليس على السبق الصحفي ولا الشائعة والتضليل، فهذه الوكالة ستكون مرجعية مهمة، وأتمنى من كل المسؤولين والوزارات والمؤسسات الحكومية الرسمية ومؤسسات الدولة أن تكون الأولوية في منح الخبر لهذه الوكالة لكي يأخذ الخبر مصداقيته، وتكون الوكالة مصدراً للخبر.

وكذلك أسسنا غرفة أخبار مشتركة للشبكة توحد هوية الخطاب الخبري، وتكون فيها قناة IMN الإخبارية ووكالة الأنباء وإذاعة جمهورية العراق وجريدة الصباح، وكل المؤسسات الموجودة في الشبكة ستنطلق أخبارها من غرفة الأخبار المشتركة الموحدة، وتكون هنالك هوية في صناعة الخبر وأولوية في بثه ووقته وعجالته.

نحن بحاجة إلى إصلاحات كثيرة تبدأ من مزاج العاملين فيها، ونحتاج إلى إصلاح من قانون الشبكة ابتداء من تلقي الخطاب الإعلامي من الطبقة السياسية، وكذلك أن نؤسس لحالة تصل شبكة الإعلام العراقي بها إلى البث العام وليس شبكة إعلام تابعة لجهة أو لفئة معينة؛

لأن هناك مشكلة كبيرة في الدولة العراقية هي أنها لا تمتلك وسائل إعلام سوى شبكة الإعلام التي تمول جزء من ميزانيتها من المال العام، ومثل هذه الشبكة يجب أن تعطى الحرية ويدافع عنها لا أن يشكك بخطابها وأدائها.

إنني متفائل جداً؛ لأن في شبكة الإعلام العراقي كوادر ممتازة جداً غير مستثمرة، وهناك إمكانات للاستثمار، ولكن هناك أسئلة هي: كيف نترك الشبكة تعمل وفق قانونها الخاص؟ وكيف نحميها من القراءات الخاطئة من جانب الجهات الرقابية والمالية والإدارية؟ وكيف نعزل الشبكة عن هذه البيروقراطية الموجودة في نظام الدولة؟

أنا سعيد جداً بوجودي في هذا الحوار، وأشكر مركز الرافدين للحوار، هذا المركز الرائد في جمع وخلق بيئة إعلامية وسياسية ومنطقة آمنة للحوار يشترك فيها الجميع، أتمنى لشبكة الإعلام العراقي ولبرامجها السياسية أن تحذو حذو مركز الرافدين للحوار الذي يوجد فيه أكثر من صوت ومن رأي ومزاج، ونحن نعد بشبكة إعلام عراقي قادرة على أن تكون كذلك نعد بأعلام عراقي يخرج من محليته إلى فضاء أوسع فتشمل الفضاء العربي والدولي، هناك وكالة أنباء ستكون في اللغة الكردية والتركمانية والإنكليزية، وسيكون هناك خطاب يصدر إلى الخارج بطريقة مهنية.

المداخلات

- **الأستاذ حمد الله الركابي:** مداخلتي من شقين:

الأول: نسمع بين الحين والآخر شكاوى عديدة من جانب بعض العاملين في شبكة الإعلام العراقي، فما هي خطواتكم الإصلاحية لتصحيح مسارها؟ ولا سيّما أن الكثير من الأصوات ترتفع دائماً، وتطالب بالإصلاح وإبعاد الشبكة عن التجاذبات السياسية والمحسوبية والعلاقات الشخصية.

والثاني: ما هو برنامجكم بعد اختيار بغداد عاصمة للإعلام العربي؟ وهو حدث مهم؛ لأنه يتزامن مع انتصارات العراق على عصابات داعش الإرهابية...

- **الأستاذ مجاهد أبو الهيل:** إن الاعتراضات والشكاوى من جانب العاملين بالشبكة تدخل في مسألة أن أكثر العاملين بالشبكة يعتبرون أن الشبكة مصدر لأرزاقهم، ولا يريدون أي أفق للتطور والإصلاح، حيث إن الإصلاح يبدأ بتوزيع العاملين واستثمارهم من جديد؛ لأن أكثر العاملين استلموا الراتب نهاية الشهر، وهم يعملون بمؤسسات أخرى؛ فهناك ملاحظات جديرة بالاهتمام، هي ملاحظات مهنية يومية أتلقاها وأستمع لها وأستجيب لها، وهناك ملاحظات تدخل في محاولة كبح جماح أي محاولة لإصلاح الشبكة من خلال أي تعليمات إدارية جديدة؛ وقبل أيام أصدرتُ كتاباً أثار جدلاً كبيراً، وهو منحي صلاحية الإجازة الإجبارية، وهذا الكتاب لم يكن بمنتهى الجدية، وإنما كان رسالة للعاملين بالشبكة في أن هناك رغبة من الإدارة ليكونوا كفوئين في عملهم؛ لذلك حصلت ضجة كبيرة من جانب غير الكفوئين تحديداً.

إن برنامجنا لاختيار بغداد عاصمة للإعلام العربي مخصوص بهيئة الإعلام والاتصالات، ونحن إذا منحنا دوراً بهذا البرنامج فسنقوم به وستكون بغداد جديرة بهذا العنوان؛ لأنني من 2015 طرحت موضوع بغداد عاصمة حرية الإعلام العربي، ولكن لم يؤخذ بهذا المشروع للأسف الشديد، والآن بغداد عاصمة الإعلام العربي، ويجب أن تكون حاضنة

جيدة وجديرة بهذا العنوان؛ لأن هذا العنوان كبير جداً، وتوجد حرية، ويوجد إعلام محلي وعربي في العراق، ولكن هذا الإعلام ما زالت تشوبه بعض الأخطاء والهنات هنا وهناك، وعلينا أن نكون جديرين وناهضين به هناك، ونحن كشبكة لدينا خطة سنقدمها للجهات الأخر ى المعنية بهذه الفعالية، ولكن الشبكة شريكة بها وليست أساس بالموضوع.

وعندنا خطة مهمة جداً، وأعتقد أن الشبكة تخطط بطريقة علمية وموضوعية لانتصار العراق على داعش وإعلان يوم النصر الكبير، فهناك خطة مهمة جداً توثق النصر سياسياً واقتصادياً ومحلياً وعربياً ودولياً، وكيف نستثمر هذا النصر؟ هناك خطة بنيوية مهمة جداً للمناطق المحررة طرحنا خطة على الدولة والحكومة وحصلت موافقات كثيرة لاستيعاب النصر واستيعاب تجربتنا مع داعش وما خلفه داعش من دمار على الإنسان وعلى الوطن، سنستوعبها درامياً إن شاء الله على شكل مسلسلات وحلقات درامية.

- **الأستاذ ضياء السامرائي:** اطلعنا قبل فترة على كتاب يحمل توقيعكم، تقترحون فيه منح بعض موظفي الشبكة إجازة إجبارية... أتمنى أن تضعنا في صورة أجواء هذا الاقتراح... أسبابه، ونتائجه المتوقعة، ولماذا اعترض عليه مجلس الأمناء؟
- **الأستاذ مجاهد أبو الهيل:** لقد استمعتم لبعض المعوقات الموجودة في شبكة الإعلام العراقي التي أهمها الترهل الوظيفي والأعداد الكبيرة في الشبكة والتدفق بالتعيينات للأعوام السابقة، والشبكة فيها الآن أكثر من 4000 موظف، أكثرهم عقود وأجور يومية، وأكثر هؤلاء الموظفين غير منتجين، وكذلك الموظفون الذين على الملاك الدائم، وبعضهم غير منتج؛ لأنهم مؤمنون انه بوصول رواتبهم في نهاية الشهر؛ لذلك فلا يوجد لديّ أفق للتغيير سوى هذا الكتاب الذي كان يحمل رسالة تحفيز للعاملين الكفوئين وغير الكفوئين؛ فالكفوء يجب أن يكافأ، ولكن غير الكفوء يجب أن يشعر بوجوده غير المرضي في الشبكة، والقانون منح صلاحية لمجلس الأمناء بعد تعديل قانون الشبكة الجديد وإقراره أن ينتقل الموظفون العاملون في الهيئة العراقية العامة للبث والإرسال إلى شبكة الإعلام العراقي بالعدد الذي تحتاجه الشبكة، ولكن حصل أن نقل الجميع من الهيئة إلى شبكة الإعلام العراقي بشكل كامل ودون أي معايير ودون أي انتقاء واختيار، والآن الكادر الموجود كبير جداً، وأصبح عبئاً على التطوير؛ لأن وجود كادر بهذا الحجم، والبعض منه غير منتج أدى إلى نتائج خاطئة بالأداء، وأنا لا أتوقع من هذا

الكتاب نتائج إيجابية؛ بسبب مواجهته بهجمة شرسة وباتهامات وبيانات من مجلس الأمناء ومجلس النواب وبعض أعضاء مجلس النواب خصوصا بعض أعضاء لجنة الثقافة والإعلام المحترمين دون أن يقرؤوا خلفية وماهية هذا الكتاب.

وأنا أعول كثيراً على المستقبل؛ لأنه يجب أن نختار في المستقبل الذين دخلوا بطريقة قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق، هذا المبدأ الذي نعمل به جميعاً نتيجة المنظومة الأخلاقية والبعد الأخلاقي والإنساني الذي تعيشه مؤسساتنا، ولكن مؤسسة مثل شبكة الإعلام العراقي يجب أن تعمل بكفاءات متخصصين وكفوئين ولا تعمل بهذه الطريقة الخيرية؛ فهي ليست مؤسسة خيرية بالتأكيد.

- **الأستاذ نصير الكعبي:** كيف تنسجم شكواكم من مشكلات الشبكة الداخلية مع خطتكم لإطلاق محطة فضائية جديدة؟ هل نفهم أنكم اتخذتم بعض الإجراءات لمعالجة المشكلات؟ وما هي طبيعتها؟
- **الأستاذ مجاهد أبو الهيل:** بالتأكيد واجهت معوقات كثيرة إدارية ومالية ومزاجية في هذا المشروع الذي أطلقته قبل سنة، يوم كنت رئيساً لمجلس الأمناء، وأطلقت قناة العراق الدولية AMN، هذه الانطلاقة التي بدأت فعلاً بكوادرنا الموجودة هناك المكونة من مجموعة طيبة من المهندسين، وأنا أتحدث معكم الآن وهم يتصلون بي؛ لأنهم يقومون بعمل متواصل ليل نهار، وكذلك مجموعة من الإعلاميين الجيدين الذين سوف نطبق بهم نظرية جهاز جهاز النخبة، وسوف نختار مجموعة من الجيدين لهذه القناة.

هناك معوقات كثيرة بالتأكيد، ولكن هناك أمل غير معلق بخيط أسود كما يقولون، هذا الأمل دفعنا فيه ضريبة الوقت والجهد والصحة والعافية والسمعة، ولكننا إذا أردنا أن ننطلق فيجب أن نضحي بكل هذه الأشياء؛ لأن قناة العراق العربية أو الدولية يجب أن يتغير خطابها وتتغير صورتها؛ هناك شباب يعملون ليل نهار من أجل خلق صورة جميلة ورائعة، وتعكس كل الجمال والألق العراقيين والحضارة العراقية إلى المشاهد العربي.

وهناك اشتغال مهم جداً لهذه القناة على مستوى الشكل والمضمون؛ فهناك دورة برامجية وإخبارية تكون على رأس كل ساعة إما موجز أو نشرة على نحو متواصل حتى بعد منتصف الليل إلى الصباح، وهناك دورة برامجية غير مترهلة فيها برامج مهمة ومنوعة ورصينة، وسوف نخرج عن المحلية بهذه القناة، وتكون الجوانب المحلية من اختصاص قناة العراقية الأولى.

- **د. طالب محمد كريم:** بودّي أن أغتنم فرصة المحاضرة في طرح جملة من الأسئلة:

1 ـ كيف تعاملت شبكة الإعلام العراقي مع تحليلات العنف والكراهية والقسر والإرهاب؟

2 ـ وما هي المصادر البحثية التي اعتمدتها الشبكة في سبيل كشف مقدار تعرض الجمهور لوسائل الإعلام ومقدار العنف الذي يرتكبه أفراد ذلك الجمهور؟

أحاول أيضاً أن أدخل إلى منطقة أخرى (رسم استراتيجي) من خلال مجموعة من النقاط...

أ ـ هل أدخلتم تعديلات على عرض وسائل الإعلام للعنف التي تعزز تقديرات الجمهور للجريمة والعنف؟

ب ـ ما هي البرامج التي يمكن أن تكون ذات صلة مباشرة بالقلق والخوف من الإيذاء؟

ت ـ ألا تعتقد أن هناك علاقة كبيرة بين التعرض لبرامج إجرامية وقبول البعض من الجمهور للأفكار التي تتحيّز ضد الحريات المدنية؟

ث ـ ألا تعتقد أيضاً أن التسليط على مشاهدة التلفزيون (البرامج التي تهتم بالجريمة والإرهاب) تميل إلى خلق فرضية أن المتهم مذنب وليس بريئاً؟

بمعنى آخر: هل لديكم مركز دراسات يضم جميع الاختصاصات القريبة من الإنسان وحياته الاجتماعية في سبيل تنظيم الأفكار وتوجيه الوعي للمتلقي نحو أهداف حقيقية تمتلك الدقة في اختيار المفردات، وتوجه الهدف نحو المعنى المطلوب خشية تشابك المفاهيم وتداخل المفردات التي تشوه الصورة؟

- **الأستاذ مجاهد أبو الهيل:** دكتور طالب، دخلت في منطقة خطرة ووعرة جداً، فأغلب وسائل إعلامنا ومؤسساتنا لا تمتلك مراكز للدراسات المهمة، وهذا الموضوع مهم جداً وخطير يتعلق ببناء الإنسان والأسرة والمجتمع، وقد أسست قبل سنة مركز العراقية للدراسات والأبحاث، وفيه أسماء وكتّاب مهمون ربما بعضهم يسمعني الآن أو سيسمعني بعد حين، ولكن للأسف الشديد أرجع إلى أصل المشكلة، وهي أن العامل بالشبكة هو موظف يبحث عن رزقه، ولم أستطع منذ سنة تقريباً أن أأسّس عقلاً منفصلاً للشبكة غير عقل الإعلامي، وهو العقل المخطط، ولكن إلى هذه اللحظة ما زال خطاب الشبكة خطاباً إنشائياً غير معتمد على مراكز رصينة للدراسات والأبحاث، وهذه الموضوعات التي سألت عنها مهمة جداً، وأعتقد أن هناك بر امج في الدورة القادمة، دورة برامجية ستعالج هذه الموضوعات وتدخل في هذه المنطقة، ولكنني أقولها: سنعمل كثيراً على

أن يكون بالشبكة عقل منفصل، وهو نخبة من الإعلاميين والمفكرين والأساتذة والباحثين حتى يمارسوا هذا الخطاب.

وقد تعاقدنا مع أسماء بحثية مهمة، ولكن للأسف الشديد بعد فترة أجده في مكتب العراقية في دولة أخرى دون إنتاج، بينما كان هو ينتقد العراقية بأعلى صوته، وأغلب زملائنا الذين يعملون في العراقية ينتقدونها سابقاً، وحينما يدخلون إلى الوظيفة فيها يتحولون إلى جزء من هذا الخراب الموجود وجزء من عدم الاكتراث لهذه المؤسسة، وكأنها مؤسسة للعيش فقط وليس للإنتاج.

- **الأستاذ ناظم كريم:** طبيعة علاقة الشبكة برئيس الوزراء ومكتبه... هل هناك تدخل أو تداخل؟ هل هناك توجيهات أو تنسيق؟

وماذا عن الرئاسات الأخرى... والأحزاب أيضاً؟... هل يحاولون أن يتدخلوا في عملكم؟

- **الأستاذ مجاهد أبو الهيل:** الحمد لله لا يوجد وصي على الشبكة من إي من الرئاسات الثلاث؛ فمكتب رئيس الوزراء لا يتدخل في عمل الشبكة عدا إرسال بعض الخطابات والبيانات والمؤتمر الصحفي الأسبوعي، ونحن مكلفون بأن ننقل نشاطات الحكومة والدولة والبرلمان للمجتمع العراقي، وهذا يحصل بكل تأكيد، ولكن لم ولن يحصل أي تدخل في عمل الشبكة على الإطلاق كما قلت في معرض حديثي السابق، وإن هناك بعض العاملين بالشبكة يتبرعون بولآت لم تطلب منهم على الإطلاق.

لا يوجد تدخل من الأحزاب، وإنما توجد ضغوطات وإحراج من هنا وهناك لبث مؤتمر أو خطاب أو فعل سياسي معين، ولكن الشبكة غير ملتزمة وغير ملزمة بهذا، يعني أن هناك أداء جديداً للشبكة بدأت الأحزاب تحترمه، ونحن قد اقتربنا من الانتخابات؛ فلذلك أعتقد بأننا أمام ضغط كبير وإحراجات كثيرة، ونحن نحاول ألّا نكون منطقة للصراع والخطابات المتشنجة، ونكون مع الجميع، وتكون الشبكة للجميع.

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

مشرق عباس

مدير مؤسسة NAS الإعلامية

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R . C . D

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

Al-rafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعُ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	بكالوريوس في العلوم السياسية
الجامعة	جامعة بغداد / العراق
سنة التخرج	.

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق /
محل الاقامة الحالي	العراق /
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية /
الخبرات العامة	خبرة في مجال الاعلام والكتابة في الصحف والمجلات
المؤلفات المنشورة	دراسات وبحوث في الشأن العراقي
المناصب السابقة	مؤسس ومدير قناة NRT ، سكرتير تحرير جريدة النهضة ، خبير اعلامي ومستشار لدى عدد من المنظمات الدولية والمؤسسات الاعلامية

لقد أكد عباس في محاضرته بأن هنالك ثلاث قضايا أساسية، الأولى تتعلق ببعض الملاحظات حول المحاضرات السابقة للزملاء الأعزاء، والثانية تخص خطاب الكراهية في الإعلام العراقي وطريقة مواجهته، والثالثة تخص مستقبل الإعلام العراقي، وماذا يريد؟

وتعليقاً على ما نشرته قبل قليل حول قناة أن آر تي أود أن أضع أمامكم توضيحاً صغيراً: إن مجموعة قنوات أن آر تي كانت على الدوام مشروعاً تجارياً، وبالتالي فإن بيعها موضوع طبيعي جداً؛ فهي أسهم قابلة للبيع والشراء، ولكن محتواها ومنظورها الإعلامي واستقلاليتها لا يمكن بيعها في قناة أو مجموعة قنوات أن آر تي.

الأول: الذي أتمنى أن أعرج عليه هو ملاحظتين حول المحاضرات القيمة التي قدمها زملائي خلال اليومين الماضيين، الملاحظة الأولى حول ما طرح في محاضرة الأستاذ العزيز فاضل البدران، وأعتقد أنه تحدث عن مفهوم الإعلام الوطني، وأنا أعتقد أن هذا التباس كبير عندما نصنف الإعلام إلى إعلام وطني وغير وطني، وأتصور أن هذه كانت أزمة الإعلام العراقي منذ عام 2003 أو ربما قبل هذا التاريخ.

نحن نحتاج إلى احتواء الإعلام كإعلام، ونحتاج إلى أن تكون كل وسائل الإعلام العراقية بشتى توجهاتها يتم احتضانها في بغداد بصرف النظر عن المصطلح الوطني؛ لأن هذا المصطلح فضفاض يعرِّفه كل طرف وكل شخص على هواه، والإعلام في النهاية هو ناقل رسالة الاحتراف، وهو المعيار الأساس الذي يجب أن نركز عليه، وأن نضع قوانين لهذا الاحتراف، وأن نضع قوانين وآليات لتنظيم الرسائل المرسلة ومدى ضررها أو عدم ضررها أو قبولها من جانب المجتمع، ولكن مطالبة الإعلام بأن يكون صورة وانعكاساً لأفكار سياسيين مثقفين، فهذا في الحقيقة إشكال، ونحن يجب علينا أن ننظر إلى الإعلام باعتباره أداة لنقل معلومات محددة لا أكثر، وألّا نحمله المصطلح الوطني الكبير.

الملاحظة الأخرى تخص شبكة الإعلام العراقي وما طرحه الأخ والصديق الحبيب الأستاذ مجاهد، فلدي ملاحظة أساس حوله، ففلسفة الشبكة تتعلق باستمرار روح المنافسة، والحديث عن منافسة وسائل الإعلام الأهلية مشكلة كبيرة بدأت منذ بداية الشبكة إلى اليوم، ونحن

كصحفيين في شتى وسائل الإعلام منتشرون نعتقد ـ ويتفق معي الكثير من الصحفيين ـ أن شبكة الإعلام يجب أن تكون راعياً لوسائل الإعلام، وليس منافساً لها؛ فشبكة الإعلام يجب أن تكون الأب الذي يجمع وسائل الإعلام ويطلق السهم لسباقها، وليس الذي يتسابق معها؛ فشبكة الإعلام العراقي هي ممثل الدولة، وليست مؤسسة خاصة؛ وبالتالي يجب أن تكون معاييرها مختلفة، وما سمعته في كثير من الاستشكالات للأستاذ مجاهد حول وضع الشبكة لا أؤيده، وبرأيي الشخصي أن المشكلة في فلسفة الشبكة، وافتراض أنها يجب أن تنافس وسائل الإعلام، فأنا أقول بأنها يجب ألّا تنافسها، ويجب أن تكون راعية لها ومعياراً لمهنيّتها وحياديّتها وقدرتها على التأثير في الشارع العراقي.

هاتان الملاحظتان أود بهما أن أضع بعض النقاط حول واقع الإعلام العراقي منذ عام 2003 إلى اليوم باعتبارها نقطة شروع يجب أن نحتكم إليها عند محاولة تقويم ما وصلنا إليه بعد هذه المدة الطويلة منذ ذلك العام إلى اليوم؛ فهناك مبالغ هائلة استنزفت الاقتصاد العراقي وصرفت في وسائل الإعلام، وأنا كنت أعمل في صحافة ورقية لفترة طويلة ثم انتقلت إلى التلفاز، وبدأت أحاول أن أفهم اقتصاد التلفاز إذا صحّ التعبير، كيف يتم تمويله؟ ومن أين؟ وفي الحقيقة هذه مشكلة كبيرة؛ فهذا الكم الهائل من وسائل الإعلام هو في واقع الحال ليس حالة صحية كما يعتقد البعض؛ فهو حالة غير صحية؛ لأنه في نهاية المطاف نتاج لحالة الفوضى التي انتشرت بعد عام 2003، فوضى على المستوى السياسي والاقتصادي، ولكنني أستطيع أن أقول: إننا مطالبون بأن نشخص بعض الأخطاء والمشكلات حتى نصل إلى نتيجة حول ما يمكن أن نفعله في المرحلة المقبلة

إن مشكلة الإعلام العراقي منذ بدايته في عام 2003 هي الطبقة السياسية العراقية، وليس أي طرف آخر؛ فهناك اتهام لوسائل الإعلام العراقية وللصحفيين العراقيين مع وجود أزمة تتعلق بالطبقة السياسية العراقية في عام 2003، وهو العام الذي سمح لكل عراقي أن يحلم بأن يكون زعيم كل عراقي، وما زال في الحقيقة بشكل أو بآخر يحلم أن يكون زعيماً، وهو عمل يتطلب وسيلة إعلام لدعمها، وهنا بدأت المشكلة والأزمة، فالعراقي هاوٍ، والكارثة العراقية أن كل شخص ـ بصرف النظر عن خبراته وكفاءته ـ يعتقد أن بإمكانه أن يكون قائداً وزعيماً حزبياً مرموقاً يصل إلى حلبة المتنافسين في السياسة بسرعة، ويصعد كالصاروخ إلى القمة، وعندما يجلس على الكرسي يبدأ بتعويض الأموال التي أنفقها على وسائل الإعلام أو الحملات الانتخابية أو الحزب أو غير ذلك.

إن هذا الانطباع ليس مفاجئاً، وإنما هو طبيعي في حالة الفوضى العراقية، ولكن هنالك مسألة أخرى ساعدت على تكريس هذا الانطباع، وهي غياب التقاليد السياسية العراقية؛ فهناك إحساس دائم لدى الأحزاب السياسية بإمكان إفناء غيرها إلى هذه اللحظة التي نحن فيها، فـ 14 سنة من التغيير، وما زال كل حزب سياسي يعتقد أن بإمكانه إفناء الحزب الآخر، وإنه ليس هنالك قاعدة لا يمكن اختراقها أو إفناؤها؛ وبالتالي فإن هذا عظّم من شأن الإعلام.

وبسبب هذا الوضع كنا أمام مجموعة من الإعلاميين خرجت من النظام السابق مع آليات العمل المعقدة والاشتراطات والقيود الكبيرة للنظام البائد، بالإضافة إلى ما جاءنا من بعض الإعلاميين من الخارج؛ فكنا أمام إشكالية هي: كيف تستطيع أن تواجه هذا المد الهائل من الطلبات لتأسيس وسائل إعلام؟ وأنا شخصياً أعترف أن في عام 2003 في بداية الاحتلال الأمريكي للعراق شاركت في تأسيس ما يقارب من 30 إلى 40 وسيلة إعلام من الصحف، وكانت الموضة في ذلك الوقت هي للصحف والمجلات، فأسستها في وقت واحد مع بعض الزملاء، وكنا لا نعرف ماذا يدور حولنا مثل بقية الناس الآخرين، ومستوى الأوكسجين من الحرية الذي استنشقناه في عام 2003 كان أكبر من قدرة رئتنا؛ وبذا سقطنا بشكل أو بآخر بالنظر إلى الإعلام كسلعة قابلة للعمل في أكثر من طريقة؛ فإن بعض الزملاء كانوا يستنسخون من صحيفة إلى صحيفة بسبب أن أربعة إلى خمسة صحفيين ينتجون في اليوم الواحد 30 صحيفة، ويمكن أن تقيسوا على ذلك ماذا حدث على المستوى الإعلامي في تلك الفترة.

بعد هذه الفترة بوقت بدأت الأموال البسيطة التي أنتجت الصحف تتراجع وتتقدم أموال أكبر لتأسيس وسائل إعلام أكبر، ومؤسسات هذه الأموال بعضها لرجال أعمال طامحين.

واستكمالا لما قطع كان الجزء الأكبر من هذه الأموال من خلال تمويل خارجي من خلال السفارة الأمريكية وبعض السفارات ومصادر من دول الجوار وغيره.

أيضاً في مرحلة عام 2003 و2004 وبداية الحراك السياسي كانت هنالك مشكلة أخرى تواجه الإعلام العراقي تتعلق بوعي التباين إذا صح التعبير مع وسائل الإعلام الأجنبية والعربية التي غزت البلد وظهور شبكات الأنترنيت وانتشارها والستلايت؛ فكنا أمام إشكالية حول طريقة التعامل مع هذه الوسائل المتطورة والتي تسبقنا في الزمن والتجربة، وسقطنا بشكل أو بآخر كإعلاميين أمامها بالانبهار بهذه التجارب، وأقصد قنوات عربية مثل الجزيرة أو العربية أو بعض القنوات الأجنبية، وأيضاً القنوات اللبنانية التي نشطت في تلك الفترة مثل قناة أل بي سي

والمستقبل، وحتى قنوات دول الجوار مثل القنوات الإيرانية مثل العالم والأردنية والكويتية، فكنا نسأل أنفسنا سؤالاً صعباً هو: هل بإمكاننا إنتاج مثل هذا الإعلام وبهذا الخطاب؟

لماذا وصلت وسائل الإعلام إلى تبني وترويج خطاب الكراهية في تلك المرحلة، وكنا أمام أجندات إعلاميه مجاورة عربية بشكل أو بآخر روجت لأفكارها بما يتعلق بالتعامل مع القوات الأمريكية والتعاطي الداخلي للعراق اجتماعياً بشكل مقصود أو غير مقصود، نكأت الجرح العراقي العميق، وكل بلد وشعب يمتلك جروحاً اجتماعية عميقة بما يتعلق بالمستوى القومي والطائفي والديني، وهذه القنوات نكأت هذه الجروح بعنف وقسوة، وأنا كنت على الدوام خلال السنوات الماضية في اجتماعات مع الصحفيين العرب والأجانب وأقول لهم: إن يداً غير محترفة تقمصت دور الجرّاح الإعلامي في العراق ومزقت الجسد العراقي.

إن الحساسيات العراقية الخاصة، وأنا أصر على أنها خاصة وغير متكررة على مستوى المنطقة، هذه الحساسيات لم تكن حاضرة لدى الإعلامي العربي، وبالتأكيد هي ليست حاضرة كثيراً لدى الإعلامي الأجنبي عندما يتحدث عن المثلث السني أوعن الحاضنة السنية للقاعدة والعنف، وعندما يتحدث عن الميليشيات الشيعية والقنبلة الشيعية الموقوتة أو عن الكرد باعتبارهم غرباء عن الجغرافية البشرية، هذه كانت يد الجراح غير المحترف، وقد أخطأت كثيراً وهي تحاول تشخيص بعض الحقائق في قارة غائبة عن العالم كما كان العراق.

إن وسائل الإعلام العراقية بدورها تقمصت هذا الجراح أو هذه اليد غير المحترفة، تقمصتها على مستوى فهم الإعلام وعلى مستوى التعاطي مع الخبر ومع المجموعة البشرية ومع الطائفة والوصف العام، تقمصتها بطريقة غير محترفة حتى أصبحت أشبه بالثوابت طوال سنوات أعقبت هذا التاريخ؛ فأصبحنا أمام إعلام بقصد أو دون قصد، يروج لمفاهيم الكراهية، وهذه قضية أساسية في الإعلام العراقي.

الوسط السياسي العراقي بوصفه وسطاً غير محترف وغير متدرب وغير خبير، ولا يمتلك إرثاً على المستوى الدبلوماسي والتعامل مع الحساسيات الاجتماعية؛ فشجع ـ بشكل أو بآخر ـ هذا الإعلام وانقاد إليه.

وفي الحقيقة يوجد تأثر وتأثير متبادل بين الطرفين، ولكن التأثير الأساس كان للسياسي صاحب المال وصاحب وسيلة الإعلام الذي لم يبادر بدوره أن يكون صاحب تجربة جديدة وأن يكون حذراً أمام خطابات الكراهية، وكلكم يعرف أننا طوال السنوات الماضية كنا نتحدث عن

الموقف الشيعي والسني والكردي، وعندما نريد أن نتحدث عن الموقف السياسي للسياسيين الشيعة والسنة والأكراد وعن الحاضنة السنية لداعش كنا نعمم للكل أو استفتاء الكرد وموقف حكومة كردستان باعتباره موقفاً يمثل جميع الكرد في العراق، مثلما هناك حديث لرجل دين يصبح هو حديثاً لكل الشيعة في العراق،

في هذه المرحلة عندما ظهر داعش في السنوات الماضية كنا أمام سؤال منهجي هو: كيف نتعامل مع هذا المتغير وسط عدم الوضوح في تشخيص الأسباب التي أدت إلى ظهور داعش، وأنا في هذا المحفل الذي أعتقد أنه خاص ومهم ويجمع عقولاً مستنيرة، أعتقد أن الخطاب الإعلامي العراقي كان جزءاً أساسياً من تأصل وظهور نزعة الكراهية التي دعمت داعش بشكل أو بآخر، وهذا الإعلام يساهم اليوم أيضاً بنزعة الكراهية بين العرب والكرد.

في عام 2016 كنت أترأس منظمة باسم بيت الإعلام العراقي في عام 2016 فأعددنا رصداً كبيراً جداً لوسائل الإعلام العراقية وتحديداً برامج التلفاز، فشمل ما يقارب 260 ألف دقيقة تلفازية تم رصدها ورصد القنوات التي بثتها طوال عام 2015 في المرحلة التي أعقبت داعش، فوصلنا إلى اكتشاف يقول: إن وسائل الإعلام لها خارطتان، الأولى: أكثر السياسيين ظهوراً في وسائل الإعلام، والثانية السياسيون الأكثر تداولاً لخطاب الكراهية في وسائل الإعلام، فتوصلنا عند مقاربة الخارطتين إلى أن أكثر السياسيين ظهوراً في وسائل الإعلام هم أكثر السياسيين تداولاً وترويجاً لخطاب الكراهية، وهذه الثقافة شارك فيها السياسيون بدرجة أعلى، وشارك فيها الإعلام الممول من جانب الأحزاب والتيارات السياسية التي لا تمتلك الكثير من المقاومة للإغراء السياسي، فيعتقد أن خروجه للتهريج بقضايا طائفية والطعن بالآخرين عمل جيد؛ فيخضع المواطن العراقي لهذا الإغراء الكبير من جانب الأحزاب، ولم يكن لدى الإعلام العراقي الكثير لعمله لوقف هذا التدهور.

فاقترحنا أن يكون هنالك استفادة من هذا التقرير الهائل الذي رصد وسائل الإعلام وتعاطي السياسيين معها على المستوى القانوني من خلال مقاضاة السياسيين الذين يتبنون ويستخدمون وسائل الإعلام لترويج خطاب الكراهية، وهذه المهمة ليست مهمة بيت الإعلام العراقي، بل كان يفترض أن تكون مهمة هيئة الإعلام العراقي والاتصالات، فهي يجب أن توفر قاعدة بيانات حقيقية وليست سياسية للكمّ الهائل من خطاب الكراهية الذي حملته وسائل الإعلام إلى الجمهور خلال المرحلة السابقة، ولكن هيئة الإعلام والاتصالات كانت مختصة

فقط بمتابعة بعض الوسائل التي هي أقل من كل وسائل الإعلام بترويج مثل هذه الخطابات، وللأسف استخدمت الهيئة طوال السنوات الماضية سياسياً بطريقة سيئة جدا

الاقتراح الذي مازلنا نتمسك به أنا ومجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني العراقي المعنية بالإعلام وكثير من الزملاء والأصدقاء الإعلاميين هو أن يتبنى الادعاء العام العراقي من خلال تعديل قانون الادعاء العام ضمن المادة السابعة من الدستور رفع قضايا بتهم التحريض على العنصرية والطائفية ضد سياسيين يستخدمون وسائل الإعلام لهذا الغرض، وإلا إذا كانت القضية فقط مواجهة الإعلاميين ووسائل الإعلام فلن نصل إلا لإغلاق جميع وسائل الإعلام؛ فنحن نحتاج إلى أن نعالج أصل المشكلة في هذا المضمار، وهو السياسي الذي يستخدم وسائل الإعلام بترويج خطابات الكراهية.

الجزء الأخير الذي أود الحديث عنه هو ما نريده للمستقبل من الدولة والبرلمان ومن أنفسنا كمجتمع إعلامي بأن نحاول أن نكون مختلفين ومتميزين في المرحلة المقبلة.

ما نريده من البرلمان العراقي هو أن ينتبه إلى أن قضية التعاطي مع الإعلام من أكثر القضايا حساسية وخطورة في هذه المرحلة والمراحل المقبلة؛ وبالتالي لا يجوز خلط بعض القوانين التي تمس الإعلام العراقي بشكل كيفي وبطريقة التضييق على وسائل الإعلام وعبر آليات مشكوك بنزاهتها كما حدث في قضية قانون التظاهر الذي هو في الحقيقة قانون ليس له علاقه بوسائل الإعلام، ولكنه تم درج موضوع حق الحصول إلى المعلومة ضمن آليات قانون التظاهر، وهذا في الحقيقة خرق خطير جداً، فبدلاً من أن يتم إعداد القوانين لدعم الإعلام العراقي ولتوصيف المؤسسة الإعلامية العراقية وتوضيح آليات حصولها على المعلومة تم حشر وسائل الإعلام وحق الحصول على المعلومة ـ باعتبارها حقاً أصيلاً لكل مواطن ولوسائل الإعلام بالدرجة الأساس ـ في قضية التظاهر ورصف عشرات العقوبات في هذا الشأن، وهذه قضية في غاية الحساسية، ولكن الحمد لله لم تمر كما هو الحال في قانون الأحوال الشخصية، ونحن نعتقد أن مجموعة من النواب يحاولون على الدوام استثمار أي فرصة لتمرير قوانين تضعف الحريات وتطعن بوسائل الإعلام.

ونطلب من البرلمان أيضاً قانون المؤسسة الإعلامية، ونحن قد اطلعنا ـ بشكل وافٍ ـ على تجربة الإعلام الألماني على سبيل المثال، وهي تجربة قريبة من تجربتنا؛ فالإعلام الألماني بعد الحرب العالمية تم استحداث قانونين له، القانون الأول: هو ضريبة الصحافة، وهذه الضريبة

تدفع لتمويل وسائل الإعلام، وقانون آخر هو تعريف للمؤسسة الإعلامية؛ فنحن نحتاج إلى تعريف للمؤسسة الإعلامية، ومن ثم دعمها، أي لا يمكن أن نعرف مكتباً من شخصين لديه موقع إلكتروني مجهول، ولا يمكن أن نعرفه باعتباره مؤسسة إعلامية، ولا يمكن أن نتعاطى معه كإعلاميين أو مؤسسات بوصفه مؤسسة إعلاميه.

فنحن نفتقر إلى تعريف واضح للمؤسسة الإعلامية، وهذا التعريف ممكن جداً؛ فهنالك آليات عالمية واضحة من حيث العدد والمضمون والشروط، من ضمنها توفر مراكز بحوث وتدريب للصحفيين؛ وأكثر من منفذ إعلامي حصر الإعلام العراقي بمجموعة من المؤسسات، وهذا أفضل بكثير من فتح آلاف المنشآت تدعي أنها مؤسسات إعلامية، وتطالب الدولة بدعمها، فالدعم ليس أن يأتي من الدولة كدولة، بل يجب أن يأتي من الشعب، فتمويل وسائل الإعلام هو حق للشعب، ولكن من خلال تعريف المؤسسات الإعلامية؛ لأننا نفتقر إلى مؤسسات إعلامية بالمعنى الكامل لمفهوم المؤسسة الإعلامية.

وما زلنا في مجال التشريع أيضاً، والوسط الإعلامي العراقي يعتقد أن البرلمان يجب أن يتصدى لقضية حماية الإعلاميين العراقيين بشكل حقيقي؛ فالمحاكم التي أسست، وأقصد محكمة النشر التي أسست في مرحلة سابقة، والآن تم إيقافها ولا نعرف كيف أسست على أية قانون وكيف تم إيقافها، هذه المحاكم غير شرعية بالمطلق؛ فمحاكم النشر تم استخدامها سياسياً في عام 2014، وجميعكم يعرف هذا الموضوع، ولا داعٍ للحديث عنه، ولكن خطورتها أنها تستند إلى قوانين تعود إلى عام 1969، قوانين عقوبات لا يمكن استخدامها لوضع جديد ولعصر جديد ولرؤية إعلامية جديدة ولرغبتنا لبناء إعلام عراقي صحي وجديد؛ وبذا فهذه المحاكم الخاصة بالإعلام هي محاكم خطرة لا يجوز التعامل معها، ويجب أن ترفض من خلال البرلمان.

وبالمقابل يجب على البرلمان تشريع قوانين وآليات تضمن حق المواطن والسياسي إزاء الاستخدام الإعلامي السيء والتي من ضمنها تشديد قوانين السب والشتم والتشهير بما يضمن التوازن، ولا نضغط على وسائل الإعلام ولا نقوض الحريات في مقابل أن نضع آليات وقوانين في مقدمتها قوانين خطاب الكراهية التي تم ذكرها سلفاً، وأن يتصدى حسب المادة السابعة من الدستور لترجمتها، فيتصدى الادعاء العام لرفع قضايا في هذا الشأن وأن تكون هنالك تشريعات لعقوبات مشددة لخطاب الكراهية.

إن تعريف خطاب الكراهية هو أنه كل إساءة لمجموعة بشرية تمتلك فكراً أو ديناً أو ثقافة أو دماً، بمعنى أن الإساءة للسياسيين لا تندرج ضمن خطاب الكراهية، وهذا ضمن ما تم الاعتراض عليه في قانون حق الحصول على المعلومة والتظاهر؛ فإن استخدام قضية الرمز الديني والسياسي باعتباره خطاب كراهية هو كارثة كبيرة؛ فكل شخصية عامة وضعت نفسها في موضع الاتهام عليها أن تذهب إلى المحاكم إذا شكت أنها تعرضت إلى الطعن والشتم أو التشهير.

فخطاب الكراهية هو أن نخاطب جمهوراً ونتهمه أو نتهم مجموعة بشرية ونتهم قرية أو مدينة أو عرقاً أو ديناً أو طائفة، أما أن نعتبر أن هنالك رموزاً سياسية وأشخاصاً لا يتم المساس بهم، وأن المساس بهم والتعرض لهم هو خطاب كراهية، فهذا لا يمت بصلة إلى خطاب الكراهية؛ فهذه قضايا شخصية يمكن للمتضرر منها اللجوء إلى القضاء حول ذلك.

إن ما يتعلق بالدولة العراقية أو الحكومة كممثل تنفيذي لهذه الدولة يخلق شكوكاً بين الحكومة ووسائل الإعلام، وهنالك كمية كبيرة من التعاطي السيء من جانب رجال الأمن مع وسائل الإعلام، وهذا التعاطي والشكوك يجب أن تتوقف وأن تكون هنالك تربية في مؤسسات الأمن العراقية والمؤسسات السياسة العراقية حول طريقة التعاطي مع وسائل الإعلام واحترامها باعتبارها فاعلاً أساساً في المشهد العراقي ومؤثراً أساساً، وننقل هذا التفاعل الكبير على المستوى الاجتماعي والسياسي وعلى مستوى الدولة؛ وبالتالي فهنالك انفصام ـ بشكل أو بآخر ـ بين تصريح المسؤول السياسي مثل رئيس الوزراء وبين رجل الأمن في الشارع، بين مدير الدائرة وبين المسؤول الصغير الذي يمتلك ثقافة أو إرثاً من التعاطي السيئ مع الإعلام.

في الجزء الأخير من الحديث عما نتمناه كإعلاميين حتى على المستوى السياسي للإعلام العراقي، فنحن نتمنى إعلاماً قادراً على تجاوز نقطة طريبيل الحدودية، وقد كتبت مقالة عن هذا الموضوع، فالإعلام العراقي لم يتجاوز نقطة طريبيل الحدودية، وما زال إلى هذه اللحظة يراوح محلياً، وهو لا يمتلك رؤية وأفكاراً للتأثير في الخارج مع أن جميع الإعلام الإقليمي والدولي يؤثر في العراق، لكننا لم نبادر إلى التأثير في الخارج؛ فهنالك عدم ثقة في الإعلام، ولكن هناك بعض القنوات ـ لا أريد أن أذكرها بالتحديد ـ أثبتت أن بإمكانها الوصول إلى الإعلام والمشاهد على المستوى العربي والإقليمي.

إن رؤية السيد مجاهد حول قناة عراقية يمكن أن تنافس في هذا المجال أتنمى أن تتحقق وأن ندعم جميعاً وسائل إعلام عراقية قادرة على التأثير على المشاهد العربي وأن نقوم هذه المرة بخبرة عراقية وبيد جراح خبير، وليس بيدٍ خشنة كما حصل في عام 2003 بالتعاطي مع أزمات المنطقة، ونطرح نموذجاً أفضل للعراقي كعراقي قادر على التعاطي بأخلاقية مع أزمات جيرانه.

المداخلات

- **الأستاذ حسام الغزالي:** بخصوص موضوع خطاب الكراهية وهو فعلاً من المواضيع المهمة... ما الذي يحدد الإطار العام لسياسة القناة المستقلة؟ وما هي المحددات التي يجب اتباعها؟ ألا توجد تعليمات من هيئة الإعلام خاصة بالإطار العام لأي قناة بحيث يكون لزاماً عليها الالتزام بها؟ وأن تتم محاسبتها والطلب من الدول التي تبث منها تقييد عملها إذا ما تبنت خطاب الكراهية، خصوصاً وهي قنوات بهوية عراقية؟ وإن لم تكن هويتها الرسمية عراقية، أ ليس من حق العراق مطالبة الدولة التي تحمل هويتها تلك القناة باتخاذ الإجراء اللازم تجاهها أو اعتبار تلك الدولة في حالة تدخل سافر في الشأن العراقي؟!

تحياتي...

- **الأستاذ مشرق عباس:** شكراً جزيلاً أستاذ حسام، في الحقيقة إن خطاب الكراهية قضية معقدة جداً، مرة أنا ظهرت في حلقة مع قناة أن آر تي للحديث عن قوانين هيئة الإعلام والاتصالات، وللأسف فإن قوانين هيئة الإعلام والاتصالات لا تعرّف خطاب الكراهية، إنما هي تعرّف الاعتداء السياسي والتشهير باعتباره خطاب كراهية، وتهمل خطاب الكراهية الأساس كما قلت فيما سبق، فإنه يتعلق بكل مساس بمجموعة بشرية استناداً إلى فكرها أو إلى عرقها أو إلى لونها، وبالتالي استخدمت هيئة الإعلام والاتصالات لضرب وسائل إعلام أو تهديدها بمساسها بشخصيات سياسية، وتم إهمال كم هائل من خطابات الكراهية التي روجت عبر وسائل الإعلام بأنها غير مهمة، بمعنى أن السياسي له أثر، ولكن الشعب والناس دون أثر.
- **الأستاذ مجاهد أبو الهيل:** أتفق معك تماماً حول موضوع المنافسة بين الشبكة ووسائل الإعلام الأخرى، وإنني لم أقصد المنافسة بدلالتها التي وصلت لك؟

إنما قصدت أن الشبكة تنافس خطاباً إعلامياً لعدد من القنوات الخاصة، بمعنى أن تنطلق في فضاء واسع من أنواع الخطاب مما يجعل المتلقي يعتقد أنها تتأخر أحياناً في تسويق الخطاب أو صناعته أو السبق الصحفي.

أنا أؤمن أن الشبكة هي الأم والراعية، وهذا ما تجسد في تجربة تحالف الإعلام الوطني حينما فتحنا أبواب الشبكة واستوديوهاتها وعدسات كاميراتها وسيارات البث أمام عشرات الفضائيات المحلية والأجنبية لنقل أحداث معركة العراق ضد داعش، وهذه هي الرؤية التي سنعتمدها مستقبلاً.

- **الأستاذ مشرق عباس:** للتوضيح يجب على الجميع ألّا ينظر إلى شبكة الإعلام العراقي باعتبارها منافساً لوسائل الإعلام العراقية؛ فالشبكة تمتلك إمكانية هائلة تفوق جميع وسائل الإعلام؛ فهي تمتلك قدرات بشرية وطاقات كبيرة، وهي مبدعة في الحقيقة، وأتصور أن ما تحدثت عنه في المحاضرة السابقة مهم في تشخيص بعض الخلل، ولكن هذا الخلل أبداً لا ينال من العاملين في الشبكة وإمكانياتهم وقدراتهم، وأعتقد أن المستقبل جيد ما دام هنالك شباب يعرفون ويفهمون دور الشبكة وأهميتها للمستقبل، فهذا خبر مفرح بالنسبة لي، وتعرف موقفي من الشبكة والعاملين فيها، وكذلك موقفي منك باعتبارك أخاً وصديقاً وعزيزاً.

- **د. طالب محمد كريم:** دعني أطرح فكرة أو مقولة يرتادها المفكر في منطقة وسائل الإعلام والمجتمع، هي أن الأخبار ليست مرآة تعكس العالم، إنها وسيلة لنقل الأفكار، ويمكن القول: إنها منتج صناعي يعزز مجموعات الأفكار والأيديولوجيات، وهذا مما يؤثر على ثقل التوازن الاجتماعي.

الأخبار نسيج معرفي، فالعالم يكون بشكل، ووسائل الإعلام تظهره بشكل آخر.

وهناك من يرى أن وسائل الإعلام الإخبارية لا تعكس العالم، بل تبرزه وفق ما تم تفسيره من جانب المحررين وغيرهم من الذين يتحكمون في الصور التي يسمح لنا برؤيتها والكلمات المسموح لنا بسماعها في برامجهم الإخبارية. ما هو تعليقك؟

- **الأستاذ مشرق عباس:** بالتأكيد هنالك تأثير للعاملين في وسائل الإعلام على طبيعة الخطاب الذي تنتجه وسيلة الإعلام تلك، هذا التأثير يبدأ من المانشيت ـ من العنوان ـ وينتهي بطريقة صياغة الخبر، ولا يمكن أبداً الحديث عن إعلام مستقل عن الأشخاص الذين ينتجونه؛ وبذا فهنالك رؤية وانحيازات وأفكار، ولكن بالمحصلة نحن نتحدث عن نموذج وهو الأقرب إلى الواقع ويخضع إلى منافسات نماذج أخرى، بمعنى أننا لا يمكن ـ لو كنا في وسيلة إعلام منفردة في الساحة ـ أن تصوغ وتتلاعب كثيراً بمعطيات الخبر

والحدث أمام منافسة وسائل إعلام أخرى، فبالتأكيد سوف تكون مساحة التحرك للمحرر ـ للتأثير على محتوى الخبر ـ أقل، فانفتاح الأجواء الإعلامية جيد، ولكن بحدود ومن دون أن يتحول إلى نوع من الانفلات.

- **الأستاذ صائب خدر:** يلعب الإعلام دوراً كبيراً في نشر خطاب الكراهية أو التمييز، كما أن بعض القنوات تحاول خلط الأوراق في قضايا التنوع أو الكراهية أو الدين باعتبارها أوراقاً حساسة يمكن إثارتها.

لماذا لا نفعِّل النصوص العقابية للمحاسبة على ذلك؟ وهل هناك رؤية أخرى لمجابهة هذه الأخطاء والخطابات التي تنتهجها بعض القنوات؟

- **الأستاذ مشرق عباس:** أعتقد أن القضية يتحملها طرفان، الأول هو الطرف السياسي المروّج بالأساس لخطاب الكراهية عبر وسائل الإعلام؛ فالسياسيون استثمروا وسائل الإعلام كمعبر لتمرير خطابات الكراهية، فهنالك مسؤوليات يتم توزيعها على الجانبين، وأنا أعتقد أن لدينا نصاً واضحاً في الدستور العراقي، هو نص المادة السابعة من الدستور، فيمكن ترجمة هذا النص إلى قانون واضح المعالم لمواجهة خطاب الكراهية، وهذا القانون يتم التصدي له عبر المحاكم، وليس عبر الدولة البوليسية، فهذه القضية يمكن معالجتها.

وأيضا مسؤولية البرلمان العراقي بفي أن يشرّع قانوناً ضمن المادة السابعة من الدستور لتجريم خطاب الكراهية، ليس من جانب وسائل الإعلام فقط، وإنما بالدرجة الأساس من جانب الوسط السياسي العراقي الذي أزعم أنه الحامل الأساس والمروج الأكبر لخطاب الكراهية في المجتمع.

- **الأستاذ عمر الشاهر:** شكراً للأستاذ مشرق عباس على هذا العرض الشيق، فجميعكم تحدثتم عن المنشأة الحيوية الصغيرة، ولا أعرف ماذا فعلت المنشأة الإعلامية الكبيرة في الواقع الإعلامي العراقي، ما هي التقاليد التي صنعت الدكاكين الكبيرة بالنسبة للإعلاميين الشباب؟ كيف يتعلمون من الدكاكين الكبيرة؟ جميعكم تنتقدون الدكاكين الصغيرة، ولا أحد يعلم الصحفيين الشباب أو الراغبين بالدخول إلى مهنة الإعلام شيئاً عن احترافية هذه المهنة والتقاليد التي يجب أن يكتسبها كل صحفي، وفي تقديري الشخصي بأن الدكاكين الصغيرة قامت بمهام كبيرة جداً بالنسبة لما تقوم به الدكاكين الكبيرة، على اعتبار أن معظم الصغيرة أثارت قضايا، وفتحت ملفات خطيرة جداً،

وبالمقابل تعاملت معها الكبيرة وفق مقتضياتها وميولها وانتماء كل دكان كبير إلى حزب سياسي أو طيف أو مكون، ولم تتطرق إلى إعلام الجمهور أو المواطن، فنود أن نسمع تعليقات في هذا الشأن.

- **الأستاذ مشرق عباس:** قد يكون هنالك سوء فهم؛ فأنا تحدثت عن ضرورة دعم الدولة عبر النموذج الألماني لمفهوم المؤسسة الإعلامية، وقلت في سياق الحديث بأننا لا نملك وسائل إعلام بالمعنى الحقيقي، وليس لدينا في المؤسسات الإعلامية العراقية الكبيرة على سبيل المثال مراكز بحوث وتدريب وتأهيل للصحفيين، وهذا ضمن اشتراطات تعريف المؤسسة الإعلامية مما يتعلق بالدكاكين الكبيرة والصغيرة، وهنالك تقاليد أنتجتها صحف عراقية مهمة بصرف النظر عن الانتماء الحزبي؛ فقد أنتجت جيلاً صحفياً جيداً في الالتزام؛ فإن العمل الصحفي ليس مجرد جرأة في تناول حدث اليوم، ووسائل التواصل الاجتماعي منحت الجميع ـ صحفيين وغيرهم ـ منابر للحديث فيما يشاؤون على مستوى الجرأة الإعلامية، ولكن في العراق نفتقر إلى التقاليد الصحفية، والتقاليد تصنعها المؤسسة، والآليات المؤسساتية في العمل هي التي تصنع الصحفي التقليدي، ونحن نحتاج إلى صحفي تقليدي يفهم أبجديات الصحافة، مثل: ما هو التحقيق؟ ما هو الخبر؟ ما هو التقرير؟ كيف يتم التعاطي مع الصياغة الصحفية؟

هذه التفاصيل دقيقة جداً، والمؤسسات الإعلامية الكبيرة ـ مع تحفظي على كلمة مؤسسات ـ منحتنا اليوم الكثير من الصحفيين، وأعتقد أن عدداً كبيراً من الصحفيين العراقيين هم من خريجي هذه المؤسسات، ومن ضمنها شبكة الإعلام العراقي وجريدة الصباح والمدى والنهضة وغيرها من المؤسسات.

إن ما يتعلق بمواقع التواصل الاجتماعي والإعلام البديل هو تحدٍّ كبير، وأنت تعرف أن الإعلام العراقي اليوم وفي كل العالم في مرحلة ذهول وارتباك إزاء التطور السريع في السوشيال ميديا، ولكنني أختلف مع الكثير من الزملاء والباحثين في مستقبل السوشيال ميديا؛ فأنا أعتقد أن الأخيرة يرفع من مستوى التلقي، ولكنها لا تنهي وسائل الإعلام، وبالتالي فسوف يبقى المجتمع على المدى البعيد وبوجود التواصل الاجتماعي مرتفع القدرة على التلقي، ولكن بإمكان وسائل الإعلام العيش والازدهار في ظل السوشيال ميديا، وأنا ضد القائلين بأن الأخيرة سوف تبتلع وسائل الإعلام التقليدية.

- **الأستاذ عمر الشاهر:** لا أريد أن أطيل عليك صديقي العزيز، ولكنك تتحدث عن تقاليد مهنية، وتنكر على الزميل مجاهد أبو الهيل عندما تحدث بشأن الإعلام واشتراط الوطنية في التغطيات الإعلامية لبعض المؤسسات، ولكن في الوقت نفسه هنالك تجاهل واضح لفكرة المنافسة في البحث عن الانتشار؛ فوسائل الإعلام جميعها من وسائل الإعلام المستقلة أو كما وصفتها بالأهلية ـ وهو مصطلح دقيق ـ فهي اليوم تفتش عن أي منبر للمنافسة على أي مضمون يساعدها على الانتشار، وهذا يفسح المجال أمام نماذج خطاب الكراهية التي عرضتها، وبالتالي فإن وسائل الإعلام المستقلة أو الأهلية بحثت من خلال الكراهية عن الانتشار، فلماذا نلوم المضمون ولا نلوم الشكل؟ فالمضمون هو خطاب الكراهية الذي يسوّقه السياسي ولا نلوم الشكل، وهو وسيلة الإعلام التي أتاحت لهذا السياسي فرصة الظهور.
- **الأستاذ مشرق عباس:** أعتقد أنك تحدثت بشكل مفصل عن قضية أن وسائل الإعلام تتحمل خطاب الكراهية، وفسرت في بداية حديثي لماذا تتحمل خطاب الكراهية، ولكنك قلت: إن من يتحمل ويشارك وسائل الإعلام في خطاب الكراهية هو الوسط السياسي، لم أبرئ وسائل الإعلام من خطاب الكراهية.

وما يتعلق بحديثي عن شبكة الإعلام العراقي فأنا أتصور بأن هذه الأخيرة ملك الشعب وبضمنها، وسائل الإعلام الأخرى، وبالتالي فنحن إزاء مؤسسة معنية بالدرجة الأساس برفع مستوى التلقي للخبر ودعم السلم الاجتماعي ودعم صورة البلد، كما يجب أن تحقق المساواة في العرض بين أطراف سياسية مختلفة، فهذا هو واجبها الأساس بالمنافسة على الخبر وسرعته وغيرها، وأنا أعتقد أن شبكة الإعلام العراقي ليس دورها هو المنافسة الداخلية على التفاصيل؛ بل دورها أن تكون منبراً للعراق أمام الخارج أيضاً وأن تكرس التقاليد الإعلامية لوسائل الإعلام الأخرى وأن تكون راعية لكل التنوع الثقافي والإعلامي في البلد.

المحاضرة العشرون للدكتور ضياء الاسدي

القيت في يوم الجمعة المصادف 3 / 8 / 2018

تحت عنوان

(البرنامج الحكومي ومواصفات رئيس الوزراء)

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

ضياء نجم عبدالله الأسدي

رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدري

البريد الألكتروني

.

رقم الموبايل

.

مجتمعٌ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دكتوراه في التنمية الدولية
الجامعة	جامعة برمنكهام / إنجلترا
سنة التخرج	.

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / البصرة/ 1969
محل الاقامة الحالي	العراق / النجف الاشرف
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	التيار الصدري

المؤهلات:

اللغات	العربية / الإنجليزية
الخبرات العامة	خبرة في مجال العمل السياسي
المؤلفات المنشورة	ترجمة بعض الكتب من العربية الأجنبية وبالعكس
المناصب السابقة	وزير الدولة ، عضو مجلس نواب

ان كل ما اقدمه هو قراءة وتحليل لهذا النص، وهو بالتأكيد يبقى في كل الاحوال يحتوي على مضامين سياسية مهمة تحتاج للنقاش، ليس على مستوى الكتلة الواحدة داخل الكتلة التي يرعاها سماحة السيد مقتدى الصدر (تحالف سائرون)، بل مع الكتل الاخرى بانها جاءت نتيجة التشاور واللقاءات التي سبقت الاعلان عن النتائج وبعدها. لقد كان هناك لقاءات سياسية بعضها قادها سماحة السيد مقتدى الصدر بنفسه مع قادة الكتل الأخرى، واخرى كانت بين القادة السياسيين الاخرين على مستوى ادنى من الزعماء السياسيين، وكانت هناك ايضا لجان فرعية ناقشت هذه المضامين.

من المتوقع أن أتحدث عن تحليل لهذا الاعلان والمضامين الذي وردت فيه، وفك بعض الالتباسات والقضايا التي لم يكن الاعلام قد تطرق لها، او لم تفهم من قبل الكتل السياسية الاخرى والراصدين او المحللين، وما لم يتم الحديث عنه هو تسمية الشخصيات المرشحة لرئاسة الوزراء مثلا، او للكابينة الوزارية، او اسماء التحالفات، او ما هي التحالفات التي يمكن ان تجتمع او الكتل التي يمكن ان تجتمع او لا تجتمع، كما اننا نعيش هذه الايام معطيات قد تكون جديدة، كموقف المرجعية الرشيدة في النجف الاشرف والتظاهرات والضغط الجماهيري الذي قد يولد حراكا سياسيا، يغادر النمطية والوضع التقليدي للكتل السياسية، ويجبرها على اتحاذ قرارات ربما ستكون قرارات راديكالية، وطبيعة التحالفات والاجراءات التي ستتخذ تفاصيل كثيرة جدا قد يمليها الظرف الحالي، لذلك هذا ما لا يمكن التنبؤ به، وان كان العمل السياسي او التحليل السياسي قائم على اساس **Predictability** او ما يسمى بالقدرة على التنبؤ بما سيحصل، ولكن في مثل هذه المتغيرات الموجودة حاليا على الارض محليا واقليميا وعالميا لا يمكن التنبؤ بها، وخصوصا ان العملية السياسية في العراق لم تبنى على اساس البرامج، اي ان الكتـــل السياسيـــة ـ حتى نتنبأ بما ستفعله ـ يجب ان نعرف تاريخها الفكري، وبرامجها، وعملها السياسي، وكل هذه ليست ثوابت، فبالتالي لا نستطيع ان نبني تحليلاتنا ونتائجنا على قضية ليس لها اصول، لذلك اقول ان العمل السياسي في العراق هو عمل في اللحظة، والكثير منه يقع في خانة الارتجالية والانفعالية، ولذلك امكانية التنبؤ بما سيحصل قد تكون في بعض الاحيان معدومة، ولكن

مع ذلك التحليل قد يعطينا اضاءات حول كثير من المواقف وكثير من المفاهيم التي نستطيع ان نحللها ونستنتج منها ما سيحصل..

ان التحليل سيكون على مستوى المضمون وليس على مستوى الشكل، حيث شاهدنا الكثيرين مهتمين لماذا كتب هذا الاعلان بالقلم الرصاص، ولماذا يلجأ سماحة السيد مقتدى الصدر للكتابة بيده؟

في التحليل السمياطيقيا او الـ semitics او الـ semitic كل هذه الامور لها معنى، وطالما اننا الان في طوره وليس التحليل البلالي او السمياطيقي؛ ممكن ارجاع الحديث عن شكل الاعلان وطريقة كتابته واعداده الى وقت اخر، لانه بالتأكيد له دلالات، والبعض يقول كتب بالقلم الرصاص وهو دلالة على انه يمكن مراجعته وحذف بعض الفقرات، كما ان سماحة السيد عندما اعد هذا الاعلان او هذه الرؤية هو يدرك تماما انها ليست نصاً مقدساً قابلٌ للتفاوض، وبالنتيجة هي رؤيته وموقفه الذي يريد ان يقدمه للاخرين ان هناك اشياء يجب الثبات عليها لانها ثوابت، وهناك اشياء لا يمكن النقاش حولها لانها قطعية، لن أيشارك مثلا في حكومة تتسم بهذه السمات. وان كان الاعلان قد اعد او كتب بالقلم الرصاص وهو ممكن مراجعته والنقاش فيه وما لا يمكن. وعلى هذا الاساس يمكن ان نحلل المحتوى الان ونترك الشكل او طريقة الكتابة.

وقد اثار الاسدي مجموعة من الاسئلة التي سيجيب عليها ولكي يُفهم من خلالها ما هو موقف ورؤية سماحة السيد مقتدى الصدر، وكما سيستعرض بعض الاركان والمحاور المهمة لاعداد هذا البيان. وهذه هي الاسئلة:

السؤال الاول: ماذا يمكن ان نسمي النص الذي صدر عن سماحته، هل هو برنامج ام بيان ام مبادرة؟ من الواضح ان سماحته لم يكن مهتما بالشكل والعنوان قدر اهتمامه بالمحتوى، ولذلك لم يعطه توصيفا، ولم نلحظ انه في رأس المكتوب او النص هناك عنوان يقول ان هذا بيان او اعلان او موقف، فترك سماحته هذا الامر وكتب: بسم الله وبسم الشعب ثم بدأ الحديث عن مضمون هذا الموقف والرؤية، لذلك انا اقول انه يمكننا ان نسميه (رؤية او اعلان)، او رؤية Vision حول شكل التحالفات والحكومة وعملها، تمهيدا للمرحلة المقبلة، وان هذا الاعلان بمثابة النص الذي يجعله سماحته لاتباعه، او للكتلة التي يرعاها، او للتحالف الذي يرجع اليه وخارطة طريق، وللاخرين ايضا هو مجال للحوار والتفاوض والنقاش.

وان هذا النص هو الذي كان يسأل عنه متى تقدم كتلة او تحالف (سائرون) او متى يقدم سماحة السيد رؤيته للحكومة المقبلة، على الرغم من انه قد قدم سابقا كثير من المضامين التي تشكل رؤية سماحته للحكومة المقبلة، ولكن في هذه المرة جاء النص مستوفيا وبهذا الشكل المركز ليعبر عن رؤيته، وبالنتيجة رؤية تحالف (سائرون)، واتباع سماحة السيد مقتدى الصدر على المستوى الجماهيري للحكومة المقبلة، التي يريد ان يضعها امام الكتل السياسية والاطراف الاخرى للحوار وللنقاش للوصول الى النتائج النهائية.

السؤال الثاني: هل كان هذا الاعلان منتظر من سماحته، اي متوقع؟ ام انه جاء على نحو غير متوقع؟ في الحقيقة كان منتظرا بوصف سماحته راعيا للكتلة الفائزة الأكبر، وداعماً مهماً لحراك الجماهير واحتجاجاتها المطالبة بالتغيير والإصلاح. فكما كان سماحته قبل حوالي شهرين او اكثر محور النقاشات واللقاءات الرامية لرسم معالم الحكومة المقبلة وشكل التحالفات؛ فقد كان متوقعا منه تقديم رؤيته النهائية قبل موعد اعلان نتائج العد والفرز اليدوي، وان كان كثير من مضامين هذا الاعلان قد تم النقاش حولها مع الفرقاء السياسيين اثناء الزيارات التي تمت لسماحته عندما جاء الى بغداد، ولكن النقاش كان يدور حول العموميات وحول الرؤى العامة. واما الان فهذا النص فيه محددات واضحة ويمكن ان يكون نصاً صارماً في بعض مضامينه، وقد يكون مفتوحا في بعض المضامين الاخرى، ولكن هو هذا الذي كان يسأل عنه الاعلاميون والسياسيون.

السؤال الثالث هل يمكن ان نقرأ هذا النص بعيدا عن السياق الحالي والمعطيات والمتغيرات التي نشأت مؤخرا؟ الجواب لا يمكن ان نبين حال من الاحوال الا ان نقرأ النص ضمن سياقه الزمني والمعطيات الجديدة التي طرأت، واهمها خطاب المرجعية الدينية الذي سبق اصدار النص، والحراك الجماهيري الذي شهد انعطافه مهمة وخطيرة في خلع الجماهير اعنتها، وعدم احتياجها لمن يقود احتجاجاتها. كما ان طبيعة خطاب المرجعية الدينية الاخير وحراك الجماهير ايضا ينبأ بأن هناك شكل جديد من اشكال الدينامية الاجتماعية لم يعهد من قبل، وكانت مطالبها ايضا مطالب واضحة تتعلق بالتصحيح السياسي والاصلاح وجزء منها يتعلق بالخدمات.

التظاهرات الاخيرة اصبحت اكثر حدة وعدم وجود قيادات للتظاهرات، من الواضح ايضا ان جيل الشباب الذي كان يشكل ايضا رافدا مهمةً للتظاهرات السابقة، ولكن في هذه المرة ايضا يشكل مرتكزا مهما، وهذه المرة جيل الشباب هو الاكثر انفعالا والاكثر اندفاعا. وايضا هناك رؤية جديدة يقدمها المتظاهرون لطبيعة النظام السياسي، ربما سابقا كانوا يتحدثون

عن اصلاح في الكابينة الوزارية او اصلاح في بعض مؤسسات الدولة، الى ان تخطى الامر الى الحديث عن نظام رئاسي وعن تغيير دستور وشكل النظام السياسي بالجملة، وهذا يعني ان هناك تغيير في مسار التظاهرات والحراك الجماهيري والاحتجاجات، وهذا التغيير قد لا يكون في صالح الطبقة السياسية ولا يكون في صالح التراتبية التي تتعامل بها الطبقة السياسية مع العملية السياسية ومع مؤسسات الدولة. لذلك اقول ان هذا النص يجب ان يقرأ ضمن سياقه وضمن التطورات الاخيرة والمهمة التي يشهدها العراق.

السؤال الاخر هل هناك معطيات جديدة في هذا الاعلام؟ نعم هناك توضيح لمعطيات سابقة اكد عليها سماحة السيد، مثل استمرار المطالبة بالاصلاح ودعم الجماهير، وايضا هناك مواقف ورؤى جديدة ومتبنيات لم توضح سابقا.

هناك بعض التفاصيل لم يتحدث عنها سماحة السيد سابقا كما هو بهذا الشكل والتفصيل الان، انه امتداد للحراك السابق وامتداد للرؤية السابقة، والجديد فيه ليس تكرارا ولا قضايا تعالج بشكل سطحي هذه المرة، هناك اشارات عميقة واشارات تفصيلية لبعض القضايا التي تعاني منها الدولة ومؤسسات الدولة. اذا هذا الاعلان او هذه الرؤية التي يقدمها سماحة السيد فيها معطيات جديدة وفيها تفاصيل جديدة لم تطرح سابقا بهذا الشكل، ولم يعنِ الترابط المنطقي بينها وبين ما سبق من المشاريع وما سبق من المبادرات، بات واضحا الان ان سماحة السيد عندما يعطي هذه المقدمة يقول بناءا على ما تم تحقيقه من خلال الحراك الجماهيري، وبالنظر الى الاخفاقات التي حصلت في مؤسسات الدولة يرى سماحة السيد ان هذه الثوابت وهذه المبادئ التي يقدمها هي كفيلة بمعالجة كثير من المشكلات، وهي كفيلة بأن تعيد الامور الى نصابها الصحيح، لذلك ان المعطيات الجديدة موجودة وطريقة ربطها ايضا هي متسلسلة منطقيا، وترتبط بما سبق من جهود ومن رؤى مقدمة من سماحته.

السؤال الخامس: من ناحية الشكل والمضمون.. هل يعد هذا الاعلان قطيعة مع المواقف السابقة ومكملا لها؟ ليس هناك انقلاب او تناقض او تغيير لموقف سابق، لان هناك فقرات وردت في هذا الاعلان تحيلنا مباشرة الى المواقف السابقة وترتبط بها منطقيا، بوصفها نتائج لمقدمات سابقة، كالحديث مثلا عما تحقق من مكتسبات التظاهر والاحتجاج، وتأكيد المواقف المتعلقة بتغيير الوجوه السياسية القديمة، ومحاسبة الفاسدين، واستقلالية القرار العراقي. اذن هذه المضامين مهمة وهناك ايضا قرارات مهمة في هذا الاعلان او في هذه الرؤية المقدمة وهي:

القرار الاول: الاستمرار على المعطيات الاصلاحية العامة وعدم التنازل عنها، بمعنى ان ما قدمه سماحته من مشاريع سابقه لن يتم التنازل عنها، وسيتم التأكيد عليها، ومن جملة هذه المشاريع هي التصحيح في النظام السياسي القائم على المحاصصة، الغاء المحاصصة، وتغيير قانون الانتخابات بما يخدم اكبر شريحة ممكنة من المجتمع العراقي، وبما يكون ممثلا حقيقيا عن المجتمع العراقي وابنائه، تغيير المفوضية الانتخابية بشكل يضمن نزاهتها واستقلاليتها وقدرتها على العمل باحتراف. هذه من جملة المعطيات الاصلاحية التي قدمها سماحة السيد في الحراك السابق، ليس هو فقط بل حتى الحراك المدني بكل اطيافه واشكاله، هناك استمرارية، وليس قطيعة مع المطالب السابقة، وهذه المطالب الان تأخذ شكلا انضج واعمق من اجل ان تغير في النظام السياسي وتغير في طريقة التحالفات، وليس فقط مطالبات من الحكومة ان تجري هذه التغييرات، بل هي ترسم ايضا خارطة طريق لكيفية تنفيذ هذه التغييرات والاجراءات.

القرار الثاني الذي يؤكده سماحة السيد في هذا الاعلان هو بقاء القرار عراقي.

القرار الثالث: عدم الرجوع الى التحالفات الطائفية.

القرار الرابع: البقاء تحت الاطار الوطني الذي يجمع الشركاء العابرون لطائفتهم واحزابهم وقومياتهم، دون عودة الى الوجوه القديمة، قد يقول البعض انها قرارات مكررة، سبق وان تطرق لها سماحة السيد وتطرقت لها الكتل السياسية وسبق تناولها في الاعلام، نعم هذه القرارات هي ليست قرارات جديدة تماما، ويعني سماحة السيد كمن يؤلف نصاً عندما يبدأ بالنص هناك مقدمة، والمقدمة تشير الى ما سبق، Literature View كما يعبرون، هناك مراجعة للأدبيات السابقة ثم بعد ذلك هناك تقرير لبعض الامور المهمة التي قد يخشى البعض ان سماحة السيد قد تغير منهجه او انه قد تنازل عنها، هناك تثبيت لهذه المعطيات. والان يتدرج سماحة السيد بقراءة او بتثبيت القرارات المهمة وعلى ما اعتقد ان هناك قرارات اكثر اهمية من ما سبق، فمثلا مقاطعة اي تحالفات او برامج حكومية تفتقر الى بعض الأمور، وهذه المقاطعة المعلنة الان لسماحة السيد تعبر عن موقف سابق لما سيحصل، بمعنى ان حصل ذلك فأنني سأقاطع التحالف، يقاطع التحالف الذي قد ينشأ من خلاف الثوابت وعلى خلاف المبادئ والعملية. ويمكن ان تأخذ المقاطعة اشكالاً عدة، البعض قد يقول ان هذا يعني الذهاب للمعارضة، والبعض يقول انه سيكون جزءً من الحكومة ناقدا لها من الداخل، هناك اشكال كثيرة لم يحسم الأمر على ما اعتقد لحد الان في كيفية المقاطعة او كيفية المعارضة.

اذن هذه المقاطعة ستكون للحكومة اذا ما افتقرت لمجموعة من النقاط، مثلا التجمع تحت الاطار الوطني العابر، فاذا فشلت الحكومة المقبلة في ان تجمع الشركاء تحت الاطار الوطني الذي يعبر الطائفية والقومية وكل الانتماءات الهوياتية الى الفضاء الوطني؛ فان هذه الحكومة وهذا التجمع سيتم مقاطعته.

ثانيا: وجود ثوابت وطنية تجمع الفرقاء، وبدونها لن يكون هناك قيمة تذكر أي تحالف، بمعنى انه اذا افتقرت التحالفات المقبلة الى ثوابت وطنية تجمع الشركاء السياسيين والفرقاء؛ فلا داعٍ ولا قيمة لأي تحالف ينشأ خلاف هذه الاسس.

ثالثا: الثوابت المطروحة تكون هي الميثاق الذي سيتفق عليه الشركاء والشروط الواجب توفرها في رئيس الوزراء المقبل. هناك حاجة لاعداد ميثاق تتفق عليه الكتل السياسية. سبق وان كتبت الكتل السياسية مواثيق كثيرة جدا، لكن هذه المواثيق كانت متخصصة، بعضها يتعلق بما قبل الانتخابات، وبعضها يتعلق بتفاهم الكتل السياسية فيما بينها، والبعض الاخر يتعلق بتشكيل حكومة معينة في ظل ظروف معينة. واما الان فالثوابت التي يتحدث عنها سماحة السيد هي التي تتحول الى ميثاق، بمعنى انها ستكون معايير متفق عليها، وبمثابة العقد الاخلاقي والقانوني الذي سيتفق عليه الشركاء، والذي سيكون موجودا في الحكومة وفي العمل السياسي المقبل، بما في ذلك طبعا الشروط الواجب توفرها في رئيس الوزراء.

رابعا: تبني برنامج حكومي ينسجم وتلك الثوابت يكلف به رئيس الوزراء وحكومته المقبلة. ويكون خاضعا وعلى وفق تلك الثوابت التي سيتفق عليها وسيلتزم بها رئيس الحكومة والحكومة المقبلة.

واذا اردنا ان نتحدث عمّا سيلزم الكتل التي تتفق على الميثاق؛ نعني الكتل المجتمعة في تحالف ضمن الاطار الوطني، لا عن الكتل التي هي في قوامها او تكوينها طائفية أو قومية، ولا نتحدث عن الكتل التي لا تريد انهاء مبدأ المحاصصة، والتي لا تريد أن يستقل العراق في قراره.

النقطة الثامنة: استكمال النقاط السابقة.. ما اركان أو ما اطار الرؤية التي يقدمها السيد الصدر لتشكيل الحكومة المقبلة؟ يقول البعض انها حكومة شراكة وطنية، وكانت لدينا واثبتت فشلها، والبعض يقول انها حكومة وحدة وطنية، وهذا مفهوم غائم وعام واشكالي، لا يمكن ان نفهم ما المقصود بالوحدة الوطنية، وهل معناه ان كل الكتل السياسية تشارك في الحكومة، وهل النسب ستكون بحسب مكونات العراق؟ هناك اشكالات كثيرة قد تطرح.

اذن ما الاركان التي يضعها سماحة السيد لتشكيل الحكومة؟ وما هي طبيعة هذه الحكومة ان لم تكن حكومة شراكة وطنية ولا حكومة وحدة وطنية ولا حكومة اغلبية سياسية، ما الحكومة؟ وما شكلها؟

في الحقيقة استطيع ان الخص الاركان التي يتحدث عنها سماحة السيد وهي:

الركن الاول: هو تحالف وطني عابر للطائفية والانتماءات الأخرى، يهدف الى تشكيل حكومة وطنية، وهذا التحالف الذي نتحدث عنه لا يشبه التحالف الوطني الشيعي الذي كان يشكل الاغلبية في الحكومة الماضية، وليس تحالفاً على اساس مكوناتي، بمعنى ان هناك تحالف سنياً وشيعياً وكردياً.

التحالف الذي نتحدث عنه هو الذي يشكل ركناً اساسياً من اركان الحكومة التي يراها سماحة السيد، تحالف وطني عابر للطائفية والانتماءات الأخرى، يهدف الى تشكيل حكومة وطنية، وهذا التحالف سيشكل تحالفاً نواة أو تحالف الكرد الذي ستجتمع اليه التحالفات الاخرى ويجذب التحالفات الاخرى. قوام هذا التحالف وشكله ومكونه هو عابر للطائفية وللقومية، وتحالف وطني يضم العديد من الكتل السياسية. ليس بالضرورة ان يكون تحالف (سائرون) هو المعني، لكن تحالف (سائرون) مع تحالفات اخرى قد يشكلون نواة هذا التحالف، ويجب ان يكون عابرا بمعنى الابتعاد عن الطائفية والقومية والهويات الأخرى، ويهدف الى تشكيل حكومة وطنية، وهذا التحالف هو الذي سيكون قائدا للحكومة في المرحلة المقبلة.

الركن الثاني: هو ان ضوابط تشكيل التحالف الوطني، وما يتحتم على الاحزاب والكتل ان تفعله لتكون ضمن هذا التحالف الام؛ هي تسعة نقاط اوردها سماحة السيد في النص لا حاجه لتكرارها هنا، ولكن الركن الثاني يعني ان يتشكل التحالف الام او التحالف النواة على اسس او على ضوابط، وهي تسع نقاط ذكرها سماحة السيد.

اذن الان نستطيع ان نفكك الموضوع بهذا الشكل.. هناك تحالف نواة.. التحالف الأساسي، ثم هناك ضوابط يتشكل على اساس هذا التحالف.

والركن الثالث: هو التحالف الوطني النواة او التحالف الام مع التحالفات الاخرى ضمن الفضاء الوطني، بمعنى ان الفضاء الوطني سيكون هو السقف الاكبر الذي تجتمع فيه التحالفات والكتل السياسية، ويجب ان يقود هذه التحالفات والكتل السياسية التحالف الوطني الام او التحالف الوطني النواة، ويخضع لاثنين وثلاثين شرطا

وهذه الشروط اوردها سماحة السيد، اي ان هناك تسعة نقاط يتم على اساسها تشكيل التحالف الاساس التحالف الام، مثلا نقول: كأن يكون (سائرون) وكتلة اخرى وتحالف اخر يشكلون النواة على وفق تسعة نقاط أساس، ثم ننتقل الى الفضاء الوطني لنتفاهم او نتناقش او نتحاور او نتفاوض مع الكتل والتحالفات السياسية الأخرى، ضمن نقاط او ضمن مبادئ او شروط، وهذه الشروط الـ 32 ذكرها سماحته وهي تمثل ملامح البرنامج الوطني الذي ينبغي للكتل السياسية ان تتفق بشأنه، مهما كانت المواقف السياسية من بعضها البعض ومهما كان الشكل الحكومة المقبلة، بمعنى ان هذه الشروط هي شروط اساس يعني Essential Conditions كما يعبرون، لا يمكن تجاوزها او لا يمكن الابتعاد عنها او الاخلال بأي شرط من هذه شروط، لذلك نحتاج هذه الشروط كأن تكون مرتكزاً جامعاً لكل التحالفات في الفضاء الوطني.

اما التحالف ضمن التحالف الام او النواة كما عبرت عنه؛ فهو مشروط او مرتكز على تسع نقاط. التحالف الاكبر ضمن الفضاء الوطني مرتكز على 32 شرط يجب ان تتحقق ليكون هناك تفاهماً وطنياً. قد يسأل احد.. ما الداعي لوجود هذا التحالف الوطني ضمن الفضاء الوطني اذا كان هناك تحالفا اخر سيقود الحكومة؟ الجواب هو لأن رؤية سماحة السيد ان التحالف الام الاساس الذي يخضع للشروط التسعة ليس بالضرورة ان يكون هو الاغلبية ويشكل الحكومة ويقود البلد، هو يريد مشاركة الجميع وكل الأحزاب، ولكن ليس على اساس حكومة وحدة وطنية او حكومة شراكة وطنية، وهو يريد المشاركة على اساس الضوابط والشروط، بمعنى الاتفاق على مبادئ عامة وشروط، ان تحققت؛ يكون هناك تحالف ضمن الفضاء الوطني، ان لم تتحقق؛ فسيكون هناك تحالف يقود العمل السياسي ويأخذ زمام المبادرة.

اما الركن الرابع: الذي يمكن ان نذكره هنا فهو اختيار رئيس الوزراء على وفق شروط، (اربعون شرطا) وضعها سماحته، وهذه ليست كلها شروط، بل بعضها متطلبات، يعني صفات او ميزات واجب توفرها في رئيس الوزراء، والبعض الاخر هي مهام ومسؤوليات يتحتم عليه انجازها لو، حللناها لوجدنا ان بعضها هي متطلبات Requirements يجب ان تكون متوفرة في رئيس الوزراء، والبعض الاخر هي مهام مسؤوليات Responsibilities يجب ان يضطلع بها رئيس الوزراء ويجب ان يقوم بأدائها. هذا هو الركن الرابع ضمن البرنامج الذي وضعه سماحة السيد او الرؤية التي وضعها.

اما الركن الخامس: فهي آلية اختيار الوزراء في الكابينة الوزارية، او تقديم الكتل لأسماء عبر عنها بهذا الشكل يكاد يكون ليس نصا، ولكن تقديم الكتل لأسماء مرشحين حسب

الضوابط واعطاء رئيس الوزراء حرية الاختيار. لا اعلم ان كان معروفاً لدى الجميع، ولكن هذه الاليات التي كان على اساسها يتم اختيار الوزراء في الكابينة الوزارية، هي ان تعطى الكتل السياسيـــــة ـ بعد جرد الاصوات الانتخابية ومقاعدها في البرلمان ـ تعطى نقاط كل كتلة تحصل على نقاط بحسب المقاعد التي تحصل عليها، ثم تعطى الوزارات والمناصب السيادية في البلد كلا بحسبه، بمعنى مثلا رئيس الوزراء يأخذ عشرين نقطه ونائب رئيس الوزراء خمس عشرة نقطة، في حين وزير سيادي يأخذ عشر نقاط وهكذا. وكان هناك ايضا مستويات لتوزيع الوزارات، بعضها وزارات في (أ) وهي الوزارات السيادية، وبعضها في (ب) التي هي اقل اهمية ووزارات (ج) او في المرتبة الثالثة التي تقل اهمية عن كلا الصنفين. هذه الطريقة التقليدية.

يوضح سماحة السيد بان الطريقة الافضل في اختيار الوزراء للكابينة الوزارية لن تكون على اساس النقاط، بل تكون على اساس ان تقدم كل كتلة سياسية من تعتقد انهم مؤهلين لأن يكونوا وزراء، ويترك الخيار لرئيس الوزراء ان يختار الوزير المعني بالحقيبة المعنية، بمعنى ان وزارة من حصة مكون معين يقدمون خمسة مرشحين لهذه الوزارة، وكذلك الكتل الاخرى تقدم خمسة مرشحين، ويختار رئيس الوزراء افضلهم، ومن يعتقد انه يمكنه من اداء مهامه بالشكل الافضل.

ان هذه الطريقة في اختيار الوزراء للكابينة الوزارية ستخلصنا من الشك، والتي كان دائما يتحدث بها رؤساء الوزراء في الحكومات المتعاقبة، اما الوزراء المفروضون عليهم ـ يعني لا يستطيعون العمل مع الوزراء ـ لانه فرض عليهم من الكتل السياسية وهم غير كفوئين وغير قادرين على ادارة المهام وغير متعاونين، واما الان عندما يختار رئيس الوزراء وزراء من بين الخيارات المطروحة امامه يصبح هو المسؤول بشكل مباشر عن اداء الحكومة، ولكن رئيس الوزراء هو اختار هذا الوزير للكابينة الوزارية.. فعليه هو تقع مسؤولية محاسبته قبل الأجهزة الرقابية الأخرى، قبل ان يستجوب في البرلمان وقبل ان يستدعى الى النزاهة ويحال الى القضاء، يجب ان يكون رئيس الوزراء قادرا على متابعته ومحاسبته.

في الدورات السابقة كان رئيس الوزراء يشتكي بانه لا يستطيع ان يحاسب الوزير، لان هذا الوزير يمثل رمزا في حزبه او كتلته السياسية، وان كتلته تمنع استجوابه، والحقيقة انها كانت اتفاقات بين الكتل السياسية، لا تستجوبون وزيرنا فلن نستجوب وزيركم، او اذا استجوبتم وزيرنا فاننا سنستدعي وزراءكم الى البرلمان عن طريق كتلتنا السياسية وهكذا.

اما الان فسماحة السيد يريد ان يعطي لرئيس الوزراء المقبل قوة اضافية باختياره لمن يعتقد انهم قادرون على ادارة الحقائب الوزارية ووزاراتهم، واصلاح الوزارات، وايضا يضعه بالمسؤولية بشكل مباشر في مسؤولية المتابعة والمحاسبة والمراقبة، ويعطي الاخرين حرية الاختيار أيضا. لقد كانت الكتل السياسية تشتكي بان سماحة السيد يريد ان يجرد الكتل السياسية من اختيار الوزراء او اختيار الشخصيات للكابينة الوزارية، ويقولون لماذا نشترك في الانتخابات اذا كنا غير قادرين على تسمية وزراء وترشيح وزراء للكابينة الوزارية؟ فسماحته اوجد حلا لهذه المشكلة.. وهي ان تقدمون خيارات اكثر من خيار لرئيس الوزراء، وهو يختار من بين الخيارات التي تقدموه، فتصبحون مشتركون في الكابينة الوزارية ويصبح رئيس الوزراء قادرا، ولديه الحرية على الاختيار، وبالتالي يكون مسؤولا، اي يكون Accountable امام القضاء وامام البرلمان وامام الشعب، ولن يستطيع ان يستخدم الاعذار السابقة والحجج: انني لا استطيع العمل مع وزراء مفروضون علي.

على هذا الاساس الان نكاد نكون قد حللنا النص الذي قدمه سماحة السيد بوصفه اعلانا او رؤية للحكومة المقبلة، وموقفه من بعض القضايا المهمة التي عبر عنها سابقا بمواقف مختلفة، ولكن الان باكثر تفصيل ووضوح، وما هي المضامين لهذا الإعلان، بعد ان حللنا محتوياتها وما جاء فيه من قرارات ورؤى، ما مضامين الاعلان او الرؤية التي قدمها سماحته أولاً. باعتقادي هناك رؤية جديدة لبنية وطريقة التحالفات، تقوم على اساس المعايير والثوابت وليس على اساس المواقف. كل التحالفات السابقة في الدورات الماضية كانت تقودها إما الدوافع الدينية، او الطائفية او القومية، او حتى في بعض الاحيان تقارب وجهات النظر بين قادة الكتل السياسية وزعماء الكتل السياسية؛ أي تحالف الكتل وفقا للعلاقات الثنائية بين قادتها، وليس وفقا لبرنامج انتخابي او مشروع سياسي. لقد قدم سماحة السيد رؤية جديدة وهي ان كل الاحزاب المختلفة ايديولوجيا تختلف في هويتها وانتماءاتها ومرجعياتها، يمكن ان تلتقي اذا كانت عملية الالتقاء قائمة على اساس المعايير والثوابت، والمعايير والثوابت هي ليست مزاجية وعفوية، يعني توضع بشكل تمنيات، وانما هي المعايير والثوابت الوطنية التي تكون فيها المصلحة الفضلى للبلد ولابناء هذا البلد وحتى نتفق. قد يقول شخصٌ ما: (انت تنظر لهذا المعيار على ان فيه مصلحة للبلد، انا اعتقد انه ليس في مصلحة للبلد)، بالتأكيد ان القضية ليست قضية الاعتقاد او التفضيل، بل هناك مقاييس علمية ومقاييس متعلقة بالقوانين وبالنزاهة، تحتم علينا القول ان بعض المعايير والثوابت هي من مصلحة

البلد. اذاً ان هذه الرؤية التي يقدمها سماحة السيد، وخصوصا فيما يتعلق بالتحالفات وبنائها، هي رؤية جديدة الى حد كبير، ربما تحدث عنها زعماء كتل سياسية اخرين، وقد يكون بعض القيادات قد اشارت لشيء مشابه، ولكن بالطريقة التي يقدمها سماحة السيد اليوم، ويبني على اساس رؤيته للحكومة وللعمل السياسي، اعتقد ان هذا تحول كبير ومهم جدا في ان تكون المعايير والثوابت هي اساس الالتقاء والافتراق بين الفرقاء السياسيين والكتل السياسية.

المضمون الاخر والمهم هو الابتعاد في كل التفاصيل عن شخصنة المواقف والقرارات وجعل المعايير والثوابت هي اساس اختيار الشخصيات، يعني ليس لدى سماحة السيد مقتدى الصدر تفضيل لشخص على شخص اخر، ووجهة سياسية على جهة سياسية اخرى، حتى في اختيار الشخصيات.

وان المعايير الان في اختيار الشخصيات ـ وفي كل العالم عندما تريد شركة ان توظف مجموعة من الشخصيات، سواء أكانت في وظائف كبيرة جدا ام وظائف بسيطة ـ هناك ما يسمى بالـ Job Description الوصف الوظيفي، ليس هناك مؤسسة محترمة في العالم ولا شركة تجارية تعين موظفين او ان لم يكن هناك وصف وظيفي، بمعنى ان هناك معايير يتم على اساسها اختيار الموظف، وليس هناك شركة تحترم نفسها الا وان تجعل لكل موظف ما يسمى بالـ Rules And Responsibilities المهام والوظائف، ليس هناك موظف لا يعلم ماذا يفعل او لا يدري ما هي واجباته، للاسف الشديد طيلة الفترات الماضية منذ 2003 لحد الان ليس هناك ما يسمى بالـ Job Description في تعيين اي موظف في الدولة العراقية. يتم التعيين على اساس المحاباة وعلى الانتماءات واسس نعرفها جميعا وايضا ليس هناك Rules And Responsibilities بحيث هناك اشخاص يستطيعون ان يفعلوا اي شيء وقد لا يفعلون شيء ابدا، فهل من المعقول ان يكون التعيين في الشركات اهم من بناء البلد؟ هذا هو الذي يريد ان يوصلنا اليه سماحة السيد. الانسان عندما تكون لديه شركة ومعايير الربح والخسارة هي المعايير التي يسعى اليها، يبذل غاية جهده في تعيين الشخصيات على اسس علمية واسس مدروسة اداريا وجدواها مدروسة أيضا، لكن عندما نأتي الى بناء البلد وتعيين المسؤولين في البلد، نتخبط بهذا الشكل؛ فالاجدى والاحرى بنا ان يكون تسمية الوزراء، ومن هم بدرجتهم وحتى درجات الدنيا، قائم على اساس Job Description الحاجة والوصف الوظيفي وRules And Responsibilities وكل هذه المعايير العالمية. لذلك هو يبتعد عن الشخصيات، كانت الوزارات تفصل على مقاس شخصيات وعلى مقاس احزاب، هو الان يريد

ان يرتقي بالاشخاص الى متطلبات الوزارات والمعايير التي توضع من قبل الوزارات، ويريد للاشخاص والاحزاب والكتل السياسية ان ترتقي الى المعايير التي توضع من قبل مؤسسة معينة او دائرة معينة.

المضمون الرابع: هو مواءمة ما هو مثالي افتراضي مع ما هو واقعي وقابل للتطبيق. هناك اتهامات كيلت منذ زمن لمحاولات سماحة السيد مقتدى الصدر في تغيير مسار العملية الديمقراطية والسياسية، وفرض بعض القضايا التي ارادتها الجماهير والاتهامات والتعليقات هي ان ما يطلبه سماحة السيد مثالي جدا لا يمكن تحقيقه وهو بعيد عن الواقع. في الحقيقة هذه الرؤية التي يقدمها سماحة السيد، ليس هناك امر صعب المنال او التحقيق، صحيح ان هنالك بعض المثاليات، لكن ما هي النظرية في نهاية المطاف؟ كل نظرية هي عبارة عن فرضيات ومجموعة مقولات نظرية، يسعى الانسان الى تحقيقها على ارض الواقع، والبحث عن المصاديق او تطبيق مصاديق، وبذا يجب ان يكون هناك ما هو مثالي، وما هو في مستوى الطموح او ما نأمل تحقيقه، وايضا يجب ان يكون هناك واقعي، ما هو مستقى من الواقع وقابل للتطبيق، وبذا في هذا البيان او هذا الاعلان هذا انسجام، بينما هو مثالي افتراضي وواقعي وقابل للتطبيق.

المضمون الخامس: القضية الخامسة التي اعتقد انها من المضامين المهمة في الرؤية التي يقدمها سماحة السيد مقتدى الصدر في افساح المجال للجميع للمشاركة في الحكومة بجميع سلطاتها، على اساس معايير الكفاءة والنزاهة والمهنية، مع الحرص والابقاء على ضرورة تمثيل مكونات العراق تمثيلا منصفا وعادلا. يريد سماحة السيد المشاركة السياسية ان تقوم على اساس العدالة بلا فرق بين مكونات العراق، لا من ناحية الطائفة ولا من ناحية القومية، ينظر لكل ابناء العراق على انهم عراقيون يحق لهم الاشتراك في العمل السياسي، ويحق لهم الدخول في تحالفات وفي احزاب سياسية، يعني اي احزاب يختارونها. يحق للسني ان يدخل في حزب او كتلة سياسية شيعية، ويحق للشيعي ان يتأَلف ويتحالف مع كتلة كردية وهكذا، فيكون للجميع حق المشاركة في العمل السياسي، ويريدون المشاركة في الحكومة. اذا يجب ان يكون الباب مفتوحا امام كل العراقيين للمشاركة في اي منصب وفي اي مكان في اي مسمى وظيفي، طالما انهم يتمتعون بالشروط وبالمهارات اللازمة، وهذا ينطبق على الوزير او من هو في درجته الى ادنى مستوى.

فمن المضامين المهمة في الإعلان؛ ان الباب مفتوح والمجال فسيح امام الجميع للمشاركة في الحكومة والمشاركة في التحالفات، والسقف الاعلى هو للوطن والطموح الاكبر هو

حكومة وطنية تمثل الجميع بشروط ذكرها سماحة السيد، والتي سماها الثوابت. وايضا يطمح سماحة السيد ان تكون السلطات ـ وان كانت الان سلطات ممثلة عن المكونات ـ لكنه يطمح ان تكون متاحة لكل العراقيين وللوضع الحالي. يدرك سماحة السيد ان السلطات موزعة على اساس المكونات، اي رئاسة الوزراء للشيعة ورئاسة الجمهورية للكرد ورئاسة مجلس النواب للسنة، ولذلك هو لا يريد ان يزحزح هذا الواقع الان، ولكنه يقول لنفتح هذا الواقع امام كل العراقيين، لنجعل من المعايير اساساً للاختيار، لنجعل من المبادئ اساساً للتفاهم والاتفاق، وليكن الفضاء الوطني الفضاء الرحب الذي يجمع كل العراقيين بصرف النظر عن انتماءاتهم وعن هوياتهم. هذا مجمل ما اسميته الاعلان الـ (Vision) التي يقدمها سماحة السيد مقتدى الصدر للحكومة المقبلة.

ارجو ان اكون قد وفقت في توضيح بعض ما التبس من مضامينها، وارجو ان اكون قد وفقت في تفكيك بعض القضايا المهمة ضمن مستويات الفهم الحقيقي لما ورد في هذا النص، واعتقد انه نص مهم جدا، يعني يمهد للتفاهمات المقبلة وخارطة طريق، على اقل الكتلة الاكبر التي تريد ان تشكل الحكومة.

المداخلات

وفي نهاية المحاضرة فتح باب المداخلات والنقاش امام السيدات والسادة اعضاء المركز ليجيب عليها **الدكتور ضياء الاسدي..** وكانت المداخلة الاولى لـ:

- **الدكتور عبد الرزاق السلطاني/** رئيس منظمة راصد للنزاهة العراقية: الأستاذ الاسدي المحترم... الكل تعرف الذي ينصب رئيس لمجلس الوزراء يجب أن يحظى بمقبولية أمريكية، ومن المحيط الاقليمي. كيف نضمن استقلالية القرار العراقي ضمن هذا التجاذب، وعدم الانسياق خلف أجندات الخارج؟

  لدينا معلومات شبه مؤكدة بأن (سائرون) أبرمت اتفاقيات إعادة كركوك لوضعها السابق، فضلا عن اعادة رواتب البيشمركة والمادة 140 و17 % هل تؤكدون أو تنفون ذلك؟

- **الاستاذ ضياء الاسدي:** «ان (سائرون) وبحسب موقف سماحة السيد، والتي تتبنى مواقف سماحة السيد التي ترفض اي تدخل بالشأن العراقي، ولا ننكر ان هنالك تدخلاً وارادة دولية اقليمية تريد التأثير في صنع القرار السياسي في العراق، لكن هذا الرفض الموجود نعبر عنه بشكل واضح قولا وتطبيقا، ولا نسمح بمثل هذا بالقدر الذي نتمكن منه، ونامل من كل الفرقاء السياسيين ان يقفوا معنا على ذلك، وان يعينونا على عدم السماح لاي قوة اقليمية او دولية بالتدخل في الشأن العراقي. اما فيما يتعلق بالصفقة او الاتفاق الذي تقول ان (سائرون) ابرمته؛ اؤكد لكم والى جميع الاخوة في المركز المحترم ان (سائرون) لم تبرم اي اتفاق او صفقة او تفاهم يتعلق باي موضوع جدلي بين الفرقاء السياسيين، بما في ذلك وضع كركوك، حيث لا يمكن ل(سائرون) ان تبرم او تتفاهم على مواضيع مثل هذه المواضيع في هذا الوقت تحديداً، وهنالك الكثير امامنا لفتح هذه المواضيع. وارجو ان تطمئن لو كانت مثل هذه الاتفاقات لتم الاعلان عنها.

- **الاستاذ احمد الحاج** رئيس كتلة الجماعة الاسلامية: ما مدى لجوءكم الى المعارضة في حال لم يتم الاخذ بمقترحاتكم؟

- **الاستاذ ضياء الاسدي:** كل السيناريوهات والافاق امامنا مفتوحة، والعمل السياسي يحتمل الكثير من الخيارات، منها الاشتراك في السلطة، ومنها الاشتراك في المعارضة، لكن لن يكون الخيار الأول لنا هو المشاركة في المعارضة او اللجوء الى المعارضة، بل سيكون يكون اخر الخيارات، لان الوضع في العراق وفي الشرق عموما لا يمكن من احداث اي تغيير الا من خلال الوجود في السلطة. مع الاسف هذا هو الواقع، وليست العملية الديمقراطية راسخة وبعيدة الامد ولها تاريخ طويل، وليست الاحزاب والكتل السياسية احزاباً قائمة على اساس الممارسات الصحيحة كي نرجع الى المعارضة ونستطيع ان نمارس التأثير والدور، ومؤسسات الدولة جميعها تابعة للسلطة للأسف الشديد. وبذا فمن يلجأ الى المعارضة لن يتمكن من الحصول على ادوات التغيير، وكل الاحزاب السياسية عندما تكون في السلطة ـ وتحاول ان تؤمم الوسائل وادوات التغيير باستخدام السلطة، وهذا واضح تماما من خلال الممارسة السياسية ـ فاللجوء الى المعارضة هو من الخيارات الأخيرة، ولكن ايضا من الخيارات المتاحة التي تناقش بين حين واخر.
- **الدكتور سيف الدين الدراجي:** توقعاتهم لردود افعال الكتل السياسية في ظل ما ذكر في بيان سماحة السيد الصدر؟
- **الاستاذ ضياء الاسدي:** لا نتوقع كثيرا من الاحزاب والكتل السياسية حقيقة، تعرفون ان المناخ السياسي القائم في العراق هو ليس مناخ تعاوني، حيث لا يسود في هذا المناخ الاعتراف بالفضل للأخر. عندما تقدم شيئا او تتنازل عن اشياء لا يأتي احد ويعترف بالفضل او الموقف حيث لا نريد الاعتراف بالفضل حقيقة، لكن الاعتراف بالموقف. تعرف ان طيلة هذه الفترة اقول قيادة التظاهرات والحراك السلمي في الشارع وتوجيه المتظاهرين بشكل بناء يخدم العملية الديمقراطية، حيث لم يكن هنالك شكر وعرفان من الكتل السياسية لسماحة السيد، بل على العكس.. كان هنالك انتقادات، وان كل الذي يقدمه سماحة السيد من مبادرات ومن تنازلات سياسية قبل هذا؛ لم يقابل بكلمة عرفان او شكر، حيث نفتقر في تقاليدنا السياسية والاعراف السياسية الى شجاعة الاعتراف بالفضل للأخر او الاعتراف بالخطأ، اذا ارتكب من قبل الطرف المعني، لذلك لن نتوقع كثيرا من الكتل السياسية الأخرى، وان كنا نامل ذلك في ان تؤسس في العراق ثقافة الاعتراف بالفضل للأخرين وثقافة الاعتراف بالخطأ اذا

ما ارتكب خطا، وهذا سوف يجعل من العملية السياسية اكثر سلاسة، وتصبح عملية سياسية ذات مرؤة لان في كل هذه الفترة الطويلة كانت ـ للأسف الشديد ـ خالية من المروءة.

- **الاستاذ غانم العيفان:** مطالب المتظاهرين قريبة لحد كبير من رؤيا (سائرون) في شكل الحكومة المقبل، الى اي مدى ستؤثر هذه الورقة الضاغطة في الاسراع في تشكيل الكتلة الأكبر؟
- **الاستاذ ضياء الاسدي:** يعتمد هذا على قابلية الاحزاب والكتل السياسية على قبول هذه الورقة وقبول الضغط الجماهيري وقبول توجيهات المرجعية، والاحزاب السياسية والكتل السياسية طورت نفسها في هذه الفترة حسب نظرية دارون، واخذت ذات القدرات المناعية لتواجه اي محاولة للتغيير، واي مطالب من اجل التغيير يتم التأقلم معها. املنا كبير جدا في هذه المرة ان تدرك جميع الاحزاب والكتل السياسية ـ ولا استثني احداً بما فيهم كتلتنا وجهتنا السياسية ايضا ـ اذا لم تدرك المطالبة بالتغيير والمطالبة بالتصحيح فسوف تخسر خسارة كبيرة وجسيمة جداً، وهذه الخسارة هي ليست خسارة المكاسب السياسية، بل هي خسارة بلد، وعلينا ان نستجيب لحركة التاريخ، وهنالك حتميات تفرض على جميع الكتل السياسية ان تتغير، واذا تصلبت الكتل وتحجرت في مواقفها انا اعتقد سوف تنكسر عاجلا او اجلا. لذلك يجب ان يكون هنالك رؤية، وهذه الرؤية تنطلق من مصلحة الجماهير ومن مصلحة الراعي للجماهير (الحوزة العلمية والمؤسسة الدينية والحوزات الأخرى)، وليس بالضرورة الحوزة العلمية الشريفة، وانا اقصد كل المرجعيات السنية والشيعية والكردية وغيرها، حيث قدمت رؤية للإصلاح وليس مشتركة بالكتل السياسية، وانا اسمع اصوات مسيحية واباء مسيحيين حيث يطالبون كما يطالب المتظاهرين اليوم من اجل التغيير، لذلك يجب ان تأخذ هذه المطالب بشكل جدي، وان تحدث هذه المطالب التغير المرجو من قبل المرجعيات ومن قبل الجماهير، والا لا يمكن لمثل هذه الطريقة ادارة الدولة ان تستمر، لا يمكن لسلسلة استنزاف موارد الدولة وخيراتها ان تستمر، ولا يمكن لدماء العراقيين ان تسيل بين حين واخر في مواجهات ليس للعراقيين اي ناقة او جمل فيها ولا مصلحة، ولا يمكن ان تستمر لهذه الممانعة القاتلة على اساس العناد وعلى اساس الانانية ان تستمر، وهذه اللحظة يجب

ان يكون فيها تحول تاريخي ومهم في العملية السياسية، ويجب ان تؤسس لأعراف ولضوابط ومبادئ وليس لشخصيات او رموز او احزاب سياسية تريد ان تبقى الى ابد الابدين. لذلك يجب ان يكون هنالك تغير وان يكون هنالك استجابة، ونحن نحاول وادركنا بان عدم الاستجابة يعني تعرض البلد والبلاد للخطر

- **الاستاذ شيروان الوائلي:** من المؤكد ان السيد مقتدى الصدر قد وضع هكذا معيارية للحكومة ورئيسها لابراء ذمته، لما يراه ويتوقعه من فشل اصبح مزمنا في الاداء السياسي عموما. ولكن سؤالي!

- هل تعتقد ان الشروط التي وضعت ـ سواء للحكومة او لرئيسها ـ هي شبه مستحيلة، وجاءت لدفع الضرر، حيث استحالة توفرها جميعا في شخص رئيس الحكومة على الأقل؟

- ومن هو الذي يحدد دقة مطابقة هذه المعايير ـ والتي بعضها لا تحدد الا بخبرة ـ المطلوب تكليفه وتجربته العملية؟

- وما هي الضمانات التي توضع مقرونة بالتوقيتات لهذه الحكومة ورئيسها، وبالاخص ان هناك تجارب مريرة سبقتها، وقد تسبب اخفاقها لما وصلنا له اليوم. ونحن امام الفرصة الاخيرة الان كما يسميها الكثيرون؟

- **الاستاذ ضياء الاسدي:** ليست فقط لإبراء الذمة، وان سماحة مقتدى الصدر هو فاعل اساس في الحراك الاجتماعي والسياسي، لذلك يريد ان يعمل ـ فضلا عن براءة ذمته ـ يريد ان يعمل وان يقدم شيئاً، وهذه الشروط ليست مستحيلة وليست متطلبات خارجة، ومثلها مثل اية شروط تضعها مؤسسة او دائرة لمن يتقدم من اجل وظيفة، وهذه الشروط يمكن ايجادها في شخص واحد، ولكنها مستحيلة ان نظرنا اليها على وفق مصلحة الاحزاب والكتل السياسية، وان نظرنا اليها على وفق مصلحة العراق؛ فأنها ممكنة التطبيق، اما اذا كان المعيار هو مصلحة الاحزاب والكتل السياسية والمكونات؛ سوف تكون مستحيلة ممكن توفرها في شخص رئيس الحكومة، ولكن من سوف يحدد فيما اذا كانت متوفرة ام لا؟ وهذه هي معايير كما قلنا مثل المسطرة عندما تضعها على الشخص المعني، فاذا كان هذا الشخص خبراته تتلاءم وتنطبق مع هذه المعايير؛ فانه الشخص المطلوب، ولذلك تطبيقها ليس بالضرورة مئة بالمئة او تماما، فبعضها قابل للنقاش، ولكن اذا اردنا التحدث عن المعايير الافضل من الواجب توفرها، فهذه هي المعايير. اما

اذا قلنا لا يمكن توفرها فيمكن مناقشة بعض هذه الشروط للكتل السياسية جميعها، وسماحة السيد يشير الى ان القرار هو قرار مجتمع بين الكتل السياسية، ويريد اتفاق الكتل السياسية تحت سقف وطني في الفضاء الوطني. ولذلك الكتل السياسية ومن ضمن السقف الوطني هي التي تحدد ان كان شخص معين تنطبق علية هذه الشروط والمعايير، وتنطبق عليه هذه الشروط يمكن ان يكون رئيس الوزراء او لا يصلح، والقضية هي ليست فرض املائي او ارادة، بل هي قضية اشتراك مع الجميع. والاتفاق على المعايير؛ اعتقد ان اثنين سوف يختلفان مثلا في ان يكون رئيس وزراء او يحمل الجنسية العراقية، وبذا فهي ليست مستحيلة، اما الضمانات والتوقيتات فهذا يعتمد على طريقة تأسيس الحكومة على اسس صحيحة، وعندما يتم اختيار رئيس الوزراء ويتم توكيله بتشكيل الكابينة الوزارية ويقدم البرنامج الحكومي الى مجلس النواب ويقوم مجلس النواب بتفحص هذا البرنامج، والنظر فيما اذا كان البرنامج ممكن التطبيق ام غير ممكن، ويصوت للحكومة على اساس واقعية البرنامج وامكانية التطبيق، اما اذا كان البرنامج غير ملائم لوضع العراق الان، وغير ممكن التطبيق؛ فيمكن لمجلس النواب ان لا يصوت على الحكومة، اذ هنالك عتبات يجب ان يتجاوزها رئيس الوزراء وتتجاوزها الحكومة، حتى تستطيع ان تنفذ، واذا لم تتوفر في الحكومة ولا في رئيس الوزراء، وبذا ينبغي ان نبحث عن رئيس وزراء وحكومة اخرى وهكذا. والبرنامج يجب ان يكون على وفق سقف زمني وهو اللازم في تنفيذ مفردات البرنامج او كابينة البرنامج، وهذا لم يعمل به في جميع الدورات الماضية مع الأسف الشديد، البرنامج مفتوح والسقف الزمني مفتوح وطرق التنفيذ كلفتنا كثيراً وبأثمان باهضة. وفي العراق تنفذ البرامج والعمليات وتعمل مؤسسات الدولة بأكبر كلفة ممكنة، وتقدم الكثير، وان تلكأ تستبدل ويستبدل الوزراء جميعهم كل بحسب نشاطه وبحسب إنجازه، وان تبين ان الحكومة غير قادرة؛ فيتم سحب الثقة من الحكومة والمجيئ بحكومة أخرى. هكذا هي العملية السياسية في كل العالم، وهذه هي الحياة الديمقراطية في كل العالم.

- **الدكتور يوسف الطائي:** في حال عدم حصول توافق على الرؤية المقدمة من سماحة السيد من قبل الكتل الأخرى الشيعية او غيرها؛ ماهي الخطة البديلة؟ وهل تعاد هيكلية التحالفات وعدم الانضمام إليها في المستقبل عند تشكيل الحكومة من قبل (سائرون)؟

- **الاستاذ ضياء الاسدي:** المبادئ التي يقدمها سماحة السيد الى جميع الكتل من اجل تشكيل التحالفات والحكومة، بعضها قابل للنقاش، وبعضها لا يمكن الاتفاق معه، والبعض الاخر صارم لا يمكن التنازل عنه، وهو مبدأ واساس ومتوفر في كل الحكومة التي سماحة السيد ان يكون مشتركاً بها، والبعض ممكن مناقشته، حيث لا يمكن التراجع عنه، بل يمكن التفاوض حوله ويمكن ان تكون هنالك رؤية لكل طرف او رأي يختلف عن الاخر. وقال سماحة السيد لن اكون ضمن تحالف طائفي، هذا مبدأ صارم لا يمكن التنازل عنه، ولا يمكن ان اشارك في اي حكومة ما لا تقبل بالشروط الأساس، مثلا المحافظة على سيادة واستقرار العراق وامنه، وعدم الخضوع الى اجندات خارجية او تأثير خارجي، وهذه الشروط اما بعد الرؤى الاخرى فيمكن التفاهم حولها، مثلا متعلقة في بعض القوانين او كيفية اختيار الوزراء او شروط رئيس الوزراء. اذاً اقتراب الكتل الاخرى من هذه المبادئ وابتعادها عنها يعتمد على اختيار الكتل الأخرى، وسماحة السيد له وقت محدد، ولديه بعض الشروط والمبادئ اذا توفرت في الحكومة المقبلة؛ مشاركا وفاعلا، واذا لم تتوفر حيث قال انا لن اكون مشاركا في مثل هذه الحكومة او هذا التحالف حقيقة، والخيارات جميعها متاحة امامنا، وما دمنا في سقف العملية الديمقراطية حيث كل شيء يكون متوقع.
- **الاستاذ عبد العوض:** ما مدى التزام (سائرون) بالبرنامج الذي وضعوه؟ وهل سيقاطعون الحكومة التي تتشكل ببرنامج مختلف عن توجهات الصدريين، خصوصاً وأنهم حاولوا الزام الحكومة الحالية بها إبان المظاهرات التي اجتاحت البرلمان.
- **الاستاذ ضياء الاسدي:** ان المبادئ التي يضعها سماحة السيد بمعنى ان تحالف سائرون وبكل مكوناته الصدرية وغيرها هو ملتزم من ناحية التوجيهات التي يقدمها سماحة السيد، لان هنالك اتفاقاً مسبقاً قبل تشكيل التحالف وتشكيل الكتل السياسية، والذي جمع الحزب الشيوعي والاحزاب الاخرى والعلمانية واليسارية مع التيار الصدري وهو تيار ديني، والذي جمعهم هو وحدة المبادئ الوطنية، ولذلك هم يتفقون الى حد كبير مع ما يضعه سماحة السيد، وعن تصورات الحكومة المقبلة مع امكانية مقاطعة الحكومة والذهاب الى المعارضة اذا كانت الحكومة سوف تشكل على خلاف هذه الإرادة، وانا قلت ان الامكانات متاحة ولكن يعتمد على ماهي طبيعة الحكومة المقبلة. حسب

علمي لحد الآن لم تقدم كتلة سياسية رؤية واضحة لكيفية التحالفات وطبيعة التحالفات باستثناء الورقة التي قدمها الان سماحة السيد، والكتل السياسية لحد الان لا تعلم هل سوف تنخرط في حكومة اغلبية ام حكومة وحده وطنية ام توافق ام ائتلافات؟ وماهية الحكومة التي سوف تشكل؟ وان سماحة السيد يقدم رؤية واضحة، وهناك نواة تحالف وطني، وهذا عابر وسوف يدخل هذا التحالف مع التحالفات الاخرى ضمن الفضاء الوطني، وهذا المستوى الثاني، ومن ثم تكون هنالك مواقف تبنى على اساس القبول او رفض الكتل الأخرى. امكانية العمل في حال قبلت الكتل السياسية؟ وكيف يمكن ان نعمل ونشكل الحكومة؟ واذا تم الرفض.. كيف نعمل؟ كذلك، وهل امكانية العمل مع حكومة تتشكل على خلاف هذه المبادئ والثوابت متاحة؟ هل يمكن ان نعمل بهذا الشكل ام لا؟ نلجأ الى المعارضة لنكون الطرف الاخر في هذه المعادلة؟ اعتقد هذا الحديث مبكر عنه، لكن الان واضح ان هنالك رؤية واضحة يقدمها سماحة السيد ويقدمها تحالف (سائرون) لتشكيل الحكومة والكتلة الأكبر، والتعامل مع التحالفات والكتل الأخرى، وايضا لاختيار رئيس الوزراء.

- **الدكتور ايوب ياسين** مستشار المركز العراقي للبحوث والدراسات الستراتيجية: بخصوص رؤية السيد مقتدى الصدر والتي قد حدد فيها الشروط او المواصفات التي ينبغي توفرها في شخص رئيس الوزراء القادم؛ هل يعتقد الاخ الدكتور ضياء ان هذه الشروط ـ او حتى جزء كبير منها ـ ينطبق على الاسماء التي يتم تداولها لشغل منصب رئيس الوزراء؟ وهذه الاسماء معروفه للجميع. ارجو ان يكون الجواب محدد وليس عام.
- **الاستاذ ضياء الاسدي:** بصراحة ان جميع الاسماء التي تطرح كمرشحين الى رئاسة الوزراء لا تنطبق عليها كل المعايير التي طرحها سماحة السيد، بمعنى قد يخالف الشروط بواحد او اثنين، وهذا يعني ان الشروط التي وضعها سماحة السيد لا تنطبق 100% على الاسماء المتداولة، وهذا يعطي خيارات أخرى. قد يثار هذا السؤال: هل سوف يتراجع سماحة السيد عن احد هذه الشروط؟ او هنالك تفسير لاحد هذه الشروط لا يكون هذا التفسير واضحاً لنا؟ مثلا ان يكون مستقل؛ هل يعني ذلك ان رئيس الوزراء يجب ان يأتي ان كان حزبيا، ويجب ان يخرج من حزبه ويستقيل؟ وان كان يحمل جنسية ثانية يتنازل عن جنسيته فنطبق عليه الشرطين؟ ام انه طالما لديه جنسية اخرى هو ايضا في حزب

سياسي؛ فمن البدء لا تنطبق علية الشروط التي وضعها سماحة السيد. وهل يعني كونه ليس عضوا في البرلمان العراقي، اي بمعنى انه يترك البرلمان ويصبح رئيس الوزراء؟ ام انه طالما كان عضواً في المجلس النيابي الحالي لا يحق له ان يكون مرشحا الى رئاسة الوزراء؟ هذه هي محل جدل، لكن بالجملة اقول ان كل الشروط التي وضعها سماحة السيد لا تنطبق على الاسماء التي تم تداولها.

- **الاستاذ مشرق عباس:** لدي سؤال منهجي حول قضية اختيار الوزراء. التجارب السابقة كانت الكتل تقدم الى رئيس الوزراء غالبا 3 مرشحين، وهذا ما طبق في ولاية السيد المالكي الثانية وولاية السيد العبادي الاولى.

في الاصل الكتلة التي قدمت المرشحين كبلتهم بالتزامات مالية وتعهدات، بل بعضها يصل الى توقيعهم على صكوك بملايين الدولارات كما نسمع، ما الذي يمنع كتلة من تقديم 5 مرشحين وتكبيلهم بالالتزامات نفسها؟!

الاصل في القضية برمتها ان طريقة الترشيح هذه في الثقافة السياسية العراقية اصابت البلد بالعجز. نحن بحاجة الى كسر هذه الطريقة لـ 3 دورات على الأقل، والى حين تبلور احزاب سياسية لا تتعامل مع الوزارات باعتبارها ملكيات، وهذا لن يحدث ـ كما نزعم ـ بالطريقة التي اقترحها سماحة السيد لاختيار الوزراء.

- **الاستاذ ضياء الاسدي:** في الحقيقة السؤال مهم ولكن لو ترك الامر الى سماحة السيد مقتدى الصدر، ولو ترك الامر لنا الان لا يجاد منهج لاختيار الوزراء؛ لوجدتم امر مختلف تماما، يعني لوجدتم ان الطريقة لاختيار الوزراء ليست هذه هي الطريقة، واضرب مثلا قريب.. عندما طلب سماحة السيد في الفترة التي صرح فيها حيدر العبادي بانه يريد احداث تغيير جوهري في الكابينة الوزارية ذلك في عام 2016 او قبلها، فما كان من سماحة السيد الا ان بادر بالطلب من وزراء كتلة الاحرار في ذلك الوقت بتقديم الاستقالات للدكتور العبادي، وشكل لجنة من مجموعة من الخبراء، غير المتحزبين او المعروفين بالتزاماتهم الحزبية الضيقة، وبعضهم كان من اكبر الناقدين للتيار الصدري والى سماحة السيد، بمعنى انه اتى بشخصيات تنتقد التيار الصدري وليست معروفة لا بالولاء ولا بالمديح للتيار الصدري، وطلب منهم ان يستعرضوا مجموعة من الاسماء لشخصيات وطنية عراقية، ويتم مقابلتهم، ومن ثم يتم اللقاء بالدكتور العبادي من اجل

ان يكونوا وزراء في الكابينة الوزارية في ذلك الوقت، وهي طريقة غاية في التجرد، وخضعت الى معايير تمت على اساس فتح الباب لكل من يريد ان يقدم من اجل ان يصبح وزيرا في الدولة العراقية، ومن ثم يقابل هؤلاء المتقدمون، وبالتالي ليس كل من يقدم الى هذه الوظيفة يقبل، بل هنالك شروط ومعايير ومن بعد المقابلات يتم اعداد قائمة صغيرة وترسل الى الدكتور العبادي لاقتراح مجموعة من الوزراء. انا لا يهمني اسماء ـ مع كل الاحترام والتقدير لأسماء التي طرحت ـ بل يهمني المنهج وطريقة اختيار الوزراء، بل كانت طريقة في ذلك الوقت مختلفة تماما عن الوضع السائد. اذاً أقول: لو ترك الامر الى سماحة السيد لقدم رؤية مختلفة تماما عن هذه، ولكن حتى نكون واقعيين ولا نتهم بانه مثالي الى حد كبير كما اتهم في تلك المرحلة عندما اجرى مثل هذا للدكتور العبادي، وقد قدم هذا المقترح الذي هو جزء من هذه المرحلة التي يتم فيها الاختيار على اساس النزاهة والكفاءة، وليس على اساس الحزبية والانتماء الحزبي. امامنا شوط طويل جدا لنصل الى مرحلة يكون فيها حسب الاعراف الحزبية والسياسية في العالم ان تأتي بحكومة اغلبية سياسية ذات برنامج، يختار فيها رئيس الوزراء لكابيتنه الوزارية، سواء كان الاختيار من المعارضة او الاحزاب الموالية له، لكي ينجح حكومته وبالتالي تكون حكومته ناجحة، وبالتالي يختار افضل الشخصيات لهذه الحقائب الوزارية. وفي العراق من الصعب جدا ان تجتاز هذه المرحلة التي تكون مثالية في الواقع وبدون مقدمات، واعتقد ان سماحة السيد اراد ان يكسر جميع هذه الحواجز، ولكن الواقع يكبله مع الاسف الشديد، والاحزاب السياسية والكتل السياسية ايضا تكبله، لا نها رفضت في الوقت، والقبول بالمنهج الذي عرضه او قدمه على استحياء، وبعضها الكثير تشبث في اختيار الوزراء، وحتى نظام النقاط والتنقيط لاختيار الوزراء هو نظام بائس قائم على اساس المحاصصة، والرغبة من الاستفادة من الوزرات، وبالتالي اختيار الوزراء لا يتم على اساس هنالك شعور نبيل لهذه الوزارة يمكن ان تخدم هذا الشعب والعراق. وبصراحة نتحدث؛ جميع الكتل السياسية عندما تختار الوزارة بل تختار الافضل لها والى جمهورها من ناحية التعيين، ومن ناحية الحصول على مكاسب مختلفة من المشاريع، اما كيف تدار الوزارة وكيف تبنى بناءاً صحيحاً، من حيث البنية والوظيفة، ومن حيث الكوادر؛ فهذه هو اخر هم ممكن ان يهتم به او تهتم به الكتل السياسية،

وهذا ما لا يخفى على احد، والكل يعرف وكذلك ابناء الشعب يعرفون، وهذا ما يحاول سماحة السيد ان يكسر هذا العرف وبشكل تدريجي، لان المحاولات الثورية والاحساس الرومانسي وضرورة التغير بهذه السرعة؛ لا اعتقد انها سوف تجدي نفعاً او تحقق شيئاً في هذا الوقت، بل علينا التدرج، وعلينا ايضاً ان نكون جزء من الواقع.

- **الدكتور عصام السعدي:** السؤال الأهم الذي يمكن طرحه: هل تمتلك الاحزاب والكتل والشخصيات، التي قادت العراق منذ عام ٢٠٠٣ وفشلت، القدرة على تقديم عطاء يمكن ان يخدم الشعب والعراق كدولة، ويحقق النجاح المنشود؟ ام ان المرحلة القادمة كسابقاتها، هي عبارة عن محاصصة مقيتة وتوزيع للمغانم ونسيان البرامج التي قدمتها الاحزاب قبل الانتخابات؟ برد موضوعي وصريح دون مجاملات او محاباة او دبلوماسية.
- **الاستاذ ضياء الاسدي:** العطاء الوحيد الذي يمكن ان تقدمه الاحزاب السياسية الان هو الاعتراف بالخطأ، والاعتراف بالفشل. وبشكل واضح وصريح التنحي قدر الامكان عن المهام التنفيذية والبقاء في المناصب التشريعية ومجلس النواب ومجالس المحافظات، وفسح المجال فيما يتعلق بالمناصب التنفيذية وبناء المؤسسات للمخصيين والمهنيين، لان هذه مثلها مثل الأدوات، والوزارات هي عبارة عن ادوات ومكائن، وفيها اذرع وفيها اجراءات أيضا، والتي هي شبيه بالرياضيات، اي لا تحتمل الخطأ ولا تحتمل المزاجيات، وتريد ان تأخذ انجاز من هذه المكائن، وتريد منها ان تقدم عمل. وبالتالي اذا جعلت شخص غير كفوء او لا يستطيع تشغيل هذه الادوات والمكائن، ولا يعرف كيف يتم التصليح ـ اذا عطلت ـ ولا يعرف ايضا كيف يعطي المسؤوليات والتمكن من ادارتها، وبالتالي سوف تنهار جميع هذه المكائن والأدوات، وبالتالي تصبح عاطلة عن العمل، وبالتالي جميع المؤسسات العراقية يجب ان تدار من قبل اشخاص محترمين، ولكن للأسف الشديد بعض الاشخاص الذين تم تعيينهم في ظل وجود احزاب تدير الوزارة؛ هم ـ بشكل او باخر ـ لا يتطابقون مع الوصف الوظيفي الذي نتحدث عنه، ولا عن كشف الصلاحيات، وبالتالي حصل الانهيار والفشل في مؤسسات الدولة والتخطيط وعدم صناعة قرارات ورؤى استراتيجية، وبالتالي لا يمكن معالجة هذا من دون ان تخطي الاحزاب والكتل السياسية او تتخطى جانبا، وتجلس وتحافظ على النظام السياسي،

وتجلس في المؤسسات التشريعية، ولكنها تترك مؤسسات الدولة الفاعلة والتنفيذية لمن يستطيع ان يقدم خدمة ويديرها.

- **الاستاذ رضوان العزاوي/** رئيس التجمع العراقي: مدى إمكانية دخول ائتلاف سائرون في تحالف واحد مع رئيس الحكومة السابق السيد نوري المالكي؟
- **الاستاذ ضياء الاسدي:** في الحقيقة تحالف سائرون او في توجه سماحة السيد الصدر نريد ان نبتعد قدر الامكان عن شخصنة الامور على التسميات على الاشخاص والأحزاب، وقبول بشكل مزاجي او شخصي، والبعد من الأحزاب، والقضية متعلقة بمعايير معينة، مثلا ان الاحزاب والكتل السياسية نريد الائتلاف معها وهي متهمة باتهامات متعلقة بالفشل والفساد، وهذا ينطبق على الجميع وبدون استثناء، وان اي كتلة سياسية يمكن انت تقول ان سائرون متهم مثلا بالفساد او الفشل مثلا في مؤسسات الدولة، وعلى تحالف سائرون ان يبرئ ذمته وان يذهب الى القضاء او الى النزاهة، ويؤكد من خلال اوراق ثبوتية ومن خلال القضاء العراقي هو غير متورط لا بملفات فساد او نزاهة، واذا كان التحالف غير متورط فعليه ان لا يحمل متورطين، مثلا ان يوفر الحماية لهم، وعليه ان يقدم المتورطين الى العدالة. مثلا كان تحالف سائرون لو فرضنا كان له مسؤولية رئاسة الوزراء لفترة من الزمن، لم يحصل في تلك الفترة فساد او مشاكل إدارية، او تتهم شخصيات كثيرة وكبيرة في الدولة بالفساد، فمن قام بمحاسبتهم؟ وبالتالي عندما نتحدث عن الاصلاح والتصحيح ما معنى ذلك؟ هو ان تحارب الفساد، وليس بالضرورة في المستقبل وباثر رجعي، وبالتالي هي اموال الدولة التي هدرت يجب استردادها، والتي يجب ان تسترجع، والدماء التي اريقت يجب ان يعرف من المتسبب بها، وانهيار الدولة في مفاصل كثيرة يجب ان يشار الى المتسبب حتى يحاسب، وجميع هذه الاشياء يجب ان يشار اليها من قبل (سائرون) او غيره، مالم يكن هنالك توجه واضح وقبول واضح بهذه المبادئ والمعايير.
- **الاستاذ حمد الله الركابي:** البعض يقول ان الذي يحدد شكل الحكومة ومواصفات رئيس الوزراء والكابينة الوزارية هو الدستور، وما قدمه سماحة السيد مقتدى الصدر مُلزِم لـ (سائرون) فقط، فكيف ستتعاطون مع هذه الرؤية؟ وما هو موقفكم في حال رفضها من قبل الكتل السياسية؟ هل ستبقون تتمسكون بمضمونها اثناء عملية التفاوض؟ ام

لديكم خيارات اخرى..؟ وهل هناك نية لدى (سائرون) بتقديم شخص لرئاسة الوزراء من تحالفهم ممن تنطبق عليه شروط سماحة السيد مقتدى الصدر، بوصفهم التحالف الفائز الاول في الانتخابات؟

- **الاستاذ ضياء الاسدي:** في الحقيقة الدستور العراقي لم يتحدث عن مواصفات رئيس الوزراء ولا طريقة التحالف ولا مواصفات التحالف، ويمكن ان تتم هذه التحالفات وهذا الامر جميعه متروك للاتفاقات السياسية التي تنشا عرفاً، وهذا العرف يرقى الى مستوى القانون وليس قانوناً، وهو ليس جزءاً من الدستور، ولكن العرف اصبح راسخاً، وهذه الاعراف يمكن ان تتغير، وهي ليست قوانين صارمة، ولا يمكن مناقشتها. فاختيار رئيس الوزراء ووضع الشروط لا يمكن ان يقيد بدستور او بقانون، وكذلك ايضا التحالفات وطبيعة التحالفات وكيفية التحالفات، وطلب بعدد اعضاء مجلس النواب ومدة التحالفات، ومفهوم الكتلة الأكبر، بعضها مثبت في الدستور والبعض الاخر لم يذكر، وبذا تكون متروكة للتوافقات السياسية. اما فيما يتعلق في نية (سائرون) لتقديم مرشح لرئاسة الوزراء؛ وبالتأكيد هنالك شخصية في كتلة (سائرون) وتحالف (سائرون) ممكن ان تقدم اسماء كمرشحين لرئاسة الوزراء، لكن للتأكيد ايضا ان سماحة السيد لا يستهدف اي منصب من المناصب ولا في السلطة التنفيذية ولا في التشريعية لا جل المنصب ابداً، ولديه مشروع، وهذا المشروع ان لم يتحقق من غيره فهو يبادر بنفسه ويقدم الحلول، ولا يفكر في اية لحظة من اللحظات بان هذا المنصب يجب ان يكون من حصة (سائرون)، وهو يطرح معايير او يريد ان يقدم اسماً معيناً لقدم اسم، وقال هذا هو من المرشحين لرئاسة الوزراء، لكنه يقدم بعض المعايير ويقول طبقوا هذه المعايير على انفسكم وعلينا وعلى الاخرين، واينما ما وجدت وتحققت هذه المعايير؛ فهو الذي سوف يكون مرشحاً، وهذه المعايير ليست مزاجية وانما تنظر الى البعد الوطني.
- **الاستاذ صالح الحمداني:** من هي الدول التي تقف ضد التحالفات الوطنية؟ وهل لا زال الجنرال قاسم سليماني-أو من ينوب عنه ـ قادرا على جمع كل القوائم (الشيعية) في تحالف واحد؟ ولماذا بقيت «سائرون» بلا مرشح لرئاسة الوزراء من داخل الكتلة، على الرغم من وجود شخصية مؤهلة للمنصب ـ نسبياً -، مثل د. رائد فهمي، هل يحرجكم كإسلاميين ترشيح شخصية شيوعية للمنصب؟

- **الاستاذ ضياء الاسدي:** للأسف كل الدول تريد ان تقف بشكل او باخر، وبدرجات متباينة، بوجه اي مشروع وطني عراقي، انا لا استثني دولة في العالم، وجميع الدول لها مصالح في العراق، ولا اعرف هل هو من سوء الحظ والتقاطعات الصالحية على ارض العراق لدول الجوار او لدول الاقليم العربي او الشرق الاوسط او حتى دول العالم؟! وكل دولة لها رؤية للعراق؟ وكيف يمكن ان تكون حكومة العراق؟ وفي كل الاحوال هم يعبرون عن نصائح ويقولون بالطريقة الدبلوماسية، حتى وان كانوا يريدون احداث تغير مباشر، ويريدون ان تفعل شيئاً معيناً؛ فيقدمونه بشكل نصيحة. نحن لم نلتقِ حقيقة باي شخص جاء من الخارج ليمارس تأثيره في شكل الحكومة، فنحن كجهة سياسية نلتقي بمجموعة من سفراء الدول، باستثناء امريكا وبريطانيا، وجميع سفراء الاتحاد الاوربي يقولون نحن لا نتدخل في الشأن العراقي، والدول العربية كذلك، ولم يوضحوا لنا ابداً ـ واقصد دول الجوار ايران وتركيا والسعودية ـ وجميعهم لم يتقدم بكلام يتعلق بتشكيل الحكومة ويفهم منها بانها رغبة في ان يكون الامر كذلك، يقصد انه يتمنى ان تشكل الحكومة من قبل فلان او الكتلة الفلانية، هذا ابداً لم يكن، لانهم يعرفون ردنا مسبقاً، ولا نسمح في مثل هذا التدخل. اما ما يتعلق بالدكتور رائد فهمي؛ ابداً، لماذا نحرج؟! هل احرجنا سابقا بعد ان تحالفنا مع الشيوعيين والعلمانيين وغيرهم؟ لأننا ازاء مشروع وطني واضح المعالم بالنسبة لنا، والقضية ليست قضية احراج او ان نستحي من وجود شخصيات وطنية مثل الدكتور رائد فهمي والاخرين، ولكن كما قلنا ان الاعراف التي تم ترسيخها في اختيار رئيس الوزراء ـ وانت تعرف المسميات ـ الان بان حصة رئيس الوزراء هو من حصة الكتلة الشيعية، ورئيس الجمهورية هو من حصة الكرد، ورئيس البرلمان من حصة السنة، ولا اعرف على ماذا يصنف الدكتور وهو رجل بعيد عن هذه الانتماءات. ولذلك هذه واحدة من العقبات التي قد تقف امامه، والا فالدكتور هو من الشخصيات المحترمة، ويستحق ان يكون في اي مكان لإدارة البلد.
- **الاستاذ حليم السامرائي:** هل (سائرون) اقرب الى المعارضة بعد الشروط الموضوعة لاختيار رئيس الوزراء؟
- **الاستاذ ضياء الاسدي:** كون (سائرون) سوف تذهب الى المعارضة وتبقى ضمن السلطة او الحكومة المقبلة؛ وهذا يعتمد على استجابة الكتل السياسية الاخرى لهذه المبادئ

والثوابت التي قدمها سماحة السيد، وهذا لم يتم الا بعد الدخول في التفاوض وقرب اعلان نتائج الانتخابات بشكل نهائي، والمصادقة عليها، حيث سيتم عقد الجلسة الاولى لمجلس النواب، وقبلها سوف يكون هنالك تشاور وتفاوض بين الكتل السياسية، وسوف نرى الى اي مدى سوف تقترب هذه الكتل السياسية او تتفق معنا على هذه المبادئ والشروط؟ وعند ذلك سوف يتم اتخاذ القرار. والان مبكراً ان نقول ان (سائرون) سوف تذهب الى المعارضة ام ستبقى ضمن الحكومة المقبلة.

- **الدكتور علي المدن:** بناء على ما جاء في ورقة السيد الصدر حول مواصفات رئيس الوزراء القادم من ان يكون مستقلا وغير مزدوج الجنسية؛ هل يعني هذا الاعلان الرسمي عن عدم دعم السيد الصدر للسيد العبادي في ولاية ثانية اذا ما بقي منتميا لحزبه وحاملا للجنسية البريطانية؟

ـ هناك غياب لفكرة اللامركزية الإدارية في بيان السيد الصدر، ما تفسيركم لذلك؟ مع انها من اهم مطالب الجماهير المتظاهرة ولاسيما في البصرة؟

- **الاستاذ ضياء الاسدي:** ان الشروط التي وضعها سماحة السيد والواجب توفرها في رئيس الوزراء تقتضي توفر هذه الشروط، وعند انعدامها للدكتور العبادي او شخص اخر، ولا اعتقد بان سماحة السيد او كتلة سوف توافق على ترشيح العبادي، وبذا يجب ان تتوفر هذه الشروط فيه وفي اي مرشح اخر. اما ما يتعلق في اللامركزية؛ ولا اعتقد ان سماحة السيد يولي دوراً مهماً واساسياً لتقوية وتعزيز الحكومات المحلية، ولكن على اساس الفدرالية واللامركزية الإدارية، وهو يريد جميع المحافظات ان تكون وان تتصرف كإقليم ضمن الحدود الإدارية، وهذا عن طريق اخذ مزيد من الصلاحيات والمسؤوليات وبتمكين من كوادر هذه الحكومات المحلية ومؤسساتها ودوائرها، كي تستطيع ان تمارس دورها بشكل صحيح، وبذا فان المركزية موجودة ضمن برنامج سماحة السيد، وهذا الحديث يحتاج الى تفاصيل في موضع اخر. والان هو في صدد تشكيل الحكومة وفي شروط رئيس الوزراء، واعتقد في المرحلة المقبلة ـ وهو ذكر ذلك ـ سوف يكون الحديث عن البرنامج الحكومي فيما بعد، واعتقد عن البرنامج الحكومي سوف يتبنى ويطرح الحكم المحلي والادارات المحلية والنظام اللامركزي، وكيفية ادارة الدولة على اساس هذا، ولكن اقول ان المبدأ العام لدى سماحة السيد ان تكون اللامركزية على اساس الادارة وليس

على اساس الاستقلال السياسي. مع ذلك هو ايضا يعطي اقليم كردستان خصوصية، ويقول ان ما يحصل في الاقليم من ادارة لا مركزية لا يجب ان يكون هو الانموذج لباقي المحافظات، لان هنالك خصوصية في الإقليم، وباقي المحافظات يمكن ان تكون وحدات ادارية مستقلة تمارس فيها اللامركزية الإدارية، وتمنح صلاحيات ومسؤوليات اضافية كي تؤدي الخدمات الى المواطنين.

وفي ختام المحاضرة تقدم **الاستاذ عمر الشاهر** بوافر الشكر والتقدير الى الاستاذ ضياء الأسدي، على محاضرته القيمة أولا، وسعة صدره تعليقا على جميع المداخلات التي وردتنا، وللسيدات والسادة الأعضاء، على متابعتهم وإصغائهم ومداخلاتهم التي أثرت النقاش..

من جانبه اعرب **الدكتور ضياء الاسدي** عن شكره للاستاذ عمر على حسن إدارته وللمركز الموقر وكل السادة الذين استمعوا الى ما قدمه من توضيح وتفاعلوا معه، آملا من الجميع معذرته عن أي تقصير... سائلا الله تعالى أن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح.

المحاضرة الحادية والعشرون

مفاوضات تشكيل الكتلة الأكبر ..... واختيار رئيس الوزراء الأكبر

2018/8/8

الأستاذ سامي العسكري

2018/8/10

الأستاذ فادي الشمري

21018/8/18

السيد علي العلاق

2018/8/28

الأستاذ بنكين ريكاني

2018/8/29

الدكتور غاندي محمد عبد الكريم الكسنزاني

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

سامي جاسم العسكري

قيادي في ائتلاف دولة القانون

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

Al-rafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعٌ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	ماجستير في السياسة
الجامعة	جامعة ميتروبوليتان / إنجلترا
سنة التخرج	1999

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / ذي قار / 1953
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية / البريطانية
القومية	عربي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية / الإنجليزية
الخبرات العامة	خبرة في مجال الإدارة والعمل السياسي
المؤلفات المنشورة	لا يوجد
المناصب السابقة	عضو مناوب في مجلس الحكم ، عضو الجمعية الوطنية ، عضو لجنة كتابة الدستور العراقي ، عضو مجلس النواب ، مستشار نائب رئيس الجمهورية

ابتدئ العسكري حديثه مُعبّراً عن امتنانه للأخوة في مركز الرافدين للحوار على إتاحة هذه الفرصة والحديث حول موضوع اساس ومهم. وهو موضوع الانتخابات وتشكيل الحكومة القادمة...

بعد الانتهاء من عملية العد والفرز والاعلان النهائي لنتائج الانتخابات من قبل المحكمة الاتحادية، نكون قد تجاوزنا المقطع الاول او المرحلة الاولى للعملية الديمقراطية كل 4 سنوات، في عملية تبادل سلمي لسلطة. ولا اريد في هذه الفرصة ان نتحدث عن الانتخابات وما شابها والاشكالات التي وردت في هذا الموضوع، والتي اخذت وقتا طويلا وحيزا كبيرا، امتد فيها النقاش لمدة اشهر منذ انتهاء انتخابات، وملاحظات كثيرة طرحت شاركت فيها الحكومة وبعض اعضاء المفوضية، ودخل القضاء ومجلس نواب بتفاصيل معروفة.

وبالإعلان النهائي للنتائج تكون الكتل السياسية التي انتخبت على موعد لعقد رئاسة مجلس النواب الجديد، والبدء بتشكيل الحكومة وتشكيل مؤسسات الدولة الاساس (التشريعية والتنفيذية) ورئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء. طوال الاسابيع او ربما الاشهر الماضية، تحركت كل الكتل السياسية باتجاه التمهيد لهذا الوقت او اليوم الذي تذهب فيه الى مجلس النواب، من خلال تشكيل الكتلة الاكبر الذي ينص عليها الدستور، والتي ستكون من حقها وواجبها ترشيح رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة.

طوال مرحلة الانتخابات طرحت كل الكتل السياسية، خلال حملتها الانتخابية، كل تصوراتها للحكومة القادمة، وآليات تشكيلها، والكثير من القضايا، فقد سمعنا مصطلحات حكومة الاغلبية، واغلبية الوطنية او الاغلبية السياسية، وموضوع التخلص من المحاصصة، وعن فكرة وجود معارضة حقيقية داخل مجلس النواب. وهذه قضايا حقيقية في تصوري ان اغلب القوى التي طرحتها كانت جادة فيها، بغض النظر عن امكانية تحقيق هذا الامر بشكل كامل او لا.

ان نتائج الانتخابات هي التي تحكم امكانية التنفيذ وعدمها مما تطمح اليه القوى السياسية والاحزاب التي اشتركت في الانتخابات.

كما لا يخفى عليكم ان الظرف الذي تتشكل فيه الحكومة هذه المرة يختلف كثيرا، في كثير من جوانبه، عن الظروف التي احاطت بتشكيل الحكومات السابقة منذ عام 2005 الى

الان. التوزع على الاساس المذهبي او القومي خفّ كثيرا، فلم يعد هناك تحالف وطني شيعي يمثل كل الشيعة، ولم تعد هناك كتلة او قائمة سنية موحدة، وكذلك الجانب الكردي. لقد اصبح التنوع والتوزع على اساس البرامج وليس على اساس الانتماءات المذهبية او القومية او اي انتماء اخر، وهذا يعدّ نقلة ايجابية للاتجاه الصحيح.

نؤمل ان تتطور وان نعبر من التكتلات المناطقية او المكوناتية الى فضاء وطني واسع، وتكون الانتخابات على اساس برامجها الوطنية وليس على اساس انتماءآتها وتمثيلها لهذا المكون.

ونظرا لما يشهده البلد من تحرك شعبي، وخاصة في مناطق وسط وجنوب العراق خلال الاسابيع الماضية، من تظاهرات مطالبة بالخدمات والقضاء على البطالة وتوفير فرص العمل وغيرها، قد تتطور بشكل اوسع الى مطالب تتعلق بالدستور والنظام السياسي. وبالتأكيد كان لهذه المظاهرات اثرا كبيرا على الطريقة التي تفكر فيها القوى السياسية وآلية تشكيل الحكومة القادمة، ولا نغفل العنصر الاساسي الا وهو دور مرجعية النجف الاشرف التي اعلنت وبشكل واضح وقوفها مع المتظاهرين في مطالبهم، وطرحها على القوى السياسية امورا تتعلق بإدارة الدولة، وعملية تشكيل الحكومة، بحيث وصلت الى حد الاشارة الى مواصفات من سيتولى رئاسة الوزراء.

لقد بدأنا بالحوارات مع مختلف القوى السياسية، حتى قبل التظاهرات، مباشرة بعد انتهاء الانتخابات واعلان النتائج الأولية، طرحت في اكثر من مكان واكثر من طرف سياسي, آليات تشكيل الكتلة الاكبر. في الدورات السابقة كنا معتادين بان الكتلة الاكبر هي الكتلة الشيعية، أي ان القوائم الشيعية، سواء قائمة واحدة او متعددة، تجتمع وتتفق على رئيس الوزراء ثم تذهب الى البرلمان، وتبدأ عملية تشكيل الحكومة واختيار رئيس (البرلمان والجمهورية)، وبالتأكيد كانت بالتوافق مع القوى السياسية السنية والكردية، ولكن في تلك التجارب للدورات السابقة لم يكن للقوى السنية او الكتل السنية او الكردية رأي حقيقي في اختيار رئيس الوزراء، وانما جرى التسالم على ان هذا الحق مكفول للقوى الشيعية، وهي التي تختار، حتى داخل المكون الشيعي كانت قضية محسومة باتجاه الكتلة الاكبر داخل هذا المكون الشيعي.

لذلك شهدنا خلال ثلاث حكومات يتولاها مرشح حزب الدعوة (في كل الدورات تقريبا التي مرت داخل المكون الشيعي) انه كانت حصة حزب الدعوة او كتلة حزب الدعوة هي اكثر عددا.

كما ان فكرة الكتلة الاكبر في الفضاء الوطني لها استحسان وقبول من اغلب القوى السياسية التي جرى الحوار معها، باعتبار انها توفر فرصة لشراكة حقيقية واخراج الكتلة الكبيرة من التخندقات المذهبية او القومية. وايضا في موضوع رئيس الوزراء او البرلمان او الجمهورية؛ سوف يشترك الجميع في اختياره، سواء ترشيحا او اختيارا، بمعنى ان الامر لن يكون حكرا على القوائم الشيعية هي التي ترشح والاخرون يقبلون. نعم القوائم الشيعية ترشح، ومن حق اي احد من الكتل والاحزاب المشاركة في هذه الكتلة الاكبر والترشح أيضا، وان تقدم مرشحيها لرئاسة الوزراء، وكذلك الحال حين يناقش موضوع رئاسة الجمهورية او رئاسة مجلس النواب.

وقال العسكري: لقد جرت عدة تفاهمات يمكن ان نسميها تفاهمات اولية ومهمة، ابرزها انه من نقطة البداية (كتابة برنامج)، وهذا البرنامج ليس بالضرورة فقط البرنامج الحكومي او الذي ستطبقه الحكومة. وان اللجان التي ستناقش هذا الامر ستمد مصالحها الى اوسع من قضية حكومة، وانما الدولة ككل (المشكلات التي تواجهها الدولة، الاخطاء التي حصلت في الماضي، وكيفية معالجتها، والمشاكل بين المركز والاقليم، ومشاكل المحافظات سواء محافظات الجنوب او المحافظات الاخرى)، كلها سيتم التطرق اليها ووضع اتفاقات تتولاها وتتبناها الكتلة الأكبر، وتصبح الحكومة القادمة ملزمة بالعمل على تطبيقها.

ان البرنامج هو الاساس الذي تتشكل عليه هذه الكتلة وتحدد مواصفات رئيس الوزراء القادم، اي في هذه المرة لن نطرح الاسماء مقدما، وانما تطرح المواصفات، ثم يفتح باب الترشح داخل هذه الكتلة الاكبر، ثم يجري التوافق لتقليص هذه القائمة الى اقل ما يمكن، ويتفق على شخص واحد فيها، والا فانه يتم اللجوء الى الانتخابات التمهيدية داخل الكتلة، لترشيح او اختيار احد المرشحين، لكي يكلفه رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة.

وهذا شيء جديد لم نجربه سابقا، واراه مفيدا ونافعا، إذ يشعر الجميع بأن رئيس الوزراء تم اختياره على اساس مواصفات اتفقوا على وضعها، وبالتالي هو يمثل الجميع، وواجب هذه الكتل ان تدعم هذه الحكومة وتنجحها، وغير مسموح للاحزاب او القوائم في داخل هذه الكتلة الاكبر ان تمارس دور المعارضة في البرلمان وهي مشاركة فيه. اذا غيرت رأيها او اختارت المعارضة فبإمكانها ان تترك الكتلة الاكبر وتلتحق بصفوف المعارضة، اما الازدواجية فعادت غير مقبولة.

كما اشار العسكري الى امر آخر الا وهو ما تحدثت عنه المرجعية الدينية في الاسبوعين الماضيين وتحديدها لمواصفات رئيس الوزراء المخول والمسؤول، بان يكون حازما وشجاعا، وهذا ما يطلبه الجميع وليست المرجعية الدينية فقط.

فنحن فعلا بحاجة الى رئيس وزراء حازم في تطبيق القانون ومحاربة الفساد، وهو من العناوين الاساس والضخمة، والتي ستتصدى له الحكومة القادمة، ورئيس الوزراء بوصفه المسؤول عن نجاحها وتطبيق سياساتها؛ فهو سيكون المسؤول المباشر عن محاربة الفساد.. هذه الافة الخطيرة.

ان الحكومة القادمة امامها ملفات كثيرة، ومن اهمها موضوع الخدمات بوصفه مطلباً شعبياً، وما هذه التظاهرات، التي انطلقت بدءاً من محافظة البصرة وامتدت الى المحافظات الأخرى؛ إلا ثورة كانت شرارتها تتعلق بالخدمات وسوء وعجز الدولة والحكومة عن تقديم تلك الخدمات الاساس للمواطنين، وبذا فإن مهمة الحكومة القادمة والاولوية في عملها هي ان تعمل على توفير هذه الخدمات.

والامر الاخر هو موضوع فرص العمل، فلدينا جيش من العاطلين، يجب على الحكومة ان تفكر بطرق لحلها، ليس فقط بزيادة الوظائف، لانها لا تحل المشكلة، نحن نعلم جيدا ان مؤسسات الدولة العراقية مشبعة بفائض من الموظفين والعاملين، فعليها ان تفكر بآفاق جديدة، كالاستثمار المحلي او الأجنبي، لكي توفر فرص العمل لهؤلاء العاطلين من شبابنا ومن خريجي الجامعات وغيرهم.

المداخلات

وفي نهاية المحاضرة فتح باب المداخلات والنقاش امام السيدات والسادة اعضاء المركز ليجيب عليها **الاستاذ سامي العسكري..** وكانت المداخلة الاولى لـ:

- **الاستاذ أشرف الدهان:** ايها اقرب لدولة القانون الفتح ام النصر ام الحكمة، وماهي آليات اختيار رئيس الوزراء بمفهوم الاغلبية السياسية.
- **الاستاذ سامي العسكري** في الواقع ان كل الكتل نعدها قريبة منا واغلب الكتل جرى الحوار معها، سواء الحكمة او النصر او الفتح، ومن خلال تلك الحوارات وجدنا ان اقرب الكتل في فهمها لآليات تشكيل الحكومة وآليات اختيار رئيس الوزراء كانت الفتح، وهذا لا يعني اننا سنقتصر في تشكيل الكتلة الاكبر على دولة القانون والفتح من القوائم الشيعية، وانما هناك حوارات معمقة جرت مع قوى سياسية اخرى من الكرد والعرب السنة وغيرهم، ونأمل ان الايام القادمة، خصوصا بعد اعلان نتائج الانتخابات، ان يجري اتفاق على اجتماع موسع تشترك فيه كل هذه الكتل التي ابدت رغبتها للتعاون والعمل مع دولة القانون لتشكيل الكتلة الاكبر.

  أما فيما يتعلق بآليات اختيار رئيس الوزراء.. الفكرة المطروحة اولا يجري اتفاق على كتابة مواصفات لرئيس الوزراء، وما الاشياء التي يجب ان تتوفر في المرشح، ثم يفتح المجال لكل الكتل المشتركة داخل الكتلة الأكبر لتقديم مرشحيها، ويجري الحوار حولهم. واذا استطعنا ان نتوصل الى مرشح واحد، حينذاك يقدم الى رئاسة الجمهورية كمرشح للكتلة الأكبر، واذا لم تحسم القضية من خلال التفاهم او الحوار؛ سنلجأ الى الانتخابات داخل الكتلة الاكبر لاختيار مرشح من بين المرشحين.
- **الدكتور آدم القريشي:** لماذا يتم الاتفاق على رئيس الوزراء الجديد في الغرف المغلقة؟ لماذا لا يتم الأمر عبر مناظرات علنية، للتعرف على رؤية رئيس الحكومة بشأن إدارة الدولة، كما هو معمول به في كل العالم..؟

- **الاستاذ سامي العسكري:** في الواقع ان موضوع المناظرة لاختيار رئيس الوزراء القادم عادة يجرى في الانظمة الرئاسية، اي المناظرات العلنية المقصودة فيها اطلاع الجمهور لكي يختار في ضوئه ما يستمعه من مناظرات للرئيس القادم، وماهي برامجه، وكيف يعالج المشكلات التي ستواجه البلاد، والى الخ، اما في الانظمة البرلمانية لم اسمع في اي بلد فيه نظام برلماني ان المرشحين لرئاسة الوزراء يتناظرون امام الجمهور، الجمهور دوره ينتهي بالإدلاء بأصواته بالانتخابات، فيعطي صوته لهذه القائمة او تلك. وما بعد الانتخابات في النظام البرلماني.. الحزب الفائز او تحالف الاحزاب الفائزة التي تتفق على برنامج وتتناقش فيما بينها في الغرف المغلقة، لتختار رئيس الحكومة القادم الذي سيمثلها والذي سيطبق برنامجها الانتخابي.
- **الاستاذ احسان الياسري:** يتحدث الاستاذ سامي عن فرص العمل للعاطلين، ثم يقول ان الموازنة اثقلت بالتعيينات لأغراض سياسية وانتخابية، وحتى الازمة الحالية مع مطالب المتظاهرين؛ صرحت الحكومة عن عشرات التعيينات.. ولا سياسي فهم ان الاشكال في الاعتماد على الدولة في كل شيء هو لب المشكلة.. والقطاع الخاص مكبل بسياسة استيراد بائسة تحول دون اي فرصة لتسويق انتاجه
- **الاستاذ سامي العسكري** اتفق معك بان الدولة مثقلة بالموظفين، والحديث عن حل مشكلة العاطلين لا يمكن ان يتم فقط من خلال دوائر الدولة او مؤسساتها ووزاراتها، ولكن هذا لا يعفي الحكومة من مسؤولية حل مشكلة العاطلين وتوفير فرص العمل. وحين نتحدث عن فرص العمل.. ليس بالضرورة التعيينات، فانا اعتقد ان هذا الطريق خـاطئ وغير صحيح وعملي، فعلى المدى البعيد لا يمكن ان تعيّن جميع العاطلين في مؤسسات الدولة، وانما مسؤولية الحكومة ان تخلق فرص عمل من خلال تشجيع الاستثمار المحلي او الأجنبي، فمن خلاله تتوفر فرص العمل لكل العاطلين او لأغلبهم، وهذه مسؤولية الحكومة وهي واحدة من مسؤولياتها الحقيقية والتحديات الكبرى التي ستواجهها.

كما اتفق مع ان الاستثمار يحتاج الى اعادة النظر في القوانين والاليات والتعليمات، لان العراق لحد الان للأسف ليس بلد جاذب للاستثمار بسبب البيروقراطية الموجودة في مؤسسات الدولة والقوانين، نحتاج الى اعادة لصياغة هذه القوانين والى قوانين جديدة

والى اجراءات تقوم بها الحكومة لتسهيل عمل القطاع الخاص، فمن دونه لا يمكن حل مشكلة العاطلين عن العمل.

- **الاستاذ حمد الله الركابي:** بوصفك متابع وقريب من دوائر صنع القرار، ماهي نقاط القوة التي يرتكز عليها تحالف دولة القانون في مساعيه لتشكيل الكتلة الأكبر، سيما ان مقاعد التحالف لا تؤهله ان يلعب دورا محوريا في هذا الاتجاه، لوجود كتل تملك اضعاف مقاعده. وهل وصلت مساعي دولة القانون الى مراحل متقدمة لتشكيل هذه الكتلة..
- **الاستاذ سامي العسكري** اعتقد ان القضية الجوهرية في حركة دولة القانون وفي اللقاءات التي أجرتها والحوارات؛ هو المقبولية العامة لدولة القانون وزعامتها من قبل الكثير من الاطراف السياسية التي جاءت او ارسلت وفود والتقت بدولة القانون وممثليها، او دولة القانون زارتهم والتقت بهم، سواء كانت الاحزاب الكردية او القوائم الفائزة من الاخوة العرب السنة او القوائم الشيعية. هناك مقبولية عامة وهناك تفاهم على دور مهم يمكن ان تلعبه دولة القانون مع الاخرين، لن تنفرد لوحدها في هذه الجهود، وانما هي جهود مشتركة يشترك فيها الجميع، وهي منفتحة على كل القوائم، ليس هنالك فيتو وخط احمر يحول دون الحوار والالتقاء والتفاهم مع اي كتلة سياسية فائزة. ذراعنا مفتوح وقلوبنا مفتوحة، ونعتقد ان الهدف الذي يجمعنا هدف مشترك، والجميع حريص على معالجة هذه المشكلات التي يعاني منها البلد، وتشكيل حكومة قوية فعالة قادرة على النهوض بمهماتها الجسيمة.
- **الاستاذ حسن الاسدي:** ان جميع اللقاءات والتصريحات والتفاهمات الاولية لتشكيل الكتلة الاكبر تنحصر بالكتل الشيعية الخمس، فهل هناك افق سياسي حقيقي لتشكيل كتلة تحقق الفضاء الوطني؟
- **الاستاذ سامي العسكري:** في الواقع ان الحوارات التي جرت لم تقتصر على القوائم الشيعية، بل شملت اغلب القوائم الفائزة، والتفاهمات لم تقتصر على الفتح او غيرها من القوائم الشيعية، وانما التفاهمات كانت مع الاحزاب الكردية ومع القوائم السنية، فضلا عن القوائم الشيعية، وان التصور الذي لدينا او المسعى يشاركنا فيه الجميع وهو ان نمضي باتجاه الفضاء الوطني، كتلة وطنية فيها الشيعة والسنة والكرد والجميع متفقون على برنامج وعلى خطة لتشكيل الحكومة القادمة، وسوف لن يكون هنالك

التحاق سيكون الجميع مؤسسون مشاركون في صناعة هذه الكتلة وتأسيسها على ضوء برنامج يساهمون فيه جميعا في كتابته وفي اختيار الوزراء ورئيس الجمهورية والبرلمان، وبذا فهي ليست محصـورة بالشـيعة او بجزء من الشيعة، وانما لكل الفضاء الوطني، والكتل التي تتفق وترغب في المشاركة في الحكومة ستكون جزء منها.

- **الاستاذ سلام خالد:** اي الكتل السنية اقرب لكتلتكم؟ الكتلة بزعامة النجيفي والخنجر...ام الكتلة بزعامة الكربولي والحلبوسي...ولماذا؟
- **الاستاذ سامي العسكري:** بالنسبة للكتل السنية جرت حوارات مع اكثر من كتلة واكثر من طرف، كما قلت في بداية حديثي نحن منفتحون على الجميع ومستعدون للحوار، ارى من المبكر ان نتحدث عن هذه الكتلة اقرب او هذه ابعد، الكل في مسافة واحدة ومرحب بهم، ومستعدين للعمل معهم على ضوء الاسس والمبادئ التي سنتفق عليها والتي ترسم سوية لتأسيس مرحلة جديدة لحكومة جديدة. ربما البعض هو ينأى بنفسه، وربما يتردد في التفاهم معنا، او يختار طريق اخر لتشكيل الكتلة الأكبر، هذا من حقه ومحفوظ له، ولكن لا استطيع في هذه المرحلة ان اقول ان الكتلة الفلانية هي اقرب الينا من الكتلة الأخرى، الجميع نتحاور معهم. وحين يعقد الاجتماع، الذي نأمل بعد اعلان النتائج، والحوار داخل اطار الكتلة الاوسع هو الذي سيكون الاقرب الينا.
- **الإعلامية هالة كريم:** هل سيحافظ ائتلاف دولة القانون على عدد مقاعده، أم ستزداد بانضمام أطراف جديدة، أم تخسر بخروج بعض نوابها الى كتل أخرى؟
- **الاستاذ سامي العسكري:** لا، اعتقد اصبحت القضية مهمة جدا ان تزداد مقاعد دولة القانون بانضمام اخرين، او تخسر بعض مقاعدها، لان الجميع سيذوب داخل الكتلة الأكبر، حين ذلك نتحدث عن كتلة وطنية تشمل الجميع. على ان ملاحظة جديرة بالاهتمام ان كتلة دولة القانون اكثر الكتل تماسكا، ليس فيها تجمعات كثيرة او عناوين متعددة، فامكانية خروج اعضاء منها لا اقول مستحيلة ولكن مستبعدة جدا، انضمام اخرين لا يغير كثيرا من جوهر الكتلة، وان القضية لا تتحدد بعدد المقاعد، دور الجميع محفوظ، ولكن نحن في هذه العملية التي هي صيرورة للوصول الى تفاهم وليست قضية عدد المقاعد. لقد راينا من التجارب السابقة بان عدد المقاعد ليست هي القضية الحاسمة فقط، وانما عوامل عديدة تدخل في الية الاتفاق وفي اختيار رئيس الوزراء وفي

الحكومة ووضع برنامجها، حين نطرح قضية الكتلة الاكبر التي تخرج من اطار كونها كتلة دولة قانون او كتلة الشيعة الى الفضاء الوطني؛ حين ذلك لا قيمة لانتقال برلماني من هذه الكتلة الى تلك ما دام هم جميعا في نفس الوعاء او في نفس الكتلة.

- **الاستاذ حسام الغزالي:** سؤالي على حسب المبادرة الي اقترحها دكتور قُصي محبوبة، من الذي سيفوز او يكون الاقوى في هذه المناظرة حسب راي السيد سامي العسكري؟
- **الاستاذ سامي العسكري:** عفوا استاذ حسام انا غير مطلع على مقترح الاخ العزيز الدكتور قصي محبوبة موضوع المناضرة المطروحة حتى استطيع ان اجيب على السؤال.
- **الاستاذ شيروان الوائلي:** عندما يكون الفشل وهو مقر به من قبل الجميع فالمفروض ان يصار الى تغيير الاشخاص والاليات. انت ذكرت ان المهم هو البرنامج، ومهما كان البرنامج مثاليا فلقد كانت هناك برامج ونصوص قانون ودستور ونصوص شريعة، ولكن ما الفائدة بعدم الالتزام بها؟ السؤال: ماهي الضمانات التي تمكن القادمين من تطبيق هذا البرنامج الموعود، لان الاشخاص هم ذاتهم وبالأخص من هم بدوائر صنع القرار الخلفية، لان الواجهات ليست بالضرورة تستطيع ان تقوم بكل شيء بدون مطبات هذه الدوائر، وبالأخص نحن نراوح بذات النظام برجاله وعقليته.
- **الاستاذ سامي العسكري:** بالتأكيد هنالك حالة من نهج واليات جديدة لمعالجة الخلل والفشل الذي اشرت اليه. انا اعتقد انه لا مناص من انه الاطراف السياسية التي خاضت الانتخابات والتي حظيت بأصوات الناخبين هي المعنية في احداث هذا التغيير، والخطوة الاولى هو تبديل اليات تشكيل الحكومة. واعتقد فكرة الكتلة الاكبر بالفضاء الوطني القائمة على اساس برنامج يتفق عليه الجميع، والقائمة على الغاء الازدواجية في الموقف، وانا عاصرت اكثر من حكومة تعاني من ان بعض الكتل لديها وزراء في الحكومة وهي تعمل عمل المعارضة، وبذا فهي تعمل على اعاقة الحكومة وافشال الخطط الموضوعة، ونتيجة لذلك فإن هذا التوجه الجديد لن يكون فيه مجال لهذه الازدواجية، باعتبار ان هنالك مقاعد لمن يريد ان يمارس المعارضة، ومن يريد ان يعمل داخل الكتلة الاكبر والحكومة، والذي سوف يكون ملزم لإنجاح هذه الحكومة. والشيء الاخر الذي يتحدث عنه في موضوع الأشخاص.. بالتأكيد يجب ان توضع اسس صحيحة لاختيار الأشخاص الصحيحين للمواقع المختلفة، وخصوصاً المواقع المتقدمة، ولذلك قلنا ان القضية لا تبدأ

بالأسماء، انما تبدأ بالمواصفات، اخذين بثلاث قضايا أساسية: اولا التجربة الماضية، وثانياً ما طرحته المرجعية الدينية في النجف الاشرف من مواصفات لرئيس الوزراء المقبل، والاخر هو الصدى والاستجابة لحركة الشارع ومطالباتهم. لذا نحتاج الى شخصيات ليست محل خلاف، وكفوءة وحازمة، حسب تعبير المرجعية الدينية، قادرة على ان تعمل وتنفذ البرامج التي يتفق عليها، ومحاطة بفريق عمل متجانس. بعد ان نتفق على ان رئيس الوزراء سوف لن يكون مكبلاً من قبل القوى السياسية التي تشترك في الحكومة، وانما تعطيه فسحة من الحرية لاختيار طاقمه الحكومي وفريقه المنسجم الكفوء، الذي يمكنه من الاداء بمهمته الصعبة التي سوف يواجهها.

- **الدكتور عبد الجبار احمد:** هل حل مشكلة الدولة في شجاعة الأشخاص الذين يديرون مؤسسات الدولة والحكومة، أم في الولاءات الحزبية التي بنيت عليها الدولة العراقية الجديدة؟

- **الاستاذ سامي العسكري** ان عناصر النجاح لا ترتبط بالأشخاص، بشخص رئيس الوزراء او من يتولى المسؤولية وما اشارت اليه المرجعية في خطابها، ولكن لوحده غير كافٍ، وانما يجب تبديل النهج والسياسة، واسلوب تشكيل الحكومة، وتعاطي الاحزاب المشتركة في الحكومة معها، واليات الاختيار هي التي توفر لرئيس الوزراء القادم فرص النجاح او الفشل. لذا فمن ضروري وجود اشخاص كفوئين وقادرين على اداء مهمتهم، ولكن من خلال برنامج صحيح واليات صحيحة لاختيارهم، سواء لرئيس الوزراء او حتى الوزراء ورئيس الوزراء لوحده، مهما كان لديه عناصر القوة والشجاعة والحزم لا يستطيع ان يحمل العبء لوحده، وبدون فريق من الوزراء وفريق حكومي كفوء ومخلص ومنسجم وقادر على التعاطي معه بروحية الفريق الواحد، الذي يريد ان ينجح ومسنود من كتلة برلمانية كبيرة تدعمه، وتوفر له ما يحتاجه من التشريعات والقوانين، ودعم سياسي تمكنه من اداء برنامجه الحكومي، بدلا من ان تصبح حجر عثرة امام هذه الحكومة كما شهدناها في الحكومات السابقة، والتي تتحول الكتل الى اعاقة عمل الحكومة، على الرغم من انها جزء منها.

- **الدكتور حيدر الشافعي:** هل من الممكن ان تذكر المشروع الاستثماري الكبير في العراق الذي تم بناءه منذ عام 2003 لغاية الان في العراق؟ نؤكد مشروع استثماري يخدم البلد.

وهل انت مقتنع فعلا بنِسَب المشاركة في الانتخابات التي توكد كل التقارير الدولية انها اقل من 25 %. هذا يعني ان الشعب رفض العملية السياسية في العراق.

- **الاستاذ سامي العسكري:** بالنسبة للمشاركة ما اعلنته المفوضية هو 45 % او ما اشرتم اليه بخصوص بعض التقارير التي تتحدث عن 25 %، وايّاً كانت النسبة هي في الواقع مؤشر على انه هنالك عزوف عن الانتخابات الأخيرة، وما شهدناه من تظاهرات هو الوجه الاخر لهذا العزوف وعدم الرضا لأداء الحكومة واداء السياسيين بصورة عامة، وانا لا استشف من هذا هو رفض للعملية السياسية برمتها والعودة الى المربع الاول والى ما قبل عام 2003، ولا اظن ان هذا ما يتطلع اليه غالبية العراقيين، وانما يتطلعون الى اداء حكومي افضل من هذا، يقدم لهم الخدمات والامن والاستقرار، وليس هناك بديل اخر، وهذه الانتخابات او الية ادارة الدولة على ضوء الدستور، ليس امامنا خيار اخر سوى الانتخابات، نعم هذه أجراس خطر يجب ان تستمع لها القوى السياسية وتجري عملية اصلاح حقيقية للنهج الذي تسير فيه، او اليات تعاطيها مع المواطنين او القوانين او مع مؤسسات الدولة، لان هذه المؤشرات هي لعدم الرضا، فتكون ملزمة لان تعالج هذه المشاكل التي يعاني منها المواطن، وليس لدينا صيغة أخرى. ونفترض جدلا لو قلنا ان نلغي هذه الانتخابات ـ وهذا لن يحصل ـ وبذا فما هو الخيار الاخر، والدستور هو السقف الذي نتحرك تحته ولا يمكن تجاوزه الا من خلال اليات دستورية محددة لإصلاحه وتعديله، واخيراً تعود الى الانتخابات التي هي اساس ومشروعية العملية السياسية القائمة عليها.

- **الاستاذة سحر الفتلاوي:** نلاحظ دائماً ان الكتل (السنية) (الكردية) تحسم صراعها على المناصب مبكراً (رئيس البرلمان، رئيس الجمهورية)، لما لا نرى توافقاً مبكراً للكتل الشيعية في تحديد ملامح رئيس الوزراء؟ على الرغم من ان الكتل نفسها غير جديدة على الساحة، كونها متغلغلة في العمق السياسي العراقي ما بعد 2003؟ ولما الالحاح على (الرئيس المتحزب)، متى تلجأ هذه الكتل الى الشخصية (المستقلة) لقيادة العراق؟

- **الاستاذ سامي العسكري:** لا اعتقد ان هذا التوصيف دقيق، ان الكتل السنية والكردية تحسم امرها مبكراً، بينما الكتل الشيعية تتأخر، على الاقل في الظروف الحالية. واليوم ليس هنالك اتفاق سني عام على مرشح لرئيس النواب، وحتى الاخوة الكرد ـ رغم ان

وضعهم افضل بكثير من الكتل السنية ـ ولم يتفقوا على مرشح لرئاسة الجمهورية، وحتى الاسم الذي طرح سرعان ما تغير، ونتيجة لذلك فلم يناقش بشكل نهائي، وهذا يعني انها غير محصورة بالكتل الشيعية، على الرغم ان الجميع يدرك ان رئاسة الوزراء هي الموقع الأهم، باعتبار هي رئاسة الحكومة التي سوف تدير البلد، على الرغم من اهمية مجلسي النواب والجمهورية، ولكن يبقى موقع رئيس الوزراء هو الاساس والمهم في ادارة الجانب التنفيذي من الدولة. ليس هناك اتفاق شامل بين السنة على مرشحهم لمجلس النواب، وكذلك الكرد، بالنسبة للشيعة الذين سوف لن يقتصر اختيار رئيس الوزراء عليهم، ولكن نعم سوف يكون رئيس الوزراء القادم من حصة الشيعة، ولكن من يرشحه ويختاره هو الكتلة الاكبر التي هي اوسع من التمثيل الشيعي، ويشترك الجميع في تمثيل هذه الكتلة.

وبالنسبة لمواصفات رئيس الوزراء المقبل هل هو متروك للحوار بين اطراف الكتلة الأكبر؟ وليس هنالك اصرار على مرشح رئيس الوزراء منتمٍ لحزب؟ وهذه القضية هي موضع حوار واتفاق، وسوف تتوصل اليها الاطراف المشاركة في الكتلة الاكبر لتضع واحدة من المعايير. قد يتفقون على ان يكون مرشحاً لرئيس الوزراء غير المرتبط بحزب من الاحزاب السياسية، ولكن هذا يأتي بقضية أخرى.. هل هذا يقتصر على رئيس الوزراء فقط ام على بقية المواقع المتقدمة الأخرى؟ وبذلك نقول هل يشترط برئيسي الجمهورية والنواب ان لا يكونا مرتبطين بحزب من الاحزاب الموجودة؟ وهناك موضوع مطروح للنقاش، ليس هنالك اعتراض وليس هنالك اصرار في نفس الوقت، وربما يتفقون على ان رئيس الوزراء يشترط فيه ان يكون غير مرتبط بحزب سياسي، او قد لا يتفقون، وانما يعدون القضية متروكة، سواء كان حزبيا ام غير ذلك، ما دامت الشروط توفرت فيه والصفات الحميدة الاخرى.

- **الاستاذ صالح الحمداني:** هل هناك صراع بين مرجعية السيد السيستاني ومرجعية السيد الخامنئي ومرجعية السيد فضل الله حول اختيار رئيس الوزراء القادم؟
- **الاستاذ سامي العسكري:** انا لم اشهد في اي مرحلة من مراحل تشكيل الحكومات السابقة بان هنالك صراع بين مرجعية السيد السيستاني (حفظه الله) وبين بقية المراجع الاخرى حول قضية رئيس الوزراء، المرجعيات بصورة عامة لا تتدخل في هذا الموضوع، وحاليا

ليس هنالك علامة او اشارة على ان المرجعية سوف تتدخل في اختيار رئيس الوزراء، او انها مختلفة في موقفها مع مرجعيات أخرى. لذا فاختيار رئيس الوزراء هو شان عراقي، وتتولاه القوى السياسية العراقية، نعم هنالك تأثيرات من قبل دول واطراف سياسية ربما، ولكن الذي يحسم الموضوع هو ارادة القوى السياسية العراقية ونتائج الانتخابات، والكتلة الكبيرة هي التي سوف تختار ـ كما اختارت سابقا ـ مرشحاً لرئاسة الوزراء، ان لم يكن اختياره في المرحلة السابقة بناء على تدخل المرجعية النجف ولا مرجعية ايران ولا مرجعية المرحوم فضل الله، وبذا الموضوع منتفي تماماً.

- **الاستاذ ثائر جياد:** هل تعتقد بفشل الدورات الماضية من تاريخ الحكومة في ادارة الدولة؟ والامر الاخر هل بالإمكان ان ياخذ حزبه دور المعارضة؟ ويقدم رسالة في اعطاء الفرصة للآخرين لقيادة الحكومة؟
- **الاستاذ سامي العسكري:** ان موضوع المشاركة بالحكومة او اختيار المعارضة هذا خيار مطروح للجميع، ولا يختص بحزب او كتلة، ولعدم قناعته ببرنامج الحكومة القادمة او عدم الاشتراك فيها، التي تكون مبنية على هذه الأسس، وبالتالي يختار الى ان يذهب الى المعارضة، وهو خيار مفتوح للجميع، وليس عقوبة لطرف سياسي معين يرسل الى المعارضة، وانما هو اختيار وقرار يتخذه الحزب او الكتلة التي ترى ان دورها في المعارضة هو الأفضل، باعتبار ان الحكومة القادمة او البرنامج الحكومي القادم لا ينسجم مع اطروحاتها وبرنامجها ووعودها لناخبيها. اما من يجد من خلال هذا البرنامج ومن خلال الحكومة يستطيع ان يحقق ما وعد به الناخبون؛ فيجد نفسه طبيعيا داخل هذه الحكومة. ويمكن لأية جهة سياسية ـ بعد الحوارات وبعد كل الذي سوف يجري ـ ترى من مصلحتها ومصلحة برنامجها ان لا تشترك في هذه الحكومة وتتحول الى معارضة.
- **الدكتور فلاح العامري:** كما تعرف ان الدورة القادمة ستكون صعبة للغاية على الحكومة القادمة، لأنها بالتأكيد ستكون ويجب ان تكون حكومة خدمات، السؤال هو هل لديكم برنامج اقتصادي فعال وشامل وقابل للتطبيق يساهم في حل مشكلة البطالة ومشكلة الخدمات خلال الأربع سنوات القادمة؟ ولماذا لا يتم إصدار كتيب به والمباشرة في ترويجه للمواطنين عبر وسائل الاعلام المتوفرة؟ وما هي الاليات الرصينة لضمان التنفيذ؟

- **الاستاذ سامي العسكري:** في مرحلة الانتخابات كان لجميع القوائم برنامج انتخابي، وجزء منه هو ما يتناول الجانب الاقتصادي ودولة القانون هي واحدة من القوائم التي طرحت، ولديها رؤية وبرنامج انتخابي، ولكن هذه البرامج الانتخابية لا يمكن لواحد منها ان يكون هو برنامج الكتلة القادمة، وسوف تكون حصيلة حوار اطراف مختلفة، وتكون برامج متعددة تطرح داخل هذه الكتلة، وما يتفق بشأنه يتحول الى برنامج حكومي. اي البرنامج الحكومي هو حصيلة مقترحات وافكار ومشاريع تطرحها الكتل المنضوية في الكتلة الأكبر، والاحزاب المنضوية في الكتلة الاكبر هي التي تتفق على رؤية موحدة مشتركة وعلى برنامج واحد، ويمثل برنامج الحكومة وليس برنامج الاحزاب ولا القوائم، ولا برنامج دعائي انتخابي، وانما برنامج للتطبيق، وبذا فالجانب الاقتصادي هو الجانب المهم كما اشرت سابقا، وكذلك المشاكل المالية المتعلقة بوضع العراق والنفط، وهناك مشاكل مستحدثة فيما يخص البرنامج الاميركي ـ الايراني والعقوبات، وجميعها تلقي بضلالها على التوجه الاقتصادي للحكومة القادمة، ومن يضع هذه السياسة المعينة او البرنامج؛ ليس كتلة معينة او حزب، انما يشترك في صياغته وفي كتابته الجميع. نعم كل منهم يقترح ما كان يطرحه في برنامجه الانتخابي، ولكن ليس بالضرورة كل ما طرح في البرنامج الانتخابي هو محل اتفاق الاخرين، فالمحصلة هي مجموع ما يتفق بشأنه حول الموضوع الاقتصادي او غيره من القضايا الاخرى.
- **الاستاذ زيد المعمار/** التنظيم السياسي لحركة الوفاء العراقية: في ظل هذه الاحتجاجات المستمرة المطالبة في تحسين واقع الخدمات المتردية للبلد، والبطئ في اعلان نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة؛ هل لهذه الأمور دور في تشكيل الكتلة الأكبر واختيار رئيس الوزراء القادم بالوقت القريب؟
- **الاستاذ سامي العسكري:** بالتأكيد ان تشكيل الحكومة سوف لن يأخذ وقتاً طويلاً لسببين أساسيين؛ السبب الأول: الحوارات المعمقة والمتعددة التي سبقت الاعلان النهائي عن اعلان الانتخابات، والتي شارك فيها الجميع، وقربت الرؤى والتصورات. والسبب الاخر ضغط الشارع الذي ينتظر بفارغ الصبر ان تتشكل الحكومة، لكي يرى كيف تعالج المشكلات وموضوع الخدمات، وهو ضغط دعمته المرجعية بشكل واضح، هذا ما سمعناه في خطبة يوم الجمعة قبل أسبوعين، والتي تحدثت عن الاسراع في تشكيل

الحكومة، بمعنى ان القوى السياسية ليس لديها فسحة من الوقت تتمهل في تشكيل هذه الحكومة، وانما هنالك ضغط مرجعي وضغط من الشارع يدفعها الى التعجيل لتشكيل الحكومة والتوصل الى اتفاقات، وهي مهدت لهذا الامر من خلال الحوارات.

الاستاذ عبيد محل فريح: هل لازال شعار المجرب لا يجرب ساري المفعول؟؟وهل تقارب الاخوة الكرد من دولة القانون جاء بسبب موضوع كركوك وما حصل في زمن السيد العبادي؟ وما موقف دولة القانون من استرداد كركوك؟؟اما بالنسبة للسنة الذين تقاربوا من دولة القانون.. هل بسبب الانجازات التي تحققت في عهدهم وهي كثيرة، ام بمناصب وعودوا بها ام بقناعة وطنية؟

- **الاستاذ سامي العسكري:** كل طرف من الاطراف السياسية لديه تصور وافكار وتطلعات ووعود انتخابية طرحها الى جمهوره، وهو يسعى ان ترى هذه الوعود طريقها للتنفيذ من خلال الحكومة القادمة التي سيشترك فيها، وليس كل ما يطرح وكل ما يأمل فيه اي طرف يتحقق بكامله، انما الذي يتحقق هو ما يتفق الاخرون عليه. وبذا فالمشكلات المهمة والكبيرة سوف لن ينفرد طرف معين بفرضها على الاخرين، انما من خلال القناعات والحوار تتبلور قناعات مشتركة، وهي التي تتحول الى برنامج حكومي. وليست هنالك وعود، أصلا لم تطرح في هذه الحوارات التي جرت مسائل خلافية من هذا الشكل او وعود بوزارات او بقضايا أخرى، انما الحديث كله ينصب على تشكيل حكومة قوية فعالة منسجمة، قادرة على ان تقدم خدمات للمواطنين، وقادرة على حفظ امن البلد واستقراره، وفتح ابواب الاستثمار، واصلاح عيوب العملية السياسية، والاستفادة من اخطاء المرحلة السابقة ومعالجتها.
- **الاستاذ ماجد الساعدي:** هنالك طروحات ومطالبات في الشارع ومن خلال النخب في تشكيل حكومة كاملة من المستقلين، تدعمها الاحزاب والبرلمان لتجاوز محنة اختيار رئيس الوزراء، وكذلك لامتصاص غضب الشارع وتقديم الخدمات وتحسين نوعية حياة المواطنين. هل تؤيد دولة القانون هكذا طرح؟ وانا اعلم ان جميع الكتل الفائزة ستطالب باستحقاقاتها الانتخابية، والمشاركة في الحكومة القادمة، مما سيعيد ويعزز مبدأ المحاصصة التي افشلت عمل الحكومات منذ سقوط النظام الى يومنا هذا.

- **الاستاذ سامي العسكري:** ان موضوع حكومة كاملة من المستقلين او رئيس وزراء مستقل؛ هي واحدة من الافكار التي ستطرح في الحوارات التي تجري. وقد قلنا في حواراتنا ان الية الاختيار تأتي على اساس المواصفات. وما هي مواصفات رئيس الوزراء؟ هل يجب ان يكون مستقلاً او منتمياً الى حزب؟ وربما هذه تمتد الى موضوع الوزراء المستقلين، هل كل الوزراء يكونون مستقلين او فيهم من الاحزاب؟ ان القضية هي ليست في كون النائب مستقل او منتمٍ الى حزب. نحن جربنا حتى في هذه الحكومة، حكومة الأخ العبادي في مقطع من المقاطع اضيف وزراء مستقلون، ما كان هو العلاج الوحيد او الحاسم لتغيير مسار الحكومة، مادام هؤلاء المستقلين يطرحون من قبل كتل سياسية، او يمثلون كتل سياسية، وبالتالي سيكونونَ بطريقة او باخرى متأثرين بقرارات ومواقف تلك الكتل. وبصراحة هذا هو النهج السائد في الانظمة البرلمانية، اي لو كان رئيس الجمهورية منتخباً؛ من حقه ان يأتي بطاقم بكامله من خارج الاحزاب لا علاقة له بالاحزاب. وفي الانظمة البرلمانية لا يمكن ان تستبعد الاحزاب المشاركة في الكتلة الاكبر التي تشكل الحكومة ان تستبعدها بالكامل، وانتم ليس لكم علاقة برئيس الوزراء، هو يختار الوزراء من المستقلين وهو مستقل. لا اعرف تجربة حقيقة من التجارب البرلمانية الديمقراطية الناضجة مضت بهذا الأسلوب. ان تجربتنا لا زالت فتية، ولا زلنا نحتاج الى مزيد من الوقت والتجارب لكي تنضج هذه التجربة التي نخوضها، لذلك انا استبعد ان تكون الحكومة القادمة باكملها من المستقلين، نعم فيها مستقلون مرشحون من قبل الكتل السياسية، وهذا امر مقبول ومطلوب، ولكن ليس شرطا. يعني اذا توفر كادر كفوء، يختار احدهم لادارة وزارة من الوزارات؛ يجب ان لا يكون انتماءه لحزب معين عائقاً امامه لتولي هذه الوزارة، مادام ملتزماً ببرنامج الحكومة او ملتزم بتوجيهات رئيس الوزراء وبقرار الكابينة الحكومية، ولا تحاول الوزارة التابعة لهذا الحزب او ذاك التصرف بها وكأنها ملك تابع اليه. نعم اذا وضعنا هذه المعايير حين ذلك سواء كان مستقلا او غير مستقل؛ حكمه حكم واحد، اي انه يخضع للضوابط الحكومية ولقرارات مجلس الوزراء ويبتعد الحزب عن التدخل في عمل وزارته.
- **الدكتور عدنان الشريفي:** حينما يحكم شخص من حزب ما فان حزبه يعدّ الحزب الحاكم، والكثيرون يعتقدون بل يجزمون ان حزب الدعوة ليس لديه جديد يقدمه، ولو كان لديه

شيء لماذا لم يقدمه طيلة 12 سنة من الحكم، وخصوصا في المناطق الوسطى والجنوبية التي تنعم بالأمن، والتي تعاني من سوء الخدمات في كل المجالات وبطالة وامراض و..... وكيف يكافح مرشح الحزب الفساد في حين هناك ملفات مضادة يلوح بها الخصوم.

- **الاستاذ سامي العسكري:** نعم هناك انطباع خاطئ، كون ان رئيس الوزراء من حزب معين فان هذه الوزارة هي وزارة الحزب الفلاني او لحزب رئيس الوزراء، لذلك يقال هذه حكومة حزب الدعوة. لكن واقع العمل يقول خلاف ذلك، ان الحزب الذي منه رئيس الوزراء ليس لديه قوة تفوق قوة الكتل الباقية المشتركة في الوزارات، حتى في دستورنا ليس لدينا رئيس وزراء، لدينا رئيس مجلس الوزراء. رئيس الوزراء ليست لديه صلاحية تعيينات ان لم يحصل على موافقة رئيس مجلس الوزراء، ولذلك اغلب التعيينات بالوكالة. مجلس الوزراء هو القوة الحقيقية وهو الذي تشترك فيه كل القوى والاطراف. نعم رئيس الوزراء ربما في دستورنا لديه قوة استثنائية فيما يخص الملف الأمني بوصفه القائد العام القوات المسلحة في الجانب الأمني المدني، وفي الواقع لو صوت حين تصوت الكابينة على قرار من القرارات؛ شأنه شأن اي وزير اخر مهما كانت وزارته. وبذا فالانطباع السائد ان هذه حكومة حزب الدعوة باعتبار العبادي ومن قبله المالكي ابنا حزب الدعوة ليس صحيحا، اذ ان واقع العملية حكومة شركاء، حكومة من هم مشتركون فيها.

الامر الاخر تحدثنا سابقا ان رئيس الوزراء القادم ليس بالضرورة يكون حزبيا، وبذا فليس بالضرورة ان يكون حزب الدعوة، انما هذا يخضع لقضيتين، اولا يخضع للروابط التي ستوضع والمعايير لاختيار رئيس الوزراء، والامر الاخر نوعية المرشحين الذي يطرحون. ربما تطرح الدعوة وتطرح دولة القانون وتطرح الفتح مرشحين ويضع الاخرون كذلك، من يحظى بالقبول من المواصفات اكثر من يحظى بشبه اجماع المشتركين في الكتلة الأكبر، وهو الذي سيكون رئيس الوزراء، بغض النظر عن كونه منتمياً لهذا الحزب او ذاك، او اصلا غير منتمٍ لأي من الاحزاب.

- **الدكتور طالب محمد كريم:** ما هو رأي السيد العسكري بالوثيقة الاخيرة التي أطلقها السيد الصدر، وتحديدا في عدم تولي منصب رئاسة الوزراء لمزدوجي الجنسية؟
- **الاستاذ سامي العسكري:** ما طرحه السيد مقتدى الصدر من مواصفات لرئيس الوزراء هو شأنه شأن كثير من المقترحات التي طرحت من قبل اطراف أخرى، وكلها ستطرح في الحوارات التي ستجري، وما يتفق بشأنه هو الذي يأخذ طريقه، أي موافقة الجميع

او الغالبية، على ان يشترط في رئيس الوزراء ان لا يكون مزدوج الجنسية فليكن، ولكن هذه القضية لا تفرض فرضا على احد، انما من خلال الحوار والتوافق تتحقق، بالرغم من ان الدستور واضح في هذا القضية التي تحتاج الى قانون، والقانون لحد الان لم يسن. ولكن مع ذلك اقول لو اتفقت الأطراف، التي ستشترك في الكتلة الأكبر، على ان الرئاسات الثلاث ـ وبالتحديد رئاسة الوزراء ـ يشترط في من يرشح عليها ان لايكون مزدوج الجنسية فليكن، اذا اتفقت الغالبية سيكون قرارهم الذي يؤخذ، والمواصفات التي يتفقون عليها هي الحاكمة على الجميع.

- **الاستاذ نضير البكاء:** في لقاء تلفزيوني أقر زعيم ائتلاف دولة القانون بفشل كامل للطبقة السياسية الحالية، واقترح اجراء التغيير الشامل، وفتح المجال للآخرين لأخذ زمام المبادرة.. لماذا لايكون هو المبادر الاول من هذه الطبقة السياسية لترك المواقع السيادية للآخرين وحسب مقترحه؟
- **الاستاذ سامي العسكري:** ان موضوع التغيير مطروح ولكن يأتي من خلال الانتخابات، وقد حصلت وهناك دعوات تبنى لمحاولة تغيير الوجوه ووضع ضوابط للمرشحين للمواقع الرئاسية. وما يتعلق بالسيد المالكي هو لن يرشح نفسه لهذا المنصب، وبذا فهي قضية منتهية، اي ليس هنالك من ضمن قائمة المرشحين لرئاسة الوزراء السيد نوري المالكي. هو نفسه عازف عن هذا الامر ولن يرشح نفسه ولن ترشحه دولة القانون.
- **الاستاذ زيد الموسوي:** ما هو رأي السيد المالكي بأداء الدكتور العبادي في الأربع سنوات السابقة.. وهل يطمح لرئاسة الوزراء من جديد، واذا لم يكن كذلك ماهي رؤيته لشخص رئيس الوزراء القادم؟
- **الاستاذ سامي العسكري:** ليس مناسبا التحدث عن السيد نوري المالكي ورأيه بالأخ الدكتور العبادي. ان هذا الامر يسأل به السيد المالكي نفسه، اما هل لديه نية للترشح مرة ثانية او مرة ثالثة، انا قلت في جواب السؤال السابق ليس لديه نية للترشح وليس احد المرشحين لهذا المنصب.
- **الدكتور ماجد الساعدي: كان سؤالي** حول شكل الحكومة المستقلة، هو ان تتفق الكتل على رئيس وزراء مستقل تماما، ويقوم هو بتشكيل حكومته المستقلة بدون مشاركة

الكتل والاحزاب بالحكومة. اما مشاركة الوزراء المستقلين ليمثلوا كتل معينه؛ فهذا سينسف المبدأ كله، ويفتح باب المصالح على مصراعيه، وليس هنالك استقلالية في ذلك اطلاقا.

- **الاستاذ سامي العسكري:** نعم انا قلت ان هناك حوار لوضع ضوابط ومواصفات لرئيس الوزراء، ومن بين الافكار التي طرحها البعض وليس الجميع هو ان يكون رئيس الوزراء مستقلاً، وهذا الامر ليس فيه ضرر، بالعكس ربما هي تجربة لم نجربها سابقا، ان يكون رئيس وزراء مستقلا وغير مرتبط بحزب من الأحزاب، اما ان يكون الرؤساء والوزراء الذين يشتركون في الحكومة بعيدين عن الاحزاب وربما مستقلون فليكن. انت افترض ان هؤلاء يرشحهم رئيس الوزراء بشكل مباشر ـ بغض النظر عن ترشيحات الاحزاب ـ وان الاحزاب تكتفي فقط بوجودها في البرلمان. انا اعتقد ان هذا الوضع مثالي ومبكر لبلد مثل العراق لازالت الاطراف السياسية تريد ان تشترك في الحكومة، ومع ان الاشتراك في الحكومة هو ان يكون لديها وزراء، وهذا هو منهج الحكومات الائتلافية في كل الانظمة البرلمانية، اي حين يأتلف حزب العمال وحزب الاحرار مثلا في الحكومة السابقة البريطانية، حزب المحافظين وحزب الاحرار، من الطبيعي ان يكون الوزراء هم من الحزبين، وهكذا الامر في ألمانيا، حين يتشكل ائتلاف حكومي يكون الوزراء مرشحين من هذه الاحزاب. نعم قد تضع الضوابط بالوزراء تقول ان يشترط فيمن يرشح لهذه المواقع ان يكون من المستقلين، نعم يمكن ذلك ولكن لا تستطيع ان تقول لكل الاحزاب المشتركة، لا تتدخلوا بالتشكيل الحكومي، فقط اعطوا مجرد خيارات لرئيس الوزراء وذهبوا. اعتقد ان الوقت مبكراً لهكذا طرح ينظر للكثير على انه طرح نظري، فضلا عن ان هذه التجربة جديدة في الديمقراطية.

- **السيد زيد الموسوي:** نعتقد ان أهم ثلاث نقاط لإصلاح الوضع في العراق هي:

1ـ معالجة ثغرات الدستور.

2 ـ تغير النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي.

3 ـ تغيير قانون الانتخابات.

هل بالإمكان تطبيق هذه النقاط في المستقبل القريب حفاظاً على العراق والمكتسبات التي تحققت؟

- **الاستاذ سامي العسكري:** بالتأكيد انا اتفق معك بالكامل، هناك حاجة ملحة وحقيقية لاصلاح الدستور، فهناك ثغرات كبيرة فيه، ولابد ان تسعى الحكومة القادمة لها وهي مهمة مجلس النواب، وان تلتزم القوى السياسية بالمضي بعملية اصلاح الدستور وادخال التعديلات الدستورية. وانا من المؤيدين لفكرة الانتقال الى النظام الرئاسي، لانه هو الاقوى والافضل واكثر استقرارا، ولكن هناك اراء اخرى تعارض هذا الطرح، والاغلبية التي ستقرر، ومادام القضية تحتاج الى تعديل دستوري، لان في الدستور اذا لم يحصل توافق وطني على التعديلات ستسقط هذه التعديلات، بمعنى انه لو ان مكوناً من المكونات او ثلاث محافظات من محافظات العراق رفضت هذه التعديلات او فقرة منه؛ تسقط كل التعديلات. لا اعتقد اننا قريبون من هذا التوافق الوطني باننا نحول النظام البرلماني الى نظام رئاسي، رغم اني شخصيا اتمنى وادعو الى هذا التغيير، واعتقد ان خلاص العراق واستقرار الوضع السياسي فيه لا يمكن ان يأتي بالطريق التي يدار فيه من خلال النظام البرلماني.
- **الناشط المدني صقر آل زكريا:** هل الكتلة الاكبر ضرورة ام بدعة؟ ومع أن السيد سامي العسكري اختصر محاضرته كثيرا، إلا أنه بذل جهدا مضاعفا، يستحق الشكر والتقدير والاحترام، في استيعاب جميع المداخلات، واستيفاء التعليق عليها.. ممتنون لك كثيرا استاذ سامي، ونأمل أن تكون الفائدة من هذا الجهد، قد عمت..
- **الاستاذ سامي العسكري:** الكتلة الاكبر هي اشتراط دستوري وليست بدعة، الدستور يقول الكتلة الاكبر هي التي ترشح وتقدم مرشحها لرئاسة الوزراء، ولا يمكن لأي كتلة اخرى ـ غير الكتلة الاكبر ـ ان تقدم مرشح لرئيس الوزراء.

وفي الختام...

تقدم الاستاذ سامي العسكري بالشكر لكل الأخوة الذين طرحوا مداخلاتهم واسئلتهم، ولكل الأخوة والأخوات الذين استمعوا الى هذا الحوار. نأمل انه كان نافعا ومفيدا، فكلنا في مركب واحد، ونسعى لهدف واحد وهو رفعة العراق وبنائه واستقراره.

وفق الله الجميع وشكرا لكم وللأخوة في ادارة هذا المركز على هذه الفرصة التي اتاحوها.

المحاضرة الصوتية للأستاذ فادي الشمري

القيت في يوم الجمعة المصادف 10 / 8 / 2018

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

فادي الشمري

عضو المكتب السياسي لتيار الحكمة الوطني

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

Al-rafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعُ متحاور : وطنُ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	بكالوريوس في علوم المحاسبة
الجامعة	جامعة بغداد / العراق
سنة التخرج	2007

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / بغداد / 1984
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	تيار الحكمة الوطني

المؤهلات:

اللغات	العربية
الخبرات العامة	خبرة في مجال الإدارة والمشورة السياسية
المؤلفات المنشورة	بحوث ودراسات في الشأن السياسي المحلي والإقليمي والدولي
المناصب السابقة	عضو شورى المجلس الاعلى الإسلامي

انها لفرصة كبيرة في ان نتبادل الافكار والمعلومات، وان نصف طبيعة الحدث السياسي الحالي وما يجول في الكواليس، والكشف عن الرؤى والتصورات التي يحملها تيار الحكمة الوطني وسياسته إزاء ما يسمعه من القوى السياسية الجديدة.

ان تيار الحكمة الوطني الذي يقوده سماحة السيد الحكيم قد دخل الانتخابات بمفرده ولم يدخل مع اي تيار أو ائتلاف آخر، لقد اراد ان يخوض التجربة بمفرده ولديه برنامج انتخابي كبير وطموح وضع فيه الأولويات، ووضع التحديات والافكار والمقترحات. لقد كنا عازمين على ان نحقق هذا البرنامج وملتزمين به، وسيكون هو بوصلة العمل بالنسبة لنا مع القيادات الشبابية الجديدة التي تخوض الان الاستحقاق والقرار السياسي بمفردها في تيار الحكمة الوطني. لا شك أنّ هنالك تحديات كبيرة وساحة وعرة ومعقدة، وهي تحتاج الى خبرة طويلة في العمل. بتقديري الخبرة التراكمية التي يمتلكها شباب تيار الحكمة ـ هذه القيادة الحيوية الجديدة ـ وايضا بتراكمية الخبرة لسماحة السيد الحكيم في العمل السياسي وتاريخه؛ لعله يتخذهم في عملية الخوض في غمار فيه الناس. ما تقدمنا فيه في برنامجنا وحريصين على ان نكون صادقين وفي مواثيقنا التي وثقناها في خطاباتنا وبياناتنا وضمن برنامجنا.

في هذه الاجواء التي تخص بمسارات تشكيل الحكومة واختيار رئيس الوزراء المقبل، فلو عدنا الى الوراء قليلا.. كانت تتشكل (التحالفات الشيعية)؛ والساحة السنية والكردية تنتظر هذا التحالف في ان يحسم سجالاته وصراعاته واصطفافاته لكي يقبل باسم رئيس الوزراء، حيث كانت تسميته دائمة التأخير، وتبقى تنتظر الساحة الكردية حتى تأتي بشروطها لتشارك وتأخذ حصتها من الوزارات، وكذلك الساحة السنية، ويتم الاتفاق على طبيعة البرنامج الذي يقرأ في الجلسة الاولى ويصوت عليه في مجلس النواب، وبمجرد ان تتشكل الحكومة وتبدأ بالعمل بواجباتها؛ تلغى كل الاتفاقات، وترجع تلك القوى مرة اخرى لتنتظر اربع سنوات أخرى لتعيد نفس الكرة، وبالتأكيد كل هذه القوى موجودة في الحكومة وفي المعارضة وتمارس الدورين بشكل مزدوج، وبذا فأن من الطبيعي ان لا ينفذ هذا البرنامج، وبالنتيجة وصلنا الى

ما وصلنا اليه من هذه الفوضى الحالية او المسارات الخاطئة التي تسببت بكل هذا الدمار المتواجد في العراق اليوم.

لقد عقدنا العزم في تيار الحكمة الوطني على تغيير المسار وهذه النمطية التي كانت في السابق، وكذا مع (سائرون) الذين هم يعضدونا ويتفقون معنا في هذا المنهج في تغيير نمطية العملية السياسية ومساراتها، ولذلك رفعنا شعار الاغلبية الوطنية وان نذهب باتجاه تشكيل حكومة ائتلافية مكونة من قوى متسقة ومنسجمة ومتقاربة في الافكار والمناهج، وبالمقابل ايضا معارضة قوية وفاعلة ومؤثرة، وان هذه الحكومة الائتلافية تحكم وتشكل الحكومة وتتفق على برنامج متابع من خلال البرنامج الحكومي الذي يعلن ويصوت عليه. كما ان هذه الاغلبية لا تعتمد منطق العدد، هناك اغلبيات متعددة سمعناها في الاعلام، وهناك من ينادي بالاغلبية السياسية التي نفهمها على انها اغلبية العدد، ونحن ننادي بأغلبية وطنية.. بمعنى ان يكون كل المكونات حاضرا في الاغلبية الوطنية، الشيعي والسني والكردي حاضرين ايضا، وبالمقابل المعارضة الوطنية حاضرة وفيها الشيعي والسني والكردي، فضلاً عن الاقليات.

نعتقد بهذه الحالة ان العملية السياسية قد نضجت وأخذت بعداً آخر، يبدأ النظام السياسي بشكل عام في عملية ترتيب وتنظيم ذاته ويأخذ مسارا جديدا في تقديم الأولويات والبرامج والرؤية، وتكون الصورة واضحة لدى الناس، وان هذا الائتلاف الحكومي هو الذي يحكم لانه قدم هذا البرنامج، قد يفشل فيه فيعاقب من خلال عدم الانتخاب وعدم اعادته من جديد، او قد ينجح فتذهب الناس باتجاه اعادة الثقة فيه، وهكذا ايضا بالنسبة للمعارضة.

لذلك تبدأ عملية الفرز وايضا يكون ذلك واضحا بالنسبة للساحة الاجتماعية، وسينعكس بالتأكيد على الساحة الانتخابية بشكل كبير.

يمكن القول ان هنالك مسارين، المسار الاول: يذهب باتجاه حكومة الشراكة، بمعنى ان جميع الفائزين المعتد بهم الـ(5) القوى السياسية الشيعية والـ(5) السنية، والـ(3) قوى في الساحة الكردية، يشتركون في تشكيل فضاء وطني ويتفقون على برنامجها، وتبدأ في ممارسة مساراتها وعملياتها، اي ان يختار رئيس الوزراء من قبل القوى الشيعية الخمسة ورئيس البرلمان يختار من القوى السياسية السنية ورئيس الجمهورية من القوى السياسية الكردية.

ان حكومة الشراكة تكون بتشكيل الكتلة الاكبر وفق مبدأ الشراكة، اي يرفع رايته الاخوة في دولة القانون وفي الفتح، وبالتأكيد لديهم مبرراتهم وقناعتهم المحترمة ـ وان كنا نختلف

معها ـ في قبال هذه المدرسة هناك مسار اخر او مدرسة اخرى يؤمن بها الحكمة وسائرون بالتحديد، وهي ان تشكيل الكتلة الاكبر لا يكون مبنيا على اساس طائفي، وان نذهب باتجاه الاتفاق مع قوى سياسية تنسجم مع بعضها البعض، نتفق فيما بيننا على برنامج وطني في عملية اصلاح الدولة بشكل عام، وبرنامج حكومي يوضح فيه كل المسارات الحكومية، فيه اغلبية ومن كل الساحات، على ان يكون هناك على الاقل ثلاث قوى من الساحة الشيعية، وقوتين على الاكثر من الساحة السنية، وقوتين من الساحة الكردية. وهذان المساران يحتدمان ويتسابقان لتشكيل الكتلة الاكبر.

اول ائتلاف تشكل ما بعد اعلان النتائج مباشرة هو ائتلاف الحكمة وسائرون، فهو نواة تشكيل الكتلة الأكبر، وقد اتفق الطرفان على مجموعة مبانٍ يتم العمل عليها بشكل مشترك. وبالفعل فتحت باب الحوار مع الاخوة في ائتلاف النصر مع السيد العبادي ومع ائتلاف الفتح والاخوة في الوطنية واتحاد القوى، وكذلك مع القوى السياسية الكردية، ومضت السجالات والمناقشات والمفاوضات السياسية تمخضت على تشكيل تحالف ثلاثي ما بين الحكمة وسائرون الوطنية، وتم الاتفاق في حينها على مجموعة مبادئ ومضامين، ثم تطور الامر في اعلان ائتلاف فتح وسائرون، واستبشرنا خيرا بهذا الائتلاف المشترك على قاعدة 3+1، وبعدها بايام ايضا تم الاعلان عن ائتلاف النصر وسائرون، وهذا يعني ان هناك معادلة جيدة تشكلت على وفق منطق الاغلبية الوطنية.

ونتيجة للاختلاف في وجهات النظر خرج ائتلاف الفتح، وشكلوا محورهم مع الاخوة في دولة القانون، وايضا كان هناك اشبه بالتنصل من قبل الاخوة في النصر، حيث اصبحوا يقفون بالوسط، فيما بقى ائتلاف الحكمة وسائرون والوطنية يحاور القوى السياسية، الى ان وصلنا الى اتفاق كبير ومهم مع الاخوة في اتحاد القوى، ثم عقدنا اجتماعاً سمي في حينها الاجتماع الخماسي، عندما انضم الاخوة في النصر، ولكن وجدنا ان هناك ترددا واضحاً لدى الاخوة في النصر، وبالنتيجة.. الحوارات لازالت قائمة، وهناك مشاكل واضحة وصريحة في داخل قائمة النصر تم لملمتها بشكل كبير في الاسبوع الماضي، والذي تمخضت عن البيان الذي خرج من الائتلاف بانه باقٍ ومُتفق على وحدته وترشيح السيد العبادي بوصفه رئيساً للوزراء.

وتبقى الحوارات السياسية.. قائمة الفتح والقانون في قبال الحكمة وسائرون، ولازال التسابق نحو تشكيل الكتلة الأكبر، كما ان موقف المرجعية الدينية وخطابها الاخير والمواصفات التي وضعتها لرئيس الوزراء تبنته الحكمة و(سائرون) بشكل كامل.

ائتلاف النصر لازال في الوسط وهو يقترب من الاطراف السياسية، لاسيما في ائتلاف الحكمة وسائرون، ولقد كانت لدينا لقاءات مهمة في الايام الاخيرة الثلاثة، والمشكلة التي كانت موجودة لدى الأخوة في النصر انهم يطرحون على اننا نأتي وننضم في اي محور اذا ما ضمنا ان مرشحنا لرئاسة الوزراء هو السيد العبادي.

وما كنا نقوله للأخوة في (سائرون) ان السيد العبادي مرحب به ومقبول وقد حقق نجاحات نسبية، لدينا ملاحظات حول كثير من الاداءات، ولكن هو شخصية لها ثقلها وهو رئيس ائتلاف مهم، تحققت على يديه الكثير من الانجازات، ولكن لا نقبل في ان يفرض كشرط من شروط الائتلاف. لقد قلنا لدينا منهجية في طبيعة تشكيل الكتلة الأكبر، وهذه المنهجية تبنى على اساس ان تشكل الكتلة الاكبر من القوى الـ(5 أو 7) التي تنسجم فيما بينها، ثم تضع هذه الكتلة برنامجها الحكومي ومبانيها العامة ونظرتها لإعادة هيكلة واصلاح الدولة، ومن ثم تضع مواصفات رئيس الوزراء ورئيس البرلمان ورئيس الجمهورية، وكل هذه القوى تتشارك في الاختيار.

ولكن هذا السلوك لم يكن مرضيا بشكل كبير للأخوة في النصر، فضلا عن المشاكل الداخلية الموجودة في داخل الائتلاف، مما عطل الساحة بشكل كبير، وبقيت الامور تراوح في مكانها.

الان هناك شبه اتفاقات بدأت تلوح في الافق نحو تشكيل الكتلة الأكبر، اذا ما حسم طبعا الاخوة في ائتلاف النصر ومن خلال زياراتهم الاخيرة والجلسات التي كانت اليوم وقبل يومين تقريبا يقتربون من عملية الحسم، واذا ما تشكلت هذه الكتلة؛ ستعلن عن نفسها وستذهب باتجاه كتابة برنامجها ووضع المواصفات للرئاسات الثلاث، لتكون مستعدة للجلسة الاولى والاستحقاق الدستوري، ثم تذهب باتجاه تنفيذ الخطوات الاخرى.

السجال الكبير الذي يحصل الان هو من رئيس الوزراء؟ وهل هو مستقل ام حزبي؟ كيف تكون عملية اخراجه ومواصفاته؟ اننا في الحكمة و(سائرون) وضعنا شروط المرجعية الدينية معياراً ومسطرة للقياس لطبيعة اسم رئيس الوزراء، وعلى قاعدة لا فيتو على احد، ويجب ان تتوفر مواصفات (الحازم والشجاع والقوي) صاحب رؤية وبرنامج، ويلتزم ايضا بمقررات الائتلاف الذي يأتي منه وفي سياساته ورؤيته الى ادارة البلد نحو عملية اصلاحية كبيرة وفخمة، وان لا نرجع بأي حال من الاحوال الى المربعات الاولى.

هناك مشكلة كبيرة في طبيعة النظام وشكله وتكوينه ومكوناته وسلوك هذا النظام، هناك مشكلة كبيرة بحاجة الى عملية مراجعة حقيقية وعملية اعادة هيكلة، وهذه لا تأتي فقط بتشكيل الحكومة وتتقاسمها قوى هذا الائتلاف فقط، لا بل بحاجة الى رؤية ومراجعة حقيقية باتجاه وضع استراتيجية كبيرة لتحديد الهوية السياسية لهذا البلد، والهوية الاقتصادية، وآليات لمحاربة الفساد الذي استشرى بشكل كبير، ابتداء من اعلى هرم في السلطة نزولا الى الموظفين الصغار في المؤسسات المجتمعية.

نحن بحاجة الى مراجعة حقيقية وخطوات جريئة واجراءات واضحة وشفافة والى مصارحة مع الناس، وطبعا هذا الائتلاف لا يستطيع ان يكون لديه عصا سحرية لحل كل هذه المشاكل، ولكن اذا وضعنا البلد على سكة القطار وبآليات وإجراءات دقيقة وبتوقيتات زمنية واضحة؛ نعتقد ان هذا سيساهم بشكل كبير في عملية الاصلاح الكبرى التي يجب ان تكون في العراق.

فضلا عن ان هناك تحديات حقيقية داخلية تخص ملف الخدمات والاقتصاد والاستثمار والطاقة.. الخ، وايضا هناك قضايا اساسية بحاجة الى مراجعة في طبيعة العلاقة ما بين المكونات، قضية اقليم كردستان والعلاقة مع بغداد. وهناك ايضا تحديات اقليمية كبيرة، الصراع السعودي الايراني، والتحديات الدولية الكبيرة، والاحتدام والصراع الايراني الأمريكي.. كل ذلك بحاجة الى مراجعة، والى ان ننتج حكومة وقاية كما اسميها تكون قادرة على ان تقي العراق من الاحتدامات الاقليمية والدولية، وان يكون عراق موازن قادر على ان يدير هذه التوازنات بشكل قوي وشجاع، وايضا لا يتأثر بشكل كبير، وبالنتيجة هذا التأثير يكون قد انعكس على اوضاعه الداخلية بشكل سلبي.

ان اعلان النتائج يوم امس من قبل المفوضية يجعلنا امام تقريبا ما بين 13 يوماً لمسألة الطعون والنظر فيها، وبعدها يتم المصادقة على النتائج من قبل المحكمة الاتحادية، لذا يجب حسم هذه المحاور وان تمضي قدما في طبيعة تشكيل الكتلة الاكبر.

نعتقد نحن في الحكمة و(سائرون) الاقرب في تشكيل هذه الكتلة مع الائتلافات الراسخة والكبيرة من الاخوة في الوطنية واتحاد القوى، وايضا مع اقتراب الاخوة في ائتلاف النصر بشكل كبير. ونحن نرغب في عملية الانفتاح على الكتل الاخرى لاسيما ائتلاف الفتح، ونعتقد ان الحكومة التي تتشكل فيها كتل كبيرة مثل (سائرون) والفتح تكون قادرة على ان تقفز على الكثير من المشاكل. والساحة السياسية الكردية هي تتنظر حسم اختيار الكتلة الاكبر في

المحور، نسمع كلام كبير ومهم من قبل هذه الكيانات ولدينا اتصالات متواصلة مع الاخوة في قيادة البار كي والتغيير وغيرهم، وعلى امل ان نحسم طبيعة تشكيل هذه الحكومة وندخل في طبيعة الحوارات العميقة، وخلال الشهر القادم قد نتمكن من تشكيل مكونات الكتلة الأكبر، وعندما نتحدث عن الحكمة وسائرون عددها 74 وعندما نتحدث عن الوطنية 20 واتحاد القوى 28 ونقترب من 130، اذا ما شاركنا النصر؛ نكون قد اقتربنا من النصف اي 166 مقعداً، وبذلك سوف تكون عملية تشكيل المعادلة اسهل، وننفتح على الاخوة في تحالف الفتح لتكون ايضا هي من النواة المؤسسة لهذه الكتلة الكبيرة وندخل الى مجلس النواب وتشكيل الكتلة الاكبر.

لا نعتقد بان هنالك فرص كبيرة لحكومة الشراكة وخصوصا بعد خطاب المرجعية الدينية الشريفة، وبهذا لا نقبل ان ترجع الامور الى سابقاتها وان تتشكل الائتلافات على مستويات طائفية، وهي ترغب في ان يكون هنالك شكل جديد في طبيعة الاداء الحكومي والسلوك السياسي، وبالنتيجة هي اعطت الفرصة الاخيرة الى الحكومة والطوق الاخير.

المداخلات

وفي نهاية المحاضرة فتح باب المداخلات والنقاش امام السيدات والسادة اعضاء المركز ليجيب عليها **الاستاذ فادي الشمري..** وكانت المداخلة الاولى لـ:

- **الدكتور عبد الرزاق السلطاني:** ما مصير الحلف الاستراتيجي بين تيار الحكمة والحزبين الكرديين؟ وهل اثرت قضية كركوك في مفاوضاتكم لتشكيل الكتلة الاكبر؟ وهل أثرت كركوك والمادة 140 في الاستثمارات النفطية للتيار؟
- **الاستاذ فادي الشمري:** هنالك علاقات مميزة بين سماحة الحكيم والاحزاب الكردية، وكما تعلم بان هنالك كان تحالف أشبه بالاستراتيجي ما بين الكرد والشيعة في السنوات السابقة؛ وكل الحكومات السابقة كانت تتشكل وفق هذه المعادلة، واتفاق ما بين القوى السياسية الشيعية والكردية ومن ثم الانفتاح على بقية الاحزاب السنية.

التداعيات ما بعد الاستفتاء وانقسام القوى الشيعية على نفسها وكذلك الانقسامات الكردية هي بالتأكيد عقدت الموقف، بحيث ان عملية التفاوض اصبحت بصورة منفردة ـ اي حزب مع حزب اخر ـ وبذا تختلف الاولويات الواحدة عن الأخرى، وهنالك اختلاف في وجهات النظر، كما ان كل القضايا قابلة للحل اذا ما التزمنا في الدستور، واذا ما قدمنا تنازلات حقيقية وواضحة لخدمة وحدة البلد ووحدة العراق بشكل عام. وبالنتيجة نحن راغبين في حل جميع القضايا العالقة والإشكالات بشكل جذري، وان لا تبقى القضايا معلقة مثل السنوات السابقة، وان يتم الاتفاق فقط في توقيت تشكيل الحكومة، وما ازمة الاستفتاء الا نتيجة لسوء الإدارة، سواءً من قبل بغداد او اربيل، وحسب علمي نحن في محور الاغلبية لم يجلس ويناقش اي ملف بعد من القيادات الكردية ولحد هذه اللحظة، وذلك لانهم ينتظرون تشكيل الكتلة الاكبر لكي يحضروا ونجلس على طاولة واحدة وتفتح القضايا النقاشية، وجميعها سوف تكون مفتوحة بشرط ان تكون وفق الدستور والحفاظ على وحدة العراق، وكذلك قضية كركوك لم تفتح الى الان ولم تناقش،

وبتقديري انها قضية حساسة وتحتاج الى مناقشات مستفيضة، ولا اعلم هل ستكون عائقا ام لا، لأنها لم تطرح على طاولة النقاش، وبتقديري لم تكن عائقا لان هنالك الكثير من الحسم وطبيعة التعاون مع ملف كركوك، ولدينا رؤية في هذا الاتجاه وسوف تكون مرضية للجميع.

- **الشيخ محمد مهدي التسخيري:** كما تعلمون لقد اعرب او أمل رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في العراق (يونامي) «يان كوبيتش» في أن تشكل الحكومة (بحلول عيد الاضحى المبارك). فهل يا ترى هناك توافق ضمني بين الكتل التي ذكرتموها حول شخص رئيس الوزراء والحكومة القادمة؟ وهل هذه الحكومة متناسبة مع تطلعات الجماهير التي طالبت بتغييرات جذرية بالمنهج والوجوه الوزارية.

- **الاستاذ فادي الشمري:** ان تتشكل الحكومة قبل عيد الاضحى هذا مستحيل، واعتقد ان المصادقة على الاسماء سوف تكون بعد العيد، وكما تعلم انها تحتاج الى المدد الدستورية بعقد اول جلسة وانتخاب هيئة الرئاسة، وبعدها يجب ان نذهب الى اختيار رئيس الجمهورية، ومن ثم رئيس الجمهورية يكلف مرشح الكتلة الاكبر لتشكيل الحكومة، اي امامنا شهر بعد ذلك.

  اي ان الحكومة سوف تتشكل في بداية تشرين الثاني او بداية كانون الاول، اذا ما حسمت الكتل قراراتها ولم تضع القوى المفاوضة بعض المعرقلات، ونظراً لتعقيد المشهد السياسي الحالي نحن امامنا ثلاثة اشهر جديدة لتشكيل الحكومة، وان شخص رئيس الوزراء هو المعضلة التي ينتظرها الجميع. اعتقد انه لا يوجد حسم مقدماً ويكون عندما تجتمع الكتلة الاكبر الوطنية، وهنالك ثلاثة خطوط تحت هذا العنوان الكبير، الكتلة الوطنية هي التي تجلس وتختار رئيس الوزراء وليس فقط الشيعة، السنة ايضا يختارون رئيس البرلمان والكرد كذلك، الكل سيكون حاضراً في صناعة هذه القرارات. نامل في ان نشكل حكومة اصلاحية حقيقية كبيرة من وجوه جديدة ولم تجرب في السابق، وتكنوقراط بالشكل الحقيقي وليس المستعجل، وبذا نذهب الى تشكيل حكومة اصلاحية لبرنامج واضح وتوقيتات محددة وقابلة للتطبيق.

- **الاستاذ ثائر الدليمي:** مشكلة النظام الذي تطرقتم اليها، اجدها تنحصر في غياب الضلع الثالث من مثلث السلطة والمتمثل بالسلطة القضائية العادلة والفعالة. وهي من صنعت

ظاهرة رجال فوق القانون والتي تطورت الى منظمات اجرامية وارهابية نشرت الفساد واللصوصية في اغلب مفاصل الدولة، فما هو توجه تيار الحكمة الوطني ازاءه في الفترة القادمة؟

- **الاستاذ فادي الشمري:** لقد وضعت الاصبع على الجرح، نعتقد ان الضلع الثالث بحاجة الى تحديث، وقد رأينا مصر لو لا القضاء لانهارت الدولة المصرية. وفي العراق نحن بحاجة الى النظر في الجانب القضائي والذهاب باتجاه اقرار القوانين، على سبيل المثال قانون المحكمة الاتحادية.

رؤيتنا في داخل تيار الحكمة هي اولاً النظر في مجلس القضاء وفصل السلطة القضائية عن سلطة مجلس النواب وعن سلطة الحكومة، من خلال الافاده من التجارب العالمية في طبيعة ادارة القضاء بنفسه، وبهذا المجال عُقدت لدينا بعض الورش، كما قدمنا ملفاً كاملاً في عملية تقديم رؤية استشرافية لمعالجة واصلاح النظام القضائي في العراق، ولكن لا تكون الطريقة بيد السياسي او الاحزاب والقوى السياسية، بل يجب ان تكون عملية الاصلاح شاملة وشبه ذاتية داخل المجلس الذي لديه الكثير من القضاة الكبار والفقهاء، ويمكن الاستعانة بهم والاعتماد عليهم في عملية الاصلاح.

- **الاستاذ ياسين طه:** اين موقع القوى الكردية في المسارين المذكورين؟ هل يمكن اشراك 6 ـ 7 قوى فائزة؟ ام تقتصر المشاركة على قوى محددة وما أساس ذلك؟

- **الاستاذ فادي الشمري:** ان القوى الكردية الان هي واقفة في المنتصف، وهي تنتظر في ان تحسم الساحة السياسية (العربية) اصطفافاتها السياسية. نأمل في الاسبوع القادم ان نصل الى اتفاق في هذا الاطار وان الساحة مفتوحة وايهما يتفق.

وهل يمكن اشراك (خمس او ستة) قوى فائزة؟ رؤيتنا العميقة هو ان تشترك من ثلاث الى اربع قوى سياسية فائزة، قوى شيعية وسنية، وقوتين سنيتين، ونذهب الى سبع قوى، وبعدها نذهب الى الأقليات، ونشكل بذلك حكومة وطنية تنبثق من كتلة وطنية كبيرة، فيها جميع الوان الطيف العراقي وبتمثيل حقيقي وليس صوري، وسوف تكون على اساس التفاهم والانسجام والتفاهم الروحي والرؤية الموحدة، والالتزام بالائتلاف الحكومي الوطني المشكل لهذه الحكومة، والمراجعة الدائمة. وهنالك مجموعة من المباني وضعت في هذا الاطار.. الورقة التي اعدت عندما ينظم ائتلاف ما بين حكمة

و(سائرون) والوطنية والنصر، على امل ان تكون الورقة شاملة وجامعة، وايضا برنامج حكومي ثري يعتمد على مفهوم الاصلاح الكامل لنظام الدولة، وترتيب أولوياته في الملفات الخمسة الرئيسة، ملف السياسة والملف الاقتصادي والخدمي والامني والعلاقات الوطنية.

- **الدكتور هشام العلوي/** سفير العراق في لاهاي: سؤالي الاول: هل هناك جدية لتجاوز المحاصصة في انتخاب الوزراء وإطلاق يد رئيس مجلس الوزراء القادم لاختيار وزرائه؟ وسؤالي الثاني: متى ستنتهي عملية تشكيل الحكومة الجديدة؟
- **الاستاذ فادي الشمري:** نعم هنالك جدية وهي سوف تعتمد بشكل كبير في طبيعة اختيار الاسم، وهنالك رغبة سياسية في كثير من الكتل والاحزاب في اختيار رئيس الوزراء مستقل، واذا كان ذلك فبالتأكيد سيكون الوزراء مستقلون ايضا، اما اذا كان من ائتلاف حزب معين فيمكن ان تتغير طبيعة التوليفة الحكومية فيه، ولكن الثابت المتفق عليه هو ان نقدم تكنو قراط سياسي وان تكون شخصيات فاعلة وقوية ومن الاختصاصات، ولديها خبرة وممارسة في الاختصاص، مع ملاحظة الحالة الشبابية التي يجب ان تكون مشكلة لهذه الحكومة حتى يكون الوزير ميداني فاعل ومتابع، ولديه افكار ورؤى، ويشكل كابينته الوزارية من شخصيات لها حضورها، حتى ينجح، ولدينا مسافات في هذا الاتجاه طبعا. وهل رئيس الوزراء سوف يكون مطلق اليد؟ نعم سيكون كذلك وبشكل كبير، فاذا كان من ائتلاف حزبي فهنالك حديث ما بين الاخوة المؤتلفون، وتكون هنالك اكثر من عشرة اسماء او اقل تقدم من القوى السياسية، وفي حال رفضت من قبل رئيس الوزراء يتم تبديلها وعدم الاصرار على اي شخص معين، وبهذا ستكون حكومة منسجمة وفاعلة ويتحمل رئيس الوزراء خياراته، فهو الذي سيختار وتكون العملية بالتداول ما بينه وبين الائتلاف الذي يأتي به.

ومتى سوف تتشكل الحكومة؟ اعتقد ستكون في الشهر العاشر او نهاية الشهر الحادي عشر اذا مضت الامور بالتوقيتات الحالية، اما اذا مضت بشكل اسرع وحسمت القرارات في بعض الكتل ورفعت المعرقلات؛ ستكون في نهاية الشهر التاسع او بداية الشهر العاشر.

- **الدكتورة عامرة البلداوي:** لقد ابدت معظم الكيانات والقوائم ترحيبها بخطاب المرجعية العليا.. سؤالي ماذا لو طلبت المرجعية رئيس وزراء مستقل من خارج كل القوائم الفائزة؟ ما هو موقفكم؟ هل ستقبلون وتتعاونون معه؟
- **الاستاذ فادي الشمري:** خطاب المرجعية الدينية والمواصفات التي وضعتها بالنسبة لنا اصبح دستوراً، ونحن نتبناه بشكل كامل ونعتقد به، واذا ما طلبت المرجعية شخصية رئيس الوزراء شخصية مستقلة فسوف نلتزم ونصر عليه، ولن ندخل في أي حكومة خارج اطار ما تطلبه وتوجه به. ان الذهاب نحو شخصية رئيس وزراء مستقلة من خارج الاحزاب والقوى، وهو بدوره يذهب باتجاه تشكيل حكومة مستقله؛ سيكون مرحبا به وندعمه ونقف بجانبه ونتعامل معه من اجل الانجاح، وان هذه هي الفرصة الاخيرة لكل القوى السياسية الحالية في ان تثبت مواطن عمل اصلاح النظام الجديد، وان تخرج من النمطية الكلاسيكية التي كانت عليها، وتعالج الملفات الكبيرة التي تعاني منها الحكومة الحالية والنظام العراقي.

وبشكل عام امامنا تحديات كبيرة وتحتاج الى حكومة مطلوقة الصلاحيات، وتحتاج الى ائتلاف سياسي كبير يدعمها ويساندها ويشجعها.

- الدكتور حيدر الشافعي: ما هو موقع تيار الحكمة من الكتلة الأكبر؟
- **الاستاذ فادي الشمري:** ان موقف تيار الحكمة هو محور اساس ومعروف، اليوم دور سماحة السيد الحكيم وطبيعة العلاقات ومقبوليته من الجميع، ولكن الاليات وكيفية تشكيل هذه الكتلة الاكبر وعلى ماذا تستند وما هو برنامجها وما هي آلياتها.. اذا لم نرَ تشكيل الكتلة الأكبر، والتي سوف تنبثق منها الحكومة القادمة مرضيه وليست بمستوى الطموح؛ سنكون سعداء بأخذ زمام مشروع المعارضة، وهناك سجال داخلي في تيار الحكمة وقوي بان نذهب باتجاه المعارضة ونرفع راية المعارضة، ونكون نحن المبادرين في تأسيس هذا النظام الجديد، وان يكون هناك اغلبية حاكمة واقلية معارضة كما فعلناها، ولدينا تجربة مهمة في عام2010 عندما لم نشترك في الحكومة، ووعدنا انفسنا وحققنا نجاحات كبيرة في انتخابات 2013 وانتخابات 2014، وتكللت ايضا بالنجاح وانبثاق تيار الحكمة، وحققنا فيه نتائج مهمة وكبيرة ايضا في الاستحقاق الانتخابي الاخير.

- **السيدة زينب عارف البصري:** يبدو انه ليس كل الكتل ستشارك في الحكومة حسب طرحكم استاذ فادي المحترم.. هل هذا يعني اننا سنشهد تغييرا في المشهد السياسي بوجود حكومة قوية تقابلها معارضة تقوّم عمل الحكومة؟
- **الاستاذ فادي الشمري:** سوف نشهد تغييراً سياسياً مهماً في التركيبة القادمة للحكومة وخصوصاً ما بعد تلميح المرجعية الدينية وخطابها وما يصلنا من النجف الاشرف، ان المرجعية الدينية راغبة في ان يتم تغير هذه النمطية، وان تكون هنالك حكومة اغلبية ومعارضة، وهذا سيساهم بشكل كبير في ان تكون الحكومة قوية ومتجانسة، وتعمل بشكل كبير، حتى لا تسقط في فخ المعارضة، وتتغير هذه النمطية، ويتم اختزال حالة الاحزاب الكبيرة والمتعددة، وهذا الرقم الكبير من الاحزاب والتيارات وان تتمخض في مشاريع سياسية موحدة وتتجدد التجربة يوم بعد يوم.

اننا مقبلون على حدث سياسي مهم يتم فيه التغير في النمطيات والسلوكيات السابقة، وتبقى بالاخير هي لا تملك عصا موسى السحرية في ان تحل جميع المشاكل، ولكن تكون مقدمة مهمة لحلحلة جميع المشاكل امام معارضة تكون متربصة باي ثغرة تقع فيها الحكومة، اي تذهب باتجاه عملية المساءلة، وهذا ما نعمل عليه ونامل من شركائنا ايضا ـ وخصوصاً في الفتح والقانون ـ ان يتبنوا هذا الموقف وليكونوا هم من شكل الكتلة الاكبر، او اعادة صياغة التحالفات بشكل آخر، ويكون هذا المعيار للبعض من كل البيوت، وليس كل القوى السياسية تدخل في تشكيل الحكومة الجامعة او ما يطلق عليها اسم الفضاء الوطني.

- **يسأل الاستاذ نضير البكاء:** تبنى تيار الحكمة الشباب في برنامجه الانتخابي.. هل سنرى دماء جديدة من الوجوه الشابة تتولى الوزارات التي ستكون من حصة تيار الحكمة.
- **الاستاذ فادي الشمري:** بالتأكيد نتبنى موضوعة الشباب وهذا هو لب مشروعنا، ونتمنى ان نحفز بقية القوى السياسية الاخرى على ان تقدم الشباب كخيارات، على ان تكون هي على رأس بقية الوزارات الاخرى القادمة، وبالتالي الشاب يبدئ في عملية اعادة توظيف طاقاته وخبراته ورؤيته واندفاعه، وسوف ينعكس انعكاساً ايجابياً على ديمومة العمل داخل المفاصل الوزارية، مما ينعكس ايجابياً على شكل الدولة. وهذا ثابت بالنسبة لنا سواء أكان من شبابنا ام في عملية تمكين الشباب المستقل، وايضا تحفيز القوى

السياسية الاخرى على تقديم وجوه شبابية، وتكون عملية ضخ دماء جديدة لجسد الدولة العراقية.

يكفي اليوم عندما نأتي ونراقب كل الدرجات الخاصة والمفاصل المحورية وغير المحورية في جسد الدولة نراها ـ مع جل الاحترام الى جميع الاعمار ـ (50 ـ 60 و70 ـ 80) هي السمة الاكبر، وبينما الشباب يشكلون اكثر من 70% اليوم من ابناء الشعب العراقي، وهؤلاء بحاجة الى تمثيل وبحاجة الى تمكين وتوظيف قدرات، وهذا لن يكون اذا لم تكون هنالك ارادة حقيقية لدفعهم. وبالتأكيد سوف تكون هنالك اخطاء ومعرقلات، ولكن بوجود المستشارين واصحاب الخبرة والرؤية والبرنامج وسياق عمل الثابت سوف يكون هو لحفظ المسارات.

- **الدكتور عبد الجبار مازن:** بصراحة كبيرة هل التآلفات لتشكيل الكتلة الأكبر مبنية على حس وطني ومسؤولية كبيرة في انتاج مشروع عراقي يستطيع ان ينتشل الشعب من ضغط الأزمات، ام هذا المشروع مرهون بتوزيع الوزارات والوكالات والمناصب الاخرى، أتأمل ان اجد جوابا صريحا.
- **الاستاذ فادي الشمري:** نحن امام تحدٍ حقيقي في ان نشكل حكومة اصلاحية قادرة على مواجهة التحديات ومعالجة الاخفاقات الكبيرة التي يعانيها اليوم جسد الدولة، وباتجاه دفع شخصيات كبيرة ومهمة قادرة على الوقوف والثبات والاحساس بحجم المسؤوليات التي تقع على عاتقه، وهذا لا يكون اذا فكرنا بنفس العقلية السابقة التي يجب ان ننتهي منها. يجب ان يشعر الجميع بحس المسؤولية، هناك من يريد ان يرجع الى نفس النغمة، ولكن اغلب حلفاءنا ممن تحدثنا معه ومن مختلف القوى السياسية التي يقترب منهجها ومساراتها من منهجنا ومساراتنا؛ وتعتقد بضرورة الذهاب باتجاه تشكيل حكومة حقيقية.
- **الاستاذ شاكر نجم:** فهمت من جنابك ضمنيا ان مشروعكم الحكومي القادم هو وليد ثورة فكرية وسياسية على التشكيلات الطائفية السابقة.. كيف تعلق على توزيع الرئاسات الثلاث، أثنيا وقوميا وطائفيا؟ هل لازال العراق وشعبه مرتهن لاختبارات مجموعة من التجارب يحرق من خلالها الزمن والإنسان والمستقبل.
- **الاستاذ فادي الشمري:** العراق هو بلد التعدد، وبالنتيجة الشيعي والسني والكردي حاضر، والتركماني الازيدي المسيحي، هؤلاء جميعا يجب ان يكونوا وان يروا انفسهم

هم ممثلين في العناوين الرئيسية في هذا البلد. الغياب عن هذه القضية يسبب مشكلة حتى اذا جاءت بشخصيات صورية تمثل الشيعي او السني او الكردي ووضعتها في هذه؛ ستنعكس سلبا، وسوف لن تكون هي ممثلة تمثيلا حقيقيا عن هذه المكونات.

التعدد بالعراق بحاجة الى رعاية، ولم نصل الى تلك المرحلة التي لا نتوقف فيها امام هذه العناوين. لازلنا الشيعي يقوم بشيعته والسني يقوم بسنيته والكردي يقوم بكرديته، نحن بحاجة الى ان نصل الى مرحلة ان الجميع يقر بعراقيته ونبتعد عن العناوين الفرعية والمذهبية، كلها محترمة وليست عيبا، ولكن العيب في ان اقدمها على عراقيتي وعلى انتمائي الى بلدي. حضور هذه المكونات بهذا التعدد الموجود في العراق؛ ضرورة ظرفية وسياسية ومكانية. نأمل في ان نصل في يوم من الايام بان نبتعد عن هذه العناوين الفرعية، ونبدأ في تشكيل الرئاسات والحكومات، وان نضع الخطوات الرئيسة باتجاه وضع سكة القطار، ونركب القطار جميعا لنصل الى تلك المرحلة التي نرى فيها عراقا تنمويا دستوريا في برنامجه وتنميته واقتصاده.

- **الاستاذ مزهر عبد الحسين:** كيف تنظر الى مستقبل الحكومة المقبلة التي ستلاقي جملة من المشاكل وأهمها ملف الفساد الموزع على اغلب الكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية؟
- **الاستاذ فادي الشمري:** الفساد حاضر في المنظومة السياسية بشكل عام ولعله، امتد وانعكس بشكل واضح وصريح حتى على المنظومة الاجتماعية. نرى اليوم ان اخلاقنا وشارعنا اصبح مختلفا، ووزاراتنا بيروقراطية، وقد توسع هذا الترهل الموجود في الحكومة العراقية في وزاراتنا ومؤسساتنا ليأسس للفساد الاكبر، وبالنتيجة نحن امام تحدٍ حقيقي في هذا الملف.

هناك مجموعة من الاليات والخطوات التي يتم تنضيجها، ولكنها بحاجة الى قرارات عميقة، والى تبني حقيقي على مستوى مجلس النواب القادم والحكومة، وعلى مستوى ثباتها على المشروع الذي سنتفق عليه. وايضا بحاجة الى الدعم الاجتماعي، والمؤسسات الدينية، لتنفيذ جملة اصلاحات حقيقية للحد من هذا الفساد المستشري على مستوى المال والادارة والنفوس وباقي المفاصل الحياتية التي نعيشها.

- **يسأل الاستاذ غانم العيفان:** مالم تكسر النمطية في تشكيل الحكومة المقبلة. الى اي مدى تعتقد جنابكم ان يكون لها نصيب من النجاح في ظل تراجع الثقة المجتمعية بالعملية السياسية؟ وهذا واضح من نسبة المشاركة وهتافات المتظاهرين.
- **الاستاذ فادي الشمري:** من الواضح ان هناك كسر ثقة عميق وحقيقي ما بين الناس وبين كل القوى السياسية بدون استثناء، وحتى القوى السياسية الجديدة هي اليوم تعاني.

نحن في تيار الحكمة مضى علينا سنة، وفي الحقيقة نحن نعاني وندفع ضريبة بأن ما حصل في السنوات السابقة. ومن حقها الناس، فهي لا تعنيها كثيرا هذه العناوين وهذه التفاصيل، بل بحاجة الى خدمات والى انتاج سلوكيات نظيفة، تعطيها بوادر الثقة، لكي تستطيع ان تتقبل. اذا لم نتقدم باتجاه خطوة حقيقية لتغيير هذه النمطية التي اشرت لها سوف لن يتحقق ابسط مواطن الثقة ما بين الناس وهذه الطبقة.

تحليلنا لخطاب المرجعية انها اعطت الفرصة الاخيرة لهذه القوى، ومن يرجع ويحلل الخطاب بتفاصيله سيرى فيه بشكل او باخر الى انها قد اشارت الى مفاهيم جديدة، ان ترفع فيها الغطاء عن هذه القوى بشكل عام وعلى كل النظام. لذلك نحن حريصين على ان نكون على قدر ثقة المرجعية والناس، وان نقدم شيئا جديدا قادرا على ان يحكم ويؤسس بوادر ثقة جديدة ما بين الساحة المجتمعية والسياسية.

وهناك ملاحظة مهمة وهي ان الناس عاقبت هذه القوى السياسية بصنفين، الاول: الذي ذهب باتجاه التصويت للقوات المتنافسة انتخابيا، ولكن هي لم تصوت الى اغلب الطبقة التي كانت هي جزء من عملية انتخاب القرار في السنوات السابقة وذهبت باتجاه خيارات جديدة، ولكم ان تدققوا في طبيعة الاسماء التي فازت، وبالنتيجة هي عاقبت الذي خرج الى الانتخابات وصوت، عاقب من لم يكن امينا او كان جزءا من عملية انتاج القرار في المراحل السابقة. صوتت لهذه القوى لأنه ليس هناك بديل مطروح في الساحة، ولكن هذه القوى ذهبت واتت برموزها، رموز الـ15 سنة السابقة واتت بشخصيات جديدة، والجزء الاخر الذي لم يخرج للانتخابات، وهو عاقب هذه القوى في عدم الخروج، واعطى رسالة واضحة وصريحة وشفافة على انكم لن تعودوا على قدر هذه الثقة.

اذا يتحتم علينا ان نسترجع ثقة هؤلاء الناس وان نكون على قدر المسؤولية، وان نعمل ليلا ونهارا في ان نحقق طموحات هذا الشعب بان يعيش بأمان وبأبسط مقومات

العيش الرغيد امام هذه الثروات التي يمتلكها في كل مدنه، من النفط الى الاراضي الزراعية الى المياه والغاز والمواد الصناعية التي تسخر بها بلادنا، وللأسف لم نستطع ان نستثمرها بشكل جيد. وبالنسبة لنا ولشبابنا المؤمنين على اننا قادرين على هذا التحدي والتغيير، اذا ما توفر الدعم والاسناد والتشجيع، وان الساحة هي ليست بيدنا بالتأكيد، ولكننا سنعمل على وفق ما نستطيع وفوق ما نستطيع، ونحن باننا سندفع ضريبة ذلك، ولكن على الاقل بيننا وبين الله نريد ان نؤدي الامانة التي استأمنها الناس علينا، وهذا هو من واجبنا الاخلاقي والشرعي كأفراد في هذا المجتمع، وان شاء الله نكون قادرين على ما وعدنا به شعبنا ووعدنا به انفسنا.

- **الدكتور ماجد الساعدي:** طرح سماحة السيد مقتدى الصدر فترة زمنية محددة ب ١٥ يوم لتشكيل الحكومة او الذهاب الى المعارضة. هذا التصريح والتحدي الكبير قرأه العديد من المحللين هو اعلان واضح عن عدم المشاركة في الحكومة القادمة والذهاب الى المعارضة نظرا لاستحالة تحقيق اهدافه في هذه الفترة الزمنية القصيرة. انتم لديكم تحالف استراتيجي مع سائرون، هل ستذهبون للمعارضة اذا اعلنت سائرون ذلك؟

- **الاستاذ فادي الشمري:** تصريح سماحة السيد الصدر هو وضع شروط متفق عليها جميعا، وهي تنسجم مع شروطنا للضغط على الساحة السياسية. لدينا تحالف استراتيجي مهم مع الاخوة في سائرون، وهو ليس وليد اللحظة، بل منذ 2010 كان لدينا هذا التحالف، حتى عندما دخلوا الحكومة ونحن خرجنا، فبالتداول والنقاش المشترك شكلنا حكومات 2013 وحكومة 2014، ولولا هذا التحالف 2014 لم تنتج هذه الحكومة الحالية برئاسة الاخ العبادي، وايضا قيادة الاخوة في حزب الدعوة. الان ايضا كل شيء خاضع للتداول، وان شرطنا في الحكمة ان نشكل حكومة اغلبية اصلاحية فاعلة وبشخصيات ووزراء قادرين على اداء مهامهم، والا تكرر التجارب السابقة في طبيعة التشكيل. الاساس ان يكون هناك برنامج حقيقي واضح وصريح وبتوقيتات زمنية.

المحاضرة الصوتية للسيد علي العلاق

القيت في يوم السبت المصادف 18 / 8 / 2018

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

علي حسين رضا العلاق

قيادي في ائتلاف النصر

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

Al-rafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعٌ متحاور : وطنٌ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	بكالوريوس في الهندسة الكيميائية
الجامعة	جامعة بغداد / العراق
سنة التخرج	1978

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / بابل/ 1956
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	ائتلاف النصر

المؤهلات:

اللغات	العربية
الخبرات العامة	في مجال العمل السياسي
المؤلفات المنشورة	لا يوجد
المناصب السابقة	قيادي في ائتلاف دولة القانون / حزب الدعوة الاسلامية ، عضو مجلس النواب

حيث انطلق السيد العلاق مبتدأ الحديث: اتمنى لهذا الحوار ان يكون حوارا موضوعيا بناءاً، لغرض الوصول الى رؤية عراقية وطنية مناسبة، لا اقول موحدة ولكن على الاقل توحيد الرؤى يمكن ان يكون امرا صعبا، ولكن ان نتقارب في الافكار ونتفاهم وننسجم لأجل مشروع وطني كبير هو بناء الدولة العراقية واستكمال بناء مؤسساتها ومشاريعها وتحقيق المتطلبات. املي بالأخوة جميعا ان يتقبلوا كلامي بروح رياضية عالية وطيبة، وان يحاوروني بالفكر والفكر الاخر والثقافة وثقافة المقابل والرأي الاخر، وهذا حق مكفول للجميع.

تعلمون ان هنالك نقصاً كبيراً في الخدمات وفي الواقع العمراني والمشاريع الكبرى والبنى التحتية، واننا نحتاج الى مرحلة مقبلة نراعي فيها اولا واخيرا المواطن والوطن والاعمار والبناء.

كما بين بان المحاضرة ستكون على شكل محاور تصب كلها في العنوان الذي تم اختياره من قبل ادارة مركز الرافدين للحوار.

المحور الاول: هل توجد استراتيجية مسبقة قبل الانتخابات لتشكيل تحالف ما بعد الانتخابات ام ماذا.

الامر الاول:

لم تكن هنالك استراتيجية تحالفية مسبقة قبل الانتخابات بين الكتل السياسية بشكل عام، وغموض المشهد الانتخابي وما ستؤول اليه نتائج الانتخابات، اي بمعنى ان الكتل السياسة غير مطلعة على التطور الذي سيحصل في العملية الانتخابية، او مدى قبول الجماهير والشعب لهذه الكتل والشخصيات، وهذا المشهد الغامض ربما جعل الكتل لا تفكر مسبقا قبل الانتخابات بتشكيل تحالفات فيها ضبابية من حيث النتائج.

الامر الثاني:

كان هنالك اختلاف في الرؤى اذا حصلت الانتخابات وظهرت النتائج فما هو شكل الحكومة القادمة؟ وكانت تطرح عدة نظريات ورؤى سياسية في ذلك:

الرؤية الاولى: كانوا يقولون فيها ان الحكم هو اغلبية سياسية.

الرؤية الثانية: تتحدث عن اغلبية وطنية، واشار الى ان من تحدث عن الاغلبية السياسية هم ائتلاف دولة القانون، ومن تحدث عن اغلبية وطنية هم تيار الحكمة.

الرؤية الثالثة: كانت تنظر الى ان الحكم تحالفي على اساس البرنامج الحكومي المقبل، وهذا ما تبناه ائتلاف النصر، اي انه سيكون هنالك اجتماع لكتل معينة متعددة تتوافق على برنامج حكومي وتتحالف فيما بينها على اساس ذلك البرنامج، سواء شكلت اغلبية سياسية، او ما سمي بالأغلبية الوطنية، وبذا ستكون النتيجة واحدة وهي (الاغلبية)، بل ربما ستكون شراكة، اي انه يشترك الجميع في صياغة هذا التحالف على اساس البرنامج الحكومي، بمعنى ان النصر لم يكن يجبر احداً ان يذهب الى المعارضة ولم يكن يجبر احدا ان يدخل في الحكومة، بل ترك الباب مفتوحا للتحالفات والحوارات حول البرنامج الانتخابي المطلوب، فلذلك لم يسمِ شكل الحكومة بالأغلبية السياسية ولا بالأغلبية الوطنية، وانما سماها بالتحالف على اساس البرنامج.

وكرر العلاق مؤكدا انه قد يكون يؤدي هذا التحالف الى شراكة كاملة لكافة الكتل، وقد يؤدي الى شراكة مجموعة ومعارضة مجموعة أخرى، وقد تكون هذه اغلبية سياسية او وطنية. إذ لا توجد لدينا مشكلة في الالفاظ وفي المصطلحات.

على اساس هذا الاختلاف في الرؤى في تشكيل الحكومة، بلا شك سيتبعه اختلاف الرؤى في صيغة التحالفات، اي من سيتحرك باتجاه الاغلبية السياسية. فصيغة التحالفات التي تقود برأيه لتشكيل هذه الحكومة هي الاغلبية السياسية، وبلا شك سوف تختلف عن صيغة التحالفات التي تتضمن اغلبية وطنية، او الرؤية الثالثة التي طرحناها.. تحالفات على اساس البرنامج الحكومي، لذلك على هذا الاساس غياب او اختلاف الرؤى جعل من الصعب وجود تحالفات مسبقة قبل الانتخابات.

الامر الثالث:

هو رغبة كل كتلة سياسية في نزولها منفردة او مع عدد محدود من الكتل السياسية او الكيانات السياسية، لكي تعرف حجمها الحقيقي في الانتخابات، وعلى اساس هذا الحجم الانتخابي تدخل في مفاوضات مع الكتل السياسية الاخرى.

الغموض في نتائج الانتخابات، وعدم قدرة تخمين اي الكتل هي التي ستكون فائزة رقم 1 او 2 او 3 او 4؛ يزيد من صعوبة ان تفكر الكتل السياسية باستراتيجية تحالفات مسبقة قبل

الانتخابات. ان التوقعات للنتائج ربما لن تحقق اي شيء على الواقع، لقد كانت توقعاتنا نحن في قائمة النصر ـ حسب استطلاعات الرأي الكثيرة ـ انها ستكون هي القائمة رقم (1) الفائزة، ولكن لعوامل متعددة، منها تعرض العملية الانتخابية او ما شابها من مشاكل وعوامل أخرى، ادى الى ان قائمة النصر تكون القائمة الفائزة رقم (3)، وهذا ايضا غير بعض الامور وبعض عناصر القوة لتمكن النصر في ان تتحرك باتجاه او باخر.

المحور الثاني: انطلاق المفاوضات بعد اعلان النتائج الاولية للكتل الفائزة في الانتخابات.

انطلاقة المفاوضات والبدأ بإعلان النتائج الاولية ومعرفة العناوين والمعلومات الاولية عن الكتل الفائزة، حيث طمأن من الكتل الى حجمها ومساحاتها وعرفت اين ستكون، فبدأ الحوار بعد الانتخابات مباشرة بين الكتل السياسية. وكان البحث يدور حول آلية التحالف، اي بدأت عملية المفاوضات على شكل استطلاع آراء الكتل، حيث لم يكن هنالك استعجال لتحديد الطرف الذي تتحالف معه، ولكن كان هنالك رغبة لدى الجميع ان يعرف كيف يفكر الاخر، وما هي الاليات التي سيتحالف بها مع الاخرين.

- البعض كان يفكر ان الية التحالف ستكون على اساس وطني، بمعنى تجتمع كتل من مختلف مكونات الشعب العراقي لتشكيل التحالفات.
- والبعض الاخر كان يفكر في ان اساس التحالف هو البرنامج الحكومي.
- ومنهم من يفكر في ان التحالف يقوم على اساس الاغلبية السياسية في مقابل المعارضة.
- هذه وامثالها كانت عبارة عن بدء تصورات وآراء وتوجهات الكتل عند بداية التفاوض.

نحن في ائتلاف النصر انطلاقا من هذا الامر بدأنا حملة وجملة من حوارات مع كافة الكتل السياسية وبلا استثناء، فكان لنا حوارات اولية مع كتلة (سائرون) وتيار الحكمة والفتح ودولة القانون، ومع اخواننا في تحالف القوى الذين اجتمعوا فيما بعد بالمحور الوطني مع الاخوة في الكتل الكردستانية المتعددة، حتى مع افراد الكتل الفائزة بـمقعد (1 أو4 أو5 أو 6) مقاعد، إذ استمعنا الى اراء الجميع، وبدأنا نعمل على تحديد البوصلة، وكان طرحنا في هذه اللقاءات التمهيدية هو ما هي معايير اختيار رئيس الجمهورية؟ حيث كانت دعواتنا، عند اللقاء بهم، الاتفاق على وضع المعايير لاختيار رئيس الجمهورية ورئيس لوزراء ورئيس مجلس النواب ونوابه، وما هي ايضا معايير التحالفات.

والامر الاخر الذي طرحناه هو ان نشترك في اعداد برنامج حكومي، حيث وجدنا ان اغلب الكتل السياسية كان هذا مبناها أيضا، اي تريد المشروع والبرنامج قبل الاسماء والمسميات. لذلك كانت دعواتنا للكتل لنشترك جميعا بصياغة برنامج حكومي نتوافق عليه ونتحالف على اساسه.

بداية بادر السيد رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي كونه رئيس ائتلاف النصر ورئيس وزراء، ويريد ان يسهل على الكتل السياسية مهمة الاجتماع لإعداد البرنامج الحكومي، ولدعوة الكتل السياسية بأجمعها لإرسال ممثليها في لقاء تمهيدي لإعداد مسودة للبرنامج الحكومي، حيث شاركت الكتل في هذه المباحثات الأولية، ووصلت الى حد معين، وتوقفت لأسباب متعددة، لأنها ليست محل بحث، وربما هنالك اسباب فيها بعد سياسي، ولكن ائتلاف النصر لم يتوقف عند هذا الحد، وانما شكل لجنة خاصة لكي يكمل رأيه في البرنامج الحكومي، ويعمل على اعلان هذا البرنامج الى كافة الكتل السياسية، بمعنى هو رأيه الشخصي في هذا البرنامج الحكومي.

المحور الثالث: اتجاهات التفاوض ومساراته. وهذا التفاوض يسير بمسارين متوازيين هما: ـ

المسار الاول: مسار تشكيل الحكومة القادمة.

المسار الثاني: مسار تشكيل الكتلة النيابية الاكبر.

الفرق واضح جدا، هو ان تشكيل الكتلة النيابية الأكبر، مسار يعطي للكتل المتحالفة في هذا الاتجاه الحق الدستوري في تقديم مرشح يمثلهم لرئاسة الوزراء القادمة كما ورد في الدستور، وهذا المسار ليس بالضرورة يشمل كافة الكتل السياسية. مستأنفا كلامه: انا لا اقول ان الباب مغلق على احد، وانما اقول ان هنالك كتلاً بحد ذاتها لا تفكر في هذا الشأن، باعتبار ان هنالك توافقاً وتفاهماً بين عموم مكونات الشعب العراقي، وان رئاسة الجمهورية لا تزال للإخوة الكرد، ورئاسة مجلس النواب الى المكون السني، ورئاسة الوزراء للمكون الشيعي، وعلى هذا الاساس لا اعتقد ان كل المكونات ترغب في تشكيل الكتلة النيابية الاكبر التي سترشح رئيس مجلس الوزراء القادم.

واشار العلاق ان ما طرح في الاعلام من معلومات واخبار عن التحالفات وما يجري في كواليس هذه التحالفات.. للأسف هنالك خلط بين مساري تشكيل الحكومة وتشكيل الكتلة

الأكبر، اي ان الكل يتحدث عن ان هنالك اجتماعات تحدث، ولا يميز ان هذا الاجتماع او هذا الحوار هل هو لتشكيل الحكومة ام لتشكيل الكتلة النيابية الأكبر؟ وكما قلت انفا انه ليس كل الكتل مندفعة باتجاه تشكيل الكتلة الاكبر.

فعلى صعيد اخواننا في كردستان، لا اعتقد انهم يفكرون في تشكيل الكتلة الاكبر كما يفكرون في المشاركة في الحكومة، وحسب رأيي واعتقادي ورؤيتي السياسية انهم يتفاوضون على اساس المشاركة في الحكومة، نعم هم يدعمون الكتلة التي تتشكل وتطرح رئيس الوزراء القادم، اي يحددون اسس وصيغة اختيار رئيس الجمهورية القادم معها، او صيغة رئيس مجلس النواب او صيغ اخرى، واما ان ينضم الكرد الى الكتلة النيابية الأكبر؛ لا اعتقد انهم يفكرون في هذا الانضمام او تشكيل الكتلة الأكبر، وانما لديهم مطالب تسمى بمطالب اهلنا في كردستان، وهذه المطالب معروفة حيث ان الاخوة الكرد يريدون لهذه المطالب ان تتحقق من خلال كتلة نيابية، لذلك يدعمون تلك الكتلة النيابية التي تدعم مطالبهم حسب اعتقادهم، لذلك قطعا ان الاخوة الكرد سيشاركون، وحسب فهمي ان الاخوة الكرد لديهم رغبة كبيرة في المشاركة في الحكومة، اي اني لا اراهم سينقطعون عن تشكيل الحكومة.

اما اخواننا السنة ايضا فقد لا يفكر جميعهم في الانضمام الى الكتلة النيابية الأكبر، قطعا يفكرون في الانضمام الى الحكومة باستثناء بعضهم، وحسب فهمنا وحواراتنا معهم يفكرون في الانضمام الى الكتلة الأكبر، ولكن البعض الاخر يفكر بالتفاوض مع الكتلة الاكبر وكيفية المشاركة في الحكومة، وما هي استحقاقات المكون السني في تلك الحكومة القادمة.

اما المكون الشيعي؛ فاعتقد ان جميع الكتل السياسية المنطلقة والمنبثقة منه، تفكر بالمشاركة في الكتلة النيابية الاكبر والمشاركة بالحكومة. واسترسل قائلا: اما عن رأينا في ائتلاف النصر في تشكيل الكتلة الاكبر؟ الى الان المفاوضات جارية لتشكيل الكتلة الاكبر بين الكتل الخمسة: (سائرون، الحكمة، فتح، دولة القانون والنصر)، وهنالك حوارات ايضا مع الكتلة الوطنية للدكتور اياد علاوي وحوارات مع كتل سنية، والبعض ايضا يتحاور مع كتل كردية.

واعرب العلاق: انا قلت حسب فهمي ان الاخوة في كردستان لا يريدون تفاوضاتهم مع دولة القانون او الفتح او النصر او اي كتلة على اساس الانضمام للحكومة ومقتضيات ومتطلبات كردستان في الحكومة القادمة.

نحن في النصر ومنذ البداية كنا نعتقد ـ ولا نزال ـ ان هنالك امكانية لأن تجتمع الكتل الخمس المعروفة في الواقع الشيعي لتشكيل الكتلة النيابية الاكبر.

واشار ان كتلة النصر بطبيعتها وتركيبتها وطنية، باعتبار ثلثها هم من اخواننا السنة الكرام في نينوى وصلاح الدين وديالى والانبار، كما يوجد معنا الاخوة والاخوات من المكون الكردي، ولكن تحالفاتها تنصب اساسا مع الكتل الاربعة الاخرى.

واشار بحديثه ان الشكل المعروف الان للتقاربات الحاصلة هو:

- محور رقم (1) فتح ـ دولة القانون
- محور رقم (2) سائرون ـ الحكمة.

واعلن في حديثه ان كتلة النصر الى هذه اللحظة تقف في الوسط وتسعى الى عدم التفريط بأي من الفريقين، وتبحث من خلال الحوارات عن صيغة لتقريب المسافة بين الفريقين، وهنالك معلومات تشير الى ان التقارب بين الكتل الخمسة اصبح اقرب من اي وقت مضى، لما شهدته هذه الايام من لقاءات كثيرة بين النصر والفتح و(سائرون). والفتح اذا اجتمع كتلة (سائرون) مع كتلة الفتح وتقاربوا، وكتلة النصر مع كتلة الفتح وتقاربوا؛ سيمهد هذا او يسهل مهمة استكمال حوارات الحكمة ودولة القانون.

ان الكتلة الوطنية للدكتور اياد علاوي حسب علمي، قسم منهم انضم الى المحور الوطني، والقسم الاخر لا يزال الان متمسك بحواراته مع الكتل الخمس المعروفة، وأيضا يوجد قسم من المكون السني يتصل بشكل مستمر ويريد ان يتحالف ضمن الكتلة الأكبر، او ربما قد لا ينضم الى الكتلة الأكبر، قد يقتصر في حواراته على الانضمام في الحكومة القادمة، لذلك غير واضح الى الان بشكل جاد ورسمي انضمامهم الى اي من الفريقين.

ربما يطرح الان سؤال: هل هنالك تأثير خارجي في صياغة شكل هذه التحالفات او شكل الحكومة القادمة؟

حتما لا نريد ان نكون اسطوريين ومثاليين وننفي وجود حراك غير عراقي على العراق، واقصد بذلك ان الكتل السياسية العراقية الوطنية تسعى لإيجاد تقاربات بينها باتجاهات معينة، وليس لدينا شك ان اميركا لها صداقات مع عدد كبير من الكتل السياسية داخل العراق، وايران منفتحة على كافة الكتل السياسية داخل العراق، والسعودية منفتحة على قسم من

القيادات السياسية في العراق، وربما دول اخرى ايضا مثل قطر، تركيا، الامارات، وان هذه الدول عادة تحاول ان توصل صوتها وتساهم في بناء الحكومة القادمة.

على الرغم من علمنا برغبة هذه الدول التأثير في سير التحالفات وتشكيل الحكومة القادمة؛ ولكن الى الآن ـ وانا واثق من هذا الكلام ـ ان هذه الدول لا تستطيع ان تصوغ المعادلة بالشكل الذي تريد بشكل مطلق، لأن الكتل السياسية لديها توجهاتها وآراؤها ومعاييرها، ولا تريد ان تخضع بالكامل الى الاخرين. نعم تفيد من ملاحظات الدول الأخرى، ومن مساهمات الدول الاخرى في وجهات النظر، ولكن لا يصل الامر الى ان امريكا او ايران تصوغ الامور كما تريد.

وباعتقادي لو كان المؤثر الوحيد في صياغة التحالفات او الحكومة القادمة هي الدول خارج اطار العراق، سواء كانت الولايات المتحدة، الجمهورية الإسلامية ام السعودية وغيرها؛ لاستطاعت، منذ بداية انطلاق المفاوضات، ان تصوغ او تلزم او تجبر الكتل السياسية على صيغة معينة، ولكن الى الان لم تستطع، لا تزال كل كتلة تحتفظ برؤيتها في تشكيل الحكومة او الكتلة الأكبر، بل حتى رؤيتها في رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية ومجلس النواب في المرحلة المقبلة، نلاحظ ان هنالك خلافات بين الكتل السياسي حول هذه المناصب الثلاثة، اي ان هذا شأن عراقي واضح في ادارة نفسه، لكنه يحترم الدول الأخرى. يستمع الى ملاحظاتها كدول صديقة ساهمت في دعم العراق في مكافحة الإرهاب، ودول ربما لها تأثير (مذهبي او سياسي)، او اي تأثير اخر على بعض المكونات، ربما لها تأثير، ولكن لا يعني انصياع الكتل اليها بشكل كامل بما يخرجها عن وطنيتها.

اعتقد ان كتلنا السياسية لا تزال وطنية وتعمل باجندتها الوطنية، وهي من يفكر وهي من يتحرك، ولكن تفيد كما قلت من ملاحظات الاخرين، وما خاب من استشار، فالاستشارة والاخذ بالنصح وتجارب الاخرين ليس بالشيء المعيب، خصوصا في ظرف العراق السياسي، بلد يعيش تحولات سياسية من بعد 2003 والى الان لا يزال يعاني الكثير من المشاكل السياسية. عانى من مشاكل امنية كبيرة، وانهى اخطر ملف وهو تقسيم العراق، تمت المحافظة على وحدة العراق، انهى ملف الازمة الاقتصادية الخانقة. الان العراق يريد ينطلق بتوجه جديد ولكن بعقلية عراقية، وخاصة ان هنالك المرجعية العليا في النجف الاشرف لها الدور الاساسي والكبير في العملية السياسية في العراق.

المحور الرابع: موضوع رئاسة الوزراء.

نحن في كتلة النصر رغم اننا نعتقد بأهلية وجدارة الاخ الدكتور حيدر العبادي في ادارة ملف رئاسة الوزراء للمرحلة المقبلة، والاعتبارات عندنا هي كثيرة.. منها نجاحه الكبير جنب الى جنب مع اخواننا في القوات المسلحة والابطال في الحشد الشعبي والمتطوعين والعشائر الكريمة والبيشمركة وكل من ساهم في تحرير العراق من داعش بقيادة القائد العام القوات المسلحة الدكتور عبادي، وهذا النجاح يكتب باسم الجميع، وبالنتيجة الاخ العبادي ايضا يدون باسمه كرئيس وزراء ساهم مع اخوانه في تحرير العراق من داعش وهذا مكسب كبير له.

ايضا قضية انهاء موضوع الاستفتاء بطريقة سلمية وحدوية بالشكل الذي فيه فتحت الابواب لكل المكونات لتلتئم من جديد، ونتفادى مرحلة صراع كاد ان يعصف بالعراق ويؤدي الى تقسيمه، ولكن، بحمد الله وباقل الاضرار، تمكنا ان نحافظ على وحدتنا، وان نفكر لبناء حكومة اتحادية قوية، واقليم قوي، ومحافظات غير منتظمة في اقليم ايضا قوية.

مشيرا الى انه رغم اعتقادنا بالأخ العبادي بانه مؤهل؛ لكننا لم نطرحه بشكل رسمي في حواراتنا بانه مرشحنا لرئاسة الوزراء، ولكننا وضعنا معايير واقترحنا على الجميع وضع المعايير لاختيار رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب وشكل التحالفات.

ولا اخفي سرا انه بشكل عابر في الاثناء كان يذكر بعض الاخوة، سواء في قيادات الكتل او بعض افرادهم يطرحون هذا الموضوع وسأبين هذا الامر، على سبيل المثال ان بعض الاخوة كان يطرح انه انتهى دور الدعوة في رئاسة الوزراء، فلا ضرورة لان يقوم حزب الدعوة بالتصدي لرئاسة الوزراء في المرحلة المقبلة، وبالنتيجة هذا الرأي طبعا طرح في بعض الكتل حيث كان البعض يفكر في رئيس وزراء مستقل، والبعض كان يطلب من الدكتور حيدر العبادي ان يتخلى عن رئاسة الوزراء، وهذا الطرح كان في الاعلام وليس علنيا، حيث انه لم يطرح امام الاخ العبادي بشكل علني امامه، وانما كان يطرح في الاعلام من خلال بيانات او خطابات او لقاءات تلفزيونية او غيرها، لكن نحن ناقشنا مع الاخوان الذي طرحوا هذا الطرح حيث ان التصدي لرئاسة الوزراء حق مكفول للجميع، اي انه ليس من حقي او حق اي شخص او كيان او مكون ان يمنع ترشح شخص، او ان تمنع اي جهة سياسية من ان تقدم مرشحا مادامت تعتقد انه صالح ويمكن ان تنطبق عليه المعايير، فلماذا نحرم حزب الدعوة او اي حزب سياسي كبير من ان يقدم مرشحه ويعتقد هو بأهليته، وهناك

مرجحات السنين الاربعة الماضية، وهنالك استحقاقات انتخابية، حيث ان حزب الدعوة عنده استحقاق، ولو اردنا ان نجمع ان حزب الدعوة ـ اقصد دولة القانون والنصر ـ التي هي قائمتان انبثقتا من حزب الدعوة الإسلامية؛ يصبح العدد 67 مقعد، اي تكون هي الكتلة الاكبر من بقية الكتل، لكننا بقينا وكما تعلمون ان لدولة القانون خصوصياتها الذاتية، والنصر ايضا لديه خصوصيته الذاتية، ولكن يشكل هذا استحقاق انتخابي، اي لا نستطيع منع حزب الدعوة من هذا، وكما قلنا ان التفاوض هو سيد الموقف.

ونحن لم نفرض الاخ حيدر العبادي على احد، ولم نطرح في المفاوضات ترشيح العبادي على احد، وانما يذكر اسمه بشكل عابر في بعض الحوارات. واليوم الكل يعلم ان المرجعية الدينية المباركة بلا شك لها دور اساسي في رئاسة الوزراء. وباختصار اقول ان هنالك عوامل وعناصر متعددة تؤثر في اختيار رئاسة الوزراء، ولا يستطيع احد ان ينكر ان الامريكان لهم تأثير بدرجة معينة، حيث لديهم رؤية ورغبة ان يتصدى فلان او الكتلة الفلانية، وايضا ايران لها رغبة في ان يتصدى فلان او الكتلة الفلانية، وهنالك دول اخرى مثل السعودية او تركيا او غيرها ايضا لها رغبات، فبالنتيجة العراق يتعامل مع هذه الدول بشكل منفتح اقتصاديا وامنيا وسياسيا واجتماعيا، وان لدينا مصالح مع هذه الدول، فمن الجيد ومن المناسب ان لا نتقاطع معهم بشكل حاد، لذلك يوجد لدينا مرشحون واشخاص وطنيون نحن نختارهم، ولكن بالشكل الذي نطمئن بأنه لن يخلق ازمة وطنية للعراق من خلال هذا الاختيار، وايضا لا نشكك بأحد من المرشحين، فكلهم كرام ولهم تاريخ وقادرين على الإدارة، ولكن وجود تأثيرات ايضا يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار، عن طبيعة الحال اتكلم.

الامر الاخر والذي نعده المؤثر الكبير جدا في اختيار رئيس الوزراء هو القول الفصل والحاسم؛ وهو المرجعية العليا في النجف الاشرف، حيث ان الكل يعلـــــم منذ تشكيل اول حكومة ـ اي حكومة السيد المالكي الى اليوم ـ المرجعية لها رأي مهم جدا في ذلك، وعند اعتراضها على شخص او تطالب بتغييره بالاسم سوف يحصل في ذلك الوقت التزام من الكتل السياسية، ولا تتجرأ كتلة على ان لا تلتزم برأي المرجعية المباركة.

وما يشاع الان عن المرجعية ولم يصدر بشكل رسمي او مباشر انها لا تريد ان تتدخل بشكل مباشر في دعم اي من المرشحين (لا تدعم ولا تتبنى مرشح بعينه)، بل تترك الامر للمفاوضات بين الكتل السياسية، ولنتائج هذه المفاوضات، وما تخرج فيه الكتل السياسية العراقية من توافق على شخص معين، حيث سيكون هذا الشخص مسؤولا امام الشعب

العراقي وامام المرجعية. كما ان المرجعية ليس لها شخص معين الان تطرحه كمتبنى من قبلها في هذا الاتجاه، وهذا ما عرفناه او ما سمعناه منها، ولا نعرف ان كانت هنالك تفاصيل اخرى في صدد هذا الموضوع.

السيد مقتدى الصدر ايضا يطرح شروط معينة، فقد طرح 40 شرط للعملية السياسية برمتها ولرئاسة الوزراء، ونحن قلنا نسبة كبيرة من هذه الشروط مقبولة لدينا، وهنالك شروط اضافية نسعى للتفاهم حولها. والى الان الحوار جاري ولم يحدد شكل الائتلاف القادم، والتحالف للكتلة الاكبر هو الذي سيؤدي الى التعريف بالمرشح المتوافق عليه داخل هذه الكتلة.

المداخلات

وفي نهاية المحاضرة فتح باب المداخلات والنقاش امام السيدات والسادة اعضاء المركز ليجيب عليها السيد علي العلاق.. وكانت المداخلة الاولى لـ:

- **الدكتور يوسف الطائي:** تكلمتم عن الرؤية لتحالف النصر.. هل من الممكن ان يكون النصر ضمن رؤيته جهة معارضة في الحكومة المقبلة لتكون أداة رقابية؟ وما هو رأيكم بالشروط التي وضعها سماحة السيد مقتدى الصدر بمواصفات رئيس الوزراء القادم؟
- **السيد علي العلاق:** الكتل السياسية ترشح من تراه جديراً بذلك، وانا لا اجزم سواء كان قريب ام بعيد، وانما هي ترشيحات تأخذ بنظر الاعتبار انه مرشح الكتلة (س) وترى كفاءته ونزاهته ومهنيته من قبل رئيس الوزراء، ولا يمكن ان نناقش على اساس القرابة او المحسوبية، ونأمل من الحكومة القادمة ان تبنى على اساس المهنية وتكنو قراط مهني تخصصي سياسي او غير سياسي.
- **الاستاذ عبد الرزاق السلطاني/** رئيس منظمة راصد لدعم النزاهة العراقية: لقد كانت الحكومة السابقة حكومة عشائر، لاسيما ان هنالك 14 منصباً رفيعاً لآل العلاق، ونفس الحال أقارب رؤساء الكتل الاخرين، كيف سيكون مصيرهم في الحكومة المقبلة؟
- **السيد علي العلاق:** ان يعبر عن الحكومة انها حكومة عشائر مبالغة وغير دقيقة على الاطلاق، وآل العلاق لا يوجد لديهم في الحكومة الا منصبين، انا علي العلاق منتخب من قبل الشعب وليس عضواً في الحكومة، اما المنصبان الاخران فهما محافظ البنك المركزي السيد علي العلاق، وقد كان امين مجلس الوزراء لثمان سنوات في زمن السيد المالكي، وان الاخير بنفسه عينه محافظ البنك المركزي العراقي في السنة الاخيرة من ولايته الثانية وليس في زمن العبادي، اما المنصب الثاني للسيد مهدي العلاق، وكان وزير التخطيط لأكثر من عشر سنوات في الحكومات المتوالية، وهو رجل مهني ونزيه والكل يعرفه، وقد اختاره السيد العبادي لجدارته وكفاءته في حكومته مديراً لمكتبه، وليس لنا او لبيت آل

العلاق دخل في هذا الموضوع، والان هو يشغل منصبين؛ امين المجلس وكالة، ومدير مكتب العبادي. اما المواقع الاخرى فهي بسيطة جداً، كمدير عام او معاون مدير عام، وكل عشيرة في العراق لديها الاف من المدراء العاميين والموظفين. والان ماهي الاربعة عشر منصباً الرفيع في الحكومة التي تؤثر فيها؟ هل هم من مجلس الوزراء ام من الوكلاء ام من الدرجات الخاصة؟ واذا نتحدث عن موقع عسكري فهي جدارة عسكرية للأخ اللواء الركن السيد سعد العلاق، وقد اختاره السيد المالكي كمرشح لرئيس الاستخبارات لجدارته ضمن خمسة أسماء، وعندما جاء السيد العبادي وجد خمسة مرشحين امامه، وهو ـ بالتداول مع القادة العسكريين الاخرين ـ وقد اختار السيد سعد لان يكون مدير عام وكالة الاستخبارات العسكرية، وليس لنا دخل في هذا الموضوع، وبذا فهي ثلاثة مواقع مهنية انا قد ذكرتها، والموقع العسكري ليس له علاقة بالحكومة، وقد ساهم السيد سعد العلاق في عملية اعادة الموصل والفلوجة، وهذا هو الصحيح، غير ما قيل عن وجود اربعة عشر منصباَ، وهو غير دقيق على الاطلاق.

- **الإعلامية هالة كريم:** الاجتماع الخماسي مساء يوم غد، هل سيحضره السيد مقتدى الصدر شخصيا.. وهل من الممكن أن توضع خلاله اللمسات الاخيرة للكتلة الاكبر؟
- **السيد علي العلاق:** انا في الواقع ليس لدي علم في اجتماع يوم غداً سيكون خماسياً، ولكني اعلم ان اليوم جرت حوارات بين الفتح والنصر من جهة، وايضا يوم غدٍ لقاءات ما بين (سائرون) والفتح، واما متى يجتمع الخمسة في اطار واحد؟ ربما في الايام القليلة القادمة وهي التي سوف تؤدي الى حسم الموضوع، نعم ان هذه الاجتماعات بلا شك تمهيد للمسات الاخيرة لتشكيل الكتلة الأكبر، اما التوقيت الزمني فغير واضح.

  وللتوضيح ان ممثل السيد الصدر سوف يحضر في الاجتماع اليوم او غداً، لان اليوم سيكون اجتماعاً تمهيدي وغداً اجتماع مع الفتح، وان الشيخ وليد الكريماوي ممثل الصدر هو الذي يقود هذه الحوارات.
- **الاستاذ حسام الغزالي:** سؤالي للسيد علي العلاق، في حالة ترؤس الدكتور العبادي للحكومة القادمة؛ ماهي الاولويات التي سيبدأ بها؟
- **السيد علي العلاق:** ان من اولويات الدكتور العبادي في المرحلة القادمة هي بناء الاقتصاد والتنمية ومعالجة البطالة ومكافحة الفساد وهي أساسية، وانتم تعلمون ان

الاقتصاد في العراق يعاني الى حد كبير من المشاكل في صيغة البناء، ويحاول رئيس الوزراء ان يحول هذا الاقتصاد لتفعيل القطاع الخاص بشكل كبير، ويبقي القطاع الحكومي يمارس دوره، وكذلك تفعيل الاستثمارات وتسهيل مهمة المستثمرين ومعالجة المشاكل القانونية ومعالجة الروتين التي تعيق عمل المستثمرين، سواء كان المستثمر اجنبياً ام عراقياً. ومقدمة الاستثمار هو مكافحة الفساد لأنه يعرقل بناء المؤسسات الاقتصادية وكافة المجالات التجارية والصناعية، وكذلك الخدمات والبنى التحتية في اولى اولويات قائمة السيد العبادي، وان ننتهي من هذا الملف خلال السنوات الاربع القادمة، ومشاريع المياه والمجاري وتحلية المياه في البصرة، ومشاريع الإسكان، وايضا مكافحة البطالة. والامن سوف يبقى مهما، الخلايا النائمة سوف تلاحق في جميع اوكارها، والامر الاخر هو بناء القوات المسلحة، وسوف يكون له رصيد كبير. وكما تعرفون ان قانون الحشد الشعبي لم يطبق الى الان، وهو من اولويات السيد العبادي، وتحديد القيادات العليا التي تتبنى قيادة الحشد، وبذا يتحول الحشد الشعبي الى قوة قتالية مدربة وتوازي مكافحة الارهاب في العراق، وسوف يكون اعادة النظر في جميع التشكيلات العسكرية، وهنالك لجنة شكلت لمتابعة القيادات العسكرية المتهمة بالفساد لاحالتهم الى القضاء والنزاهة.

- **الاستاذ ثائر الدليمي:** ما خرجت به من تصور للمحاضرة القيمة هو بقاء الحال على ما هو عليه من حيث المحاصصة والتوافق والتدخلات الخارجية والتأثيرات الإقليمية، فهل من تصور واضح لتحالف النصر لجهة ترجمت خطاب المرجعية العليا لجهة الاصلاح وتفعيل السلطة القضائية؟

- **السيد علي العلاق:** في الحقيقة انا لم احاول ان ازيف الواقع بل كنت واقعياً واطرح الامور كما هي وبكل وضوح، ونحن الى الان لم نخرج من المشاكل السياسية والتأثيرات الخارجية والتوافقات، ويمكن الخروج منها بشكل تدريجي، ولكن انت تعلم ان الخطاب بدأ يتغير والتأثيرات الشعبية والمظاهرات التي تطالب بالخدمات سوف تضغط على السياسي في ان يغير من مساره، وان يتجه باتجاه خدمة الشعب، حتى وان فكر بالمحاصصة وان يحصل على مواقع في الحكومة؛ لم يستطع ان يقاوم المد الشعبي الكبير وتحذيرات المرجعية في حالة عجز الحكومة القادمة لتقديم الخدمات ومكافحة

الفساد وغيره. فعلى الشعب ان يصعد من حدة التظاهرات والاعتصام، وعلى الرغم المحاصصة والتوافق لكنه سوف يكون محصورا ومضغوطاً من قبل الشعب، ولأي منصب كان في الحكومة من مدير عام او غيره، واليوم المرجعية رسمت خارطة طريق جداً مهمة لمستقبل العراق السياسي، واي قوة سياسية تكون حكيمة وواعية عليها ان تضع كلام المرجعية امامها، وان تضع اليات العمل بصورة صحيحة في الوزارات والمؤسسات ضمن هذا الخطاب الخدمي، وتطوير العراق اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً، وتوجد هنالك بعض المعوقات مثل عودة النازحين ومدن مدمرة وغيرها والزراعة والتجارة.

واما قضية تفعيل السلطة القضائية فهو طموحنا الكبير، وتبدأ من مجلس النواب العراقي. فعلى مجلس النواب القادم ان يبادر لتشريع قانون المحكمة الاتحادية العليا، ويتم اختيار مجلس جديد، والسلطة القضائية لها وجود حاليا، وهي تريد حماية الكثير من القضاة بسبب التهديد والضغط ويكون بطيئاً في اصدار الاحكام، وبذا يحتاج من الحكومة القادمة تفعيل الحماية للقضاة، لقيامهم بدورهم وبدون ضغوطات وبدون مؤثرات سياسية او عشائرية او إرهاب، والسلطة القضائية لها اليات خاصة، لان الفساد في السلطة القضائية هو اخطر انواع الفساد، ونحن رهاننا على عدالة القاضي، وبدونها يصبح الفساد مدمراً وبذا يدمر الدولة العراقية برمتها.

- **الاستاذ سردار عبدالله:** الى اين وصلت الحوارات مع القوى الكردستانية، وكيف سيكون التعامل مع الجهات الكردستانية الرافضة لنتائج الانتخابات؟

- **السيد علي العلاق:** ان الحوارات مفتوحة بمستوى عالٍ مع الجانب الكردي، وانت تعلم ان السيد البرزاني زار السيد العبادي، وكان الحديث منصباً على الحوارات السياسية، وهي ليست زيارة حكومية، وانما هي سياسية في الواقع. وهنالك وفود كردية جاءت، وبالعكس هنالك وفد من الكتل السياسية الجنوبية ومن بغداد ذهبت الى كردستان، وباب الحوار لم يغلق، ومن خلال علمي لسير المفاوضات ان القوى الكردستانية لا تريد ان تنضم الى الكتلة الأكبر، وانما تريد ان تحصل على استحقاقات في الحكومة القادمة، وهنالك شروط تسمى بشروط كردستان للانضمام للحكومة، ولها مطالب وانت تعرفها، وان باب الحوار مع الكتل هو غير مغلق على الاطلاق على القوى الكردستانية المعارضة او الرافضة لنتائج الانتخابات، وهي ان كانت راغبة في ان تبقى ضمن المعارضة ولا

تدخل في الحكومة؛ فموقفها محترم ويحترم على هذا الأساس، اما اذا ارتأت ان المحكمة الاتحادية سوف تصادق على نتائج الانتخابات تكون هذه الكتل امام موقف واقعي، اما ان تقبل النتائج فتشارك في الحكومة الان، او لا تبقى معارضة. اما نحن فحواراتنا مفتوحة مع الجميع، مع حركة التغير والجماعة الاسلامية والدكتور برهم صالح، وايضا مع الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي، وجميعهم شركاء في الوطن، ولكن الى الان لم نتوصل الى نتيجة نهائية مع الاخوة في كردستان في هذه الحوارات.

- **الاستاذ حسن الاسدي:** شكرا للسيد المحاضر، وفقا لاستشرافكم.. هل تتوقعون في الايام القادمة تشكيل تحالف يضم الكتل الشيعية الخمس الاساس؟
- **السيد علي العلاق:** نعم حسب توقعاتي ان الكتل السياسية الخمس ـ وهذا الاحتمال الاقوى والاغلب بسبب نتائج المفاوضات ـ ان هنالك رغبة جادة لاشراك جميع الكتل الشيعية الخمس في الكتلة النيابية الاكبر وفي الحكومة بشكل كامل، الا اذا حصل امر غير متوقع (استثنائي).
- **الدكتور ايوب ياسين/** المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية: في حال عدم تمكن ائتلاف النصر من تشكيل الكتلة الأكبر.. هل من الممكن ان يصبح ائتلاف النصر جزءا من المعارضة في البرلمان، ام سيكون مجرد شريك في الحكومة؟
- **السيد علي العلاق:** نعم هو الان يسعى بشكل جاد الى المساهمة في تشكيل الكتلة الأكبر، وانا اعتقد من خلال المفاوضات سوف يتمكن من المساهمة مع الاخوة في هذا الشأن، ولكن هل يصبح معارضة في البرلمان؟ انا قلت الان، وفي حزمة من اللقاءات والمفاوضات، ليس هنالك توجه للنصر في موضوع المعارضة في البرلمان، لأنه يعتقد من خلال خبراته المتراكمة ليس عيباً في ان يكون من المعارضة، وخلال السنوات الماضية تؤهله في الاربع سنوات القادمة لاستكمال بناء العراق ونقله نقلة نوعية جديدة، وسوف يشارك في الحكومة بشكل فاعل.

ـ وهنالك ملاحظة من يفكر من الكتل السياسية ان توزيع الاستحقاقات الانتخابية ـ اي الحقائب الوزارية او المسؤوليات والمناصب والدرجات ـ يجب ان نعزل المناصب الثلاثة العليا وهي (رئيس الجمهورية ـ ورئيس الوزراء ـ ورئيس البرلمان) عن التفاوض المطروح حالياً. هنالك رؤية ان نجرد هذه المناصب الثلاثة من النقاط ونجعلها مناصب وطنية او

استحقاق وطني وليس استحقاق كتلة معينة، وعلى هذا الاساس توجد فكرة تدرس بهذا الخصوص بين الكتل السياسية، وعند ذلك الوقت لو حصل هذا سوف يعطي فرصة اكبر لمكونات النصر او غيره بان تساهم بقوة في الحكومة والمناصب الاخرى.

- **الشيخ محمد مهدي التسخيري:** لو اتفقت الكتلة الكبرى المزعوم تشكيلها على رئاسة الوزراء واختارت غير العبادي للمنصب.. هل ترضى كتلة النصر بان يكون السيد العبادي معاونا لرئيس الجمهورية كما كان سلفه، ان اقترحت الكتلة الكبرى؟ وهل يرى جنابكم ان السيد العبادي يقبل بهذا المقترح؟ ام في حالة عدم القبول بالسيد العبادي رئيسا للوزراء.. ترجح كتلة النصر ان تقف على حياد او في جانب المعارضة.
- **السيد علي العلاق:** طبعاً لا يوجد اصرار عند السيد العبادي بان يكون مرشحاً لرئاسة الوزراء وغير مصرٍّ على الموقع وغير متشبث لهذا، ورغبته خدمة العراق، ونحن نطلب منه بالحاح بان يستمر في هذا الترشح، ولكن الرجل اعلم منه يقينا ليس من النوع الذي يصر على التشبث بالموقع حتى وان كانت هنالك مشاكل سياسية، واذا وصلت الامور الى مراحل قد يرى نفسه اصبح غير قادر على ان يواصل الترشيح فسوف يلغي الترشيح، وربما يدعم غيره اذا كان هنالك توافقٌ بين الكتل السياسية، وهذه فرضية. والى الان لا يوجد مرشح يطالب بإلغاء السيد العبادي، والمرشحين المعروفين هما الحاج العامري عن الفتح والعبادي عن النصر اما الاسماء الكريمة التي ذكرت في الاعلام بصراحة لم يدخلوا دائرة الترشيح، وانما ذكرت اسماؤهم من قبل شخصيات ربما هي مقتنعة بهم، ولا توجد كتل تبنت ترشيحهم بشكل رسمي، والجميع يرحب بالأخوة العبادي او العامري.

والسؤال الاخر: هل يقبل العبادي بان يكون معاوناً لرئيس الجمهورية؟ انا قلت هو غير مصر على منصب معين، يحتمل ان يكون عضواً في البرلمان او في اي مسؤولية أخرى، وليس بالضرورة ان يستنفذ خبراته في داخل رئاسة الجمهورية بهذا الشكل، وانما هو منصب فخري فقط، وعنده طاقات كبيرة يمكن ان يفيد بها الوطن في اطار اخر. اما كتلة النصر.. فاذا لم يكن العبادي رئيساً للوزراء، فسوف تكون معارضة؟ ليس بالضرورة هكذا وامامها وزارات، واذا لم يصبح العبادي رئيس وزراء؛ تأخذ بعض الوزارات او هيئات مستقلة او درجات عليا توجد في الدولة، وهذا من حقها الطبيعي ككتلة سياسية.

- **الاستاذ باسم البدري:** سؤالي يتعلق بما تفضلتم به بالمحور الاول حول رؤية ائتلاف النصر القائمة على التحالفات على اساس البرامج، بعد كل هذه الحوارات.. هل يمكن لنا معرفة اَي الكتل اقتربتم منها على هذا الأساس؟
- **السيد علي العلاق:** نعم النصر يفضل، وهذا متبناه، بان تقوم التحالفات على اساس البرامج والبرنامج الحكومي القادم. تم طرح هذا الموضوع وشكلنا لجنة في هذا المجال، والان هو يكتب، لدينا تقارب مع المحورين نحن مع (سائرون) والحكمة كذلك مع الفتح والقانون، ولكن ترجيح احد الفريقين على الاخر صعب بالنسبة لنا، ولا نريد ان نختار فريقاً على حساب الفريق الاخر، نريد ان نجمع كل الفرقاء في اطار واحد، واعتقد خلال الايام القليلة القادمة وارجو ان يكون التفاؤل بهذا الخصوص واقعياً، وان يكون تقارب جيد بين الفريقين، وان يكون النصر معهم دون حرج. اما في اطار تشكيل الحكومة؛ فالكل سوف يشترك، ولا توجد كتلة لحد الان تريد ان تشترك في المعارضة، نعم لا اخفي سراً ان كتلة (سائرون) كما يبدو لي والحكمة عندهم رؤية للحكومة القادمة ان في تكون اغلبية يقابلها كتلة معارضة، وهذا شرط متوفر، فكيف نفرض على اي جهة ان تنسحب وتصبح من المعارضة، والكل يريد ان يشارك في الحكومة برضاه وليس بالاكراه.

الاستاذ زيد المعمار/ التنظيم السياسي لحركة الوفاء العراقية: هل يمكن أن يتكرر سيناريو 2010 في تشكيل الحكومة المقبلة؟ مع الوضع بعين الاعتبار ان اغلب القوائم الانتخابية متقاربة بالنتائج، وهنالك توجهات عديدة للكتل السياسية، منها ما يسعى الى حكومة أغلبية وتشكيل الكتلة الأكبر، واخرى تدعو الى شراكة وطنية.

- **السيد علي العلاق:** تفضلت عن تكرار سيناريو عام 2010 في تشكيل الحكومة، هل تقصد ان الفترة الزمنية التي استغرقت عملية تشكيل الحكومة عام 2010 وقد طولت الى حوالي سبعة اشهر؟ سوف اجيب على انكم تقصدون ان الحكومة طال الامد في إنجازها. اعتقد اخي الكريم ان هذا السيناريو لم يتكرر لعدة اعتبارات: الاول في عام 2010 كان هنالك عرف اسمه الجلسة المفتوحة، وهي الجلسة الاولى التي يتم فيها انتخاب رئيس الجمهورية وانتخاب رئيس مجلس النواب وغيرها، وبعدها يتم عملية التصويت لصالح الحكومة، وفي الجلسة الاولى لعام 2010 طال الامد لأنه لم يكن هنالك اتفاق سياسي.. من هو رئيس الوزراء او رئيس البرلمان او الجمهورية؟ حيث طالبت

الكتل بمدد زمنية، لذلك كان ابتكار الجلسة الاولى مفتوحة كان هذا مخرجاً، ولكن جاءت المحكمة الاتحادية لاحقاً في السنوات الاخيرة والغت هذا الامر، وابطلت شيء اسمه الجلسة المفتوحة، وهذا يعني الكتل السياسية اصبحت الان ملزمة في ان تلتزم بالتوقيتات الدستورية، بمعنى اذا صادقت المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات.. السيد رئيس الجمهورية الان فؤاد معصوم، وخلال خمسة عشر يوم يدعو الى انعقاد مجلس النواب وفي هذه الجلسة يجب ان يقرر المجلس من هو رئيس الجمهورية ومن هو رئيس مجلس النواب، ويعطي فرصة شهر الى الكتلة الاكبر ان تقدم مرشحها. وبالتالي هنالك توقيتات دستورية محددة ومعينة لا يمكن للكتل السياسية ان تتجاوزها بقرار من المحكمة الاتحادية، وانا اعتقد مجرد ان تصادق المحكمة الاتحادية سوف يكون التأخير شهرين وبعدها يجب تشكيل الحكومة.

- **الدكتور فرهاد علاء الدين:** هل صحيح ما نسمعه من التحاق مجموعة من أعضاء كتلة النصر بكتل اخرى؟
- **السيد علي العلاق:** انا اليوم كنت في حوار مع الاخوة والسيد العبادي نظراً لما سمعناه من اعلام ودعايات ان النصر سوف تلتحق بكتل أخرى، واحببنا ان نعمل استطلاع الى الاخوة في النصر، فوجدناهم جميعاً ـ وانا اعلم ما أقول ـ مصرين على وحدة النصر، ولكن نعم طبيعي جداً ان تكون لهم وجهات النظر في بوصلة التحالفات، قد يفكر البعض مثلا ان نبدئ بالتحالف مع سائرون والحكمة، ونتفاوض مع الكتل الاخرى من الفتح والقانون، والبعض الاخر يرى ان نبدأ من الفتح والقانون ومن ثم سائرون والحكمة. هذا التصور موجود واتمنى من الاخ عزت الشابندر لوجود عتب عليه، وهو كثير ما يتحدث عن هذا الموضوع، وانه فرحان بان النصر سوف تتمزق، ولكن رغبتنا في ان تكون جميع الكتل متماسكة، ولا نريد للفتح ان تتمزق ولا النصر ولا لسائرون ولا للحكمة وكذلك الكتل السنية المباركة، ولا الكتل الكردية نريدها ان تتشظى، ولا نريد النزاعات والتشقق فيما بيننا.
- **الاستاذ ابراهيم الصميدعي:** ما هو موقف المرجعية (بحسب تصوركم انتم) عن ترشيح العبادي لرئاسة الوزراء؟ سيما ان هناك من يقول ان المرجعية فقط تقف على الحياد لكي لا تبدو جزء من المسار الأميركي لإنتاج ولاية ثانية للعبادي، وتأثير ذلك على علاقتها بقم، اي انها ستعلن دعمها لكم ان توصلتم لصفقة مع السيد المرشد شخصيا..

- **السيد علي العلاق:** لقد بينت في كلامي الأول.. هو حسب المعلومات من المقربين من السيد السيستاني (حفظه الله) ان المرجعية لا تدعم مرشح بعينه، وتترك الامر الى المفاوضات السياسية بان تفضي الى نتيجة معينة، ولكنها بينت بعض الشروط بان يكون شجاع ونزيه وغيره، وبالنتيجة تأتي كل كتلة تطبق هذه الشروط على مرشحها. وحين قالت المرجعية نريد مرشحاً فيه هذه المواصفات، ويبقى التقدير بين الكتل السياسية هل تنطبق ام لا تنطبق، ولكن المرجعية ليس لها علاقة بالمسار الايراني ـ الامريكي وانما تلاحظ الواقع العراقي، وهي صاحبة الفصل طبقاً للظروف الحاسمة العراقية والمصلحة العليا للشعب العراقي، وبالتالي لا تتأثر بالجانب الايراني ولا بالجانب الامريكي حتى تراعي الاثنين معاً، ولكنها نعم هل المرشح الذي ينتخب سوف يطابق المواصفات ام لا؟ وفي ذلك الوقت اذا سكتت فأنها لا تريد ان تتدخل، واذا اعلنت رأيها الصريح وقالت نحن نريد التغيير حيث نحن اول من يغير ذلك المرشح. على سبيل المثال لو قبل ترشيح السيد العبادي من قبل الكتل الاخرى والمرجعية الدينية اذا سكتت عن الترشيح؛ هذا يعني انها لا تتدخل، او لا يأتي كلام دقيق او مكتوب، كما حصل عام 2014 نحن لا نوافق على هذا المرشح، وبالتالي يكون نحن وغيرنا ملزمون بالبحث عن مرشح اخر.
- **الاستاذ زيد الطالقاني:** سؤالي هل سيكون اتخاذ قرار تكوين الحكومة العراقية الجديدة هو قرار وطني عراقي دون تدخل خارجي؟ ومن اي جهة كانت؟ وكم هي نسبة عراقية هذا القرار؟
- **السيد علي العلاق:** شكرا للأستاذ نصير الخفاجي.. انا لا انكر بوجود تحرك غير عراقي للتأثير على الواقع العراقي وصياغة الكتلة الاكبر او شكل الحكومة، ما يمثل رغبات او تصورات هذه الدول، ولكن الارادة العراقية حاضرة بقوة، ولا يمكن فرض اي ارادة على الارادة العراقية، وانا قلت لو كان هنالك فرض ارادة دولية او اقليمية على الارادة العراقية لكان تحققت منذ الايام الأولى، بينما الى الان توجد خلافات مستمرة، ولم يستطيع اللاعب الاجنبي او الدولي ان ينهي هذه الخلافات في الرؤى. واعتقد ان تأثير المؤثر الخارجي هو نسبي وتأثيره حوالي 40 %، وما تبقى تأثيرات عراقية وطنية خالصة، وهذه النسبة الـ40 % كبيرة نعم، ولكن العراق الى الان لم يخرج من التأثيرات رغم الظروف السياسية الحالية والقديمة. نأمل ان تصاغ الامور بشكل كامل وفق الرؤية العراقية وبشكل دقيق.

- **الدكتور حيدر الشافعي:** ما هو موقع النصر من الكتلة الأكبر؟
- **السيد علي العلاق:** لقد قلت في حديثي ان النصر هو الان في الطيف الوسطي ما بين فريق دولة القانون والفتح من جهة وما بين سائرون والحكمة من جهة أخرى، ونحاول ان نجمع بين الطرفين، لان رغبتنا في ان يجتمع الطرفان في بوصلة واحدة، ولا نريد التفرقة بين الكتل السياسية، وانا اتكلم عن الكتلة النيابية الأكبر، وموقعنا هو موقع المساهم في جمع الطرفين، وقد شهدت هذه الايام اجتماعات متطورة على صعيد الكتل الخمسة في تشكيل الكتلة الاكبر.
- **الاستاذ نضير البكاء:** لماذا لا يتخلى ائتلاف النصر عن التمسك بمنصب رئيس الوزراء واستلام عدد من الوزارات، وخاصة الخدمية، والتي تمثل المحك الأساسي مع المواطنين، مستغلا التنوع الموجود داخل الائتلاف؟
- **السيد علي العلاق:** الى الان يعتقد ائتلاف النصر مع كافة التشكيلات وان موقع رئاسة الوزراء يعطي قدرة وقوة ومرونة عالية لائتلاف النصر بان يساهم لبناء الدولة بشكل اقوى، وهي قضية واقعية ان جميع الصلاحيات لشخص رئيس الوزراء العراقي، وهي صلاحيات جيدة وعالية المستوى، منها القائد العام للقوات المسلحة وغيرها من الصلاحيات التي تعطي مرونة لبناء الدولة بشكل جاد، وما دام الامر متاح ولا يوجد تعارض؛ لهذا يبقى حزب الدعوة من حقه الطبيعي ان يرشح لهذا المنصب. واذا فرضت ظروف وعلى ائتلاف النصر ان لا يساهم لأي ظرف كان، وبالتالي العبادي غير متمسك بهذا المنصب، ولكن توجد الرغبة لخدمة الشعب العراقي، واذا لا نستطيع ان نوصل مرشحنا الى رئاسة الوزراء فتبقى لنا الوزارات الخدمية كما تفضلتم.

وفي ختام المحاضرة تقدم السيد علي العلاق بالشكر الجزيل للأخوة والاخوات الأعزاء، معرباً عن امتنانه لمركز الرافدين للحوار على اتاحة هذه الفرصة الجميلة للتواصل وسماع الاسئلة والآراء. وقدم شكره الخاص لمدير المركز السيد زيد الطالقاني ومدير الجلسة الاستاذ عمر الشاهر ولكافة الاخوة القائمين على هذا المركز الحواري الراقي، داعياً من الباري الموفقية والحفظ للجميع.

المحاضرة الصوتية للاستاذ بنكين ريكاني

القيت في يوم الثلاثاء المصادف 28 / 8 / 2018

مركز الرافدين للحوار

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

بنكين عبد الله ريكاني

وزارة الاعمار والإسكان والبلديات والاشغال العامة

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

Al-rafidain Center For Dialogue
R.C.D
مركز الرافدين للحوار

مجتمعُ متحاور : وطنُ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	بكالوريوس في القانون
الجامعة	جامعة بغداد / العراق
سنة التخرج	1999

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق / دهوك/1966
محل الاقامة الحالي	العراق / بغداد
الجنسيات	العراقية
القومية	كردي
الكيان السياسي	مستقل

المؤهلات:

اللغات	العربية / الكردية / الإنجليزية
الخبرات العامة	خبرة العمل الإداري والسياسي
المؤلفات المنشورة	لا يوجد
المناصب السابقة	وكيل وزارة النقل ، رئيس لجنة الاسكوا (منظمة التجارة والنقل في الشرق الأوسط) ، ممثل العراق في الاتحاد الدولي للنقل الطرقي

المحاضرة اليوم سيكون الحديث فيها منصبا على الشأن الكردي والانتخابات التي جرت في ظرف استثنائي، وخاصة بعد تداعيات الاستفتاء والاختلافات التي سبقته بين اربيل وبغداد، والتي شملت عدة ملفات تتعلق بطريقة ادارة الدولة من ناحية الدولة الاتحادية ومؤسساتها، وايضا العالقة بين اربيل وبغداد من الصلاحيات الحصرية او الاتحادية وصلاحيات الإقليم. حيث كان هناك حملات اعلامية ترافقت مع قناعات بعض السياسيين الذين ليس لديهم عمق وفهم بطبيعة المنطقة والصراعات والوضع الكردي الداخلي، وهذه القناعات ربما وصلت لمرحلة من الاعتقاد بان الحزب الديمقراطي الكردستاني سيخسر الانتخابات، او ستكون مقاعده قليلة، وربما ايضا هذا الانطباع كان موجود عند بعض القوى الكردية الناشئة التي حاولت ان تحقق مكاسب من خلال هذه الاسباب والتداعيات.

لقد سمعت من بعض الإخوة السياسيين كلام حول الحزب الديمقراطي الكردستاني بانه لن يشارك في الانتخابات او سيقاطعها، بحيث روج البعض على ان الحزب يروج لعدم اجراء انتخابات في اربيل ودهوك ومناطق اخرى، ولكنه شارك وبقوة في الانتخابات، ولكنه عزف عن المشاركة في كركوك لاعتقاده ان ما جرى فيها غير شرعي بسبب استخدام السلاح وهذا ممنوع دستوريا، وعرف يجب ان لا يترسخ في العراق خاصة بعد 2003، وبعد اقامة نظام ديمقراطي فيه وحل جميع الخلافات الداخلية بالطرق السلمية الدستورية. وكان للحزب موقفا مما جرى في كركوك، فقرر عدم المشاركة في الانتخابات، وخاصة مع وجود حركة النزوح الكبيرة من المواطنين في المحافظة وقطع الطرق واستهداف مقرات الحزب وبعض الناشطين الحزبيين فيها.

حافظَ الحزب على عدد المقاعد الـ(28) مقعدا نيابيا التي كان يمتلكها، ماعدا مقعد واحد فقده في بغداد بعد عمليات العد والفرز، رغم عدم مشاركته في كركوك وخسارته مقعداً في السليمانية؛ الا انه عوض هذه المقاعد في محافظات أخرى، وهذا دليل واشارة مهمة على اصالة الحزب وعراقته، على الرغم من الحملات والاشاعات التي كانت تستهدفه والنيل من مكانته داخل المجتمع الكردي، بسبب تاريخه العريق ورمزية وزعامة قياداته التاريخية، وهو

اقرب الى الحركة التحررية منه الى الحزب في المفهوم التقليدي، كونه ناضل كثيرا وخاض معارك كثيرة وقدم التضحيات من اجل القضية الكردية التي يؤمن بها، وكذلك ساهم في الحركة التحررية الوطنية، وكان حزبا فاعلا فيها طوال تاريخ العراق الحديث.

قد بدأت الحوارات مع القوى السياسية قبل الانتخابات بفترة ليست قصيرة، وكانت حوارات جدية للاطلاع على الرؤى والافكار لهذه الاحزاب وتوجهاتها لمرحلة ما بعد الانتخابات وما بعد داعش والاستفتاء، وكيفية معالجة الاوضاع في البلد. وبالطبع كانت هناك توقعات غير حقيقية لحجم الكتل الشيعية، وخاصة وحتى بعض الكتل السنية قبل الانتخابات، وما افرزته الانتخابات لم يكن كما هو متوقع، بسبب اختلافات الحجوم مع التوقعات. وكما هو معروف ان الساحة الشيعية انقسمت على خمس كتل مختلفة، وهذه الكتل كانت نتائجها لا تطابق التوقعات الى حد كبير، لذلك فان الحوارات التي أجريت قبل الانتخابات قد استكملت بعد الانتخابات، ولم تختلف من حيث الجوهر والتوجهات.

على الرغم من ان مفهوم الأغلبية السياسية طرح في المراحل السابقة؛ الا اننا لاحظنا قبيل الانتخابات ان اغلب الكتل الشيعية كانت مقتنعة بهذا المفهوم، او الاغلبية الوطنية كما سماها البعض، كما ان هنالك تخوفاً من الاغلبية بشكل عام، وذلك لان العراق هو بلدا متعدد الاعراق والطوائف، وان التخوف هو ان تنحصر السلطة بيد مكون او مكونين عليها، وتهميش واستهداف المكون الاخر، الا ان هذه المخاوف تبددت نوعا ما بعد ظهور مفهوم الاغلبية الوطنية.

ولا بد ان نشير الى ان مفاهيم الديمقراطية في العراق هي جديدة وغير مترسخة، وليس لديها اعراف في ممارسة المعارضة البرلمانية، وان فهمنا للمعارضة والحكومة نابع من التاريخ الحديث، وان اغلب الموجودين في السلطة كان في المعارضة، والحكومة كانت تستهدف المعارضة بشكل مستمر، وتقوم بأعمال عسكرية ضدها، لذلك مفهوم المعارضة الديمقراطية ربما غير مترسخ، وقد تصل مفاهيم المعارضة في بلدنا الى عمليات او محاولة تعطيل اعمال الحكومة، من خلال الاعتصامات او حتى بعض اعمال العنف، لذلك كان هنالك تخوف من قبل الحزب من هذا المفهوم لعدم بلورته بشكل صحيح اثناء العملية الانتخابية. وتطورت هذه المفاهيم من خلال الحوارات والنقاشات، وبات من الواضح من المقصود بالأغلبية الوطنية في العراق، انها اغلبية شيعية مع اغلبية سنية واغلبية كردية، يتحالفون لتشكيل حكومة انسجام على البرنامج الحكومي او وثيقة الاتفاق السياسي، والية ادارة البلد، في ما يذهب الأخرون

الى المعارضة. والبعض الاخر طور هذه الفكرة الى حد الوصول الى ان هذا التحالف او الاغلبية الوطنية مهمته ليست بتشكيل الحكومة فقط؛ وانما بتشكيل كتلة برلمانية متناسقة متفقة بعضها مع البعض الاخر، لكي تستطيع مساندة الحكومة، ولإقرار القوانين، والعمل بشكل منظم وتنسيق عالٍ مع الحكومة في عملية التشريعات والرقابة بشكل صحيح، من خلال الزام الحكومة بتنفيذ البرنامج الانتخابي الذي تتفق عليه كتلة الاغلبية السياسية.

من الامور البديهية في اية مقاربة لحل المشاكل في البلد؛ يجب ان نرجع لأسبابها ومعالجتها، ورفع الألغام عن طريق الاجيال القادمة، وعدم جعل المشاكل تتراكم، وتأجيلها، وربما تضخيمها، واضافة مشاكل جديدة اليها، بحيث نثقل كاهل اي نظام سياسي او حكومة اخرى في حل هذه المشاكل المتراكمة والمؤجلة يوما بعد يوم، مما يؤدي لحالة الاحتقان. ومما زاد من تلك الحالة هو تخوف الحزب والكرد من انتقال هذه الخلافات السياسية الى الشارع العراقي، بسبب وجود العديد من الاصوات الشاذة والمحرضين على الفتنة والعنف، وحتى في الطرف الكردي، وهذا شيء خطير جدا.

وان من دواعي السرور ان الجمهور العراقي عاقب هؤلاء المحرضين على الفتنة، والذين كانت اصواتهم عالية جدا في التحريض على العنف والكراهية بعدم انتخابهم مرة أخرى، وهذا كان شيء جيد في الانتخابات، وعلامة مميزة من ان الشعب مازال واعيا ولا ينجر الى هذه الدعوات الشاذة، واعطت بارقة امل بإمكانية حل المشاكل القائمة على اساس عادل، وبشكل سلمي وبعيد عن استخدام اي وسيلة من وسائل العنف.

ان رؤية الحزب او الكرد بخصوص العلاقة مع بغداد والاوضاع السائدة، من سوء الادارة والمشاكل التي تعاني منها الحكومة العراقية؛ بانها تتلخص في نقطتين مهمتين هما:-

اولاً: عدم الالتزام بالدستور وتنفيذه من حيث استكمال التشريعات المطلوبة فيه، من قوانين جاء ذكرها في الدستور بشكل مفصل، والتي تعالج اغلب المشاكل بين بغداد والاقليم والمشاكل القائمة في الحكومة الاتحادية ومنها:

- قانون المحكمة الاتحادية.
- قانون النفط والغاز.
- قانون مجلس الاتحاد.
- قانون مراقبة الواردات الاتحادية.

وكذلك عدم الالتزام بالدستور من الناحية التنفيذية في ملف التعيينات بالوكالة، والذي اعطى رسالة سيئة في محاولة الهيمنة او التعيين على اساس المحسوبية والولاء لهذه الجهة او تلك.

ثانياً: موضوع غياب المفاهيم الدستورية والمفاهيم التي تنظم العلاقة في العراق او في اي بلد متعدد الاعراق والطوائف، وهو مفهوم الشراكة في رسم السياسات بشكل عام، منها السياسات الاقتصادية، والامنية، والخدمية، والعلاقات الخارجية، وما الى ذلك. لقد كان طابع المرحلة الماضية طابع الاشتراك بالحكومة، وليس الشراكة في القرار السياسي، ولقد فسر من قبل البعض بان مفهوم الشراكة يقيد صلاحيات المسؤولين ورئيس الوزراء وهذا غير صحيح، فالصلاحيات التنفيذية شيء ورسم السياسات شيء آخر.

ان العراق يفتقد لمؤسسات معنية برسم السياسات، او اللجان، على الرغم من ان في اتفاق اربيل عام 2010 تضمن هذا الاتفاق انشاء مجلس السياسات المعني برسم السياسات العامة للدولة، الا انه هذا المجلس لم يؤسس منذ ذلك الحين والى اليوم، ولا نزال نعاني نفس المشكلة في غياب المؤسسات المسؤولة عن رسم السياسات، وهذا خلل جوهري، وكان الاخرين يشعرون بانهم مهمشون او غائبون عن صنع القرار، وبذلك لا يمكن الدفاع عن قرار لم تتم المشاركة في صنعه، واحيانا كانت المواقف تعبر عن وجهة نظر جهة او فئة محددة، واغلب الإخوة لاحظوا عدم وجود التنسيق في موضوع السياسة الخارجية بين رئيس الحكومة ووزير الخارجية، وكذلك غياب التوازن في مؤسسات الدولة بحيث تحول الى محاصصة بغيضة، وعليه فان التوازن مطلوب، وقد ذكر في الدستور، إذ يجب ان تكون المؤسسات العراقية (خاصة الاتحادية) متاحة لكافة الشعب العراقي، وان تعكس صورة وطبيعة هذا المجتمع المتعدد الطوائف.

واضاف ايضا بان غياب التوافق عن التشريعات المهمة في البرلمان العراقي، ومحاولة تمرير بعض القوانين ذات الابعاد المهمة عن طريق الاغلبية البرلمانية، دون الاتفاق مع المكونات الأخرى، لانها تتعلق بممارسة الحياة اليومية، او بعض الإجراءات العقائدية للمواطنين؛ فيجب ان يكون هنالك توافق على هذه القوانين في البرلمان، لكي تكون مقبولة من جميع ابناء الشعب العراقي. وكنا دائماً ما نسمع ان الكرد لديهم شروط تعجيزية في المفاوضات، والكرد لديهم قائمة مطالب طويلة عريضة لا يمكن تطبيقها.. ان هذا الكلام غير دقيق، ولا يمكن وصف المطالب الدستورية بانها تعجيزية، والدستور هو مصدر الشرعية في البلد والحكومة،

وان اي حكومة لا تطبق الدستور تفقد شرعيتها، لذلك لا يمكن اعتبار تلك المطالب تعجيزية، بل هي مطالب بسيطة وقانونية، ويجب ان تنفذ لأنها في اطار الدستور، واذا ما تم تشكيل المحكمة الاتحادية بالطريقة التي يتفق عليها في البرلمان (طريقة التوافق)؛ ستكون هذه المحكمة مقبولة لدى الجميع في تفسير مواد الدستور، كما ان المواد التي صدرت من المحكمة الحالية، على الرغم من عدم الاتفاق عليها، الا ان الكرد قد عبروا عن احترامهم لقراراتها، ولكن يجب ان يتم تشكيل المحكمة الاتحادية بشكل يتفق عليه لتكون الفيصل في تسيير الدستور وانهاء الخلافات التي تحدث بين الحكومة المركزية والاقليم او المحافظات.

وكذلك الخلافات التي تتجدد بين بغداد واربيل على الموازنة وحول النسبة؛ فانها تعود بالأساس لعدم وجود تعداد عام للسكان، على الرغم من ان وزارة التخطيط في عام 2011 او 2012 اعلنت استعدادها لإجرائه، ولكن الحكومة لم تتخذ أي قرار لإجراء هذا التعداد الذي كان سينهي الجدل بخصوص الموازنة، والتي يجب ان توزع حسب النسب السكانية والمعايير الاخرى، ولكن من الصعب تطبيق هذه المعايير التي منها تخصيص مبالغ للمناطق المتضررة من سياسات النظام السابق، وحاجة هذه المناطق الى التنمية، لذلك فان المعيار الوحيد هو النسبة السكانية، ولا يمكن ان نثق بهذه النسبة السكانية الحالية، لان فيها الكثير من التناقضات والمشاكل، والتعداد الحالي هو الفيصل في هذا الموضوع.

وقال ان مطلبنا الحالي هو الالتزام بالدستور دون انتقائية، ويجب ان يطبق كاملا، والحكومة تكون للجميع، ويشارك ويمثل فيها جميع المكونات لصنع القرار. هذا ما نعتقد انه الطريق الوحيد لحل كل الخلافات.

اما بخصوص التفاوض مع الكتل الاخرى، ومع الاخوة في المحور السني؛ قطع شوطا كبيرا، وهنالك اتفاق شبه تام في الرؤى بين الحزبين الكرديين اللذان دخلا في تحالف وسيشاركان في المفاوضات القادمة. واما الحوارات التي تجرى مع المجموعتين الشيعيتين، لحد الان لم تنتظم في كتل بشكل رسمي او ائتلافات، ولكن هي مجاميع متفقة ومتفاهمة. عقدنا جلسات مع الفتح ودولة القانون وجزء من النصر بقيادة الاخ فالح الفياض، وايضا مع الاطراف الاخرى في (سائرون). ومن ناحية البرامج لم تكن هنالك اختلافات كبيرة بين الطرفين، فالخلافات ليست ايدلوجية، وانما خلافات ذات طابع اخر، وذلك لأنه لا يوجد برنامج مقدم بشكل واضح وصريح لكلا الكتلتين حول المرحلة القادمة، مع الاتفاق بان المرحلة القادمة خطرة، وتتطلب حكومة وكتلة برلمانية قوية، الا ان الطروحات الحالية تنحصر في مفهوم هيكلية الكتلة

النيابية الأكبر، وكيفية تشكيلها وتشكيل الحكومة، وما هي الشروط التي يجب توفرها في رئيس واعضاء هذه الحكومة.

اننا نركز في حواراتنا على البرنامج الحكومي الذي تتبناه الحكومة القادمة، على الرغم من انه في الفترات السابقة لم تتم محاسبة اي حكومة على عدم التزامها بالبرنامج الحكومي، وكانت الاستجوابات تتم للوزراء بالطريقة المعروفة. الا اننا نؤكد ونركز على ضرورة ان يكون هنالك برنامج واضح للحكومة، ومحدد بمدة زمنية وآليات حول تنفيذه بشكل صحيح، ودون وجود مماطلة وفقدان توقيتات زمنية في تنفيذها لهذا البرنامج، وان تتم محاسبة هذه الحكومة ورئيسها اذا حصل أي تقصير في تنفيذ البرنامج الحكومي. ولا يخفى ان هنالك نوعاً من المحورية، لان في الحوارات التي تجري والانقسام الحاصل حاليا واحيانا؛ يتم وصف هذه الكتلة بالتبعية لجهة فلانية، وهذه الكتلة للجهة الأخرى. نحن والرئيس برزاني نؤكد لجميع الوفود وبجميع اتصالاتها ان يكون المنتج عراقي، وان يكون دور المبعوثين الدوليين والاقليميين والدول الاخرى هو دور مساند واستشاري ومساعدة، وليس دور ضغط ودفع باتجاه كتلة او مرشح معين وفرضه على العراقيين، وان العراقيين ادرى بشؤونهم وادرى بمصالحهم وادرى بطبيعة مكوناتهم وبطبيعة الصراعات الموجودة، وقد اكتسبوا خبرة من المرحلة الماضية، واخذوا درسا من الاحداث التي جرت خلال تلك المرحلة، والتي ادت الى ضياع الثروات والارواح ولم تحقق اي خير للشعب العراقي من شماله الى جنوبه، وكان الجميع متضررا، لذلك يجب ان يكون تشكيل الحكومة بقرار عراقي خالص، وان يحظى بمقبولية من القوى السياسية التي تمثل الشعب العراقي.

الكرد حاليا يمتلكون 61 مقعدا نيابيا 46 مقعداً للحزبين و15 مقعداً للقوى الأخرى. ومن هذه القوى 11 مقعداً انظموا لتكتل واحد و4 مقاعد بقوا لوحدهم، والحزبين الكرديين دخلوا في تحالف، وهما الان يدعوان الى حوار مع القوى الاخرى التي تمتلك 11 مقعداً، لغرض ان يكونوا موحدين في بغداد ويكونوا مشاركين في المفاوضات الجارية لتشكيل الحكومة ومعالجة المشاكل الموجودة، مع الاشارة الى ان الورقة الكردية للتفاوض تتضمن مطالب تتعلق بالحكومة الاتحادية والمتظاهرين، والمطالب المتعلقة بإعادة الاعمار للمناطق المتضررة من الارهاب واعادة النازحين، حيث ان هنالك اعداداً كبيرة جدا من النازحين في اقليم كردستان وموجودين منذ اكثر من اربع سنوات، وهؤلاء يجب ان يعودوا بإرادتهم الى مناطقهم. وايضا المطالب المتعلقة بالمتظاهرين في الوسط والجنوب، وضرورة تحسين

الخدمات للمواطنين، وهذا لن يكون الا من خلال حكومة كفؤة وقوية، لديها برامج واضحة، وقد تحتاج هذه الخطط والبرامج الى قرارات مؤلمة، لذلك يجب ان تساندها القوى السياسية والكتلة البرلمانية القوية، لكي تتمكن من تحسين الاوضاع في العراق.

ولحد هذه اللحظة القوى الكردية لم تتخذ قرارا نهائيا للتحالف مع اي فريق اخر في بغداد، على الرغم من ان الحوارات وصلت الى مراحل متقدمة، ولكن لم يصدر قراراً نهائياً بهذا الخصوص.

الحزبان الكرديان يدرسان بشكل مكثف جميع الاحتمالات والخيارات الموجودة، وسيكون هنالك وفد مشترك في بغداد يوم الجمعة القادم للبدء بحوارات جدية تسبق عملية التحالف مع اي كتلة أخرى، مع ان الكرد لديهم رؤية واضحة حول ضرورة مشاركة بعض الكتل التي تحظى بدعم جماهيري كبير او بعض القوى المؤثرة في الساحة، حيث ان غياب هذه القوى عن الحكومة سيضعفها ويخلق لها المشاكل وقد يجعل عمرها قصيراً، لذلك فان مشاركة هذه القوى ضرورية لتحقيق الاستقرار ومواجهة التحديات الكبيرة في ظل حالة انخفاض اسعار النفط والايرادات، وحاجة جميع انحاء العراق الى الخدمات التي هي بحاجة الى مبالغ مالية كبيرة، وبذل جهود، وايضا بحاجة للاستقرار لكي تتمكن الشركات المحلية والاجنبية من القيام بتنفيذ المشاريع المطلوبة لخدمة المواطنين. لذلك فان القوى الكردية لديها رؤية في هذا الموضوع، وستعمل جاهدة لتطبيقها، وانها ستساعد جميع الاطراف للوصول لحكومة قوية يتوافق فيها الجميع. وكذلك تشدد القوى العراقية بشكل كبير على ضرورة ابعاد العراق عن اية صراعات إقليمية، وان لا تكون طرفا في ايذاء اي بلد جار للعراق، بالعكس تحاول ان يكونوا من العوامل المؤثرة لتقريب وجهات النظر وحل المشاكل القائمة وتحسين العلاقات مع جميع دول الجوار، لان العراق عانى من هذه الصراعات في الفترة الماضية. وايضا العداء لهذه الدول لم يجلب سوى الخراب للشعب العراقي، فمحاولة الانضمام او الانجرار خلف هذا المحور او ذاك؛ سيسبب ضررا كبيرا للعراق، وضرورة ان تكون الساحة العراقية خالية من اية صراعات إقليمية، وان لا تكون طرفا فيها. وهنالك ايضا تركيز حول موضوع المنظومة الأمنية، واعتبار البيشمركة جزء من المنظومة العراقية الأمنية، وشمولها بالرواتب من الموازنة الاتحادية، وكذلك التدريب والتسليح والتجهيز وكل ما تتطلب هذه القوات، حيث انها المعنية بحماية اقليم كردستان، وكذلك شاركت في الدفاع عن العراق من الإرهاب، واعطت الضحايا على الرغم من انها لم تتلقى اي اسلحة او رواتب من الحكومة الاتحادية في الفترة

الماضية. وكذلك بخصوص تطبيع الاوضاع في المناطق المتنازع عليها دستوريا، وتهيئة جميع المستلزمات التي تمكن عودة السكان وادارتها بشكل مشترك وبشكل آمن، بما يوفر الاسس السليمة للتعايش السلمي بين مكونات هذه المناطق لحين تنفيذ المادة 140 بجدول زمني خلال فترة الحكومة المقبلة، وتخصيص الاموال والمتطلبات اللازمة لهذه المادة التي ستساهم في حل الكثير من القضايا العالقة، وتعبد الطريق امام عودة الامور الى طبيعتها بين جميع مكونات الشعب العراقي وبين الحكومة المركزية واقليم كردستان.

وقال ان الحوارات الجدية بين الكتل السياسية للوصول الى اتفاق سياسي نهائي قد تأخر، إذ كان يفترض انجازها منذ مدة طويلة، ولكن بسبب الاعتراضات والمشاكل التي شابت الانتخابات، وتخوف البعض من عملية اعادة العد والفرز، وتغيير نتائج الانتخابات؛ جعل الجميع في حالة من الجمود لحين ظهور النتائج بشكل نهائي، ومن ثم دخلوا بشكل جدي للتفاوض والحوار.

واما الان فهنالك ماراثون وسباق مع الزمن بين جميع الكتل السياسية لتحديد مواقفها بشكل نهائي، والحوارات اخذت الطابع الجدي بصورة اكبر، وان هناك توجهات مختلفة. فالبعض يدعو الى لقاء وطني، والبعض الاخر يدعو لتشكيل لجنة من الكتل السياسية لكتابة البرنامج الحكومي تلزم الحكومة القادمة بتنفيذه، فيما يدعو اخرون لتشكيل الكتلة الأكبر، ومن ثم الاتفاق على البرنامج الحكومي، وهذا ما لا يقبل به الكرد، لان التجارب السابقة اثبتت ان جميع التحالفات التي لا تدخل في صلب المواضيع؛ هشة، وسرعان ما تظهر الخلافات بعد تشكيل الحكومة، وان الوفاق وشهر العسل قصير جدا بين الكتل المشكلة للحكومة، وما ان يتم ترديد القسم حتى تدب الخلافات من جديد ويتحول الجميع الى مشاركين في الحكومة وفي الوقت نفسه معارضين لها، ومن ثم تخلق حالة جديدة من العداء بين اطراف الحكومة، لذلك فان الوفد المشترك الديمقراطي والاتحاد الذي سيصل الى بغداد؛ سيحمل معه ورقة تفاوضيه ويدخل في حوار جدي، وربما مع جميع الاطراف لغرض الوصول الى اتفاق نهائي حول شكل الحكومة، والتزاماتها، وبرنامجها، والجدول الزمني لتنفيذ البرنامج، وآليات تنفيذه. وهناك عدة اوراق يجب توقيعها قبل الاعلان عن تشكيل الكتلة الاكبر او المشاركة في الحكومة. نحن نتوقع ان الايام القادمة ستحسم الامر بشكل صحيح، وان الموضوع يعتمد بدرجة كبيرة على نية جميع الاطراف وجديتها لمقاربة المشاكل، والاستعداد لحلها ومواجهتها، وفي الوقت نفسه الانتقال الى عملية سياسية جديدة تكون رصينة، يبتعد فيها الجميع عن

ممارسة اي سلوكيات تهز كيان المجتمع العراقي او تسيء له، او لاحدى مكوناته، او تحرض بعضهم على البعض الاخر، او تعيق الحكومة عن مهامها الأساس، فكل تلك المظاهر يجب ان تزال. ويجب ان يكون هنالك وعي عميق حول مخاطر المرحلة المقبلة وضرورة معالجة المشاكل الرئيسة، لتتفرغ الحكومة لتقديم الخدمات للمواطنين، ولكي نستطيع ان نكسب رضا الناس على النظام السياسي القادم، حيث ان اغلب المواطنين العراقيين يعبرون عن نقمتهم من النظام السياسي لعدم قدرته على تحقيق اي منجزات في المرحلة الماضية.

الى هنا ينهي السيد بنكين ريكاني حديثه، ويختم الكلام بالتحية والسلام والشكر والامتنان الى ادارة مركز الرافدين للحوار لإتاحة هذه الفرصة، وللجهود المبذولة لتشكيل حكومة عراقية تعبر عن تطلعات الشعب العراقي، وتستطيع مواجهة التحديات، وتجاوز سلبيات الماضي، وبناء عراق جديد ملتزم بالدستور، ومبني على اساس المواطنة، يحترم فيه جميع أبنائه، وتكون هنالك مساواة في الحقوق والواجبات، وحكومة للجميع. حيث يشعر جميع العراقيين ان هذه الحكومة حكومتهم، ويدافعون عنها، ويساندونها في مهامها العصيبة.

المداخلات

بعدها فتح باب المداخلات والنقاش امام السيدات والسادة اعضاء المركز ليجيب عليها **الاستاذ بنكين ريكاني..** وكانت المداخلة الاولى لـ:

- **الاستاذ اشرف الدهان:** انت عملت لفترات طويلة ببغداد وكيلا لوزارة النقل، ومع بدء ولاية السيد العبادي؛ تم اعفاءك من منصبك ومجموعة كبيرة من السادة... هل سيلقي ذلك الامر بظلاله على موضوع مفاوضاتك بتشكيل الكتلة الأكبر، وخاصة مع نواة الكتلة الاكبر التي يعدّ العبادي احد مؤسسيها؟ اتمنى ألا يكون التفاوض ساحة لتصفية حسابات سابقة وليكن همنا بناء وطن..
- **الاستاذ بنكين ريكاني..** اخي العزيز في تاريخنا لا يوجد شيء اسمه شخصنة للأمور، والدماء كثيرة تناساها الحزب الديمقراطي الكردستاني والكرد عموماً من اجل مصلحة الوطن وليس، المناصب. ولو راجعت مسألة تولي المناصب ستجد هنالك تنازلا، ولا نزال كذلك بالطريق نفسه.
- **الاستاذ صقر ال زكريا/** صحفي ومدون: كيف تقيم اليوم الحوارات بين اربيل وبغداد؟ وما هي ابرز المعوقات والصعوبات بصراحة؟ وهل قربك من العرب وخاصة الموصليين له اثر ايجابي في ذلك؟
- **الاستاذ بنكين ريكاني..** اتشرف بان اكون من مواليد محافظة الموصل، واحب محافظتي مثلكم، وان دراستي كانت في بغداد، وعندما يكون هنالك تفهم لثقافة والبعض بين الاطراف هذا شيء ايجابي، وليس اللغة فقط، وانما المشاغل والمشاعر والطموحات والمخاوف، وهذا يساعد في نقل الصورة الحقيقية للطرف الأخر والصعوبات الموجودة. وبصراحة لدي شعور بان هنالك نيات طيبة ولكن بحاجة الى جرأة في اتخاذ القرار والتقدم نحو الامام.

- **الدكتور عبد الرزاق السلطاني** رئيس منظمة راصد لدعم النزاهة العراقية: اخطر تصريح للسيد البارزاني قوله: وأهم من يعتقد تراجع الإقليم عن موضوع استفتاء الانفصال؟ وكذلك فتح إقليم كردستان العديد من الممثليات دون الرجوع للحكومة الاتحادية؟ إلى متى تبقى حكومة الإقليم تتصرف بازدواجية، فعندما تقتضي حاجتكم تطالبون الاحتكام للدستور، وعندما يطلب من الإقليم تنفيذ أمر معين؛ لا تلتزمون بحجة التوافقية؟
- **الاستاذ بنكين ريكاني..** اخي العزيز الممثليات التي تقصدها هي الموجودة خارج العراق، كانت موجودة قبل سقوط النظام عام 2003، ومن ثم بعد صدور الدستور، تم شرعنت هذه الممثليات والحقت بالقنصليات. ولا يوجد شيء خارج العمل الحكومي.
واما بخصوص الاستفتاء والدستور؛ اصلا الاستفتاء حصل نتيجة عدم الالتزام بالدستور، واذا كان هنالك التزام فان الكرد هم من ساهم في كتابته وصوت له، ولكنهم يشكون من عدم تنفيذه، لان به تنتهي جميع المشاكل.
- **الدكتور حيدر الشافعي**: مداخلتي تتكون من شقين:-
الاول: هل انتم على مسافة واحدة من جميع الوفود التي ذهبت للتفاوض في شمال العراق الحبيب؟
الثاني: سائرون اليوم تتكلم عن رفع سقف مطالبكم.. هل الأحزاب الكردية الحاكمة تستغل الخلاف الشيعي الشيعي حول تشكيل الكتلة الأكبر، وهذا يدفع القوى الشيعية الى ترتيب البيت الشيعي من جديد؟
- **الاستاذ بنكين ريكاني..** ان جميع القوى السياسية التي تذهب الى الاقليم والتي لا تذهب تعلم وبشكل جيد اننا لا نستغل اي خلاف، بل نساهم بدور ايجابي لتقريب وجهات النظر، ونبذل جهود حثيثة لتقليل الخلافات بين الكتل، اذا لم نستطع ردمها بشكل نهائي، وندعو الى خلق حالة من الانسجام والاتفاق على المبادئ الأساس، وليس من سياستنا ابداً استغلال الخلافات، بل نعمل بعكس ذلك، فليس من المروءة والمصلحة ان تكون هنالك خلافات بين القوى الاساسية في العراق.
نعم لحد الان لم يتخذ قراراً نهائياً، وليس هنالك ميل الى هذا او ذلك الجانب، لان الموضوع لا يزال برامجي، على الرغم من ان بعض القوى بدأت الحوار مع الكرد في فترة مبكرة عن القوى الاخرى، ومع ذلك ان القرار لم يتخذ لحد الان في اي جانب، ونتمنى ان يكون هناك حالة من التوافق بحيث تشارك في الحكومة القوى الرئيسة.

- **الاستاذ صفاء الاعسم:** هل سيكون الاكراد مع مصلحة البلد في تحالفهم، ام سيحاولون ان يخدموا مصالحهم (القضية الكردية) اولاً وفوق كل اعتبار؟ بغض النظر عن المصالح الاستراتيجية للبلد.
- **الاستاذ بنكين ريكاني..** في الحقيقة انا لحد هذه اللحظة لم افهم ما هو التقاطع بين المصلحة الكردية ومصلحة العراق. للأسف دائما يردد الكثير هذه العبارة، هل سيكون الكرد مع مصلحتهم ام مصلحة العراق، نحن نعتقد بان مصلحة العراق بان عراق مستقر، وان تحل المشاكل بشكل نهائي وليس تأجيلها الى اي مرحلة اخرى، وكما نعتقد بان مصلحة العراق هي في وجود اقليم كردستان قوي وشعب كردي مرتاح ومستقر، هذه هي نظرتنا ولا نرى اي تقاطع بين المصلحتين.
- **الاستاذ ثائر الدليمي:** هل موضوع كركوك ما زال نقطة محورية في المناقشات الجارية، ام تم تخطيها؟
- **الاستاذ بنكين ريكاني..** نعم قضية كركوك من ضمن المواضيع المطروحة على الطاولة والتفاوض، وجميع المناطق المتنازع عليها. نحن نعتقد بان هذا الملف يجب ان ينتهي دستوريا وبشكل مبرمج وتوافقي على وفق الدستور، وان عدم تطبيق الدستور سوف يؤدي الى توترات ومشاكل، لذلك بالإمكان حل هذا الموضوع بشكل نهائي على وفق ما جاء به الدستور.
- **الاستاذ سلام خالد:** هل سيصوت الحزب الديمقراطي على مرشحي الكتل الاخرى للمناصب الرئاسية بسلة واحدة كما في كل مرة، ام المشهد السياسي الحالي يحمل شيئا جديدا، خاصة مع وجود تكتل رباعي كردي لاحزاب كوران وكومال ويگگرتوو وشاسوار، مناهض لتطلعات الياكيتي والپارتي؟
- **الاستاذ بنكين ريكاني..** بالنسبة للمرشحين حتما سواء كان الموضوع يتعلق بالأغلبية ام حكومة توافقية مثلما في السابق، وان الامر سوف يكون توافقي، ويتم اختيار الرئاسات بشكل توافقي، او الاتفاق عليها قبل الذهاب الى جلسة البرلمان بطريقة ما. والان مطروحة خيارات حول هذا الموضوع حول آلية انتخاب الرئاسات واختيارها، ولذلك سوف يكون بالتأكيد هنالك اتفاق قبل الذهاب الى الجلسة الاولى او قبل الاستحقاق الدستوري لكل منصب.

- **الأستاذ محمد الطالقاني:** السيد المحاضر تكلم عن ضياع الاموال والارواح والفشل السابق، وضرورة عدم تكراره.. هل نفهم انه يجزم بعدم التحالف مع من ضيع الارواح والأموال؟ هل نفهم من الاستاذ بان هناك قوى سيتم ضمها خوفا منها ومما ستفعل، لامتلاكها دعم جماهيري كبير.
- **الاستاذ بنكين ريكاني..** ان التركيز على النهج وتغييره هو افضل من التركيز على الشخوص والعناوين، لذلك العبرة في القناعة والاستفادة من التجربة السابقة وتجاوزها بمنهج جديد عن قناعة، وليس لأغراض مراوغة او كسب الوقت، وهذه هي التجربة المريرة التي كانت في المرحلة الماضية. بالتأكيد ان القوى التي لديها مساندة شعبية، او القوى التي لديها قوة كبيرة؛ هي انعكاس لإرادة الجماهير، لذلك نعتقد مشاركتها بالحكومة شكل ضروري.
- **الأستاذ شوان طه:** نحن في الديمقراطي الكوردستاني ببغداد، عندما فقدنا مقعدنا الوحيد في بغداد ليس على اثر اعادة العد والفرز اليدوي، لأن عدد الاصوات بقي كما هو، لكن للأسف الشديد تم استهدافنا في القائمة نفسها (سائرون).. ولولا مراعاتنا لحساسية الوضع الراهن؛ لكان لدينا موقف آخر.. حتى اننا لم نصدر اي بيان بهذا الشان، علماً أننا أوضحنا هذا الامر للقيادات السياسية في قائمة (سائرون).
- **الاستاذ بنكين ريكاني..** الاخ شوان المحترم نعم، على الرغم من انه كان بسبب عمليات اعادة النظام، ولكن حتى هذه العملية جاءت نتيجة اعادة العد والفرز، ولو لم تكن هذه العملية موجودة لما فقدنا المقعد الذي اشرت اليه.
- **الدكتور ايوب ياسين** من سيدعم الاخوة الكورد من مرشحي السنه لرئاسة مجلس النواب؟ الاستاذ اسامه النجيفي او الاستاذ محمد ريكان او د محمد تميم او السيد طلال الزوبعي؟ سيما وان الاربعة ضمن ائتلاف المحور الوطني والذي هو الان قريب منكم.
- **الاستاذ بنكين ريكاني..** لحد الان لم يتم حسم هذه المواضيع المتعلقة بترشيح الرئاسات الثلاثة او غيرها، ولكن الامر يعتمد على المكون نفسه، فأما يقدم مرشح واحد ما لم يكون هنالك فيتو من قبل احد الأطراف، ممكن ان يمضي او لا، ممكن تقديم مرشحين الى الشركاء، والاخير يساعدهم في اختيار احدهم.
- **الاستاذ حسن الأسدي:** دفعت التظاهرات والاحتجاجات القوى الشيعية للانقسام على نفسها، وبدأت المطالبة بكتلة نيابية حاكمة في مقابل كتلة معارضة، فهل هناك تجاوب كوردستاني مع هذا الطرح، ام ان المطالب الكردستانية تتعلق بالقضايا الخلافية مع بغداد؟

- **الاستاذ بنكين ريكاني..** ان الكتل الكردستانية تتفهم وتتفاعل مع مطالب المتظاهرين أيضاً، دونت هذه المطاليب في الورقة التفاوضية، وتسعى جاهدة لمشاركة الاخرين في تحقيقها، وارجو ان لا يعتقد اي شخص بان الهم العراقي بشكل عام بعيد عن المطالب الكردية.
- **الدكتور باسل محسن:** الحكومة القادمة تتشكل وسط صراع حاد في المنطقة بين ايران والولايات المتحدة؟ هل يمكن ان يغير ذلك من اولويات الكورد للتحالف؟
- **الاستاذ بنكين ريكاني..** حقيقة الصراع والمحورية يؤذي الشعب العراقي، والكرد أيضا، لذلك ان يبذل الكرد جهودا كبيرة للوصول الى حالة من التوافق. إذ لا تكون الحكومة ولا الكتل السياسية ولا العملية محسوبة على اي طرف من الاطراف، ان يكون المنتج عراقي ولا يستفز احد، ولا نريد الاضرار بمصالح اي طرف نهائيا تبقى ايران دولة جارة، وامريكا دولة كبيرة. ولا يمكن الاضرار بمصالحهم واستفزازهم، لذلك كانت مساعي الكرد بان يكون المنتج وطنياً.
- **الاستاذ اكرم العساف:** مما يدور في الاعلام يبدو ان الكورد اقرب للمحور الاقرب لإيران.. دولة القانون-الفتح، من قربهم من المحور الاخر، اذا صح ذلك هل يعزى الى موقف الولايات المتحدة من الاستفتاء؟
- **الاستاذ بنكين ريكاني..** اولا» الكرد لم يحسموا امرهم، وثانيا الذي تفضلت به نعم بسبب الحوارات المبكرة التي بدأها الفتح والقانون مع الكرد، لذلك اخذ هذا الانطباع والقرار النهائي، ولم يتخذ حول هذا موضوع الكرد بان لديهم مصالحهم، بل ان مصلحة العراق هي أولا، وتستمع الى مشورة ونصائح الأصدقاء، سواء من الدول الاقليمية ام من قبل الولايات المتحدة، ولكنها تتخذ قرارها بشكل مستقل عن الاخرين. وما تفضلت به كان الاستفتاء خير دليل على ذلك والقرار اتخذ داخليا وبشكل مطلق.
- **الاستاذ تمكين الحسناوي:** هل لدى الأخوة في كردستان خط أحمر على أي مرشح لتولي منصب رئيس الوزراء..؟
- **الاستاذ بنكين ريكاني..** نحن لحد الان لم يعرض علينا مرشح بشكل رسمي لكي نبدي الرأي بشأنه، والكرد ابلغوا الجميع ليس لديهم خطوط حمراء على مرشحين، ولكن لديهم خطوط حمراء على البرامج واليات تنفيذها، هذا هو الاساس في الموضوع وليس الشخوص او التسميات.

المحاضرة الصوتية للدكتور

غاندي محمد عبد الكريم الكسنزاني

القيت في يوم الاربعاء المصادف 29 / 8 / 2018

السيرة الذاتية لأعضاء
مركز الرافدين للحوار - RCD

مركز الرافدين للحوار

غاندي محمد الكسنزاني

عضو مجلس النواب

البريد الألكتروني

رقم الموبايل

مجتمعُ متحاور : وطنُ مزدهر

التحصيل الدراسي:

الشهادة والتخصص	دكتوراه في القانون الدولي
الجامعة	.
سنة التخرج	2007

معلومات عامة:

محل وتاريخ الولادة	العراق /
محل الاقامة الحالي	العراقية
الجنسيات	العراقية
القومية	عربي
الكيان السياسي	ائتلاف الوطنية

المؤهلات:

اللغات	العربية/
الخبرات العامة	
المؤلفات المنشورة	
المناصب السابقة	رئيس مجلس إدارة صحيفة المشرق

موقف ائتلاف الوطنية من الانتخابات كان موقفاً داعماً لتأجيل الانتخابات الى عام او عامين، وذلك لكون البلد قد خرج من معركة شرسة مع الإرهاب، وتزامنت مع اكبر ازمة اقتصادية خانقة في تاريخ العراق، وان موقف الوطنية كان واضحا منذ اكثر من سنة من اجراء الانتخابات، وقد وجهت رسالة من قبل الدكتور اياد علاوي زعيم الائتلاف مفادها يجب تأجيل الانتخابات وذلك خوفاً لما قد يحدث من تزوير، لكون المحافظات التي حررت من سيطرة داعش الارهابي لم تكن مهيئة لإعادة الحياة المدنية فيها بشكل كبير، وان الكثير من ابناء تلك المحافظات لازالوا نازحين خارج مناطق سكناهم، وان ما حدث من تزوير فيها واضح وجلي لأغلب المتابعين في الشأن السياسي العراقي. لقد كان موقف الوطنية نابعا من رؤية متبصرة، وان البلد بحاجة الى وقت اكثر للتهيئة للاعداد للانتخابات البرلمانية القادمة، وان هذا التزوير قد اضعف العملية الانتخابية كثيراً.

ان الوطنية، قبل ان تذهب باتجاه هذا الامر، تؤكد على ضرورة تشكيل حكومة قوية قادرة على تحقيق طموحات وامال الشعب العراقي، وتوفير كافة الخدمات، وتطوير الاقتصاد الوطني، والتركيز على تلبية المطالب العادلة للمواطنين في كل المحافظات التي تعاني من نقص في المياه والخدمات وغيرها من وسائل الحياة الاخرى.

وبما ان نظام الحكم في العراق هو برلماني، اي ان الحكومة تتشكل من خلال البرلمان العراقي وهنالك اغلبية ومعارضة. فسابقا عندما يطرح مفهوم الاغلبية السياسية في الاوساط السياسية، كان هنالك تخوف بشكل عام من هذا المعنى بسبب ان العراق بلد متعدد الاطراف السياسية من حيث التنوع الاثني والعرقي، وهذا يدعو الى التخوف من سيطرة مكون او اثنين على الساحة السياسية والسلطة، والتهميش، او ربما استهداف المكون الاخر، وان تلك المخاوف قد تبددت بعد ظهور الاغلبية الوطنية.

غالبا ما يتوارد في خاطرنا عندما يطرح مفهوم المعارضة في الحقبة الماضية من حكم العراق، وكيف كانت تعامل الحكومة المعارضة بشتى وسائل القمع والتعذيب والاقصاء؛ الا ان ما يجري اليوم من حوارات بين الكتل والاحزاب الفائزة في الانتخابات الحالية، والذهاب

الى الفضاء الوطني، وطرح مفهوم الاغلبية الوطنية؛ بددت هذه المخاوف، واضحت واضحة بان العودة الى المربع الاول هو من المحاصصة، والطائفية المقيته اصبحت شبه المستحيلة، وهذا الفضاء الوطني الذي طرحته الوطنية قد لامس توافقا واتفاقا مع مجموعة من الكتل السياسية الفائزة الاخرى.

وان الوطنية اليوم لديها تفاهمات مع قائمة (سائرون) وتحالف النصر وتيار الحكمة، وهنالك اجتماعات لازالت متواصلة ومستمرة في سبيل الوصول الى تشكيل الكتلة الأكبر، من خلال سقف يؤمن به الوطنية الا وهو الفضاء الوطني وعدم التهميش او اقصاء الاخر، وكل ما يتفق مع هذه المبادئ التي تؤمن بها هذه الكتل الفائزة؛ فانه مرحب به في هذا الكيان او التشكيل الذي سيجرى، وان ما حدث في الاجتماع الاخير في فندق بابل كان واضحا للجميع، وانه ليس اعلان عن تحالف بقدر ما هو تفاهمات اولية لبناء نواة، وان الكتل السياسية الاربع اليوم في حوارات مستمرة مع باقي الكتل السياسية الاخرى، وآخر المستجدات لهذه التحالفات هو ذهاب الوفد المفاوض الى اربيل ولقاء الحزبين الكرديين وشرح الحالة المؤسسية التي تأمل منها هذه الكتل الاربع في تشكيل الكتلة الاكبر وتوضيح رؤيتها الى القيادة الكردية.

وقد تم شرح الحالة المؤسسية التي نريد ان ندير بها التحالف من تشكيل هيئة قيادة سياسية عامة ولجان متخصصة لمتابعة ما يتم الاتفاق عليه، ولا يتم اتخاذ اية قرارات نهائية الا بإجماع الهيئة القيادية او السياسية وبشرح وافٍ وتفصيلي، وتركنا لهم الخيار فيما يرغبون من اضافات او تعديل للأليات للوصول الى الاتفاق النهائي وتشكيل الحكومة الأكبر. ان هذه الكتل الاربع ليست هي الحالة النهائية لتشكيل الكتلة الاكبر بل ان هنالك شركاء اخرين، ومن الضرورة الدخول الى هذه النواة واعلان الكتلة الاكبر والوصول الى تفاهمات تامة مع جميع الشركاء.

ان ائتلاف الوطنية سائرٌ باتجاه لا مناص منه الا وهو الفضاء الوطني وعدم تهميش الاخر او اقصائه، ومن هذا المنطلق كان تحرك الوطنية مع (سائرون) والنصر والحكمة وخلق الحوارات البناءة من اجل الوصول الى المفاهيم العامة في سبيل تشكيل الكتلة الاكبر.

واضاف اننا في الوطنية نرى ان مستقبل العراق سوف يكون في خطر اذا ما تم اعتماد نفس الاسس التي تشكلت من خلالها الحكومات السابقة وفي مقدمتها المحاصصة الطائفية، وكما اننا نطمح الى ان يتم تشكيل حكومة وطنية قوية قادرة على معالجة الازمات الموجودة

وتفعيل الاقتصاد العراقي من كافة الجوانب، وليس الاعتماد فقط على واردات النفط، بل تفعيل الاقتصاد الخاص وتشجيع الاستثمارات وتوفير البيئة الامنة للشركات الكبرى للاستثمار في العراق، وبناء علاقات حسن الجوار مع جميع الدول الجارة للعراق من خلال احترام السيادة المتبادلة ومن خلال تفعيل المجال الحيوي للعراق، وان يكون منطلقاً لتلاقي الاخرين على الساحة العراقية بما يخدم المصلحة العراقية لا ان نكون ساحة صراعات بالنيابة عن الاطراف المتناحرة فيما بينهم.

يشهد اليوم العراق حراكاً سياسياً كبيراً فيه اطراف دولية ضاغطة ومحاور متعددة، فيجب على الطبقة السياسية ان تراعي المصلحة العراقية اولا، وان لا ننصاع للضغوط الخارجية ونفتح ابواباً جديدة من الصراعات القادمة.

يجب علينا ان ننأى بأنفسنا عن تلك الصراعات التي ليس لنا فيها اية مصلحة، من هذا المنطلق أقول ان الوطنية بَنَتْ حواراتها مع الكتل ولا زالت تتفاوض، ولم يتحدد الى الان من هو رئيس البرلمان القادم او رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء، ولكن هذا لا يعني اننا نريد ان نقفز على استحقاقات المكونات الاصلية، بل اننا نحافظ على جميع الاستحقاقات للمكونات، ولكن يتم اختيار الرئاسات الثلاث من الكتلة الاكبر وفق برنامج متكامل يتم فيه توضيح الرؤى بشكل كامل بما لا يقبل ان يكون هنالك صراعا وتناحرا. لقد رأينا في الماضي ان الصراع كان بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، فولدت لنا فجوة كبيرة سمحت للإرهاب باحتلال مناطق شاسعة من بلدنا العزيز. اليوم الوطنية تريد ان تكون جزءاً من كتلة اكبر لتحقيق الحكومة القوية المتجانسة التي تؤمن بروح الفريق الواحد، والمشاركة في تشكيل شيء جديد، والبدء بخطوة اولاً في بناء المواطن العراقي وبناء ثقافة تقبل الاخر والتسامح، والاسهام في تشكيل حكومة قادرة على ان ترسخ هذه المفاهيم، وان التداول السلمي للسلطة هو الاساس في هذا التشكيل، واذا ما تشكلت الكتلة الاكبر على وفق هذه الرؤية فان الوطنية سوف تكون جزء من الحكومة القادمة، واما اذا لم تتشكل وفق هذه الرؤية فانها ستبقى مساندة للعملية السياسية.

قد تختار الدخول في المعارضة وتراقب اداء الحكومة وتصلحه وتنتقد أدائها، وان الوطنية اختارت طريقها منذ اليوم الأول بان تقول: لا للمحاصصة.. لا للطائفية.. لا للأقصاء.. والتهميش، يجب الذهاب الى تشكيل حكومة قادرة على القيام بمهامها الحقيقية، منها توفير الخدمات والامن وبناء العلاقات الدولية المتوازنة مع جميع الأطراف. وفي النهاية اود ان ابين ان هذه

التصورات متداولة على الساحة السياسية في حواراتنا مع جميع الكتل الفائزة او غير الفائزة، لأننا نؤمن بان العملية السياسية يجب ان تكون عملاً تكاملياً مع تقبل الاخر والاستفادة من تجاربهم والاتعاظ مما جرى سابقا، وان العودة الى المربع الاول لن يخدمنا، بل يجب المضي باتجاه جديد وخلق فريق حكومي متجانس، بدءً من اعلى سلطة في الكيان الحكومي القادم وانتهاءً بأصغر المفاصل الحكومية، واذا لم يكن هنالك فريق حكومي متجانس لن نجد هنالك املاً في البناء.

المداخلات

وفي نهاية المحاضرة فتح باب المداخلات والنقاش امام السيدات والسادة اعضاء المركز ليجيب عليها **الاستاذ غاندي محمد عبد الكريم..** وكانت المداخلة الاولى لـ:

- **الدكتور المهندس ماجد الساعدي:** من خلال مراقبتي للمفاوضات بين الكتل الفائزة وحضوري لبعض هذه الاجتماعات ـ أحيانا ـ لم المس تغيرا حقيقيا في تكتيك التفاوض والمطالب والاقتتال على المناصب، على الرغم من طرح جميع الكتل بلا استثناء تصميمهم على تشكيل كتلة وطنية عابرة للطائفية، لكن واقع الحال لا يختلف عما كان يجري منذ 2006 ولغاية اليوم من توزيع طائفي للمناصب.

  انتم في الوطنية من رواد هذا المشروع الوطني ومن اوائل من حمل رايته، كيف ترون المستقبل وامكانية تشكيل كتلة كبيرة بدون النظر الى طائفتها او دينها او قوميتها، هل هذا ممكن؟ انا اشك كثيرا في امكانية تحقيقه في ظل الوضع الحالي.

- **الاستاذ غاندي محمد عبد الكريم:** اعتقد ان التجارب المتتالية لتشكيل الحكومات، تجارب كل مرحلة تختلف عن سابقتها، وفي هذه المرحلة نرى ان اغلب الكتل او جميعها تنادي بالخروج من الطائفية والمحاصصة والاستحقاقات القومية او المذهبية وتتجه الى الفضاء الوطني، لان العراق اثبت للعالم اجمع انه بلداً موحداً متجانس لا وجود لطائفية حقيقية او مذهبية متجذرة بشكل قاتل، واعتقد اننا نذهب بالاتجاه الصحيح اذا ما استطعنا ان نشكل حكومة خارج المحاصصة والطائفية. وكما اسلفت ان نظام الحكم في العراق هو برلماني، والحالة الصحية للأنظمة البرلمانية يجب ان تكون في النهاية والوصول الى حكومات متوازنة قادرة على تقديم الخدمات، ويجب ان تتشكل على وفق الاغلبية والمعارضة البرلمانية الحقيقية. ونحن في الوطنية نرى اننا ما زلنا مبكرين على الانخراط في ثقافة المعارضة، ولكن اعتقد ولواقع الحال ان المعارضة وحكومة الاغلبية الوطنية اصبحت واقع حال.

نعم لا زالت هنالك نظرة بان يكون الامر مختصراً على منصب رئيس الوزراء، ان يكون من مكون معين ورئيس الجمهورية من قومية معينة ورئيس البرلمان من مذهب اخر، هذه المرحلة اعتقد لا نستطيع ان نتجاوزها لغاية ان نصل الى مراحل اخرى بمرور التجربة وتعميقها وتكرار العملية الديمقراطية في العراق والانتخابات. اعتقد اننا بعد عدة تجارب قادمة سوف نصل الى تشكيل هكذا كتلة وان ننظر الى السياسي من خلال عطائه لا من خلال مذهبه او قوميته.

- **الاستاذ عبيد محل:** هل الخلاف بين الكتل هو بخصوص الشعب العراقي والعراق ام بسبب مصالح الكتل ومكاسبها من مناصب ومزايا...ماذا تفسرون الاتفاق بين بعض الكتل اليوم ثم التغيير والاتفاق مع كتله اخرى في اليوم الثاني؟ هل بسبب ما تعطيه من وعود اكبر من الكتلة السابقة، ام تغير في السياسات. ام ماذا؟
- **الحقوقي الدكتور حسن منديل القريشي:** هل فعلا ان ما يتم طرحه الان من قبل الوطنية بفكر وطني جديد، وايضاً ما يطرحه تيار الحكمة الوطني والسيد عمار الحكيم بما يتعلق بضرورة ان نعمل بحكم الأغلبية الوطنية، وان نطرح شخصيات جديدة شابة لتولي مسؤوليات العمل الحكومي التنفيذي والتشريعي، يعبر عن اتجاه ثابت؟ هل يعتقد السيد المحاضر فعلا أن هنالك إمكانية للتنازل من بعض الكيانات او الشخصيات التي انهكت المجتمع لصالح العمل بفكر وطني جديد؟
- **الاستاذ غاندي محمد عبد الكريم:** اعتقد ان كل كيان سياسي فائز في الانتخابات يسعى لان يكون في الكتلة الحاكمة او كتلة الأغلبية، ومن جانب اخر يجب ان يكون لدى كل كيان او كتلة سياسية رؤيته حول الحكومة القادمة وان تلاقت الافكار والطروحات، وما نذهب اليه يمكن ان نكون مع البعض، وان لم تتلاق؛ فمن الطبيعي جدا على وفق نظام الحكم الحالي العراقي البرلماني هناك اغلبية وهنالك معارضة، والمعارضة ليست بالضرورة من هذه الكتل المتلاقية الافكار ان تذهب الى تشكيل الكتلة الأكبر، لكنها تسعى الى تشكيل الكتلة الأكبر، وان لم تنجح فالخيار هو المعارضة البرلمانية وهو خيار مطروح لجميع الاتجاهات.

اما فيما يتعلق بالجزء الثاني من السؤال ان هناك امكانية للتنازل: اعتقد ان كل كيان يريد ان يبقى مستمراً بالعمل السياسي ويلقى المقبولية لدى الشارع العراقي، وعليه ان

يقدم وجوها جديدة وشابة وقادرة على العطاء ومعروفة بتاريخها ونزاهتها، وبذا سوف يكون حكم الشارع بعد اربع سنوات قاسياً عليه، مثلما نرى الان قسم من الكتل لم تستطع ان تحظى بأصوات الناخبين.

- **الدكتور حيدر الشافعي:** هل من توضيح لتدخل السفارة الامريكية في تشكيل الكتلة الأكبر؟
- **الاستاذ غاندي محمد عبد الكريم:** هنالك تدخلات من قبل السفارات والجهات الخارجية او المندوبين، وتمارس الضغوط على جميع الكتل دون استثناء، وتلتقي بزعماء الكتل، ولكن الان المسؤولية على عاتق المتصديين للعملية السياسية من رؤساء الكتل والزعماء، وبذا كيف تخرج الكتل بتشكيلة وفي النهاية يكون للمصلحة الوطنية لا لمصلحة الدول الأخرى؟ اذا استطعنا ان نحقق هذا الهدف فأننا سنوف نمضي بتشكيل حكومة ناجحة.
- **الاستاذ سلام خالد:** سؤالي هو.. من بقي في ائتلاف الوطنية، اذا في الانبار كريم عفتان ويحيى غازي قد انضموا لتكتلات سياسية اخرى بعيدا عن الوطنية التي فازوا بأصواتها بالانتخابات، فما مدى تمسك الائتلاف بمحور العبادي، الحكيم، سائرون؟
- **الاستاذ غاندي محمد عبد الكريم:** نعم قسم قليل، وذلك نتيجة للمغريات او المنافع المادية او المنصب اعلنوا التحاقهم بالكتل الاخرى، ولكن هذا لا يعني القصور في الوطنية او مبادئها، وما نلاحظه اليوم ان المبادئ والاهداف ونبذ الطائفية والمحاصصة والايمان ببلد موحد، لا ينظر الى الفرد من خلال قوميته او مذهبه، بقدر ما ينظر اليه من خلال احترامه كإنسان وترسيخا لروح المواطنة. لقد اثبتت الوطنية بهذه المفاهيم بانها هي التي كانت الاصح من وجهة نظرها، واليوم الكل ينادي بالفضاء الوطني لا للمحاصصة لا للطائفية.

اما مدى تمسك الائتلاف بمحور السيد العبادي والحكيم والسيد مقتدى.. اعتقد هنالك تطابق كبير في الرؤى وتفاهمات كبيرة وبنتائج متطورة ومهمة، وهذه الكيانات تتفاوض مع الاخرين من اجل تشكيل الكتلة، وانها النواة وليس الكتلة الاكبر لغاية هذه اللحظة، والوطنية سوف تكبر والايام القادمة خير دليل.

- **الاستاذ نوفل الجلبي:** هل ستبقى الوطنية كُتلة واحدة في مجلس النواب أم انها ستتفرق؟ لأنها كما نسمع «مجرد تجمع انتخابي»، كما حدث على الأقل في الدورتين السابقتين..

وهل في حالة تشكيل حكومة لاتتفق مع ماتراه من وجوب وجود كتلة وطنية بعيداً عن الطائفية، خاصةً وجميع الكـتل تخضع لضغط كبير من اللاعبين الدوليين، ستختار الوطنية المعارضة بكامل أعضائها..؟

- **الاستاذ غاندي محمد عبد الكريم:** نعم اذا لم نستطيع تشكيل الكتلة الاكبرعلى وفق هذه المبادئ التي نادت بها الوطنية؛ فخيار المعارضة هو الأكيد، اما اذا لم تختر الاحزاب الفائزة من الكتلة الوطنية.. قد لا تختار المعارضة والذهاب مع تشكيل الحكومة، وهو خيار يتناسب مع مبادئ ذلك الحزب، ولكن في اغلب الاحزاب المنضوية تحت ائتلاف الوطنية متقبلة لخيار المعارضة اذا ما فشلنا في تشكيل الكتلة الاكبر في الفضاء الوطني.
- **الاستاذ سجاد العبادي:** اقول وبصراحة ما هي الضمانات للالتزام بمبادئ الوطنية من قبل الكتل المنطوية تحت هذه النواة ومحاربة الفساد، الذي كلنا نعرف انه مرتبط بشخصيات سياسية معروفة لدى الشارع العراقي الذي، يتظاهر الْيَوْمَ ضد هذه الشخصيات؟ وايضا تطرقت في حال اذا ما تشكلت الكتلة الأكبرعلى وفق رؤيتكم، فإن تصحيح المسار السياسي في العراق يعني محاربة الفساد والمحاصصة، وهذا يعني فتح جبهة ضد الكثير من الشخصيات التي تكون أكثر من المشاركين في الحكومة القادمة، ما الحل والرؤية لديكم؟
- **الاستاذ غاندي محمد عبد الكريم:** ان الضمانات هي اتفاق في المبادئ وتلاقي الرؤى وهي الثقة المتبادلة ما بين الاطراف، اما في مسألة تصحيح المسار السياسي في العراق من خلال محاربة الفساد والمحاصصة فيأتي ذلك من خلال تقوية القضاء العراقي النزيه، وتفعيل الدور الرقابي بشكل اكثر، وكذلك اختيار الاشخاص للمهام التنفيذية يجب ان يكون معروفاً بالنزاهة والكفاءة وهذا ما نطمح اليه.
- **الأستاذ عبدالرزاق السلطاني:** لماذا لم تعلن القائمة العراقية صراحة زيارات قياداتها المتكررة للجمهورية الإسلامية الإيرانية.. هل خشية من جمهورها؟ أم هي زيارات لعقد صفقات لا تودون الإعلان عنها؟ وإذا كان غير ذلك ماهي اهم النتائج؟
- **الاستاذ غاندي محمد عبد الكريم:** انت تقصد ائتلاف الوطنية وليس القائمة العراقية، لان الاخيرة انتهت منذ عام 2010، وبعد تشكيل الحكومة تفرقت القيادات واصبح من

الماضي. اما الوطنية فاعتقد ان اي سياسي فيها اذا كانت له زيارات الى الجمهورية الاسلامية في ايران لا يخشى من الاعلان عنها او التصريح بها حسب علمي، وانا شخصياً كذلك لان انتمائي الى وطني العراق الاكبر من ان اخون ترابه.

- **الاستاذ حسن الاسدي:** الوطنية دائما هي المشارك والمعارض للحكومة، فهل طرح الفضاء الوطني سيحدد موقفاً ثابتاً للوطنية من الحكومة؟
- **الاستاذ غاندي محمد عبد الكريم:** اعتقد ان تغير الخارطة السياسية اليوم وعلى وفق الفضاء الوطني فانه سوف يحدد موقفاً ثابتاً للوطنية من الحكومة، والحكومات السابقة كانت حكومات شراكة وطنية، لذلك كنت ترى للحزب نفسه مشاركاً وفيه معارضين ومؤيدين في اغلب الكتل وليس الوطنية فقط.
- **الاستاذ فرهاد علاء الدين:** هل الدكتور اياد علاوي احد المرشحين لموقع رئاسة الوزراء؟ هل لديكم خطوط حمر حول اي شخصية من الشخصيات المتداولة اعلاميا؟
- **الاستاذ غاندي محمد عبد الكريم:** ان الدكتور اياد علاوي شخصية وطنية معروفة بتاريخها وبنضالها، ونحن في الوطنية سوف نرشح الدكتور اياد علاوي لمنصب رئيس الوزراء، وليس لدينا اي خطوط حمراء حول اي شخصية من الشخصيات المتداولة في الاعلام او خارج الاعلام.
- **السيد عبد العوض:** هل تعتقدون ان الحكومة الحالية ستكون أقوى من سابقاتها، خصوصاً انها لم تشكل بصبغة مذهبية؟ وهل ستكون الكتلتين الشيعيتين المتضادتين عامل قوة أم عامل ضعف للحكومة القادمة؟
- **الاستاذ غاندي محمد عبد الكريم..** وهل ستكون الكتلتان الشيعيتان المتضادتان عامل قوة أم عامل ضعف للحكومة القادمة.

وفي ختام المحاضرة تقدم **الاستاذ عمر الشاهر:** بالشكر الى **الدكتور غاندي** على هذه المحاضرة القيمة.. والشكر موصول للسيدات والسادة الاعضاء على اصغائهم ومداخلاتهم..

الفهرس

مقدمة المركز 5

المحاضرة الأولى

رجالات الدولة العراقية بين الواقع المفروض والحاجة المرجوة 7
السفير لقمان عبد الرحيم الفيلي 7
تعريف التكنوقراط والفيدرالية والمحاصصة 9
المداخلات 22

المحاضرة الثانية

العلاقات (العراقية ـ الأمريكية) بين المد والجزر وآفاق المستقبل، السفير لقمان الفيلي 33
المداخلات 44

المحاضرة الثالثة

الحراك السياسي بعد مشروع الإصلاح، الدكتور ضياء الأسدي 55
المداخلات 68

المحاضرة الرابعة

مرور 100 عام على اتفاقية سايكس بيكو، الدكتور هشام داوّد 91
المداخلات 104

المحاضرة الخامسة

كردستان العراق وبوادر الاستقلال، الدكتور فؤاد حسين 121
المداخلات 130

المحاضرة السادسة

العراق اللامركزي: التعايش السني ـ الشيعي حوار بين: الدكتور رافع العيساوي مع الدكتور قصي محبوبة 147

المحاضرة السابعة

التطورات في البرلمان العراقي وقرار المحكمة الاتحادية، الدكتور سليم الجبوري 179
المداخلات 185

المحاضرة الثامنة

الاقتصاد العراقي وانخفاض أسعار النفط، الدكتور فلاح العامري 197
المداخلات 205

المحاضرة التاسعة

وزارة العدل... المهام والتحديات: الدكتور حيدر الزاملي 209
المداخلات 215

المحاضرة العاشرة

وزارة الداخلية التحديات والإصلاح: الأستاذ محمد الغبان 223
المداخلات 234

المحاضرة الحادية عشرة

فلسفة قانون العفو العام والآثار المترتبة على صدوره: الأستاذ شيروان الوائلي 245
المداخلات 254

المحاضرة الثانية عشرة

الإدارة الأمريكية الجديدة بين التزامات الماضي وتطلعات المستقبل ـ الشرق الأوسط أنموذجاً 261
الأستاذ أحمد علي 261
الدكتور لقمان عبد الرحيم الفيلي 261
الأستاذ رياض محمد 261
محاضرة الأستاذ أحمد علي 263
المداخلات 270
محاضرة الأستاذ لقمان عبد الرحيم الفيلي 277
المداخلات 285
محاضرة الأستاذ رياض محمد 295
المداخلات 302

المحاضرة الثالثة عشرة

كركوك: الجغرافية ومستقبل المكونات 311
الأستاذ شوان داودي 311
الدكتور طورهان المفتي 311
الدكتور محمد تميم 311
محاضرة الأستاذ شوان داودي 313
المداخلات 323
محاضرة الدكتور طورهان المفتي 331
المداخلات 335
محاضرة الدكتور محمد تميم 343
المداخلات 355

المحاضرة الرابعة عشرة

قانون انتخابات مجالس المحافظات 2018 أزمة جديدة 363
الأستاذ فائق الشيخ علي 363
الأستاذ أمير الكناني 363
الأستاذ مقداد الشريفي 363
الأستاذ فائق الشيخ علي 365
المداخلات 368
محاضرة الأستاذ أمير الكناني 375
المداخلات 383
محاضرة الأستاذ مقداد الشريفي 389
المداخلات 394

المحاضرة الخامسة عشرة

استفتاء كردستان: مشروع دولة أم وسيلة ضغط؟ 401
الدكتور عبد الحكيم خسرو 401
الأستاذ سردار عبد الله 401
الدكتور باسل حسين 401
الدكتور عبد الحكيم خسرو 403
المداخلات 408
محاضرة الأستاذ سردار عبد الله 417

المداخلات 421
محاضرة الأستاذ باسل حسين 429
المداخلات 438

المحاضرة السادسة عشرة

واقع ومستقبل القضاء العراقي محاضرة الأستاذ رحيم العكيلي 445
المداخلات 463

المحاضرة السابعة عشرة

هيئة التقاعد العامة بين تعدد القوانين ونمو عدد المتقاعدين الأستاذ أحمد عبد الجليل الساعدي 467
المداخلات 478

المحاضرة الثامنة عشرة

العراق G5: امتياز الموقع واستمرارية العُقد 483
الدكتور طورهان المفتي 483
المداخلات 493

المحاضرة التاسعة عشر

الإعلام العراقي: الرؤية والتحديات 501
الدكتور فاضل البدراني 501
الأستاذ مجاهد أبو الهيل 501
الأستاذ مشرق عباس 501
الدكتور فاضل البدراني 503
المداخلات 508
المداخلات 525
المداخلات 540

المحاضرة العشرون

الدكتور ضياء الاسدي: البرنامج الحكومي ومواصفات رئيس الوزراء 545
المداخلات 560

المحاضرة الحادية والعشرون

مفاوضات تشكيل الكتلة الأكبر ..... واختيار رئيس الوزراء الأكبر 575
الأستاذ سامي العسكري 575
الأستاذ فادي الشمري 575
السيد علي العلاق 575
الأستاذ بنكين ريكاني 575
الدكتور غاندي محمد عبد الكريم الكسنزاني 575
المداخلات 581
المحاضرة الصوتية للأستاذ فادي الشمري 597
المداخلات 605
المحاضرة الصوتية للسيد علي العلاق 615
المداخلات 627
المحاضرة الصوتية للاستاذ بنكين ريكاني 637
المداخلات 648
المحاضرة الصوتية للدكتور غاندي محمد عبد الكريم الكسنزاني 653
المداخلات 659

عن الكتاب :

هذا الكتاب مجموعة من المحاضرات الصوتية التي ألقيت في المجموعات الالكترونية التابعة لمركز الرافدين للحوار RCD، والتي سلطت الضوء على العديد من الملفات السياسية والقانونية والاجتماعية والدولية المهمة والتي ترتبط بالشأنين العراقي و الشرق اوسطي وتؤثر فيهما.

المحاضرون جميعهم من صناع القرار، فهم خبراء في المجالات التي تحدثوا فيها، وقد حرص مركز الرافدين للحوار RCD على اتاحة المجال لوجهات النظر المختلفة في مناقشة المواضيع المتعددة، على سبيل المثال لا الحصر، مناقشة واقع بعض الوزارات مثل وزارتي العدل والداخلية، فضلا عن ذلك فقد تم طرح موضوعات تتعلق بمجلس النواب وموضوعات اقتصادية تتعلق بتأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي او موضوعات سياسية - تاريخية مثل مرور مئة سنة على اتفاقية سايكس-بيكو ، كما ان الموضوعات التي تتعلق بكركوك او باستفتاء إقليم كردستان او محادثات تشكيل الكتلة الأكبر وكذلك المحاضرات التي تتعلق بقانون الانتخابات، قد تضمنت محاضرين من مختلف التوجهات السياسية، وقد جاءت في السياق نفسه من حيث تنوع المحاضرين محاضرات تتعلق بالإدارة الامريكية ومواقفها من الشرق الأوسط و الاعلام العراقي وغيرها.

كما أتاح المركز فرصة المداخلات والرد عليها مما اغنى الحوار واثراه، مما جعل تلك المحاضرات تبدو للقارئ انها قد تمت في العالم الحقيقي لا الافتراضي، في تجربة جديدة يطرحها مركز الرافدين للحوار RCD من اجل ان تعم الفائدة وان تنتشر المعلومة الصحيحة الاتية من الخبراء وصناع القرار.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب. 252

جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان